

فِيضُ لَاحِظَاتِ الْمَالِكِ

فِي

حَلِّ الْفَظَاطِ عِنْدَ السَّالِكِ وَعُدَّةِ النَّاسِكِ

تَأليف

السيد عمر بركات ابن المرحوم السيد محمد بركات

الشمي البقاعي الكي الشامي

وبهامشه المتن المذكور

وبذيل صحافته تعليقات مفيدة

للأستاذ الشيخ مصطفى محمد عمارة

من كبار العلماء

الجزء الأول

الطبعة الثانية

١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة دار الفقه والعلوم الإسلامية

مقدمة صاحب التعليق
 بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله جلالة قلوب
 الطامنين الصالحين ،
 والصلاة والسلام على مهبط
 الأسرار والتجليات الإلهية
 سيدنا محمد رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله
 الذين طهروا من أرجاس
 النفوس وأصحابه الذين
 هم لتبيان الفضائل رموس
 وبعد : فقد تشرق شموس
 القدوة الحسنة بسلوله
 الابن البار الأستاذ العظيم
 رستم مصطفى الحلبي مدير
 شركة مكتبة ومطبعة
 مصطفى البابي الحلبي
 وأولاده بمصر منهج والده
 في تجديد قطف هذه
 الفجرات وقد دعا قال العرب
 (ذاك الشليل من ذاك
 الأسد) والابجد الوفاء للعلم
 والدين وطلب منى تليقات
 بسيطة وجيزة على متن
 للعمدة للعلم شهاب الدين
 أبي العباس أحمد بن
 الخفيف للولود بالقاهرة
 سنة اثنتين وسبع مائة
 ولتوفي به سنة تسع وستين
 وسبع مائة وشرحه
 العلامة السيد عمر بركات
 رحمهما الله وأثابهما رضاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل في صدره الدماء وجعلهم قدوة لأهل الأرض بعد الانبياء ووزج قلوبهم
 للعلم والهدى بعد أن جعل عليها بالعارف والأسرار الإلهية لجعلهم حجة وبراهين لصيانة
 الدين فاستعمل بهم طفيان الماندين ونوجههم بذروة المجد وحط عنهم كل عنة وبليّة فبذلك
 خاضروا في قواعده الأصولية فتبشروا لاقامة الأحكام بنية صادقة وعزم تام فتنادوا الرحيل الرحيل
 عن عالم الملك أو الملكوت ليت لهم المطلوب ولا يفوت فبذلك هجروا لذيل المنام وطابت لهم
 الآخرة من بين الأنام وزهدوا في الدنيا واعتصموا بالملك العلام وبذلوا همهم لظهور الملة
 الحنيفة فعادوا نجوما في الظلام وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تكون لي حسنا حسينا وبها
 أتخلص مما قر في الفؤاد كينا وتكون وسيلة لنجاتي يوم الفرع الأكبر بفضل من لا يعجزه شيء
 ولا يقهر وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله لكافة العرب والعجم وبظهوره اضمحل الكفر
 وانعدم صلى الله عليه وسلم وبجأه تتوسل فنسلم وعلى آله وأصحابه الناصرين له في جميع
 الفزوات الملازمين لخدمته في جميع الأحوال والاقوات فهم نجوم الأرض بتشييد هذا الدين
 وبهم اضمحل الشرك بماضى عزمهم اليقين رضوان الله عليهم وعلى أئمتنا المجتهدين وعلى أتباعهم
 في المحبة الصادقين خذل الله من خالفهم ووقع في الحزى المبين فليس عندهم إلا مجرد الكذب
 والبهتان وقد أغوام العين الشيطان حتى نسبوا أنفسهم إلى الاجتهاد فياله من خسران شتان
 شتان بين من اتصف بالهداية وبين أهل الحزى والضلال أعاذنا الله والمسلمين من شر أهل
 الريال ورزقا أتباع أهل الشرف والاقبال بجاه سيدنا محمد وآل آمين آمين يارب العالمين
 (أما بعد) فيقول العبد الذليل المحتاج إلى عفو مولاه الجليل عمر بركات كثير المفوات
 ابن السيد المرحوم محمد بركات سقى الله ضربه صيب الرحمت ان مختصر العلامة الهمام شيخ
 الاسلام وقدوة الانام نعمنا الله بعلومه على مدى الايام الملقب بشهاب الدين أبي العباس أحمد

ومن ضمن الراجع الى
يبدى نسخة « أنوار
للسالك شرح عمدة
السالك » يقول فيها راجي
غفران للساوي محمد الزهري
القمراوى قد عرض على
حضرة المحترم الوقور
الشيخ مصطفى البابي الحلبي
أن أضع شرحا لطيفا . الخ
وها أنذا أقدم تعليقات
مفيدة تشع في تقوى من
الله ورضوانه على نهج
السلف الصالح مستضيئا
بأنوار العلماء العاملين
والله أسأل التوفيق ويده
الخير ومنه العون ومنهم
الولي ومنهم النصير ؟
مصطفى محمد حمارة
رجب ١٣٧١ هـ

بسم الله الرحمن
الرحيم

ابن الغيب المصري ابن لؤلؤة وله تصانيف منها هذا المختصر ومختصر الكفاية ونكت التنبيه
وتصحيح المذهب بولد بالقاهرة سنة اثنتين وسبعائة ومات بها في رمضان سنة سبعمائة وتسع وستين
رحمة الله تعالى عليه لما طبع في المطبعة الميرية في مكة المحمية ولم يوجد له شرح محل مبانيه ويوضح
معانيه إلا شرحا واحدا للامامة الجوجرى فهو شرح نفيس على هذا المختصر الانيس لكنه وقع
فيه التبديل والتحريف بحيث لا يدرك إلا من له خبرة بالتصنيف وغلط فاحش يغير المعنى واستمر
حاله على هذا المبنى وسيبه أنه طبع في مطبعة بلاد مليبار ولم يوجد له مصحح في تلك الديار القس
من بعض المحبين من أهل العلم والكمال أن أشرحه شرحا يفتح المغلق منه بالاقتال لأوجز فيه إيجازا
مخلا ولا أطلب فيه اطنابا ملاحر صا على التقريب لفهم قاصده وتحصيل ما انطوى من فوائده
فتوقفت مدة ولم أرد الجواب لعلنى بأنى لم أكن ممن تحلى بميدان هذا الباب ولا يخوض فيه إلا من
كان عريفا في بحر الفنون ومدت عليه الفصاحة خيامها فقررت لمقاله الديون وبذلك له البلاغة
أعلاما على الفصون وقد حاز قصبات السبق في مرا كض الفرسان وفتح صماب المشكلات بالبيان
لكننى أرجو من القادر الفتح أن يستقنى كأس الصلاح واتشبه بأولى التحقيق والتدقيق
ويلبسنى ثوب الفكرة والتنميق ويلهينى سبيل الرشاد حتى لا أجد عما يراد ثم بعد التوقف
المذكور شرح الله لذلك صدرى ويسر على ماعصر من أمرى فشرعت في شرح هذا المختصر لما
سبق في الازل من القضاء والقدر يكون على طبقه من الاختصار ويكون للقاصرين مثلى لا للكبار
راجيا من المولى لئان ان يعم النفع به في الامصار والبلدان وأن يكون خالصا لوجه الكريم
وموجبا للفوز بجنات النعم فعليك بملزمة هذا الموجز فتفتح ولا تحتقره فتصرع فترى ألفاظه
مسفرة من مخدرات الفنون وكاشفة عن الغيب المسكون وسميته (فيض الاله المالك في حل الفاظ
عمدة السالك وعدة الناسك) أعاننى الله على اكمله بتيسر احسانه وافضاله ولاحظ لنا الا اقبالا
عليه ولا ملجا منه الا اليه وهو حسبي ونعم الوكيل وما اعتادى الا على المالك الجليل والله اسأل
أن يوفقنى لا كماله بلا تغيير ولا تبديل وأن يلحظنى بعين العناية والتبجيل آمين آمين قال المؤلف
رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أى أولف أو أفتتح وأبتدى . والاول أولى اذ كل شارح في
فن يضم من اى يقدر في نفسه ما جعلت التسمية مبدأ له كما ان المسافر اذا حل او ارحل قال بسم الله كان
المعنى باسم الله حل او ارحل الاسم مشتق من السمو وهو العلو فاصله سمو على وزن فعل ما نقلت حركة
الواو للين بعد نقل سكونها السين لحذف الواو تخفيفا واى همزة الوصل توصل للنطق بالسالك وهو
السين لان سكونها المهم اتقل اليها ولتكون عوضا عن الواو وقيل من الوسم اى من فعله وهو وسم
لان هذا عند الكوفيين والاشتقاق بمعنى الاخذ عندهم من الافعال وهو بمعنى العلامة فيكون
الاسم علامة على مسماه وهو على هذا فاصل اسم على وسم على وزن فعل لحذف فاء الكلمة وهى الواو
فبقيت السين على سكونها فاقى بالهمزة عوضا عن الواو المحذوفه لا للتوصل المذكور فيصير وزنه بعد
الحذف اعل فعلى الاول يكون من الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم وفيه عشر لغات فظها بعضهم

في بيت فقال . سم وسم واسم بتثنية أوله . لمن سماء عاشرت انجلى

والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد والمراد ان هذا اللفظ الشريف غلب على
ذات الله غلبة تحقيقية ان نظر لاصله وهو الاله قبل حذف الهمزة وقبل الادغام وأما بعده أى بعد
الحذف والادغام فعلة تقديرية كهذا اللفظ الشريف قاله الهجيرى نقل عن حنف وعبارة المداينى
على التحرير والله علم أى بالغلبة التقديرية ان جعل هذا اللفظ الشريف علما عن ذاته ابتداء
وبالغلبة التحقيقية ان روعى ان اصله هو الله ولم تجعل ذاته تعالى مقصودة بالوضع منه لسبق استعماله في

غير ذات الله تعالى لأن الغلبة الحقيقية هي غلبة اللفظ في غير ما اختص به بأن سبق له استعمال في غير معنى العلمية وأما الغلبة التقديرية فهي اختصاص اللفظ بمعنى مع إمكان استعماله في غيره بحسب الوضع لكن لم يستعمل فيه وحيث فلا يطلق القول بأنها حقيقية أو تقديرية لأنها بالنظر لما قبل العلمية تحقيقية وإلى ما بعد العلمية تقديرية والظاهر أن هذا التفصيل باعتبار أصله وهو إله والاله فالاول غلبته تحقيقية والثاني تقديرية لأنه اسم لكل معبود بحق ولم يستعمل الا في الله وأما الله بهذه الصيغة فليس علما بالغلبة لا التحقيقية ولا التقديرية لأن الغلبة هي أن يكون اللفظ موضوعا لمعنى كل شيء يغلب على بعض افراده فان استعمل في غير ما غلب عليه كانت تحقيقية والافتديرية والله ليس بكل شيء لم يتسم بغيره تسمى به قبل أن يسمى وأنزله على آدم في جملة الاسماء قال تعالى هل تعلم له سميا أى هل تعلم احدا سمى الله غير الله واصله إله كامام ثم ادخلوا عليه الألف واللام ثم حذفت الهزرة طلبا للخفة وثقلت حركتها الى اللام فصار الله بلامين متحركتين ثم سكنت الاولى وادغمت في الثانية للتسهيل وهو عربي عند الاكثر وعند المحققين انه اسم الله الأعظم والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان بنيتا للبالغة من رحم اى من مادته وهى الحروف التى تركبت منها الكلمة وجعلها صفتين مشبهتين اما يكون بعد قطع النظر عن المفعول به ولا فرحن ورحم كل منهما مأخوذ من فعل متعد والصفة المذكورة لا تؤخذ إلا من اللازم فلذلك قطع النظر عن المفعول به فكان الفعل لازم او ينقل باب فعل بالكسر الى فعل بالضم فيصير لازما أيضا والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كافي قطع وقطع لقولهم رحم الدنيا والآخرة ورحم الآخرة وقيل رحيم الدنيا (الحمد لله) بدأ بالبسملة ثم بالحمدلة اقتداء بالكتاب العزيز وعملنا بغير كل امر ذى بال اى حال يهتم به لا يدايه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع أى ناقص غير تام فيكون قليل البركة وفي رواية رواها ابو داود بالحمد لله وجمع المصنف رحمه تعالى بين الابتداءين عملا بالروايتين وإشارة الى انه لا تعارض بينهما إذ الابتداء حقيقى واذنى فالحقيقى حصل بالبسملة والاذنى حصل بالحمدلة او يقال ان الابتداء امر عر فى لا حقيقى يمتد من الشروع فى التأليف الى أن يتبدى بالمقصود فعلى هذا الكتب المصنفة مبدؤها الخطبة بتامها المشتملة على البسملة والحمدلة والصلاة والسلام والحمد للفظى لغة الثناء باللسان على الجليل الاختيارى على جهة التعجيل والتعظيم سواء تعلق بالفضائل وهى النعم القاصرة ام بالفواضل وهى النعم المتعددة فدخل فى الثناء الحمد وغيره وخرج باللسان الثناء بغيره كالحمد النفسى والجميل الثناء باللسان على غير الجليل أن قلنا برأى ابن عبد السلام ان الثناء حقيقة فى الخير والشروا قلنا برأى الجمهور وهو الظاهر انه حقيقة فى الخير فقط فثابت ذلك أى هذا القيد تحقيق الماهية اى اثباتها وتأكيدها او دفع توم ارادة الجمع بين الحقيقة والمجاز عنده من يجوز وخرج بالاختيارى المدح فانه يعم الاختيارى وغيره تقول مدحت اللؤلؤة على حسنهادون حمدتها وخرج على جهة التبجيل ما كان على جهة الاستهزاء والسخرية نحو ذق انك انت العزيز الكريم هذا تعريفه لغة واما تعريفه فى العرف فهو فعل بني عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد او غيره سواء كان ذكرا باللسان ام اعتقادا بالجنان ام عملا وخدمة بالاركان كاقيل أفادتكم النعماء منى ثلاثة يدى ولسانى والضمير المحجبا والشكر لغة هو الحمد عرفا أى هو فعل بني عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الشاكر أو غيره بابدال الحامد بالشاكر فهما مترادفان على معنى واحد وهو الثناء وعرفا صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى به عليه من السمع والبصر وغيرها الى ما خلق لاجله فهو اخص من الثلاثة قبله فبوجوده توجد فيه بين الثلاثة عموم وخصوص مطلق فهذه ثلاث نسب وبين كل من الحمد للقوى والاصطلاحى العموم

الحمد لله

(١) قوله الشكر لغة هو الحمد عرفا ، فالحمد لله بعد اسم الله ليقضى العبد المؤمن بذكرها فى جميع أعماله فيحسن نفسه من الشيطان باسمه تعالى الرحمن الرحيم ويثني عليه بفضائله ، والحمد أخص من المدح وأعم من الشكر ، والشكر تصور النعمة وإظهارها ، والله شكور حلیم والمؤمن شاكر لأنعم الله

والخصوص الوجهي فيجتمعان فيما إذا انعم عليك زيد واثبت عليه باللسان فيصدق عليه أنه حامد
لأنه صادر من اللسان وحامد عرفاً لأنه في مقابلة النعمة وكان الثناء صادراً من الأركان أو القلب كما
تقدم في قوله أفادتكم النعماء الخ ولا يشترط صدور الثناء من اللسان في الاصطلاح فيكون متعلقه
خاصاً ومورده عاماً على العكس من اللغوي فيورده خاصاً وهو اللسان ومتعلقه عام أي سواء كان في
مقابله نعمة أو لا وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي العموم والخصوص الوجهي أيضاً وبين الحمد
الاصطلاحى والشكر اللغوي الترادف^(١) فهما لفظان مختلفان ومعناهما واحد وهو الثناء على المنعم
فهذه ثلاث نسب أيضاً فالجملة ست نسب والمدح لثة الثناء باللسان على الجليل مطلقاً على جهة التعظيم
وعرفاً ما يدل على اختصاص الممدوح بنوع من الفضائل وجملة الحمد خبرية لفظاً انشائية معنى
لحصول الحدو الثناء بالتكلم بهامع الأذعان لدلولها ويجوز أن تكون موضوعاً لثناء اللسان والحمد
مختص بالله تعالى كما أفادته الجملة الاسمية أي جملة المبتدأ والخبر تفيد الحصر أي حصر المبتدأ في الخبر
سواء جعلت فيه أن الاستغراق كما عليه الجمهور وهو ظاهر أم للجنس كما عليه الرخشي لان لا م الله
للاختصاص فلم يخرج فرد منه لغيره أم للعهد كالتى في قوله تعالى إذ هما في الغار كما نقله ابن
عبد السلام وأجازوه الواحدى على معنى أن الحمد الذى حمد الله به نفسه وحمده به أنبياءه وأوليائه
مختص به والعبرة بمحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره وأولى الثلاثة الجنس لأنه الشائع في هذه المقامات

(١) قوله وبين الحمد الاصطلاحى والشكر اللغوي الترادف ، أى التساوى فى المعنى وفى النهاية
فى أسماء الله تعالى الحميد أى الممدود على كل حال فصيل بمعنى مفعول ، والحمد والشكر متقاربان ،
والحمد أهمهما لأنك تحمد الإنسان على صفاته الذاتية وعلى عطائه ، ولا تشكره على صفاته ومنه
الحديث « الحمد رأس الشكر ما شكر الله عبد لا يحمد » كما أن كلمة الإخلاص رأس الإيمان وإنما كان
رأس الشكر لأن فيه إظهار النعمة والإشارة بها ولأنه أعم منه فهو شكر وزيادة ، وفى حديث
الثناء سبحانه اللهم وبحمدك ، أى وبحمدك أبدى ، وقيل بحمدك سبحت ، والشكور من أسماء
تعالى وهو الذى يذكر عنده القليل من أعمال العبد فيضاعف لهم الجزاء فشكره لعباده مغفرة
لهم ، والشكر مقابلة النعمة بالقول والفعل والنية فيثنى على النعم بلسانه ويذيب نفسه فى طاعته
ويعتقد أنه موليا ومنه الحديث « لا يشكر الله من لا يشكر الناس » معناه أن الله لا يقبل شكر العبد
على إحسانه إليه إذا كان العبد لا يشكر إحسان الناس ويكفر معروفهم لاتصال أحد الأمرين بالآخر ،
قال الشاعر :

فشكر لى عرف أعم جميعها وفى لثة للحمد عرف يرادف
ومدح بعرف جا أعم جميعها وفى لثة قد عم حمدا تصادف

لانه كدعوى الشيء بالدليل اذ المعنى جميع افراد الحمد مختصة بالله لان جذر الحمد مختص به والمراد بالجنس الحقيقة والماهية ولانه المتبادر (رب) بالجر صفة لله معناه المالك لجميع الخلق من الانس والجن والملائكة والنبوات وغيرهم اذ كل واحد منها يطلق عليه عالم يقال عالم الانس وعالم الجن الى غير ذلك وأصله راب ب بناء على انه اسم فاعل فحذفت الالف وأدغمت الباء ويصح أن يكون صفة مشبهة فلا حذف وهو من الترية وهى تبليغ الشيء حالاً لخال إلى الحد الذى أرادته المربى ولذلك سمي المالك بالرب لانه يحفظ ما يريه وما يملكه ويختص المحل بال وهو الرب بالله بخلاف المضاف لغير العاقل كفى قولهم رب البيت وأما المضاف للعاقل فهو مختص كما يدل ما ورد في صحيح مسلم لا يقل أحدكم ربى بل سيدى ومولاي أى لا يقل أحدكم على غير الله ربى بل سيدى ومولاي ولا يرد قول سيدنا يوسف صلى الله عليه وسلم انه ربى أحسن مثواى لان ذلك مختص بزمانه كالسجود لغير الله فكان ذلك جائزاً فى شريعته والرب معان نظمها بعضهم فى قوله

قريب محيط مالك ومدبر مرب كثير الخير والمول للنعم
وخالقنا المعبود جابر كسرنا ومصالحنا والصاحب الثابت القدم
وجامعنا والسيد احفظ فهذه معان أتت للرب قانع لمن نظم

رحمه الله (العالمين) أصله من العلامة كما قاله أبو عبيدة لانه ما من نوع من العالم إلا وفيه علامة على وجود خالقه كما مر أو من العلم كما قاله غيره فيختص بأولى العلم وهم الانس والجن والملائكة لاختصاص العلم بهم وهو بفتح اللام لا بكسر ها لان المكسور جمع لعالم بال كسر أيضاً وليس مراد هنا والمفتوح اللام هو اسم جمع أى اسم دال على الجماعة كدلالة المركب على أجزائه كقوم ورهط وأما الجمع فهو ما دل على الآحاد المجتمعة كدلالة تكرار الواحد بحرف العطف كالزيدون فى قولك جاء الزيدون فانه فى قوة جاء زيد وزيدون واسم الجنس الافرادى ما دل على الماهية بقيد الجمعية كتمرو والتحقين ان العالمين جمع لعالم لانه كما يطلق على ما سوى الله يطلق على كل جنس وكل نوع فيقال عالم الانس وعالم الجن وعالم الملك وبهذا الاطلاق يصح جمعه على العالمين لكنه جمع لم يستوف الشروط لانه يشترط فى المفرد أن يكون اما علماً أو صفة وعالم ليس بعلم ولا صفة بل قيل انه جمع استوفى الشروط لان العالم فى معنى الصفة لانه علامة على وجود خالقهم قد نص على ذلك جماعة منهم شيخ الاسلام (وصلى الله) وسلم (على سيدنا) أى معاشر الامة (محمد) نبينا فحمد عطف بيان أو يدل من سيدنا والصلاة من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم التضرع والدعاء وعلى هذا فالصلاة من قبل المشترك اللفظى وهو ما اتحد لفظه وتمدد معناه ووضع كلفظ عين فانه وضع للبصرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب بوضع وللفضة بوضع وهكذا واختار ابن هشام فى مغنيه أن معناها واحد هو العطف بفتح العين لكنه يختلف باختلاف العاطف فهو بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة للملائكة الاستغفار الخ وعلى هذا فهى من قبيل المشترك المعنوى وهو ما اتحد لفظه ومعناه واشتركت فيه أفراد كاسد فان لفظه واحد ومعناه واحد هو الحيوان المقتصر واشتركت فيه أفراد ولم يأت المصنف بالسلام لكونه من المتقدمين الذين لا يرون كراهة الافراد ورجع النووي ومن تبعه من المتأخرين كراهة الافراد بشروط

رب العالمين وصلى
الله على سيدنا

(١) قوله العالمين : أى مربى الخلق ، أحاطنا الله على دلائل قدرته « أولم ينظروا فى ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شئ » قال تعالى « ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون » : وفى كل شئ له آية تدل على أنه الواحد

ثلاثة الاول أن يكون منا بخلاف ما إذا كان منه صلى الله عليه وسلم فانه حقه الثاني أن يكون في غير داخل الحجر الشريفة أما هو فيقتصر على السلام بأن يقوله بأدب وخشوع السلام عليك يا رسول الله فلا يكره في حقه الا افراد الثالث أن يكون في غير الواو إذا ما مافيه فلا يكره الا افراد وقد راعيت ما قاله المتأخرون لذلك قدرت لفظ السلام ومعناه التحية وهو بمعنى التسليم أو بمعنى السلامة من النقص قال بعضهم واثبات الصلاة والسلام في صدر الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية بني هاشم ثم مضى العمل على استجابه ومن العلماء من يختم بهما كتابه أيضا فيجمع بين الصلاتين رجاء لقبول ما بينهما فان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مقبولة ليست مردودة والله أكرم من أن يقبل الصلاتين ويرد ما بينهما والسيد من سادق قومه وله معان كثيرة منها الناصرون من تفرع الناس اليه عند الشدائد ومنها غير ذلك وأصله سيودا جمعت الياء والواو وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ومحمد علم منقول من اسم مفعول الفعل المضعف العين وليس من تجلاسمى به نبينا تفاؤلا بأنه يكثر حمد الخلق له وقد حقق الله ذلك وجملة الصلاة خبرية لفظا انشائية معنى ولهذا آتى بالعاطف لان جملة الحمدلة كذلك وأما إذا جعلت جملة الحمدلة خبرية لفظا ومعنى وجملة الصلاة خبرية لفظا انشائية معنى فلا يصح جعل الواو للعطف لان الصحيح امتناع عطف الانشاء على الاخبار كما مكسه فيهمين حينئذ جعل الواو للاستئناف لا للعطف (وعلى آله) ثم كما قال الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب وقبل واختاره النووي انهم كل مسلم أى في مقام الدعاء لان المناسب فيه التعميم أما في مقام المدح فكل تق فتحصل انهم يختلفون باختلاف المقامات وقال بعض المحققين ينظر للقرينة فان دلت على أن المراد بهم الاقارب حمل عليهم كقولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا وان دلت على أن المراد بهم الاقبياء حمل عليهم كقولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين اخترتهم لطاعتك وان دلت على أن المراد بهم كل مسلم ولو عاصيا حمل عليهم كقولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله سكان جنتك فاذا علمت هذا فلا يطلق القول في تفسير الآل بل يقول على القرينة وزاد المصنف لفظه على اشارة الى انه معطوف على سيدنا وليس معطوفا على محمد ولا كان بدلا من سيدنا وهو لا يصح و اشار ايضا الى الرد على الشيعة الزاعمين ورود حديث وهو لا تفصلوا بيني وبين آل بيلى وهذا الحديث على زعمهم موضوع لاحجة لهم فيه ولا يضاف الآل الا الى ما فيه شرف فلا يقال آل الاسكاف ولا آل الزبال وهكذا أصله اول كجمل بدليل تصغيره على أويل وقيل أصله اهل بدليل تصغيره على أهبل ورد بانه يحتمل انه تصغير اهل وإن أجيب عنه بان تحسين الظن بالنفلة يدفع ذلك لانهم لم يقولوا ذلك الا عند علمهم بانه تصغير آل بقرائن دلتهم على ذلك (وصحبه) هو عند سيويه اسم جمع اصحاب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمننا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ومات على الاسلام ولا بد ان يكون الاجتماع به متعارفا بان يكون في الأرض على العادة بخلاف ما يكون في السماء أو بين السماء والأرض والموت على الايمان شرط لدوام الصحة لا لاصحابها فان ارتد والعباد بالله تعالى انقطعت محبة فان عاد للاسلام عادت له الصحة بمجردة عن الثواب كعبد الله ابن ابي صرح وفائدة عودها له بمجردة عن الثواب كون من اجتمع عليه يقال له تابعي وكون ابنه كفؤا لبنت الصحابي وكونه يحشر تحت راية الصحابة بخلاف ما إذا مات مرتدا كعبد الله بن خطافه فان ارتد ولحق بالمشركين واشترى اماما تغني بهجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فلذلك قال في فتح مكة اقلوه ولو كان مارقا باستار الكعبة فقتله عبد الله بن الزبير فمات مرتدا فعمل بما تقر في تعريف الصحابي ان عيسى صحابي لانه اجتمع عليه في بيت المقدس بحسبه وروحه وكذا الخضر بفتح الحاء وكسر

محمد وعلى آله وصحبه

الضاد أو سكونها ولقب بذلك لأنه ما جلس على أرض إلا اخضرت واسمه بليان ملسكان بفتح الباء وسكون اللام بعدها مشاة تحية فتح الميم وسكون اللام واخره نون قيل ان من عرف اسمه واسم ابيه دخل الجنة وهو من الانبياء وقيل من الاولياء وهو المراد بالغدقي قوله تعالى فوجدنا عبدًا من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وعلينا من لدنا علما قال الله اعطاه علم الحقيقة ومن ذلك ما وقع له مع موسى عليه السلام من قصة السفينة والغلام والجدار ثم ان المصنف عطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لندمل الصلاة باقهم فهو من عطف الاعم عموما وجهيا على القول الاول في الآل لاجتماع الآل والاصحاب فيمن كان من أقاربه واجتمع به كسيدنا علي وانفراد الآل فيمن كان من أقاربه ولم يجتمع به كاشراف زماننا واشراف الصحابة فيمن اجتمع به ولم يكن من أقاربه كأبي بكر الصديق ومن عطف الخاص على العام على القول الثاني في الآل فاعتنى بهم اشرفهم وقوله (اجمعين) تأكيد لصحبه (هذا) اي المؤلف الحاضر ذهنا (مختصر) هو اسم مفعول من الاختصار وهو الايجاز وقد اختلفت عباراتهم فيه مع تهاب المعنى قليل هو رد الكلام إلى قليله مع استيفاء المعنى وتحصيله وقيل الاقلال بلا إخلال وقيل تكثير المعاني وتقليل المباني وقيل حذف الفضول مع استيفاء الاصول وقيل تقليل المستكثر وختم المنشئ إلى غير ذلك من العبارات الرشيقة وإنما سمي اختصارا لما فيه من الاجتماع كما سميت الدرّة مختصرة لاجتماع السور فيها وجنب الانسان خصر الاجتماع ودقته قاله العلامة شيخنا الباجوري وقولهم هو ما قل لفظه وكثر معناه تعريف له بالمعنى اللغوي ويناسبه قول بعضهم الكلام مختصر ليحفظ ويبسط ليفهم وهذا في الغالب والكثير فلا ينافي ان بعض المختصرات يقل معناه لكلفه كاختصار ابي شجاع وتعريفه اصطلاحا ما قل لفظه سواء كثر معناه او قل او ساوى فالقيد وهو قولهم وكثر معناه معتبر لفة لا اصطلاحا كما علمت (على مذهب الامام) الاعظم المجتهد لاهل البيت والدين ابي عبد الله محمد بن ادریس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف فيجتمع الامام الشافعي مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف لانه عليه السلام سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وما احسن قول بعضهم

اجمعين هذا مختصر على
مذهب الامام الشافعي

باطالبا حفظ اصول الشافعي • مجتمعا مع النبي الشافعي
محمد ادریس عباس ومن • فوقهم عثمان قل وشافعي
وسائب ثم عبيد سادس • عبد يزيد هاشم للجائع
مطلب عبد مناسف عاشر • اكرم بها من نسبة للشافعي

وقول المصنف (الشافعي) نسبة لشافعي المذكور في النسب وإنما نسب اليه لانه صحابي ان صحابي لقى النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعرع وللتفاؤل بالشفاعة فنوله على مذهب صفة مختصر أي على ما مذهب اليه الامام من الاحكام في المسائل مجازا عن مكان الذهاب لان حقيقة المذهب الطريق الذي يذهب فيه والمراد منه هنا الاحكام مجازا عن ذلك المكان بجامع التردد في كل وان كان التردد في المذهب حسيا والتردد في الاحكام معنويا فلا يضر اختلاف الجامع في هذا التجوز وفي الكلام استعارة تصرية تبعية وتقريرها ان قول شبه اختيار الاحكام بمعنى الذهاب واستيعاب الذهاب لا اختيار الاحكام واشتق منه مذهب بمعنى احكام مختارة ثم صار حقيقة عرفية وكانت ولادة الامام الشافعي بقرّة ستة وخمسين ومائة ومات (رحمة الله تعالى عليه ورضوانه) يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع ومائتين وسبب موته على ما قاله شيخنا الباجوري انه اصابته ضربة شديدة ففرض بها اياما ثم مات قال ابن عبد الحكم سمعت أشهب يدعو على الشافعي بالموت فكان يقول اللهم أمت الشافعي والا ذهب علم مالك فذكرت ذلك للشافعي فقال

تمنى أناس أن أموت وإن أمت * فذلك سبيل لست فيها بأوحد
فقل للذي يغنى خلاف الذي مضى * تهاً لاخرى مثلها وكأن قد

فتوفى بعد الشافعي بثانية عشر يوماً فها كان ذلك كرامة للإمام هذا هو المشهور في سبب موته وعلما
المالكية ينكرون ذلك وإن هذا مدسوس على أشهب ولا أصل لهذا النقل ولكن يؤيد هذا
السبب ما سمعته ابن عبد الحكم من الدعاء عليه وجملة رحمة الله تعالى عليه هي وما بعدها خبرية لفظاً
انشائية معنى ومتعلق الرضوان محذوف دل عليه ما قبله أي نازل عليه والمعنى اللهم أنزل لإحسانك
وانعامك وفضلك عليه ولا تقدرنا هذا لأن حقيقة الرحمة هي الرقة في القلب مستحيلة في حقه تعالى
ومعنى الرضوان اما عدم السخط فيكون عطفه على الرحمة من عطف العام على الخاص لأن عدم
السخط أعم من أن يكون معه إحسان أو لا واما القرب والمحبة فيكون عطفه عليها من عطف
الخاص على العام لأن الرحمة أعم من أن تكون بالقرب والمحبة أو بغيرهما واما الثواب فيكون
عطفه عليها من عطف المرادف واما غير ذلك اه ثم وصف مختصره أيضاً بقوله (اقتصرت فيه)
أي المختصر^(١) على ذكر الصحيح من المذهب (المذكور سابقاً قال فيه للعبد الذكري لتقدم
ذكر المذهب وهو بيان للصحيح منه بمعنى أن المصنف ترك غير الصحيح من الضعيف ومقابل
المشهور وهو الغريب ومقابل الاظهر ومقابل الراجح وهو المرجوح ومقابل النص والقول القديم
للإمام الشافعي واقتصر على الصحيح من المذهب وتقدم أن المذهب في الأصل اسم لمكان الذهاب ثم
استعمل في الأحكام التي ذهب إليها الإمام واختارها سواء كانت ضعيفة فلذلك اقتصر المصنف على
الصحيح منه وقوله (عند الرافعي والنووي) متعلق بالصحيح معنى أنه قد يتفق تصحيح المسئلة عندهما
وقد لا يتفق كما يأتي في كلامه بعد والرافعي نسبة إلى رافع بن خديج الصحابي واسمه عبد الكريم
ابن محمد بن عبد الكريم وكنيته أبو القاسم رضى الله تعالى عنه وحكى من كرامات الإمام الرافعي

رحمة الله تعالى عليه
ورضوانه اقتصر فيه
على ذكر الصحيح من
المذهب عند الرافعي
والنووي

(١) قوله المختصر، على مقتضى الأحكام الفقهية جناه دان للعابد الساجد احتوت مسائله على الصحيح
الذي لا يجوز الفتوى بغيره، وعلى مقابله وهو الضعيف وعلى المشهور ومقابله وهكذا اختار المصنف
الصحيح فقط ليتحلل الفقيه بالعبادة السامية، وقوله عند الرافعي والنووي: الشيخان الجليلان.
قال ابن حجر: اجتهدا في تحرير المذهب غاية الاجتهاد مع حسن النية وإخلاص الطوية للوجوب
لاعتقاد أنهما لم يخالفاً نصاً إلا لموجب من نحو ضعفه أو تفريعه على ضعيف، كان من عنايات العلماء
العالمين ومن سبقنا وسبق مشايخنا لا يميز أحداً بالإفتاء إلا شرط عليه أن لا يخرج عما صححاه.
وقال الشيخ الزهري الصمراوى وعلى اعتمادهما المول إلا نادراً، وقد نالا من الشهرة ما يغنى عن بسط
القول في الثناء عليهما. وقوله أو أحدهما: بمعنى أنه يذكر الصحيح ويتجراه عندهما إذا كان
لهما في المسألة تصحيح وإلا حرر تصحيحه فقط، ورضى الله عن الإمام الشافعي الذي دعا إلى
النظر في الدليل بإيمان والتفقه في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهى مقلديه عن محض
اتباعه من غير لحس وتمحيص وروية، انظر فتاوى الرمل.

ان شجرة أضاءت عليه لما فقد وقت التصنيف ما يسرجه عليه وقد اخذ رضى الله عنه العلم عن محمد بن الفضيل وهو عن محمد بن يحيى وهو عن محمد الغزالي وهو عن امام الحرمين وهو عن والده محمد الجويني وهو عن ابى بكر القفال المروزي وهو عن أبى زيد المروزي وهو عن ابن سريج وهو عن أبى سعيد الانماطى وهو عن المزني وهو عن الامام الشافعي رضى الله عنه والامام الثوري يحيى بن شرف ابوزكريا يحيى الدين فيحي اسمه وأبوزكريا كنيته ويحيى الدين لقبه لان الله احياه الدين في الجملة وبأوجه النسبة والمنسوب اليه قرية من قرى الشام في أرض حوران بالحاء ثم الواو وبعد هاء راء وهي غير حران التي قلت إلى الطائف وقرية قريبة من دمشق الشام مسافة يوم أو يومين يسير الانتقال وهي على طريق الحاج الشامى وعلى قبره شجرة عظيمة ومن كراماته رضى الله عنه انه أضاء له اصبعه لما فقد في وقت التصنيف ما يسرجه عليه قال بعضهم وهي سبابة يده اليسرى وهذا ابلغ كرامة من أضاء الشجرة لانه من جنس مالا يؤخذ وقد اخذ رضى الله عنه العلم عن الكمال سلا وهو عن الامام محمد صاحب الشامل الصغير وهو عن الشيخ عبد الغفار القزويني صاحب الحاوى الصغير وهو عن الامام الرافعي رضى الله عنه وقد قال بعضهم مادح الامام النوى^(١)

لقيت خيرا يا نوى • ووقيت من ألم الجوى
ولقد تشابك عالم • لله أخا - ص ما نوى
وعلا علاه وفضله • فضل الجوب على النوى

أو أحدهما وقد اذكر فيه
خلافا في بعض الصور
وذلك إذا اختلف
تصحيحهما مقدما
لتصحيح النوى جاز
ما به ويكون مقابله
تصحيح الرافعي

جزاء الله خيرا عن المسلمين بتشديد هذا الدين وحياته سنة سيد المرسلين اللهم أنلنا من بركاته معرفة علم اليقين واحشنا تحت لواء سيد الأولين والآخرين يارب العالمين وقوله (أو أحدهما) مجرور بالمعطف على المضاف إليه الظرف وهو مجموع المعطوف والمعطوف عليه والتقدير أو عند أحدهما بمعنى أن الصحيح إما أن يكون عندهما إذا اتفقا في التصحيح أى تصحيح المسئلة عندهما أو عند أحدهما دون الآخر إذا لم يكن للآخر تصحيح فيها كان يذكر أحدهما الخلاف في المسئلة ولا يصح والآخر يصح سواء كان المصحح هو الرافعي أو غيره فاذا صحح الرافعي فالنوى إما أن يتابعه على هذا التصحيح أو يخالفه فاذا وافقه فالصحيح عندهما المشار إليه بقوله اقتصر على ذكر الصحيح عندهما وإذا لم يوافقهما فالصحيح عند أحدهما دون الآخر بالمعارضة في هذا التصحيح أو لضعف مدركه وقوة مدرك مقابله (وقد اذكر فيه) أى المختصر المذكور (خلافا في بعض الصور وذلك) أى ذكره للخلاف إنما يكون (إذا اختلف تصحيحهما) في المسئلة ويذكر المصنف الخلاف حال كونه (مقدما) في ذكره ذلك (لتصحيح النوى) حال كونه (جاز ما به) ومقوباله لانه العمدة في المذهب (ويكون مقابله تصحيح الرافعي) فلا يعتمد ولا يعول عليه فاما أن يعبر عنه بقيل إشارة الى ضعفه بالنسبة لما قاله النوى ولغة قيل في عرف المصنفين تشعير بالضعف وأما أن لا يعبر عنه بقيل بل يكتفى بوصف المقابل أى إذا اعتمد ما قاله النوى فيعلم أن مقابله ضعيف فلا حاجة الى التعبير عنه بقيل المشعيرة بالضعف وقد ذكر المصنف في باب الأوانى التعبير بقيل حيث قال هناك والمضرب بالذهب حرام مطلقا وقيل كالفظة فهذا الضعف المفهوم من قيل هو عند الرافعي والاكتفاء عن التعبير بقيل ذكره المصنف في فصل كيفية الغسل حيث قال هناك ومن عليه نجاسة غسلها ثم يغتسل ويكتفى لهما غسلة واحدة في الاصح فاقصاره على ذكر الاصح يعلم منه أن مقابله ضعيف

(١) قال ابن العطار : ذكر لى شيخنا رحمه الله تعالى أن الإمام النوى كان لا يضيع له وقتا
لا في ليل ولا في نهار حتى في الطريق . أخذ في التصنيف والإفادة والنصيحة ، وقول الحق

وقد ذكر مثل هذا في باب الحج كاستمرار عليه ان شاء الله تعالى (وسميته عمدة السالك وعدة الناسك) العمدة ما يعتمد عليه فراد المصنف أن يكون هذا المتن عمدة لمن تمسك به لانه قد اشتمل على المسائل المعتمدة في المذهب دون الضعيفة والسالك من السلوك وهو السير والمراد منه هنا السير المعنوي وهو طلبه لمعرفة أحكام الدين بالجد والاجتهاد فيصل بهذا الى الله تعالى وينجو حينئذ من الهلاك ويفوز بالمطلوب فيكون مثل من يلك طريقا وأتقن السير فيها حتى وصل الى مقصده مع الراحة التامة والعدة بضم العين وكسرهما اسم للآلة الحسية التي يعتمد عليها صاحبها في اشغاله كآلة التجارة مثلا فلم من هذا ان المتعب لا بد له من آلة يعتمد عليها في العبادة وتلك الآلة هي معرفة ما في هذا المتن من الأحكام الشرعية التي تتوقف صحة العبادة عليها وان المتعب بلا معرفتها لا تصح عبادته لانه إذا لم يميز بين الركن والسنة ولم يعرف هذه الكيفية ولو طار بين السماء والارض فلا ينجو من عذاب الله وحينئذ لا بد من التمسك بأحكام الدين ومعرفتها على اليقين ولا يكتفى بتعبه بالتقليد بان يفعل كفعل الناس من غير معرفة الأركان والشروط والله تعالى أعلم (والله أسأل) أي أطلب منه لا من غيره فالله منصوب على التعظيم بأسأل مقدم عليه وهو المفعول الأول له وإنما قدم لإفادة الحصر مثل إياك نعبد وإياك نستعين وأشار المصنف الى المفعول الثاني بقوله (أن ينفع به) فهو في تأويل مصدر منصوب بأسأل أي أسأل الله النفع به أي هذا المتن لجميع المسلمين (وهو) أي الله (حسي) أي كافي أي يكفي ما يحتاجه (ونعم الوكيل) بمعنى الموكل اليه أمور خلقه فنعم كلمة يؤتيها للدخ والوكيل قائل والمخصوص بالمدح محذوف أي هو وجملة نعم الوكيل معطوفة على جملة وهو حسي بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر لكن المشهور امتناع فعله بقدر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره في المعطوف عليه ويجعل خبرا عنه بالتأويل مشهور في وقوع الانشاء خبرا أي وهو مقول فيه نعم الوكيل وحينئذ فهي جملة اسمية خبرية معطوفة على مثلها أو يقال جملة نعم الوكيل معطوفة على حسي وهو مفرد غير مضمن معنى الفعل فلم يكن في قوة الجملة على أن بعض المحققين جوز عطف الانشاء على الخبر في الجمل التي لها محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد وخرج عليه قوله وقالوا حسبا لله ونعم الوكيل بناء على ان الواو من الحكاية لا من المحكي وقد يقال ما هنا لا محل لها من الاعراب إلا أن يدعى أن جملة وهو حسي جملة حالية وحسي بمعنى كافي أي يكفي والوكيل بمعنى الموكل اليه أمور خلقه والله أعلم (كتاب الطهارة) ^(١)

وسميته (عمدة السالك
وعدة الناسك) والله
أسأل ان ينفع به وهو
حسي ونعم الوكيل
(كتاب الطهارة)

هو لغة الضم والجمع يقال كتبت كتابا وكتابه وكتابا واصطلاحا اسم جملة مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول غالبا والطهارة لغة النظافة والخلوص من الأدناس وشرعا رفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناها وعلى صورتها كالتيتم والاغسال المستوثة وتجديد الوضوء والغسلة الثانية والثالثة فهي شاملة لانواع الطهارات وبدأ المصنف بتقسيم المياه التي هي الأصل في آلة الطهارة فقال

(١) افتتح بالطهارة لخبر « مفتاح الصلاة الطهور » وقال صلى الله عليه وسلم « الطهور شطر الإيمان » في بيان شعار الدين . النظافة والطهارة ضربان : طهارة جسم ونظفها المصنف ، وطهارة نفس ، والله تعالى يحب المتطهرين : أي التاركين للذنوب والعاملين للصلاح وقال تعالى « والله يحب المطهرين » يعني تطهير النفس . قال سيويه : الطهور بالفتح يقع على الماء والمصدر معا : بمعنى التطهر . والطهور بالضم أيضا التطهر .

(المياه أقسام) ثلاثة أحدها ماء (طهور) بفتح الطاء أى طاهر فى نفسه مطهر لغيره كما قاله المصنف بعد (و) ثانيها ماء (طاهر) فى نفسه غير مطهر لغيره كالماء المستعمل فى رفع حدث أو إزالة النجس (و) ثالثها ماء (نجس) وهو الذى حلت فيه نجاسة وهو دون القلتين ولو لم يتغير أحداً أو صافه أو كان قلتين فأكثر وتغير أحداً أو صافه من طعم أولون أو ريح ثم شرع المصنف يعرف كلامه من هذه الأقسام الثلاثة فقال (فالطهور هو الطاهر فى نفسه المطهر لغيره) وهو المسمى عندهم بالماء المطلق وهو الذى لم يقيد أصلاً أو قيد بقيد غير لازم وهو القيد المنفك كماء البئر وماء النهر وغير ذلك مما إذا رآه الرائي فى غير مكانه لا يعرف أنه مقيد (والطاهر هو الطاهر فى نفسه) أى فى ذاته وهو شامل للمستعمل فى رفع حدث أو إزالة نجس على تفصيل فى هذا بآتى وإذ أعلنت أن الطهور هو الذى يطهر غيره والطاهر هو الذى لا يطهر غيره تعلم أنه لم يبق إلا النجس فذلك قال (والنجس^(١) غيرها) أى فأنحصرت القسمة أى قسمة المياه فى هذه الثلاثة وأما المكروه فهو داخل تحت الطهور لأنه طاهر فى نفسه مطهر لغيره غاية الأمر أنه مكروه استعماله فلا ينافى من عد المياه أربعة كآى شجاع حيث قال ثم المياه على أربعة أقسام طاهر مطهر غير مكروه استعماله وهو الماء المطلق وطاهر مطهر مكروه استعماله وهو الماء المشمس وطاهر غير مطهر لغيره وهو الماء المستعمل وماء نجس إلى آخره ولما فرغ المصنف من تقسيم المياه وبيان انحصارها فيما ذكر أخذ يذكر حكمها مفرعاً فقال (فلا يجوز) أى ولا يصح ولا يحل فلو عبر المصنف بنفى الصحة بدل نفى الجواز لكان أنسب لأن عدم الجواز يجامع الصحة بخلاف نفى الصحة ولذلك عبر النوى فى المنهاج بشرط لرفع حدث أو إزالة نجس ماء مطلق والمصنف هنا موافق للرافعى فى تعبيره بل لا يجوز (رفع حدث أو إزالة نجس إلا بالماء المطلق) أى لا يغيره من الماء المستعمل ولا يغير الماء كالحل واللبن وبخلاف المقيد بقيد لازم كماء الورد أو المقيد بالوصف كماء دافق أى منى فلا يطهر شيئاً لقوله تعالى وأنزلنا من السماء ماء طهوراً وقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً وقوله صلى الله عليه وسلم حين بال الأعرابي فى المسجد صبوا عليه ذنوباً من ماء رواه الشيخان والذنوب بفتح الذال المعجمة الدلو الممتلئة ماء أو الأمر للوجوب والماء ينصرف إلى المطلق لتبادره عند الإطلاق إلى الفهم فلو طهر غيره من المانع لغات الامتنان ولما وجب التيمم لفقده ولا غسل البول به ثم بين المصنف الماء المطلق بقوله (وهو الطهور على أى صفة كان من أصل الخلقة)^(٢) أى حال كونه الطهور جارياً على أى صفة كان من طعم ككونه حلو أو ملحاً أو لون ككونه أبيض أو أسوداً أو أحمر أو ريح كأن كان له رائحة طيبة وقوله من أصل الخلقة أى من أصل الوجود واحترزه عما يعرض له من تغيره بما اتصل به من مائع أو جامد على ما بآتى تفصيله إن شاء الله تعالى ثم شرع فى القسم المتدرج تحت الطهور بقوله (وبكره)

المياه أقسام طهور وطاهر ونجس فالطهور هو الطاهر فى نفسه المطهر لغيره والطاهر هو الطاهر فى نفسه والنجس غيرهما فلا يجوز رفع حدث أو إزالة نجس إلا بالماء المطلق وهو الطهور على أى صفة كان من أصل الخلقة وبكره

- (١) الذى لو أصاب غيره لا ينجسه، فإذا استعمل الماء فى الوضوء أو الغسل أى فى إزالة النجاسة ولو مضوا عنها لا يسمى طهوراً لأنه لا يطهر غيره وكذا الماء المتغير أحداً أو صافه الثلاث بطاهر. ويعنى بالثلاث الریح والطعم واللون، فقد ترى الماء أبيض كالثلج، ومعنى نجس: أى طرأت عليه نجاسة
- (٢) أصفر أو أكبر، ومعنى مطلق لم يقيد بقيد لازم كماء الورد أو بوصف كماء دافق أى منى، فهذا لا يجوز التطهير به.
- (٣) من أصل الوجود ككونه ملحاً أو حلواً أو أبيض أو أسود.

أي رفع الحدث أو إزالة النجس (بالمشمس) أي المشمس بصيغة اسم الفاعل وفعل الفاعل المفهوم من المشمس ليس بقيد وعبرة المحلى أي ماسخته الشمس (في البلاد الحارة) قيد أول (في الاواني المنطبعة) قيد ثان (وهو ما يطرق) أي يدق ويضرب (بالمطارق) عند الحدادين وقوله (لا الذهب والفضة) مستثنى من الاواني المنطبعة فلا يكره استعمال الماء المشمس بأواني الذهب والفضة لصفاء جوهرهما وحكمة كراهة استعمال الماء المشمس بآناء غيرهما هو أنه إذا اشتدت الحرارة تفصل زهومة من وسخ ذلك الآناء تملو الماء فإذا لاقى تلك الزهومة البدن بسخوتها خيف أن تقبض عليه فتحبس الدم فيحصل البرص وهذا على سبيل الظن لا اليقين وإلا حرم استعماله حينئذ فلا يكره استعمال الماء المسخن بالنار لذهاب الزهومة بها ولا مشمس في غير منطبع كالخرف والحياض ولا مشمس بقطر بارد أو معتدل ولا يكره استعماله في غير بدن ولا إذا برد كما صححه النووي على أنه اختار من جهة الدليل عدم كراهة المشمس مطلقا وكراهة استعمال المشمس شرعية وإن كان أصلها الطب فيثاب تاركها أمثالا (وتزول) الكراهة (بالتبريد) أي تبريد الماء والفعل ليس بقيد بل لو برد بنفسه كان الحكم كذلك (وإذا تغير الماء) حسيا كان التغير أو تقديره بالتغير الحسي هو المدرك بالبصر كتغير اللون والمدرك بالذوق كتغير الطعم والمدرك بالشم كالتيغير بالريح والتغير التقديري كان اختلاط الماء ما يوافقه في صفاته كما مستعمل فيقدر مخالفا له وسطا في أحد الاوصاف أي في الطعم كطعم الرمان وفي اللون كلون العسبر وفي

بالمشمس في البلاد
الحارة في الاواني المنطبعة
وهو ما يطرق بالمطارق
إلا الذهب والفضة وتزول
بالتبريد وإذا تغير الماء

(١) قوله ماسخته الشمس . قال العلماء : فلا يكره المشمس في البلاد الباردة والمعتدلة كصر .
(٢) بأن تكون معدنية ولا يكره المشمس في الخرف والذهب والفضة . وضابط المشمس أن تؤثر فيه السخونة بحيث تفصل من الإناء أجزاء سمية تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من حالة لأخرى ولا يكره استعماله في أرض أو آنية ، أو ثوب ، أو طعام جامد . أعجبنى وشرح صدرى مقالة لأحد الأطباء ينهى عن استعمال المشمس لوجود زهومة على مسام البدن فتحبس الدم وقد وافق الفتحة وبين الثرواني في أسباب ضرره أنه ما لا يتخلف مسببه عنه إلا معجزة أو كرامة ولحقه . ولو برد المشمس بنفسه زالت الكراهة . قال العلماء : كذا يكره استعمال شديد البرودة الذي يمنع إصباغ الوضوء وكال إغماق السنن .

(٣) حسيا بتغير الطعم أو اللون أو الريح به أو تقديره بأن سقط في الماء ما يوافق أحد صفاته كما مستعمل فيقدر مخالفا وسطا ، ويشترط أن يكون التغير كثيرا . يريد النبي صلى الله عليه وسلم أن تتجنب كل ضرر ينجم عن اختيار الماء غير النقي لزهو النظافة ويتجلى رونق المتطهر ونحوه بركة الآية الكريمة . قال تعالى (ويحب المتطهرين) أي المتطهرين بالماء من الجنابة والأحداث . قاله عطاء ؛ وقال مجاهد من الذنوب وقيل الذين لم يذنبوا . وروى النسائي عن الحسن بن علي قوله صلى الله عليه وسلم : «دع ما يريك إلى ما لا يريك» ورواه الإمام أحمد : أي أترك ما تشك فيه من الشبهات واعدل إلى ما لا تشك فيه من الحلال البين والثني الذي يوجب لك الأذى ، والأمر للندب رجاء توقي الأضرار .

الريح كريح اللاذن فان غير واحد منها الماء. (تغيرا كثيرا) قيدلاد منه في عدم جواز التطهير بالماء المتغير التغير المذكور وسياتي جواب اذا تغير الماء الخ وقد صور المصنف التغير الكثير بقوله (بحيث يسلب عنه اسم الماء بسبب مخالطة شيء طاهر) الجار والمجرور متعلق بقوله تغير والمخالطة قيد يخرج بها التغير بالمجاور كما سياتي في كلامه والفرق بين المخالط والمجاور ان المخالط هو الذي لا يمكن فصله عن الواقع فيه بخلاف المجاور وقوله شيء طاهر قيد يخرج به التغير بشيء نجس فهو نجس لا يجوز استعماله لنجاسته كما سياتي في كلامه ايضا وقوله (يمكن الصون عنه) قيد يخرج به ما لا يمكن صون الماء عنه كطحلب وغيره مما لا يمكن صون الماء عنه فانه يجوز التطهير به وجملة يمكن الصون الخ صفة لقوله طاهر قيد التقيد كما علمت ثم مثل للتغير تغيرا كثيرا الخ بقوله (كدقيق وزعفران) ومسك وغير ذلك مما يمكن صون الماء عنه ثم اشار المصنف الى قسم آخر من قسمي الطاهر في نفسه ولا يطهر غيره فقال (او استعمال ماء كائنا (دون القلتين في فرض طهارة الحدث) فكانه قال الماء الطاهر في نفسه فقط فبان أحدهما متغير تغيرا كثيرا بمخالط يمنع اطلاق اسم الماء عليه والثاني المستعمل في فرض طهارة الحدث كالنفسلة الاولى فيه وكل منهما لا يصح التطهير به وسياتي محرزهما في كلامه وقوله (ولولصي) غاية في المستعمل في فرض طهارة الحدث اي ولو كانت الطهارة منسوبة لصبي ولو كان غير مميز بانوضاء وايه في الحج لان المراد بالفرض ما لا بد منه في صحة الصلاة مثلا اثم الشخص بتركه ام لا عبادة كان ام لا (او) استعمال الماء في ازالة (النجس) فهو معطوف على قوله في فرض طهارة الحدث اي ان الماء المستعمل في ازالة النجس نجس (ولو لم يتغير) والحال انه اقل من قلتين لانه بملاقاة النجاسة ينجس وان لم يتغير ثم اشار المصنف الى جواب قوله اذا تغير الماء تغيرا كثيرا الخ بقوله (لم تجز الطهارة به) اي بالماء المقيد بالقيود السابقة مع عدم الصحة كامر (وان تغير) الماء (بالزعفران ونحوه) تغيرا (يسيرا) هذا شروع في اخذ محترزات القيود السابقة في قوله ولو اذا تغير الماء تغيرا كثيرا الخ فقوله يسيرا محرز قوله كثيرا وقوله (او بمجاورة) أي بسببها محرز قوله بمخالطه وهو متعلق بقوله ان تغيره قد مثل المصنف للتغير بالمجاور بقوله (كمودودهن) ولو كانا (مطيين) يفتح الياء التحتية المشددة اي مطيين بغيرهما ويجوز كسرهما اي مطيين بغيرهما وقوله (او بما) اي تغير بشيء او بالذي (لا يمكن الصون) اي صون الماء (٤٤) أي عن ذلك الشيء بان يشق الاحتراز عنه هو محرز قوله يمكن صون الماء عنه وهو متعلق بقوله ان تغير ايضا فان قوله بما إما منكرة موصوفة واسم موصول والفي الصون خلف عن المضاف اليه كما اشرت اليه في الحل وقد مثل المصنف لما لا يمكن صون الماء عنه بقوله (كطحلب) بضم الطاء واللام وكسرهما وضم أوله وكسر ثالثه هو شيء آخر يعلو الماء فاذا طال وجوده على الماء ولومدة قصيرة يحصل للماء منه تغير فلا يضر التغير به كما سياتي في الجواب وقد مثل بمثال ثان للتغير بما لا يمكن صون الماء عنه بقوله (وكورق شجر) تنبت على الماء (تأثر) ذلك الورق (فيه) اي سقط الورق في الماء وتغير بسبب سقوط الورق فيه فانه لا يضر بخلاف سقوط الثمر فيه فانه يضر لاستغناء الماء عنه بخلاف الورق (و) كذلك اذا تغير الماء بوقوع (تراب) وملح مام وان طر حافيه لان تغيره بالتراب مجرد كدورة لا تمنع اطلاق اسم الماء وكذلك تغيره بالملح المائي لكونه منعقدا فيه لا يمنع اطلاق اسم الماء عليه وان اشبه التغير بهما في الصورة التغير الكثير بامر (و) كذا لا يضر التغير (بطوله مكث) ولو زمانا طويلا تسويلا على العباد والمسكن مثلك الميم مع اسكان كافة ومثل التغير بما ذكر في عدم الضرر والتغير بما في المقر والممر ككبريت وزرنيخ لتعذر صون الماء عنه فلا يمنع التغير به اطلاق اسم الماء وقوله (او استعمال) الماء (في النفل) محرز قوله استعمال في فرض طهارة الحدث وقد مثل لما استعمال في نفل الطهارة بقوله

تغيرا كثيرا بحيث يسلب عنه اسم الماء بمخالطة شيء طاهر يمكن الصون عنه كدقيق وزعفران أو استعمال دون القلتين في فرض طهارة الحدث ولو لصبي أو النجس ولو لم يتغير لم تجز الطهارة به وان تغير بالزعفران ونحوه يسيرا أو بمجاورة كمودودهن مطيين أو بما لا يمكن الصون عنه كطحلب وكورق شجر تأثر فيه وتراب ويطول مكث أو استعمال في النفل

(كضمضة) في الوضوء والغسل (و) (ك) تجديد وضوء) أي وضوء مجدده من إضافة الصفقة للوضوء
 (و) (ك) غسل مسنون) مثل غسل جمعة وعيد ثم أشار إلى محترز قوله سابقاً واستعمل دون قلتي فقال
 (أوجع) الماء (المستعمل فبلغ) المجموع منه (قلتي) فأكثر وقول المصنف (جازت الطهارة به)
 أي بالذكور من قوله وإذا تغير أي الماء بالغفران هو جواب لأن ثم ذكر المصنف في هذا الباب فرعا
 مناسباً لما هنا فقال (ولو أدخل متوضئ يده بعد غسل وجهه مرة) إن عمت المرة الأولى وجهه أو مرتين
 إن لم تغمه المرة الأولى (أو) أدخل (جنب) أو حاض ومثلها النفساء يده (بعد الثانية) أي نية رفع
 الحدث (في) ماء (دون القلتي) فأغترف (ونوى الاغتراف) الوالوا لا قيد ترتيباً ولا نية الاغتراف
 تكور سابقة عليه أي فإذا نوى واغترف أي قصد استعماله خارج الألفاء (لم يضره) ذلك الاغتراف ولا
 يخرج الماء المذكور عن كونه مطلقاً لوجود هذه النية واحتراز بدون القلتي عن كثرة الماء فيصح
 استعماله بدون النية المذكورة لأن الماء الكثير لا يصير مستعملاً بالوضوء منه مع تساقط الماء المستعمل
 فيه ولو توضأ منه ألوف من الناس (ولاً) أي وإن لم ينو الاغتراف أصلاً أو أتى بهذه النية بعد أن أدخل
 يده في الماء القليل (صار الباقي) أي باقى الماء بعد الاغتراف (مستعملاً) لا يرفع حدثاً ولا يزيل خبثاً
 فدخل تحت الإصورتان كما علت ثم أشار المصنف إلى فرع آخر مناسب للباب أيضاً فقال (ولو انغمس
 جنبان) مثلاً (فاكثر) منهما (دفعه) واحدة (أو) انغمس كل منهما أو منهم مرتين أو مرتين
 (واحد بعد واحد في) ماء (قلتي) فأكثر وهو متعلق بانغمس (ارتفعت) جنباتهما مثلاً
 أو (جنباتهما ولا يصير) الماء المذكور (مستعملاً) ولما ذكر المصنف القلتي ودونها ما تقدم بين
 مقدارهما بالوزن والمساحة فقال مبتدئاً بالوزن والقلتان خمسمائة رطل بغدادية تقريباً ولا حاجة
 إلى تقدير مضاف قبل قوله والقلتان أي ومظروف القلتي لأن القلة عند الفقهاء اسم للماء المعلوم وأما
 بالنظر للأصل وهي الجرة العظيمة فيحتاج إلى التقدير المذكور لكن الكلام في اصطلاح الفقهاء لا في
 اصطلاح اللغويين وسميت الجرة العظيمة بالقلة لأن الرجل العظيم يقلب أي يرفعها الواحدة من هاتين
 القلتي تسع قربتين ونصفاً باحتياطاً ما لنا الشافعي رضي الله عنه والمراد بالقرب قرب الحجاز لا قرب
 غيرهما من القرب الكبار كما لا يخفى وبغدادية نسبة إلى مدينة بغداد وهي مدينة عظيمة مشهورة ورطلها
 عند الإمام النووي مائة ثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وقوله تقريباً منصوب على التمييز
 المحول عن المضاف والأصل تقريب خمسمائة رطل بغدادية أي مقربها أي ما يقرب منها فلا يضر نقص
 رطل أو رطلين على الأشهر في الروضة ثم بين المصنف تقدير القلتي بالمساحة فقال (ومساحتها) أي
 القلتي أي مقدارهما بالمساحة أي بالذراع (ذراع) وربع (طولا) و (ذراع) وربع (عرضا) بضم
 فسكون هو ما قبل الطول ويطلق أيضاً على ما قبل النصل في السهام ويطلق أيضاً على الجانب وأما
 بالفتح مع السكون فهو ما قبل النقص ويطلق على ما قبل الطول كالعرض بالضم وأما بالكسر مع السكون
 فهو محل الذم والمدح وأما بفتحهما فهو ما قبل الجوهر (وذراع) وربع (عمقا) والمراد بالذراع ذراع
 الادمي وهو خمسة أذرع بانضمام الربع إليها لأن ذراع الادمي أربعة أرباع وكل ربع بذراع قصير فيضم
 الربع إلى الأربعة فتصير الجلة خمسة أذرع قصيرة بذراع الادمي فإذا أردت معرفة الخمسمائة فأضرب
 خمسة الطول في خمسة العرض فيحصل خمسة وعشرون ذراعاً ثم تضرب الحاصل وهو خمسة وعشرون
 في خمسة العمق فيحصل مائة وخمسة وعشرون لأن ضرب الخمسة في العشرين بمائة وضرب الخمسة
 الباقية في الخمسة بخمسة وعشرين فالجمله ما ذكر وكل ذراع يسع أربعة أرباع في المائة ذراع
 أربعة أرباع رطل وفي الخمسة والعشرين مائة رطل لأن الأربعة أذرع في عشرين ثمانين والأربعة في
 خمسة وعشرين فتصير العشرين إلى الثمانين يحصل مائة مضاف إلى الأربعة مائة فيحصل مائة وهذا

كضمضة وتجديد وضوء
 وغسل مسنون أو جمع
 المستعمل فبلغ قلتي
 جازت الطهارة به ولو
 أدخل متوضئ يده بعد
 غسل وجهه مرة أو جنب
 بعد الثانية في دون القلتي
 فأغترف ونوى الاغتراف
 لم يضره والإصاير الباقي
 مستعملاً ولو انغمس
 جنبان فأكثر دفعة أو
 واحد بعد واحد في قلتي
 ارتفعت جنباتهما ولا يصير
 مستعملاً والقلتان خمسمائة
 رطل بغدادية تقريباً
 ومساحتها ذراع وربع
 طولاً وعرضاً وذراع
 وربع عمقاً

التقدير في المربع وأما المدور والمثلث ففيهما كلام طويل يعلم من المطولات ثم شرع المصنف في بيان حكم
القلتين طهارة وضدهما مفرعا فقال (فالقلتان) فأكثر فالقلتان ليستا قيدا بل المدار على الكثرة وقد سبق
الكلام علىهما في الفتاوى اصطلاحا وقول المصنف (لا تنجس) أي القلتان مشكل من جهة العربية وهو أن
الضمير مفرد والمرجع اثنان والقياس لا تنجس إلا أن يقال راعى المصنف المعنى الاصلاحي للفقهاء
لأن القلتين في اصطلاح الفقهاء اسم للماء كما تقدم لا للمعنى اللغوي وهو الجر تان العظيمتان ولكن يرد
على هذا تأنيث الضمير فكان الواجب على هذا تذكيره حيث لوحظ المعنى الاصطلاحي وبجواب عنه
بأنه راعى اللفظ وأنه تأنيث مجازي فيجب فيه تأنيث الضمير إذا تقدم المرجع كما هنا ولو قال ولا
تنجس قلنا ما كما قال صاحب المنهج لسلم من هذا كله ولا يصح التأويل بالجنس لأنه يصدق بالقلة
الواحدة وهو لا يصح لأن القلة تنجس بمجرد ملاقاتها للنجس وقوله (بمجرد ملاقاته النجاسة) متعلق
بقوله لا تنجس أي لا تنجس باتصالها (بل) تنجس (بالتغير بها) ودليل عدم الحكم بالنجاسة للماء إذا
بلغ القلتين ولم يتغير قوله وإن كان إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا أي بدفعه ولم يقبله لقوته حيث رواه
ابن حبان وغيره وصححه وفي رواية فانه لا ينجس وهو المراد بقوله لم يحمل خبثا ودليل النجاسة بالتغير
المذكور الإجماع المخصص للخبر السابق وهو إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا لأنه مطلق ظاهره سواء
تغير أم لا فيخصص بإجماع الأئمة وكذلك يخص خبر الترمذي وهو الماء لا ينجسه شيء فيخصص
هذا الخبر بالإجماع من جهة عمومه للتغير وعدمه ويخصص أيضا بتخصيص آخر من جهة أنه صادق
بالقليل والكثير فيقيد بالقلتين فيصير المعنى الله لا ينجسه شيء إذا بلغ قلتيين ولم يتغير وأما غير الماء
من المائعات فينجس بمجرد ملاقاته النجاسة مطلقا سواء تغير أم لا وسواء كان قليلا أم لا وذلك لعدم
قوة دفعه الخبث ولو كثيرا بخلاف الماء الكثير وأيضا الماء الكثير يشق الاحتراز عنه بخلاف غيره
وخرج بالمائع الجامد فلا ينجس إلا ما لاقي النجاسة فقط وإذا حكنا على الماء الكثير بالنجاسة بسبب
التغير فلا فرق حيثن بين التغير الحسي أو التقديرى فالتغير الحسي كتغير اللون أو الطعم أو الريح
والتقديرى كأن وقع في الماء نجس يوافق في صفاته كالبول المنقطع الرائحة واللون والطعم فيقدر
مخالفا أشد الطعم طعم الخل واللون لون الخبز والريح ريح المسك فلو كان قدر رطل من البول
المذكور فنقول لو وضعنا قدر رطل من الخل هل يغير طعم الماء أم لا فان قالوا يغيره حكنا
بنجاسته وإن قالوا لا يغيره نقول لو وضعنا قدر رطل من المسك هل يغير ريحه أم لا فان قالوا يغيره
حكنا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره نقول لو وضعنا قدر رطل من الخبز هل يغير لونه أم لا فان قالوا لا يغيره
حكنا بطهارته وهذا إذا فقدت فيه الأوصاف الثلاثة فان فقدت واحدة فرضنا المخالف المناسب لها فقط
ومثله يجري في الطاهر على المعتمد ثم أخذ المصنف التغير غاية في القلة فقال (ولو) كان التغير بالنجاسة
(يسيرا) ولا فرق في التغير بين المجاور والمخالط وإنما ضررنا التغير اليسير بالمجاور دون ما تقدم
في الطاهر لفظ أمر النجاسة (ثم إن زال التغير) الحسي أو التقديرى (بنفسه) أي لا بواسطة ذلك
كطول مكث (أو) زال (بماء) انضم إليه ولو مستعملا ولو متنجسا أو أخذ منه والباقي قلطان (طهر)
لا تنفاه علة التنجس ولا يضر عود تغيره إذا خلا عن نجس جامد قال الرشيدى على الرمل والظاهر
أن المراد بالجامد المجاور ولو مائعا كالدهن والمراد بالمائع المستهلك هذا حكم زوال التغير بنفسه
بالماء وأما زواله بغيرهما فقد أشار المصنف بقوله (أو) بوضع (نحو مسك) فيه وعبر وكافور
وغيرهما بما يستر الريح ووضع زعفران وغيره فيه بما يستر اللون (أو) بوضع (نحو خل) بما يستر
الطعم (أو) بوضع (تراب) فيه وقول المصنف (فلا) أي فلا يطهر هو جواب أن الشرطية المقدرة

فالقلتان لا تنجس بمجرد
ملاقاته النجاسة بل بالتغير
بها ولو يسيرا ثم إن زال
التغير بنفسه أو بماء طهر
أو نحو مسك أو خل
أو تراب فلا

بعد أو العاطفة على فعل الشرط وهو قوله زال تغيره والتقدير أو ان زال تغيره بنحو مسك الخ أى فلا يطهر للشك فى ان التغير زال أو استتر بل الظاهر انه استتر وإذا علمت ان القلتين لا يحكم عليهما بالنجاسة بلا تغير تعلم حكم الدون المصرح به فى قوله (ودونهما ينجس بمجرد ملاقة) أى اتصال (النجاسة) به ولو كان جارياً كرتب غير الماء مثل الزيت وان كثر اما نجاسة الماء اذا كان دون القلتين فليقوم خبر القلتين السابق المخصص لمطوق خبر الترمذى الماء لا ينجسه شيء كما تقدم التنبيه عليه واما نجاسة غير الماء من المائعات فقد تقدم حكمها وهو انها تنجس باتصالها بالنجس مطلقاً قياساً على الماء القليل المتصل بالنجاسة فانه ينجس (وان لم يتغير) ثم ان قول المصنف ودونهما ينجس يصح قراءته بالرفع على الاعراب ثم استثنى المصنف من نجاسة الماء القليل مسائل بقوله (الا ان يقع فيه) أى الماء القليل (نجس لا يراه) أى لا يدركه (البصر) المعتدل وذلك لقولته كنقطة بول أو نقطة متعددة لكن بحيث لو جمعت كانت قدراً يسيراً لا يدركه الطرف أى البصر المعتدل وما يعلق برجل الذباب من نجس فانه لا ينجس مائماً لما ذكره وهذا كله يقال له متنجس معفو عنه لا انه غير متنجس الذى الكلام فيه والظاهر ان محل عدم التنجس بما ذكر مما لا يدركه البصر المعتدل اذا لم يغيره اخذاً بما بعده فى مسألة الطرح فى قوله (او) يقع فيه (ميتة لادم لها سائل) عند شق عضو منها فى حياتها وذلك (كذباب) وهذا العفو مقيد بوقوع الميتة المذكورة بنفسها أى بلا طرح طارح ولم تغير ما وقعت فيه فان غيرته فى هذه الحالة فكذلك لا يعنى عنه ودخل تحت الكاف مسائل شتى قد أشار اليها المصنف بقوله (ونحوه) أى الذباب كالخنفس والبق المعروف والقمل والبراغيث والسحالي وهى نوع من الوزغ والظاهر ان لفظ نحو فى كلامه لاحاجة اليه لان ما دخل تحته داخل تحت الكاف كما هو معلوم للتأمل وقول المصنف (فلا يضر) مفرع على ما سبق من المسائل المستثناة من تنجس الماء القليل بملاقة النجاسة أى فلا يضر استعمال ما وقعت الميتة فيه من ماء وغيره وساغ لنا تناوله بأكل وشرب ووضوء وغسل وغير ذلك من انواع الاستعمالات ثم أشار المصنف الى عدم التفصيل فى الحكم السابق فى الماء القليل بقوله (وسواء) فى عدم جواز استعمال الماء القليل الملاقى للنجاسة الماء (الجارى والراكد) فسواء خبر مقدم والجارى وما عطف عليه مبتدأ مؤخر أو سواء مبتدأ والجارى وما بعده فاعل اغنى عن الخبر وهو اسم مصدر بمعنى مستو فاطلق اسم المصدر وأريد منه الوصف والمسوغ للابتداء به مع كونه نكرة عمله وهذا على مذهب من أجاز الاعمال مع عدم الاعتماد الجارى ضد الراكد لانه الساكن عن الجرى فهما ضدان لا يجتمعان والعبرة فى الجرى بالجرية نفسها فالجرية التى لا قاعها تنجس وهى كما قال فى شرح المذهب الدفعة بين حافى النهر فى العرض على الجديد تنجس وإن كان ماء النهر اكثر من قلتين فلا ينجس غيرها وإن كان ماء النهر دون قلتين لأن الجريات وإن تواصلت حساً متفصلة حكماً إذ كل جرية طالبة لما امامها هاربة عما وراءها والله اعلم ومحل كون الماء القليل الملاقى للنجاسة لا يجوز ولا يصح استعماله ويستمر الحكم عليه بالنجاسة إذ انبى على حاله من غير ان ينضم اليه شيء (فان) انضم اليه شيء و (كثير) ذلك الماء (القليل النجس) أى الذى أصابته النجاسة فالنجس بمعنى المتنجس لا نجس العين وقوله (فبلغ) ذلك الماء النجس (قلتين) فاكثرت ولو بما نجس عطف على كثير عطف مسبب على سبب (و) الحال انه (لا يتغير) به فقد (طهر) ذلك الماء الموصوف بما ذكر ثم أن قول المصنف لا يتغير الظاهر انه يقرأ بصيغة المصدر لا بصيغة الماضى لان الجملة حالية والماضى لا يقع حالاً إلا بتقدير قد وتقديرها محل باللفظ والمعنى فلا نافية للجنس وتغير اسمها والخبر محذوف تقديره حاصل به كما أشرت اليه وقوله طهر جواب الشرط أى صار طهوراً لا انتفاء

ودونهما ينجس بمجرد ملاقة النجاسة وإن لم يتغير إلا أن يقع فيه نجس لا يراه البصر أو ميتة لادم لها سائل كذباب ونحوه فلا يضر وسواء الجارى والراكد فان كثر القليل النجس فبلغ قلتين ولا تغير طهر

والمراد بالتغير بالطاهر
أو بالنجس أما هو تغير (اللون أو) هو تغير (الطعم أو) هو تغير (الريح) فاما التفصيل التغير بالطاهر
أو بالنجس فالجار والمجرور في قوله بالطاهر أو بالنجس متعلق بالتغير واللون وما بعده خبر لمخذوف على
تقدير المضاف المتقدم كما علمت والجملة خبر عن المراد وقد نهنا على هذا البيان سابقا فتغير أحد
الأوصاف كاف في الحكم عليه بعدم الاستعمال أما في النجس فبالاجماع وأما في الطاهر فعلى المذهب
ولا بد من تقييد التغير بالطاهر أو بالنجس من كونه مؤثرا في عدم استعمال الماء المتغير بما فيخرج
بالتغير المؤثر في الأول التغير اليسير به كما مر ويخرج بالتغير المؤثر في الثاني التغير بحقيقة قرب الماء فان
التغير اليسير بالطاهر لا يضر بحيث يطلق عليه اسم الماء وقد سبق الكلام عليه والتغير بحقيقة
على الشط كذلك فانه مجرد تروح فقط (ويندب تغطية الاناء) حفظا عن وقوع شيء فيه يؤثر فيه
الجنس إن كان نجسا أو التغير إن طاهرا وهذا وجه مناسب ذكر ذلك هنا ولما كان قد يمرض
اشتباه بين الماء الطهور وغيره ذكر المصنف حكما الاجتهاد فيه فقال (فلو وقع في أحد الاناءين نجس)
واشبهه الحال على من اراد التطهير باحدهما فلم يدر الطاهر من النجس (توضا من أحدهما باجتهاد)
فهما جواز إن قدر على طاهر أو طهور يقين وجوبا إن لم يقدر وخاف ضيق الوقت وقوله (وظهور
علامة) الواو فيه بمعنى مع أى مع ظهور علامة بدليل قول شيخ الاسلام استعمال ما ظنه بالاجتهاد مع
ظهور الامارة وكيفية الاجتهاد بان يبحث عما يبين النجس مثلا من الامارات وذلك كرشاش حول إنائه
أو قرب كلب منه والاجتهاد بذل الوسع والطاقة في الشيء المجتهد فيه وإن قل عدد الطاهر كأنه من مائه
لان التطهر شرط من شروط الصلاة يمكن التوصل اليه بالاجتهاد فوجب عند الاشتباه كالقبلة لكل
صلاة ارادها بعد حديثه وقوله (سواء قدر على طاهر يقين أم لا) منزل على التفصيل السابق فيكون
جوازا عند القدرة وجوبا عند عدمها هذا إذا ظهر اليقين (فان تحير) ولم يظهر له شيء (أراقهما) أى
أراقهما ولو نصب أحدهما في الآخر (ويقيم) حيثنذ (بلا إعادة) لما صلاه بذلك التيمم لانه تيمم
لفقد الماء هذا حكم البصير وأشار الى حكم الاعمى بقوله (والاعمى يجتهد) كالبصير في الاظهر كما صرح
به النووي في المنهاج لتكفيه من الوقوف على المقصود بالشم والنوق واللمس وهذا حكمه هنا بخلافه
في القبلة لان أدلتها بصرية وما هنا أدلته لا تتوقف على البصر (فان تحير الاعمى) في اجتهاده في هذا
الماء المشتبه ولم يظهر له شيء (قلد بصيرا) بخلاف غيره فليس له التقليد بل يجب عليه الاراقة كما علم
بما تقدم قال في المجموع فان لم يجد الاعمى من يقلده أو وجده فتحير تيمم أى بعد التلف المذكور (ولو
اشتبه) على من يريد استعمال الماء ماء (طهور بماء ورد) فلم يدر ايها الماء الطهور فلا يجتهد فيهما بل
يقال له (توضا بكل واحد مرة) وجوبا لانه لأصل الماء الورد في التطهير حتى يرد بالاجتهاد اليه وحيثنذ
يفذر في ترده في النية للضرورة (أو) اشتبه الطهور (يول أراقهما) أى الماء الطهور والبول أو
يخطان ولا يجتهد لما في اشتباه الماء بماء الورد (ويقيم) بعد الاراقة ثلاثا يقيم وهو واحد للماء والله اعلم
(فصل) هو في اللغة مصدر بمعنى اسم الفاعل لانه فاصل بين الكلام اللاحق والسابق وفي
الاصطلاح اسم للافظاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة ومناسبة هذا الفصل لما قبله ظاهرة
وهي ان الاناء ظرف والماء مظروف وقد تقدم حكم المظروف طهارة وضدها وشرع الآن يبين حكم
المظروف في تناول الماء منه حلا وعدمه وقد بدا بالقسم الاول فقال (تحل الطهارة من كل اناء) أى
ما يسمى اناء عرفا وان لم يكن ظرفا وقد توضا صلى الله عليه وسلم من شن من جلد ومن قدح من خشب ومن
مخضب من حجر والشن يفتح الشين المعجمة وبالنون الركوة والمخضب بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح

الضاد وآخره موحدة اناء كالقندح والاناء بكسر الهمزة والمد مفرد وجمعه آنية وجمع آنية أو انى ثم وصف المصنف الاناء بقوله (طاهر) ولو كان نفيسا وغالى الثمن فهو قيد احتراز به عن الاناء النجس لانه يتنجس الماء إذا كان قليلا وذلك كالمستخدم من جلد ميتة فيحرم استعماله في ماء قليل أو مائع لا في جاف والاناء جاف وقوله من كل اناء متعلق بالطهارة لانها اسم مصدر لطهر بالتشديد ومصدر لطهر بالتخفيف وعلى كل فهو يعمل في محل الجار والمجرور والاناء الطاهر شامل لانواع الآنية فلذلك استثنى المصنف منها بعضها المذكور في قوله (إلا) اناء (الذهب) (إلا اناء) (الفضة) (إلا الاناء) (المطلى باحدهما) أى بالذهب أو الفضة وذلك كاناء النحاس المطلى بالذهب أو بالفضة فانه لا يحل استعمال الاناء حال كونه مصورا بحالة مذكورة في قوله (بحيث يتحصل منه) أى من المطلى (شئ) العرض على (النار) فالحيثية للتقيد والباء الداخلة عليها للتصوير وهي متعلقة بمحذوف حال من المطلى وإضافة حيث الى ما بعدهما للبيان أى مصورا بحالة وتلك الحالة هي أن يحصل منه شئ بالعرض على النار فان لم يحصل شئ بالعرض على النار لم يحرم أى لقلة وكثرة المطلى قاله العلامة شيخنا الباجوري واستثناء اناء الذهب وما بعده من كل اناء طاهر استثناء متصل على حذف المضاف السابق فلما حذف المضاف أقيم المضاف اليه مقامه فانتصب انتصابه وقد علم من تقييد المصنف الاناء المطلى باحدهما بالحصول المذكور ان الطلاء كثير والمطلى قليل (ف) بحيث (يحرم استعماله) أى الاناء المطلى باحدهما مع القيد المتقدم (على الرجال) أى العاقلين البالغين دون غيرهما (و) على (النساء) كذلك فلا فرق في حرمة الاستعمال المذكور بينهما (في الطهارة) (في) (الاكل والشرب وغير ذلك) من سائر وجوه الاستعمالات (وكذا اقتناؤه بلا استعمال) وهذا التحريم لعين الذهب والفضة مع الخيلاء ولقوله صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما رواه الشيخان ويقاس بما فيه ما في معناه ولان الاتخاذ يحجر الى الاستعمال وقد أخذ المصنف حرمة استعمال ما ذكر غاية في القلة فقال (حتى الميل) حال كونه مصاغا (من الفضة) فهو معطوف على قوله وغير ذلك أى ينجر الحكم المتقدم الى الميل المذكور وهو المعبر عنه بالمرود الذى يكحل به ومثله في حرمة استعماله الخلال والابرة والمشط والكراسى التى تعمل للنساء ويحرم التطيب بنحو ماء ورد من قاقم الفضة فليحذر كل الحذر بما يفعله الناس في الزواج من وضع ماء الورد فيها واخذ منها وكذلك عند ختم البخارى وغيره ذلك وكذلك الاحتواء على مبخرة من الفضة جلوسه بقربها بحيث يعد متطيبا بها عرفا حتى لو بخر البيت بها أو وضع ثيابه عليها كان مستعملا لها ويحرم تبخير نحو الميت بها ايضا والحيطة كما في المجموع في الاستعمال إذا كان في اناء عما ذكر ان

(١) عبارة الشيخ الجبري لما ذكر الاجتهاد في نحو الماء وهو مطروق ولا بد له من ظرف استطراد الكلام على ما يحل من الظروف ص ٣١ ج ١ وعبارة المنهج وقد توضحنا النبي صلى الله عليه وسلم من شئ من جلد ومن قدح من خشب ومن مخضب من حجر فلا يرد المنسوب وجلد الآدمي ونحوهما وقال الزياى إن آثار الذهب لو صدق بحيث ستر الصدأ جميع ظاهره وباطنه حل استعماله لقوات الخيلاء . إن الله تبارك وتعالى جعل حب الخير في صالح الأعمال المنتجة للثمرة التى تحمل صاحبها متحليا بنفاسة الأخلاق ، لا نفاسة المظاهر والتكبر والتطاول على الفقراء استثناء من الطاهر من الظروف فلا يحل استعمال النجس في الساء القليل لما يلزمه من التلويث بالنجاسة بخلاف استعماله في الجامد أو في الماء الكثير .

طاهر إلا الذهب والفضة
والمطلى باحدهما بحيث
يتحصل منه شئ بالنار
فيحرم استعماله على
الرجال والنساء في الطهارة
والاكل والشرب وغير
وغير ذلك وكذا اقتناؤه
بلا استعمال حتى الميل من
الفضة

يخرجه منه الى شيء ولو في أحد كفيه التي لا يستعمله بها فيصبه أولا في يده اليسرى ثم في اليمنى واما حكم التضييب اى اصلاح الاناء باحدهما فقد اشار اليه بقوله (و) الاناء مثلا (المضيب بالذهب) فهو (حرام مطلقا) أى سواء كانت الضبة كبيرة للحاجة أم لا أو صغيرة للحاجة أم لا وإنما حرمت ضبة الذهب مطلقا لان الخيلاء فيها اشد من ضبة الفضة واصل ضبة الاناء ما يصلح به خلله من صفيحة او غيرها واطلاقها على ما هو للزينة توسع ومعنى التوسع في اللغة ان يوضع اللفظ لشيء ثم يستعمل فيه وفي غيره الاعم فهذا اصله والوضع لاصلاح الاناء ثم استعمل في الاعم من الاصلاح لوالزينة وقد اشار المصنف إلى قول ضعيف في جواز استعمال ضبة الذهب بالتفصيل الآتي في ضبة الفضة فقال (وقيل) ضبة الذهب (كالفضة) أى كضبته في التفصيل فالذهب المتقدم في كلام المصنف نائب فاعل قيل على تقدير مضاف كما أشرت اليه فلما حذف اقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتقاعه وقد اشار المصنف إلى التفصيل في ضبة الفضة فقال (و) اما المضيب (بالفضة) ففيه تفصيل (إن كانت) الضبة (كبيرة للزينة) فهي حرام أى فاستعمال ما هي فيه حرام (أو) كانت (صغيرة للحاجة حل) استعمال ما هي فيه (أو) كانت (صغيرة للزينة أو) كانت (كبيرة للحاجة كره) استعمال ما هي فيه (ولم يحرم) وإنما قدرت الاستعمال المذكور لان التحريم والكراهة ونحوهما لا يتعلق بالذوات بل يتعلق بالافعال كما هو مذهبنا بخلاف بعض المذاهب كما قيل ذلك في قوله تعالى حرمت عليكم الميتة الخ أى تناولها لا ذاتها (ومعنى التضييب) لغة هو (ان ينكسر موضع منه) أى من المضيب (فيجعل) في (موضع الكسر فتسك) أى الفضة ذلك الموضع فالفضة نائب عن الفاعل وهو المفعول الاول وموضع الكسر هو المفعول الثانى على حذف فى كما علت والضمير المستتر فى تمسكه يعود على الفضة والهازى يعود على الموضع كما علت وقوله (بها) لامعنى لهذه الزيادة فالاولى حذفها كما لا يخفى على المتأمل ومرجع الكسرة والصغيرة العرف وقيل الكبيرة ما تستوعب جانبا من الاناء كشفة واذن الصغيرة دون ذلك فان شك فى الكبر فالاصل الاباحة والمراد بالحاجة غرض الاصلاح لا العجز عن غير الذهب والفضة لأن العجز عن غيرهما يبيح الاناء الذى كله ذهب أو فضة فضلا عن المضيب به وقد تقدم ان الاناء الطاهر شامل لأنواع الآنية ولو كانت الآنية لغير المسلم فلذلك قال (وتسكبه أو اتى الكفار) أى يكره لنا استعمالها حرصا على يقين الطهارة والكفار لا يحافظون على الطهارة كالمسلمين ولو تحققنا نجاسة أو انهم لم يحزنا استعمالها (و) كذلك يكره لنا استعمال (ثيابهم) لما مر وكذلك يكره استعمال أو اتى مدمنى الخمر لما سبق (ويباح الاناء) أى استعماله (من كل) اناء متخذ من (جوهر نفيس) من غير النعدين وذلك (كياقوت وزمرد) ولؤلؤ وغيرهما من أنواع الجواهر النفيسة وكذلك يباح اتخاذها من غير استعمال فى الاظهر لعدم ورود نهى فيه ولا تنفاه ظهور معنى السرف والخيلاء ومقابل الاظهر انه يحرم للخيلاء وكسر قلوب القفر امور دبانة لا يعرفه إلا الخواص والله تعالى اعلم

(فصل فى استعمال آلة السواك) وجه مناسبة ذكر هذا الفصل هنا هو ان السواك مطهر كان الماء مطهر ولكن الماء مطهر مطلقا والسواك مطهر ومزيل للقدر فلا يقال كان الاولى ان يذكره

(١) التضييب: إصلاح الاناء، وبما أن الذهب نفيس نادر الوجود فتح الله باب النعم والمنفعة لاستعمال الموجود بكثرة، فحرم ضبة الذهب سواء الصغيرة والكبيرة رجاء دستور الحياة للرخيص النافع (٢) أى استعمالها لأنهم لا يتقون العجاسة وكذا من لا يبالي من المسلمين مثل مدمنى الخمر. روى الشيخان قوله عليه السلام «لا تشربوا فى آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا فى صحنها».

والمضيب بالذهب حرام مطلقا وقيل كالفضة وبالفضة ان كانت كبيرة للزينة فهي حرام أو صغيرة للحاجة حل أو صغيرة للزينة أو كبيرة للحاجة كره ولم يحرم ومعنى التضييب أن ينكسر موضع منه فيجعل موضع الكسر فتسكبه أو اتى الكفار وثيابهم ويباح الاناء من كل جوهر نفيس كياقوت وزمرد (فصل)

في باب الوضوء . لانه من سنه على انه اشار بتقديمه عليه الى انه من سنه المتقدمة عليه كإسباقي وهو لغة لذلك وآله وشرعا استعمال عود ونحوه في الأسنان وما حو لها لا ذهاب التغير ونحوه بنية وهو من الشرائع القديمة كما يدل له قوله صلى الله عليه وسلم هذا سواكى وسواك الانبياء من قبل اى من عهد ابراهيم لا مطلقا لانه أول من استاك ونص بعضهم على انه من خصائص هذه الامة بالنسبة للامم السابقة للانبياء لانه كان للانبياء السابقين من عهد ابراهيم دون اعمهم ويكون مندوبا ومكروها وحراما وقد شرع في الحكم الأول فقال (يندب السواك^(١)) أى استعمال الآلة في اجزاء الفم وهو المراد هنا وقد تقدم لك وجه هذا التقدير وهو ان النذب كالتحريم والكراهة إنما يتعلق بالافعال وهو الاستعمال لا بالذوات لانه لا معنى لاتصاف الآلة المذكورة بالنذب ولذلك فسر القليوبي السواك في عبارة المنهاج بالاستيائك لانه يطلق لغة على آلة الدلك ولو بغير سواك وعلى استعمال الآلة ولو في غير الفم وليس مراد ولا فرق في طلب ندبه بين الذكرو والانثى والكبير والصغير (في كل وقت) أى في كل زمن طويل أو قصير وقوله (إلا لصائم بعد الزوال) مستثنى من قوله في كل وقت الشامل لجميع الاوقات (فيكره) حينئذ كراهة تنزيه لان الكراهة إذا أطلقت تنصرف عندنا للتنزيه لا للتحريم إلا إذا قيدت ككراهة الصلاة في الاوقات المكروهة فان الكراهة للتحريم ويستحب السواك ايضا في كل حال كقيام وقعود واضطجاع (ويتأكد استحبابه لكل صلاة) فرضا كانت أو نفلا (و) لكل (قراءة) أى للقرآن أو للحديث أو للدرس (و) لكل (وضوء) مطلقا سواء كان مجددا أو لرفع الحدث (و) كذلك يطلب طلبا أكيدا لازالة (صفرة اسنان) ناشئة من اثر الطعام المساءة عندهم بالقلح بفتح القاف واللام قال في المصباح قلحت الاسنان قلحا من باب تعب تغيرت بصفرة أو خضرة فالرجل أقلح والمرأة قلحا . واجمع قلح من باب احمر (و) عند (استيقاظ) أى افاقة (من) أثر (النوم) وإن لم يتغير الفم لانه مظنة التغير لمساقيه من السكوت وترك الاكل وعدم سرعة خروج الانفاس ولذلك كان صلى الله عليه وسلم إذا قام من النوم يشوص فاه أى يدللك به ولا فرق بين النوم ليلا أو نهارا (و) كذلك يتأكد طلبه عند (دخول بيته) أى منزله سواء كان ملكاله أو مستأجرا

يندب السواك في كل وقت
إلا لصائم بعد الزوال
فيكره ويتأكد استحبابه
لكل صلاة وقراءة وضوء
وصفرة اسنان واستيقاظ
من النوم ودخول بيته

(١) روى البخارى ومسلم قوله صلى الله عليه وسلم «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» وفي حديث البخارى «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب» . صلى الله وسلم عليك يا رسول الله أرشدت إلى استعمال قطعة من الأراك لنظافة الفم وتجديد النشاط ، أو استعمال كل خشن طاهر يزيد وسخ الأسنان ، وقد جمع العلامة الحافظ ابن حجر قوائمه في قوله : السواك مرضى الرحمن مبيض الأسنان مطهر للثغر مذكى الفطنة والفصاحة مشدد اللثة مذهب البخر (الرائحة الكريهة) مصفى الخلقلة قاطع الرطوبة هاضم الطعام مبطىء للشيب مزيل الهرم مذكر الشهادة مسهل نزع الروح مرغم الشيطان مقوى العقل مورت السعة مذهب الآلام والصداع مطهر القلب مبيض الوجه جال للبصر مفرح الكاتبين للحسنات اه . وقد صح « أن النبي صلى الله عليه وسلم واطب عليه » وكان عليه الصلاة والسلام يستاك في الليلة مرارا ، وروى أحمد عن ابن عباس «لم يزل يأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسواك حتى ظننا أنه سينزل عليه فيه شيء» وقال على بن أبى طالب كرم الله وجهه : السواك يزيد في الحفظ ويذهب البلغم ، واستعمل الطب الحديث الآن السواك لفائدته

او معاراً (و) كذلك يتاكد طلبه عند (تغير القم من) أجل (أكل كل كرية الريح) من نوم وبصل
ولجل وكرات فيتأكل كل شئ من ذلك السواك لازالة رائحته خشية ايداء الأديمين والملائكة
وقول المصنف كرية الريح على تقدير موصوف محذوف واضافة كرية الى الريح من اضافة الصفة
المشبهة الى معمولها وأل في الريح عوض عن الضمير المحذوف على طريقة من اناب أل منابه والتقدير
من أجل أكل كل شئ كرية ريحه (أو) عند تغيره من أجل (ترك اكل) فهو معطوف على اكل كل كرية
فعلم من كلامه ان تغير القم له سببان أحدهما اكل كل كرية الريح وثانيهما ترك الاكل لانه ينشأ عنه
تغير القم في الغالب والكثير ولما ذكر المصنف المحال التي يطلب لها السواك شرع يبين ما يحصل
به سنة الاستياك فقال (ويجزى) الاستياك (بكل خشن) طاهر يزيل القلق أى صفة الاستياك
وقد سبق الكلام عليه ولو بنحو خرقة خشنة وقد استثنى المصنف من عموم قوله بكل خشن قوله (إلا)
اصبعه الخشنة) فلا يجزى الاستياك بها وهو الراجح والمعتد ان اصبع الغير ان كانت من حي متصلة
وباذنه حصل به سنة الاستياك بخلاف اصبع نفسه لا تكفى ولو خشنة على المعتد لان جزء الانسان
لا يسمى سواكاًه وبخلاف اصبع غيره غير الخشنة فكذلك لانها لا تزيل القلق وبخلاف المنفصلة
لانه يطلب مواراتها وكذا اذا كانت من ميت والحاصل ان اصبع الغير يحصل بها الاستياك بقيود
اربعة احدها ان تكون خشنة ثانيها ان تكون متصلة ثالثها ان تكون من حي رابعها ان تكون
باذنه وقد علت محرزاتها واذا كانت من غيره بغير اذنه ووجدت القيود السابقة حرم مع الاجزاء عند
عدم رضاه والسواك مراتب في الافضلية بين المصنف بعضها فقال (والأفضل) ان يكون الاستياك
(بأراك) بوزن سحاب شجر طويل ناعم كثير الاغصان يستاك بقضبانة قال ابن مسعود كنت أجتى
لرسول الله صلى الله عليه وسلم سواكاً من أراك رواه ابن حبان قال الشاعر

تالله ان جزت بوادى الاراك * وقلت اغصانه الخضر فاك
فابعث إلى المملوك من بعضها * فأتى والله مالى سواك

وروى ان سيدنا علياً كرم الله وجهه رأى السيدة فاطمة تستاك فقال
حظيت يا عود الاراك بشعرها * ما خفت يا عود الاراك اراكا
لو كنت من أهل القتال قتلتك * ما فاز منى يا سواك سواكا

(و) الأفضل ان يكون الاستياك (ب) مودأراك (يا بس ندى) بالماء ثم بماء الورد ثم بالريق وندى فعل
ماض مبنى للجهول والجملة صفة ليا بس والأفضل الاستياك بالاراك ثم بجريد النخل ثم الزيتون ثم ندى
الريح الطيبة ثم غيره من بقية العيدان وفي معناه الخرقة فهذه خمس مراتب فقول المصنف والأفضل
أن يكون بأراك أى لا بغيره من جريد النخل الى آخره والاراك يابس وغيره فاليا بس المندى أفضل من
اليا بس غير المندى كما قاله المصنف ولما فرغ من بيان ما يحصل به الاستياك شرع في بيان كيفية
على وجه الافضلية واما أصل سنته فتحصل بأى كيفية كانت ولكن الاكل والأفضل ما أشار اليه
بقوله (و) الأفضل (ان يستاك) في الانسان (عرضاً) أى لا طولاً وفي اللسان طولاً لا عرضاً وعلى كراسى
اضراسه طولاً وعرضاً (و) الأفضل في البداءة ان (يبدأ بجانبه الايمن) أى بجانب فقه الايمن متنبها الى
نصفه ويثنى بالجانب الايسر الى نصفه ايضا من داخل الاسنان وخارجها (ويتعهد كراسى اضراسه)
أى يتلطف بها برفق بحيث لا يجرحها (و) يسن ان (ينوى به) أى بالاستياك (السنة) بان يقول
نويت سنة الاستياك فلو استاك اتفاقاً من غير نية لم تحصل السنة المترتب عليها حصول الثواب وعمل
ذلك ما لم يكن في ضمن عبادة كان وقع بمدينة الوضوء او بعد الاحرام بالصلاة على ما قاله العلامة الرمل

وتغير القم من أكل كل
كرية الريح أو ترك أكل
ويجزى بكل خشن إلا
أصبعه الخشنة والأفضل
بأراك ويا بس ندى
وان يستاك عرضاً ويبدأ
بجانبه الايمن ويتعهد
كراسى اضراسه ويتوى
به السنة

والا فلا يحتاج الى نية لان نية ما وقع فيه شمله كنية طواف الفرض فانها مندرجة في نية الفسك فلا حاجة عند ارادة الطواف الى نية بل هي سنة وسن ان يستاك يمينه لانها للتكرمة وليست مباشرة للقذر وبهذا فارق الاستنجاء ونحوه واستحب بعضهم أن يقول في اوله اللهم بيض به اسناني وشده لثاقي وثبت لثاقي وبارك لي فيه يا ارحم الراحمين ثم استطرد المصنف في ذكر اشياء هنا بعضها يطلب ازالتها ندبا وبعضها يطلب ازالتها وجوبا وبعضها يطلب فعلها وبعضها يحرم فعلها وهي مذكورة في أبواب متفرقة كما ستقف عليها ان شاء الله تعالى وقد بدأنا فيما يطلب ازالته ندبا فقال (ويسن قلم ظفر^(١)) أي قصه لغير محرم وذلك يوم الاثنين والخميس والجمعة أفضل من بقية الايام والى ذلك أشار بعضهم بقوله

قص الاظفار يوم السبت آكلة • تسدو فيما يليه يذهب البركة

وعالم فاضل يسدو بتلوها • وان يكن في الثلاثا فاحذر الهلكة

ويورث السوء في الاخلاق رابعها • وفي الخميس الغنى يأتي لمن سلكه

والعلم والحلم زيدا في عروبها • عن النبي رويانا فاقفوا نسك

(و) يطلب (قص شارب) طالوغايته بدو حرمة الشفة ويكره استئصاله وكذا حلقه ونوزع فيه بصحة وزوده في الخبر ولهذا ذهب اليه الأئمة الثلاثة على ما قيل وأجيب بان ذلك واقعة حال فعلية على انه يمكن انه صلى الله عليه وسلم كان يقص ما يمكن قصه ويحلق منه ما لا يمكن قصه وبذلك يجمع بين الخبرين وقد جرى عليه بعض المتأخرين (و) يطلب (نصف) شعر (ابط) فكلامه على تقديم مضاف

ويسن قلم ظفر وقص
شارب وتنصف ابط

(١) قلم ظفر أي إزالة ما بدا على أطراف الأصابع حتى لا تدخل الجراثيم في غضون الأظفار الظاهرة . صلى الله وسلم عليك يا رسول الله أول طيب ماهر تحت المسلمين على تنقية الأذى وروعة المنظر ووجود بهاء اليد .

عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقلم أظفاره ويقص شاربه يوم الجمعة قبل أن يخرج إلى الصلاة » عن البرار والطبراني .

عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قلم أظفاره يوم الجمعة وقى من السوء إلى مثلها » .

روى أبو هريرة « من أراد أن يأمن الفقر وشكاية العمى والبرص والجنون فليقلم أظفاره يوم الخميس بعد العصر » .

وأعجبني حديث وابسة بن سعيد « سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألت عن الوسخ الذي يكون بين الأظفار فقال دع ما يريك إلى ما لا يريك » ص ١٤٣ ج ١ إحياء في باب النظافة والتنظيف عن الفضلات الظاهرة . ولقد أصبح الطب يحمد هذه الأحاديث النبوية في الحث على إزالة الأظفار النابتة وتقليمها .

لان الذي يراد هو الشعر كما هو معلوم فالسنة فيه التنف لا الخلق لكونه عجز عن تنفه خلقه ولذلك
حكى عن الامام الشافعي رضي الله عنه انه كان يحلق ويقول قد علمت ان السنة تنفه لكن لا أقوى على
الوجع (و) سن تنف شعر (انف) فهو على تقدير المضاف الساق وكره المحب الطبري تنف شعر
الانف بل يقصه ان طال الحديث فيه بل في حديث ان في ابقائه اما زمان الجذام وبينى ان محله مالم
يحصل منه تشويه واستكراه والاندب قصه كما قاله الشبرايملى وانما يسن تنف شعر الانف لمن
اعتاده (لا مطلقا ولا ان قصر (و) سن (خلق عانة) وهي الشعر النابت حول الذكر ويقوم مقام
الخلق قصها او تنفها لكن السنة في حق الرجل خلقها واما المرأة فليس لها تنفها لما قيل ان الخلق
يقوى الشهوة فالرجل به أولى لأن شهوته ضعيفة والتنف يضعفها فالمرأة به أولى لان شهوتها قوية
وبتمين عليها الزلتا عند امر الزوج بها (و) يسن (الاكتحال وتراثلاثا) هو بدل من قوله وتراوذلك
يكون (في كل عين) وهذا النوع ذكره بعضهم في باب صلاة الجمعة أى آدابها والمناسب عدم ذكر
الاكتحال في خلال ما يطلب ازالته لانه مما يطلب فله ندبا فللمناسب ذكره مؤخرا عما يطلب ازالته
ندبا ووجوبه ويذكره مع ما يطلب فله في قوله ويسن الخضب بصفرة او بحمرة الخ ثم رجع المصنف
يشتم الكلام على ما يطلب ازالته فقال (و) سن (غسل البراجم) أى سن ازالته ما في البراجم ان كان
الماء يصل اليها والاوجب غسلها وايصال الماء اليها (وهى عقد ظهور الاصابع) أى شقوق
وشقوق في عقد ظهور الاصابع أى أصابع اليدين كما هو مشاهد فيها وهذا محله في باب الوضوء
والغسل (فان شق تنف) شعر (الابطحلقه) أى حلق شعره وقد تقدم لك شرحه وكان المناسب ذكره
عند قوله لمن اعتاده ولا مناسبة في ذكره هنا (ويكره) الشخص (القرع) هو حلق بعض الرأس ترك
بعضه بل اما ان يتركه كله بلا خلق واما ان يحلقه كله كما اشار الى ذلك بقوله (ولا بأس بحلق كله)
ولا يكون حلقه مندوبا الا في باب النسك من حج وعمرة وقد يكون واجبا كما اذا نذر حلقه ويكون
مندوبا كحلق المولود يوم سابع الولادة وحق اليه وترك البعض مكروه كما قاله المصنف وقد يكون
حراما كحلق المحرم في حال الاحرام واصله الاباحة فقد دخله الاحكام الخمسة وهذا محله في باب الحج وقد
يذكر في باب الجمعة أيضا لمناسبة ازالة الشعر ثم أشار الى مسألة استطراذية أيضا ذكرها بعضهم في باب
الجنائيات فقال (ويجب) على كل من الذكر والانثى (الختان) وهو قطع الجلد التى على حشفة الذكر
المسماة بالقلفة وهذا ختان الذكر وأما ختان الانثى فهو قطع البظر ويسمى خنثاضا ثم أشار الى مسألة
أخرى حقها أن تذكر في باب الجهاد لكنه ذكرها هنا لنوع مناسبة وهي تحسين وتزيين الشعر بالسواد
المناسب ذلك لباب الطهارة لان التحسين المذكور ينشأ عن الطهارة غالبا فقيه قرب من تحسين وتزيين
الاعضاء بالماء وقد نبهنا سابقا على ان هذا مما يحرم فعله وقد شرع المصنف في بيانه فقال (ويحرم
خضب شعر الرجل والمرأة بسواد) بعد ظهور الشيب وذلك لانه قد أخفى ما أظهره الله تعالى من
البياض الدال على الكمال والوقار كما قال ابراهيم عليه السلام لربه ما هذا ياربى فقال الله تعالى هذا وقار
بأبراهيم فقال ابراهيم عليه السلام اللهم زدنى وقارا فيلزم على هذا تغيير ما أراد الله تعالى وهو لا يجوز
لله صلى الله عليه وسلم واجتنبوا السواد هذا مذهبنا وقال القاضى من الخفية اختلف السلف
في الصحابة والتابعين في الخضب وفي جنسه فقال بعضهم ترك الخضب أفضل وروى حديثا عن النبي
صلى الله عليه وسلم في النهي عن تغيير الشيب لانه صلى الله عليه وسلم لم يغير شيه روى هذا عن عمر
وعلى وعثمان وأبي وأخرين رضى الله عنهم وقال آخرون الخضب أفضل وخضب جماعة من الصحابة
والتابعين ومن بعدم للاحاديث التي ذكرها مسلم وغيره ثم اختلف هؤلاء فكان أكثرهم يخضب

وأقلمن اعتاده وحلق
عانة والاكتحال وترا
ثلاثا في كل عين وغسل
البراجم وهي عقد ظهور
الاصابع فان شق تنف
الابطحلقه ويكره القرع
وهو حلق بعض الرأس
وترك بعضه ولا بأس بحلق
كله ويجب الختان ويحرم
خضب شعر الرجل والمرأة
بسواد

بالصفرة والحمرة منهم ابن عمرو وأبو هريرة وآخرون كما سيأتي في كلام المصنف وروى ذلك عن علي
 وخضب جماعة بالحناء والكم كاسيأتي أيضا وبعضهم بالزعفران وخضب جماعة بالسواد وروى ذلك
 عن عثمان والحسن والحسين بن علي وعقبة بن عامر وابن سيرين وأبي ردة وآخرين قال القاضي قال
 الطبراني ان الآثار المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بتغيير الشيب وبالمئني عنها كلها صحيحة
 وليس فيها تناقض بل الامر بالتغيير لمن شيه كشيب أبي قحافة والنهي لمن له شبط فقط قال واختلاف
 السلف في جعل الامر من بحسب اختلاف احوالهم في ذلك مع الامر والنهي ليس للوجوب بالاجماع
 انتهى ما قال النووي في شرحه على مسلم وهناك زيادة على هذا إذا لم يكن الخضب غرض فان وجد
 هناك غرض فقد أشار إليه المصنف بقوله (إلا لغرض الجهاد) فانه حينئذ يجوز بل يطلب فعله
 لاظهار القوة للكفار كإظهارها لهم من الامر بالاضطباع والرمال في باب الحج حتى زال ما كانوا يعتدونه
 من ضعف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وظاهر كلام المصنف انه لا فرق حيثنق جواز
 الخضب بين الرجال والنساء حيث أطلق ذلك وهو كذلك لان النساء قد يحصل منهن جهاد وإن كان
 نادرا ولا نظر لضعفهن هذا حكم الخضب بالسواد وأما الخضب بتغييره فقد أشار إليه المصنف وهو ما
 يطلب فعله فقال (ويسن) خضبه (بصفرة أو حمرة) اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فقد ورد عن
 أبي هريرة بطريق السؤال والسائل له عثمان بن موهب فقال له خضب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال نعم وقد خضب ابن عمر وقد ورد عن أنس قال رأيت شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم مخضوبا
 (و) مما يطلب فعله أيضا (خضب يدي) امرأة (مزوجة و) خضب (رجليها تعميما) لا نظريا
 الظاهر ان قول المصنف تعميما انه منصوب على نزع الخافض أي على سبيل التعميم وهو راجع لكل
 من اليدين والرجلين والظاهر أيضا انه ليس بقيد بل المدار على حصول التزين وهو الموافق لعادة
 بعض البلاد كعادة أهل الحجاز بخلاف عادة مصر والشام فان عادتهم التعميم وهذا هو المستنون وإنما
 يحصل ذلك (بحناء) بكسر الحاء مع المد وذلك لانه يدعو الزوج إلى الميل إليها الداعي إلى كثرة النسل
 أو الحفظ عن الميل إلى غيرها المنهي عنه واحترز بقوله مزوجة عن غيرها فانه لا يسن لها الخضب
 المذكور حينئذ بل هو مكروه أو يحرم ان تحققت الفتنة والظاهر أن محل ذكر هذا كتاب النكاح
 وقد علمت انه ذكره هنا لما ذكر سنية الخضب للنساء المتزوجات شرع بذكر حكمه للرجال فقال
 (ويحرم) الخضب المذكور (على الرجال) لان فيه تشبها بالنساء والتشبه بهن حرام كما ان تشبه النساء
 بالرجال كذلك (الا) إذا كان الخضب المذكور (لحاجة) كداواة أو دفع حرارة فلا يحرم نظر الصحة
 الاعضاء بالخضب المذكور ثم رجع المصنف يذكر ما يتعلق بشعر الرجل والمرأة فقال (ويكره تنف
 الشيب) وكان المناسب ذكر هذا عند قوله ويحرم خضب شعر الرجل والمرأة بسواد لكن ذكره هنا
 لتعلقه بالرجال والنساء كما أن الخضب المتقدم متعلق بهما وأيضا لما كان يتوهم أن في تنف الشيب
 تحسينا للصورة وجمالا وتزيينا لها كخضب ذكر ذلك هنا ونبه على ان التنف المذكور مكروه
 لا ينبغي فعله وكان المناسب ذكر ذلك عند قوله ويكره القزع لمناسبة ذكر المكروه مع المكروه أو
 يذكره بعد قوله ويحرم خضب شعر الرجل والمرأة ويكون ذكر الكراهة هنا مقابلا لذكر التحريم
 وإنما كره تنف الشيب لانه نور فلا ينبغي ازالته كما قال الله تعالى الشيب نوري فكيف أعذب
 نوري بناري فهذا يدل على إبقائه واهه تعالى أعلم

(باب الوضوء)

هو بضم الواو الفعل وهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتحا بنية وهو المراد هنا وبضمها ما يتوضأ

إلا لغرض الجهاد ويسن
 بصفرة أو حمرة وخضب
 يدي مزوجة ورجليها
 تعميما بحناء ويحرم على
 الرجال إلا الحاجة ويكره
 تنف الشيب

(باب الوضوء)

به وقيل بفتحها فهما وقيل بضمها كذلك والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق الآية وخبر مسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور وقد بدأ المصنف بذكر الفروض لأنها أهم وغيرها تابع لها ثم أنه ذكرها مجملة وسيأتي ذكرها تفصيلا فقال (فروضه ستة^(١)) أحدها (النية) لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وأشار المصنف إلى زمنها بقوله (عند غسل الوجه و) ثانيها (غسل الوجه) وسيأتي تحديده طولاً وعرضاً (و) ثالثها (غسل اليدين إلى المرفقين) أي مع المرفقين (و) رابعها (مسح قليل من شعر الرأس و) خامسها (غسل الرجلين إلى الكعبين) أي مع الكعبين (و) سادسها (الترتيب) حال كونه جارياً (على ما ذكرناه) أي على الوجه الذي ذكره المصنف من تقديم النية على الجميع ثم غسل الوجه الخ فلو عكس الترتيب بأن بدأ بالرجلين أو بغيرهما لم يحسب له ما فعله أولاً بل يحسب له ما فعله آخراً وهو غسل الوجه المقرون بالنية ويعيد ما فعله أولاً ويراعى الترتيب ثم بعد فراغه من عد الفروض شرع يذكر تابعها فقال (وسننه) أي الوضوء (ماعدادلك) أشار المصنف بهذا الإجمال إلى أن سنن الوضوء كثيرة فقد اندرج تحت هذا المجلد جميع سننه وذكرها على سبيل المحصر والضبط يؤدي إلى حرج ومشقة

فروضه ستة نية عند
غسل الوجه وغسل الوجه
وغسل اليدين إلى المرفقين
ومسح قليل من شعر
الرأس وغسل الرجلين إلى
الكعبين والترتيب على
ما ذكرناه وسننه ماعدا
ذلك

(١) قوله فروضه ستة أي الوضوء، من الوضوء: أي النظارة والحسن والنظافة، وفرض مع الصلاة ليلة الأسراء وليس من خصوصيات هذه الأمة، والخاص بأمة رسول الله صلى الله عليه وسلم الغرة والتجديد اهـ ح ل. وعبر بالفروض بالأركان لأن النية يجوز تفريقها على أعضاء الوضوء. والصلاة مناجاة للرب فطلب التنظيف لها والآية نصت على الفرضية، ويسن تحديده بعد كل صلاة ولو مكثراً بالتيمم لنحو جراحة لخير الإمام أحمد بإسناد حسن «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء ومع كل وضوء بسواك وعند غضب ومن غيبة لتكفير الخطايا» قال الشيخ الشرقاوي :

القدح ليس بنية في ستة متظلم ومعرف وعذر
ولمظهر فسقا ومستفت ومن طلب الإعانة في إزالة منكر

صلى الله وسلم عليك يا رسول الله ترشد إلى الوضوء ليزيل الموموم ويعد الصوم ويقل الصنائر وكل كلام قبيح ككذب وسخريه وعيصة وقذف وشهادة زور وعين غموس ، وهكذا من المنكرات من ٥١ الشيخ الشرقاوي .

والنية : عبادة فعلية محضة عند غسل الوجه فلو تقدمت على ذلك أو تأخرت لم تصح وترتيب البداء بالنية مع الوجه إلى الرجلين والطهارة للصلاة أو للطواف أو للطهارة عن الحدث يصح نويت الطهارة للصلاة .

وشرط النية : إسلام الناوي وعيظه وعلمه بالنوى وعدم الإتيان بما ينافيها بأن يستصحبها حكماً . قال الشيخ زكريا : يجب قرنها بأول غسل جزء من الوجه، ويسن قرنها بفعله إذا كانت نيته قراءة قرآن وحديث ورواية ودرس علم ودخوله مسجد وأذان وخطبة لغير جمعة وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وزيارة سائر القبور اهـ .

لا يقال كان المناسب للمصنف أن يذكر تمام الكلام على التسمية قبل الكلام على غسل الكفين لانا نقول لما كانت التسمية مقرونة باول غسل الكفين عدا كالشيء الواحد وإن كان المفهوم من عبارة شيخ الاسلام في متن المنهج الترتيب بينهما حيث قال سن لوضوئه تسمية اوله فان تركت في اثنا فغسل كفيه فانه جعل الكلام على التسمية متصلا بعينه ببعض ثم آخر الكلام على غسل الكفين والمصنف هنا أتى بالواو التي ليست للترتيب حيث قال ويغسل كفيه ويدل على ان التسمية وغسل الكفين كالشيء الواحد قول شيخ الاسلام في الشرح فالمراد بتقديم التسمية على غسل الكفين تقديمها على الفراغ منه (فان شك في نجاسة يده كره غمسها في ماء) (دون القلتين قبل غسلها ثلاثا) هذا تفريع على قوله ويغسل كفيه ثلاثا ويكون مقابلا لمحدوف أي يندب الغسل عند يقين الطهر فان تردد وشك في نجاستهما فيكره له الغمس كما علم بما تقدم عند الكلام على غسل الكفين وذلك لخبر إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدرى ان بات يده رواه الشيخان إلا قوله ثلاثا فسلم أشار إلى ما علل به الكراهة إلى احتمال نجاسة اليد في النوم والحق في النوم غيره في ذلك (ثم) بعد ذلك أي بعد غسل الكفين سن له ان (يستاك) وأتى بـ ثم للترتيب الرتبة لأن رتبته بعد غسل الكفين على خلاف في ذلك بين الرمي وابن حجر والظاهر انه متقدم على غسلها وهو الموافق لما في منهج الطلاب ومنهاج الطالبين ودليل سنية الاستيقاظ خير الصحيحين والنسائي وغيرهما السواك مطهرة للفم بفتح الميم وكسر هاء آلة تنظفه من الرائحة الكريهة ووجه الدلالة من هذا الحديث على السنية مع انه ليس فيه صيغة امران مدحه يدل على طلبه طلبا حثيثا مرغبا فيه فثبتت السنة بذلك لزوما وعن أبي برهمة عن ابيه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فوجدته يستن بسواك بيده يقول أع أع والسواك في فيه كأنه يتهوع وعن منصور بن وائل عن حذيفة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام من النوم يشوص فاه بالسواك وقال عليه الصلاة والسلام لو ان أشق على امتي لامرهم بالسواك عند كل صلاة أي امر ايجاب رواه ابن خزيمة وغيره وأما قوله صلى الله عليه وسلم إذا استكم فاستكوا عرضا فهو هيئة خاصة رواه أبو داود وقد تقدم الكلام عليه في باب الطهارة فمن اراد فليرجع اليه (و) سن للتوضيء ان (يتمضمض) ان (يستشق ثلاثا) أي لكل منهما ولو عبر المصنف بالقاء لكان أولى لأن تقديم بعضها على بعض مستحق لاستحباب فلواخر المقدم وقدم المؤخرات المقدم ولو فعله ثانيا لا يحصل له ثوابه لكنه عبر بالواو ليفيد ان الثلاثة راجعة لكل منهما وان مرات المضمضة هي مرات الاستنشاق ولذلك رتب في الغرفات بين المضمضة والاستنشاق بعد وكون المضمضة والاستنشاق متلبسين (بثلاث غرفات) جمع غرفة بضم الغين وفتحها وبضمها فقط في الجمع ويجوز في الراء مع الجمع الضم اتباعا والتسكين تخفيفا والفتح عند قوم ودليل هذه الثلاث غرفات رواية الشيخين في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم انه تمضمض واستنشق من كف واحد فذلك ثلاثا فهذه الكيفية هي الراجحة على القول بالجمع بينهما وهو الصحيح عند النووي لان رواه كثيرة صححه قال ابن الصلاح والنووي لم يثبت في الفصل شيء وقد فرع المصنف على ما أجمله من قوله بثلاث غرفات مع إفادة الترتيب قوله (يتمضمض من غرفة) واحدة (ثم يستشق) أي منها (ثم يتمضمض من) غرفة (أخرى ثم يستشق) منها أي الاخرى (ثم يتمضمض من) الغرفة (الثالثة ثم يستشق) منها أي الثالثة أفضل من الجمع بينهما بغرفة يتمضمض منها ثلاثا ثم يستشق منها ثلاثا أو يتمضمض منها ثم يستشق مرة ثم كذلك ثانيا وثالثا للاتباع رواه الشيخان ودليل سنية المضمضة وما بعدها للاتباع رواه

فان شك في نجاسة يده كره غمسها في دون القلتين قبل غسلها ثلاثا ثم يستاك ويتمضمض ويستشق ثلاثا بثلاث غرفات فيتمضمض من غرفة ثم يستشق ثم يتمضمض من أخرى ثم يستشق ثم يتمضمض الثالثة ثم يستشق

الشيخان أيضا وما ذكره المصنف من الثلاث غرفات لكل من المضمضة والاستنشاق مع الكيفية المذكورة محمول على السكال في كل منهما واما اصل السنة فيهما فتحصل بوضع الماء في الفم والأنف ولو من غير إدارة في جوانب الفم ولو مع بلع الماء ولولم يثر الماء من انفه ولولم يجذبه بنفسه إلى الخيشوم (و) يندب ان (يبالغ فيهما) للامر بذلك في خبر الدولابي (إلا ان يكون) المتوضيء (صائما) اما هو (فيرفق) أي يتمضمض بلفظ ورفق ثلاثا يسبقه ماء المضمضة إلى الجوف فيفطر لأن المبالغة له مكروهة بخلاف سبق ماثها له بلامبالغة فلا يكون مفطرا لأن ماء المبالغة غير مطلوب له فلا يغتفر سبق ماثها إلى الجوف في حقه فيرتب عليه أقطار واما ماء غير المبالغة كالمضمضة فهو مطلوب فلا يضر سبقه إلى الجوف ثم شرع المصنف يذكر القروض بعد النية على الترتيب السابق مع كل فرض سنته المناسبة له فقال (ثم يغسل وجهه ثلاثا) لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم ودليل التثليث حديث مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ودليل عدم وجوبه حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وأتى ثم هنا وفيما بعده اشارة إلى ترتيب القروض (وهو) أي الوجه أي حده (ما) أي الجزء الذي نبت واستقر (بين منابت شعر الرأس في العادة) أي التي من شأنها أن ينبت فيها شعره حال كونه متنبها (إلى الذقن) يفتح الذال المعجمة والقاف وهو مجمع اللحين وهذا حده (طولا) أي من جهة الطول فطول منصوب على التمييز المحول عن المبتدأ والاصل وطوله أي الوجه هو ما إلى آخره فحول الاسناد عن المضاف إلى المضاف اليه وهو الضمير فانفصل وارتفع فصار وهو أي الوجه ما بين الخ فانبهت النسبة وآتى بالمبتدأ الذي كان مضافا ونصب على التمييز ازا للالهام (و) حده حاصل (من) إحدى (الأذنين) وينتد (إلى الأذن) الأخرى (عرضا) أي من جهة العرض بضم العين لا يفتحها كما مر في مبحث القلتين فعرضا مثل طولا فيما تقدم وانما كان ذلك المذكور من الطول والعرض حد الوجه لأن المواجهة المأخوذ منها الوجه تقع بذلك كله أي تحصل بهذا التحديد واحترز بقيد العادة عن الصلح والغتم قال الامام ولا حاجة اليه فان موضع الصلح منبت لشعر الرأس وان انحسر عنه وقد أشار المصنف إلى مواضع هي داخلية في حد الوجه وقد نه المصنف عليها لأنه ربما يغفل عنها فقال (فته) أي من الوجه (موضع الغتم وهو ما) أي الجزء الذي نبت (تحت الشعر الذي عم الجبهة) كلها (أو بعضها) لأن الجبهة داخلية في حد الوجه طولا ولا عبرة بوجود الشعر النابت عليها كالأبرة بانحسار شعر الناصية كما مر (ويجب) على المتوضيء (غسل شعور الوجه كلها ظاهرها وباطنها) غسل (البشرة) التي (تحتها) أي تحت تلك الشعور (خفيفة كانت أو كثيفة) وقد مثل لهذه الشعور بقوله (كالجانب) هو من الحجب وهو المنع سمي بذلك لأنه يمنع الأذى عن العين (والشارب) وهو الشعر النابت على الشفة العليا سمي بذلك لملاقاة الماء عند الشرب فكانه يشرب الماء حيثئذ (والعنفقة) وهو الشعر النابت المجتمع على الشفة السفلى (والعذار) وهو الشعر المحاذي للاذنين (والهذب) بضم الهاء واسكان الدال وبضمهما وبفتحهما معا وهو جمع والمفرد من كل واحد من هذه الثلاثة على وزن جمعه إلا أنه زيادة التناويع لجمع أهداب (و) يجب غسل (شعر الخد) فهو معطوف على شعور الوجه وقوله (لألحية والعارضين) مستثنى من وجوب عموم غسل شعور الوجه (فانه) أي الحال والشان (يجب غسل ظاهرهما وباطنهما) يجب غسل (البشرة) التي (تحتهما) أي ألحية والعارضين (عند الخفة) أي خفة شعر كل منهما (فظاهرهما) أي ألحية والعارضين يجب غسله (فقط عند الكثافة) أي كثافة شعر كل منهما ويصح قراءة فظاهرهما بالرفع على أنه مبتدأ والقاء استئنافية والخبر محذوف تقديره يجب كاعلته ويصح قراءته بالجر والقاء للعطف فهو معطوف على ظاهرهما المتقدم المضاف إلى غسل والتقدير فيجب غسل ظاهرهما وباطنهما عند الخفة فنصل

ويبالغ فيهما إلا أن يكون صائما فيرفق ثم يغسل وجهه ثلاثا وهو ما بين منابت شعر الرأس في العادة إلى الذقن طولا ومن الأذن إلى الأذن عرضا فته موضع الغتم وهو ما تحت الشعر الذي عم الجبهة أو بعضها ويجب غسل شعور الوجه كلها ظاهرها وباطنها والبشرة تحتها خفيفة كانت أو كثيفة كالجانب والشارب والعذار والهذب وشعر الخد إلا ألحية والعارضين فإنه يجب غسل ظاهرهما وباطنهما والبشرة تحتها عند الخفة فظاهرهما فقط عند الكثافة

ظاهرهما فقط عند الكثافة وهذا ظاهر كلام المصنف والظاهر ان الفاء بمعنى الواو اذ لا معنى للترتيب هنا وفي بعض النسخ بالواو فذكر الواو يدل على ان الفاء تحريف وهي في نسخة الطبع وقوله (لكن يندب التخليل) هو استدراك على قوله فظاهرهما فقط الخ فانه يوم انه لا يسن شيء بعد وجوب غسل الظاهر فدفع ذلك بقوله لكن الخ والتوين في قوله (حيثئذ) عوض عن الجملة المحذوفة والمعنى حتى اذ كان شعر اللحية والعارضين كثيفا (ويجب) على المتوضئ ونحوه (إفاضة الماء) أي اسالته (على طاهر) الشعر (النازل من اللحية عن الذقن) أي دون باطنه ومثلها شعر العارضين في ذلك وكذلك شعور الوجه الكثيفة الخارجة عنه يجب غسل ظاهرها فقط وفي قوله لا يجب غسلها خفيفة أو كثيفة لا باطنا ولا ظاهرا لخروجهما عن محل الفرض والنازل من اللحية هو المسترسل والخارج عن حدها إلى جهة الصدرو الذقن يجمع اللحيين فالجارو المجرور متعلق بقوله النازل (ويجب غسل جزء من الرأس) غسل (سائر ما يحيط بالوجه) من كل جانب كان يغسل جزءا من جهة الناصية وجزءا من جانبي الرأس وجزءا من كل جانب من العنق (ليتحقق كآله) أي كآل غسل جميع الوجه لانه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وقد اشار المصنف الى بيان كيفية ما جملة او لا بقوله لكن يندب التخليل فقال (وسن أن يخلل اللحية) الكثيفة من (أسفلها بماء جديد) أي غير بلل غسل الوجه لانه مستعمل وذلك بان ياخذ غرفة ماء ويدخل اصابعه من اسفل اللحية في خلال الشعر وظاهر كلام المصنف ان التخليل المذكور واقع في أثناء غسل الوجه وقد جرى على ذلك ابن حجر وقال بعضهم كالشيخ البرماوى بتقديم التخليل على الغسل قياسا على باب الغسل فان التخليل فيه مقدم على الغسل لانه أبعد عن الاسراف ثم ان المصنف ذكر سنية التخليل هنا وان كان معلوما ما تقدم في الاستدراك السابق لاجل قوله بماء جديد وايضا هذا تفصيل لما اجمله في الاستدراك السابق لانه بين هنا ان التخليل يكون من اسفل اللحية بخلافه هناك فلا اعتراض عليه واللحية الكثيفة هي التي لا يرى المخاطب بشرتها من خلال الشعر لكثرتها وتراكمه على بعضها بخلاف الخفيفة وهي التي يرى المخاطب بشرتها من خلال الشعر ثم شرع في كيفية غسل الفرض الثالث وهو غسل اليدين فقال (ثم) بعد غسل الوجه يجب على المتوضئ ان (يفسل يديه) وهذا الغسل المذكور مشروط بصحته واجزاؤه (مع) مضاجعة غسل (المرفقين) لانهما في حد الفرض لان ابتداء الفرض من رؤس الاصابع الى المرفقين وهذا حقيقة اليد عند التقصير المعيا بالي داخل في الغاية فلذلك عبر المصنف بمع لانها تشعر بالدخول بخلافه بالي فانها تشعر بالخروج والي في الآية الشريفة في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق بمعنى مع وقول المصنف (ثلاثا) صفة لموصوف محدوف أي غسلا ثلاثا فهو إشارة الى سنية التلث في كل عضو هذا اذا كانت اليد سليمة (فان قطعت) اليد (من الساعد) المعبر عنه بالذراع (وجب غسل الباقي) منه فقد قالوا الميسور لا يسهط بالمعسور (أو قطعت) تلك اليد (من مفصل المرفق لومه غسل راس العضد) لانه من المرفق اذ المرفق مجموع العظام الثلاث فاذا سل عظم الذراع بقى العظامان المسميان براس العضد (أو) قطعت (من العضد) أي الذي هو ما بين المرفق والكف (ندب غسل باقيه) أي العضد محافظة على التحجيل ولثلاثا لخلو العضو من طهارة ثم شرع بين كيفية مسح الرأس الذي هو الفرض الرابع فقال (ثم) بعد غسل اليدين (يمسح رأسه) كما هو مقتضى الترتيب المستفاد من التعبير ثم والرأس مذكور (في) يبدأ بالمسح (بمقدم رأسه) هذا بيان للافضل والا فالفرض لا يتوقف على مسح المقدم بل يحصل من أي جانب من جوانب الرأس ودليل المسح قوله تعالى فامسحوا برؤوسكم وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته وعلى العمامة أي بعد مسح جزء البعض أي بعد مسح جزء من رأسه فدل ذلك على الاكتفاء بمسح جزء البعض أي والا اكتفاء بمسح الناصية بمنع وجوب الاستيعاب بمنع وجوب

لكن يندب التخليل
حيثئذ ويجب افاضة الماء
على ظاهر النازل من اللحية
عن الذقن ويجب غسل
جزء من الرأس وسائر ما
يحيط بالوجه ليتحقق كآله
وسن ان يخلل اللحية أسفله
بماء جديد ثم يفسل يديه
مع المرفقين ثلاثا فان
قطعت من الساعد وجب
غسل الباقي أو قطعت من
مفصل المرفق لومه غسل
رأس العضد أو من العضد
ندب غسل باقيه ثم
يمسح رأسه فيمقدم رأسه

التقدير بالربع أو أكثر لانهادونه (فيذهب) الماسح (يديه إلى قفاه) هذا تفريع على البداءة بالمقدم (ثم يردهما) أي الدين (إلى المكان الذي بدأ منه) قال شيخنا العلامة الباجوري مينا لكيفية الذهاب والرد وذلك بأن يضع يديه على مقدم رأسه ويلصق إحدى سبائقيه بالآخرى وإبهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما (يفعل ذلك) أي المذكور من الذهاب والرد (ثلاثاً) أي ثلاث مرات على ما مر وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم توضعاً فمسح برأسه ثلاثاً كما مر رواه أبو داود وقال ابن الصلاح والنووي استاده جيد هذا إذا كان له شعر ينقلب فيكون الذهاب والرد مسحة واحدة لعدم تمام المسحة بالذهاب وإن لم يكن له شعر ينقلب فلا حاجة إلى الرد المذكور كما أشار إليه بقوله (فإن كان) المتوضئ (أقرع) أي بغير شعر أصلاً لوجود علة في رأسه (أو) لم يكن أقرع لكنه (مانبت شعره أو) نبت شعره لكنه (كان طويلاً أو) كان ذلك الشعر (مضفورا) أي مجذولا ومعقودا فحيثئذ (لم يتدب له الرد) أي رد اليد إلى المكان الذي ابتداء المسح منه فلورديده مع هذه الحالة لم يحسب رده مسحة ثانية لاشتغال المسحة الأولى على الماء الذي مسح به البعض الواجب فيكون مستعملاً ثم إن ما تقدم في كلامه من المسح هولبيان الكيفية المندوبة وأما بيان كيفيته الواجبة فقد أشار إليها بقوله (فلو وضع) المتوضئ (يده) المبلولة بلا مد (بحيث بل ما) أي جزءاً أو الكلى (ينطلق) أي يطلق (عليه) أي على ذلك الجزء (اسم المسح) فالضمير في عليه عائد على ما (ولو) كان المبلول (بعض شعرة) صفحتها (لم تخرج بالمسح من الرأس) من جهة نزوله عنه فلو خرج شعره بالمسح أي عن حد الرأس منها أي من جهة نزوله لم يكف المسح على الخارج عنه لانه لا يسمى راساً لأن الراس اسم لما راس وعلا وارفع وقد قال الله تعالى وامسحوا برؤوسكم (أو) لم يضع يده المذكورة لكنه (قطر) أي وضع قطرة من الماء عليه والفعل ليس بقيد كاهو معلوم لأن المراد بالمسح الانساح وهذا أي قوله أو قطر معطوف على قوله فلو وضع أي (و) ان (لم يسلم) ومن باب أولى إذا سال (أو غسله) أي شعره رأسه (كفي) كل ذلك المذكور من قوله فلو وضع إلى هنا وهذا هو جواب لو في قوله فلو وضع هذا كله في المسح على الرأس (فإن شق) على المتوضئ (نزع عمامته) عند إرادة المسح على الرأس (كل) بالمسح (عليها) أي على العمامة ونحوها والمشقة ليست بقيد وهذا التكميل واقع (بعد مسح ما) أي جزء أو الذي (يجب) مسحه ولو شعرة واحدة (ثم) بعد الفراغ من مسح الرأس الواجب والمندوب (بمسح أذنيه) تثنية أذن بضم الهمزة وضم الذال أفصح من سكونها وقوله (ظاهر أو باطن) الظاهر أنهما منصوبان على المحول عن المفعول والاصل ثم يمسح ظهر الأذنين وبطنهما فحولت النسبة الإيقاعية عن المفعول به إلى المضاف إليه بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فانتصب فصار يمسح الأذنين فلما انتهت النسبة جئنا بالمضاف ونصب على التمييز إزالة الإبهام وكان الظاهر أن يقول ثم يمسح الأذنين ظهراً وبطناً لأن التمييز لا يكون إلا جامداً لكنه أتى به مشتقاً على خلاف الغالب كما في لله دره فارساً وأما نصبهما على الحال فيخرج إلى تكلف وتقدير وهو خلاف الأصل ولو قال وسن مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما لكان أوضح وأولى كما قاله غيره وإنما يكون مسحهما (بماء جديد) لا يبلل مسح الرأس ودليل ذلك الاتباع رواه البيهقي والحاكم ومصححاه وسن أن يكون المسح المذكور (ثلاثاً) أي ثلاث مرات (ثم) بعد الفراغ من مسح الأذنين (بمسح صماخيه) تثنية صماخ بالكسر هو خرق الأذن وقيل هو الأذن نفسها والسین لغة فيه اه مختار ويكون ذلك بماء جديد أي غير ماء مسح الأذنين ويسن أن يكون مسحهما (ثلاثاً) أي ثلاث مرات وأشار المصنف إلى كيفية مسح الصماخين بقوله (فيدخل) المتوضئ (خنصره فيهما) أي في الصماخين وهذه السنة أي إدخال الخنصرين في الصماخين سنة مستقلة غير سنية مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما بدليل العطف ثم وهي غير

فيذهب يديه إلى قفاه
ثم يردهما إلى المكان
الذي بدأ منه يفعل ذلك
ثلاثاً فإن كان أقرع أو ما
نبت شعره أو كان طويلاً
أو مضفورا لم يتدب له الرد
فلو وضع يده بحيث بل
ما ينطلق عليه اسم المسح
ولو بعض شعرة لم تخرج
بالمدح من الرأس أو قطر
ولم يسلم أو غسله كفي
فإن شق نزع عمامته
كل عليها بعد مسح ما
يجب ثم يمسح أذنيه ظاهراً
وباطناً بماء جديد ثلاثاً
ثم يمسح صماخيه ثلاثاً
فيدخل خنصره فيهما

مذكورة في الكتب المشهورة استقلا لا وقد جمعا في عباراتهم بين السنتين وجعلوا مسح الاذنين شاملا لهما الى مسح الصباخين وقالوا السنة في مسحهما اي الاذنين أن يدخل المتوضي مسبحته في صباخيه ويدبرهما على المعاطف اي ليات الاذن ويمر ايهاميه على ظهرهما ثم يلقى كفيه وهما مبلولتان بالاذنين فقد دخل مسح الصباخين في كيفية مسح الاذنين فلا حاجة الى افرادهما عن مسح الاذنين بكلام مستقل لان الاختصار مع زيادة المعنى اولى من التطويل المستغنى عنه والمراد بباطن الاذنين ما يلي الرأس وبظاهرهما الذي يلي الوجه وذكر المصنف الفرض الخامس بقوله (ثم) بعده مسح الرأس (يفسل رجله) ويكون غسل الرجلين مضموبا (مع) غسل (كفيه) بفسلهما (ثلاثا) اي ثلاث مرات ودليل وجوب غسل الرجلين مع الكعبين قوله تعالى وارجلكم الى الكعبين والاتباع رواه مسلم وقد فرع المصنف على الثلاث المتقدم قوله (فلو شك في تليث عضو) من الاعضاء المفسولة سواء كانت واجبة او مندوبة وقوله (اخذ بالاقل) جواب لو في قوله فلو شك الخ وإذا اخذ بالاقل (فيكمل) كل عضو شك في تليثه (ثلاثا يقينا) اي ثلاث مرات على سبيل اليقين (و) سن ان (يقدم الفتي من يدور رجل) على يسرى كل منهما في الوضوء وفي كل أمر شريف لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن ما استطاع في شانه كله في طهوره وترجله وتعله رواه الشيخان وروى ابو داود وغيره عن ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأتم فايدوا بيمينكم والترجل تسريح الشعر فان قدم اليسرى على اليمنى كره نص عليه في الام وقوله (لا كف وخذ واذن) معطوف على من يداي اما الكفان والخذان والاذنان (فيطهرهما دفعة) اي فيطهر كل عضوين من المذكورات دفعة واحدة لمشقة تقديم اليمنى من هذه الاعضاء على اليسرى منها ولسهولة غسلها معا (و) يسن (ان يطيل الغرة) وهي مصورة (بان يفسل مع وجهه) جزءا من رأسه جزءا (من عنقه) حال كون ذلك الجزء (زائدا عن الفرض) وقوله (والتحجيل) بالنصب عطفا على الغرة اي ويسن ان يطيل التحجيل وقد صور المصنف كلاما من الغرة والتحجيل بقوله (بان يفسل فوق مرقفيه) بالنسبة لفصل اليدين (وكفيه) بالنسبة لفصل الرجلين (وغايته) اي التحجيل (استيعاب) كل (العضد) في غسل اليدين (و) كل (السابق) اي لكل رجل الخبر الشيخان ان ائمتي يدعون يوم القيامة غرا مجطين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم ان يطيل غرته فليفعل وحديث مسلم انهم الغر المحجلون يوم القيامة من اسباغ الوضوء فمن استطاع منكم فليطيل غرته وتحصيله (ويندب توالي) اي تابع غسل (الاعضاء) الواجبة والمندوبة بحيث لا يحذف الاول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء والمزاج ويقدر الممسوح كالرأس مفصولا (فان فرق ولو) كان التفريق زمنا (طويلا صح) الوضوء (بغير تجديدية) ويقول بعد فراغه (اي من الوضوء) (اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك) لخبر مسلم من توفيقا حسن الوضوء ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الى قوله ورسوله فتحته له ابواب الجنة الثانية يدخل من ايهامه وزاد الترمذي عليه ما بعده الى المتطهرين وروى الحاكم الباقي وصححه ولفظه من توفيقا ثم قال سبحانك اللهم وبحمدك لا اله الا انت الخ كتب برق اي فيه كما ورد في رواية ثم طبع بطابع فلم يكسر الى يوم القيامة اي يتطرق اليه ابطال والطابع بفتح الباء وكسرها الحاتم وروى محمد بن زائدة فسبحانك مع ذلك جملة واحدة وقيل عاطفة اي وبمحمدك سبحتك فذلك جملتان وسن ان يأتي بالذكر المذكور متوجه القبله كافي حالة الوضوء قاله الرافعي وهذه السنة من السنن الخارجة عنه كما اشار الى ذلك بعد فراغه (وللأعضاء

ثم يفسل رجله مع كفيه
ثلاثا فلو شك في تليث
عضو أخذ بالاقل
فيكمل ثلاثا يقينا ويقدم
الفتي من يدور رجل
لا كف وخذ واذن
فيطهرهما دفعة وأن
يطيل الغرة بان يفسل مع
وجهه من عنقه زائدا
عن الفرض والتحجيل
بان يفسل فوق مرقفيه
وكفيه وغايته استيعاب
العضد والساق ويندب
توالي الأعضاء فان فرق
ولو طويلا صح بغير
تجديدية ويقول بعد
فراغه اشهد ان لا اله الا
الله وحده لا شريك له
واشهد ان محمدا عبده
ورسوله اللهم اجعلني من
التوابين واجعلني من
المتطهرين واجعلني من
عبادك الصالحين سبحانك
الله وبحمدك اشهد ان
لا اله الا انت استغفرك
واتوب اليك وللأعضاء

أدعية يقال عندها) أى عند غسلها (لأصل لها) كان يقول عند غسل الوجه اللهم يضر وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني كتابي بيمينى وحاسني حسابا يسيرا وعند غسل اليد اليسرى اللهم لا تغطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط المستقيم وإلغا كانت هذه السنن لأصل لها لأنه لم يحمى من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال النووي في الأذكار والتنقيح وأما الرافعى فقال إنها سنن لأنه ورد بها الأثر عن السلف الصالح قال المحلى في شرحه على المنهاج وقائهما أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وإن كانت ضيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال (وآدابه) أى الوضوء جمع أدب أى الأمور التى تطلب من الشخص على وجه الاستحباب فالآداب والسنن بمعنى واحد وهو طلب الاستحباب فى كل منهما لكن المصنف عبر أولا بالسنن وثانيا بالآداب فتقنا أو يقال أن السنة يتأكد طلبها بخلاف الآداب وهى كثيرة منها (استقبال القبلة) حالة الوضوء لأنها اشرف الجهات خصوصا حالة العبادة التى لا تتوقف على الاستقبال كما هنا (و) منها أنه (لا يتكلم) حالة الوضوء (لغير حاجة) لأن الوضوء عبادة لا ينبغي التكلم فيه بغير الذكر (و) منها أنه (يبدأ بأعلى وجهه) حالة غسله لأنه أشرف الأعضاء لأن الأعلى مشتمل على محل السجود وهو اشرف من غيره بدليل أنه لو دخل الشخص النار لا يحترق محل السجود (و) منها أنه (لا يلمطه بالماء) خوفا من لحوق الضرر له (فان صب عليه غيره بدأ برفقيه) فى غسل يديه (وكمييه) فى غسل رجله (وإن صب على نفسه بدأ) فى غسلها (بأصابعهما) أى أصابع كل من اليدين والرجلين وفى نسخة بدأ بأصابعه أى أصابع كل من اليدين والرجلين (و) يسن أن (يتعهد مآقى عينيه) بزة مفاعل جمع ماق لغة فى موق وهو طرف العين مما على الألف وفى بعض النسخ اماق عينيه بدلا من بزة مفاعل جمع ماق وفيه جموع آخر كما فى القاموس (و) يتهد غسل (عقيقه) لبيالغ فى غسلها بإيصال الماء إلى ماتحت الشقوق والبيات التى توجد فى العقب وإزالة ما عليها من وسخ يمنع إيصال الماء إلى البشرة (و) يشهد (نحوهما) أى نحو اماق العينين ونحو العقين وقوله (عما يخاف اغفاله) أى تركه هو بيان لنحوهما فهو فى محل نصب على الحال منه وذلك كالشرف من الألف والشفة (سما) أى خصوصا (فى وقت الشتاء) فان الغالب على الشخص الاغفال وخصوصا إذا كان الماء باردا فيشرع فى غسل أعضائه بلا إسباغ لها فلا يتم الوضوء حيث قد ورد ويل للأعقاب من النار أى لصاحبها (و) يسن أن (يحرك خاتما) إذا كان الماء يدخل تحته بغير تحريك وأما إذا لم يصل الماء إلى ماتحت إلا بالتحريك فيجب حيث (ل يدخل الماء تحته و) من السنن أن (يخلل أصابع رجله) عند غسلها (يختصر يده اليسرى) والسنة فى تخليل أصابع الرجلين أن (يبدأ يختصر رجله اليمنى من أسفل) لحديث لقيط بن صبرة أنه صلى الله عليه وسلم قال أسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع صححه الترمذى وغيره وهو يشمل اليدين فيستحب أن يخلل أصابعهما كما ذكره النووي ونقله الرافعى عن ابن كعب فتخلل بين أصابعهما بالتشبيك وسكت المصنف عنه تبعا للجمهور وكل ذلك إذا كان الماء يصل إليها بلا تخليل وأما إذا كان لا يصل إليها إلا بذلك فيجب حيث وإذا كانت الأصابع ملتفة على بعضها يحرم فتحها إذا تضرر (و) يسن أن (يختم يختصر) رجله (اليسرى)

أدعية يقال عندها لأصل لها وآدابه استقبال القبلة ولا يتكلم لغير حاجة ويبدأ بأعلى وجهه ولا يلمطه بالماء فان صب عليه غيره بدأ برفقيه وكمييه وإن صب على نفسه بدأ بأصابعهما ويتعهد مآقى عينيه وعقيقه ونحوهما عما يخاف اغفاله سببا فى وقت الشتاء ويحرك خاتما يدخل الماء تحته ويخلل أصابع رجله اليمنى من أسفل ويختم يختصر اليسرى

(١) تخليل أصابعه لإزالة ما علق فى وسط الثياب، وبعبارة التهج بالتشبيك فى أصابع اليدين وفى أصابع الرجلين من أسفلها يختصر يده اليسرى مبتدئا يختصر رجله اليمنى خاتما يختصر اليسرى ص ٧٢.

ويكره أن يغسل غيره (أعضائه) لأنه لا يناسب التعبد لأن هذه الهيئة هيئة المترفين والمتكبرين وهي لا تليق لأن الكبرياء لله تعالى والعبادة شأنها الخضوع والتذلل (إلا لعذر) ككبر سن أو نحوه (و) يكره (تقديم يسراه) أي على غيره في الدين والرجلين لأن الوارد في مثل ذلك التيامن أي تقديم النعم في كل شيء كان على وجه التكريم والشرف (و) يكره (الاسراف في الماء) أي ولو كان الماء كثيراً كما قال صاحب الزبد

مكروهه في الماء حيث أسرفا . ولو من البحر الكبير اغترفا

ولا فرق في كراهة الاسراف في المسابيق الوضوء والغسل وقاعل ذلك مذموم باتفاق أصحاب النووي وغيرهم (ويندب أن لا ينقص ماء الوضوء عن مدوه رطل وثلاث رطل بغدادى) وإنما قدر ذلك به لأنه الرطل الشرعى وأيضا إنما اعتبره المصنف هنا على من قال إن المراد به هنا رطلان والمراد بالصاع في باب الغسل ثمانية أرطال فذلك صرح المصنف بقوله هو رطل وثلاث (و) يندب أيضا أن لا ينقص ماء الغسل عن صاع) أي قريبا فيهما للاتباع وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان يوضؤه المد ويغسله الصاع رواء مسلم فلم أنه لأحده حتى لو نقص عن ذلك وأسبغ أجزأ (والصاع خمسة أرطال وثلاث رطل بالعراقي) أي البغدادي كما هو في بعض النسخ لأن الصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث (و) يسن أن (لا ينشف أعضائه) لأنه صلى الله عليه وسلم بعد غسله من الجنابة أنه ميمونة بمندبل فرده وجعل يقول بالماء هكذا يغضه رواء الشيخان (و) يسن أن (لا ينفض يديه) لأنه كالتبرى من العبادة وبه جزم في التحقيق وقال في شرح المذهب والوسيط أنه لا شهر لكثرة رجوع في الروضة والمجموع أنه مباح تركه وفعله سواء (و) يسن أن (لا يستعين بأحد يغسل) الماء (عليه) في الوضوء والغسل لأن الاستعانة في ذلك ترفه لا يليق بالتعبد فهي خلاف الأولى كما مر (ولا) يسن للمتوضي أن (يمسح الرقبة) كما صوبه النووي في الروضة خلافا للرافعي حيث قال أنه مستحب (ولو كان تحت أظفاره وسخ يمنع وصول الماء) أي ماء الوضوء أو الغسل إلى ما تحتها من البشرة (لم يصح الوضوء) ولا الغسل كالوكان السخ في موضع آخر من أعضاء الوضوء وهذا ما قطع به المأثور وهو الأصح وقال الغزالي بصحة الوضوء وأنه يعني عنه الحاجة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمرهم بتقليم الأظفار ويكره ما تحتها من السخ ولم يأمرهم بإعادة الصلاة ولو أمرهم لكان فيه فائدة عظيمة وهي الزجر والتخليط في ترك التقليم وقد يقال إنهم لم يأمرهم بالإعادة لأنها معلومة لهم لأنهم علوا وجوب غسل هذه الأعضاء جميعها متى بقي منها شيء فأتوا الوضوء وأما إذا كان السخ قليلا لا يمنع وصول الماء إلى ما تحتها فله صحت وضوءه وكذا غسله وأشار المصنف بهذا القصر إلى شرط من شروط الوضوء يبقى له شروط آخر تعلم من المطولات (ولو شك) المتوضي (في أثناء الوضوء في غسل عضو) من أعضائه (لزمه) غسله (مع) غسل (ما بعده) أي للحصول الترتيب (أو) شك (بعد فراغه) أي الوضوء (لم يلزمه شيء) لأن الشك بعد فراغ العبادة لا يؤثر أي في غير النية ومثلها الشك في تكبيرة الإحرام فإنه يؤثر فيها (ويندب تجديد الوضوء) أي بأن يتوضأ ثانيا من غير أن يطرأ عليه حدث من الأحداث وإنما يندب ذلك (لمن صلى به) أي بهذا الوضوء المجدد صلاة ما (فرضا أو نفلا) مطلقا وإذا سبب (ويندب الوضوء لجنب يريد أكلا أو شربا أو نوما أو جماعا آخر) بخلاف الحائض ومثلها النفساء فلا يندب لها ذلك قال في المجموع واتفق عليه الأصحاب أمانته للجنب إذا أراد شيئا مما ذكره فرواية مسلم أنه صلى الله عليه وسلم إذا كان جنبا أراد أن يأكل أو ينام يتوضأ وضوءه وفي رواية لها أيضا كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ للصلاة وروى أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءه وروى الترمذي وقال حسن

ويكره أن يغسل غيره
أعضائه لا لعذر وتقديم
يسراه والاسراف في الماء
ويندب أن لا ينقص ماء
الوضوء عن مدوه رطل
وثلاث رطل بغدادى
ولا ينقص ماء الغسل عن
صاع والصاع خمسة
أرطال وثلاث رطل
بالعراقي ولا ينشف أعضائه
ولا ينفض يديه ولا يستعين
بأحد يغسل عليه ولا يمسح
الرقبة ولو كان
تحت أظفاره وسخ يمنع
وصول الماء لم يصح الوضوء
ولو شك في أثناء الوضوء
في غسل عضو لزمه مع
ما بعده أو بعد فراغه لم
يلزمه شيء ويندب تجديد
الوضوء لمن صلى به فرضا
أو نفلا ويندب الوضوء
لجنب يريد أكلا أو شربا
أو نوما أو جماعا آخر

صحيح انه صلى الله عليه وسلم رخص المجتنب اذا أكل أو شرب أو نام أن يتوضأ قال النووي في المجموع معناه إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام فغسل فرجه في هذه الأحوال كلها وأما عدم استحبابه للحائض والنفساء فلا في الوضوء لا يؤثر في وقع حدثهما لانه مستمر ولا تصح الطهارة منهما مادام حدثهما مستمرا قال في المجموع فإذا انقطع حيضها قصير كالجنب انتهى وظاهر ان النفساء كذلك اشتراكهما في انقطاع الحدث والله اعلم

(باب المسح على الخفين)

إنما ذكره المصنف عقب الوضوء مع ان بعض المصنفين يذكرونه قبل التيمم لمناسبة بينه وبين الوضوء وهو انه جزء منه وبطل غسل الرجلين ومن ذكره عند التيمم نظر لوجود المسح في كل ومن قدمه على التيمم لاحظ كونه بللما والتيمم بالتراب والماء أقوى لكل وجهه روى للشيخان عن جرير بن عبد الله البجلي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين وروى ابن المنذر عن الحسن البصري انه قال حدثني سبعون من الصحابة ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ومن ثم قال بعضهم اخشى ان يكون انكاره كفرا وهو من خصائص هذه الامة (يجوز المسح على الخفين في الوضوء) فلا في الغسل فرضا كان أو قفلا ولا في ازالة نجاسة فلو اجنب أو دمت رجله فاراد المسح على الخف بدلا عن غسل الرجل لم يجز بل لابد من الغسل وأشهر التعمير بالجواز انه لا يجب ولا يسر ولا يجرم ولا يكره لكن الغسل أفضل إلا في صور فالمسح فيها أفضل أو واجب احداها الله إذا أحدث لابس ومعه ما يكفي المسح فقط فانه يجب المسح في هذه الصورة ثانيها وثالثها انما ترك المسح رغبة عن السنة أو شك في جوازه فالمسح فيها أفضل من الغسل رابعتها انه ان خاف فوت الجماعة أو غسل رجله وادركها لو مسح فكذا المسح افضل وخامستها انه ان غسل رجله فاته الوقوف برفة فالمسح افضل وغير ذلك من بقية الصور (للسافر سفر ابا حاتم في الصلاة) بان يكون مرحطين فاكثرا لاجار والمجرور متعلق بالفعل السابق وقوله (ثلاثة ايام وليالين) مفعول به المصدر وهو المسح (و) يجوز المسح للقيم (يوما وليلة) لخبر ابن جابر انه صلى الله عليه وسلم رخص للمسافر ثلاثة ايام وليالين وللقيم يوم واولية إذا تطهر فليس خفيه ان يمسح عليها وخرج بقوله مباحا سفر المعصية كعب آبق فيمسح مسح مقيم وقيل لا يمسح شيئا بالكيفية وخرج بقوله تقصيره الصلاة السفر القصير فلا يمسح فيه إلا مسح مقيم ولو جاء يوم طويل مقدار سنة أو مقدار شهر كايام الدجال اعتبر قدر الثلاثة مع ليالين بالبيات وكذا اليوم واليلة (وابتداء المدة) للمسافر والمقيم يحسب (من) آخر (الحدث بعد اللبس) لأن وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه لانها عبادة مؤقتة فذلك اعتبر ابتداء وقتها من حين جواز فعلها فيمسح فيها لما يشاء من الصلوات (فان مسحها) أي الخفين (أو احدها) حضرا أم سافرا (أو مسحها أو احدها) (سقا اتم اقام أو شك هل ابتداء المسح سافرا أو حضرا أم مسح مقيم) في هذه الصورة تغليباً لجانب الحضرة في الاولى وللأقامة في الثانية وللشك في صورتيه لأن المسح رخصة لا يصر اليها إلا ييقن وقوله (فقط) هو اسم فعل بمعنى اتته عن طلب مسح غير المقيم أي لا تطلب غير من مسح المسافر وهو ثلاثة أيام (ولو أحدث) من يريد المسح على خفيه (حضرا) أي في حالة الحضرة أي الإقامة قبل التلبس بالسفر (ومسح) عليها (سافرا) أي في حالة السفر فحضرا وسافرا منصوبان على نزع الخافض مع تقدير المضاف السابق وقوله (اتم) أي الماسح المقوم من الفعل (مدة سفر) هو جواب يلقى قوله لو أحدث لكن ان دام سفره ولا عرة يكون الحدث في الحضرة وإنما اتم مدة

(باب المسح على الخفين)

يجوز المسح على الخفين في الوضوء للمسافر سافرا مباحا تقصيره في الصلاة ثلاثة ايام وليالين وللقيم يوما وليلة وابتداء المدة من الحدث بعد اللبس فان مسحها أو احدها حضرا أم سافرا أو سافرا ثم اتم أو شك هل ابتداء المسح سافرا أو حضرا أم مسح مقيم فقط ولو أحدث حضرا ومسح سافرا أم مدة سفر

المسافر لان أول العبادة هو أول المسح فلا اعتبار في كون المدة مدة مسافر أو مقيم إنما هو بالمسح خلافا
 لمن قال العبادة بالحدث كالزني كابتداء المدة فان ابتداء ما عتده من اوله لا من اخره فملي المعتمد وهو ان
 العبادة بالمسح سواء مضى وقت الصلاة بتمامه في الحضر أو لم يمسه ولم يصل ثم مسح في السفر أتم مسح
 المسافر أو لم يمسه الوقت ومسح في السفر فكذلك خلافا لابي احمق حيث قال إذا مضى الوقت في الحضر
 ولم يصل ثم سافر فإنه يمسه مسح مقيم لأنه عاص باخراج الصلاة عن الوقت وانت خير بان الصبيان
 ما نشأ إلا من التأخير لا من السفر الذي هو سبب للرخصة ولذلك عم المصنف فقال (سواء مضى عليه)
 أي على المسح المذكور (وقت الصلاة بكاله في الحضر أم لا) والحاصل أنه يمسه مسح مسافر في هذه
 الحالة لان الاعتبار بالمسح الواقع في السفر كما علم عامر (فان شك في انقضاء المدة) كأن نسي ابتداءها
 أو أنه مسح حضر أو سفرا (لم يمسه في مدة الشك لان المسح رخصة) بشروط منها المدة يقينا فإذا
 شك فيها رجع إلى الأصل (الذي هو الفصل فان شك) من يريد المسح (هل أحدث وقت الظهر
 أو العصر بنبي) الشاك (أمره) أي شأنه وحاله (على أنه) أي الوقت الذي أحدث فيه هو (الظهر)
 وحينئذ يترك المسح في زمن الشك فقط فاذا زال شك مسح بعده وزمنه في مثال المصنف من وقت
 الظهر إلى وقت العصر في اليوم الثاني أو الرابع بالنسبة للمقيم والمسافر لأن كلا منهما يكمل
 المدة من اليوم الثاني والرابع لان فرض المسألة وقع ابتداء المسح من وقت الظهر أو العصر على
 سبيل الشك فلو شك مسافر فيه في ثاني يوم وهو مستمر على المسح ثم زال شك قبل الثالث مسح
 وأعاد ما فعله في الثاني مع التردد الموجب لامتناعه وتنتهي مدة مسحه في اليوم الرابع وقت الظهر
 أو العصر مع زوال الشك في ابتداء المسح وبغارة الخطيب في الحق والرمل في النهاية ثم ان كان على
 مسح اليوم الاول ولم يحدث في اليوم الثاني فله ان يصل في اليوم الثالث بذلك المسح وان كان قد
 أحدث في اليوم الثاني لكنه مسح فيه على الشك وجب عليه مسحه ويجوز له إعادة صلوات اليوم
 الثاني بالمسح الواقع في اليوم الثالث اه قال في التحفة مانصه في المجموع لو شك أصلي بالمسح ثلاث
 صلوات أو أربعا اخذ في وقت المسح بالاكثرو في أداء الصلوات بالاقل احتياطا للعبادة فيهما
 وبغارة الحق الخطيب فلو أحدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك هل تقدم حده ومسحه
 اول وقت الظهر وصلاته أم تأخر إلى وقت العصر ولم يصل الظهر فليزمه قضاءه لان الأصل بقاؤها
 وتجعل المدة من اول الزوال لان الأصل مسح الرجلين (ولو أجنب) المسح مقيما كان أو مسافرا
 رجلا أو امرأة وكذا ان حاضت المرأة أو نفست أو ولدت ولدا جافا في مدة المسح (وجب) عليه
 (النزع) للخف إن لم يمكن غسل الرجلين فيه فان أمكن ذلك صح الفصل وانقطعت المدة لما يفيد خبر
 صفوان الآتي لان الأمر بالنزع فيه يدل على عدم جواز المسح في الفصل والوضوء لأجل الجنابة فهي
 مانعة قاطعة للمدته وهذا هو مقتضى كلام الرافعي ويؤخذ من قول الكفاية ينبغي ان لا تبطل مدة المسح
 إذا اغتسل وهو لا يس للخف أنه يمسه بقية المدة لا ارتفاع المنع وقوله (الفصل) تعليل للوجوب ولو عبر
 المصنف بموجب الفصل لكان اعم سواء كان جنابة أو غيرها وذلك لخبر صفوان قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سفرا أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام وليالهن إلا من
 جنابة رواه الترمذي وغيره وصححه وقيس بالجنابة غيرها بما في معناها ولان ذلك لا يتكرر تكرار
 الحدث الأصغر (وشرطه) أي الخف أي شرط جواز المسح عليه وهو مفرد مضاف فيعم وإلا فله
 شروط كثيرة الاول منها (ان يلبسه) أي الخف من يريد المسح عليه فالضمير عائد على الخف المراد به
 الجنس الصادق بالفردتين معلوما وكذا يقال فيما بعد من الضمائر المفردة وقوله (على وضوء كامل) أي
 بعد تمامه متعلق بالفعل قبله فلو لبسه قبل غسل رجله وغسلها فيه لم يجز المسح الا ان يزعمها من

سواء مضى عليه وقت
 الصلاة بكاله في الحضر
 أم لا فان شك في انقضاء
 المدة لم يمسه في مدة الشك
 لان المسح رخصة فان شك
 هل أحدث وقت الظهر أو
 العصر بنبي أمره على أنه
 الظهر ولو أجنب وجب
 النزع للفصل وشرطه ان
 يلبسه على وضوء كامل

وأن يكون طاهرا وساترا
لجميع محل الفرض وما نجا
لنفوذ الماء ويمكن متابعة
المشي عليهما كتردد مسافر
لحاجة سواء كان من جلد
أو لباد أو خرق مطبقة أو
من خشب أو غير ذلك أو
مشقوقا شد بشرج ولو
لبس خطا في رجل واحدة
لم يمسح ويغسل الأخرى
أو ظهر من الرجل شيء
وإن قل من خرق في الخف
لم يجوز

موضع القدم ثم يدخلهما فيه ولو أدخل إحداهما بعد غسلها ثم غسل الأخرى وأدخلها لم يجز إلا أن
يزرع الأولى كذلك ثم يدخلها (و) الثاني (أن يكون) الخف (طاهرا) فلا يصح المسح على نجس
العين ولا على المتنجس الجميع بأن لم يبق منه موضع يمسح عليه من أعلاه فلو تنجس بعضه فإن كان من
موضع المسح فلا يصح المسح عليه ما يلزم عليه من تنجس الماء الملاقى محل النجاسة وإذا كان تنجسه
من أسفل صح المسح على أعلاه وهو المقصود بالمسح لا الأسفل فقط ولا الجوانب كذلك أي وكانت
النجاسة المذكورة معفوا عنها وذكره في شرح المذهب ويؤخذ من كلام الرافعي كالوجيز أن الحكم
كذلك في غير المعفو عنها فيستفاد بالمسح في هذه قبل التطهير عن النجاسة من المصحف كما قاله
الجويني في التبصرة (و) الثالث أن يكون (ساترا لجميع محل الفرض) من القدمين بكفيهما
من كل الجوانب والأسفل لا من الأعلى فلو روى القدم من رأس الساق لكونه واسعا من أعلاه
لا يضر والمراد منه هنا الحائل لا مانع الرؤية عكس ساتر العورة فلو مسح على رقيق لا يجب ما وراه
كاشفان صح المسح عليه لقوته ولو كان شفاقا (و) الرابع أن يكون (مانعا لنفوذ) أي من محل الخرز فلو
وصل الماء من موضع الخرز لا يضر في صحة المسح وأما وصول الماء إلى الرجل من أي موضع كان من
غير محل الخرز فإنه يضر قيل والمراد بذلك الماء الذي يضر وصوله إلى الرجل ماء المسح لا غيره وقيل
عن المتولي وغيره أن يمنع الماء إذا صب عليه صححه الرافعي قال في المجموع أنه المذهب (و) الخامس أن
يكون بحيث (يمكن متابعة المشي عليهما) أي الخفين وفي نسخة عليه بالافراد فليها يكون الافراد
باعتبار الجنس الشامل للفردتين كما مر آنفا وذلك كتردد مسافر لحاجة عند الخطو والراح وغيرهما
عما جرت به العادة ولو كان لا يسهقه قدما بخلاف ما لم يكن كذلك لثقله أو تحديده رأسه أو ضعفه كجورب
ضعيف من صوف ونحوه أو افراط سعته أو ضيقه أو نحو ما إذا لا حاجة لمثل ذلك وإذا وجدت هذه
الشروط الخمسة في الخف صح المسح عليه (سواء كان) ذلك الخف مأخوذا (من جلد أو) كان مأخوذا
من (لباد) وهو الصوف المتلبد (أو) كان ذلك الخف مجموعا من (خرق مطبقة) بعضها على بعض
(أو) كان مأخوذا (من خشب أو) كان مأخوذا من (غير ذلك) كالنحاس والزجاج لأن سبب الإباحة
الحاجة وهي موجودة في جميع ذلك (أو) كان (مشقوقا) أي مفتوحا (شد) أي ربط أحد الشقين
المأخوذ ذلك من قوله مشقوقا (بشرج) أي بعري فهو بفتح الشين والراء والعري هي العين التي
توضع فيها الأزرار جمع عروة كدبة ومدى والمدار على أنه لا يظهر شيء من محل الفرض لحصول الستر
والارتفاق به في الأزال والتوالاة أي أزالته من الرجل وخلعه منها وإعادة البياض لم يشد بالعري
لم يكف المسح عليه لظهور محل الفرض إذا مشى ولو فتحت العري بطل المسح وإن لم يظهر من الرجل شيء
لأنه إذا مشى فيه ظهرت (ولو لبس) الشخص المتوضى (خفا) واحدا (في رجل واحدة لم يمسح) أي
الخف الواحد (ويغسل) الرجل (الأخرى أو ظهر من الرجل شيء) من محل الفرض (وإن قل)
ذلك الشيء الظاهر وقوله (من خرق) متعلق بظهر وقوله (في الخف) متعلق بمحذوف صفة لخرق
أي خرق كائن في الخف وجواب لو قوله (لم يجوز) أي المسح أي في هاتين الصورتين أملاهم الله
في الأولى فلأن المسح إنما يجوز للارتفاق بلبس الخف لفرض المشي أو لفرض الحر والبرد وغيرهما
والمعهود في هذه الأغراض هو لبسهما جميعا فإن لم يلبسهما جميعا رجع في ذلك إلى الأصل وهو الغسل
وأيضا الرجلان بمنزلة الفرض الواحد وهو يخير بين الغسل والمسح والخير بين خصلتين في العبادة
لا يجوز له التوزيع كافي خصال الكفارة أما من لبس له الأرجل واحدة فهو كمن له رجلان فهو غير
بين أن يغسلها أو يمسح عليهما بشروط المسح على الخفين المتقدمة هذا حكم الخف الواحد أما ما زاد على

الواحد فقد ذكر حكمه بقوله (والجرموق) بضم الجيم فارسي معرب (هو خوف فوق خوف) هذا تعريسه وأما حكمه من جواز المسح وعدم الجواز فقد أشار إليه المصنف بقوله (فإن كان) الخف (الاعلى) منهما (قويا أو الأسفل مخزقا فله مسح) الخف (الاعلى) لأنه هو الخف والأسفل كاللغافة (وإن كانا) أى الخفان (قويين أو) كان (القوى) الخف (الاسفل لم يكف مسح) الخف (الاعلى) في الصورتين هذا إذا لم يصل البلل من الاعلى إلى الأسفل (فإن وصل البلل منه) أى الاعلى (إلى الأسفل) عند مسحه (كفى) المسح على الاعلى بهذا الشرط (سواء قصد مسحهما) معا (أو) قصد (الاسفل) بالمسح على الاعلى (فقط أو أطلق) المسح أى لم يقصد واحدا بعينه (لأن قصد الاعلى فقط) في الصورتين فإنه لا يكفي المسح عليه لأنه في صورة القويين لا حاجة إليه لأن الرخصة إنما وردت في الخف لعموم الحاجة إليه والجرموق لا نعم الحاجة إليه وإن دعت إليه حاجة أمكنه أن يدخل يديه بينهما ويمسح الأسفل وفي الثانية لم يقصد الذى يجرى عليه المسح وهو الأسفل القوى (ويسن مسح أعلى الخف أو) مسح (أسفله) مسح (عقبه) ويسن أن يكون المسح على الخفين (خطوطا) فكون المسح خطوطا سنة مستقلة (بلا) أى بغير (استيعاب) جميع الخف فإن استيعابه بالمسح خلاف الأولى (و) (بلا تكرار) فيكره تكراره لأنه يضعفه ويفسده في الثالب من كثرة المسح فإن المسح رخصة تبنى على التخفيف في مثل هذا ولا في كلامه اسم بمعنى غير ظهر إعرابها على ما بعدها كما هو معلوم عند أهل النحو وقوله (يفض) أى الماسح (يده اليسرى تحت عقبه) أى عقب رجله وهو مؤخر الرجل (و) يضع (يمناه) أى يده اليمنى (عند) أطراف (أصابعه) أى أصابع رجله (ويمر) اليد (اليمنى) حال كونه متبها في مروره (إلى الساق أو) يمر اليد (اليسرى) حال كونه متبها في مروره (إلى الأصابع) هذا مفرع على كون المسح خطوطا وقد وردت هذه الكيفية عن ابن عمر رضى الله عنهما وهى أسهل وأمكن من غيرها من الكيفيات هذا كله إن أراد الكمال في كيفية المسح (فإن اقتصر) مرید المسح (على أقل جزء من) الخف وهو ما ينطلق اسم المسح عليه وقد وصف الجزء بقوله (من ظاهر أعلاه) أى من أعلاه الظاهر فهو من إضافة الصفة للموصوف أى جزء كائن من الأعلى الموصوف بكونه ظاهرا لا باطنا وهذا التقديم أولى من جعل الجار مجزا كائن مقدرة كإفادته الجورجى بقوله وكان ذلك الجزء من ظاهر الخ لآن الأصل عدمه وأيضاً كان لا تحذف الأبدان ولو الشرطيتين كما هو معروف ومثل هذا يقال في قوله (محاذيا) في مسح ذلك الجزء (لحل الفرض) لأنه بدل عن الفصل فمحاذيا منصوب على الحال من جزء المخصص بالوصف بعده وهو الجار والمجرور وليس خبرا لكان مقدرة كإفادته الشارح بقوله وكان ذلك الجزء محاذيا لحل الفرض لما علت من أن الأصل ذكر العامل وكان لا تحذف الأبدان ولو الشرطيتين وقوله (كفى) جواب أن الشرطية المتقدمة في قوله فإن اقتصر أى كفى ذلك الاقتصار المذكور لأن الرخصة وردت بالمسح والتعميم لا يجب اتفاقا ولم يرد تقدير في المسح لابقلة ولا بكثرة فيكون الواجب ما ينطلق عليه اسم المسح وقد شرع المصنف يذكر محترز الأعلى والظاهر المذكورين في قوله المتقدم من ظاهر أعلاه فقال (وإن اقتصر) أى الماسح حال المسح (على) مسح (الاسفل أو) اقتصر على مسح (العقب أو) اقتصر على مسح (الحرف) أى الجانب من الخف هذا كله محترز قوله أعلاه وسيأتى جوابان (أو) اقتصر على مسح (الباطن) أى باطن الخف هذا محترز قوله ظاهر وذلك على سبيل ألف والنشر المرتب بالنظر لكونه من إضافة الصفة للموصوف والأصل من أعلاه الظاهر كما مر وقوله (بما يلي البشرة) حال من الباطن أى حالة كون الباطن كائنا ما يلي أى يلاصق البشرة وجواب الشرط المتقدم هو قوله (فلا) أى

والجرموق هو خوف فوق
خف فإن كان الاعلى قويا
والاسفل مخزقا فله مسح
الاعلى وإن كانا قويين
أو القوى الأسفل لم
يكف مسح الاعلى فإن
وصل البلل منه إلى
الأسفل كفى سواء قصد
مسحهما أو الأسفل فقط
أو أطلق لأن قصد الأعلى
فقط ويسن مسح أعلى
الخف وأسفله وعقبه
خطوطا بلا استيعاب ولا
تكرار فيضع يده اليسرى
تحت عقبه ويمناه عند
أصابعه ويمر اليمنى إلى
الساق واليسرى إلى
الأصابع فإن اقتصر على
أقل جزء من ظاهر أعلاه
محاذيا لحل الفرض كفى
وإن اقتصر على الأسفل
أو العقب أو الحرف أو
الباطن بما يلي البشرة فلا

فلا يكتفى المسح لانه لم يرد الاقتصار على مسح الاسفل أو مسح العقب وحرف الخف بمنزلة أسفله فكذا لا يكتفى المسح على الاسفل لا يكتفى المسح على حرفه لانه بمنزلة في عدم رؤيته غالبا وكذلك لم يرد مسح الجزء الذي على البشرة من الخف فحيث يجب علينا أن لا نتعدى محل الرخصة وهي أعلى ظاهر القدم وصرح في المجموع بحكاية الاتفاق على عدم اجزاء ما يلي البشرة من الخف (ومضى ظهرت الرجل) سبب (نزع) من الخف (أو) سبب (خرق) فيه (وهو) أي والحال أنه (بوضوء المسح كفاه غسل القدمين فقط) أي من غير إعادة للوضوء والله اعلم

(باب أسباب الحدث)

والمراد به عند الإطلاق كإهنا الاصفر غالبا ويعبر عنها بنواقض الوضوء والحدث لغة الشيء الحادث وشرطها يطلق على امر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع صحة الصلاة حيث لا مخصص وعلى الأسباب التي يتسببها الطهر وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الثاني إلا أن تجعل الإضافة يائية (وهي أربعة) وعلة النقض بها غير معقولة المعنى فلا يقاس عليها غيرها (أحدها الخارج من قبل أو) الخارج من (دبر) قال تعالى أوجا. أحدهم من الغائط الآية والغائط المكان المظلم من الأرض تنقض فيه الحاجة سمي باسمه الخارج لملاقاة المجاورة (و) كان الخارج ناشئا وبارزا من (ثقبه تحت السرة مع انسداد الخرج المعتاد) وهو القبل والدبر لا فرق بين الرجل والمرأة وسواء كان الخارج من هذا الخرج المذكور (عينا) كالبول والغائط (معثادا) كان كهما (أو نادرا) ظاهرا (كدود وحصة) والثقبه يضم التاء المثلثة وخرج بالخارج من القبل أو الدبر والخارج من غيرهما كدم الحجامه والقصاص وغيرهما من سائر جسده فلا نقض به يخرج بقوله من ثقبه تحت السرة ما لو خرج من فوقها أو من عاذاها أو من نفسها فلا نقض في ذلك أو من تحتها مع افتتاح الاضلى وهذا كله في الانسداد العارض أما الخلق فينقض معه الخارج من الثقبه مطلقا والمنسحب حيث كالعوض الزائد من الخشبي لا نقض بمسه ولا غسل بأبلاجه ولا بالإبلاج فيه قاله الماوردي قال في المجموع ولم أر لغيره نصرا بما يوافقته أو مخالفتها وما تقدم كله في الواضح وأما الخشبي فلا نقض بما يخرج من أحد فرجه فيتوقف النقض على الخارج من فرجه جميعا (إلا المني فإنه يوجب الفسل ولا ينقض الوضوء) وهذا مستثنى من عموم الخارج من القبل والعلة في عدم نقضه للوضوء مع أنه خارج من القبل هي أنه أوجب أعظم الأمرين بخصوص كونه منيا فلا يوجب ادونهما بعموم كونه خارجا وذلك كزنا في المحصن فإن أوجب الرجم بخصوص الإحصان ولا يوجب الجلد بعموم الزنا (وصورة ذلك) أي عدم نقض المني مع كونه مخالفا في عموم الخارج (أن) يتمم كنهنا مقدمه فيحتمل فلا ينقض وضوءه فممكنه من الأرض (أو) أن (ينظر بشهوة فينزل) فكذلك فهذه صورة ثانية لعدم النقض (ولا) أي وإن لم تصور عدم النقض بهذا التصور فلا يتصور إنزال من غير نقض كما قال المصنف (فلو جامع) أي بلا حائل فالنقض حاصل بغير المني وأما مع الحائل فلا نقض سواء أنزل أم لا وتكون صورة ثالثة لعدم النقض بانزال المني (أو نام) حال كونه (مضطجعا) أي بلا تمكين (فانزل النقض) وضوء كل منهما الأول (باللمس) الثاني (بالنوم الثاني) أي من الأسباب الأربعة المناسبة لقوله أحدها أن يقول ثانيا إلا أن قال أن ألقاها من باب المضاف إليه الذي هو الضمير الظاهر في الأسباب (زوال عقله) أي المتوضيء المعلوم من السياق والمراد به زوال التمييز سواء كان زواله بمنحون أو انهماك في نوم أو غيرهما الخبراني داود وغيره العينان وكأله في نام فليتوضوا وغير النوم بما ذكره المبلغ منه في الذهول الذي هو مظنة لخروج شيء من الدبر كما أشعر بها الخبر إذ السه الدبر

ومضى ظهرت الرجل بنزع أو بخرق وهو بوضوء المسح كفاه غسل القدمين فقط
(باب أسباب الحدث)
وهي أربعة أحدها الخارج من قبل أو دبر أو ثقبه تحت السرة مع انسداد الخرج المعتاد عينا معتادا أو نادرا كدود وحصة إلا المني فإنه يوجب الفسل ولا ينقض الوضوء وصورة ذلك أن يتمم كنهنا مقدمه فيحتمل أو ينظر بشهوة فينزل ولا يلزم جامع أو نام مضطجعا فانزل النقض باللمس والنوم (الثاني) زوال عقله

(١) أراد الأحداث التي يتطهر المسلم منها ابتداء وضوء الله وفي الروضة وجه بأنه لو حدثنا أي به حكم الحدث احتج إلى أن يعرف الوضوء ثم نواقضه، شهد الحدث أهل البصائر ظلة على الأعداء.

ووكاؤه حفاظه عن أن يخرج منه شيء لا يشعر به العينان كناية عن اليقظة خروج بزوال العقل النعاس وحديث النفس وأوائل نشوة السكر فلا تقص بها ومن علامات النعاس سماع كلام المحاضرين وإن لم يفهم ثم استثنى المصنف من زوال العقل قوله (إلا النوم) أي إلا نوم الشخص حال كونه (ممكنا) مقعده من الأرض) أو غيرهما من خشبة أو صخرة لا من خروج شيء من دبره ولا عبرة باحتمال خروج ريح من قبله لندرتة (سواء) في ذلك (الراكب) على دابة أو غيرها من سفينة وأدى (والمستند) أي ظهره إلى جدار مثلا (ولو) كان استناده (لشيء) بحيث (لو أزيل) ذلك الشيء (ل سقط) المستند (وغيرهما) أي غير الراكب والمستند ولما ذكر المصنف النوم الناقض وغيره فرع عليهما فقال (فلو) نام) المتروكي حال كونه (ممكنا) مقعده من الأرض أو غيرها (فزال البتاه) عن محلهما (قبل) اتباهه) أي يقطعه (انتقض) وضوءه لانه مضى عليه زمن في حال زوال الالبتين وهو غير ممكن (أو) زالت البتاه (بعده أو معه) أي بعد اتباهه أو مع اتباهه (أو شك) هل زالت قبله أو معه (أو) شك هل سقطت يده على الأرض وهو نائم ممكن) مقعده من الأرض (أو نفس) بفتح العين (وهو غير ممكن) مقعده (و) ضابط النعاس (هو) الذي (يسمع) كلام المحاضرين (ولا يفهم) معناه كما تقدم التنبيه عليه (أو شك هل نام أو نفس أو) شك (هل نام ممكنا) مقعده (أو غير ممكن) له وجواب الاستفهام في جميع ما ذكره قوله (فلا ينقض) النوم المذكور الوضوء في هذه الصور (الثالث) من اسباب الحدث (التقاء شيء) وإن قل من بشرتي رجل وامرأة) الواو في قوله وإن قل فائنة وإن زائدة أي سواء كان الشيء الملاقى لبشرة كل من الرجل والمرأة كثيرا أو قليلا فلا فرق في النقض حيث قد ويصح أن تكون أن شرطيقوا الجواب محذوف والتقدير وإن قل الشيء الملاقى لبشرة كل نقض الوضوء والجار والمجرور في كلامه صفة لشيء أي التقاء شيء كأن ما ذكر جريا على القاعدة المشهورة أن المجرورات بعد النكرات صفات وجهه وإن قل معترضة بين الصفة والموصوف والمراد بالرجل الذكر ولو خصيا أو عينا أو مسوحا والمراد بالمرأة الأنثى يعني أن كلا منهما بلغ حدا يشتهي وإن لم يكن بالغًا كما يعلم ذلك من قول المصنف الآتي وطفل لا يشتهي فانه يفهم أن المراد بالرجل الذكر وبالمرأة الأنثى وقد بلغ كل منهما حدا يشتهي والدليل على نقض الوضوء بالمباشرة المذكورة قوله تعالى أو لامستم النساء أي لمستم من اللبس كما قرئ به لا جامعته لانه خلاف الظاهر واللبس الجنس باليد وغيرها وعليه الشافعي والمعنى في النقض به مظنة التلذذ المثير للشهوة سواء في ذلك اللامس والملبوس كما أفهمه التعبير بالاتقاء لا اشترا كهما في لذة اللبس كالمشتريين في لذة الجماع وسواء كان التلاقي عمدا أو سهوا بشهوة أو دونها بعضو سليم أو أشل أصلي أو زائد من أعضاء الوضوء أو غيرها بخلاف النقض باللبس فانه مختص بيطن الكف كما سياتي في كلامه ثم وصف المصنف الرجل والمرأة بقوله (اجنبيين) أي كل من الرجل والمرأة اجنبي بالنسبة للآخر فهو صفة لكل من رجل وامرأة بخلاف الرجلين والمرأتين والختنيين والرجل والختنى والمرأة والختنى (ولو كان) ذلك الاتقاء ملتبسا (بغير شهوة) بغير (قصد) لذلك الاتقاء (حتى اللسان) بالجر عطفا على البشرة فهو غاية فيها لأن اللسان من جملة البشرة الداخلة لا الظاهرة وعبرة المحل والبشرة ظاهر الجملة قال القليوبي ويلحق بها لحم الاسنان واللسان وسقف الحلق وداخل العين والاذن وكذا العظم إذا أوضح وقال ابن حجر بعدم النقض به هو الوجه كالظفر (و) حتى العضو (الاشل) الذي لا يعمل (و) حتى العضو (الزائد) على أعضاء الوضوء أو غير هاتم استثنى المصنف من تلاقي بشرتي رجل وامرأة قوله (إلا سنا وظفرا وشعرا وعضوا مقطوعا) لأن علة النقض بالبشرة مظنة الشهوة واللذة والسن وما بعده ليس فيه الشهوة وإن التذ بالنظر إليه أو بلبسه (وينقض) الوضوء (هرم) أي

إلا النوم ممكنا مقعده
من الأرض سواء الراكب
والمستند ولو لشيء ولو أزيل
لسقط وغيرهما فلو نام
ممكنا فزال البتاه قبل
اتباهه انتقض أو بعده
أومعه أو شك أو سقطت
يده على الأرض وهو نائم
ممكنا أو نفس وهو غير
ممكنا وهو يسمع ولا يفهم
أو شك هل نام أو نفس أو
هل نام ممكنا أو غير ممكن
فلا ينقض (الثالث)
التقاء شيء وإن قل من
بشرتي رجل وامرأة
اجنبيين ولو كان بغير
شهوة وقصد حتى اللسان
والاشل والزائد إلا سنا
وظفرا وشعرا وعضوا
مقطوعا وينقض هرم

لمسه وهو كبير السن بان بلغ مائة مثلاً لأن له شهوة في الجملة فهو على تقدير مضاف (و) ينقض الوضوء
 (ميت) أي لمس الحياياه وأما هو فلا ينقض وضوءه بلمسه له وقد شرع المصنف يذكر محترزات
 القيود فقال (لا محرم) أي لا ينقض الوضوء تلاقى بشرق رجل وامرأة بينهما محرمية بنسب
 أو رضاع أو مصاهرة لا تنفاه مظنة الشهوة هذا محترز قوله اجنبيين (و) لا ينقض الوضوء (طفل
 لا يشتهي) يشمل الذكروالانثى وهذا محترز قوله رجل وامرأة المراد بهما الذكروالانثى لاحقيقة
 الرجل وهو البالغ ولا حقيقة المرأة وهي البالغة بل المراد بهما ذكروانثى بلغ كل منهما حدا يشتهي
 أي للطباع السليمة وقوله (في العادة) إشارة إلى أن المعتبر في الصغير والكبير العرف فيرجع إليه
 عند الاختلاف ولا يعول على بلوغ سبع سنين كما نقل عن الشيخ أبي حامد في ضبط الصغير والمؤاد
 بالطفل الجفبر الشامل للصغير والصغيرة فلا ينقض لمس كل منهما الاخر ولا ينقض لمس الكبيرة
 الصغير الذي لا يشتهي وبالعكس وقد أشار المصنف بقوله (فلو شك هل لمس امرأة أو) شك هل لمس
 (شعرا أم بشرة أو) شك هل لمس (أجنبية أم محرماً لم ينقض) أي ذلك الوضوء بلمس من ذكر
 إلى أن ما تقدم من قوله التقاء بشرق رجل وامرأة يكون على سبيل اليقين والشك المذكور لا يؤثر
 في النقض لأن الأصل الطهارة ولكن يستحب الوضوء ذكره في المجموع في الصورة الثانية والآخرتان
 في معناها (والرابع) من الأسباب التي ينتهي بها الطهر (مس فرج الأدمي يباطن الكف^(١))
 (و) باطن (الأصابع خاصة) دون باقي البدن كاللمس بظاهر الكف وظاهر الأصابع
 فيختص النقض بالبطون فقط (ولو) كان مسه المذكور (سها أو) كان (بلا شهوة)
 سواء كان الفرج الممسوس (قبلاً أو دبراً) لا إطلاق الحديث الاتي (ذكراً) كان صاحبه
 (أو أنثى) لا إطلاق الحديث الاتي أيضاً لأنه لم يبين ما ذكر وسواء كان الفرج (من نفسه
 أو من غيره) لأن مس فرج غيره أفحش وأشد تهيباً للشهوة (ولو) كان الفرج (من ميت
 وطفل ولو) كان (محل جب) الذكر لأن محل الجب أصل الذكر فيصدق عليه أنه مس أصل
 الذكر ومس مظنة لخروج المنى منه لأنه يثير الشهوة ويحركها (وانا كتسى) محل الجب (جلدا)
 إذ لا يخرج بذلك عن كونه أصل الذكر (أو) كان الفرج الممسوس (أشـ ولو) كان
 الفرج الممسوس (مقطوعاً) أي (و) لو كان المس في هذه الصور كلها (يبدشلاء) لخبر من
 مس فرجه فليتوضأ رواه الترمذي وصححه والخبر ابن جبان في صحيحه إذا أفضى أحدهم يده إلى
 فرجه وليس بينهما سترولاحجاب فليتوضأ ومس فرج غيره أفحش من مس فرجه لمسك حرمة غيره
 ولأنه أشهى له وعمل القطع في معنى الفرج ثم شرع المصنف يذكر محترزات القيود المذكورة في
 قوله ومس فرج إلى آخره فقال (لا فرج بهيمة) أي لا ينقض مس فرج البهيمة إذ لا حرمة لها في
 وجوب ستره وتحريم النظر إليه ولا تعبد عليها (ولا) نقض (ب) مس (رؤس الأصابع) هذا
 محترز المس يبطونها (و) لا بالمس (ب) ما بينها (و) لا نقض بالمس (بحرف الكف) لأنها خارجة عن
 سمات الكف واختص النقض بباطن الكف وهو الراحة مع بطون الأصابع لأن التلذذ إنما يكون به
 ولخبر الانضاء باليد السابق إذ الانضاء بها لغة المس بباطن الكف فيتقيد به إطلاق المس في بقية
 الأخبار والمراد بفرج المرأة الناقض ملتقى شفرها على المنفذ وبالدير ملتقى منفذه والمراد بباطن
 الكف ما ستر عند وضع إحدى الراحتين على الأخرى مع تحامل يسير ليقبل غير الناقض (ولا

وميت لا محرم وطفل لا
 يشتهي في العادة فلو شك
 هل لمس امرأة أو شعرا
 أم بشرة أو اجنبية أم
 محرماً لم ينقض (والرابع)
 من فرج الأدمي يباطن
 الكف والأصابع خاصة
 ولو سها أو بلا شهوة
 قبلاً أو دبراً ذكراً أو
 أنثى من نفسه أو من غيره
 ولو من ميت وطفل ولو
 محل جب وانا كتسى جلدا
 أو أشـ ولو مقطوعاً ويبد
 شلاء لا فرج بهيمة ولا
 برؤس الأصابع وما
 بينها وبحرف الكف ولا

(١) كتب الشيخ البخيري ومثل المس الالتماس كأن وضع شخص ذكره في كف شخص آخر
 وقوله آدمي ومثله الجنى لأن عليه التعبد . حل عبارة النهج خرج بالأدمي البهيمة فلا نقض بمس
 فرجها إذ لا حرمة لها في وجوب ستره وتحريم النظر إليه ولا تعبد عليها ، ويبطن الكف غيره
 كرموس الأصابع وما بينها وحروفها وحروف الراحة ص ٤١ .

ينقض (الوضوء) (فيه) وهو الخارج من المعدة (وفسدور عاف) وهو البلم الخارج من الأنف (وقهبة مصل) كل ذلك عتد قوله من قبل أودبر وما روى من أنها تنقض فضيع سواء كان ذلك المذكور قليلا أم كثيرا لأن الأصل عدم النقص حتى يثبت من الشارع خلافه قال النووي في المجموع ولم يثبت النقص بما ذكر والقياس يمتنع في هذا الباب لأن علة النقص غير معقولة انتهى وكأنه يريد لإثبات بالقياس سبب للحدث غير الأربعة المذكورة (و) لا ينقض الوضوء (أكل لحم جزور) وفي بعض النسخ أكل لحم من غير تقيد بلحم الجزور وهي غير صحيحة لأن أكل اللحم الناقض هو لحم الجزور لا غيره (و) لا ينقض الوضوء (غير ذلك) كالبلوغ بالسن ومس الأمرد الجمل وكشفاء دائم الحدث لأن طهره لم يرفع حدثه ولا ينزع الخلف لأنه يوجب غسل الرجلين فقط وهذا خارج بمصر الناقض بالأربعة المذكورة وما ذكر ليس واحدا منها وما ورد من نقض الوضوء بأكل لحم الجزور وأجيب عنه بأنه منسوخ بعدم الوضوء من أكله وهو آخر الأمرين من فعله صلى الله عليه وسلم ولا فرق بين كونه مطبوخا أو نيئا ولا نقض عامسته النار أكل اللحم المطبوخ أو شربا كاللبن الذي دخلته النار وما ورد من النقص به لجوابه هو ما قبله من أنه ترك الوضوء آخر عامسته النار وبعضهم حمل الوضوء من أكل لحم الجزور وبما مسته النار على الوضوء اللغوي وهو غسل اليدين والمضمضة منه (ومن يقن حدثا وشك في ارتفاعه) أي الحدث بسبب طرو الطهارة المشكوك فيها (فهو) الآن (محدث) ولو عبر المصنف بالظن بدل الشك لفهم منه الشك بالأولى أو يقال المراد بالشك مطلق التردد سواء ترجح أحد الطرفين أو استويا ولو عبر باسم الفاعل بأن يقول وشك في رافعه لكان أولى لأن الارتفاع فعل ومعنى المعاني فلا يرتفع بل الذي يرتفع اثره وهو المنع من الصلاة كما مر ويمكن أنه أطلق المصدر وأراد اسم الفاعل (ومن يقن طهر أو شك في ارتفاعه) أي الطهر أي شك في رافعه وهو الحدث نظير ما قبله (فهو) الآن (متطهر) فيأخذ باليقين فيهما ولخبر مسلم إذا وجد أحدهم في بطنه شيئا فاشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا (وان يقنهما) أي الطهر والحدث كان وجدا منه بعد الفجر (وشك في السابق منهما) فإن لم يعرف ما كان (مستقرا) (قبلهما) من حدث أو طهر (أو عرفه) (وكان) أي ما قبلهما (طهرا) (وكان عافته تجديد الوضوء) لمثل هذه الصلاة فهو الآن محدث (ولزمه الوضوء) أي في صورتين أي صورة ما إذا لم يعرف ما قبلهما وصورة ما إذا عرف أمان في الصورة الأولى فتعارض الاحتمالين مع عدم وجود المرجح ولا سبيل إلى الصلاة مع التردد المحض وأما في الثانية فلتيقنه الحدث بعد طهارته وقد شك في رافعه أي الحدث والأصل عدمه (فان لم يكن عافته تجديد الوضوء) لمثل هذه الصلاة فلا يأخذ بضد الطهر وهو الحدث بل هو الآن متطهر لأن الظاهر تأخر طهره عن حدثه (أو كان) أي ما ذكره قبلهما (حدثا فهو الآن متطهر) ثم ما ذكره من التفصيل بين التذكر وعدمه هو ما صححه الرافعي والنووي في الأصل والتحقيق لكنه صحيح في المجموع والتنقيح لزوم الوضوء بكل حال وقال في الروضة أنه الصحيح عند جماعات من عمة في أصحابنا (ومن أحدث) أي حدثا أصغر كما هو الغرض (حرم عليه الصلاة) مطلقا إجماعا ولخبر الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ ومن الصلاة صلاة الجنابة وهي غير داخلية في الصلاة ذات الركوع والسجود عرفا ولذلك لا يحنث بها من حلف لا يصلي خلافا لمن قال بصحتها بلا طهارة كالشعبي والطبري (و) حرم (سجود التلاوة والشكر) لأنهما في معنى الصلاة (و) حرم (الطواف) لأنه صلى الله عليه وسلم توضأ وقال لتأخذوا عني مناسككم رواه مسلم ولخبر الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله أحل فيه المنطق فننطق فلا ينطق إلا بخير رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم ولا فرق في جميع ما مر بين الفرض والنفل

ينقض في. وفسدور عاف
وقهبة مصل وأكل لحم
جزور وغير ذلك ومن
يقن حدثا وشك في
ارتفاعه فهو محدث ومن
يقن طهر أو شك في
ارتفاعه فهو متطهر وان
يقنهما وشك في السابق
منهما فان لم يعرف ما كان
قبلهما أو عرفه وكان طهرا
وكان عافته تجديد الوضوء
لزمه الوضوء فان لم يكن
عافته تجديد الوضوء أو
كان حدثا فهو الآن متطهر
ومن أحدث حرم عليه
الصلاة وسجود التلاوة
والشكر والطواف

(و) حرم (حمل المصحف) إلا أن خاف عليه غرقاً أو حرقاً أو كافراً أو نحوه جاز حمله حيث بذل قد يجب وخرج بالمصحف غيره كتوراة وأنجيل ومنسوخ تلاوة من القرآن فلا يحرم حمله (ولو) كان حمله ملتبساً (بعلاقته) بكسر العين في المحسوس (أو) كان المصحف (في صندوقه) حرم أيضاً (مسه) قال تعالى لا يمسه إلا المطهرون أى المتطهرون وهو خير بمعنى التهيء والحمل أبلغ من المس والطهر بمعنى التطهر ذكره في شرح المذهب (سواء) في حرمة المس (المكتوب وما بين الأسطر والحواشي) وسواء مسه بأعضاء الوضوء أو بغيرها ولو قلنا أن الحدث لا يحملها (و) حرم مس (جلده) المتصل به لأنه كالجزء منه فإن انفصل عنه فقتضيه كلام البيان الحل وبصرح الأسنوي لكن قل الزركشي عن عصارة المختصر الغزالي أنه يحرم أيضاً وقال ابن العماد أنه الأصح والعصارة يضم العين المهملة أى خلاصة والمراد به مختصر الزرقى قال بعضهم العصارة من الوجيز الغزالي وأهل تسميته بالعصارة لكونه عصر زيداً المختصر أى أخرجهما منه انتهى بجري على المنهج (و) حرم مس (علاقته) كذلك أى المتصلة (و) حرم مس (خريطته وصندوقه) وهو فيهما (لشبه ذلك) بمجدهما لم يكن المصحف فيهما فلا يحرم مسهما (وكذا يحرم مس وحمل) بغير توين لاضافتهما إلى ما بعدهما (ما كتب) من القرآن (لدراسة ولو) كان المكتوب (آية) أو بعضاً وذلك (كالروح وغيره) لشبه ذلك بالمصحف بخلاف ما كتب لغير ذلك كالتأتم وما كتب على النقد فإنه لا يحرم مسه (ويحمل حمل مصحف في أمتعة) بما لها أن لم يقصد أى المصحف بأن قصد المتاع وحده ولم يقصد شئ بخلاف ما إذا قصد ولومع متاع واحد فالجمع في كلامه ليس بقيد كما في متن فتح الوهاب حيث قال وحمل حمله بمتاع (وحمل) لغير الدراسة كما إذا قصد للكتب ولومع القرآن فلا يحرم مسها ولا حملها وإن اشتملت على سور بل قال الشيخ الخطيب وإن اشتملت على جميع القرآن وخالفه الرملي والعبدة بقصد الكاتب لنفسه أو بغيره بلا أجره ولا أمر ولا بقصد المكتوب له ويتغير الحكم بتغير القصد من القيمة إلى الدراسة وعكسه وقوله (حمل دراهم ودنانير وخاتم وثوب كتب عليهن قرآن) فاعل بقوله حل إذ لا تشبه المذكورات المصحف ولا يطلق عليها اسم القرآن فلا يثبت لها أحكامه (و) حل أيضاً حمل (كتب فقهاء) كتب (حديث وتفسير فيها) أى الكتب المذكورة (قرآن) للعلمة السابقة (بشرط أن يكون غير القرآن) بما ذكر (أكثر) لأن غير القرآن وهو المقصود فإن كان القرآن أكثر أو مساوياً حرم ذلك هذا هو المفهوم من عبارته هنا وهو موافق للنووي في التحقيق وعبارة الروضة المجموع تقتضى الجواز عند التساوى قال الأسنوي وهو قياس ما ذكر في باب الحرير من الجواز عند التساوى وحيث لم يحرم بكرة ولا يحمل قلب ورقة بعد وفى الأصح لأنه فى معنى الحمل لا انتقال الورق بفعل الغالب من جانب إلى آخر قال الامام النووي فى المنهاج قلت الأصح حل قلب ورقة بعد وبه قطع العراقيون والله أعلم قال شارحه المحلى لأنه ليس بحمل ولا فى معناه (ويمكن الصبي) أى المميز (المحدث من حمله ومسه) ولا يمنع منه ولو كان جنباً لحاجة تعلمه ومشقة استمراره متطهر أو مثل الصبي فى هذا الحكم الضيق وهذا إذا كان لدراسة بخلاف ما إذا كان لغيرها فإنه يمنع أما غير المميز فلا يجوز للولى تمكينه من ذلك لثلاثه (ولو كتب محدث) حدثاً أصغر (أو) كتب (جنب قرآن ولم يمسه ولم يحمله جاز) أى الكتب المذكورة المفهوم من كتب الخلو عن الحمل والمس المنوعين (ولو خاف) أى المحدث أو الجنب (على المصحف من وقوعه فى حرق أو) وقوعه فى (غرق أو غرق أو يدكافراً أو نجاسة) وجب أخذه مع الحدث والجنباء أن لم يجد مستودعاً لكن يقيم أن قدر

وحمل المصحف ولو بعلاقته أو فى صندوقه ومسه سواء المكتوب وبين الأسطر والحواشي وجلده وعلاقته وخريطته وصندوقه وهو فيهما وكذا يحرم مس وحمل ما كتب لدراسة ولو آية كالروح وغيره ويحمل حمل مصحف فى أمتعة وحمل حمل دراهم ودنانير وخاتم وثوب كتب عليهن قرآن وكتب فقهاء وحديث وتفسير فيها قرآن بشرط أن يكون غير القرآن أكثر ويمكن الصبي المحدث من حمله ومسه ولو كتب محدث أو جنب قرآن ولم يمسه ولم يحمله جاز ولو خاف على المصحف من حرق أو غرق أو يدكافراً أو نجاسة وجب أخذه مع الحدث والجنباء أن لم يجد مستودعاً لكن يقيم أن قدر

الطهارة بالماء خلطا لمن قال انه لا يقيم كالقاضي أبي الطيب حيث قال لا يجب أن يقيم لانه لا يرفع الحدث فرد عليه بأنه وان لم يرفع الحدث لكنه مباح للصلاة ولغيرها عند فقد الماء كما هو معلوم (ويحرم توسده) أى المصحف أى جعله وسادة وهى المخدة التى توضع تحت الرأس لان فى توسده تحقيرا وإهانة له (و) يحرم توسد (غيره من كتب العلم) كذلك لما ذكر فى توسده من عدم التعظيم إلا ان خاف عليه من سرقة فيجوز حيثذ والله تعالى أعلم (١)

(باب قضاء الحاجة)

من يول وغائط وفى بعض النسخ باب آداب قضاء الحاجة وعليها شرح بعض الشارحين والآداب بالمد جمع ادبوهو فى اللغة الامر المستحب والمراد به هنا الامر المطلوب سواء كان مندوبا او واجبا وفى اصطلاح الصوفية ان لا تنظر الى من فوقك ولا تحتقر من دونك وكان المناسب للمصنف ان يقول باب قاضى الحاجة أو باب آداب قاضى الحاجة بدليل قوله يندب لمريد الخلاه والحاصل ان هذه الآداب المذكورة هنا تكون مندوبة وواجبة لما علمت من أن المراد بها الامور المطلوبة وتارة تكون متقدمة على قضاء الحاجة كتقديم اليسار على اليمين وكالذ كر قبل الدخول وتارة تكون مصاحبة لها كعدم الكلام وقت قضائها وتارة تكون بعد قضائها كتقديم اليمنى عند الخروج وكالذ كر بعد الفراغ من قضاء الحاجة والآداب الواجبة هى ترك البول فى المعلوم وفى المعظم وترك استقبال القبلة واستدبارها يول أو غائط وغير ذلك مما سيذكره المصنف تفصيلا وقد بدأ المصنف فى القسم الاول وهو ما يطلب استنجاءا وندبا من قول لو فعل فقال (يندب لمريد) دخول (الخلاه) هو فى الاصل البناء الخالى نقل الى البناء المعد لقضاء الحاجة عرفا من يول أو غائط وسمى باسم شيطان يسكنه وقول المصنف (ان يتنعل) مصدر منسبك من ان والفعل نائب عن الفاعل أى يسكن لداخل الخلاه التعل أى ان لبس النعال أو شيئا يقي رجله من الحفاضة أو القذارة (لا لعذر) كان لا يجد التعل أو وجد له لكن برجله جراحة لا يقدر معها على لبسه (و) يندب ان (يستتر رأسه) ولو بكفه أو منديل أو غير ذلك فقد ورد فى التعل والستر حديث مرسل رواه البيهقي وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاه لبس حذاه وغطى رأسه قال البيهقي روى تغطية الرأس عند دخول الخلاه عن أبي بكر رضى الله تعالى عنه (و) يندب ان (ينعى) عنه (ما) أى شيئا (فيه) أى الشئ (ذكر الله) عز وجل (و) ذكر (رسوله) صلى الله عليه وسلم تعظيما له أى لذلك الشئ (و) ان ينعى (كل اسم معظم) كاسماء الانبياء والملائكة لافرق بين عوامهم وخواصهم وبه صرح الاسنوى وابن حجر فى شرح الارشاد (فان دخل) الخلاه (بالخاتم) الذى كتب عليه شئ معظم سواء كان غمدا أو سهوا (ضم كفه عليه) أى على الخاتم المذكور حفظا وصيانة له فيستره ما أمكن (و) يندب له أى لمريد قاضى الحاجة ان (يحيى) أحجار الاستنجاء ان كان يستنجى بها (و) يندب له ان (يقول عند الدخول) للخلاء (بسم الله) أى أتخصن من الشيطان (اللهم) أى يا الله (إني أعوذ) أى اعتصم (بك من الخبث) بضم الخاء والباء جمع خبيث ذكور الشياطين (والجنائث) جمع خبيثة اناتهم روى الشيخان ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك إذا دخل الخلاه (و) يندب له ان يقول (عند الخروج غفرانك) أى اغفر

ويحرم توسده وغيره من كتب العلم
(باب قضاء الحاجة)
يندب لمريد الخلاه ان يتنعل إلا لعذر ويستتر رأسه وينعى ما فيه ذكر الله ورسوله وكل اسم معظم فان دخل بالخاتم ضم كفه عليه ويحيى أحجار الاستنجاء ويقول عند الدخول بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبث والجنائث وعند الخروج غفرانك

(١) يريد حكم آداب الخلاه فى الاستنجاء وشروطه ومندوباته : أى لمريد إخراج يول أو غيره. سنّ قاضى الحاجة من الخارج من قبل أو دبر أن يقدم يساره لمكان قضائها ويمينه لانه لا يرفعه روى الترمذى عن أبي هريرة «أن من بدأ برجله اليمنى قبل اليسرى إذا دخل الخلاه ابتلى بالقفر» .

غفرانك (الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) أي منه للاتباع رواه في الأول ابن السكن وغيره وفي الثاني النسائي (و) يندب أن يقدم (حال كونه داخلًا) الخلاه (يساره) أن يقدم حال كونه (خارجًا) منه (يمينه) المناسبة اليسار للمستقذرواليمين لغيره (ولا يختص ذكر الدخول للخلاء والخروج منه) (و) لا (تقديم اليسرى) عند الدخول (و) لا تقديم (اليمنى) عند الخروج منه (و) لا (تنحية) ما فيه (ذكر الله تعالى ورسوله بالبيان) جار ومجرور متعلق بختص أي أن ما ذكر ليس مقصورا على بيوت الاخائية المبنية (بل يشرع) ويطلب (بالصحراء) أي الأرض الخالية عن البناء كما صرح به الحاملي وغيره لأن الصحراء وإن لم تكن مأوى للشياطين لكن تصير مأوى لهم بقضاء الحاجة فيها فلذلك كان غير البناء كالبناء في ذلك وقوله (أيضا) هو مصدر لآض يبيض بمعنى رجع أي كما أن الأمور المتقدمة تطلب من قاضي الحاجة في البناء كذلك تطلب منه في غيرها والمعنى رجع المصنف إلى الاخبار ثانيا بطلب الأمور المذكورة بعد طلبها أولا (و) يندب أن (لا يرفع ثوبه) إذا وصل إلى محل قضاء الحاجة (حتى يدنو) أي يقرب (من الأرض) محافظة على الستر ما أمكن (و) إذا فرغ من قضاء حاجته يندب له أن (يرخييه) أي ثوبه (قبل انتصابه) أي قيامه لذلك أي للمحافظة المذكورة (و) يندب أن (يعتمد في) حال (الجلوس) أي لقضاء الحاجة ومثل الجلوس القيام فإذا أراد أن يقضى حاجته من قيام سن له أن يعتمد (على يساره) ناصبا يمينه بأن يضع أصابعها على الأرض ويرفع باقيها لأنه أسهل لخروج الخارج ولأنه المناسب منها فالعلة الأولى راجعة إلى التصب والثانية إلى الاعتماد المذكور واعتماد الرمل أنه إذا بال قائما يعتمدهما معا وخرج بالبول الفائط قائما فهو كالجالس في اعتياده على اليسار وإن كان القيام مكروها في كل منهما (و) يندب أن (لا يطيل) الجلوس في محل قضاء الحاجة لما قيل أنه يورث الباسور (و) يندب أن (لا يتكلم) حين قضاء الحاجة من بول أو غائط (فإذا انقطع البول مسح بيساره) مبتدئا (من دبره) متنيا (إلى رأس ذكره) يفعل ذلك ندبا لأن هذا المكان مجرى البول فإذا بقي شيء في هذا المكان فهو ينجر وينسحب إلى رأس الذكر بالمسح المذكور وهذا الذكر والمرأة فتصعراتها (و) بعد المسح المذكور (ينتر) ذكره (بلطف ثلاثا) وهو بالتاء الفوقية كما ضبطه بعض المؤلفين وبابه نصر وهو في اللغة الجذب بخلافه بالثلثة فإنه ضد النظم انتهى شوبري وفي الحديث فليتر ذكره ثلاث نترات يعني بعد البول انتهى مختار وهذا الترهو المعبر عنه بالاستبرامو يكون بعد انقطاع البول

الحمد لله الذي أذهب عني
الأذى وعافاني ويقدم
داخلًا يساره وخارجًا
يمينه ولا يختص ذكر
الدخول للخلاء والخروج
وتقديم اليسرى واليمين
وتنحية ذكر الله تعالى
ورسوله بالبيان بل يشرع
بالصحراء أيضا ولا يرفع
ثوبه حتى يدنو من الأرض
ويرخييه قبل انتصابه
ويعتمد في الجلوس على
يساره ولا يطيل ولا يتكلم
فإذا انقطع البول مسح
بيساره من دبره إلى رأس
ذكره وينتر بلطف ثلاثا

(١) يريد بالصحراء الأرض الخالية ، والقضاء الواسع كالزراعة مثلا كما يشرع بالبيان ، لأن الصحراء وإن لم تكن مأوى للشياطين تصير مأوى بنية قضاء الحاجة فيشرع فيها ما يشرع في غيرها . قال في التحفة : وفيه دلهيل طويل يقدمها عند بابه ووصوله لمحل جلوسه . وفي النهاية لو خرج من مستقذر لمستقذر أو من مسجد لمسجد فالعبرة بما بدأ به في الأوجه ، يريد في شريف أشرف كالكمة ونية المسجد مراعاة الأشرف يقدم اليمنى عند دخول الكعبة وعند خروجه منها ومن المسجد يقدم اليسرى ، وصرح في النهاية بأن الأوجه مراعاتهما معا ويقدم يمينه دخولا وخروجا وقد بسط الطهطا آداب قضاء الحاجة ص ٢ ناصبا يمينه لأنه أسهل لخروج الخارج ، وإطالة الكلام يضر بالكيد ويؤذى للثائبة .

وهو يحصل بتجنح أيضا وعمى شديد وقد وقع فيه خلاف فبعض العلماء قال بتدبه لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عوده وقال القاضى حسين بوجوبه وهو قوى دايلا والمدار على غلبة الظن فاذا غلب على ظنه انقطاعه فيكون مندوبا وإذا غلب على ظنه عدم الانقطاع فيكون حيث وجوبها هذا جمع بين القولين (و) من جملة الآداب المذكورة أنه (لا يبول قائما) فيكره له حيث ذلك (بلا عذر) أما مع العذر فإنه لا يكره لأنه ثبت في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم بال قائما لكنه محمول على بيان الجواز لحديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت من حدثكم أن النبي صلى الله عليه وسلم بال قائما فلا تصدقوه (و) يندب أن (لا يستنجى بالماء في موضعه) أى موضع جلوسه لقضاء حاجته (إن خاف ترششا) يصيبه بل ينتقل عنه إلى مكان لا يصيبه فيه رشاش ينجسه وهذا في غير المعد لقضاء الحاجة أما هو فقد أشار إليه بقوله (ولا ينتقل في المراحيض) أى في بيوت الاخيلة المعد لقضاء الحاجة للآمن فيها من الرشاش وكذلك المستنجى بالحجر لا ينتقل عن محله لفقد المعنى المذكور بالاستنجاء بالماء (و) يندب أن (يتعد) في حال قضاء حاجته (في الصحراء) عن الناس إلى مكان بحيث لا يسمع له صوت ولا يشم له ريح (و) يندب أن (يستتر) عن أعين الناس في ذلك بمرقع ثلث ذراع فأكثريته وبينه ثلاثة أذرع فقل لقوله صلى الله عليه وسلم من أتى الغائط فليستتر رواه أبو داود وصححه (و) يندب (لا يبول في حجر) للنهي عن البول فيه في خبر أبي داود وغيره وهو بضم الجيم وإسكان الحاء الثقب والمعنى في النهي ما قيل أن الجن تسكن ذلك فقد تؤذى من يبول فيه وكالبول الغائط (و) يندب أن لا يبول في (موضع صلب) (١) (و) لا في (مهب ريح) لئلا يصيبه الرشاش من الخارج بواسطة صلابة الأرض وهبوب الريح فالهيب اسم لمكان هبوب الريح (و) لا يقضى حاجته في (مورد) أى طريق الماء (و) لا في مكان (متحدث للناس) كوضع الظل في زمن الصيف وموضع الشمس في زمن الشتاء لخبر مسلم أنقوا اللعائن قالوا وما اللعائن قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلمهم تسبيا بذلك في لعن الناس لها كثيرا عادة فنسب اللعن اليهما بصيغة المبالغة والمعنى احذروا سبب اللعن المذكور (و) لا في (طريق) لهم حيث اعتادوا الحديث والجلوس فيها لتضررهم بذلك في هذه المواضع الثلاثة (و) لا يقضى حاجته (تحت شجرة مشمرة) خوفا من تلوثها بالنجاسة فتماتها الانفس ولا حاجة لتقييد الشجرة بالمشمرة لأنه لا فرق في ذلك بين وقت الثمرة وغيره كما قاله شيخ الاسلام (و) لا يقضى حاجته (عند قبر) لأن الميت يتأذى بذلك ولأنه ربما

(١) يتعوذ من الشيطان ويسأل الله العفوة ولا يرفع ثوبه عند قضاء الحاجة حتى يقرب من الأرض محافظة على ستر عورته ويرخيه قبل قيامه ناصبا .

(٢) للآمن فيها من الرشاش وكذا المستنجى بالأحجار ويستتر بمرقع ثلث ذراع ، ويتحاشى قضاء الحاجة في حجر وطريق ماء وموضع ظل وطريق طاب وتحت شجرة مشمرة خوفا من التلوث بالنجاسة وعند قبر لأن الميت يتأذى . قال النووي : ينبغي أن يحرم البول في الماء القليل جريا أو راكدا ، وفي الكثير الأولى اجتنابه ومحرم البول على معظم كاسم الله أو اسم نبي أو ملك وطى قبر ، ويكره مجولره ، وفي مسجد صيانة له .

ولا يبول قائما بلا عذر
ولا يستنجى بالماء في
موضعه إن خاف ترششا
ولا ينتقل في المراحيض
ويبعد في الصحراء ويستتر
ولا يبول في حجر وموضع
صلب ومهب ريح ومورد
ومتحدث للناس وطريق
وتحت شجرة مشمرة وعند

نجس من يزوره (و) لا يقضى حاجته (في الماء الراكد) للنهي عن البول فيه في خبر مسلم ومثله الغائط بل أولى والنهي في ذلك للكره وإن كان الماء قليلا لا مكان طهره بالكثرة أما الجاري في المجموع عن جماعة الكراهة في القليل منه دون الكثير ثم قال وينبغي أن يحرم البول في القليل مطلقا لأن فيه إتلافا عليه وعلى غيره وأما الكثير فالأولى اجتنابه (و) لا يقضى حاجته (في قليل ماء جار) للنهي فيه للتحريم على ما اعتمدته النووي في المجموع وعليه بما تقدم قبله (ولا) يقضى حاجته حال كونه (مستقبل الشمس والقمر وبيت المقدس ومستديره) أي كل من الشمس والقمر وبيت المقدس أي يكره له ذلك حال قضاء حاجته لكن النووي في الروضة وشرح المذهب قال إن استدبارهما أي الشمس والقمر ليس بمكروه وقال في شرح الوسيط إن ترك استقبالهما واستدبارهما سواء أي فيكون مباحا قال في التحقيق أن كراهة استقبالهما لأصل لما وأما بيت المقدس فاستقباله واستدباره لا خلاف في كراهته كما ذكره ابن قاسم على أبي شعاع ولما فرغ المصنف من القسم الأول وهو ما يطلب استجابا ونديا شرع في القسم الثاني وهو ما يجب تركه وفعله حرام (ويحرم البول على مطعوم وعظم ومعظم) لأن المطعوم مأكول لبني آدم وغيره فمطعم العظم عليه من عطف الخاص على العام فلا يجوز تجسيسه وكذلك العظم والمطعم فانهما محترمان أما العظم فانه مطعوم الجن لا يجوز تجسيسه وأما المطعم فيجب صونه عن مخالطة النجاسة كاسم الله تعالى واسم نبي أو ملك أو حجر منقوش باسم معظم وإن امتنع الاستنجاء بهما فيمتنع البول عليهما بالطريق الأولى (و) يحرم البول على (قبر) لتأذي الميت بذلك زيادة على ما إذا بال عند القبر لأن البول عنده مكروه لموافيه من الاستهانة وأما البول عليه فيحرم لموافيه من زيادة الاهانة والازدراء لأن رش القبر بالماء النجس يحرم لهذه العلة فالبول عليه من باب أولى (و) يحرم البول (في مسجد ولو) كان البول (في) إناء ويحرم استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط في الصحراء بلا حائل أو أصلا أو بحائل انتفت شروطه لما روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا (ويباحان) أي الاستقبال والاستدبار بالبول والغائط (في البنيان إذا قرب) الشخص (من السائر) بأن يكون بينهما (نحو ثلاثة أذرع) فأقل (ويكنى) سائر (مرقع) عن الأرض (ثلاثي ذراع) حال كون ذلك السائر كائنا (من جدار ووهدة) أي خفرة (ودابة) واقفة كانت أو باركة (وذيله) أي طرف ثوبه (المرخى قبالة) أي جهة (القبلة) ودليل الجواز ما رواه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حفصة مستقبلا الشام مستديرا للكعبة ما رواه ابن ماجه وغيره بإسناد حسن كما قال في شرح المذهب أنه عليه الصلاة والسلام ذكر عنده أن ناسا يكرهون استقبال القبلة بفروجهم فقال لو قد فعلوها حولوا بمقعدك إلى القبلة فهذا كله محمول على المعدل ذلك فلا ينافي النهي السابق عن الاستقبال والاستدبار فإن ذلك محمول على غير المعدل ذلك بلا سائر بينة وبين القبلة والفرق بين الصحراء والبناء المعدل لذلك حيث حرموا الاستقبال والاستدبار في الصحراء بلا سائر وجوزوه في البناء المعدل لقضاء الحاجة إن الصحراء استعنتها لا يشق الاجتناب فيها بخلاف البناء المعدل فانه لضيق فيه اجتناب الاستقبال والاستدبار (والاعتبار) في تحريم الاستقبال والاستدبار (في الصحراء والبناء) منوط ذلك الاعتبار ومتعلق (بالسرة) فالجار والمجرور متعلق بمحذوف هو الخبر والمعنى أن المدار عليهما في الصحراء والبناء (ليح) وفي نسخة بالواو ولعلها تحريف لأن المقام للتفريع إلا أن يقال إن الواو تأتي له (قرب) الشخص المرید لقضاء الحاجة (منها) أي السرة (وهي على ثلاثة أذرع) منه وهذه الجملة الاسمية في محل نصب على

وفي الماء الراكد وفي قليل ماء جار ولا مستقبل الشمس والقمر وبيت المقدس ومستديره ويحرم البول على مطعوم وعظم ومعظم وقبر وفي مسجد ولو في إناء ويحرم استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط في الصحراء بلا حائل ويباحان في البنيان إذا قرب من السائر نحو ثلاثة أذرع

(١) للدار على القرب من السائر كجدار أو خفرة أو أي شيء يقيك نظر الناس .

الحال من الضمير المجزوءين وهي بيان القرب من الشخص المذكور أي أن بين الشخص وبينه ثلاثة أذرع فأقل (وهي ثلثا ذراع) أي مرتعة عن الأرض مقدارهما (جاء فيهما) أي في الصحراء والبيان الاستقبال والاستدبار (والافلا) أي وإن لم توجد السترة أصلاً أو وجدت لكن زادت على ثلاثة أذرع أو لم ترد لكن لم ترتفع عن الأرض ثلثي ذراع فلا يجوز كل منهما أي الاستقبال والاستدبار إلا (في المراحض) أي في بيوت الاخلية المعدة لقضاء الحاجة فيها (فيجوز) ما ذكر (مع الكراهة) وإن بعد جدارها (عن ثلاثة أذرع) (أو قصر) عن ثلثي ذراع أي لم يبلغها ارتفاعاً وهذا المذكور من الاعتبار بالسائر على الوجه المذكور وهو الصحيح في المجموع وشرح مسلم وغيرهما وقيل الحكم دائر مع اسم الصحراء والبيان ثم لما فرغ المصنف من بيان الآداب المطلوبة قبل قضاء الحاجة قوم بها وبعدها شرع في بيان وجوب الاستنجاء وكيفيته فقال (ويجب الاستنجاء) لقوله صلى الله عليه وسلم وليس تنج ثلاثة أحجار رواه الشافعي وأبو داود وغيرهما بإسناد صحيحة كما في المجموع وهو أمر والأمر للوجوب غالباً وهو من نجوت الشيء أي قطعه فكان المستنجى يقطع به الذي عن نفسه وإنما يجب (من كل عين) قيد أول (ملوثة) قيد ثان (خارجة من السيلين) قيد ثالث نجاسة قيد رابع أيضاً فله أربعة قيود لوجوب الاستنجاء لأن العين المذكورة نجسة لا يلحق المستنجى منها مشقة في إزالة فذلك لا تصح الصلاة معها من غير استنجاء كسائر النجاسات (لا) من (ريح) محترز القيد الأول وهو العين أي لا يجب الاستنجاء من الريح الخارج من الدبر ولو كان الدبر رطباً (و) لا من (دودة) لا من (حصاص) لا من (بيرة بلا رطوبة) في الثلاثة أي لا يجب الاستنجاء من أجل كل واحدة من الثلاثة بقيدتها المذكور وإن كان كل من الدودة والحصاة غير نجسة والبيرة نجسة لكنها جافة فعدم الاستنجاء من هذه الثلاثة بالقياس على الريح بجامع عدم التلوث كما لا يجب من المني ورطوبة الفرج لكونهما غير نجسين (وتكفي الأحجار) في الاستنجاء إذا أراد الاقتصار عليها لأنه صلى الله عليه وسلم جوزه حيث فعله كما رواه البخاري وأمر به بقوله فيأرواه الشافعي وليس تنج بثلاثة أحجار ونهى صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار (ولو) كان الاستنجاء مستعملاً (في) خارج (نادر) وذلك (كدم) أي وقبح أناط الحكم بالخروج دون الخارج لعدم البحث عنه كل وقت (وتعقبها) أي الأحجار (الماء) أي استعمال الماء بعد استعمال الأحجار (أفضل) من الاقتصار عليها لأن الأحجار تزيل العين والماء يزيل الأثر والعين (ويبقى عن الحجر) ملقى معناه وهو (كل جامد) قيد أول (ظاهر) قيد ثان (قالب للنجاسة) قيد ثالث (غير محترم) قيد رابع (و) غير (مطعم) قيد خامس وعطفه على غير محترم من عطف الخاص على العام لأن المطعم محترم والمحترم أهم من المطعم فهذه خمسة قيود لصحة الاستنجاء بالأحجار من غير أن يتبعها بالماء إلا فلا يشترط فيها شيء وذلك أي ما استجمع القيود المذكورة (كجلد) الحيوان (المذكي قبل الدباغ) فإنه اجتمعت فيه الشروط المذكورة فيجوز الاستنجاء به لأنه يزيل عين النجاسة فهو في معنى الحجر في ذلك لا يقال إنه جلد قبل دبغه مطعم فكيف يصح الاستنجاء به مع أن شرط صحة الاستنجاء بما في معنى الحجر أن يكون غير مطعم لا نأقول إن الجلد قبل دبغه ملحق بالثياب في صحة قده فيصح الاستنجاء به واحترز المصنف بقوله قبل الدباغ عما إذا دبغ فإنه يصح الاستنجاء به ولو من غير مذكي لأنه قد انتقل بالدبغ عن طبع اللحوم إلى طبع الثياب فهذا حاصل ما يفهم من المحل فإذا علمت هذا فتجد ما في شرح الجوزي من احتراز غير محرر قد مر ثم أخذ المصنف في بيان محترز القيود السابقة فقال (فلو استعمل ما نجا غير الماء) كالحل مثلاً هذا محترز القيد الأول (أو) استعمل (نجسا) في الاستنجاء كالبيرة ونحوها هذا محترز القيد الثاني (أو طرات) على المحل (نجاسة أجنبية) وفي بعض النسخ طرا بلا تانيث والأولى

ويكفي مرتفع ثلثي ذراع
من جدار ووهدة ودابة
وذيله المرخي قبالة القبلة
والاعتبار في الصحراء
والبناء بالسترة فحيث
قرب منها وهي على ثلاثة
أذرع وهي ثلثا ذراع جاز
فيها وإفلا إلا في
المراحض فيجوز مع
الكراهة وإن بعد
جدارها أو قصر ويجب
الاستنجاء من كل عين
ملوثة خارجة من السيلين
لأربع ودودة وحصاة
وبيرة بلا رطوبة وتكفي
الأحجار ولو في نادر
كدم وتعقبها الماء أفضل
ويبقى عن الحجر جامد
ظاهر قالب للنجاسة غير
محترم ومطعم كجلد
المذكي قبل الدباغ فلو
استعمل ما نجا غير الماء
أو نجسا أو طرات نجاسة
أجنبية

أولى لما هو معلوم في كتب النحو فهذا وما بعده في كلامه الآتي إشارة إلى شرط الخارج وهو أن لا يطرأ عليه اجنبى مطلقا سواء كان من جنسه أو من غير جنسه وشرطه أيضا أن لا ينتقل عن الموضع الذي خرج منه إلى غيره وأن لا يحذف وأن لا يجاوز الصفحة والحشفة وقد أشار المصنف إلى محترزات هذه القيود بالمحوظة ولم يتمم الكلام على بقية محترزات قيود الحجر وخرج بقيد القالع النجاسة غيره كالقصب الممسح فانه لا يصح الاستنجاء به لانه غير قالع لها أي غير مزيل لعين النجاسة وخرج بغير المحترم المحترم وخرج بغير المطعوم المطعوم أي المقصود لطعم الأدمى وغيره كالجن روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالعظم وقال فانه مطعوم أخوانكم يعني من الجن فطعوم الانس كالخبز أولى وقوله (أو انتقل ما خرج منه عن موضعه) أي عن محل الاستنجاء هو متعلق بانتقل وفي نسخة من موضعه فهي تحريف من النساخ وهذا محترز القيد المقدر وهو أن لا ينتقل أي الخارج عن الموضع الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه وقوله (أو جف) محترز القيد المقدر أيضا وهو أن لا يحذف الخارج وقوله (أو انتشر حال خروجه وجاوز الآلية) في الخارج من الدبر (أو) جاوز (الحشفة) في الخارج من الذكر هو محترز القيد المقدر أيضا وهو أن لا يجاوز الصفحة والحشفة وقد أشار المصنف إلى جواب لو بقوله (تعين الماء) في جميع هذه الصور لفوات محل الرخصة التي هي أجزاء الحجر أو لعدم الإزالة ومحل تعين الماء في مجاوز الصفحة والحشفة ما لم يتقطع فان تقطع تعين الماء في المتقطع وأجزاء الجامد في غيره ذكره في المجموع وغيره (فان لم يجز هذا) أي الصفحة والحشفة الخارج من الدبر والقبل وقد انتشر (كفى الحجر) لما صح أن المهاجرين أكلوا التمر لما هاجروا ولم يكن ذلك من عاداتهم فرقت بطونهم ولم يؤمروا بالاستنجاء بالماء (تنبيه) حاصل الفرق بين المتقطع والمنتقل المنتقلان المتقطع هو المنفصل ابتداء والمنتقل هو المنفصل بعد الاستقرار والمنتشر هو الذي يسيل ابتداء مع الاتصال (ويجب) في الاستنجاء (إزالة العين) أي عين النجاسة كسائر النجاسات (و) يجب (استيفاء ثلاث مسحات) لما روى مسلم عن سلمان قال قال رسول الله ﷺ أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار والاستيفاء المذكور يحصل (إما بثلاثة أحجار أو بحجر واحد أو بثلاثة أحرف) أي ثلاثة أطراف بمسح بكل طرف منه مسحة وهذه الثلاثة لا بد منها (وإن اتقى) المحل (بدونها) أي الأحجار ففي اتقى ضمير مستتر يعود على الشخص المستنجي فيكون من اتقى ينقى والمحل المقدر مفعول به وفي بعض النسخ وإن اتقى المحل بالناء أي حصل له النقاء فهو خماسي مزبذبه وأصله نقى (فان لم تنق) أي الأحجار أو الأحرف (الثلاث فوجب الاتقاء) ولو بازيد من الثلاثة حتى ينقى المحل لانه المقصود من الاستنجاء والاتقاء قال في المجموع هو أن يزيل العين حتى لا يبقى إلا أثر لا يزيله إلا الماء وفيما يضافه لو بقي ما لا يزيله الحجر ويزيله الحذف عفى عنه على الأصح وفي كلام المصنف تشتيت في الضمائر يوجب صعوبة الكلام لان الضمير في قوله اتقى الظاهر عوده على الشخص المستنجي كما سبق والضمير في قوله فان لم تنق يعود على الأحجار بدليل قوله الثلاثة لأنها صفة للأحجار المفردة (ونذب) إذا تنق المحل بالشفع (إيتار) لما رواه الشيخان من قوله عليه الصلاة والسلام إذا استجمر أحدكم فليستجمر وترا (ونذب) أن يبدأ بالأول من الأحجار (من مقدم الصفحة اليمنى ويمره) قليلا قليلا إلى أن يصل (إلى موضع ابتدائه ثم) يعكس بالحجر (الثاني) من مقدم الصفحة اليسرى كذلك (ثم يمر) الحجر (الثالث على الصفحتين والمسربة) جميعا وهي بضم الراء وفتحها وبضم الميم مجرى الغائط وقال أبو اسحق بمسح بحجر اليمنى ثم بحجر اليسرى ثم بحجر المسربة قال في المجموع واتفق الأصحاب على أن الصحيح هو الوجه

أو انتقل ما خرج منه
عن موضعه أو جف أو
انتشر حال خروجه وجاوز
الآلية أو الحشفة تعين
الماء فان لم يجاوزهما كفى
الحجر ويجب إزالة العين
واستيفاء ثلاث مسحات
إما بثلاثة أحجار أو بحجر
واحد له ثلاثة أحرف
وإن اتقى بدونها فان لم تنق
الثلاثة وجب الاتقاء
ونذب إيتار وينذب أن
يبدأ بالأول من مقدم
الصفحة اليمنى ويمره إلى
موضع ابتدائه ثم الثاني
ثم الثالث على الصفحتين
والمسربة

(١) للرجو إزالة النجاسة وزيادة النظافة ليدخل المؤمن في زمرة الصالحين كما قال الله تعالى :
«رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين» .

الاول لانه يعم المحل بكل حجر قال ثم اختلفوا في هذا الخلاف فالصحيح انه خلاف في الافضل والجميع
جائز وحكي الخراسانيون وجها انه خلاف في الوجوب فصاحب الوجه الاول لا يجيز الكيفية الثانية
وصاحب الثاني لا يجيز الاولى وهذا قول الشيخ ابي حامد الجويني وقال الغزالي في درسه ينبغي ان يقال
من قال بالاول لا يجيز الثاني ومن قال بالثاني لا يجيز الاول اه وصرح المصنف اعني صاحب هذا المتن
في كتابه المسمى بالتهذيب بوجوب تعميم المحل بكل مسحة من المسحات الثلاث وما الى فيه نكت المنهاج
تبع الشيخ السبكي وحل عليه عبارة المنهاج (ويجب) اي يتأكد في الاستنجاء بالحجر (وضعه او لا بموضع
طاهر) من ذلك المحل (ثم يمره) اي الحجر على محل الاستنجاء على الكيفية المتقدمة ولا يرضه على نفس
التجاسة لانه اذا وضعه عليها بقي شيء منها متاخرا عن جميعه وينشرها فيجب حينئذ الماء ثم عند مروره
اذا انتهى إلى التجاسة اداره عليها قليلا حتى يرفع كل جزء منه جزءا منها فلولم يدبره وانتقلت التجاسة
تعين الماء وان اداره ولم تنتقل التجاسة فالصحيح الاجزاء هكذا نقله في المجموع عن المرازمة تاصيلا
وتقريرا ثم قال ويشترط المراقبون شيئا من ذلك وهو الصحيح فان اشتراط ذلك تضيق في الرخصة
وغير يمكن الا في نادر من الناس مع عسر شديد ثم ان قول المصنف ويجب وضعه اي الحجر الخ مخالف
لعبارة غيره من التعبير بالنذب وقد عر الرمي في النهاية بما يدل على طلب ذلك ندبا حيث قال وينبغي أن يوضع
على محل طاهر وفسره الشيخ ع بالندب وقال العلامة ابن حجر ولا يشترط الوضع او لا على محل طاهر
وقال ابن عبد الحق ويضع الحجر على محل طاهر ندبا وحيتذير اذ من الوجوب التأكيد حتى يوافق عبارة
غيره كما اثرنا اليه سابقا ويسن الاستنجاء بيسار (ويكره الاستنجاء يمينه) للاتباع رواه ابو داود وغيره
وروى مسلم انها نارسول الله ﷺ ان نستحي باليمين فان لم يمكنه ذلك واحتاج إلى الاستعانة بها (فليأخذ
الحجر يمينه والذكر بشماله ويحركها) ليكون مستنجيا بها دون اليمين (والافضل تقديم الاستنجاء
على الوضوء) خروجا من خلاف من اوجبه قبله وليا من انتفاض طهره (فان اخره) اي الاستنجاء (عنه)
أي عن الوضوء (صح) أي تأخير الوضوء عن الاستنجاء (أو) أخره (عن التيمم فلا) يصح اي تأخير
الاستنجاء عن التيمم والفرق بينهما ان التيمم لا يرفع الحدث وإنما يباح به الصلاة ولا استحابة مع قيام المانع
منها وهو نجاسة محل الاستنجاء بخلاف الوضوء فانه يرفع الحدث مع قيام المانع المذكور ويسن ان يقول
بعد فراغه من الاستنجاء كما في الاحياء اللهم طهر قلبي من التفات وحسن فرجي من الفواحش

(باب الغسل)

اي باب في بيان ما يوجب في كفيته وهو يفتح العين وضما وهو الاشهر عند الفقهاء في غسل جميع البدن
ويفتحها في بعضه وغيره كالثوب والفتح هو الافصح عند اللغويين مطلقا وهو القياس كما يقتضيه قول الخلاصة

فعل قياس مصدر المعدي * من ذي ثلاثة كرد ردا

ويطلق الغسل بالضم على الماء الذي يغتسل منه وأما الغسل بالكسر فاسم لما يضاف الى الماء من
سدر واشنان وصابون ونحوها (يجب) الغسل (على الرجل من) اجل (خروج) أي نزول (المني)
أي من الشخص نفسه الخارج منه او لا من معتادا ومن تحت صلب الرجل وهو الظهر وترائب المرأة
وهي عظام الصدر وانسد المعتاد وأن قل المني الخارج من محله على ما ذكر كقطرة ولو بغير شهوة
ولو كان على لون الدم وسواء خرج بقطة ام باحتلام ينظر وخرج بقولنا الخارج منه او لا ما اذا
استدخل منه بعد غسله ثم خرج منه لم يجب عليه الغسل بخروجه ثاني مرة وخرج بمنى الشخص نفسه
منى غيره كالمني الخارج من فرج المرأة من أجل جماعها بعد غسلها فلا تعيده ان لم تكن لها شهوة كصغيرة
(و) يجب الغسل أيضا (من) أجل (الإبلاج) أي ادخال (الحشفة) أو قدرها من مقطوعها (في أي
فرج كان) الفرج (قبلا أو) كان (دبرا) وسواء كان صاحب الفرج (ذكر أو) كان (أنثى ولو)

ويجب وضعه او لا
بموضع طاهر ثم يمره
ويكره الاستنجاء يمينه
فليأخذ الحجر يمينه
والذكر بشماله ويحركها
والافضل تقديم الاستنجاء
على الوضوء فان أخره عنه
صح أو عن التيمم فلا
(باب الغسل)
يجب على الرجل من
خروج المني ومن إبلاج
الحشفة في أي فرج كان
قبلا أو دبرا ذكر أو
أنثى ولو

كان صاحب الفرج (بهيمة^(١) او) كان المولج (صغيرا في) موجه له اثنى (صغيرة ويجب) للفصل
 (على المرأة من) اجل (خروج) اى نزول (منها) على اى حالة نزل كما تقدم في منى الرجل سواء كان
 بشهوة او بغيرها يقظة او باحتلام لخبر الشيخين عن ام سلمة قالت جاءت ام سليم الى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقالت ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلت قال نعم اذا
 رأت الماء وسواء كان كثيرا او قليلا كقطرة ولو على لون الدم (و) يجب الغسل عليها ايضا (من)
 اجل (اى ذكر دخل في قبلها او دبرها ولو) كان الذكر الذى دخل فيها ذكر (اشل) او كان لذكر
 الداخل فيها ذكر (من صبي او) كان الذكر (من بهيمة) فلا فرق في وجوب الغسل عليها فيها
 ذكر وما ذكر من اول الباب الى هنا من المشترك بين الذكر والانثى ثم شرع يذكر ما يختص
 بالانثى فقال (و) يجب الغسل على المرأة (من) اجل نزولها (الحيض) وهو الدم الخارج من
 فرج المرأة على سبيل الصحة (و) من اجل نزول دم (النفاس) وهو الدم الخارج عقب الولادة
 من فرج المرأة وانما وجب الغسل منه لانه دم حيض مجتمع (و) يجب الغسل عليها ايضا من اجل
 (خروج الولد) حال كونه (جافا) اى بلا بلل لانه منى منعقد فيجب عليها الغسل حيث قد في الاصح
 بخلاف المصحوب بالبلل فانه موجب للغسل قطعا ومثل الولد الجاف في الخلاف القاء العلقه
 والمضغة ومقابل الاصح عند الجفاف لا يجب الغسل في الجميع لانه لا يسمى كل من الولد الجاف
 والعلقه والمضغة منيا غاية الامر يكون ناقضا للوضوء (وانما يتعلق) ويحصل ويجب الغسل
 على الرجل والانثى (بتغيب جميع الحشفة) او قدرها من فاقدها (فرع) لو دخل الرجل
 كله فرجا قال الرملى لا يجب الغسل (ولو رأى) الشخص (منيا في ثوبه او فراش ينام فيه
 مع من) اى مع شخص (يمكن كونه) اى المني (منه) اى من ذلك الشخص (ندب لهما)
 اى للرائى وللشخص الذى يتصور كون المني منه (الغسل) احتياطا (ولا يجب) على واحد
 منهما لاحتمال انه من صاحبه الذى نام معه في فراشه ولا نوجب الغسل بالشك (ولا) يجوز
 ان يقتدى احدهما بالآخر (قبل الاغتسال لا اعتقاد كل واحد منهما بطلان صلاة صاحبه بالنسبة
 اليه) فان كان ذلك الفراش (لم يمت فيه) احد (غيره) اى غير الرائى للمنى اولم يلبس هذا الثوب
 الذى وجد فيه المني غيره او نام في هذا الفراش من لا يتصور منه انزال المني لكونه صغيرا لم يبلغ
 او ان انزال المني (لزمه) حينئذ (الغسل) لانه قد تعين ان هذا المني منه وان دفع الاحتمال (ويجب) عليه
 (اعادة كل صلاة لا يحتمل حدوث المني بعدها) إذا صلاها قبل الغسل وتكون الصلاة حينئذ واقعة
 بعد نزول المني وأما إذا احتمل حدوثه بعد ان صلاها فلا تجب لانها قد فعلت قبل الاحتمال (لكن
 يندب اعادة ما امكن كونها بعده) من الصلوات احتياطا قال صاحب الحاوى فمسئلة الوجوب
 مقيدة بما اذا رآه في باطن الثوب واما إذا رآه في ظاهره فلا يجب عليه الغسل لاحتمال ان يكون
 أصابه من غيره بل يندب (ولو جرمعت) المرأة (في قبلها فاعتسكت) بعد الجماع (ثم خرج) بعد
 الغسل (منه منها زما غل آخر) غير غسل الجماع (بشرطين احدهما ان تكون ذات) اى صاحبة

بهيمة او صغيرا في
 صغيرة ويجب على المرأة
 من خروج منيا ومن
 اى ذكر دخل في قبلها
 او دبرها ولو أشل من
 صبي او من بهيمة ومن
 الحيض والنفاس وخروج
 الولد جافا وانما يتعلق
 بتغيب جميع الحشفة
 ولو رأى منيا في ثوبه او
 فراش ينام فيه مع من
 يمكن كونه منه ندب
 لهما الغسل ولا يجب
 ولا يقتدى احدهما
 بالآخر فان لم يمت فيه
 غيره لزمه الغسل ويجب
 اعادة كل صلاة لا يحتمل
 حدوث المني بعدها لكن
 يندب اعادة ما امكن
 كونها بعده ولو جرمعت
 في قبلها فاعتسكت ثم
 خرج منه منها زما غل
 آخر بشرطين احدهما
 ان تكون ذات

(١) بيان موجبات الغسل - سيلان الماء على جميع الجسم بخروج منى نفسه وإن قل ولو بغير
 شهوة وكان على لون الدم بإدخال رأس الذكر - دخوله على البهيمة ولا شيء عليها ولو مثل ممكة .
 قال سيدي محمد الزرقاني :

وأما نبات البحر فهي بهائم وذو وطنها التعزير إن كنت تعقل

(شهوة لاصغيرة) لانها ليس لها شهوة (و) الشرط (الثاني ان تكون) قد (قضت شهوتها) اي بذلك الجماع (لا) ان تكون (ناثمة ومكرهة) وانما وجب الغسل عند اجتماع هذين الشرطين لان الغالب حيث اختلط منيا بمنيه فالخارج حيث قد بعض منها واذا خرج منها ولو بعض قطرة وجب عليها الغسل فوجوب الغسل لخروج بعض منها لا لخروج منه هو واما الناثمة والمكرهة فلا منى لهما فالخارج منهما منى غيرهما وخروج منى الغير لا يلزم فيه اغتسال كما تقدم ثم شرع المصنف يذكر علامات للمنى حتى يتميز عن غيره من المذى والودى فقال (ويعرف المنى) اي يتميز عن غيره (بتدقيق) له قال تعالى من ماء دافق (او) يعرف (ب) سبب (لذة) بخروجه وان لم يتدقق لقلته مع قور الذكرك عقب ذلك ذكره في الروضة كاصلا واسقط في المحرر التدقيق لاستلزام اللذة له (او) يعرف (بريح) كريح (طلع) نخل (او) يعرف (بريح) عجين اذا كان (المنى) (رطبا) (او) يعرف (بريح) (ياض ييض اذا كان) المنى (جافا) وان لم يتدقق او يلتذ به كان خرج ما بقي منه بعد الغسل (فتى وجدوا حد منها) اي من هذه العلامات (كان) ذلك النازل من الفرج (منيا) لا غيره وكان موجبا (للفعل) ذكره للتاكيد لانه معلوم من كونه منيا (ومنى) فقدت كلها لم يكن ذلك النازل من الفرج (منيا) بل يكون غيره موجبا لغسل الذكر ولغسل ما اصابه من ثوب او بدن (فتبينه) ظاهر كلام المصنف انه لا فرق في هذه العلامات بين منى الرجل ومنى المرأة وهو كذلك وهو قول الاكثر لكن قال الامام والغزالي لا يعرف منى المرأة الا بالتلذذ وان الصلاح لا يعرف الا بالتلذذ والريح وبه جزم للتووى في شرح مسلم وقال السبكي انه المعتمد والاذرعي انه الحق (ولا يشترط) في وجوب الغسل (الياض والثخانة في منى الرجل) بل ذلك اكثرى لانه قد يكون رقيقا اصفر كما هو معروف عند النساء فوجوب الغسل منوط بنزول المنى على اى لون كان ولا يتوقف على كونه ابيض او ثخيناً (و) تشترط (الصفرة و) لا (الرقعة في منى المرأة) اى لا يشترط ذلك في وجوب الغسل عليها فالمدار على وجود علامة المنى (ولا غسل في) نزول (مذى) بذال معجزة ساكنة وقد تكسر مع تخفيف البياض وتشديد بها (وهو ماء ابيض رقيق لزج يخرج بلا شهوة عند الملاعبة) والممارسة قال في المصباح لزج الشيء لزجا ولزجا من باب تعب اذا كان فيه ودك يعلق باليد ونحوها فهو لزج واكث شيئا فلزج باصابعى اى علق اه ولا شك ان المذى يعلق بالشيء كملوق الغسل والصمغ مع رطوبته والودك هو الدهن (ولا) غسل في نزول (ودى) بدال مهمل (وهو ماء ابيض) ايضا (كدر ثخين يخرج) اما (عقب البول) حيث استمسكت الطيعة واما عند حمل شيء ثقيل (فان شك) الشخص (هل الخارج) من الفرج او من الذكر (هو منى او) هو (مذى) حيث لم توجد فيه علامة موصفة من صفات المنى السابقة فاذا بقى على شكك ولم يظهر له شيء بعد الشك والتردد (تخير) وقد اشار المصنف الى التخيير بقوله (ان شاء جعله منيا واغتسل فقط) اى بنية رفع الحنابة ولا يجب عليه حيث قد غسل ما اصابه من ذلك الخارج لانه محكوم عليه بالطهارة حيث اعتقد انه منى لكن اذا كان المحل طاهرا (وان شاء جعله مذيا) او وديا (وغسل ما) اى الذى او شيئا (اصاب بدنه و) اصاب (ثوبه) الظاهر ان الواو بمعنى او ويحتمل ان تكون باقية على حقيقتها من الجمع بينهما ويكون قد اصاب الثوب والبدن معا وهو الاقرب لان الغالب ان تشاره عند نزوله وقول المصنف (منه) متعلق باصابه الضمير المحرور يعود الى ما اصابه وفاعل الفعل يعود الى ما (وتوضا) حيث قد وجب باعتداده فعل الصلاة مثلا (ولا يغتسل) اى لا يجب عليه ان يغتسل حيث اختار كونه مذيا او وديا (والافضل) له (ان يفعل جميع ذلك) اى المذكور من الاغتسال وغسل ما اصاب بدنه وثوبه

شهوة لاصغيرة والثاني ان تكون قضت شهوتها لاثامة ومكرهة ويعرف المنى بتدقيق او بلذة او بريح طلع او عجين اذا كان رطبا او يياض ييض اذا كان جافا فتبينه واحد منها كان منيا موجبا للغسل ومضى فقدت كلها لم يكن منيا ولا يشترط الياض والثخانة في منى الرجل ولا الصفرة والرقعة في منى المرأة ولا غسل رقيق لزج يخرج بلا شهوة عند الملاعبة ولا ودى وهو ماء ابيض كدر ثخين يخرج عقب البول فان شك هل الخارج هو منى او مذى فتخير ان شاء جعله منيا واغتسل فقط وان شاء جعله مذيا وغسل ما اصاب بدنه وثوبه منه وتوضا ولا يغتسل (والافضل ان يفعل جميع ذلك

(١) يريد الوضوء والغسل وغسل ما اصابه . والمدار على إظهار العلامات الظاهرة في المنى قال الله تعالى « من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب » للتدقيق بشدة قوته .

والوضوء احتياطاً للعبادة وقد شرع المصنف يذكر حكم الجنابة فقال (ويحرم بالجنابة) أى سبها (ما حرم بالحدث) أى الأصغر من الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله (وكذا) يحرم على مسلم جنب زيادة على ما يحرم بالحدث الأصغر (البث) أى المسك (فى المسجد) لأن الجنابة أغلظ منه سواء كان البث كثيراً أو قليلاً ولو كان متردداً لأن التردد بمنزلة البث وسواء كان جالساً أو واقفاً لقوله تعالى ولا تقربوا الصلاة الآية أى مواضعها فقد أطلق الحال وأراد المحل فى الآية مجاز مرسل ولقوله صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد للحائض ولا لجنب رواه أبو داود وسكت عليه وحسنه ابن القطان وكل ذلك بلا ضرورة وأجاز الامام أحمد المسك فى المسجد للتوضوء الجنب ولو بلا عذر وعنده أن خروج المني ناقض (و) يحرم على الجنب (قراءة القرآن ولو كانت) القراءة (بعض آية) ولو حرفاً واحداً منه أن قصد أن يأتي بما بعده لخبر الترمذى لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن وهو وإن كان ضعيفاً له متابعات تجبر ضعفه ويقرأ روى بكسر الهزة على النهى وبضمها على الخبر المراد به النهى ذكره فى شرح المذهب وخرج بالقرآن غيره كما أشار إليه المصنف بقوله (وبياح اذكاره لا بقصد القرآن) وذلك كقوله عند الركوب سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وعند المصيبة إن الله وإنا لله راجعون فلا يحرم على الجنب شيء من ذلك وكذلك خرج بالقرآن التوراة والإنجيل وغيرهما مما ليس بقرآن فإنه لا يحرم على الجنب قراءة شيء من التوراة ولا من غيرها من الكتب المنزلة على الأنبياء لأنها لا تسمى قرآناً (فإن قصد) بأذكاره (القرآن) وقد قرأ على هذا القصد حرم عليه وقد (عصى أو) قصد (الذكر أو لا شيء) يقصده بالقراءة أى لا ذكر ولا غيره بل أطلق (فى قراءة مجاز) لذلك (و) جاز (له) أى للجنب (المرور) أى العبور من باب والخروج من باب آخر حالاً من غير مكث (فى المسجد ويكره) أى المرور فيه (لغير حاجة) ودليل الجواز قوله تعالى ولا جنبا إلا عابري سبيل وأما دليل الكراهة فالنهي عن اتخاذ المساجد طرقاً ولما فيه من الاستهانة وخروج بالمسجد الرباط ونحوه

(فصل) فيما يطلب من المغتسل لاجل الغسل من مندوب وواجب وقد شرع المصنف فى القسم الأول فقال (يبدأ بالمغتسل) أى يريد الغسل من ذكر وأتى (بالسمية) ندباً حال كونها مقرونة بنية سن الغسل كما مر فى باب الوضوء وأقلها بسم الله وأكملها أكملها ولا يقصد بها الجنب ونحوه القرآن بل الذكر فقط أو يطلق فإن قصد القرآن وحده أو مع الذكر حرم ويأتى بها فى أوله أو فى أثنائه ولا يأتى بها بعد فراغه (ثم) يثنى (بازالة قدر) بمعجمة طاهراً كان أو نجساً كفى وودى استظهاراً أى طلباً لظهور وصول الماء إلى جميع البدن (و) يأتى (بوضوء) قبله (كوضوء الصلاة) وفى قول يؤخر غسل قدميه فيغسلهما بعد الغسل لما روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فى ابتداء غسله وضوء للصلاة زاد البخارى فى روايته عن ميمونة غير رجله ثم غسلهما بعد الغسل وهذا الوضوء مطلوب فى ابتداء الغسل وإن تجردت جنبته عن الحدث الأصغر كان أوج فى دير رجل ومن باب أولى إذا لم تجرد كان أوج فى فرج امرأة بلا حائل لكن إن تجردت جنبته عن الحدث الأصغر نوى به سنة الغسل وإن لم تجرد نوى به رفع الحدث الأصغر خصوصاً على القول بعدم الاندراج وإذا مشيتنا على القول بالاندراج فبالتنية المذكورة يخرج من الخلاف (ثم) بعد هذا (يفيض الماء على رأسه) يفعل ذلك (ثلاثاً) أى يفيض الماء على رأسه ثلاث مرات حال كونه (ناوياً رفع الجنابة) أن كان جنباً (أو) تنوى المغتسل رفع حدث (الحين) أن كانت حائضاً ومثلها النساء فتتوى رفع حدث النفاس (أو) ينوى من يغتسل (استباحة الصلاة) أو أداء غسل أو فرض غسل وفى معناه الغسل

ويحرم بالجنابة ما حرم بالحدث وكذا البث فى المسجد وقراءة القرآن ولو كانت بعض آية وبياح اذكاره لا بقصد القرآن فإن قصد القرآن عصى أو الذكر أو لا شيء جاز وله المرور فى المسجد ويكره لغير حاجة

(فصل) يبدأ بالمغتسل بالسمية ثم بازالة قدر وبوضوء كوضوء الصلاة ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثاً ناوياً رفع الجنابة أو الحيض واستباحة الصلاة

المفروض والطهارة للصلاة وقرينة الحال تخصه بالأكبر وأمانة التسل المطلقة فلا تكفي لأن
 الغسل قد يكون عادة فلا بد من التعيين (و) يسن للجنب ونحوه أن (يخلل شعره) لحية أو غيرها (ثم)
 بعض هذا يفيض الماء (على شقه) أي جنبه (الأيمن) يفعل ذلك (ثلاثاً) يفيضه على شقه (اليسر)
 يفعل ذلك أيضاً (ثلاثاً) وذلك لما مر أنه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في طهوره رواه
 الشيخان من حديث عائشة وهذا الترتيب أبعد عن الاسراف وأقرب إلى الثقة بوصول الماء (و)
 يسن أن (يتعمد معاطفه) وهي مافيه التواء وانعطاف كابطو وعضون بطن بكسر الطاء وسكونها
 أي طياتها والبطن بالكسر عظيم البطن والمعنى عضون شخص بطن (و) يسن أن (يملك جسده)
 بقدر ما وصلت إليه يده من بدنه احتياطاً وخروجاً من خلاف من أوجه (و) يسن للحائض
 غير المحدة (في) حالة (الحيض) أن (تتبع أثر الدم) بفتحين أو بكسر فسكون (فرصة مسك)
 بكسر الفاء وبالصاد أي قطعة منه بأن تجعله على قطة وتدخلها فرجها بعد اغتسالها إلى المحل
 الذي يجب غسله للأمر به مع تفسير عائشة له بذلك في خبر الشيخين أنه صلى الله عليه وسلم
 قال للسائلة عن غسل الحيض خذي فرصة من مسك فتطهري بها وتطيبيا للحل (فإن لم تجده
 ف) تجعل بدله (طيباً غيره فإن لم تجده) أي الطيب أصلاً (كفها) الماء (في إزالة ما على الفرج
 من القدر) وأما المحدة فيحرم عليها استعمال المسك والطيب نعم تستعمل شيئاً يسيراً من قسط أو
 اظفار ويحتمل الحاق المحرمة بها والقسط والظفار نوعان من البخور ويقال في القسط كست بضم
 الكاف وقال البرماوي الاظفار شيء من الطيب اسود على شكل اظفار الانسان ولا واحد له من لفظه
 ولما فرغ المصنف مما يطلب من الغتسل ندبا شرع في القسم الثاني وهو ما يطلب منه على طريق الوجوب
 فقال (والواجب منه) أي من الغتسل أي والمطلوب منه على سبيل الفرض (شيآن) فقط أحدهما
 (الثية) حال كونها (واقعة) عند أول غسل جزء (معروض) من بدنه فلو نوى بعد غسل جزء
 وجب عليه إعادة غسله والواجب الثاني هو قول المصنف (ويجب عليه) أي على الغتسل (تعميم
 شعره) وبشرته (بماء حتى) ماتحت الاظفار ومنايت اصول الشعر وإلى ما يظهر من صماخي أذنيه
 ولا يكتفي بغسل ظاهر الشعر هنا سواء كان كثيفاً أو خفيفاً لعدم المشقة بخلاف الوضوء فإنه يتكرر
 فيمسر غسل الباطن إن كان كثيفاً فاكثي فيه بغسل الظاهر لما ذكر وكذلك يجب على
 الغتسل إيصال الماء إلى (ماتحت قلفة غير المختون) وهي بضم القاف (و) حتى يجب إيصال
 الماء أيضاً إلى ما يظهر من فرج (المرأة) (الثيب إذا قعدت) قضاء (حاجتها ولو شرع) في الغسل
 (ثم أحدث في أثائه تممه) أي الغسل (ولو تلبس شعر) أي الغتسل (وجب نقضه) أي فكك بأن
 يفرقه ويفسكه بعضه عن بعض (أن لم يصل الماء إلى باطنه) إلا بالنقض فإن وصل الماء إلى باطنه
 بلا نقض فلا ينقض لما روى مسلم أن أم سلمة رضي الله تعالى عنها قالت يا رسول الله إن امرأة أشد
 ضفر رأسي أفأقضى للغسل من الجنابة فقال صلى الله عليه وسلم لا إنما يكفيك أن تنحى على راسك
 ثلاث حثيات من ماء فإذا فعلت فقد طهرت قال للنووي في المجموع وحملوا حديث أم سلمة على أنه
 كان يصل الماء إليه بغير نقض ولا يسن تجديد الغسل لأنه لم يتقل بخلاف الوضوء فيسن تجديده إذا
 صلى بالاول صلاة لما روى أبو داود وغيره حديث من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات ويسن أن
 لا ينقض ماء الوضوء عن مدو الغسل عن صاع لحديث مسلم عن سفيانة أنه صلى الله عليه وسلم كان
 يغسله الصاع ويوضئه المد فعلم أنه لا أحد له حتى لو نقص عن ذلك واسع أجزاء وبكره الاسراف
 فيه والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بنادى (ومن عليه نجاسة) حكمة أو عينة وقد زالت
 أو صافها بدليل قوله ويكفي لهما غسلة (وجب عليه) أي الغتسل (أن يغسلها) أولاً بأن يصب

ويخلل شعره ثم على شقه
 الأيمن ثلاثاً ثم اليسر
 ثلاثاً ويتعمد معاطفه
 ويدلك جسده وفي الحيض
 تتبع أثر الدم فرصة مسك
 فإن لم تجده فطيباً غيره فإن
 لم تجده كني الماء والواجب
 منه شيآن الثية عند أول
 غسل مفروض وتعميم
 شعره بالماء حتى ماتحت
 قلفة غير المختون وإلى
 ما يظهر من فرج الثيب إذا
 قعدت لحاجتها ولو شرع
 ثم أحدث في أثائه تممه
 ولو تلبس شعره وجب
 نقضه أن لم يصل الماء إلى
 باطنه ومن عليه نجاسة
 وجب عليه أن يغسلها

الماء عليها (ثم يغتسل للجنباء) ويكفي لها (أى للنجاسة والجنباء) (غسلة فى الأصح) أى عند الشيع
النوى هذا حكم النجاسة الحسكية وأما العينية فيجب فيها غسلان بلا خلاف عند الرافضى والنوى
غسلة لازالة الاوصاف من طعم أو لون أو ريح وغسلة لرفع الجنباء (ولو كان عليها) أى المرأة (غسل
جنباء وغسل حيض فاعتسلت لأحدهما كفى) ذلك الغسل (عنهما) قياسا على المحدث حدثا أصغر
إذا اجتمع عليه أحداث متعددة ونوى بعضها ارتفعت البقية وإن ذكروا فى هذا خلافا (ومن
اغتسل مرة واحدة بنية جنباء وجمعة حسلا) أى غسلهما (أو) اغتسل (بنية أحدهما حصل)
غسله أى ذلك الواحد فقط علامانواه فى كل وإنما لم يدرج النفل فى الفرض لأنه مقصود فاشبهه سنة

الظهر مع فرضه (دون الآخر) أى الذى لم ينو

(فصل) فى بيان جملة من الاغتسالات المستنوية وذكرها هنا استطرادى لمناسبة ذكر واجبات
الغسل وسنله وإلا فخل كل واحد منهما فى باب الذى يناسبه وقد شرع المصنف يسرد ما قال (يسن
غسل الجمعة) لمن يريد حضورها وإن لم يجب عليه إزالة الاوساخ وقطعا للرأفة الكريمة وإنما قدمه
المصنف على غيره من بقية الاغتسالات لأنه أكد وللإختلاف فى وجوبه ووقته من الفجر الصادق
(و) يسن (غسل العيدين) الفطر والاضحى ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل (و) يسن (غسل
الكسوفين) أى كسوف الشمس وخسوف القمر وأطلق الكسوف على القمر تغليا على أنه يقال
فيهما كسوفان ويقال فيهما خسوفان أيضا والمشهور أن الكسوف للشمس والخسوف للقمر
(و) يسن الغسل عند ارادة (الاستسقاء) إن طلب انزال المطر من الله تعالى عند انقطاعه أو قلته
(و) يسن غسل (من) أجل (غسل الميت) مسلما كان الميت أو كافرا لقوله صلى الله عليه وسلم من
غسل ميتا فليغتسل ومن حمله فليتوضأ وصرقه عن الوجوب قوله ﷺ ليس عليكم فى غسل ميتكم غسل
إذا غسلتموه ويسن الوضوء من مسه (و) كذلك يطلب الغسل من (المجنون والمغنى) إذا
أفاقا أى من الجنون والاعماء فتسمية الشخص مجنونا أو مغنى عليه بعد الافاقة مجاز مرسل
علاقته اعتبار ما كان عليه قبل الافاقة أو الاعماء وإلا فبعد الافاقة ليس بمجنون ولا مغنى عليه
(و) يسن الغسل (للأحرام) أى لارادته لما روى الترمذى أنه ﷺ اغتسل لأحرامه سواء كان
الأحرام بحج فقط أو عمرة أو بهما أو مطلقا ووقت هذا الغسل عند إرادة الأحرام كما قدرته
ولافرق فى هذا الغسل بين البالغ وغيره وبين الطاهر وغيره وبين العاقل وغيره وبين الذكر وغيره
فإن لم يجد من يريد الأحرام الماء تيمم (و) يسن الغسل (لدخول مكة المشرفة) سواء كان الداخل
عمرا أم حلالا (و) يسن الغسل (للوقوف بعرفة) فى تاسع ذى الحجة ويدخل وقته بالفجر كغسل
يوم الجمعة والأفضل تقريبه من الزوال كتقريبه من ذهابه فى غسل الجمعة والأفضل هنا كونه
بعد الزوال ويكون هذا الغسل بنمرة أو غيرها فقوله بعرفة متعلق بالوقوف (و) يسن الغسل
(للطواف) الصادق بطواف قدوم وإفاضة ووداع وقوله (والسعى) هو تابع للطواف فليس له
غسل مستقل (و) يسن الغسل (لدخول مدينة رسول الله ﷺ) (و) يسن الغسل للوقوف (بالمسعر
الحرام) وإنما طلب الغسل فى هذه الأماكن لاجتماع الناس فيها فينبغى للشخص أن يزيل عنه
الأوساخ ويتنظف ويتطيب لملاقاة الناس خصوصا من به بخار أو صنان فيعالج إزالة ذلك منه
(و) يسن اغسال (ثلاثة لرمي أيام التشريق) الثلاث لاجتماع الناس فيها وفى بعض النسخ هنا
تقديم وتأخير وفى بعضها زيادة لفظ الجمار قبل أيام التشريق ولا يتوقف المغنى عليها وبقيت اغسال
آخر تطلب من المطولات فلا حاجة للتطويل والله تعالى اعلم

(باب التيمم)

ثم يغتسل ويكفى لهما
غسل فى الأصح ولو كان
عليها غسل جنباء وغسل
حيض فاعتسلت لأحدهما
كفى عنهما ومن اغتسل
مرة واحدة بنية جنباء
وجمعة حسلا أو بنية
أحدهما حصل دون الآخر
(فصل) يسن غسل الجمعة
وغسل العيدين وغسل
الكسوفين والاستسقاء
ومن غسل الميت والمجنون
والمغنى عليه إذا أفاقا
وللأحرام ولدخول مكة
المشرقة وللوقوف بعرفة
للطواف والسعى والدخول
مدينة رسول الله صلى الله
عليه وسلم والمسعر الحرام
وثلاثة لرمي أيام التشريق
(باب التيمم)

يطلب بدلا عن النسل ولذلك ذكره المصنف عقبه وهو لغة القصد وشرا اتصال تراب طهور إلى الوجه واليدين بشروط مخصوصة وفرض سنة ست وقيل سنة خمس وقيل سنة أربع والاصل فيه قبل الإجماع آية فلم تجدوا ماء فتيمموا وخبر مسلم جعلت لنا الأرض كلها مسجدا وترتيبها طهورا وهو رخصة مطلقا أي سواء كان الفقد حسا أو شرعا وقيل عزيمة مطلقا وقيل إن كان الفقد حسا فعزيمة وإلا فخصة والتيمم شروط وأحباب ومطلات وأركان وسنن وذكرها المصنف كلها وبها الشروط فقال (وشروط التيمم ثلاثة) أحدها (أن يقع) التيمم (بعد دخول الوقت إن كان لفرض) الصلاة (أو) كان (لنفل مؤقت) كصلاة الضحى وكالرواتب مع الفرائض وصلاة العيد فلا يصح لمسا ذكر قبل دخول وقته لأن التيمم طمارة ضرورة ولا ضرورة للتيمم قبل دخول الوقت ويدخل في الوقت الأصلي والتابع كصلاة الجمعة ويخرج بالنفل المؤقت النفل المطلق فإن وقته عند إرادة فعله في غير الأوقات المكروهة وقد نبه المصنف على أنه لا يكفي وجود مسح الوجه واليدين بعد دخول الوقت فقط من غير نفل فيه فقال (بل يجب أخذ التراب) أي نفل الوجه واليدين في الوقت أيضا فسكا أنه يشترط لصحة التيمم دخول الوقت بالنظر للمسح كذلك يشترط دخوله بالنسبة للنفل ولا يكفي أن ينقل التراب قبل الوقت ويصح بعده لأن النقل ركن من أركان التيمم فلا يصح أن يفرقا بأن يوقع بعضها في الوقت وبعضها قبله والمراد دخوله يقينا أو ظنا فلذلك فرع المصنف على هذا المراد فقال (فلو تيمم شاكفي) دخول (الوقت لم يصح) تيممه في حال الشك (وإن صادفه) أي صادف التيمم الوقت أي دخوله فالضمير المستتر يعود على التيمم والبارز يعود على الوقت أي وافق التيمم دخول الوقت أي أنه ما وقع إلا في الوقت فلا يصح ولا تصح الصلاة به لأنه لم يشترط دخوله لا علنا ولا ظنا وذلك لفقد الشرط المفهوم من المراد المتقدم (ولو تيمم لفاتحة ضحوة) أي في وقت الضحى (لم يصلها) أي الفاتحة (حتى حضرت الفجر) أي صلاة الظهر (فله) أي فذلك الشخص الذي تيمم الفاتحة ولم يصلها (أن يصلها) أي بذلك التيمم (أو) يصل بها (فاتحة أخرى) هذا بيان لما يستحبه بالتيمم بعد محنته وكأنه قيل ثم إذا صح التيمم فما يستحب به التيمم فأجاب بقوله ولو أخ ولا يشترط تعيين الفرض الذي يتيمم له (الثاني) من شروط التيمم (أن يكون) ملتبسا (بتراب طاهر خالص) خرج بالطاهر النجس أي المتنجس فلا يصح التيمم به ولو قال المصنف بتراب طهور لاستثنى عن قوله (مطلق) لأن الذي يخرج بقيد الطهور يخرج بقيد المطلق ويقال المراد بالطاهر الطهور وعبره المصنف موافقة لتفسير قوله تعالى فتيمموا أصعبا طيبا أي ترابا طاهرا كما فسر ابن عباس وغيره والمراد بالطاهر في هذا التفسير الطهور كما يدل له قوله ^{صلى الله عليه وسلم} جعلت لي الأرض مسجدا وترابها طهورا والتراب لغة في التراب وقد وصف المصنف التراب بقوله (له غبار) يعلق بالوجه واليدين يخرج بهذا القيد مالا غبارا كالتراب المندى فإذا وجد التراب المذكور صح التيمم به (ولو) كان التراب غزوا (لغبار رمل لا) يكفي في صحة التيمم (رمل متمحص) أي خالص من غير أن يخالطه التراب المذكور (ولا) يصح التيمم (بتراب مختلط بدقيق) ونحوه كالتراب المندى هذا محترز وقوله خالص وقوله لا يخالطه (ولا) يصح التيمم محترز قوله إن يكون التيمم بتراب وكل من الجص وسحاقة الخرف لا يسمى ترابا وسحاقة الخرف

وشروط التيمم ثلاثة إن وقع بعد دخول الوقت إن كان لفرض أو لنفل مؤقت بل يجب أخذ التراب ولو تيمم شاكفي الوقت لم يصح وإن صادفه ولو تيمم لفاتحة ضحوة لم يصلها حتى حضرت الظهر فله أن يصلها به أو فاتحة أخرى (الثاني) أن يكون بتراب طاهر خالص مطلق له غبار ولو بنجار رمل لا رمل متمحص ولا تراب مختلط بدقيق ولا يخالطه خرف

(١) أخره عن النسل والوضوء لأنه بدل عنهما أي باب بيان أسبابه وكيفيته . صلى الله عليه وسلم عليك يا رسول الله أنحف الله أمتك بهذه الرخصة ، وكانت زوجك السيدة عائشة رضي الله عنها مفتاح الجواز . قال النووي في شرح مسلم : قوله صلى الله عليه وسلم « جعلت لنا الأرض مسجدا وترابها طهورا » معناه أن من كان قبلنا إنما أصبح لهم الصلوات في مواضع مخصوصة كالبيع والكنائس .

هو ما اتخذ من الطين وشوى فصار فخاراً واحده خزفة والجص بفتح الجيم وكسرها هو الجبس أو الجير وقوله (و) لا (مستعمل) محترز قوله مطلق (وهو) أى المستعمل (ما) بقى (على العضو أو تآثر عنه) أى عن العضو حالة التيمم كالمقطر من الماء في الوضوء ولا بدق كونه مستعملاً من مسه للعضو وإلا فلا يصير مستعملاً صرح به في التحقيق والجموع (تنبيه) دخل في التراب المذكور التراب المغصوب فانه يصح التيمم به مع الحرمة ودخل أيضاً تراب مقبرة لم تنبش والاصفر والاسود والاحمر والابيض لان المذكور من طبقات الارض والتراب جنس له وكل ما كان داخل تحت هذا الجنس يصح التيمم به كما يدل عليه حديث جعلت لى الارض الخ كما مر الشرط (الثالث) من شروط التيمم (العجز عن استعمال الماء) حسا كان العجز أو شرعاً والمراد منه كما قال الراعى أن يتعذر استعمال الماء عليه أو يتعسر لخوف ضرر ظاهر يلحقه به وقد فرع المصنف على هذا الشرط فقال (فيتيمم العاجز عن استعماله) أى الماء أما للعذر الحسى أو الشرعى مثل ما إذا كان مسبلاً للشرب ولو بحسب القرينة العرفية (و) لا يختص هذا التيمم بالحدث الاصغر بل (يكون عن الاحداث كلها) فالتيمم عن الحدث الاصغر يستباح به ما يستباح بالوضوء من الصلاة وغيره فلا تمتنع عليه إلا الجمع بين فرضين بخلاف المتوضى فانه يصلى بالوضوء صلوات كثيرة (ويستباح به) أى بالتيمم (الجنب والحائض) للتيمم كل منهما عما ذكر (ما يستباح بالغسل) من الصلاة وقراءة القرآن وغير ذلك مما يباح للغسل وهو معلوم مما تقدم في بابيه هذا ان بقى تيممهما (فان احداثاً) أى الجنب والحائض (بعده) أى بعد التيمم عن الجنابة والحيض المندرج تحتها الحدث الاصغر (حرم عليهما ما يحرم بالحدث الاصغر) من الصلاة والطراف ومس المصحف وحمله لبطان طهرهما بالنسبة له لا ما يحرم بالجنابة والحيض كالمسك بالمسجد وقراءة القرآن فانه لا يحرم عليهما لبقاء طهارتهما حينئذ بالنسبة لهما (والعجز) المتقدم (اسباب) ثلاثة (احدها فقد الماء) للآية السابقة (فان يتقن) مرید التيمم (عدمه) أى الماء (تيمم بلا طلب) إذ لا فائدة فيه سواء كان مسافراً أم لا أو ما قول المتأخر فان يتقن المسافر الخ فهو جرى على الغالب الكثير ومن غير الغالب فقد يكون فقد الماء في الحضر لكنه نادر (وان توم وجوده) أى جوزه إما بالظن أو بالشك أو بالوهم فراده بالتوهم مطلق التردد والفرق بين هذه الثلاثة ان الظن إدراك الطرف الراجح أى ان الراجح عنده وجود الماء والشك إدراك الطرفين على السواء أى وجود الماء وعدمه عنده سواء والوهم إدراك الطرف المرجوح وهو ضعف وجود الماء وقوله (وجب) عليه (طلبه) جواب الشرط أى يطلبه وجوباً بعد دخول وقت الصلاة كما سيأتى في كلام المصنف إما بنفسه أو مادونه (من رحله) وهو مسكن الشخص من حجر أو مدر أو شعر ويطلق أيضاً على ما يستصحبه من الاثاث والامتنعة ومعنى الطلب من رحله ان يفتش فيه (و) كذلك يطلبه (من رفقته) (المسويين اليه واحداً واحداً) حتى يستوعبهم (كلهم) (او) يستمر في الطلب إلى ان (لا يبقى من الوقت إلى ما) أى زمن (يسع) هذه (الصلاة) التي يريد ان يتيمم لها في هذا الوقت بان يخرج بعضها عنه لو اشتغل بالطلب فاذا خاف حيثئذ أن يخرج بعضها عن الوقت فلا يطلب والرفقة بضم الراء وكسرها وفتحها سمو ابدلك لارتفاع أى انتفاع بعضهم ببعض (ولا يجب) عليه (الطلب من كل واحد) من الرفقة (بل ينادى) فيهم ببناء يعهم فيقول (من معي ماء) بجود به مجانا (ولو) انه يبيعه (بالثمن) ان لم يجد به فلا بد من ذكر الثمن إن كان قادراً عليه (ثم) ان لم يجد الماء بعد الطلب المتقدم (نظر حواليه) معناً وشمالاً وأماماً وخلفاً وخص موضع الحضرة بمزيد احتياط وجوباً ان غلب على ظنه وجوده فيه فحواليه جمع بمعنى جهة على غير قياس وقياسه أحوال وهذا الجمع على صورة المثني وقول المصنف نظر حواليه يبلغ به أى هذا النظر إلى حد الفوت الآتى (إن كان)

ومستعمل وهو ما على العضو أو تآثر عنه (الثالث) العجز عن استعمال الماء فيتيمم العاجز عن استعماله ويكون عن الاحداث كلها ويستباح به الجنب والحائض ما يستباح بالغسل فان احداثاً بعده حرم عليهما ما يحرم بالحدث الاصغر والعجز أسباب أحدهما فقد الماء فان يقن عدمه تيمم بلا طلب وان توم وجوده وجب طلبه من رحله ومن رفقته حتى يستوعبهم او لا يبقى من الوقت إلا ما يسع الصلاة ولا يجب الطلب من كل واحد بل ينادى من معي ماء ولو بالثمن ثم ينظر حواليه ان كان

واقفاً في أرض مستوية وإلا) بان كان ثم وهدة أو جبل واحتاج إلى تردد (تردد) أى خرج من
 الوهدة وصعد علوها أو صعد علو الجبل (إلى حد الغوث) أى إلى حد يلحقه فيه غوث رفته وهو كما
 قاله الإمام منصور (بحيث) أى بحالة تلك الحالة هي (لواستغاث برفته) فيها لأجل ما يعرض له من
 المخاوف (مع اشتغالهم بأقوالهم) وحدثهم (وأفعالهم لا غائوه) أى في تلك الحالة هذا هو ضابط حد
 الغوث المتقدم الذى طلب فيه التردد (إن لم يخف ضرر نفس) بالقتل ولو نفس غيره فذلك آقى بالنفس
 منكورة (أو) إن لم يخف أخذ (مال) بالسرقة والنهب ولو كان المال لغيره بدليل تنكيه والمراد مال
 لا يجب بذله في الطهارة ثمناً أو أجرة بان يكون يسيراً لا يزيد على ثمن المثل وإلا لا يشرط الخوف عليه
 فيجب قصد الماء مع الخوف عليه (أو صعد جبلاً صغيراً قريباً) من الرفقة ونظر إلى حد الغوث من
 تلك الجهات الأربع إن لم يتردد فقول له أو صعد معطوف على قوله تردد أى من غير صعود لان أو تعطف
 أحد الشيتين إلا أن يجعل أو بمعنى الواو كما هو في بعض النسخ وعلى هذا يجمع بين التردد والصعود
 (ويجب أن يقع الطلب المتقدم) بعد دخول الوقت لان طلب الماء انما شرط لأجل أن يتحقق عدم
 الماء الذى هو شرط في صحة التيمم وهو لا يكون إلا في الوقت فكذلك شرطه وهو الطلب (فان الطلب)
 الماء على الوجه المتقدم ولو لما ذونه الموت وقبه (فلم يجده وتيمم) لفقده (ومكث موضعه وأراد) أن يصلى
 فرضاً (آخر) ففيه تفصيل ذكره بقوله (فان لم يحدث ما يؤم) كالسراب والسحاب مثلاً (و) الحال
 أنه (قد تيقن العدم) أى عدم الماء (بالطلب الأول تيمم) حينئذ (بلا طلب) ثانٍ لئلا لان الطالب في
 هذه الحالة عبث فاجللة الشرطية مع جوابها في كلام المصنف جواب لان السابقة وقد اشترت اليه
 بقوله ففيه تفصيل (وإن لم يتيقنه) أى العدم أى عدم الماء (أو) يتيقنه لكن (وجد) وحدث (ما
 يؤمهم كسحب وركب) طلع عليه (وجب) على من يريد التيمم (الطلب الآن) على الوجه الذى
 ذكر لا مكان أن يحصله بالطلب في صورته وهى الحادث في الثانية وكذلك يجب الطلب اذا انتقل إلى
 موضع آخر والآن ظرف متعلق بالمصدر وهو الطلب وقوله (إلا من رحله) استثناء من تومهم معهم
 من السحاب والركب وغيرهما فهو استثناء متصل لان الرجل داخل في عموم المتوهم المذكور فلا
 يطلب الماء منه لانه مفروض عدمه فيه فان فرض تومهم فيه ولو مع البعد فيكون كغيره في وجوب
 الطلب منه وما تقدم هو حد الغوث وقد اشار المصنف إلى حد القرب فقال (وإن تيقن وجود الماء
 على مسافة يتردد إليها المسافر للاحتطاب) أى لاخذ الحطب منها (والاحتشاش) أى وتصل إليها
 البهائم للرعى (وهى) أى المسافة المذكورة (فوق حد الغوث) ويسمى حد القرب والظاهر انه قريب
 من فرسخ نقله الرافعى عن الامام محمد بن يحيى (أو علم) بعد فقده ولو بأخبار العدل (انه يصله) أى
 الماء (ب) سبب (حفر قريب) يحفره الشخص في موضعه بان يظهر الماء بعد الحفر عن قرب
 (وجب) عليه (قصد) والذهاب اليه في الصورة الاولى ويجب عليه حفر الارض لظهور الماء في
 الصورة الثانية لتيقن الماء وهذا الوجوب مشروط فيه الامن والسلامة فلذلك قال المصنف (ان
 لم يخف) في وجوب قصد الماء والذهاب اليه في صورتين المذكورتين (ضرراً) على نفسه أو على
 عضوه أو على انقطاعه عن الرفقة ويشترط أيضاً الامن على خروج الوقت وعلى ماله الذى لا يجب بذله
 لماء طهارته ثمناً أو أجرة وأما هو فلا يجب الامن عليه كما مر وكذلك الاختصاصات (وان كان) الماء
 متيقناً في مكان (فوق ذلك) المكان السابق المسمى بحد القرب في المسألة الاولى وهى ما اذا تيقن
 الماء وهذا الحد المعبر عنه بالقوية يسمى حد البعد أو تيقن من يريد التيمم وجوده بسبب حفر
 بعيد لا قريب في المسألة الثانية وهى ما اذا علمه بسبب الحفر القريب (فله) حينئذ (التيمم) بلا طلب
 سواء خاف فوت الوقت أم لا لعدم وجوده في الحكم لان الحد المذكور بمنزلة العدم أى عدم الماء

في أرض مستوية وإلا
 تردد إلى حد الغوث
 بحيث لو استغاث برفته
 مع اشتغالهم بأقوالهم
 وأفعالهم لا غائوه إن لم
 يخف ضرر نفس أو مال
 أو صعد جبلاً صغيراً قريباً
 ويجب أن يقع الطلب بعد
 دخول الوقت فان طلب فلم
 يجده وتيمم ومكث موضعه
 وأراد آخر فان لم يحدث
 ما يؤمهم ماء وتيقن العدم
 بالطلب الاول تيمم بلا
 طلب وان لم يتيقنه أو وجد
 ما يؤمهم كسحاب وركب
 وجب الطلب الآن إلا من
 رحله وان تيقن وجود
 الماء على مسافة يتردد
 إليها المسافر للاحتطاب
 والاحتشاش وهى فوق
 حد الغوث أو علم انه يصله
 بحفر قريب وجب قصده
 إن لم يخف ضرراً وان كان
 فوق ذلك فله التيمم

(ولكن) اذا كان يجوز له التيمم في هذه الحالة فلا ينبغي له التعجيل بل (ان يتقن) انه لو صبر واستمر (إلى آخر الوقت لوجده) فيه (فانتظاره) لاجل حدوث الماء وحصوله وتكون الصلاة واقعة بالوضوء مع الانتظار (أفضل) من تعجيلها ووقوعها بالتيمم الجائز له في هذه الحالة ولو كان يجوز بالتعجيل فضيلة أول الوقت فالتأخير لاجل حصولها بالماء أفضل (وان) لم يتقن وجود الماء آخره بل (ظن غير ذلك) أى غير وجوده (فالأفضل التيمم أول الوقت بلا خلاف) براءة للذمة واسقاطا للفرض لانه ربما عرض له حدوث ما يمنع الصلاة ولا درك فضيلة أول الوقت لتحقق فضيلة الصلاة أوله بالتيمم دون فضيلتها بالوضوء لانه مظنون ومتوهم وغير محقق الوجود بخلاف العلم به (ولو وجهه انسان ماء) بلا مقابل وكان ذلك واقعا في الوقت (او اقرضه إياه أو اعاره دلو) أى في الوقت فيها أيضا ولم يمكن تحصيل الماء الا به أى بالمذكور من الهبة وما بعدها وجب عليه (لومه) حيثن (القبول) بشرط ان لا يحتاج اليه المالك وان يضيق الوقت عن الطلب وانما لومه القبول في هذه الصورة لضعف المنة في المذكورات وأما ان ترتب على لزوم القبول منه فقد اشار له بقوله (وإن وجهه أو اقرضه ثمنهما) أى الماء والدلو (فلا) يلزمه القبول لثقل المنة في ذلك والمراد بالاقتراض وتاليه ما يعم القبول والسؤال ولوعبر المصنف بآلة الاستقراء لكان أعم فيشمل الدلو والبكرة والحبل الذى يربط بالدلو ويوضع على البكرة والخشبة التى توضع على جانبي البر (وان وجد) من يريد التيمم (الماء أو) وجد (الدلو يباع) كل منهما (بشئ مثله و) ثمن المثل بالنسبة الى الماء أو الى الدلو (هو ثمنه) الذى يتغابن به (في ذلك الموضع و) في ذلك الوقت لزمه شراؤه أى شراء ما ذكر من الماء أو الدلو والجملة فى محل جزم جواب ان الشرطية فاذا زاد عن ثمن المثل ولو ادى زيادة فلا يجب عليه الشراء ولا تعتبر حالة الاضطرار فقد نساوى الشربة فيها دنائير كثيرة وانما يلزم شراؤه (ان وجد ثمنه) حال كونه (فاضلا عن دين) عليه لآدمى أو لله تعالى تعلق فى العين أو بالذمة (ولو) كان الدين (مؤجلا و) فاضلا عن (مؤنة سفره ذهابا ورجوعا) لان الدين والمؤنة ليس لهما بديل بخلاف الماء فان له بدلا وهو التيمم (فرع) تقدم ستر الصلاة ثمننا واجرة على شراء الماء ويعدل الى التيمم لانها اكدر (فان امتنع) مالك الماء (من بيعه) فى صورته أو امتنع مالك الدلو من اعارته (وهو مستغن عنه) أى عن ذلك الماء أى والحال أنه لا حاجة له الى ذلك الماء (لم يأخذه) أى المحتاج اليه من مالكة (غصبا) بغير رضاه (الا) عند احتياجه اليه (لمعطش) نفسه وكف نفسه عطش آدمى محترم معه تلزمه مؤنته كما فى الامداد فله حيثن اخذه غصبا ولو بالقتال ويهدر المالك ويلزم الاخذ له بدله ان لم يذله له بفتح الياء وضم الذال من باب نصر (ولو وجد) فاخذ الماء (بعض ماء لا يكفي طهارته) أى سواء كانت الطهارة عن حدث اصفر او عن نحو جنابة (لومه استعماله ثم يتيمم للباقي) لما روى الشيخان من قوله صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ولأن الميسور لا يسقط بالمعسور والميسور هو البعض الذى يكفي لبعض الطهارة والمعسور هو البعض الآخر الذى ليس له ماء يستعمله فيه حيثن لا يسقط الميسر بالمعسر فان كانت الطهارة عن الحدث الاصفر فقد أشار اليها المصنف بقوله (فالمحدث) أى حدثا اصفر كما هو الفرض ولانه المنصرف اليه عند الاطلاق وبدليل مقابلته بالجنب بعده وحكمه أى المحدث المذكور انه (يطهر) أولا (وجهه ثم) يطهر (يديه) اعتمادا وجريا (على الترتيب) الواجب فى الوضوء (والجنب) لا يجب عليه الترتيب فى غسله بل (يبدأ) عند ارادة ذلك (بها شاء) من أى جزء من بدنه (ويندب) له البدء بقسمل (أعلى بدنه)

ولكن ان يتقن انه لو صبر الى آخر الوقت لوجده فانتظاره أفضل وان ظن غير ذلك فالأفضل التيمم أول الوقت بلا خلاف ولو وجهه إنسان ماء أو اقرضه إياه أو اعاره دلو لزمه القبول وإن وجهه أو اقرضه ثمنهما فلا وإن وجد الماء أو الدلو يباع بشئ مثله وهو ثمنه في ذلك الموضع وذلك الوقت لزمه شراؤه ان وجد ثمنه فاضلا عن دين ولو مؤجلا ومؤنة سفره ذهابا ورجوعا فان امتنع من بيعه وهو مستغن عنه لم يأخذه غصبا إلا لمعطش ولو وجد بعض ماء لا يكفي طهارته لزمه استعماله ثم يتيمم للباقي فالمحدث يطهر وجهه ثم يديه على الترتيب والجنب يبدأ بما شاء ويندب أعلى بدنه

من رأسه وكفيه منتها إلى قدميه وهذا أحد وجهين مذكورين في التحقيق والمجموع والمرجح فيهما
البداية بأعضاء الوضوء ولما فرغ المصنف من التكلم على السبب الأول من أسباب العجز شرع يتكلم
على الثاني فقال السبب (الثاني) من أسباب العجز عن استعمال الماء الموجب للتييم هو (خوف
عطش نفسه) عطش (ورفته) عطش (حيوان محترم) وقوله (معه) ليس يقيد بكافه الجبري
على فتح الوهاب حيث قال وإن لم يكن معه والواو في كلام المصنف بمعنى أو وفي بعض النسخ أو
وهي ظاهرة والمحترم هو الذي يحرم قتله ومنه كلب ينشع به فعلم من كلام المصنف أن الاحتياج
إلى الماء مانع من استعماله وموجب للتييم (ولو) كان احتياجه إليه واقعا (في المستقبل) فانه
يراعى دفعا للضرر المتوقع قال الرافعي والقول فيما يلحقه من الضرر ولو ترضاه ولم يشرب يقاس
بما ساقى في المرض المبيح للتييم وغير المحترم هو الحرق والمرتد والزاني المحصن والخنزير والكلب
العقور وسائر الفواسق الخمس وما في معناها أما غير العقور فوقع للرافعي والنووي فيه اضطراب
كثير لكن قال الأصمعي أن مذهب الشافعي يجوز قتله كما روي في باب الجاسة (ويحرم) على من وجد الماء
وهو يحتاج إليه العطش مطلقا حالا وما لا (الوضوء) به (حيث) وكذلك الغسل ولم يذكره العلم
به بالأولى وإنما حرم استعمال الماء في هذه الحالة صوتا للروح أو غيرها من التلف وكثير يجهلون
فيتوهمون أن التطهر بالماء قربة حيث هو خطأ قبيح كما به عليه النووي في مناسكه قال الشيخ
عش ويكون كبيرة فيما لا يظهر لأن في بذله إثمًا من الإهلاك وتركه فيه تسبب لاهلاك من علم
احتياجه إليه ولا يكلف التطهر به ثم جمعه وشربه لغير ذابة لانه مستقذر عادة (فيضود) الشخص من
الماء أي نفسه و(لرفته) و(يتيمم) للصلاة وغيرها ويصل في هذه الحالة (بلا إعادة) للصلاة ومثل
الصلاة غيرها بما يتوقف على الطهارة كالطواف مثلا مع وجود الماء لانه في حكم العدم لوجود
المانع المذكور السبب (الثالث) من أسباب العجز عن استعمال الماء الموجب للانتقال إلى التيمم
هو (مرض يخاف معه) على نفسه إن استعمل الماء (تلف عضو) من أعضائه (أو) يخاف منه
(فوات منفعة عضو) كيبس يده (أو) يخاف (حدوث مرض مخوف) أو (يخاف (شدة الم) وشدة
البرد كالمرض في جواز التيمم لها إذا خيف من استعمال الماء المعجوز عن تسخينه ما ذكر من ذهاب
منفعة عضو أو غير ذلك لما روي عن عمرو بن العاص قال احتملت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل
فأشفقت أن اغتسل فأهلك فتيممت ثم صليت بأصحابي الصبح فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال يا
محمّد صليت بأصحابك وأنت جنب فأخبرته بالذي معنى من الإغتسال وقلت إني سمعت من الله
يقول ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما فضحك ﷺ ولم يقل شيئا (أو) يخاف (تأخير
البرء) لمرضه بفتح الباء وضما وتقول في الفعل برأ بثلاث الواو برأ بفتحها وضما ومفتوح
الباء هنا أفصح وهو مصدر للفتوح وأما المضموم فصدر المضموم والمكسور (أو) يخاف
(شيئا) أي أثرا مستكرها من تغير لون ونحول جسم واستحشاف والنحول الهزال مع رطوبة
في البدن بخلاف الاستحشاف فهو الهزال مع يبوسة فيه وثغرة أي نقرة تبقى في جسمه ولحمة تزيد
لكن بقيدان يكون الشين (فاحشا) وبقيدان يكون (في عضو ظاهر) لا ية وإن كنتم مرضى
أو على سفر الآية والظاهر ما يبدو عند المهنة والمهنة بالفتح غالبا كالوجه واليدين ذكر ذلك الرافعي
وذكر في الجنايات ما حاصله أنه لا يبعد كشفه هتكا للروء ويمكن رده إلى الأول بأن يقال الذي لا يبعد
كشفه هتكا للروء هو ما يبدو عند المهنة والمهنة بالفتح الخدمة وحكي أبو زيد والكسائي المهنة
بالكسر وانكروا الاصمعي وخرج بالفاحش اليسير كقليل سواد وخرج بالظاهر الفاحش في الباطن
فلا أثر لخوف ذلك ولو أمة حسناء تنقص قيمتها بذلك نقصا فاحشا لأن حق الله مقدم على حق السيد

(الثاني) خوف عطش
نفسه ورفته وحيوان
محترم معه ولو في المستقبل
ويحرم الوضوء حيث
فيضود لرفته ويتيمم
بلا إعادة (الثالث) مرض
يخاف معه تلف عضو أو
فوات منفعة عضو أو
حدوث مرض مخوف أو
شدة ألم أو تأخير البرء أو
شيئا فاحشا في عضو ظاهر

دليل قتلها بترك الصلاة والمراد بالعضو هنا الجزء من البدن ليشمل نحو الصدر (ويعتمد) الخائف (فيه) أى فى هذا الخوف (معرفته) ان كان عالما بالطب (او) يعتمد (طبيا يقبل فيه خبره) بأن يكون عدل رواية لا عدل شهادة فلا يشترط فيه ذكورة ولا حريقة وتعدده وهل يكتفى بظن نفسه مع عدم معرفته بالطب قال الشيخ ابو على النجى لا وجزم البغوى فى فتاويه بالتيمم ويؤيده نص الشافعى على ان المضطر اذا خاف من الطعام الذى احضره له غيره انه مسموم جازله تركه والانتقال الى الميتة والنص المذكور نقله النووي فى المجموع من باب الاطعمة اما اذا حصل ايلام مجرد عن خوف محذور فى العاقبة لم يكن له التيمم كما هو شرط فى عدل الشهادة بل هو يلغو واسلام وعدالة (فان خاف) استعمال الماء (من) اجل (جرح) والحال انه (لا سائر عليه) أى على ذلك الجرح بل هو مكشوف غير مستور وجب على صاحب الجرح المذكور (غسل الصحيح) ويتعهد غسله (بأقصى الممكن) أى بقدر الامكان لخبر اذا امرتك بامر السابق (فلا يترك) فى حال الغسل شيئا من الصحيح (إلا) ما (أى الاجزاء منه) (لو غسله تعدى) الماء وجرى (الى الجرح) فلا يجب عليه حينئذ غسل ذلك الجزء . (ويتيمم) بعد غسل الصحيح (للجرح) أى لاجله (فى الوجه واليدين) فقط إنما ذكره مع وضوحه يشير به الى دفع قول من قال من العلماء انه يس التراب المحل المعجوز عنه والتيمم المذكور يكون (فى وقت) دخول (جواز غسل) العضو (العليل) مراعاة للترتيب الواقع فى الحدث الاصغر واما غيره فإشار اليه بقوله (فالجنب يتيمم متى شاء) قبل غسل الصحيح او بعده لان بدن الجنب كالعضو الواحد وأيضاً التيمم بدل من غسل العليل والمبدل لا يجب فيه الترتيب فكذلك بدله (والمحدث) حدثاً اصغر (لا ينتقل عن عضو) من الاعضاء (حتى يكمله غسلاً وتيمماً) عملاً بقضية الترتيب فيجمع بينهما أى بين الغسل والتيمم فقوله غسلاً وتيمماً منصوبان على التمييز المحول عن المضاف حال كونه (مقدماً ماشاء) منهما أى ان شاء قدم الغسل قبل التيمم وإن شاء تيمم اولاً ثم غسل الصحيح وهذا أولى ليزيل الماء أثر التراب عن العضو ولا ترتيب بين التيمم والغسل بالنسبة للعضو الجريح وإنما الترتيب فى اعضاء الوضوء فان كانت الجراحة فى الوجه لا ينتقل عنه الى غسل اليدين الا بعد الفراغ من الوجه غسلاً وتيمماً ان كان فيه جراحة هذا اذا لم يتعد الجرح فان تعدد فقد اشار اليه المصنف بقوله (فان جرح عضواً) أى المحدث (قتيماً) يلزم انه تعدد الجرح كان جرح وجهه وخرجته يد واحدة فوجب عليه تيمماً كما علمت (ولا يجب مسح الجرح بالماء وإن لم يضره) المسح وانما يتلطف بوضع خرة مبلولة بقربه ويتحامل عليها لينفصل بالمقطر منها ما حو اليه من غير ان يسيل اليه كما علم مما مر كل ذلك على سبيل الوجوب ان ادى ترك التلطف الى دخول الماء الى الجرح وقد اخبره الطيب بضرر الماء اذا وصل اليه فان تعذر غسل الصحيح الا بالسيلان الى العليل مسه الماء من غير افاضة وإن لم يسم ذلك غسلاً فان تعذر الاساس صلى كفاً قد الطهورين واعاد لانه عذر نادى هذا بالنسبة للماء واما بالنسبة للتراب فأشار اليه بقوله (فان كان الجرح على عضو) من اعضاء التيمم وهما الوجه واليدين (وجب) عليه (مسح) أى الجرح (بالتراب) ما امكن وهو غير مستور لان مسحه بالتراب بدل عن غسله بالماء (فان احتاج) الجرح (لعصاة) يعصها ويشدها على الدواء (أو) احتاج الى وضع (لصوق) بفتح اللام (أو) احتاج الى وضع (جبيرة) توضع على محله خوفاً من سيلان الدم والجيرة هى أخشاب أو قصب تسوى وتشد على موضع الكسر ليلتحم (وجب) عليه (وضعها) أى الجيرة المذكورة (على طهر) قياساً على الخف فى انه لا يلبس إلا بعد كمال الطهارة (و) وجب على واضعها ان (لا يستر) من الصحيح (إلا ما) أى الجزء الذى (لا بد منه) لاجل

ويعتمد فيه معرفته او طبيياً يقبل فيه خبره فان خاف من جرح ولا سائر عليه غسل الصحيح بأقصى الممكن فلا يترك إلا ما لو غسله تعدي الى الجرح ويتيمم للجرح فى الوجه واليدين فى وقت جواز غسل العليل فالجنب يتيمم متى شاء والمحدث لا ينتقل عن عضو حتى يكمله غسلاً وتيمماً مقدماً ماشاء فان جرح عضواً قتيماً ولا يجب مسح الجرح بالماء وان لم يضره فان كان الجرح على عضو وجب مسحه بالتراب فان احتاج لعصاة أو لصوق أو جبيرة وجب وضعها على طهر ولا يستر إلا ما لا بد منه

الاستمساك (فان خاف) أى من وضع الجيرة (من نزعا) ضررا يبيح التيمم (وجوب) عليه (المسح عليها) أى الجيرة وإنما وجب مسح الجيرة ليكون بدلا من غسل الصحيح وقوله (كلها) تأكيد للضمير فى عليها (بالماء) بأن يعمها خلافا لما قال يكتفى مسح بعضها فقوله وجب مسح كلها فيه إشارة للرّد على الضيف القائل بكفاية مسح بعضها وإنما وجب مسح كل الجيرة لانه مسح ابيح للضرورة كالتيمم أى وما يبيح للضرورة يجب فيه التعميم والذي أبيح للحاجة لا يجب فيه ذلك وعبارة المنهاج كالرمل عليه وقيل يكتفى مسح بعض السائر كالخف والراس والقائل بأنه كالتيمم يفرق بينه وبين مسح بعض الرأس بأن فى نزاع الصمامة عنه مشقة وتعميم مسح الخف يتلفه بخلاف مسح كل السائر ليس كذلك أى لا مشقة فيه ولا إتلاف فلذلك قيس على وجوب التعميم فى التيمم وقول المصنف بالماء متعلق بالمسح أى لا بالتراب استعمالا للماء ما أمكن ويجب مسح كل الجيرة ولو كان عليها دم لانه يعفى عن ماء الطهارة للضرورة (مع) وجوب (غسل الصحيح) وجوب التلطف المار (و) مع وجوب (التيمم) عن الجرح (كما تقدم) ذلك (فان كانت الجرحا فى غير عضو التيمم لم يجب) عليه (مسحها بتراب) هذا مقابل لقوله سابقا فان كان الجرح على عضو التيمم بخلاف ما اذا كانت فى عضو التيمم فانه يجب مسحها بقدر الامكان كما تقدم ذلك أى وتقدم أن الجرح غير مستور وتقدم الفرق أيضا وهو أن وجوب المسح هناك بالتراب مع كشف العضو كما هو القرض بدلا عن غسله بالماء المتعذر لثلا ينقص البذل والمبدل منه (فان أراد) التيمم للمرض وما فى معناه من الجراحة (أن يصلى فرضا آخر لم يعد الجنب) ونحوه (غسلا) للصحيح بعد تيممه لبقاء طهره لانه يتنقل به (وكذا المحدث) حدثا اصغر لا يعيد غسلا للصحيح ولا مسح السائر لان طهارته باقية فلم ترتفع بارادة صلاة اخرى وإنما وجب عليه إعادة التيمم لضعفه عن اداء القرض (وقيل يغسل) المحدث (ما بعد عليه) أى العضو الكائن بعد الجرح فقط لا ما قبله (وان وضع) السائر المتقدم على الجراحة (بلا طهر) وجب عليه النزاع له ان لم يخف ضررا (فان خاف) من نزعه ما ذكر (فعل ما تقدم) من غسل الصحيح والتيمم عن الجرح والمسح على كل السائر بالماء (وهو) فى هذه الحالة (آثم) لانه قد يتعدى بوضع السائر على الجرح بلا طهر والظاهر ان هذا الاثم اسم الابتداء وأما اثم الاستمرار فقد زال عنه لوجود العذر وهو خوف الضرر وهذا هو الظاهر وأما اثم الابتداء فهل يلحق باثم الاستمرار فى زواله او لا بد فيه من التوبة حرر ذلك والظاهر أنه لا بد فى زواله من التوبة ان كان من الكبائر أو يكفر بأى طاعة من الطاعات كالوضوء والصلاة ان كان من الصغائر والله اعلم (و) حينئذ (يعيد الصلاة) وجوبا فى هذه الحالة لانه قد وضع السائر على غير طهر سواء كان فى أعضاء الوضوء أو فى أعضاء التيمم (ولا يعيد) الصلاة (ان وضع) السائر ومثله الجيرة والوضوء (على طهر ولم يكن) أى السائر مستقرا (فى أعضاء التيمم) فان كان فيها وجبت الاعادة مطلقا سواء وضع على طهر أم لا سواء أخذ السائر شيئا من الصحيح أم لا لتقصان البذل والمبدل (ولا يعيد) الصلاة (من تيمم لمرض أو جرح بلا سائر) عليه سواء كان مسافرا أم مقبلا لعموم المرض فانه من الأعذار العامة والعذر العام هو الذى يكثر وقوعه كالمرض والسفر والعذر النادر هو الذى يندروقه ولكنه نادرة يدوم وتارة لا يدوم فالذى يدوم كالاستحاضة والسلس وقد سائر الغورة لان العادة بحل الناس بمثل السائر المذكور والذى لا يدوم اذا وقع يزول بسرعة كفقْد الطهورين وقوله (الامن) جرح وكان (بجرحه دم كثير) الحال انه (يخاف من) غسله فيعيد الصلاة مستثنى من عموم قوله ولا يعيد من تيمم لمرض أو جرح وإنما وجبت الاعادة على من ذكر لان هذا من الأعذار النادرة لان عجزه عن ازالة هذا بالماء المسخن ونحوه نادر لا يدوم وخرج بكثير الدم القليل منه فانه لا يعيد الصلاة للعفو عن قليله الا ان كان فى موضع التيمم وكان

فان خاف من نزعه وجب
المسح عليها كلها بالماء مع
غسل الصحيح والتيمم
كما تقدم فان كانت الجراحة
فى غير عضو التيمم لم يجب
مسحها بتراب فان أراد ان
يصلى فرضا آخر لم يعد
الجنب غسلا وكذا المحدث
وقيل يغسل ما بعد عليه
وان وضع بلا طهر فان
خاف فعل ما تقدم وهو آثم
وبعيد الصلاة ولا يعيد
ان وضع على طهر ولم
يكن فى أعضاء التيمم ولا
يعيد من تيمم لمرض أو
جرح بلا سائر إلا من
يجرحه دم كثير ويخاف
من غسله فيعيد

الدم كثيرا يمنع وصول التراب الى المحل فان الاعادة لازمة لتقصان البدل والمبدل كما علم مما مر في الجبيرة (تبيينه) وجوب الاعادة إذا كان الدم كثيرا لكون التيمم طهارة ضعيفة فلم تقتصر فيه كثرة كما لا يقتصر فيه جواز تأخير الاستنجاء عنه لهذه العلة ويمكن حمل ما هنا على كثير جاوز محله أو حصل بفعله فلا يخالف ما في شروط الصلاة من العفو حتى الكثير على أن بعضهم جعل الأصح عدم العفو أخذا بما صححه في المجموع والتحقيق ثم من عدم العفو خلافا لما صححه في المنهاج والروضة (ولو خالف من شدة البرد مرضا عما تقدم) ذكره لو استعمل الماء (و) الحال أنه لم يقدر على تسخين الماء (لعدم وجود ما يسخنه به أو وجوده لكن لم يكن عنده منه وقوله) وتدقته (عضو) من أعضائه التي يستعمل الماء البارد فيها معطوف على تسخين الماء من عطائه اللازم إذا استعمل الماء المسخن أو من عطائه الأعم على الإخص فيها جواب لو قوله (تيمم وأعاد) في الاظهر لنسب ذلك أي لأن هذا من المذلل التادر الذي يجب معه الاعادة وهو لا يدوم لو وقع ومقابل الاظهر لا بعيد لانه أدى وظيفة الوقت والقول الثالث فيه يقضي الحاضر دون المسافر (ومن قدماء وترايا) كان كان مسافرا في أرض صلبة ليس فيها تراب ولا ماء أو حبس في موضع لا يجد فيه شيئا منها (وجب) عليه (أن يصلي الفرض وحده) بغير نقل سواء كان راتبا أو مؤقتا فلا يجوز فعله ومثله حمل المصحف والمكث في المسجد وغير ذلك مما يحرم على الجنب ونحوه ودليل الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (وبعيد) تلك الصلاة الواقعة مع قدما (إذا وجد الماء أو وجد) (التراب حيث يسقط التيمم الاعادة) بان يكون في محل يغلب فيه فقد الماء بخلاف ما إذا كان في أرض يغلب فيها وجود الماء وقد أشار إلى هذا بقوله (فلا يعيد الصلاة) مثلا (إذا وجد ترابا في الحضر) لأن التيمم في هذه الحالة لا يسقط الاعادة فلا فائدة فيها حيث لا فرغ المصنف من أسباب العجز عن استعمال الماء شرع بين واجبات التيمم فقال (وواجباته) أي التيمم وتسمى أركانا وهي (سبعة) بعد التراب التيمم ركنا وبعد القصد المحقق للنقل ركنا فلا ينافي من جعلها خمسة بإسقاط هذين لأن القصد داخل في النقل ولو عد التراب ركنا لحسن عد الماء وركنا في باب الوضوء مع أنهم لم يعمدوا كنهنا فكذلك هنا والقياس عدم عد ركنا الأول من الأركان السبعة (النية) قد تقدم بسط الكلام عليها في باب الوضوء وقد أشار المصنف إلى أن كفيها في الوضوء تغاير كفيها في باب التيمم وقد بين ذلك بقوله (فينوى) التيمم (استباحة فرض الصلاة أو) ينوى (استباحة) أمر (مفتقر) إلى التيمم كالطواف ومس المصحف وحمله وسجود التلاوة والشكر لأن المقصود من التيمم الاستباحة فيجب عليه أن يتعرض للمقصود منه (ولا تكفي نية رفع الحدث) ولا التيمم المفروض لأن التيمم ليس مقصودا في نفسه وإنما يؤتى به عن ضرورة بخلاف الوضوء في هذا كله ولذلك يسن تجديده دون التيمم (فان تيمم) الفاقد للماء حسا أو شرعا (لفرض وجب) عليه (نية القرضية) أي فرضية الصلاة أو نحوها من الواجبات العينية بأن يقول نويت استباحة التيمم لفرض الصلاة أو للصلاة المفروضة وهذا هو المراد بنية القرضية وليس المراد بنية فرض التيمم لأن هذه النية غير صحيحة لما مر آنفا (لا) يجب عليه (تعيينه) أي الفرض الذي يتيمم لاجله من فرض ظهر أو فرض عصر أي لا يحتاج إلى تعيين ما يستبيحه بالتيمم كالا يحتاج إلى تعيين الحدث الأصغر الذي ينوي رفعه في حالة الوضوء لكن لو عين كان أكل فيصح التيمم للظهر بنية استباحة الفرض مطلقا (بل نوى) أن يستبيح (فرض الظهر استباح به العصر) كما أنه عند الإطلاق أي إطلاق القرضية يستبيح أي قرضية كانت (فلو نوى فرضا وتغلا) أي استباحتهما معا أيما أي الفرض والثقل لأنه إذا نوى

ولو خاف من شدة البرد مرضا عما تقدم ولم يقدر على تسخين الماء وتدقته عضو تيمم وأعاد ومن قدماء وترايا وجب أن يصلي الفرض وحده ويبعد إذا وجد الماء أو التراب حيث يسقط التيمم الاعادة فلا يعيد الصلاة إذا وجد ترابا في الحضر وواجباته سبعة النية في نوى استباحة فرض الصلاة أو استباحة مفتقر ولا تكفي نية رفع الحدث فان تيمم لفرض وجب نية القرضية لا تعيين بل لو نوى فرض الظهر استباح به العصر ولو نوى فرضا وتغلا

الفرض فقط أبيع له النفل فبالأول إذا نواه مع الفرض (أو) نوى في حال التيمم (جنازة أو) نوى (الصلاة) وأطلق ولم يتعرض للفرض منها ولا للنفل (لم يستنج الفرض) في هذه الكيفيات الثلاثة أما في الكيفية الأولى فلأن الفرض أصل للنفل فلا يجعل تابعا وأما في الثانية وإن كانت الجنازة فرض كفاية فهي كالنوافل بدليل أنه يجمعها مع فرض بالتيمم وأما في الثالثة فلا أخذ بالاحوط (أو) نوى (فرضا) أى فقط (فله) معه (النفل) أى فله حال كونه (مفردا) عن الفرض (وكذا) له (النفل قبله) أى قبل الفرض أى قبل فعله (وبعده) أى بعد الفرض وكذلك له فعله (في الوقت وبعده) ويجب قرنها (أى النية بالنفل) لانه أول الأركان (ويجب استدامتها إلى مسح شيء من الوجه) فلو عزيت أو أحدث قبله لم تكف لان للنفل وإن كان ركنا فهو غير مقصود في نفسه والمراد بالنفل الضرب كافي الجموع والكفاية (الثاني والثالث) من الواجبات (قصد التراب وقوله) انما صرح المصنف بالواجب الثاني الذي هو القصد مع ان النفل يستلزمه لانه بقرون بالنية للآية الكريمة فانها أمرة بالتيمم وهو القصد والنفل طريقه (فلو كان على وجهه تراب لمسح به) الوجه أو اليد بعد مسح الوجه (أو ألقته الريح عليه فمسح به لم يكف) وإن قصد بوقوفه في مهب الريح التيمم لانه لم يقصد التراب بالنفل وانما التراب آتاه لما قصد الريح وقيل يكفى في صورة القصد واختاره السبكي (ولو أمر غيره حتى يممه) الظاهر حتى هنا بمعنى قاء السبية وليس عاطفة لفقد شرط العطف بها ولا يصلح لها معنى هنا إلا إلقاء لان المعنى ولو أمر غيره بالتيمم فيممه وبشارة شيخ الاسلام ولو يعمم بأذنه ونيته مسح وهو أظهر بما هنا وقد أشار الى الجواب بقوله (جاز) ذلك التيمم (وان كان قادرا على) القول (الاظهر) إقامة لفعل ماذونه مقام قوله (الرابع والخامس) من الواجبات (مسح وجهه ويديه مع مرفقيه) لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ويجب على التيمم أن يستوعب هذين العضوين بالمسح المذكور وادخال المرفقين هنا في وجوب مسح اليدين بالقياس على آية الوضوء **الذات** على ادخالهما في غسل اليدين لان التيمم بدل عنه فما وجب في المبدل منه وجب في البدل الواجب (السادس الترتيب) بين مسح الوجه ومسح اليدين مثل الوضوء ولو كان التيمم عن حدث أكبر الواجب (السابع كونه) أى التيمم حاصلًا (بضربتين) لحروده في خبر أن داود والحاكم ولفظ الحاكم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين وقد أنى المصنف بالحديث معنى لالفاظ لانه غير اعراب الحديث بادخال الناسخ على المتداو هو التيمم حيث قال وكونه أى التيمم ونصب الخبر هو ضربتان الواقع في الحديث مرفوعا خبرا عن المبتدأ وجعل البدل الذي كان في الحديث مرفوعا تبعا للبدل منه وهو ضربتان منصوبا هنا تبعا للبدل منه وهو بضربتين الواقع خبرا لا يكون باعتبار المحل أو مجرورا باعتبار اللفظ وقد صرح المصنف بهذا

(١) لا يجمع بالتيمم فرضين كصلاتين أو طوافين لأنه طهارة ضرورة بخلاف الوضوء ويجمع به فرضا وما شاء من النوافل، ومثلها تمكين المرأة حليها: أى إذا تمت للفرض فإنها تجمع بينها وبين التمكين وكذا صلاة الجنازة وفي قوله كأن ينوى استباحة الصلاة ولو كان مسافرا وأجنب ونسي الجنازة وكان يتيمم وقتا وبتوضأ وقتا أعاد صلاة الوضوء فقط لا صلاة التيمم قال السيوطي :

أليس عجيبا أن شخصا مسافرا إلى غير عسبان تباع له الرخص إذا ماتوضأ للصلاة أعادها وليس معيدا لقي بالتراب خص

أو جنازة أو الصلاة لم يستنج الفرض أو فرضا فله النفل منفردا وكفنا النفل قبله وبعده في الوقت وبعده ويجب قرنها بالنفل ويجب استدامتها إلى مسح شيء من الوجه الثاني والثالث قصد التراب وقوله ولو كان على وجهه تراب لمسح به أو ألقته الريح عليه فمسح به لم يكف ولو أمر غيره حتى يممه جاز وإن كان قادرا على الاظهر الرابع والخامس مسح وجهه ويديه مع مرفقيه السادس الترتيب السابع كونه بضربتين

الميدل المصوب والمجرور فقال (ضربة للوجه وضربة لليدن) وهو بدل مفصل من مجمل (وقيل ان
 امكن) حصول التيمم (بضربة كفى) عن الا تيان بضربة ثانية وذلك (كخرقة ونحوها) وهذا
 ما رجحه الامام الرافي لحديث عمار المتفق عليه حيث تمرغ في التراب ولم يات بصورة الضرب
 وصور بعضهم مسألة الخرق بما لو ضرب بالخرقة ووضع على وجهه طرفها وطرفها الآخر على يديه في
 زمن الصلاة ثم مسح وجهه ثم يديه فهذه خلة واحدة فلا يصح للتيمم بذلك (ولا يجب) في مسح الوجه
 واليدن بالتراب ايصاله الى التراب (باطن شعر خفيف نبت) عليهما بخلافه في الوضوء لما فيه من العسر
 والتكليف بالاولى ولما فرغ المصنف من الكلام اهل الواجبات التي يتوقف صحة التيمم عليها
 شرح الآنف بين السنن التي لا يتوقف صحة عليها فقال (وسقته) اي التيمم (التسمية) اوله حق
 لمنه ونحوه (وتقديم يمينه) على يساره (و) مسح (اعلى وجهه) قبل اسفله كالوضوء والفصل
 في الجميع (وفي) مسح (اليدين) المسح (اصابع) يده (اليسرى سوى الابهام) منها (على ظهور
 اصابع) يده (اليمين سوى الابهام) منها ويكون ذلك بحيث لا يجاوز اطراف انامل يده اليمنى
 المسبحة من يده اليسرى ولا تجاوز المسبحة من يده اليمنى اطراف انامل يده اليسرى وظاهره جعل
 الماسحة فوق المسوحة في الكفاية عن نص الام انها تكون تحتها لانه احفظ للتراب ورجع بعضهم
 الاول بان اليسرى هي المساحة فكانت بالوضع اولى وقد قال ايضا انه اسهل (و) بعد الوضع المذكور
 (يمرهما) اي اليد اليسرى (الى الكوع) من اليمنى (ثم) بعد ذلك (يمسح اطراف اصابعه) اي
 اصابع يده اليسرى التي يمسح بها (الى حرف) اي طرف (الذراع) من اليمنى (ويمرهما) اي اليد
 اليسرى منها (الى المرفق ثم يدبر) اي قلب (بطن كفه) الذي يمسح به المكان من اليد اليسرى
 (الى بطن الذراع) المكان من المسوحة وهي اليمنى (ويمرهما) اي اليد المسوحة عليه (و) الحال ان
 (ابهامه) من اليد المسوحة (مرفوعة) وانما كانت الابهام مرفوعة حفظا لتراجلها لانه لم تكن مرفوعة
 لذهب تراجلها والمقصود ابقاؤه حتى يمسح ظهر الابهام اليمنى بما يتراب ابهام اليد اليسرى (فذا بلغ)
 المسح (الكوع) من اليمنى (مسح يطن ابهام) اليد (اليسرى ظهر ابهام) اليد (اليمنى ثم) بعد مسح
 اليد اليمنى باليسرى على ما تقدم (مسح) اليد (اليسرى) اليد (اليمنى كذلك) على ما تقدم في مسح
 اليمنى باليسرى (ثم يخلل اصابعه) بالتشبيك كما مر في الوضوء (و) مسح احدي الراحتين (من
 الكفيتين) (بالراحة) (الاشرى) وظاهر كلام المصنف استحباب هذه الكيفية وهو ما ذكره
 الرافي والنووي وذهب بعضهم الى انها غير مستحبة وانما ذكرها الشافعي ردنا لقول من
 قال لا يمكن مسح الوجه واليدن بضربتين وينبغي ان يعلم ان ذكره اليمنى واليسرى فيها ليس غرضنا
 في تحصيل فضيلة هذه الكيفية فلو عكس حصلت وفات سنة تقديم اليمنى (وبخفف) (التيمم
 الغبار) من كفيه مثلا ان كثيرا من ينفضهما او ينفضه عنهما لئلا ينتشره العضو بالتراب عند المسح
 (وبخفف) (التيمم) (اصابعه عند الضرب على التراب فيهما) اي في الضربتين لانه ابلغ في اثاره الغبار
 فلا يحتاج الى زيادة عليهما (ويجب نزع الحائض في) الضربة (الثانية) ليصل التراب الى محله ولا
 يكفي تحريكه بخلافه في الطهر بالماء لضيف التراب فلا يصل الى ماتحته فاجاب نزعها لانه هو عند المسح
 لا عند النقل واما في الضربة الاولى فانه يسن والتاء فيه بالفتح والكسر (ولو احدث) اي التيمم
 (بين النقل ومسح الوجه بطل) هذا النقل بطر والحدث (ووجب) عليه (اخذ) تراب (ثان) لبطلان
 الاخذ الاول بالحدث (ويطلل التيمم) الواقع بدلا (عن الوضوء) (بواحد من) (نواقض الوضوء)
 المقام للاضمار وقد تقدم ذكرها في اسباب الحدث لان السبب اذا ابطال الوضوء الذي هو الاصل
 ابطال البدل من باب اولى (و) يطلل التيمم ايضا مطلقا (يتوهم قدرته على ما يجب استعماله) وبطلته

ضربة للوجه وضربة
 لليدن وقيل ان امكن
 بضربة كفى كخرقة ونحوها
 ولا يجب ايصاله باطن
 شعر خفيف نبت وسقته
 التسمية وتقديم يمينه واعلى
 وجهه وفي اليد يمسح
 اصابعه اليسرى سوى
 الابهام على ظهور اصابع
 اليمنى سوى الابهام ويمرهما
 الى الكوع ثم يمسح اطراف
 اصابعه الى حرف الذراع
 ويمرهما الى المرفق ثم
 يدبر بطن كفه الى بطن
 الذراع ويمرهما وابهامه
 مرفوعة فذا بلغ الكوع
 مسح يطن ابهام اليسرى
 ظهر ابهام اليمنى ثم يمسح
 اليسرى باليمنى كذلك ثم
 يخلل اصابعه ويمسح احدي
 الراحتين بالاشرى ويخفف
 الغبار ويفرق اصابعه
 عند الضرب على التراب
 فيهما ويجب نزع الحائض
 في الثانية ولو احدث بين
 النقل ومسح الوجه بطل
 ويوجب اخذ ثان ويطل
 التيمم من نواقض
 الوضوء وهو قدرته على
 ما يجب استعماله

وتيقنه من بلب أولى كما هو معلوم واحتراز بقوله على ما يجب استعماله عما لم يتمكن من استعماله لوجود مانع شرعي كعطش أو وجود حائل بينه وبين هذا الماء فهو في هذه الحالة كالعدم ثم مثل المصنف ما توهمه بقوله (كرؤية سراب أو رؤية) (ركب) يمكن وجود ماء مع كل من السراب والركب وأما إذا تيقن عدمه فلا بطلان لأن ظهور السراب والركب كالعدم وقد قيل المصنف تلك الرؤية بكونها واقعة (قبل الصلاة أو) واقعة (لها وكانت) الصلاة (بما تعاد) بأن كانت في محل يغلب فيه وجود الماء كما أشار إليه المصنف بقوله (كتميم حاضر) لاجل أنه (قد الماء) وفي نسخة لفقد الماء والتعجيل بالحاضر للأغلب وإلا فليس الحاضر قيدا لأن المسافر الذي يندرمه فقد الماء حكمه كالخاضر في ذلك وظاهر قول المصنف أو فيها الخ أن التروم الواقع بعد الدخول فيها يطلها والمنقول خلافه وهو أنه بعد الدخول والشروع في الصلاة لا تبطل بغير يقين الماء (فإن لم تعد) تلك الصلاة التي رأى الماء فيها بأن كان التيمم الذي صلاها به في أرض يغلب فيها فقد الماء وصليت في تلك الأرض وذلك (كتميم مسافر سفرا طويلا) أو قصير أو مثل المسافر في ذلك المقيم الذي فقد الماء وقد أشار إلى الجواب بقوله (فلا) أي فلا تبطل صلاته بهذه الرؤية (ويتيمم) أي الصلاة الواقعة بهذا التيمم (وتجزئه) أي تغنيه عن القضاء إذا فعلها (ولكن يندب قطعها ليستأنها) ويصليها بوضوء لأن فعلها بالوضوء أفضل (وإن رآه) أي رأى التيمم الماء (في) صلاة (فقل و) الحال أنه (قد نوى عدداً) أي ذلك العدد لأنه صار كالغرض (والا) أي وإن لم ينو عدداً (فليصل) (ركعتين) فقط لأنهما متعارفتان شرعا في النافذة فصارنا كالعدد المنوى (ولا يجوز) أن يصلي (بتيمم) واحد (أكثر من فريضة واحدة مكتوبة) كانت (أو مندورة و) يصلي بتيمم واحد (ما شاء من الجنائز) والنوافل أي لشبه صلاة الجنائز بالنفل من جواز الترك وتعيينها عند أفراد المكلف عارض هذا هو الأصح ومقابلة بقول لا تصح صلاة الجنائز مع فرض بتيمم واحد فنظر الوجود الفرض في الجملة وهناك قول ثالث وهو أن لم تعين عليه صحت وأن تعينت فلا (خاتمة) فيمن نسي إحدى الخمس ولا يعلم عينها الأصح أنه يكفيه تيمم لمن لأن الفرض واحد وما عداه وسيلة ومقابلة يقول يجب خمسة تيممات لوجوب الخمس وأن نسي مختلفتين لا يعلم عينهما صلى كل صلاة من الخمس بتيمم وإن شاء تيمم مرتين وصلى بالاول أربعة أي الصبح والظهر والعصر والمغرب وبالثاني أربعة ليس منها التي بدأ بها أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيخرج عما عليه لأنه لا غلوان تكون المنسيان الصبح والعشاء أو أحدهما مع إحدى الثلاث أو يكونان الثلاث وعلى كل صلى كلا منهما بتيمم أو نسي متفتتين لا يعلم عينهما من صلوات يومين صلى الخمس مرتين بتيممين أو صلى كل صلاة من العشرة بتيمم واقفه اعلم

(باب الحيض)

إنما أخره عن الفصل مع أنه من أسبابه فكان المناسب ذكره قبله عند ذكر موجباته لطول الكلام عليه ولتعلقه بالنساء فكان مؤخر الرتبة وهو لغة السيلان يقال حاض الوادي إذا سال واصطلاحاً حاض المرأة بعد تمام تسع يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة لالعة على ماسياتي تفصيله وقد ذكر المصنف النفس والاستحاضة في هذا الباب ولم يذكرهما في الترجمة فقد ذكر شيئا ولم يترجم له وهذا ليس بمعيب وأما المعيب فهو أن يترجم لشيء ولم يذكره والنفس لغة الولادة واصطلاحاً هو الدم الخارج عقب الولادة والاستحاضة هي الدم الخارج في غير أيام الحيض من عرق فبه في أدنى الرحم يسمى العاذل بالمعجمة على المشهور والاصل في الحيض آية ويستلونك عن الحيض أي الحيض

كرؤية سراب أو ركب
قبل الصلاة أو فيها وكانت
بما تعاد كتميم حاضر
قد الماء فإن لم تعد كتميم
مسافر سفرا طويلا فلا
ويتيمم وتجزئه ولكن
يندب قطعها ليستأنها وإن
رآه في نفل وقد نوى عدداً
أتمه وإلا فركعتين ولا
يجوز بتيمم أكثر من
فريضة واحدة مكتوبة
أو مندورة وما شاء من
الجنائز
(باب الحيض)

وخبر الصحيحين هذا في كنهه الله على بنات آدم وحكته الاصلية أنه لما سال ماء الشجرة لما كسرتها
 حواء في الجنة قال الله تعالى لا دمينك كما آدميتها فاول وجوده كان فيها وقول بعضهم اول وجوده في
 بني اسرائيل يحمل على اول ظهوره وانتشاره بنات آدم (اقل سن تحيض فيه المرأة) هو زمن
 (استكمال تسع سنين) قرية لاشمسية والاولى انقص من الثانية وإنما اعتبر كونها قرية لقوله يسلونك
 عن الالهة قل هي مراقيت للناس واستكمال التسع معتبر (تقريباً) لا تحديداً وقد فرع المصنف
 على هذا الاقل قوله (قلو رآته) أي رأت المرأة الدم (قل) استكمال (تسع سنين) لزمن لا يسع
 طهر او حيضاً فهو (أي الرئي) (حيض ولا فلا) يكون حيضاً أي بان كان يسع ذلك الزمن طهراً
 وحيضاً فليس بحيض بل هو دم فساد ويستمر على كونه دم فساد إلى أن يبق زمن لا يسع حيضاً وطهراً فإذا
 رآته حينئذ فيحكم عليه بأنه دم حيض وقبل ذلك لا يسمى حيضاً فلا يترتب عليه احكامه من وجوب
 ترك الصوم والصلاة وغيرهما بما لا يصح فله مع الحيض (ولا حد لآخره) أي الزمن الذي تحيض
 فيه المرأة (فيمكن) أن تمتك فيه المرأة بلا حيض (إلى) حلول (الموت وأقل الحيض) زمناً (يوم
 وليلة) أي قدرهما متصلاً وهو أربع وعشرون ساعة (وغالبه) زمناً (سنة أو سبعة وأكثره) زمناً
 (خمس عشرة يوماً) بلياليها وإن لم يتصل كل ذلك بالاستقراء من الامام الشافعي رضي الله عنه (وأقل
 الطهرين) زمناً (الحيضتين خمس عشرة يوماً) بلياليها لأن الشهر لا يخلو غالباً عن حيض وطهر وإذا
 كان أكثر الحيض خمس عشرة يوماً لم يكن أقل الطهر كذلك وخرج بين الحيضتين الطهرين حيض
 ونفاس فانه يجوز أن يكون أقل من ذلك قدماً أو تأخراً كإسائي وصورة للتأخر بان رأت النفساء أكثر
 واقطع الدم ثم عاد قبل خمس عشرة يوماً ذكره في شرح المذهب (ولا حد لأكثره) أي الطهر بالاجماع
 وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض ثم شرع المصنف يذكر احكام الحيض مفزعا فقال (فمن
 رأت المرأة دمًا في سن) أي زمن (الحيض) المذكور (ولو) كانت المرأة (حاملًا) بناء على أن الحمل
 تحيض وجواب الشرط قوله (وجب) عليها حينئذ (تركها كالحائض) من الصلاة والطواف
 ومن المصنف وجهه وغير ذلك من بقية ما يجب عليها تركه (فإن انقطع) الدم (لمن ألقه) وهو
 أقل من اليوم واليلة بان رآته يومها واقطع لوالية واحدة كذلك (تبين انه غير حيض) يترتب
 على كونه غير حيض انها (تضي الصلاة) التي تركها لاجل الدم على زعم انه حيض ثم تبين خلافه
 بعدم بلوغه زمنه (فإن) (استمر) (واقطع) (لا الله) أي عند بلوغه الاقل وهو اليوم واليلة (أو) لم ينقطع
 واستمر إلى أن وصل إلى (أكثره) وهو خمس عشرة يوماً (أو) استمر ووصل إلى (ما) أي إلى الزمن الذي
 هو (بينهما) أي بين الاقل والاكثر وهو صادق بالخمس والعشرة وبما بينهما وبما بين الاقل والغالب
 وفاته خمس عشرة يوماً (فهو) أي الدم المذكور في جميع ذلك (حيض وان جاوز) الدم (أكثره)
 أي أكثر الحيض بان جاوز الخمسة عشر (فهو) أي المرأة المجاوز معها ذلك يقال لها (مستحاضة)
 وهذا الدم المجاوز خمس عشرة يوماً يسمى دم استحاضة ودم فساد فليس له حكم دم الحيض فيجب على
 من جاوز دمها ذلك الصلاة والصوم الواجب وكذلك تمكين الحليل ويجوز لها قراءة القرآن ومن
 المصنف وجهه ودخول المساجد وغير ذلك (ولها احكام طويلة مذكورة في كتب الفقه) أي
 المطولة وإن كان هذا الكتاب من كتب الفقه لكنه مختصر فلم يذكرها المصنف هذا لئلا يثار الاختصار
 ولانها قليلة الوقوع فلا تمس الحاجة إلى ذكرها بل في ذكرها تعب ومعاونة مع عدم الحاجة إليها
 وأيضا قل من مدة ان اشتغلت بالعلم ما رايت امرأة متحيرة تسأل عن ذلك لقد ارحنا الله تعالى من
 ظنية ما يتعلق بالنساء في مثل ما ذكر (والصفرة) وهي شيء مثل الصديد يملوه اصفرار وهي مبتدأ
 (والكسرة) وهي شيء كدر ليس على لون الدم والخبر هو قوله (حيض) أي كل منهما لانهما داخلان

أقل سن تحيض فيه المرأة
 استكمال تسع سنين تقريباً
 قل رآته قبل تسع سنين
 لزمن لا يسع طهر او حيضاً
 فهو حيض ولا فلا ولا
 حد لآخره فيمكن إلى
 الموت وأقل الحيض يوم
 وليلة وغالبه ستة أو سبعة
 وأكثره خمسة عشر يوماً
 وأقل الطهر بين الحيضتين
 خمسة عشر يوماً ولا حد
 لأكثره فمن رأت دمًا في
 سن الحيض ولو حاملًا
 وجب ترك ما تركه
 الحائض فإنا قطع لدون
 الله تبين انه غير حيض
 فحضي الصلاة فإن انقطع
 لا الله أو أكثره وأما بينهما
 فهو حيض وان جاوز
 أكثره فهي مستحاضة
 ولها احكام طويلة مذكورة
 في كتب الفقه والصفرة
 والكسرة حيض

تحت قوله تعالى ويسألونك عن المحيض قل في جواب السؤال هو أذى أى أن المحيض الذى هو بمنى
الحيض اذى والصفرة والكدره كذلك فهم يحض على الاصح لانه الاصل فيأترأه المرأة في زمن
الامكان ومقابل الاصح يقول ليسا يحض لانهما ليسا على لون الدم المعتاد إلا في أيام العادة فهما من
حينئذ اتقا وروى البخارى تعليقا ان النساء كن يبعثن إلى عائشة رضى الله تعالى عنها الدرجة بضم
الذال وفتح الجيم بينهما راء ساكنة فيها أى في الدرجة الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض فنقول
عائشة لاتعجلن حتى ترين القصة تنفى الطهر من الحيض ولا فرق في ذلك بين المبتدأة والمعتادة (وان
رات وقتادما و) رات (وقتادما وهكذا) الحال ان الدم المذكور المرئى وقتا دون وقت (لم يجاوز)
مجموعه (الخمس عشرة) التى هي أكثر الحيض (و) الحال انه (لم ينقص مجموع الدماء) المتخلطة
وغيرها (عن يوم وليلة) وهو اقل الحيض فاذا تحقق هذان الشرطان (فالدماء) المرتبة (والتقاء
المتخلل) بينها لا السابق عليها ولا المتأخر عنها (كلها) أى الدماء مع التقاء المذكور (حيض) وهذا
هو قول الصحب وهو المعتمد والثاني ان التقاء المتخلل بين الدماء هو طهر وهذا يسمى قول القبط
والتلفيق ومحل القولين في الصلاة والصوم ونحوهما فلا يجعل التقاء طهرا في اقتضاء العدة اجماعا
صرح به الجيرى على فتح الواو فان جاوز مجموع الدماء الخمسة عشر فهو دم استحاضة وتسمى المجاوزة
لذلك مستحاضة كغير ذات التلفيق إذا جاوز دما هذه المدة ويحتاج إلى ما يفرق بين الحيض
والاستحاضة وهو قوة الدم وضعفه وكذا يحتاج إلى ما ترجع اليه من العادة والتمييز وكل ذلك يحتاج
إلى تطويل وقد اعرض عنه المصنف فكذلك نعرض عنه ايضا تبعا له والله اعلم ولما فرغ المصنف
من الكلام على الحيض شرع يتكلم على النفاس فقال (واقل النفاس) زمنا (لحظة) وفي بعض
النسخ وهو الموافق لما في التنبيه والتحقيق وهى المرادة بتعبير الروضة كاصلها بانه لا حد لآله أى
لا يتقدر بل ما وجد منه وان قل يكون نفاسا ولا يوجد اقل من جمعة أى دفعة وعبارته توافق تعبير
المنهاج وهو الانسب بقوله (وغالبه أربعون يوما وأكثره) زمنا (ستون يوما) باستقراء الامام
الشافعى رضى الله عنه ووجه الانسية كون اللحظة من اسماء الزمان فيناسب الزمن الزمن ولا فرق
في النفاس فيما ذكره بين كون الولادحيا أو ميتا تاما أم ناقصا حتى العائقة والمضغة (فان جاوزه) أى
الدم الاكثر (فمستحاضة) كعبور الحيض أكثره فتسمى المرأة التى جاوز دم نفاسها أكثره وهو
ستون يوما مستحاضة بعد المجاوزة ويسمى الدم حينئذ دم استحاضة فينظر في حالها أى حال المرأة
التى جاوزت دم نفاسها أكثره مبتدأة في النفاس أم معتادة بمرة أم غير بمرة ذاكرة أم ناسية فقد المبتدأة
المميزة إلى التمييزان لم يرد القوى على الستين ولا يتأتى هنا بقية الشروط السابقة في المستحاضة وهى
عدم نقصان القوى عن الاقل والضعيف عن خمسة عشر وذلك انه لا حد للاقل هنا حتى يشترط عدم
النقصان عنه ولأن الطهر بين أكل النفاس والحيض لا يشترط كونه خمسة عشر يوما فلا يشترط عدم
نقصانه عنها وغير المميزة إلى جمعة والمعتادة المميزة إلى التمييز لا العادة وغير المميزة الحافظة إلى العادة
وثبتت إن لم تختلف بمرة وإلا فبغير تفصيل مذكور في فتح الواو في باب الحيض والمنجزة تحتاط
فيجعل نفاسها جمعة يقيين وبمدها تغتسل لكل فرض حتى تم الستين ثم تترضا لكل فرض (فمحرّم
بالحيض والنفاس ما يحرم بالجنازة وكذا الصوم) لحبر الصحيحين اليس إذا حاضت المرأة لم تغتسل ولم
تصم والاستفهام هنا للتقرير بالنفي وهو ترك الصوم والصلاة في حال الحيض وضابط الاستفهام
المذكور كما في الصبان هو محل المخاطب على الاقرار بالحكم الذى يعرفه من اثبات كما في الم شرح
لك صدرك وأليس الله بكاف عبده أو نفي كافي أنت قلت للناس اتخذوني وأمى إلهين من دون الله
وما هنا من النفي كاتقدم وهو جواب عن سؤال من قالت حين قال النبي صلى الله عليه وسلم النساء

وان رأت وقتادما ووقتا
تقاء وهكذا ولم يجاوز
الخمس عشرة ولم ينقص
مجموع الدماء عن يوم
وليلة فالدماء والتقاء
المتخلل كلها حيض وأقل
النفاس لحظة وغالبه
أربعون يوما وأكثره
ستون يوما فان جاوزه
فمستحاضة ومحرّم بالحيض
والنفاس ما يحرم بالجنازة
وكذا الصوم

ناقصات عقل ودين مأمناه أما نقصان العقل فتشاهد وأما نقصان الدين فما وجهه فقال صلى الله عليه وسلم ليس الخ (ويجب قضاؤه) أى الصوم (دون الصلاة) لغير مسلم كنا قوم بقاء الصوم ولا تؤمر بقاء الصلاة ولا نها تكثريشقى قضاؤها دون الصوم (ويحرم) على الحائض ومثلها النفساء (عبر المسجد) أى المرور فيه (أن عافت تلويثه) بثلاثة قبل الماء أى أصابته بالدم لكثرة وغلبته أو عدم أحكامها الشد صيانة للمسجد فإن أمنت من التلويث جاز لها العبور كالجنب وغيرها ممن به نجاسة مثلها في ذلك (و) يحرم الوطء (والاستمتاع) أى التمتع والتلذذ بالحائض وكذا النفساء (فما بين السرة والركبة) بوطء وغيره وقبل لا يحرم غير الوطء وقراه في الجموع واختاره في التحقيق (و) يحرم (الطلاق) في حال الحيض بشرطه أى التحريم الآتي بابه من كونها موطوءة تعتد باقراء مطلقة بلا عوض منها لتضررها بطول المدة فإن زمن الحيض والنفساء لا يحسب من العدة (و) تحرم (الطهارة) عليها أى الحائض (بنيّة رفع الحدث) أو العبادة كغسل الجمعة لتلاعها الا اغسال الحج ونحوه كغسل العبد والكسوف (فإن أقطع الدم ارتفع) عنها (تحريم الصوم) و) ارتفع عن الزوج تحريم (الطلاق) و) ارتفع عنها تحريم (الطهارة) و) تحريم (عبور المسجد) لا تنقضاء التحريم وهي في الصوم اجتناع مضغين ومما الصوم والدم وقد ارتفع وفي الطلاق طول المدة في حال الحيض وقد ارتفع فتشريع في العدة إذا طلقت في عبور المسجد خوف التلويث وقد زال بالاقتطاع فصارت كالجنب في جواز المرور (ويبقى الباقي) من المحرمات على تحريمه عليها كالصلاة والطواف ومس المصحف وحله وقراءة القرآن والاستمتاع بما بين السرة والركبة فيستمر تحريم ذلك (حتى تقتسل ولو ادعت) المرأة عند ارادة وطئها (الحيض) أو النفاس ولم يمكن صدقها جاز للحيض زوجها كان أوسيدا وطؤها ولم يلتفت الى مادعيه وإن أمكن (و) لكن (لم يقع في قلبه صدقها) لقيام قرينة على منه من الوطء (حل له وطؤها) لأن الأصل الحل ولم يثبت خلافه فيستحب (وتفسل المستحاضة فرجها) وجوبا (وتشده) بعد حشوه بنحو قطن وقوله (وتعصبه) عطف مرادف على تشده لأنها بمعنى واحد وهو الربط ولو قدم العصب على الشد وجعل الشد تفسيرا له لكان أنسب وأوضح لأن الشد أوضح في الربط من العصب وهو الموافق لعبارة فتح الوهاب حيث قال فتعصبه بأن تشده بعد حشوه بما تقدم من قطن ونحوه بخمرة مشققة الطرفين تخرج أحدهما امامها والآخر وراءها وتربطهما بخمرة تشدها وسطها كالتكة اه وقوله وتربطهما مضارع ربط بالفتح يربط بالكسر والضم فهو من باب ضرب ونصر وقوله كالتكة بالكسر رباط السراويل والجمع تكك كسدة وسدر اه من الجيرى عليه (تنبيه) وجوب الحشو والعصب المذكورين إنما يكون عند الاحتياج اليهما وعند عدم تاذيها بهما وإذ لم تكن صالحة في الحشو والا فلا وجوب بل يجب على الصائمة ترك الحشو نهرا ولو خرج الدم بعد العصب لكثرة لم يضر أول تقصيرها فيه ضر (ثم) بعد ذلك (توضأ) أو تيمم فوراً كما أشار الى ذلك بقوله (ولا تؤخره) أى الفرض (بعد) هذه (الطهارة) المذكورة قليلا للحدث (الا) ان يكون تأخيرها (للاشتغال بأسباب الصلاة) سواء كانت الأسباب واجبة (كستر عورة) واجتهاد في قبله أو كانت مسنونة كاخذ زينة (واذان) واجبة واقامة (وانتظار جماعة) لأنها غير مقصرة بذلك فالأسباب تابعة للفرض وقد بادرت اليه فاغتفر تأخيرها الفرض لتحصيل الأسباب ولو كانت مندوبة كاعلت (فإن أخرت لغير ما ذكر استأنفت الطهارة) لتقصيرها بغير عذر (ويجب) على المستحاضة المذكورة عند تجديد الطهارة (غسل الفرج و) يجب عليها حيثكأ أيضا (تعصيه) أى ربطه وشده على الوجه المتقدم مع إعادة الحشو بالشروط السابقة (و) يجب عليها (الوضوء) أو التيمم

ويجب قضاؤه دون الصلاة ويحرم عبور المسجد إن عافت تلويثه والاستمتاع فيما بين السرة والركبة والطلاق والطهارة بنيّة رفع الحدث فإن أقطع الدم ارتفع تحريم الصوم والطلاق والطهارة وعبور المسجد ويبقى الباقي حتى تقتسل ولو ادعت الحيض ولم يقع في قلبه صدقها حل له وطؤها وتفسل للمستحاضة فرجها وتشده وتعصب ثم توضأ ولا تؤخره بعد الطهارة الا للاشتغال بأسباب الصلاة كستر عورة وأذان وانتظار جماعة فإن أخرت لغير ما ذكر استأنفت الطهارة ويجب غسل الفرج وتعصيه والوضوء.

وتفعل ما ذكر (لكل فريضة) وان لم تزل العصاة عن عملها ولم يظهر الدم على جوانبها كالتيتم في غير دوام الحدث في الوضوء وقياسا عليه في البقي وذلك في وقت الفريضة وسكت المصنف عن التصريح به لعله من قوله لكل فريضة فلا تصل بطهارة واحدة أكثر من فريضة مؤداة كانت أو فائتة أو مندورة وتصل ماشاة من التوافل (ومن به سلس بول) بفتح اللام وأما بكسرهما فهو اسم للفحص ومثل سلس البول سلس المني فهو (كالاستحاضة فيما تقدم) من وجوب غسل النجاسة والحشو والمصب بخرقة والوضوء لكل فريضة والمبادرة بالفريضة بعد الوضوء قليلا للحدث والله تعالى أعلم

(باب النجاسة)^(١)

أى باب بيان افرادها وإزالتها وهي لغة ما يستقذر وشرا بالحد كل مستقذر يمنع الصلاة حيث لا مرخص وأما بالحد فقد أشار إليه بقوله (والنجاسة هي البول) للامر بصب الماء عليه في خبر الشيخين المتقدم أول الطهارة (والغائط) أى الخارج من دبر الأدمى وقد أحاطه الطبيعة بخلاف الخارج منه وهو متصل كحب فهو متنجس يطهر بالفصل بحيث لو زرع لبث واطلاق الغائط على الخارج مجاز مرسل علاقته المجاورة (والدم) لأنه محرم ولقوله تعالى أودما مسفوحا أى سائلا بخلاف غير السائل كطحال وكبد وعظقة ومثل الدم في النجاسة ما تعلب من سمك أو كبد أو طحال ويستثنى من نجاسة الدم المني إذا خرج على لوز الأدم والدم الباقي على اللحم وعظامه من المذكاة نجس معفو عنه وعمله مالم يختلط بشيء (والقيح) لأنه دم مستحيل إلى فساد لا إلى صلاح حتى لا يرد المني والبن فان كلا منهما دم مستحيل لكن إلى صلاح لا إلى فساد كما علمت (والقيح) وإن لم يتغير فانه كالغائط أى يقاس عليه في النجاسة وقياسه على الغائط أولى من قياسه على البول لأنه أشبهه وإن كان الغائط مقياسا على البول (والخمر والنبيذ وكل مسكر مائع) خرج بالمائع غيره كالبنج والحشيش فانه غير نجس وإن حرم تناوله وتعاطيه لأنه يزيل العقل ولا ترد الخمر المنعقدة ولا الحشيش المذاب نظرا لأصلهما (والكلب) ولو علمنا لخبر ظهور أناه أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولا من التراب (والخنزير) لأنه أسوأ حالا من الكلب لأنه لا يجوز اقتناؤه بحال ولأنه مندوب إلى قتله من غير ضرر فيه (وفرغ أحدهما) أى فرع كل من الكلب والخنزير مع غيره^(٢) تغليا للنجس (والودى)

لكل فريضة ومن به سلس بول كالاستحاضة فيما تقدم (باب النجاسة) والنجاسة هي البول والغائط والدم والقيح والقيح والخمر والنبيذ وكل مسكر مائع والكلب والخنزير وفرغ أحدهما والودى

(١) المراد أعيانها النجسة، وحقيقتها الوصف القائم بالحل مع توسط طهارة يمنع صحة الصلاة، وإزالتها بالماء من خصائص أمة محمد صلى الله عليه وسلم قال تعالى « ولا تجعل علينا إصرا كما حملت على الدين من قبلنا » أى أمرا يتقل علينا حمله : يريد بذلك التكليف الشاق على بنى إسرائيل من قتل النفس بالتوبة وإخراج ربع المال في الزكاة ووجوب خمسين صلاة في اليوم واليلة وقطع موضع النجاسة من غير الحيوان من ١٢٦ شرقاوى .

(٢) فرع كل منهما مع غيره تبعا لهما أو تغليا للنجس قال تعالى « ولقد كرنا بنى آدم » لأنه بالغ حائل والعقل مناط التكليف ، انظر قول الجلال السيوطى في ص ١٢٩ :

أحكام الفرع

يتبع الفرع في انتساب أباه	والأم في الرق والحرية
والزكاة والأخف والدين الاطى	والذى اشتد في جزاء ودية
وأخس الأصلين رجنا وذمما	ونكاحا والا كل والأضحية

بالدال المهمة كالبول وهو ماء أبيض كدر مخين يخرج اما عقب البول حيث استمسكت الطبيعة
أو عند حمل شيء ثقيل وقد تقدم الكلام عليه من جهة لغاته في باب الفصل (والمدى) بالدال للمعجمة
للامر بغسل الذكر منه في خبر الشيخين في قصة علي رضي الله تعالى عنه وهو ماء أبيض رقيق يخرج غالبا
عند ثوران الشهوة بغير شهوة قوية وقد تقدم الكلام عليه أيضا في باب الغسل ويعني عنه لمن
ابتلى به بالنسبة للجماع (وما لا يؤكل لحمه إذا ذبح) كالبلغل مثلا (والميتة) لحمة تناولها قال تعالى
حرمت عليكم الميتة أي تناولها وهي تشمل كل ميتة ولو كانت من ما كول اللحم (الا) ميتة (السماك
(و) الإلمية (الجراد) (الإلمية (الآدمي) فاتها طاهرة لحل تناول الأولين ولقوله تعالى ولقد كرمتنا
بني آدم في الأخير وقضية تكريمهم أن لا يحكم بنجاستهم بالموت وسواء المسلمين والكفار وأما قوله تعالى
إنما المشركت نجس فالمراد نجاسة الاعتقاد أو اجتبابهم كالنجس لانجاسة الابدان والمراد بالميتة
الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية وإن لم يسلم دم (ولين ما لا يؤكل لحمه غير الآدمي) كلبن الاثان لأنه
يستحيل في الباطن كالماء ما يؤكل لحمه فهو طاهر قال تعالى لبنا خالصا سائغا للشاربين (وشعر
الميتة وشعر غير المأكول إذا انفصل في حياته) دون المتصل كشعر البغل والحصار والهريرة نعم يعني
عن اليسير منها من غير شعر الكلب والخنزير وكذا عن الكثير منها في حق القصاص والراكب فيعني
عنه لشدة الاحتراز عن ذلك (ومني الكلب) (ومني الخنزير) تبعا لأصلهما ومني ما تولد منهما مع
غيرهما تغليا للأصل (والانفحة) وهي اللبن التي ترضعه السخلة الصغيرة قبل أكلها الكلام
لحكمها أنها (طاهرة) إن أخذت (من سخلة مذكاة لم تأكل غير اللبن وما يسيل من فم النائم إن كان)
يعلم ويتحقق أنه يسيل (من المعدة) بأن كان يخرج متنا بصفرة (وبأن كان لا ينقطع إذا طال نومه)
فهو (نجس) لكنه يعني عنه في حق من ابتلى به (وإن) لم يتحقق خروجه من المعدة بأن (كان)
يخرج (من اللهاوت) جمع لهاة وهي سقف الأسنان وقد صور المصنف بضد عدم المنقطع فقال
(بأن كان) وقت خروجه (ينقطع) ولا يستمر وليس له علامة في خروجه من المعدة (ه) هذا الخارج
الموصوف بضد ما تقدم أولا (طاهر والمضو المنفصل من) الحيوان (الحى حكمه) أي ذلك العضو
المنفصل في الطهارة والنجاسة (حكم ميتة ذلك الحيوان) الذي انفصل منه وقد فصل حكمه بقوله
(إن كانت) ميتة ذلك الحيوان (طاهرة) وذلك (كالسماك) أي والجراد والآدمي (ه) ذلك
العضو المنفصل من هذا الحيوان (طاهر والا) أي وإن لم تكن ميتة ذلك الحيوان طاهرة وذلك
(كالحصار) والبغل وغيرهما من الحيوانات (ه) ذلك العضو المنفصل من هذا الحيوان (نجس والعلاقة)
هي وما بعد ما عطف عليها مبتدأ وسياق الخبر في قول المصنف طاهر وهي دم غليظ استحال عن المنى
سمى ذلك الدم باسم العلاقة لعلوقه بكل ما لامسه فهي طاهرة كإسباتي وإن سحنت ودقت وصارت
كالدوم وقال أهل الخبرة أنها أصل آدمي وقد شرع المصنف يذكر ما عطف عليها فقال (والمضغة)
وهي قطعة لحم بقدر ما يمتنع استحالت عن العلاقة ويمتنع أكلها أي العلاقة والمضغة من المذكاة اه
من شرح الروح فتمت شرح الرمل في باب الاطعمة خلافا للشوهرى (ورطوبة فرج المرأة) أي
ما لم تخرج من محل لا يجب غسله والا فهي نجسة لانها رطوبة جوفية فاذا خرجت الى الظاهر حكم
بنجاستها ومثل رطوبة فرج المرأة في الطهارة ورطوبة فرج حيوان طاهر فاتها طاهرة كاصلها وهو
الحيوان لا المنى (ويبيض) الحيوان (المأكول) كالديك والحمائم وغيرهما من الحيوانات المأكولة
اللحم (و) كذا يبيض (غيره) أي غير الحيوان المأكول ويحل أكله على الأصح وإن استحال البيض
دما بحيث لو حضنت لفرخت لانه لا معنى للحكم بطهارة بيضه مع حرمة أكله وإن كان لا يلزم من

والمدى وما لا يؤكل لحمه
إذا ذبح والميتة الا السمك
والجراد والآدمي ولبن
ما لا يؤكل لحمه غير الآدمي
وشعر الميتة وشعر غير
المأكول إذا انفصل
في حياته ومني الكلب
والخنزير والانفحة
طاهرة من سخلة مذكاة
لم تأكل غير اللبن وما يسيل
من فم النائم إن كان من
المعدة بأن كان لا ينقطع
إذا طال نومه نجس وإن
كان من اللهاوت بأن كان
ينقطع فطاهر والعضو
المنفصل من الحى حكمه
حكم ميتة ذلك الحيوان
إن كانت طاهرة كالسماك
فطاهر والا كالحمار فنجس
والعلاقة والمضغة ورطوبة
فرج المرأة وبيض
المأكول وغيره

الطهارة حل الاكل كأن كان أكله يضر في البدن كما في الخبيثة وكبيض الحيات (وشعره) أى
شعر الحيوان لما كور كشمع المزر وغيره مما لا شعر له كالخيل والبقر فان الخيل لما شعر في رقابها
وأذنانها والبقر له شعر في ذنبه (وصوفه) أى صوف الحيوان المذكور وذلك كصوف الضأن من
الغنم والظاهر انه لا صوف لغيره واطن ان للابل صوفا وظهوره في السنام أشد والظاهر ان ما يكون
للابل هو المسمى بالوبر لا نه في غاية النعومة فيكون داخلها بعدة (ووبره) أى وبر الحيوان المتقدم
ذكره بالوبر هو الخفيف من الصوف في أول طلوعه يكون كالحرير في النعومة (وريشه) أى ريش
الحيوان المذكور وان كان له ريش وإلا فالغالب ان الريش لا يكون إلا للطيور كما هو مشاهد كل ذلك
(إذا انفصل) منه (في) حال (حياته) أو انفصل منه (بعد ذكاته) قال تعالى ومن اصوافها واربابها
وأشعارها أثنائها ومتاعا إلى حين (وعرق الحيوان الطاهر) أى في حال حياته ولو كان غير ما كور وقد
تمتع بالمطيف على قوله المعلقة الخ وإنما قيد المصنف الحيوان بالطاهر لخراج النجس في حال حياته
كالكلب والخنزير ففرق كل منهما نجس وقد أشار المصنف إلى خبر المتقدم بقوله (طاهر) وهو خبر عما
تقدم من المعطوف والمعطوف عليه وافراده وان كان عاتدا على متعدد لتناول الضمير فيه
بالمذكور وقد غلب المصنف بعض المعطوفات المذكور على المعطوف عليه المؤنث فلذا ذكر الخبر
وان كان مبتدأ السابق بعضه مؤنثا وبعضه مذكر ثم غيا المصنف في الحيوان بالنسبة لمرقة في
كونه طاهرا فقال (حتى الفأرة) أى التى هى الحيوان المشهور وهى بالهمزة فقط بخلاف فأرة
المسك فانها بالهمزة وتركوهى طاهرة أيضا وهى خراج بضم الحاء وتخفيف الراء مثل غراب بجانب
سرة الظبية كالسلة تحتك لا لقائه وكان المناسب ذكر هذه الغاية قبل الخبر ولما فرغ المصنف من
ذكر ما هو اصل للحيوان كالعلقة ومن ذكر الاجزاء التى تنفصل عنه في حياته كالشعر والصوف
إلى آخر ما تقدم ذكره شرع الآن يذكر حكم فضلات الحيوان الطاهر فقال (وريقه) أى ريق
الحيوان الطاهر وهو مبتدأ والريق ماء يخرج من فم الحيوان لامن المعدة (وريقه) وهو الماء
الخارج من العين عند جمعها (ولبن الآدى) ذكرنا ان الآدى أوتى (ومنيه) أى الآدى وقد
ذكر الخبر بقوله (غير نجس) أى كل فرد من هذه المذكورات غير نجس وتقدم ان لبن الحيوان
المأكول طاهر ولبن الآدى لا يلبث بكرامته أن يكون منسوخا نجسا لافرق فيه بين لبن الكبيرة
والصغيرة والذكر كما اعتمد الزركشى بخلاف الذى فانه يفرق فيه بين الكبير والصغير فهو طاهر في
الكبير دون الصغير لان القصد منه الاحبال ولا يكون ذلك إلا في الكبير (وكذا منى غيره) أى غير
الآدى اما طهارة منى الآدى فلحديث الشيخين عن عائشة كانت تحك المني من ثوب رسول الله ثم
يصلى فيه ومن المعلوم انه كان مختلطاً بمنى إحدى زوجاته لانه معصوم من الاحتلام واما طهارة منى
غيره فلانه اصل حيوان طاهر وقد استثنى المصنف من ذلك الغير قوله (غير الكلب والخنزير) فان
منهما نجس كما علم ذلك مما تقدم أول الباب (وقيل) منى غير الكلب والخنزير (نجس) لاستحالة
في الباطن كالدّم وهذا القول مفهوم من التعبير بكذا ثم أشار المصنف إلى ما يطهر وما لا يطهر بعد
بيان عين النجس والطاهر فقال (ولا يطهر شيء من) أعيان (النجاسات) المتقدمة لا بالفصل ولا
بالاستحالة اما الغسل فانه شرع لازالة ما طرأ على العين وذلك منتفعا واما الاستحالة فلان العين
باقية وإنما تغيرت صفتها ثم استثنى المصنف من قوله ولا يطهر شيء الخ قوله (إلا الخمر) فان عين
النجاسة فيه تزول (إذ اتخلل) أى صار خلا (ولا الجلد) ولو غير ما كور (إذ ادبغ) بما يزرع فضوله
من لحم ودم ونحوهما مما يعفنه ولو كان نجسا كذرق طير أو عاريا عن الماء لان الدبغ إحالة لا إزالة
كالذى قبله واما خبر يطهرها الماء والقرظ فمحمول على التدب أو على الطهارة المطلقة والاصل في

وريقه وصوفه ووبره
وريشه إذا انفصل في
حياته أو بعد ذكاته وعرق
الحيوان الطاهر طاهر
حتى الفأرة وريقه ودمه
ولبن الآدى ومنه غير
نجس وكذا منى غيره غير
الكلب والخنزير وقيل
نجس ولا يطهر شيء من
النجاسات إلا الخمر إذا
تخلل وإلا الجلد إذا دبغ

طهارة الجلد بالديغ لغير مسلم إذا دبح الأهاب أى الجلد قد طهر (والإنجسا يصير حيوانا) وذلك كالود المتولد من عين النجاسة فإنه محكوم عليه بالطهارة بعد أن كانت عينه نجسة ولما فرغ من ذكر المستثنى وبيانه شرع في بيان طهارته مبتدئا بالاول أى بالمستثنى الاول فقال (وإذا تخللت الخمر) بلا تاء لان اثباتها في الخمرة لفظة قليلة وإلا فصح تركها فتكون من الالفاظ المؤنثة معنى بغير تاء كحرب ودرع ويعرف تانيها بمود الضمير عليها مؤنثا كانت يقال الخمر ارقها وصيرورتها خلا اما (بنفسها أو) واسطة (نقلها من الشمس إلى الظل وعكسه) أى بنقلها من الظل إلى الشمس (أو) تخللت (ب) سبب (فتح رأسها) أى فتح طرفها للهواء سواء قصد بكل ذلك التخلل أولا فإذا وجدت هذه القيود المذكورة فقد (طهرت) الخمرة وان كانت غير محترمة رهي التي عصرت بقصد الخمر والمحترمة وهي التي عصرت بقصد أن تكون خلا (مع) طهارة (أجزاء البدن الملاقية) تلك الأجزاء (لها) أى للخمير (و) طهر (ما فوقها) أى الأجزاء (بما) أى من المكان الذي (أصابته) أى الخمر (عند الغليان) أى عند فورانها لانها إذا غلغلت تنور وترقع حتى تصل إلى رأسه لادن ثم إذا سكن غليانها تاخذ في النزول إلى أن تصل إلى الحد الذي ارتفعت منه فالمكان الذي انتهت إليه في حال نزولها وهو طها يسمى بالأجزاء الملاقية أى للخمير والمكان الذي وصلت إليه في حال غليانها يسمى بالرفوعة فالكل محكوم عليه بالطهارة للضرورة (وان ألقى فيها) أى في الخمر (شيء) وان لم يؤثر في التخليل كصاة (فلا تطهر) لتنجسها بعد تخللها بذلك الشيء الذي تنجس بها حين القاء فيها ولا ضرورة إلى ذلك أى إلى القاء شيء فيها ولا يشترط الحكم على الشيء بالنجاسة طهره وان أفهم كلام المصنف خلافة ومثله كلام المنهاج والخمر المسكر حقيقة هو المتخذ من ماء العنب وخرج به النبيذ وهو المتخذ من ماء الزبيب ونحوه فإنه لا يطهر بالتخلل لوجود الماء فيه لكن اختار السبكي خلافة لان الماء من ضرورته في معنى تخلل الخمر انقلاب دم الظلية مسكا ان اخذ منها حال حياتها او بعد موتها وقد تها للوقوع والدم لنا أوميا وبيضة استحال دما ثم فرغا وإنما اقتصروا على الخمر والجلد لعدم انقلاب الحقيقة فيهما ولما فرغ المصنف من الكلام على القسم الاول شرع بين كيفية طهارة القسم الثاني فقال (والديغ) الذي تقدم ذكره (هو نزع الفضلات) من لحم ودم ونحوهما بما يفضنه ويحصل ذلك النزاع (بكل شيء) حريف بكسر الحاء (ولو) كان الحريف (نجسا) كذرق طير وضابط النزاع المذكور ان يطيب به ريح الجلد بحيث لو وقع في الماء لم يعد إليه الفساد والتن (ولا يكنى) في الديغ ان يوضع عليه أى الجلد (ملح وتراب) كذلك لا يكنى في الديغ ايضا ان تمر عليه أى على المدبوغ (شمس ولا يجب) على الفاعل (استعمال ماء في أثناءه) أى أثناء الديغ أى في حالة الديغ لعدم الاحتياج اليه ولانه من باب الاحالة وهو الاصح ومقابلته بوجوب الماء وهو مبنى على انه ازال القول لا يضر عليه تغير الماء بالادوية للضرورة (لكنه) أى المدبوغ المفهوم من الديغ ولتقدم ذكره سابقا فلا يعترض على المصنف بعدم تقدم المرجع وإذا علمت انه لا يجب استعمال الماء في الديغ فيصير حينئذ المدبوغ (كتوب تنجس) أى إذا كان الدايغ طاهر وبالأولى إذا كان نجسا لانه إذا وضع على الجلد وقت الديغ تنجس بملاقاة النجس وهو الجلد فلا ديب صار متنجسا بسبب ملاقاته للدايغ الطاهر الذي تنجس عند وضعه أى الدايغ عليه أى على الجلد وأما إذا كان الدايغ نجسا فيقال تنجس الجلد بعد الديغ بذلك الدايغ النجس (فيجب غسله بماء طهور) فنقد ذلك جازت الصلاة فيه وعليه (ولا يطهر به) أى بالديغ (جلد كلبو) جلد (خنزير) لفظ نجاستهما (ولو كان على الجلد) المدبوغ غير ما ذكر (شعر) ونحوه كوبر ووصوف (لم يطهر) ذلك الشعر ونحوه (بالديغ) لعدم تأثره بالديغ

والإنجسا يصير حيوانا
وإذا تخللت الخمر بنفسها
أو بقطر من الشمس إلى
الظل وعكسه أو بفتح
رأسها طهرت مع أجزاء
البدن الملاقية وما فوقها
بما أصابته عند الغليان
ألقى فيها شيء فلا والديغ
هو نزع الفضلات بحريف
نجسا ولا يكنى ملح وتراب
وشمس ولا يجب استعمال
ماء في أثناءه لكنه كتوب
تنجس فيجب غسله بماء
طهور ولا يطهر به جلد
كلب وخنزير ولو كان
على الجلد شعر لم يطهر
بالديغ

بالدبغ والرخصة ماوردت إلا في الجلد فقط (ويعني عن قليله) أى الشعر الذى هو على الجلد المدبوغ
 لشقة الاحتراز عنه (وما) أى شئ أو الذى (تجس بملاقاة شئ) كأن (من الكلب والخنزير) وفرع كل
 منهما معهما أو مع غيرهما ولو مع حيوان طاهر (لم يطهر) ذلك الشئ الملاقى لا ذكر (إلا بغسله
 سبعا) أى سبع مرات ولو بسبع جريات أو بتحريكه سبع مرات فى ماء كثير (إحداهن) مصحوبة
 (بتراب طاهر) أى طهور لخبر مسلم طهورا نام أحكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولا هن
 بالتراب وفى رواية له وغروه الثامنة بالتراب والمراد منها أن التراب يصحب السابعة كما فى رواية أبى
 داود السابعة بالتراب وهى معارضة لرواية أولا هن فى عمل التراب فيتساقطان فى تعيين محله ويكتفى
 بوجوده بواحدة من السبع كما فى رواية الدارقطنى إحداهن بالبطحاء على أن الظاهر أنه لا تمارض
 بين الروایتين بل محمولتان على الشك من الراوى كادل عليه رواية الترمذى أخرهن أو قال أولا هن
 ويقاس بالولوج الواقع فى الحديث غيره كبره وعرقه ولا يكتفى ذر التراب على المحل من غير أن يتبعه
 بالماء ولا مزجه بغير ماء وخرج بتفسيرى الطاهر بالطهور التراب التجس والمستعمل فلا يكتفى ذلك
 فى غسلات نحو الكلب والواجب من التراب ما يكدر الماء (ويستوعب) بواسطة ذلك الماء المكدر
 (المحل) الذى أصابه شئ مما ذكر (ويجب مزجه) أى التراب (بماء طهور) سواء مزجه قبل
 وضعه على محل النجاسة وهو أولى وأبعد وسواء كانت عين النجاسة باقية حال الوضع أولا (ويندب
 جعله فى غير الأخيرة) من الأولى أو الثانية حتى لا يحتاج إلى ترتيب ما أصابه من رشاش ماء الغسلة
 الأولى بل يغسله بغير تراب إن كان التراب فى الغلة الأولى وأما إذا كان التراب فى غير الأولى فيحتاج
 فى غسل ما أصابه من الرشاش إلى ترتيب ما أصابه رشاش من ماء الغسلة الأولى التى لم يصحبها تراب
 فيحتاج فى غسل الرشاش إلى ترتيب ما يمزج ماء وترابا يغسل به محل الرشاش (ولا يقوم غير التراب
 مقامه كصابون وأشنان) فى الأصح لأنه لا يسمى ترابا ويدخل فى التراب الطين والطفل بفتح الطاء مع
 سكون الفاء ولو كان التراب غبارا رمل لأنه يكتفى فيها أولى ولو غطى بدينق بحيث لا يغير الماء
 (تنبیه) كون الغسل سبعا وبالتراب تعبدى (ولورأى) شخص (مرة تاكل نجاسة ثم) بعد ذلك
 (شربت من ماء) موصوف بكونه (دون قلتين) وقوله (قبل أن تغيب) تلك المرة (عنه) أى عن ذلك
 الرأى ظرف متعلق بالفعل قبله وعنه متعلق بتغيب وقوله (نجسته) جواب لوأى نجست المرة
 بشرها من ذلك الماء الموصوف بما ذكر أى حكم عليه بالنجاسة لملاقاة فيها للماء القليل وإن لم يغير
 (وإن غابت) تلك المرة عن عين الرأى لها (زمنًا يمكن) فيه (ولو غابا فى ماء) كثير (قلتين)
 فأكثرت شربت (من) ماء موصوف بكونه (دون قلتين لم تنجسه) لاحتمال زوال نجاسة فيها بشرها
 من الماء الكثير والنجاسة لا تثبت بالاحتمال (ودخان النجاسة) أى الناشئ والمتولد منها فالإضافة على
 معنى من البيانية (نجس) تبعًا لأصله وكذا دخان الشئ المتنجس كحطب تجس يول مثلا ومثل
 الدخان المذكور بخار النجاسة إن تصاعد بواسطة نار لأنه جزء من النجاسة تفصله النار بقوتها وإلا
 فطاهر وعلى هذا يحمل إطلاق من أطلق نجاسته أو طهارته (ويعني عن يسيره) أى يسير الدخان
 ومثله البخار المذكور (فإن مسح كثيره) أى كثير الدخان الماصق بالشئ وأزاله (عن تنور) هو شئ
 مصنوع من الطين وهو من جنس الفخار فهو واسع من فم الزبر وأسفله كذلك وهو مفتوح من
 الأسفل كالأعلى ويحفر له حفرة فى الأرض على مقدار طوله ويوضع ذلك التنور فى تلك الحفرة ويحمى
 وسطه بوضع السرجين فيه أو غيره من يعر الغنم أو روث الخبز أو غير ذلك من أنواع ما هو نجس
 فيلصق الدخان المذكور فى جوانبه فإذا مسح ذلك الدخان عن جوانبه (بخرقة يابسة فزال) ذلك
 الدخان المذكور بواسطة مسحه بتلك الخرقه (طهروا) مسحه (بخرقة رطبة) أى فيها أثر الماء وهى

ويعني عن قليله وما تنجس
 بملاقاة شئ من الكلب
 والخنزير لم يطهر إلا بغسله
 سبعا إحداهن بتراب
 طاهر ويستوعب المحل
 ويجب مزجه بماء طهور
 ويندب جعله فى غير
 الأخيرة ولا يقوم غير
 التراب مقامه كصابون
 وأشنان ولو رأى مرة
 تاكل نجاسة ثم شربت
 من ماء دون قلتين قبل
 أن تغيب عنه وإن غابت
 زمنًا يمكن ولو غابا فى ماء
 قلتين من دون قلتين لم تنجسه
 ودخان النجاسة نجس
 ويعني عن يسيره فإن مسح
 كثيرة عن تنور بخرقة
 يابسة فزال طهر أو
 بخرقة رطبة

المبلولة (فلا) أى فلا يظهر ذلك التور لأن رطوبة الخرقه عادت عليه بالتجسس (فان خبر عليه) أى على ذلك التور في هذه الحالة (فظاهره) أى ظاهر الخبر المفهوم من الفعل وإن لم يتقدم ذكر الخبر بلفظه على حد قوله تعالى اعدلوا هو أى العدل المفهوم من اعدلوا اقرب للتقوى وقد اشار إلى خبر المبتدى بقوله (ظاهر) وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط (واسفل الرغيف) الملاقى للنجاسة أى نجاسة ظاهر التور الذى أصابه الدخان ومسح بتلك الخرقه الرطبه وأشار إلى خبر المبتدأ بقوله (نجس) يعنى عن اكله منفردا وفي مائع كلبن وطبخ لين وهل يعنى عن حمله في الصلاة أولا قال الرمل لا يعنى عن حمله في الصلاة وخالف العلامة الخطيب فقال يعنى عنه وهذا هو المناسب لأن المشقة تجلب التيسير وهو الموافق للملة السجاء وفي بعض النسخ فان خبر عليه فظاهر اسفل الرغيف نجس أى والظاهر غير الاسفل طاهر فالمعنى على كل منهما ظاهر والاختلاف في اللفظ فقط لأن ظاهر اسفل الرغيف مساو لما عندنا وهو اسفل الرغيف نجس وظاهره غير الملاقى للتور طاهر خلافا لمن اعترض على نسخة وظاهره طاهر ولم يتقدم مرجع للضمير وقد تقدم موضحا فامل مفصحا (ويكنى في) غسل (بول الصبي الذى لم ياكل) أى لم يتناول ما كولا ولا مشروبا على جهة التغذى قبل مضى حولين (غير اللبن) هو معمول لقوله لم ياكل بمعنى لم يتناول غير اللبن من سائر الاطعمة وفاعل يكنى قوله (الرشاش) على موضع بوله حالة كون الرش مصحوبا (مع غلبة الماء) أى كثرت (عليه) أى على موضع بوله بان يغمره ويغمه بالماء (ولا يشترط) في طهارته أى موضع ذلك البول (سيلانه) أى الماء فان اكل الصبي الطعام على جهة التغذى غسل بوله قطعا او اكله بعد مضى حولين فكذلك وخرج بالبول غيره كالفانط فانه يغسل بلا شرط واما التحنيك بالتمر ونحوه فلا يمنع من الرش وكذلك تناوله السفوف ونحوه للاصلاح كافي المجموع هذا حكم بول الصبي وقد اخذ يذكر حكم بول الصبية بقوله (وبول الصبية وكذا) بول (الختي) فالنسل من بولهما واجب (ك) النسل من بول (الكبيرة) ويتحقق النسل من بول الصبية ومثلها الختي بالسيلان أى سيلان الماء على موضع النجاسة بعد زوال العين وإنما اكتفى برش الماء على بول الصبي المذكور لخبر الشيخين عن أم قيس انها جاءت بان لها صغير لم ياكل الطعام فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فقال عليه فدعا بما فوضعه ولم يفعله وخبر الترمذى وحسنه يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وفرق بينهما بان الاثلاف يحمل الصبي أكثر فخفف في بوله وبان بوله ارق من بولها فلا يلصق بالمحل لصوق بولها به (وما) استقر (سوى ذلك) أى من الرش في بول الصبي وغسل بول الصبية والختي وغسل مصاب الكلب والخنزير فالتجاسة مخففة ومنظفة ومتوسطة وقد مضى الكلام على المخففة والمغلظة وقد شرع في حكم المتوسطة بقوله وما استقر الخ وقوله (من التجاسات) بيان لما فهو متعلق بمحذوف حال منها فما مبتدأ وسوى ظرف متعلق بمحذوف صلة لما كما قدرته والخبر مذكور في قوله (ان لم يكن له) أى لما سوى ذلك فالضمير في له عائد على ما وافرده باعتبار لفظ ما فلفظها مفرد ومعناها متعددة لانها واقعة على التجاسات والمعنى إن لم يكن التجاسة (عين كنى جرى الماء عليه) أى على مصاب النجاسة التى يكن لها عين ولو جرى الماء عليه مرة واحدة وهذه هي النجاسة الحكيمة وذلك كبول جف ولم تذكر له صفة (وان كان له) أى لما سوى ذلك الملبين بالتجاسات (عين) أى جرم فصدوق الضمير في عليه وفيه الثاني هو مصدوق الضمير في له أولا فاقيل في الضمير في له أولا يقال في ضمير عليه وله ثانيا أى من افراده باعتبار لفظ ما ولوراعى معناها لاقى بالصنائر بمجموعة وقد صرح المصنف بالجواب فقال (وجب) على من يغسل النجاسة المذكورة موهى المسماة بالعينية (إزالة طعم) لها وهو ما نجس نجاسة الذوق (وان عسر) زواله (و) وجب ايضا ازالة (لون) (لونه) ازالة (ريح) لها فالاول مدرك بالبصر والثاني مدرك بالشم وقيد المصنف وجوب ازالة ما ذكر بقوله (ان سهلا) أى اللون والريح أى سهل زوالهما (فان عسر

فلا فان خبر عليه فظاهره
طاهر وأسفل الرغيف
نجس ويكنى في بول
الصبي الذى لم ياكل غير
اللبن الرش مع غلبة الماء
عليه ولا يشترط سيلانه
وبول الصبية وكذا الختي
كالكبيرة وما سوى ذلك
من التجاسات إن لم يكن
له عين كنى جرى الماء
عليه وإن كان له عين
وجب ازالة طعم وإن
عسر ولون وريح ان
سهلا فان عسر

(إزالة الريح وحده) أى مفرداً عن اجتماعه مع اللون في مكان واحد (أو) عسر (إزالة اللون وحده) أى مفرداً عن الريح في المكان لم يضر بقاؤه أى بقاء المذكور منهما مع هذا الافراد وهذا التفرع على سبيل الكف والنشر المشوش لأن مقتضى ذكر اللون أولاً أن يذكره في النشر أولاً (وإن اجتماعاً) أى اللون والريح في محل واحد من نجاسة واحدة (ضر) ذلك الاجتماع في المحل الواحد فتجب إزالة النجاسة مطلقاً عسر زوالهما أم لا لقوة دلالتها على بقاء العين كما يدل على بقائها الطعم وحده وإن عسر زواله (ويشترط) في ظهر المغسول (ورود الماء) القليل (على المحل) المغسول فلا يتنجس المحل لو عكس مع قلة الماء لأمع كثرته (ولا يشترط) في طهره (العدم) بل متى جرى الماء عليه ولو مرة واحدة فقد طهر (ويندب بعد طهارته) بإزالة الاوصاف السابقة غسلة (ثانية وثالثة) وبها حصل الابتاء المندوب (ويكفي في أرض نجست بذائب) كبول وخر (المكثرة بالماء) أى بأن يعمها الماء ويغمرها (ولا يشترط) في طهارتها أى الأرض (نضوبه) أى جفافه ونشوفته أى النجس الذائب في الصباح نضب الماء نضوباً من باب قد غار في الأرض وينضب بالكسر لغة (ولو ذهب أثر نجاسة الأرض) سبب قوة (شمس أو) بإيقاد (نار) فيها (أو) بسبب هبوب (ريح) لم تطهر تلك الأرض المتنجسة (حتى تفصل) بغمرها بالماء مع السيلان كما تقدم (وكل مانع غير الماء) ولو دهنًا فكل مبتدأ وغير الماء صفة للمانع أى مانع مغاير للماء وقوله (كخل ولبن) مثال للمانع غير الماء وقوله (إذا تنجس لا يمكن تطهيره) خبر المبتدأ وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفارة وهو الحيوان المعروف تموت في السمن فقال إن كان جامداً فالقوها وما حوّلها وإن كان مائماً فلا تقربوه وفي رواية للخطابي فأريقوه فلو أمكن تطهيره لم يقل فيه ذلك لما فيه من إضاعة المال وهذا فيما لادنية فيه وأما هو فيمكن تطهيره بأن يصب عليه في إناء ما يظله ويحرك بخشبة حتى يصل الماء إلى جميع أجزائه ثم إذا سكن وعلا الدهن يفتح الإناء من أسفله ليخرج الماء وإن كان القول ضعيفاً يمكن العمل فيه في حق نفسه ذكره النووي في المنهاج والجامد هو الذي إذا اخذ منه قطعة لا يتراد من الباقي ما يملأ محلها على قرب والمائع بخلافه ذكره في المجموع وخرج بتقيد الموصوف بما تقدم ما إذا تنجس المائع وهو ماء فإنه يمكن تطهيره بالمكثرة إذا لم يتغير أحد اوصافه كما يعلم مما يأتي في كلامه (فإن كان) المائع المذكور في بعض الاوقات (جامداً) كالسمن الجامد (القي النجاسة وما حوّلها) بما أصابته تلك النجاسة والمراد باللقاء طرح النجاسة وإن أمكن الاتصاف به كالضوء في غير المسجد فلا بأس به ثم أشار المصنف إلى حكم الغسالة وهي الماء المنفصل عن المغسول فقال (وما) أى والماء الذي (غسل به) أى بالماء (النجاسة) فإلا مبتدأ والنجاسة مرفوعة على النيابة عن الفاعل والجملة لا محل لها صلة لما والمعائد الضمير المتصل بالجار وخبر المبتدأ الجملة الشرطية المذكورة بقوله (إن تغير) أى ما غسل به النجاسة هذا قيد أولي كونه الغسالة غير طاهرة (أو) لم يتغير أى ما غسل به النجاسة لكن (زاد وزنه) ويزاد على ذلك أو لم يزد وزنه ولم يتغير لكنه لم يفصل عن المغسول بأن تشربه مع وجود الشرطين السابقين لكن المحل لم يطهر بأن بقي عليه شيء من اوصاف النجاسة فإذا وجدت هذه القيود أى وجد واحد منها (فهو) أى ما غسل به النجاسة (نجس والا) أى وإن يتغير أحد اوصافه ولم يزد وزنه بعد اعتبار ما يشربه المغسول وقد انفصل عن المحل وقد طهر أى المحل بأن لم يبق شيء من اوصاف النجاسة عليه وجواب الشرط المدغم في لا التافية هو قوله (فلا) أى فلا تنجس ذلك الماء بل يحكم عليه بأنه طاهر في نفسه غير مطهر لغيره وفرض أن الغسالة قليلة (فإن بلغ) ماؤها (قلتين) فأكثر فطهر لغيره أيضاً في هذه الحالة مع عدم التغير الخ كالماء (والا) أى وإن لم يبلغ ماؤها قلتين (لحكه) أى ذلك الماء

إزالة الريح وحده أو
اللون وحده وإن اجتمعا
ضرو يشترط ورود الماء
على المحل ولا يشترط العصر
ويندب بعد طهارته ثانية
وثالثة ويكفي في أرض
نجست بذائب المكثرة
بالماء ولا يشترط نضوبه
ولو ذهب أثر نجاسة
الأرض بشمس أو بنار أو
بريح لم تطهر حتى تفصل
وكل مانع غير الماء كخل
ولبن إذا تنجس لا يمكن
تطهيره فإن كان جامداً القى
النجاسة وما حوّلها وما
غسل به النجاسة إن تغير
أوزاد وزنه فنجس والا
فلا فإن بلغ قلتين ولا لحكه

الذي لم يبلغ قلتين في التفصيل السابق (حكم) ذلك (الحل بعد الفسل به) أي بذلك الماء القليل وقد أشار إلى التفصيل بقوله (إن كان قد حكم بطهارته) أي الحل بأن لم يبق عليه شيء من أوصاف النجاسة وقد انفصل الماء عنه (هـ) هو أي ذلك الماء القليل المنفصل عن الحل (طاهر) وهذا هو جواب الشرط وهو قوله إن كان الخ وأما جواب الشرط المتقدم عليه وهو قوله وإلا فحكمه إلى آخر الجملة الاسمية فهي في محل جزم جوابه وقرنت بالفاء لما ذكر وكذلك الثانية والثالثة وهي قوله (والا) أي وإن لم يحكم بطهارة الحل بأن بقي عليه شيء من أوصاف النجاسة (هـ) هو أي ذلك الماء القليل (نجس) كما علم ذلك من التفصيل السابق وانه أعلم

(كتاب الصلاة)

هي لفظة مأمور أول الكتاب وشرعا اقوال وافعال مفتوحة بالتكبير محتملة بالقسم ولا ترد صلاة الأخرس لأن وضع الصلاة أي شأنها ذلك فلا يضر عروض مانع والمفروضات منها في كل يوم ويلة خمس كما هو معلوم من الدين بالضرورة والأصل فيها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى وأقيموا الصلاة وأخبار كقوله صلى الله عليه وسلم فرض الله على امتي ليلة الأسراء خمسين صلاة فلا زلزل أراجعه واسأله التخفيف حتى جعلها خمسا في كل يوم ويلة رواهما الشيخان وغيرهما ووجوبها موسع إلى أن يبق ما يسعها فإن أراد تأخيرها إلى إتياء وقتها لزمه العزم على فعلها في الأصح في المجموع والتحقيق وقد شرع المصنف في بيان من يجب عليه الصلاة فقال (إنما يجب) وجوبا موسعا (على كل مسلم) ولو فيما مضى فدخل المرتد فلما يجب عليه بمعنى أنه يطالب بقضائها بعد رجوعه للإسلام ولا تصح منه في حال رده لأنه كافر وهي لا تصح منه فالإسلام شرط أولي وجوب الصلاة وقد أشار إلى الشرط الثاني والثالث بقوله (بالبالغ عاقل) لا فرق في البالغ العاقل بين الذكور وغيره فلما ذكر المصنف من يجب الصلاة عليه شرع يذكر محترزات القيود على سبيل ألف والنشر المخطط فقال (فلا قضاء على من زال عقله) (ب) سبب (جنون أو) زال عقله بسبب (مرض) وهذا محترز قوله عاقل ومثله المغمى عليه والسكران غير المتعدى بسكرة فقدم وجوب الصلاة على هؤلاء لأنهم غير مكلفين وقت وجوبها ووجوبها على المتعدى بجنونه أو اغماؤه أو سكره عند من عرير وجوبها وجوب انعقاد سبب كاتفر في الأصول وذلك لوجوب القضاء عليه (ولا قضاء على كافر أصلي) إذا أسلم ترغيبا في الإسلام وقوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا أي عن كفرهم يغفر لهم ما قد سلف وقد أشار المصنف إلى محترز قوله أصلي بقوله (ويقضى المرتد) ما فات من الردة حتى زمن الجنون فيها تغليظا عليه بخلاف زمن الحيض والنفاس والفرق أي بين زمن الجنون في الردة وزمن الحيض فيها أن اسقاط الصلاة عن الحائض والنفساء عزيمة وعن الجنون رخصة والمرتد ليس من أهلها وما وقع في المجموع من قضاء الحائض المرتدة زمن الجنون سبق قلم وهذا محترز قول المصنف مسلم وقد أشار إلى محترز قوله بالغ بقوله (ويؤمر الصبي المميز بها) أي بالصلاة (لسبع) والامر لوليه من أب وإن علا وأم كذلك والظاهر أن وجوب الامر عليهما على سبيل الكفاية فإذا قام به أحدهما سقط الطلب عن الآخر ويكون الأمر بها مع التهديد والمميز هو الذي يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده (ويضرب عليها) أي على تركها (لعشر) لخبر أبي داود وغيره مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فاضربه عليها أي على تركها وهو حديث صحيح كافي المجموع ثم إن المصنف ترك محترز قوله طاهر وكان عليه أن يذكره كذا ذكره غيره فقال فلا يجب على حائض ونفساء لعدم صحتهما منها وإنما لم يذكره المصنف لأنه مفهوم ومعلوم من شروط الصلاة فلا حاجة للتصريح به (ومن نشأ بين المسلمين) وقد بلغت الدعوة أي دعوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم للإيمان والإسلام (و) قد (جمد وجوب الصلاة) عليه بعد طلبها منه (أو) جمد وجوب (الزكاة أو) جمد وجوب (الصوم)

حكم الحل بعد الفسل به
إن كان قد حكم بطهارته
فطاهر وإلا فنجس
(كتاب الصلاة)
إنما يجب على كل مسلم بالغ
عاقل فلا قضاء على من زال
عقله بجنون أو مرض ولا
قضاء على كافر أصلي ويقضى
المفروض من الصبي المميز
بها لسبع ويضرب عليها
لعشر ومن نشأ بين المسلمين
وجمد وجوب الصلاة أو
للزكاة أو الصوم

(أو) وجوب (الحج) عليه بعد الطلب المذكور فهو كافر (أو) أنكر وجوب (له) ذلك ما أجمع على وجوبه) من مسائل الأصول والفروع (أو) أنكر تحريم ما أجمع على (تحريمه) كاستيلاء ظالم على مال الغير بغير حق وغير ذلك من فروع الشريعة (و) الحال أنه (كان) أي ما أجمع على وجوبه وأجمع على تحريمه (معلوماً من) مسائل (الدين بالضرورة) أي بما يشبه الضرورة أي أن مسائل الدين لا اشتراطها وظهورها صار دليلها شبيهاً بالضرورة أي بالدليل الضروري الذي لا يتوقف معناه على نظر وتامل وإن كانت أدلة الدين نظرية فإذا تحقق هذا الإنكار عن ذكر فقد (كفر وقيل بكفره) إن لم يرجع وبقر بالوجوب ويعتقد تحريم الجمع على تحريمه لحكم المقتول بكفره أن لا يصل عليه ولا يجب غسله ولا يدفن في مقابر المسلمين وأما إذا أنكر شيئاً لم يجمع على وجوبه كان كافر وجوب الزمناً أو أنكر تحريم شيء لم يجمع على تحريمه كان نبيذ فلا يحكم عليه بالكفر وأما من لم تبلغه الدعوة فهو باق على حاله من عدم الإسلام حتى تبلغه الدعوة (ومن ترك الصلاة) ومثل الصلاة في ذلك شرطها وركناتها المجمع على ركنيته بخلاف من ترك النية في الوضوء أو الغسل أو لمس المرأة الأجنبية أو مس الذكر وصلى فلا يقتل مخالفةً في حنية في ذلك وقوله (تأوانا) هو معنى قول أبي شجاع ومن ترك الصلاة كسلاً أي تركها تأواناً وتساهلاً بأن يعد ذلك سبلاً هيناً وذلك الترك ليس على سبيل الجحدها (بل مع اعتقاد وجوبها) عليه وقد طلب منه فعلها فلم يفعلها (حتى خرج وقتها) ولم يبق لها وقت من الأوقات الموضوعة لهذه الصلوات حتى وقت وقت العذر إن كانت تجمع مع غيرها فلا يقتل بترك الظاهر حتى تقرب الشمس ولا يقتل بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس وفي العصر بغروب الشمس وفي العشاء بطلوع الفجر ومع هذا المطلب يتوعد بالقتل إن أخرها عن الوقت المحدد لها والوقت في كلام المصنف شامل للآوقات كلها كاعلم ذلك من قوله ولم يبق لها وقت الخ وقول المصنف (و) قد ضاق) عن فعلها (وقت ضرورتها) هو من جملة الآوقات للصلوات المفروضة وهو يدخل عليها كلها بخلاف وقت العذر فلا يكون إلا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء لأن بعضها يجمع مع بعض تقديمًا وتأخيرًا بخلاف الصبح فليس لها وقت عذر لأنها لا تجمع مع ما قبلها ولا مع ما بعدها فلو كانت الضرورة هو آخر الوقت إذا زالت الموانع عن المكلف والباقي من الوقت قدر التكسيرة فأكثر فتجب تلك الصلاة التي زال المانع في وقتها ويجب معها ما قبلها إن جمعت معها وهذا التارك للصلاة مع ثبوت الاعتقاد المذكور مؤمن (لم يكفر) بالترك لما لم يحكم عليه بالكفر المترتب عليه ما تقدم (بل يضرب عنقه) بالسيف ونحوه وهل يستقلب ندباً أو وجوباً والمعتد أنه يستتاب ندباً لا وجوباً (و) حكم هذا أنه (يفضل) وجوباً (ويصل عليه) كذلك (ويدفن في مقابر المسلمين) وجوباً أيضاً لأنه منهم (ولا يعذر أحد) من يجب عليه الصلاة من ذكر وإناثي (في التأخير) أي تأخير الصلاة عن وقتها المحدود لها (إلا) حال كونه (نائماً) عنها قبل دخول وقتها (و) لا حال كونه (نائماً) لها (أو) لا (من آخر) ما (لاجل الجمع في السفر) وانه تعالى أعلم

(باب المواقيت)

جمع ميقات مأخوذة من الوقت والزمان وإطلاقة على المكان على سبيل التوسع وليس مرادها وإن كان مرادها باب الحج وهي في ذلك الباب صارت حقيقة شرعية على الزمان والمكان وهو لغة الحد والمراد به هنا زمان العبادة فقط والباب مرفوع على كونه خبر المحذوف أي هذا باب بيان زمان العبادة ولا تختص ببقية الأعراب وإنما قدّم المصنف ذكر من يجب الصلاة عليه ومن لا يجب مع أن أكثر العلماء تبعوا للشافعي صرحوا بكتاب الصلاة بذكر المواقيت لأن معرفة المواقيت لا تكون إلا بمعرفة من يجب عليه ومن لا يجب عليه فذلك بدأ المصنف بذكر شروط وجوب الصلاة أولاً وأما غير المصنف فقد ذكر شرط الوجوب متأخراً عن ذكر المواقيت كشيخ الإسلام نظر أمته إلا أن أم الصلاة هي الجنس وأهم شروطها

أو الحج أو غير ذلك مما أجمع على وجوبه أو تحريمه وكان معلوماً من الدين بالضرورة كقوله ولا يقتل بكفره ومن ترك الصلاة تأواناً بل مع اعتقاد وجوبها حتى خرج وقتها وضاق وقت ضرورتها لم يكفر بل يضرب عنقه ويفسل ويصل عليه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يعذر أحد في التأخير إلا نائماً ونائماً أو من أخر لأجل الجمع في السفر (باب المواقيت)

مواقيتنا اذ بدخولها تحجب ونخرجها تنقوت ولكل وجهة فتدبر والأصل في المواقيت قوله تعالى وسبح بحمديك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه اربابا بالاول الصبح وبالثاني الظهر والعصر وبالثالث المغرب والعشاء وخبر أمني جبريل عند البيت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس وكان التي قد زالت الشمس حين كان ظله أي الشيء مثله والمغرب حين افطر الصائم أي دخل وقت إفطاره والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثله والمغرب حين افطر الصائم والعشاء إلى ثلث الليل والفجر فأسفر وقال هذا وقت الأنبياء من قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم وغيره وقوله صلى بين الظهر حين كان ظله مثله أي فرغ منها حيثنذ كما شرع في العصر في اليوم الاول حيثنذ قاله الشافعي نافيا اشتراكهما في وقت واحد ولما كان المقصد من ذكر المواقيت ذكر ما يقع فيها من الصلوات المفروضة صرح المصنف بما مع بيان أوقاتها فقال (المكتوبات) أي الصلوات المفروضة على المكلف في اليوم واليلة (خمس) ولما كان الظهر أول صلاة ظهرت وقد بدا بها الله تعالى في قوله اقم الصلاة لادلوك الشمس أي زوالها وكانت أول صلاة عليها جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بدأها كغيره فقال (والظهر) أي صلاته وهو بدل من خمس وإنما قدرت أي صلاته لأن الظهر اسم للزمان المعروف والواجب هو الصلاة الواقعة في هذا الزمان لانفسه وهكذا يتدرج في باقي الاوقات وإنما سمى الظهر ظهرا قال التنوير لأنها ظاهرة وسط النهار والظهر أوقات أولها وقت فضيلة وقد بدا به المصنف فقال (وأولى وقتها) أي ابتداءه القاضل (إذا زالت) أي مالت (الشمس) عن وسط السماء المسمى بلوغها إلى ذلك بوقت الاستواء وزوالها المذكور لا بالنظر لما في نفس الامر بل لما يظن لنا وإلا فقد قال جبريل ان حركة الفلك بقدر النطق بالحرف المتحرك خمس مائة عام ويعرف ذلك بتحول الظل إلى جهة المشرف بعد تهاوى قصره الذي هو غاية ارتفاع الشمس والميل المذكور يكون بزيادة ظل الشيء على ظله حالة الاستواء أو بحدوثه ووجوده بعد عدمه إن لم يبق عنده ظل وذلك يقع بمكة قبل أطول أيام السنة بستة وعشرين يوما وبعده كذلك فهو في يومين أحدهما قبل الأطول والآخر بعده بالقدر المذكور قال شيخنا العلامة الباجوري هذا هو الصواب ولم يوجد في أطول أيام السنة كما وقع في عبارة الشيخ الخطيب اه وقد تبع الشيخ الخطيب في ذلك الجبري على فتح الوهاب نقلا عن العلامة الحلبي فالحق ما قاله شيخنا المذكور وانه اعلم وثاني الاوقات للظهر هو وقت اختيار وقد أشار إليه المصنف بقوله (وآخره) أي وقت الظهر الاختياري هو (مصير) أي وقت مصير (ظل كل شيء مثله) أي مثل ذلك الشيء (سوى) أي غير (ظل الزوال) أي ظل الشيء. وقت الزوال إن كان كما هو الغالب فالأضافة لادنى ملاسقة لإلا فالزوال ليس له ظل بل الظل للشيء عنده لاله والظل امة الستر تقول اناف ظل فلان أي في ستره وليس الظل عدم الشمس كما قد يتوهم بل هو امر وجودي يخلق الله تعالى لنفع البدن وغيره كالنواكه وقولهم وجودي أي عرفا والمراد به خيال الشيء. وثالث الاوقات للظهر وقت العصر لمن يجمع الظهر معها تأخيرا ورابع الاوقات لها وقت جواز بلا كراهة أي وقت يجوز إيقاع الصلاة فيه بلا كراهة وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وإن دخل هو ووقت الاختيار معه إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها فالثلاثة تدخل معا ويخرج وقت الفضيلة أولا ويستمر وقت الاختيار ووقت الجواز بلا كراهة إلى الوقت المعروف للاختيار إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها بالنسبة للجواز فالدخول معا والخروج على التعاقب وقيل يستمر وقت الاختيار إلى آخر الوقت فعلى هذا فالجواب والاختيار يتحدان ابتداء وانهما معامس الاوقات لها وقت حرمة وهو أن لا يبقى من الوقت ما يسعها والمعنى انه

المكتوبات خمس الظهر وأول وقتها إذا زالت الشمس وآخره مصير ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال

يحرم التأخير إلى ذلك الوقت وإن وقعت أدام بأدراك ركعة في الوقت فانها تكون أدام مع الاثم وليس المراد انها لا تصح فيه بل يجب عليه ان يادر بالصلاة في هذا الوقت وسادس الاوقات لها وقت ضرورة وهو آخر الوقت اذا زالت الموانع والباقي قدر التكبيره فاكثرتجب هي أى صاحبة الوقت وما قبلها ان جمعت معها وليس لها وقت جواز يكرهه ثم اشار المصنف الى الفرض الثاني من الخمس بقوله (والعصر) أى صلاته أى الصلاة الواقعة فيه لان العصر اسم للزمن والكلام فى المكتوبات الواقعة فى هذه الاوقات وسميت الصلاة بذلك لمعاصرتها وقت الغروب ولها اوقات وقت فضيلة وقد اشار اليه المصنف بقوله (وأوله) أى أول صلاته الفاضل هو (آخر الظهر) بان يشتغل بأسبابها وما يطلب فيها ولا جلتها ثم فعل فى هذا الوقت هذا هو ضابط وقت الفضيلة وقد اشار المصنف إلى وقت الجواز بقوله (وأخره) أى آخر جواز فعل صلاته هو (الغروب) للشمس أى لجميع قرصها فلا يتحقق الغروب إلا بغياب جميع قرصها فلو غرب بعضها وبقي البعض الآخر فوقت العصر باق وقد اشار المصنف إلى وقت الاختيار لها أى وقت يختار لإيقاع الصلاة فيه بقوله (لكن ان صار ظل كل شيء مثليه خرج وقت الاختيار) العصر أى بعد ذلك (وبقى) وقت (الجواز) مستمرا إلى الغروب كما تقدم فاشار المصنف إلى وقت الفضيلة ووقت الاختيار ووقت الجواز كلها تدخل معاً من أول الوقت ثم ينتهى وقت الفضيلة بفعلها وأوله ويستمر وقت الاختيار مع الجواز إلى ان يصير ظل الشيء مثليه فينتهى وقت الاختيار ويستمر وقت الجواز إلى الغروب ودليل هذا خبر جبريل السابق مع خبر الصحيحين من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر فالاول دليل لاولية والثاني دليل للجواز إلى غروب الشمس وكذلك خبر جبريل السابق يصلح دليلاً لوقت الاختيار أيضاً كما هو معلوم وبقي لهم وقت جواز وهو من مصير ظل الشيء مثليه إلى الاصفرار ولها وقت كراهة أى يكره تأخير الصلاة اليه وهو تأخيرها إلى ان يبقى ما يسمعها ووقت تحريم وهو تأخيرها إلى ان لا يبقى من الوقت ما يسمعها ووقت عذره وهو وقت الظهر لمن يجمع قدماً ووقت ضروره وهو ازالة الموانع كما تقدم التنبيه عليه فتحصل ان للعصر سبعة اوقات كما علم ذلك من التفصيل السابق فنظن ثم ان قول المصنف لكن ان صار ظل كل شيء مثليه أى زيادة على ظل الاستواء ان كان عنده ظل واقه اعلم وأشار المصنف الى الفرض الثالث من المكتوبات فقال (والغروب) أى صلاته لان المغرب اسم لزمن الغروب والكلام فى الصلاة المفروضة الواقعة فى هذا الزمن فلذلك سميت الصلاة باسم هذا الزمن والمغرب وقت واحد على القول الجديد وليس لها الا هو وهو ضعيف والعتمدى ذلك القول القديم للامام الشافعى الذى افقه بغداد قبل أن يرجع عنه لانه موافق للحديث الشريف وكل ما وافق الحديث فهو مذهبه وقد مشى المصنف على المذهب الجديد فقال (وأوله) أى أول صلاة المغرب هو (تكامل الغروب) للشمس أى لجميع قرصها كما تقدم ذلك فى العصر (ثم يمتد) ذلك الوقت على المذهب الجديد كما علمت (بقدر وضوء) أو بدله (و) بقدر (ستر عورة واذان وإقامة) لهذه الصلاة من التعمم والتقص لانها من جملة ما يطلب للصلاة (و) بقدر (صلاة خمس ركعات متوسطات) أى لا تطويل فيهن بل يأتى بالامر الوسط أى لغالب الناس كما قاله الرملى أو لفعل نفسه كما قاله ابن حجر ويلزم عليه طوله تارة وقصره اخرى وهذه الخمس ثلاث ركعات فرضاً وركعتان على سبيل السنة وسباقى من ركعتين خفيفتين قبل المغرب فى وقت صحته النوروى قياسه كما قال فى الشرح الصغير اعتبار سبع ركعات وهذا هو ضابط الوقت الواحد للمغرب (فان) مضى مقدار ذلك و (اخر) للشخص الدخول فيها أى فى صلاة المغرب (عن هذا القدر) أى المقدار المتقدم وهو مقدار الوضوء وما بعده (عسى) فى التأخير (وهى) أى الصلاة الواقعة بعده المقدار (قضاء) أى وقعت خارج الوقت على ما ذهب اليه المصنف وهو خلاف المعتمد الصحيح انها لا تكون قضاء لا اذا غاب الشفق الاخر لجبريل وقت المغرب بالمغرب

والعصر وأوله آخر الظهر
وأخره الغروب لكن ان
صار ظل كل شيء مثليه
خرج وقت الاختيار وبقي
الجواز والمغرب وأوله
تكامل الغروب ثم يمتد بقدر
وضوء وستر عورة واذان
واقامة وصلاة خمس
ركعات متوسطات فان
أخر عن هذا القدر عسى
وهى قضاء

الشفق الاحمر الذي هو اول وقت العشاء على هذا المعتمد فللمغرب سبعة اوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة وهو مقدار الاشتغال بالصلاة وما يطلب لها ثلاثا تدخل معا وتخرج معا ويدخل بعدها الجواز بكرة مرة اعاد للقول الجديد وإن كان ضعيفا ويستمر إلى ان يبقى من الوقت ما يسعها ولها وقت حرمة وهو تأخيرها إلى ان لا يبقى من الوقت ما يسعها ووقت ضرورة ووقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع تأخيرا (وان دخل) الشخص (فيه) أي في المغرب أي في صلاته والوقت متسع فقد ذكر المصنف الضمير باعتبار الزمن وأنه فيما بعد باعتبار الصلاة حيث قال (فله) أي يجوز لمن دخل فيها (استدامتها) أي الصلاة أي يجوز له المد والتطويل فيها مستمر (إلى غيبة الشفق الاحمر) على الصحيح من الخلاف المبني على الاصح في غير المغرب أنه لا يجوز تأخير بعضها عن وقتها مع القول بانها اداء كما سيأتي واستدل لجواز المدي فيها بأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في المغرب الاعراف في الركعتين كلتهما صححه الحاكم على شرط الشيخين وجملة قوله فله في محل جزم جواب الشرط المتقدم وقرنت بالقاء لكونها جملة اسمية وانه أعلم ثم أشار المصنف إلى الفرض الرابع من المكتوبات فقال (والعشاء) أي صلاته وهو بكسر العين بمدود اسم لاول الظلام وسميت الصلاة بذلك لفعليها فيه وللعشاء اوقات وقت فضيلة وقد أشار المصنف له بقوله (واوله) أي اول وقت العشاء (غيوبة الشفق الاحمر) أي ابتداء صلاتها إذا غاب الشفق الاحمر وإنما قيد المصنف الشفق الاحمر ليخرج ما بعده من الاصفر ثم الابيض ولو حذفه المصنف لوافق قول الامام الشافعي وغيره من أئمة اللغة أن الشفق هو الحمرة واطلاقة على الآخرين مجازاً والعلاقة مطلق اللون وأشار إلى وقت الاختيار بقوله (وأخره) أي آخر وقت العشاء في الجواز (الفجر الصادق) أي طلوعه وظهوره لخبر جبريل مع خبر مسلم ليس في النوم تفريط وإنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يحجى وقت الصلاة الاخرى ظاهره يقتضي امتداد كل صلاة إلى دخول وقت الاخرى من الخس غير الصبح لما يأتي في وقتها وخرج بالصادق وهو المنتشر ضوءه معترضا نواحي السماء الكاذب وهو يطلع قبل الصادق مستطيلا ثم يذهب وتعقبه ظلمة وتشبهه العرب بذهب السرحان وهو الذئب من حيث الاستطالة وكون النور في اعلاه وقد نص المصنف على وقت الاختيار بقوله (لكن) إذا مضى ثلث الليل خرج وقت الاختيار وبقى وقت (الجواز) يمتدأ إلى طلوع الفجر الثاني كما علمت ودليل هذا خبر جبريل السابق وقوله فيه والوقت ما بين هذين الوقتين بالنسبة اليها محمول على وقت الاختيار فهذه ثلاثة اوقات للعشاء وبقى اربعة وقت جواز بلا كراهة إلى ما بين الفجرين وبكرة إلى الفجر الثاني وهما داخلان تحت قوله وبقى الجواز فهو شامل لها ووقت حرمة ووقت ضرورة ووقت عذر وهو وقت المغرب لمن يجمع العشاء تقديمًا (تنبيه) بكرة تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة انتهى عن الاول في حديث البخاري لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب وتقول الاعراب هي العشاء وعن الثاني في حديث مسلم لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم الا انها العشاء ويعتدون بالابل بفتح اوله وضمه وفي رواية بحلاب الابل قال في شرح مسلم معناه انهم يسمونها العتمة لكونهم يعتدون بحلاب الابل أي يؤخرونه إلى شدة الظلام (تنبيه آخر) يسن ايقاظ من نام امام المصلين أو في المحراب أو في الصف الاول أو في بيت وحده أو على وسط سطح لا حاجز له أو في عرفة وقت الوقوف أو في يده ريع غمراي زفرو هو بالغين المعجمة كزفر لحم أو نام بعد الصبح وإن صلاها لان الارض تصيح مشتكية من ذلك أو نام مستلقيا هو انثى أو متكبوا هو ذكر لانها نومة يفيضها الله واثار المصنف إلى الفرض الخامس من المكتوبات فقال (والصبح) بضم الصاد وكسر هاو لها اوقات كغيرها وقت فضيلة وقد اشار له المصنف بقوله (واوله) أي اول صلاته الفاضل (الفجر الصادق) أي طلوعه وظهوره وخرج به الكاذب فلا يدخل

وإن دخل فيه فله استدامتها إلى غيبة الشفق الاحمر والعشاء واوله غيبة الشفق الاحمر وآخره الفجر الصادق لكن إذا مضى ثلث الليل خرج وقت الاختيار وبقى الجواز والصبح واوله الفجر الصادق

وقت الصبح به فهو من وقت العشاء كما تقدم (وآخره) أى فى الجواز (إلى طلوع الشمس) وقد صرح
المصنف بهذين الوقتين أى وقت الفضيلة ووقت الجواز وذلك لخبر مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع
الفجر ما لم تطلع الشمس وفى الصحيحين من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح
وطلوعها كطلوع بعضها بخلاف غروبها فلا يلحق ما لم يغرب بما غرب فى الخروج أى خروج الوقت
بخلاف طلوع بعض الشمس فهو كطلوعها كلها فى خروج الوقت وقد نص المصنف على وقت الاختيار
للصبح بقوله (لكن إذا أسفر) أى ظهر ضوء الفجر (خرج وقت الاختيار) لها أى للصبح وينبغى أن
لا تؤخر عن وقت الأسفار الحديث جبريل السابق وقوله بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين الوقتين محمول
على وقت الاختيار (ويبقى الجواز) تمتد (إلى طلوع الشمس) فهذه الاوقات الثلاثة تدخل معا وتخرج
على التعاقب كما علت ذلك سابقا وقد بين المصنف ضابط وقت الفضيلة فقال (والأفضل أن يصلى أول
الوقت ويحصل) ويوجد وقت الفضيلة فى كل صلاة من الصلوات المتقدمة (بان يشغل أول دخوله)
أى أول دخول كل وقت من الاوقات السابقة (بالاسباب) وقد مثلها المصنف بقوله وذلك
(كطهارة) للصلاة (و) ك(ستر عورة) ك(أذان وإقامة) لها أى للصلاة المكتوبة لا غيرها
لأنه لا يشرع الأذان والإقامة إلا لها (ثم يصلى) هذه الصلاة من الصلوات المكتوبات بعد فراغ
هذه الاسباب وإذا مضى قدر ذلك ولم يفعل فات وقت الفضيلة ودليل فضيلة الصلاة أول الوقت خبر
ابن مسعود سألت النبي صلى الله عليه وسلم أى الاعمال أفضل قال الصلاة لأول وقتها أى عند أول
وقتها وفى أول وقتها فالإمام فى الحديث بمعنى عند أى معنى فى كماله فى قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك
الشمس أى عند زوالها وراه الدارقطنى وغيره وقال الحاكم أنه على شرط الشيخين ولفظ الصحيحين
لوقتها وأما استحباب تأخير العشاء فاجاب عنه فى المجموع بان تعجيلها هو الذى واطب عليه صلى الله
عليه وسلم ثم قال لكن الأقوى دليلا تأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه وأما الحكم فهو الأول قال المصنف
(وتستثنى) أى من سنية التعجيل لأول الوقت (الظهر فيسن الإبرادها) أى تأخيرها عن أول وقتها
وهذا الإبراد مشروط بشروط قد صرح بها المصنف الشرط الأول قوله الإبرادها لان الضمير يعود
إلى الظهر وإثباتى قوله (فى شدة الحر) فالجار والمجرور متعلق بيسن والثالث (يبلد حار) وقد
أشار إلى الشرط الرابع بقوله (لمن يمضى إلى جماعة) أى يشترط فى سنية الإبراد أن تكون الصلاة
جماعة وقد وصفها بكونها مقصودة من مسافة (بعيدة) عن محل ذهابه إليها وهذا شرط خامس (و)
الحال أنه (ليس فى طريقه كن) أى شئ له ظل (يظله) وهذا شرط سادس فإذا وجدت هذه
الشروط المذكورة (فيؤخر الشخص) هذه الصلاة المذكورة (حتى) أى إلى أن (يصير للحيطان)
ومثلها الأشجار عند عدها (ظل يظله) أى يمضى فيه طالب الجماعة حتى لو لم يوجد شئ من هذا
فيسن الإبراد إلى أن تنكسر حدة الشمس ولا يجاوز به نصف الوقت ودليل سنية الإبراد خبر الصحيحين
إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة وفى رواية البخارى بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم أى هيجانها وفى
استحباب الإبراد بالجمعة وجهان أحدهما نعم الحديث البخارى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يبرد بالجمعة والأصح عدم الإبرادها لشدة الخطر فى فوتها المؤدى إلى تأخيرها بالنكاسل
وهذا مفقود فى حق النبي صلى الله عليه وسلم ورواية الظهر مقيدة للأولى والباء الداخلة على الصلاة
وعلى الظهر للتعددية وقيل هى زائدة والإبراد معناه التأخير فيصير المعنى على كون الباء زائدة أخوا
الصلاة على الرواية الأولى والظهر على الثانية (فان فقد شرط من ذلك نذب التعجيل) أى تعجيل
الظهر الذى الكلام فيه فلا يسن فى وقت يبلد بارد ين أو معتدل ولا لمن يصلى فى بيته هذا محترز
قوله لمن يمضى إلى مكان الجماعة مسجدا وغيره ولا لمن يصلى منفردا هذا محترز قوله إلى جماعة ولا

وآخره إلى طلوع الشمس
لكن إذا أسفر خرج وقت
الاختيار ويبقى الجواز
إلى طلوع الشمس
والأفضل أن يصلى أول
الوقت ويحصل بان يشغل
أو دخوله بالاسباب
كطهارة وستر عورة
وأذان وإقامة ثم يصلى
ويستثنى الظهر فيسن
الإبرادها فى شدة الحر
يبلد حار لمن يمضى إلى
جماعة بعيدة وليس فى
طريقه كن يظله فيؤخر
الشخص حتى يصير
للحيطان ظل يظله فان فقد
شرط من ذلك نذب
التعجيل

لمن كان قريب الجماعة هذا محترز قوله بعيدة ولا لمن كان في طريقه كن يظله من حر الشمس والله تعالى
 اعلم (ولو وقع) من الصلاة (في الوقت) المحدود لها (دون ركعة) كان ركع واعتدل او سجد
 السجود الاول فقط او تلبس بقراءة الفاتحة بعد تكبيرة الاحرام وكل ذلك في الوقت (و) وقع (الباقى
 خارجه) اى خارج الوقت (فكلها) اى كل الصلاة (قضاء) ووقع في الوقت (ركعة فاكثر) بان
 سجد السجدين وتلبس بالقيام (و) وقع (الباقى خارجه) اى خارج الوقت (فكلها) اى كل الصلاة
 الواقع بعضها هو الركعة فاكثر في الوقت وغير الواقع فيه فكلها مبتدا والخبر قوله (اداء) تبعا
 للواقع فيه لخبر الصحيحين من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة اى مؤداة ومفهومه ان من
 لم يدرك ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة والفرق بين ادراك الركعة حيث تكون الصلاة كلها مؤداة
 وبين ادراك دون الركعة حيث لا تكون الصلاة مؤداة بل تكون قضاء هو ان الركعة تشتمل على
 معظم افعال الصلاة اذ معظم الباقي كالتركيز لها فاجعل ما بعد الوقت تابعا للركعة الواقعة في الوقت
 في الاداء بخلاف ما دون الركعة ولا تتوهم من هذا جواز التأخير ولا من الوقوع اداء جوازه ايضا
 فذلك قال المصنف (لكن يحرم تعمد التأخير) اى تأخير الصلاة (عن الوقت حتى) اى لاجل ان
 (يقع بعضها خارج الوقت من جهل دخول الوقت) لغيم أو حبس بيت مظلم أو غير ذلك وقد
 اشار المصنف الى تفصيل الجواب بقوله (فاخبره ثقة) اى امين لم يعمد عليه الكذب اخبارا ناشئا
 (عن مشاهدة) بدخول الوقت ومثل اخبار الثقة العلم بالنفس فانها بمنزلة واحدة فجملة قوله
 فاخبره ثقة عطف على جملة الشرط وهى مسية عن الجهل المذكور وقوله (وجب قبوله) جواب
 الشرط اى وجب على المخبر بفتح الباء قبول خبر المخبر بكسر هاء علم ومشاهدة (او) اخبره شخص
 بدخول الوقت اخبارا ناشئا (عن اجتهاد) لا عن علم فالجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف
 محذوف كما عرفت وقول المصنف (فلا) اى فلا يجب قبول خبره وهو جواب لمن جهل ايضا لان
 المعطوف على الجواب جواب المقدر بعد او والمعنى فان كان الاخبار ناشئا وصار عن الاجتهاد فلا
 يجب على المخبر بفتح الباء قبول خبر المخبر بكسر هاء بل يجب عليه حينئذ الاجتهاد ان قدر عليه بنحو
 ورد كخياطة صوت ديك مجرب كما سيأتى ذلك في كلامه هذا حكم القادر البصير واما الاعمى والبصير
 العاجز فقد اشار المصنف الى حكمها فقال (فلاعى) سواء كان قادرا على الاجتهاد او لا
 (او البصير العاجز عن الاجتهاد تقليده) اى المجتهد لجزءه اى عجز كل منهما في الجملة قال النووي
 وللاعمى والبصير تقليد المؤذن الثقة العارف في القيم لانه لا يؤذن الا في الوقت اما في الصحوف كالخبر
 عن علم اى فيمتنع الاجتهاد مع وجوده وهو واضح حيث لم يعلم ان اذانه عن اجتهاد او لا يجوز ان
 يقلده والبنجم والحاسب العمل بمعرفتهما وليس لغويهما تقليدهما وقوله (لا القادر عليه)
 معطوف على العاجز اى ليس للبصير القادر على الاجتهاد تقليد المجتهد (ويجوز) لكل احد
 (اعتماد مؤذن ثقة عارف) بدخول الوقت كما قال النووي وللاعمى والبصير تقليد الخ (و) كذلك
 يجوز اعتماد صوت (ديك مجرب) والمراد انه يجعل ذلك علامة يجتهد بها كان يتأمل هل اذن
 الديك قبل عاداته بان كان ثم علامة يعرف بها وقت اذانه المعتاد وهذا معنى قولهم اجتهد بنحو
 ورد كخياطة فيجعل الورد ونحوه آلة للاجتهاد وليس المراد انه يصلى بمجرد سماع صوت الديك ونحوه
 فهذه المذكورات تجعل آلة وسيا للاجتهاد بمعنى انه اذا وجد شيئا من هذه العلامات اجتهد هل
 دخل الوقت ام لا وهل استعمل في الورد ام لا (فان قد لا اعمى أو البصير مخبرا) عن علم (اجتهاد) اى
 كل منهما (بورد ونحوه) كخياطة الثوب والورد كالقرآن مثلا والدرس ومطالعة العلم والحاصل ان
 مراتب العلم بدخول الوقت ثلاثة العلم بالنفس وفي معناه اخبار الثقة عن علم وكذلك اذان المؤذن

ولو وقع في الوقت دون
 ركعة والباقي خارجه
 فكلها قضاء أو ركعة
 فأكثر والباقي خارجه
 فكلها أداء لكن يحرم
 تعمد التأخير عن الوقت
 حتى يقع بعضها خارج
 الوقت من جهل دخول
 الوقت فاخبره ثقة عن
 مشاهدة وجب قبوله أو
 عن اجتهاد فلا فلاعى
 أو البصير العاجز عن
 الاجتهاد تقليده لا القادر
 عليه ويجوز اعتماد مؤذن
 ثقة عارف وديك مجرب
 فان قد لا اعمى أو البصير
 مخبرا اجتهادا يورد
 ونحوه

العارف في الصحو فيمتنع عليه الاجتهاد في هذه المرتبة والثانية تقليد المجتهد عند العجز عن الاجتهاد
والثالثة الاجتهاد بما تقدم ذكره من ورد ونحوه فلا يقلد المجتهد مع القدرة عليه وهذا كله محصل
ما تقدم ذكره تفصيلا وقد اشار المصنف الى المرتبة الاولى بقوله سابقا ومن جهل دخول الوقت
فأخبره ثقة علم لان اخبار الثقة والعلم بالنفس في منزلة واحدة وقد اشار الى المرتبة الثانية بقوله
سابقا فلا عني أو البصير العاجز عن الاجتهاد تقليده اى المجتهد واشار الى الثالثة بقوله سابقا فان فقد
الاعمى أو البصير مخبرا اجتهد بورد ونحوه الخ وقول المصنف (وان أمكنهما) اى الاعمى والبصير
(اليقين) سبب (الصبر) هو غاية في جواز الاجتهاد مع الامكان المذكور وامام عده فيجب عليهما
الاجتهاد ولا تصح الصلاة بدونه (فان تحيرا) اى الاعمى والبصير في اجتهادهما فلم يظهر لهما شئ يدل على
دخول الوقت (صبرا) وجوبا (حتى يظنا) دخوله باى شئ كان (فان صليا) اى كل من الاعمى والبصير
في هذه الحالة (بلا اجتهاد أعادا) اى كل منهما ما صلاهما وجوبا (وان أصابا) اى واقفا في صلاتهما
دخول الوقت بلا اجتهاد ثم أشار المصنف الى مسألة استطرادية حقها أن تذكر في شروط وجوب الصلاة
ولما ذكرت هنا المناسبة خلو الشخص اول الوقت من الموانع فقال (وان مضى) على المكلف (من
اول الوقت) أو من وسطه (ما) اى زمن أو الذى (يمكنه) أى المكلف (فيه) اى فى ذلك الزمن (الصلاة)
اى ايقاعها فى ذلك الزمن باخف ما يقدر عليه حتى لو كان مسافرا اعتبر قدر ركعتين ويعتبر مع ذلك
الطهارة التى لا يمكن تقديمها كالتيسم وطهارة المستحاضة بخلاف التى يمكن تقديمها ولم يفعل حتى طرأ
عليه مانع من فعلها ولم يعزم على فعلها فى الوقت لان الواجب على المكلف بدخول الوقت ما الفعل أو العزم
عليه وقد أشار اى ذلك المانع بقوله (فجن) اى انصف ذلك بالجنون (أو حاضت) المرأة أو قست
وقد خرج وقت الصلاة (وجب) عليه (القضاء) لما فاتته فورا لانه قد فوت الصلاة عن وقتها بلا عذر
لانه مقصر فى عدم فعلها اول الوقت وعدم العزم عليه (ومتى فاتت المكتوبة) اى المفروضة من
الصلوات الخمس (بعذر) كنوم ونسيان (ندب الفور فى القضاء) تعجلا لبراءة الذمة ولخبر الصحيحين
من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها (وان فاتت) الصلاة وخرج وقتها ولم يصلها وتركها
(بغير عذر وجب) عليه (الفور) فى القضاء (والصوم كالصلاة) فى هذا التفصيل بجامع الفرضية
أصالة على كل مكلف اى فتجب المبادرة الى القضاء عند عدم العذر ويستحب معه (وتراخيه) اى
الصوم مبتدأ وقوله (لرمضان القابل) متعلق بالمصدر وهو المبتدأ والخبر محذوف والتقدير وتراخيه
اى الصوم بمعنى تأخيره لرمضان القابل اى الآتى به الذى مضى بغير صوم فيه تفصيل حاصله فان كان
التأخير لعذر كمرض لا يمكن الصوم معه ثم بعد ذلك حصل الشفاء من المرض ندب الفور فى قضائه وان
فات بغير عذر وجب الفور فى القضاء فاذا أخره الى أن دخل رمضان آخروا بوجوب مع القضاء فدية عن
كل يوم مد طعام وكذلك من أخر لعذر وأمكنه القضاء قبل رمضان القابل ولم يفعل وجب عليه
القضاء حينئذ لا على الفور مع وجوب الفدية وفى بعض نسخ المتن ويحرم تراخيه الخ وان كان صحيحا
لكن ينزل على التفصيل المذكور (ويندب ترتيب الفرائض) من الصلوات كأن يقضى الصبح
قبل الظهر والظهر قبل العصر (و) يندب (تقديمها) اى الفرائض (على الحاضرة) اى صاحبة
الوقت محاذة للاداء (إلا أن يخشى فوات الحاضرة) بخروج وقتها فيجب حينئذ تقديمها على القاتنة
لثلاث تصير الحاضرة فاتئة أيضا (وإن شرع فى فاتئة) حال كونه (ظانا ساعة الوقت) بفتح السين
وكسرها وقد عطف على قوله شرع فى فاتئة قوله (فإن ضيقه) عن ادراكها اداء وقد أشار الى الجواب
بقوله (وجب) عليه (قطعها) لادراك الحاضرة صاحبة الوقت كما قال المصنف (وفعل الحاضرة ومن

وان أمكنهما اليقين بالصبر
فان تحيرا صبرا حتى يظنا
فان صليا بلا اجتهاد أعادا
وان أصابا وان مضى من
اول الوقت ما يمكنه فيه
الصلاة فجن أو حاضت
وجب القضاء متى فاتت
المكتوبة بعذر ندب الفور
فى القضاء وان فاتت بغير
عذر وجب الفور
والصوم كالصلاة وتراخيه
لرمضان القابل ويندب
ترتيب الفرائض وتقديمها
على الحاضرة إلا أن يخشى
فوات الحاضرة وان
شرع فى فاتئة ظانا ساعة
الوقت فإن ضيقه وجب
قطعها وفعل الحاضرة ومن

عليه قائمة) من الصلوات (فوجد جماعة) الصلاة (الحاضرة قائمة) حاصلة أى شارعين فيها (ندب تقديم القائمة) حال كونه (منفردا) بها تعجلا لبراءة الذمة (ثم) بعد الفراغ منها (يشرع في الحاضرة ومن نسي صلاة) واحدة (من) الصلوات (الحس و) الحال أنه (لم يعرف عنها) أى ظهر أم عصر أم غيرها (لزمه) في براءة الذمة (أن يصلي الحس) صلوات (وينوي في كل واحدة) منها الصلاة القائمة والله تعالى اعلم

(باب الأذان والإقامة)

هما من سنن الكفاية وأقل ما تحصل به السنة في الأذان بالنسبة لأهل البلد أن ينتشر في جميعها حتى إذا كانت كبيرة أذن في كل جانب واحد فان أذن واحد في جانب فقط لم تحصل السنة إلا لأهل ذلك الجانب دون غيرهم ويجوز في ذال الأذان الكسر فيقال فيه الأذين والتأذين بالذال المعجمة والأصل فيه قوله تعالى وإذا ناديتهم إلى الصلاة وخبر الصحيجين إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم والأذان لغة الإعلام وشرعا ذكر مخصوص يعلم به دخول وقت الصلاة المفروضة والإقامة مصدر أقام وهي لغة كالأذان والإقامة من خصوصيات هذه الأمة كما قاله السيوطي وشرعا أى الأذان والإقامة في السنة الأولى من الهجرة كما في ع ش (وهما) أى الأذان والإقامة (سنتان) أى على الكفاية لمواظبة السلف والخلف عليهما فإذا فعلهما أحد الناس سقط الطلب على سبيل السنة عن أهل البلد إذا كانت صغيرة وقد علمت حكم الكبيرة قبل هذا ولا يطلبان إلا (في) الصلوات (المكتوبات) أصالة ولا يطلبان تغيرهما كالعيدين والاستسقاء والكسوفين بل ينادى لما ذكر فيقال الصلاة جامعة ولو عبر المصنف باللام بدل في لكان أولى لأن في اللظرفية والصلاة المكتوبة ليست ظرفا لطلب الأذان والإقامة بل يطلبان لاجلها إلا أن يقال إن في ليست اللظرفية بل هي في هذا المقام للسببية فتفيد حيثن ما تفيد اللام من التعليل والله أعلم ويطلبان لكل فريضة (حتى لمنفرد) عن الجماعة (و) يطلبان (لجماعة ثانية) بعد فراغ الجماعة التي أذن وأقيم لها وطلب سنتيهما لا يحصل إلا بحالة هي مصورة (بمحيط يظهر الشعار) بهما في البلد الكبيرة والصغيرة (والأذان أفضل من الإقامة) كما صرح به المناهج وغيره وقال شيخ الإسلام وهما أى الأذان والإقامة أى مجموعهما والمراد بالمجموع كل واحد منهما منضمنا إلى الآخر وهذا أولى من قال المراد بالمجموع كل واحد على انفراده كالشيخ ع ش والأولى عبارة الشوبري وقد استظهرها شيخ شيخ البجيرى حيث قال والظاهر أن هذا أولى ثم ذكر الشيخ البجيرى في عبارة أخرى فقال إن المعتمد أن الأذان وحده أفضل من الإقامة وهى أى الإمامة أفضل من الإقامة وقد أشار المصنف إلى قول ضعيف بأن الإمامة أفضل حيث قال (وقيل عكسه) أى عكس قوله والأذان أفضل وإنما كان الأذان أفضل منها لقوله صلى الله عليه وسلم المؤذنون أطول أعناق يوم القيامة أى أكثر رجاء لأن راجى الشيء يمد عنقه إليه وإنما واطب النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده على الإمامة ولم يؤذنوا لاشتغالهم بمهمات الدين التي لا يقوم غيرهم فيها مقامهم ولهذا قال عمر لولا الخلافة لاذت وكون الأذان أفضل لا ينافي أفضليته على الفرض وهو الإمامة لأنها فرض كفاية لأن السنة قد تفضل الفرض كرد السلام مع ابتدائه وقد بين كيفية الأذان من جهة رفع الصوت وعدمه فقال (فان أذن المنفرد في مسجد صلت فيه) أى في المسجد (جماعة) قال في الروضة كاصلها وانصرفوا والمسجد ليس بقيد فثله الرباط والمدرسة فيثبت (لم يرفع) ذلك المنفرد الذي أراد الصلاة في المسجد الموصوف بما ذكر (صوته) بالأذان خوفا من الاشتباه بدخول وقت صلاة أخرى سيما في يوم القيم (والأ) أى وإن صلى المنفرد في غير المسجد وصلى في المسجد لم اتصل فيه جماعة فان شرطية مدغمة في لالتافية وجواب الشرط قوله (رفع) حيثن صوته بالأذان لا تنفاه المحذور المتقدم (وكذا الجماعة الثانية) إذا صلت بعد الجماعة

عليه قائمة فوجد جماعة الحاضرة قائمة ندب تقديم القائمة منفردا ثم يشرع في الحاضرة ومن نسي صلاة من الحس ولم يعرف عنها الزمان يصلى الحس وينوي في كل واحدة

(باب الأذان والإقامة) وهما سنتان في المكتوبات حتى لمنفرد وجماعة ثانية بحيث يظهر الشعار والأذان أفضل من الإقامة وقيل عكسه فان أذن المنفرد في مسجد صلت فيه جماعة لم يرفع صوته ولا رفع وكذا الجماعة الثانية

الاولى في المصلى (لا يرفعون صوتهم) القياس لا ترفع صوتها اعتبارا بظاهر اللفظ فانه مؤنث ولكنه راعى المعنى اى هؤلاء المجتمعون لا يرفعون صوتهم كالمنفرد لما من خوف الاشتباه المتقدم والدليل على سنية رفع الصوت للمنفرد والجماعة الاولى ما رواه البخارى عن عبادة بن عبد الرحمن بن ابي صحصعة ان اباسعيد الخدرى قال له انى اراك تحب الغم والبادية فاذا كنت فى غمك اوفى باديتك فاذنت للصلاة فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شئ الا شهده يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم اى سمعت ما قلته لك بخطاب لى ويكفى فى اذان المنفرد اسماع نفسه بخلاف اذان الاعلام (ويسن لجماعة النساء الاقامة دون الاذان) ومثل جماعتهن المنفردة وكذلك الخنثى يسن له الاقامة لا الاذان وكذا الواحش مع الاناث فالحاصل ان الخنثى يقيم لنفسه وللانات والاثنى يقيم لنفسها وللانات ويمتنع اقامة الخنثى لثلثه وللرجال واقامة الاثنى للخنثى وللرجال وانما اجازت الاقامة لغير الذكور دون الاذان لانها لا تستهضر الحاضرين فلا محتاج الى رفع صوت والاذان للاعلام اى اعلام الغائبين فيحتاج الى الرفع والمرأة يخاف من رفع صوتها الفتنة ومثلها الخنثى فى ذلك لاحتمال انه اثنى فاذا اذن الخنثى او الاثنى للنساء بقدر ما يسمعن لم يكره وكان ذكر احصا وان زيد على ذلك فيكره او يحرم ان يخيف من صوتها الفتنة ان كان هناك اجنبى (ولا يؤذن) صلاة (الفاتنة فى) المذهب (الجديد) للامام الشافعى هو ما قاله بمصر والعمل عليه الان الا فى بعض مسائل كامتداد وقت المغرب الى مغيب الشفق الاحرفان العمل فيه على القديم الذى ائنه فى بغداد ومثل الفاتنة فوات متعددة ويدل للجديد حديث ابى سعيد الخدرى انه صلى الله عليه وسلم فاته يوم الخندق الظهر والعصر والمغرب فدعا بلالا فاقام الظهر فصلاها ثم اقام العصر فصلاها ثم اقام المغرب فصلاها ثم اقام العشاء فصلاها رواه الشافعى واحمد فى مسندهما باسناد صحيح كما قاله فى شرح المهذب (ويؤذن لها) أى للصلاة الفاتنة (فى) المذهب (القديم وهو) القول (الاظهر) وبه قال الاثمه الثلاثة لحديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم نام وهو اصحابه عن الصبح حتى طلعت الشمس فساروا حتى ارتفعت ثم نزل فتوضأ ثم اذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى صلاة الغداة ويستدل ايضا القديم بما فى المهذب بحديث ابن مسعود فى قصة الخندق وفيه فامر بلالا فاذا نثم اقام فصل الظهر ثم اقام فصل العصر الى آخره رواه الترمذى فقيه زيادة علم بالاذان على الحديث السابق فى القصة المذكورة فقدم عليه ثم ظهر انه منقطع فان الراوى عن ابن مسعود وهو أبى ابو عبيدة لم يسمع منه كما قاله الترمذى لصغر سنه فقدم الاول عليه فى الجديد وانما كان القديم اظهر لان قصة الراوى بعد قصة الخندق (فان فاته) اى المكلف (صلوات) متعددة وأراد ان يوالى بينهما بان يصليها متوالية (لم يؤذن لما بعد) الصلاة (الاولى) من هذه الصلوات التى صلاها متوالية قطعاً بخلاف (وفى) الصلاة (الاولى) لخلاف (حاصل وقائم) وموجود فالخلاف مبتدأ وخروفي الاولى خبر مقدم وهو انه لا يؤذن لها بناء على أن الاذان للوقت وقد فات بخروجه وهو خلاف المعتد فى المذهب وهو ان الاذان حق للفرصة لا للوقت فالقياس انه يطلب الاذان لكل فريضة من هذه الصلوات التى والاهوا لكن موالاتها وجمعها فى آن واحصيرها كالصلاة الواحدة والاولى للصف ان يقيد بالموالات لان عدم الاذان لغير الاولى مقيد بالتوالى نعم كلامه فيه اشعار بذلك حيث قال لم يؤذن لما بعد الاولى فالظاهر منه انها متوالية قال فى فتح الوهاب فان لم يوال بعد تقييده بالموالات لم يكف لغير الاولى الاذان لما بل لا بد من الاذان لكل صلاة حتى تحصل السنة او الى بين فاتت وحاضرة لم يدخل وقتها قبل شروعه فكذلك أى يطلب الاذان للحاضرة عند دخول وقتها ولو فى أثناء الفاتنة او دخل وقتها بعد فراغه من اذان المائة (ويقيم) المصلى (لكل) صلاة (واحدة) من هذه

لا يرفعون صوتهم ويسن
لجماعة النساء الاقامة دون
الاذان ولا يؤذن للفاتنة فى
الجديد ويؤذن لها فى القديم
وهو الاظهر فان فاته
صلوات لم يؤذن لما بعد
الاولى وفى الاولى لخلاف
ويقيم لكل واحدة

الصلوات (والفاظ الاذان والاقامة معروفة) مشهورة فلذلك تركها المصنف وأعرض عن بيانها ولا بأس بذكرها للتبرك بها فاما الفاظ الاذان فهي مثنى مثنى الا التكبير اوله فاربع والا التوحيد آخره فواحد والفاظ الاقامة فرادى الا التكبير الاول والاخير فهي مثنى مثنى والافات قد قامت الصلاة فانه يؤتى به مرتين فالاقامة احدى عشرة كلمة والاذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وسياتي (ويجب) على المؤذن والمقيم (ترتيبهما) أى ترتيب ألفاظ الاذان والافات الاقامة هكذا في بعض النسخ بضمير الثنية فيكون راجعا إلى الاذان والاقامة وفي بعض النسخ بلا ثنية فيكون الضمير راجعا إلى الافات المذكورة بابقا وكلا النسخين صحيح والمراد بالوجوب في كلامه الشرط أى يشترط في حصول السنة ذلك ولا يشترط لهمانية بل الشرط عدم الصارف فلو ظن انه يؤذن او يقيم الظهر فكانت العصر صح كل من الاذان والاقامة ثم ان المصنف ترك شرط الولاء والمناسب ذكره بدليل التفرغ في قوله (فان سكت) بين كل من الفاظهما (او تكلم في اثنا) أى اثناء كل منهما أى الاذان والاقامة والمناسب لقوله ترتيبهما على ما في بعض النسخ أن يقول في اثناهما والمعنى انه سكت بين ألفاظهما سكوتا (طويلا) او تكلم بينهما بكلام كثير وقول المصنف (بطل اذانه) جواب للشرط لمخالفة الواجب أى الشرط وهو الولاء المقدر ومثل الاذان والاقامة في ذلك ولم يذكر المصنف محترز الترتيب وهو ان ياتي بالكلمات مرتبة ان يبدأ بالتكبير فيهما ثم بالشهادتين بعده ثم بالحيلتين الخ فلو عكس هذا الترتيب بان قدم المؤخر وأخر المقدم فلا يعتد بهما وإذا التوى وبطل اذانه (فليستأنفه) أى الاذان ومثله الاقامة والقياس فليستأنفهما فافراد الضمير هنا وفيما قبله اما باعتبار المذكور وأما بطريق القياس على الاذان أى تقاس الاقامة على الاذان في عدم الاعتداد بها حيثند بجامع الشرطية في كل منهما وحيثند يكون في كلام المصنف اكتفاء لان المصنف قد اتى بالثنية اولا على ما تقدم فلذلك اجتنأ إلى هذا التأويل وعادة فتح الوهاب وشرط فيهما ترتيب وولاء الخ هذا حكم طول الفصل (وان قصر) الفصل بين الكلمات أى كلمات الاذان والاقامة (فلا) أى فلا يبطل كل منهما بل يعتد بهما ولا يحتاج إلى استئناهما (وأقل ما يجب) أى يحصل به سنة الاذان والاقامة هو (ان يسمع نفسه) هما (ان اذن واقام لنفسه وان اذن واقام لجماعة) أى شرط في حصول سنتهما وسقوط الطلب (اسماع واحد جميعهما) أى جميع الاذان وجميع الاقامة وعبر بالاسماع دون السماع لانه لا يكفي السماع بالقوة هنا بخلاف ما ياتي في الخطبة من الاكتفاء بمجرد السماع بالقوة من الجميع لان المقصود من الاذان اعلام من يسمع ليحضر بخلاف سماع الخطبة فانه حضر بالفعل فاكفى منه بالسماع بالقوة ثم ان قول المصنف يجب اسماع واحد الخ مصدر مضاف الى مفعوله الاول بعد حذف الفاعل وجميعهما هو المفعول الثانى والتقدير يجب اسماع المؤذن او المقيم واحدا من الناس بالفعل جميع الفاظ الاذان والاقامة وحيثند يحصل اصل السنة بمثنى سقوط الطلب بالاسماع المذكور وكال سنة بان يرفع صوته طاقته بلا مشقة ومع ذلك لو لم يسمع من البلد إلا جانب لم يسقط الطلب عن غيرهم (ولا يصح الاذان قبل) دخول (الوقت) للصلاة لانه للاعلام به فلا يصح قبله بناء على انه للوقت والمعتد بخلافه وانه للصلاة بدليل الاذان للفاتحة (الا) الاذان بصلاة (الصبح فانه) أى الحال والثان (يجوز أن يؤذن لها) قبل دخول وقتها المعروف وهو طلوع الفجر وذلك (بعد نصف الليل) والاصل فيه خبر الصحيحين أن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان ابن أم مكتوم أى فاذا علم على الوقت الذى لا يمتنع فيه الاكل ولعل بتمام اذانه يتضح الفجر والمراد الى قرب سماع اذان ابن أم مكتوم اه من القسطلانى على البخارى (ويندب) للاذان والاقامة (الطهارة) ويندب ايضا (القيام) أى قيام المؤذن والمقيم لخبر الصحيحين بالبلال قم

والفاظ الاذان والاقامة معروفة ويجب ترتيبهما فان سكت أو تكلم في اثنا طويلا بطل اذانه فليستأنفه وان قصر فلا أقل ما يجب أن يسمع نفسه ان اذن واقام لنفسه وان اذن واقام لجماعة وجب اسماع واحد جميعهما ولا يصح الاذان قبل الوقت الا الصبح فانه يجوز أن يؤذن لها بعد نصف الليل ويندب الطهارة والقيام

فادولانه أبلغ في الاعلام (و) يسن في حال الاذان والاقامة (استقبال القبلة) لانها أشرف الجهات
ولأن توجهها هو المنقول سلفا وخلفا (و) يندب (الالتفات) حال الاذان والاقامة (في الحيعتين)
وهما منحوتان من قول المؤذن حي على الصلاة حي على الفلاح اختصارا (في الحيلة الاولى) وهي حي
على الصلاة يلتفت (يمينا) في الحيلة (الثانية) يلتفت (شمالا) وقد بين المصنف معنى الالتفات
بقوله (فيلوى عنقه) أي فيها (ولا يحول صدره) عن القبلة (و) لا ينقل (قدميه) عن مكانهما
لأن بلالا كان يفعل ذلك في الاذان كما في الصحيحين وقيس به الاقامة واختص الالتفات في الحيعتين
لانهما خطاب آدمي كالسلام من الصلاة بخلاف غيرهما (ويكره) الاذان (للحدث وكرهه الجنب
اشد) من كراهة المحدث لان الجنب اغلظ (و) كراهة ذلك (في الاقامة اغلظ) منها في اذان كل
منهما لقربها من الصلاة (و) يندب للمؤذن (ان يؤذن على موضع عال) كنارة مثلا (و) يندب
كونه (بقرب المسجد) يندب (أن يجعل أصبعيه) أي أظفاره (في صياخيه) لأنه أجمع للصوت
وبه يستدل الأصم والبعيد على كونه اذانا (و) يندب (ان يرتل الاذان) بان يتأني فيه وان يفرد
كل كلمة من كلماته بصوت إلا التكبير فيجمع فيه بين كل تكبيرتين بصوت للامر بذلك في خبر الحاكم
(و) يندب (أن يدرج الاقامة) أي يسرع فيها مع بيان حروفها فيجمع بين كل كلمتين منها بصوت
إلا الكلمة الأخيرة فيفرد ما بصوت (ويشترط كون المؤذن مسلما) ومثله المقيم في ذلك وانما لم ينه عليه
للعلم به منه لأن ما شرط في الاذان شرط في الاقامة ولذلك قال في المنهج وشرط في مؤذن ومقيم اسلام
(و) شرط كونه (عاقلا) كونه (عزيم) كونه (ذكرا) ان أذن للرجال هذه شروط أربعة كما تكون
للمؤذن تكون للمقيم أيضا كما علمت فلا يصح اذان ولا اقامة من كافر وبحكم باسلامه اذا أتى به لطفه
بالشهادتين إلا ان كان عيسويا ولا يعتد بأذانه إلا ان أعاده ثانيا والعيسوي هو من طائفة من اليهود
ينسبون إلى أبي عيسى اسحق بن يعقوب الاصبهاني كان يعتقد ان محمدا أرسل إلى العرب خاصة تمسكا
بقوله تعالى وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ولا يصح اذان ولا اقامة من مجنون ولا من غير عزم لأن
الاذن والاقامة كل منهما عبادة وهما ليسا من اهلها ولا يصحان من امرأة وخشيت لرجال وقول المصنف
ان أذن لرجال هو قيد في الذكورة فقط وفي مفهومه تفصيل وهو ان كان المؤذن امرأة للفناء ولم يكن
هناك من يسمعها من الاجانب جازها ذلك ان كان بقدر ما يسمع ولم يكره وكان ذكرا لله وان رفعت
صوتها مع حضرة الاجانب حرم عليها ذلك والاقامة مثل الاذان في ذلك (وندى كونه) أي المؤذن
(حرا) كونه (عدلا) أي في الشهادة فلا يصح من رقيق وفاسق اعتبارا بكمال السنة وأما أصل
السنة فلا يشترط فيه عدل الشهادة بل يكفي فيه عدل الرواية وحيتنذكره اذان كل من الرقيق
والفاسق والصبي لعدم العدالة المذكورة ولانهم مظنة الخطأ والتعطيل والتغني فيه مالم يتغير به
المعنى وإلا حرم بل كثير منه فليتنبه لذلك قاله صاحب التحفة والمراد من التعطيل والتغني تمديد الاذان
والتطريب به (و) ندب أيضا كونه (صينا) أي على الصوت لانه أبلغ في الاعلام (و) كونه (حسن
الصوت) لانه أبعث على الاجابة بالحضور فحسن الصوت مغاير للصيت واما قول المصنف (من أقارب
مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم) فهذا لا يكون إلا في زمانه صلى الله عليه وسلم أو بعده ان وجد ذلك
وأما في زماننا هذا وهو سنة الف وثلثمائة واثنان فهو مفقود (ويكره) أي الاذان (للاعمى) وحده
لانه ربما يغلط في الوقت واما مع غيره فقد اشار اليه المصنف (إلا ان يكون معه) رجل (بصير) يخبره
بدخول الوقت كما كان بلال يترقب دخول وقت الصبح فاذا علم دخول الوقت أخبر ابن أم مكتوم بذلك
فلا يكره له الاذان حيثنذكره (ويندب لسامعه) أي المؤذن ومثله المقيم (ولو) كان ذلك السامع (جنبيا
(و) كانت المرأة السامعة (حائضا) أو نفساء وهذه الغاية للرد على من قال ان السامع اذا كان بهذه

استقبال القبلة والالتفات
في الحيعتين في الاولى يمين
والثانية شمالا فيلوى عنقه
ولا يحول صدره وقدميه
ويكره للحدث وكرهه
الجنب أشد وفي الاقامة
أغلظ وأن يؤذن على موضع
عال وبقرب المسجد وأن
يجعل أصبعيه في صياخيه
وأن يرتل الاذان وأن
يديرج الاقامة ويشترط
كون المؤذن مسلما وعاقلا
وعزيم وذكرا ان أذن
للرجال وندب كونه حرا
وعدلا وصينا وحسن
الصوت من أقارب مؤذن
النبي صلى الله عليه وسلم
ويكره للاعمى إلا أن يكون
معه بصير ويندب لسامعه
ولو جنبيا وحائضا

المتابعة لا يجب كالإمام السبكي فإنه قال إن الجنب والحائض لا يجبان وقال ولده لا يجب الجنب
وتجيب الحائض لطول أمدها تمسك بقوله صلى الله عليه وسلم كرهت أن أذكر الله تعالى إلا على طهر
فلو كبر المؤذنون قال ابن عبد السلام تجب كل واحد باجابه لتعدد السبب واجابة الاول افضل إلا في
الصبح والجمعة فهما سببان لانهما مشروعا فاذا اذنوا معا كفى اجابة واحد منهم ولا تسن اجابة نحو
الاذان في أذن المولود ولا اذا تقول الغيلان ولو ثني الحنفى ألفاظ الإقامة أجيب مثنى ودليل سن
الاجابة ما رواه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على وقد
علت سابقا أن المقيم مقاس على المؤذن في ذلك (و) لو كان السامع مشتغلا (في قراءة) لقرآن وذكر
المصنف نائب فاعل يندب بقوله (أن يقول) أى ذلك السامع (مثل قوله) أى المؤذن أو المقيم كما مر
وقوله (عقب) ظرف متعلق بمحذوف أى يقول ذلك عقب (كل كلمة) يقولها المؤذن من أو التكبير
إلى الحيعتين واماها فقد اشار لما يقول السامع عند سماعها حيث قال (و) يقول (في الحيعتين)
أى عند سماعها وقراءته من كل واحدة منهما (لاحول ولا قوة إلا بالله) وذلك لقوله في خبر مسلم واذا
قال حتى على الجلاء قال أى سامعه لاحول ولا قوة إلا بالله واذا قال حتى على الفلاح قال أى السامع
لاحول ولا قوة إلا بالله أى لاحول عن معصية الله إلا بالله ولا قوة على طاعته إلا بمعونه وروى الطبراني
بسند رجاله ثقات إلا واحدا فختلف فيه وآخر قال الحافظ الهيثمى لا يعرفه ان المرأة اذا أجابت الاذان
او الإقامة كان لها بكل حرف ألف درجة وللرجل ضعف ذلك قاله البجيرمي نقل عن شرح ابن
حجر ولا يخفك قياس المقيم في ذلك ولو قال المؤذن عند نزول المطر أصلا في رحالكم بدل حتى على
الصلاة الخ فالقياس على الحيعتين ان يقول السامع لاحول ولا قوة إلا بالله بجامع الطلب في كل (واذا
قال المؤذن في الصبح) أى الفجر المسمى بالفلق (الصلاة خير من النوم) فيقول السامع (صدق
وبررت) لجملة قوله الصلاة خير من النوم في محل نصب مقول للقول الذى أشرت اليه وهو الواقع بعد
اذا وجلة قوله صدقت وبررت في محل نصب مقول القول المفهوم من كلام المصنف سابقا وقد
صرحت به توضيحا للتبدي وجلة فيقول السامع مع جملة قوله صدقت الخ لا عمل لها من الاعراب
جواب لا اذا المقدر قبل القول الاول ويقول السامع ذلك مرتين لخبر ورد فيه قال ابن الرفعة وبررت
بكسر الراء صرت ذابراى خير كثير وقد اشار المصنف لما يقول الشخص اذا سمع لفظ الإقامة فقال (وفي
كلتى الإقامة) أى قول المقيم قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة يقول السامع (أقامها الله وأدامها
مادامت السموات والارض وجعلنى من علقى أهلها) أى من أصلها الصالحين فهو من اضافة الصفة
للموصوف وحذفت النون من صالحى للاضافة وهى على معنى من ذلك لوروده في خبر أبى داود
والقياس أن يأتى به مرتين هذا إذا كان السامع خاليا من موانع الاجابة فان كان هناك مانع قد أشار
اليه المصنف بقوله (قال كان) السامع وقت ذلك (بجامعا) أى متلبسا بالجماع (أو) كان (داخلا
على) بيت (الجلاء أو) كان (مصليا) أى متلبسا بالصلاة (أجاب) حينئذ المؤذن أو المقيم (بعد
فراغه) من هذه الاعذار لانه في حال الجماع يكره الكلام وفي حال دخول الجلاء كذلك لانه لا يجوز
ذكر اسم الله ولا اسم رسوله فيه وفي حال الصلاة مشغول بها وهى أهم منه وقد تكرر اجابة المؤذن
وهو في الصلاة وتتمتع اذا اشتملت على خطاب كصدقت وبررت لانه خطاب آدمى يطالبها (ويندب
للمؤذن) وللمقيم (و) يندب (لسامعه) أى لسامع كل من المؤذن والمقيم (بعد فراغه) أى فراغ كل
منهما من ألفاظ الاذان والإقامة (ذكر الصلاة) أى وذكر السلام (على النبى صلى الله عليه وسلم)
وذلك لخبر مسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقولوا ثم صلوا على ويقاس بالمؤذن المقيم كما علنت ويقاس
بالسامع فيه غيره ممن ذكر (ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة) أى الاذان والإقامة وسبى الاذان والإقامة

وفي قراءة أن يقول مثل
قوله عقب كل كلمة وفي
الحيعتين لاحول ولا قوة
إلا بالله واذا قال الصلاة
خير من النوم صدقت
وبررت وفي كلتى الإقامة
أقامها الله وأدامها مادامت
السموات والارض
وجعلنى من صالحى أهلها
فان كان بجامعا أو داخلا
على الجلاء أو مصليا أجاب
بعد فراغه ويندب للمؤذن
وللسامع بعد فراغه ذكر
الصلاة على النبى صلى الله
عليه وسلم ثم يقول اللهم
رب هذه الدعوة

بالدعوة لان فيهما دعاء الى الله أى إجابة له أى لما أمرنا به من الاتيان بالصلاة على وجه الكمال وقد وصف المصنف هذه الدعوة بقوله (التامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم الوسيلة) أى أعطه إياها (و) أعطه أيضا (الفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذى وعدته) والتامة السالمة من تطرق نقص اليها والقائمة التى استقامت والوسيلة منزلة فى الجنة والمقام المحمود مقام الشفاعة فى فصل القضاء يوم القيامة لانه يحمد فيه الاولون والآخرون وقال تعالى عسى أن يعثلك ربك مقاما محمودا قال النبي صلى الله عليه وسلم من قال ذلك حلت له شفاعتى يوم القيامة رواه البخارى والذى منصوب بدلما قبله أو بتقدير أعنى أو مرفوع خبر المبتدأ محذوف وعطف الفضيلة على ما قبلها من عطف البيان أو من عطف الامام وقيل الوسيلة والفضيلة قبتان فى أعلى عليين احدهما من لؤلؤة يضاء بسكنها النبي صلى الله عليه وسلم وآله والاخرى من ياقوتة صفراء يسكنها إبراهيم وآله قال ع ش على الرمل ولا ينافى سكنى إبراهيم فى هذه سؤاله صلى الله عليه وسلم لهما على هذا الجواز ان يكون هذا السؤال لتجيز ما وعد به من انهما له ويكون سكنى إبراهيم وآله فيها من قبله صلى الله عليه وسلم قاله الجيزى على فتح الواو بوفيه وقفة فأمل وما تقدم من تفسير المقام المحمود بمقام الشفاعة هو ما عليه اجماع المفسرين كما قاله الواحدى وقيل شهادته لامتة وقيل اعطاؤه لواء الحمد يوم القيامة وقيل غير ذلك وفائدة الدعاء بذلك مع أن الله وعده به طلب النوام او الاشارة لتدب دعاء الشخص لغيره ويجوز ان يكون لاظهار شرفه وعظم منزلته او لايصال الثواب والله تعالى أعلم ولما فرغ المصنف مما يطلب للصلاة قبل الدخول فيها وهو الاذان والاقامة شرع الان فيما يطلب لها فى حال التلبس بها وهو شرطها فقال

(باب طهارة البدن)

(و) طهارة (الثوب) طهارة (موضع الصلاة) أى الموضع الذى يصلى الشخص فيه وهذا شرط من شروط الصلاة وسيأتى بذكر بنية شروطها فى أبواب متفرقة ولوجمعها فى باب واحد كما فعل غيره لكان اسهل واخصر وانسب وإنما جمع الثلاثة الاول فى باب واحد للنسبة بينها وهى الطهر فى كل وجعله ستر العورة فى باب واستقبال القبلة فى باب اهتماما بشأنهما حيث ترجم لهما بالباب وقدم الطهارة عليهما لانها اعظم شروط الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور ولا تصح الصلاة بدونها بخلاف ستر العورة فان الصلاة تصح عند العجز عنها بغير اعادة وكذلك استقبال القبلة فانه يستقط فى حالتين فى شدة الخوف وفى النافلة فى السفر (وطهارة البدن) هى وما بعدها مبتدأ والخبر هو قوله الآتى شرط لصحة الصلاة ولو قال فطهارة بالفاء لكان أنسب لان المقام للتفريع وقد يقال ان الواو تاقى للتفريع وإن كان قليلا لكن المصنف يستعمله كثيرا (و) طهارة (الملبوس) وان لم يتحرك أى الملبوس (بحركته) أى المصلى يعنى يشترط طهارة الملبوس سواء تحرك بحركة المصلى ام لا فهو غاية فى طهارة الملبوس (و) طهارة (ما يمسهما) أى البدن والملبوس أى يشترط طهارة ما يلاقيهما مع المناسبة المذكورة فان حاذاهما بدون المناسبة كان حاذى صدره فى حال سجوده نجاسة مع عدم المناسبة لم يضر (و) طهارة (موضع الصلاة) أى موضع الوقوف فيها وتقدم ان قول المصنف وطهارة البدن وما عطف عليه مبتدأ والخبر قوله (شرط لصحة الصلاة) أى يشترط لصحة الصلاة طهارة كل واحد مما ذكر وشرط مصدر يخبر به عن المذكور والمؤنث فسقط ما يقال انه لم تحصل المطابقة بين المبتدأ والخبر والمبتدأ وان كان متعددا باعتبار المضاف اليه لكنه واحد باعتبار المضاف (فلوقبض) (طرف) (نحو) (جبل) كعمامة (أوربطه معه) (الحال ان) (طرفه الآخر متصل بنجس) وان لم يتحرك بحركته وقد اشار الى جوابه بقوله (لم تصح صلاته) لانه حامل لم يتصل بنجس فكانه حامل له فلا يضر جعل طرفه تحت رجليه وان تحرك بحركته لعدم حمل له (ولو تنجس بعض

التامة والصلاة القائمة آت
سيدنا محمدا صلى الله عليه
وسلم الوسيلة والفضيلة
وابعثه مقاما محمودا الذى
وعده

(باب طهارة البدن
والثوب وموضع الصلاة)
وطهارة البدن والملبوس
وان لم يتحرك بحركته
وما يمسهما وموضع الصلاة
شرط لصحة الصلاة فلو
قبض طرف جبل أو ربطه
معه وطرفه الآخر متصل
بنجس لم تصح صلاته
ولو تنجس بعض

بساط) وهو ما يفرش في الارض الجلوس عليه ومثله الحصى والخسفة الكبيرة وهي المنسوجة من
 خوص جريد النخل وهي في ارض الحجاز كثيرة أى والبعض الآخر لم تصل اليه النجاسة وقد فرغ
 المصنف على البعض الآخر الذي لم تصل اليه النجاسة فقال (فصل) الشخص (على موضع طاهر
 منه) أى من ذلك البساط (وتحرك الباقي) وهو موضع النجاسة وقول المصنف ولو تجس الخشروط
 وسيأتى جوابه بالصحة (أو) صلى الشخص (على سرير قوائمه) أى قواعد التي يتركب هو أى السرير
 منها موضوعة (على نجس وهو) أى المصلى (يتحرك بحركته) أى السرير الذي وضعت قوائمه على
 النجاسة وهذا أى قوله أو صلى الخشروط آخر وجوابها قوله (صحت صلاته) أى صلاة كل من صلى
 على طرف البساط الظاهر ومن صلى على سرير قوائمه على نجس وذلك لما مر وهو أنه غير حامل
 للنجاسة (فرع) لو حل مستجرا في الصلاة بطلت الصلاة في الاصح إذ لا حاجة الى حمله فيها
 ومقابله بقوله لا تبطل العفو عن محل الاستجمار ويعنى عن محل استجماره في صلاته وخاصة وكذا عما
 لا فاه من البدن والثوب ولو ركوب وجلس ولا يضر عرق المحل وسيلانه (والنجاسة غير الدم) فيها
 تفصيل أشار اليه بقوله (أن لم يدركها طرف) أى بصراح بحيث لو تأمل فيها لم يدركها كقطرة بول
 صغيرة جدا فهذه النجاسة الموصوفة بهذه الصفة (يعنى عنها وإن أدركها) أى الطرف المذكور بأن
 كانت كبيرة (لم يعف عنها إلا) أنهم تساحروا في العفو (عن دم) نحو (براغيث) كدما ممل وجروح
 كما سيأتى ثم أن دم البراغيث رشحات تمصها من بدن الانسان وليس لها دم في نفسها ذكره الامام
 وغيره (و) يعنى (عن دم قل) وإن اختلط بقرتها أو يضر اختلاطه بقرتها غير ما يعنى عن الصبيان
 وهو يضر القمل ولوميتا لمشقة الاحتراز عنه قال ع ش على الرمل بى انه إذا مرت القملة بين
 أصابعه هل يعنى عن الدم حيثئذ أولا والا قرب عدم العفو لكثرة مخالطة الدم للجلد والمرث هو
 الفرق بأن يفرقها بين أصابعه ويختلط الدم بالجلد (و) يعنى عن (غيرها) أى غير دم البراغيث
 ودم القمل حال كون ذلك الغير كائنا (بما) أى من حيوان (لأنفس له) أى لذلك الحيوان (سائلة)
 أى دم سائل فالنفس هنا يعنى الدم وذلك كذباب ونمل وعثرب وزنبور وهو الدور الذي هو أكبر
 من النحلة ولدغته فوق لدغتها وأقل من لدغة العقرب وهو معروف مشهور ويعنى عن ونيم الذباب
 وهو روثه في الثوب والبدن (فيعنى عن قليله) أى قليل ما ذكر (و) عن (كثيره) وقوله (وإن انتشر)
 ما ذكر من الدم وغيره (؛) واسطة (عرق) فهو غاية في العفو عن جميع ما تقدم ويصح أن تكون
 أن شرطية والجواب محذوف مدلول عليه بما تقدم أى وإن انتشر ذلك الدم وغيره فانه يعنى عنه لعموم
 البلوى بذلك وقوة كلام الرافعى في الشرح تعطى تصحيح العفو في كثير دم البراغيث كما صححه في أصل
 الروضة وهو مقيد باللبس للمقال في التحقيق لو حمل ثوب براغيث أو صلى عليه إن كثرت ذمه ضرر ولا فلا
 ويقاس بذلك ما فيه الوهم هذا حكم نجاسة غير الدم وأما حكم النجاسة إذا كانت دما فقد أشار اليها بقوله
 (وأما الدم والقيح) ففيهما تفصيل أيضا وقد صرح به المصنف فقال (فإن كان) أى ما ذكر من الدم
 والقيح ناشئا صادرا (من أجني) من انسان وغيره ومنه دم نفسه أى لو عاد اليه بعد انفصاله وقيد
 صاحب البيان الاجنبى بغير دم الكلب والخنزير وما تولد من احدهما فلا يعنى عن شيء منه
 قطعا والجهود سكتوا عن ذلك وجواب الشرط قوله (عنى عن يسيره) أى قليله لعسر تجنبه بخلاف
 كثيره وجمع القلة والكثرة العرف فإن شك في شيء قليل هو أم كثير فله حكم القليل في لرجح احتمالين
 للامام والثاني أحوط (وإن كان) المذكور من الدم والقيح حاصل (من المصلى عفى عن قليله و)
 عن (كثيره) أن كان بغير فعله وإلا فلا يعنى الا عن القليل منه (سواء) في العفو عنه (خرج) من
 (بثرة عصرها) الشخص حتى يخرج وهي بفتح الباء وسكون التاء وتجمع على بثرات وهي خراج صغير

بساط فصلى على موضع
 ظاهر منه وتحرك الباقي أو
 على سرير قوائمه على نجس
 وهو يتحرك بحركته صحت
 صلاته والنجاسة غير الدم
 أن لم يدركها طرف يعنى
 عنها وإن أدركها لم يعف
 عنها إلا عن دم براغيث
 وعن دم قل وغيرهما
 عما لا نفس له سائلة فيعنى
 عن قليله وكثيره وإن
 انتشر يبرق أما الدم
 والقيح فإن كان من أجني
 عفى عن يسيره وإن كان
 من المصلى عفى عن قليله
 وكثيره سواء خرج من
 بثرة عصرها

(أو) خرج (من دمل أو) خرج من أجل (فصد أو) خرج من أجل (حجامة أو) خرج (من غيرها) أي المذكورات هذا حكم الدم والقيح واما حكم الماء الذي يخرج من الجلد فقد اُشار له بقوله (واما ماء الفروج) وهي الجروح (و) ماء (النفاطات) وهي البقايا التي تكون في الجسد ولها ماء كبقايا النار في هذا الماء تفصيل ذكره بقوله (ان كان له رائحة كريهة فهو) أي ذلك الماء الخارج من هذه المذكورات (نجس وإلا) أي ان لم يكن له رائحة أصلا أو كان له رائحة غير كريهة وقوله (فلا) هو جواب الشرط المدرج في الا أي وان لم يكن له الرائحة المذكورة فلا نجس (ولو صلى) شخص صلاة متلبسة (بنجاسة) غير معفو عنها (جهلها) المصل (أو) لم يعلمها لكنه (نسيها) رآها بعد فراغه منها اعادها وجوباً في الوقت ان بقي والا اعادها بعده وصارت قضاء وقول المصنف اعادها شامل للاعادة الحقيقية وهي الواقعة في الوقت وللإعادة اللغوية وهي الواقعة خارجة فاطلاق الإعادة على ما بعد الوقت مجاز لان حقيقة الإعادة فعل العبادة داخل الوقت وانما وجبت عليه الإعادة في ذلك لتفريطه بترك التطهير ولان هذه الطهارة واجبة فلا تسقط بالجهل كطهارة الحدث (أو) رآها (وهو فيها) أي متلبس بها (بطلت) صلاته (ولو اصابه) أي المصل (طين الشوارع) أي أو ماؤه ففي هذا الجواب تفصيل أشار إليه المصنف بقوله (فان لم يتحقق) أي المصل (بنجاسته) أي ذلك الطين ومثله ماؤه كما علمت (فهو) أي المذكور من الطين والماء (ظاهر وإن تحققها) أي النجاسة المذكورة (عني عن قليله) أي قليل طين الشوارع الذي تحقق النجاسة فيه وأشار بقوله (عرفا) إلى ان مالا ضابطه في الشرع ولا في اللغة يرجع في معرفته إلى العرف (وهو) أي القليل في العرف (ما) أي شيء مما ذكر (يتعذر) أي يشق (الاحتراز عنه) بأن لم يمكن التحفظ منه إلا بالمشقة التامة بخلاف مالا يسر الاحتراز عنه غالباً فلا يعني عنه أي عن قليله وقد فرع المصنف على العفو قوله (فيختلف) العفو عن القليل (بالوقت) فيعني عن ذلك الطين المذكور أي المتحقق النجاسة في زمن الشتاء مالا يعني عنه في زمن الصيف وذلك لكثرة في زمن الشتاء دون زمن الصيف فيعسر الاحتراز عنه في زمن الشتاء دون زمن الصيف (و) يختلف العفو أيضا (بموضعه) أي موضع الطين المتحقق النجاسة (من البدن والثوب) هو بيان للموضع فيعني عنه في أسفل الثوب دون اعلاه ثم قابل القلة بقوله (ولا يعني عن كثيره) أي الطين المذكور ولم يقل هنا عرفاً في جانب الكثرة اعتماداً على ما سبق في جانب القلة (ومن عجز عن إزالة نجاسة) كائنه (بيدنه) أو ثوبه (أو حبس في موضع نجس) كزبلة مثلاً ولم يمكن ازالها عما ذكر (صلى) وجوبا (واعاد) الصلاة الواقعة مع النجاسة دون غيرها (وينحني بسجوده) ويكون انحناؤه متلبساً بحالته وتلك الحالة هي قوله (بحيث لو زاد) في الانحناء (أصابها) أي النجاسة وعدم اتصالها (وبحرم وضع الجبهة عليها) في صورة حبسه في موضعها (ولو عجز عن تطهير ثوبه) المتصل بالنجاسة (صلى عرياناً) أي من غير ستر لعورته (بلا إعادة) لهذه الصلاة كفاقد السرية لان وجود الثوب المتنجس كعدمه فكانه فاقد للستر (ولو لم يجد) المصل (إلا) ثوباً (حريراً صلى) حيث (فيه) أي في الثوب الحرير ولا حرمة عليه في لبسه لانه عذر من اعذار لبس الحرير للرجل كلبسه لدفع الحر أو البرد أول دفع القمل والحكة أول دفع السلاح عند فجأة الحرب في قتال الكفار ثم بعد فراغه من الصلاة يلقيه لانه بالفراغ منها زال عذره (وإن خفيت النجاسة) ولم تدرك ولم تعلم بل استترت (في ثوب وجب غسله كله) تحقيقاً للطهارة (ولا يجتهد) في موضع النجاسة لان الاجتهاد لا يكون الا بين شيئين والواحد ليس بحلاله وهذا هو المعتمد وهناك قول لصاحب المحرر بصفة الاجتهاد في الثوب وذلك بجعل الثوب الواحد باعتبار اجزائه كالتعدد (فان اخبره ثقة بموضعه) أي بموضع النجاسة (اعتمده) أي اعتمد المخبر بفتح الباء المخبر بكسرهما أي فيلزمه العمل والاخذ بما اخبره فيغسل ذلك الموضع فقط دون

أو من دمل أو فصد أو
حجامة أو من غيرها وأما
ماء الفروج والنفاطات
إن كان له رائحة كريهة
فهو نجس وإلا فلا ولو صلى
بنجاسة جهلها أو نسيها
رآها بعد فراغه أو وهو
فيها بطلت ولو اصابه طين
الشوارع فان لم يتحقق
نجاسته فهو طاهر وان
تحققها عني عن قليله عرفاً
وهو ما يتعذر الاحتراز
عنه فيختلف بالوقت
وبموضعه من البدن والثوب
ولا يعني عن كثيره ومن
وعجز عن إزالة نجاسة
بيده أو حبس في موضع
نجس صلى وأعاد وينحني
بسجوده بحيث لو زاد
أصابها وبحرم وضع
الجبهة عليها ولو عجز عن
تطهير ثوبه صلى عرياناً
بلا إعادة ولو لم يجد إلا
حريراً صلى فيه وإن خفيت
النجاسة في ثوب وجب
غسله كله ولا يجتهد فان
اخبره ثقة بموضعه اعتمده

غيره (وان اشتبه) على من يريد الصلاة ثوب (طاهر) ثوب (متنجس) او مكان طاهر بمكان نجس (اجتهد) كافي الاواني وقوله (وان امكن طاهر ييقن او غسل احدهما) هو بيان لنسب الاجتهاد في هذه الحالة فيحتمل ان ان في قوله وان امكن الخ غاية اى اجتهد وان امكن الخ لكن يكون الاجتهاد حينئذ مندوبا ويحتمل ان تكون شرطية والجواب مخدوف مدلول عليه بما تقدم ومقابله مخدوف معلوم من السياق اى وان لم يكن طاهر ييقن الخ اى فيكون الاجتهاد حينئذ واجبا ومن القدرة عليه ان يقدر على ماء يغسل به احدهما (فان تغير) في اجتهداه ولم يظهر الصواب (صلى عاريا واعاد) الصلاة (ان لم يمكنه) اى ذلك المجتهد المتحيز (غسل ثوبه) بان لم يظهر له الطاهر من النجس (فان امكن) اى غسل الثوب (وجب) عليه غسله (واذا غسل ما ظنه) باجتهاده (نجسا صلى فيها) اى في الثوب الذى ظنه نجسا وقد غسله والثوب الاخر الطاهر لانهما طاهران واحد بالغسل والاخر بحكم الاصل لانه اذا تعين واحد للنجاسة تعين الآخر للطهارة (او) صلى (في كل) منهما (منفردا) عن الاخر صحت صلاته (ولو صلى بلا اجتهد في كل ثوب مرة لم تصح) صلاته اى لاحتمال وجود النجاسة مع كل مرة (ولو خفيت النجاسة في فلاة) اى في ارض غالية عن البناء هو البرية (صلى) فيها (حيث شاء) اى في اى مكان منها (او) خفيت النجاسة (في ارض صغيرة) اى غير متسعة (او) خفيت (في بيت وجب) على من اراد الصلاة فيها ذكر (غسل الكل) اى غسل كل الارض الصغيرة وغسل كل البيت وذلك لاحتمال وجود النجاسة في اى جزء من اجزاء الارض الصغيرة واجزاء البيت لانحصار اطرافهما وحدودهما (ولو اشتبه) على من اراد الصلاة (بيتان) في الطهارة والنجاسة (اجتهد) فيهما فيصلى في البيت الذى ظنه طاهرا بالاكتفاء (ولا تصح الصلاة في مقبرة) هى مثلة الباء لكن (علم نبشها واختلطها) بصديد الموتى وذلك بغير حائل بينه وبينها واما مع وجود الحائل فالصلاة فيها صحيحة مع الكراهة (فان لم يعلم نبشها) بان حفرت الارض وسدت ولم يدفن فيها احد (كرهت) فيها الصلاة (وصح) ايقاعها فيها والقياس صحت بالتأنيث لان لفظ الصلاة مؤنث وكذلك يجب التأنيث ان كان المرجع مؤنثا مجازيا ولعل الناسخ اسقط التأنيث وسبب الكراهة ما رواه الترمذى انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في المقبرة (وتكره) الصلاة (في الحمام) لانه ماوى الشياطين ولا يخلو عن النجاسة وهذا كله اذا صلى في موضع طاهر منه او فرش عليه شيئا والحمام مذكر ماخوذ من الحميم والمراد منه محل الغسل بدليل مقابله بما بعده وهو قوله (ومسلخة) اى المكان الذى تاتي الثياب فيه عند اعادة الدخول للاغتسال وعند خروجهم من الاغتسال يلبسون ثيابهم الموضوعة في المسلخ والعلة في الكراهة في المسلخ هى العلة في الحمام (و) تكره الصلاة في (قارعة الطريق) اى في وسطه وعلة الكراهة فيها اشتغال القلب بمرور الناس فيه (و) تكره الصلاة (في مزبلة) اى في موضع الزبل وعلة الكراهة ما قيل في المقبرة وهى نجاستها تحت الثوب المفروش عليها (و) تكره الصلاة (في الكنيسة) وهى معبد النصرانى والبيعة معبد اليهود ولو منع اهل الكنيسة من الدخول فيها حرموا لحقت الكنيسة بالحمام في علة الكراهة (و) كرهت الصلاة (في) (موضع مكس) وهو مكان الظلم باخذ اموال الناس بالباطل وعلة الكراهة وجود الظلم فيه (و) تكره في موضع (خمر) للنجاسة فيه (و) تكره (على ظهر الكعبة) لورود النهى عنه في حديث لكن سنده ليس بالقوى وقد حمله بعضهم على ما اذا صلى على ظهرها وليس ثم شاخص من اجزائها قد رثى ذراع وحيتئذ فيكون النهى للتحريم لانها لا تصح في هذه الحالة (و) تكره حال كونه متوجها (الى قبر) بان يستقبله الحديث مسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها قاله في المجموع ولو قيل يحرم لهذا الحديث لم يكن بعيدا قال الامام الشافعى رحمه الله تعالى واكره ان يعظم مخلوق حتى يجعل قبره مسجدا

وان اشتبه طاهر بمتنجس
اجتهد وان امكن طاهر
ييقن او غسل احدهما فان
تغير صلى عاريا واعاد
ان لم يمكنه غسل ثوبه فان
امكن وجب وإذا غسل
ما ظنه نجسا صلى فيها
لو في كل مفرد او لو صلى
بلا اجتهد في كل ثوب
مرة لم تصح ولو خفيت
النجاسة في فلاة صلى
حيث شاء او في ارض
صغيرة او في بيت
وجب غسل الكل ولو
اشتبه بيتان اجتهد ولا
تصح الصلاة في مقبرة
علم نبشها واختلطها فان
لم يعلم نبشها كرهت وصح
وتكره في الحمام ومسلخة
وقارعة الطريق وفي
مزبلة وفي الكنيسة وفي
مكس وخمر وعلى ظهر
الكعبة وإلى قبر

مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس قاله النووي في شرح مسلم (و) كرهت (في معاطن الابل) جمع معطن وهو مأواها ثلاثا تشوش على المصلح والحديث رواه الترمذي وحسنه صلوا في مراض الغنم ولا تصلوا في اعطان الابل والاعطان هي التي تقرب من مواضع شربها (لا) تكره (في مراح الغنم) وهو يضم الميم أي مأواها ليلا لاتقاء ذلك المعنى الموجود في المعاطن (وتحرم) الصلاة (في ثوب وارض) مقصوبين (و) لكنها (تصح) لان التحريم فيما ذكر لغرض فلا يمنع محبتها وقوله (بلا ثواب) أي عند الجمهور عقوبة له عليها من جهة المعصية وغير الجمهور قال يثاب من جهة الصلاة وإن عوقب من جهة المعصية والله تعالى اعلم

(باب ستر العورة)

إنما ترجم المصنف لها بباب اهتماما بشأنها وكان المناسب ان يجمع شروط الصلاة في باب واحد حتى يسهل ضبطها ومراد جمعها كما فعل غيره من المصنفين كشيخ الاسلام وابن شجاع وغيرهما (هو) أي الستر للعورة (واجب بالاجماع) أي إجماع الأئمة حتى في غير الصلاة عن أئمة الناس ما صح من قوله عليه السلام لا تمشوا عراة وقوله الله أحق أن يستحيائمه ومثل الناس في ذلك الجن والملاك فيطلب بسترها عن أعينهم لأنهم يرون بني آدم في الدنيا (و) حتى في الخلوات جمع خلوة وهي ما يكون الشخص فيه منفردا عن غيره قال الزركشي والعورة التي يجب سترها في الخلوة السواآتان فقط من الرجل وما بين السرة والركبة من المرأة به عليه الإمام واطلاقهم محمول عليه وظاهر ان الخنثى كالمرأة وفائدة الستر في الخلوة مع ان الله لا يعجبه شيء فيرى المستور كما يرى المكشوف انه يرى الاول متادبا والثاني تاركا للادب ووجوب ذلك مقيد بالقدرة عليه كما أشار إلى ذلك بقوله (الا الحاجة) أي فلا يجب الستر عندها بان عجز عن السترة وعن تحصيل ثمنها وعن يدفعها له بما لا يفتن بصله عاريا الفرائض والنوافل ويتم ركوعه وسجوده ولا إعادة عليه ولا يحرم رؤيته لها في هذه الحالة فلا يكف غض بصره (وهو) أي الستر المذكور (شرط لصحة الصلاة) عند القدرة كما علت (فان رأى في ثوبه بعد الصلاة خرقا) فيه ولو صغيرا من جهة العورة (ه) هو (كروية النجاسة) التي لا يعنى عنها في الثوب بعد الفراغ من الصلاة فان لم يعلم بها أو علمها ثم نسي فصلي ثم تذكرها وجبت الاعادة في الوقت أو بعده لتفريطه بترك التطهير وكذلك يقال في مسئلة خرق الثوب والمراد بالرؤية في كلامه العلم حتى يدخل الاعمي في هذا الحكم ولما ذكر المصنف وجوب ستر العورة شرع يعرفها فقال (وعورة الرجل) حرا كان أو غيره والمراد بالرجل ما قبل المرأة فيدخل الصبي ولو غير مميز وتظهر فائدة في طوافه إذا أحرم عنه ولها فلا بد فيه من ستر العورة (و) عورة (الامة) ولو لمبعضة (ما بين السرة والركبة) وذلك لخبر البيهقي واذا زوج احدكم أمته عبده أو أجيره فلا تنظر أي الامة الى عورته والعورة ما بين السرة والركبة (وعورة الحرة) ولو صغيرة (كل بدنها) أي كل عضو من أعضائها (إلا الوجه) (الا) (الكفين) الى الكوعين ظهرا وبطنا لقوله تعالى ولا يدين زينتهن إلا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين وإنما لم يكونا عورة لان الحاجة تدعو إلى إبرازهما والمراد من الزينة عجلها بدليل الاستثناء لان الزينة ما يزين به كالتياب ونحوها وقوله تعالى إلا ما ظهر أي ما غلب ظهوره فاندفع ما يقال كيف يدين ما ظهر مع انه ظاهر (وشرط الساتر) للعورة (ان يمنع) إدراك (لون البشرة) وإن حكى جرمها كسر وال ضيق لكنه مكروه للمرأة ومثلها الخنثى فيما يظهر وخلاف الاولى للرجل (فلا يكفي زجاج) لسترها لانه يحكي لونها من البياض والسواد وغيرهما (و) لا يكفي للستر أيضا (ماء صاف) فهو كالزجاج في انه لا يمنع اللون من البياض والسواد وكذا لون الحناء والخبر ونحوهما (ويكفي) في الستر لها (التطين) ونحو ماء كدر كما صاف متراكم بخضرة قال المحلى كان صلى فيه على جنازة أي وغيرها وامكنه اتمام

وفي معاطن الابل لافي مراح الغنم وتحرم في ثوب وارض وتصح بلا ثواب (باب ستر العورة) هو واجب بالاجماع حتى في الخلوات إلا الحاجة فهو شرط لصحة الصلاة فان رأى في ثوبه بعد الصلاة خرقا فكروية النجاسة وعورة الرجل والامة ما بين السرة والركبة وعورة الحرة كل بدنها الا الوجه والكفين وشرط الساتر ان يمنع لون البشرة فلا يكفي زجاج وماء صاف ويكفي التطين

ركوعه وسجوده في الماء بلا مشقة قال العلامة الخطيب وابن حجر وله في هذه الصلاة على البر عاريا بلا إعادة وبالأولى عند المشقة إذا سجد في الماء عندهما ويحجر في هذه عند العلامة الرمي بين ما ذكر وبين أن يصلي في الماء بالإيماء أو بالخروج ليسجد على البر ويعود إلى الماء ولا إعادة فيهما أيضا ذكره القليوبي وقد نبه المصنف على أن التطيين المذكور غير واجب حيث قال (ولو مع وجود الثوب ويحب) التطيين المذكور (عند فقده) أي الثوب الذي يستر العورة (و) شرط الساتر للعورة أيضا (أن يشمل) هو أي الساتر (المستور لبسا) أي يستره من جهة لبسه أي به (أن يشمل عورته على وجه الاحاطة وقد فرع المصنف على مفهوم هذا الشرط فقال (فلو صلى في خيمة ضيقة عريانا) بلا ساتر يشمل المستور (لم تصح) صلاته لفقد الشرط المذكور وهو الاشتغال (ويشترط) مع حصوا الساتر المذكور أن يكون (الستر) لها (من الأعلى والجوانب) لا فرق بين الرجل والمرأة (و) لا يشترط الستر من (الأسفل) وهو من الركبة إلى منتهى القدم والأعلى من فوق السرة إلى الرأس وقد فرع المصنف على الاشتراط المذكور فقال (فلو صلى) في مكان حال كونه (مرتفعا بحيث ترى عورته من أسفل) لو نظر إليه من هو في أسفل المكان صحت صلاته حيث (أو كان في سترته خرق) في محل وجوب الستر (فستره يده) حالا بلا تراخ (جاز) ما صلا في ستره ذلك الخرق يده أشكال وهو أنه إذا سجد وجب عليه وضع يديه على الأرض ليتحقق السجود فيفوت الستر حيث (والجواب عن ذلك) أنه يستر الخرق يده إذا لم يسجد وعند ارادته السجود يغفر له عدم ستره عند عدم السترة لذلك الخرق لأنه عهد صحة الصلاة مع عدم السترة عند العجز عنها والسجود لا يتحقق إلا بوضع الأعضاء السبعة على الأرض ومن جلتها اليدان وقد وقع الخلاف في هذه المسئلة فقال الرمي يراعى السجود وقال غيره يراعى الستر لأنه متفق عليه عند الشيخين وقال العلامة ابن حجر والعلامة الخطيب يتخير بينهما لأنه تعارض عليه واجبان فأيهما أتى به فقد خرج عن العصيان فعلى كل منهم الرحمة من الملك المتعال اللهم احشرونا في ذمتهم يوم لا ينفع بنون ولا مال أمين أمين (ويندب لامرأة) ومثلها الخثي لانها ملحقة بها (خمار) هو ثوب تغطي به المرأة رأسها والجمع خمر مثل كتاب وكتبوا اختمرت المرأة وتخمرت لبست الخمار (و) يسن لها أيضا (قيص) تلبسه في بنسها وهو مفتوح من جهة الرأس (و) يسن لها أيضا (ملحفة) بكسر الميم وسكون اللام وفتح الجاء وفتح الفاء وبعدها تاء تانث وهي الملاية المعروفة وقوله (غليظة) أي كثيفة صفة لها (و) هي (تجافيا) أي الملحفة أي تباعدها أي لا تجعلها ضيقة ملتصقة بها بحيث يعسر عليها حيث يجلس والجلوس وغيرهما مما يتعلق بأفعال الصلاة والمعنى في ندب ما ذكر أن المرأة تجمع عند ارادتها صلاتها بين الخمار المغطى للرأس وما حوله وبين القميص السابل إلى أسفل الرجلين والملحفة المغطية لجميع بدنسها لاجل المحافظة على ستر العورة وتجملا باخذ الزينة للصلاة ولقول عمر رضي الله عنه تغطي المرأة في ثلاثة أثواب درع وخمار وأزار وذلك على سبيل التدب وإن كان الخمار مع القميص كافيا في الستار والملحفة كذلك (و) ندب لرجل لبس (أحسن ثيابه) لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد أي عند كل صلاة فقيه الجواز أولا وثانيا كما لا يخفى (و) يندب له أن (يتقمص) أي يلبس القميص (و) يندب أن (يتعمم) أي يلبس العمامة وأن يتطيلس أي يلبس الطيلسان وأن يرتدى وأن يتر أو يقرول وحاصله استحباب الصلاة في ثوبين أن لم يرد الجمع بين ما تقدم كقميص مع رداء أو أزار أو سراويل وهذا أولى من رداء مع أزار أو سراويل ومن أزار مع سراويل للاتباع وقول المصنف يتعمم ويتعمم منصوبان بأن مضرة جوازا والمصدر المنسبك من أن والفعل معطوف على أحسن وهو اسم خالص من التقدير بالفعل على حد

ولو مع وجود الثوب ويجب عند فقده أن يشمل المستور لبسا فلو صلى في خيمة ضيقة عريانا لم تصح ويشترط الستر من الأعلى والجوانب لا الأسفل ولو صلى مرتفعا بحيث ترى عورته من أسفل أو كان في سترته خرق فستره يده جازو يندب لامرأة خمار وقيص وملحفة غليظة وتجافيا وأحسن ثيابه ويتقمص ويتعمم

ولبس عباءة وقرع عني • أحب الى من ليس الشفوف

(فان اقتصر) الذكر (على ستر العورة) في الصلاة وهي ما بين السرة والركبة كما تقدم (جاز) ماصلا وكان تاركا للاكل وكذلك الاثني لو اقتصر على ثوب ساتر لجميع بدنهما ماعدا وجهها وكفيها صحت صلاتها (لكن يندب له) أي للرجل بالمعنى المقابل للاثني (وضع شيء على عاتقه) أي الايسر وعبرة الرمي وبتحف بالثوب الواحد اذا اتسع ويخالف بين طرفيه فان ضاق انزله وجعل شيئا منه على عاتقه (ولو) كان ذلك الشيء (حبلا) او منديلا وهذا استدراك على قوله فان اقتصر الخ (فان فقد) المصلي (ثوبا) سائلا لبدنه (وامكنه ستر بعض العورة) لا كلها (وجب) عليه الستر على قدر الطاقة لا يكلف الله نفسا إلا وسعها والميسور لا يسقط بالميسور (ويستر) حيثئذ (السواطين) أي القبل والدبر للاتفاق على كونهما عورة ولأنهما أفحش من غيرهما وسميا سواطين لان انكشافهما يسوء صاحبهما ويكون الستر المذكور (حتما) أي لازما (فان امكن) ستر (أحدهما فقط) اما القبل أو الدبر (تعين) ستر (القبل) لانه أفحش من الدبر ولانه متوجه به للقبلة فكان ستره اهم تعظيها لها ولان الدبر مستور بالالين غالبا وخرج بغالبا حالة الركوع فانه غير مستور وبهضم نظر الى هذه الحالة فقدم ستر الدبر على القبل لانه في هذه الحالة افحش وقيل يتخير بينهما ففيهما ثلاثة أقوال والمراد بالقبل والدبر ما ينقض مسه وظاهر كلامهم أن بقية العورة سواء وان كان ما قرب اليهما أفحش لكن تقديمه أولى (فان فقدها) أي السترة الشاملة للقبل والدبر وقوله (بالكلية) عجز عن تحصيلها بوجه من الوجوه (صلى) حيثئذ (عربانا بلاعادة) لما صلاه من عدم الساتر المذكور لانه عاجز عن الستر وشرط وجوب ستر العورة القادرة على السترة (فان وجد السترة في حال (الصلاة) أي في حال تلبسه ودخوله فيها (وهي) أي السترة موضوعة (بقربه) أي المصلي الفاقدها اخذها حالا و (ستر) عورته بلا افعال مبطله للصلاة والعورة تشمل كل جزء منافس ستر حيثئذ بقدر ما أمكن اما كلها واما بعضها وذلك البعض يشمل السواطين وغيرهما ويقدم من السواطين القبل على الدبر للعللة السابقة على التفصيل المتقدم (وبني) على ماصلا بلا سترة وهذا مقيد بما أشار اليه المصنف بقوله (ان لم يعدل) في حال تناول السترة (عن القبلة) فان عدل عن القبلة في حال اخذها من قربه (او) لم يعدل عنها لكن (كانت بعيدة) عنه اخذها و (ستر) عورته بها الممكن له ستره على التفصيل المار واستأنف (الصلاة من اولها) وتندب الجماعة (أي صلاتها) (للعمرة) الفاقدين للسترة وهم بصراء ولو واحدا في حالة ضوء (ويقف امامهم وسطهم) بفتح السين في الافصح ويجوز اسكانها هذا ان امكن وقوفهم صفا ولا وقفوا صفوا مع غض البصر أي لا ينظر بعضهم لعورة بعض أي يجب عليهم غض البصر عن النظر الى العورة (وان أعير) المصلي الفاقده للسترة (ثوبا لزمه) أي المعارله (القبول) للثوب المعار (فان لم يقبل) العارية (وصلى) حال كونه (عربانا) أي غير ساتر للعورة (لم تصح صلاته) ويلزمه اعادتها مع الثوب ان بقي صاحبه على العارية والا عيدت ثانيا بلا ثوب ويكون عاصيا حيثئذ حيث كان قادرا على الصلاة مع السترة ولم يقبل العارية فنسب الى تقصير في ترك السترة (وان وهبه) أي الثوب ببناء الفعل المجهول (لم يلزمه) أي المصلي الفاقده للسترة (القبول) للية المذكورة للمنة في ذلك وهذا يخالف لما قاله في باب التيمم من اناء إذا وهبه إنسان ما أو اقرضه إياه لزمه القبول بشرط ذكرنا هناك وهي ان لا يحتاج اليه المالك وان يضيق وقت الصلاة عن الطلب وقد ذكرنا هناك طلة اللزوم بضعف المنه انظر ما الفرق بين السترة حيث لا يجب القبول فيها وبين الماء حيث يجب القبول فيه والظاهر ان الماء لكثرته ضعف المنه فيه فلذلك وجب عليه القبول وان الثوب لكونه غالي الثمن لم تسمع النفس يذله وإعطائه مجانا

فان اقتصر على ستر العورة جاز لكن يندب له وضع شيء على عاتقه ولو حبلا فان فقد ثوبا وامكنه ستر بعض العورة وجب ويستر السواطين حتما فان أمكن أحدهما فقط تعين القبل فان فقدها بالكلية صلى عربانا بلاعادة فان وجد السترة في الصلاة وهي بقربه ستر وبني ان لم يعدل عن القبلة أو كانت بعيدة ستر واستأنف وتندب الجماعة للعمرة ويقف امامهم وسطهم وان أعير ثوبا لزمه القبول فان لم يقبل وصلى عربانا لم تصح صلاته وان وهبه لم يلزمه القبول

(وسبق في باب التيمم مسائل فيعود) أى فيرجع ويتأتى (مثلا هنا) حاصلها انه ان وجهه ثمن الثوب او اقرضه ثمنه فكذلك لنقل المتوان وجد من يريد الصلاة التوب يباع بثمان مثله لزمه شراؤه ان كان ذلك الثمن فاضلا عن دينه وعن مؤنة من تلزمه نفقته فان امتنع المالك من بيعه وهو مستغن عنه لم يأخذه المحتاج اليه غصبا من مالكة هذا بعض ما تقدم والله الموفق

(باب استقبال القبلة)

وهو الشرط الثالث من الابواب السابقة والقبلة هي الكعبة وسميت قبلة لان المصلي يقابلها بصدرة وكعبة لتكعبها وارتفاعها والاصل في الاستقبال قوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام والمراد منه خصوص الكعبة لانه كان مستقبلا بيت المقدس فنزلت الآية عليه في أثناء الصلاة فتحول إلى الكعبة في اثناها (وهو) أى الاستقبال المذكور (شرط لصحة الصلاة) فلا تصح بدون ذلك مطلقا أى في كل حال من أحوال الصلاة (إلا في) حال (شدة الخوف) من مباح قتال أو غيره سواء كانت الصلاة فرضا أو نفلا فلا يكون الاستقبال حينئذ شرطا نعم ان امن امتنع عليه فعل ذلك فان المصلي فيه يصلى كيف شاء مستقبلا وغير مستقبلا راجلا أو راكبا ولا إعادة عليه لانه عذر غير فادر (و) إلا في حال (نقل السفر) وقد فرع المصنف على هذا الأخير ولم يفرع على الأول لقلة الكلام عليه فقال (وله مسافر) سفر مباحا لمقصد معلوم (والنفل) أى صلاة النفل مطلقا أى سواء كان النفل ذا سبب أو ذا وقت كالعباد أو كان من الرواتب وقوله (راكبا وماشيا) حالا من المسافر لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلى على راحته في السفر حيثما توجهت به أى في جهة مقصده رواه الشيخان وفي رواية لهما غير انه لا يصلى عليها المكتوبة وقيل بالراكب الماشى وخرج بالتقييد بالمباح العاصى بسفره وخرج بالمسافر المقيم فليس لهما ذلك ويشترط في هذه ما يشترط في غيرهما من ترك الأفعال الكثيرة كركض وعدو بلا حاجة ولا يشترط في هذه الصلاة طول السفر كما أشار إليه المصنف بقوله (وان قصر سفره) لعموم الحاجة اليه وقيل سأل على ترك الجمعة وعدم القضاء على التيمم والسفر القصير قال الشيخ أبو حامد وغيره مثل أن يخرج إلى ضيعة مسيرتها ميل أو نحوه والقاضى والبغوى ان يخرج إلى مكان لا يلزمه فيه الجمعة لعدم سماعه النداء وقد فصل المصنف في قوله سابقا راكبا وماشيا فقال (فان كان) المسافر (راكبا) هذا شرط وسيأتى جوابه بقوله لزمه وقوله (وامكن استقباله) الخ جملة حالة على تقدير قد أى وقد أمكنه الاستقبال أى توجهه إلى القبلة في حال ركوبه أى (و) أمكنه أيضا (اتمام الركوع والسجود) وكان راكبا (في محل أو) كان سفره واقعا في (سفينة) وقوله (لزمه) هو جواب الشرط المتقدم أى لزمه الاستقبال وما عطف عليه لسهولة ذلك (وان لم يمكنه) ما ذكر من الاستقبال والركوع والسجود (لزمه الاستقبال) أى التوجه للقبلة (عند التحريم) أى عند الاتيان بتكبيره الاحرام وقوله (فقط) هو اسم بمعنى لا غير أى لا يلزم الاستقبال في غير التحريم لتعذره وقد قيد هذا اللزوم بقوله (ان سهل) أى الاستقبال المذكور وقد صور المصنف هذه السهولة بقوله (بان كانت) الدابة (واقفة) الحال انه (أمكن انحرافه) إلى جهة القبلة (أو) أمكنه (تحريفها) أى الدابة بان يردّها إلى جهة القبلة (أو) كانت الدابة التي هو راكب عليها (سائرة سهلة) غير مقطوعة وقوله (وزمامها بيده) جملة في محل نصب على الحال من الضمير في قوله سائرة سهلة تقيد التقيد والزمام جبل يجعل في حلقة البعير ويسمى المقود (وان شق) عليه ذلك أى التحريف والانحراف أى عسر تحريف الدابة إلى القبلة وعسر انحرافه وقد صور به بقوله (بان كانت) الدابة (عسرة) أى صعبة مقابل لقوله سهلة (أو) كانت سهلة ولم يكن زمامها بيده بان كانت (مقطوعة) وأشار المصنف إلى جواب الشرط بقوله (فلا) أى فلا يلزمه حينئذ الاستقبال أى التوجه إلى القبلة لافى التحريم ولا في غيره للمشقة المذكورة واختلال امر السير عليه (و) حينئذ (يومي إلى) جهة

وسبق في باب التيمم مسائل فيعود مثلاً هنا
(باب استقبال القبلة)
وهو شرط لصحة الصلاة
إلا في شدة الخوف ونفل السفر والمسافر التنفل راكبا وماشيا وان قصر سفره فان كان راكبا وأمكن استقباله واتمام الركوع والسجود في محل أو سفينة لزمه وان لم يمكنه لزمه الاستقبال عند التحريم فقط ان سهل بان كانت واقفة وأمكن انحرافه أو تحريفها أو سائرة سهلة وزمامها بيده وان شق بان كانت عسرة أو مقطوعة فلا ويومي إلى

(مقصده بر كوعه وسجوده ونجب كونه) أى السجود (أخفض) من الركوع بزيادة الايماء فيه حتى يتميز كل منهما عن الآخر للتأخر والتتابع رواه الترمذى وكذا البخارى لكن بدون تقييد السجود بكونه أخفض (ولا يجب) على من ذكر أن يبذل (غاية وسعه) أى طاقته بل عليه ما يمكنه من مطلق التمييز بين الركوع والسجود أى تمييز كان (ولا) يجب عليه ايضا (وضع الجبهة على الدابة) أى على عرفها وهو شعر رقبتها كما فى المصباح فهى أى الدابة فى كلامه شاملة لغير الفرس وفى القاموس العرف بالضم شعر عنق الفرس وتضم راؤه انتهى (ولو كلفه) أى الوضع المذكور أى كلف نفسه وضع جبهته على عرفها (جاء) ذلك الوضع وكان آتيا للاكمل ولما فرغ من الكلام على ما يتعلق بالراكب شرع فى الكلام على ما يتعلق بالماشي فقال (والماشي يركع ويسجد على الارض) أى ان سهل عليه ذلك فلو كان يمشى فى وحل أو ماء أو نالج فالوجه انه يكتفيه الايماء لهما فى اتمام الركوع والسجود من المشقة الظاهرة وتلويث بدنه وثوبه بالطين والزاهه ذلك يؤدى إلى الترك (ويعشى فى الباقي) فى القيام وفى التشهد وفى الجلوس بين السجدين وفى الاعتدال والماشي فى الجلوس بين السجدين خلاف الاظهر وفرق بينه وبين القيام بان الجلوس لا يمكن فيه الماشي لان الماشي فيه لا يمكن إلا بالقيام وهو غير جائز فلزم التوجه فيه بخلاف القيام فانه سهل فسقط عن القائم التوجه ليمشى فيه شيئا من سفره قدر ما ياتى بالذكر المسنون فيه (ويشترط) فى حقه (الاستقبال فى) حال (تكبيرة الاحرام وفى) حال (الركوع و) حال (السجود) وفى حال السلام أيضا ليحصل الاستقبال فى طرفي الصلاة قال الرملى وهو ضعيف فتحصل من هذا انه يمشى فى اربع ويتوجه فى اربع على خلاف فى الرابع او يبدل بالجلوس بين السجدين لما مر كما علبت (ويشترط) لصحة هذه الصلاة المتلبسة بهذه الكيفية (دوام سفره) سواء كان راكبا أو ماشيا فلو نزل فى اثناء صلاته لزمه اتمامها للقبلة قبل ركوعه كما سيأتى يصرح به المصنف ولو نزل وبني أو ابتدأها للقبلة ثم أراد الركوب والسير فليتمها ويسلم منها ثم يركب فان ركب بطلت صلاته إلا ان يضطر إلى الركوب بوله الركض للدابة والعدو لحاجة سواء كان الركض والعدو ولحاجة السفر يخوف تخلفه عن الرفقة أم لغير حاجته كتعلقها بصيد يريد امساكه كما اقتضى ذلك كلامهم وكلام ابن المقرئ فى روضه وهو المعتمد وان قال الاذرعى ان الوجه بطلانها فى الثانى بخلاف ما لو اجرى الدابة او عاد الماشي فى صلاته بلا حاجة فانها تبطل (و) يشترط لصحتها أيضا (لزوم جهة مقصده) أى المصلى التارك للاستقبال بان لا يتحول عن هذه الجهة (إلا إلى) جهة (القبلة) فانه اذا تحول إلى غير جهة المقصد وغير القبلة عامدا عالما ولم يرجع عن قرب بطلت صلاته لأن جهة مقصده منزل منزلة القبلة فاذا كان الشخص يصلى متوجها للقبلة وانحرف عنها عامدا عالما بطلت صلاته فكذلك اذا تحول عن هذه الجهة القائمة مقام القبلة عامدا لا إلى القبلة عامدا عالما بطلت ايضا واذا تحول عنها ناسيا أو لاضلاله الطريق أو جهاج الدابة بطلت بانحرافه ان طال الزمن كالسكالكثير والإفلا تطل كالسير سهوا ولكنه يسجد للسبب لأن عمد ذلك يطل وفعل الدابة منسوب اليه كما جزم به ابن الصباغ وصححه فى الجراح والرافعى فى الشرح الصغير فى النسيان ونقله الخوارزمى فيه عن الشافعى وقال الاسنوى تعيين الفتوى به لانه القياس وجزم به ابن المقرئ فى روضه وهو المعتمد وان نقلا عن الشافعى عدم السجود وصححه النووى فى المجموع وغيره واما اذا تحول عن جهة مقصده إلى القبلة فلا تبطل صلاته ولو بركوبه مقلوبا لانها الاصل وسواء كانت عن يمينه أم يساره أم خلفه خلافا للاذرعى لكونه نهوضا للأصل إذ لا يتأتى الرجوع اليه إلا به فيكون مغتفرا كالمغفرت نيته عن مقصده الذى صلى اليه وعزم ان يسافر إلى غيره أو الرجوع إلى وطنه فانه يصرف وجهه إلى الجهة

مقصده بر كوعه وسجوده
ويجب كونه أخفض
ولا يجب غاية وسعه ولا
وضع الجبهة على الدابة ولو
كلفه جاز والماشي يركع
ويسجد على الارض
ويعشى فى الباقي ويشترط
الاستبدال فى تكبيرة
الاحرام وفى الركوع
والسجود ويشترط دوام
سفره ولزوم جهة مقصده
إلا إلى القبلة

الثانية ويحضى في صلاته كما صرحوا به وتكون هي قبلته وقد فرع المصنف على اشتراط دوام السفر فقال (فإن بلغ) أى وصل (في اثنتاهما) أى الصلاة المذكورة (منزله) أى مكانه (أو) بلغ (مقصده) أى المكان الذى هو مقصده (أو) بلغ (بلدا) من البلدان (و) الحال أنه (نوى الإقامة به) أى بالبلد وجواب الشرط قوله (وجب) عليه (إتمامها) أى الصلاة المذكورة حال كونها ملتزمة (بركوع وسجود واستقبال و) حال كونها واقعة (على الأرض أو) واقعة (على دابة واقعة) فرضا كانت الصلاة أو فلا وامكنه التوجه في كلها وإن لم تكن الدابة معقولة لاستقراره في نفسه هذا كله في حال البعد عن القبلة وقد أشار المصنف إلى مسألة القرب فقال (ومن حضر الكعبة) أى حضر الصلاة عندها (لزمه استقبال عينها) بجميع صدره (فلو استقبل الحجر) بكسر الحاء وسكون الجيم وهو حجر إسماعيل وإن كان من البيت على الخلاف في ذلك قبل سبعة أذرع منه من البيت وقيل خمسة وقيل كله لكن الصلاة سنة أى طريقة متبعة أى يلزمنا اتباع ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد أنه صلى الله عليه وسلم استقبله وقد قال صلوا كما رأيتموني - أى علمتموني - أصلى وأما الأدلة الواردة في كونه من البيت فتفيد الظن لا القطع لأنها إنما ثبتت بالاحاد (أو خرج بعض بدنه عنها) أى أو استقبل الكعبة لكنه خرج بعض صدره عنها في حال استقباله إياها قال بدن في كلامه بمعنى الصدر من اطلاق الكل وإرادة الجزء لأن خروج غير الصدر عنها من الوجه والراس وغيرهما من أعضاء البدن لا يطل الصلاة وقد صرح بجواب لو المخرج على جواب من حضر الكعبة فقال (لم تصح صلاته) حينئذ لقوات الشرط وهو الاستقبال بكل الصدر ثم استثنى المصنف من خروج بعض بدنه مسألة لا يضر فيها الخروج المذكور فقال (الأن يمتد نصف بعيد) عن الكعبة ولو بلغ في امتداده ما بين المشرق والمغرب وذلك حاصل وواقع (في آخر المسجد الحرام ولو قربوا) أى المصلون إلى الكعبة (لخرج بعضهم) عن عازدة الكعبة بصدره (فانه) أى الحال والشان (يصح للكل) فعلهم ذلك أى صحت صلاتهم جميعا في هذه الحالة هذا حكم المصلى خارجها وأما حكمه إذا صلى داخلها فقد ذكره بقوله (ومن صلى داخل الكعبة) فرضا أو فلا ولو في عرصتها لو انهدمت والعباد بالله تعالى (واستقبل جدارها) على أى وجه يمتد أو يمسرة أو تلقاء وجهه (أو) استقبال (بابها المردود) لأنه جزء منها في هذه الحالة وإن لم ترتفع عتبة (أو) استقبال (بابها المفتوح و) الحال أن (عتبته) أى الباب (ثلاث أذراع) بلغت في العلو والارتفاع عن الأرض بذراع الإدمى (تقريبا) أى فأكثر من اثنين وغايته ذراع فالتقريب في الزيادة (صح) ما صلاؤه أو صح فله ذلك والمناسبت صحت أى صلاته ويكون الضمير عائدا على الصلاة المفهومة من الفعل وهو صلى وأيضا سياق الكلام يدل على هذا لأن الكلام في الصلاة وهو جواب لقوله ومن صلى أحل الكعبة الخ وإن جمع ترابها أمامه أو نزل في منخفض منها كحفرة كفى اخذا بما مر لكونه يعد جزء من أجزائها وإن وقف خارج العرصة ولو على جبل نحو أى قيس أجزأه وإن لم يكن شاخص لأنه يعد متوجها بخلاف من وقف فيها متوجها إلى هوائها (والا) أى وإن لم تبلغ عتبة الباب ذاك بأن بلغت دون الثلاثين (فلا) تصح صلاته لأنه غير مستقبل لها حينئذ وإنما اعتبر ثلاث الأذراع في الارتفاع عن الأرض في صحة الصلاة لأنهما ستره المصلى أى كسترته فاعتبر فيه أى في الاستقبال لجزء من أجزاء البيت غير الجدران المرتفعة قدرها أى قدر ستره المصلى وهو ثلاث أذراع كإعمات على وجه التقريب وقد أشار المصنف إلى مسألة الاجتهاد في القبلة فقال (وإن كان) أى من يريد الصلاة مستقرا (بمكة وبينه) أى من يريد الصلاة (وبين الكعبة حائل) أى مانع خلق كجبل يمنع رؤية الكعبة (أو) حائل (طارى) أى غير خلق فهو من الطرود كجدار بنى الحاجة (فله) أى من يريد الصلاة (الاجتهاد) فيها أى عند

فإن بلغ في اثنتاهما منزله أو مقصده أو بلدا ونوى الإقامة به وجب إتمامها بركوع وسجود واستقبال وعلى الأرض أو على دابة واقعة ومن حضر الكعبة لزمه استقبال عينها فلو استقبل الحجر أو خرج بعض بدنه عنها تصح صلاته إلا أن يمتد نصف بعيد في آخر المسجد الحرام ولو قربوا لخرج بعضهم فانه يصح للكل ومن صلى داخل الكعبة واستقبل جدارها أو بابها المردود أو بابها المفتوح وعتبته ثلاث أذراع تقريبا صح والا فلا وإن كان بمكة وبينه وبين الكعبة حائل أو طارى. فله الاجتهاد

عدم اخبار الثقة لما في تكليفه المعاينة من المشقة ذكره في التحقيق وأما إذا وجد الثقة فهو مقدم على الاجتهاد (وإن وضع) أي بني الشخص (محرابه) أي المكان الذي يقف فيه للشخص للصلاة وسمى بالمحارب لمحاربة الشيطان وقوله (على العيان) بكسر العين متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف أي وضعا كائنا على العيان والمشاهدة أي على معاينة الكعبة ومشاهدة هذا حيث لا يميل ولا ينحرف عنها والجواب قوله (صلى) الشخص الواضع له حال كونه متوجها (إليه) أي إلى المحارب أي إلى جهة وقوله (أبدا) ظرف زمان أي على الدوام من غير اجتهاد لانه في معنى اخبار الثقة عن علم كما تقدم (ومن غاب عنها) أي عن الكعبة أي لم يعرف عينها كالأعمى مثلا (فأخبره) شخص (ثقة بها) متعلق بأخبر وفي بعض نسخ المتن زيادة ثقة وقد سقطت في بعض آخر وقد شرحنا على نسخة زيادتها ولذلك قلت وقد فسر الثقة بقوله (مقبول الرواية) أي يشترط في صحته خبره مع العمل بقوله أن يكون عدل رواية بأن يكون مسلما عدلا لا كافرا ولا فاسقا ولا يحتاج في صحته خبره أن يكون عدل شهادة وعدل الشهادة هو معروف في باب الشهادات بأن يكون بالغًا عاقلًا حرا ذا كراعدلا مسلما بخلاف عدل الرواية فلا يشترط فيه إلا الاسلام والعدالة والبلوغ والعقل فيصح اخبار المرأة والرقيق وقوله (عن مشاهدة) صفة لموصوف محذوف أي اخبارا ناشئا عن مشاهدة أي معاينة للكعبة وقوله (وجب عليه) أي على المخبر بفتح الباء (قوله) أي الخبر هو جواب الشرط ولا يصح الاجتهاد حينئذ (وكذا يجب) على من غاب عنها (اعتماد محراب بلد) كبير (أو) محراب (قرية) صغيرة (يكثرت طارقتها) أي من يمر بها ويطلع على ذلك المحراب (و) كذا يجب اعتماد (كل مكان صلى إليه النبي صلى الله عليه وسلم وضبط موقعه) مبتدا وقوله (متعين) خبره أي مكان وقوفه للصلاة متعين لا يصح العدول عنه (ولا يجتهد) أي من يريد الصلاة (فيه) أي في موقعه المتعين أي لا يجوز الاجتهاد في محراب النبي صلى الله عليه وسلم أي مائت أنه وقف فيه للصلاة بأخبار جمع يؤمن نواطؤهم على الكذب لا المحارب المعروف الآن إذ لم يكن في زمنه محارب وقوله (لا يتيان ولا يقياس) مرتبط بقوله ولا يجتهد والياء فيهما زائدة فهما منصوبان تقديرا على التمييز والياء فيهما مفتوحة أي لا يجتهد في محرابه صلى الله عليه وسلم لأن جهة اليمين ولأن جهة اليسار ولم يبنه على الاجتهاد جهة لانه معلوم بالطريق الاولى وإنما امتنع الاجتهاد في محرابه ومساجده لانه لا يقر على خطأ فلو تخيل حاذق فيها أي في المحارب المنسوبة له صلى الله عليه وسلم بئمة أو يسرة غياله باطل (ويجتهد) من يريد الصلاة (فيهما) أي في التيانم والتياسر أي في جهتهما (في غيره) أي في غير محراب النبي صلى الله عليه وسلم حال كون ذلك الغير مستقرا (من المحارب) إذ لا يبعد الخطأ فيهما بخلافه في الجهة (وإن لم يجد) الشخص (من يخبره عن مشاهدة) ومعاينة للقبلة (اجتهد) وجوب إن أمكنه الاجتهاد بان كان بصيرا يعرف الاجتهاد كما أشار إلى ذلك بقوله (بالدلائل) فالجواز والمجورور متعلق بقوله اجتهد أي جعل الامور الدالة على القبلة علامة على الاجتهاد وهي كثيرة كالقطب والشمس والنجوم من حيث دلالتها على القبلة لأن من حيث ذاتها لأن ذلك معلوم لكل احد قال بعض المؤلفين إن كل نجمة قدر الجبل لأنها لو صغرت لم تر وكل واحدة منها معلقة بسلسلة من ذهب في الكرسي كذا بخط الشيخ خضر واقرى الأدلة القطب وأضعفها الرياح باختلافها والقطب نجم صغير في نبات نعش الصغرى بين الفرقدين والجدى وهو يختلف باختلاف الاقاليم في العراق يجعله المصلى خلف أذنه اليمنى وفي مصر يجعله خلف أذنه اليسرى وفي اليمن قبلته بمائل جانبه الأيسر وفي الشام وراءه بمائل جانبه الأيسر أيضا وفي نجران وراء ظهره والظاهر أن نجران محرف ومصحف عن حران بفتح الحاء وتشديد الراء هو قرية من قرى الشام من جهة الشرق ويكون القطب عند الاستقبال وراء ظهره غالبا بخلاف دمشق فإنه

وإن وضع محرابه على العيان صلى إليه ابدًا ومن غاب عنها فأخبره ثقة بها مقبول الرواية عن مشاهدة وجب عليه قبوله وكذا يجب اعتماد محراب بلد أو قرية يكثرت طارقتها وكل مكان صلى إليه النبي صلى الله عليه وسلم وضبط موقعه لا يجتهد فيه لا يتيان ولا يقياس ويجتهد فيهما في غيره من المحارب وإن لم يجد من يخبره عن مشاهدة اجتهد بالدلائل

وراء ظهره لجهة اليسار فلا مخالفة حيثئذ وأما نجران فهي قرية باليمن لا بالشام فتكون داخلية في اليمن في جعل القطب قبالة فسقط اعتراض بعضهم على هذه العبارة ونظم بعضهم أحوال القطب في الاستقبال فقال

من واجه القطب بأرض اليمن * وعكسه الشام تخلف الاذن
يمنى عراقى ثم يسرى مصر * قد صححوا استقباله في العمر

هذا إذا عرف الدلائل فتكون حيثئذ علامات يجتهد المصلي بها (فان لم يعرفها) أى الأدلة المذكورة أصلاً وان قدر على تعلمها لان تعلم الأدلة فرض كفاية أى الحضر والاطلاق صاحب المنهاج انه واجب محمول على التفصيل بين الحضر والسفر في الحضر يكون التعلم فرض كفاية لوجود من يعرفها بكثرة وأما في السفر فالتعلم فرض عين لقلة من يعرفها وقيد السبكي السفر بما يقل فيه العارف بالأدلة فان كثرت كركب الحاج فكالحضر (أو) عرفها لكن (كان أعمى) البصر أو البصيرة (قلد بصراً) ثقة عارفاً بادلتها ولو عبداً أو امرأة ولا يعيد ما يصليه بالتقليد (وإن يثق الخطأ بعد الصلاة بالاجتهاد) منه أو من مقلده (اعاد) ما صلاه وجوباً أى عند ظهور الصواب وإن لم يظهر إلا أن سواء كان الخطأ في الجهة أو في التياسر أو في التيامن وإن لم يظهر له الصواب لانه يثق الخطأ فيما يامن مثله في الاعادة كالخاكم يحكم باجتهاده ثم يجد النص بخلافه واحترزوا بقولهم فيما يامن مثله في الاعادة عن الاكل في الصوم ناسياً والخطأ في الوقوف بعرفة حيث لا تجب الاعادة لانه لا يامن مثله في الاعادة فيهما (ويندب للمصلي أن يكون بين يديه) أى امامه وقدامه (سترة) تستره عن يمينه وبين يديه ويسن له أن يميلها عن وجهه يميناً أو يسرة ولا يجعلها بين عينيه وشرطها ارتفاعها عن الأرض (ثلاثاً ذراعاً) وتلك السترة مثل عصي مفروزة في الأرض أو حجر مرتفع ثلثي ذراع أو جدار أو اسطوانة أو غير ذلك (أو) مثل أن (يبسط) المصلي (مصلي) كسجادة يصلي عليها طولها من عقبه إلى آخرها ثلاثة أذرع فأقل وقيل من رؤس أصابعه وهو الوجه السترة وبسط المصلي في مرتبة واحدة وكذلك الجدار والسارية أى العمود بخلاف العصا مع الجدار فان الجدار مقدم على العصا والحاصل انه يقدم الجدار أو لا في معناه السارية ونحوها ثم العصا ثم الخطأ إلى ذلك أشار المصنف بقوله (فان عجز) بقاء الترتيب والتعقيب أى فان عجز عن السترة والمصلي (خطأ) أى جعل بينه وبين القبلة خطأ طويلاً في الأرض ويكون الخطأ طويلاً كافياً الروضة ويحصل أصل الستة بجعله عرضاً لخبر استروا في صلاتكم ولو بسهم وخبر إذا صلى أحدكم فليجعل امام وجهه شيئاً فان لم يجد فليصب عصاً فان لم يكن معه عصاً فليخط خطاً ثم لا يضره ما مر أمامه وقيس بالخط المصلي مقدم على الخط لانه أظهر في المراد والخط لا يظهر إلا في الأرض الترابية لا في الصخر ولا في المبلطة وتكون السترة بجميع انواعها المتقدمة قرية من المصلي قرباً بامشتملا (على ثلاثة أذرع) أى يكون بين المصلي وبينها ثلاثة أذرع فأقل للحديث المتفق عليه كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار مراً لشاة بخلاف ما إذا بعدت عنه فلا تسمى سترة وإذا وجدت السترة على هذه الصفة (فيحرم المرور حيثئذ) أى حين إذا وجدت السترة المذكورة أى لا يجوز مرور الشخص بين المصلي وبين السترة المذكورة وان لم يجد المار شيئاً آخر لخبر لو يعلم المار بين يدي المصلي - أى إلى السترة المذكورة - ماذا عليه من الاثم لكان ان يقف اربعين خريفاً خيراً له من أن يمر بين يديه رواه الشيخان إلا مرج الاثم فالبخارى وإلا خريفاً فالجزا (ويندب) بينه وبين السترة المذكورة للمصلي (دفع المار) وكذا الغير المصلي كما بحثه في المهمات وهو مقتضى عبارة المصنف حيث أطلق الدفع وهو متجه لانه ازالة منكر فلا يختص بالمصلي يبدأ في دفعه (بالاسهل) والاخف لا بالاثقل فان خالف ومات المدفوع في هذه الحالة فعلى الدافع الضمان المأمور به (وزيد) في الدفع (قدر الحاجة) وذلك (ك) دفع (الصائل) أى ان المار المذكور

فان لم يعرفها أو كان أعمى
قلد بصيراً وان يثق الخطأ
بعد الصلاة بالاجتهاد أعاد
ويندب للمصلي أن يكون
بين يديه سترة ثلثاً ذراعاً
أو يبسط مصلياً فان عجز
خطأ على ثلاثة أذرع
فيحرم المرور حيثئذ
ويندب دفع المار بالاسهل
وزيد قدر الحاجة
كالصائل

مثل الصائل على شخص ليقته ظلماء وانا في دفع بالاخف فكذلك هنا (فان مات) أى المار بسبب الدفع المذكور وهو الدفع المأمور به (ف) هو (هدر) أى ان المقتول بذلك الدفع لا يقتص منه ولادية فيه لانه متعدد في ذلك كالصائل لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه اذا صلى أحدكم الى شئ يستتره من الناس فارادوا احد ان يجتاز بين يديه فليدفعه فان ابى فليقاتله فانما هو شيطان (فان لم يكن سترة) بينه وبين القبلة على الوجه المتقدم (أو) كان لكنه (تباعدا) المصلى (عنها) أو لم يقاعد لكنه مقصر في الصلاة بان وقف في قاعة الطريق أو بشارع أو بدرب ضيق أو نحو باب المسجد كالحل الذي يغلب مرور الناس به في وقت الصلاة ولوفى المسجد كالمطاف (كره المرور) حيث يبين يدي المصلى ولا يحرم بل ولا يكره في بعض الصور المذكورة عند التقصير (وليس له) أى للمصلى وكذا الغيرة (الدفع) حيث انتقص المصلى بعدم السترة وينبغي للبار الوقوف حتى يفرغ المصلى من صلاته ولا يبرأ بها مع الله عز وجل لما مر من الحديث وإن كان جائزا (تنبيه) لا يعد بعض الصفوف سترة لبعض على الاوجه كما هو ظاهر ويكره كافي المجموع أن يصلى وبين يديه رجل أو امرأة يستقبله ويراه ولو مر من بين يديه شئ كأمراة وحمار وكل لم تبطل صلاته وأما خبر مسلم يقطع الصلاة والمرأة أو الكلب والحمار فالمراد به قطع الخشوع للشغل بها حيث يؤخذ من هذا التنبيه ان الادعى لا يكفي جعله سترة ان كان يشتغل قلب المصلى به ومثل الادعى البهيمة والمرأة والافيس كفى جعله سترة ويحرم المرور بينه وبين السترة المذكورة وذلك لعدم كراهة الصلاة حيثئذ والقائل بعدم الكفاية نظر الى اشتغال القلب بالسترة المذكورة خصوصا ان كانت المرأة ذات جمال والبهيمة نفورا (ولو وجد) شخص (في صف) من صفوف الصلاة (فرجة) أى سعة تسع من يصلى فيها (فله) أى لمن وجد تلك الفرجة (المرور) ولو من بين يدي المصلى مع وجود السترة (ليسترها) بوقوفه فيها لتقصيرهم في عدم سد هام من اول الامر بل له خرق الصفوف ليصل اليها حيثئذ لما علمت والله تعالى اعلم

(باب صفة) أى كيفية (الصلاة)

فالاول

فان مات فهدر فان لم يكن سترة أو تباعد عنها كره المرور وليس له الدفع ولو وجد في صف فرجة فله المرور وليسترها (باب صفة الصلاة) يندب أن يقوم لها بعد فراغ الإقامة ويندب الصف الاول وتندب تسوية الصفوف وللإمام آكد ويندب إتمام الاول

وهي تشتمل على فروض وتسمى أركاناً وعلى سنن يسمى ما يجبر بالسجود منها أبعاضاً وما لا يجبر يسمى هيئة وعلى شروط وتقدمت في الابواب السابقة وقد بدأ المصنف بما يطلب لها قبل التلبس بها فقال (يندب) لمريد الصلاة (أن يقوم لها) أى للتلبس بها (بعد فراغ الإقامة) أى بعد فراغ المقيم من الفاظها لما رواه الشيخان من قوله عليه الصلاة والسلام اذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني فهذا الحديث يدل على ندب القيام للمؤمنين بمجرد رؤية الامام ولو لم يفرغ المقيم من الإقامة وهذا يدل للحنفية لاننا في استدلال الجوزي بهذا الحديث نظر بالنسبة لنا (ويندب) لمريد الصلاة (الصف الاول) أى الحضور فيه والمسايرة اليه لمزيد فضيلته وللأحاديث الواردة في الحث على المسايرة اليه والمواظبة عليه والصف الاول هو الذى يلي الامام سواء تخلله منبر ومقصورة واعمد أم لا للحديث المتفق عليه لو يعلمون ما في الصف المقدم لكانت قرعة ولما رواه أبو داود بسند صحيح من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وملائكته يصلون على الصف الاول (وتندب تسوية الصفوف) أيضا للأحاديث فيها وهي مشهورة كثيرة منها سوا صفوكم فان تسوية الصفوف من إقامة الصلاة ومنها قوله عليه الصلاة والسلام اعتدلوا في صفوفكم وتراصوا فاني اراكم من وراء ظهري ومنها غير ذلك فلا تطيل به (و) طلب ذلك (للإمام آكد) من غيره بأن يأمر المأمورين بتسوية الصفوف عند ارادة الاحرام بالصلاة فان كان المسجد كبيرا أمر رجلا يأمرهم بذلك ويطوف عليهم أو ينادى فيهم بها فانه من الأمر بالمعروف والنهي عن البر والتقوى (ويندب) للمؤمنين (إتمام) الصف (الاول فالاول) أى لا ينبغي جعل صف فان إلا بعد إكمال الصف

الاول وهكذا كل صف بعده وعدم الا كمال مفوت لفضيلة الجماعة وكذلك تقطيع الصفوف بان يجعلوا فرجا بين الصف الواحد وكذلك يتباعد الصفوف بعضها عن بعض بان يزيد ما بين كل صف على ثلاثة اذرع وهذا واقع في زمانها هذا كثيرا جدا وكله ناشئ من عدم الاعتناء بالعبادة والله الموفق (وجهة بين الامام أفضل) أى وقوف المأموم على يمين الامام أفضل من وقوفه على جهة اليسار ثم بعد حصول ما تقدم من المندوبات السابقة (ينوى) المأموم ما يريد فعله ويلاحظه (بقلبه) لا بأسانه فقط فلا يكتفى النطق بالنوى مع غفلته عنه بالقلب ولا يضر النطق بالنوى غلطا مخالفا لما فيه كان نوى الظاهر بقلبه وسبق لسانه الى غيرها وقد فصل المصنف النوى بقوله (فان كانت) أى الصلاة التى اراد فعلها (فريضة) أى مفروضة ففعله بمعنى مفعولة أى فرضها الله تعالى على عباده المؤمنين المكلفين وأوجبها عليهم سواء كانت أصلية كالصلوات الخمس او مندورة واجتازة وقد ذكر الجواب بقوله (وجب) على من ينوى ثلاثة أشياء أحدها (نية فعل الصلاة) وقد عرّف غير المصنف بقصد فعل الصلاة ولا مخالفة بينهما إلا فى اللفظ دون المعنى لان النية معناها القصد فكانه قال وجب قصد فعل الصلاة (و) ثانيا (كونها) أى الصلاة (فرضا) أى يشترط فى صحة هذه النية التصريح بالفريضة أى فريضة الصلاة فاذا نوى الصلاة فقط من غير تعرض للفريضة فلا يسوغ له فعل الفرض لان الصلاة تقع على النافلة كما تقع على الفريضة فلا بد من التمييز بينهما فان صلاة الصبي الظهر مثلا تقع فلا لا فرضا لعدم تكليفه (و) ثالثا (تعيينها) أى الفريضة من جهة كونها (ظهرا) أى صلاته (او عصرا) أى صلاته (أو جمعة) أى صلاتها فهذه الاسماء الثلاثة منصوبة على التمييز للضمير المضاف اليه لانه عائد على الصلاة وهى مبهمه فاذا زال المصنف الابهام بقوله ظهرا الخ (ويجب قرن ذلك) المذكور من هذه الثلاثة (؛) أول (التكبير فيحضره) أى يستحضره النوى المتوى المذكور من هذه الثلاثة المتقدمة أى يستحضره ويلاحظه (فى ذهنه) أى فى قلبه احضارا (حتما) أى لازما واجبا (ويتلفظ به ندبا) ليساعد اللسان القلب (ويقصده) أى النوى المتوى المذكور حال كونه (مقارنا) ذلك المتوى (لاول التكبير) أى لاول جزء منه (ويستصحبه) أى المتوى أى يستمر ملاحظا لا غافلا عنه (حتى) أى الى ان (يفرغ منه) وهذا هو المقارنة الحقيقية وضابطها أن يقرن ذلك المستحضر بجميع أجزاء التكبير والمقارنة العرفية بان يقرن ذلك المستحضر بأى جزء من أجزاء التكبير والاستحضار الحقيقي ان يستحضر جميع أركان الصلاة تفصيلا والاستحضار العرفى بان يستحضر الأركان إجمالا والمعتمد أن الاستحضار الواجب فى الصلاة هو القصد أى قصد فعل الصلاة والتعيين أى تعيينها من كونها ظهرا او عصرا مثلا ونية الفريضة لاجل التمييز بين الفرض والنفل لان الصلاة تقع على النفل وعلى الفرض كما علم ذلك بما مر وهو يكون عند اول جزء من أجزاء التكبير قرره الشيخ الحنفى وهو عن شيخه خليفة وهو عن شيخه الشيخ منصور الطوخى وهو عن شيخه الشوبرى وهو عن شيخه الرملى الصغير وهو عن شيخه الاسلام (ولا يجب) على المصلى (التعرض لعدد الركعات) بان يذكر عددها كأن يقول أصلى الظهر مثلا أربع ركعات بل يندب له ذلك وكذلك ذكر الاستقبال بان يقول مستقبلا بل يسن ذلك أيضا وكذلك ذكر اليوم بان يقول ظهر هذا اليوم بل يسن ذلك أيضا (ولا يجب الاضافة) أى النسبة (إلى الله تعالى) أى نسبة العبادة اليه فالاضافة لغوية بمعنى النسبة لا نحوية بل هى سنة خروجا من خلاف من أوجبها ليتحقق معنى الاخلاص وإتمام تجب لان الصلاة لا تكون أى باعتبار الوقوع إلا لله تعالى (و) لا يجب ذكر (الاداء أو) ذكر (القضاء) وقت النية بان ينوى كلا منهما على الانفراد (بل يندب ذلك) أى ذكر ما تقدم من قوله ولا يجب التعرض الى هنا والاداء فعل العبادة فى الوقت والقضاء فعلها

وجهة بين الامام أفضل
ينوى بقلبه فان كانت فريضة
وجب نية فعل الصلاة
وكونها فرضا وتعيينها
ظهرا أو عصرا أو جمعة
ويجب قرن ذلك بالتكبير
فيحضره فى ذهنه حتما
ويتلفظ به ندبا ويقصده
مقارنا لاول التكبير
ويستصحبه حتى يفرغ منه
ولا يجب التعرض لعدد
الركعات ولا يجب الاضافة
الى الله تعالى والاداء
أو القضاء بل يندب ذلك

خارجه هذا حكم الفريضة وقد أشار إلى غيرها بقوله (وإن كانت) الصلاة (نافلة مؤقتة) أى صاحبة وقت وسباق بمثلا وذكر الجواب بقوله (وجب) على المصلى فيها شيان أحدهما (التعيين) أى تعيين هذه الصلاة التى يتلبس بها وهى صاحبة وقت لتتبع عن غيرها وأشار إلى التمثيل لما فقال (كم صلاة) (عيد) فطر واضحى فانها مؤقتة بارتفاع الشمس وقوله (وكسوف) أى كسلاته معطوف على عيد وفى بعض النسخ وخسوف وكل منهما صحيحا فهو مثال للصلاة ذات السبب وإن لم يكن لها وقت معين بل تفعل عند وجود السبب وهو التغير فوقها وقت وجود السبب وكذلك قوله (وإحرام) أى كسلاته فهو مثال للصلاة ذات السبب لكنه متأخر عنها وما قبله مثال للسبب المقارن باعتبار استمرار السبب فى الصلاة وقوله (وسنة الظهر) مثال لراتبة الفرض فوقها وقته (وغير ذلك) بماله وقت أو سبب متأخر أو مقارن كما علم ذلك بعضه من كلامه بالتمثيل فلا بد فيه من التعيين أى تعيين الصلاة من كونها ذات سبب أو صاحبة وقت أو راتبة للتمييز والمصنف قد أقصر على أحد الشيتين وهو التعيين وخلافه والثانى قصد الفعل أى قصد فعل الصلاة وأمانة النفية فلا يجب فيها أى فى الصلاة النافلة المذكورة بل تسن خروجاً من الخلاف وإن لم يجب فيه أى فى هذا القسم للزوم النفية له بخلاف الفرضية للظهر مثلاً فانها غير لازمة بل يوجد الظهر بدون الفرضية كصلاة الصبي والمعدة على الخلاف فيها (تنبيه) قد علم من كلامه أنه لا فرق فى وجوب التعيين وقصد الفعل بين المؤقتة أى ذات الوقت كما علمت وبين ذات السبب المتقدم كسنة الوضوء مثلاً والمتأخرة كسنة الإحرام والمقارن كالكسوف والراتبة كالسنن التابعة للفرائض فكل ذلك يندرج تحت قوله مؤقتة فوجب فى كل ذلك القصد والتعيين وأشار إلى المرتبة الثالثة للصلاة بقوله (وإن كانت) الصلاة (نافلة مطلقة) أى ليست ذات سبب ولا صاحبة وقت ولا راتبة وهذا معنى كونها مطلقة أى غير مقيدة بشئ بما ذكر فانها تفعل فى أى وقت إلا فى وقت الكراهة وأشار إلى جواب الشرط بقوله (أجزأ) فيها (نية) فعل (الصلاة) المعبر عنها عند غيره بقصد الفعل لأن النية معناها القصد فكانه قال أجزأ فى النافلة المطلقة قصد فعل الصلاة ولا تتوقف صحتها على التعيين ونية النفية لما مر من أن النفية لازمة لها (ولو شك بد التكبير) أى بعد تكبيرة الإحرام (بالنية) أى كان قال هل نويت أم لا (أو شك فى شرطها) أى الصلاة وهو الطهارة مثلاً وأشار إلى الجواب بقوله (فيمسك) أى عن الخروج من الصلاة أى لا يخرج منها بمجرد هذا الشك بل يتوقف حيثئذ وأشار إلى التفصيل فى ذلك فقال (فإن ذكرها) أى تذكر النية وأنه أتى بها وذلك (قبل فعل ركن) من أركان الصلاة (و) الحال أنه (قد قصر الفصل) فى هذا التذكر أى لم يمحض مقدار فعل ركن فحيثئذ صحت الصلاة (و) (لم تبطل وإن طال) ذلك الفصل بين التذكر وبين المشكوك فيه (أو) لم يطل لكن وقع التذكر (بعد) فعل (ركن قولى) كقراءة الفاتحة (أو) بعد فعل ركن (فعل) كركوع مثلاً وجواب الشرط قوله (بطلت) أى صلاته فى هذه الصور من قوله وإن طال الفصل إلى هنا (تنبيه) الشك بعد السلام لا يؤثر فى غير النية والكبير وإن قصر الفصل لأن الظاهر وقوع السلام عن تمام وأما الشك فى النية والتكبير فانه يؤثر لانه شك فى الانعقاد والاصل عدمه ويعيد الصلاة ما لم يتذكر عن قرب وإلا آثمها وفعل المشكوك فيه وقال شيخنا العلامة الباجورى ولو طال الزمن اهـ (ولو قطع النية) بالفعل بأن نوى فى قلبه قطع الصلاة (أو) لم ينو القطع بالفعل لكنه (عزم على قطعها) فى المستقبل (أو شك هل يقطعها) بأن تردد فى قلبه وقال هل يقطعها أو استمر فيها والمراد كما قال امام الحرمين أن يطرأ له الشك المناقض للعزم واليقين ولا عبرة بما جرى فى الفكر اهـ لو تردد فى الصلاة كيف يكون فإن ذلك مما يتلى به الموسوس وربما وقع فى الإيثار فلا يحضر حيثئذ

وإن كانت نافلة مؤقتة
وجب التعيين كعيد
وكسوف وإحرام وسنة
الظهر وغير ذلك وإن
كانت نافلة مطلقة أجزأ
نية الصلاة ولو شك بعد
التكبير بالنية أو شك فى
شرطها فيمسك فإن ذكرها
قبل فعل ركن وقد قصر
الفصل لم تبطل وإن طال
أو بعد ركن قولى أو
فعل يطلت ولو قطع النية
أو عزم على قطعها أو شك
هل يقطعها

(أو نوى في الركعة الأولى قطعها) أى الصلاة (في) الركعة (الثانية) أى لاحظ في قلبه أنه إذا حضرت الركعة الثانية قطعها (أو علق الخروج) أى من الصلاة (بما) أى بشئ أو بالذى (يوجد) ويحصل وجدانا (يقينا أو) وجدانا (توهما) أى علق الخروج منها بشئ يوجد على سبيل اليقين أو على سبيل التوهم فصب يقينا وتوهما ما على نزع الخافض وأما على أنها صفتان لموصوف محذوف كما اشرت إليه أولا وقد مثل المصنف لذلك الشئ الذى يوجد يقينا وتوهما وهو المعلق عليه الخروج من الصلاة فقال (كدخول زيد) في الدار مثلا وقد وجد دخوله في حال الصلاة وجواب لو هو قوله (بطلت) أى صلاته في جميع هذه الصور السابقة لحصول التردد في النية المنافي للجزم بها وهو أن لا يأتي بما ينافيها وما تقدم من هذه الصور مناقض ومناق لها فلذلك بطلت الصلاة لبطان النية التي هي ركن من أركان الصلاة وقوله (في الحال) أى لا بعد حصول المعلق عليه في صورته وفي حال القطع بالفعل وفي حال العزم على القطع وفي حال الشكوى قطعها ما لا (ولو أحرم) الشخص (بالظهر قبل الزوال) أى قبل دخول الوقت وهو الزوال بالنسبة للظهر حال كونه (عالما) لذلك أن أحرامه وقع قبل دخول الوقت (لم تنعقد) صلاته لعدم حصول الشرط وهو معرفة دخول الوقت يقينا أو ظنا ولتلاعبه في صلى بدون تلك المعرفة لم تصح صلاته وإن صادف الوقت (أو) أحرم بها (جاهلا) بذلك (انعقدت) صلاته (نقلا) مطلقا لعدم ما ينافيه هذا ما يتعلق بالنية وهي الركن الأول وأشار إلى الركن الثاني وهو تكبيرة الاحرام وما يتعلق بها من شروطها فقال (ولفظ التكبير متعين) لما روى الترمذى وأبو داود بإسناد صحيح من قوله صلى الله عليه وسلم تحريمها التكبير وتحليلها التسليم وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلاته إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر فقول المصنف ولفظ التكبير الخ شرط أول لتكبيرة الاحرام وكونه واقعا (؛) اللغة (العربية) متعين أيضا لأنها شرط فيه للتابع رواه ابن ماجه من خبر صلوا كما رأيتموني أصلي ولم يرد عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى على غير الوجه المذكور فلو كبر بغير العربية من محسن لم تصح صلاته بلا خلاف وهذا هو الشرط الثاني (وهو) أى ذلك التكبير المشروط فيه ما ذكر لفظه وصيغته (الله أكبر) بتقديم لفظ الجلالة على أكبر وهذه الصيغة جمع عليها (أو الله الأكبر) بالتعريف لانه زيادة لا تخل بالمعنى فيصح أيضا كالأول قال الله أكبر كبيرا لانه زيادة في التعظيم فلا تضر زيادة أل لأنها لا تمنع اسم التكبير وكذلك الله الجليل أكبر والله عز وجل أكبر لان هذه الزيادة لا تمنع الاسم بل تشعر بالتعظيم بخلاف تقديم الخبر على المبتدأ كما كبر الله أو الله الذى لا اله إلا هو الملك القدوس أكبر لان ذلك لا يسمى تكبيرا أو مثل ذلك في عدم الاكتفاء ببدال الخبر كان تقول الله اعظم أو ابدال المبتدأ كالرحمن أكبر وقد أشار إلى ما يشترط فيه أيضا بقوله (ولو أسقط حرفا منه) أى من لفظ الله أكبر (أو) لم يسقط شيئا منه لكنه (سكت) سكتة (بين كلمتيه) وسياق جواب لو فيشترط في صحة التكبير اتصال كلمتيه أى أن لفظ أكبر يشترط اتصاله بلفظ الجلالة (أو) لم يسكت بل حصل الاتصال لكنه (زاد بينهما) أى بين الكلمتين (وإلى) ساكنة أو متحركة فيشترط في صحة التكبير عدم زيادة حرف بين الكلمتين كزيادة الواو المذكورة (أو) انتفت هذه الزيادة لكنه زاد (بين الباء) الكائنة (من) لفظ (أكبر) بين (الزاء) الكائنة منه (الفا) قصارا كبارزة أفعال بفتح الهمزة وإذا قصد معناه وهو الطيل فقد كفر والعياذ بالله تعالى وقد ذكر جواب لو بقوله (لم تنعقد) أى صلاته لعدم الاتيان بالتكبير في الأول والخروج عن أن يسمى تكبيرا بالفصل بين الكلمتين أو للزيادة أو النقص في الباقي (فإن عجز) لسانه عن النطق بالتكبير (لخرس) أى لكونه أخرس غير قادر على النطق (ونحوه)

أو نوى في الركعة الأولى قطعها في الثانية أو علق الخروج بما يوجد يقينا أو توهما كدخول زيد بطلت في الحال ولو أحرم بالظهر قبل الزوال عالما لم تنعقد أو جاهلا انعقدت فلا ولفظ التكبير متعين بالعربية وهو الله أكبر أو الله الأكبر ولو أسقط حرفا منه أو سكت بين كلمتيه أو زاد بينهما أو أواله أو ألفا لم تنعقد فإن عجز لخرس ونحوه

كخبل (وجب) عليه اى على العاجز المذكور ونحوه (تحريك لسانه وشفثيه) ولهاته (طاقته) اى قدر طاقته نص عليه الشافعى رضى الله عنه واتفق عليه الاصحاب عملا بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه اذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم ولا يختص هذا الحكم بالتكبير بل هو عام في كل ما وجب على الشخص وكان متعلقا باللسان كالقراءة والشهد والسلام وهكذا وهذا في الحرس الطارىء وقد وجهه القائل به بان القراءة كانت واجبة قبل الحرس والقراءة تستلزم التحريك المذكور فاذا عجز عن النطق بها بقى التحريك الذى كان واجبا والميسور لا يسقط بالمعسور اما اذا ولد آخرس فلا يلزم لانه لم تجب عليه القراءة التى هى المقصود فلم يجب التابع الذى هو التحريك وكذا يقال في نحو الآخرس اى لا يلزمه ذلك وقد ذكر المصنف مقابله قوله ولفظ التكبير متعين بالعربية بقوله (فان لم يعرف العربية) اى لم يعرف التلفظ بها حال التكبير (كبر باى لغة شاء) وجوبه من فارسية وغيرها من باقى لغات العجم ولا يعدل إلى غيره من الاذكار وترجمته بالفارسية خدائى بزرگ تركا نقله في الروضة عن صاحب النعمة الكبرى قاله والزاى من بزرگ مضمونتان والراء والكاف ساكتان وخدائى معناه الله وبزرگ معناه كبير وترصيره كبر وبزيادة تر التركيب على التفضيل (و) يجب (عليه) اى على من لم يعرف اللغة العربية (ان يتعلمها ان امكنه) التعلم ولو سافر إلى قرية يتعلم بها وبعد التعلم لا يلزمه قضاء ما صلاه بالترجمة ولو امكنه التعلم آخر الوقت لم يجز ان يترجم في اوله فان لم يجد من يعلمه ترجم حينئذ (فان اهمله) اى اهمل التعلم اى تعلم النطق بالتكبير بالعربية (مع القدرة عليه) (الحال انه قد ضاق الوقت) عن التعلم بحيث لو تعلم لخرج الوقت (ترجم) عنه باى لغة شاء وصلى حرمة الوقت (واعاد الصلاة) الواقعة بالترجمة لتفريطه وتقصيره بعدم التعلم مع القدرة فان لم يهمل التعلم ولكن ضاق الوقت عليه لبلادة ذهنه او قلته ما أدركه في الوقت من التعلم صلى حينئذ بالترجمة ولا اعاده عليه اذ لا تقصير وأشار المصنف إلى شرط عام للتكبير وغيره من سائر الواجبات فقال (واصل التكبير) اى تكبير التحريم وهو مبتدا وسيأتى الخبر (و) اقل (القراءة) الواجبة (و) اقل (سائر الاذكار) الواجبة وغيرها كالشهاد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام وغير ذلك من الاقوال الواجبة والمندوبة كالتسبيحات في الركوع والسجود والدعاء من جهة الجهر بها وقد ذكر الخبر بقوله هو (ان يسمع نفسه) اياها فان وما دخلت عليه في تاويل المصدر هو خبر المبتدا المتقدم بقوله واصل إلى آخره فلم يسمع نفسه بالواجبات لم يعتد بها وكذلك المندوبات فيطلب منه اسماع نفسه بها حتى يعتد بها ويحصل له الكمال بالنسبة للمندوب وأما بالنسبة للواجب لا بد من اسماع نفسه وإلا فلا تنعقد الصلاة لقوات الشرط وهذا الشرط يعتبر (اذا كان صحيح السمع بلا عارض) من لفظ وغيره إلا زاد في الرفع بحيث يسمع ويستحب ان لا يزيد على اسماع نفسه هذا اذا كان المصلى منفردا او ماموما وقد اشار إلى حكم الامام فقال (ويجهر الامام بالتكبيرات كلها) اى تكبيرة التحريم وغيرها من سائر تكبيرات الانتقالات لاجل ان يسمع المامومون بجهره كلمهم او بعضهم فيعلمون صلاته ويتابعونه وكلا امام مبلغ احتيج اليه (ويشترط) لتكبيرة الاحرام اى لصحتها (ان يكبر) حال كونه (قائما) لكن هذا الشرط يكون واقعا (في الفرض) فان وقع (منه) اى من التكبير (حرف في غير القيام) كأن كبر في حال هويته للركوع (لم تنعقد) الصلاة حينئذ (فرضا وتنعقد نفلا) مطلقا (ك) شخص (جاهل التحريم) اى تحريم وقوع التكبير في غير القيام (دون) شخص (عالمه) اى عالم التحريم بذلك فلا تنعقد صلاته حينئذ لا فرضا ولا نفلا (ويندب) للمصلى فرضا لو خلا منفردا او ماموما او اماما ذكرها كان او اثني (رفع

وجب تحريك لسانه
وشفثيه طاقته فان لم يعرف
العربية كبر باى لغة شاء
وعليه ان يتعلمها ان امكنه
فان اهمله مع القدرة عليه
وضاق الوقت ترجم
واعاد الصلاة واصل
التكبير والقراءة وسائر
الاذكار ان يسمع نفسه
اذا كان صحيح السمع
بلا عارض ويجهر الامام
بالتكبيرات كلها ويشترط
ان يكبر قائما في الفرض
فان وقع منه حرف في غير
القيام لم تنعقد فرضا
وتنعقد نفلا كجاهل
التحريم دون عالمه ويندب
رفع

يديه) عند التكبير (حذو) بذال معجمة أى مقابل (منكبيه) بان تحاذى أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإبهاماه شمتى أذنيه وراحته منكبيه لخبر الشيخين انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة والصحيح استحباب انتهاء الرفع مع انتهاء التكبير ويسن أن يوجههما للقبلة وتكون اليد حالة الرفع (مفرقة الاصابع) تفريقا وسطا وتكون منشورة لاقبوضة ويكون ذلك مقرونا (مع التكبير) أى تكبير التحريم (فان تركه) أى المذكور من رفع اليدين على الوجه المذكور تركا (عمدا او) تركه تركا (سهوا اتى به فى أثناء التكبير) وتحصل به السنة وما اشترت اليه من نصب عمدا وما بعده على أنه صفة لموصوف محذوف أولى ما صنعه الشيخ الجوى من نصبهما على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها حيث قال سواء كان الترك عمدا أو سهوا لما قاله النحويون من ان كان لا يحذف مع اسمها إلا بعدان ولو الشرطيتين وأما حذفها فى غير هذا شاذا وقليل (لا) يأتى به (بعده) أى بعد فراغ التكبير (و) سن ان تكون كفاه متوجهتين (الى القبلة) لأنها أشرف الجهات (و) ان تكونا (مكشوفتين) لاستورتين ذكره البغوى قال فى المجموع قال أصحابنا والمرأة كالرجل فى هذا (ويحطهما) أى يرسلهما (بعد) انتهاء (التكبير) إلى تحت صدره) فقط صححه فى المجموع ونقل الجزم به عن الغزالي فى تدرسه ولا يرسلهما رسالا بليغا ويستأنف رفعهما الى تحت صدره لما فيه من زيادة لفعل المستغنى عنه ويكونان مرتفعين (فوق سرتيه) لما روى ابن خزيمة فى صحيحه عن وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره أى فى آخره (ويقض كوعه الايسر) أى كوع يده اليسرى وقوله (يكفه الايمن) أى بكف يده اليمنى متعلق بيقض (و) سن ان (ينظر) المصلى ذكر اكان اوائى اوصيا قائما اوقاعدا راكما اوساجدا (الى موضع سجوده) لان ترديد النظر من مكان الى مكان آخر يشغل القلب ويمنع كمال الخشوع وقيل ينظر الراكع الى تحت قدميه والساجد الى أنفه والقاعد الى حجره وهذا فى غير التشهد وأما هو فنظر الى محل سجوده أيضا الى ان يقول إلا الله فينظر حيث قد الى السجدة ويستمر الى فراغه من السلام (ثم) بعد تمام التحريم على الكيفية السابقة (يقراء دعاء الاستفتاح) وقد وردت فيه أحاديث صحيحة بأذكار مختلفة والمشهور منها وهو الأفضل ما اقتصر عليه المصنف وهو قول المصلى عقب التحريم بفرض او نقل (وجهى وجهى) أى أقبلت بذاتى حال كوفى منتها بذلك الدعاء (الى آخره) أى الى آخر دعاء الاستفتاح وتماه للذى فطر أى خلق السموات والارض خيفاً أى ما تلا عن جميع الاديان الباطلة الى الدين الحق مسلماً أى متقاداً لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم وما أنا من المشركين ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين للاتباع رواه مسلم إلا كلمة مسلماً فان حبان وفى رواية للبيهقى وأنا أول المسلمين فكان صلى الله عليه وسلم يأتى بما فيها تارة لانه أول مسلمى هذه الامة وبما فى الاولى اخرى ولو اتى بدعاء آخر غير هذا من الاذكار المختلفة حصل اصل السنة ولكن الأفضل ما علمت (ويندب) هذا (لكل مصل) لافرق بين (مفترض) أى من يصلى فرضا (و) بين (متفل) أى بين من يصلى نفلا (و) بين (قاعد) أى من يصلى قاعدا عند العجز فى الفرض والنفل مطلقا (أو) بين (امرأة) وذكر وصى (و) بين (مسافر) وسواء كان منفردا أو فى جماعة إماما أو ماموما لان وضع هذه الصلاة مبنى على التطويل ويستحب للمنفرد وكذا الإلهام إذا رضى المأمومون بالتطويل ان يقول كل واحد من ذكر زيادة على المشهور اللهم انت الملك لا اله الا انت ربى وانا عبدك ظلمت نفسى واعترفت بذنبي فاغفر لى ذنوبى جميعها فانه لا يغفر الذنوب الا أنت واهدنى لافضل الاخلاق فانه لا يهدى لاحسنها الا أنت واصرف همنى سبيلها فانه لا يصرف عنى سبيلها الا أنت ليك وسعديك والخير كله فى يديك والشر ليس اليك انا بك واليك تباركت وتعاليت

يديه حذو منكبيه مفرقة
الاصابع مع التكبير فان
تركه عمدا أو سهوا اتى به فى
أثناء التكبير لا بعده إلى
القبلة ومكشوفتين ويحطهما
بعد التكبير إلى تحت صدره
فوق سرتيه ويقض كوعه
الايسر بكفه الايمن وينظر
إلى موضع سجوده ثم يقرأ
دعاء الاستفتاح وجهت
وجهى ولى آخره ويندب
إلى كل مصل مفترض ومتفل
وقاعد وامرأة ومسافر

أستغفرك وأتوب اليك قال في المجموع ويستحب معه حديث أبي هريرة وهو اللهم باعديني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد (لا يطلب الاستفتاح المذكور (في) صلاة (جنازة) لانها مبنية على التخفيف (ولو تركه) أي من طلب منه هذا الدعاء أي ترك الدعاء المذكور تركا (عمدا أو) تركا (سهوا) الحال انه قد (شرع في التعوذ) للقراءة (لم يعد اليه) أي إلى دعاء الاستفتاح لانه قد فات محله لان هذا التقديم مستحق لاستحباب فاذا فات فلا يرجع اليه ولو رجع فلا تحصل به السنة ولا يثاب على رجوعه ولا تبطل به صلاته ولا يسجد للسجود أن أتى به كالودعا أو سجد في غير موضعه (ولو أحرم) الشخص والامام في آخر قراءة الفاتحة (فامن الامام) بعد فراغ قراءته (عقبه) أي عقب احرام ذلك الشخص المأموم وعقب لغة في عقب وقوله (امن هو) أي المأموم (معه) أي مع الامام (ثم استفتح) أي المأموم جواب الشرط المتقدم وهو قوله ولو أحرم ولا يضر التامين الواقع من المأموم مع الامام في عدم الاستفتاح لانه يسير ذكره البغوي (ولو أحرم) مسبوق والامام في التشهد الاخير (فسلم الامام قبل قموده) أي المأموم المسبوق (استفتح) أي المأموم المسبوق أيضا كالتي قبلها لانه لم يشرع بشيء قبل الاستفتاح ولقصر الفصل ولا يقعد (وان قعد) هو أي المأموم المذكور في هذه الحالة معه (فلم) الامام (فقام) هو أي المأموم المذكور (فلا) يستفتح بطول الفصل ولقوات محله (ولو أدرك) مسبوق (الامام) صلة كونه (قائما) أي في حالة قيامه للقراءة (وعلم) هو أي المأموم المسبوق بان غلب على ظنه (امكانه) أي امكان لحوقه الامام أي يمكنه الاتيان بدعاء الافتتاح (مع) الاتيان (بالتعوذ) قراءة (الفاتحة) أي بدعاء الافتتاح لانه أدرك محله (فان شك) المسبوق في امكانه أي في تحصيل هذا الدعاء وعدمه (لم يستفتح ولم يتعوذ) أي لا يستفتح ولا يتعوذ (بل يشتغل بالفاتحة) وجوبا لانها فرض وركن في الصلاة بخلافها فانها من المندوبات ولا يترك الفرض لتحصيل المندوب والتعوذ هو قول المصلي أو غيره أعوذ بالله من الشيطان الرجيم كاسيات في كلامه أي تحصن واحتفظ بالله منه أي من وساوسه (فان ركع الامام قبل ان يتمها) أي الفاتحة (ركع) أي المأموم المسبوق (معه) أي مع الامام وجوبا والحال انه قد اشتغل بالفرض هذا (ان لم يكن قد استفتح) أي أتى بدعاء الاستفتاح (ولا تعوذ) أي ولم يكن قد تعوذ (والا) أي وان أتى بهما مع الامر بتركهما في هذه الحالة وهي انه شك في امكانهما وحصول الفاتحة مع الاتيان بهما وجواب ان الشرطية للندغة في لانا في قوله (قرا) من الفاتحة وجوبا (بقدر ما اشتغل به) منهما لتقصيرة بالاستغفال بهما أو باحدهما (فان ركع) في هذه الحالة عامدا علما (ولم يقرأ بقدره) أي قدر ما اشتغل به من الاستفتاح والتعوذ (بطلت صلاته) لتركه ما فرض عليه من قراءة الفاتحة أو بعضها (وان قرأ) من الفاتحة شيئا (حيث قلنا) فيما تقدم ان ركع الامام بركع معه في صورة ما اذا لم يشتغل بشيء منهما وجواب الشرط الجملة الاسمية المصريح بها في قوله (فتخلفه) عن متابعة امامه هذه القراءة التي لم تطلب منه تخلف (بلا عذر) أي بغير عذر لهذا التخلف فتخلفه مبتدأ والخبر هو قوله بلا عذر المتعلق بالمقدر المذكور وقد اشار المصنف الى تفصيل في هذا الجواب فقال (فان رفع الامام راسه) أي من الركوع (قبل ركوعه) أي المأموم المتخلف بلا عذر أي وقد قرأ المأموم الفاتحة ولحقه في الاعتدال فيقال فيه قد (فاتته هذه الركعة) لانه لم يتابع امامه في معظمها قال في المجموع وصرح به امام الحرمين والاصحاب وهل تبطل صلاته ان قلنا بالمذهب ان تخلفه بركن لا يبطل فوجها ان أصحابها لا تبطل كما في غير المسبوق والثاني تبطل لتركه متابعة الامام فيما فاتت به ركعة قال واذا قلنا لا تبطل قال الامام ينبغي ان

لا في جنازة ولو تركه عمدا
أو سهوا وشرع في التعوذ
لم يعد اليه ولو أحرم فامن
الامام عقبه أمن هو معه
ثم استفتح ولو أحرم فسلم
الامام قبل قموده استفتح
وان قعد فسلم فقام فلا ولو
أدرك الامام قائما وعلم
امكانه مع التعوذ والفاتحة
أتى به فان شك لم يستفتح ولم
يتعوذ بل يشتغل بالفاتحة
فان ركع الامام قبل ان يتمها
ركع معه ان لم يكن قد استفتح
ولا تعوذ ولا قرأ بقدر
ما اشتغل به فان ركع ولم
يقرأ بقدره بطلت صلاته
وان قرأ حيث قلنا فتخلفه
بلا عذر فان رفع الامام
رأسه قبل ركوعه فاتته
هذه الركعة

لا يركع لان الركوع غير محسوب له ولكن يتابع الامام في هويته للسجود ويصير كأنه ادركه حيثذ ولا تحسب له الركعة انتهى (و) إذا فرغ من دعاء الاستفتاح (يندب) أى التعوذ (بعده) أى بعد الافتتاح وصيغته المألوفة هي قوله (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) لقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم أى إذا أردت قراءته فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أى اتحصن واتحفظ بالله من الشيطان الرجيم وهو إبليس اللعين أى أعوذ به من وسوسه في الصلاة وفي غيرها والرجيم بمعنى المرجوم أى المطرود عن رحمة الله أو من الرجم بالشبه التي تفصل من الكوكب على الشيطان واتباعه فتحرقهم (ويتعوذ) ندبا (في كل ركعة) لوقوع الفصل بين القراءة تين بالركوع وغيره ولانه يبتدىء فيها قراءة (و) هو (في) الركعة (الاولى آكد) أى يطلب طلبا أشد من طلبه في باقي الركعات للاتفاق عليها ولان افتتاح القراءة في الصلاة إنما هو فيها (سواء) في استحباب التعوذ (الامام والمأموم والمنفرد والمفترض والمتنفل) أى من يصلي الفرض والنفل مطلقا سواء كان ذاسب أو ذا وقت أو نفلا مطلقا ولا فرق بين الرجل والمرأة والصبي والحاضر والمسافر والقاعد والمضطجع لعموم الدليل إلا المسبوق الذي يخاف فوت الفاتحة لوركع الامام إذا اشغل بالتعوذ أو يخاف فوت بعضها كذلك فيتركه ويشغل بالفاتحة ويبقى به في باقي الركعات ولا فرق في طلب ندب التعوذ بين كون الفرض عينيا أو كفاتيا فذلك عطف المصنف عليه قوله (حتى الجنازة) فهو معطوف على المفترض عطف خاص على عام لان المفترض عام يشمل العيني والكفائي والتقدير حتى الجنازة أى صلاتها يطلب لها التعوذ لان ذلك يسير لا يخرجها عن كونها مبنية على التخفيف (ويسره) أى التعوذ بان يأتى به المصلي وبدعاء الافتتاح سرا بحيث يسمع نفسه وذلك (في) الصلاة (السرية) كالظهر والعصر بلا خلاف (و) يسره أى التعوذ أيضا (في) الصلاة (الجهرية) قياسا على الافتتاح بالمغرب والعشاء وغيرهما وقد اشار المصنف إلى الركن الثالث بقوله (ثم) بعد ذلك أى بعد التعوذ (يقرأ الفاتحة في كل ركعة) في قيامها أو بدله الخبر الشيخين لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ولما روى ابن خزيمة وحبان بسند صحيح كما قال في المجموع لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وهذا عام في الفرض والنفل والمراد من الروايتين انها تقرأ في كل ركعة لخبر المصنف صلاته وهو إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اقل ذلك في صلاتك كلها وفي رواية ثم اصنع ذلك في كل ركعة ولا نه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في كل ركعة وقال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه الشيخان وقوله في حديث المصنف ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن يفيد انه يجوز قراءة غير الفاتحة ولو مع وجودها واجيب عنه بأنه لم يكن عنده متيسر إلا الفاتحة فتعين حينئذ وفي بعض الروايات فاقرا بام القرآن وعدم ذكر التشهد في الحديث لكونه كان معلوما عنده وقد أشار المصنف إلى وجوب تكميم قراءتها في كل ركعة كما هو المدعى بقوله (سواء الامام والمأموم والمنفرد) عندنا معاشر الشافعية خلافا لابي حنيفة وغيره في المأموم لعموم الادلة السابقة وأما المأموم المسبوق فتسقط عنه ويتحملها الامام وسواء في السقوط كلها او بعضها (والبسملة آية منها) أى من الفاتحة بلا خلاف عندنا فهي ست آيات والبسملة أضاف إلى الست فتصير الجملة سبع آيات فالبسملة آية من الفاتحة عملا لانه صلى الله عليه وسلم عدها آية منها رواه ابن خزيمة والحاكم وصحاحه وقولهم البسملة من الفاتحة عملا قد فسروه بالحكم أى ففى منها حكما لا اعتقادا وقال بعضهم عملا أى من حيث العمل به وما قيل ان القرآن إنما ثبت بالتواتر ردها بان محله فيما ثبت قرآنا قطعا وأما ما ثبت قرآنا حكما أى من حيث العمل به كالبسملة فيكنى فيه الظن لا يقال لو كانت قرآنا من كل سورة لكفر جاحدها لانا نقول لو لم تكن قرآنا

ويندب بعده أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ويتعوذ في كل ركعة وفي الأولى أكد سواء الامام والمأموم والمنفرد والمفترض والمتنفل حتى الجنازة ويسره في السرية وفي الجهرية ثم يقرأ الفاتحة في كل ركعة سواء الامام والمأموم والمنفرد والبسملة آية منها

لكفر مشتهاوا ايضا التكفير لا يكون بالظنيات (و) هي (آية من كل سورة غير براءة) وأما هي فتكره في أولها وتندب في أثنائها عند مر وعند حجب تحرم في أولها وتكره في أثنائها لان المقام لا يناسبه الرحمة لانها نزلت بالسيف وليست للفصل والالتبنت اول براءة وسقطت اول الفاتحة (ويجب) على قارئها (ترتيبها) لان تركه يخل باعجازها بأن يأتي بها على نظمها المعروف لانه مناط البلاغة والاعجاز فلو بدأ بنصفها الثاني لم يعتد به ويبنى على الاول انسها بتأخيرها ولم يطل الفصل ويستأنف ان تعمد او طال الفصل بين فراغه وارادة التكميل لكن في صورة العمد يستأنف ان تعمد التكميل واما ان قصد الاستئناف للقراءة ولم يقصد التكميل فلا يستأنف القراءة بل يبنى النصف الاول على النصف الثاني ويكمل إلى آخره (و) يجب على قارئها في الصلاة (تواليها) أي موالاتها كلماتها بأن يأتي بها على الولاية للاتباع مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي وقد فرغ المصنف على وجوب التوالى قوله (فان سكت) قارئها (فيها) أي في الفاتحة أي في أثناء قراءتها سكوتا (عمدا) أو حال كونه متعمدا فعمدا امام صدر فيكون صفة لموصوف محذوف أو بمعنى اسم الفاعل فيكون حالا من فاعل سكت وقوله (وطال) جملة حالية على تقدير قد وصاحب الحال المصدر المفهوم من الفعل أي والحال أن السكوت قد طال عرفا وهو ما يشعر مثله بقطع القراءة (أو قصر) ذلك السكوت وضبطه المتولى بنحو سكتة نفس واستراحة (و) لكن (قصد) السكوت (قطع القراءة) أو لم يسكت لكن (خللها) أي القارئ القراءة (بذكر) أي جعل الذكر غير المغتفر في أثناء القراءة (أو خللها) بقراءة من غيرها) أي من غير الفاتحة حالة كون كل منهما كائنا (نما) هو (ليس من مصلحة الصلاة) وقد ذكر المصنف جواب الشرط المتقدم بقوله (انقطعت قراءته) في هذه الصور المندرجة تحت الشرط المذكور (ويستأنفها) حيث وجب على الولاية (وإن كان) الذي خللها به من الذكر والقراءة مستقرا (من مصلحة الصلاة) وذلك (كتأنيته) أي المأموم (أو أجل تأمين امامه أو) كانت القراءة من غير الفاتحة لأجل (فتحها) أي المأموم (عليه) أي الامام أي تلقينه إياه بأن يذكر له ما بعد الذي تردد فيه (إذ اغلط) وتردد في آية من آي الفاتحة أو غيرها من سائر آي القرآن (أو) إذا (يجد) المأموم لمتابعة امامه حيث يجد (لتلاوة ونحوها) أي نحو المذكورات من الاعذار التي لا تقطع الموالاته كدوال الرحمة عند قراءة آيتها والاستعاذة من العذاب عند قراءة آيته وقد ذكر المصنف محترز قوله سابقا فان سكت عمدا الخ بقوله (أو سكت) في حال قراءتها (أو ذكر) ذكرها أو غيره حال كونه (ناسيا) فيهما أنه في الصلاة (لم تقطع) قراءته حيث إذا المذكر والقراءة فانهما مطلوبان منه واشتغاله بما طلب منه لا يعد إعراضا وهذا فيما يتعلق بالصلاة بخلاف ما لا يتعلق بها كاجابة المؤذن أو الحمد عند العطاس أو التسبيح لمن استأذنه وعدم الانقطاع في النسيان فبالقياس على الصلاة في عدم البطلان عند التكلم فيها ناسيا أو جاهلا واما السكوت للنسيان فكما لو نسي آية فسكت طويلا لتذكرها فانه لا يضر كما قاله القاضي وغيره والاعياء كالنسيان قاله في الكفاية (فرع) لو سكت في أثناء الفاتحة عمدا بقصد ان يطيل السكوت هل تقطع بمجرد شروعه في السكوت كما لو قصد أن يأتي بثلاث خطوات متواليات بمجرد شروعه في الخطوة الاولى ولا تقطع الا ان حصل الطول بالفعل حتى لو عرض عارض ولم يطل لم تقطع ويفرق بينه وبين ما ذكر فيه نظر ويتجه الآن الثاني فليحرر رسم على المنهج وقد يقال يتجه الاول لان السكوت بقصد الاطالة مستلزم لقصد القطع فاشبهه بالسكوت يسيرا بقصد قطع القراءة عشا قاله شرر (ولو ترك) المصلي (منها) أي الفاتحة (حرفا) واحدا (أو) ترك (تشديدا) واحدة من حرف مشدد (أو أبدل حرفا) منها (بحرف) آخر كما أبدل ذال الذين دالا أو زايًا كان يقول اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين

وآية من كل سورة غير براءة ويجب ترتيبها وتواليها فان سكت فيها عمدا وطال أو قصر وقصد قطع القراءة أو خللها بذكر أو بقراءة من غيرها بما ليس من مصلحة الصلاة انقطعت قراءته ويستأنفها وإن كان من مصلحة الصلاة كتأنيته لتأمين إمامه أو فتحه عليه إذا غلط أو سجد لتلاوة ونحوها أو سكت أو ذكر ناسيا لم تقطع ولو ترك منها حرفا أو تشديدا أو أبدل حرفا بحرف

بالدال المهمة أو الزين بالزاي (لم تصح قراءته) لهذه الكلمة لتغييره النظم فيجب عليه حينئذ إعادة القراءة لهذه الكلمة ولا تبطل صلاته إلا أن غير المعنى وتعتمد وإن لم يغير وكان متممدا يجب عليه إعادة القراءة فقط (وإذا قال) المصل سواء كان منفردا أو ماموما أو اماما والمقول وقوله (ولا الضالين) وجواب إذا قوله (قال) أي من فرغ من قراءة الفاتحة ومقول هذا القول هو لفظ (آمين) أي قال هذا اللفظ لتأمين قراءته ويقول (سرافي) الصلاة (السري) يقول (جبرافي) الصلاة (الجهرية ويؤمن المأموم) تأمينا (جبرافي) حال كونه (مقارنا) في تأمينه (لتأمين امامه) لخير الشيعين إذا أمن الإمام فأمنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ولأن المأموم لا يؤمن لتأمين امامه بل لقراءته وقد فرغت فالمراد بقوله إذا أمن الإمام إذا اراد التأمين وهذا مقيد بكون الإمام متلبسا بالصلاة الجهرية لاشتمالها على التأمين جبرافي (تنبيه) لا يستحب مقارنة الإمام في شيء إلا في التأمين ولو ترك الإمام التأمين لم يتابعه المأموم في تركه بل يؤمن ويسمعه لعله يتذكر فيؤمن (ويؤمن المأموم ثانيا لفراغ فاتحته) فتأمينه مع الإمام تبعاله ودليل طلب التأمين الاتباع رواه الترمذي وغيره في الصلاة وقيس بها خارجها فانه سنة مطلقا أي في الصلاة وخارجها وآمين بالمد والقصر مع تخفيف الميم هو اسم فعل بمعنى استجب مبني على الفتح فلو شدد الميم لم تبطل صلاته لقصد الدعاء (ثم يندب لامام ومنفرد في الركعة الاولى و) في الرابعة (الثانية فقط بعد) قراءة (الفاتحة) في كل من الاولى والثانية (قراءة سورة كاملة) ولو كانت قصيرة جهرية كانت الصلاة أو سرية للاتباع رواه الشيخان في الظهر والعصر وقيس بهما غيرهما (تنبيه) اعلم ان اصل السنة في ذلك يتأدى بقراءة شيء من القرآن لكن السورة افضل من بعض سورة وظاهر كلام المصنف ذلك ولو كان البعض اطول من السورة وهو مقتضى اطلاق الرافعي في الكبير وصرح به في الصغير لكن في الروضة انها فضل من قدرها من طوبى ولو كرر الفاتحة لم تحسب ولا تنفي عن طلب ندب السورة لان الواحد لا يؤدي به فرض ونقل في محل واحد ولو قرأ السورة قبل الفاتحة لم تحسب (ويندب) صلاة (الصبح) صلاة (الظهر) قراءة (طول المفصل) بكسر الطاء وضمها سمي قراءة هذه السورة بذلك لكثرة الفصل فيه بين السور وهذا تفصيل لقوله وسن بعد الفاتحة قراءة سورة فلا تكرار وفي عبارة المصنف مخالفة لعبارة المصنفين حيث جعلوا الظهر قريبا من الطوال وما هنا جملة من الطوال فيه تسمح لان القريب من الشيء يعطى حكمه فالمعلاقة المجاورة (و) يندب لصلاة (المغرب) قصره (أي الطوال هذا) ان رضى بطواله وأوساطه مامومون محصورون (أي لا يصلي وراء الإمام غيرهم والطوال من الحجرات إلى عم والاساط من عم إلى الضحى والقصار من الضحى إلى الآخر وهذا في غير المسافر امامه فحسن له ان يأتي في الاولى من الصبح بقل يا ايها الكافرون وفي الثانية بقل هو الله احد طلبا للتخفيف عنه (والا) أي وان لم يرض المامومون بذلك (خفف) الإمام لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته إذا أم أحدكم فليخفف (وسن) صلاة (صبح يوم الجمعة) قراءة (الم تنزيل) في الركعة الاولى (و) قراءة (هل أتى) على الانسان في الركعة الثانية فقد روى مسلم عن ابي هريرة رضى الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الجمعة الم تنزيل السجدة وهل أتى على الانسان (وسن) صلاة (سنة المغرب) صلاة (الصبح) صلاة (ركعتي الطواف) صلاة (الاستخارة) قراءة (قل يا ايها الكافرون) في الركعة الاولى من هذه الصلوات المسنونة (و) سن قراءة سورة (الاخلاص) في الركعة (الثانية) ذكر ذلك في زوائد الروضة وبعضها في المجموع ودليله الاتباع (ويندب الترتيل والتدبر) وقت القراءة في الصلاة وخارجها للإمام والمنفرد كما قال تعالى ورتل القرآن ترتيلا وهو ان يقرأه على الوجه الذي نزل من عند الله بان يدغم ويغن ويمد في محل كل منها والتدبر العامل في معناه مع الخشوع

لم تصح قراءته وإذا قال ولا الضالين قال آمين سرافي السرية وجبرافي الجهرية ويؤمن المأموم جبرافي مقارنا لتأمين امامه ويؤمن المأموم ثانيا لفراغ فاتحته ثم يندب الإمام ومنفرد في الركعة الاولى ولثانية فقط بعد الفاتحة قراءة سورة كاملة ويندب للصبح وللظهر طوال المفصل والمغرب قصره ان رضى بطواله وأوساطه مامومون محصورون وإلا خفف وسن صبح يوم الجمعة الم تنزيل وهل أتى وسن لسنة المغرب والصبح وركعتي الطواف والاستخارة قل يا ايها الكافرون والاخلاص في الثانية ويندب الترتيل والتدبر

(وتكره) قراءة (السورة للمأموم يسمع قراءة الامام) انتهى عن قراءته لما حثت رواه أبو داود بل يستمع قراءته لقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأن كانت الآية وأردت في الخطبة لكنها مفسرة بتفسير آخر غير الخطبة وهو القرآن نفسه إذ الآية الواحدة تحتل تفاسير متعددة (فإن كانت الصلاة (سرية أو) كانت (جهرية) (الحال أنه (لم يسمع) أي المأموم قراءة الامام اما (بعد عنه) أي بعد المأموم عن الامام (أو) (لصم) أي عدم سماعه وجواب الشرط قوله (ندبت) أي السورة (له) أي للمأموم حيثذا أيضا وكذا يندب له ذلك (لو كان يسمع قراءة الامام) (الحال أنه (لم يفهم معناها) جريا (على) القول (الاصح) إذ لا معنى لسكوته في هذه الصور التي تطلب له فيها السورة (ويطيل) المصلى القراءة في الركعة (الاولى على) الركعة (الثانية) للاتباع رواه الشيخان نعم ان ورد نص بتطويل الثانية اتبع كما في مسألة الزحام فانه يسن للامام تطويل الثانية ليلحقه منتظر السجود (ولوفات المسبوق) بالنصب مفعول به مقدم (ركعتان) فاعل فات أي فاته مع الامام ركعتان أولتان بان لم يدركهما معه (فتدركهما) أي الركعتين اللتين سبق بهما أي أتى بهما (بعد السلام) أي سلام امامه وجواب لو هو قوله (ندبت) له (السورة) حيثذا (فيهما) أي في هاتين الركعتين الماتى بهما بعد سلام الامام ثلاثا تخلو صلاته عن السورة بلا عذر والحال أنه لم يكن قراها فبا ادركه ولا سقطت عنه لكونه مسبوقا وحيثذا يقرأها (سرا) لاجرا وان كانت الصلاة جهرية لأن محل الجهر في الاولتين وقد فاتتا والفرق بين الجهر وبين السورة حيث يأتي بهما في الاخيرتين عند القنوت من الاولتين واما الجهر فلا يأتي به إذا فات محل هو كونه في الاولتين يسر في الاخيرتين إذ السنة في آخر الصلاة الاسرار بخلاف القراءة فانه يسن الايتان بها ثلاثا تخلو صلاته عن السورة وقيل في الفرق ان القراءة سنة مستقلة والجهر صفة للقراءة فكان اخف (ويجهر الامام) بالقراءة في محل الجهر وهو مضبوط (في) صلاة (الصبح و) في صلاة (الجمعة) في صلاة (المعدين و) في صلاة (الاستسقاء و) في صلاة (خسوف القمر و) في صلاة (التراويح و) في الركعتين (الاولتين من) صلاة (المغرب و) الاولتين (من) صلاة (العشاء) هذا محل الجهر (ويسر بالباقي) أي ما عدا ما تقدم هذا كله في الاداء وأشار إلى حكم القضاء فقال (فان قضى) الشخص (فائتة) صلاة (الليل و) هي المغرب والعشاء (أو) قضى فائتة صلاة (النهار ليل) أي وقع القضاء في صورتين ليل وهو من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق وجواب الشرط قوله (جهر) بالقراءة فيها ولو كانت المقضية نهارية حيث وقع القضاء في الليل أي بعد الغروب (أو قضى فائتة النهار أو) قضى (فائتة الليل) كالمغرب والعشاء (نهارا اسر) بالقراءة اعتبارا بوقت القضاء من أنه إذا قضى فائتة الليل نهارا اسر أو عكسه بعكسه وهوانه إذا قضى فائتة الليل أو فائتة النهار ليل جهر اعتبارا بوقته (إلا الصبح) هو استثناء من قوله قضى فائتة النهار في النهار فانه يشمل الصبح إذا قضاها في النهار فقضاءه انه يسرها فلذلك استثنائها أي إلا في صلاة الصبح فانها وان كانت نهارية (فانه يجهر بقضائها مطلقا) أي بالقضاء في وقتها سواء كان المقتضى فيه صلاة ليل أو نهارا واما هي فان قضيت ليلا جهرها او نهارا اسروا قضيت في وقتها جهر بها أيضا وعبارة المصنف كعبارة الروضة توهم ان الصبح يجهر في قضائها مطلقا ولو نهارا افاده الجوزي مع تغيير وتبدل فقوله بالقضاء متعلق بجهر في كلام المصنف ويكون حالا للمعنى لان ظاهره غير صحيح بل لابد من هذا التقدير ليظهر المراد حتى لو صلى الصبح أو غيرها في وقتها وهو يجهر في الركعة الاولى ثم طلعت الشمس في الركعة الثانية فانه يسرها ولو كانت صلاة الصبح بادر الركعة في الوقت أدا فلا يجهر في الثانية (ومن لا يحسن الفاتحة) كلها (لزمه تعليلها) أي حفظها ان أمكنه ولو على ظهر قلب بدليل قوله (ولا) أي وان لم يحفظها على ظهر قلب (لزمه قراءتها) بالنظر (من مصحف)

وتكره السورة للمأموم
يسمع قراءة الامام فان
كانت سرية أو جهرية ولم
يسمع بعد عنه أو صم
ندبت له لو كان يسمع
قراءة الامام ولم يفهم
معناها على الاصح ويطلب
الاولى على الثانية ولو فات
المسبوق ركعتان فتدركهما
بعد السلام ندبت السورة
فيهما سرا ويجهر الامام
في الصبح والجمعة والعيد
والاستسقاء وخسوف
القمر والتراويح والاولتين
من المغرب ومن العشاء
ويسر بالباقي فان قضى
فائتة الليل أو النهار ليلا
جهر أو قضى فائتة النهار
أو فائتة الليل نهارا اسر
إلا الصبح فانه يجهر بقضائها
مطلقا ومن لا يحسن الفاتحة
لزمه تعليلها ولا فقراتها
من مصحف

يشتره أو يستأجره أو يستعيره حتى إذا كان بليل أو ظلة وجب عليه تحصيل السراج ونحوه لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (فإن عجز) عن قراءتها (لعدم ذلك) أي المصحف (أو) عجز لكونه (لم يجد معلما) يعلمه إياها (أو) وجده لكنه (ضاق) عليه (الوقت) عن التعلم لأنه لو اشتغل به لزم اخراج الصلاة عن وقتها أو عجز عن التعلم لبلادة وغباوة وجواب الشرط المدغم في لا النافية قوله (حرمت) أي القراءة للفاتحة (:) الترجمة (الجمجمة) حيث لا يترجم عن الفاتحة بغير العربية لفوات الإعجاز فيها أي في الترجمة عن الفاتحة لأن الإعجاز خاص باللفظ لا بالمعنى بخلاف الكبير فإنه يترجم عنه بأي لغة شاع لمدم الإعجاز فيه وقال إمام الحرمين ترجمة القرآن ليست قرآنا باجماع المسلمين ثم بين المصنف البدل عن الفاتحة فقال (فإن أحسن غيرها) أي غير الفاتحة من القرآن (لزمه) قراءة (سبع) آيات بشرط أنه (لا ينقص) القاريء (حروفها) أي السبع آيات (عن حروف) أي عن عدد حروف (الفاتحة) أما بان يساويها أو يزيد وقضية كلامه أن السبع تجزى ولو كانت متفرقة وأن لم تعد المتفرقة معنى منظوما إذا قرئت كما اختاره النووي في مجموعه وغيره تبعاً لاطلاق الجمهور وحروف الفاتحة بالبسملة مائة وستة وخمسون حرفاً بآيات الف مالک والمراد أن المجموع لا ينقص عن المجموع لأن كل آية من البدل قدر آية من الفاتحة (فإن لم يحسن) العاجز (قرآنا) بالكلية (لزمه سبعة) أنواع (من أذكار) أو من دعاء (بعد حروفها) أي الفاتحة أي لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة كما تقدم ويجب أن يتعلق الدعاء بالآخرة كما قاله الإمام ورجحه النووي في مجموعه وغيره (فإن أحسن بعض الفاتحة قراه) أي ذلك البعض وجوبا لأنه الميسور (واقى بدله) أي المهجوز عنه حال كون ذلك البدل كاتنا (من قرآن) أن أحسنه (أو ذكر) أن لم يحسن القرآن ثم بين المصنف ذلك البعض المقدور عليه فقال (فإن حفظ) النصف (الأول) من الفاتحة (قراه) أولا (ثم أتى بالبدل) لأجل ترتيب الفاتحة فلو أتى بالبدل قبل قراءة النصف الأول لا يصح ويجب عليه إعادته بعد قراءة النصف بقصد الاستئناف كما علم ذلك مما مر في قراءة الفاتحة هذا حكم حفظ النصف الأول (ثم قراه) أي النصف الآخر لما مر (فإن لم يحسن شيئا) مما تقدم ذكره (وقف) وقفا وجوبا مقدرة (بقدر) قراءة (الفاتحة) وهذا التقدير يرجع فيه إلى ظنه وإنما وجب الوقوف بقدر الفاتحة لأنه واجب في نفسه ولا يجب عليه تحريك لسانه وشفتيه فلو قدر بعد هذه الوقفة لم يجب عليه العود بل يس (ولا إعادة عليه) أي على العاجز عن القراءة المذكورة وقد أشار المصنف إلى الركن الرابع من أركان الصلاة فقال (والقيام ركن) في الصلاة (المفروضة) لا في النافلة للقادر عليه أما بنفسه أو غيره ولو كان الغير يعينه باجرة وهو قادر عليها يلزمه الاستنجار فيجب القيام حال التحريمه وسيأتي حكمه في صلاة النافلة وإنما أخر العلماء القيام عن النية والكبير مع أنه مقدم عليهما لأنهما ركنان في الصلاة مطلقا وهو ركن في الفريضة فقط ولأنه قبلهما شرط وركنيت إنما هي معهما وبعدهما (وشرطه) أي القيام مع القدرة عليه (أن ينصب قفار ظهره) أي عظامه ولو مستندا إلى شيء كجدار (فإن مال) عن ذلك ميلا مصورا (بحيث) أي بحالة هي أي تلك الحالة (لو خرج) فيها (عن) حد (القيام) أي عن ضابطه المذكور (أو) لم يخرج عن حده لكن (انحنى) أي مال (وصار إلى الركوع أقرب) أي من القيام وجواب الشرط قوله فإن مال الخ أشار إليه بقوله (لم يحسن) بضم الياء من الاجزاء ويلزم من نفي الاجزاء حرمة فعل ذلك مع العمد أي لم يكف ذلك الخروج عن حد القيام (ولو تقوس) أي انحنى ومال (ظهره) أي لشخص المكلف بالصلاة أي صار كالقوس (لأجل) (كبر أو غيره) كعلة تمنعه من القيام التام وقد أخذ المصنف التقويس غاية بقوله (حتى صار) من تقوس ظهره (كرا كع) في غير الصلاة وجواب لوقوله (وقف) فيها حيث وجوبا (كذلك) أي وقفا مثل ذلك أو حال كون ذلك الوقوف في قيام

فإن عجز لعدم ذلك أو لم يجد معلما أو ضاق الوقت حرمت بالمجمجمة فإن أحسن غيرها لزمه سبع آيات لا ينقص حروفها عن حروف الفاتحة فإن لم يحسن قرآنا لزمه سبعة من أذكار بعد حروفها فإن أحسن بعض الفاتحة قرأها متى بدله من قرآن أو ذكر فإن حفظ الأول قراه ثم أتى بالبدل ثم قراه فإن لم يحسن شيئا وقف بقدر الفاتحة ولا إعادة عليه والقيام ركن في المفروضة وشرطه أن ينصب قفار ظهره فإن مال بحيث لو خرج عن القيام أو انحنى وصار إلى الركوع أقرب لم يحسن ولو تقوس ظهره الكبير أو غيره حتى صار كرا كع وقف كذلك

الصلاة مثل الوقوف الذي هو عليه قبل الصلاة فالجاء والمجرور اما متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف كما علمت او هو متعلق بمحذوف حال من الوقوف المفهوم من الفعل والمعنى على كل منهما أنه في حال الصلاة يقف على حاله وهيئة التي كان عليها القرب ذلك الوقوف من الاتصاف ولأنه المقدور عليه (ثم) بعد الوقوف على هذه الهيئة (زاد) على ذلك (انحناء) أجل (الركوع ان قدر) على تلك الزيادة لأجل التمييز بين الانحناءين الواجب وهو الركوع عن غيره وهو ما قبل الصلاة ولما فرغ المصنف من بيان ما يجب في القيام وما يجزى فيه وما لا يجزى شرع في بيان ما يكره للصلي فقال (ويكره) للصلي (ان يقوم) أي يقف (على رجل واحدة) لأنه تكلف يتنافى الخشوع (و) كره (ان يلمص قدميه) حال قيامه في الصلاة فاستأنس يفرق بينهما قد شبر لأقل خلافا لقول الانوار بربع أصابع (و) كره له (أن يقدم) في حال وقوفه (احدهما) أي احدى القدمين (على) القدم (الآخرى) لأنه ليس على هيئة الصلاة ويستحب ان يوجه اصابعهما الى القبلة (وتطويل القيام أفضل من تطويل السجود والركوع) لان القيام محل للتطويل لورود التطويل فيه كافي صلاة الخوف والكسوف ولأنه صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم حين سئل أي الصلاة أفضل قال طول القنوت ولان ذكر القيام أفضله القراءة وهي أفضل من ذكر الركوع والسجود قال النووي في المجموع والمراد بالقنوت القيام وهو أفضل الاركان لاشتراكه على أفضل الاذكار وهو القراءة كما علمت ثم السجود لحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ثم الركوع ثم باقي الاركان واحترز المصنف بذكر الفريضة فيما تقدم عن النافلة فقال (ويباح النفل) أي صلاته أي يجوز للصلي نفلا ان يفعله حال كونه (قاعدا) على أي هيئة من هيات القعود لكن الافتراش أفضل من غيره لأنه قعود عبادة ولأنه قعود لا يعقبه سلام كالقعود للسهو (و) له فعل النفل حال كونه (مضطجعا) وكل ذلك (مع وجود القدرة على القيام) ولكن القيام أفضل من غيره عند القدرة لخبر البخاري من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم ومن صلى نائما أي مضطجعا فله نصف اجر القاعد وخامس الاركان الركوع المشار اليه بقوله (ثم) أي بعد ما تقدم من القيام وما يتعلق به (يركع) أي يأتي المصلي بالركوع وجوب بالقوله تعالى اركعوا واسجدوا واجمعوا العلماء على وجوب الركوع وهو لغة مطلق الانحناء وقيل معناه لغة الخضوع وهو من خصائص هذه الامة فان الامم السابقة لم يكن في صلاتهم ركوع وان ورد لفظه في تلك الازمان فهو مؤول بالمعنى اللغوي كاركع مع الراكعين أي اخضعي وأمامعناه شرعا فقد ذكره المصنف بقوله (وأقله) أي الركوع (أن ينحني) انحناء مصورا بحالة هي قوله (بحيث لو اراد) المصلي (وضع راحتيه) أي كفيه (على ركبتيه مع اعتدال الخلق) المتوسطة ولا عبرة بالطول المجاوز الحد والقصر الفاحش وقوله (لقد) أي على ذلك جواب للوأي بحيث يعدرا كما لا قائما ولا يجزى دون هذا بلا خلاف عندنا ولو وصل الى ذلك بالانحناء لم يكن ذلك ركوعا ولو لم يقدر على ذلك الا بمعين او باعتماد على شيء ملزمه ذلك بلا خلاف لأنه طريق الى تحصيل الركوع فهو واجب فان لم يقدر اصلا نحني بقدر امكانه فان عجز او ما بطرفه من قيام (وتجب الطمأنينة) لحديث المسي. صلاته أي انه لا يصح الركوع ولا يحسب الا بالطمأنينة وهي اماركن او هيئة تابعة له او شرط على خلاف بين العلماء والمعتمد انما ركن مستقل وعلى كل من الاقوال لا بد منها لخلاف لفظي (وأقلها) أي الطمأنينة أي أقل زمنها (سكون) أي سكون أعضاء المصلي (بعد حركته) يجب لصحة الركوع ولاجل الاعتدال به (ان لا يقصد) المصلي (بهويه) اليه (غير الركوع) المقام للاضمار فلو قال غير لكانت اخصر وأوضح لأنه تقدم ذكر الركوع وأما قصد الركوع فلا يجب اكتفاء بدخوله في نية الصلاة فلو هوى لسجدة تلاوة فلما بلغ حد الركوع بداله أن يجعله ركوعا لم يعتد بذلك عن

ثم زاد انحناء للركوع
ان قدر ويكره ان يقوم
على رجل واحدة وان
يلصق قدميه وأن يقدم
احدهما على الاخرى
وتطويل القيام أفضل من
تطويل السجود والركوع
ويباح النفل قاعدا
ومضطجعا مع وجود
القدرة على القيام ثم ركع
وأقله ان ينحني بحيث لو
اراد وضع راحتيه على
ركبتيه مع اعتدال الخلق
لقد ركبته وتجنب الطمأنينة
وأقلها سكون بعد حركته
وان لا يقصد بهويه غير
الركوع

الركوع بل يجب ان يعود الى القيام ثم يركع ولو سقط قيامه من بعد فراغ القراءة فارتفع من الارض الى حد الاربعين لم يجزه بلا خلاف ولو انحنى للركوع فسقط قبل حصول اقل الركوع لزمه ان يعود الى الموضع الذي سقط منه وينبني على ركوعه ولو ركع واطمان ثم سقط لزمه ان يعتدل قائما ولا يجوز ان يعود الى الركوع ثلاثا يزيد ركوعا هذا اقل الركوع وقد اشار الى اكله فقال (واكل الركوع أن يكبر) الركع عند الهوى حال كونه (رافعا يديه) حذو منكبيه على الوجه المتقدم في تكبيرة الاحرام (فيبتدىء الرفع) اي رفع اليدين (مع) ابتداء (التكبير) وحيث (فاذا حاذى كفاه) فرفعهما (منكبيه انحنى) اي مال الى الركوع على الوجه المتقدم (ويندب ان يعد) المصل (تكبيرات الانتقال) حتى يصل الى الركن المنتقل اليه وان اتي بجملة الاستراحة ثلاثا لم يخلو جزء من صلاته عن الذكر فلو لم يعد التكبيرة وقت جلوسه للاستراحة لم يات بتكبيرة ثانية بل يشتغل بذكر آخر ولا يقوم ساكنا لان الصلاة لا يطلب السكوت فيها حقيقة واحترز بتكبيرات الانتقال عن تكبيرة الاحرام فانه يسن الاسراع بها ثلاثا نزول النية (و) يندب (ان يضع) الركع (يديه على ركبتيه) حال كونهما (مفرقة الاصابع) تقر يقاوسط لما رواه ابو داود وقال النووي في المجموع انه صحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم وضع يديه على ركبتيه كانه قابض عليهما وفرج بين اصابعهما وازدادة مفرقة الى الاصابع من اضافة اسم المفعول الى اثنائهما الفاعل اي مفرقة اصابعها فهي حال سبيته وهي لا يجب فيها المطابقة لصاحبها لانها لم تجر عليه بل جرت على غيره وهو الاصابع التي هي نائبة عن الفاعل (و) يندب ان (يعد) الركع (ظهره) ان يعد (عقه) (و) ان (ينصب ساقيه) ثنية ساقوه وهو ما فوق كعب الرجل الى الركبة ويضاف الى المذكورات تسوية ظهره وعق فيكون ظهره كالصفحة الواحدة للاتباع رواه مسلم (و) يندب ان (يجافي) الركع اي يباعد الرجل (مرفقيه) اي في الركوع والسجود وهذا اذا كان ساترا لغيره ولا ضم بعضه الى بعض كالمراة ولو في الخلوة (وتضم المراة) بعضها الى بعض وتبالغ في الستر ما يمكن فتلتصق بطنها بفخذها في ركوعها وسجودها (و) يندب ان (يقول) الركع ذكر اكان او غيره في حال الركوع (سبحان رب العظم) يذكر ذلك (ثلاثا وهو) اي ذكر الثلاث (ادنى الكمال) اي اقله ويحصل اصل السنة بتسبيحة واحدة وتسنت الثلاث للامام والمأموم والمنفرد ذكر اكان او اتى (ويزيد المنفرد) على الثلاث متتيا الى إحدى عشرة تسبيحة وهي اكثر (و) كذا يزيد (الامام) عليها ايضا (ان رضى المأمومون) (و) الحال انهم محصورون اي لا ياتي غيرهم وذكر المصنف معمول الفعل بقوله (خامسة) اي يزيد من ذكر من المنفرد والامام تسبيحة خامسة فخامسة صفة لموصوف محذوف كما علمت وهي تحصل بعد الرابعة (و) يزيد تسبيحة (سابعة) اي بعد السادسة (و) يزيد تسبيحة (تاسعة) اي بعد الثامنة (و) يزيد (حادى عشر) تسبيحة وهو بفتح الجزاين لانه عدد مركب والقياس اثبات التاء في عشرة لان المعدود مؤنث لكنه لما لم يذكر التمييز حيث ذكر اعاد القاعدة جاز بذكر التاء وجاز الحذف على خلاف القاعدة والاحدى عشرة المذكورة اكثر التسبيح فقوله حادى عشر اي بعد العاشرة وقد تلخص من هذا ان للتسبيح اقل وهو تسبيحة واحدة وادنى وهو ثلاثة واكثر وهو إحدى عشرة كصلاة الوتر في الاقل والادنى الاكثر ومراد المصنف بما تقدم انه ان اراد الاقتصار على هذه الاوتار فيكون افضل واكمل من الاقتصار على الاشفاع وهي معلومة والله اعلم (ثم) بعد التسبيح المذكور قليلا كان او كثيرا (ويقول) اي يذكر الركع الدعاء المشهور للركوع وهو (اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك اسألت) وتقديم الجار والمجرور في هذه المذكورات لا فائدة للاختصاص اي ركعت لك لا لغيرك وآمنت بك لا بغيرك اي صدقت بوحدايتك وبما نزلت على رسولك ولك اسألت اي اتقنت لك

واكل الركوع ان يكبر رافعا يديه فيبتدىء الرفع مع التكبير فاذا حاذى كفاه منكبيه انحنى ويندب أن يعد تكبيرات الانتقال وأن يضع يديه على ركبتيه مفرقة الاصابع ويعد ظهره وعقه وينصب ما فيه ويجافي مرفقيه وتضم المراة ويقول سبحان رب العظام ثلاثا وهو ادنى السكال ويزيد المنفرد والامام ان رضى المأمومون ومحصورون خامسة وسابعة وتاسعة وحادى عشر ثم يقول اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك اسألت

لأن الغيرك لأن الاسلام معناه الاتقياد أى انقذت لأحكامك التى جاء بها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 (خشع لك سمعى وبصرى وعنى وعظمى وعصى وشعرى وبشرى وما استقلت به قدمى) للاتباع
 رواه مسلم إلى عصى وابن حبان إلى آخره وفى بعض النسخ إسقاط شعرى وبشرى وهى مزيده فى
 الروضة كاصليها وفى بعض الروايات زيادة لله رب العالمين ويقول الراكم ذلك وإن لم يكن متصفا
 بالخشوع لأنه متعبد به وفاقا للرمل خلافا لبعض الناس المنكر لهذه الزيادة وقال ابن حجر ينبغي
 أن يتحرى الخشوع عند ذلك ولا يكون كاذبا ما لم يرد أنه بسورة من هو كذلك والمخ هو الودق الذى
 فى العظم وغالض كل شيء مخه وقد يسمى الدماغ مخا وقوله وما استقلت به قدمى هو كناية عن جميع ذاته
 فهو من عطف الكل على الجزء وانث هذا الفعل لأن القدم مؤنث قال تعالى فترل قدم بعد ثبوتها
 وقوله قدمى بسكون الياء لا بتشديد ما لفقد الب الرفع (ثم) بعد تمام الركوع اقله وأكمله (يرفع)
 الراكم (رأسه) من ركوعه (واقله) أى الرفع المقصود من يرفع (أن يعود) أى يرجع فى حال رفعه
 (إلى ما) أى إلى الحالة التى (كان) الشخص مستقرا (عليها) قبل الركوع من الاعتدال واستقامة
 القائمة أن كان يصلى قائما وان يعود إلى غير القيام من قعود واضطجاع فقول المصنف إلى ما كان
 عليها يشمل جميع ما ذكر ويشمل من كان وقوفه كالرافع فيعود إلى ما قبل ذلك الممكن من هيئة
 الراكم وكل ذلك من غير تطويل لهذا الرفع وفى هذا الرفع الإشارة إلى الركن السادس لأن الاعتدال
 ركن فعلى من أركان الصلاة لا بد منه وأشار إلى الركن السابع بناء على أن الطمانينة ركن فقال (و)
 لسنه (يطمنن) الرفع رأسه وجوبا وأشار المصنف إلى شرط صحة الاعتدال بقوله (ويجب) على
 الرفع رأسه من الركوع (أن لا يقصد) برفعه (غير الاعتدال) فذلك فرع على مفهوم هذا الشرط
 فقال (فلورفع) رأسه من ركوعه حال كونه (فزا) أو من أجل الفزع (من حية) تقصده (ونحوها)
 من كل ما يلحقه منه ضرر لم يجز به هذا الرفع لوجود الصارف عن العبادة فيرجع ثانيا للركوع ويرفع
 بقصد الاعتدال لأن الأول غير معتد به ولا يحسب عن الاعتدال (وأكله) أى أكل الرفع
 الاعتدال من حيث الذكروا الهيئة (أن يرفع) الشخص المصلى مطلقا أما ما كان أو ماموما أو منفردا
 (بديه حال ارتفاعه) أى يكون رفع اليدين مقارنا لرفع رأسه من الركوع حال كونه (قاتلا) مع
 الرفع (سمع الله لمن حمده) أى تقبل الله منه حمده وأثابه عليه ولو قال من حمد الله سمع له كفى فى
 تحصيل السنة لأنه قد أتى باللفظ والمعنى ولكن الصيغة المشهورة هى الأولى وهى أولى من بقية
 الصيغ لأنها الواردة فى الحديث (سواء) فى طلب ذلك القول المذكور (الامام والمأموم والمنفرد) فإذا
 انتصب (القاتل ذلك قائما) قال) أى كل واحد من طلب منه ما تقدم (ربنا لك الحمد) أو اللهم ربنا
 ولك أو اللهم ربنا لك الحمد بإسقاط الواو ويكون القول سر من المأموم والمنفرد والامام يجهر بسمع الله
 لمن حمده ويسر بما بعده والمبلغ مثله (ملء السماوات وملء الأرض) أى ثنى عليك ثناء لو جسم
 ملأ السماوات والأرض وما بعدها (وملء ما شئت من شيء بعد) أى بعدها فهو بيان لما أى
 وملء ما شئت أى شئت ملأه بعد السماوات والأرض أى غير السماوات والأرض وبعد صفة لشيء أى
 شيء كائن بعد السماوات والأرض لحذف المضاف إليه ونوى معناه وبينت بعد الضم لذلك وملء
 فى المواضع الثلاثة بكسر الميم وضم الهمزة صفة للحمد أو خبر المحذوف ويصح نصبه على الحال بمعنى
 ما لنا (وزيد) هنا أى فى دعاء الاعتدال على هذا المذكور (من قلنا يزيدنى) حال (الركوع) من
 إمام قوم محصورين راضين بالتطويل ومنفرد فمن فاعل يزيد الأول ويزيد الثانى فاعله يعود على
 من والجملة صلة لمن والمفعول يزيد الأول هو المشار إليه بقوله (أهل الثناء والمجد) أى يا أهل الثناء
 وبأهل المجد فهو منصوب على تقدير أداة النداء أو مرفوع على أنه خبر المحذوف والتقدير أنت أهل

خشع لك سمعى وبصرى
 وعنى وعظمى وعصى
 وشعرى وبشرى وما
 استقلت به قدمى ثم يرفع
 رأسه وأقله أن يعود إلى
 ما كان عليها ويطمنن ويجب
 أن لا يقصد غير الاعتدال
 فلورفع فزعا من حية
 ونحوها لم يجز بمواكفه أن
 يرفع يديه حال ارتفاعه
 قاتلا سمع الله لمن حمده سواء
 الامام والمأموم والمنفرد
 فإذا انتصب قال ربنا لك
 الحمد ملء السماوات وملء
 الأرض وملء ما شئت من
 شيء بعد ويزيد من قلنا يزيد
 فى الركوع أهل الثناء والمجد

التناوعل على كل من هذين الاعرابين فالجمله في محل نصب مفعول يزيد والثاء المدح والمجد العظيمة والشرف (احق ما قال العبد) اى احق قول قاله العبد فما نكرة موصوفة بالجمله بعدما واحق مبتدأ خبره جمله لامانع لما أعطيت وما بينهما اعتراض (وكلنا لك عبد) لم يقل المصنف عبيد مع عود الضمير على متعدد لان القصد ان يكون الجميع بمنزلة عبد واحد وقلب واحد او يقال افرد الضمير بالنظر للفظ كل لانه يصح مراعاة لفظها ومراعاة معناها (لامانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت) قد علمت ان هذه الجملة خبر عن قول احق وإنما ترك المصنف التتوين في لامانع وما بعده مع انه من الشبه بالمضاف وهو لا يكون لامنونا لان ذلك موافق للرواية الصحيحة لكنه جرى على مذهب البصريين فانهم يتركون المطول ويجرونه مجرى المفرد في بنائه على الفتح ومشى على هذه اللغة الزمخشري حيث قال في قوله تعالى لا تريب عليكم اليوم وفي قوله لا عاصم اليوم من أمرانه ان عليكم متعلق بلا تريب ومن امر الله متعلق بلا عاصم (ولا ينفع ذا الجلد) اى صاحب الفنى الكائن (منك) اى من عندك (الجد) بفتح الجيم كالذى قبله بمعنى الفنى ايضا اى لا ينفع صاحب الفنى الكائن من عندك غناه بل تنفعه طاعتك ورضاك وقيل بكسر الجيم فى الجد فيهما بمعنى الاسراع فيكون المعنى لا ينفع ذا الاسراع فى الخوف من عقابك الاسراع فى الحرب ودليل هذا الدعاء الاتباع رواه البخارى الى لك الحمد وسلم الى آخره (ثم) بعد تمام الاعتدال أكله (يسجد) لقوله تعالى اركعوا واسجدوا ولحديث المسىء صلاته وللإجماع على فرضية السجود وهو لغة الانخفاض والتواضع وقيل الخضوع والتذلل ويطلق السجود على الركوع كما فى قوله تعالى وخرؤا له سجداً وهذا هو الركن الثامن وقد اشار المصنف الى شروط السجود حتى يعتد به فى الركبة فقال (وشروط اجزائه) بكسر الهمزة اى الاعتداد به وكفايته سبعة احدها (ان يياشر) الساجد حال سجوده (مصلاه ببعض الجبهة) المصلى اسم لمكان الصلاة والمراد منه مكان السجود وهو من اطلاق الكل وارادة الجزء أو ظرف مكان منصوب بالفعل قبله وتقدير الكلام يجب على المصلى عند ارادة السجود أن يياشر موضع سجوده بجبهته كلها او ببعضها لانه يصدق على المباشرة ببعضها اسم السجود ولا يجب عليه وضع جبهته كلها وان كان الاقتصار على البعض مكروها كراهة تنزيه كما صرح به النووي فى المجموع فلو لم يسجد على شيء من جبهته بل سجد على الجبين وهو الذى بجانب الجبهة أو سجد على خده أو على صدغيه أو على مقدم رأسه أو على أنفه فقط لم يحزته لانه لا يصدق عليه اسم السجود حيث لا خلاف ويكون ذلك البعض الذى يياشره المصلى من الجبهة (مكشوقا) لا مسطورا فنصبه على الخبرية ليكون المقدرة مع اسمها كما علمت وكثيرا ما يستعمله الجرجرى ولا يخفى ما فيه من حذف العامل مع امكان الحالية والظاهر والاولى نصبه على الحالية من ذلك البعض ويكون الكشف المذكور شرطا فى صحة السجود لان الحال وصف لصاحبها قيد فى عاملها اى ان المباشرة المذكورة مقيدة بكون بعض الجبهة مكشوقا فلو سجد على عصابة ونحوها لم يصح السجود إلا ان يكون الستر لجرأحة وشق عليه ازالة الحائل مشقة شديدة فيصح حينئذ مع السائر المذكور السجود للضرورة وهذا عذر شرعى والدليل على وجوب الكشف المذكور ما رواه البيهقي باسناد جيد عن خباب قال شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضا فى جباهنا واكتفائنا يشكنا اى لم يزل شكوانا بترخيصنا فى ترك المباشرة بالجبهة ولو نبت عليها شعر جاز السجود عليه سواء غمر الجبهة اى غطاها ام لا كما نقل عن فتاوى البغوى لان ما نبت على الجبهة له حكم اليشرة والثانى من الشروط قول المصنف (ويطمئن) وهو معطوف على ان يياشر والمناسب له

أحق ما قال العبد وكلنا لك
عبد لا مانع لما أعطيت ولا
معطى لما منعت ولا ينفع
ذا الجلد منك الجد ثم يسجد
وشروط اجزائه أن يياشر
مصلاه ببعض الجبهة
مكشوقا ويطمئن

أن يأتي بان كما ذكرها فيما قبله وفيما بعده وظاهر كلامه أن الطمأنينة شرط في صحة السجود لاركن
وهو خلاف المعتمد وتقدم الكلام على ذلك والدليل على وجوب الطمأنينة قوله عليه السلام للمسيء
صلاته ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا والثالث من الشروط قول المصنف (وان ينال) أي يصيب
(مصلاه) أي مكان سجوده (نقل رأسه) وعقده عند التحامل كما لو سجد على قطن ونحوه
كالخشيش فيجب عليه أن يتحامل حتى يتكيس ويظهر اثره على يده لو فرضت تحت ذلك كما يجب
التحامل في بقية الاعضاء فلا يكفي مجرد الامساس ودليله قوله صلى الله عليه وسلم اذا سجدت فكُنْ
جبهتك من الارض ولا تنقر قفرا (و) الرابع من شروط السجود (ان تكون عجزته) وما حولها
(أعلى من رأسه) ومنكبيه فلو انعكس أو تساويا لم يجزه لعدم وجود السجود كما لو كب على وجهه
ومد رجله ولان البراءة عازب سجد ورفع عجزته وقال هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد
صححه ابن حبان (و) الخامس من الشروط المذكورة (ان لا يسجد على شيء) (متصل به) صفة انه
لا يتحرك ذلك الشيء (بحركته) أي الساجد المعلوم من السياق وذلك المتصل به (كتم) توبه (و)
كزمامته) ونحوهما وكل من الكم والثوب ليس طويلا فان سجد عليهما حينئذ عامدا عالما بالتحريم
بطلت صلاته وإلا فلا لكن يجب عليه إعادة السجود في صورة عدم العدقان كان الكم طويلا
بحيث لا يتحرك بحركته في قيامه ان كان يصلي قائما أو في قعوده ان كان يصلي قاعدا فتصح
صلاته حينئذ لانه في معنى المنفصل عنه وكذلك اذا سجد على طرف عمامته الذي لا يتحرك بحركته
أي لا في قيامه عند الصلاة قائما ولا في قعوده عند الصلاة قاعدا (و) السادس من شروط السجود
(أن لا يقصد به غير السجود) فلو سقط على وجهه من الاعتدال وجب العود اليه ثم يسجد
وذلك لوجود الصارف (و) السابع (أن يضع جزأ من ركبتيه) أي يجب على الساجد أن يضع جزأ
من كل ركبة (و) جزأ من (بطون أصابع رجله) فهو معطوف على ركبتيه (و) جزأ من بطون
(كفيه) وهو ما نقض الوضوء قوله (على الارض) متعلق بيضع فهد سبعة شروط لصحة السجود
وقد مشى في بعضها وهو الطمأنينة على انه شرط وقد علمت ان المعتمد في الطمأنينة الركبة
لا الشرطية فاذا ترك الساجد شرطاً من هذه الشروط المذكورة عامدا مع العلم بالتحريم بطلت صلاته
والدليل على هذا السابع قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه امرت ان اسجد على سبعة
أعظم الجبهة وأشار بيده إلى أنفه واليدين والركبتين وأطراف القدمين والامر للوجوب واكتفى
بادنى جزء من كل من هذه الاعضاء قياساً على الجبهة واعتبر في القدمين بطون الاصابع ليخرج ما لو
سجد على ظهورها وكذلك يخرج ما لو سجد على رؤسها واعتبر في اليدين بأطن الكفين ليخرج
ظاهرهما وجروهما ورؤسهما وقد أشرت إلى ذلك فيما تقدم بقولي وهو ما نقض ولا فرق في
باطنهما بين باطن الكف وباطن الاصابع في الكفاية قال النووي وعدهما انه لا يجب السجود على الانف
وانما يستحب والله أعلم (ولو تعذر) على الساجد (التكيس) الذي هو من شروط صحة السجود
العلقة قامت به منته من ذلك (لم يجب) عليه (وضع وسادة) ونحوها تحت جبهته لاجل حصول
التكيس وهذا ضعيف ومخالف للمعصوص عليه وهو انه متى امكن التكيس بوضع وسادة تحت
جبهته لزمه تحصيلاً لهيئة السجود وان كان يمكن السجود عليها بلا تكيس لم يلزمه السجود عليها
لفوات هيئة السجود بل يكفيه ما امكنه كما قاله شيخنا العلامة الباجوري رحمه الله تعالى ونفعنا به
ويمكن حمل كلام المصنف على ما اذا لم يمكن التكيس وانه لا يمكنه السجود الا هكذا وهذا الحمل بعيد
لان ظاهره امكان التكيس بوضعها لكنه لا يجب عليه وهذا بخلاف ما لو صلى في سفينة مثلاً من

وان ينال مصلاه نقل رأسه
وان تكون عجزته أعلى
من رأسه وأن لا يسجد
على متصل به يتحرك
بحركته ككم وعمامة وان
لا يقصد به غير السجود
وأن يضع جزأ من ركبتيه
وطون أصابع رجله
وكفيه على الارض ولو
تعذر التكيس لم يجب
وضع وسادة

غير تنكيس لعدم التحسن منه لئلا يهاصل على حسب حاله وأعاد لانه عذر نادر وإذا عذر السجود على المرأة لكونها حلي ولا يمكنها السجود إلا بوضع وسادة لم يلزمها الوضع المذكور وتفضل الممكن لها ولذلك اضرب المصنف عن الوجوب أي وجوب الوضع المذكور فقال (بل يخفف) العاجز عن التنكيس رأسه وينحني (بقدر الممكن) وجوبا من غير وضع شيء تحت الجبهة (ولو عصب) الشخص (جبهته) أي شدها بمصابة مانعة من مباشرتها كلها لمصلاه (أجل) جراحة عمتها كلها (وشق) عليها (إزالتها) مشقة شديدة تبيح التيمم (سجدا عليها) حينئذ (بلاعادة) لانه عذر غير نادر ولانه اذا سقطت الاعادة مع الائمة بالراس للعذر فها اولي (هذا) المذكور كله من الشروط السابقة (أقله) أي السجود (وأكله) زيادة على مامر (أن يكبر) المصلي بالرفع بديه عند ارادة الهوى السجود ندبا لا وجوبا لان ما زاد على الاقل كله على وجه الندب (و) ان (يضع ركبتيه) على الارض اولا (ثم) يعدو وضع الركبتين يضع (بديه) أي السكفين منهما (ثم) بعد وضع اليدين على الارض مع الترتيب المذكور (يضع) المصلي (جبهته وأفقه دفعة) أي معا بلا ترتيب بينهما فذلك عطف بالواو التي هي لمطلق الجمع وجمع الانف على آنف وآناف وأنوف ويسن كشف الانف وستره مكروه والمعاد تعبيره ثم ان الترتيب بين المذكورات مطلوب وخلافه مكروه (و) يسنان (يضع يديه) على الارض حال كونهما مقابلتين (حذو منكبيه) للاتباع في كل ذلك رواه في التكميل الشيخان وفي عدم الرفع البخاري وحالة كون اليدين في حال الوضع (منشورة الاصابع) فهي حال سببية لان منشورة اسم مفعول مضاف لثائب الفاعل وهو الاصابع والمنشور ضد المقبوض حالة كون الاصابع موجهة (نحو القبلة) وحالة كونها (مضمومة) لا مفارقة ومفرجة فالمضموم ضد المفرق للاتباع رواه في النشر والضم البخاري وفي القبلة السيوطي وحالة كونها (مكشوفة) لاستنارة للاتباع رواه ابو داود وغيره فهذه الاحوال الثلاثة مترادفة لان صاحبها واحد وهي الاصابع (و) يسنان (يفرق) بين (ركبتيه) بين (قدميه) وقوله (قدر شبر) معمول ليفرق أي مقداره حالة كون المصلي موحها أصابع قدميه القبلة وترك المصنف هذا العلم بما قبله في اصابع اليدين هذا ان كان المصلي رجلا ولا ضم ركبتيه وكذلك ان كان رجلا عاريا وما ذكرته من نصب هذه الاسماء على الحال اولي مما قاله الجوزي من كونها منصوبة على الخبرية ليكون المحذوف مع اسمها لما فيه من كثرة الحذف والاصل ذكر العامل فضلا عن كثرة المحذوف وأشار المصنف إلى مخالفة الرجل للمرأة في الصلاة فقال (ويرفع الرجل) أي الذكر (بطنه عن فخذه) ندبا (ويرفع ذراعيه عن جنيته) كذلك في سجوده وركوعه للاتباع في التفريق ورفع البطن عن الفخذين في السجود والذراعين عن الجنبين فيه وفي الركوع رواه في الاولين أبو داود في السجود وفي الثاني الشيخان في السجود وفي الثالث في الركوع الترمذي والاول هو فريق القدمين أي في القيام وفي السجود والثاني رفع البطن عن الفخذين أي في السجود وفي الركوع والثالث مجافاة المرفقين عن الجنبين في الركوع أي والسجود فهو مقيس على الركوع فبما ذكره هذا حكم الرجل وأشار إلى حكم المرأة بقوله (وتضم المرأة) أي الاثني ومثلها الخثي أي تضم بعضها إلى بعض في الركوع والسجود لانه استر لها وأحوط الخثي والتفريق للرجل أنشط له وأبعد عن هيئة الكسالى (ويقول) المصلي في حال سجوده (سبحان ربّي الأعلى) والمعنى أنزه ربّي الأعلى عن كل نقص والأعلى أبلغ من العظيم فجعل في السجود الذي هو اشرف من الركوع وأبلغ منه في التواضع والخضوع وقوله (وبحمده) متعلق بمحذوف والتقدير واما متلبس بحمده أي بالتثاء عليه وقوله (ثلاثا) منصوب على الحال أي حال كون

بل يخفف بقدر الممكن ولو عصب جبهته لمراحة عمتها وشق أزالتها سجد عليها بلا إعادة هذا أقله وأكله أن يكبر ويضع ركبتيه ثم يديه ثم يضع جبهته وأفقه دفعة ويضع يديه حذو منكبيه منشورة الاصابع نحو القبلة مضمومة مكشوفة ويفرق ركبتيه وقدميه قدر شبر ويرفع الرجل بطنه عن فخذه ويرفع ذراعيه عن جنيته وتضم المرأة ويقول سبحان ربّي الأعلى وبحمده ثلاثا

المذكور من التسبيح ثلاثاً فصلى ذلك شيخنا رحمه الله تعالى أو يسبح ثلاثاً أى ثلاث تسبيحات
ودليل التثليث ما رواه أبو داود ودليل أصل التسبيح ما رواه مسلم عن حذيفة من وصفه صلاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم حيث قال ثم سجد فجعل يقول سبحان ربى الأعلى (ويزيد فى السجود من قلنا) أنه
يزيد فى الركوع) تقدم أن من فاعل يزيد الأول وتقدم يانه فى كل الركوع وكل الاعتدال وهو
أنه المفرد وأمام قوم محصورين راضين بالتطويل وأشار المصنف إلى معمول الفعل بقوله (تسبيحا
كما سبق) فالكاف ومجرورها صفة لموصوف محنوف أى تسبيح كالتسبيح الذى سبق أى من ذكر
المزيد فى الركوع أى فى آكله وهو إحدى عشرة تسبيحة وقد ذكر المصنف هنا زيادة فى دعاء السجود
فقال (ثم) بعد تمام أكثر التسبيح (يقول) الساجد (اللهم) أى بالله (لك سجدت) أى خصمت بوضع
جبهتى على الأرض (وبك آمنت) أى صدقت بوجدانيتك وكونك مفرداً بالعبادة (والك أسلمت)
أى اتقنت واذعنت لأحكامك المنزلة على نيلك وتقدم أن تقديم المعمول فى هذه الأفعال للاختصاص
(سجد وجهى) أى وكل بدنى وخص الوجه بالذكر لأنه أشرف الأعضاء فإذا خضع وجهه فقد
خضع باقى بدنه (الذى خلقته) أى أوجده من العدم (وصوره) أى على هذه الصورة العجيبة قال
ابن قاسم وأتى بقوله وصوره بعد خلقه دفعا لما قد يتوهم أنه خلق مادة الوجه دون صورته وكيفيته
(وشق سمعه وبصره) أى منفذهما لأن السمع والبصر من المعانى لا يتأتى شقهما وقوله (بحوله
وقوته) هو مذكور فى الروضة قبل تبارك الله كما ذكره هنا (تبارك الله) أى تزايد برؤس خيره (أحسن
الخالقين) أى المصورين والأفلاخ خلق وهو الإخراج من العدم إلى الوجود لا يشاركه فيه أحد وأفضل
التفضيل وهو أحسن ليس على باب لأن المصورين ليس فيهم من حيث تصويرهم حسن فقد روى
مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك إذا سجد ويستحب أن يقول فى سجوده من تقدم ذكره
سبح قدوس رب الملائكة والروح ومعنى سبح كثير التزاهة أى منزّه عن سائر النقائص أبلغ
تزيه ومطهر عنها أبلغ تطهير فىأتى به قبل الدعاء لأنه أنسب بالتسبيح بل هو منه ودليل الدعاء فى
السجود المذكور الاتباع رواه مسلم (وإن دعا) الساجد زيادة على هذا (هو) (حسن) لأنه عمل
استجابة الدعاء ولا نه صلى الله عليه وسلم قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء
وينبغى الأكتار منه باى دعاء كان آخرى أو دنيوا (ثم) بعد هذا كله (يرفع) الساجد (رأسه) من
سجوده ليتوصل به إلى الركن الفاصل بين السجدين وهو قوله (ويجب الجلوس) أى بين السجدين
حال كون الجالس (مطمئناً) فيه فهو منصوب على الحال من الجالس المعلوم من السياق والحال
نفيد الشرطية لأنها قيد فى عاملها وهو وجوب الجلوس أى أن الوجوب المذكور مقيد بوجود
الطمأنينة وهذا منه مبنى على أن الطمأنينة شرط فى عاملها الأربع وهو خلاف المعتمد والمعتمد أنها
ركن وعلى قوله يكون الركن مشروطاً بشرطين أحدهما الطمأنينة وثانيهما قوله (وإن لا يقصد
برفعه) أى من السجود (غيره) أى الجلوس بأن أطلق أو قصده فقط أو شرك فأن رفع رأسه فزعاً من
عقرب أول دخول شوكة فى جبينه لا يقصد الجلوس فلا يعتد بذلك الجلوس ولو أطمأن بل يجب عليه
العود إلى عمل السجود ليرفع رأسه متولاً يطمئن ولا فلا تصح صلاة زيادة السجود وهذا أقله وذكر
الأكمل بقوله (وأكله) أى الجلوس بين السجدين فهو مبتدأ وقوله (أن يكبر) فى تأويل مصدر
خبر المبتدأ والتكبير يكون مقاماً لرفع رأسه من السجود بل يرفع يديه عنده وتقدم أن يسن مده إلى
أن يصل إلى المستقل إليه (و) يندب أن (يجلس) بين السجدين حال كونه (مفترشاً) فالأكلية
منصبة على قوله مفترشاً فلا ينافى أن نفس الجلوس ركن وواجب وقد بين كيفية الاقتراح بقوله
(يفرش) الجالس بين السجدين (يسراه) أى يجعل رجله اليسرى للأرض (ويجلس عليها) بوركه

ويزيد فى السجود من قلنا
يزيد فى الركوع تسبيحا
كما سبق ثم يقول اللهم لك
سجدت وبك آمنصونك
أسلمت سجد وجهى للذى
خلقته وصوره وشق سمعه
وبصره بحوله وقوته
تبارك الله أحسن الخالقين
وإن دعا فحسن ثم يرفع
رأسه ويجب الجلوس
مطمئناً وأن لا يقصد برفعه
غيره وأكله أن يكبر
ويجلس مفترشاً يفرش
يسراه ويجلس عليها

الايسر (وينصب يمينه) أى يجعل أصابع رجله اليمنى ملتصقة بطونها بالارض مع رفع عقبه (و) أن يضع يديه على فخذه (للتابع رواه في التكميل الشيخان وفي الجلولس مفترشا الترمذى وقال حسن صحيح وسن كونهما (يقرب ركبتيه) حال كونهما (منشورة أصابعهما) لا مقبوضة وحال كونهما (مضمومة) الاصابع لا مفرجة ومفرقة (و) يسن (أن يقول) بعد هذا كله (اللهم اغفر لي ذنوبي (وارحمي) رحمة أسعدها عندك في الدارين (وعافني) من جميع البلايا (واجبرني وارزقي) أى أعطني من خزائن فضلك ما قسمته لي في الازل ورزقا حلالا (واهدني) أى دلني على الطريق التي توصلني اليك وتتمام الدعاء وارفعني وعافني واعف عني رب هب لي قلبا تقيا يقام من الشرك بريئ لا كافرا ولا شقيا وفي هذا الدعاء تقديم وتأخير وهو مطلوب مطلقا ما لم تعلم الرواية وإلا اتبعت ودليل هذا الدعاء الاتباع روى بعضه أبو داود وباقيه ابن ماجه ولما ذكر المصنف أفضلية جلوسه مفترشا أشار إلى جواز غيره مندوبا ومكروها فقال (والاقعاء) الواقع في الصلاة أى في جلساتها (ضربان) أى نوعان (أحدهما أن يضع) الجالس بين السجدين أو للتشهد الاول والاخير (التيه) تنبيه اليقوى أصل الورك ورأس الفخذ وقوله (على عقبه) متعلق بيضع (و) أن يضع (ركبتيه وأطراف أصابعه) أى أصابع رجله (بالارض وهو) أى هذا النوع (مندوب) في الجلوس (بين السجدين) لأنه ثبت في صحيح مسلم أن الاقعاء سنة (لكن الاقتراش أفضل) لشهرته وهذا استدراك على ما يتوهم من ندبه أنه مثل الاقتراش في الأفضلية حيث كان كل منهما مندوبا ومطلوبا فدفع هذا التوهم بالاستدراك المذكور (و) (الضرب) (الثاني) من وعى جلوس الاقعاء هو (أن يضع) الجالس بينهما (اليه ويديه بالارض) أن (ينصب ساقيه) تنبيه ساقوقدر الكلام عليه (وهذا) النوع الثاني بهذه الكيفية (مكروه في كل صلاة) رابعة وثلاثية وثنائية إن شاء الله صلى الله عليه وسلم في حديث رواه الحسن عن سمرة قال الحاكم أنه على شرط البخاري لأن البخاري يرى أن الحسن سمع من سمرة خلا فلن خصه بحديث عقبه (ثم) بعد تمام الجلوس على أى وجه كان (يسجد سجدة أخرى مثل) السجدة (الاولى) بطمأنينة على سبيل الوجوب وهي الركن الحادى عشر وأدعية يأتي بها الساجد على سبيل التذنب وقد تمت الركعة الاولى من ركعات الصلاة بالسجدين لأن كل سجدة ركن مستقل من أركان الصلاة مع طمأنينة كل منهما وبعض العلماء جعل السجدين ركنا واحدا لاتحاد جنسهما وفائدة الخلاف تظهر في التقدم والتخلف عن الامام (ثم) بعد تمام السجدة الثانية (يرفع) الساجد (رأسه) منها للقيام إلى الركعة الثانية حال كونه (مكبرا) مع ابتداء الرفع المذكور ويده إلى أن ينصب قائما (ويسن) قبل الاتصاب وعقب رفعه من السجدة الثانية (أن يجلس) حال كونه مفترشا (جلسة لطيفة) أى خفيفة بحيث لا تزيد على جلسة التشهد (أ) اجل (الاستراحة) للاتباع رواه البخاري وما ورد مما يخالفه غريب أى حديث غريب ولو صح حل ليوافق غيره على بيان الجواز وهي مطلوبة (عقب كل ركعة لا يعقبها تشهد) سواء في هذه الجلسة الفرائض والنوافل حتى لو صلى عشر ركعات بتسليم واحدة جلس في التسع الاولى كما قاله البغوي روى البخاري عن مالك بن الحويرث أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلى فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعدا وأما طلب الاقتراش فيها فلما ورد في الحديث الصحيح عن أبي حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم ثنى رجله فقد عليها حتى رجع كل عظم إلى موضعه ثم نهض فتكون هذه الجلسة بعد تمام الركعة الاولى وعقب القيام إلى الثالثة لافي الركعة الثانية ولافي الرابعة لأن كلا منهما يعقبها تشهد وقول المصنف عقبه هو لفه في عقب بلايا (ثم) بعدما (ينهض) أى يسرع إلى القيام حال كونه معتمدا في قيامه (على يديه) أى على بطن الكفين منهما حال كونهما مبسوطتين لا مقبوضتين

وينصب يمينه ويضع يديه على فخذه يقرب ركبتيه منشورة أصابعهما مضمومة ويسن أن يقول اللهم اغفر لي وارحمي وعافني واجبرني وارزقي واهدني والاقعاء ضربان أحدهما أن يضع إليه على عقبه وركبتيه وأطراف أصابعه بالارض وهو مندوب بين السجدين لكن الاقتراش أفضل والثاني أن يضع إليه ويديه بالارض وينصب ساقيه وهذا مكروه في كل صلاة ثم يسجد سجدة أخرى مثل الاولى ثم يرفع رأسه مكبرا ويسن أن يجلس جلسة لطيفة للاستراحة عقب كل ركعة لا يعقبها تشهد ثم ينهض معتمدا على يديه

واعتماده على ذلك لانه أعون وللاتباع رواه البخارى عن مالك بن الحويرث وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم استوى قاعدته قام واعتمد على الأرض بيديه وحال كونه (بمد التكبير) إلى أن يصل إلى القيام لجملة بمد التكبير حال من قاعل ينهض فهي جملة حالية وما تقدم حال مفردة وهي قوله معتمدا وتصلح أن تكون متداخلة مترادفة كما هو معلوم والباطل للجملة الواقعة حالا الضمير المستتر في يمد أي يمد الناهض التكبير إلى أن يصل إلى القيام وإذا قطع التكبير عند جلوسه الاستراحة فلا يتبدى تكبيرا آخر بل يقوم ذا كرا بغير التكبير (فإن تركها الإمام) بعذر أو غيره (جلسها المأموم) لما تقدم من الدليل وعجالة المجموع ولولم يجلس الإمام جلسة الاستراحة لجلسها المأموم جازولا يضر هذا التخلف لانه يسير (ولا تشرع جلسة الاستراحة) المقام للاضمار لانه تقدم ذكر المرجع لكنه راعى الوضوح وسقط لفظ جلسة الخ من بعض النسخ وهي أولى من ذكرها لما علت أي لا تطلب (أ) أجل (رفع من سجود التلاوة) لانه لم يصدق عليه سجدتها المتقدم (ثم) بعد تمام هذه الركعة (يصل ركعة ثانية كم الركعة الأولى) وفي بعض النسخ بالتعريف في ركعة وثانية والمعنى واحد أي يطلب في الركعة الثانية جميع ما طلب في الركعة الأولى من الأركان والشروط والمندوبات وقد استثنى المصنف من عموم التشبيه قوله (إلا في) وجوب (النية) فانها لا تجب في الثانية بل تبطل لان حكم النية منسحب على كل الركعات فلا تحتاج كل ركعة إلى نية (و) إلا في وجوب (تكبيرة الاحرام) أي فلا تكون الثانية كالأولى في التكبير فلو كبر للاحرام في الثانية بقصد استئناف صلاة أخرى بطلت الصلاة (و) إلا في سنية دعاء (الاستفتاح) وفي نسخة الافتتاح بغير سين أي فلا تكون الثانية كالأولى في هذا الدعاء أي فلا يطلب في غير الأولى فهذه الثلاثة مستثنيات من عموم التشبيه لكن الأولى والمستثنيان من الوجوب والثالث من طلب ما يندب فيها أي الأولى (فإن زادت صلاته) أي المصلي (على ركعتين) كالظهر وما بعدها وكان نافذة أن نوى عددا كاربعة مثلا (جلس بعدها) أي الركعتين حال كونه (مفترا) بأن يجلس على كعب يسراه بحيث يلى ظهرها الأرض وينصب يمينه ويضع أطراف أصابعه منها للأرض متوجهة للقبلة وسمى هذا الجلوس افتراشا لأن المفتري جعل رجله كالفرش له ودليل سنية هذه الجلسة الخفيفة أنه صلى الله عليه وسلم قام في صلاة الظهر من ركعتين ولم يجلس فلما قضى صلاته سجد سجدتين بعد ذلك ثم سلم ولو كان الجلوس واجبا لقله لم يقتصر على السجود ودليل سنية الافتراش ما رواه البخارى عن أبي حمير رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس في الأولى جلس على قدمه اليسرى ونصب قدمه اليمنى (و) بعد ذلك أي بعد جلوسه المذكور (تشهد) أي قرأ التحيات إلى قوله اللهم صل على محمد وتسمية ذلك تشهد لاشتماله على كلتي الشهادة فهو من باب التخليب أي تغليب الأقل على الأكثر لشرفه (و) بعد ذلك أي بعد التشهد (صلى) المنشد (على النبي صلى الله عليه وسلم) حال كون النبي منفردا (وحده) بهذه الصلاة وقد فسر المصنف أفرادها بالصلاة عليه بقوله (دون آله) أي لا تطلب الصلاة عليهم في التشهد الأول بل هي مكروهة فيه دون الأخير كما يتيقن وكل من التشهد الأول والصلاة على النبي فيه سنة يجزئ ترك كل منهما بسجود السهو (ثم) بعد فراغه من التشهد (يقوم) للركعة الثالثة حال كونه (مكبرا) أي قائلا الله أكبر مستمرا في التكبير إلى الاتصاب بحال كونه (معتمدا) في قيامه (على يديه) بأن يضعهما على الأرض لما تقدم في حديث البخارى من كونه صلى الله عليه وسلم استوى قاعدا ثم قام واعتمد على الأرض بيديه (فإذا قام) منتصبا (رفعهما) أي يديه (حذو) أي مقابل (منكبيه) كما صححه النووي وقال انه الصواب لورود الأحاديث الصحيحة في البخارى وغيره وإن كان الأكثرون على خلافه (ويصل ما بقى) عليه من الركعات (ك) الركعة

يمد التكبير فان تركها
الإمام جلسها المأموم ولا
تشرع جلسة الاستراحة
لرفع من سجود التلاوة
ثم يصل ركعة ثانية
كالأولى إلا في النية وتكبيرة
الاحرام والاستفتاح فإن
زادت صلاته على ركعتين
جلس بعدها مفتراشا
وتشهد وصلى على النبي
صلى الله عليه وسلم وحده
دون آله ثم يقوم مكبرا
معتمدا على يديه فإذا قام
رفعهما حذو منكبيه
ويصل ما بقى

كالثانية إلا في الجهر
والسورة ويجلس في آخر
صلاته للتشهد متوركا
يفرش يسراه وينصب
يمينه ويخرجها من تحته
ويضع يورك إلى الأرض
وكيف قدمها وفيما تقدم
جاز وهيئة الاقتراش
والتورك سنة ويفرش
المسبوق في آخر صلاة
الامام ويتورك في آخر
صلاة قسمه وكذا يفرش
هنا من عليه سجود سهو
وإذا سجد تورك وسلم
ويضع يسراه على فخذه
عند طرف ركبته مبسوطة

(الثانية) أي مثلها في الأركان والسنن المطلوبة ثم استثنى المصنف من عموم هذا التقضية قوله (إلا في الجهر) بالقراءة في الركعة الثالثة فلا يجهر فيها بل يسر لأنها علمه أن كانت الصلاة جهرية فهي كذلك تكون الثالثة كالثانية من كل وجه بدليل هذا الاستثناء (و) إلا في (السورة) أي فلا تطلب فيها أيضا إلاها ليست علما لها أيضا لأن علمها الركعتان الأولى لكن لو قرأ السورة في كل ركعة فلا كراهة لأنها ذكر من الأذكار وهي على ما كان كانت لا تشرع على سبيل التدب (و) إذا فرغ من إتمام الركعات (يجلس في آخر صلاته) (أجل) (التشهد) حال كونه (متوركا) وقد صورته المصنف فقال (يفرش) (الجالس) (يسراه) ويدنيه للأرض (وينصب يمينه) كما تقدم ذلك في كيفية الاقتراش (و) لكنه هنا (يخرجها) أي اليسرى المفروشة (من تحته) أي تحت يمينه والانسب من تحته أي اليمنى وهي مؤنثة إلا أن يكون المصنف راعى في التذكير معنى الشخص أو الجالس المعلوم كل منهما من المقام والجلوس للتشهد الأخير ركن في الصلاة والتشهد كذلك فهما ركنان وركنية التشهد ثبتت بالامر من قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف لا تقولوا السلام على الله ولكن قولوا التحيات المباركات إلى آخرها وأيضا قول ابن مسعود في الحديث المذكور كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله يدل على فرضيته حيث قال قبل أن يفرض وأما ركنية الجلوس له بالقياس على القيام بجامع أن كلا عمل لذكر واجب (ويضئ) أي الجالس (يورك إلى الأرض) أي يصبغ يورك الأيسر بالأرض وذلك للاتباع وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وتعد على مقعدته والحكمة في مخالفة بين التشهدين في الجلوس فيهما وهو الاقتراش في الأول والتورك في الأخير ليعلم المسبوق أن الصلاة لم تفرغ في حال الاقتراش وقد فرغت في التورك وأيضا أن الاقتراش يعقبه القيام وهو أسهل وأيسر فيه وأما التورك فيطول بسبب الدعاء ولا قيام بعده والتورك فيه أعون له وأسهل عليه وسمى الجلوس المذكور توركا لجلوسه على الورك ويسن أتورك عند الامام مالك مطلقا ويسن الاقتراش عند أي حنيفة مطلقا وأما من البحر الهام الشافعي لنا بدر التمام قد توسط في شأن هذا المقام وهو خير الأمور فلهذا من بحرير رحم الله الجميع حيث بينوا حكم الإله بلا تضيق اللهم اجعلهم شفعا لمن بهم اقتدى وعلى نهجهم مشى وامتدأ أمين أمين (وكيف قدم) في قعدات الصلاة (هنا) أي الجلوس الأخير (وفيما تقدم) أي في الجلوس للتشهد وفي الجلوس بين السجدين وللإستراحة (جاز) ذلك القعود بالاجماع أي لم يحرم فلا ينافي كراهة الإقضاء ولا ينافي أيضا المندوب المشار إليه بقوله (وهيئة الاقتراش و) هيئة (التورك سنة) للدليل السابق وتقدم لك ضابط كل منهما (ويفرش المسبوق في آخر صلاة الامام) ولا يتورك تبعاله لانه في غير الأخير والتورك لا يكون إلا فيه وقيل انه يتورك تبعاله وقيل ان كان جلوسه محلا للتشهد اقترش ولا يتورك (ويتورك) هو (في آخر صلاة نفسه) واقتراشه مع الامام لانه مستوف للحركة وهي عن الاقتراش أسهل كما تقدم لك ذلك (وكذا يفرش هنا) أي في الجلوس الأخير (من) بفتح الميم أي المصلي الذي (عليه سجود سهو) ولم يرد عدمه بان أراد أو أطلق اما إذا قصد عدمه فيتورك لانه لم يبق عليه شيء حينئذ فلو عن وظهر له ارادة السجود اقترش لانه بقي عليه عمل وهو السجود المذكور والحركة عن الاقتراش أسهل كما مر فقد أشبه التشهد الأول بجامع ان في كل عملا والعمل عن الاقتراش أسهل كما تقدم لك ذلك غير مرة (وإذا سجد) الساهي للسهو (تورك) بعد تمام سجوده أي جلس بعده متوركا (وسلم) بلا تشهد عقب التورك (ويضع) الجالس في حالة التشهدين (يسراه) أي يده اليسرى (على فخذه) الأيسر حال كونها مستقرة (عند طرف ركبته) اليسرى وحال كونها (مبسوطة) هي أي اليد اليسرى أي أصابعها لا مقبوضة الأصابع كاليد

التي وحال كونها أيضا (مضمومة) أي أصابعها أي لا مفرجة ومفرقة بعضها عن بعض (ويقض)
الجالس (عناء) أي يده النبي والقبط ضد البسط الذي هو النشر (ويرسل) هو أي الذي يقبض
يمناه أصبعه (المسبحة) أي لا يقبضها وهي بكسر الباء سميت بذلك لأنه يشار بها للتوحيد والتزيه
عن كل نقص وعيب لا يليق به سبحانه وتعالى وتسمى أيضا السبابة لأنه يشار بها للعب عند المخاضة
وخصت المسبحة بذلك لاتصالها بباطن القلب فكانت سببا لحضوره (ويضع الإبهام على حرفها) أي
على طرف المسبحة وهذه الكيفية يسميها بعض الحساب ثلاثة وخمسين وأكثر الحساب يسميها تسعة
 وخمسين ووجه الأول أن الإبهام والمسبحة فيهما خمس عقد وكل عقدة بعشرة فذلك خمسون والأصابع
المقبوضة ثلاثة فذلك ثلاثة وخمسون والذي يسميها تسعة وخمسين يجعل الأصابع المقبوضة تسعة
بالنظر أمدها لأن في كل أصبع ثلاث عقد فالخلاف إنما هو في المقبوضة هل هو ثلاثة أو تسعة ذكره
البحراني على فتح الوهاب وهذه كيفية من كيفية وضع الإبهام وهناك كيفية أخرى له أفضلها قبضه
بجانبها وقد صوروه الرمي بقوله بأن يضع رأس الإبهام عند أسفل المسبحة على طرف الراحة وقيل يخلق
بين الإبهام والوسطى للاتباع رواه أبو داود وغيره والأصح في كيفية التحليق أن يخلق برأسهام ومقابل
الأصبع أن يضع رأس الوسطى بين عقدتي الإبهام (ويرفع) المتشهد في تشهده المسبحة مع أماتها قليلا
حال كونه (مشير بها) أي بالمسبحة (عند قوله لا إله إلا الله) فشيرا حال من فاعل يرفع يفعل ذلك للاتباع
رواه مسلم وغيره ويدبر رفقها ويقصد من ابتدائه همزة لا إله إلا الله أن المعبود واحد فيجمع في توحيد بين
اعتقاده وقوله وفعله (ولا يحركها عند رفقها) للاتباع رواه أبو داود فلو حركها كره ولا تبطل صلاته
وأن حركتها ثلاثا لا نهال يست عضا مستقلا ولا نه فعل خفيف بل قيل أن تحريكها مندوب ففي تحريكها
ثلاثة أقوال الكراهة والتدب والتحریم مع البطلان أن حركتها ثلاثا ودليل الدب الاتباع أيضا رواه
البيهقي وقال الحديثان صحيحان وتقدم الأول النافي على الثاني المثبت لما قام عندهم في ذلك وهو أن
المطلوب في الصلاة عدم الحركة أولان التحريك يذهب الخشوع وتحريكه صلى الله عليه وسلم ليان
الجواز بل قال البيهقي أن المراد بالتحريك الرفع فلا معارضة (وأقل التشهد التحيات لله سلام عليك
أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) وهم القائمون بما عليهم من حقوق
الله وحقوق العبد قال البيضاوي هو الذي صرف عمره في طاعة الله وماله في مرضاته هو ناظر للصالح
الكامل فلا ينافي أن من صرف مدة عمره في عمل المعاصي ثم تاب توبة صحيحة وسلك طريق السلوك
وقام بخدمة ملك الملوك يسمى صالحا (أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله) أو أن محمدا عبده
ورسوله رواه الشافعي والترمذي وقال فيه حسن صحيح وإنما كان هذا أقل لأن ما بعد التحيات توابع
لها أي بالعطف ويكون العاطف مقدرا بدليل التصريح في رواية وسقط أولاها في غير خبر ابن
عباس وأولى التوابع هي المباركات وسقط أيضا ما بعدها في بعض الروايات وبعبارة الرمي ولورود
اسقاط المباركات وما يليها وجاء في رواية ابن عباس سلام في الموضعين بالتون وتعريفه أولى من
تشكيده لكثرة في الأخبار وكلام الشافعي ولزادته موافقة سلام التحلل وحيث أن يكون من الأكمل
فلواسقط التون والتعريف معا ضرر خلا فالن حجر فلو أتى بالالف واللام والتون لم يضر وإن
كان لجنا والتشهد في الأصل اسم للشهادتين فقط ثم أطلق على الالفاظ السابقة لاشتغالها على
الشهادتين فاطلاعه على الالفاظ المذكورة مجاز مرسل من إطلاق اسم الجزء على الكل أو هو من باب
التغليب كإمرو فرض في السنة الثانية من الهجرة وقيل غير ذلك (وأكله) أي التشهد (التحيات
المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله) أو أن محمدا عبده ورسوله كما في الأقل وقد

مضمومة ويقض يشاء
ويرسل المسبحة ويضع
الإبهام على حرفها ويرفع
مشير بها عند قوله لا إله إلا الله
ولا يحركها عند رفقها
وأقل التشهد التحيات لله
سلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته سلام
علينا وعلى عباد الله
الصالحين أشهد أن لا إله إلا
الله وأن محمدا رسول الله
وأكله التحيات المباركات
الصلوات الطيبات لله
السلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته السلام
علينا وعلى عباد الله
الصالحين أشهد أن لا إله
إلا الله وأشهد أن محمدا
رسول الله

والفاظه متعينه ويشترط
ترتيبها فان لم يحسنه وجب
التعلم فان عجز عنه ترجم
ثم يصلى على النبي صلى الله
عليه وسلم وأقوله اللهم صل
على محمد وأقوله اللهم صل
على محمد وعلى آل محمد
كما صليت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم وبارك
على محمد وعلى آل محمد
كما باركت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم في العالمين
إنك حميد مجيد

وردد في الاكل أخبار صحيحة اختار الشافعي منها خبر ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعلننا التشهد فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله
وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله رواه
مسلم وغير ذلك من الأخبار الصحيحة كخبر ليلية الاسراء كما هو مشهور في المعاريف والتحفة ما يحياه من
سلام وغيره والقصد والثناء على الله بأنه مالك لجميع التحيات من الخلق والمباركات الناميات من الفرو
وهو الخير والبركة والصلوات المكتوبات الخمس وقيل الدعاء بخير والطيبات الصالحات للثناء على الله
تعالى وفي باب الاذان من الرافعي انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهده وأشهد أني رسول الله
واظن هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في تشهده السلام عليك ايها النبي او يقول السلام على
فان كان الاول وهو الظاهر فيحتمل انه من باب التجريد أي انه جرد من نفسه شخصا وخطابه بذلك
ويحتمل انه على سبيل الحكاية من الحق سبحانه وتعالى فيكون المولى عز وجل وهو المخاطب له بذلك
والسلام معناه السلامة من النقائص والآفات أو اسم الله تعالى ويكون المعنى اسم الله عليك بالحفظ
لكنه بعيد فالتبادر الاول والنبي بالتشديد أو بالهمزة فلو تركهما ضر وقوله ورحمة الله اي عليك
والبركات هي الخيرات الالهية في الشيء كما علم مما مر والضمير في علينا للحاضرين من امام ومأموم
وملائكة وانس وجن او جميع الامة (والفاظه) اي الفاظ التشهد (متعينة) فلا يصح العدول
عنها إلى غيرها إذا كان قادرا على العربية حتى لو قال أعلم ان لا إله إلا الله لم يجزه لان الشارع عبثا به
ومعنى أشهد اقر واذعن بأنه لا معبود بحق يمكن إلا الله (ويشترط) في الاعتداد به ركنا وصحة
(ترتيبها) أي ترتيب الفاظ التشهد فالضمير عائد إلى الالفاظ وهذا هو الركن الثاني عشر فلو أدخل
هذا الترتيب قال في الروضة كاصلها نظر ان غير تغييرا مبطلا للمعنى لم يحسب ما أتى به وان تعدده
بطلت صلاته كان قال إلا الله وان محمدا رسول الله أشهد ان لا إله إلا الله بل يكفران قصد المعنى قاله العلامة
الحنفى وان لم يطل المعنى أجراه على المذهب (فان لم يحسنه) أي التشهد لا الاقل ولا الاكل (وجب)
عليه (التعلم فان عجز عنه) لعدم معلم او وجد وتعدى تعلمه (ترجم) عنه بأى لغة شاء (ثم) بعد فراغه
من أفاظ التشهد على الوجه المتعين (يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وأقوله) أي أقل الواجب
فيها وكان المناسب تأنيث الضمير لانه عائد على الصلاة المفهومة من قوله يصلى وقد راعى المصنف
معنى الواجب فيها فلذلك ذكر الضمير أو يقال ذكره باعتبار اللفظ ولا تجب الموالاة بينها وبين
التشهد كما هو ظاهر قال الحلبي وشروط أقل الصلاة هي شروط أقل التشهد كما في الانوار أي
من وجوب الموالاة بين ذكر الصلاة وبين ذكر محمد كوجوب الموالاة بين أفاظ التشهد بعضها
بعض وعدم الابدال وعدم اللحن المغير للمعنى ومراعاة الحروف ومراعاة تشديداتها وهي الركن
الثالث عشر وقد ذكر المصنف الأقل بقوله (اللهم) أي يا الله (صل على محمد) صلى الله عليه وسلم
(أكله) أي الواجب فيها ولو قال وأكلها أي الصلاة لكان انساب لما مر في قوله وأقوله وقد
مر الجواب عنه وهو أن الضمير اما عائد على المذكور من الصلاة واما عائد على الصلاة باعتبار
لفظها او باعتبار الواجب فيها وقد بين المصنف الاكل بقوله (اللهم) أي يا الله (صل على محمد وعلى آل
محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى
آل ابراهيم في العالمين إنك حميد مجيد) وفي بعض طرق الحديث زيادة على ذلك ونقص عنه والابراهيم
اسماعيل واسحق وأولادهما وخص ابراهيم بالذكر لان الرحمة والبركة لم تجتمعا لنبي غيره قال
تعالى ورحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت وحميد بمعنى محمود ومجيد بمعنى ماجد وهو من كل شرفا
وكرما والتشبيه في قوله كما صليت على ابراهيم راجع للصلاة على آل لا للصلاة على محمد لانه أفضل

من إبراهيم فكيف تشبه الصلاة عليه بالصلاة على إبراهيم لأن المشبه بأقوى من المشبه فيقتضى حينئذ
 أن إبراهيم أفضل من النبي صلى الله عليه وسلم مع أنه ليس كذلك وقد علمت أن التشبيه ليس راجعا
 للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو يقال كون المشبه بأقوى من المشبه أمر أعلي أى كثير واقع
 في الكلام فلا يرد ما ذكر وهو أن إبراهيم أفضل من النبي صلى الله عليه وسلم (ويندب بعده) أى
 بعد الفراغ من التشهد الأخير المشتمل على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أن يذكر المصلى
 (الدعاء بما يجوز) حال كونه كائنا (من أمر الدين والدنيا) الخبر إذا قد احدثكم في الصلاة فليقل
 التحيات لله إلى آخرها ثم ليختر من المسئلة ما شاء أو ما أحب رواه مسلم وروى البخارى ثم ليختر من
 الدعاء اعجبه اليه فيدعوه أما التشهد الاول فلا يسن بعده الدعاء قال بعض العلماء بل يكره (ومن
 أفضله) أى الدعاء فالجار والمجور خير مقدم وقوله (اللهم اغفرلى) هو وما بعده مبتدأ مؤخر لقصد
 لفظه أى فهذا اللفظ المذكور كائن من أفضل الدعاء وقوله (ما قدمت) موصول انبنى والعائد في
 الصلة محذوف أى قدمته من المماضى (و) اغفرلى (ما أخرت) أى الذى أخرته من المماضى وقد وقع
 وصدر منى آخر من الذنوب ولا استحالة فيه لانه طلب قبل الوقوع فى الذنب ان يغفره إذا وقع وإما
 المستحيل طلب المغفرة الآن (و) اغفرلى (ما أسرت) أى ما أخفيت من الذنوب (و) اغفرلى
 (ما اعلنت) أى الذى لظهرته من الذنوب (و) اغفرلى (ما أسرفت) أى ما وقع منى على سبيل
 الاسراف من كثرة المماضى (و) اغفرلى (ما أنت أعلم به منى) أى الشئ الذى تعلق عليك به زيادة على
 علمي به (أنت المقدم) بعض الناس على بعض (وأنت المؤخر) تفضلنا منك لا بطريق الوجوب (لا إله)
 موجود فى الوجود (إلا أنت) وإنما كان هذا افضل لتنصيص الشارع عليه قاله الرملى ومعنى
 الاسراف مجاوزة الحد وروى البخارى ومسلم اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر وعذاب النار ومن
 فتنة الحيا والمات ومن فتنة المسيح الدجال وروى البخارى اللهم إني ظلمت نفسى ظلما كثيرا ولا
 يغفر الذنوب إلا أنت فاغفرلى مغفرة من عندك وارحمي إنك أنت الغفور الرحيم (ويندب كونه)
 أى الدعاء المذكور (اقل من التشهد) اقل من (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ذكره فى
 الروضة كاصلا لانه يتبع لها هذا بالنسبة للإمام وأما المنفرد فيطيل ما اراد ما لم يخف من التطويل
 الوقوع فى سهو (ثم) بعد هذا الدعاء (يسلم) وهو الركن الثالث عشر لخبر مسلم تحريمها التكبير
 وتحليلها التسليم (وأقله) أى التسليم المفهوم من الفعل (السلام عليكم) أو عليكم السلام بتقديم الخبر
 على المبتدأ لتأديته معنى ما قبله لكنه مكروه ولا يجزى. سلام عليكم بتكثير المبتدأ لعدم وروده بل هو
 مبطل لأن تعدد للتابع رواه مسلم (ويشترط) أصحته واجزائه (وقوعه) أى السلام من المسلم (فى
 حال القعود) أى وقعود المسلم لا وقوعه حال القيام أى لا يجزى. أن يسلم وهو قائم والحاصل انه
 يشترط لسلام التحلل شروط ذكر المصنف منها شرط واحد وهو وقوعه حال القعود والثاني أن يأتي
 بالالف واللام والثالث أن يأتي بكاف الخطاب والرابع أن يأتي بميم الجمع والخامس أن يسمع نفسه
 والسادس أن يوالى كنيته والسابع أن لا يقصده بالاعلام أى وحده بخلاف ما إذا قصد الاعلام
 والتحلل أو أطلق فانه لا يضر والثامن أن يأتي به وهو مستقبل القبلة والتاسع أن يأتي به بالمرية إذا
 كان قادرا العاشر أن لا يزيد فيه زيادة تغير المعنى كان قال السلام عليكم بخلاف ما لو قال السلام
 التام عليكم فلا يضر كالتكبير والحادى عشر أن لا ينقص منه ما يغير المعنى كان قال السام عليكم
 أو السلم عليكم هذا هو الاقل فى السلام وأشار إلى الاكل فقال (واكمله) أى التسليم المعلوم
 من الفعل أيضا (السلام عليكم ورحمة الله) أى يقول ذلك حال كونه (ملتفتا) فهو حال من فاعل
 يقول المقدر ولا تسن هنا زيادة ركاعه وإن وردت من عدة طرق وهذا الالتفات يسن مرتين مرة (من)

ويندب بعده الدعاء بما
 يجوز من أمر الدين
 والدنيا ومن أفضلهم
 اغفرلى ما قدمت وما
 أخرت وما أسرت وما
 اعلنت وما أسرفت وما
 أنت أعلم به أنت المقدم
 وأنت المؤخر لا إله إلا
 أنت ويندب كونه أقل
 من التشهد والصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم
 يسلم وأقله السلام عليكم
 ويشترط وقوعه فى حال
 القعود وأكمله التسليم
 عليكم ورحمة الله ملتفتا عن.

يمينه حتى) أى إلى أن (يرى خده الأيمن ينوى به) أى السلام (الخروج من الصلاة) ونية الخروج من الصلاة لا بد وأن تكون مقارنة للسلام ولو تقدمت عليه بطلت الصلاة لانهوى الخروج منها مع أنه لا يخرج إلا بالسلام الذى هو ركن من أركان الصلاة لما تقدم من الدليل عليه وهو افتتاحها التكبير وتحليلها التسليم والمعتمد أن نية الخروج ليست ركناً من الأركان (و) ينوى (السلام على من) استقر وثبت (عن يمينه) حال كون من عن (يمينه مستقراً) من ملائكة (ومسلى انس وجن) أى المسلمين منهما ولو كانوا غير مسلمين ولو بعدوا إلى آخر الدنيا (ثم) يسلم تسليمة (أخرى عن يساره كذلك) أى حال كونه ملتفتاً بوجهه فقط لا يصدر مو إلا كان منحرفاً في وقت الالتفات فتبطل صلاته ويبالغ في هذا الالتفات (حتى يرى خده الأيسر ينوى بها) أى بهذه المرة أو بهذه التسليمة (السلام على من) استقر (عن يساره) حال كون من عن يساره كائناً (منهم) أى من الملائكة ومؤمنى انس وجن هذا بالنسبة للامام والمنفرد وقد اشار إلى حكم المأموم بقوله (والمأموم ينوى بتسليمه (الرد على الامام) بالتسليمه (الاولى) من تسليمه (إن كان) أى المأموم مستقراً (عن يساره) ينوى الرد عليه (بالثانية إن كان) أى المأموم مستقراً (عن يمينه) أى يمين الامام (ويتخير) هو أى المأموم (إن كان خلفه) أى خلف الامام أى وراءه روى الترمذى وقال حسن عن علي رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصل قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهن بالتسليم على الملائكة المقربين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين وروى الدارقطى والبيهقى بسند حسن عن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال امرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نرد على الامام وان تحاب وأن يسلم بعضنا على بعض (ويتبدل ان لا يقوم المسبوق) الى الركعة الثانية او الثالثة (إلا بعد تسليمي امامه) أى بعد فراغه منها نص عليه الشافعى رضى الله عنه وصرح به البخارى والمتولى وآخرون كما قاله في المجموع (فان قام المسبوق) المقام للاضمار لانه تقدم ذكره (بعد التسليمه الاولى) للامام (جاز) قيامه وفاته الفضيلة (او قام قبلها) أى قبل تسليمه الاولى أى قبل شروعه فيها عامداً علماً بالتحريم (بطلت صلاته) لانه خالف الامام (إن لم ينو المفارقة) وإلا فلا ويجب عليه العودة الى الامام إن كان ناسياً او جاهلاً بالتحريم بعد التذكر والعلم (ولو مكث المسبوق) جالساً (بعد سلام امامه) مشتغلاً بذكر ودعاء وأطال ذلك المكث (جاز) له ذلك ولا يضر في صحة الصلاة لان جلوسه محسوب من صلاته وقد انقطعت القدوة (إن كان) ذلك الجلوس (موضع تشهد) بان كان جلوسه مع الامام في الركعة الثانية له فلا يضر ذلك (لكن يكره) له إطالة ذلك لما فيه من تطويل التشهد الاول المبني على التخفيف (والا) أى وإن لم يكن ذلك الجلوس مع الامام موضع جلوسه للتشهد وقد اطاله (بطلت) صلاته (إن تعمد) هذا الجلوس وإن كان ساهياً لم تبطل ويسجد للسجود لان عمده مبطل (ولغير المسبوق) وهو الموافق من المأمومين (بعد سلام الامام إطالة الجلوس للدعاء) وقد تقدم ذكره (ثم يسلم متى شاء) لان القدوة قد انقطعت بالتسليمه الاولى فلا يضر تخلفه لذلك لانه صار منفرداً والمنفرد يطيل ما شاء (ولو اقتصر الامام على تسليمه واحدة) (سلم المأموم ثنتين) إحرازاً لفضيلة الثانية ولخروجه عن متابعتها بالاولى بخلاف الشهد الاول لو تركه امامه لا ياتى بلوجوب متابعتها قبل التسليم وهذا إذا لم يعرض له ما يمنع التسليمه الثانية كمروض حدث وخروج وقت الجمعة وخرق خف وانكشاف عورة وغير ذلك (ويتبدل ذكر الله تعالى و) يتبدل (الدعاء سرا عقب الصلاة) أى بعد الفراغ منها وعقب لغة في عقب كان صلى الله عليه وسلم إذا سلم منها قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا مفضل لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد رواه الشيخان وقال صلى الله

يمينه حتى يرى خده الأيمن ينوى به الخروج من الصلاة والسلام على من عن يمينه من ملائكة ومسلى انس وجن ثم أخرى عن يساره كذلك حتى يرى خده الأيسر ينوى بها السلام على من عن يساره منهم المأموم ينوى الرد على الامام بالاولى إن كان عن يساره وبالثانية إن كان عن يمينه ويتخير إن كان خلفه ويتبدل ان لا يقوم المسبوق إلا بعد تسليمي امامه فان قام المسبوق بعد التسليمه الاولى جاز أو قبلها بطلت صلاته إن لم ينو المفارقة ولو مكث المسبوق بعد سلام امامه جاز إن كان موضع تشهد لكن يكره إلا بطلت ان تعمداً لغير المسبوق بعد سلام الامام إطالة الجلوس للدعاء ثم يسلم متى شاء ولو اقتصر الامام على تسليمه المأموم ثنتين ويتبدل ذكر الله تعالى والدعاء سرا عقب الصلاة

عليه وسلم من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام الملائكة
لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياهم وإن
كانت مثل زبد البحر وكان صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر الله ثلاثا وقال اللهم
أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواهما مسلم وسئل النبي صلى الله عليه وسلم أي
الدعاء اسمع أي أقرب إلى الإجابة قال جوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات رواه الترمذي وروى
الشيخان أيضا عن أبي موسى الأشعري قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فكننا إذا اشرفنا على واد
هملنا وكبرنا وارتفعت أصواتنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم أيها الناس أربعوا على أنفسكم فإنكم
لا تدعون أصم ولا غائباً فإنه معكم سميع قريب احتج به السيقي وغيره للاستمرار بالذكر والدعاء وقال
الشافعي في الام اختيار للإمام والمأموم أن يذكر الله تعالى بعد السلام من الصلاة ويخافنا الذكر
إلا أن يكون إماماً يريد أن يتعلم منه فيجهر حتى يرى أنه قد تعلم منه ثم يسرق أن الله تعالى يقول ولا تجهر
بصلواتك ولا تخافت به يفتي والله أعلم الدعاء ولا تجهر حتى تسمع غيرك ولا تخافت حتى تسمع نفسك
وروى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت في الآية المذكورة نزلت في الدعاء (تنبيه) يندب
أن يقدم في الدعاء القرآن أن طلب كتابة الكرسي ثم الاستغفار ثلاثاً ثم اللهم أنت السلام الخ
ثم اللهم لا مانع الخ ثم التسبيح وما معه (تنبيه آخر) فيقول بطول الفصل عرفاً وبالرابعة إلا
المغرب لرفعها مع عمل الهار ولا يفوت ذكر بذكر وقال بعض العلماء أن ما ورد فيه أمر بخصوص
لا يفوت مخالفتها كقراءة الفاتحة والمعوذتين والاختصاص بعد صلاة الجمعة قبل أن يثني رجله ويفوت
بأن تمام رجله ولو جعل بميمته للقوم وقال ابن حجر لا يفوت الذكر بطول الفصل ولا بالرابعة وإنما القانت
كأله فقط وهو ظاهر الحديث أن لم يحصل طول عرفاً وقوله سراً هو بالنسبة للمأموم والمفرد وأما الإمام
فيجهر بهما للتعليم للمؤمنين فإذا تعلوا أسر (وصلى) من فرغ من صلاته (على النبي) صلى الله عليه وسلم
أوله وآخره أي أول الدعاء وآخره فيكون الدعاء حيثئذ مقبولا إن شاء الله تعالى وكذلك يسن
الأتيان بها في وسط الدعاء أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوني كقندس الركاب بل اجعلوني
أولى الدعاء ووسطه وآخره وقال صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم قليلاً بليداً بتحميده به سبحانه
وتعالى والثناء عليه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء وصححه الترمذي هـ عن عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه قال إن الدعاء موقوف بين السماء والأرض لا يمد منه شيء حتى تصلي
على نبيك محمد صلى الله عليه وسلم قال النووي واجمع العلماء على استحباب ابتداء الدعاء بالحمد لله
والثناء عليه سبحانه ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك ختم الدعاء بها (ويختلف
الإمام) ندباً إذا جلس بعد السلام (لذكر والدعاء) وقنيتين المصنف كيفية الالتفات المذكور
فقال (فيجعل بميمته) أي جانبه الأيمن متوجهاً (اليهم) يجعل (يساره) أي جانبه الأيسر مثلاً (إلى
القبلة) للاتباع رواه مسلم وهذا في غير محراب النبي صلى الله عليه وسلم أما هو فيجعل بميمته إليه أي إلى
النبي صلى الله عليه وسلم لا إلى الجالسين تأدياً معه صلى الله عليه وسلم لأن الذي يصلي في محرابه يكون
هكذا وحيثئذ يكون ظهره إلى القبلة ويساره لغيرها على خلاف بقية الأماكن واستدل لهذا
الالتفات بما رواه مسلم عن البراء قال كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم احببنا أن
نكون عن يمينه يقبل علينا بوجهه (ويفارق الإمام مصلاه) ندباً (عقيب فراغه) أي من الذكر
والدعاء وتقدم أن عقيب لغة في عقب (إن لم يكن ثم نساء) أو ختاني فإن كان ثم كذلك فالسنة
التأخير حتى ينصرف أي النساء أو الختاني للاتباع في النساء وقيس بين الختاني والقياس مكث

وصلى على النبي صلى الله
عليه وسلم أوله وآخره
ويختلف الإمام للذكر
والدعاء فيجعل بميمته اليهم
ويساره إلى القبلة ويفارق
الإمام مصلاه عقيب
فراغه إن لم يكن ثم نساء

الحنائي لينصرف النساء (ويمكن المأموم) ندبا (حتى يقوم الامام) من مصلاه (ومن اراد تقلا) أى صلاة نافلة (بعد) صلاة (فرضه ندب الفصل) بينهما (بكلام) ولو دنيويا (او) فصل بينهما (بانتقال) من مكان إلى آخر (وهو) أى الانتقال (افضل) من غيره تكثير المواضع السجود فانها تشهد له (و) صلاته النافلة (في بيته افضل) لخير الصحيحين صلوا اليها الناس في بيوتكم فان افضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ويستثنى نفل يوم الجمعة قبلها وركعتا الطواف وركعتا الاحرام حيث كان في الميقات مسجد والمراد بنفل يوم الجمعة سنتها القبلية بخلاف البعدية لحكمها حكم النفل فهي في البيت افضل وإنما اختصت بالافضلية في المسجد لانه يسن للصلي يوم الجمعة التكبير ويلزم منه فعلها في المسجد عند دخول وقتها (فان كان) المصلي متلبسا في فرض صلاة (الصبح فالسنة) في حقه (ان يقنت) فيه (في اعتدال الركعة الثانية) لانه محله لما رواه البيهقي وغيره وصححه غير واحد من الحفاظ عن أنس قال مازال رسول الله ﷺ يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا واما كونه في الثانية فرواه البخاري في صحيحه واما كونه في اعتدالها فلما رواه الشيخان عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قنت في شان قتلى بئر معونة قنت بعد الركوع فقننا عليه قنوت الصبح وروى الشيخان ايضا انه صلى الله عليه وسلم كان يقنت قبل الركوع لكن رواة القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ فهو أولى بالتمسك به ولو قنت قبله لم يجزه ويسجد لاسمه وقدين المصنف الفاظه بقوله (فيقول) أى من يريد القنوت (اللهم) أى يالله (اهدني فيمن هديت) أى اجعلني مندرجا مع من هديتهم أى دللتهم على الطريق الموصلة للمقصود وإن لم يصلوا اليها بالفعل (وعافني فيمن عافيت) أى اجعلني معافى من البلايا مع من عافيتهم منها (وتولني فيمن توليت) أى تول أمورى مع من توليت أمورهم (وبارك لي فيما أعطيت) أى اجعل البركة ثابتة في الشيء الذى أعطيتني إياه (وقنى شر ما قضيت) أى احفظني بألله من الشرور التى قضيتها وقدرت وقوعها على وإن أصابتنى فلا تضرنى بخفضك إياي بان كانت من الامور المبرمة التى لا ترفع بخلاف الامور المتعلقة فانها ترفع بتعليقها على فعل الخير (فانك تقضى ولا يقضى عليك) أى لانك تقضى على جميع خلقك أى تحكم عليهم باحكامك ولا يقضون أى لا يحكمون عليك بشيء. لأن الحكم لك لا لعيرك (وانه لا يذل من واليت) أى لا يحصل له ذل ابدًا بسبب موالاته ونصرك إياه وقد ترك المصنف من الفاظه كلمتين وهما ولا يعز من عاديته أى لا يحصل له عز بمعاداته له أصلا وقد نبه المصنف على ذكره بعد بقوله ونوزاد الخ (تباركت وتعاليت) أى تزايد برك وخيرك وفصلك وإحسانك وارتفعت عما لا يليق بك وتزهت عن كل نقص روى هذه الكلمات في القنوت الترمذى عن الحسن بن علي بن ابى طالب قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في الوتر وهى هذه اللهم اهدني الخ قال النووي في المجموع هذا لفظ الحديث الصحيح باثبات الفاء في فانك والواو في قوله وانه لا يذل واثبات رينا بعد تباركت قال وتقع هذه الالفاظ في كتب الفقه مغيرة فاعتمد ما حقهته فان الفاظ الاذكار يحافظ عليها من التغيير عما وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي بعض النسخ زيادة وهى (فلك الحمد على ما قضيت) أى فلك الثناء الجميل والشكر على الذى قضيته وقدرته (استغفرك) من كل ذنب (واتوب) أى أرجع بتوبتي (اليك) بامثال أو امرك واجتتاب نواهيك لا إلى غيرك (ولو زاد) القانت (ولا يعز من عاديته) أى قبل قوله تباركت وتعاليت (الحسن) كما قال الشيخ ابو حامد والبندنجي وآخرون لورودها في رواية البيهقي وخالف القاضى ابو الطيب فقال ليس بحسن لان العداوة لا تضاف إلى الله تعالى ويرد عليه بقوله تعالى فان الله عدو للكافرين وبقوله تعالى لا تتخذوا عدوى وعدوكم وإعراب هذا

ويمكن المأموم حتى يقوم
الامام ومن اراد تقلا بعد
فرضه ندب الفصل بكلام
أو بانتقال وهو افضل وفي
بيته افضل فان كان في الصبح
فالسنة أن يقنت في اعتدال
الركعة الثانية فيقول اللهم
اهدني فيمن هديت وعافني
فيمن عافيت وتولني فيمن
توليت وبارك لي فيما
أعطيت وقنى شر ما قضيت
فانك تقضى ولا يقضى عليك
وانه لا يذل من واليت
تباركت وتعاليت فلك
الحمد على ما قضيت استغفرك
واتوب اليك ولو زاد ولا
يعز من عاديته الحسن

اللفظ أن تقول الفاء واقعة في جواب لو وحسن خير لمبتدأ محذوف أي قالوا ند حسن ذكره وقد تقدم التنبيه عليه سابقا (فإن كان القانت إماما أتى) بالفاظه (بلفظ الجمع) مراعاة للمؤمنين فيقول (اللهم اهدنا) بضمير المتكلم معه غيره أو المعظم نفسه مراعاة لذلك (إلى آخره) أي آخر القنوت (ولا تتعين هذه الكلمات) السابقة في حصول القنوت (ف) هو (يحصل بكل) لفظ اشتمل على (دعاء وثناء) كرب اغفر وارحم أنك أنت الاعزالا كرم (و) كذلك يحصل القنوت بقراءة (آية) من القرآن (فيها دعاء) وثناء وذلك (كآخر سورة البقرة) بخلاف ما ليس فيه دعاء كآية الدين ونحوها لأن القنوت دعاء وهذه ليست بدعاء قال الشيخ أبو عمر بن الصلاح قول من يقول يتعين الفاظه شاذ مردود بخلاف جمهور الأصحاب بل يخالف جماهير العلماء فقد حكى القاضي عياض اتفاقهم على أنه لا تتعين ألفاظه ولا تتعين في القنوت دعاء الإماما روى عن بعض أهل الحديث أنه يتعين قنوت مصحف أبي بن كعب رضي الله عنه وهو اللهم انا نستعينك ونستغفرك إلى آخره بل يخالف لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه كان يقول اللهم انج الوليد بن الوليد وفلانا وفلانا فليعد قول من قال بالتعيين غلطاً غير معدود من المذهب وجها انتهى كلام الشيخ أبي عمر ونقله في المجموع قاله الجرجري (و) لكن (هذه الكلمات السابقة أفضل) لورودها (ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) بعد فراغ القنوت (ويندب) عند الدعاء في القنوت (رفع يديه) لما روى البيهقي بأسناد صحيح أو حسن عن أنس قال لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما صلى الغداة رفع يديه يدعو على الذين قتلوا أصحابه للبراءة أي يرفع بطونهما عند ارادة نزول الخير وظهورهما عند ارادة دفع البلاء حال كون ذلك مستقرا (دون مسح وجهه أو مسح صدره) بهما لعدم وروده بخلاف دعاء غير القنوت فإنه يندب بعد الفراغ من الدعاء مسح وجهه بهما وذلك لوروده (ويجهر به) أي بالقنوت (الإمام) ندبا لما رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يدعو على رجل أو يدعو لأحد قنت بعد الركوع وربما قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد اللهم انج الوليد بن الوليد ثم قال في آخره فجهر بذلك (فيؤمن مأموم) صفته أنه (يسمعه) أي يسمع المأموم الإمام وقوله (للدعاء) اللام فيه بمعنى عند أي عند سماعه ألفاظ الدعاء فيقول آمين (ويشاركه) هو أي المأموم الإمام فالضمير المستتر في الفعل يعود على المأموم والبارز يعود على الإمام وقوله (في الثناء) متعلق بالفعل قبله أن يشاركه في الألفاظ التي هي ثناء على الله فيقول المأموم مثل ما يقول الإمام وقد تقدم ذكر تلك الألفاظ التي هي فانك تقضي ولا يقضي عليك إلى آخره لانه ثناء وذكر لا يليق فيه التأمين هذا إذا سمعه كما علمت (وإن لم يسمعه) لبعده عنه أو لصمم قام به (قنت) المأموم حينئذ لنفسه كما في قراءة السورة حيث لم يسمع فلنأتسله (والمنفرد يسره) وأن نزل بالمسلمين نازلة لا نزلت كخطأ أو بهاء (قنوا) أي المسلمون سواء كانوا جماعة أو فرادى ويسمى قنوت النازلة ويكنون في اعتدال الركعة الأخيرة من كل صلاة من الصلوات الخمسة كما أشار له المصنف بقوله (في جميع الصلوات) أي الخمس المكتوبات والله تعالى اعلم

(باب ما يفسد الصلاة)

أي يطلها بعد انعقادها (وما يكره فيها) كالالتفات بالوجه (وما يجب) لها من شروط وأركان وقد شرع المصنف في بيان ما يفسدها فقال (متى نطق المصلي) (بلا عذر بجرفين) من كلام البشر وإن لم يفهما كمن وعن ومنها الألف الممدودة (أو) نطق (بجرف مفهم) أي مفيد للمعنى فالمراد بالافهام الاستفادة وهذا هو الكلام عند الفقهاء لأن الكلام عندهم ما أبطل الصلاة ولو بجرف مفهم أو حرفين وإن لم يفهما كما علمت وأما تخصيصه بالمركب المفيد فهو اصطلاح نحوي وذلك (مثل ق)

فإن كان القانت إماما أتى
بلفظ الجمع اللهم اهدنا إلى
آخره ولا تتعين هذه
الكلمات فيحصل بكل دعاء
وثناء وآية فيها دعاء
كآخر سورة البقرة وهذه
الكلمات السابقة أفضل
ثم يصلى على النبي صلى الله
عليه وسلم ويندب رفع
يديه دون مسح وجهه أو
صدره ويجهر به الإمام
فيؤمن مأموم يسمعه
للدعاء ويشاركه في الثناء
وإن لم يسمعه قنت
والمنفرد يسره وإن نزل
بالمسلمين نازلة قنوا في
جميع الصلوات

(باب ما يفسد الصلاة)
وما يكره فيها وما يجب
متى نطق بلا عذر بجرفين
أو بجرف مفهم مثل ق

أمر من الوقاية (و) مثل (ل) أمر من الولاية (بطلت صلاته) حيث دل وجود المناق لها وهو التكلم بكلام
البشر عمداً ولقوله صلى الله عليه وسلم أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وقوله
(والضحك) هو ما عطف عليه مبتدأ وسيأتي الخبر في كلامه بعد (والبكاء) بالمد هو إخراج الصوت
مع الدموع ولو من خوف الآخر فهو معطوف على الضحك (والانين) هو إخراج الصوت مع الضعف
من أجل المرض (والتنخج والتنفخ) إمام من الفم أو الأنف (والتأوه) وهو صوت الضجر مع الخفة
(ونحوها) أي نحو هذه المذكورات كالسعال والعطاس وقد أشار إلى خبر المبتدأ وما عطف عليه
بقوله (يبطل) أي المذكور من الضحك وما عطف عليه وقيد المصنف البطلان بقوله (أن بان) من
الناطق بذلك (حرفان) فأكثر بالتقيد السابق في كلامه وهو قوله بلا عذر (فإن كان) أي وجد
لناطق بما ذكر (عذر) وقد صورته المصنف بقوله (بان سبق لسانه) أي الناطق في حال الصلاة
إليه (أو غلبه) أي المصلي (ضحك) أو بكاء (أو) غلبه (سعال أو تكلم) حال كونه (ناسياً) أنه في
الصلاة (أو) تكلم حال كونه (جاهلاً بتحريمه) أي تحريم الكلام في الصلاة (أو) أجل. (قرب
عهده) أي زمنه بالاسلام فحذف عليه هذا الحكم (و) الحال أن ما ذكر قد (كثر عرفاً) وقد أشار إلى
الجواب بقوله أبطل أي المذكور من الضحك وما بعده الصلاة لكثرة بان زاد على ست كلمات
ولأنه يقطع نظمها وهيتها ولأن سبق والنسيان في الكثير نادراً والفرق بين الصلاة والصوم ظاهر
وهو أن الصلاة لها هيئة تذكره بخلاف الصوم فالصلاة مع الكثرة تبطل بخلاف الصوم لهذا الفرق
(وان قل) النطق بالمذكور (فلا) يبطل أما عدم البطلان مع النسيان فلا لأنه صلى الله عليه وسلم
كما رواه الشيخان قال في قصة ذي اليمين أحق ما يقول ذو اليمين ثم نبى على صلاته وكان قد سلم من
ركعتين وأما من سبق لسانه فقياساً على الناس بل أولى وأما قريب العهد بالاسلام فلقصة معاوية
ابن الحكم حيث تكلم في الصلاة وقال له صلى الله عليه وسلم إن صلاتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام
الآدميين كما رواه مسلم ولم يأمره بالاعادة (ولو علم) المتكلم (التحريم) أي تحريم الكلام في الصلاة
(وجعل كونه مبطلاً) للصلاة (أو قال) شخص (من) أجل (خوف النار) أي بطلت صلاته لأنه لما
علم التحريم لحقه أن يتكف عنه فارتكابه أورد له بطلان الصلاة مع العصيان كالمعلم بتحريم القتل
والقذف وجعل العقوبة فانه يعاقب ولا يعذر بعدم العلم بخلاف وآه بالمد ثلاثة أحرف تبطل به
الصلاة وقد تقدم أن التأوه أن ظهر منه حرفان فأكثر يبطل وهذا منه وهو اسم فعل قال في المصباح
آه من كذا بالمد وكسر الهاء لالتقاء الساكنين كلة يقال عند التوجع وقد قال عند الأشغلق وآه
بسكون الواو بالكسر وقد تشدد الواو وتفتح وتسكن الهاء وقد تحذف الهاء وتكسر الواو وتاوه
مثل توجع وزنا ومعنى وقال المرادى على الالفية اه بالضم والسكون وإذا كان اسم فعل فلا محل له
من الأعراب لأن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً فقول الشيخ الجوزي أنه معقول القول يقتضي أن له محلاً
من الأعراب وهو النصب هنا إلا أن يكون جارياً على مقابل الصحيح وهو أنها تتأثر بالعوامل فيكون
لها محل من الأعراب وإنما ذكر هذا اللفظ هنا مع ذكره سابقاً بعموم قوله والتأوه بقيد السابق
وهو ظهور حرفين فأكثر لاختلاف المجتهدين في هذا اللفظ (ولو تعذرت عليه) قراءة (الفاتحة)
أو بدلاً عند العجز (إلا بتنحج تنحج) حيث دل (لأجلها) أي لأجل القراءة المتعذرة بغير تنحج
(وان بان) منه (حرفان) فأكثر لتوقف الركن القولي عليه لم يضره ذلك لأنه معذور مثل
الفاتحة في ذلك التشهد الأخير والتسليم الأولى فيها يظهر قاله المصنف وفي معناها الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير (وان تعذر الجهر بها) أي بقراءة الفاتحة وغيرها من باب
أولى أي لا يمكنه أن يجهر بالقراءة (لأبه) أي بالتنحج (تركه) أي الجهر بالقراءة (واسر بها) أي

ول بطلت صلاته والضحك
والبكاء والانين والتنحج
والتنفخ والتأوه ونحوها
يبطل أن بان حرفان فإن
كان عذر بان سبق لسانه أو
غلبه ضحك أو سعال أو
تكلم ناسياً أو جاهلاً بتحريمه
لقرب عهده وكثر عرفاً
أبطل وان قل فلا ولو علم
التحريم وجعل كونه مبطلاً
أو قال من خوف النار آه
بطلت ولو تعذرت عليه
الفاتحة إلا بتنحج تنحج
لأجلها وان بان حرفان
وان تعذر الجهر بها لأبه
تركه واسر بها

بالقراءة (ولا يتنحج له) أي للجهر لانه ستمو التنحج باظهار الحرفين مبطل ولا يؤتى بمبطل لتحصيل السنة فيقدم دفع المفسدة على جلب المصلحة فهو من باب المانع والمقتضى فيجلب المانع وهو ترك الجهر على المقتضى وهو حصول السنة به ولو تنحج الامام فظاهر منه حرمانه لم تجب مفارقتها لان الاصل بقاء صلاته حملا على انه معذور فيه (ولو رأى المصلي شخصا اعشى) البصر (يقع في بئر ونحوه) أي رآه مشرفا على الوقوع فيها وفي نسخة ونحوها بالتأنيث فكل منهما صحيح لان البئر تذكر وتؤنث او رأى صغيرا لا يعقل قارب الوقوع في نار ونحوها او كان نائما او غافلا قصده سبع اوجية او قصده ظلم يريد قتله (وجب) عليه (انذاره) أي تحذيره من الوقوع فيه وقوله (بالنطق) متعلق بالمصدر وهو الانذار ولو بازيد من ست كلمات (ان لم يمكن) دفعه (بغيره) أي بغير النطق (و) حيثئذ (تبطل صلاته) لان حفظ الروح من الهلاك واجب والصلاة وقها موسع ولو ضاق وقتها لان قضاءها أسهل من ازهاق الروح (ولا تبطل) الصلاة (بالذكر) لانه ثناء على الله وهو ما وضعه الشارع ليتعبد به الان اشتمل على خطاب كقوله لغيره سبحانه ربى وربك الله واشار الى ذلك المصنف بقوله (وتبطل) الصلاة (بالدعاء) من جهة كونه (خطابا كرحمك الله) لعاطس (وعليك السلام) لمسلم لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس (لا) تبطل به من جهة كونه (غيبة) بفتح الغين وذلك (كرحم الله زيدا) اورحمه الله وغفر له لانه دعاء محض ولا تبطل بخطاب الله ورسوله كما علم ذلك من اذكار الركوع والسجود وغيرها وتبطل الصلاة بالمحرم كالدعاء بالمستحيل كقوله اللهم اغفر لامة محمد جميع ذنوبها وكذلك تبطل بالذكر المحرم وهو ما اشتمل على الفاظ لا يعرف مدلولها كما استظهره الشيخ البجيرمي على فتح الوهاب (ولو نابه) أي أصاب المصلي (شيء) مستقر (في الصلاة) سواء كان مباحا كاذنه في دخول الدار لمن يستأذنه او مندوبا ككتفيه امام اذا سها او واجبا كاذنار اعشى او نحوه مما تقدم ذكره كغافل من الوقوع في مهلك او حراما ككتفيه على قتل انسان عدوانا او مكروها كالتنبيه على النظر الى شيء يكره النظر اليه في الصلاة وقد ذكر المصنف جوابا لوبقوله (سبح الرجل) فيقول سبحانه الله بقصد الذكر فقط وسيا في ذلك في كلامه وأما اذا قصد الاعلام فقط او اطلق فتبطل الصلاة (وصفقت المرأة) أي وان كانت خالية عن الرجال وخص التسبيح بالرجال والتصفيق بالنساء لما روى الشيخان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نأبكم شيء في الصلاة فليسبح الرجال وتصفق النساء وقوله يسبح الرجل أي ندبا وكذلك المرأة فلوعكس الرجل بان صفق وسبحت المرأة جهاز لكن فانت السنة ولا تبطل به الصلاة وينبغي ان يكون التصفيق حاصلا (ب) ضرب (بطن اليمنى على ظهر اليسرى) وفي نسخة يطن كف على ظهر اخرى و(لا) يجعل التصفيق (بطنا لبطن) فان كان ذلك حاصلا بقصد اللعب مع عليها بالتحريم بطلت صلاتها والخفى كلامه في ذلك (ولو تكلم) المصلي في الصلاة بنظم القرآن) أي بالقرآن المنظوم أي بكونه على هذا الوجه المنظوم فهو من اضافة الصفة للموصوف وذلك (كياجي خذ الكتاب وقصد) المتكلم بهذا (اعلامه فقط) أي من غير قصد الذكر (او اطلق) أي لم يقصد شيئا لا ذكرا ولا اعلاما وجواب الشرط قوله (بطلت) صلاته فيما ذكر اما بطلانها في صورة قصد الاعلام فقط لانه كلام البشر بسبب قصد الاعلام وخرج عن كونه كلام الله كما قاله في المجموع واما بطلانها في صورة الاطلاق فهو ظاهر كلام المذهب وجزم به في التحقيق والدقائق لانه يشبه كلام البشر وصرح الحوى شارح الوسيط بعدم البطلان وهو قضية كلام الحاوى الصغير وصرح به من شراحه البارزى والقنوى (او) قصد (تلاوة) فقط (او) قصد (تلاوة واعلاما فلا) تبطل صلاته في هاتين الصورتين اما عدم البطلان في الاولى فواضح لانه لم يقصد الاعلام فيها واما عدم البطلان في الثانية

ولا يتنحج له ولو رأى
اعشى يقع في بئر ونحوه
وجب انذاره بالنطق ان
لم يمكن بغيره ولا تبطل
صلاته ولا تبطل بالذكر
وتبطل بالدعاء خطابا
كرحمك الله عليك السلام
لا غيبة كرحم الله زيدا
ولو نابه شيء في الصلاة سبغ
الرجل وصفقت المرأة
بطن اليمنى على ظهر اليسرى
لا بطنا لبطن ولو تكلم
بنظم القرآن كياجي خذ
الكتاب وقصد اعلامه
فقط أو اطلق بطلت أو
تلاوة أو تلاوة واعلاما فلا

وهي قصد التلاوة والاعلام فلان الحديث قد صرح بالتسليم عند تنبيه الامام أو غيره مما تقدم من تحذير أعني ونحوه في قياس على التلاوة قصد الاعلام لانه تابع لها وهذه مغايرة لصورة الاطلاق التي فيها خلاف في البطلان وعدمه (وتبطل الصلاة) (بوصول عين وان قلت إلى جوفه) متعلق بالمصدر قبله وصولا (عمدا) وهذا التقدير اول من قول الجوزي إذا كان الوصول عمدا لما علمت سابقا من ان كان لا تحذف مع اسمها الابدان ولو الشرطيتين إلا على قلة وأيضا يكون الحذف عليه أكثر من جعله صفة لمصدر محذوف والوصول المذكور من منفذ مفتوح وبطلان الصلاة بلا خلاف لان الصلاة لها هيئة مذكرة بخلاف الصوم فلذلك لا يبطل بالاكل الكثير بخلاف الصلاة للعلة المذكورة (وكذا) تبطل الصلاة بوصول تلك العين من الجوف المفتوح وصولا (سهوا) أي سها الشخص أنه في الصلاة (أو) وصلت إلى الجوف على الوجه المذكور وصولا (جهلا) منه (بالتحريم) أي لا يعلم تحريم وصول عين إلى الجوف وقيد المصنف البطلان بالوصول المذكور بقوله (كثير) تلك العين (عرفا لان قلت) فلا تبطل الصلاة بوصولها مع القلة عرفا وهذا بالنسبة للسبب والجهل بالتحريم وأما مع العمد فتبطل مطلقا قليلة كانت العين أو كثيرة وقد تقدم الفرق بين الصلاة والصوم في الكثير عند النسيان وهو ان للصلاة هيئة مذكرة بخلاف الصوم (وتبطل) الصلاة أيضا (بزيادة ركن فعلي كركوع) بشرط كون تلك الزيادة واقعة (عمدا) أي ان المصلي زاده على سبيل العمد وانما بطلت الصلاة حيثئذ لتلاعبه فيها وبشرط ان تكون تلك الزيادة للمتابعة الامام (لا) تبطل صلاته بزيادة ما ذكر على انه فعلها (سهوا) أي ساهيا في اتيانها بها لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً وسجد للسجود ولم يعدها ورواه الشيخان ويفتقر القعود ليسير قبل السجود وبعد سجدة التلاوة وكذلك لو ركع أو سجد قبل امامه ثم عاد اليه لم يضره ذلك ولو كان ذلك عمدا والفعل الاول معتد به والثاني للمتابعة والعود سنة عند العمد وعند السهو يتخير بين العود والانتظار (ولا) تبطل الصلاة (بزيادة ركن) (قولي) يعني انه أتى بتلك الزيادة (عمدا) او انه أتى بها على وجه العمد وكان الاولى للمصنف أن يحذف هذه الواو لانها لا تناسب العطف على قوله سهوا على هذا اللفظ وهو لا تبطل الخ مقابل لقوله تبطل بزيادة ركن فعلي لا بزيادة ركن قولي وذلك (ك تكرار الفاعل) تكرار (التشهد أو) (كقراءتهما) أي الفاتحة والتشهد كلا أو بعضا (في غير محلهما) كان يقرأ الفاتحة كلها أو بعضها في الركوع مثلا وكان يقرأ التشهد كله أو بعضه بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مثلا سواء نقله عمدا أو سهوا (وتبطل) الصلاة أيضا (بزيادة فعل) من المصلي (ولو) كان الفعل المزيد (سهوا) أي ولو (من غير جنس الصلاة) في غير شدة خوف وقيد المصنف البطلان بقيد من الاول قوله (ان كثير) عرفا والثاني اشار اليه بقوله (متواليا) ووجه كون التوالي قيداً نصبه على الحال من فاعل كثر العائد على الفعل وهي قيد في عاملها وصف لصاحبها والمصنف تبطل الصلاة بزيادة فعل ان كان ذلك الفعل كثيرا وكان متواليا وقد مثل المصنف للفعل الكثير بقوله (كثلاث خطوات) جمع خطوة بفتح الحاء المرة وبضمها ما بين القدمين وهي هنا نقل القدم الواحدة إلى أي جهة كانت فان نقلت الاخرى عدت ثانية سواء ساوى بها الاولى ام قدمها عليها ام اخرها عنها وكنهريك ثلاثة اعضاء على التوالي كراسه ويديه والمعتمد ان النقل لجهة الملو ثم لجهة السفلى خطوة واحدة كما يؤخذ من الزيادي وصرح به ع ش على مر وقرره العلامة الحنفى ثم عطف على قوله ثلاث خطوات قوله (أو) ثلاث (ضربات) موصوفة بكونها (متواليات) فقوله أو ضربات معطوف على خطوات فهو على تقدير المضاف المشار اليه بقوله ثلاث

وتبطل بوصول عين وإن قلت إلى جوفه عمدا وكذا سهوا أو جهلا بالتحريم ان كثرت عرفا لان قلت وتبطل بزيادة ركن فعلي كركوع عمدا لاسهوا ولا بقولي عمدا كتكرار الفاتحة أو التشهد أو قراءتهما في غير محلهما وتبطل بزيادة فعل ولو سهوا من غير جنس الصلاة ان كثر متواليا ككثلاث خطوات أو ضربات متواليات

خطوات وقد أشار إلى عتزال الكثرة بقوله (لا إن قل) أي ذلك الفعل وذلك (كنخطوتين) وضربتين مطلقا (أو أكثر) لكنه قد (تفرق) وقد صور المصنف التفرق بقوله (بحيث يعد) الفعل (الثاني منقطعا عن) الفعل (الأول) وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل أمانة وكان إذا جمد وضعا وإذا قام حملها رواه الشيخان وكالكثير ما لوني ثلاثة أفعال ولا موفعل واحدا منها صرح به العمراني ويستثنى من الفعل القليل أي من عدم البطلان به الفعل بتصد اللعب فتبطل به الصلاة ولو كان قليلا ومحل عدم البطلان بالقليل أيضا إذا لم يفحش (فان فحش) أي الفعل القليل وذلك (كوثبة) من مكان إلى مكان آخر والمراد بها الانتقال في حال الصلاة برفع قدميه من الأرض ثم يقم بهما بشدة إلى مكان آخر ولو قريبا من مكانه وما وقع في بعض الشراح والحواشي من تقييدها بالفاحشة فهو لبيان الواقع لأن الوثبة لا تكون إلا فاحشة وإنما أبطلت الوثبة المسماة عند بعض الناس بالنطة وبالقمزة والطفرة لمناقضتها الصلاة أي وكتحريك جميع بدنه وقد ذكر المصنف جواب الشرط المتقدم بقوله (بطلت) أي صلاته بما فحش (ولا تضره) أي المصلي (حركات خفيفة) ولو توالى (كحك) جسمه (بأصابعه) من غير تحريك الكعب معها (وكادارة سبحة في يده) أي بأصابعه وكل ذلك بغير قصد اللعب إلحاقا لذلك بالقليل فان حرك كفه بسبب تحريك الأصابع ثلاثا ولا بطلت وإنما لم تبطل الحركات الخفيفة لأمره صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين بدفع المار بين يدي المصلي وأمره صلى الله عليه وسلم أيضا في حديث رواه الترمذي وحسنه بقتل الأسودين في الصلاة الحبة والعقرب ولأن المصلي لا يتخلو من عمل قليل فلذلك لم تبطل به الصلاة (ولا يضر) في صحة الصلاة (سكوت طويل) فيها على أي وجه كان بعذره سواء كان ناسيا أو متعمدا في قيام أو قعود في ركوع أو سجود لأنه لا يغير هيئتها وفي بعض النسخ ولا يبطل الصلاة سكوت طويل وكل منهما صحيح (ولا) تضر (إشارة) منبهة من شخص (أخرس) ببيع أو مكاح أو طلاق أو نحو ذلك من العقود والفسوخ لأنها لا تعد كلاما وليست بفعل كثير حتى يحكم عليها بالبطلان وهذا مما يلغزه فيقال لنا إنسان عقد النكاح والبيع في صلاته ومحامنه ولم تبطل صلاته ويتصور مثل ذلك من الناطق في المعاطاة إذا قلنا باتفاق البيع بها وفيمن عقدها بلفظه في الصلاة ناسيا لها وكان بست كلمات فاقبل وكذلك لا تضر إشارة من غير الأخرس لليلة المذكورة ولما فرغ مما يبطل الصلاة وما لا يبطلها شرع فيما يكره فيها فقال (وتكره) أي الصلاة كراهة تنزيه لأنها إذا أطلقت انصرفت إليه بخلافها عند التقييد فتكون بحسب قيدها (وهو) أي المصلي (يدافع الاختين) وهما البول والغائط وعبرة غيره وهو يدافعه الاختين فالمصنف استند المدافعة إلى المصلي وغيره استندا إلى الاختين وكلا العبارتين صحيح لأنهما مفاعلة وهي حاصلة منهما فالسنة تفريغ نفسه من ذلك لأنه يخل بالخشوع وإن غاف فوت الجماعة حيث كان الوقت متسعا ولا يجوز له الخروج من الفرض بطرو ذلك فيه أي الفرض إلا أن غلب على ظنه حصول ضرر بكتمه ببيع التيمم فله الخروج منه وتأخيره عن الوقت والعبرة بكراهة ذلك بوجوده عند التحريم (و) تكره الصلاة أيضا (بحضرة) أي حضور (طعم أو) بحضور (شراب) والحضرة مثلثة الحاء وأوله (يتوق إليه) صفة لكل منهما أي يشتاقي المصلي إلى كل من الطعام والشراب لخبر مسلم لا صلاة أي كاملة بحضرة طعام ولا هو يدافعه الاختين أي البول والغائط وقوله (إلا أن خشى خروج الوقت) تقدم له تفصيله وهو أنه لو اشتغل به لخرج الوقت فانه حيثن يصلي مع هذا العارض محافظة على حرمة الوقت (ويكره) في الصلاة (تشيك أصابعه) أي المصلي ومثل التشيك في ذلك الفرقة أي فرقة الأصابع (و) كره فيها (التفات لغير حاجة) بوجهه لخير عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس

لأن قل كنخطوتين أو
كثر وتفرق بحيث يعد
الثاني منقطعا عن الأول
فان فحش كوثبة بطلت ولا
تضره حركات خفيفة
كحك بأصابعه وكادارة
سبحة في يده ولا يضر
سكوت طويل ولا إشارة
أخرس وتكره وهو
يدافع الاختين وبحضرة
طعام أو شراب يتوق إليه
إلا أن خشى خروج الوقت
ويكره تشيك أصابعه
والتفات لغير حاجة

يحلف الشيطان من صلاة العبد رواه البخاري (و) كره فيها للبصلي (رفع بصره إلى السماء) ولو يدون
 ورفع راسه (و) كره أيضا (النظر إلى ما يليه) من ثوب له اعلام وذلك لخبر البخاري ما بال اقوام
 يرفعون ابصارهم إلى السماء في صلاتهم لينتبهن عن ذلك أولنخطفن ابصارهم وخبر الشيخين كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يصلي وعليه خيصة ذات اعلام فلما فرغ من صلاته قال انتهى اعلام هذه اذهبوا
 بها إلى أبي جهم وأتوني بانجانيته وهي كساء غليظ لا علم له والهمزة منها مفتوحة والنون ساكنة والباء
 مكسورة (و) كره فيها أيضا (كف ثوبه وشعره) والكف هو الجمع ومن ذلك ان يشمركه او
 يفرز عذنبه هذا بالنسبة للرجل وأما المرأة فالامر بتفضها الضفائر فيه مشقة وتغيير لهيئتها المرافقة
 للجمال في الصلاة ودليل الكراهة خبر امرت ان اسجد على سبعة اعظم ولا اكف ثوبا ولا شعرا
 رواه الشيخان واللفظ لمسلم والمعنى في انهي عنه أنه يسجد معه (و) كره (وضعه) أي الشعر (تحت
 عمامته) (و) كره (مسح الغبار عن جبهته) لانه يزيل اثر العبادة (و) كره (التأويب) في الصلاة
 وهو فتح القم من أجل الشيطان (فان غلبه) ولم يقدر على منعه (وضع يده على فمه) والاولى أن
 تكون اليسار لان الشيطان يدخل في فمه وهو من الاذى واليسار لرفعه والاولى ان يكون بظهرها
 ان تيسر وإلا فيبطنها ان تيسر أيضا وإلا فاليمين يحصل دفعها بتغطية القم (و) تكروه (المبالغة
 في خفض الرأس في الركوع) لمجاوزته ليقبل النبي صلى الله عليه وسلم (و) كره (وضع) المصلي
 (يده على خاصرته) لخبر أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل مختصرا
 رواه الشيخان والحكمة في النهي عنه كونه فعل المتكبرين وقيل من الكفار وقيل فعل الشيطان
 والمرأة كالرجل كما في المجموع ومثلها الخنثى (و) يكره للبصلي (البصاق) في الصلاة إذا لم يكن في
 المسجد (قبل وجهه) (و) جهة (يمينه بل) ييسق (عن يساره) (و) ييسق (في ثوبه) ييسق (تحت
 قدمه) لخبر الشيخين إذا كان أحدكم في الصلاة فانه يناجي ربه عز وجل فلا يزقن بين يديه ولا عن
 يمينه ولكن عن يساره او تحت قدمه اما إذا كان المصلي في المسجد فلا ييسق فيه فانه حرام بل ييسق
 في طرف ثوبه من جانبه الايسر ككم وغيره ويحك بعضه ببعض والدليل على حرمة في المسجد
 الحديث المتفق عليه انه صلى الله عليه وسلم قال البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها وقوله صلى
 الله عليه وسلم في حديث مسلم عرضت على أعمال أمتي حسننها وسيئها إلى أن قال وجدت في مساوي
 أعمالها النخامة تكون في المسجد ولا تدفن ويزق في الحديث المتقدم بالصاد والزاي والسين ولما
 فرغ المصنف من بيان ما يكره في الصلاة شرع الآن بذكر شروطها وأركانها وأبوابها وسنتها
 على سبيل العدد فقط لانها قد تقدمت تفصيلا في صفة الصلاة وقد بدأ المصنف في بيان الشروط
 لانها سابقة على غيرها فقال (وشروطها) أي الصلاة (ثمانية) الاول (طهارة الاعضاء) أي أعضاء
 الوضوء (من) اجل (الحديث) الاصغر والاكبر (و) الثاني طهارة كل جزء من بدن المصلي
 من اجل (التجسس) الحسى والمعنوى أي من النجاسة العينية والحسية وقد تقدم تفصيلها لحديث
 مسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور واجمعوا على ذلك إلا ما نسب للكعبى في صلاة الجنازة (و)
 ثالثها (ستر العورة) وقد تقدم بيانها في حق الذكر والانثى (و) الرابع (استقبال القبلة) أي
 الان وهي الكعبة المشرفة وقد تقدم الكلام على ذلك أيضا فلا عود ولا إعادة (و) الخامس
 (اجتناب المناهي المذكورة) هنا في هذا الباب (وهي) أي المناهي بمعنى الامور التي نهى الشارع
 عن إتيانها ثلاثة احدها (الكلام) العمدة الذي هو من كلام البشر وتقدم الكلام عليه أيضا
 (و) ثانيها (الاكل) بضم الهمزة بمعنى المأكول (و) ثالثها (الفعل الكثير) سواء كان من جنس
 الصلاة أولا وتقدم ضابط الكثرة فهذه هي المناهي عنها في الصلاة المبطلات لها وهي كلها شرط

ورفع بصره إلى السماء
 والنظر إلى ما يليه وكف
 ثوبه وشعره ووضع تحت
 عمامته ومسح الغبار عن
 جبهته والتأويب فان غلبه
 وضع يده على فمه والمبالغة
 في خفض الرأس في الركوع
 ووضع يده على خاصرته
 والبصاق قبل وجهه ويمينه
 بل عن يساره أو في ثوبه
 أو تحت قدمه (وشروطها
 ثمانية) طهارة الاعضاء
 من الحدث والتجسس وستر
 العورة واستقبال القبلة
 واجتناب المناهي
 المذكورة وهي الاكل
 والكلام والفعل الكثير

واحدوا إطلاق الشروط على هذه المذكورات على سبيل المجاز ولا فهي مبطلات لها لا شروط ولا تسمى شروطا في اصطلاح أهل الأصول ولا في اصطلاح الفقهاء لأن اصطلاحهم فيها كونها مبطلات لها والمجاز فيها يكون بالاستعارة التصريحية بجامع توقف صحة الصلاة على كل فاقاله المصنف هنا من أنها شروط تبع فيه الغزالي والرافعي وقد صرح المصنف في نكت المنهاج بأنها ليست شروطا على الأصح (و) السادس (معرفة دخول الوقت ولو) كانت المعرفة (ظنا) أي بأن ترجح عنده دخول الوقت فالمعرفة مستعملة في اليقين والظن (و) السابع (العلم بفرضية الصلاة و) الثامن (العلم بكيفية فن أدخل بشرط منها) أي من هذه الشروط المذكورة بأن لم يأت به أصلا (بطلت صلاته) * تنبيه الشرط ما وجب في الصلاة وكان خارجا عن حقيقتها وقال النووي شرط الصلاة ما يعتبر في صحتها مقدا عليها ومستمرأ فيها وتشترك الشروط في الأركان في أنه لا بد منها ما يفترقان بكون الأركان أجزاء من حقيقة الصلاة لأن حقيقتها مركبة من القيام والنية والتكبير وما بعدها إلى آخره أو الشروط خارجة عن هذه الحقيقة وإن وجب استمرارها إلى آخرها فوجوب الاستمرار مشترك بينهما والشرط في اللغة مطلق العلامة ومنه أشرط الساعة أي علاماتها واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وقدم مثل المصنف لما إذا فقد شرط من هذه الشروط بقوله (مثل أن يسبقه الحدث) مطلقا أي أصغر أو أكبر (و) الحال أنه (هو) متلبس (فيها) أي الصلاة وقوله (ولوسهوا) غاية للتعميم أي ولو كان سبق ما ذكر سهوا منه أي أنه سها عن كونه في الصلاة وهذا محترز فقد شرط الأول (أو) مثل أن (تصيه نجاسة مذكورة) الحال أنه (لم يلق) بضم الياء من ألقى أي لم يطرح (الثوب) الذي أصابته النجاسة المذكورة (أو) مثل أن تصيه نجاسة (يابسة في يده أو) يلقها (بكمه) لأنه في هذه الحالة حامل للنجاسة ومتصل بها ومخالط لها فذلك بطلت لمخالفة الشرط وهو الطهارة المذكورة وهذا مثال لفقد الشرط الثاني وقد مثل لفقد شرط الستر فقال (أو) مثل أن (تكشف الريح عورته) بسبب إزالة الساتر لها وهذا معطوف على قوله مثل أن يسبقه الحدث أيضا وقوله (وتبعد السترة) هو قيد في البطان عند الكشف المذكور أي يبعد على المصلي تناول السترة لبعدها عنه حقيقة أو لبخل الناس بها (أو) مثل (أن يعتقد) المصلي (بعض أفعالها) أي أفعال الصلاة (فرضا) يعتقد (بعضها سنة و) الحال أنه (لم يميزها) أي لم يميز الفرض من السنة وهذا محترز قوله والسابع العلم بفرضية الصلاة (فلو اعتقد أن جميعها فرض أو بادر) على الفور في المسألة الثالثة (بالقاء الثوب النجس) عنه (أو بنفض) النجاسة (اليابسة أو) بادر (بستر العورة) عر قرب في المسألة الرابعة (لم تبطل) صلاته - حينئذ هذا جواب قوله فلو اعتقد إلى آخر الصور المذكورة أما في الأولى فلا نه ليس فيه زيادة على اعتقاد الفرضية حيث اعتقد أن جميع أفعال الصلاة فرض وهذا لا يضربل المضر أنه يعتقد أن بعضها فرض وبعضها سنة ولم يميز كما علم من كلامه أو يعتقد أن كلها سنة وأما عدم البطان في الصور الثلاث الباقية فانه وإن فقد الشرط فيها وهو عدم الطهارة لما أخذ من قوله أو بادر بالقاء الثوب الخ لكنه لم يقصر في إزالته بل بادر إلى الإزالة على الفور فلذلك اغتفر هذا العارض اليسير وهو المبادرة بالقاء الثوب المذكور والمبادرة بنفض النجاسة اليابسة والمبادرة إلى ستر العورة عن قرب . ولما فرغ من تعداد الشروط ذكر الأركان بعدها بمجمل أيضا لأنه تقدم ذكرها مفصلة فقال (و أركانها) أي الصلاة (سبعة عشر) ركنا بعد الطمانينات في محالها الأربع أركانها كما في الروضة وبعضهم عدّها ثلاثة عشر بجعلها هيئة تابعة للأركان وهو اختلاف لفظي ولها (النية) وتقدم الكلام عليها وعلى ما بعدها تفصيلا لأن القصد من ذكرها هنا التعداد فقط (و) ثانيها (تكبيرة الاحرام و) ثالثها (القيام) في الفرض عند القدرة (و) رابعها (قراءة فاتحة) أو بدلها (وبسم الله

ومعرفة دخول الوقت ولو ظنا والعلم بفرضية الصلاة والعلم بكيفية فن أدخل بشرط منها بطلت صلاته مثل أن يسبقه الحدث وهو فيها ولوسهوا أو تصيه نجاسة رطبة ولم يلق الثوب أو يابسة في يده أو بكمه أو تكشف الريح عورته وتبعد السترة أو يعتقد بعض أفعالها فرضا وبعضها سنة ولم يميزها فلو اعتقد أن جميعها فرض أو بادر بالقاء الثوب النجس أو بنفض اليابسة أو بستر العورة لم تبطل (و أركانها سبعة عشر) النية وتكبيرة الاحرام والقيام وقراءة الفاتحة وبسم الله

الرحمن الرحيم آية منها) لأن الفاتحة ست آيات وبسم الله الرحمن الرحيم آية فبذلك السبعة خلافتين
قال انها ليست آية منها بل هي آية من القرآن ويجعل السابعة قوله تعالى غير المغضوب الخ ويجعل
الوقف على قوله أنعمت عليهم ويبدى بقوله غير المغضوب الخ (و) خامسها (الركوع) وتقدم أقله
وأكله (و) سادسها (الطمأنينة) فيه (و) سابعا (الاعتدال) وتقدم أقله وأكله (و) ثامنها
(الطمأنينة) فيه (و) تاسعها (السجود) وتقدم أقله وأكله (و) عاشرها (الطمأنينة) فيه
(و) حادى عشرها (الجلوس بين السجدين) وتقدم أقله وأكله (و) ثانى عشرها (الطمأنينة)
فيه (و) ثالث عشرها (النشهد الاخير) وتقدم أقله وأكله (و) رابع عشرها (جلوسه) أى
الجلوس لاجله فان الجلوس للتشهد ركن (و) خامس عشرها (التسليمه الاولى) سابع عشرها
(ترتيبها) أى الاركان المذكورة بان يقدم بعضها على بعض ويستثنى من هذا الترتيب بعض
الاركان كالثنية مع التحريم فانه لا ترتيب بينهما وكالجلوس للتشهد وللصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
والسلام فانه لا ترتيب فى الجلوس لهذه الثلاثة وقوله (هكذا) متعلق بمحذوف حال من الترتيب أى
حال كون الترتيب واقفا هكذا أى مثل ما سمعت فى عدها ودليله الاجماع وحديث المسىء صلواته
ولما فرغ من تعداد الاركان شرع يذكر الابعاض فقال (وابعضها) أى الصلاة جمع بعض وهو
ما يجبر تركه بسجود السهو وسميت هذه السنن أبعاضا لقربها بالجبر بالسجود من الابعاض الحقيقية
أى الاركان وقوله (سته) أى بحسب ما ذكره والا فتزيد على الستة أحدها (التشهد الاول) فاذا ترك
شيئا منه جبر بسجود السهو (و) ثانيها (جلوسه) أى الجلوس لاجله قياسا عليه وإن استلزم تركه
ترك التشهد لأن السجود إذا شرع لترك التشهد شرع لترك جلوسه لانه مقصود له وصورة تركه
وحده أن لا يحسبه فانه يسن حينئذ الجلوس بقدره (و) ثالثها (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
فيه) أى فى التشهد الاول (و) صلاة على (آله فى) التشهد (الاخير وبخامسها) القنوت (فى الصبح
فى اعتدال الركعة الثانية وفى الوتر فى النصف الثانى من رمضان (و) سادسها (قيامه) أى القيام
للقنوت فلو قنت وهو هاو للسجود سن له سجود السهو وإن استلزم ترك القيام ترك القنوت بان لم
يحسنه فانه يسن له القيام بقدره زيادة على ذكر الاعتدال فان تركه سجود السهو فسقط ما قيل ان
قيامه مشروع لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه ولو تركه امامه الحنفى سجدا كما صرح
به فى الروضة وقول الفقهاء لا يسجد منى على مرجوح وهو أن العبادة بعقيدة الامام ولو اقتدى فى
الصبح بمصلى سنتها سجدا فيما يظهر ان لم يتمكن من القنوت خلفه وقد زيد على المذكور ابعاض
آخر تعلم من المطولات منها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى القنوت والسلام عليه والصلاة على
الآل والاصحاب والسلام عليهما والقيام لكل من الصلاة والسلام على من ذكر وغير ذلك وقوله
والقنوت أل فيه للعهد الذهبى والمعهود ذهنا هو القنوت المشهور عند الفقهاء وهو قنوت الصبح
والقنوت فى النصف الثانى من رمضان خرج بذلك قنوت النازلة فانه وإن كان سنة لكنه يزول بزوال
النازلة فلم يثبت كد شانه بالجبر وترك بعض القنوت ولو كلة كترك كله وكذلك يقال فى التشهد الاول
كما علم من قولنا فيما تقدم فن ترك شيئا منه جبر بسجود السهو لان شيئا نكرة ولو كانت فى سياق
الاثبات فانها نعم (تنبيه) صورة السجود لترك الصلاة على الآل فى التشهد الاخير أن يتيقن
ترك امامه لما بعد سلام امامه وقبل ان يسلم هو أو بعده ان سلم وقصر الفصل فاندفع استشكاله
بانه ان علم تركها قبل سلامه أتى بها أو بعده فات بحل السجود وسميت هذه السنن ابعاضا لنا كد
شانها بالجبر تشبيها ببعض حقيقة أى حيث تاكد شانه بحيث تبطل الصلاة بتركه وليس المراد
ان كلا من المشبه وهو البعض المراد هنا والمشببه وهو البعض حقيقة الذى هو الركن يجبر تركه

الرحمن الرحيم آية منها
والركوع والطمأنينة
والاعتدال والطمأنينة
والسجود والطمأنينة
والجلوس بين السجدين
والطمأنينة والتشهد الاخير
وجلوسه والتسليمه
الاولى وترتيبها هكذا
(وابعضها ستة) التشهد
الاول وجلوسه والصلاة
على النبي صلى الله عليه
وسلم فيه وآله فى الاخير
والقنوت وقيامه

بالسجود لان الركن لا يقوم السجود مقامه بل يأتي به ان تذكره عن قرب والسجود بعد ذلك للزيادة الحاصلة بتداركه ان وجدت والله اعلم (وما عد ذلك) اي ما عدا المذكور هنا من الشروط والاركان والاباض وما يذكر منها الى الابداع (سنن) لا يجبر تركها بالسجود وتسمى هيات والله اعلم
(باب صلاة التطوع)

ويراد به النفل والسنة والمندوب والمستحب والمرغب فيه والحسن وهو لغة الزيادة لزيادته على الفرائض قال تعالى ويعقوب نافلة أي زيادة على المطلوب واصطلاحا ما رجع الشرع فعله وجوز تركه (افضل عبادات البدن) اي العبادات المتعلقة بالبدن (الصلاة) والمراد منها المكتوبة اصالة فخرج بالبدن العبادة المتعلقة بالقلب فهي افضل منها كالايمان بالله لما روى الشيخان عن ابن مسعود رضي الله عنه قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم اي الاعمال احب الى الله تعالى وفي رواية افضل فقال الصلاة لوقتها ولا نها تجمع انواع العبادات وتزيد عليها اذ يجمع فيها الطهارة والاستقبال والقراءة وذكر الله تعالى والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم ويمتنع فيها كل ما يمتنع في سائر العبادات وتزيد بالامتناع من الكلام والمشي فيها مع امتناع سائر الاعمال المطلقة قال النووي في المجموع وليس المراد بقولهم الصلاة افضل من الصوم ان صلاة ركعتين افضل من صيام ايام او يوم فان الصوم افضل من ركعتين بلا شك لاظم المشقة في الصوم بخلاف صلاة ركعتين وانما معناه ان من لم يمكنه ان يستكثر منهما واراد الاستكثار من احدهما فعليه بالصلاة (ونفلها) اي نفل الصلاة (افضل النفل) اي نفل غير الصلاة كنفل الصوم وغيره لان نسبة نفلها الى فرضها كنسبة نوافل سائر العبادات الى فرضها فاذا فضل فرضها فرائض غيرها فيفضل نفلها نوافل غيرها ولعموم قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الحاكم وقال على شرط الشيخين واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة والاشتغال بالعلم افضل من صلاة النافلة والمراد منه ما زاد على ما توقف عليه صحة العبادة لانه حيث يكون فرض كفاية فلا ينافي انه فرض عين كل ذكر واثني (وما شرع له الجماعة) اي وقسم من النفل طلب فيه ان يصلي جماعة بالاتفاق اي فيكون من افضل التوافل اطلب مشروعية الجماعة فيه فها اسم موصول او نكرة موصوفة وهي مبتدا وقوله شرع له الجماعة اجملة صلة او صفة والعائد الضمير في له وسياتي الخبر وقديين المصنف ما شرع له الجماعة بقوله (وهو العيدان) اي صلاة عيد (الفطر و) صلاة عيد (الاضحى والكسوفان) اي صلاة (كسوف الشمس و) صلاة (خسوف القمر) وفي نسخة بالافراد في كل فتكون ال في العيد والكسوف للجنس الصادق ذلك بالفطر والاضحى وخسوف القمر وكسوف الشمس (و) صلاة (الاستسقاء) وقوله (افضل) خبر المبتدأ المتقدم في قوله وما شرع واما قوله وهو العيدان جملة معترضة قصد بها البيان وقوله (بما لم تشرع له) الجماعة هو المفضل عليه فما الجروزة بمن واقعة على قسم اي بالقسم الذي تشرع له الجماعة بما ذكر بفضل من القسم الذي لا تشرع له الجماعة بما سيذكر وجه الافضية ان الذي يشرع له ما ذكر أشبه الفرائض في سن الجماعة له وافضله العيدان ثم كسوف الشمس ثم خسوف القمر ثم الاستسقاء وقد ذكر المصنف القسم الذي لا تشرع له الجماعة فقال (وهو) اي النفل الذي لا يشرع له جماعة (ما سوى ذلك) اي الذي تشرع له الجماعة وتقدم ذكره ومعنى عدم مشروعية الجماعة عدم طلبها فلا ينافي أنها جائزة فيه وقد يتوهم من كلام المصنف سابقا ان ما يسن جماعة افضل من غيره ولو راتية فلذلك استدرك وقال (لكن الرواتب) مطلقا مؤكدا وغيره حال كونها مصحوبة (مع الفرائض افضل من التراويح) بناء على انها تشرع جماعة فان كانت لا تشرع جماعة فالرواتب افضل منها بلا خلاف لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الرواتب كما يؤخذ من ادلتها الآتية دون التراويح لما سيأتي فيها (والسنة ان يراطلب) الشخص (على روااتب الفرائض) اقتداء به صلى الله عليه وسلم

وما عدا ذلك سنن (باب صلاة التطوع) افضل عبادات البدن الصلاة ونفلها افضل النفل وما شرع له الجماعة وهو العيدان الفطر والاضحى والكسوفان كسوف الشمس وخسوف القمر والاستسقاء افضل مما لم تشرع له وهو ما سوى ذلك لكن الرواتب مع الفرائض افضل من التراويح والسنة ان يراطلب على روااتب الفرائض

(وأكلها) أى رواتب الفرائض مطلقا ثمانية عشر ركعة (ركعتان قبل) صلاة (الصبح وأربع قبل) صلاة (الظهر وأربع بعدها وأربع قبل) صلاة (العصر وركعتان بعد) صلاة (المغرب وركعتان بعد) صلاة (العشاء) لما روى الشيخان عن ابن عمر رضى الله عنهما قال ضليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الظهر سجدتين وبعد المغرب سجدتين وبعد العشاء سجدتين وحدثني حفصة أنه كان يصلى سجدتين خفيفتين إذا طلع الفجر والسجدتان ركعتان وروى الترمذى وقال حسن صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار وروى الترمذى أيضا وقال حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى قبل العصر أربعاً (والمؤكد من ذلك) أى هذه الرواتب عشر لفعله صلى الله عليه وسلم لها كما فى حديث ابن عمر رضى الله عنهما (ركعتان قبل) صلاة (الصبح و) ركعتان (قبل) صلاة (الظهر و) ركعتان (بعدها و) ركعتان (بعد) صلاة (المغرب و) ركعتان (بعد) صلاة (العشاء ويندب ركعتان قبل) صلاة (المغرب) لحديث عبد الله بن مغفل رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل المغرب أى ركعتين كما فى لفظ أبى داود وفى صحيح ابن حبان أنه عليه الصلاة والسلام صلى قبل المغرب ركعتين لكنهما غير مشهورتين وإذا لم يصل ما قبل المغرب سن له فعلهما بعد صلاتها وذلك للأسرهما فى خبر أبى داود وغيره والخبر الشيوخين بين كل أذنين صلاة قال فى الثالثة لمن شاء رواه البخارى فى مواضع من صحيحه والمراد منهما الأذان والإقامة واستجابهما قبل شروع المؤذن فى الإقامة فان شرع فيها كره الشروع فى غير المكتوبة لحديث إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة قال الرافعى وليستا من الرواتب المؤكدة عند من قال باستجابهما ولم يصرح بذلك فى الروضة للعلم به يقدم عليهما إجابة المؤذن عند التعارض ويؤخرهما لما بعد المغرب خوفا من فوات لفضية التحريم مع الإمام (والجمعة كالظهر) فيما ذكر كفى التحقيق وغيره أى إن كانت الجمعة مجزئة عنه فإن كانت غير مجزئة عنه صلى قبلها أربعاً وقبل الظهر أربعاً وبعده أربعاً وسقطت سنة الجمعة البعدية للشك فى اجزائها بعد فعلها وإنما طلب لها سنة قبلية مع عدم اجزائها لأنها مكفون بفعلها وإذا قامت سنتها البعدية حتى خرج الوقت فلا تقضى لأن الجمعة لا تقضى فكذا سنتها فلم من التشبيه المذكور أن لها مؤكداً أو غير مؤكداً فالجموع ثمانية قبلها أربع وبعدها أربع فالمؤكد اثنتان قبلها واثنتان بعدها وغير المؤكد كذلك ودليل ما يفعله بعدها الحديث المتفق عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى بعد الجمعة فى بيته كما هو الأفضل فى النافلة إلا القبالية لها بالمسجد أفضل كما علم عامر لأن الشخص يحضر فى المسجد قبل دخول وقتها فلذلك طلب فعلهما فيه وما رواه مسلم فى الدلالة على فعل البعدية أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل بعدها أربعاً قال النووي فى المجموع وأما السنة قبلية فالأمدة فى الاستدلال عليها حديث عبد الله بن مغفل رضى الله عنه فى الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بين كل أذنين صلاة قال فى الثالثة لمن شاء والقياس على الظهر المعلوم ذلك من التشبيه السابق (وما) أى والنفل الذى استقر وثبت (قبل الفريضة وقته وقت) دخول (الفريضة) أى يدخل بدخول وقتها ويخرج بخروج وقتها لتبعيته لها وقوله (وتقديمه) أى تقديم الذى استقر وثبت قبل الفريضة مبتدأ وقوله (عليها) متعلق بالمصدر الذى هو المبتدأ والضمير فى عليها يعود على الفريضة والخبر قوله (ادب) أى مستحب (وهو) أى لما يطلب فعله قبل الفريضة يقع (بعدها) أى بعد الفريضة (اداء) لا قضاء مادام الوقت باقياً (وما) أى والذى استقر وثبت (بعدها) من الرتبة البعدية يدخل وقته (بفعلها) أى بفعل الفريضة ويخرج بخروج الوقت ومع ذلك لا يفعل قضاء إلا بعد فعلها قضاء فعلى كل يتوقف صحة فعله على فعل الفريضة (اداء وقضاء) وأقل الوتر

وأكلها ركعتان قبل الصبح وأربع قبل الظهر وأربع بعدها وأربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء والمؤكد من ذلك ركعتان قبل الصبح وقبل الظهر وبعدها وبعد المغرب ويندب ركعتان قبل المغرب والجمعة كالظهر وما قبل الفريضة وقته وقت الفريضة وتقديمه عليها أدب وهو بعدها أداء وما بعدها بفعلها وأقل الوتر

ركعة) وإن لم يتقدمه سنة العشاء ولا غيرها وهو يفتح الواو وكسرها وهذا الأقل لا خلاف فيه عندنا لما روى مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الوتر ركعة من آخر الليل (وأكله إحدى عشرة) ركعة روى أبو داود بإسناد صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل وروى الدارقطني وأوتروا بخمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة فلوزاد عليها لم يصح وتره وأما خبر الترمذي عن أم سلمة أنها صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث عشرة فيحمل على أنها حسبت فيه سنة العشاء قال السبكي أنا قطع بجواز الوتر بها وبصحته لكن أحب الاقتصار على إحدى عشرة فاقبل لأن ذلك غالب فعل النبي صلى الله عليه وسلم ويكره الأيتار بركعة كذا في الكفاية عن القاضي أبي الطيب (و) إذا زاد على ثلاث (ف) (يسلم) من كل ركعتين كان ينوي ركعتين من الوتر (وأدنى الكمال) في صلاته (ثلاث) ركعات وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع ويفصل بين الثلاث (بسلامين) وهو أفضل من الوصل لكثرة الأحاديث فيه ولكثرة العبادة فإنه يتجدد فيه النية ودعاء التوجه والدعاء في آخر الصلاة وغير ذلك (ويقراء في) الركعة (الاولى) سورة (سبح اسم ربك الأعلى) (في) الركعة (الثانية) سورة (قل يا أيها الكافرون) (ويقراء في) الركعة (الثالثة) سورة (قل هو الله أحد) سورة (المعوذتين) هما سورة الفلق وسورة الناس ودليل هذا كله ما رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الوتر في الأولى سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين (وله وصل اثلاث) وصل (الاحدى عشرة) ركعة وما بينهما من الخمس والسبع والتسع ويأتي بجميع ذلك (بتسليمة) واحدة آخرها وينوي الوتر في ذلك وفيها اقتصر فيه على ركعة وإن أوتر بأكثره وسلم من كل ركعتين نوى بكل ركعتين من الوتر وقيل ينوي هما قبل الأخيرة صلاة الليل وقيل ينوي به سنة الوتر وقيل ينوي مقدمة الوتر قال النووي في المجموع وهذه الأوجه في الأفضلية والاولوية دون الاشتراط والصحيح الاول (ويجوز) وصل ما ذكر (بتشهد) واحد لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بخمس لا يجلس إلا في آخرها (و) وصله (بتشهدين في) الركعة (الأخيرة) في التي قبلها (أي قبل الأخيرة من الركعتين أو أزيد منهما أي له أن يأتي بتشهد قبل الأخيرة ويسلم ثم يأتي بتشهد في الأخيرة فهما تشهدان واحد في الأخيرة وواحد قبلها لما روى مسلم أيضا عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لما سئلت عن وتره صلى الله عليه وسلم كان يصلي تسع ركعات لا يجلس إلا في الثامنة فيذكر الله ويمجده ويدعو ولا يسلم ثم يقوم فيصلي التاسعة ثم يقعد فيذكر الله تعالى ويمجده ويدعو ثم يسلم تسليما يسمعا (و) الوصل (بتشهدين) مع الفصل بالسلام (أفضل) أي من تشهد واحد في الأخيرة لزيادة العبادات بزيادة التشهد والفصل بالسلام بينهما وزيادة التكبير والنية فكثرة العمل تدل على كثرة الفضل (فإن زاد على تشهدين بطلت صلاته) لأنه لم يعده فيه ذلك أو اقتصر عليهما ولكن تشهد في التاسعة والحادية عشرة مثلا لأنه خلاف المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والفرق بين هذا حيث لم تجز فيه الزيادة على التشهدين في الوصل وبين التوافل المطلقة حيث جاز فيها ذلك أن التوافل لا حصر لركعاتها وتشهداتها بخلاف الوتر (والأفضل) في الوتر من حيث وقته (تقديمه) عقب سنة العشاء لتأخيرها عنها (إلا أن يكون له) أي لمن يصلي الوتر (تهجد) في الليل بأن يقوم من نومه ويصلي فيه بنية التهجد ولو سنة الوضوء أو بغير نية فهذه حقيقة التهجد (فالأفضل له) حيث (تأخيره) أن وثق باستيقاظ نفسه (ليوتر بعده) أي بعد التهجد أو بعد

ركعة وأكله إحدى عشرة
ويسلم وأدنى الكمال ثلاث
بسلامين ويقرأ في الأولى
سبح اسم ربك الأعلى وفي
الثانية قل يا أيها الكافرون
وفي الثالثة قل هو الله أحد
والمعوذتين وله وصل
الثلاث والاحدى عشرة
بتسليمة ويجوز بتشهد
وبتشهدين في الأخيرة والتي
قبلها وبتشهدين أفضل فإن
زاد على تشهدين بطلت
صلاته والأفضل تقديمه
إلا أن يكون له تهجد
فالأفضل له تأخيرها ليوتر
بعده

أى صلاة فلا كانت أو فرضاً ولو عقب سنة الوضوء كما علم ذلك بما مر لخبر الشيخين جعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً ولما روى مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خاف أن لا يقوم في آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم فليوتر آخر الليل فإن صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل (ولو أوتر ثم أراد بعد) صلاة (الوتر تهجداً) أى صلاته أو أراد غيره من النفل المطلق قبل النوم (صلى) ما أراد (مثنى مثنى) أى ركعتين ركعتين (ولا يعيده) أى الوتر لخبر أبي داود ولا وتران في ليلة (لا يحتاج إلى نقضه) أى رفعه أى الوتر السابق على هذا التهجد (ب) صلاة (ركعة) قبل التهجد ليصير بزيادة هذه الركعة شفعاً وإذا صار شفعاً بطل كونه وترًا فيأتى بالوتر بعد التهجد أى لا يأتى بزيادة الركعة المذكورة لرفع وتره السابق ثم يوتر للحديث المار وهو لا وتران في ليلة وقيل يجوز له ذلك كما فعله ابن عمرو وغيره (ويندب أن لا يعتمد بعده) أى بعد وتره (صلاة) للمار فإن فعله بعده جاز بلا كراهة ولما في الحديث السابق عن عائشة رضي الله عنها من قرأها بعد أن ذكرت أنه يسلم تسليماً يسمعون ثم يصلى ركعتين بعدما يسلم وهو قاعد قال النووي في المجموع وهذا الحديث محمول على أنه صلى الركعتين بعد الوتر لبيان الجواز أى جواز الصلاة بعده أى بعد الوتر قال ويدل عليه أن الأحاديث الصحيحة مصرحة بأن آخر صلاته في الليل كانت وترًا ومصرحة بالامريان يكون آخر الليل وترًا قال فلا يظن من ذلك أنه كان يداوم على ركعتين بعد الوتر وإنما معناه ما ذكرناه من بيان الجواز قال وقد رأيت بعض الناس يعتقد أنه يستحب صلاة ركعتين بعد الوتر جالساً ويعتقد ذلك ويدعو الناس إليه وهذه جهالة منه وغباوة انتهى من كلام الجوزجى (ويندب التراويح) أى يندب للشخص صلاة التراويح وقوله (وهى) أى التراويح (كل ليلة من رمضان عشرون ركعة) جملة من مبتدأ وخبر مستأنف ذكرت لبيان عدد ركعات التراويح وكل ليلة نصب على الظرفية متعلقة بقوله يندب فلو قدم هذا الظرف على المبتدأ وهو الضمير المنفصل لكان أوضح وأنسب لاتصال المتعلق بالمتعلق بلا فاصل بينهما ولكنه فصله عنه بالمبتدأ اهتماماً بتفسيره وبيان عدد التراويح وقوله (في الجماعة) متعلق بمحذوف حال من التراويح والعامل فيها يندب والمعنى تندب التراويح ويندب أن تكون واقعة في الجماعة ولفظ في تصريح بأن التراويح كالتسنفرادى تسن أن تكون واقعة في الجماعة ويندب التراويح بجمع عليه لما روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرغب في قيام رمضان فيقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه (ويسلم) الشخص فيها (من كل ركعتين) هذا شرط في صحتها فلذلك فرغ عليه قوله (فلو صلى أربعاً) من الركعات (بتسليم) واحدة (لم تصح) صلاته بخالفة ما ورد فيها من أنها تصلى ركعتين ركعتين بتسليم واحدة لأنها بمشروعية الجماعة فيها أشبهت الفريضة فلا تغير عما ورد ولا يصح بنية مطلقة بل ينوى سنة التراويح أو صلاة التراويح أو قيام رمضان وينوى في كل ركعتين بنية من النيات روى البيهقي وغيره بالاستناد الصحيح عن السائب بن يزيد الصحابي قال كان الناس يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعشرين ركعة وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم صلى التراويح ليالى وصلها الناس معه ثم تأخروا صلى في بيته باقي الشهر وقال أتى خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها وجمع عمر الناس على أن يصلوها بهم رواه البخاري فثبت أن الجماعة فيها سنة بإجماع الصحابة (ويوتر) أى يصلى الوتر (بعدها) أى بعد صلاة التراويح ويندب أن يصلى (جماعة) باتفاق الأصحاب كما قال النووي بناء على ندها في التراويح الذى هو الأصح وقوله (إلا لمن يتجهد في آخره) مستثنى من ندب كونه يصلى عقب التراويح جماعة أى حل كون الوتر يصلى جماعة بعد التراويح إذا لم يكن الشخص يصلى آخر الليل تهجداً وإلا فيؤخره ولو صلاة مفرداً بلا جماعة فإن صلى معهم صلى نافلة مطلقة أو صلى بعض الوتر مع الجماعة وأوتر آخر الليل

ولو أوتر ثم أراد بعد الوتر تهجداً صلى مثنى مثنى ولا يعيده ولا يحتاج إلى نقضه بركعة ويندب أن لا يعتمد بعده صلاة ويندب التراويح وهى كل ليلة من رمضان عشرون ركعة في الجماعة ويسلم من كل ركعتين ولو صلى أربعاً بتسليم لم تصح ويوتر بعدها إلا لمن يتجهد في آخره

(و) يتدب أن (يقنت في) الركعة (الآخيرة في النصف من) شهر (رمضان يقنوت الصبح) الوارد فيه وقد تقدم في محله (ثم يزيد) عليه القنوت المروي عن ابن عمر رضي الله عنهما وهو (اللهم) أي يا الله (أنا نستعينك إلى آخره) تمامه ونستغفرك ونستهديك وتؤمن بك وتتوكل عليك وتثق عليك لا خير كله تشكر ولا تكفر ولا نخلع وتترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق بكسر الحاء على المشهور ويجوز فتحها أي ملحق بهم أي الحق الله بهم وعلى الكسر المشهور يكون من الحق بمعنى لحق كأنبت الزرع بمعنى نبت (ووقت الوتر) وقت (التراويح) واحد هو (ما) أي الوقت الذي استقر وثبت (بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) أما الوتر فلأنه صلى الله عليه وسلم قال إن الله قد أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر صحح الحاكم إسناده وأما التراويح فأنقل الخلف عن السلف (ويتدب أن يصلي) كل أحد (الضحى) لما روى عن أبي هريرة أو صاني خليلي بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وفي رواية ذكرها المحلل إرضاني خليلي ثلاث صيام الخ وركتي الضحى وإن أو تر قبل أن نام (وأقلها ركعتان) وأدنى الكمال أربع وأفضل منه ست (وأكملها) فضلا لأعدادا (ثمان) ركعات نقلا ودليلا (وأكثرها) أي عددا (اثنتا عشرة) ركعة (يسلم من كل ركعتين) ندبا كما قاله القمولي روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله وروى أبو داود بإسناد على شرط البخاري أنه صلى الله عليه وسلم صلى سبعة الضحى أي صلاته ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين وفي الصحيحين قريب منه وروى البيهقي بإسناد ضعيف عن أبي ذر رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال إن صليت الضحى عشرا لم يكتب عليك ذلك اليوم ذنب وإن صليتها ثلثي عشرة ركعة بنى الله لك بيتا في الجنة ووقتها فيما جزم الرافعي من ارتفاع الشمس إلى الاستواء فيما يظهر ونقل في الروضة عن الأصحاب أن وقتها من الطلوع ويسن تأخيرها إلى الارتفاع كما قال المصنف (ووقتها من ارتفاع الشمس إلى الزوال) قال الأذري في نظر والمعروف في كلامهم الأول ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار كما جزم به في التحقيق ودعاء صلاة الضحى اللهم إن الضحى ضحاؤك والبهاء بهاءك والجمال جمالك والقوة قوتك والقدرة قدرتك والعصمة عصمتك اللهم إن كان رزقي في السماء فأنزله وإن كان في الأرض فأخرجه وإن كان معسرا فيسره وإن كان حراما فطهره وإن كان بعيدا فقربه بحق صفاتك وبهائك وجمالك وقوتك وقدرتك آتني ما آتيت عبداك الصالحين وما يقال من أن صلاة الضحى تقطع الذرية لأصل له وإنما هي نزعة ألقاها الشيطان في أذهان العوام ليحملهم على تركها (وكل نفل مؤقت) أي له وقت محدود فكل مبتدأ وسيأتي الخبر وقد مثل له المصنف بقوله (كالعيد والضحى والوتر) ورواتب الفرائض إذا فاتت أي فاتت صلاته بفوات وقتها المحدود لها ولو تركها عدا وأشار إلى الخبر بقوله (ندب قضاؤه أبدا) كما تقضى الفرائض بجماع التأقيت وخبر الشيخين من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ولأنه صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي سنة الظاهر المتأخرة بعد العصر رواه الشيخان وركعتي الفجر بعد طلوع الشمس لما نام في الوادي عن الصبح رواه أبو داود بإسناد صحيح وفي مسلم نحوه ومما رده بقوله أنه يتقيد بفائت يومه وفاتت ليله كما هو القول الثاني وهو أنه يقضى فائت يومه فقط مالم تغرب الشمس وفاتت ليله مالم يطلع الفجر وما في بعض النسخ إذا فاتت وندب قضاؤها لعله تحريف (وإن فعل) النفل (لأمر عارض) أي فعله الشخص لأجل سبب يتعلق فعله ويرتبط بذلك السبب العارض وذلك (كالكسوف والاستسقاء والتحية) لداخل المسجد (و) ك (الاستخارة) أي كصلاة كل من المذكورات فإن هذه الصلاة إنما تفعل لأجل السبب العارض لها ولم يكن لها وقت محدود فهذا النفل إذا فات (لم يقض) أي لا يسن قضاؤه لما

ويقنت في الآخرة في
النصف من رمضان يقنوت
الصبح ثم يزيد اللهم أنا
نستعينك إلى آخره ووقت
الوقت والتراويح ما بين
صلاة العشاء وطلوع الفجر
ويتدب أن يصلي الضحى
وأقلها ركعتان وأكملها
ثمان وأكثرها اثنا عشرة
يسلم من كل ركعتين ووقتها
من ارتفاع الشمس إلى
الزوال وكل نفل مؤقت
كالعيد والضحى والوتر
ورواتب الفرائض إذا
فات ندب قضاؤه أبدا
وإن فعل لأمر عارض
كالكسوف والاستسقاء
والتحية والاستخارة لم
يقض

ذكر وأما فعل صلاة الاستسقاء بعد السقيا وقبل صلاتها فأنما هي دعاء وشكر عليه لا قضاء لما فات
(والتفل) المطلق وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب وهو مبتدا وقوله (بالليل) متعلق بمحذوف حال
من المبتدا على رأى سيويه أو من الضمير المستكن في الخبر الآتي ذكره بعد على رأى غيره أى والتفل
المطلق حال كونه واقعا أو مفعولا بالليل والخبر قوله (متأكد) أى والتفل المطلق متأكد هو حال
كونه مفعولا بالليل أى مطلوب فعله فيه طلبا أكيدا (وأن قل) كركمة لأنه لا حصرة لما روى
مسلم عن ابن هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن في الليل ساعة لا يوافقها رجل
مسلم يسأل الله خيرا من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه وألانه وقت غفلة وقت قال صلى الله عليه وسلم فيما
رواه الشيخان إذا كر الله في الغافلين كشجرة خضراء بين أشجار يابسة وقال صلى الله عليه وسلم لا يذر
الصلاة خير موضوع استكثر أو أقل رواه ابن جابر وصححه أنه أن يهمل ما شاء من ركعة أو أكثر وإن
لم يعين ذلك في نيته (والتفل المطلق بالليل أفضل من) التفل (المطلق بالنهار) المقام للاضمار أى
أفضل منه بالنهار دليل الأفضلية خير مسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل لأنه محمول على
التفل المطلق فلا ينافي الأفضلية غيره كالرواتب وصلاة العيدين والكسوفين وغير ذلك (وأفضله) أى
التفل المطلق المذكور (السدس الرابع) من الليل (و) السدس (الخامس) منه (أن قسمه) أى
الليل (أسداسا) سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الصلاة أفضل بعد المكتوبة فقال جوف
الليل وقال أحب الصلاة إلى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وقال يزل
ربنا تبارك وتعالى أى أمره كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من يدعوني
فاستجب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له روى الأول مسلم والثاني الشيخان (فان
قسمه) أى الليل (نصفين فأفضله) أى الليل أى أفضل فيه نصفه (الأخير أو) أن قسمه أى
الليل (أثلاثا) الثلث (الأوسط) أفضل من طرفيه ويكره قيام كل الليل للصلاة (دائما) لأنه يضمره
ويضعفه عن أداء الفرائض قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص ألم أخبر أنك
تصوم النهار وتقوم الليل قلت بلى قال فلا تقم صم والطهر وقم ونم فإن لجسدك عليك حقا الحديث
رواه الشيخان أما قيامه لا يضمره ولو في ليال كاملة فلا يكره وقد كان صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر
الأواخر من رمضان أحيا الليل وكذلك ما ورد من الشارح الحديث على أحيائه كلبية العبد فانه يسن
أحيائها بالتهليل والتكبير وسائر العبادة (ويندب افتتاح) صلاة (التهجد) صلاة (ركعتين
خفيفتين) قبله ولوركتي سنة الوضوء لما رواه مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام من الليل
ليصلي افتتح صلاته بركعتين خفيفتين (و) يندب أن (ينوي) الشخص المتهجد صلاة (التهجد
عند) ابتداء (نومه) لما رواه النسائي وابن ماجه بسند صحيح من أني فراشه وهو ينوي أن يقوم
فيصلي من الليل فقلبته عنه حتى يصبح كتب له ما نوى وكان نومه صدقة عليه من ربه (ولا يعتاد)
أى لا يتخذ من أراد قيام الليل (منه) أى من التهجد (الاما) أى إلا القدر الذى (يمكنه الدوام)
والمواظبة (عليه) أى على ذلك القدر حتى لا يتركه بعد ذلك لأنه يسن المواظبة والمداومة على ما يعتاده
الشخص من العبادة لقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل أى العمل أحب إلى الله تعالى قال أدومه وإن
قل (بلا ضرر) يلحقه (ويسلم) المصلى الصلاة الثأفة المطلقة في الليل أو في النهار (من كل ركعتين)
لقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان صلاة الليل مثنى مثنى وفي رواية لابن داود سندها صحيح
صلاة الليل والنهار مثنى مثنى (فان جمع) المصلى الصلاة المذكورة (ركعات) متعددة ثلاثا وأربعا
أو خمسا أو أكثر من ذلك (بتسليمة) واحدة وقوله (أو تطوع) معطوف على قوله فان جمع (صلاة
ركعة جاز) ذلك الجمع أو الاقتصار على الواحدة لقوله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير موضوع فمن

والتفل بالليل متأكد وإن
قل والتفل المطلق بالليل
أفضل من المطلق بالنهار
وأفضله السدس الرابع
والخامس أن قسمه أسداسا
فان قسمه نصفين فأفضله
الأخير أو أثلاثا فالأوسط
دائما ويندب افتتاح التهجد
بركعتين خفيفتين وينوي
التهجد عند نومه ولا يعتاد
منه إلا ما يمكنه الدوام عليه
بلا ضرر ويسلم من كل
ركعتين فان جمع ركعات
بتسليمة أو تطوع بركعة
جاز

شاء استقل ومن شاء استكثروا في رواية لمسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة ثم ينهض ولا يسلم فيصلي التاسعة وقد ثبت فيما تقدم أفراد ركعة في الوتر فيقاس عليه النفل المطلق وهذا جواب لأن في قوله فإن جمع (وله) حيثئذ (التشهد في كل ركعتين) أي من غير سلام (أو) التشهد في كل (ثلاث) ركعات (أو) في كل (أربع) ركعات (وإن كثرت التشهدات) ولا ضرر في ذلك كما قاله في التحقيق وقال في المجموع أو في كل ست ركعات أو غير ذلك لأنه معهود في الفرائض في الجملة (ولما يقتصر على تشهد) واحد (في) الركعة (الآخيرة) وعليه يقرأ السورة في جميع الركعات ويسلم عقب التشهد المذكور (ولا يجوز في كل ركعة) من غير سلام لأنه اختراع صورة في الصلاة لم تصد (وإذا نوى) الشخص في النفل المطلق (عددا) أربعة فأكثر (فله الزيادة) عليه (والنقص) عنه في غير الركعة كما هو معلوم وذلك (بشرط أن يغير النية) بزيادة أو نقص (قبلهما) أي قبل فعل الزيادة وقبل النقص وقد فرع على هذا الشرط فقال (فلو نوى أربعاً فسلم من ركعتين بنية النقص) عنهما قبل القيام للثالثة (جاء) ذلك أي ما فعله وصحت صلاته (أو سلم) سلاماً (بلا نية عمداً يطلت) صلاته لمخالفته لما نوى (أو) سلم سلاماً (سهواً) فقد كر بعد سلامه مع قرب الفصل (أتم) أي صلاته (أربعاً) عملاً بما نواه (وسجد للسجود) ثم يسلم بعد سجود السجود وأما السلام الأول فقد وقع في غير محله ولذلك طلب منه سجود السجود (ويندب لمن دخل المسجد) أي غير المسجد الحرام (أن يصلي ركعتين تحية) له أما المسجد الحرام فتحيته الطواف بالبيت إن أراد الطواف وإلا فتحيته الصلاة كغيره وإذا طاف وصلى ركعتي الطواف عقبه حصلت تحية المسجد أيضاً وتطلب التحية (كلما دخل) الشخص فيه (وإن كثر دخوله في ساعة) واحدة (وتفوت بالقعود) عمداً مع طول الفصل أما تركها سهواً مع قصر الفصل أو جهلاً كذلك فلا وهذا إذا كان متطهراً فإذا دخل بغير وضوء يسئ له أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أربع مرات كما في الأذكار فإنها تعدل ركعتين زاد ابن الرفعة ولا حوله ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وهي الباقيات الصالحات (ولو نوى) الداخل في المسجد صلاة (ركعتين مطلقاً) أي فرضاً أو نفلاً (أو) نوى صلاة (منذورة أو) نوى صلاة (رابعة أو) نوى (فريضة فقط) بلا نية تحية (أو) نوى (القرض والتحية) وجواب لو الشرطية هو قوله (حصل) أي الركعتان المطلوبتان تحية للمسجد لخبر الشيخين إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ولأن المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت بذلك وإنما يضر نية التحية ما ذكرناه من غير مقصودة بخلاف ستة مقصودة مع مثلها أو مع فرض فلا يصح وبذلك علم أنها لا تحصل بركعة وبصلاة الجنازة وسجدة تلاوة وسجدة شكر لخبر الشيخين السابق مع كون ذلك ليس بمعنى ما فيه (تنبيه) فما ذكره المصنف هو في تحية المسجد وأما تحية غيره فهي مختلفة فتحية الحرم الأحرام وتحية عرفة والوقوف وتحية منى الرمي وتحية لقاء المسلم السلام (وإذا دخل) الشخص في المسجد (و) الحالان (الامام) قد شرع (في المكتوبة أو شرع المؤمن في الإقامة) للصلاة (كره) للدخول المذكور والحاضر مع الامام (افتتاح كل نفل) وقوله (التحية والرواتب وغيرهما) أي من سائر التوافل بدل من النفل بدل مفصل من محل وإنا كره ذلك لخبر مسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ولأن الاشتغال بالفريضة أفضل وإحصاء صلاة التحية تدرج فيها فلا تطلب استقلالاً حيثئذ وإجابة المؤذن مقدمة عليها حتى على قراءة القرآن كما قاله النووي في الأذكار على تفصيل فيه (والنفل) بمعنى التنفل أي الاشتغال به (في بيته) أي بيت من يريده (أفضل من) التنفل (في المسجد) ولقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ولأنه أبعد من الرياء ويكره (لكل أحد) تخصيص ليلة الجمعة بصلاة

وله التشهد في كل ركعتين
 أو ثلاث أو أربع وإن
 كثرت التشهدات وله أن
 يقتصر على تشهد في
 الآخرة ولا يجوز في كل
 ركعة وإذا نوى عدداً فله
 الزيادة والنقص بشرط أن
 يغير النية قبلهما فلو نوى
 أربعاً فسلم من ركعتين بنية
 النقص جاز أو سلم بلا نية
 عمداً بطلت أو سهواً أتم
 أربعاً وسجد للسجود ويندب
 لمن دخل المسجد أن يصلي
 ركعتين تحية كلما دخل
 وإن أكثر دخوله في ساعة
 وتفوت بالقعود ولو نوى
 ركعتين مطلقاً أو منذورة
 أو راتبة أو فريضة فقط
 أو القرض والتحية حصل
 تليه وإذا دخل والامام
 في المكتوبة أو شرع
 المؤذن في الإقامة كره
 افتتاح كل نفل التحية
 والرواتب وغيرهما والنفل
 في بيته أفضل من المسجد
 ويكره تخصيص ليلة الجمعة
 بصلاة

لخبر مسلم لا تنصوا ليله بقيام من بين الليالي (وصلاة الرغائب) مبتدأ وسيأتي الخبر وهو ثنتا عشرة ركعة تفعل ليلة اول جمعة (في شهر رجب) بين المغرب والعشاء فالجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأى سيويه أو حال من الضمير في تفعل (وصلاة نصف) شهر (شعبان) معطوف على صلاة الرغائب وخبر المبتدأ هو قوله (بدعتان مكروهتان) أي مذمومتان فيحذفان وكذلك الصلاة الواقعة في يوم عاشوراء وكل ذلك بدعة قبيحة من حيث التخصيص في هذه الأزمان المعينة واحاديثها موضوعة قال العلامة ابن حجر وغيره وأقبح منها ما اعتيد في بعض البلاد من صلاة الخس في الجمعة الأخيرة من رمضان عقب صلاتها زاعمين أنها تكفر صلوات العام أو العمر المتروكة وذلك حرام اه من فتح المعين وقال النووي في مجموعته ولا تنظر بذلك في كتاب قوت القلوب واحياء علوم الدين ولا بالحديث المذكور فيها فان كل ذلك باطل ولا تنظر بمن اشتبه عليه حكمها من الأئمة فنصف ورقات في استحبابها فانه غلط في ذلك اه من الجوزي والصلاة في نصف شعبان هي مائة ركعة تفعل وكذلك ما يفعل ليلة نصف شعبان من صلاة ركعتين عقب قراءة سورة يس ثلاث مرات فكذلك لم يرد في ذلك حديث وانه أعلم والله تعالى يلهنا اتباع السنة المحمدية ويميتنا على التمسك بها ويحفظنا من الزيغ والبدع حتى تلقى ربنا على احسن حال آمين

(باب سجود السهو)

أي باب في مقتضى سجود السهو فهو على حرف مضاف وإضافة سجود إلى السهو من إضافة المسبب للسبب أي سجود سببه السهو في الغالب ويشير إلى هذا التقدير قوله (وله) أي لسجود السهو في الصلاة فرضا كانت أو نفلا (سيان) بل أكثر كسياتي أحدهما (ترك) شيء (مأموره) في الصلاة كترك بعض من أبعاضها المأمور به على وجه كونه سنة من السن التي يحجر تركها بالسجود المذكور ولو كان الترك عمدا وذلك البعض المتروك كالشهاد الأول وكالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وغير ذلك (و) ثانيهما (ارتكاب) شيء (منه) أي عن فعله كزيادة ركعة ناسيا وبأن تكلم قليلا في الصلاة ناسيا وضابط القلة بأن تكون ست كلمات فأقل وقد فصل المصنف في ترك المأمور به بين كونه ركنا أو غيره فقال (فإن ترك) المصلي (ركنا) من أركان الصلاة كترك الركوع مثلا (واشتغل بما بعده) أي بما بعد المتروك (ثم ذكر) أي تذكر ذلك المدرك (تداركه) أي فعل ذلك المتروك وجوبا إن لم يكن مأمورا وأما هو فيتدارك بعد سلام امامه بركعة ومحل كونه يتداركه إن لم يستمر على سهوه فان استمر وفعل المتروك قام المفعول مقامه (واقى بما بعده) أي بما بعد المتروك وهو باقي صلاته (وسجد للسهو) إن كان هناك زيادة كان سجدا قبل ركوعه سهوا ثم تذكر فانه يقوم ويركع ويسجد للسهو هذه الزيادة وإن لم يكن هناك زيادة لم يسجد للسهو وكان ترك السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة ثم تذكر قبل سلامه فانه يأتي بها ولا يسجد للسهو لعدم الزيادة ولو كان المتروك هو السلام فتذكر ولو بعد طول الفصل ولم ينتقل عن موضعه فانه إذا تذكره يأتي به من غير سجود (ولو ترك) المصلي (بعضا) من أبعاض الصلاة كالشهاد الأول مثلا هذا مقابل لقوله فان ترك ركنا (ولو) كان (تركه عمدا) هذه غاية في ترك البعض المتيقن لسجود السهو وأشار المصنف إلى جواب لو الأولى بقوله (سجد) أي للسهو لاجل تركه أي لافرق في ترك البعض بين كونه عمدا أو سهوا فان السجود جابر لهذا الحلل الحاصل بترك البعض (ولو ترك) المصلي (غيرهما) أي غير الركن والبعض كترك التسيحات والتكبيرات وكترك السورة بعد الفاتحة وغير ذلك من الهيئات وجواب لو قوله (لم يسجد) أي المصلي التارك لما ذكر للسهو لأن سجود السهو زيادة في الصلاة فلا يجوز الإتيان به ولم يرد إلا في بعض الأبعاض وهو أنه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس ثم سجد في آخر الصلاة قبل السلام سجدتين رواه الشيخان فيه ترك الشهاد مع قعوده المشروع

وصلاة الرغائب في شهر رجب وصلاة نصف شعبان بدعتان مكروهتان (باب سجود السهو) وله سيان ترك مأمور به وارتكابه منهى عنه فان ترك ركنا واشتغل بما بعده ثم ذكر تداركه وأتى بما بعده وسجد للسهو ولو ترك بهضا ولو عمدا سجد ولو ترك غيرهما لم يسجد

له وقيس عليه وما في معناه في التأكيد فبقى الباقي على الأصل وفي معنى ما ورد ترك التشهد وحده ويقاس عليه ترك القنوت وحده أو مع قيامه المشروع له بجماع الذكر المقصود في عمل مخصوص والصلاة على النبي وآله حيث سنت ملحقة بالتشهد لما ذكر هذا ما يتعلق بالسبب الأول وقد شرع فيما يتعلق بالسبب الثاني وهو فعل ما نهى عنه في الصلاة فقال (فإن ارتكب) المصل شيئا (منها) عنه ففيه تفصيل ما ذكره بقوله (فإن لم يبطل عمده الصلاة) كالاتفات الواقعة في الصلاة وكخطوتين فيها (لم يسجد) لالعمده ولا لسهو لعدم ورود السجود له لأنه صلى الله عليه وسلم فعل الفعل اليسير في الصلاة كجملة أمانة ووضعها ولم يسجد للسهو ولا أمر به (وإن أبطل عمده) الصلاة وذلك كتطويل ركن قصير وهو الاعتدال والجلوس بين السجدين إذ لم يطلب تطويلهما وكقليل كلام واكل وزيادة ركعة ناسيا (سجد سهوه وإن لم يبطل سهوه) الصلاة (أيضا) أي كما أبطل عمده لأنه صلى الله عليه وسلم كارهوا الشيخان صلى الظهر خمسا وسجد للسهو بعد السلام فإن أبطل سهوه الصلاة كالحديث والردة وثلاث خطوات متواليات لم يسجد لأنه ليس في صلاة فانه لا فرق في بطلان الصلاة في العمل الكثير بين أن يفعله عامدا أو ناسيا وكذلك الكلام الكثير وهو ما زاد على ست كلمات لا فرق فيه بين العمد والنسيان (ويستثنى ما) أي من الذي أو من شيء (لا يبطل عمده) الصلاة أي من عدم سن السجود له مسائل فعمد ما غير مبطل للصلاة ولكنه في هذه الحالة يسجد لسهو إذا فعلها عمدا بخلاف المستثنى منه فلا يسجد في فعله عمدا أحد المسائل المستثنيات (إذا قرأ الفاتحة أو) قرأ (التشهد أو) قرأ (بعضهما) أي بعض الفاتحة أو بعض التشهد (في غير موضعه) أي غير موضع كل منهما كان يقرأ الفاتحة كلها أو بعضها في الركوع ولا يشترط في سجود السهو حيث نية لهذا النقل المذكور فيسجد للسهو ولم ينو القراءة المذكورة في الركوع مثلا ومثل نقل الركن القولي الذي لا يبطل عمده نقل بعض من الأبعاض كنقل القنوت ونقل الهيئة كنقل السورة والتسبيح لكن نقل هذا في غير محله سبب للسجود بشرط النية بخلاف نقل الركن فلا يشترط السجود له نية النقل المذكور كما علمت ولكن وقع الخلاف في نقل الركن إلى غير محله فإنه هل يشترط للسجود له نية والمعمدانه لا يشترط له نية ولو كان النقل عمدا في جميع ما ذكر وإنما يطلب السجود في ذلك لتركه التحفظ المأمور به في الصلاة حفظا مؤكدا كذا كيد التشهد الأول ولا يرد نقل السورة قبل الفاتحة حيث لا يسجد له لأن القيام محلها في الجملة ويقاس بذلك نظائره كنقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد وقبل القنوت ونقل الصلاة على الال قبلها وغير ذلك مما هو ظاهر فانه لا يسجد للسهو لذلك وقد ذكر المصنف حكم النقل السابق بقوله (فانه) أي الناقل المفهوم من النقل (يسجد لسهوه) أي سهو ما ذكر من النقل المذكور (و) الحال انه (لا يبطل عمده) أي عمد النقل أي النقل العمد فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف والمفعول محذوف أي الصلاة وإذا طلب السجود للنقل سهوا فللعمد أولى وقد مثل المصنف لما يبطل عمد الصلاة وسهوه لا يبطلها فقال (والاعتدال) أي الانتصاب قائما حال كونه مبتدئا (من الركوع والجلوس) الواقع (بين السجدين) هما (ركنان قصيران) أي الأصل فيهما ذلك وقد يطلب تطويلهما في الجملة كصلاة التساييح وقد نبى المصنف على قصرهما قوله (تبطل) الصلاة (باطالتهما عمدا) لاسهوا كما علمت وفاء بالقاعدة وهي أن ما يبطل عمده ولا يبطل سهوه يسجد لسهوه (فإن طولهما سهوا سجد) السهو وحيث أن (ولونسي التشهد الأول) وتليس بالقيام (فذكره بعد انتصابه حرم العود إليه) إذا كان مستقلا (فإن عاد) عمدا (أو حال كونه متعمدا) (بطلت) صلاته لقطعه فرضا لنقل (أو) عاد حال كونه (سهوا) أي ساهيا أو عودا سهوا أنه فيها مع عوده إلى محله وهذا ممكن مع السهو والنسيان فلا يرد ما قيل أنه يازم من عوده للتشهد

فإن ارتكب منها فإن لم يبطل عمده الصلاة لم يسجد وإن أبطل عمده سجد لسهوه إن لم يبطل سهوه أيضا ويستثنى مما لا يبطل عمده إذا قرأ الفاتحة أو التشهد أو بعضها في غير موضعه فانه يسجد لسهوه ولا يبطل عمده والاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين ركنان قصيران تبطل باطالتهما عمدا فإن طولهما سهوا سجد ولو نسي التشهد الأول فذكره بعد انتصابه حرم العود إليه فإن عاد عمدا بطلت أوسهوا

أو القنوت تذكر أنه فيها لأن كلا من التشهد والقنوت لا يكون إلا فيها (أو) عاد إليه حال كونه (جاهلا) بالتحريم أي تحريم العود فلا تبطل صلاته (سجد) للسهو وفي بعض النسخ جهلا بدل جاهلا وهي النسب بالعطف وإن كان المصدر مؤولا باسم الفاعل (ويلزمه القيام) عن التشهد في هذه الحالة (إذا ذكر) أي تذكر أنه في الصلاة أو علم بالتحريم (وإن عاد قبله) أي قبل الانتصاب بأن لم يصل إلى محل تجزئ القراءة فيما وكان وصوله إلى محل مستويا (لم يسجد) لعدم زيادة قيام معتبر أو قعود كذلك بالنسبة للقنوت فمجرد الهوى تذكر أنه ترك القنوت فعاد إليه فلا يسجد لانه لم يحدث قعودا وعدم السجود مقيد بقوله (إن لم يكن إلى القيام أقرب) أي بأن وصل إلى محل تجزئ القراءة فيه (وإلا فيسجد) حينئذ للسهو لتغير نظم الصلاة بما فعله ولا يجوز له العود إلى التشهد لانه تلبس بالفرض وهو وصوله إلى محل تجزئ فيه القراءة (ولو نهض) أي أسرع إلى القيام حال كونه (عامدا) في هذا القيام وهو متذكر بأنه ترك التشهد (ثم عاد) إليه (بعد ما صار) أي الناهض المفهوم من نهض (إلى القيام أقرب) منه إلى القعود أي وصل إلى المحل المتقدم (بطلت) صلاته لأنه زاد فيها عامدا شيئا لو وقع منه سهوا الجبر بالسجود فلذلك بطلت صلاته (وإلا) أي إن لم يصل إلى المحل المتقدم أو وصل وعاد ناسيا أو جاهلا بالتحريم أو كانت نسبه اليهما معا (فلا تبطل صلاته) وهذا جواب لقوله وإلا لأن هذا اللفظ اشتمل على شرط وهو أن ونفى وهو لا النافية فادغمت أن في لا النافية فصار هكذا وإلا ليست استثنائية حتى يقال هل هذا الاستثناء منقطع أم متصل فجوابه متصل بالجمل منقطع عن الفضل أي ليس بم متصل ولا بمنقطع بل هو أن الشرطية المدغمة في لا النافية كما علمت (والقنوت) في هذا التفصيل السابق في ترك عمدا أو سهوا (كالتشهد) فيهما وقد علمت حكمه (ووضع الجبهة بالأرض) بالنسبة لترك القنوت كأن (كالانتصاب) في ترك التشهد أي فيقال فيه إن عاد إلى القنوت عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته لانه ترك الفرض وهو تلبسه بالسجود لأجل نقل وهو القنوت وإن عاد ناسيا أنه في الصلاة أو جاهلا بالتحريم فلا يلزمه ترك القنوت عند التذكر والعلم فإن لم يضع الجبهة على الأرض جاز له العود إلى القنوت لانه لم يتلبس بالفرض ولو وضع بعض الاعضاء على الأرض ولو كان تركه للقنوت عمدا هذا كله في المنفرد وقد أشار إلى حكم الامام والمأموم فقال (ولو نهض) أي أسرع (الامام) إلى القيام (لم يجز للمأموم القعوده) أي للتشهد لفحش المخالفة فتبطل صلاته حينئذ إن تخلف عامدا عالما (إلا أن ينوي مفارقه) أي الامام فحينئذ يكون المأموم منفردا مستقلا فلا تبطل صلاته (فلو انتصب المأموم مع الامام) وترك الجلوس للتشهد وتابعه وقد تلبس كل منهما بالفرض وهو الانتصاب للركعة الثالثة (فعاد الامام إليه) أي رجع إلى التشهد (حرمت موافقته) أي يحرم على المأموم أن يوافقه في العود لانه أما مخطئ فلا يوافقه في الخطأ أو عامد فصلاته باطلة (بل يفارقه) بالنية أي نية المفارقة وتكون بالقلب لا باللسان (أو ينتظره) حال كونه (قائما) ويجوز تطويل القيام لانه ركن طويل (فان وافقه عمدا) أي متعمدا عالما بالتحريم (بطلت صلاته وإلا فلا) ويلزمه القيام عند التذكر أو العلم بالحال ولو قعد الامام للتشهد (وقام المأموم سهوا) بمعنى ساهيا أنه في الصلاة فيكون حالا من الفاعل على نسق ما قبله وجواب لو الشرطية قوله (لزمه العود لموافقته امامه) لأن المتابعة أكد من التلبس بالفرض ولذلك سقط القيام عن المسبوق وكذلك الفاتحة فلم يعد بطلت صلاته ما لم ينو المفارقة فلو تمعد ترك الموافقة وتلبس بالقيام فلا يلزمه العود بل يسن كارجحه في التحقيق وغيره في التشهد ومثله القنوت وفارق ما إذا قام ناسيا بأنه في صورة النسيان ففعله لاغ غير معتد به فكانه لم يفعل شيئا فلذلك وجب عليه العود على ما تقدم بخلافه في صورة العمد فان فعله معتد به وقد انتقل من فرض وهو المتابعة

أو جاهلا سجد ويلزمه القيام إذا ذكر وإن عاد قبله لم يسجد إن لم يكن إلى القيام أقرب وإلا فيسجد ولو نهض عامدا ثم عاد بعد ما صار إلى القيام أقرب بطلت ولا فلا والقنوت كالتشهد ووضع الجبهة بالأرض كالانتصاب ولو نهض الامام لم يجز للمأموم القعود له إلا أن ينوي مفارقه فلو انتصب المأموم مع الامام إليه حرمت موافقته بل يفارقه أو ينتظره قائما فان وافقه عمدا بطلت ولو قصد الامام وقام المأموم سهوا لزمه العود لموافقته إمامه

إلى فرض وهو الانتصاب للركعة الثالثة غير بينهما (ولو شك هل سها) أى هل حصل منه ما يقتضى سجود السهو (أو) شك (هل زاد ركنا) فى الصلاة على أركانها المختلف فيها والمتفق عليها (أو) هل (ارتكب) أى فعل شيئا (منها) عه وإن أبطل عمده ككلام قليل ناسيا (لم يسجد) للسهو فى هذه الصورة لأن الأصل عدم السهو فى الأول وعدم زيادة ركن فى الثانى وعدم ارتكاب المنهى عنه فى الثالث (أو) شك (هل ترك بعضا معينا) من الصلاة كقنوت أو تشهد أول والمعين ليس بقيد فالمهم كذلك وصورة الشك فى المهم أن يعلم أنه ترك بعضا وشك فى أنه التثنية أو القنوت مثلا أما أن فسر المهم بما لو علم ترك مندوب وشك هل هو بعض أو غيره فالعتمد أنه لا يسجد لأن المندوب لا ينحصر فيها يقتضى السجود (أو) شك (هل سجد للسهو) عند حصول ما يقتضى السجود (أو) شك بمعنى تردد هل (صلى ثلاثا أو) صلى (أربعا) فى الرابعة (بنى على أنه لم يفعله) أى لم يفعل البعض المعين فى الأول وبنى على أنه لم يسجد للسهو فى الثانى وبنى على أنه لم يصل أربعا فى الثالث بل ببنى على الأقل وهو الثلاث وباقى بالاربعه فيرجع فى ذلك إلى الأصل وهو عدم الفعل لأن الشك لا يؤثر لما فى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا شك أحدكم فى صلاته فلم يدر أصلى ثلاثا أم أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم وقد قيل إن هذه الصورة مستثناة من قولهم لو شك فى ارتكاب منهى فلا يسجد وهذه الصورة من أفراد صور ارتكاب المنهى فقطقتى الشك فى زيادة الركعة التى هى منهى عن زيادتها عدم السجود ولكن لما ورد السجود فيها للجبر قيل به (و) حيثئذ (يسجد) للسهو فى الصور الثلاث هذا إن استمر على الشك حتى قام للاربعه فى صورتها وأما إذا لم يستمر على الشك فقد أشار المصنف إلى حكمه بقوله (لكن إن زال شك قبل السلام يسجد أيضا) كما يسجد لو استمر على الشك ولو يزل وطلب هذا السجود مع زوال الشك (لما) أى للذى أو لشيء (صلاة) حال كونه (مترددا) فى زيادته (و) الحال أنه قد (احتمل) فى حال تردده (أنه) أى ما أتى به هو (زائد) على الأربع ولا يرجع فى فعلها إلى ظنه ولا إلى قول غيره وإن كان جمعا كثيرا والأصل فى ذلك خبر مسلم السابق وتماه فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته أى ردتها السجدتان إلى الأربع (وإن وجب فعله) أى المتردد فيه فإن شرطية وقوله (على كل حال) متعلق بقوله وجب والمعنى وجب فعله أى المتردد فيه سواء استمر شك أو زال وجواب الشرط قوله (لم يسجد) للسهو إذا لزم تردد يقتضى السجود (مثاله) أى مثال ما وجب فعله على كل حال (شك) المصلى (فى) الركعة (الثالثة أى) أى الركعة الثالثة (ثالثة أم) هى (رابعة) وهذا هو المستظهر عنه أى كون الركعة هى ثالثة أم هى رابعة وقوله (تذكر فيها) أى فى الثالثة أنها ثالثة معطوف على قوله شك وجواب الاستفهام قوله (لم يسجد) للسهو لأن ما فعله منها مع التردد لا بد منه ومثل الثالثة فى هذا الحكم الثانية فإذا شك فيها وتردد فى أنها ثانية أم ثالثة لم يسجد أيضا (أو) تذكر (بعد قيامه للاربعه) أو الثالثة أن ما قبلها ثالثة أو ثانية (يسجد) لأن ما فعله قبل التذكر كان محتملا للزيادة (و) يسجد للسهو وإن تعددت أسبابه) فهذه جملة شرطية معترضة بين المبتدأ وهو قوله وسجد السهو والخبر وهو قوله (سجدتان) أى هو سجدتان فقط بنية سجود السهو كسجود الصلاة فى واجباته ومندوباته وحكى بعضهم أنه يستحب أن يقول فيهما سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لا تاق بالحال (ولو سجد المسبوق مع الإمام أعاده) أى أعاد سجود السهو (فى آخر صلاته) لأن سجوده مع الإمام للتابعة وهو إنما يسجد فى آخر صلاته (وإن سها) أى المأموم سواء كانت قدوته حسية أو حكيمية وقوله (خلف الإمام) ظرف متعلق بقوله سها أى سها فى حال اقتدائه به الحسية أو الحكيمية (لم يسجد) لأن الإمام يتحمله بشرطه أى بشرط التحمل وهو كونه متطهرا (فإن سها) المأموم (قبل اقتدائه به)

ولو شك هل سها أو هل زاد
ركنا أو ارتكب منها لم
يسجد أو هل ترك بعضا
معينا أو هل سجد للسهو أو
صلى ثلاثا أو أربعا ببنى على
على أنه لم يفعله ويسجد لكن
إن زال شك قبل السلام
يسجد أيضا لما صلاه مترددا
واحتمل أنه زائد وإن
وجب فعله على كل حال
لم يسجد مثاله شك فى
الثالثة أى ثالثة أم رابعة
تذكر فيها لم يسجد أو
بعد قيامه للاربعه سجد
وسجد السهو وإن
تعددت أسبابه سجدتان
ولو سجد المسبوق مع
الإمام أعاده فى آخر صلاته
ولن سها خلف الإمام لم
يسجد فإن سها قبل اقتدائه به

أى الامام (أو) سها (بعد سلام الامام سجد) للسو لآن سهو قبل الاقتداء أو بعده لا يتعمله الامام (ولو سها الامام ولو قبل الاقتداء به) أى قبل اقتداء المأموم بالامام (وجب) على المأموم (متابعة) أى الامام فى السجود فان سهو يلبس المأموم قبل الاقتداء وبعده كما يحمل الامام سهو بشرط كونه أى الامام متطهرا اما إذا كان الامام محدثا فلا يحمل سهو المأموم ولا يتابعه الامام فى السجود واما إذا علم المأموم غلط الامام فى سهو كأن سجد بترك بعض علم أنه أتى به فلا يتابعه المأموم فى السجود ونظر ابن الرفعة فى عدم تحمل المحدث بان الصلاة خلف المحدث جماعة على الاصح حتى لا تجب إعادة الجماعة عند ظهور حدث الامام أى لهذه العلة وقد يقال ان صفة التحمل صفة كمال فى الامام زائدة على مجرد حصول الجماعة لحازان لا يتحمل المحدث وان حصلت به الجماعة (فان لم يتابعه) أى لم يتابع المأموم الامام فى السجود (بطلت صلاته) لمخالفته له فيما رجب عليه (فان ترك الامام) السجود المذكور (سجد المأموم) قبل سلامه سواء كان موافقا أو مسبوقا أى ندب له ذلك ولا يجب عليه لانه سنة كما سبق (ولو نسي المسبوق) ما عليه من بقية صلاته (فسلم مع الامام) على ظنه ان صلاته قد فرغت (ثم) بعد سلامه (ذكر) أى تذكر ما عليه من بقية صلاته (تدارك) أى ادخل نفسه فى الصلاة وفعل ما بقى عليه (وسجد) للسو آخر صلاته لان ما فعله مع الامام لو كان عامدا لبطلت صلاته فيجبر سهو بالسجود لاجله ولا يحمله الامام لانه سهو وبعده انقضاء القدوة (وسجد السهو سنة ومحل قبل السلام) هما جملتان كل منهما مبتدا وخبر والخبر الاول مفرد والثانى شبهة بالجملة لانه نظرف وهما دعوتان كونه سنة وكونه قبل السلام ودليل ذلك انه صلى الله عليه وسلم فعله وامر به إذ ذاك أى قبل السلام أى إذ ذاك موجود أى وقت القبل فاذا نظرف بمعنى وقت وذاك اشارة إلى قبل السلام وهى مبتدا والخبر محذوف كما علت ولان السجود لمصلحة الصلاة فكان قبل السلام كما لو نسي سجدة منها وأجاب علماء الشافعية عن سجوده بعده فى خبر ذى الدين وغيره بحمله على انه أى السلام لم يكن عند قصد لانه سلم ساهيا ويدل لذلك ايضا قول الزهرى كان اخر الامر من فعله صلى الله عليه وسلم سجوده قبل السلام وأجابوا أيضا بانه أى السجود الواقع بعد السلام ولم يرد لبيان حكم سجود السهو أى فوجب تأويله على وفق الوارد لبيان الصريح الذى لا يمكن تأويله ولا يجوز رده وتأويله بان يقال سلامه سهو بدليل انه أعاد السلام بعد سجود السهو وبعضهم قال فى قولهم وأجابوا بانه لم يرد الخ بل ورد لبيان ان السلام سهو الا يبطل الصلاة فهذا الاضراب مقول القول وقد اشار المصنف إلى عموم كونه قبل السلام بقوله (سواء سها بزيادة أو نقص) أو بهما معا (فان سلم قبله) أى قبل السجود (عمدا) أى تسليما عمدا أو حال كونه عامدا متذكرا لمقتضى سجود السهو (مطلقا) أى طال الفصل بين السلام والتذكرا ولا (أو) سلم تسليما (سهوا) أو حال كونه ساهيا على نسق ما قبله أى سها عن مقتضى سجود السهو اما السلام فهو عمد فيهما (وطال الفصل) عرفا وجواب الشرط قوله (فات) هو أى السجود لقوات محله بتعمد السلام فى الاولى وطول الفصل فى الثانية (وان قصر) أى الفصل عرفا (واراد السجود) بعد (سجد) للسو (وكان) أى صار (عائدا إلى الصلاة فيعيد السلام) حيثئذ وإنما سجد لما رواه الشيخان انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا فقيل له فى ذلك فسجد سجدين للسهو وان اراد عدم السجود فلا شئ عليه وقوله فيعيد السلام أى بلا تشهد ولو احدث فى السجود بطلت صلاته لانه فى صلاة بالعود لها ولو خرج فيه وقت الجمعة فاتت فلو نوى الاتمام لزمه (فصل فى) مشروعية (سجود التلاوة والشكر) أى فى بيان حقيقة كل منهما وحكمهما وإنما اخر سجود التلاوة عن سجود السهو لانه يكون فى الصلاة وعارضا بخلاف سجود السهو فلا يكون إلا فيها واخر سجود الشكر عنها لانه لا يكون فى الصلاة بل يكون خارجا (سجود التلاوة) أى سجود سبيه

أو بعد سلام الامام سجد
ولو سها الامام ولو قبل
الاقتداء به وجب متابعته
فان لم يتابعه بطلت صلاته
فان ترك الامام سجد
المأموم ولو نسي المسبوق
فسلم مع الامام ثم ذكر
تدارك وسجد وسجد
السهو سنة ومحل قبل
السلام سواء سها بزيادة
أو نقص فان سلم قبله عمدا
مطلقا أو سهوا وطال
الفصل فات وان قصر
واراد السجود سجد
وكان عائدا إلى الصلاة
فيعيد السلام
(فصل فى سجود
التلاوة والشكر)
سجود التلاوة

التلاوة فهو من اضافة المسبب إلى السبب فهو مبتدأ وقوله (سنة للقارى والمستمع) خبر المبتدأ والمستمع للقراءة هو من يقصد السماع والقارى هو من يقرأ اية من الايات المشتملة على ايات السجدة الآتى بيانها (و) تسن السجدة أيضا (للسامع) للقراءة ولو من غير قصد فبين المستمع والسامع عموم وخصوص مطلق فيلزم من المستمع السامع ولا عكس لان المستمع يشترط في مفهومه الاصغاء للقراءة ودليل طلب السجود للتلاوة الاجماع ومارواه الشيخان عن ابن عمر انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن فيقرأ سورة فيها سجدة فيسجد ونسجد معه حتى لا يرى بعضنا موضعا لمكان جهته ودليل عدم وجوبه مارواه الشيخان أيضا عن زيد بن ارقم قال قرأت النجم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يسجد منا أحد وهذا إذا كان خارج الصلاة فان كان فيها ففيه تفصيل وقد أخذ المصنف في بيانه فقال (ويسجد المنفرد) في الصلاة (و) يسجد (الامام لقراءة نفسه) أى نفس كل من المنفرد والامام لكن لا يقصد السجود ويشترط أيضا أن تكون القراءة واقعة في محلها وهو القيام لافى الركوع والسجود وإلا فلا يسجد ولو قرأ في القيام قبل الفاتحة يسجد لان القيام محل القراءة في الجلة وإذا قرأ آية السجدة بقصد السجود في غير المنزلة في صحيح يوم الجمعة بطلت إن كان عامدا عالما بالتحريم خلافا للعلامة ابن حجر حيث قال بعدم البطلان لان صحيح يوم الجمعة محل للسجود في الجلة وقد أخذ محترز قوله لقراءة نفسه أى نفس كل من الامام والمنفرد فقال (فان يسجد) أى كل من المنفرد والامام والقياس في العربية ابراز الضمير في سجد فيأتى بالف التثنية بعد الدال بدليل الاتيان بضميرهما بعده وهو قوله (لقراءة غيرهما) أى غير المنفرد والامام فالجار والمجرور متعلق بسجد على وجه التعليل أى سجد لاجل قراءة غيرهما والجواب عن عدم ابراز ضمير التثنية هو ان المصنف نظر إلى أن الضمير عائد على كل أى سجد كل منهما كما أفرد الضمير في قوله سابقا لقراءة نفسه أى نفس كل منهما كما تقدم وقد ذكر جواب الشرط فقال (بطلت صلاتهما) أى عند قصد السجود لزيادتهما في الصلاة سجدة منها عنها (ويسجد المأموم لقراءة امامه معه) للتبعية فقوله لقراءة امامه قيد أول في طلب سجود المأموم للتلاوة وقوله معه قيد ثان كذلك وتقدم حكم قراءة نفسه فلذلك فرع على مفهوم هذين القيدين وهو بطلان الصلاة في صور فقال (فلو سجد المأموم لقراءة نفسه) هذه صورة أولى من صور المفهوم وهى محترز قوله لان امامه (أو) سجدة لقراءة (غير امامه) وهذه صورة ثانية وهى محترز قوله لقراءة امامه أيضا كالتى قبلها (أو يسجد) هو أى المأموم (دونه) أى الامام هذه صورة ثالث وهى محترز قوله معه (أو تخلف) هو أى المأموم (عنه) أى عن الامام هذه صورة رابعة محترز قوله معه أيضا لانها صادقة بالتخلف عنه أيضا كما هى صادقة بالسجود دونه فبانان الصورتان محترز قوله معه كما علمت وقد ذكر المصنف جوابا لبقوله (بطلت) صلاته لفحش المخالفة في ذلك كله . ولما فرغ المصنف من حكم سجود التلاوة شرع بين عدد محله فقال (وهو) أى سجود التلاوة (أربع عشرة سجدة) بحذف التاء من أربع لان المعدود مؤنث وأربع وما فوقها إلى عشرة إذا ركبت مع عشرة تكون باقية على حالها وهو تذكيرها مع المؤنث وتأتي عشرة وتأتي عشرة مع المذكر وتذكر عشرة كما هو معلوم في محله وفي بعض النسخ وهن أى السجدة والصواب الاولى لان المصنف لم يتعرض لجمع السجدة بل قال سجود التلاوة إلا أن يجعل ضمير الجمع عائدا على السجدة المعلومة من السجود لانه مفرد مضاف إلى المعرفة فيعم وفيه تكلف (منها) أى من الأربع عشرة سجدة (ثنتان) أى سجدتان (في) سورة (الحج) الاولى عند قوله ان الله يفعل ما يشاء والثانية عند قوله لعلمكم تفلحون ومنها سجدة في الاعراف عند قوله وله يسجدون ومنها واحدة في الرعد عند قوله بالقدو والآصال وفي النحل عند قوله ما يؤمرون وقيل عند قوله وم لا يستكبرون وفي الاسراء عند قوله له ويزيدم خشوعا وفي

سنة للقارى والمستمع
والسامع ويسجد المنفرد
والامام لقراءة نفسه فان
سجد لقراءة غيرهما بطلت
صلاتهما ويسجد المأموم
لقراءة امامه معه فلو سجد
المأموم لقراءة نفسه أو
غير امامه أو سجد دونه
أو تخلف عنه بطلت وهو
أربع عشرة سجدة منها
ثنتان في الحج

مرهم عند قوله خروا سجدا وبكيا وفي الفرقان عند قوله زادهم نفورا وفي النمل عند قوله رب العرش العظيم وقيل عند قوله يعلنون وفي الم تنزيل عند قوله وم لا يستكبرون وفي حم السجدة عند قوله وم لا يسأمون وقيل عند قوله اياه تعبدون وفي النجم عند قوله فاسجدوا لله واعبدوا وفي اذا السماء انشقت عند قوله واذا قرى عليهم القرآن لا يسجدون وفي آخر اقرأ باسم ربك عند قوله فاسجد واقرب لما روى ابو داود باسناد حسن عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال اقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن وعدّها في الحديث خمس عشرة سجدة نظرا الى سجدة ص (وليس منها) اى سجّدات التلاوة (سجدة ص بل هي سجدة شكر تفعل خارج الصلاة) لانها لا تدخل فيها كما تقدم لخبر النسائي سجدها داود توبة ونسجدها شكرا اى على قبول توبته كما قاله الرافعي (ويطّل تعمدها) اى تعمدها سجدة التلاوة (الصلاة) اى اذا قرأها بقصد السجود وقد سجد علما علما كما تقدم ذلك لانها زيادة غير مشروعة (واذا سجد) للتلاوة (في الصلاة كبر) لهويه (السجود) كبر ايضا (الرفع) منه وهذا التكبير يقع (ندبا) كافي تكبير الصلاة (ويجب أن ينصب) بعد السجود حال كونه (قائما) اى ان صلى من قيام وأن يقعد عقبه ان صلى من قعود ولا يسن جلوس استراحة عقب قيامه من سجود التلاوة حيث ينصب قائما (ويندب أن يقرأ شيئا) من القرآن بعد قيامه من سجود التلاوة والحال انه في الصلاة وذلك بعد الانتصاب إن كان يصلي قائما وبعد القعود إن كان يصلي قاعدا وهذا الشيء غير الفاتحة لان الفاتحة قد قرأها أولا قبل قراءة آية السجدة وإن قرأ آيتها أولا فيقرأ الفاتحة حينئذ وتحصل سنية القراءة قبل الفاتحة ولما كان القيام محلا للسجود في الجملة طلب منه السجود ولو قبل قراءة الفاتحة (ثم) بعد ما قرأ ذلك (يركع) هذا حكمها في الصلاة وقد ذكر حكمها في غير الصلاة فقال (وفي غير الصلاة) اى وقراءتها في غير الصلاة حكمها اى السجدة أن يقال (تجب) لاجلها (تكبيرة الاحرام) لانها ركن من اركان السجدة كما هي ركن في الصلاة ذات القيام والقراءة وغيرهما من بقية الاركان وهذا هو الركن الاول لها وهو قولى وأشار الى الثاني القولى ايضا بقوله (و) يجب (السلام) اى الخروج منها بالتسليم كما في غيرها من الصلوات للحديث المار في الاركان وهو افتتاحها التكبير واختتامها التسليم ولم يتعرض المصنف لنية مع أنها الركن الاعظم لانها يدخل في الصلاة وبها يخرج منها على أن نية الخروج ركن على الخلاف في ذلك فلهذا ادرجها في تكبيرة الاحرام حيث كانت مقارنة لها فالتنية لا بد منها فتوقف صحة السجدة عليها الا اذا كانت في الصلاة فلا تحتاج حينئذ لنية لان نية الصلاة انسجت عليها فالحاصل ان لسجود التلاوة والشكر اركانا اربعة النية والتكبيرة للاحرام والسجود والسلام اثنان منها قوليان وهما التكبيرة والسلام واثنان منها فعليان هما النية لانها فعل قلبي والسجود وما عدا ذلك من تكبير السجود والرفع منه سنة والتسليم الثانية كذلك ويبطل هاتين السجدين ما يبطل غيرهما من مبطلات الصلاة وشرطهما شرط غيرهما من الصلاة وذلك كالطهارة وستر العورة ودخول الوقت وهو فراغه من القراءة لانتها ولو بقي حرف واحد لم يسجد حتى يتمها ولو طال الزمن من وقت النطق بها الى انتهاء آيتها واستقبال القبلة وغير ذلك من شروط الصلاة وقد صرح بذلك بعض المندوب لما اى لسجدة التلاوة ويقاس عليها سجدة الشكر فقال (تندب تكبيرة ا) هو (السجود و) تكبيرة (الرفع) منه وقد علم ندب ما ذكر مما مر فهو مجرد تكرر للايضاح (لا) يندب (التشهد) بعده (وان اخرج السجود) للتلاوة ولم يسجد عقب قراءتها (و) الحالة انه قد (قصر) (الفصل) عرفا بين الفراغ من قراءتها وبين ارادة السجود وضبط قصر ذلك في العرف بان لا يزيد على قدر ركعتين باخف ممكن من الوسط المعتدل فان كان الفصل بقدرهما فقد اشار لحكمها بقوله

وليس منها سجدة ص بل هي سجدة شكر تشمل خارج الصلاة ويبطل تعمدها الصلاة واذا سجد في الصلاة كبر للسجود والرفع ندبا ويجب أن ينصب قائما ويندب أن يقرأ شيئا ثم يركع وفي غير الصلاة تجب تكبيرة الاحرام والسلام وتندب تكبيرة للسجود والرفع لا للتشهد وان اخرج السجود وقصر الفصل قوله محلا للسجود كذا نسخته في الاصل ولعله تحريف من الناسخ وصوابه محلا للقراءة كما تفيد عبارة المؤلف السابقة اه كنه مصححه

(سجد) لها فهذا جواب الشرط (ولأى) وان لم يقصر الفصل بأن زاد على قدر الركعتين (لم يقض) أى لم يسجد لانه فات محلها وهى ذات سبب عارض تقوت بزوال العارض كصلاة الكسوف والخسوف (ولو كرر آية) سجدة (فى مجلس) واحد مرتين أو مرارا (أو) كررها (فى ركعة) واحدة (ولم يسجد) للقراءة (الأولى كفته سجدة) واحدة عن طلب غيرها وان تعددت قراءتها فلو سجد للأولى سجد لما بعدهما لتجدد السبب (ويندب لمن قرأ فى الصلاة) فى (غيرها) أى غير الصلاة ومفعول قرأ قوله (آية رحمة) أى قرأ آية دالة على الرحمة وقوله (ان يسأل الله الرحمة) منه فى تأويل مصدر نائب فاعل يندب أى يندب له سؤال الرحمة من الله تعالى (أو) قرأ (آية) تدل على (عذاب) سن له (أن يتعوذ) أى يتحفظ ويتحصن (منه) أى من العذاب سواء كان المصلى اماما أو مأموما أو منفردا لما روى الترمذى والنسائى بأسانيد صحيحة عن عوف بن مالك قال قلت مع النبي صلى الله عليه وسلم فقام يقرأ سورة البقرة لا يربأ بآية رحمة إلا وقف وسال ولا يربأ بآية عذاب إلا وقف وتعوذ هذا ما يتعلق بسجدة التلاوة ثم شرع يبين سجدة الشكر فقال (ولمن تجدد له نعمة) الخ فالجار والمجرور خبر مقدم وسأى المبتدأ المؤخر وجملة تجدد له نعمة صلة الموصول وهو من المجرورة باللام والضمير فى له عائد على الموصول وقوله (ظاهرة) صفة لنعمة أى وجدت وظهرت بعد ان لم تكن أى بعد عدمها كحدث ولد ومال وجاء مثلا (أو اندفعت عنه نعمة) أى بلية (ظاهرة) أيضا أى بعد خفائها كنجاة من غرق وشفاء مريض وقدم غائب (ومنه) أى من الاندفاع المفهوم من الفعل (رؤية) شخص (مبتلى بمصيبة) أى ابتلاه الله وامتحنه بوقوعه فى المصيبة وقد سلم الله الرأى من الوقوع فيها وحفظه ولم يمتحنه مثل ذلك الشخص الذى امتحنه وابتلاه فهذه النعمة التى كانت وحصلت على المبتلى ازاحا الله عن الرأى لها فينبغى عند ذلك ان يسجد لله شكرا على اندفاعها عنه (أو) رؤية مبتلى (بمرض) وقد صرح المصنف بالمبتدأ المؤخر الموعود به فيما تقدم فقال (ان يسجد شكرا لله تعالى) فالصدر المنسبك هو المبتدأ والتقدير السجود شكرا لله تعالى ثابت ومستقر لمن تجدد له نعمة ظاهرة أو اندفع عنه نعمة كذلك لما روى البيهقى بأسانيد صحيحة انه صلى الله عليه وسلم خر ساجدا حين جاء كتاب على رضى الله عنه من اليمن باسلام همدان وروى الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم سجد لرؤية من وبيلة الدين أخش من بلية البدن فالسجود للسلامة منها أولى (و) ينبغى للساجد ان (يخفيها) أى هذه السجدة لئلا ينكسر خاطره أى الشخص المبتلى بالسجود عند رؤيته (إلا لفاسق) وفى معناه الكافر (فيظهرها) له ولا يخفيها عنه (أجل أن يرتدع) أو يترجر (ان لم يخف) منه (ضررا) من اظهارها له والا فلا يظهرها له (وهى) أى سجدة الشكر (كسجدة التلاوة) فى الاركان والشروط حال كونها أى سجدة التلاوة واقعة (خارج الصلاة) أى فينبغى سجدة الشكر ويكبر للاحرام وجوبا ويكبر لهوى السجود ندبا وللرفع منه كذلك ويجب الخروج منها بالسلام ولا يجب لها تشهد كسجدة التلاوة (وتبطل بفعلها) أى السجدة المذكورة (الصلاة) قياسا على سجدة التلاوة فى غير يوم الجمعة فان الصلاة تبطل بالقراءة لآيتها بقصد السجود وسجد بالفعل فالبطالان مقيد بالسجود مع هذا القصد وأما اذا قرأ آيتها لا يقصد السجود بل اتفق له ذلك فلا بطلان حينئذ بالسجود كما تقدم ذلك وأما يوم الجمعة فقد تقدم حكمه (فلو خضع) أى تواضع انسان وتمسكن أى اظهر المسكنة (فتقرب لله بسجدة منفردة) أى (بلا سبب) فهو تفسير للانفراد وجواب لوقوله (حرم) عليه السجود المذكور قياسا على ما لو تطوع منفردا فانه حرام بالاتفاق فانه بدعة وكل بدعة ضلالة إلا ما دل دليل على استثنائه سواء كان ذلك بعد فعل الصلاة أولا (وحكم

سجدوا إلا لم يقض ولو كرر
آية فى مجلس أو فى ركعة ولم
يسجد للأولى كفته سجدة
ويندب لمن قرأ فى الصلاة
وغیرها آية رحمة ان يسأل
الله الرحمة أو آية عذاب ان
يتعوذ منه ولم تجدد له نعمة
ظاهرة أو اندفعت عنه نعمة
ظاهرة ومنه رؤية مبتلى
بمصيبة أو بمرض ان يسجد
شكرا لله تعالى ويخفيها
إلا لفاسق فيظهرها ليرتدع
ان لم يخف ضررا وهى
كسجدة التلاوة خارج
الصلاة فلو خضع فتقرب
لله بسجدة منفردة بلا سبب
حرم وحكم

سجود التلاوة حكم صلاة (و) وجوب استقبال (القبلة و) وجوب (الطهارة) عن الحدث والخبث في الثوب والبدن والمكان (و) وجوب (الستر) بكسر السين بمعنى الستارة أي الشيء الساتر للورة لأن سجدة التلاوة صلاة شرعية يشترط لها ما يشترط لغيرها وفتح السين بمعنى الستر وهو المعنى المصدري وقد تقدم ذلك مرارا والله تعالى أعلم

(باب صلاة الجماعة)

وهي الارتباط الحاصل بين الامام والمأموم فالجماعة مبحث شرعي ماخذة التوقيف وأما الجمع فاقلة ثلاثة وهو مبحث لغوي ماخذة اللسان فاقرقا وشرعت بالمدينة دون مكة لقهر الصحابة بها أي شرعت بالمدينة على سبيل الظهور فلا ينافي أنها شرعت في مكة لكن كانوا يصلونها خفية لضعف الاسلام حينئذ (هي) أي صلاة الجماعة (فرض كفاية) لخبر مامن ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم الجماعة وفي رواية الصلاة الاستحواذ عليهم الشيطان أي غلب رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وما قيل أنها فرض عين لخبر الشيخين ولقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلا فيصلي بالناس ثم أنطلق معي رجلا معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار اجيب عنه أنه بدليل السياق ورد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون ثبت أنها فرض كفاية (في حق الرجال) الاحرار (المقيمين) لا العراة وانما تسن الجماعة (في) الصلوات (المكتوبات) أي المفروضات أصالة فلا تكون فرض كفاية في النوافل بأنواعها وإن كان في بعضها يطلب له الجماعة وقد تقدم ذلك في صلاة التطوع وخرجت المنذورة فلا تشرع لها الجماعة وأما العراة فصحيح الرافعي في حقهم أنها تستحب وصحح النووي أن الجماعة والافراد في حقهم سواء وقوله (الحسن) صفة للسكتوبات وقوله (المؤديات) بصيغة اسم المفعول قيد للسكتوبات فخرجت الصلوات المقضية فلا تكون فرض كفاية وإن كانت تصح جماعة وقد صور المصنف وجوب فرض الكفاية بقوله (حيث يظهر الشعار) في البلد أو في محل إقامتها في القرية الصغيرة يكنى إقامتها في محل وفي الكبيرة والبلد تقام في محال يظهر بها الشعار فلو أطبقوا على إقامتها في البيوت ولم يظهر بها الشعار لم يسقط الفرض وقد ذكر المصنف بعض المحترزات بقوله (وتسن) الجماعة (للنساء) ولاتنا كدفي حقن كنا كدها للرجال لمزيتهم عليهم قال تعالى وللرجال عليهن درجة ولا تكون في حقهن فرضا جزما ومثلهن في ذلك العيب فليست في حقهم فرضا قطعاً ذكره في الكفاية وقال الاسنوي أنه الصواب وقال القاضى حسين السيد منع عبده من حضورها إلا أن لا يكون له شغل ويقصد تفويته الفضيلة وقوله للنساء يوم فرضيتها على الخنثى قال في المهمات والقواعد تاباه ويدل عليه ما قالوه في باب الجمعة من عدم وجوبها عليهم مع أن الجماعة شرط فيها (و) تسن الجماعة في حق (المسافرين) ولا تجب عليهم (و) كذلك تطلب الجماعة (ل) الصلاة (المقضية خلف مثلها) أي مقضية من جنسها كظاهر مقضية خلف ظهر مقضية لما ثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم فاتته الصبح هو وأصحابه فصلى بهم جماعة وليست الجماعة في حقهم فرض عين ولا كفاية بلا خلاف كما قاله في المجموع (ولا) تسن المقضية (خلف المؤداة) ولو من جنسها (ولا) خلف (مقضية غيرها) كظاهر خلف عصر فلا تسن حينئذ جماعة بل الانفراد بها أفضل للخروج من خلاف العلماء ودليل سنية الجماعة فيها عموم قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم بخمس وعشرين درجة وفي رواية بسبع وعشرين درجة وهذا الاختلاف بحسب اختلاف المصلين في كمال الصلاة والمحافظة على هيئتها وخشوعها وكثرة الجماعة وفضلها أو أن العدد لا مفهوم له فلا تنافي بين الروايتين لأن الاخبار بالعدد القليل لا ينافي الاخبار بالعدد الكثير ووجه الدلالة من هذا الحديث على السنية دون الوجوب أن

سجود التلاوة حكم صلاة النفل في القبلة والطهارة والستر

(باب صلاة الجماعة) هي فرض كفاية في حق الرجال المقيمين في المكتوبات الخمس المؤديات بحيث يظهر الشعار وتسن للنساء والمسافرين والمقضية خلف مثلها لا خلف المؤداة ولا مقضية غيرها

المفاضلة تكون حقيقتها بين فاضلين جائزين هكذا ذكره النووي رحمه الله تعالى في مجموعه ولا تجب على الخنثى والنساء هذا محترز الرجال ولا تجب على من فيهم روق هذا محترز الاحرار وتقدم الكلام على العراة (وهي أى الجماعة في) صلاة الجمعة فرض عين) كما يعلم من بابها وتكون فرض عين على كل واحد ممن يفعلها بالاتفاق لان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين فمن بعدهم لم يفعلوها الا جماعة (وآكد الجماعات) في الصلوات المكتوبات غير الجمعة (الصبح) أى صلاتها جماعة (ثم العشاء ثم العصر) أى جماعة صلاة العشاء وجماعة صلاة العصر للاحاديث الواردة في ذلك روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال من صلى العشاء في جماعة فكأنه قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنه صلى الليل كله وقيل آكدها ما في الجمعة ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر ثم ما في الظهر ثم ما في المغرب (واقولها) أى الجماعة (امام ومأموم) لما روى الشيخان من قوله صلى الله عليه وسلم لما لك بن الحويرث وصاحبه إذا حضرت الصلاة فأذا نتم أقيما وليؤمكما أكبركما فتحصل فضيلة الجماعة لها بلا خلاف كما ذكره في المجموع وتقدم ان هذا بحث شرعى فلا يتوقف على كثير كما هو ظاهر لفظ جماعة بخلاف الجمع فإنه يرجع إلى اللغة فاقوله ثلاثة (وهي) أى الجماعة (للرجال) الموصوفين بما تقدم حال كونها واقعة (في المساجد افضل) من فعلها في غيرها كاليث مثلا ولغير الذكر من أنثى وخشى فعلها في البيت افضل من فعلها في المسجد قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان افضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة فهي في المسجد افضل وقال لا تمنعوا نساءكم المساجد ويوتن خيرهن رواء أبو داود وصححه الحاكم على شرط الشيخين وقيس بالنساء الخنثى وهذه جملة من مبتدأ وخبر مستأنفة قصد بها بيان أفضلية الجماعة في المساجد على غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين من غدا إلى المسجد أودع الله له بركة في الجنة كما غدا أودع في الذهاب إلى المسجد أظهر شعار الجماعة (وأكثرها) أى المساجد (جماعة) أى من جهة كثرة جماعتها (افضل) من قليلها أى الجماعة فقوله جماعة منصوب على التمييز المحول عن المضاف والاصل وكثرة جماعة المساجد الخ فحلت نسبة الاكثرية إلى النسبة الإيقاعية الواقعة على الجماعة إلى المضاف إليه وهو المساجد وأقيم المضاف إليه مقام المضاف فانهم نسبة الاكثرية إلى المساجد لحي بالمضاف وهو جماعة ونصب على التمييز إزالة للابهام وهذه الجملة كالتى قبلها جملة من مبتدأ وخبر مستأنفة قصد بها بيان أفضلية أكثرية الجماعات على قليلها ودليل ذلك ما رواه أبو داود وسكت عليه وصححه ابن حبان وأشار البيهقي إلى تصحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل مع الرجل أولى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أولى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى وقد فرغ المصنف على ما ذكره فقال (فان كان بجواره) أى المصلى (مسجد قليل الجمع) وهناك مسجد آخر بعيد عنه (ف) المسجد (البعيد الكثير الجمع أولى) من المسجد القليل الجمع لما تقدم من رواية أبي داود وفي بعض الروايات صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده إلى آخر الرواية السابقة بأبدال أولى بأزكى والمعنى واحد وقد استثنى المصنف من أفضلية البعيد الكثير مسائل وأشار إليها بقوله (الا ان يكون امامه) أى امام كثير الجمع (مبتدعا) يبدع لا يكفر بها كاعتقاده عدم بعض الواجبات كالحنفى وان اتى بها لقصد بها التقليل وذلك مبطل عندنا ولهذا منع الاقتداء به مطلقا بعض الشافعية وتجوز الاكثر له مراعاة مصلحة الجماعة واكتفاء بصورتها والا لم يصح اقتداء بمخالف وتطلت الجماعات ولو تعذرت الجماعة الا خلف من يكره الاقتداء به لم تلتف الكرامة كما شمله كلامهم ولا نظر لادامة تعطيلها لسقوط فرضها حيث قد مقتضى قول الاصحاب ان الاقتداء بامام الجمع القليل افضل من الاقتداء بامام الجمع الكثير إذا كان مخالفا فيما يطل الصلاة حصول فضيلة

وهي في الجمعة فرض عين
وآكد الجماعات الصبح
ثم العشاء ثم العصر وأقلها
امام ومأموم وهي للرجال
في المساجد افضل وأكثرها
جماعة افضل فان كان
بجواره مسجد قليل الجمع
فالبعيد الكثير الجمع أولى
الا ان يكون امامه مبتدعا

الجماعة خلف هؤلاء أى المبتدع وما بعده الآتى فى كلام المصنف وأنها أفضل من الانفراد وقال السبكي ان كلامهم يشعر به وجزم به الدميرى وقال الكمال بن ابى شريف لعله الاقرب وهو المعتمد وبه أفتى الوالدرحمه الله تعالى وما قاله أبو اسحق المروزي من عدم حصولها وجه ضعيف والمراد بالبدعة فى كلامه غير المسكفرة كالمجسمة على المعتمد فان كانت مكفرة كنسكرك البعث والحشر للأجسام وعلم الله تعالى بالجزئيات فواضح عدم صحة الاقتداء به (أو) إلا ان يكون امامه (فاسقا) فسقا حقيقا او مظلونا او موهوما (أو) إلا ان يكون امامه (لا يعتمد بعض الاركان) كخفى او غيره (أو) إلا ان كان امام قليل الجمع (فيتمتع بذهابه إلى المسجد البعيد) الكثير الجمع (جماعة مسجد الجوار) القليل جماعته (ف) حيثئذ (مسجد الجوار) المذكور (أولى) واحق من الذهاب إلى المسجد البعيد الموصوف بما تقدم (و) صلاة الجماعة (للنساء) مطلقا سواء كان ذوات هيات أو عجائز (في يوتهن أفضل) منها فى غيرها مسجدا او غيره بان يؤمن رجل او يؤمن امرأة ويؤمن الختان. جل لقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود باسناد صحيح لا تمنعوا نساءكم المسجد ويبرهن خير لمن (ويكره حضور المساجد لمشتبهة او شابة) ويكره لزوجها تمكينها منه (لا) حضور (غيرهما) أى غير المشتبهة وغير الشابة وذلك (عند من الفتنة) * ولما فرغ من تطلب منه الجماعة ومن لا تطلب منه شرع فى مسقطها عن تطلب منه فقال (وتسقط الجماعة) أى يسقط الطلب لها على سبيل فرض الكفاية أو على سبيل فرض العين أو على سبيل السنة على ما تقدم من الخلاف فيها وقوله (بالعذر) متعلق بتسقط فهو مثال للمسقط وهو عام تحته افراد كثيرة فاشار المصنف لبعضها بالتمثيل فقال (ك) مشقة (مطر) بليل أو نهار للاتباع رواه الشيخان ولبه الثوب (أو تلج بيل الثوب) لانه فى معنى المطر (أو) كشدة (و حل) بفتح الحاء على المشهور بليل أو نهار للتوث بالمشى فيه أو الزلق (أو) كشدة (ريح) بالليل لعظم المشقة فيه دون النهار قال فى المهمات المتجه الحاق الصبح بالليل فى ذلك وهذا كله فى العذر العام و اشار إلى العذر الخاص فقال (أو كحر) وان وجد ظلا يمشى فيه (أو برد) وقوله (شديدين) صفة لكل منهما فهو راجع إلى الحر والبرد سواء كان كل منهما بليل أو نهار لعظم مشقة الحركة فيهما ووجه كون الحر والبرد من العذر الخاص هو انه قد نجس بهما ضعيف الحلقة دون قوبها وذكرهما فى الروضة من العذر العام وشدة الظلة فى الليل عذر مسقط أيضا (أو حضور طعام أو) حضور (شراب يتوق) هو أى من يريد الصلاة (إليه) أى إلى ما ذكر من الطعام والشراب بمعنى ان نفسه تميل إلى كل منهما وتشتاق إليه لانهما حيثئذ يذهبان الخشوع والخير الصحيحين إذا حضر العشاء واقامت الصلاة فابدؤا بالعشاء بفتح العين والخبر مسلم إلا صلاة بحضرة طعام وشدة الجوع والعطش تغنى عن التوقان كعكسه المذكور فى المذهب وشرحه وغيرهما لتلازمهما إذ معنى التوقان بالثناة الفوقية كما هو كذلك فى المتن الاشتياق المساوى لشدة ما ذكر لا الشوق قال الاصحاب وليس المراد أنه يستوفى الشيع بل يأكل لقما يكسر حدة الجوع إلا أن يكون الطعام بما يؤتى عليه دفعة واحدة كالسويق واللبن فيشبع الشيع الشرعى (أو) كشقة (مدافعة) أى غلبة (حدث) من بول أو غائط أو ريح فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك لسكر اهة الصلاة حيثئذ كما مر ذلك فى مكروهات الصلاة وان خاف فوت الجماعة ولو فرغ نفسه كما صرح به جمع وحدث ما ذكر فى الفرض لا يجوز قطعه فإذا لم تطلب معها أى مع المدافعة المذكورة الصلاة فالجماعة أولى بعدم الطلب لان الجماعة صفة تابعة لها فهى أولى بالسقوط ومحل ما ذكر ان اتسع الوقت بحيث لو فرغ نفسه ادرك الصلاة كاملة ولا حرم التأخير لذلك ودليل ما ذكره المصنف قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافعه الا خيثن ولان فى ذلك ما يسلب الخشوع (أو خوف على نفس) من قتل وهى

أو فاسقا أولا يعتمد بعض الاركان أو يتمتع بذهابه إلى البعيد جماعة مسجد الجوار لمسجد الجوار أولى وللنساء يوتهن أفضل ويكره حضور المسجد لمشتبهة أو شابة لا غيرهما عند أمن الفتنة * وتسقط الجماعة بالعذر كطر أو تلج بيل الثوب أو حل أو ريح أو كحر أو برد شديدين أو حضور طعام أو شراب يتوق إليه أو مدافعة حدث أو خوف على نفس

أى النفس معصومة لا يجوز سفك دمه (أو) خوف (على مال) من سرقة ونهبه سواء كان له أو لمن يلزمه الذب عنه من ظالم أو غيره ويدخل في المال الخبز إذا وضعه في القرن فإذا تركه وحضر لصلاة الجماعة فيحترق فيكون ذلك عذرا في ترك الجماعة (أو) خوف من (مرض) يشق معه قصد الجماعة وإن كان الحضور ممكنا لكن بمشقة بأن تلحقه مشقة كشقة مشيه في المطر لأن في ذلك ضررا وحرجا وقد قال الله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج فإن كان مرضه يسيرا كوجع ضرس فليس بعذر (أو) خوف فوت (تمريض) أى تعهد وخدمة (من يخاف ضياعه) فتمريض مضاف إلى من يخاف ضياعه بحيث لو تركه من يريد حضور الجماعة لتضرر بغيته عنه سواء كان الممرض قريبا أو صديقا أو غريبا لا معرفة له به وخاف من حضوره ضياعه فحينئذ يكون عذرا في ترك الجماعة فيشتغل في التمريض ولا حرج عليه في عدم الحضور (أو) لم يحتج إلى التمريض أى التعهد ولكن (كان) المريض (يأنس به) أى بحضوره عنده وكان قريبا أو مافى معناه بما تقدم ذكره (أو) كان العذر (حضور موت قريبه) (أو) موت (صديقه) أو زوجته أو مملوكه لما في ذهابه إلى الجماعة من لحوق الضرر لمن ذكر أو يقال في علة العذر لما في غيبته من شغل القلب السالب للخشوع ومجرد أنس المريض الذى لا قرابة له غير عذر فلذلك قيد الشيخ الجوجرى عبارة المصنف حيث قال فيما تقدم وكان قريبا أى وكان المتعهد للمريض قريبا يأنس به (أو) كان العذر خوف (فوت رفقة ترحل) أى تمشى وتفارق له ولو ذهب إلى الجماعة فيعذر حينئذ لمشقة تخلفه عنهم (أو اكل شئ) (ذى) أى صاحب (رائحة كريهة) كبصل وثوم فيه كل منهما لخبير الشيخين من أكل بصلا أو ثوما أو كراثا فلا يقربن مسجدنا وفي رواية المساجد فان الملائكة تنادى بما تادى منه بنو آدم زاد البخارى قال جابر ما أراه يعنى الايتنا بخلاف المطبوع لو والريحه وما تقدم من كراهة اكل ما ذكر إذا لم يمكنه إزالته بما لجمه ونحوها لما في ذلك من التأذى كما تقدم (أو) كخوف من (ملازمة غريمه وهو) أى الغريم (معسر) عاجز عن إثبات إعساره بخلاف الموسر بما ينق بما عليه والمعسر القادر على إثباته ببينة أو حلف والغريم يطلق لغة على المدين وعلى الدائن وهو المراد أو في كلام المصنف تنويحية بمعنى أن العذر المسقط للجماعة متشوع إلى هذه الأنواع ولا تسقط الجماعة بلا عذر من هذه الأعذار لخبير من سمع النداء فلم يأت به فلا صلاة له إلا من عذر ورواه ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين وقوله لا صلاة لمأى كاملة ولما فرغ المصنف من تعداد الأعذار المسقطة للجماعة شرع يذكر شروطها فقال (وشروط) صحة (الجماعة) كثيرة منها (أن ينوى المأموم الاقتداء) بالامام أى ربط صلاته بصلاة الامام أو ينوى الانتماء بالامام أو ينوى الجماعة معه في غير الجمعة مطلقا أى مع التحريم أو بعده فإن كانت مع التحريم فتقتصر بالتكبير وإنما وجبت نية الاقتداء لانه عمل ولا عمل إلا بالنية (فان أهمله) أى أهمل هذا الشرط وهو عدم النية المذكورة (انعقدت) صلاته (فرادى) وقد فصل المصنف في صحتها فرادى فقال (فان تابعه بلا انتظار) أى المأموم (افعله) أى الامام (انتظارا طويلا) بحيث يعد متابعه لانه وقفها على صلاة غيره بلا رابط بينهما كاتظاره ليركع معه أو ليسجد معه والانتظار الكثير مرجعه العرف كما في نظائره (فان قل) الانتظار (أو اتفق) له انتظاره بغير قصد بان فرغ من فعله مع فراغ فعل الامام (فلا) تبطل صلاته بخلاف (ولو اقتدى) شخص (بمأموم حال اقتدائه بطلت صلاته) لان المأموم حال اقتدائه تابع ومقتضى جعله اماما يكون متبوعا فينبغي تناقض فلذا بطلت صلاة من اقتدى به في حال كونه تابعا لغيره وأما بعد انقطاع القدوة يصح الاقتداء به (وينوى الامام الامامة) لاجل حصول الثواب لا لكون نيته شرطا في صحة صلاته جماعة بدليل قوله (فان أهمله)

أو على مال أو مرض أو
تمريض من يخاف ضياعه
أو كان يأنس به أو حضور
موت قريبه أو صديقه أو
فوت رفقة ترحل أو أكل
ذى رائحة كريهة أو ملازمة
غريمه وهو معسر وشروط
الجماعة أن ينوى المأموم
الاقتداء فان أهمله انعقدت
فرادى قلن تابعه بلا نية
بطلت صلاته ان انتظار
افعله انتظارا طويلا قلن
قل أو اتفق فلا ولو اقتدى
بمأموم حال اقتدائه بطلت
صلاته وينوى الامام
الامامة فان أهمله

أى أهل الامام المتوى وهو الجماعة (انعدت) صلاته (فرادى وصح الاقتداء) أى اقتداء المأمومين (به) أى الامام الذى أهل النية أى نية الجماعة لانهم ربطوا صلاتهم بصلاته ولم يربطها هو بهم فالشرط فى صحة اقتدائهم ربط صلاتهم بصلاته كما تقدم ذلك وإنما احتاج الامام إلى النية لتحصل الفضيلة له لأن صلاة الجماعة عمل فافتقر حصول الثواب المترتب على هذا العمل إلى النية لحديث إنما الأعمال بالنيات وقال القاضى حسين فيمن صلى منفردا فاقتدى به جمع ولم يعلم بهم ينال فضيلة الجماعة لانهم نالوها بسببه كذا فى اصل الروضة عن القاضى حسين زاد فى شرح المذهب عنه انه إن علم بهم ولم ينو الامامة لم تحصل له الفضيلة وقول المصنف (وفات الامام ثواب الجماعة) معطوف على قوله انعدت فرادى الخ عطف مسبب على سبب فهو بيان لحكم هذه الصلاة المذكورة من كونها مجردة عن الفضيلة فى هذه الحالة واثواب فاعل مؤخر والامام مفعول مقدم (ويشترط) فى حق الامام لأجل صحة صلاته مع المأمومين (نية الامامة فى) صلاة (الجمعة) ولو كان زائدا على الاربعين لان شرط صحتها الجماعة فان لم ينو فيها الجماعة لم تنعقد الجمعة لفقد الشرط (ويندب لقاصد الجماعة المشى إليها بسكينة) ووقار ولو فاتته الركعة مع الامام للنهي عن العد وفى قصة ابى بكر الصديق لما هرول لادراكه الركوع معه فلما فرغ من صلاته قال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد وروى الشيخان عنه صلى الله عليه وسلم انه قال إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها واتهم بركون ولكن اتوها واتهم بتمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا قال النووي السنة أن لا يعبث فى مشيه إلى الصلاة ولا يتكلم بمسجّن ولا يتعاطى ما يكره فى الصلاة كالالتفات (ويحافظ) أى من اراد ان يصلى جماعة (على إدراك فضيلة تكبيرة الاحرام) مع الامام لقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الشيخين إنما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا ووجه الدلالة من هذا أن الفاء للترتيب والتعقيب فيكون الحديث مصرحا بالامر بالتعقيب أى تعقيب تكبير المأموم بتكبير الامام وينافى هذا الحديث حديث الشيخين وهو إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على وتقدم فى باب الاذان انه يقاس بالمؤذن المقيم أى إذا فرغ المؤذن والمقيم من الاذان والاقامة يسر للامام والمأموم وغيرهما من يسمع ذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول كل واحد من يسمع الاذان والاقامة أى بعد الفراغ منهما الدعاء الوارد وهو اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم الوسيلة والفضيلة والدرجة العالية الرفيعة وابنه مقام محمود الذى وعدته إنك لا تخلف الميعاد فظاهر هذا أن المأموم إذا لم يفرغ من هذا الا بعد فراغ الامام من دعائه وقد شرع فى تكبيرة الاحرام اول مراتب الامام بهذا الدعاء كالامام الخنفي لانه عقب فراغ المقيم يشرع بتكبيرة الاحرام والمأموم قد أتى بهذا الدعاء لاجل السنة فتفتت العقبة المذكورة حيثئذ فالظاهر فى الجواب عن عدم التنافى أن الحديث الدال على العقبة وارد فى شأن السبق على الامام كما سياتى فى رواية مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لا تتبادروا الامام إذا كبر الخ فلا ينافى التأخر المذكور لاجل العمل بالحديث المتقدم وان تعقب كل شىء بحسبه أى إذا مضى زمن الدعاء فكبروا وهذا مظهر ولا يمكن غير هذين الجوابين بحسب ما ظهر لى وكل من الحديثين صحيح فلا مرجح لاحدهما على الآخر (وتحصل) هذه الفضيلة (بأن يشتغل) قاصد الجماعة (بالتحرم عقب تحرم الامام) كدال عليه الحديث المذكور بخلاف الغائب عنه وكذا الحاضر المترامخ عنه إن لم تعرض له وسوسة خفيفة بأن كان زمنها يسيرا بخلاف ما إذا طال زمنها لأن النية يكثر فيها الوسوسة فيقتفر فيها اليسير دون الكثير (ولو دخل) أى شرع الشخص (فى) صلاة (وتفل وأقيمت) صلاة (الجماعة) آتمه أى آتم التفل الذى شرع فيه (إن لم يخش فوات الجماعة وإلا) أى وإن خشى فواتها (قطعه) أى

انعدت فرادى وصح
الاقتداء به وفات الامام
ثواب الجماعة ويشترط
نية الامامة فى الجمعة ويندب
لقاصد الجماعة المشى إليها
بسكينة ويحافظ على إدراك
فضيلة تكبيرة الاحرام
وتحصل بأن يشتغل بالتحرم
عقب تحرم الامام ولو
دخل فى تفل وأقيمت
الجماعة آتمه إن لم يخش فوات
الجماعة وإلا قطعه

قطع ما صلاها من النفل وشرع في الجماعة التي يخاف فوتها لان الجماعة أولى منه بفرضيتها أو تأكدها (ولو دخل في) صلاة (الفرض) أي شرع فيها حال كونه (منفردا فاقبمت) صلاة الجماعة (ندب قلبه) أي قلب الفرض (نقلا مطلقا) أي (ركعتين) ويسلم (ثم يقتدى) بالامام محافظة على الجماعة بقدر الامكان قال النووي هكذا نص عليه الشافعي رضي الله تعالى واتفق عليه الاصحاب وفيه دليل على اتفاهم على الخروج من فريضة وقد دخل فيها في أول الوقت للعدول (فان لم يفعل) ماذا كر من القلب المذكور (و) قد (نوى الاقتداء) في أثناء الصلاة (صح) ما أتى به من الاقتداء بالامام في أثناء الصلاة لما رواه الشيخان من أن الصحابة قدموا أبا بكر يصلي بهم ثم جاء صلى الله عليه وسلم وهم فيها فتقدم وصلى واقبدي به أبو بكر والجماعة فصار أبو بكر مقتديا في أثناء صلاته (وكره) له ذلك لانه ترك السنة وهي قلب الفريضة نقلا ولزمه حينئذ المتابعة بط. صلاته بصلاة غيره (فان تمت صلاة المقتدى أولا) أي قبل صلاة الامام بان أتى بركعتين مثلا قبل الاقتداء به وصلى مع الامام ما بقي من ركعة في الثلاثية ركعتين في الرابعة وقد فرغ من صلاته وجواب ان الشرطية قوله (انتظره في التشهد) ان اراد الا انتظارا ويسلم معه وقوله (اوسلم) أي بعد تشهده ان لم يرد الا انتظار معطوف على انتظاره ولم يحجز أن يتابع الامام فيما زاد على صلاته وفي انتظاره في التشهد يطول الدعاء حتى يلحقه الامام ويجوز فضيلة السلام مع من قرع الامام أولا من صلاته قام المأموم بعد سلامه ليتم صلاته لانه مسبوق (ولو أحرم) المأموم ابتداء (مع الامام ثم أخرج نفسه من الجماعة) بنية المفارقة ومثل هذا ما لو أحرم المأموم منفردا ثم نوى الاقتداء به وما ذكره جرى على الغالب من احرام المأموم مع الامام الخ وقوله (وأتى) أي صلاته حال كونه (منفردا) معطوف على قوله ثم أخرج نفسه عطف جملة على جملة وقوله (جاز) جواب الشرط وهو ولو أحرم أي جاز ما فعله من اخراج نفسه من الجماعة بالنية وأثبت على ما فعله مع الامام فقط دون ما فعله منفردا ولهذا قال المصنف (لكن يكره) له قطع القدوة (بلا عذر) وان كانت الجماعة فرض كفاية لانه لا يلزم بالشروع فيه إلا في الجهاد وصلاة الجنازة والحج والعمرة ولان الفقرة الاولى فارقت النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة ذات الرقاع وأيضا في قطعها بلا عذر مفارقة الجماعة المطلوبة وجوبا أو ندبا مؤكدا على الخلاف المتقدم واما قطعها لعذر كمرض وتطويل امام القراءة لمن لا يصبر لضيق أو شغل يفتح الشين وتركه سنة مقصودة كتشيد أول وقوت فيفارقة ليأتي بها فلا كراهة في المفارقة حينئذ بل مفارقتها افضل لتحصيل تلك السنة وسواء في جواز قطع هذه القدوة للعذر المذكور المرخص في ترك الجماعة وغيره كما علم (ولو وجد) مريد الاقتداء (الامام را كعا احرم) أي كبر تكبيرة الاحرام حال كونه (منتصبا ثم كبر ثانيا) عند هويته (للكركوع) فلو كبر واحدة ونوى بها التحريم فقط وأتمها قبل هويته للركوع انعقدت صلاته ولا يضر ترك تكبيرة الركوع لانها سنة الابان نواهما بها أو الركوع فقط أو احدهما مبهما ولم ينوشا فلا تنعقد صلاته للتشريع في الاول بين فرض وسنة مقصودا فلو حوّلها عن التحريم في الثانية ولتعارض قرينتي الافتتاح والموءى في الاخيرتين ثم فرع المصنف على قوله منتصبا قوله (فان وقع بعض تكبيرة الاحرام في غير القيام) بان كبره هو هو للركوع (لم تنعقد) صلاته فرضا بخلاف ولا نقلا على الاصح (اذ لا اعتداد بالركن القولي في غير عمله وإنما لم تنعقد صلاته لقوات شرط تكبيرة الاحرام وهو وقوعها في حال الانتصاب تامة (فان وصل) في حال هويته (الى حد الركوع المجزئ) أي المحسوب للركوع وهو القدر الذي تقدم ضابطه لاقله وأكمله (و) الحال انه قد (اطمأن) معه (قبل رفع الامام) راسه (عن حد الركوع المجزئ) حصلت له الركعة (وهذا تفريع على قوله ثم كبر ثانيا للركوع بعد التفريع الاول على سبيل الف والنشر المرتب (فان شك هل رفع الامام

ولو دخل في الفرض منفردا فاقبمت الجماعة ندب قلبه نقلا مطلقا ركعتين ثم يقتدى فان لم يفعل ونوى الاقتداء صح وكره فان تمت صلاة المقتدى أولا انتظره في التشهد أو سلم ولو أحرم مع الامام ثم أخرج نفسه من الجماعة وأتم منفردا جاز لكن يكره بلا عذر ولو وجد الامام را كعا احرم منتصبا ثم كبر ثانيا للركوع فان وقع بعض تكبيرة الاحرام في غير القيام لم تنعقد فان وصل الى حد الركوع المجزئ واطمأن قبل رفع الامام عن حد الركوع المجزئ حصلت له الركعة فان شك هل رفع الامام

رأسه (عن الخد) للركوع (المجزى) للركع (قبل وصوله) أى المأموم (إلى الخد) للركوع (المجزى).
 المقام للاضمار أى إليه (أو) رفع رأسه (بعده) أى بعن وصوله إلى الخد المجزى للركع (أو) لم
 يشك المأموم فيما تقدم لكن (كان الركوع) المذكور (غير محسوب للامام) وذلك (كركوع
 (حدث) حدثاً أصغراً أو أكبر أدركه المسبوق فيه (و) ركوع (من به نجاسة خفية) وهى التى
 لا يراها من ينظر اليه (أو ركوع) ركعة (خامسة) هذا معطوف على كحدث على تقدير الكاف
 الجارة فهذا لا مثله الثلاثة للركوع الذى هو غير محسوب للامام فلا تدرك الركعة للمأموم فيها وفيما
 قبلها فى مسألة الشك ولذلك صرح المصنف بالجواب عن الجميع فقال (لم يدرك) أى المأموم الشاك
 وما بعده والمفعول محذوف أى الركعة لأن الأصل فى الشك عدم الإدراك وهى الصورة الأولى
 وشرط تحمل الامام لها الطهارة من الحدثين وهذا فى صورة عدم الشك وهى الثانية ويشترط لتحمل
 أيضاً طهارته من النجاسة المذكورة وهى الثالثة وكذا من أتى بركعة خامسة سهواً وهى الصورة
 الرابعة فادرك ركوعها لا يحسب للمأموم الجاهل بحاله نظر الواقع وهو عدم الاعتدال به أى الركوع
 المذكور (ومنى أدرك) المأموم (الامام فى الاعتدال) بعد الرفع من الركوع (أو) أدركه (فيما
 بعده) من الهوى للسجود (انتقل) المأموم (معه) أى مع الامام حال كونه (مكبراً) فى محل التكبير
 (ويسبح) الله أى ينزهه عما لا يليق به أى فى محله وهو السجود الاول والثانى (ويتشهد معه فى غير
 موضعه) أى فى غير موضع التشهد للمأموم للمتابعة (ولو أدركه) أى أدرك المأموم الامام حال
 كونه (ساجداً أو) حال كونه (متشهداً) أى جالساً للتشهد (سجد) أى المأموم (معه)
 أى مع الامام فى الاول للمتابعة (وجلس) كذلك (بلا تكبير) فيهما عند هويه للسجود وعند
 جلوسه للتشهد لكنه يأتى بالتسبيح فى الاول وبالتشهد فى الثانى للمتابعة وأما التكبير لم يطلب لأن
 هذا الهوى ليس محل للتكبير أصلاً (ولو سلم الامام وهو) أى السلام المقصود من سلم واقع (موضع
 جلوسه المسبوق) بأن أدرك مع الامام محل جلوسه كر كعتى المغرب والرابعة وجواب لوقول المصنف
 (قام) أى المأموم لا يدرك ما بقى عليه من صلاته حال كونه (مكبراً) فهو حال من الضمير فى قام لأن
 هذا القيام محل للتكبير (فان لم يكن) الجلوس مع الامام (موضعه) أى محله بأن كان للمتابعة
 كان يكون فى الركعة الرابعة للامام أو الثالثة له وهى أولى للمأموم (فلا تكبير) مندوب ومطلوب
 وأشار المصنف ما تدرك به الجماعة فقال (وان أدرك) المأموم أى يريد الاتهام (الامام قبل أن
 يسلم) أى قبل شروعه فيه (أدرك فضيلة الجماعة) ولو لم يجلس حتى سلم الامام ولو أدركه بعد أن
 شرع فى التسليم وقبل أن يتمها فقد قال الاسنوى وغيره بإدراك الجماعة خلافاً لمن قال بعدم
 الإدراك فى هذه الصورة وإنما أدرك المأموم فضيلة الجماعة قبل أن يسلم لانه أدرك معه ما يعتد به
 وهو النية وتكبيره الأخرام فحصل له به الجماعة كالأدرك معه ركعة ولأن الاقتداء جائز فى هذه
 الحالة فلو لم يكن ذلك محصلاً للجماعة لكان مبطلاً لانه زيادة فيها بلا فائدة لكن إدراكها من أول
 التحريم أعلى واعظم من إدراكها فى الآخرة فى الوسط لان الاجر على قدر الطاعة وإن كان العدد فى
 درجات الثواب واحداً كسبعة وعشرين درجة أو خمسة وعشرين درجة على اختلاف الرواية فتكون
 درجات من أدركها من أولها اعظم واكبر جسماً من درجات غيره بحيث لو جسمت لظهر ذلك والله اعلم
 (وما أدركه) أى والقدر الذى أدركه المأموم المسبوق مع الامام (فهو) أى ما أدركه هو (أول
 صلاته) أى المأموم المسبوق (وما) أى والذى (يأتى به) أى والقدر الذى يأتى به المأموم ويفعله
 (بعد سلام الامام فهو) أى القدر المذكور الذى يفعله (آخر صلاته) أى المأموم المذكور روى

عن الخد المجزى. قبل
 وصوله الى الخد المجزى.
 أو بعده أو كان الركوع
 غير محسوب للامام
 كحدث ومن به نجاسة
 خفية أو ركوع خامسة لم
 يدرك ومنى أدرك الامام
 فى الاعتدال أو فيما بعده
 انتقل معه مكبراً ويسبح
 ويتشهد معه فى غير موضعه
 ولو أدركه ساجداً أو
 متشهداً سجد معه وجلس
 بلا تكبير ولو سلم الامام
 وهو موضع جلوس
 المسبوق قام مكبراً فان لم
 يكن موضعه فلا تكبير وإن
 أدرك الامام قبل ان يسلم
 أدرك فضيلة الجماعة وما
 أدركه فهو أول صلاته وما
 يأتى به بعد سلام الامام
 فهو آخر صلاته

الشيخان خبر ما أدر كنتم فصلوا وما فاتكم فاتموا وإتمام الشيء: إنما يكون بعد أوله وقد فرع المصنف على ما ترتب على كون ما يفعله المأموم بعد سلام الإمام هو آخر صلاته فقال (فيعيد فيه) أى فى ذلك الآخر (الفتوت) ولو قنت مع الإمام لانه ليس فى محله لأن محله فى آخر صلاته وهو فى اعتدال الركعة الثانية من صلاة الصبح والأول إنما كان للتابعة ولما فرغ مما يتعلق بالمسبوق بين ما يتعلق بالمأموم مطلقاً فقال (ويجب) أى على المأموم (متابعة الإمام) فى أفعاله وما ينبه له لاجل حصول فضيلة الجماعة للمأموم ما أشار إليه المصنف بقوله (وليكن ابتداء فعله) أى المأموم (متأخراً عن ابتدائه) أى ابتداء فعل الإمام بمعنى أنه لا يقارنه أى لا يقارن المأموم الإمام فى أفعاله لأن مقارنة المأموم للإمام فى الأفعال مفوتة لفضيلة الجماعة (وليكن ابتداء فعل المأموم (متقدماً على فراغه) أى فراغ فعل الإمام أى قبل أن يفرغ الإمام من فعله يكون المأموم مبتدئاً فى فعله مثلاً إذا ركع الإمام فلا يقارنه المأموم فى ابتداء الركوع بل يتأخر عنه وقبل أن يفرغ الإمام من هويته للركوع يلحقه المأموم وإذا رفع رأسه من الركوع فلا يقارنه فى الرفع منه وقبل فراغه من الرفع المذكور يرفع المأموم رأسه من الركوع وهكذا روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تبادروا الإمام إذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا (ويتابعه) أى يتابع المأموم الإمام (فى الأقوال أيضاً) أى كما يجب عليه أن يتابعه فى الأفعال يستحب أن يتابعه فى الأقوال سواء كانت واجبة كالأركان القولية أو مندوبة كالتكبيرات وقراءة السورة وغيرهما من سائر السنن وقد استثنى المصنف من هذا العموم قوله (إلا التامين) أى قول الإمام آمين (فانه يقارنه فيه) من غير متابعة له فيه أى فى التامين لما سر فى أركان الصلاة فى قراءة الفاتحة من أنه يسن مقارنة المأموم للإمام فى التامين لخبر الشيخين إذا أمن الإمام فأمّنوا فانه من وافق تامينه تامين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وليس فى الصلاة ما تسن فيه المقارنة من فعل وقول غيره أى غير التامين (ولو قارنه) أى قارن للمأموم الإمام فى (تكبيرة الاحرام) يقينا (أو شك هل قارنه فيها) أى لم يترجح عنده أحداً لأميرين بل هما سواء وقوله (لم تتعقد) أى صلاته فى الصورتين هو جواب لوفى قوله ولو قارنه أما فى الأولى فانه ربط صلاته بصلاة من لم تتعقد صلاته فلم يصح وأما فى الثانية فلم يمتنع تحقق الشرط (أو) قارنه (فى غيره) أى غير التكبير المفهوم من التكبيرة ولو قال فى غيرها لكان أوضح لأن الضمير عائد على التكبيرة وقد وقع فى بعض النسخ بالتأنيث فى قوله أو شك هل قارنه فيها فهو يدل على تأنيث الضمير فى لفظ غيره أيضاً لكنه وقع التذكير فى نسختين فيحتاج فيهما إلى التأويل المذكور والمعنى أن المأموم لو قارن الإمام فى أفعاله أو أقواله فى غير التامين (كره) لذلك وصحت القدوة وفائدة صحة القدوة مع فوات الفضيلة سقوط الأثم على قول وجوب العين أو الكفاية وسقوط الكراهة على قول السنة أيضاً يحصل الشعار بالجماعة (وفاتته فضيلة الجماعة) لكن وقع فى الأقوال خلاف فى الكراهة والمقارنة فى الأفعال مفوتة لفضيلة الجماعة على المعتمد وقيل خلاف الأولى (وإن سبقه) أى المأموم الإمام (إلى ركن) فعلى بدليل تصويره له بقوله (بأن ركع) مثلاً (قبله) أى قبل الإمام وجواب الشرط قوله (كره) أى السبق المذكور والكراهة تزيهية والدليل على الكراهة قوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث إذا ركع الإمام فاركعوا وإذا سجدوا فاسجدوا روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال أيها الناس لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف فأتى أراكم من أمتى ومن خلفي وظاهر كلام النووي فى المجموع وابن الرفعة فى الكفاية أن التقدم إلى الركن حرام وعبارة النورى قال أصحابنا يجب على المأموم أن يتابع الإمام ويحرم عليه أن يتقدم بشئ من الأفعال والسبق بالركن

فيعيد فيه الفتوت ويجب متابعة الإمام وليكن ابتداء فعله متأخراً عن ابتدائه ومتقدماً على فراغه ويتابعه فى الأقوال أيضاً إلا التامين فانه يقارنه فيه ولو قارنه فى تكبيرة الاحرام أو شك هل قارنه فيها لم تتعقد أو فى غيره كره وفاتته فضيلة الجماعة وإن سبقه إلى ركن بالركع قبله كره

لا تبطل به الصلاة عمدا أو سهوا لأن فيه مخالفة يسيرة وما وقع من التعبير بالكراهة في كلام ابن الرفعة فهو محمول على كراهة التحريم اخذا بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم أما يخشى (وندب) له (العود الى متابته) لتزول الكراهة ويدرك فضيلة متابعة هذا الركن (وان سبقه) أى سبق المأموم الامام (بركن) واحد فعلى ايضا كالصورة الاولى لكن الاولى السبق فيها بالى وها هنا السبق بالباء وبينهما فرق وقد صور المصنف السبق بالركن بقوله (بان ركع) أى المأموم (و) الحال أنه قد (رفع) رأسه من الركوع (ثم مكث) أى المأموم السابق متصبا (حتى رفع الامام) رأسه من هذا الركوع وقد ذكر الجواب بقوله (حرم) على المأموم السبق المذكور وقد تحقق السبق بالركن باتصافه والصورة السابقة تحقق السبق فيها بالركوع لا بالركن حيث لم ينتقل عنه الى الاعتدال بان استمر راكعا وهذا هو عين السبق الى الركن فاذا انتقل عنه الى الاعتدال صدق عليه أنه سبقه بركن وهو الركوع وبعض الآخر وهو الانتصاب وهذا هو عين ما هنا فقد حصل الفرق بين السبق الى الركن والسبق بالركن فعلى ما هنا يقال حصل السبق بركن وبعض الآخر فاذا هوى للسجود والامام لم يرفع رأسه من الركوع فيقال قد سبقه بركنين وهما الركوع والاعتدال وهذا السبق مبطل كما سيصرح به المصنف وإنما حرم السبق المذكور لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم أما يخشى الذى يرفع رأسه قبل رفع الامام ان يحول الله رأسه رأس حمار وهو من الكبائر كما قاله ابن حجر فى الزواجر وأما السبق ببعض ركن حرام أيضا كفى الشمس الرملى وعبارته والسبق بركن عمدا حرام والسبق ببعض الركن كالسبق بالركن كأن ركع قبل الامام ولحقه فى الركوع وهذا هو مراد المصنف بقوله اولاً وان سبقه الى ركن كره ولكن المصنف مشى على الكراهة وأكثر العلماء مشى على التحريم بالسبق ببعض وحلوا الكراهة الواقعة فى كلام ابن الرفعة على التحريم ويمكن ان يكون مراد المصنف بالكراهة الكراهة التحريمية فيكون موافقاً لهم والحاصل أنه قد وقع الخلاف فى السبق بالبعض فقليل كالسبق بالركن فيكون من الكبائر وقيل من الصغائر وقيل انه مكروه كما هو ظاهر كلام المصنف واما مجرد رفع الرأس من الركن كالرفع من الركوع من غير وصول الركن الذى بعده فكروه كراهة تنزيه ومثل رفع الرأس من الركن الهوى منه الى ركن آخر كالهوى من الاعتدال من غير وصول الى السجود وحرمة السبق المذكور مقيدة بالعمد كما هو معلوم (و) مع ذلك أى مع الكراهة السابقة فى كلامه او مع الحرمة كالسبق بالركن (لم تبطل) صلاته كما علم بما سبق لانه لم يصدر منه ما يوجب البطلان والحالة هذه والحرمة المذكورة لتعديه على الامام بالسبق المذكور المنهى عنه فى خبر مسلم السابق لا تبادروا الامام اذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا (او) سبقه (بركنين) أى فعلين ولو غير طويلين سبقا (عمدا) أو حال كون المأموم متعمدا فى سبقه لياه بهما وحال كونه عالما بالتحريم وجواب ان السابقة المقدرة بعد او قوله (بطلت) صلاته بالقيدين السابقين وهما العمد والعلم بالتحريم لما فى ذلك من غش المخالفة ثم أخذ محترز العمد فقال (أو) سبقه بها سبقا (سهوا) فى التقدم بهما أى لم يعتمد ذلك لوسبقه بهما لکنه جاهل بالتحريم أى لم يعلم ان السبق بهما حرام (فلا) أى لا تبطل صلاته لانه معذور فى ذلك وهو جواب ان المقدرة فى الكلام أى فان سبقه بها سهوا فلا الخ (و) لكن (لا يعتد بهذه الركعة) فى اتي بعد سلام امامه بركعة وانما لم يعتد بهذه الركعة لعدم متابعة الامام فى معظمها هذا كله حكم السبق وأما التخلف فقد اشار اليه بقوله (وان تخلف) المأموم عن الامام (بركن بلا عذر كره) له ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث السابق فاذا ركع فاركعوا واذا سجد فاسجدوا (أو) تخلف عنه (بركنين بطلت) أى صلاته باتفاق لعدم المتابعة وذلك بان يركع الامام فيشتغل المأموم باتمام قراءة السورة أو تسبيح الركوع مع التطويل وكذا السجود ولا فرق فى ذلك

وندب العود الى متابته
وان سبقه بركن بان ركع
ورفع ثم مكث حتى رفع
الامام حرم ولم تبطل أو
بركنين عمدا بطلت أو
سهوا فلا ولا يعتد بهذه
الركعة وان تخلف بركن
بلا عذر كره أو بركنين
بطلت

بين الركن القصير وغيره (فان ركع) الامام (واعتدل) من الركوع (و) الحال أن (المأموم قائم)
 أي منصب وقوله (لم تبطل) صلاته أي المأموم لانه لم يتخلف عن الامام بتمام الركبتين لان المراد
 بالتخلف بها فراغ الامام منها قبل لحوق المأموم ولذلك فرع على ذلك المصنف فقال (فان هوى)
 أي الامام (يسجد وهو) أي المأموم (بعد قائم) متعصب أي لم يركع (بطلت) صلاته لفحش المخالفة
 (وان لم يبلغ) أي الامام (السجود) أي لم يتلبس به لانه كمل الركبتين المشروطين في التخلف بما أتى به
 من الهوى للسجود هذا كله ان تخلف بغير عذر وقد أشار الى حكم التخلف للعذر فقال (وان تخلف)
 أي المأموم عن الامام (بسبب) عذر من اعدار التخلف وهي كثيرة وقد مثل لبعضها فقال
 (كبطله قراءة) أي والامام سريع في قراءته وقد بين سبب البطء بقوله (أجل) عجز (خلقى قام به
 (لألوسوسة) ظاهرة طال زمنها عر فواستمر به العجز (حتى ركع الامام) وهو في القيام يقرأ فيها (لزمه
 اتمام الفاتحة ويسعى خلفه) أي يجرى المأموم بعد اتمام فاتحته على نظم صلاته ويلحق الامام ولا
 يقاس هذا على المسبوق حيث يسهط عنه باقيا لان تركها له انما شرع لفاوت الناس في الحضور
 غالبا وفي الاحرام بخلاف الاسراع فان الناس غالبا لا يتفاوتون فيه فيلزم فيه الاتمام (مالم يسبقه
 باكثر من ثلاثة اركان) طويلا فلا يعد منها الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين لانها ركنان
 قصيران فحصل السبق بالركوع والسجود الاول وتلبسه بالسجود الثاني فاذا فرغ من العذر بعد
 قراءة الفاتحة وهوى للركوع والامام ساجد جرى حينئذ على نظم صلاته ويتم هذه الركعة (فان
 زاد) أي المأموم على الثلاثة المغفلة بان رفع الامام راسه وشرع في القيام الى الثانية مثلا والمأموم
 قائم للقراءة (واقفه) حينئذ (فيما هو فيه) أي في القدر الذي هو متلبس به من عدد الركعات ولا
 يجرى على نظم صلاته فاذا جرى على ذلك عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته وإذا واقفه فيما هو فيه
 فباتى بما بقى عليه ولذلك قال المصنف (ثم يتدارك واقفاه بعد سلام امامه وإذا احس الامام) شخص
 (داخل) محل الصلاة (وهو) أي الامام (راكع) ركوعا ليس ثانيا من صلاة الكسوف (أو)
 احس بذلك (في التشهد الاخير ندب له) أي للامام (انتظاره) أي الداخل لله تعالى اعانة على ادراك
 الركعة في المسئلة الاولى والجماعة في الثانية ودليل ذلك انه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الانتظار في صلاة الخوف للحاجة وهي موجودة في هاتين الحالتين وفي الحديث ان رجلا حضر
 بعد فراغ الصلاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يتصدق على هذا فصرى معه رجل فيفهم من
 هذا الحديث الانتظار لو لم تفرغ الصلاة حيث قال من يتصدق على هذا بالصلاة معه فاذا ندب اعادة
 الصلاة ليحصل لهذا الرجل فضل الجماعة فيندب الانتظار بالاولى وقد اشار المصنف الى شروط
 ندب الانتظار المذكور فقال (بشرط أن يكون) ذلك الشخص الذي أحس به الامام (قد دخل
 المسجد) والمراد به محل الصلاة يشمل كل موضع يصلى فيه جماعة كالمدارس وغيرها (و) بشرط
 (أن لا يفحش الطول) بان يجاوز الحد في كثرة الانتظار فينشأ منه ضرر للحاضرين المأمومين وضبط
 هذا الطول الفاحش بما لو وزع على الصلاة لظهر له اثر محسوس (و) بشرط (ان يقصد) بهذا
 الانتظار (الطاعة) لله تعالى والتقرب اليه (لا تمييزه) أي لا يقصد بانتظاره التمييز بين الداخلين
 (و) لا يقصد (اكرامه) أي الداخل (بأن ينتظر الشريف دون الحقير) أو ينتظر بعضهم لصداقة
 او دين بفتح الدال وكسرهما قال في الكفاية اما إذا قصد بالانتظار غير وجه الله تعالى بان يميز بين
 الداخلين كزيد وعمر وهكذا لم يصح الانتظار قولا واحدا للاشراك وفي تحرير الفتاوى ان المنفرد
 كالامام في انتظاره بل اولى لا احتياجه الى تحصيل الجماعة قال ولم أجدهم تعرض له قال وإذا أثبتنا
 ذلك للمنفرد لم يشترط فيه عدم التطويل لعدم من يتضرر بتطويله وفيه احتمال انتهى قاله

فان ركع واعتدل والمأموم
 قائم لم تبطل فان هوى
 ليسجد وهو بعد قائم بطلت
 وان لم يبلغ السجود لانه
 كمل الركبتين وان تخلف
 بعذر كبطله قراءة لعجز
 لألوسوسة حتى ركع الامام
 لزمه اتمام الفاتحة ويسعى
 خلقه مالم يسبقه باكثر
 من ثلاثة أركان فان زاد
 واقفه فيما هو فيه ثم يتدارك
 ما فاتته بعد سلام امامه وإذا
 احس الامام بدخل وهو
 راع أو في التشهد الاخير
 ندب له انتظاره بشرط ان
 يكون قد دخل المسجد وأن
 لا يفحش الطول وان يقصد
 الطاعة لا تمييزه واكرامه
 بان ينتظر الشريف دون
 الحقير

المجوزى (ويكره) أى الانتظار (فى غير الركوع) فى غير (التشهد ولو كان لمسجد امام راتب) ولو فاسقا وهو من ولاء الناظر او كان بشرط الوقف (و) الحال ان المسجد (لم يكن مطروقا) اى محلا لطروق الناس فيه أى لم يكن ذلك المسجد فى عمرهم وجواب الشرط قوله (كره لغيره) أى غير الامام الراتب (اقامة الجماعة فيه بغير اذنه) اى اذن الراتب المذكور لان الامامة له لا لغيره ولما فى ذلك من الايجاش وايداء القلوب (وان كان مطروقا) للناس اى فى محل مرورهم (او) غير مطروق لكن (لا امام لم يكره) ما ذكر لثلاث تعطل الجماعة فيه ولا تنفاه الاجاش المتقدم وإذا حضر بعد صلاة الجماعة ندب لبعض الحاضرين من الذين صلوا ان يصلى معه ليحصل لذلك الرجل فضيلة الجماعة ويستحب لمن له عذر فى عدم الصلاة معه أن يشفع الى غيره ليصلى معه لما ذكر ولما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم من يتصدق على هذا بالصلاة معه (ومن صلى منفردا او صلى فى جماعة ثم وجد جماعة تصلى) مضارع مبنى للجهول صفة جماعة اى وجد جماعة قائمة وحاصلة ولو واحد مع غيره وجواب لقوله (ندب) له (أن يعيد صلاته معهم) وقد أشار المصنف الى شرطين من شروط الاعادة اشار الى الاول بقوله وجد جماعة تصلى وأشار الى الثانى بقوله (بنية الفرضية) لانهم شرطوا فى صحة الاعادة أن تقع المعادة جماعة من أولها الى آخرها فلو خلطت عنها كلاً أو بعضاً لم تتعقد وشرطوا أيضا أن تعاد الصلاة بصورتها الاولى اى من قصد الفعل والتعيين ونية الفرضية ولا تصح بنية النفل وان وقعت نفلا وبقي لها شروط أخر منها أن تعاد فى وقت الاول فلو خرج وقتها الذى صليت فيه أولا واعادها خارجة لم تتعقد ومنها أن تعاد مرة واحدة فلا تعاد ثالثا ومنها أن تكون الاولى صحيحة لان اسم الاعادة مشعر بصحة الاولى فلا يقال اعاده إلا بعد صحتها فلو اختلف شرط من هذه الشروط لم تتعقد المعادة كما علمت ودليل ندب الاعادة قوله صلى الله عليه وسلم بعد صلاته الصبح لرجلين لم يصليا معه ما منعك ان تصليا معنا قال لا يا رسول الله قد صلينا فى رحلتنا قال فلا تفعلوا إذا ضليتما فى رحلتكما ثم اتيتا مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة رواه أبو داود والترمذى وقال حسن صحيح وقد وقع خلاف بين العلماء فى ان الفرض هو الاولى والثانية واعتمدوا ان الاولى هى الفرض فلما نوى الفرض فى الاولى سقط الطلب عنه وكانت فرضه وحينئذ تبقى الثانية فلا ذكره القاضى حسين واستشكل امام الحرمين نية الفرض فى الثانية فقال امره بنية الفرضية مع القطع بان الصلاة التى يفعلها ليست فريضة محال واختار انه ينوى المعيد الظن او المصر مثلاً ولا يتعرض للفرض قال النووى فى المجموع وهذا الذى اختاره امام الحرمين هو المختار الذى تقتضيه القواعد والادلة (ويندب للامام التخفيف) أى تخفيف الصلاة بان يأتى الاركان والسنن والاباض على الوجه المطلوب فيخفف فى القراءة والاذكار ولا يقتصر على الاقل ولا يستوفى الاكمل المستحب للسفر لما روى الشيخان من قوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فان فيهم السقيم والضعيف والكبير وإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء وحينئذ اذا طول مع الامر له بالتخفيف فيكون مرتكباً للكرامة (فان علم) الامام (رضا) قوم (محسورين) وهم المقتدون به أى لا يصلى وراءه غيرهم وقوله (بالتطويل) متعلق برضاه وهو مصدر رضى بكسر الصاد وقوله (ندب حينئذ التطويل) جواب للشرط قال النووى وعليه تحمل الاحاديث الصحيحة فى تطويل النبي صلى الله عليه وسلم فى بعض الاوقات انتهى كلامه فان جمل حالهم وكان فيهم من يؤثر التطويل وفيهم من لا يؤثره لم يطول باتفاق الاصحاب ولو كانوا يؤثرون التطويل ولكن المسجد مطروق بحيث يدخل فى الصلاة من حضره بعد دخول الامام فيها لم يطول ولو آثروا التطويل إلا واحداً أو اثنين لم يرض ونحوه فان كان ذلك مرة ونحوها خفف وان كثرت طول لا يراعى الفرد اللازم ويترك حتى الجماعة قال فى المجموع وهذا تفصيل متعين (ويندب) للامام (تلقين امامه)

ويكره فى غير الركوع والتشهد ولو كان لمسجد امام راتب ولم يكن مطروقا كره لغيره اقامة الجماعة فيه بغير اذنه وان كان مطروقا أولا امام له لم يكره ومن صلى منفردا أو صلى فى جماعة ثم وجد جماعة فصلى ندب أن يعيد صلاته معهم بنية الفرضية ويندب للامام التخفيف فان علم رضا محسورين بالتطويل ندب حينئذ التطويل ويندب تلقين امامه

يذكر له ما بعد الذي يردد فيه وان كان التوقف في غير الفاتحة اعانة للامام وهذا هو المراد من الفتح على الامام وقيد المصنف ندب التلقين بقوله (ان وقتت قراءته) اي ان وقف القارئ فيها فاسناد الوقوف الى القراءة مجاز عقلي من باب الاسناد الى السبب والمعنى انه عجز عن النطق بالكلمة وتردد فيها ولا يلقيه مادام يتردد فيها وهو المنقول في التثنية وفي قوله وقتت قراءته اشارة الى ذلك ودليل استحباب التلقين هو ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الصلاة فترك شيئا لم يقرأه فقال له رجل يا رسول الله تركت آية كذا وكذا فقال صلى الله عليه وسلم هلا ذكرتها وبانه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة وليس عليه اي اشتبه عليه فلما انصرف قال لابي صليت معنا قال نعم قال فامنعك رواه ابو داود بسند لم يضعه والثاني باسناد صحيح ولا بد عند التلقين من قصد القراءة اما وحدها او مع التلقين ولا بان قصد التلقين فقط او اطلق بطلت الصلاة اي صلاة الملقن (وان نسي) الامام (ذكر) من اذكار الصلاة كالتمسيح (جهر به الماموم ايسمه) الامام فيتذكره فياتي به بعد التذكير (او) نسي الامام (فعلا) من افعال الصلاة سواء كان واجبا او مندوبا كالشهادتين والاقنوت وغيرهما (سبح) الماموم ندبا اي قال سبحان الله ليتذكر (فان تذكره الامام) اي تذكره ماعليه (عمل به) اي يتذكره اي فعل ماعليه بسبب تذكره لا بالتسريح (وان لم يتذكره) اي لم يتذكره الامام الفعل الذي قد نسيه من افعال الصلاة (لم يحز العمل بقول المامومين ولا) بقول (غيرهم) ولا بفعل المامومين ايضا واما مراجعة النبي صلى الله عليه وسلم لاصحابه لما قال له ذو الين اقصر الصلاة يا رسول الله ام نسيت فقال كل ذلك لم يكن فالتفت لاصحابه وقال احق ما قال ذو الين فقالوا نعم فادخل نفسه في الصلاة وكلها فهو محمول على انه تذكر ولم يعمل بقوله (وان كثروا) غاية في كل من المامومين وغيرهم ظاهره وان بلغوا عددا اتوا تركن المعتمد انهم اذا بلغوا عدد التواتر يجوز العمل بقوله وفعلهم على خلاف في الفعل دون القول (وان ترك) الامام (فرضا) من فروض الصلاة كأن قد في موضع القيام او قام في موضع القعود ولم يرجع الى الصواب (وجب) على الماموم (فراقه) ولم يحز متابعتة سواء كان ذلك عمدا أو سهوا ان ما ياتي به ليس من افعاله الصلاة لانه ان كان عمدا فقد بطلت وإن كان فعله اي الامام سهوا فهو غير محسوب له (او) ترك (سنة) موصوفة بكونها (لا تفعل الا بتخلف فاحش) من الماموم إذا فعلها وتخلف عن الامام لاجل فعلها وقد مثل المصنف لها بقوله (كتشهد) اول او سجدة التلاوة فعليه حينئذ تركها ومتابعة الامام وقد صرح المصنف بذلك فقال (حرم) عليه (فعلها) وهو جواب ان الشرطية المساطة على قوله او ترك سنة اي وان ترك سنة الخ (فان فعلها) اي تلك السنة التي تركها عمدا عالما بالتحريم (بطلت) صلاته لما في ذلك من فحش المخالفة (وله) اي للماموم (فراقه) اي فراق الامام التارك لها بان ينوي في قلبه ثمة المفارقة (لا) اجل ان (يفعله) اي تلك السنة المتروكة في حال استلاله (فان امكنت قريبا) اي امكنت فعلها اي فعل السنة التي تركها الامام عن قرب وذلك (كجلسة الاستراحة) وجواب ان قوله (فعلها) اي الماموم لان زمنها يسير والقنوت كجلسة الاستراحة اذا تركها الامام والماموم ان يفعله إذا لحقه في السجدة الاولى وفي السجدة الثانية مادام متلبسا بها قبل ان يرفع رأسه منها فيحيزن يكون السبق بركن وبعض الثاني ولا بعد الجلوس بينهما ركنا في مثل هذا قالوا رفع رأسه من السجود الثاني ولم ينو الماموم المفارقة بطلت صلاته لانه سبقه بركنين فعليين كما تقدم ذلك (وهي قطع الامام صلاته) بسبب (حدث) طرا عليه (او) قطعها (بغيره) اي بغير حدث (فله) اي للامام (استخلاف من) اي شخص او الذي (يتنها) سواء كان من المامومين او غيرهم اي يقيمه الامام خليفة عنه لما قام به من مانع الصلاة ولان الصلاة بامامين على التعاقب جائزة كما ثبت في الصحيحين من استخلاف ابي بكر رضي الله عنه

ان وقتت قراءته وان نسي ذكره جهر به الماموم ليسمه او فعلا سبح فان تذكره الامام عمل به وان لم يتذكره لم يحز العمل بقول المامومين ولا غيرهم وان كثروا وان ترك فرضا وجب فراقه او سنة لا تفعل الا بتخلف فاحش كتشهد حرم فعلها فان فعلها بطلت وله فراقه ليفعلها فان امكنت قريبا كجلسة الاستراحة فعلها ومضى قطع الامام صلاته بحدث او بغيره فله استخلاف من يتمها

بشرط صلاحته لامامة
هذه الصلاة فان فعلوا قبل
الاستخلاف ركنا امتنع
الاستخلاف فان كان
الخليفة مأموما جاز
استخلافه مطلقا ويراعى
المسبوق نظم الامام وإذا
فرغ منه قام وأشار
ليفارقوه أو ينتظروه
وهو أفضل وإن جهل
نظم الامام راقبهم فان
هموا بالقيام قام ولا تعد
وان كان الخليفة غير
مأموم جاز في الاولى أو
في الثالثة من الرابعة لافي
الثانية ولا في الرابعة ولا
تجب نية الاقتداء بل لهم
أن يتموا فرادى ولو قدم
الامام واحدا والقوم
آخر فقدمهم أولى
(فصل) أولى الناس
بالامامة الاقبح

أنه أم النبي صلى الله عليه وسلم مرة في مرضه ومرة ثانية في صلح بني عمرو بن عوف حين صلى أبو بكر بالناس
فجاء النبي صلى الله عليه وسلم وهو في أثناء الصلاة فاستأخر أبو بكر واستخلف النبي صلى الله عليه وسلم
وقد أشار إلى شرط صحة الاستخلاف بقوله (بشرط صلاحته) أي الخليفة (لامامة هذه الصلاة)
التي استخلف فيها فلو استخلف لامامة الرجال امرأة أو خنثى فلا يصح كما هو معلوم من عدم صحة امامة
المرأة للرجال ولا تبطل صلاتهم إلا إن اقتدوا بها وكذا لو استخلف أميا أو أرت أو الثغ أو أخرس (فان
فعلوا) أي المأمومون مع امامهم (قبل الاستخلاف ركنا) كركوع مثلا (امتنع الاستخلاف) أي
يمنع على الامام أن يستخلف أحدا حيث ذلوا أضمر المصنف لكان أولى لأن المقام للاضمار (فان
كان الخليفة مأموما جاز استخلافه مطلقا) سواء كان موافقا أو مسبوqa (ويراعى) الخليفة (المسبوق
نظم) صلاة (الامام) ان عليه أي فيقدم في موضع قيوده ويقوم في موضع قيامه كما كان يفعل لولم
يخرج الامام من الصلاة فلواقندى المسبوق في ثانية الصبح ثم أحدث الامام فيها فاستخلف فيها قنت
وعقد عقبها وتشهد ثم قنت في الثانية لنفسه ولو كان الامام قد سها قبل اقتدائه أو بعده سجد
في آخر صلاة الامام واعاد في آخر صلاة نفسه وقدين المصنف كيفية المراجعة بقوله (وإذا فرغ) فلو
أن بقاء التفريع بدل الواو لكان أنسب لأن المقام لها وفي نسخة بالقاف وهي ظاهرة أي فإذا فرغ
المأموم الخليفة (منه) أي عما عليه من الصلاة (قام) يتم صلاته (وأشار) أي الخليفة لهم
(ليفارقوه) أي الخليفة المسبوق بالنية ويتشهدوا ويسلموا (أو ينتظروه) في التشهد وهم جالسون
يذكرون الله ويدعون حتى يتم ما عليه ولو طال انتظارهم (وهو أفضل) من مفارقتهم إياه بالنية
السابقة ليحوزوا فضيلة الجماعة من أولها إلى آخرها هذا كله إذا عرف المسبوق نظم صلاة الامام وما
بقي منها كما اشترت إلى هذا سابقا عند قوله ويراعى المسبوق نظم صلاة الامام أي ان عليه ولذلك أشار إلى
مقابله بقوله (وان جهل نظم) صلاة (الامام) وهذه جملة شرطية جوابها قوله (راقبهم) أي نظره
يمينه وجهة شماله (فان) راحم (هموا بالقيام) لاتبان ما بقي عليهم (قام) هو معهم وعلم حيث ذل ان
عليهم بقية من الصلاة (والا) أي وإن لم يرم هموا بما ذكر بأن راحم قد جلسوا (قدم) معهم
ولو أخرجه الامام بانه بقي عليه كذا جازله اعتياده بالاتفاق هذا كله إذا كان الخليفة مأموما وقد أشار
إلى مقابله بقوله (وان كان الخليفة غير مأموم جاز) الاستخلاف (في) الركعة (الاولى) مطلقا (أو
في) الركعة (الثالثة من) الصلاة (الرابعة) من غير نية اقتداء بالخليفة لانه لا يخالفهم في الترتيب
(لا في) الركعة (الثانية ولا في) الركعة (الرابعة) أي بغير تجديد النية لانه مأمور بالقيام غير ملتزم
لترتيب الامام وهم مأمورون بالقعود على ترتيب الامام فيقع الاختلاف بينه وبينهم وفي معناها
ثالثة المغرب وترك التصريح بهما من قوله الثالثة من الرابعة وأما بالتجديد فهو جائز أيضا
(ولا تجب نية الاقتداء) من المأمومين (بل لهم ان يتموا) أي يجوز لهم ان يتموا صلاتهم حال كونهم
(فرادى) من غير نية اقتداء بالخليفة وهذا في غير الجمعة أما الجمعة فيجب تقديم بعض المأمومين
ان خرج الامام في الركعة الاولى توصل الى ادراكها فلا يجوز ان يتموا فرادى ويعطلوها ولو قدم
الامام واحدا من المأمومين يصلي ما بقي من الصلاة (و) قدم (القوم) رجلا (آخر فقدمهم) أي
من قدموه (اولى) بالاقتداء به والجملة من المبتدأ وهو فقدمهم والخبر وهو اولى لا عمل لها من
الاعراب جواب لو أي أولى من قدمه الامام لان لهم غرضا وميلا لمن يجعلونه اماما فربما كان خليفة
الامام مكروها لهم ولا يميلون اليه فيسلم على ذلك تشويش القلوب مع أنه لا ينبغي أن يؤم
رجل قوما يكرهونه والله تعالى أعلم
(فصل) فيمن هو اولى بالامامة واليه الاشارة بقوله (اولى الناس بالامامة الاقبح) أي في باب

الصلاة وإن لم يحفظ من القرآن إلا الفاتحة فهو أحق من بعده لأن افتقار الصلاة للفق لا ينحصر بخلاف القرآن المتعلق بالصلاة فهو محصور ومخصوص بالفاتحة فلذلك خصص الفقه بما يتعلق بالصلاة فقط (ثم) بعد الاقفة في الاحقية (الاقراء) أى الأكثر قرأنا لأنها أى الصلاة أشد افتقارا إلى القرآن ولقوله عليه الصلاة والسلام يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله تعالى والمراد بالاقراء الاحتفاظ كما اقتضاه كلام الشافعى ونقل ابن الرفعة عن بعضهم أن المراد بالاقراء الافصح (ثم) بعد الاقراء في الاولوية (الاورع) أى الأكثر ورعا وهو زيادة على العدالة بالفق وحسن السيرة لأن الامامة سفارة بين العبد وبين الله تعالى والاولى بها الاكرم عنده قال النووي في مجموعه وليس المراد بالورع مجرد العدالة الموجبة لقبول الشهادة بل ما يزيد على ذلك من حسن السيرة في العفة وبجانب الشبهة ونحوها كالاشتغال بالعبادة (ثم) بعد الاورع فيما ذكر يقدم (الاقدم هجرة) إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى دار الاسلام (ولده) بعده يقدم لما رواه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم فإن كانوا في القراءة سواء فليؤمهم أقدمهم هجرة وإن كانوا في الهجرة سواء فليؤمهم أكبرهم سنا أى وولد الاقدم هجرة مقدم على من بعده (ثم الاسن في الاسلام) للحديث المتقدم أى يقدم شاب اسلم امس على شيخ اسلم اليوم وهذا هو المراد بالاسن في الاسلام لا بكبر السن ويقدم من اسلم بنفسه على من اسلم تبعا (ثم) بعد التقديم في الاسلام (النسب) أى من ينتسب إلى قريش لقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم فيعتبر كل نسب بما يعتبر في الكفاهة كالعلماء والصالحاء فيقدم الهاشمي والمطلبي على سائر قريش ويتساويان هما ويقدم سائر قريش على سائر العرب وسائر العرب على العجم (ثم) بعد التقديم بالنسب (الاحسن سيرة ثم) بعده الاحسن (ذكرا) والظاهر أن المراد به هو المراد بما قبله لأن حسن السيرة هو حسن الذكر على ما هو في بعض النسخ من هذه الزيادة (ثم) بعد التقديم بحسن ماذكر (الانظف بدنا وثوبا) عن الاوساخ لافضاء النظافة إلى استئالة القلوب المؤدية لكثرة الجماعة (ثم) بعده (الاحسن صوتا) لميل القلب إلى الاقتداء به واستماع كلامه (ثم) بعده (الاحسن صورة) وقد تبع المصنف التحقيق في ترتيب هذه الامور على الوجه المذكور لانه أسقط بما ذكر فيه طيب الصنعة المقدم فيه على حسن الصورة وإذ اعرفت الاحوال والصفات المقتضية للتقديم (فتى وجد واحد من هؤلاء المذكورين فقط) أى لا غير ممن لم يتصف بصفته السابقة (قدم) على غيره (فان اجتمعوا) كلهم (أو) اجتمع (بعضهم) وانصفوا بالصفات السابقة (رتبوا هكذا) أى على هذا الترتيب المتقدم (فان استويا) شخصان في الصفات المذكورة من الفقه والقراءة والورع والسن والاسلام والنسب وكذا الهجرة (و) الحال انهما قد (تشاحا اقرع) بينهما ذكره في التحقيق والمذهب (وامام المساجد) مبتدأ (وساكن البيت) معطوف عليه وقوله (ولو باجارة) غاية في الساكن والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر عن كان المحذوفة بعد لو أى ولو كان الساكن ساكنا باجارة او إغارة وأشار إلى خبر المبتدأ بقوله (مقدمان) أى هما الامام المذكور والساكن المذكور مقدمان (على الاقفة وما بعده) من ذوى الصفات المتقدمة لقوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه مسلم لا يؤمن الرجل الرجل في أهله ولا في سلطانه وأيضا تقديم أحدهما بلا قرعة ترجيح بلا مرجح وهو باطل فاحتج إلى القرعة حيث نفذ ترجيحها لأن لها اثر في الترجيح (ولهما) أى الامام المسجد وساكن البيت بحق والجار والمجرور خبر مقدم وقوله (تقديم من ارادا) تقديمه مبتدأ ومؤخر أى انهما تقديم من ارادا تقديمه ممن يصلح للامامة وإن كان غيره اصلح منه لأن الحق فيها لهما ولو لم يكن الساكن اهلا لامامة الحاضرين

ثم الاقراء ثم الاورع ثم
الاقدم هجرة وولده ثم
الاسن في الاسلام ثم
النسب ثم الاحسن سيرة
ثم ذكرنا ثم الانظف بدنا
وثوبا ثم الاحسن صوتا
ثم الاحسن صورة ففى
وجد واحد من هؤلاء
فقط قدم فان اجتمعوا أو
بعضهم رتبوا هكذا فان
استويا وتشاحا اقرع
وامام المسجد وساكن
البيت ولو باجارة مقدمان
على الاقفة وما بعده ولها
تقديم من ارادا

كأمرأة وخشي لرجال أو للصلاة مطلقا كالكافر فله تقديم من أراد لانه عمل سلطانه هذا اذا كان صحيح
 العبارة فان كان صيبا أو مجنونا استؤذن وليه ويستثنى من ساكن البيت المستعير بالنسبة إلى المعير فهو
 مقدم عليه لانه مالك للرقبة والمنفعة والمستعير مالك للمنفعة فقط وكذلك العبد المسكاتب الساكن
 في ملك سيده فسيده مقدم عليه للملكة الرتبة والمنفعة دون العبد المذكور وعلم من ذلك انه منى كان
 العبد مكاتبا والملك له فهو مقدم على السيد (والسلطان الاعظم) مبتدا وقوله (والاعلى فالاعلى)
 معطوف عليه وقوله (من القضاء والولاية) بيان للاعلى فالاعلى متعلق بمحذوف حال منه اى حال
 كون الاعلى فالاعلى مستقرا من القضاء والولاية والقضاء جمع قاض واصلا قضية تحركت الياء
 وانفتح ما قبلها قلبت الفاقصا رقصاة على وزن فناة فلما التبس بالمفرد ضمت الفاف دفعا ليس والولاية
 جمع والوهو من يستعمله السلطان على جهة من الجهات كجهة الحجاز أو غيره أو مثلهم في ذلك القضاء
 وقوله (يقدمون) اى مؤلا (على الساكن) و(على) امام المسجد (و) على (غيرهما) من الاقفة
 وما بعده وان اختص ذلك الغير بصفات مرجحة خبر المبتدا السابق وهذا التقديم بالنسبة للقضاء
 والولاية يكون في محل ولا يتهما والمعنى فيه ان تقدم غيره بحضرته لا يليق ببذل الطاعة لمسا في حديث
 مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه فان اذن اى كل من الوالى والقاضى
 في تقديم غيره فلا باس (ويقدم) شخص (حاضر وحرو عدل وبالع على مسافر وعبد وفاسق وصبي)
 فالاربعة السابقة مقدمة على هذه الاربعة اللاحقة فالاول مقابل للاول والثانى للثانى والثالث للثالث
 والرابع للرابع فهو لف ونشر مرتب كما علت (وان كانوا اقفة) اى وان كان الاربعة المتأخرة
 اقفة اى اكثر فقها من الاربعة السابقة اى وان كان المسافر اقفة من الحاضر وهكذا فيما بعده لان
 الحاضر اذا تقدم في الامامة اتم جميع من اقتدى به من مسافر وغيره واذا تقدم المسافر اختفوا في
 الاقتداء به فمنهم من يقتدى به ويم ومنهم من يقتدى به ويقتصر مثله والحر اكل في الامامة من
 العبد والعدل افضل من غيره والبالغ يؤدى ما وجب عليه فيكون احرص على المحافظة على حدود
 الواجب والامة مجتمعة على صحة الاقتداء به بخلاف الصبي قال في المجموع ولو اجتمع صبي حرو وباع عبد
 فالعبد اولى ولو اجتمع حرو غير قيمه وعبد قيمه فثلاثة أو جمل الصحيح تساويهما (والبصير والاعمى)
 في الامامة (سواء) لتعارض فضيلتهما لان الاعمى اخشع والبصير احفظ عن النجاسة (ويكره ان
 يؤم قزما من يكرهه) فمن فاعل يؤم وقوما مقعول مقدم وجلة يكرهه صلة لمن لا يحل لها من
 الاعراب والضمير البارز في يكرهه يعود إلى من وقوله (أكثرهم) فاعل يكرهه والمعنى لا ينبغي لمن
 يكرهه أكثر المأمومين ان يحمل اماما وإذا كان الأكثر يكرهه ذلك فالكل اولى وهذه الكراهة
 (بسبب) وصف (شرعى) قام به اى بمن يكرهه القوم في الامامة وذلك كظلم او عدم توقي نجاسة او
 تعاطى معيشة مذمومة او معاشره الظلمة والفسقة لقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الترمذى وقال
 حسن غريب ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم العبد الآبق حتى يرجع وامرأة مات زوجها ساخطا عليها
 وامام قوم وهم له كارهون اما اذا كرهه اقلهم فلا كراهة اذا لا يخلوا احد عن يكرهه وكذا اذا كرهه
 نصفهم قال في المجموع صرح به في الابانة و اشار اليه بغوى وآخرون وهو مقتضى كلام الباقيين
 وكأنهم خصصوا الحديث بالمعنى المذكور وان كان ظاهره يقتضى المنع من امامة قوم يكرهونه ولو
 كان معهم من لا يكرهه وعبرة الامام الشافعى رضى الله عنه في النص الآتى موافقة للحديث في ذلك
 وأما اذا لم يكن ذلك بسبب شرعى فالقوم على من كرهه قال في التحرير ولعل هذه الكراهة للتحريم
 وقد نص عليه الشافعى رضى الله عنه فقال لا يحل لرجل ان يؤم قوما وهم يكرهونه وعده صاحب
 العدة من الصغائر و اقره في الروضة تبعالا صله في الشهادات (ولا يجوز) اى ولا يصح ايضا (الاقتداء

والسلطان الاعظم والاعلى
 فالاعلى من القضاء والولاية
 يقدمون على الساكن
 وعلى امام المسجد وغيرها
 ويقدم حاضر وحرو عدل
 وبالع على مسافر وعبد
 وفاسق وصبي وان كانوا
 اقفة والبصير والاعمى
 سواء ويكره ان يؤم
 قوما من يكرهه اكثرهم
 بسبب شرعى ولا يجوز
 الاقتداء

بكافر) ولو غفيا كفره كزندق فان كان ظاهر الكفر لا تنعقد صلاة المقتدى به كما يؤخذ من قولنا ولا يصح وان كان غفيا كفره وجبت اعادة الصلاة لتقصير المقتدى بترك الفحص والبحث عن حاله نعم لو لم يبين كفره إلا بقوله وقد اسلم قبل الاقتداء فقال بعد الفراغ لم أكن أسلمت حقيقة أو أسلمت ثم ارتددت فلم تجب الاعادة لانه كافر بذلك فلا يقبل خبره (ولا يجوز الاقتداء) (بمجنون ولا) (بمحدث ولا) (بذئ) (أي بصاحب نجاسة ظاهرة) أما عدم صحة الاقتداء بالمجنون لعدم صحة صلاته فضلا عن ربط صلاة غيره به وأما المحدث فلانه ليس في صلاة سواء كان الحدث اكبر أو اصغروا مادون النجاسة الظاهرة فلانه ليس في صلاة أيضا والمراد بها العينية على التحقيق في أي موضع كانت والخفية هي الحكيمة وقال بعضهم الظاهرة هي التي لو تأملها المقتدى لرآها والخفية بخلافها وسيأتي حكمها في المتن (ولا يجوز اقتداء رجل بامرأة) وان جهل حالها لخبر ابن ماجه لا تؤمن امرأة رجلا وقبس بها الخشي احتياطا وان قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البخاري لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة (نتبيه) الخشي المقتدى بانثي يجوز كونه ذكرا والامام انثي فلم يصرح به الاصل انه لو اقتدى بخشي فبان ذكرا لم تسقط الاعادة ومثلها ما لو بان خشي لعدم صحة اقتدائه به ظاهرا للتردد في حاله وانه لو بان امامه انثي وجبت الاعادة ومثلها ما لو بان خشي (ولا يجوز اقتداء من بحسن الفاتحة) اي جميعها وفي بعض النسخ يحفظ بدل بحسن والمعنى واحد لأن المراد بالحفظ عدم الاخلال المذكور في قوله (من يخل بحرف منها) كتحفيف التشديد (أو) يقتدى (ب) شخص (آخرس أو) يقتدى (ب) شخص (ارت أو) يقتدى (ب) شخص (أثغ) والاول من يدغم في غير محل الادغام والثاني من يبدل حرفا بحرف كان يأتي بالمثلثة بدل السين فيقول المنتقم فان امكن الاول تعلم ولم يتعلم لم تصح صلاته كما ذكره النووي في اللاحن الصادق بالأمي (فان ظهر بعد الصلاة) اي بعد الفراغ منها بالسلام فهذه جملة شرطية وقوله (أن امامه واحد من هؤلاء) المتقدمين أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل بظهر وأولهم من قوله ولا يجوز اقتداء بكافر إلى هنا جواب الشرط وقوله (لزمه الاعادة) اي لزم المأموم الاعادة هذا اذا لم يعلم بحقيقة الامام والالم تنعقد صلاته وقد اشرت إلى بعض ذلك فيما تقدم وقد استثنى المصنف من عموم لزوم الاعادة قوله (إلا اذا كان عليه) اي على الامام (نجاسة) خفية في ثوب او بدن وتقدم تعريفها عند الكلام عليها اذا كانت ظاهرة وتقدم الخلاف فيها كما في الظاهرة (أو كان) الامام (محدثا) حدثا أصغر أو أكبر فلا تجب الاعادة على المأموم حيث لا تنفاه التقصير في ذلك فتقوله فيما تقدم ولا يجوز الاقتداء بمحذوف اذا علم حاله كما تقدم الكلام عليه بدليل هذا الاستثناء وهكذا يقال في البقية وقيد المصنف سقوط الاعادة بما وراء المحدث بقوله (في غير يوم الجمعة أو) كان اماما (فيها) في صلاتها (أو) الحال أنه (هو زائد على الاربعين) لحصول شرطها وهو الجماعة فالجماعة تحصل ولو مع حدث الامام الزائد على الاربعين (وان كل به) اي بالامام (الاربعون) الموصوفون بصفات الوجوب من كونهم مقيمين ذكورا احرارا متوطنين الخ هذه جملة شرطية جواها قوله (وجبت) على المأمومين (الاعادة) إذ لا تصح جزما لان السكال شرط في الاربعين وقد فات بمحدث الامام الذي هو احدهما (ويصح فرض) اي صلاته (خلف ثقل) لما روى الشيخان ان معاذا كان يصلي النبي مع صلى الله عليه وسلم عشاء الآخرة ثم يرجع إلى قومه فيصلي بهم تلك وروى الشافعي بسند صحيح ان جابرا قال كان معاذا يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم يطلع إلى قومه فيصليها بهم هي له تطوع ولهم مكتوبة ولان الاقتداء يقع في الافعال الظاهرة وذلك يكون مع اختلاف النية والمعنى يصح لمن يصلي فرضا ان يقتدى بمن يصلي نفلا (و) يصح (صباح) اي صلاته (خلف ظهر) اي وراة من يصلي الظهر (و) يصح (قائم خلف قاعد) لما في الصحيحين من صلاته صلى الله عليه وسلم

بكافر ولا بمجنون ولا
محدث ولا ذي نجاسة ظاهرة
ولا رجل بامرأة ولا من
يحسن الفاتحة بمن يخل بحرف
منها أو بأخرس أو بارت
أو بأثغ فان ظهر بعد
الصلاة ان امامه واحد من
هؤلاء لزمه الاعادة إلا اذا
كان عليه نجاسة أو كان محدثا
في غير يوم الجمعة أو فيها
وهو زائد على الاربعين
وان كل به الاربعون
وجبت الاعادة ويصح
فرض خلف ثقل وصبح
خلف ظهر وقائم خلف
قاعد

قاعداً والناس خلفه قيام أى يصح صلاة شخص وجب عليه القيام بأن يكون موصوفاً بصحة الجسم ولم يمنعه مانع من القيام وإنما قدرت وجوب القيام لأنه نسخ صحة صلاة القاعد بالقاعد من غير عذر لأنه كان جائزاً في صدر الإسلام بغير عذر قدوة القاعد بالقاعد وقد بقي الآن على المنع من غير عذر (و) يصح أن يصلي (أداء) أى صلاة مؤداة (خلف قضاء) أى خلف من يصلي قضاء لأنه لا مخالفة بينهما في الأفعال الظاهرة التي هي محل الاقتداء (و) يصح الاقتداء (بالعكس) أى عكس ما تقدم من ابتداء قوله ويصح فرض الخو دليل صحة الاقتداء بالصبي ما رواه البخاري أن عمرو بن سلمة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله ﷺ وهو ابن ست أو سبع سنين ودليل صحة الاقتداء بالعبد ما رواه البخاري أيضاً أن عائشة كان يؤمها عبداً ذكران وهو ظاهر وفي نسخة وبالعكس بالجمع أى عكس هذه الصور السابقة والمعنى واحد لأن آل في العكس للجنس فتصدق بالمنع قد تساوت العبارتان (ولو اقتدى) شخص شافعي (بغير شافعي) كحنفي (صح) أى هذا الاقتداء (إن لم يتيقن) أى المقتدى (أنه) أى الإمام المذكور (قد أخل بواجب) في مذهبه أى المقتدى والمعنى أن الإمام ترك واجباً من واجبات الصلاة كالبسلة مثلاً ولم يأت به وجوباً أن يحذف دل عليه قول المصنف صح المتقدم أو هو عينه على الخلاف في ذلك (والا) أى وإن يتيقن المأموم ذلك أى ترك الإمام ما ذكره الجواب أن المدغم في لاناية قوله (فلا) أى فلا يصح الاقتداء حيث أن العبرة بعقيدة المقتدى كما يصرح به المصنف وعقيدته أن الإمام في هذه الحالة صلاته باطلة فالأقتداء به باطل أيضاً (والاعتبار باعتقاد المأموم) أى حاصل وثابت باعتقاده وهذا تعليل في المعنى لجواب الشرط المتدرج تحت إلأى الشرط المدغم في لاناية كما سبق والجواب قوله فلا أى فلا يصح الاقتداء به في هذه الحالة لأن الاعتبار بعقيدة المأموم (وتكره) أى الجماع (وراء) إمام (قاسق) وإن اختص بصفات مرجحة لأنه يخاف منه أن لا يحافظ على الواجبات (و) كره الاقتداء أيضاً وراء (قافاء) وهو من يكرر الفاء وكذلك الواو (و) كره الاقتداء أيضاً وراء (تتمام) وهو من يكرر التاء قال في الصحاح التتمام الذي فيه تامة وهو الذي يتردد في التاء والتاء تطل صلاة القافاء والتتمام بسبب تلك الزيادة لأنهما مغلوب عليهما في الاتيان بها (و) كره أيضاً وراء (لاخن) بما لا يغير المعنى كضم هاء الله فان غير معنى في الفاتحة كأنعمت بضم أو كسر ولم يحسنها اللحن فكأى وقد تقدم الكلام عليه وحاصله أن اللحن حرام على العالم العائد القادر مطلقاً أى في الفاتحة وغيرها وأن ما لا يغير المعنى لا يضر في صحة صلاته والقدوة به مطلقاً وأما ما يغير المعنى ففي غير الفاتحة لا يضر إلا إذا كان عامداً عالماً قادراً وأما في الفاتحة فإن قدر وأمكنه التعلم ضر فيها وإلا فكلأى

وأداء خلف قضاء وبالعكس
ولو اقتدى بغير شافعي
صح إن لم يتيقن أنه قد أخل
بواجب والا فلا والاعتبار
باعتقاد المأموم وتكره
وراء فاسق وقافاء وتتمام
ولاخن

(فصل)

السنة أن يقف ذكران
فصاعداً خلف الإمام
والذكر عن يمينه فإن جاء
آخر أحرَم عن يساره ثم
يتأخران

(فصل) فيما يتعلق بموقف الإمام والمأموم بعدا وقربا وقد أشار المصنف إلى هذا فقال (السنة أن يقف ذكران) ولو صيين (فصاعداً) أى أكثر منهما وفي بعض النسخ بالتعريف في الذكرين وأل الداخلة على هذا اللفظ جنسية بدليل قوله فصاعداً وقوله (خلف الإمام) ظرف متعلق بالفعل قبله وخلف بمعنى وراء أى لا يميناً ولا شمالاً (و) السنة أن يقف (الذكر) الواحد ولو صيا (عن يمينه) أى الإمام لخبر الشيخين عن ابن عباس قال بت عند خالي ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فقممت عن يساره فأخذ برأسى فأقامني عن يمينه وفي رواية لمسلم عن جابر قال قلت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ بيدي فادارني حتى أقامني عن يمينه وجاء جابر بن صخر حتى قام عن يساره فأخذ بايدينا جميعاً وإلى هذا أشار المصنف حيث قال (فإن جاء) ذكر (آخر أحرَم) هذا الذكر الآخر (عن يساره) أى الإمام (ثم) بعد لإحرامه (يتأخران) أى الذكران شيئاً فشيئاً إلى أن يصير

خلف الامام كاعلم ذلك من الروايتين السابقتين وذلك التاخر يكون في حالة النيام لافي حالة السجود او القمود إذ لا يتأتى التاخر والتقدم فيما ذكر إلا بالعمل الكثير والظاهر ان الركوع كالقيام في هذا التاخر (إن أمكن) أى التاخر المفهوم من الفعل فهو قيد في سنتيه وجواب ان محذوف مدلول عليه بما تقدم من قوله ان يتاخران وقيل هو الجواب نفسه كاعلم بما مر (وإلا) أى وإن لم يمكن التاخر لاضيق المكان من أحد الجانبين وجواب ان الشرطية المدغمة في لا النافية قوله (تقدم الامام) عليهما أى ان امكن ايضا بان كان امامه اتساع وإن لم يمكنه ذلك بان كان لو تقدم سجد على نحو تراب يشوه خلقته أو يفسد ثيابه أو يضحك عليه الناس فعل الممكن حيثئذ منهما لتعينه طريقا في تحصيل السنة وإذا كان كل منهما ممكنا فالتاخر افضل من التقدم لخبر مسلم السابق ولان الامام متبوع فلا ينتقل من مكانه (وإن حضر رجال وصبيان ونساء) معا (تقدم الرجال) بالبناء للفعول والرجال نائب عن الفاعل والجملة جواب الشرط وتقديمهم على غيرهم لفضلهم بالبلوغ وإن كان الصبيان افضل منهم يعلم أو غيره (ثم) بعد الرجال تقدم (الصبيان) لانهم من جنس الرجال (ثم) بعد الصبيان تقدم (النساء) إن لم يكن هناك خنثى وإلا فتقدم عليهن لاحتمال ذكورتهن وهذا كله ان استوعب الرجال الصف والافضل صفهم بالصبيان كلهم أو بعضهم والاصل في هذا الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم ليبنى منكم اولوا الاحلام والنهى ثم الذين يلونهم ثلاثا رواه مسلم وقوله ليبنى بتشديد النون بعد الياء ومحذوفها وتخفيف النون روايتان والنهى جمع نية بضم النون وهو العقل وذوو الاحلام هم البالغون الكاملون في الفضيلة وهذا الترتيب المذكور إذا كانوا كلهم مستورين فان كانوا عراة نظر فان كانوا اعميا أو كانوا في ظلمة صلو اجماعة ويقدم عليهم امامهم وإن كانوا بصراة في ضوء موقف امامهم وسطحهم (تنبيه) سئل الشهاب عما افق به بعض اهل العصر انه إذا وقف صف قبل تمام ما امامه لم يحصل له فضل الجماعة هل هو معتمد أو لا فاجاب بانه لا تقوت فضيلة الجماعة بوقوفه المذكور وفي ابن عبد الحق ما يوافقه وعليه فيكون هذا مستثنى من قوله مخالفة السنن المطلوبة في الصلاة من حيث الجماعة مكروهة مفروقة فضيلة الجماعة اه ع ش على مر واعتمد مشايخنا خلافة وافضل كل صف يمينه أى بالنسبة على يسار الامام امامن خلفه فهو افضل ممن على اليمين م ر و ع ش وافضل صفوف الرجال أولها وأما صفوف النساء فافضلها آخرها لبعده عن الرجال وإن لم يكن فيهم رجل غير الامام ومثلن الخنثى فلو حضر الصبيان ولا ثم حضر الرجال لم يؤخروا من مكانهم بخلاف من عداهم (و) السنة أن (تقف امامة النساء وسطهن) يسكون السين أكثر من فتحها كما كانت عائشة وام سلمة يفعلان ذلك رواهما البيهقي بإسنادين صحيحين (ويكره أن يرتفع موقف المأموم) أى محل وقوفه (على) موقف (الامام) كره (عكسه) وهو أن يرتفع الامام على المأموم وذلك إذا امكن وقوفهما على أرض مستوية ولم تكن حاجة للارتفاع فلذلك قال المصنف (إلا أن يريد الامام تعليمهم) أى المأمومين فالضمير المضاف اليه المصدر مفعول أول وقوله (أفعال الصلاة) مفعول ثان للصدر وفاعله محذوف فيكون من الاضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل وإذا كان مراده ذلك فلا كرامة حيثئذ في ارتفاع الامام على المأمومين لحاجة التعليم (أو) (إلا أن يكون المأموم مبلغا عن الامام) تكبيرة الاحرام فلا كرامة حيثئذ أيضا في حق المأموم لحاجة التبليغ وقد صرح المصنف بسنية ذلك بقوله (فيندب) ارتفاعهما لذلك ولما كان كلام المصنف شاملا للسجود وغيره في طلب التذلل المذكور للحاجة أتى بالاستدراك فقال (لكن ان كانا) أى الامام والمأموم يصليان (في غير مسجد) من قضاء وبناء كصحن وصفة وقد ارتفع أحدهما على الآخر

ان أمكن ولا تقدم الامام
وإن حضر رجال وصبيان
ونساء تقدم الرجال ثم
الصبيان ثم النساء وتقف
امامة النساء وسطهن
ويكره أن يرتفع موقف
المأموم على الامام وعكسه
إلا أن يريد الامام تعليمهم
أفعال الصلاة أو يكون
المأموم مبلغا عن الامام
فيندب لكن إن كانا في
غير مسجد

(وجب أن يحاذي الأسفل) من إمام أو مأمووم (الاعلى) كذلك والاول فاعل والثاني مفعول وقوله (يعض بدنه) متعلق بيحاذى وصفه المحاذاة بان تحاذى راس الأسفل قدم الاعلى مع فرض اعتدال قامة الأسفل كما قاله المصنف (بشرط اعتدال الحلقة) أى الصورة الانسانية بحيث لو فرض خيط ومد على قدم الاعلى إلى راس الأسفل كان مسامتا لها أى ولواق الأسفل من محله وقت تحت ذلك المرتفع أو كان مسامتا لقدم الاعلى ولا يعتبر ذلك فيمن يقابله فقط بل جميع من يصلى خلفه على ذلك المرتفع أو الأسفل كذلك كما قرره العزيزى وقال بعضهم معنى المحاذاة هو ان يكون الأسفل بحيث لو مشى إلى جهة الاعلى أصابت رأسه قدميه مثلا وليس المراد أن يكون الاعلى بحيث لو سقط سقط على الأسفل والمعتد عدم اشتراط هذا الشرط كما قرره العزيزى ايضا (ومن لم يجد فى الصف فرجة) أى سعة (أحرم) منفردا عن الصف (ثم يجر) بعد إحرامه (لنفسه) شخصا (واحدا من الصف ليقف معه) صفا خروجا من الخلاف أى فى بطلانها بالانفراد عن الصف قال به ابن المنذر وابن خزيمة والحيذى والامام أحمد ولا يجزئه قبل إحرامه ثلاثا يخرج من صف إلى غير صف أما من وجد فرجة فى الصف فله ان يتوصل اليها ولو تخرق بعض الصفوف إذا لم يزد النخلى على الصفين فان زاد امتنع كفى المهمات ونحوها عتق نص الام وكلام جماعة كثيرة من الاصحاب (ويندب لذلك المجرور) وفى نسخة المجذوب والمعنى واحد (مساعدته) إغاثة له على تحصيل فضيلة الصف وبناى فضل المعاونة على البر والتقوى كما قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ومع ذلك يحصل له ثواب الصف الذى كان فيه اولا واتقاه عنه إنما كان لعذر وأشار المصنف إلى شرط من شروط صحة القدوة حيث قال (ولو تقدم عقب المأمووم على عقب الامام) فى الموقف (لم تصح صلاته) أى المأمووم مخالفة لشرط صحة القدوة والعقب مؤخر القدم ولا جرة بتقديم الاصابع هذا فى القائم وفى القاعدة العبرة فى التقدم باليه وهو المضطجع بجنبه تبعا للسلف والخلف فى ذلك كما يضر تقدم المأمووم على الامام فى التحريم قياسا للمكان على الزمان وتكره المساواة كفا فى المجموع وغيره وتكون مفوتة لفضيلة الجماعة فينبى أن يتأخر عن عقبه ولو قليلا بحيث لا يبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع وإلا فانت الفضيلة المذكورة ايضا وبما يفوت الفضيلة ايضا ما ذكره جملة من الشراح والحواشى كحاشية شيخنا العلامة الباجورى وشرح فتح المعين وغيره من ان الصفوف المتأخرة عن الامام أو المتأخر بعضها عن بعض أكثر من ثلاثة أذرع ومن ذلك تقاطع الصفوف مع كثرة الفرج أو الشروع فى صف قبل إكمال ما قبله فكل ذلك مفوت لفضيلة الجماعة فينبى الاعتناء بالتقدم الى الامام والى كل صف وعدم شروع صف قبل إكمال ما قبله وينبى سد الفرج الواقعة بين الصفوف وهذا كله من التهاون فى العبادة فحينئذ الجماعة والانفراد سواء فنسال الله تعالى ان يوفقنا للتمسك بشريعة نبينا والعمل بما نعلم ولا يخفناك ما تقدم عن الرمل فى التنبيه السابق فينبى للتهاون تقليده حتى يحوز فضيلة الجماعة بالنسبة للشروع صف قبل إكمال ما قبله لا بالنسبة لما زاد على ثلاثة أذرع لان السؤال الذى كان مع الرمل انما هو فى شان الشروع المذكور لا غير فيبقى الكلام فيما زاد على ثلاثة أذرع ولو شك فى التقدم لم تبطل صلاته لان الاصل عدم المفسد هذا كله فى غير المسجد الحرام اما فيه فلو استداروا ووقف المأمووم أقرب الى جهة الامام منه بطلت وان كان أقرب الى غيرها فلا (ومتى اجتمع الامام والمأمووم فى مسجد) واحد (صح الاقتداء) أى اقتداء المأمووم بالامام (مطلقا) قرب المأمووم منه أو بعد (وان تباعدا) أى الامام والمأمووم وهذا تفسير للاطلاق وكذلك قوله (او اختلف البناء) أى فيكون تفسيره للاطلاق أى سواء تباعد كل منهما عن الآخر أم لا وسواء اختلف البناء أم لا وقد مثل المصنف لاختلاف البناء بقوله (مثل ان يقف أحدهما)

وجب أن يحاذى الأسفل
الاعلى يعض بدنه بشرط
اعتدال الحلقة ومن لم
يجد فى الصف فرجة
أحرم ثم يجر لنفسه واحدا
من الصف ليقف معه
ويندب لذلك المجرور
مساعدته ولو تقدم عقب
المأمووم على عقب الامام
لم تصح صلاته متى اجتمع
الامام والمأمووم فى مسجد
صح الاقتداء مطلقا وإن
تباعدا أو اختلف البناء
مثل أن يقف أحدهما

أى الامام أو المأموم (فى السطح) أى سطح المسجد (و) أن يقف (الآخر) أى الامام أو المأموم (فى بئر) كأن (فى المسجد) وكذلك صح الاقتداء (وان أغلق باب السطح) وهذا تفسير آخر للاطلاق المتقدم لكن بشرط أن يكون كل من البئر والسطح نافذا اليه لأن المسجد كله مبنى للصلاة فالجتمعون فيه مجتمعون لاقامة الجماعة مؤدون للشعار فان لم يكن باب مذكرا نافذا اليه لم يعد الجامع لهما مسجدا واحدا فيضرب الشباك وقد استدرك المصنف على قوله وان أغلق باب السطح فقال (لكن يشترط) حيث نذكر لصلاة المأموم (العلم بانتقالات الامام اما بمشاهدته) له أو سماعه (أو سماع مبلغ) يبلغ أفضاله (والمساجد المتلاصقة النافذة) التى تفتح ابواب بعضها إلى بعض (كمسجد واحد) هذا خبر عن قوله والمساجد الخ وان انفرد كل منها بامام وجماعة ومؤذن ولو حال بين المسجدين طريق أو حائط بلاقوذ ورجية المسجد لما حكمه سواء كان بينهما وبين المسجد طريق أم لا قال ابن عبد السلام هي ما كان خارجا عن المسجد محجرا عليه لاجله قال فى المهمات وما حجر عليه لكونه احاط به ببيان من جانيه كرجية باب الجامع الازهر فنقد الرجية المذكورة مكان يصل فيه الناس وبابه منفتح إلى الرجية وقد حوط عليه بالبناء ومكان آخر هناك بابه منفتح إلى الجامع المذكور ويسمى بالابتغاوية وقد حوط عليه بالبناء ايضا فكل منهما داخل فى المسجد الازهر ولو انفرد كل واحد منهما بامام وجماعة (ولو كانا) أى الامام والمأموم (فى غير مسجد) وهو شامل للبناء والفضاء لكنه مقتصور على الفضاء بدليل المثال وجعل البيت الواسع كالفضاء وايضا ساقى بذكر حكم البناء ولو شرطية وقوله (فى فضاء) بدل من قوله فى غير مسجد بدل جار ومجرور من جار مع المجرور بدل مفعول من محمل وقد صرح بالمثل لغير المسجد فقال (كصحراء) أى وذلك الخ فهو خبر لمبتدأ محذوف وهو مثال للفضاء وقوله (أو بيت واسع) معطوف على كصحراء أى أو كبيت واسع لكن الاول مثال للفضاء حقيقة والثانى مثال له حكما لانه بناء لكن لما كان واسعا جعل فى حكم الفضاء وقد صرح المصنف بالجواب فى قوله (صح اقتداء المأموم بالامام) وقيد المصنف صحة الاقتداء حيث نذكر بقوله (أو لم يردما) أى القدر الذى استقر (بينهما) أى بين الامام والمأموم من المسافة أو بين كل صفيين أو بين كل شخصين (على ثلثائة ذراع تقريبا) لاتحديدا اخذا من عرف الناس فانهم يعدونهما فى ذلك مجتمعين فلا تضر زيادة ثلاثة اذرع كفى التهذيب وغيره كالرويانى وقال ابن العماد لا تضر زيادة ذراعين (ولا) بان زاد على ثلثائة ذراع زيادة فاحشة لا تقتصر (فلا) تصح القدوة حيث نذكر لهدم اجتماعهما (ولو صلى خلفه) أى الامام (صفوف) صفان فأكثر أو شخصان واحد وراء واحد (اعتبرت الاذرع) المذكورة (بين كل صف) من الصفيين أو كل شخص من الشخصين (و) بين الصف أو الشخص (الذى) هو (قدامه) فقط لا بين الاخيرين من الصفيين أو الشخصين الاخيرين والامام (وان بلغ ما بين) الصف أو الشخص (الاخير والامام اميالا) كثيرة وفراسخ هذه غاية فى صحة الجماعة بالشرط السابق وكذلك ما بعدها من التعميم المذكور بقوله (سواء) فى الحكم المذكور (حال بينهما) أى بين الصفيين أو الشخصين (نار أو) حال بينهما (بحر يحوج إلى سباحة) بكسر السين أى عوم وهو علم لا ينسى (أو) حال بينهما (شارع مطروق) أى يكثر طروقه ولا نظر للازدحام الحاصل فيه فى بعض الاوقات (أم لا) يحول ماذكر لان المذكور لم يعد للحيلولة لحصول المشاهدة (ولو وقف كل منهما) أى الامام والمأموم (فى بناء) وذلك (كبيتين) وقف كل منهما فى واحد منهما (أو) وقف (أحدهما فى صحن) اما هو الامام أو المأموم (و) وقف (الآخر فى صفة) حال كون كل من الصحن والصفة كائنا (من دار) لها ذلك أى الصفة وقوله (أو) من (خان)

فى السطح والآخر فى بئر
فى المسجد وان أغلق باب
السطح لكن يشترط العلم
بانتقالات الامام اما
بمشاهدته أو سماع مبلغ
والمساجد المتلاصقة
النافذة كمسجد واحد
ولو كانا فى غير مسجد فى
فضاء كصحراء أو بيت
واسع صح اقتداء المأموم
بالامام ان لم يزد ما بينهما
على ثلثائة ذراع تقريبا
ولا فلا ولو صلى خلفه
صفوف اعتبرت الاذرع
بين كل صف والذى قدامه
وان بلغ ما بين الاخير
والامام اميالا سواء حال
بينهما نار أو بحر يحوج
إلى سباحة أو شارع
مطروق أم لا ولو وقف
كل منهما فى بناء كبيتين أو
أحدهما فى صحن والآخر فى
صفة من دار أو خان

معطوف على من دار أى خان كبيره ذلك أيضا وقوله (أو) من (مدرسة) معطوف على من دار
 أيضا أى مدرسة لها ما تقدم أيضا ثم ذكر الجواب بقوله (لحكمه) مبتدأ مقرون بالفاء لانه جواب
 للمنتقدم أى حكم الوقوف فى البناء المذكور (حكم) الوقوف فى (الفناء) وقد تقدم انه لا يزيد
 ما بينهما على ثلثائة ذراع ويزاد على ذلك ما صرح به المصنف من قوله (بشرط ان لا يحول) بينهما
 (ما يمنع الاستطراق) أى الوصول إلى الامام وذلك (كشباك) فانه يمنع الوصول إلى الامام فهو مثال
 للنقي وهو ما يمنع الوصول ولو لم يمنع الرؤية بان كان يرى الامام والصفوف لكنه لم يمكنه المرور
 والوصول اليه (أو) يمنع (الرؤية) دون الاستطراق (كتاب مردود) أى وان لم يغلّق فاذا منع
 الاستطراق او منع رؤية الامام لم يصح الاقتداء حينئذ هذا كله اذا كان المأموم خلف الامام
 فان لم يكن خلفه فقد اشار اليه بقوله (وقيل ان كان بناء المأموم) أى موقفه (عن يمينه) أى عن يمين
 بناء أى موقف الامام (أو) عن (شماله) أى شمال الامام (وجب) حينئذ (الاتصال) أى
 اتصال صف من أحد البناءين بالآخر كأن يقف واحد بطرف الصفة وآخر بالصحن متصلا به ليحصل
 الربط بين الامام والمأموم فى الموقف الذى اوجب اختلاف البناء افتراقهما فيه وقد قيد المصنف
 الاتصال بقوله (بحيث لا يبق) فى المكان (ما يسع) شخصا (واقفا) فيه وعبارة المنهاج ولا تصرفى
 الاتصال فرجة لا تسع واقفا فى الاصح فاهنا مطابق لعبارة المنهاج بالمفهوم (وان كان) بناء المأموم
 (خلفه) أى خلف بناء الامام (وجب) لصحة القدوة (ان لا يزيد) ما بينهما (على ثلاثة أذرع) تقريرا
 لان هذا المقدار لا يخل بالاتصال العرفى وهذا الاتصال هو الرابط بين الامام والمأموم فى الموقف
 فلو زاد عليها ما لا يظهر فى الحس لم يضر قال النووي وهذه طريقة الثقال وأصحابه وابن كنج
 وصحبا الرافعى والطريقة الثانية لا يشترط إلا القرب فى جميع الاحوال المذكورة بان لا يزيد ما بينهما
 على ثلثائة ذراع وهذه طريقة العراقيين وهى المعتمدة والطريقة الاولى تسمى طريقة المرازقة وطريقة
 الخراسانيين كما مر (ولو وقف الامام فى المسجد) وقف (المأموم فى فضاء متصل) ذلك الفناء
 (به) أى بالمسجد والجواب بقوله (صح) الاقتداء بقيد ذكره فى قوله (ان لم يزد ما بينه) أى المأموم
 (وبين آخر المسجد على ثلثائة ذراع) تقريرا كما تقدم وقد ذكر المصنف ايضا قيدا آخر بقوله (ولم
 يخل) بين الواقف والمسجد (حائل) يمنع المرور أو الرؤية وذلك (مثل أن يقف) أى المأموم الخارج
 عن المسجد مع الاتصال المذكور (قبالة الباب) أى حذاءه (وهو مفتوح) أى والحال ان الباب
 المذكور مفتوح فالجمل فى محل نصب على الحال من الباب فلو لم يكن فى الجدار باب او كان ولم يكن
 مفتوحا ان لم يقف فى قبالة بل عدل عنه لم يصح الاقتداء على الاصح ومقابله يصح ولا يكون حائط
 المسجد أو سواره أو غير ذلك مما يكون فى أصل المسجد حائلا سواء كان قدام المأموم أو عن يمينه أو
 يساره فاذا وصل صف إلى جدار مثلا ووقف رجل أو أكثر بجانب الجدار أو السارية أو الشجرة
 فلا يعد ذلك حائلا وقاطما للصف ولا ينتهى الصف برصوله لما ذكر فاذا كان وراءه خلا فليشم
 الصف إلى ان يصل إلى أصل الجدار الذى لم يكن بعده فراغ فحينئذ يشرع فى صف آخر ولا يشرع
 صف آخر بمجرد وصول الصف الاول مثلا إلى سارية او جدار فى وسط المسجد وفى جانبه خلا
 فحينئذ تقوت فضيلة الجماعة لمن يفعل ذلك أو فعل صف آخر وفى الصف الذى قبله فرجة أو فرج
 متعددة فينبى سدها وقد تقدم التنبيه على ذلك فلا تغفل والله اعلم (واذا صحت القدوة لهذا)
 الواقف المذكور بالشرط المتقدم (صحت لمن خلفه) بمن لا يرى الامام ولا يسمع المباح لان الواقف
 بحذاء الباب كالامام لمن خلفه فيشترط فى حق من خلفه ان لا يتقدم عليه فى المكان وان يتبعه فى
 افعاله (و) صحت (لمن اتصل به) أى بمن خلفه أى صحت للمأموم الذى اتصل بمن هو واقف خلف من

أو مدرسة فحكمه حكم
 الفناء بشرط أن لا يحول
 ما يمنع الاستطراق كشباك
 أو الرؤية كباب مردود
 وقيل ان كان بناء المأموم
 عن يمينه أو شماله وجب
 الاتصال بحيث لا يبقى
 ما يسع واقفا وان كان
 خلفه وجب أن لا يزيد على
 ثلاثة أذرع ولو وقف
 الامام فى المسجد والمأموم
 فى فضاء متصل به صح ان لم
 يزد ما بينه وبين آخر المسجد
 على ثلثائة ذراع ولم يخل
 حائل مثل أن يقف قبالة
 الباب وهو مفتوح واذا
 صحت القدوة لهذا صحت
 لمن خلفه ولمن اتصل به

هو واقف بالباب المذكور (وإن كثروا وخرجوا) أي المأمومون (عن قبالة) أي جهة (الباب) بامتداد الصف فإن المذكورة غاية في صحة صلاة من اتصل بمن خلفه وليست ان شرطية (فإن عدل) أي الواقف (عن) قبالة (الباب أو) لم يعدل لكن (حال) أي منع بينهما (جدار المسجد أو) حال (شباك) أي المسجد أي منع من المرور والوصول إلى الإمام (أو) حال (بابه المردود) أي المانع للرؤية (وإن لم يقفل) أي وإن لم يغلق وجواب أن قوله (لم يصح) الاقتداء حينئذ والله أعلم (باب الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها)

وهي خمسة أوقات اثنان منها نهى عنهما لأجل الفعل أي فعل الصلاة فيهما والثلاثة الباقية فالتنهي فيها متعلق بالزمان وقديين المصنف ذلك فقال (تحرم الصلاة) أي النافلة المطلقة التي لا سبب لها أصلا أولها سبب لكنه متأخر عن الصلاة وذلك كسنة الاحرام فان سببه الاحرام وهو متأخر فلما كان لا يلزم من الحرمة المذكورة عدم الاعتقاد صرح المصنف بقوله (ولا تعتقد) تلك الصلاة الواقعة في الاوقات الآتية وقد بدأ المصنف بما يتعلق بالزمان من الخمسة المذكورة فقال أولها (عند طلوع الشمس) ويستمر تحريم الصلاة في هذا (حتى) أي إلى أن (ترتفع) الشمس (قدر رمح) أي مقداره في رأي العين أي في نظرها لا في الواقع ونفس الامر أما تحريم الصلاة في ذلك فلما رواه مسلم عن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيهن أو نقبر موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة وحين تضيف الشمس أي تميل للغروب وأما عدم الاعتقاد فقياسا على صوم يوم العيد وذكر المصنف الثاني مما يتعلق بالزمان في قوله (وعند الاستواء) أي للشمس أي عند وقوفها وسط السماء بعد سيرها من المشرق إلى المغرب ويستمر التحريم (حتى) أي إلى أن (تزول) أي تميل إلى جهة المغرب (و) ثالثها (عند الاصفرار) أي اصفرار الشمس ويستمر ذلك (حتى) أي إلى أن (تغرب) الشمس وهذا آخر ما يتعلق بالزمان ثم ذكر ما يتعلق بالفعل أي فعل الصلاة فقال (وبعد صلاة الصبح) أي ورابع الاوقات التي تحرم فيها صلاة النافلة المطلقة بعد صلاة الصبح أداء ويستمر التحريم إلى أن تطلع الشمس (و) خامسها (بعد صلاة العصر) أداء أيضا وهذا الوقت كالذي قبله من جهة تحريم الصلاة النافلة المطلقة في ذلك الوقت أي لا تحرم صلاة النافلة في هذين الوقتين إلا بعد صلاة الفرض أداء وأما قبل صلاة الفرض فيجوز التفعل فيه وخرج بالأداء القضاء فان الشخص إذا صلى الصبح أو العصر قضاء فيجوز له أن يصلي النافلة المطلقة بعد الفرض وقوله وبعد صلاة العصر أي ولو كانت مجموعة جمع تقديم مع الظاهر لما روى الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس قال النووي في المجموع لا خلاف أن وقت الكراهة بعد العصر لا يدخل إلا بعد الفعل وأما الصبح فلا يدخل إلا بصلاتها أيضا لكن على الأصح وقيل يدخل بفعل سنة صلاة الصبح وقيل بطلوع الفجر انتهى قاله الجوزي (ولا يحرم فيها) أي في هذه الاوقات الخمسة (ما) أي نفل أو النفل الذي (له سبب) وذلك (ك) صلاة (جنازة) فإن لها سببا متقدما وهو الفراغ من غسلها (و) كصلاة (تحية مسجد) فإن لها سببا متقدما وهو دخول المسجد (و) كصلاة (سنة وضوء) فإن لها سببا متقدما وهو الوضوء (و) كصلاة (فاتة) فرضا كانت أو فلا يشرع قضاؤه كالأخذ وردا وسبب الفاتية متقدم وهو تذكرها (لا) كصلاة (ركعتي احرام) فانها لا تجوز في هذه الاوقات لان لها سببا متاخرا وهو الاحرام وبقي من الاسباب السبب المقارن وذلك لا يكون الا مقارنا للصلاة (ولا تنكره الصلاة) لا تحريما ولا تنزيها (في حرم مكة مطلقا) سواء كان لها سبب أو لا لقوله صلى الله عليه وسلم يابني عبد

وإن خرجوا عن قبالة الباب فإن عدل عن الباب أو حال جدار المسجد أو شباك أو باب المردود وإن لم يقفل لم يصح (باب الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها) تحرم الصلاة ولا تعتقد عن طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رمح وعند الاستواء حتى تزول وعند الاصفرار حتى تغرب وبعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر ولا يحرم فيها ماله سبب كجنازة وتحية مسجد وسنة وضوء وفاتة لا ركعتي احرام ولا تنكره الصلاة في حرم مكة مطلقا

متناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى فيه أية ساعة شاء من ليل أو نهار (ولا) تركه الصلاة
ايضا في الحرم المذكور شرفه الله تعالى إلى يوم الدين ومتهنا بدوام المجاورة فيه إلى ان تلقى رب العالمين
ولا فرق في عدم الكراهة بين صلاة الطواف وغيره ولا فرق بين المسجد وغيره بدليل اطلاقه الحرم
وقد صرح المصنف بما يتعلق بالفعل المنفي بقوله (عند الاستواء) أي استواء الشمس وسط السماء
(يوم الجمعة) لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من الترخيب في التبكير والصلاة إلى حضور الامام يعني
من استمرار جواز الصلاة إلى ان يحضر الامام ويجلس على المنبر ولا يختص ذلك بغير وقت
الاستواء وسواء حضر المصل في هذا الوقت الجمعة أم لا والله أعلم

(باب كيفية صلاة (المريض) وصلاة غيره)

(للعاجز) عن القيام (صلاة الفرض قاعدا) فالجارو والمجروور خبر مقدم وصلاة الفرض مبتدأ مؤخر
وقاعدة حال من العاجز أي وصلاة الفرض ثابتة للعاجز حال كونه قاعدا أي في حالة قعوده والفرض
فيخرج به النفل فانه يجوز فعله من قعود مطلقا عاجزا أو قادرا قال النووي أجمعت الأئمة على أن من
عجز عن القيام في الفريضة صلى قاعدا ولا إعادة عليه (والمراد من العجز) عن القيام (ان يشق عليه
مشقة ظاهرة أو) يمكنه القيام لكنه (يخاف منه) أي من القيام (مرضا) يحدث ويطرأ عليه وخوف
ذلك يكون قول طبيب عارف ثقة (أو) يخاف (زيادته) أي المرض ان كان حاصله وموجودا فيه
وذلك كان يكون له عادة إذا صلى قائما وهو مريض يزاد مرضه (أو يخاف) من القيام (دوران الرأس)
ان كان في سفينة (ويتمتع العاجز) عن القيام (كيف شاء) من اقتراش أو غيره ولا يتعين لقعوده
هيئة كغير العاجز لكن الافضل الاقتراش كما قال (ويندب) له في حالة جلوسه (الاقتراش) كغيره
وقد تقدم بيانه في باب اركان الصلاة (ويكره) له كغيره (الاقعاء) أي جلوسه وقد تقدم بيانه ايضا
في محله كالذي قبله (و) يكره بلا عذر (مدرجله) في الصلاة أي إقامته الادب فيها (وأقل ركوعه)
أي المصلي قاعدا (محاذاة جهته) في حال هويته (قدام) أي امام (ركبته) بحيث لو طأ طأ راسه لو صل
اليه (وأكله) أي أكل ركوع القاعد أي في صلاة الفرض والنفل (محاذاتها) أي الجبهة (موضع
سجوده) أي ان ينحن إلى ان تمحاذي جهته محل سجوده لانه القدر الذي يحاذيه القائم حين يأتي
بأكل الركوع هذا حكم الركوع وأما السجود فكسجود القائم (فان عجز) المصلي عن ركوع
وسجود (فعل نهاية) أي غاية (الممكن) له وما في وسعه وطاقته لا يكلف الله نفسا إلا وسعها وقد بين
المصنف ذلك الممكن بقوله (من تقريب الجبهة من الارض فان عجز) عن هذا (أو ما) أي أشار
(بهما) أي بالركوع والسجود لما روى الشيخان من قوله صلى الله عليه وسلم إذا امرتكم بأمر فأتوا منه
ما استطعتم (ولو عجز عن القعود) فقط لاجل (دمل به ونحوه) أي نحو الدمل كتحافة ألييه (أتى
بالقعود) أي بدله حال كونه (قائما) أي فعل ما أمكنه من انحائه لهما بصلبه وانما أتى بالقعود
قائما لانه قعود وزيادة ولان القعود يكون بدلا عن القيام فكذلك القيام يكون بدلا عن القعود
(ولو أمكنه القيام وبهرم أو غيره) كجراحة يمكن علاجها مع ادامة الاستلقاء (فقال له طيب)
مؤثوق به (معتد) عليه فهو اسم مفعول وصلته محذوفة كما علت أي معتمد عليه في أقواله بسبب
معرفة وحذقه في صناعة الطب اهل للرواية كما صرحوا به في باب التيمم وأشار المصنف الى مقول القول
بقوله (ان صليت) حال كونك (مستلقيا أمكن مداواتك) أو لا يخاف عليك من المحذور وجواب
الشرط قوله (جاز) حيث (الاستلقاء) ولا إعادة عليه لانه عذر غير نادر فاشبه المرض في كونه غير
نادر (ولو عجز عن قيام) عن (قعود) معا لما يلحقه بسببهما من المشقة الشديدة أو فوات الخشوع
لو صلى من قيام أو قعود وجواب الشرط قوله (صلى مضطجعا على جنبه الايمن) ندبا حال كونه

ولا عند الاستواء يوم
الجمعة

(باب المريض)

للعاجز صلاة الفرض
قاعدا والمراد من العجز
أن يشق عليه مشقة ظاهرة
أو يخاف منه مرضا أو
زيادته أو يخاف دوران
الرأس ويتمتع العاجز
كيف شاء ويندب
الاقتراش ويكره الاقعاء
ومدرجله وأقل ركوعه
محاذاة جهته قدام ركبته
وأكله محاذاتها موضع
سجوده فان عجز عن
ركوع وسجود فعل نهاية
الممكن من تقريب الجبهة
من الارض فان عجز
أو ما بهما ولو عجز عن
القعود لدمل به ونحوه
أتى بالقعود قائما ولو أمكنه
القيام وبه رمد أو غيره
فقال له طيب معتمد ان
صليت مستلقيا أمكن
مداواتك جاز استلقاء
ولو عجز عن قيام وقعود
صلى مضطجعا على جنبه
الايمن

(مستقبل) القبلة (بوجهه ومقدم بدنه) وهو الصدر وجوبا فيكون كالميت في الحيد ويجوز على
 الايسر لكنه مكروه بلا عذر وجزم به في المجموع (و) من صلى مضطجعا (يركع ويسجد) أى يقوم
 الى حد الركوع ويركع ثم يهوى للسجود او يقعد ويركع من قعود ويسجد (ان امكن) كل منهما
 (والا) أى وان لم يمكن له ذلك (أو ما) أى أشار الى الركوع والسجود برأسه ويقرب جبهته من
 الارض بحسب الامكان (و) يكون (السجود) أى الايماء اليه اخفض (من الايماء الى الركوع) لتمييز
 كل منهما عن الآخر فان عجز عن الاضطجاع صلى مستلقيا على ظهره واخصاه للقبلة رافعا رأسه
 قليلا بشئ تحتة ليتوجه الى القبلة بوجهه ومقدم بدنه ان لم يكن في الكعبة وهي مسقفة والاصل في
 ذلك خبر البخارى انه عليه السلام قال لعمران بن حصين وكانت به بواسير صل قائما فان لم تستطع قاعدا
 فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فمستلقيا لا يكلف الله نفسا الا وسعها (فان عجز)
 عن الايماء للركوع والسجود بالرأس (ف) يومئ لها (بطرفه فان عجز) عن الايماء بطرفه (ف) يومئ
 لها (بقلبه) أى بأجزاء الاركان عليه (فان خرس) ولم يقدر على قراءة الفاتحة بلسانه (قراها) بقلبه
 (ولا تسقط الصلاة مادام) متصفا (بعقل) بقاء أصل التكليف وهذا كله اذا حصل عجز قبل
 الصلاة وأشار المصنف الى حكمه في اثباتها فقال (فان عجز) عن القيام (في اثباتها) أى الصلاة أى
 في اثناء قراءة الفاتحة (قد) وجوبا ويبنى على ما مضى من صلاته (ويجب) عليه (الاستمرار) في
 قراءة (الفاتحة) حيث (ان عجز في اثباتها) أى اثناء قراءتها لان قراءتها في حال هويه أعلى مما بعده
 فلذلك طلبت منه القراءة في هذه الحالة (وان خف) من المرض أو غيره (قام) وجوبا الى محل تجزئ
 فيه القراءة لزوال العذر (فان كان) شفاؤه من مرضه مثلا حاصل (في اثناء) قراءة (الفاتحة)
 (وجب) عليه (الامساك) عن القراءة حال نهوضه الى القيام (ا) أجل ان (يقرأ) الفاتحة في حال
 كونه (قائما) لان القيام حالة كمال مع صحته وشفاؤه من المرض فلا تجزئ القراءة في غيره بعد الصحة
 (فان قرا) شيئا منها (في) حال (نهوضه) اوقبله (لم يعتد به) لوقوعه في غير عمله بخلاف ما قراه او لا
 قبل الشفاء فانه مضى على صحته ولا تجب عليه اعادته (وان خف) من المرض أو غيره (بعد) قراءة
 (الفاتحة قام) بلا قراءة لها (ا) أجل ان (يركع منه) أى من القيام (او خف) من المرض أو غيره
 (في) حال (الركوع قبل الطمأنينة) أى قبل استقرار اعضائه وسكونها في حال الركوع وجواب
 الشرط قوله (ارتفع) أى الذى حصل له الشفاء في الركوع حال كونه (راكعا) الى الحد ليطمئن
 ولا يقوم منتصبا (فان انتصب) عامدا عالما ثم ركع (بطلت) صلاته لانه زاد قياما فيها (أو)
 خف من المرض (بعدها) أى بعد الطمأنينة في الركوع وجواب ان المقدرة بعد اوقوله (اعتدل)
 من الركوع حال كونه (قائما) وهذا القيام على سبيل الجواز لا على سبيل الوجوب لان
 الركوع قد تم بالطمأنينة ولا يلزمه الانتقال الى حد الركوع كفى اصل الروضة وقد صرح بالجواز
 الرافعي ولكنه قيد بما اذا انتقل متجنبيا بخلاف ما اذا انتقل منتصبا وعلى الاول يحمل اطلاق
 الروض الجواز وعلى الثاني يحمل اطلاق المجموع المنع (ثم يسجد) بعد الاعتدال قائما على ما تقدم
 لك من الخلاف فيه (او) خف من المرض (في) حال (اعتداله قبل الطمأنينة) وجواب ان المقدرة
 بعد أو قوله (قام ليعتدل) مطمئنا وهذا معنى قول غيره قام واطمأن (و) خف من عذره (بعدها)
 أى بعد الطمأنينة (سجد ولا يقوم) لانه قد تم ركوعه واعتداله في حال عجزه فليس عليه الا السجود
 لكن ان كان في صلاة لما قوت فيقوم لاجله ويكون في اعتدال الركعة الاخيرة من صلاة الصبح
 والا فلا يلزمه القيام لان الاعتدال ركن قصير فلا يطول وقضية المعلل وهو عدم لزوم القيام جوازه
 وقضية التعليل وهو ان الاعتدال ركن قصير فلا يطول منعه وهو اوجه فالاعتدال عدم جواز القيام

مستقبلا بوجهه ومقدم
 بدنه ويركع ويسجد إن
 أمكن ولا أو ما والسجود
 أخفض فان عجز فبطرفه
 فان عجز فقلبه فان خرس
 قراها ولا تسقط الصلاة
 مادام بعقل فان عجز في
 اثباتها فقد وجب الاستمرار
 في الفاتحة إن عجز في
 اثباتها وإن خف قام فان
 كان في اثناء الفاتحة وجب
 الامساك ليقرا قائما فان
 قرأ في نهوضه لم يعتد به
 وإن خف بعد الفاتحة قام
 ليركع منه أو خف في
 الركوع قبل الطمأنينة
 أو رفع راكعا فان انتصب
 بطلت أو بعدها اعتدل
 قائما ثم يسجد أو في اعتداله
 قبل الطمأنينة قام ليعتدل أو
 بعدها سجد ولا يقوم

كما هو صريح كلام المصنف أخذنا بمقتضى التعليل فان قنت قاعدا عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته لانه احدث جلوسا للنفوت مع القدرة على القيام وعله اذا طال جلوسه بخلاف ما اذا لم يطل لانه لا يضر جلسة يسيرة بين الاعتدال والسجود (تنبيه) لو كان يصلي الشخص فريضة فلما ركع عرضت له علة منغته من الاعتدال سقط عنه فيسجد من الركوع فلو زالت قبل دخوله في السجود لزمه العود للاعتدال لتمكته منه ولو زالت بعد تلبسه بالسجود أجزأه ولم يجب عليه العود إلى الاعتدال لسقوطه بالعجز فلو أتى به في هذه الحالة عامدا عالما لبطلت صلاته لزيادة هذا القيام فيها والله تعالى اعلم

(باب كيفية صلاة المسافر)

من حيث الفصر والجمع مع كيفية الصلاة نحو المطر فالقصر يرجع الى التخفيف في نفس الصلاة والجمع بالسفر تخفيف في رعايتها والمطر ملحق بالسفر فيكون فيه التخفيف المذكور من جهة رعاية الوقت أيضا ولكل من الفصر والجمع شروط وقد بدأ بشروط القصر وهي ثمانية الأول (اذا سافر) الشخص (في غير معصية) فلا يباح القصر معها لان السفر سبب الرخصة فلا تناط بالمعصية الثاني ما أشار اليه المصنف بقوله (تبلغ مسيرته) أي السفر المفهوم من الفعل وقوله (ذهابا) مصدر منصوب على التمييز للضمير المحول عن المضاف والاصل تبليغ مسافة ذهابه أي السفر الخ لحذف المضاف وهو ذهاب المضاف للضمير واتصل الضمير بالمضاف اليه بالمضاف الاول وهو مسافة فصار مسافته هكذا بالاضافة إلى الضمير فأنهت نسبة المسافة المضافة إلى الضمير قبل هي من جهة الذهاب فقط او من جهة الذهاب والاياب معا فلما أنهت هذه النسبة أتى بالمضاف وهو ذهاب ونصب على التمييز ازالة للايهام وقد علت وجه الابهام وهو أن الضمير في مسيرته عائد على السفر الشامل للذهاب والاياب فيقتضي انضمام الاياب الى الذهاب حتى يتم العدد فدفع هذا الابهام بالايان المذكور الى آخر ما تقدم وقوله (ثمانية وأربعين ميلا بالهاشمي) مفعول به للفعل السابق وهو تبلغ وميلا منصوب على التمييز لهذا العدد وهو يبلغ مرحلتين وهما يومان معتدلان بلا ليلة وذلك بسير الاقال وهي ستة عشر فرسخا وهي أربعة بردو البريد أربعة فراسخ والفرسخ أربعة أميال فقد كان ابن عمر وابن عباس يقصران ويفطران في أربعة برد علقه البخاري بصيغة الجزم واستنده البيهقي بسند صحيح ومنه انما يفعل بتوقيف وروى البيهقي باسناد صحيح قال سئل ابن عباس فقيل له أقصر الصلاة الى عرفة قال لا ولكن الى عسفان وإلى خيرى وإلى الطائف وقوله الهاشمي نسبة لابي هاشم لانهم قدروا هذه المسافة بالاذرع الهاشمية وقت خلافتهم واستمر العمل على هذا التقدير وهي بالاذرع ستة آلاف ذراع بذراع آدمي والذراع أربعة وعشرون أصبعًا معتدلة والاصبع ست شعيرات معتدلة معترضة وإذا بلغ المسافر هذه المسافة (فله أن يصلي الظهر والعصر والعشاء ركعتين ركعتين) وهذا هو معنى القصر وهو الاقتصار على بعض الواجب وقيد المصنف القصر المذكور بقوله (اذا كانت) تلك الصلوات (مؤديات) أي واقعة أداء أو قاتها (أو) كانت (قائمة في) وقت (السفر فقضاها في السفر) أيضا فله قصرها لوجود السبب وهو فواتها في السفر الذي هو الرخصة في جواز القصر (فان قامت) الصلاة (في الحضر فقضاها في) حال (السفر وعكسه) وهو أنه ان قامت الصلاة في السفر فقضاها في الحضر (أتم) الصلاة أي لا يجوز له ان يقصرها في الصورتين لانها في الحضر ثبتت في ذمته تامة فلا يجوز نقصها ولو في السفر وإذا قامت في السفر مطلقا وقضاها في الحضر فلا تقصر فيه لانه لم يوجد فيه سبب الرخصة لانه قد انقطع بالاقامة او قضاها في سفر غير قصر فكذلك (وفي البحر تعتبر هذه المسافة) المذكورة وهي المرحلتان (في البر) يعني ان هذه المسافة المذكورة

(باب صلاة المسافر)

اذا سافر في غير معصية تبلغ مسيرته ذهابا ثمانية واربعين ميلا بالهاشمي فله ان يصلي الظهر والعصر والعشاء ركعتين ركعتين إذا كانت مؤديات أو قائمة في السفر فقضاها في السفر فان قامت في الحضر فقضاها في السفر وعكسه أتم وفي البحر تعتبر هذه المسافة في البر

كما تعتبر في سفر البر تعتبر في سفر البحر بلافراق فقول وفي البحر متعلق بتعتبر (فلو قطعها في لحظة) في بر
 او بحر على خلاف العادة للكرامة (قصر) اى جازله القصر لان المتعتبر سير الاقبال كما تقدم والحال ان
 المسافة بلغت ثمانية واربعين ميلا فلا يؤثر قطعها في زمن يسير كالو قطعها في البر على فرس جواد في
 بعض يوم ولا فرق بين ان يكون المسافر في البحر ملاحا وغيره وسواء كان معه اهله وماله او لا ولو كان
 بين يديه اقل من ذلك لم يقصر ولو شك المسافر في كون سفره طويلا اجتهد فان لم يظهر له بالاجتهاد كونه
 طويلا لم يقصر وان ظهر كونه طويلا بالاجتهاد قصر (ولو قصد بلداله) اى لذلك البلد (طريقان
 أحدهما دون مسافة القصر) وهو أن تكون المسافة أقل من مرحلتين (فسلك) المسافر الطريق
 (الابعد لغرض) صحيح دنيوى (كأمن) الطريق (و) (كسهولة ونزهة) اى تنزهه وهى إزالة
 الكدورات البشرية وقال العلامة الحنفى هى رؤية ما تنبسط به النفس لازالة هموم الدنيا ولا يخفى
 ان التنزه هو الحامل على سلوك ذلك الطريق وليس حاملا على اصل السفر بل الحامل عليه غيره
 كالتيجارة مثلا فلا ينافى ما تقرر أنه لا بد أن يكون الحامل على السفر غرضا صحيحا وليس التنزه منه
 وقد اشار المصنف الى جوابه بقوله (قصر) السالك لاحدى الطريقين الصلاة الرباعية لوجود شرط
 السفر وهو الغرض الصحيح (وان قصد) بالعدول عن القصير الى الطويل (لمجرد القصر) اى القصر
 المجرد عن الغرض المذكور (اتم) اى وجب عليه اتمام الصلاة لاتقاء الشرط وهو ان يكون
 الحامل على السفر غرضا صحيحا وسلوكه لمجرد القصر لا يعد غرضا صحيحا فكانه حصل منه سفر بلا
 غرض واشار المصنف الى الشرط الثالث بقوله (ولا بد) في جواز القصر للمسافر (من مقصد) اى
 من مكان يقصد بقيد ذكره بقوله (معلوم) فهو صفة لمقصده وهو مصدر ميمى بمعنى المكان وصاحبه
 مكسورة كما ضبطه المحلى في عبارة المنهاج ووصفه بالمعلومية من حيث المسافة وان كان غير معين من
 حيث الجهة وعليه للمسافة يكون في ابتداء السفر بان يعلم أنه يقطع في سفره مرحلتين فاكثر وهذا هو
 المراد من المعلومية وقد فرع المصنف على مفهوم هذا الشرط فقال (فلو طلب) الشخص عبدا
 (آبقا) اى هاربا (لا يعرف موضعه) اى لا يعرف أنه بلغ في هربه مقدار مرحلتين ومثله الهائم
 وهو الذى لا يدري اين يتوجه وليس له قصد موضع معلوم ولا راكب التعاسيف^(١) وهو الذى
 لا يسلك طريقا وليس له مقصد معلوم كذا في المجموع وعطف راكب التعاسيف في كلام المجموع
 على الهائم وتفسيره لهما بما ذكر يقتضى تغايرهما لكن قال الاسنوى ويسمى الهائم ايضا راكب
 التعاسيف فعلى هذا هما شئ واحد فالمعطف في كلام المجموع حيثئذ اما للتفسير او للترادف وهو
 أنسب لان عطف التفسير يكون الثانى الذى هو المعطوف أوضح مما قبله وهنا كل منهما خفى بل
 ربما يكون الهائم اوضح من راكب التعاسيف عند الفقهاء لانه قد اشتهر عندهم بأنه الذى لا يدري
 أين يتوجه وقوله (أوسافر عبد وامرأة وجندى) هى معطوفات على مدخول لوفى قوله فلو طلب
 الجند وهو المقاتل وهو بضم الجيم وسكون النون وتشديد الياء نسبة الى جند احد اجناد الشام
 وهى خمس دمشق وحصن وفلسطين وقسرين والاردن والمراد هنا المقاتلون مطلقا سواء كانوا من
 اهل هذه البلاد او لا وإتمام قيل لاهل هذه البلاد اجناد لانهم اعوان الدين وانصاره بسبب الجهاد كما
 ذكره في الاشارات لابن الملقن وقوله (مع سيد) راجع للعبد (وزوج) راجع للمرأة (وأمر) راجع
 للجندى على ترتيب الف والنشر المرتب (و) الحال ان هؤلاء التابعين (لم يعرفوا المقصد) اى مكان
 قصد المتبوعين وهم السيد والزوج والامير وجواب لو المتقدمة قوله (لم يقصروا) اى هؤلاء
 التابعون لمن ذكر قبل مجاوزة مرحلتين لغوات الشرط المتقدم وهو العلم بطول السفر فان جاوزوهما
 قصروا وهذا كالو أسر الكفار رجلا ولم يعرف أنهم يقطعونهما لم يقصروا ان سار معهم مرحلتين

فلو قطعها في لحظة قصر
 ولو قصد بلداله طريقان
 أحدهما دون مسافة القصر
 فسلك الابعد لغرض
 كأمن وسهولة ونزهة
 قصروا ان قصد لمجرد القصر
 أتم ولا بد من مقصد
 معلوم فلو طلب آبقا
 لا يعرف موضعه أو سافر
 عبد وامرأة وجندى مع
 سيد وزوج وأمير ولم
 يعرفوا المقصد لم يقصروا

بدون ذلك (وإن عرفوه) أي عرف طالب الأبق والعبد والمرأة والجندی المقصد أي مكان قصد المتبوعين بأن يعلموا أوله أن متبوعهم قاصدون قطع مرحلتين فأكثر وأشار إلى الجواب بقوله (قصره) حيثئذ (بشرطه) أي شرط القصر وهو أن يكون سفرهم ثمانية وأربعين ميلا والشرط مفرد مضاف فيعم الشروط كلها وقصر الشرط على علم المسافة ليس في عمله كما هو في عبارة الجوجرى حيث فسره بعبارة تفيد الحصر وهي قوله وهو أن يكون سفرهم ثمانية وأربعين ميلا ومثل هذا عدم المعصية وإن تكون الصلاة التي تقصر مؤداة وغير ذلك من بقية شروط القصر الاتية فلو نوى العبد ومن بعده مرحلتين أي سيرهما قصر الجندی فقط لأن لم يثبت اسمه في الديوان لأنه حيثئذ ليس تحت قهر متبوعه بخلاف العبد والزوجة فنتيها قطع المرحلتين كالعدم لانهما مقهوران ببعيتهما لمتبوعهما فإذا أثبت اسم الجندی في الديوان لم يقصر لانه تحت قهر الأمير فإذا خالفه يختل النظام بخلاف غير المثلث وقد اشتهر المصنف إلى محترز قوله إذا سافر في غير معصية فقال (و) المسافر (العاصي بسفره) ولو في أثنائه ويسمى هذا عاصيا بالسفر في السفر بأن أنشاء مباحثام قلبه معصية وذلك (كآبق) أي هارب فهو بالمد قال اهل اللغة يقال أبق العبد إذا هرب من سيده بفتح الباقى الماضى باقى يضما وكسرها في المضارع فهو آبق وحكى أبق العبد باقى بكسر الباقى الماضى وفتحها في المضارع قال الثعالبي في سر اللغة لا يقال للعبد باقى إلا إذا كان ذهابه من غير خوف ولا كد عمل ولا فهو هارب ذكره ابن الملقن في الاشارات (و) كذا (ناشزة) من زوجها (يتم) أي العاصي المذكور الصلاة وجوبا ولا يترخص لأن قصره اعانة على المعصية القصر رخصة وهي لا تنطبق بالمعاصي فان تاب العاصي فأول سفره محل توبته فان بقى بعد ذلك مرحلتان قصر ولا فلا وأما العاصي في الائتاء فانه يترخص إذا تاب ولو كان الباقي دون مرحلتين نظر الاول وآخره والمراد بالتوبة التوبة الصحيحة بان خرج عن تلبسه بالمعصية (تنبيه) ومن العاصي بالسفر أن يتعب نفسه أو دابته بالركض لغرض فقد نقل النووي في مجموعه عن الصيدلاني وغيره انه حرام وفي المجموع قال الشيخ ابو محمد السفر مجرد رؤية البلاد ليس بفرض صحيح فلا يترخص انتهى ولعل هذا مبني على قول المصنف السابق ولو سلك أطول الطريقين لفرض التزعة لا يقصر وقد اطلق الاصحاب على خلافه وإن لم يكن مبني على ذلك فهو مشكل ولهذا قال في الذخائر انه مباح (ثم) بعد استيفاء هذه الشروط السابقة شرع المصنف ببيان مبدأ السفر فقال (إن كان للبلد) الذي انشأ السفر منها (سور) بالواو لا بالهمز مختص بماسافر منه كبكد وقرية وإن تعدد (قصر مجرد مجاوزته) ذلك السور (سواء كان خارجة) أي خارج السور (عمارة) أي أخص عامرة بالبنيان (أم لا وإن لم يكن له) أي للحل الذي سافر منه (سور) أصلا أوله سور غير مختص به أي بذلك المحل أو لم يكن صوب مقصده (هـ) أول سفره (مجاوزه العمران) أي مجاوزة الابنية العامرة وقوله (كله) توكيد للعمران وإن تخلل ذلك العمران خراب فلا يجوز له القصر إلا بعد مجاوزته (ولا يشترط) لصحة القصر (مجاوزه المزارع والبساتين) وإن اتصلت بماسافر منه وإن كانتا محوطتين لانهما لا يتخذان للاقامة فان كان في البساتين دور وقصور تسكن في بعض فصول السنة ففي الروضة والشرح يشترط مجاوزتها وقال في المجموع الظاهر أنها لا تشترط لانهما ليست من البلد فلا تصير منه باقامة بعض الناس فيها في بعض الفصول قال النووي لو كان للبلد جانبان بينهما نهر كبغداد فعبه المنشئ للسفر من أحدهما إلى الآخر لم يجز القصر حتى يفارق البنيان من الجانب الثاني لانها بلد واحد ولو كانت قريتان ليس بينهما فاصل كمحلتين فهما قريتان فاشترط مجاوزتهما بالاتفاق وفيه احتمال للامام فان انفصلت احدهما عن الاخرى فبمجاوزه قريته يجوز له القصر سواء قربت الاخرى أم بعدت (و) لا يشترط مجاوزة (المقابر) لانها خارجة عن اسم العمران وإن بينهما مساكن للمزارع

وإن عرفوه قصره وبشرطه
والعاصي بسفره كآبق
وناشزة يتمم إن كان للبلد
سور قصر مجرد مجاوزته
سواء كان خارجة أم
لا وإن لم يكن له سور
فمجاوزه للعمران كله ولا
يشترط مجاوزة المزارع
والبساتين والمقابر

والبساتين (والمقيم في الصحراء) كأهل البادية (يقصر) الصلاة (بمفارقة خيامه) فهي أول سفره سواء كانت الخيام مجتمعة أو متفرقة بحيث أنهم يجتمعون للحديث ويستريح بعضهم من بعض ويدخل في مجاوزتها عارفاً بمجاوزة مرافقها كطرح الرماد وملعب الصبيان ومعاطن الابل لأنها معدودة من مواضع إقامتهم ولو كان مقيماً في الصحراء اشترط مجاوزة البقعة التي فيها رحله ومسكنه كالبدوى وإن سكن وادياً وسافر منه اشترط مجاوزة عرضه وإن كان نازلاً في بادية اشترط أن يهبط منها أو في واحة اشترط أن يصعد إلى أعلاها هذا إذا كانت الثلاثة معتدلة فإن افترت اتساعها لم يشترط إلا مجاوزة نزوله ومرجع ذلك الدرف (ثم إذا انتهى السفر أتم) الصلاة لأن الرخصة قد انتهت (وينتهي) السفر (ب) مجرد (وصوله إلى وطنه) وإن لم ينو إقامة ولا نقلة فينتهي بوضوئه إلى الوطن مطلقاً والمراد بالوطن الموضع الذي شرط مفارقتها أيامه وقت انشاء السفر منه فبمجرد وصوله إليه انتهى الترخيص ولو وصل في طريقه قرية له فيها أهل وعشيرة وليس هو مستوطنها الآن لم يفته ترخيصه لأنه ليس مقيماً ولو سافر في سفره بوطنه فإن خرج من مكان إلى مسافة القصر ونوى أنه يرجع إليها ويخرج منها من غير إقامة فالمذهب الذي قطع به الجمهور كافى المجموع أنه يصير مقيماً بدخولها لأنها بوطنه فلا يكون مسافراً (أو) ينتهي (بنية إقامة) ولو في أثناء الطريق وقبل بلوغه مبدأ سفر (أربعة أيام) صحاح (غير يومى الدخول والخروج) أو بنوى مطلقاً أى غير مقيد بزمن فينتهي سفره في الحال بمجرد هذه النية (أو) ينتهي سفره (بنفس الإقامة وإن لم ينوها) أى الإقامة (فى أقام) بناية لها (أربعة أيام غير يومى الدخول والخروج أتم) أى وجب عليه إتمام الصلاة لأنه إذا امتنع الترخيص بنية الإقامة المذكورة كاسبق فلأن يمتنع بإقامتها من باب أولى (اللهم) هذا اللفظ بمنزلة الاستدراك على قوله أتم ظاهره مطلقاً كأنه قال نعم (إلا أن يقيم) فى غير مبدأ السفر من غير نية للإقامة (لحاجة يتوقع إنجازها) أى ينتظر ويترجى حصولها فى المستقبل وفى كل وقت (وينوى الارتحال) أى الانتقال من ذلك الموضع الذى أقام فيه (إذا انقضت) الحاجة المذكورة (فانه يقصر) المسافر المقيم فى ذلك المكان ويمتد قصره (إلى ثمانية عشر يوماً) صحاحاً ولو غير محارب لأنه صلى الله عليه وسلم أقامها بمكة عام الفتح لحرب هوازن يقصر الصلاة روى أبو داود والترمذى وحسنه وإن كان فى سنده ضعف لأن له شواهد تجبره وقيس بالمحارب غيره لأن المرخص هو السفر لا المحاربة وفارق ما لو علم أن شغله لم ينقض فى الأربعة كما مر بأنه ثم مطمئن بعيد عن هيئة المسافر بخلافه هنا مثل القصر فى هذه المدة غيره مما يجوز له الترخيص فيه وإنما اقتصر على القصر لأن الاشتغال به أهم حيث لا خلاف فيه بخلاف الجمع فقد وقع الاضطراب فيه بين الأئمة وإيضاً الكلام الآن فى القصر والكلام على غيره بآنى تفصيله إن شاء الله تعالى وقال فى المهمات عدم الحاق بقية الرخص بالقصر قوى فلو علم بقاء حاجته أربعة أيام صحيحة فلا قصر لأنه مطمئن ساكن بعيد عن هيئة المسافرين (فإن تأخرت) تلك الحاجة (عنها) أى عن الثمانية عشر (أتم) الصلاة أى وجب عليه إتمامها (وسواء) فى توقع الحاجة (الجهاد وغيره) أى لا فرق فى ترجى الحاجة بين أن تكون جهاداً أو غيره (ولو وصل) أى المسافر المذكور (مقعداً) بكسر الصاد أى مكان القصد كما مر فى هذا الجواب تفصيل ذكره بقوله (فإن نوى) أن يقيم عند وصوله (الإقامة المؤثرة) القاطعة للسفر وهى أربعة أيام فحينئذ يمتنع عليه الترخيص كما أشار له المصنف بقوله (أتم) أى وجب عليه إتمام الصلاة ولا يقصرها (وإلا) أى وإن لم ينو الإقامة أصلاً ونوى إقامة غير قاطعة كأن نوى إقامة ثلاثة أيام فأقل وجواب أن الشرطية المدعومة فى النافية قوله (قصر) ويستمر جوازها إلى (أربعة أيام) أن علم أن حاجته لم تنقض فيها (أو) يستمر قصره إلى (ثمانية عشر يوماً) أن توقع حاجته كل وقت) كما علم ذلك بما مر وقد سبق أن للقصر شروطاً

والمقيم فى الصحراء يقصر بمفارقة خيامه ثم إذا انتهى السفر أتم وينتبه بوضوئه إلى وطنه أو بنية إقامة أربعة أيام غير يومى الدخول والخروج أو بنفس الإقامة وإن لم ينوها فى أقام أربعة أيام غير يومى الدخول والخروج أتم اللهم إلا أن يقيم لحاجة يتوقع إنجازها وينوى الارتحال إذا انقضت فانه يقصر إلى ثمانية عشر يوماً فإن تأخرت عنها أتم وسواء الجهاد وغيره ولو وصل مقعداً فإن نوى الإقامة المؤثرة أتم وإلا قصر أربعة أيام أو ثمانية عشر يوماً أن توقع حاجته كل وقت

ثمانية وذكر المصنف منها ثلاثة الاول عبر عنه بقوله اذا سافر في غير معصية والثاني عبر عنه بقوله تبلغ مسيرته ثمانية واربعين ميلا والثالث عبر عنه بقوله ولا بد من مقصد معلوم ثم ذكر ثلاثة اخر سردا صريحا فقال (وشروط القصر) تسمى لما تقدم ثلاثة الاول ذكره بقوله (وقوع الصلاة كلها في وقت السفر) فلو وقع بعضها في السفر وبعضها في الحضر بان بلغت سفينة دار اقامته وهو في أثناء الصلاة أو شك في انتهائه أتم (و) الثاني من هذه الثلاثة (نية القصر في الاحرام) أي مع تكبيرة التحريم فلو نوى بعدها لم ينفعه فيجب عليه الاتمام لان نيته انقضت على الاتمام لانه الاصل (و) الثالث من هذه الشروط ذكره بقوله (أن لا يقتدى بتم في جزء من الصلاة) وان قل ذلك الجزء لانه اجتمع ما يقتضى القصر والاتمام فقلب الاتمام لانه الاصل والمراد انه يقتدى بمن يعلم انه يصلي صلاة تامه ولو سافرا ثم فرغ المصنف على الشرط الاول فقال (فلو نوى الاقامة في حال الصلاة) و فرغ على الثاني فقال (أو شك) بعد دخوله في الصلاة (هل نوى القصر أم لا ثم ذكر) أي تذكر (قريبا) أي من غير طول فضل والظاهر ان قوله قريبا منصوب على نزوع الخافض أي تذكر عن قرب والمعنى ان التذكر مع البعد متروك لا يعمل به والتذكر الحاصل مع القرب يعمل به ويظهر من هذا المعنى معنى عزوه وهو المجاوزة وقوله (أنه نواه) أي القصر هو مفعول به لقوله ذكر بمعنى تذكر (أو) شك بان (تردد) في النية (هل يتم) الصلاة (أم لا أو) تردد (هل امامه مقيم أم لا) وقد ذكر المصنف جواب هذا الاستفهام بانواعه بقوله (أتم) وجوبا لان الرخصة لا يضار اليها الا يتيقن ولا تفعل مع التردد ولا نه في الاولى صار مقبيا بالنية فقلب جانب الاتمام لان القصر مشروط بشروط فاذا فقد منها واحد رجع الى الاصل وهو الاتمام (ولو جهل نية امامه) هل نوى القصر أم لا (فنوى) المأموم وقال في نيته (ان قصر) الامام الصلاة (قصرت وان أتم) بها (أتممت) بها أي الصلاة (صح) مانواه (فان قصر) امامه (قصر) هو أي المأموم (وان أتم) الامام الصلاة (أتم هو) أي المأموم ولا يضر هذا التعليق الواقع من المأموم في هذه الحالة وان كان تعليق النية في غير هذه الحالة مبطلا للصلاة لان الظاهر من حال الامام القصر بقرينة السفر ولو فسدت صلاة الامام او افسدها فقال كنت نويت القصر جاز للمأموم القصر وان قال كنت نويت الاتمام أتم وان انصرف ولم يظهر للمأموم مانواه لم يضره الاتمام لانه شك في عدد ركعات الصلاة ومن شك في عدد الركعات بنى على اليقين لاعلى غلبة الظن قاله الجوزي وبقي شرطان من الثمانية المذكورة سابقا اول الباب وهما على مجواز القصر وتحريمه عما يتنافى نيته وقدهم هذا من التفريعات السابقة في التردد في النية لانه في حال تردده اتي بما يتنافى نية القصر فلو قصر شخص جاهل به فلا تصح صلاته لتلاعبه كافي الروضة ولما فرغ المصنف من احكام القصر شرع في الجمع بين صلاتين من الصلوات الخمس فقال (ويجوز الجمع بين صلاة (الظهر و) صلاة (العصر في وقت احدهما) وهو شامل للتقديم والتأخير وسيأتي بيان الافضل منهما (و) يجوز الجمع بين صلاة (المغرب و) صلاة (العشاء كذلك) أي في وقت احدهما أي تقديمها وتأخيرها وقوله (في كل سفر) متعلق بجوز وقد المصنف السفر بقوله (تقصر الصلاة فيه) فتكون الجملة في محل جر صفة له وانما قيد السفر بذلك حتى يخرج السفر الذي لا تقصر الصلاة فيه اما لعدم بلوغه من حطين واما لسكونه غير مباح كسفر العاصي به لان الجمع رخصة ايضا فلا تناط بالعصيان فلا جمع حيث لا يجمع اذا لم يبلغ من حطين كما تقدم تفصيله في باب القصر ثم بين المصنف الافضل للموعدة به فيما تقدم من جمعي التقديم والتأخير فقال (فان كان نازلا في وقت الاولى) (جمع) (التقديم افضل) أي من التأخير (وان كان سائرا في وقت) (الاولى) (جمع) (التأخير افضل) من التقديم فالجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر أولا وثانيا في محل جزم جواب الشرط أولا وثانيا وما ذكرته من تقدير

وشروط القصر وقوع الصلاة كلها في السفر ونية القصر في الاحرام وأن لا يقتدى بتم في جزء من الصلاة فلو نوى الإقامة في الصلاة أو شك هل نوى القصر أم لا ثم ذكر قريبا أنه نواه أو تردد هل يتم أم لا أو هل امامه مقيم أم لا أتم ولو جهل نية امامه فنوى ان قصر قصرت وان أتم أتمت صح فان قصر قصر وان أتم أتم هو ويجوز الجمع بين الظهر والعصر في وقت احدهما وبين المغرب والعشاء كذلك في كل سفر تقصر الصلاة فيه فان كان نازلا في وقت الاولى فالتقديم افضل وان كان سائرا في الاولى فالتأخير افضل

المضاف أولا وثانيا هو بيان للبعث والافعال المتن فالتقديم والتأخير كل منهما مبتدأ وما بعدهما هو الخبر ودليل ذلك اى الافضلية المذكورة الاتباع رواه الشيخان في العصرين وابوداود وغيره في المغربين فلا تجمع الصبح مع غيرهما ولا العصر مع المغرب وترك الجمع افضل كما اشربه التعبير يجوز ويستثنى منه الحاج بعرفة ومزدلفة ومن اذا جمع صلى جماعة او خلا عن حديثه الدائم او كشف عورته فالجمع افضل وأشار المصنف الى أن جمع التقديم مشروط بشروط وأشار الى ذلك بقوله (وإذا جمع) الشخص (تقدما) اى جمع تقديم فتقدما مفعول مطلق على تقدير المضاف المذكور فلما حذف المضاف أقيم المضاف اليه مقامه فأتصب انتصابه وذلك بأن يقدم العصر مثلا عن وقتها المحدود لها شرعا (فشرطه) اى شرط الجمع المذكور وهو مفرد لفظا متعدد معنى لحيث يكون صادقا بالشروط كلها هو ثلاثة الاول قوله (دوام السفر) وهذا الشرط معلوم من شروط العصر والثاني ذكره بقوله (وتقديم) الصلاة (الاولى) وهى صاحبة الوقت والثالث ذكره بقوله ايضا (ونية الجمع) بين الصلاتين وغاية وقتها يكون (قبل فراغه من) الصلاة (الاولى) أى انه يمتد وقت النية المذكورة للجمع من ابتداء الاولى الى قبيل السلام منها فاذا لاحظ هذه النية فى اى جزء من هذا الزمن صح له الجمع حيثئذ ثم ان كانت النية المذكورة حاصلة مع التحريم فالصلاة صحيحة وان كانت حاصلة فى اثنتاهما فان كانت بقلبه فكذلك فان كانت بلسانه فالصلاة باطلة لانه كلام وهو ممتنع فى الصلاة بغير الاذكار والادعية وكيفية فى الابتداء بان يقول الشخص نويت أصلى فرض الظهر مثلا مع فرض العصر جمع تقديم او أصلى فرض الظهر بمجموعة مع فرض العصر اتقا كبر فاذا فرغ منها فبنوى فرض العصر ولو من غير ملاحظة نية الجمع لان نية الجمع شرط فى الاولى فقط لافى الثانية ثم أشار المصنف الى تفصيل ما جملناه سابقا بقوله نية جمع قبل فراغه من الاولى فقال (اما) ان تكون النية الواقعة (فى) وقت (الاحرام) بالاولى (أو) واقعة (فى اثنتاهما) فان لم تكن واقعة فى هذين المحلين فتكون قبل فراغه منها وذلك قبل السلام منها كما مر آنفا (و) الرابع ذكره فى قوله ايضا (ان لا يفرق بينهما) اى بين الاولى والثانية تفريقا كثيرا عرفا لما روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم لما جمع بين الصلاتين والى بينهما وترك الرواتب بينهما وأقام الصلاة بينهما (فان فرق) بينهما تفريقا (يسيرا) عرفا (لم يضر) ذلك فى صحة الجمع فلذلك فرع عليه قوله (فيغتفر للتيسيم طلب) الماء وهو طلب (خفيف) ويغتفر له إقامة الصلاة والتيسيم وهذا كالمخفيف لا يقطع التوالى (فان) عكس الترتيب السابق (وقدم الثانية) فهى باطلة فيحتاج الى اعادة ان أراد الجمع وهذا يحترز الشرط الثانى وقوله (فان أقام قبل) شروعه فى الصلاة (الثانية) بان وصلت سفينة دار اقامته هو محترز الشرط الاول وهو دوام السفر وقوله (أو لم يوافق الجمع فى) الصلاة (الاولى) هو محترز الشرط الثالث وقوله (أو فرق كثيرا) أى بينهما هو محترز الشرط الرابع وهذا الصنيع منه على سبيل اللف والنشر الملتصق وجواب ان الشرطية فى التفريق الاول وما بعده هو قوله (وجب تأخير الثانية) أى التى تجمع مع الاولى (الى وقتها) ولا تجمع مع الاولى حيثئذ لا تنفاه الشروط السابقة أما فى الاولى فلفوات السفر الذى هو شرط فى الترخيص وأما فى الثانية فلعدم وقوع النية فى وقتها وأما فى الثالثة فلفوات التفريق الكثير واذا لم يوجد شرط الجمع امتنع واذا امتنع تعين تأخير الثانية الى وقتها (وان أقام بعد فراغها) اى فراغه منها فهو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل وقوله (مضتا) أى الصلاتان (على الصحة) هو الجواب وذلك لوجود الشرط الاول وهو وقوعهما فى السفر وقد استمر الى الفراغ (وإذا جمع) الشخص الصلاة (تأخيرا) أى جمع تأخير فتأخيرا مفعول مطلق على تقدير مضاف كما غلت فلما حذف المضاف أتصب المضاف اليه واقم مقامه فى النصب وأشار الى جواب اذا بقوله (لم يلزمه) فى هذا الجمع

وإذا جمع تقدما فشرطه دوام السفر وتقدم الاولى ونية الجمع قبل فراغه من الاولى أما فى الاحرام أو فى اثنتاهما وأن لا يفرق بينهما فان فرق يسيرا لم يضر فيغتفر للتيسيم طلب خفيف فان قدم الثانية فان أقام قبل الثانية أو لم يفرق كثيرا الجمع فى الاولى أو فرق كثيرا وجب تأخير الثانية الى وقتها وإن أقام بعد فراغها مضتا على الصحيح إذا جمع تأخيرا لم يلزمه

المذكور شيء (إلا) أمرا واحدا وهو قوله (أن ينوي) الجمع أي جمع التأخير (قبل خروج وقت الصلاة (الاولى) كالظهر مثلا حال كون ذلك الوقت مقدرا (بقدر ما) أي زمن (يسع) أي ذلك الزمن (أنه) أي الشخص الذي يجمع هذا الجمع (يؤخر) الصلاة (لما جمل أن يجمع) تأخير أقوله قبل خروج الخ متعلق بينوي ويقدر متعلق بمحذوف حال من الوقت أي ما بقي منه وفاعل يسع يعود على ما الواقعة على الزمن بمعنى ما بقي من الوقت وقوله أنه يؤخر أن وما دخلت عليه من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مفعول به لما قبله والتقدير يسع ذلك الزمن الباقي من وقت الاولى التأخير أي نية جمع التأخير وقوله ليجمع اللام كي ويجمع منصوب بان مضمره جواز ابد لام كي أي لاجل أن يجمع الاولى مع الثانية جمع تأخير والمراد بقوله يسع أي ذلك الزمن نية الجمع بان يبقى من وقت الاولى ما يسعها كلها تامة أو مقصورة كافي المجموع والمعتد كافي متن فتح الوهاب أنه يبقى مقدار ما يسع ركعة ولكن يحتمل أن ما هنا يرجع لما في متن فتح الوهاب ويكون المعنى ما يسع أي ذلك الزمن الذي بقي من وقت الاولى أداءه أو الاداء هو أن يقع ركعة منها في الوقت وإن كان عاصيا في تأخير الصلاة إلى هذا الوقت ووقوعها أداء بادر الركعة لا يخرج عن العيصان ولا يخرج منه إلا بادرها كلها بتأخيرها مقصورة كانت أو تامة قبل خروج وقتها فها هنا مخالف لما هناك ظاهر أو ما بعد التأويل المذكور فلا مخالفة ويزاد امر اخر غير ما ذكره المصنف يتوقف عليه صحة الجمع المذكور وهو دوام سفره إلى تمامها فلو أقام قبله صارت الاولى قضاء لأنها تابعة للثانية في الاداء للعدو وقد زال قبل تمامها (فلزم ينوه) أي التأخير أي تأخير الاولى إلى الثانية وقوله (أثم) أي التارك لهذه النية هو جواب لو (وكانت) الاولى (قضاء) لاخراجها عن وقتها بجمع وكذلك يأنم فيما إذا ضاق الوقت بحيث لا يسعها ولكن لا تكون قضاء إلا إذا فعل منها في الوقت دون ركعة وذلك إن كان قد تركها عمدا ولا يشترط في جمع التأخير إلا هذا الشرط المذكور في كلامه وما زيد عليه أيضا كما علم مما مر آنفا بخلاف جمع التقديم وقد علت شروطه فيما تقدم من كونها اربعة وهي نية الجمع وقد علم محلها فيه وعدم الفاصل بينهما والبداة بصاحبة الوقت ودوام السفر إلى تمامها كما تقدم غاية الامر أنه يسن هنا جميع ما وجب في جمع التقديم وإلى هذا اشار المصنف بقوله (ويندب الترتيب) هنا بان يبدأ بصاحبة الوقت وهي العصر في التأخير لان الوقت لها والظهر تابعة وهذا الترتيب شرط في التقديم (ويندب الموالاة) بين الصلاتين فيه فلو فصل بينهما ولو فصلا طويلا كان يصلى بينهما السنن البعدية للظهر أو القبلية للعصر إذا بدأ بالظهر أو يؤذن للثانية بعد الفراغ من الاولى وأما الإقامة والتيمم وطلب الماء فلا يعد فصلا حتى في جمع التقديم كما مر قلته وقد تقدم ان الموالاة بينهما شرط في التقديم وإنما لم يضر هنا لان الظهر مثلا تابعة والعصر واقعة في وقتها (ويندب نية الجمع في) الصلاة (الاولى) أي التي بدأ بها سواء كانت الظهر مثلا أم العصر بان يقول أصلى فريضة العصر بمجموعة مع فريضة الظهر إذا بدأ بالعصر أو يقول أصلى فريضة الظهر بمجموعة مع فريضة العصر وهذا التندب المذكور هنا شرط في جمع التقديم أيضا وقد تقدم ان جميع ما يشترط في جمع التقديم يسن هنا إلا لنية الجمع ودوام السفر فهما شرطان في التأخير أيضا وإن كان محل النية فيهما مختلفا وهو في التقديم تكون من ابتداء التحريم إلى قبيل السلام منها وفي التأخير من ابتداء دخول الوقت ويستمر إلى ان يبقى من هذا الوقت مقدار ما يسع فعلها تامة أو مقصورة وإنما شرط نية الجمع في التقديم والتأخير لتمييز التقديم أو التأخير المطلوب شرعا عن التقديم أو التأخير عبثا ولعبا ولما فرغ من الجمع بالسفر شرع يبين حكم الجمع بغيره فقال (ويجوز للقيم الجمع تقديمًا) فقط بخلاف المسافر فله الجمع مطلقا أي تقديمًا وتأخيرًا (لما جمل) (مطر) موصوف بقوله (بيل الثوب) لما روى الشيخان عن ابن عباس

إلا أن ينوي قبل خروج وقت الاولى بقدر ما يسع أنه يؤخر ليجمع فلو لم ينوه أثم وكانت قضاء ويندب الترتيب ويندب الموالاة ويندب نية الجمع في الاولى ويجوز للقيم الجمع تقديمًا لمطر بيل الثوب

رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا زاد مسلم من غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك في المطر وقال الشافعي أيضا مثله ومثله الثلج والبرد إذا ذابا والشفان هو بفتح الشين لا بالكسر ولا بالضم وتشديد الفاء وهو اسم لريح باردي يصحبه مطر قليل ولا بد أن يبل الثوب كما هو ظاهر وقد ذكر المصنف لذلك شروطا زيادة على شروط جمع التقديم الواقع في السفر فقال (بشرط أن يقصد) من يريد الجمع بالمطر (جماعة في مسجد) والمراد منه مكان صلاة الجماعة سواء كان مسجداً أو غيره وقد وصف المسجد بقوله (بعيد) أي عن باب داره عرفاً (و) بشرط (أن يوجد المطر عند افتتاح) الصلاة (الأولى) (و) أن يوجد (عند الفراغ منها) أي الأولى (و) عند (افتتاح) الصلاة (الثانية) ويشترط مع ذلك (أي مع هذه الشروط المذكورة) (ما تقدم) أي من الشروط السابقة في الجمع في السفر في جمع التقديم وقد تقدمت فلا عود ولا إعادة وقد فصل المصنف في سبب هذه الرخصة وهو المطر فقال (فإن انقطع) المطر (بعد ما) أي بعد الصلاتين (أو) انقطع (في أثناء) الصلاة (الثانية مضتا) أي الصلاتان (على الصحة) لوجود الشرط وهو دوام المطر إلى عقد الثانية وعند الفراغ من الأولى بخلاف من يصل في بيته منفرداً أو جماعة وهذا محترز المسجد أي المكان الذي يصل فيه جماعة فلا يجمع لعدم المشقة حيث لا يجوز لهذا الجمع وجود المشقة بعد ذهابه إلى بيته ورجوعه إلى المسجد لأجل صلاة العصر مثلاً جماعة أو شيء إلى المصلي في كن أي في طريق مسقف بحيث لا يصيبه المطر فكذلك لعدم المشقة حيث لا يجوز أيضاً أو كان مكان الصلاة قريباً منه غير بعيد فلا يجمع لا تنفاه التأذي وبخلاف من يصل في مسجده منفرداً وهذا محترز قوله يقصد جماعة فلا يجمع أيضاً لا تنفاه الجماعة فيه وأما جمع صلى الله عليه وسلم بالمطر مع أن بيوت أزواجه كانت بحجب المسجد فأجابوا عنه بأن بيوتهم كانت مختلفة وكثرها كان بعيداً قاله - بن جمع لم يكن بالقرب ويحجب أيضاً بأن للإمام أن يجمع بالمؤمنين وإن لم يتأذى بالمطر صرح به ابن أبي هريرة وغيره (ولا يجوز الجمع بالمطر تأخيراً) لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع (تنبيه) إذا أراد أن يجمع العصر مع الظهر تقديم فيصلي أولاً سنة الظهر القبليّة المؤكدة وغيرها ويؤخر سنته البعدية إلى الفراغ منها ثلاثاً يلزم الفصل بين الصلاتين مع أنه يشترط عدده كما تقدم التنبيه عليه وهكذا العشاء مع المغرب أي فيصلي سنته القبليّة ويؤخر سنته البعدية بعد العشاء ثم يصلي سنة العشاء القبليّة والبعدية ثم الوتر ويسن ترتيب السنن هنا وفيما قبله بأن يصلي سنة المغرب أولاً البعدية ثم سنة العشاء القبليّة ثم سنتها البعدية ثم الوتر وفيما قبله يصلي سنة الظهر البعدية المؤكدة وغيرها بعد العصر ثم يصلي سنة العصر القبليّة وله غير ذلك بأن يؤخر القبليّة في الكل بعد الصلاتين والله أعلم

(باب صلاة الخوف)

أي كيفيتها من حيث أنه يحتمل في الصلاة فيه ما لا يحتمل فيها في غيره ومشروعيتها باقية إلى آخر الزمن ولما كانت كيفيتها مخالفة للكيفية غيرها عقد لها باباً مستقلاً فلا ينافي أن المطلوب فيها هو المطلوب في غيرها من الأركان والشروط والسنن وعدد الركعات فهي في الخوف كالأمن في هذه الأشياء والأصل فيها قوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة الآية (إذا كان القتال مباحاً) بالمعنى الاعمو هو المأذون فيه سواء كان واجبا كقتال الكفار وقطاع الطريق إذا قاتلهم الإمام أو مباحا مستوى الطرفين كقتال من قصد مال الإنسان أو مال غيره ونحو ذلك (و) الحال أن (العدو) في غير جهة القبلة فرق الإمام الناس (و) هم القوم الحاضرون معه للقتال (فرقتين فرقة تقف) وفي نسخة يجعلها (في وجه العدو) تحرس القوم من الهجوم عليهم (ويصلي) الثانية (بفرقة ركعة فاذا قام)

بشرط أن يقصد جماعة في مسجد بعيد وأن يوجد المطر عند افتتاح الأولى وعند الفراغ منها وافتتاح الثانية ويشترط مع ذلك ما تقدم فإن انقطع بعدها أو في أثناء الثانية مضتا على الصحة ولا يجوز الجمع بالمطر تأخيراً (باب صلاة الخوف) إذا كان القتال مباحاً والعدو في غير جهة القبلة فرق الإمام الناس فرقتين فرقة تقف في وجه العدو ويصلي بفرقة ركعة فاذا قام

أى الامام (الى) الركعة (الثانية نوا) أى من كان معه فى الركعة الاولى (مفارقة) أى الامام بان ينووا عند القيام للثانية او بعد الاتصاب فيندب فى الاول ويجوز فى الثانى وتحتم النية عند اعادة الركوع (وأتموا) أى هؤلاء الذين نوا المفارقة صلاتهم حال كونهم (منفردين) وحينئذ فلا يحمل سهوهم ولا يلحقهم سهوه (وذهبوا الى وجهه) أى الى مواجهة ومقابلة (العدو) للحراسة (وجاء أولئك) أى من كان حارسا وهم فى وجه العدو (الى الامام) لاجل الاقتداء به (وهو قائم) فى الصلاة فى الركعة الثانية حال كونه (يقرا) فى قيامه (فيحرمون) أى ينوون الصلاة رابططين صلاتهم بصلاته (ويمكث) أى الامام فى حال وقوفه منتظرا (لهم) يكون مقدرا (بقدر) قراءة (الفاتحة) (يقدر) (سورة قصيرة فاذا جلس) الامام (للتشهد قاموا) أى هؤلاء الفرقة الثانية وان لم ينووا المفارقة وهم مقتدون بالامام حكما فيلحقهم سهوه ويلحقه سهوهم اذا لم ينووا المفارقة (وأتموا) حينئذ الركعة الثانية (لا تقسم ويطول) أى الامام (التشهد) بالدعاء والذكر حتى يلحقوه فى التشهد (ثم يسلم) الامام (بهم) فيحوزوا معه فضيلة السلام والفرقة الاولى حازت معه فضيلة التحريم وهذه الكيفية هى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع رواها الشيخان وذات الرقاع موضع من نجد من ارض غطفان سميت هى والغزوة بذلك لان بواطن اقدمهم كانت قد تخرفت فلقوا عليها الحق قال ابن الرفعة وهذا اصح ما قيل فى سبب تسميتها بذلك لما روى الشيخان عن ابي موسى الاشعري انه قال فيها تثقت اقداما فكنا نلف على ارجلنا الخرقو يستحب للامام ان يخفف القراءة فى الاولى لانها حالة شغل وحرب ومخاطرة من خداع العدو ويستحب للطائفتين تخفيف قراءتهم فى ركعتهم الثانية للتلاطول الانتظار هذا حكم الثانية وأشار الى حكم غيرها فقال (فان كانت) الصلاة (مغربا صلى) أى الامام بالفرقة (الاولى ركعتين) عند قيامهم للثالثة (يصلى) بالفرقة (الثانية ركعة) وتقدم كيفية المفارقة وتقدم أنه ينتظرهم فى التشهد ويسلم بهم. وما قاله المصنف من كونه يصلى بالفرقة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة هو افضل من العكس وان كان منصوفا عليه فى الاملاء لسلامته من التطويل فى العكس بزيادة تشهد فى اولى الثانية (او) كانت الصلاة (رباعية صلى بكل فرقة) من الفرقتين (ركعتين) ويتشهد بكل منهما وينظر الثانية فى جلوس التشهد أو قيام الثالثة وهو افضل كما مر (فان فرقهم) أى الامام القوم (أربع فرقو) قد (صلى بكل فرقة) من الفرق الاربع (ركعة صبح) هذا جواب لقوله فان فرقهم أى صبح فعله وفعلهم وجاز ما فعلوه سواء كان ذلك لحاجة كان كان العدو ستائة والمسلمون اربعمائة أو لم يكن لحاجة وهذا هو مقتضى كلام المنهاج حيث حذف من المحرر قيد الحاجة الذى اعتبره الامام وقال النووي فى المجموع والصحيح انه لا حاجة لهذا القيد وتنفارق كل فرقة من الثلاثة الاول الامام وتم لنفسها وهو منتظر فراغها ونجى الاخرى وينظر الرابعة فى تشهده ليسلم بها ويقاس بذلك الفرق الثلاثة هذا كله اذا كان العدو فى غير جهة القبلة وقد أشار الى حكمه اذا كان فيها فقال (وان كان العدو فى) جهة (القبلة يشاهدون) بالبناء للمفعول فهو خبر ثان أى يشاهد المسلمون فى حال صلاتهم فالجواب نائب الفاعل وهى عادة على العدو ولكن باعتبار معناه وهو التعدد لانه مفرد لفظا متعدد معنى ولوراعى لفظه لقال يشاهد هو أى العدو أى يشاهده المسلمون ويسمى هذا النوع من انواع صلاة الخوف صلاة عسكان بضم العين قرية من قرى الحجاز على مرحلتين من مكة بقرب خليص سميت بذلك لعسف السيول فيها وقوله (وفى المسلمين كثرة) جملة حالية بحيث يقاوم كل صف منهم العدو وليس هناك ساتر بين المسلمين وبينه وقد أشار المصنف الى جواب الشرط بقوله (صفهم) أى الامام (صفين فاكثروا حرم) معطوف على صفهم أى نوى الاحرام بهم جميعا (وركع) بعد الفراغ من الفاتحة بهم جميعا (ورفع) رأسه من

الى الثانية نوا مفارقتها
وأتموا منفردين وذهبوا
الى وجه العدو وجاء أولئك
الى الامام وهو قائم يقرأ
فيحرمون ويمكث لهم
بقدر الفاتحة وسورة
قصيرة فاذا جلس للتشهد
قاموا وأتموا لانفسهم
ويطول التشهد ثم يسلم
بهم فان كانت مغربا صلى
الاولى ركعتين ويصلى
بالثانية ركعة أو رباعية
صلى بكل فرقة ركعتين
فان فرقهم اربع فرق وصلى
بكل فرقة ركعة صبح وان
كان العدو فى القبلة يشاهدون
وفى المسلمين كثرة صفهم
صفين فاكثروا وأحرم
وركع ورفع

الركوع (بالكل) أى بالصفين فأكثر (وإذا سجد) أى الامام بعد الاعتدال (سجد معه) أى الامام (الصف) الاول (الذى يليه) أى الذى هو وراءه وخص هذا الصف بالسجود مع الامام دون غيره لفضله حيث كان وراء الامام (واستمر الصف الآخر) يحرس حال كونه (قائما) أى يلاحظ العدو ويراقبه فى حال قيامه (فأذا رفعوا) أى القوم الذين سجدوا مع الامام (سجد الصف الآخر) ولحقوه فى القيام (ثم يركع) أى الامام بعد الفراغ من الفاتحة (ويرفع) رأسه من الركوع (بالكل) أى يرفع من الركوع حال كونه مصاحبا فى الرفع فالباء مصاحبة مثلها فى قوله تعالى ادخلوها بسلام أى معه وهكذا يقال أولا فى قوله ورفع رأسه بالكل وإنما ركع بالكل ورفع من الركوع بالكل لأن المسلمين يرون العدو فى حال القيام وفى الركوع فلهذا يركعون معا ويرفعون معا (فإذا سجد) أى الامام (سجد معه الصف الذى حرس أولا وحرس الصف الآخر) أى الذى سجد مع الامام أولا فى الركعة الاولى (فأذا رفعوا) أى من سجد مع الامام (رؤسهم) من السجود واستقروا جالسين للتشهد (سجد) ذلك (الصف الآخر) الذى كان واقفا ولحقوه فى التشهد وتشهد بهم جميعا لأنهم حينئذ يرون العدو ثم إن سجود الصف الآخر يحتمل أنه سجد فى مكانه والاول واقف فى مكانه ويحتمل أنه يتقدم ويتأخر الاول بغير أفعال مبطله (ويندب حمل السلاح فى صلاة الخوف) احتياطا من خوف هجوم العدو عليهم ولقوله تعالى وليأخذوا أسلحتهم وإنما حمل الاسلحة فى الآية على الدب لأن الغالب السلامة ولا يختص بشئ من آلات الحرب بل يعم كل ما يحصل به قتال كالسيف والسكين والرمح والثنايب ويشترط ندب ذلك ان يكون السلاح طاهرا اما السيف الذى سقى بدم نجس والنبل المريش بريش نجس فلا يجوز حمله بلا خلاف ويشترط في ندبه ان لا يمنع شيئا من اركان الصلاة ولا فلا يجوز حمله بشرط في ندبه ان لا يتأذى به احد فان خيف التأذى به كره حمله وحمل سنية حمله إذا لم يترتب على تركه هلاكه غالبا ولا فيجب حمله حينئذ واعلم أن صلاة الخوف جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم على ستة عشر نوعا اختار الشافعى رضى الله تعالى عنه منها ثلاثة انواع صلاة ذات الرقاع وصلاة عسفان وصلاة بطن نخل وكلها صحيحة ثابتة فى الصحيح ولم يذكر صلاة بطن نخل استثناء عنها بصلاة ذات الرقاع الا فضل منها (وإذا اشتد الخوف او التجم القتال) بين الفريقين وهذا النوع الرابع من انواع صلاة الخوف وأشار إلى جواب إذا بقوله (صلوا رجلا) جمع راجل وهو الماشى لاجمع رجل (و) (صلوا) (ركبانا) كيف كان (إلى القبلة) (إلى غيرها) لقوله تعالى وان خفتم رجلا أو ركبانا قال ابن عمر رضى الله عنهما مستقبل القبلة وغير مستقبلها وليس لهم تأخيرها عن وقتها بلا خلاف ويجوز اقتداء بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة كالمصلين فى الكعبة وسواء صلوا جماعة أو فرادى ويومون) بضم الياء والواو الساكنة وبعدها ميم مضرومة من الايماء أى يثيرون فى حال صلاتهم (بالركوع وبالسجود) أى يومى كل واحد برأسه إلى الركوع وإلى السجود وذلك (ان عجزوا) عنها (و) يكون (السجود أخفض) فى الايماء من ايماء الركوع لاجل التمييز بينهما كما فى صلاة المريض العاجز عنهما لما فى البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهما إذا كان الخوف أكثر من ذلك صلى ركبا قائما ويومى ايماء ولا تضر الافعال اليسيرة لانها مغمورة فى غير الخوف فقيه من باب اولى واما الافعال الكثيرة المقدرة بثلاث حركات فأكثرت متواليات فقيها هنا تفصيل فان تعلقت بمصلحة القتال فلا تضر مطلقا وان لم تتعلق به بطلت بلا خلاف وان تعلقت به لكن لا ضرورة اليها فكذلك (وان اضطرر الى الضرب المتتابع ضربوا) دفعا لضرر عنهم ولا إعادة عليهم لانه عذر غير نادر وقياسا على الماشى ولان مدار القتال على الضرب ولا يحصل المقصود بضربة أو ضربتين ولا يتأتى تفريق الضربات وغير الضرب من الافعال الكثيرة مثلها فى ذلك عند الحاجة اليها كما مر (ولا يجوز

بالكل وإذا سجد سجد معه الصف الذى يليه واستمر الصف الآخر قائما فإذا رفعوا سجد الصف الآخر ثم يركع ويرفع بالكل فإذا سجد سجد معه الصف الذى حرس أولا وحرس الصف الآخر فإذا رفعوا رؤسهم سجد الصف الآخر ويندب حمل السلاح فى صلاة الخوف وإذا اشتد الخوف أو التجم القتال صلوا رجلا أو ركبانا إلى القبلة وغيرها جماعة وفرادى ويومون بالركوع وبالسجود ان عجزوا أو السجود أخفض وان اضطرر إلى الضرب المتتابع ضربوا ولا يجوز

(الصياح) ولا غيره من الكلام لان السكوت أهيب ولعدم الحاجة اليه وله امساك سلاح تنجس بما لا يعنى عنه للحاجة اليه فان صاح وظهر منه حرفان فاكثر بطلت صلاته بلا خلاف لعدم الحاجة اليه كما علت وهذا بخلاف المحتاج اليه فانه لا يضر ولو كثر كما علم مما تقدم والله اعلم

باب ما يحرم لبسه

من الحرير على الرجال (يحرم على الرجل) المكلف وهو المراد بالرجل في هذا الباب وقد يطلق الرجل على ما يقابل الاثنى وهو المذكر فيشمل الصغير وليس مرادها وكذا يحرم على الخنثى (لبس الحرير) هو فاعل بالفعل قبله وذلك لقول حذيفة نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباغ وان نجلس عليه رواه البخارى والديباغ هو ما غلظ من ثياب الحرير بخلاف السندس فانه مارق منها وقد علل الامام والغزالي الحرمة بأن في الحرير خنوة أى نعومة وليونة لا تليق بشهامة الرجال اى بقوتهم وهذه الحرمة من الكباثر (و) يحرم عليه ايضا (سائر) اى باقى (وجوه) اى طرق (استعماله) أى الحرير أى لا يجوز للرجال استعمال الحرير بأى وجه كان من سائر الاستعمالات لاجل سوا لوانوما ولو ناموسية ولا جعله لحاقل ولا سادة يتوكأ عليها بلا حائل ولا جعله فراشا كذلك بخلافه مع الحائل ولو من غير خياطة فانه جائز (ولو) جعله (بطانة) لشيء كما فعله اهل زماننا ويسمونها صندقة لجة مثلا فانه حرام ولو هذه غاية في تحريم الحرير واماما كانت ظهارته وبطاطته غير حرير ولكن كان وسطه حريرا فانه يحرم ايضا ما لم يطبق أحدهما بالآخر على وجه الخياطة ولا لاجاز ذلك كالقاووق والحاصل ان ما كان وسطه حريرا وبطاطته وظهارته غير حرير لا يجوز استعماله إلا ان خيط أى الظهارة والبطانة كاللحف والمساند وغير ذلك وانما جاز ذلك مع الخياطة لان الحرير صار كالخشو والحشو بالحرير جائز كما قال المصنف (ويجوز حشوجة ومخدة وفرش به) اى بالحرير وفى نسخة بالحرير بدل الضمير وهذا اذا خيطت كما علم ذلك مما تقدم وفى نسخة بعد قوله بالحرير وبالديباغ ويجوز استعمال الجبة المذكورة وما بعدها فى اللبس وغيره نص عليه الشافعى وقطع به الجمهور وقال فى المجموع ونقل امام الحرمين الاتفاق عليه (ويجوز للنساء استعماله) اى الحرير لما تقدم فى علة التحريم على الرجال وهى قوله صلى الله عليه وسلم احل الذهب والحرير لاناث امتى وحرم على ذكورها قال الترمذى حسن صحيح والخنثى فى هذا كالرجل فيحرم عليه كما ذكره القاضى ابو الفتوح وجزم به فى الروضة ولا فرق فى اباحته للنساء بين الفرش وغيره كالتدثر به والجلوس تحته على ما صححه النووى لعدم الحديث ولانه صلى الله عليه وسلم أخذ فى يمينه قطعة حرير وفى شماله قطعة ذهب وقال هذان اى استعمالهما حرام على ذكور امتى حل لاناثهم وقد اشار المصنف إلى قول ضعيف يخالف لما صححه النووى فقال (وقيل يحرم عليهن) اى النساء (اقراشه) اى الحرير اى جعله فراشا والظاهر ان العلة فى ذلك السرف والتعاجب والتماخر والا فالعلة فى تحريمه على الرجال تدل على جوازه للنساء مطلقا سواء كان بالفرش أو باللبس (ويجوز) للولى (الباسه) اى الحرير (للصبي) وهو متعلق بالمصدر المضاف إلى المفعول بعد حذف الفعل اى الباس الولى الحرير للصبي وهو من اللبس الرباعى والحق الغزالي بالصبي المجنون واعتمد الرمل ان ما يجوز للمرأة يجوز للصبي والمجنون فيجوز الباس كل منهما نعلان ذهب حيث لا سرف عادة وهذا مقيد بما اشار به المصنف حيث قال (ما لم يبلغ) اى مدة عدم بلوغه إذ ليس له شهامة تنافى خنوة الحرير بخلاف الرجل ولانه غير مكلف ومثله المجنون هذا كله فى خالص الحرير واما ما تركب منه ومن غيره فقد ذكر حكمه بقوله (والمركب من حرير وغيره) كقطن وكتان فيه تفصيل ذكره المصنف فقال (ان زاد رن الحرير) على غيره فقد صرح المصنف بحكمه فقال (حرم) حيث لبسه واستعماله تنظيلا لاكثر (وان استويا) فى

الصياح

(باب ما يحرم لبسه)

يحرم على الرجل لبس الحرير وسائر وجوه استعماله ولو بطانة ويجوز حشوجة ومخدة وفرش به ويجوز للنساء استعماله وقيل يحرم عليهن اقراشه ويجوز الباسه للصبي ما لم يبلغ والمركب من حرير وغيره ان زاد وزن الحرير حرم وان استويا

الوزن (جاز) لبسه واستعماله لان الاصل الاباح ولا نه لا يسمى ثوبا حريرا (ويجوز مطرز به) أى بالحرير اى يحل استعماله وهو ما يكون بالابرة بالنسج وجوازه مشروط بما اشار اليه المصنف بقوله (لا يجاوز) مقدار هذا التطريز (اربع اصابع) عرضا وان زاد طولا لوروده في نجبر مسلم وهو انه روى عن علي رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحرير الا في موضع اصبع او اصبعين او ثلاث او اربع واعتمد البشيشي في حل الثوب المرقع بالحرير ان لا يزيد طولا ايضا على اربعة اصابع ويتقيد كل من المرقع والمطرز ايضا بكونه لا يزيد في الوزن اى وزن الحرير على غيره ويحل استعماله عند الشك في الكثرة لان الاصل الحل قال السبكي والتطريز جعل الطرار الذي هو خالص مركبا على الثوب اما المطرز بالابرة فالاقرب اى كما صرح به المتولى وغيره وجزم به الاسنوى انه كالمنسوج حتى يكون مع الثوب كالمركب من حرير وغيره لا كالمطرز خلافا لاذرعى في انه مثله وان تبعه ابن المقرئ في تمثيته (و) يجوز ثوب (مطرف) به أى يحل استعماله وهو جعل الحرير سجافا فالتطريز هو التسجيف ولو بالابرة فالعبارة فيه اى في التطريز بعدادة امثاله وان زاد وزنه فان خالف عادة امثاله وجب قطع الزائد (فتنبه) بكرة تزيين البيوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد الصلحاء والعلماء بالثياب والمشاهد جمع مشهود هو محل دفنهم وهذه الثياب التي توضع على المشاهد ليست حريرا واما هي فيحرم وضعها على المشاهد ويحرم تزيينها بالصور ايضا لعموم الاخبار (و) يجوز (يجيب معتاد) اى لبسه واستعماله والنجيب هو المطوق وهو اسم مفعول وهو المفتوح من اعلى وانما جاز لبسه لما صح انه صلى الله عليه وسلم كان له جبة يلبسها لها لبنة بكسر اللام وسكون الباء أى رقعة في طوقها من ديباج وانه كان له جبة مكفوفة الجيب اى الطوق والكمين والفرجين بالديباج والمكفوف ما جعل له كفة بضم الكاف اى سجاف وانما لم يتقيد التطريز بقدر كاربص اصابع كالتطريز لانه محل حاجة وقد تمس الحاجة لزيادة على الاربع وهو محتمل واطلاق الرخصة يقتضى المنع والنجيب المعتاد كالقميص والجلابية والكرتة وهى معروفة عند النساء (وله) اى الرجل (ان يبسط على فراش الحرير مندبلا ونحوه) كالحقة (و) حيثئذ (يجلس) الممنوع من استعماله (فوقه) اى فوق ذلك الحائل لانه لم يتخلط الحرير مع وجود الحائل صرح به البهوى وغيره قياسا على الجبة المخشوة به والمخدة وقياسا على ما لبسط شيئا على نجاسة ثم جلس على ذلك الحائل وقول المصنف اولاه مفيد للرجوب ان اراد الجلوس فوق الحرير دفعا للحرمة (ويجوز لبسه) اى الحرير (ا) دفع (ح) حر وورد (مهلكين) ليس بقيد بل وعند الحاجة أيضا فلو عبر بالحاجة انهمت حالة الضرورة المبرر عنها بقوله مهلكين اى موقنين في الهلاك عند عدم لبسه (و) يجوز (ستر عورة به) اى بالحرير عند الصلاة (و) يجوز لبسه (لمفاجأة حرب) وهى حصوله بغتة (اذا قد غيرة) اى غير الحرير للضرورة في هذا وللحاجة الى الستر فيما قبله (و) يجوز لبسه (ا) اجل (حكة) فى جسمه كجرب يابس لان الحكة بكسر الحاء اسم له (و) يجوز لبسه (لدفع قل) سواء كان ذلك في الحضر ام في السفر روى الشيخان عن انس رضي الله عنه انه قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى للزبير وعبد الرحمن بن عوف في لبس الحرير لحكة هما ورويا أيضا أنه صلى الله عليه وسلم رخص لهما في لبسه لدفع قل كان بهما فان الحرير لا يقل بفتح اليا والميم اى لا يقلل الجسد من لبسه قال في المختار قل راسه من باب طرب يعنى حصل به قل فالحاصل متى دعت حاجة الى لبسه جاز ولو من غير ضرورة ومعهما اولى (و) يجوز (ديباج) أى لبسه واستعماله وهو بكسر الدال وفتحها معرب فارسي مأخوذ من التدبيج وهو النقش والتزيين اصله ديباه بالهاء وجمعه ديباج وديباج وديباج وقوله (ثخين) احتراز عن ديباج رفيع وهو المسمى بالسندس وقد ذكرنا اول الترجمة ان الديباج هو ما غلظ من ثياب الحرير فوصفه بالثخين اما الاحتراز عما ذكر

جاز ويجوز مطرز به
لا يجاوز أربع أصابع
ومطرف ويجيب معتاد
وله أن يبسط على فراش
الحرير مندبلا ونحوه
ويجلس فوقه ويجوز لبسه
لحر وبرد مهلكين وستر
عورة به ولمفاجأة حرب
اذا فقد غيره ولحكة
ودفع قل وديباج ثخين

ان جعلنا الديباغ نوعين ثخيناً ورقيقاً أو ليس للاحتراز بل هو وحف كاشف ان كان السندس لا يطلق عليه اسم ديباج بل هو حرير رقيق يسمى بهذا الاسم الخاص ولا يجوز لبسه حينئذ لانه لا يقي السلاح فلا فائدة فيه وجواز لبس الديباغ المذكور مشروط بما ذكره بقوله (لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح حال الحرب) فلو وجد غيره فلا ضرورة اليه فلا يجوز استعماله حينئذ قال النووي في المجموع فلا خلاف في جوازه في حال الضرورة ولا يقال انه مكروه حال الحرب لان السلاح لا يؤثر فيه هذا الوصف (ويجوز لبس ثوب نجس) او متنجس بغير معفو عنه (في غير الصلاة) ونحوها مما يتوقف على طهارة كالطواف وسجدة التلاوة والشكرو غير ذلك كخطبة الجمعة لان في الزام الشخص طهارة الثوب على الدوام مشقة شديدة خصوصاً على الفقراء وفي الاوقات الباردة وفي الدين وسعة كما قال الله تعالى لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ويشترط في جواز لبس الثوب المذكور ايضا ان يكون واقعاً في غير المسجد أما لبسه فيه فلا يجوز لانه لا يجوز ادخال النجاسة فيه لغير حاجة تنزيهاً له عن النجاسة لانه يحرم تقديره ولو بالطاهر فالنجاسة اولى اما ادخال النجاسة فيه لحاجة كما في النعل والبايج المشتمل كل منهما على النجاسة فيجوز للشخص ان يدخل بما ذكره به نجاسة محقة وعند الطلق او الشك اولى ويشترط أيضاً في جواز لبس الثوب المذكور ان لا يتضمخ اللابس له بالنجاسة فاذا لبسه وتضمخ بالنجاسة في حال لبسه بان كان الثوب المذكور رطباً فلا يجوز لبسه حينئذ فيجب عليه نزعها وكذلك يحرم لبسه في الصلاة المفروضة ونحوها من كل ما يتوقف على الطهارة بعد الشروع فيها لما يلزم عليه قطع الصلاة وفسادها سواء كان الوقت متسعاً أم لا بخلاف النفل فلا يحرم لبس الثوب المذكور فيه لجواز قطعه بغير اللبس ومعلوم ان لبسه في طواف مفروض بنية قطعه جائز لأن الطواف بانواعه يجوز قطعه عندنا والبناء على ما مضى منه ان اراد التكيل واما بغير نية القطع فلا يجوز لانه متلبس بعبادة وذلك حرام ولبطلانه بالنجاسة اما اذا لبسه قبل ان يحرم بنفل أو فرض غير مضيق او بعد تحرمة بنفل واستمر فالحرمية من جهة تلبسه بعبادة فاسدة واستمراره فيها لا من جهة اللبس (ويحرم) لبس (جلده ميتة) اذا كان من مغلظ باتفاق او من غيره على الاصح (إلا للضرورة) أى إلا للحاجة فلو عبر بها لفهمت الضرورة بالاولى كما سبق نظير ذلك أما لبس الجلد المذكور لاجلها فلا يحرم ثم اخذ بمثل الضرورة بقوله (كفاجاة حرب) أى كحصول حرب بغتة ولم يجد في هذه الحالة إلا جلده الميتة ولو كان جلد كلب وخنزير وقوله (ونحوه) معطوف على حرب أى نحو مفاجاة حرب وذلك كدفع الحر والبرد ومثل اللبس في ذلك الافتراش والتدثر أى التوقى به (ويجوز) للشخص (ان يلبس دابته الجلد النجس) ومثله بالاولى المتنجس لانها لم تؤمر بالتعبد وقد استثنى المصنف من هذا العموم قوله (سوى) أى غير (جلد الكلب والخنزير) فلا يجوز للشخص لباسها ما ذكر لغظمها ولانه لا يجوز الاتفاف بالخنزير في حياته وكذا الكلب إلا لمقاصد مخصوصة في الكلب كالحراسة والتعلم في باب الصيد فانه يقتنى لذلك فبعد موتها كذلك من باب أولى قال في النهاية ويجوز تغشية الكلاب والخنزير بذلك لمساواة ما ذكر لهما في التغليظ وليس لباس الكلب الذى لا يقتنى او الخنزير جلده مثله مستلزماً لاقتنائه ولو سلم قائمه على الاقتناء دون اللباس على انه قد يجوز اقتناؤه لمضطر احتاج لحمل شيء عليه أو ليدفع به عن نفسه نحو سبع إلى غير ذلك من أمثلة المضطر (ويحرم على الرجال حلى الذهب حتى سن الخاتم) أى شعبته التى يوضع الفص فيها لقوله صلى الله عليه وسلم فى الذهب والحرير ان هذين حرام على ذكرى امتى حلى لانها ولا فرق فى الذهب بين قليله وكثيره بخلاف الحرير فالقليل منه يحل دون الكثير وعند التساوى يحل أيضاً لانه الاصل فيغلب غير الحرير عليه ولانه لا يسمى المركب منهما ثوب حرير وصرح عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال نهى

لا يقوم غيره مقامه في الحرب ويجوز لبس ثوب نجس في غير الصلاة ويحرم جلد ميتة إلا للضرورة كفاجاة حرب ونحوه ويجوز أن يلبس دابته الجلد النجس سوى الكلب والخنزير ويحرم على الرجال حلى الذهب حتى سن الخاتم

التي صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير أى الخالض أما المطرز ونحوه وسدى الثوب فلا بأس به ولا أثر لظهور الحرير في المركب مع قلة وزنه أو مساواته لغيره خلافا للفقهاء في النهاية وحتى في كلامه عاطفة على الحلي وهي للغاية فالقلة مفهومة منها (و) يحرم الشيء (المطلوب) أى بالذهب لشدة التخاليل والتعاجب فيه كخاتم فضة طلي بذهب ومثله سنة ولا فرق في ذلك بين حصول شيء من المطلق بالعرض على النار أولا وهو ظاهر اطلاقه تبعا للنوى تقييد ذلك بما إذا صرح به في بابي ما يكره لبسه وزكاة الناص وفي بعض العبارات للامام النوى في المجموع فانه حصل منه شيء عند عرضه على النار فيحرم وإلا فلا وحينئذ يكون ذلك مخالفا لما قاله هنا والحاصل انه أى النوى اطلق العبارة هنا أى في هذا الباب كالمصنف وقيد في باب زكاة الناص وباب ما يكره لبسه بحصول شيء منه بالعرض على النار الا أن يحمل اطلاقه هنا على التقييد ثم والقرينة على هذا الحمل أنهم قالوا ان ضبة الذهب مثل ضبة الفضة في التفصيل بين الصغر والكبر كما تقدم في باب الاواني وإن كان المعتد التحريم في ضبة الذهب مطلقا وقال الجوزي ينبغي أن يحمل ما هنا من الاطلاق في تحريم المطلق بالذهب على الصنعة فيحرم حينئذ الطلي بالذهب مطلقا أى من جهة الصنعة وما هناك على الاستعمال وحرمة الحلي المذكورة مقيدة بما إذا لم يصد كما أشار إليه بقوله (فلو صدى وصار بحيث لا يبين) أى لا يظهر فيه اسم الذهب (جواز) استعماله حينئذ قال النوى في المجموع هكذا قطع به المصنف والشيخ أبو حامد والبندنجي وآخرون من الاصحاب وقال القاضي أبو الطيب الذهب لا يصد فلا تتصور هذه المسألة واجابوا عن هذا بان الذهب قسمان منه ما يصد وهذا يحمل كلام من قال به ومنه ما لا يصد وهو الصافي والخالص من مخالطة غيره له انتهى ما في المجموع (ويباح شد سن) من الاسنان أى ربطها (و) شد (أتملة) من انامل اصابعه (بذهب) متعلق بكل من شد السن وشد الأتملة أى يحكم بهما لما ذكر شد قويا بحيث يثبتان وان امكن شدهما من فضة قياسا على اتخاذ اتم من ذهب كما قال المصنف (و) يحل (اتخاذ اتم وأتملة منه) أى من الذهب وان امكن اتخاذهما من فضة لان الذهب اصنى من الفضة لما روى أبو داود باسناد حسن ان عرفة اصيب يوم الكلاب بضم الكاف فاتخذ اتما من ذهب وبالأولى السن (لا) يحل اتخاذ (اصبع) من الاصابع من ذهب إذا فقدت ولا بد بالأولى والفرق بينهما وبين الأتملة ان الاصبع واليد المتخذ كل منهما من الذهب لا يعمل عمل الأتملة بخلاف الأتملة (ويجوز) اتخاذ (درع نسجت) أى حبكت (بذهب) اتخاذ (خودة) وهي الطاسة البيضاء توضع على الرأس عند الحرب (طليت) أى تلك الخودة (به) أى بالذهب (لا) يحل (مفاجأة حرب) أى حصوله بغتة بلا سبق علم بها (و) الحال انه (لم يجد غيرهما) للضرورة قال النوى في المجموع وهذا التفصيل نص عليه الشافعي رضى الله عنه في الامم واتفق عليه الاصحاب قال في الامم سواء كانت الدرع كلها منسوجة أو بعضها (ويجوز) اتخاذ (خاتم فضة) لا للتختم به واما له فلا يجوز ودليل جواز اتخاذ المذكور ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له خاتم من فضة قال في الكفاية وينبغي ان لا يبلغ به مثقالا (ويجوز تحلية آلة الحرب بها) أى بالفضة لا بالذهب لان فيه اربابا للعدو وقد ثبت ان قبضة سيفه صلى الله عليه وسلم كانت من فضة وقد بين المصنف تلك الآلة مثلا لها بقوله (كسيف ورمح) السيف معروف والرمح هو من راق طرفه بمحدد من الجهتين (وطبر) بفتح الطاء وبالباء هى بلطة العسكر وهى معروفة عند النظام ويقال لعسكرها البلطجية لانهم يحملونها (وسهم) يوضع على قوس (ودرع) هو منسوج من زرد الحديد لانه يمنع وصول السلاح للابسه فلذلك كان من آلة الحرب (وجوشن) هو الدرع لكنه لا يكون سابغا فهو بهذا الاعتبار يكون مغايرا للدرع (وخودة) بفتح الخاء والواو والدال وهى الطاسة البيضاء توضع

المطلبي به فلو صدى مو صار
بحيث لا يبين جاز ويباح
شد سن وأتملة بذهب
واتخاذ اتم وأتملة منه لا
أصبع ويجوز درع نسجت
بذهب وخودة طليت به
لمفاجأة حرب ولم يجد
غيرهما ويجوز خاتم فضة
ويجوز تحلية آلة الحرب
بها كسيف ورمح وطبر
وسهم ودرع وجوشن
وخودة

على الرأس عند الحرب تمنع من وصول السلاح إلى الرأس وهي هذا المعنى تعد من آلة الحرب مثل الدرع والجوشن (وخف) يلبس في الرجلين يقيهما من اذى الحرب فهذه المذكورات كلها تتعلق بالحارب (ولا) تحلية ما لا يتعلق به (كسرج) اللدابة لانه ليس من آلة الحرب فهو معطوف على كسيف (ولا) تحلية (لجام وركاب) كل واحد منهما يكون للفرس لا للحرب (ولا) تحلية (قلادة و طرف سيور) بما هو مختص بالفرس ايضا قياسا على الاواني في عدم جواز استعمالها (و) لا تحلية (دواة) للكتابة (ومقلة) هي آلة صغيرة تتخذ لبراية القلم (و) لا تحلية (سكين دواة) لاسكين ذات (مته) اى تتخذ للخدمة في تقطيع لحم وتقسير بصل وغير ذلك مما يتعلق بمصالحها فهذه المذكورات ليست آلات حرب (و) لا تحلية (مفرقة) للطعام (و) لا (مهفة) تجلب الهواء كروحة في اوان الحر لما ذكر (ولا يجوز تعليق قنديل على بالفضة) ولا جعله من فضة بالاولى ولا علاقه كذلك وقوله (بمسجد) متعلق بالمصدر لانه لم ينقل عن السلف وأيضا في جعل القنديل من الفضة او علاقه كذلك لإسراف والاسراف حرام وفي بعض النسخ ولو بمسجد وهي اعم كما هو ظاهر (و) لا يجوز أن يتخذ من الفضة (غير الحانم) حال كون ذلك الغير كائنا (من الحلي) وذلك الغير الذي لا يجوز اتخاذه (كطوق) للمرأة فلا يجوز للرجال (و) لا (دملج وسوار) كل واحد منهما يكون للمرأة لا للرجال فالطوق يوضع في عنق المرأة للزينة والدملج كما هو في بعض النسخ بالافراد والسوار كل واحد منهما يوضع في يد المرأة كذلك (و) لا يجوز (لبس تاج) من الفضة للرجال كما هو الغالب ولا للنساء على خلاف الغالب وحرمة الطوق وما بعده للرجال لما فيه من التشبه بالنساء والتشبه بهن حرام وحرمة لبس التاج للمرأة لانه في الغالب لا يكون إلا للرجال فلبس المرأة له فيه تشبه بالرجال وهو حرام ايضا لان جهة الفضة لا تتأخر للنساء وحرمة على الرجال من جهة الفضة لحرمتها عليهم وإن قلنا أن المرأة تلبسه لكونها تولت المملكة على خلاف الغالب أو جرت عادة لمن في لبسه فلا حرمة حيثن عليهن ولا حرم لانه شعار ملوك الروم وقال الامام النووي في المجموع المختار عدم الفرق بين الرجال والنساء في لبسه لمن لانه حل لمن بخلاف الرجال لا يجوز لهم لبسه لأجل الفضة والرافعي قيد ذلك بالعادة (ولا) يجوز (التحلية) بالفضة (في سقف البيت و) سقف (المسجد و) لافي (جدرانها) حتى سقف الكعبة وجدرانها وقال السبكي المنع في المساجد بعيد لاسيا في الكعبة وصحح الحل تبعا للقاضي حسين وصحح الرافعي والنووي المنع لما فيه من السرف مع كونه لم ينقل عن أحد من السلف (فلو استهلك) الذهب الذي تحلى به سقف البيت وجداره وجدار المسجد وسقفه بأن لم يبق أثر يظهر وهذا هو مراد المصنف بقوله (بحيث لا يجتمع منه) أي من ذلك الذهب (شي بالسبك) أي بجعله سيكة عند عرضه على النار وهذا هو ضابط الاستهلاك وجواب او الشرطية (قوله) جازت الاستدامة) أي جازت استدامة واستمراره على جدار المسجد وعلى سقف البيت لقلته فهو كالمعدوم (ولا) أي وإن لم يستهلك بأن كان يجتمع منه سبائك لو عرض على النار (فلا) يجوز الاستدامة بل تحجب إزالته (ويجوز تحلية المصحف والكتب بالفضة) للمرأة والرجل تعظيما له والتأني في الكتب ساكنة لا مضمومة فهو مصدر بمعنى الكتابة وليس جمعا لكتاب فهو مرفوع عطفا على تحلية والمعنى يجوز كتب المصحف بالفضة لكل منهما وتحليته بهما لما ذكر قال النووي في المجموع واما تحلية سائر الكتب بالذهب والفضة لحرام بالاتفاق (ويجوز تحلية المصحف بالذهب للمرأة ويحرم) أي ذلك الفعل (على الرجل) وهي وضع قطع رقيقة من النقد على الشيء الذي يراد تحليته بخلاف التزويج فلا يجوز وهو الطل بالنقد بعد إذايته والدليل على حل التحلية المذكورة للمرأة دون الرجل قوله صلى الله عليه وسلم أحل الذهب والفضة لاناث أمي وحرم على ذكورها قال الغزالي من كتب القرن

وخف لا كسرج ولا لجام وركاب ولا قلادة و طرف سيور ودواة ومقلة وسكين دواة ومته ومفرقة ومهفة ولا يجوز تعليق قنديل على بالفضة بمسجد وغير الخاتم من الحلي كطوق و دملج وسوار ولبس تاج ولا التحلية في سقف البيت والمسجد وجدرانها فلوا استهلك بحيث لا يجتمع منه شيء بالسبك جازت الاستدامة وإلا فلا ويجوز تحلية المصحف والكتب بالفضة ويجوز تحلية المصحف بالذهب للمرأة ويحرم على الرجل

بالذهب فقد احسن ولا زكاة عليه أى إن بلغت تلك الكتابة نصاب زكاة الذهب وهو عشرون مثقالا
لأنه قد التحق بالحلى المباح وهو لا زكاة فيه فكذلك المصنف المذكور (ويجوز للمرأة حل الذهب
كله) فهو بالرفع تأكيد للحلى وإضافة حلى إلى الذهب للبيان أى حلى هو الذهب ودليل الجواز
المذكور كونه زينة لها وهى محل للزينة ويقاس على جواز حلى الذهب لها حلى الفضة بالأولى
لأنه إذا حل الأعلى فى التحريم حل الأدنى فهو قياس أولوى وللحديث بعده (حتى النعل) فيجوز
لها تحليته به (و) حتى يجوز لها لبس (المنسوج به) أى بالذهب لأنه صلى الله عليه وسلم أخذ في يمينه
قطعة حرير وفي شماله قطعة ذهب وقال هذان أى استعمالهما حرام على ذكور أمتى حل لائسهم والحق
بالذكر الحشى احتياطا فيغلب احتمال الذكورة على احتمال الأنوثة ثم قيد المصنف الجواز المذكور
للرأة بقوله (بشرط عدم الاسراف فإن اسرفت) فى الحلى وجاوزت العادة (ك) اتخاذ (خلخال)
وزنه (ماتنا دينار) وجواب الشرط قوله (حرم) عليها استعماله لأن جواز الحلى لها إنما هو لأجل
الزينة وإذا جاوزت العادة صار فى غاية القباحة ولا زينة فيه حينئذ (ويحرم عليهن) أى النساء وأفراد
أولادهن وقوله ويجوز للمرأة وجمع هنا على إرادة الجنس الصادق بالمتعدد فيكون مساويا لقوله عليهن
فى المعنى وفيه التقين لدفع ثقل التكرار فى اللفظ وقوله (تحلية آلة الحرب) فاعل يحرم (ولو) كانت
التحلية (بفضة) لأن تحلية آلة الحرب لأجل إرهاب العدو وذلك ليس من شأن النساء بل هو من
شأن الرجال فلذلك اختصت تحلية آلة الحرب بالرجال ولا تكون لهن ولما فى تحليتهن لها من التشبه
بالرجال وبعضهم اجازها لهن لأن المحاربة تجوز لهن فى الجملة وفى تجويزها استعمال آلاتها إذا جاز
استعمالها غير محلاة جاز استعمالها محلاة لأن التحلى لهن اجوز منه للرجال قال الرافعى وهذا هو الحق
ورده النووى بأن التشبه بالرجال حرام كما صححه فى الحديث لعن الله المنتهين بالنساء من الرجال
والمنتهيات بالرجال من النساء والله أعلم

(باب صلاة الجمعة)

من حيث تمييزها عن غيرها بأشراط أمور لصحتها وأمر آخر لزومها وكيفية لادائها وتوابع لذلك
وأما من حيث الأركان والشروط فهى كغيرها من باقى الصلوات وهى بضم الميم واسكانها وفتحها وحكى
كسرهما والضم افصح سميت بذلك لاجتماع الناس لها أولان الله عز وجل جمع خلق أينما آدم فيها أو
لأنه اجتمع بجواء فيها فى الأرض وكان يسمى فى الجاهلية يوم العروبة أى البين المعظم قال الشاعر
نفسى القداء لأقوام هو خلطوا ه يوم العروبة أورادا بأوراد
أى اشتغلوا بها ورداً بعد ورد وهى أفضل الصلوات ويومها أفضل أيام الأسبوع وخير يوم طلعت
فيه الشمس يعتقد الله فيه ستمائة الف عتيق من النار من مات فيه كتب له أجر شهيد وفى فتنة القبر وهى
بشروطها فرض عين لقوله تعالى إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وهو الصلاة وقيل
الخطبة فامر بالسعى وظاهره الوجوب وإذا وجب السعى وجب ما يسعى إليه ولا تنهى عن البيع وهو
مباح ولا ينهى عن فعل مباح إلا لفعل واجب ولقوله صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع تهاو وأطبع
الله على قلبه وفرضت بمكة ولم تقم بها فقد العدد أو لأن شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم
مستخفيا وأول من أقامها بالمدينة سعد بن زرارة بقرية قرب المدينة على ميل منها وقبدا المصنف فى
بيان من تلزمه فقال (من تلزمه الظهر) من المكلفين (لزمته الجمعة) فمن اسم شرط جازم مبتدا والجملة
الماضوية أولا وثانيا فعل الشرط وجوابه والخبر أما جملة الجواب أو ما جملة الشرط أو هما من لا تلزمه
الظهر لا تلزمه الجمعة وقد استثنى المصنف من عموم هذا الضابط استثناء متصلا قوله (إلا العبد) فلا
تجب عليه الجمعة ولا تلزمه وإن وجبت عليه الظهر لأنه مشغول بخدمة سيدهم العبد وإن كان ظاهرا

ويجوز للمرأة حل الذهب
كله حتى النعل والمنسوج
به بشرط عدم الاسراف
فإن اسرفت كخلخال
ماتنا دينار حرم ومحرم
عليهن تحلية آلة الحرب
ولو بفضة

(باب صلاة الجمعة)
من لزمه الظهر لزمته الجمعة
إلا العبد

في عبودية الكل فالمراد منه ههنا من فيرق سواء كان رقيق السكل أو البعض وسواء كان مدبرا أو مكاتبا أو معلقا عنقه بصفة وسواء كان بين البعض وسيدته مهابة أو لا (و) إلا (المرأة) فلا تجب عليها الجمعة لان في إزامها الجمعة مشقة عليها ولانها مأمورة بالستر ما أمكن فربما ينشأ من إزامها صلاة الجمعة اختلاطها بالرجال فيؤدى إلى المفسدة ولقوله صلى الله عليه وسلم الجمعة حق واجب على كل مسلم في جمعة إلا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض والعدد لا مفهوم له فلا يرد على الحصر قول المصنف (و) إلا (المسافر) في غير معصية فلا تجب عليه لانه مشغول بامر السفر فهو لا تجب عليهم الظهر ولا تلزمهم الجمعة وأما المسافر في معصية فلا يترخص بترك الجمعة ثم أن قوله في الحديث المتقدم إلا أربعة مشكل من جهة الرفع لان الكلام تام موجب فكان الواجب النص في المستثنيات لكن قال ابن مالك وأبو الحسن بن عصفور فان كان الكلام الذى قبل الاموجبا جازفى الاسم الواقع بعد الاوجهان أفصحهما النصب على الاستثناء والاخر أن تجعله مع إلا تابعا للاسم الذى قبله فتتمول قام القوم إلا زيدا بالنصب والرفع وعليه يحمل قراءة من قرأ فشر بوامنه إلا قليل بالرفع أو يقدر في الكلام نفي والمعنى لا يترك الجمعة إلا أربعة (ولو) كان السفر المباح (سفر اقصيرا) وصرح المصنف بما يؤخذ منه الفرد الرابع في الحديث أيضا وهو المريض فقال (وكل ما أسقط الجماعة) من الاعذار السابقة في باب صلاة الجماعة أى بما يتصور هنا لا ما لا يتصور هنا كالريح الباردة ليلا وكذا المطر فيه لان الجمعة نهائية فهو عذر هناك لاهنا وقوله (أسقطها) أى الجمعة خبر عن كل وما موصولة وجملة أسقط الجماعة صلة ما وليست ما موصولة بكل بل تفصل منها وقد مثل المصنف للعذر المسقط للجماعة بقوله (كالمرض) الذى يعسر معه الحضور هنا وهذا هو الرابع المذكور في الحديث فقد ذكر المصنف ثلاثة في الاستثناء صريحا والرابع مأخوذه بطريق الاشارة فقد وافق كلامه ما في الحديث من العدد وقوله (والتريض) أى المريض بأن يتعده شخص فهو معطوف على المرض فيكون عذرا أيضا كالمرض في ترك الجماعة فكذلك هنا لكن مع وجوب صلاة الظهر (وغير ذلك) من الاعذار المسقطة لطلب الجماعة وقد تقدم الكلام عليها تفصيلا وقوله (والمقيم بقرية) أى الساكن فيها مبتدأ وقوله (ليس فيها أربعون كاملون) جملة في محل جر صفة القرية وصرح المصنف بالخبر بقوله (فان كان) أى المقيم في تلك القرية متلبسا بحالة هي قول المصنف (بحيث لو نادى) قاله للباسه متعلقة بمحذوف خبر عن كان رحيث معناها الحالة كما علبت وإضافتها لما بعدهما لبيان أى حاله هي قوله ولو نادى (رجل) صفته أنه (على الصوت) مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل والصوت مضاف اليه وهذا النداء أى الاذان يكون حاصلا (بطرف بلد الجمعة الذى) يكون ذلك الطرف مستقرا (من جهة القرية و) الحال ان (الاصوات والرياح ساكنة) لان كثرة الاصوات وعدم سكونها تمنع من سماع النداء فلذلك اعتبر سكونها وكذلك الارياح وإن كانت في بعض الاحوال تحمل صوت النداء وتقله إلى المقيم لكنهما بما تمنع وصول الصوت إلى المقيم في القرية فلذلك اعتبر سكونها أيضا وأشار المصنف إلى جوابه بقوله (لسمعه) شخص (مصن) صفته أنه (صحيح السمع) فصنع لسماعه مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين واصله مصنى فعومل معاملة قاض وصفته ايضا انه (واقف بطرف القرية الذى) يكون حاصلا (من جهة بلد الجمعة) وإذا توفرت هذه القيود المذكورة (لزمت الجمعة) المقام للاختصار لتقدم المرجح (كل اهل القرية) لخبر الجمعة على من سماع النداء والمعتبر أن يكون المؤذن على الارض لا على عال لانه لا ضبط لحده إلا أن تكون البلدة في الارض بين أشجار كطبرستان فانها بين أشجار تمنع بلوغ الصوت فيعتبر فيها العلو على ما يساوى الاشجار واستثنائهم من ذلك لبيان ان المعتبر

والمرأة والمسافر ولو
سفرا قصيرا وما أسقط
الجماعة أسقطها كالمرض
والتريض وغير ذلك
والمقيم بقرية ليس فيها
أربعون كاملون فان كان
بحيث لو نادى رجل على
الصوت بطرف بلد الجمعة
الذى من جهة القرية
والاصوات والرياح
ساكنة لسمعه مصنع صحيح
السمع واقف بطرف
القرية الذى من جهة بلد
الجمعة لزمت الجمعة كل
أهل القرية

السماح لو لم يكن مانع فعند وجوده بقدر زواله أو العلو على ما يساويه واعتبر الطرف الذي يليهم لأن
البلدة قد تكثر بحيث لا يبلغ أطرافها النداء بوسطها فاحتيط للعبادة ولو سمع المعتدل من بلدين فحضور
الأكثر منهما جماعة أولى فإن استويا فالأوجه مراعاة الأقرب كنظيره في الجماعة ويحتمل مراعاة
الابعد لكثرة الاجر فجعلت لزمت من الفعل والفاعل الظاهر والمفعول في محل جزم جواب لان
الشرطية التي تقدم ذكرها في قوله فإن كان بحيث لو كان (وإن لم يسمع) ذلك الشخص الكائن من
اهل القرية (فلا تلزمهم) أي اهل القرية الجمعة كالأصحح منهم باجتماعهم في بعضها بلا خلاف لانهم
غير مستوطنين في محل الجمعة فالمراد بالمقيم الجنس (تنبيه) ولو كانت القرية مرتفعة فسمعت
ولو ساءت لم تسمع او كانت منخفضة فلم تسمع ولو ساءت لسمعت لزمت الثانية دون الاولى
اعتبارا بتقدير الاستواء وأما قوله عليه السلام الجمعة على من سمع فمحمول على الغالب إذ لو أخذ بظاهره
لزمت البعيد المرتفع دون القريب المنخفض وهو بعيد وإن صححه في الشرح الصغير وإن كان في البلد
أربعون فصاعدا من اهل الكمال وجبت الجمعة عليهم وإن اتسعت خطة البلد فراسخ سواء سمعوا
النداء أم لا وكذا لو قاموا في قريتهم فإن فعلوها في قريتهم فقد احسنوا وإن ادخلوا البلد وصلوها
مع أهله سقط عنهم الفرض قاله الشافعي والاصحاب وكانوا مسيئين في تعطيلهم الجمعة في قريتهم
خلافا لمن قال بالجواز وينبغي عليه سقوط الجمعة عنهم لو فعلوا وإن قلنا بعدم الجواز إذا أساءة
لاتنافى الصحة قاله الرمي في النهاية ولو وافق العيد يوم الجمعة فحضر اهل القرية الذين بلغهم النداء
لصلاة العيد فلهم الرجوع قبل صلاتها وتسقط عنهم وإن قريبوها سمعوا النداء وامكنهم ادراكها
لو عادوا اليها لخبر من أحب أن يشهد معنا الجمعة فليفعل ومن أحب أن ينصرف فليفعل رواه أبو داود
ولانهم لو كفوا بعدم الرجوع او بالعود الى الجمعة لشق عليهم والجمعة تسقط بالمشاق والاعذار
ومقتضى التعليل انهم لو لم يحضروا كأن صلوا العيد بمكانهم لزمتهم الجمعة وهو كذلك ومحل ما
مر مالم يدخل وقتها قبل انصرافهم فإن دخل عقب سلامهم من العيد لم يكن لهم تركها هذا حكم
من تلزمه الجمعة وقد أخذ في حكم من لا تلزمه فقال (أما من لا تلزمه) الجمعة كن تقدم ذكرهم من
اهل الاعذار المسقطه لوجوبها كالعيد والمسافر والمريض وغيرهم وجواب اما قوله (فإذا
حضر الجامع) يجوز (له الانصراف) والمراد بالجامع محل إقامتها وانما أثر التعبير به على
المسجد لان الغلب إقامتها فيه ولا يلزمه المصايرة الى إقامة الصلاة لان المانع من الوجوب حاصل معه
وباق فيه لم يزل ثم استثنى المصنف من عموم من لا تلزمه اذا حضر الى آخره قوله (الا المريض الذي
لا يشق عليه الانتظار) ولا يتضرر بطوله لا يجوز له الانصراف من الجامع لانه قد تكلف المشقة
وحضر محل الجمعة والمانع له من حضورها هذه المشقة وقد تكلفها وأما غيره فالمانع له صفات
قائمة بهم لا تزول بالحضور (و) الحال انه (قد جاء بعد دخول الوقت) أي وقت الجمعة وهو زوال
الشمس أما اذا حضر قبل الوقت فله الانصراف وأما ان شق عليه الانتظار لم يلزمه بل له الانصراف
وهذا التفصيل المذكور ذكره امام الحرمين واستحسنه الرافعي وقال يعد حمل كلام الاصحاب عليه
وجزم به النووي في المنهاج قال الرافعي وألحقوا بالمريض اصحاب الاعذار فإذا حضروا لزمتهم
الجمعة قال ولا يبعد ان يكونوا على هذا التفصيل المذكور ومقتضى كلام المصنف ان المريض ومن في
معناه اذا حضر والهم الانصراف ولو بعد أن أقيمت الصلاة وهو متجه فاذا أحرم من لا تلزمه الجمعة
ثم اراد قطعها فقال النووي في المجموع قال في البيان لا يجوز ذلك في المريض والمسافر وفي جوازه للعيد
والمرأة وجهان حكاهما الصيمري ولم يرجح أحدهما والصحيح أنه يحرم عليهما قطعها لانها انعقدت عن
فرضها أي كفت عنه ولا يلزمه إعادة الظهر فیتعين حينئذ اتمامها وصححه في زيادة الروضة ثم

وإن لم يسمع فلا تلزمهم
أما من لا تلزمه فاذا حضر
الجامع فله الانصراف
إلا المريض الذي لا يشق
عليه الانتظار وقد جاء
بعد دخول الوقت

عطف على المريض المستثنى قوله (والإلا الاعي وإلا من في طريقه وحل) يحصل له مشقة في مشيه فيه لانه من الاعذار المسقطه للجماعة فكذلك الجمعة (ف) هؤلاء المذكورون بعد إلا (تلزيمهم الجمعة) إذا حضروا ولا يجوز لهم الانصراف لما من أن مانعهم من الحضور لها هو المشقة وقد زالت بحضورهم بخلاف غيرهم كالعبد والمرأة والمسافر فإن المانع لهم من حضورهم لها باق مع حضورهم فلم يزل بالحضور فلذلك جاز لهم الانصراف كما تقدم ذلك مفصلا (ومن لا تلزمه) أي الجمعة مطلقا سواء زال عذره بالحضور أم لا (ف) هو (مخير بينها) أي بين صلاة الجمعة (وبين الظهر) أي صلاته وإنما خير بينهما لأن الجمعة إنما سقطت عنه لعذر فإذا تحمل المشقة وفعلها أجزأته كالمريض العاجز عن القيام إذا صلى فرضه بالقيام مع المشقة أجزأه والحال أنه عاجز عنه (و) من لا تلزمهم الجمعة ممن تقدم ذكرهم (يخفون الجماعة في) صلاة (الظهر) أن خفي عذرهم (وارادوا صلاتها جماعة وهي مسنونة في حقهم كغيرهم في وقتها العموم أدلة الجماعة وقد راعى المصنف معنى من ولذلك جمع الضمير في يخفون ولوراعى لفظها لقال ويخفى الجماعة ولا يسن اظهار الجماعة لثلاثتهم بالترغبة عن صلاة الامام أو الجمعة قال المتولي وغيره ويكره لهم اظهارها فإن ظهر عذرهم لم يسن أخذها ولا تنفاه التهمة (ويندب لمن يرجو زوال عذره) قبل فوت الجمعة وذلك (كمريض) يرجو الخفة (وعبد) يرجو العتق (تأخير) صلاة (الظهر إلى اليأس من) ادراك (الجمعة) لانه قد يؤول عذره قبل فواتها فيأتي بها في حال كاله ويحصل للفوت منها يرفع الامام راسه من ركوع الثانية فلو صلى قبل فوتها الظهر ثم زال عذره وتمكن من فعلها لم تلزمه لانه نوى فرضه وقته إلا أن كان خشي فبان رجلا (وان لم يرج) من قام به المسقط (زواله) أي العذر (كالمرأة) والزمن (فيندب) له (تعجيله) أي الظهر أي تعجيل صلاته ليحوز فضيلة أول الوقت وهذا التفصيل المذكور هو طريقة الخرافيين وهي المختارة عندهم وهي الاصح وقال العراقيون يستحب له تأخير الظهر حتى تقوت الجمعة لانه قد ينشط لها ولانها صلاة الكاملين فاستحب كونها المقدمة قال النووي والاختيار التوسط فيقال ان كان هذا الشخص جازما بأنه لا يحضر الجمعة وان تمكن منها استحب له تعجيل الظهر وان كان لو تمكن أو نشط حضرها استحب له التأخير (ومن لزمتهم الجمعة) بان كان من أهل الزوم (لم يصح ظهره) أي صلاته (قبل فوت الجمعة) لانه عاص بتركها فلو صلى الظهر قبل سلام الامام منها لم تعقد صلاته (ويحرم عليه) أي على من لزمتهم الجمعة (السفر من) وقت (طلوع الفجر) ولو كان السفر طاعة وإباحة حرم السفر من طلوع الفجر مع انه لم يدخل وقتها لانها مضافة إلى اليوم ولذلك يجب السعي إليها قبل الزوال على بعيد الدار (إلا أن يكون في طريقه موضع الجمعة) أي موضع أبنية تقام فيه الجمعة (أو) إلا ان (ترحل رفته) أي المسافر وهو معهم وكانوا ممن لا تلزمهم الجمعة (و) الحال انه (يتضرر هو بالتخلف) عنهم فلا يحرم السفر حيثن ولو بعد الزوال • ولما فرغ من بيان من يجب عليه ومن لا يجب عليه شرع يذكر شروطها أي شروط الصحة فقال (وشروط صحة الجمعة بعد) أي غير (شروط الصلاة ستة) أحدها (أن تقام) أي تقع (جماعة) أي في الركعة الأولى لانها لم تقع في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين إلا كذلك ثانيها ان تكون واقعة (في وقت الظهر) للاتباع رواه الشيخان مع خبر صلوا كما رأيتون في أصلي فلورادق الوقت عنها وعن خطبتها أو شك في بقاءه وجب عليهم ظهر كالوفات وقت العصر فيرجع إلى الإتمام فعلم انها إذا فاتت لا تقضى الجمعة بل ظهر كما صرح به النووي في مناجه اخرج الوقت وهم فيها أي في صلاتها وجب الظهر بناء الحاقا للدوام بالابتداء فيفسر بالقراءة من حيثن بخلاف ما لو شك في خروجها ثالثها ان تكون واقعة (بعد تمام) (خطبتين) للاتباع مع خبر صلوا كما رأيتون في أصلي بخلاف العيد فان خطبته مؤخرتان

والإلا الاعي وإلا من في طريقه وحل فتلزمهم الجمعة ومن لا تلزمه فخير بينها وبين الظهر ويخفون الجماعة في الظهر أن خفي عذرهم ويندب لمن يرجو زوال عذره كمريض وعبد تأخير الظهر إلى اليأس من الجمعة وان لم يرج زواله كالمرأة فيندب تعجيله ومن لزمتهم الجمعة لم يصح ظهره قبل فوات الجمعة ويحرم عليه السفر من طلوع الفجر إلا أن يكون في طريقه موضع الجمعة أو ترحل رفته ويتضرر هو بالتخلف • وشروط صحة الجمعة بعد شروط الصلاة ستة أن تقام في وقت الظهر بعد خطبتين

للاتباع ولأن خطبة الجمعة شرط والشرط مقدم على مشروطه رابعها أن تقع وتحصل (في خطبة
أبنية مجتمعة) ولو بفضاء لانها لم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين إلا في
مواضع الإقامة كما هو معلوم وسواء كانت الابنية من حركها هو الغالب أم من طين أم من خشب
أو من غيرها كقصب وسعف فلو أنه دمت وأقام أهلها على العماره لزمهم الجمعة فيها لانها
وطنهم وسواء في ذلك الامصار والبلاد والقرى الصغار وكذلك الاسراب المتخذة وطنا قال النووي
في المجموع فان كانت الابنية متفرقة لم تصح الجمعة فيها بلا خلاف لانها لاتعد قرية ويرجع
في الاجتماع والتفرق إلى العرف انتهى ولا تصح الجمعة من أهل الخيام وان استوطنوها شتاء
او صيفا وان كانت مجتمعة وهذا محترز الخطبة المذكورة و اضافها إلى الابنية للبيان اي خطبة هي
الابنية ولا يشترط وقوعها في مسجد وكن بل يجوز فعلها في ساحة مكشوفة اذا كانت داخلة في
القرية او البلد معدودة من خطبتها قال النووي لو صلوا خارج البلد لم تصح بلا خلاف سواء كانت
بقرى البلد او بعيدة منها خامسها ان تقع (باربعين) ولو مرضى ومنهم الامام وقد بين المصنف
الاربعة بكونهم رجلا حيث قال (رجلا) فلا يكفي اقامتها بغير الرجال وقد وصف التميز مع المميز
بقوله (احرارا) فلا تقام كلها او بعضها بالارقاء (بالغين) فلا تتعد بالصبيان الذين لم يبلغوا
(عقلاء) فلا تتعد بالمجانين كغيرها من الصلوات (مستوطنين) فلا تتعد بغيرهم فالصبيان
والمجانين ليسوا من أهل التكليف والمستوطن من عزم على الإقامة ولم يظعن لاصيف ولا شتاء إلا الحاجة
ثم يرجع إلى وطنه وغير المستوطن هو العازم على السفر فلا تحصل الجمعة بهم فهو لا تصح منهم الجمعة
ولا تتعد بهم ولا تازمهم واما المقيم غير المتوطن فتلزمه قطعاً ولا تتعد به الاصح واما المراتد فتلزمه
ولا تصح منه واما الكافر الاصل فلا تصح منه ولا تلزمه ولا تتعد به ومثله المجنون والمغنى عليه
واستدلوا باعتبار العدد المذكور بما رواه أبو داود والبيهقي بإسناد صحيح وقال البيهقي انه صحيح
عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه قال اول من جمع بنا في المدينة اسعد بن زرارة قبل مقدم
النبي صلى الله عليه وسلم المدينة في نبيع الخضيان قلت كم كنتم قال كنا اربعين ونبيع الخضيان
بالتون والحاء المفتوحة وضاد مكسورة معجمة وقال في المجموع قال أصحابنا وجه الدلالة ان يقال
اجتمعت الامة على اشتراط العدد والاصل للظهر فلا تصح الجمعة إلا بعدد ثبت ان فيه التوقيف وقد
ثبت جوازها باربعين ولا يجوز باقل إلا بدليل صحيح وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوا كما
رأيتموني اصري ولم تثبت صلاته لها باقل من اربعين اه نقله العلامة الجوزي وقول المصنف
(حيث تقام) ظرف مكان متعلق بقوله مستوطنين اي مستوطنين في محل الجمعة اي في المكان الذي
تقام الجمعة فيه وقوله (لا يظعنون عنه) اي عن محل اقامتها اي لا يسافرون ولا ينتقلون عنه
(إلا الحاجة) تفسر لمستوطنين (و) سادسها (أن لا تسبقها) بتحريم (و) أن (لا تقارنها) فيه (الجمعة
اخرى) بمحلها لامتناع تعددها في محلها (حيث لا يشق الاجتماع) اي اجتماع من تلزمهم او من
تصح منهم وان لم يحضروا أو اجتماع من يجوز له الحضور وان لم تلزمه ففي هذا خلاف والظاهر أن المراد
اجتماع من تصح منه وان كان الغالب انه لا يفعلها كما افق به والد الرملي فعلى هذا يدخل الارقاء
والصبيان وقوله (في موضع واحد) اي مكان واحد يجتمع الناس لصلاتها فيه متعلق بالمصدر وهو
الاجتماع إذ لم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين إلا في موضع واحد من محلها
ولان الاقتصار على الجمعة واحدة افضى إلى المقصود من اظهار الشعار اي شعار الاجتماع واتفاق
الكلمة وقول المصنف (والامام واحد من الاربعين) حقه ان يذكر عند الشرط الخامس لمناسبة
ذكر العدد كما تقدم التنبيه عليه وقد فرع المصنف على هذا الشرط قوله (فلو نقصوا في الصلاة عن

في خطبة أبنية مجتمعة باربعين
رجلا أحرارا بالغين عقلاء
مستوطنين حيث تقام
لا يظعنون عنه إلا الحاجة
وأن لا تسبقها ولا تقارنها
جمعة أخرى حيث لا يشق
الاجتماع في موضع واحد
والامام واحد من
الاربعة فلو نقصوا في
الصلاة عن

الاربعين) مع بقاء الوقت (أو) لم ينقصوا لكن (خرج الوقت) أى وقت الجمعة بأن دخل وقت العصورم (فى أثناها) أى أثناء صلاتها (أتموها) أى الجمعة (ظهرا) بلانية له فى الصورتين بناء لاستئنافا كما تقدم ذلك (ولو شكوا قبل افتتاحها) أى قبل تكبيرة الاحرام فى بقاء الوقت (صلوا ظهرا) بنيتة بخلاف ما قبله أى فى صورة ما اذا خرج وهم فيها كما تقدم ولا يجوز الدخول فيها باتفاق الاصحاب لان شرطها الوقت ولم يتحقق فلا يجوز الدخول فيها مع الشك فيه ولو صلوا هائم شكوا بعد فراغها هل خرج الوقت قبل الفراغ اجزاهم بلا خلاف لان الاصل بقاء الوقت قال فى المجموع قال الدارمى لو دخلوا فى الجمعة فاخبرهم عدل بخروج وقتها قال ابن المنذر يحتمل ان يصلوا ظهرا قال وعندى يتموها الجمعة الا ان يعلموا انتهى ثم ذكر المصنف محرز الشرط السادس بقوله (فان شق الاجتماع) المذكور أى اجتماع من تصح منهم الجمعة أو من تلزمهم وقد تقدم الكلام على ذلك عند ذكر الشرط السادس وقوله (بموضع) متعلق بالمصدر وقد تقدم مثله وذلك (كعصر) وهذا مثال لمشقة الاجتماع (و) كذلك قوله (كبغداد) فانما مدينتان عظيمتان فلا يمكن اجتماع اهل مصر وبغداد فى مكان واحد بل يحتاجون الى امكنة متعددة لكبر تينك البلدتين وجواب الشرط قوله (جازت زيادة الجمع) فالتعدد فيهما وفى نظائرهما من كل مدينة أو بلد كبير لا يمكن اجتماع كل منهما فى مكان واحد الحاجة فهو جائز وقوله (بحسب الحاجة) متعلق بقوله جازت زيادة الجمع فالتعدد منوط بقدر الحاجة فقط وهذا التعداد اندفعت مشقة الاجتماع فى مكان واحد وتمثيل المصنف بمصر وبغداد اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون فى وسط البلد كبغداد او لا كعصر فان الدجلة داخل فى وسط البلد بخلاف نيل مصر فانه خارج عنها بكثير الا انه فى ايام زيادته يدخل فى وسط البلندر صغير يجرى من النيل وهذا لا يدوم بل يمكن كذلك حتى تنتهى الزيادة وبعدها يأخذ فى النقص ثم يكون بعد ذلك فارغا من الماء فيه حتى يزيد البحر فى ايام زيادته فحينئذ يجوز فى كل شق من جانبي النهر المذكور اقامة جمعة لكل شق لوجود عسر الاجتماع (وان لم يشق) الاجتماع فى موضع واحد (كككة والمدينة) زادها الله عز وجل تشريفا وتمظيلا (فاقيمت فيه) أى فى الموضع الواحد الذى لا يشق اجتماع الناس فيه وقوله (جمعتان) نائب فاعل اقيمت أى اقيمتا مرتين واحدة بعد واحدة (فالجمعة) الصحيحة منهما هى (الاولى) المعلومة السبق (والثانية) منهما وهى المتأخرة (باطلة) وان كان السلطان مع الثانية وان خيفت الفتنة والتثيل لعدم المشقة بمكة والمدينة انما هو باعتبار زمن المؤلف وهى مدة طويلة فقد كان كل منهما فى ذلك الزمن بمنزلة قرية صغيرة والافتداسع كل منهما جدا خصوصا ايام الحج فالاجتماع فى مكان واحد يؤدى الى ضيق شديد حتى ان الناس تجلس فى الشمس من شدة الازدحام مع شدة الحرارة وهذا عين الجرح الشديد ولكن لم ار من نص على هذا وانظر هل يصح التعدد حينئذ لهذا العسر مع عدم النص عليه او يخرج على الضابط السابق حرر ذلك والله اعلم (وان وقتنا) أى الجمعتان عند التعدد لغير حاجة حال كونهما (معا) أى فى آن واحد (أو) لم تقعا معا لكن (جهل السبق) أى سبق احدى الجمعتين وجواب الشرط فى الصورتين قوله (استؤنفت) أى الصلاة (جمعة) فى محل واحد ان اتسع الوقت لتدافعهما فى المعية فى الصورة الاولى فليست احدهما اولى بالصحة من الاخرى ولان الاصل فى صورة الجهل عدم جمعة مجزئة فان التبتت احدهما بالاخرى صلوا ظهرا وصورة ذلك كأن سمع مريضان أو مسافران خارج المكان تكبيرتين متلاحقتين فاخبرا بذلك ولم يعرفا المتقدمه ولما ذكر المصنف أن من جملة شروط صحة الجمعة أن تقع بعد خطبتين بين ماتوقف صحتهما عليه فقال (وأركان الخطبة) أى خطبة الجمعة والمراد جنسها فيشمل الخطبة الثانية فاجعل ركنا للاولى يجعل ركنا للثانية

الاربعين أو خرج الوقت فى أثناها أتموها ظهرا ولو شكوا قبل افتتاحها صلوا ظهرا فان شق الاجتماع بموضع كعصر وبغداد جازت زيادة الجمع بحسب الحاجة وان لم يشق كككة والمدينة فاقيمت فيه جمعتان فالجمعة الاولى والثانية باطلة وان وقعتا معا أو جهل السبق استؤنفت جمعة وأركان الخطبة

غالباً ولهذا أفرد المصنف الخطبة ولم يثنها لاتحاد الخطبتين في الأركان والشروط فكأنهما بهذا الاعتبار خطبة واحدة ولو قال وأركان الخطبتين لاستغنى عن قوله الآتي ويجب ذلك في كل من الخطبتين ولا حاجة إليه أيضاً لأن في الخطبة جنسية فتشمل اثنتان كما علت ولكن قصد المصنف بذلك التوضيح وأركان الخطبة مبتدأ ومضاف إليه خبره قوله (خمس) أي إجمالاً وإلا فهي ثمانية تفصيلاً لتكرار الثلاثة الأولى فيهما وإتمام حذف المصنف التاء من اسم العدد مع أن المعدود وهو الأركان مذكر لأنه ذكر على وجه الخبرية لاعلى وجه التمييز وفي بعض النسخ باثبات التاء كما في عبارة المنهاج وهي واضحة أحد الخمسة قوله (الحمد لله) أي هذه المادة وإن لم تكن بهذا اللفظ بل ولو بالجملة الفعلية كاحمد الله ونحمد الله وحدت الله فكل ذلك كاف في الاتيان بالحمد وكذلك أناحمد الله وذلك لما رواه مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كانت خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة بحمد الله أي بهذه المادة ثم اتى عليه وهذا يرد على من قال إن خطبة المروية عنه ليس فيها صلاة عليه (و) ثانيها (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لأن ما يقتضيه ذكر الله تعالى يقتضي ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالإذان والصلاة للاتباع رواه مسلم ولو أبدل الجملة الاسمية بالجملة الفعلية صح أي أبدل صيغة بصيغة أخرى مع بقاء المادة والحاصل أنه يتعين الحمد لله والصلاة على رسول الله من جهة المادة ولا يتعين كل منهما من جهة الصيغة ولو أبدل لفظ الرسول بلفظ النبي بأن قال وصلى الله على النبي لجاز ذلك وهذا مستثنى من عدم ابدال المادة لأن مؤدى النبي والرسول شيء واحد بخلاف الصلاة فلا يصح ابدالها بالرحمة وإن كانت الصلاة بمعناها لانه إنما ورد مادة الصلاة دون معناها وكذا لو قال اللهم صل على الماخي أو على أحمد أو على الحاشر أو نحو ذلك من أسمائه صلى الله عليه وسلم ويتعين لفظ الجلالة والفرق بين لفظ محمد حيث لا يتعين ولفظ الجلالة حيث يتعين وجوه مزية لهذا اللفظ الشريف دون سائر أسمائه تعالى لاختصاصه به تعالى اختصاصاً تاماً ولقهم جميع صفات السكالات عند ذكره كما نص عليه العلماء ولا كذلك لفظ محمد أفاده ابن قاسم العبادي رحمه الله تعالى (و) ثالثها (الوصية بتقوى الله ويجب ذلك) أي ما ذكر من الأركان (في كل من الخطبتين) أي الخطبة الأولى والثانية وتقدم أنه يستغنى عن هذا بجعل آل في الخطبة جنسية فيشمل الخطبتين (ويتعين لفظ الحمد لله) أي هذه المادة بخلاف الصيغة فلا يتعين كما تقدم التنبيه عليه فلا يكفى الشكر لله أو الحمد للرحمن فلا بد من مادة الحمد ومادة لفظ الله فلا يكفى ذكر الرحمن أو غيره من أسمائه تعالى فهو كتكبيره التحريم في التعين (و) يتعين (لفظ الصلاة) أي مادتها دون صيغتها فلا يكفى رحمه الله محمداً وصلى الله على جبريل بدل محمد أو رسوله بل لا بد من مادة الصلاة ومادة محمد أو النبي أو أحمد أو العاقب أو غير ذلك من أسمائه صلى الله عليه وسلم كما تقدم هذا أيضاً (ولا يتعين لفظ الوصية فيكفى أطيعوا الله ونحوه) (تنبيه) هل يجب الترتيب بين هذه الأركان الثلاثة التي هي الحمد والصلاة والوصية أو يسن قال بعضهم بوجوه وهو مرجوح والمعتمد أنه يسن وعبارة الخطيب وسن ترتيب أركان الخطبتين بأن يبدأ بالحمد لله ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الوصية ثم القراءة ثم الدعاء كما جرى عليه السلف والخلف وإنما لم يجب الحصول المقصود بدونه انتهت (و) الرابع من أركان الخطبة (قراءة آية) مفهومة معنى مقصوداً كالوعد والوعيد والوعظ ونحو ذلك وقوله (في أحدهما) أي إحدى الخطبتين متعلق بالمصدر لأن الثابت القراءة في الخطبة من غير تعيين ولكنها في الأولى أولى لا كم نظر للاتباع رواه الشيخان (و) الخامس من أركان الخطبة (الدعاء للؤمنين) أي وللؤمنات ومحلها (في) الخطبة (الثانية) لاتباع السلف والخلف ولأن

خمس الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بتقوى الله ويجب ذلك في كل من الخطبتين ويتعين لفظ الحمد ولفظ الصلاة ولا يتعين لفظ الوصية فيكفى أطيعوا الله ونحوه وقراءة آية في أحدهما والدعاء للؤمنين في الثانية

الدعاء يليق بالخواتيم فلو لم يعمم بل خص الحاضرين كقوله لم يحكم الله كفى بل يكفي تخصيص
 أربعين منهم بخلاف ما لو خص دون أربعين أو غير الحاضرين ويتعين كونه باخروى فلا يكفي الديوى
 ولو مع عدم حفظ الاخروى كذا قال بعضهم لكن القياس كما قال الاطفيحي أنه يكفي الديوى عند
 العجز عن الاخروى ولا يسند الدعاء للسلطان بعينه بل يكون مكروها كما اقتضاه نص الشافعى لقوله
 ولا يدعى في الخطبة لاحد بعينه فان فعل ذلك كرهته والمختار كما في المجموع أنه لا بأس به ولما فرغ
 من ذكر اركان الخطبة شرع في بيان شروطها فقال (وشروطها) اى الخطبتين ولو قال وشروطها كما
 قال اولاً واركان الخطبة ويريد الجنس كما حصل التوافق بينهما ولو قال فيما تقدم واركان الخطبتين
 لناسب هنا التعبير بالثنية وتحصل الموافقة في المحلين ويحجب عنه بانه إنما ارتكب هذه المخالفة للتفنن
 والشروط مفرد مضاف اضافة جنسية وهى نعم الشروط فكانه قال وشروطها اى الخطبتين وفى
 بعض النسخ وشروطها وكل منهما صحيح والجمع أوضح روى سبعة أحدها (الطهارة) عن حدث
 اصغروا كبروا عن نجس غير معفو عنه في ثوبه وبدنه ومكانه (و) ثانياً (الستارة) بكسر السين بمعنى
 السترة للعودة في وقت الخطبتين كما جرى عليه السلف والخلف (و) ثالثاً (وقوعها في وقت الظهر)
 للاتباع رواه الشيخان (و) رابعاً كونها واقعيتين (قبل الصلاة) فلا يغلان بعدها وتقدم هذا في
 شروط الصحة (و) خامساً (القيام فيها) للقادر عليه (و) سادساً (العود بينهما) اى بين الخطبتين
 ان خطب من قيام لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين بعده على ذلك ويخفف هذا
 الجلوس جداً وتجب الطمأنينة فيه وأقله مقدار سبحان الله وأكمله بقدر سورة الاخلاص أما إذا
 خطب قاعداً او مضطجعا للعجز فصل بينهما بسكتة لا يجوز ان يضطجع بينهما ان خطب قاعداً وهذه
 السكتة واجبة كالعود للتمييز بين الخطبتين رواه مسلم (و) سابعاً (رفع الصوت) فيها رفعاً
 مصوراً (بحيث) اى بحالة هي قوله (يسمعه) اى الصوت (اربعون) من اهل السكال الذين (تعتقد
 بهم الجمعة) إذ لا فائدة في حضورهم من غير سماع والمراد سماعهم الاركان لا غير فما زاد عليها ليس
 بشرط في الخطبة فضلاً عن سماعهم اياه ولو خطب ورفع صوته قدر ما يبلغهم ولكن كانوا اصماً
 ولم يسمعوا كلهم أو سمع دون أربعين فلا تصح الجمعة لئلا يفتقر الشرط كما لو بعدوا والظاهر من كلامه
 ان الاربعين غير الامام وهذا خلاف الاصح والاصح ان الامام من الاربعين فالسامعون حيثئذ
 تسعة وثلاثون وترك المصنف شرطاً وهو أن تكون الخطبتان عربيتين وكذلك يشترط الولا بين
 الخطبتين وبين اركانها وبينهما وبين الصلاة (وسنهما) اى الخطبتين (منبر) اى يسكن كون
 الخطبتين واقعيتين على منبر أى محل عال للاتباع رواه الشيخان (أوموضع عال) أى ان لم يكن منبر
 يسكن ان تكونا واقعيتين على محل مرتفع لقيامه مقام المنبر في بلوغ صوت الخطيب الناس لما روى
 الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب على المنبر ولأنه أبلغ في الاعلام ولأن الناس إذا شاهدوا
 الخطيب كان أبلغ في وعظهم ويسكن كون ذلك عن يمين المحراب ويسكن ان يقف الخطيب على يمينه
 (وان سلم الخطيب) على الناس (إذا دخل) المسجد كغيره ويسلم أيضاً من عند المنبر إذا وصل
 اليه لانه يريد مفارقتهم (و) ان يسلم ايضاً (إذا صعد) المنبر اى انتهى اليه ووصل إلى الدرجة المسماة
 بالمستراح رواه البيهقى وقد روى الضياء المقدسى في أحكامه وابن عدى في كامله عن جابر بن عبد الله
 عن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه ثم سلم قال النووي في مجموعه
 وإذا سلم لزم السامعين الرد عليه وهو فرض كفاية كالسلام في باقى المواضع ويندب رفع صوته
 زيادة على الواجب للاتباع رواه مسلم ولأنه أبلغ في الاعلام (و) سن أن (يجلس) الخطيب على
 الدرجة المذكورة انفاً إذا وصل إلى ذلك ويستمر جالساً (حتى) اى إلى ان (يؤذن) المؤذن ويغفر

وشرطها الطهارة
 والستارة ووقوعها في
 وقت الظهر وقبل الصلاة
 والقيام فيها والعود
 بينهما ورفع الصوت بحيث
 يسمعه أربعون تتعد
 بهم الجمعة وسنهما منبر
 أو موضع عال وان يسلم
 الخطيب إذا دخل وإذا
 صعد ويجلس حتى يؤذن

من اذانه الاتباع فقد روى البخارى ان الاذان كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر حين يجلس الامام على المنبر فلما كثر الناس في خلافة عثمان أمر باذان آخر بعد الزوال غير الاذان الذي بين يدي الخطيب وإذا فرغ من الاذان قام الخطيب على الدرجة التي تسمى بالمستراح (و) سن ان (يعتمد) الخطيب (على سيف أو) يعتمد على (قوس أو) يعتمد على (عصا) أي يشغل يساره بذلك للاتباع رواه ابو داود وغيره باسانيد صحيحة عن الحكم بن حزن قال وفدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فشهدنا معه الجمعة فقام متوكئا على قوس أو عصا فحمد الله وأثنى عليه ولأن ذلك أمكن له قال القاضي والبعثي يستحب ان يأخذه في يده اليسرى ويستحب ان يشغل يده الاخرى بان يضعها على المنبر فان لم يجد سيفاً ونحوه سكن يديه بان يضع اليمنى على اليسرى او يرسلهما ولا يحركهما ولا يبعث بواحدة منهما والمقصود الخشوع والاشارة في ذلك إلى ان هذا الدين قام بالسلاح والقوس والعصا في معنى السيف في قوة الاعتماد (و) سن ان (يقبل) الامام حال الخطبة (عليهم) أي على القوم الحاضرين لسماع الخطبة ولانه لا يثق بادب الخطاب ولانه ابلغ لقبول الوعظ وتأثيره ومن ثم كره خلافه نعم يظهر في المسجد الحرام أنه لا كراهة في استقبالهم نحو ظهره وهذا من ضروريات الاستدارة المندوبة لهم وقوله (في جميعهما) أي جميع الخطبتين متعلق بالفعل قبله ولا يلتفت في شيء منهما يميناً ولا شمالاً لانه بدعة بل يستمر على ما مر من الاقبال عليهم إلى فراغها ولا يبعث بل يخشع كافي الصلاة ويستحب للقوم الاقبال بوجوههم على الخطيب وروى سمر بن جندب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خطبنا استقبلنا بوجهه واستقبلناه بوجوهنا (و) صلاة (الجمعة ركعتان) كما تقدم والصحيح انها صلاة مستقلة ليست بدلاً عن ركعتين من الظهر لما روى احمد والنسائي وابن ماجه باسناد حسن عن عمر رضي الله عنه انه قال صلاة الاضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ﷺ قال النووي في المجموع اجعت الائمة على انها ركعتان (يقرأ في) الركعة (الاولى) سورة (الجمعة وفي) الركعة (الثانية) سورة (المنافقون) جهراً للاتباع رواه مسلم وروى ايضا انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الجمعة سبح اسم ربك الاعلى وهل اناك حديث الغاشية قال في الروضة كان يقرأ هاتين في وقتيهما تين في وقتيهما ستان قال في الروضة لو ترك الجمعة في الاولى قرأها مع المنافقين في الثانية او قرأ المنافقين في الاولى قرأ الجمعة في الثانية كيلا تخلو صلاته عنهما والمنافقون في كلام المصنف بالواو نظراً للحكاية فيصبح قراءته بالياء نظراً للفظ (ومن أدرك مع الامام ركوع) الركعة (الثانية) الحال انه قد (اطمان) معه فقد أدرك (الجمعة) انوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وروى الحاكم على شرط الشيخين من أدرك من الجمعة ركعة فليصل اليها اخرى (وان أدركه) أي أدرك المأموم الامام (بعده) أي بعد ركوع الركعة الثانية (فاته الجمعة) عملاً بفهم الحديث السابق وهذا جواب لقوله وان أدركه بعده وقد فرغ المصنف على فوات الجمعة قوله (فينوى الجمعة) مع هذا الفوات وجوباً (خلفه) أي خلف الامام ويتابعه فيما بقي وربما أدرك ركعة معه باحتمال كون الامام قد سها بترك ركن فيتذكر ويأتي به قبل أن يسلم وحيث أدرك المأموم الجمعة فلذلك وجب عليه نية الجمعة (فاذا سلم) الامام قام المأموم (اتم) صلاة (الظهر) إذا لم يحصل معه ركعة باحتمال ما تقدم وتمام الظهر بناء لا استئناف لانها صلاتان في وقت واحد فجاز بناء اطولهما وهو الظهر على اقصرهما وهو ما فعله مع الامام وهو اقل من ركعة كصلاة الحضر مع السفر (ويندب لمريدها) أي الجمعة أي لمريد صلاتها وان لم تلزمه (ان يقتسل عند الذهاب اليها) أي إلى صلاتها وهو الافضل ويكره تركه احرازاً للفضيلة ولخبر الشيخين إذا جاء احدكم الجمعة أي اراد مجيئها

ويعتمد على سيف أو قوس أو عصا ويقبل عليهم في جميعهما والجمعة ركعتان يقرأ في الاولى الجمعة وفي الثانية المنافقون ومن أدرك مع الامام ركوع الثانية واطمان فقد أدرك الجمعة وإن أدركه بعده فاته الجمعة فينوى الجمعة خلفه فاذا سلم اتم الظهر ويندب لمريدها ان يقتسل عند الذهاب اليها

فليغتسل وخبر ابن حبان من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وصرف الأمر عن الوجوب إلى الندب خبر من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالتغسل أفضل رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي أي نقل تحسينه عن غيره وقوله فيها أي فبالسنة أي الطريقة الشرعية أخذ أي تمسك وعمل بما جوزه من الاقتصار على الوضوء ونعمت الخصلة الوضوء والغسل معها أي مع الخصلة أفضل لما فيه من زيادة العبادة والنظافة وقد تقدم طلب هذا الغسل في بابه مع اغسال ذكرها هناك لمناسبة تقدمت وإنما أعاده هنا لترتب عليه ما بعده وهو قوله (ويجوز) الاغتسال (من الفجر) لأنه معلق بلفظ اليوم ومضاف إليه (فإن عجز) عن الغسل لها (تيمم) بدلا عنه لأنه إذا فاتته النظافة الحاصلة بالغسل فلا تفوته العبادة وهي تحصل بالتيمم لأن الشرع أقامه مقامه عند العجز (و) يندب لمريدها (أن يتنظف) لها (ب) استعمال (سواك) لأنه مطلوب استعماله في غير الجمعة ففيها أولى لوجود الاجتماع فيها واختلاط الناس المؤدى ذلك إلى وجود الرائحة الكريهة فتزال بالسواك (و) أخذ ظفر) أي قصه وأزالته (و) بأخذ (شعر) أي أزالته والظاهر أن المراد به غير شعر الرأس والأي فبشكل ندب أخذه لأنه لا يندب إلا في نسك وبياح في غيره وإنما طلب التنظيف لها بذلك لأن الشخص مأمور بالترتيب فيها أمر ندب لأنه يوم عيد أي مثله في طلب ذلك وإن كان هذا مخصوصا بمن أراد الحضور ويوم العيد مطلقا ولوجود الاجتماع ومثل الجمعة في ذلك كل موضع طلب فيه اجتماع الناس (و) (ب) قطع رائحة كريهة) كثوم بالهمز وتركه وبصل ونحوها عماله رائحة كريهة (و) (أن يتطيب) بأن يستعمل الطيب لذكره في خبر ابن حبان والحاكم (و) (أن) (يلبس أحسن ثيابه) للبحث على ذلك وغيره في خبر رواه ابن حبان والحاكم وصحاه وهو قوله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومس من طيب إن كان عنده ثم أتى الجمعة فلم يتخط أعناق الناس ثم صلى ما كتب الله له ثم أنصت إذا خرج الإمام حتى يفرغ من الصلاة كان كفارة لما بينها وبين الجمعة التي قبلها (وأفضلها) أي الثياب في الاستعمال في هذا اليوم وما الخ بقية (البيضاء) الخبر بالسوا من ثيابكم البيضاء فأنها من خير ثيابكم وكفوا فيها موتاكم رواه الترمذي وغيره وصححه (والإمام يزيد عليهم) أي على القوم الحاضرين (في) حسن الهيئة (الزينة) لأنه يقتدى به ولكثرة النظر إليه فتحصل لهم الهيئة منه فيوقرونه فيتعظون ويقع الوعظ منه موقعا عظيما فيؤثر في القلب (ويكره للمرأة إذا حضرت) الجمعة (الطيب) أي استعماله لأذانه كما هو معلوم وكرهته لها أنه يؤدي إلى الفتنة والميل إليها (و) يكره لها أيضا (فاخر الثياب) أي الثياب الفاخرة لما ذكر (و) يندب أن (يكره) من يريد الحضور (وأفضلها) أي البكور أن يكون (من) أول (الفجر) لأنه أول اليوم شرعا وبه يتعلق غسل الجمعة وسنية البكور تكون لغير الإمام ليأخذوا مجالسهم وينتظروا الصلاة والخبر الشيخين من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي كغسلهم ثم راح أي في الساعة الأولى فكانما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشا ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر أي طووا الصحف ولا يكتبون شيئا كما جاء في رواية النسائي قال النووي في المجموع ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى الجمعة متصلا بالزوال وكذا جميع الأئمة في جميع الأمصار فدل على أن الساعة المذكورة من أول النهار لا من بعد الزوال كما قيل به والمراد بالتقريب الصدقة قال والجائي في أول ساعة من هذه الساعات والجائي في آخرها مشتركا في تحصيل ما يترتب عليها لكن ما يترتب على مجيء الأول أكمل مما يترتب على مجيء الآخر كما أن من صلى في جماعة هي عشرة آلاف ومن صلى مع اثنين لكل منهما

ويجوز من الفجر فإن عجز تيمم وأن يتنظف بسواك وأخذ ظفر وشعر وقطع رائحة كريهة ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه وأفضلها البيض والإمام يزيد عليهم في الزينة ويكره للمرأة إذا حضرت الطيب وفاخر الثياب ويكرهوا أفضلها من الفجر

سبع وعشرون درجة لكن درجات الاول اكمل قال وهذا هو الراجح المختار وقال الرافعي ليس المراد الساعات الاربع والعشرين بل ترتيب الدرجات وفضل السابق على الذي يليه لثلاثي في الفضيلة رجلان جا في طرفي ساعة أما الامام فقال الماوردي وغيره يستحب في حقه أن يخرج في الوقت الذي تقام فيه الجمعة اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم (و) يندب له أن يمشي بسكينة ووقار لما روى الشيخان من قوله صلى الله عليه وسلم إذا أتيت الصلاة فلا تأتوها وأتتم تسعون وأتوها وأتتم تمشون وما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقصوا وهذا الحديث مبين للبراد من قوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله أي فاذهبوا إلى الصلاة وامضوا إليها (ولا يركب إلا لعذر) قام به من أجل هرم أو ضعف أو بعدد بحيث يمنعه ما يناله من التعب من الخشوع والحضور في الصلاة عاجلا (و) يسن أن (يدنو) أي يقرب الشخص (من الامام) لسمع الخطبة (و) أن يشتغل بالذكر في طريقه وفي حضوره قبل الخطبة (و) (بالتلاوة) للقرآن خصوصا سورة الكهف كما سيأتي في كلامه (و) (بالصلاة) على النبي صلى الله عليه وسلم لينال ثوابها في هذا الوقت لخبر أكثر وأمن الصلاة على ليلة الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه وسلم بها عشر رواه البيهقي باسناد جيد كافي المجموع (ولا يتخط) الشخص (رقاب الناس) وقت دخوله المسجد للحث على المنع من ذلك لخبر رواه ابن حبان والحاكم وصحاحه والنهي التزيه فان تخطى لغير حاجة وكان غير امام كره لان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يتخطى رقاب الناس فقال له اجلس فقد آذيت والامر للندب فيكون التخطي المذكور مكروها وإذا كان الحاجة فقد اشار إلى حكمه بقوله (فاذا وجد) الداخل المسجد (فرجة) أي مكانا واسعا (لا يصل إليها) أي إلى تلك الفرجة (إلا بالتخطي) وذلك أما بتخطي واحد أو اثنين أو أكثر ولم يرج نقدها (لم يكرهه) وان وجد غيرها لتقصير القوم باخلاصها لكن يسن ان وجد غيرها أن لا يتخطى وهذا جواب لقوله فاذا وجد الخ هذا إذا كان الواجد لها غير الامام ما هو فان لم يجد طريقا إلى المنبر إلا بالتخطي لم يكرهه له لانه ضرورة قال في المجموع نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب وظاهر كلام المصنف أنه يتخطى عند وجود الفرجة سواء قربت أو بعدت كافي المجموع وقيدته ابو حامد بصف أو صفي فاذازاد فالمنع باق نص عليه في الام ومشي عليه في المهمات وقيدته بطلاق الروضة (ويحرم) على داخل المسجد (ان يقيم رجلا جالسا في مكان منه) أي من المسجد (ويجلس هو فيه) أي في موضعه الذي كان جالسا فيه لانه غاصب أي أخذ منه ذلك المكان الذي استحق الجلوس فيه مدة جلوسه لانه أحق به من غيره حيث سبق إليه وسواء في هذا المسجد وغيره من المواضع التي لا يختص بها الا من سبق إليها ونقل في المجموع عن القاضي أبي الطيب وابن الصباغ انه يجوز إقامة من جلس في محل الامام لانه متعدد في جلوسه في محل هو مختص بالامام وكذلك إذا جلس شخص في طريق الناس بحيث تنضرر منه المارة ويمنعهم من المرور ومن جلس امام الصف مستقبل القبلة فهذه الثلاثة تستثنى من حرمة من يقيم غيره من محل مباح (لان قام) الجالس (باختياره) لا باكره (جاء) لغيره الجلوس لانه ترك حقه وانقطع استحقاقه بالقيام منه مع عدم العزم على العود له (ويكرهه) للشخص (أن يؤثر غيره بالصف الاول) بمعنى أنه يقدمه على نفسه ويخصه بهذه الفضيلة (أو) يؤثره (بالقرب من الامام) من غير عذر (و) يكرهه ايضا أن يؤثره (بكل قرينة) بضم القاف وسكون الراء من القرب أي الطاعات غير ما ذكر قال في المجموع وقد استدلل في الحديث الصحيح لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله أو ما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة فالمراد به في خصوص النفوس كاطعام شخص جائع مع احتياجه هو إلى الطعام فان إثار نفس الغير على نفسه مستحب بلا شك والكلام هنا في الاثار في العبادة والطاعة ويدل على الاثار في النفوس بقية الآية (ويجوز) للشخص (ان يبعث)

ويمشي بسكينة ووقار
ولا يركب إلا لعذر
ويدنو من الامام ويستغل
بالذكر والتلاوة والصلاة
ولا يتخط رقاب الناس
فاذا وجد فرجة لا يصل
إليها إلا بالتخطي لم يكرهه
ويحرم أن يقيم رجلا
جالسا في مكان منه ويجلس
هو فيه لان قام باختياره
جاء ويكرهه أن يؤثر غيره
بالصف الاول وبالقرب
من الامام وبكل قرينة
ويجوز أن يبعث

أى يرسل (من) أى شخصاً كخادم مثلاً (يأخذ) أى يهيئ ذلك الشخص (له) أى للمرسل والباعث المفهوم من يبعث (موضعاً) مكاناً فى المسجد ونحوه من كل مكان لا يختص به واحد دون آخر (يسط) أى يمد المبعوث لمن أرسله وبعثه (فيه) أى فى ذلك الموضع وقوله (شياً) مفعول به ليبسط كسجادة ونحوها ولا يجوز لشخص آخر أن يصلى على ذلك الشيء المبسوط وفى بعض النسخ بسط شيء فيه فعل هذه النسخة فالجار والمجرور متعلق بياخذ والباء سببية أى يأخذ بسبب بسط شيء الخ (لكن لغيره) أى غير من بسط له سجادة (أزالته) أى أزاله الشيء الذى بسط وفرش فى ذلك المكان (و) له (الجلوس مكانه) وهذا بخلاف ما إذا حضر وفرش سجادة مثلاً فليس لاحداث التها والجلوس فى محلها فإذا فعل ذلك يكون غاصباً له (ويكره الكلام) كذا (الصلاة حال الخطبة) للجالس فى المسجد من المأمومين وإن لم يسمعه لأن فى ذلك اعراضاً عنه وإن لم يسمع يشبه بمن يسبح فينبغى له السكوت وهذا هو وجه الاعراض مع عدم السماع (ولا يحرمان) أى الكلام والصلاة أما الكلام فلأن النبى صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر لسانه عن الساعة ما أعددت لها قال حب الله ورسوله رواه البيهقي باسناد صحيح اذ لو حرم لم يطلب صلى الله عليه وسلم ما ذكر وأما الصلاة فقياساً على الكلام الثابت بالنص ولا يقال إن النبى صلى الله عليه وسلم فعل المكروه لأنه لبيان الجواز فافعله صلى الله عليه وسلم دائرة بين الواجب والمندوب والمعتمد انشاء الصلاة فى حال الخطبة يحرم وقال النووي فى المجموع يحرم انشاء الصلاة ولو وقت جلوس الخطيب على المنبر قال وقتل الاصحاب الاجماع على ذلك وقال المتولى بعد كلام طويل من بناء الكراهة فيها على الكلام والمشهور المنع من الصلاة مطلقاً سواء أوجبت الانصات أم لا قال واتفق الاصحاب على أن النهى عن الصلاة ابتداء بدخل وقته بجلوس الامام على المنبر يبقى حتى يفرغ من صلاة الجمعة وكلام المصنف يفيد أن الكراهة فى الكلام مقيدة بحال الخطبة وأما قبلها وقت صعوده وقبل الشروع فيها لا يكرهه قال النووي فى المجموع واتفقت نصوص الشافعى والاصحاب على أنه لا بأس به ولا يكره أيضاً فى حال جلوسه بين الخطبتين وهذا كله فى الحاضر إذا أراد انشاء الصلاة أما الداخل والامام بخطب فانه يصلى ركعتين خفيفتين كما قال المصنف (فان دخل) الشخص والامام بخطب أو هو جالس على المنبر (صلى التحية فقط) لا يزید عليها يعنى نوى بصلاته عند دخوله تحية المسجد كان هناك مسجد والانوى به اسنة الجمعة القبلية ان لم يصلها فى بيته وإلا جلس بلا صلاة والفرق بين الصلاة حيث يتمتع انشاءً والغير الداخل والكلام حيث لا يحرم ان قطع الكلام حين سهل بخلاف الصلاة فانه قد يفوته سماع اول الخطبة الى ان يتمها (ويخففها) أى هذه الصلاة المتقدمة وهى التحية أو سنة الجمعة القبلية على التفصيل قبله ويكره ترك هاتين الركعتين للحديث الصحيح إذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين لكن اذا دخل والامام فى آخر الخطبة وغلب على ظنه انه لو صلاهما فانه تكبيراً الاحرام مع الامام لم يصلهما بل يقف حتى تمام الصلاة وتندرج هذه التحية فى صلاة الفرض ولا يقعد حتى لا يفوته فضيلة التحية والله اعلم وقوله (يندب الكهف) أى قراءتها تخصيص بعد تعميم للتخصيص على قراءتها فى ليلتها ايضا لانه تقدم ذكر انه يسن لمن يريد الجمعة الاشتغال بالتلاوة وهذا عام للكهف ولغيرها من بقية القرآن وظاهره الاختصاص بالنهار ومثل هذا يقال فى قوله (الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم) لانه تقدم أيضاً أنه ذكر أنه يسن لمريد الجمعة الاشتغال بالصلاة أى على النبى صلى الله عليه وسلم فربما يتوهم ان ذلك خاص بالنهار لا بالليل فنبهنا على انه يندب كل من الكهف والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم (ليلة الجمعة ويومها) فهذا هو الباعث له على إعادة يندب الكهف والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم فقوله ليلة الجمعة ويومها راجع لكل منهما وذكر القليوبى على المحلى ان قراءة

من يأخذ له موضعاً يسبط فيه شيئاً لكن لغيره أزالته والجلوس مكانه ويكره الكلام والصلاة حال الخطبة ولا يحرمان فان دخل صلى التحية فقط ويخففها ويندب الكهف والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم ليلة الجمعة ويومها

الكهف افضل من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد روى الدارمي والبيهقي أن من قرأها ليلة الجمعة أضاء له نور ما بينه وبين البيت العتيق وروى أبو داود وصححه إسناده من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له ما بين الجمعتين والاحاديث على فضل الصلاة عليه يوم الجمعة وليلتها كثيرة منها ما رواه أبو داود بسند صحيح من قوله صلى الله عليه وسلم أن من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا من الصلاة على فيه فإن صلاتكم معروضة على وروى البيهقي بسند جيد أكثروا من الصلاة على ليلة الجمعة ويوم الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا وإنما طلب قراءة سورة الكهف في نهار الجمعة طلبا حثيثا لما فيها من ذكر أهل القيامة الوارد أن قيامها في يوم الجمعة وورد أن من داوم على العشر آيات من أولها أمن من الدجال والمراد بالاضاءة في الحديث المتقدم الغفران كما في رواية أو كثرة الثواب في يوم القيامة والمراد بالبيت العتيق البيت المعمور لاستواء الناس بالنسبة إليه فإن أريد به الكعبة لزم كثرة نور البعيد عنه على نور القريب ولا مانع منه أو يحمل على اختلاف الكيفية كما في درجات الجماعة أو على مجرد الرغبة (ويكثر) الشخص (في يومها) من (الدعاء رجاء) لأن يوافق (ساعة الاجابة) لما رواه الشيخان من قوله صلى الله عليه وسلم أن يوم الجمعة فيه ساعة لا يوافقها عبد يسأل الله شيئا إلا أعطاه (وهي ما بين جلوس الامام على المنبر) وتستمر (إلى الصلاة) ذكره النووي في الروضة والمجموع فقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هي ما بين أن يجلس الامام إلى أن تقضى الصلاة أى يفرغ منها والمراد أنها لا تخرج عن هذا الوقت بل هي منحصرة فيه وليس المراد أن هذا الزمن يكون كله وقتا لهذه الساعة ولذلك أشار بيده يقللها نقله النووي عن القاضي عياض وقال هو صحيح وقد ورد تعيينها أيضا في حديث يوم الجمعة فيه ثلثا عشرة ساعة فالتسوية آخر ساعة بعد العصر قال في شرح المذهب بعد ذكر الحديثين وغيرهما يحتمل انها متصلة تكون في بعض الايام في وقت وفي بعضها في وقت آخر كما هو المختار في ليلة القدر وفي هذا إشارة إلى الجمع بين الحديث

(باب صلاة العيدين)

عيد الفطر وعيد الاضحى وما يتعلق بها من الخطبتين بعد صلاتهما والاصل فيها الاخبار الآتية والعيد مشتق من العود لتكرره كل عام (وهي) أى صلاة العيدين (سنة) مؤكدة لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها ولانها ذات ركوع وسجود لا اذان لها كصلاة الاستسقاء وحملوا نقل المرفوع عن الشافعي أن من وجب عليه حضور الجمعة وجب عليه حضور العيدين على التأكيد (ويندب لها) أى لصلاة العيدين (الجماعة) أى يسن أن تصلى جماعة بالاجماع اقتداء به صلى الله عليه وسلم حيث فعلها كذلك إلا لحاج بمنى فلا تطلب الجماعة لاشتغاله بأعمال التحلل والتوجه إلى مكة لطواف الأفاضة عن إقامة الجماعة (ووقتها) المحدود لها (من) ابتداء (طلوع الشمس) لأنه به يخرج وقت الصبح (ويندب) أن تكون الصلاة مبتدأة (من ارتفاعها قدر رمح) للاتباع وللخروج من الخلاف ويستمر وقتها الاداء (إلى الزوال) لأن مبنى المواقيت على أنه إذا دخل وقت وصلاة خرج وقت التي قبلها وبالزوال يدخل وقت الظهر ويخرج وقت صلاة العيد كما أن صلاة الفجر يخرج وقتها بطلوع الشمس ويدخل وقت صلاة العيد فلو فعلت قبل الارتفاع كره كما قاله ابن الصباغ وغيره (وفعلها في المسجد افضل) من فعلها في غيره لشرفه أن اتبع واحتمل الناس (فان ضاق) عن اجتماع الناس فيه (فالصحراء افضل) منه لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى العيد في الصحراء لضيق مسجده وللتشويش بسبب الزحام وإذا وجد مطرا ونحوه ضاق المسجد صلى الامام فيه واستخلف من يصلى يباقي الناس بموضع آخر (ويندب) الشخص (أن لا ياكل) شيئا (في) عيد (الاضحى حتى يصلى) صلاته للاتباع

ويكثر في يومها الدعاء رجاء
ساعة الاجابة وهي ما
بين جلوس الامام على
المنبر إلى الصلاة (باب
صلاة العيدين) وهي سنة
ويندب لها الجماعة ووقتها
من طلوع الشمس ويندب
من ارتفاعها قدر رمح
إلى الزوال وفعلها في المسجد
افضل فان ضاق فالصحراء
افضل ويندب أن لا ياكل
في الاضحى حتى يصلى

رواه ابن حبان وغيره وصححه وحكمته امتياز يوم العيد عما قبله بالمبادرة بالأكل أو تأخيرها (و) يندب (أن يأكل في) عيد (الفطر قبل الصلاة) أى قبل صلاته (تمرات) ثلاثاً أو أكثر والوتر فيها مطلوب للاتباع أيضاً لما مر قبل من الحكمة وهو مفعول به لقوله يأكل منصوب بالسكسرة (و) يندب أن (يغتسل بعد) طلوع (الفجر وان لم يصل) لما مر في الجمعة من الاجتماع وللزينة (ويجوز) أن يكون الغسل واقعاً (من نصف الليل) وهو المعتمد وما جرى عليه من البعدية ضعيف لأن أهل القرى الذين يسمعون النداء يسيرون لصلاة العيدين من قراهم فلو امتنع الغسل قبل الفجر لشق عليهم (و) يندب أن (يتطيب) بأن يستعمل الطيب بأى نوع كان من أنواعه وهو مقيد بغير المحرم وغير المحدد وسواء في ذلك الحاضر لصلاته وغيره وكذلك يقال في قوله (و) أن (يلبس أحسن ثيابه) لانه يوم سرور وزينة ولا يختص ذلك بمن يحضر الصلاة وأفضلها البيض الآن يكون غيرها أحسن فهو أفضل منها إلا في الجمعة لأن القصد هنا اظهار النعم وتم اظهار التواضع (ويندب حضور الصياني) لصلاة العيدين (يزينهم) ولو بحلى الذهب والفضة فلا يمنعون منه في مثل هذا اليوم وأما في غير هذا اليوم ففي تحليتهم بالذهب والفضة والباسم الحرير ثلاثة أوجه أصحها الجواز (و) حضور (من لا تشتهى) من النساء الشواب وذوات الهيات ولكن يكون حضورها لصلاة العيد حاصلًا (بغير طيب) أى بغير تطيب لأن ذلك يدعو إلى الميل إليها (ولا) تخرج (برينة) كليات مزخرفة وحلى بل تخرج في ثياب بذلة مع خضوع وانكسار وتواضع (ويكره) الحضور المذكور (لمشاهدة) من النساء كذوات الهيات وصاحبة الجمال لخوف الفتنة بها (و) يسن لمصلي العيد أن (يسكر) بعد الفجر) أى يخرج عقبه ليأخذ مجلسه وينتظر الصلاة (و) يسن أن يكون في حال ذهابه إليها (ماشياً) لانه صلى الله عليه وسلم ماركب في عيد ولا جنازة قط فان عجز فلا بأس بالركوب (و) يسن أن (يرجع في غير طريقه) التي دخل المسجد منها إن شاء ماشياً أو راكباً (و) يسن أن (يتأخر الامام) عن الحضور في المسجد إلى وقت الصلاة للاتباع رواه الشيخان (و) يسن أن (ينادى لها) أى لصلاة العيدين (و) ينادى (الكسوف وللإستسقاء) فيقال في صيغة النداء (الصلاة جامعة) برفع الجزين ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس فرفعها على أن الاول مبتدأ والثاني خبره ونصبهما على الاغراء في الاول وعلى الحال في الثاني ورفع الاول على الابتداء والخبر محذوف ونصب الثاني على الحال والتقدير الصلاة افعلوها حال كونها جامعة ونصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على أنه خبر لمحذوف والتقدير الزموا الصلاة هي جامعة روى الشيخان عن عمرو بن العاص قال لما خسفت الشمس على عهده صلى الله عليه وسلم نودي بالصلاة جامعة وقيس عليها غيرها في العيدين والاستسقاء (وهي) أى صلاة العيدين الفطر والاضحى (ركعتان) وحكم هذه الصلاة حكم غيرها في الأركان والشروط والسنن والاكمل زيادة على الركعتين أن (يكبر) حال كونه رافعاً يديه (في) الركعة (الاولى) وحال كون ذلك واقعاً (بعد) دعاء (الاستفتاح) واقعاً (قبل التعوذ) وقوله (سبع تكبيرات) مفعول به لقوله يكبر (و) يكبر (في) الركعة (الثانية قبل التعوذ) أيضاً (خمساً) أى خمس تكبيرات خذف المضاف اليه تخفيفاً واتى بالتوين عوضاً عنه وذلك للاتباع رواه الترمذى وحسنه وقوله (غير تكبيرة القيام) صفة لخمساً أى خمس تكبيرات مغايرة لتكبيرة القيام غير لا تعرف بالإضافة وكان على المصنف أن يصف السبع في الركعة الاولى بكونها غير تكبيرة الاحرام والظاهر انه انما ترك ذلك هناك لان تكبيرة الاحرام لا يتوهم دخولها في السبع لانها فرض وركن توقف صحة الصلاة عليها ولا كذلك التكبيرات السبع فانها سنة لا تتوقف صحة الصلاة عليها بخلاف التكبيرات الخمس في الركعة الثانية فانها لما كانت سنة كتكبيرة القيام أو بما يتوهم دخول تكبيرة القيام في الخمسة

وأن يأكل في الفطر قبل الصلاة وتمرات ويغتسل بعد الفجر وإن لم يصل ويجوز من نصف الليل ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويندب حضور الصياني يزينهم ومن لا تشتهى بغير طيب لا بزيئة ويكره لمشاهدة ويكره بعد الفجر وما شيا ويرجع في غير طريقه ويتأخر الامام وينادى لها والكسوف وللإستسقاء الصلاة جامعة وهي ركعتان يكبر في الاولى بعد الاستفتاح وقبل التعوذ سبع تكبيرات وفي الثانية قبل التعوذ خمساً غير تكبيرة القيام

لاتحاد الجنس ولذلك نص المصنف على وصف الجنس في الثانية بكونها مغايرة لتكبيره القيام في كلامه المحذوف من الاول لدلالة الثاني عليه ولو قيد في السبع بالوصف لما احتاج إلى التقييد في الثانية حملا للثانية على الاول وهذا هو الاول فوق برعاة علم المعاني لان المحذوف من الثاني لدلالة الاول عليه أولى من المحذوف من الاول لدلالة الثاني عليه والله أعلم (و) يندب أن (يرفع) المكبر (فيها) أي التكبيرات الخمس (الدين) حين يأتي بها قياسا على تكبيره الاحرام والركوع والرفع منه وعند إرادة القيام من التشهد الاول لا غير (و) يسن أن (يذكر الله تعالى بينهن) أي بين كل تكبيرتين بأن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجماعة وهي لا تفتق بالحال (و) يسن أن (يضع) المصلي صلاة العيد في حال الاتيان بالتكبير المذكور اليد (اليمنى على) اليد (اليسرى) بين كل تكبيرتين أيضا (ولو ترك) المصلي المذكور (التكبير) كله (أو زاد فيه) تكبيرة وأشار إلى جواب لو بقوله (لم يسجد للسجود) سواء زاده عمدا أو سهوا أو تركه كذلك (ولو نسيه) أي نسي المصلي التكبير (وشرع في التعوذات) التكبير لغوات علمه والنسيان ليس بقيد (و) يسن أن (يقرأ في) الركعة (الاولى) سورة (ق وفي) الركعة (الثانية) سورة (اقربت وإن شاء قرأ) في الركعة الاولى (بسبح) اسم ربك الأعلى إلى آخرها (و) في الثانية سورة (هل أتاك حديث الغاشية) جهر في الجميع للاتباع رواه مسلم (ثم) يسن أن (يخطب) الامام (بعدها) أي بعد الصلاة المذكورة خطبتين (ك) خطبتي (الجمعة) في الاركان لافي الشروط لما روى الشيخان عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة فلو قدم الخطبة قال في الروضة الصواب أنه لا يعتد بها وهو ظاهر نصه في الام كالسنة الراتبه بعد الفريضة إذا قدمت وإنما تنس الخطبة لجماعة للمنفرد وكونهما اثنتين مقيس على خطبة الجمعة (ويفتح) الخطبة (الاولى) ندبا (بتسع تكبيرات و) يفتح الخطبة (الثانية بسبع) من التكبيرات ولا افرادا في الجميع وقد حذف المصنف تكبيرات من الثانية اختصارا للدلالة ما قبله عليه وهو الموافق لما هو الفصح من ان المحذوف إنما يكون من الثاني لدلالة الاول عليه كما مرّت الاشارة اليه نص على سنية هذه التكبيرات في الاول وفي الثانية الشافعي رضي الله عنه واتفق عليه الاصحاب ولو أدخل بين هذه التكبيرات الحمد والتهيل جاز كما تقدم في تكبيرات الصلاة في الركعة الاولى والثانية كان يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وهذه التكبيرات ليست من الخطبة بل مقدمة لها والتعبير بالافتتاح في قولهم يفتح الاول والثانية بكذا من التكبيرات لا ينافيه لان افتتاح الشيء قد يكون ببعض مقدماته التي ليست منه (ولو خطب قاعدا جاز) لان الخطبتين هنا سنتان كصلاة النفل والنفل يصح من قعود (والتكبير) المسنون في العيدين قسمان أحدهما تكبير (مرسل و) ثانيهما تكبير (مقيدفا) لتكبير (المرسل) هو (مالا يتقيد بحال) من الاحوال ولا بوقت من الاوقات (بل) يوجد (في المساجد والمنازل) جمع منزل مكان السكنى (والطرق) والاسواق وغير ذلك (ويسن) هذا التكبير (من) ابتداء (غروب الشمس ليلي العيدين) أي عيد الفطر وعيد الاضحى ويستمر (إلى أن يحرم الامام بصلاة العيد) ودليله في الاول قوله تعالى ولتكلوا العدة أي عدة رمضان ولتكبروا الله أي عند إكمالها وفي الثانية القياس على الاول ويسن رفع الصوت بالتكبير لاظهار شعار العيد (و) التكبير (المقيد) وهو ما يؤتى به (عقيب) هو لغة في عقب أي اثر (الصلوات) الخمس وغيرها من صلاة النافلة (ويسن) هذا القسم وهو التكبير المقيد (في) عيد (النحر فقط) لافي غير ما ابتدأه (من صلاة الظهر) يوم (النحر) ويستمر (إلى صلاة صبح آخر) أيام (التشريق و) ذلك اليوم (هو رابع العيد) لافرق في سن هذا التكبير

ويرفع فيها اليدين ويذكر الله تعالى بينهما ويضع اليمنى على اليسرى ولو ترك التكبير أو زاد فيه لم يسجد للسجود ولو نسيه وشرع في التعوذات وقرأ في الاولى ق وفي الثانية اقربت وإن شاء قرأ بسبح وهل أتاك حديث الغاشية ثم يخطب بعدها بالجمعة ويفتح الاول بتسع تكبيرات والثانية بسبع ولو خطب قاعدا جاز والتكبير مرسل ومقيد فالمرسل مالا يتقيد بحال بل في المساجد والمنازل والطرق ويسن من غروب الشمس ليلي العيدين إلى أن يحرم الامام بصلاة العيد والمقيد عقيب الصلوات ويسن في النحر فقط من صلاة ظهر النحر إلى صلاة صبح آخر التشريق وهو رابع العيد

بين الحاج وغيره أما الحاج فبالا اتفاق فلا خلاف فيه كما قاله في المجموع لانه وظيفة الحاج في هذا اليوم
 وشعارهم قبل ذلك التلبية ولا يقطعونها الا اذا شرعوا في رمي جمره العقبة وذلك انما يكون بعد طلوع
 الشمس من يوم النحر وأول فريضة تلقاه بعد ذلك الظهر وآخر صلاة يصلونها بنى صلاة الصبح في
 اليوم الآخر من أيام التشريق لأن السنة لهم أن يرموا في اليوم الثالث بعد الزوال وهم ركبان ولا
 يصلون الظهر بنى وانما يصلونها بعد نحرهم منها واما غير الحاج فعلى الاصح في المجموع والاظهر في
 المنهاج أنه يبتدى في التكبير من ظهر يوم النحر ومقابل هذا أنه يدخل وقته من صبح يوم عرفة
 ويخرج بعصر اخر أيام التشريق وعليه عمل الناس في الامصار واختاره ابن المنذر والبيهقي وغيرهما
 من أئمة أصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث (يكبر) من هذا الوقت المتقدم الحاج وغيره في هذه المدة
 رجلا كان او امرأة وهي تسر بقدر سماع نفسها مقبلا كان او مسافرا وسواء كان منفردا او في جماعة
 (خلف) صلوات (الفرائض المؤداة) بلا خلاف وهي الواقعة في الوقت (و) خلف صلوات الفرائض
 (المقضية) وهي الواقعة خارج الوقت وقوله (من المدة) متعلق بالمقضية أى الفاتية من هذه المدة
 أى مدة التكبير وقضيت فيها (و) المقضية ايضا من (قبلها) أى مدة التكبير بان فاتت قبل
 أيام العيد وقضيت في زمن مدة التكبير وهو يوم العيد مع أيام التشريق فانه يكبر حيث دل وجود
 داعي التكبير وهو الأيام المذكورة وخرج عن ذلك صورة واحدة فلا تكبير فيها وهي ما إذا فاتت
 في زمن التكبير ولم تقض فيه كإسباقي التصريح في كلام المصنف (و) يكبر الشخص خلف الصلاة
 (المنذورة) خلف صلاة (الجنائزة) خلف (النوافل) من الصلوات أما المنذورة فلأنه يسلك فيها
 مسلك واجب الشرع واما بعد الجنائزة فلأنها أكد من النافلة فلذلك قدمها على النافلة وبعضهم
 منع التكبير في النافلة قال لأنها مبنية على التخفيف وهذا المنع ممنوع لأن التكبير ليس في نفسها
 حتى يطول النفل به وقوله خلف النوافل أى المفعولة في وقت التكبير فاشبهت الفريضة وقد فرغ
 المصنف على قوله المقضية من المدة فقال (فلو قضى) صلوات (فوائت المدة) التى فاتت في زمن
 التكبير (بعدها) يعنى قضاهما بعد مدة التكبير لحيث (لم يكبر) لانه قد فاتت بفوات وقته وهو
 معلوم لأن التكبير شعار هذه الأيام وقد مضت فلا يفعل التكبير المشروع في غير هذه الأيام
 (وصيفته) أى صيغة التكبير المستحبة والمألوفة (الله أكبر الله أكبر الله أكبر) وقد أدخل
 المصنف بعضها وهو التعليل بعد التكبير بان يقول لا إله الا الله والله أكبر والله الحمد (فان زاد)
 على ذلك (ما اعتاده الناس) هو (حسن وهو) أى الذى اعتاده الناس (الله أكبر كبيرا) ويستمر قائلا
 ذلك (الى آخره) أى إلى آخر تلك الزيادة وهي والحمد لله كثير أو سبحان الله بكرة وأصيلا لا إله الا الله
 ولا نعبد الا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا إله الا الله وحده صدق وحده ونصر عبده وأعز
 جنده وهزم الأحزاب وحده لا إله الا الله والله أكبر قال في المجموع واحتجوا له بأن النبي ﷺ
 قاله على الصفا ومعنى بكرة وأصيلا أول النهار وآخره وقيل الاصيل ما بين العصر والمغرب (ولو
 رأى) أى الشخص (في عشر ذى الحجة شيئا) كائنا (من الأنعام) كابل وبقر وغنم فالرؤية بصرية
 والمهزمة من الأنعام مفتوحة لا مكسورة (فليكبر) حيث قد تعظيما لحالها لأن برؤيتها يند كرعظمتها
 تعالى لابرار هذا الشكل العظيم الصورة البديع الاتقان الذى لا يقدر عليه احد من مخلوقاته فهو من
 تمام قدرته الثابتة له تعالى النافية لضعفها الذى هو ثابت لمخلوقاته ودليل هذا التكبير قوله تعالى
 وبذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام والأيام المعلومات هي عشر
 ذى الحجة الاول (تنبيه) بما يتعلق بهذا الباب التهنئة بالعيد وقد قال القمولى لم أر لأصحابنا كلاما
 في التهنئة بالعيد والاعوام والاشهر كما يفعله الناس لكن نقل الحافظ المنذرى عن الحافظ

يكبر خلف الفرائض
 المؤداة والمقضية من المدة
 وقبلها والمنذورة والجنائزة
 والنوافل فلو قضى فوائت
 المدة بعدها لم يكبر وصيغة
 الله أكبر الله أكبر الله
 أكبر فان زاد ما اعتاده
 الناس لحسن وهو الله
 أكبر كبيرا الى آخره ولو
 رأى في عشر ذى الحجة
 شيئا من الأنعام فليكبر

المقدس أنه أجاب عن ذلك بأن الناس لم يزالوا مختلفين والذي أراه أنه مباح لاستئذنه ولا بدعاه
وأجاب عنه شيخ الاسلام حافظ عصره ابن حجر بعد اطلاعه على ذلك بأنها مشروعة واحتج له بأن
السبق عقد له بابا فقال باب ما روى في قول الناس بعضهم لبعض في يوم العيد تقبل الله منا ومنك
وساق ما ذكر من اخبار وآثار ضعيفة لكن مجموعها يحتج به في مثل ذلك ثم قال ويحتاج لعموم ما
يحدث من نعمة او يندفع من نقمة بمشروعية سجدة الشكر والتغزية وبما في الصحيحين عن كعب
ابن مالك في قصة توبته لما تخلف من غزوة تبوك انه لما بشر بقبول توبته ومضى الى النبي صلى الله
عليه وسلم قام اليه طلحة بن عبيد الله فنهأه قاله صاحب النهاية والله اعلم

(باب صلاة الكسوف)

وهي شاملة للقمر بناء على أحد الاطلاقين وهوان الكسوف يقال للقمر كما يقال للشمس والاطلاق
الاخر هو ان يقال ان تغير القمر يسمى بالخسوف وتغير الشمس يسمى بالكسوف وهو الاشهر وعلى
هذا فالمناسب للمصنف ان يأتي في الترجمة بالثنية بان يقول باب صلاتي الكسوف والخسوف للشمس
والقمر والاصل فيها الاخبار الالية (هي) اي صلاة الكسوف الشاملة للقمر كما علت (سنة مؤكدة)
لاخبار صحيحة ولا نها ذات ركوع وسجود لا أذان لها كصلاة الاستسقاء وحملوا قول الامام الشافعي
في الام لا يجوز تركها على كراهته لتاكدها ليوافق كلامه في مواضع اخر والمكره يوصف بعدم
الجواز من جهة اطلاق الجائز على مستوى الطرفين فيكون معنى لا يجوز تركها لا يباح بل هو مكروه
(ويندب لها) اي لصلاة الكسوف (الجماعة) لما روى الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما
قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس وقام قياما طويلا الحديث
وسن فعلها (في الجماعة) سواء كان مسجدا او غيره فهو اعم من المسجد كما هو معلوم الالعدرك نظيره في
العيد (و) يندب ان (يحضرها) اي هذه الصلاة (من لاهية لها من النساء) بل يحضرن بثياب بذلة
كما تقدم في صلاة العيد كالعجوز ونحوها نص عليه الشافعي وقد نص على ان ذوات الميئات
يستحب لمن فعلها في بيوتهن (وهي) أي صلاة الكسوف بالمعنى الشامل للخسوف (ركعتان)
لكنها بحجة فلذلك قال (واقفها) اي اقل صلاتها (ان يحرم بهما فيقرأ الفاتحة) بعد التحريم (ثم
يركع) من غير تطويل (ثم يرفع) رأسه من الركوع (فيقرأ الفاتحة) ايضا في هذا الاعتدال (ثم
يركع) ثانيا من غير قراءة شيء بعد الفاتحة (ثم يرفع) رأسه من هذا الركوع الثاني (فيطمئن)
مستدلا (ثم يسجد سجدتين فهذه ركعة) واحدة من ركعتين (فيها) أي في هذه الركعة
(قيامان وقراءتان) للفاتحة (وركوعان) بعد قراءة الفاتحة (ثم يصلي) الركعة (الثانية)
كذلك على هذا النسق ثم ان المصنف مشى كثيرا على ان هذا هو الاقل وهو محمول على ما إذا شرع
فيها بنية هذه الزيادة أو على أنها أقل السكالات فلا ينافي أن الاقل ركعتان كسنة الظهر ودليل كون
الاقل ركعتين كسنة الظهر الاتباع رواه أبو داود ودليل ما قاله المصنف الاتباع ايضا رواه الشيخان
(ولا يجوز زيادة قيام و) زيادة (ركوع) أجل (تتمادي) أي تأخر (الكسوف) واستمراره وعدم
الجملة (ولا يجوز النقص) عن هذه الكيفية بعد نيتها (أجل) تجلية أي انجلاء وهو زوال
التغير (واكلها) اي صلاة الكسوف اي من جهة التطويل في القراءة والتسبيح في الركوعين
والسجود من الامن جهة أن هناك أزيد من ركعتين لانهما تقع لاهما وانما الاقل والاكمل من جهة
هذه الزيادة والنقص عنها (ان يقرأ بعد الافتتاح) وهو وجه وجهي الخ (و) بعد (التعوذ
و) بعد قراءة (الفاتحة) سورة (البقرة في القيام الاول) الكائن بعد الفاتحة (و) يقرأ سورة (آل
عمران في) القيام (الثاني) الكائن بعد الركوع الاول (و) يقرأ سورة (النساء في) القيام (الثالث)

(باب صلاة الكسوف)

هي سنة مؤكدة ويندب لها
الجماعة في الجامع ويحضرها
من لا هيئة لها من النساء
وهي ركعتان وأقلها أن يحرم
بهما فيقرأ الفاتحة ثم يركع
ثم يرفع فيقرأ الفاتحة ثم
يركع ثم يرفع فيطمئن
ثم يسجد سجدتين فهذه
ركعة فيها قيامان وقراءتان
وركوعان ثم يصلي الثانية
ولا يجوز زيادة قيام
وركوع لتماذي الكسوف
ولا يجوز النقص لتجلية
واكلها أن يقرأ بعد الافتتاح
والتعوذ والفاتحة البقرة
في القيام الاول وآل
عمران في الثاني والنساء
في الثالث

السكائن في أول الركعة الثانية (و) يقرأ سورة (المائدة في) القيام (الرابع) السكائن بعد الركوع الثاني في الركعة الثانية (أو) يقرأ (نحو ذلك) من القرآن من السور الطويلة أو القصيرة ويكون بمقدار السورة الطويلة وأعراب كلام المصنف أن تقول وأكلها مبتدأ وأن يقرأ في تأويل مصدر هو الخبر وقوله بعد الخ ظرف متعلق بيقرا وقوله البقرة مفعول به على تقدير مضاف كما علمت وكل ظرف من هذه الظروف المقدرة بعد الظرف الأول متعلق بالفعل وهو يقرأ (و) ويسبح في الركوع الأول بقدر مائة آية من البقرة (و) يسبح (في) الركوع (الثاني بقدر ثمانين آية (و) يسبح (في) الركوع (الثالث) من الركعة الثانية (بقدر سبعين) آية (و) يسبح (في) الركوع (الرابع) من الركعة الثانية (بقدر خمسين) آية وكل ذلك على سبيل التقريب لعدم ورود تقدير في ذلك من الشارع فقد روى الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال انخفضت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس وقام قياما طويلا نحواً من سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم سجد ثم قام إلى الثانية وفعل فيها نحو ما فعل في الأولى وقد نص الشافعي في مواضع على أنه يقرأ في القيام الثاني وما بعده قدر مائتي آية ومائة وخمسين آية ومائة آية كل ذلك من البقرة فقدر المائتين للثاني وقدر المائة والخمسين للثالث وقدر المائة للرابع وكذلك نص في مواضع أخرى أنه يقرأ نحو آل عمران ونحو النساء ونحو المائدة وقد أشار إلى هذا المصنف بقوله فيما تقدم أو نحو ذلك قال النووي قال المحققون ليس هذا اختلافاً بل تقريب كما تقدم (وباقياً) أي باقى هذه الصلاة من الاعتدال والجلوس بين السجدين وهو مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الياء والماء مضاف إليه والخبر قوله (كثيرها) أي كثير الصلاة الكسوف حال كون ذلك الغير كائناً (من الصلوات) فلا يطيل ذلك الباقي وقيل يطيل في الجلوس بين السجدين لثبوت التطويل فيه (ثم) بعد فراغه من الصلاة (يخطب) الإمام (خطبتين) ندبا (ك) خطبتي (الجمعة) والأولى أن يقول كخطبتي عيد فيها مر من الأركان والشروط ومن كونها بعد الصلاة بخلاف خطبتي الجمعة فانها قبل الصلاة أيضاً وخطبتنا الجمعة شرط في صحة صلاة الجمعة وصلاة الكسوف تصح بدون الخطبة ويحجب بأن التشبيه راجع للشروط والأركان لا للصلاة فلا أوبعداً (فإن لم يصل) أي الإمام أو لم يصل أحده هو معلوم من سياق الكلام (حتى تجلى الجميع) أي جميع القرص للشمس أو للقمر لانه الملقود بالصلاة وليس المراد بالجميع الشمس والقمر كوقع في عبارة بعضهم إلا أن يحمل كلامه على أن المراد بالجميع جميع الشمس في الكسوف وجميع القمر في الخسوف وتكون الواو في كلامه بمعنى أو (أو) لم يصل حتى (غابت) الشمس حال كونها (كاسفة) أي متغيرة (أو) لم يصل للخسوف (حتى طلعت الشمس) (والحال أن) القمر كاسف أي متغير وجواب الشرط في المعطوف والمعطوف عليه قوله (لم يصل) أي لا تشرع الصلاة حيثئذ لعدم الانتفاع بضوء القمر في صورة طلوع الشمس ولعدم الانتفاع بالشمس إذا غربت في صورة كسوفها بخلاف ما إذا غرب القمر كاسفاً وبخلاف ما إذا طلع القمر كاسف فانه يصل حيثئذ للانتفاع بضوء القمر ولبقاء سلطنته في الغروب (ولو أحرم) المصل للكسوف (فتجلت الشمس) يعني حصل لها الانجلاء وزال التغير عنها وذلك بتجلى الله علينا بطفه وإحسانه وبسبب ذلنا وانكسارنا والتجائنا إليه أذهب الله واجلاها سبحانه وتعالى بقدرته الباهرة (أو) أحرم (و) الحال انها قد (غابت) حال كونها (كاسفة) وجواب لو الشرطية قوله (أتمها) أي الصلاة التي نواها في المعطوف والمعطوف عليه ولا يقطعها للانجلاء أو لغروبها كاسفة بل يتمها شكراً لله تعالى على ذلك والله تعالى أعلم

(باب صلاة الاستسقاء)

والمائدة في الرابع أو نحو ذلك ويسبح في الركوع الأول بقدر مائة آية من البقرة وفي الثاني بقدر ثمانين آية وفي الثالث بقدر سبعين وفي الرابع بقدر خمسين وباقياً كثيرها من الصلوات ثم يخطب خطبتين كالجمعة فإن لم يصل حتى تجلى الجميع أو غابت كاسفة أو حتى طلعت الشمس والقمر خاسف لم يصل ولو أحرم فتجلت الشمس أو غابت كاسفة أتمها

(باب صلاة الاستسقاء)

وهو لغة طلب السقيا وشرعا طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليها (وهي) أى صلاة الاستسقاء (سنة مؤكدة) ولولمسافر ومفرد للاتباع رواه الشيخان عن عبد الله بن زيد قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلى فاستسقى واستقبل القبلة وقلب ردا ثم صلى ركعتين (ويندب لها) أى لهذه الصلاة (الجماعة) كغيرها (فاذا جذبت الأرض) أى أقحطت ولم يخرج منها نبات من عدم المطر (أو انقطعت المياه) أصلا ولم يوجد في الأرض ماء فكادت النفوس تموت عطشنا من عدم الماء (أو) لم تنقطع لكنها (قلت) ولا تكفى الناس أو ملحت بعد أن كانت حلوة وسبب ملوحة بعض المياه هو أنه لما قتل قاييل هايل ملحت المياه إلا ما قل ونبت الشوك في الشجر بعد أن كان خاليا عنه وهربت الوحوش من الإنسان وقالت الذى يخون أخاه لا يؤمن وجواب إذا الشرطية قوله (وعظ الامام الناس وأمرهم بالتوبة) من جميع الذنوب والمعاصي وحيث تنأكد التوبة فلا ينأى أن التوبة واجبة في نفسها أمر الامام بها أم لا وقد تكون سنة في صور فتجب بأمره فيها وذلك فيما إذا لم يكن عليه ذنب كالكافر إذا أسلم والصبي إذا بلغ ومن تاب من ذنبه قبل أمر الامام فإن التوبة في حق هؤلاء سنة لعدم ذنب لهم وتجب بأمر الامام كما علمت قاله شيخنا الباجوري نقلا عن العلامة الميداني وفي التمثيل للتوبة المسنونة بتوبة هؤلاء الثلاثة نظر لأنه لا ذنب عليهم حالا في توبتهم حال الاسلام ووقت البلوغ تحصيل للحاصل وكذلك من تاب من ذنبه قبل أمر الامام فالأولى التمثيل للتوبة المندوبة من المكروهات فليأمل (و) أمرهم (بالصدقة) لأن ذلك أثر في إجابة الدعاء (و) أمرهم (بمصالحة الأعداء) أى في عداوة لغير الله تعالى وأما هي فلا بأس بها لأن هجر الفاسق مطلوب ومصالحة الأعداء من جملة الخروج من المظالم فلذلك اقتصر المصنف عليها (و) أمرهم (بصوم ثلاثة أيام) كل ذلك له أثر في إجابة الدعاء وفي خبر حسنه الترمذي أن الصائم لا ترد دعوته (ثم) بعد هذا الوعظ والأمر المذكور (يخرجون في) اليوم (الرابع إلى الصحراء) بلا عذر حال كونهم (صايما) فتكون أيام الصيام أربعة باليوم الرابع ويجب تتابع الصوم لأنه صار فرضا عليهم بأمر الامام لهم كإقديبه ابن الرقعة ولو صامها عن نذر أو قضاء أو كفارة كفى لحصول المقصود بذلك ويجب التثبيت فإن تركه أثم ولا يلزمه الإمساك لأنه من خصائص رمضان ولا يجب قضاؤه لأنه ليس بسبب وقد زال ولو نوى نهارا وقع نفلا مطلقا ولو أمر الامام أو ولياء الصبيان المطيعين للصوم أن يأمروهم به فالمتجه الوجوب ولا يجوز الفطر للمسافر عند العلامة الرملي إلا إذا تضرره لأنه لا يقضى وخالف ابن حجر في ذلك ولو أمرهم الامام بالصوم فسقوا قبله أو في اثنيائه لو هم الشروع فيه في الأولى وإتمامه في الثانية لأنه ربما كان سببا للزيد ولا ينبغي لهم في حال خروجهم الترفه والزين وإنما يمشون بسكينة وخضوع (وفي ثياب بدلة) بكسر الموحدة وسكون الذال المعجمة أى مئنة وهى ما يلبس من الثياب وقت الخدمة وهى لائقه بحالهم وهو يوم مسأله واستكانة وبه فارق العيد كل ذلك للاتباع رواه الترمذي وقال حسن صحيح (ويخرج معهم) غير ذوات الهيئة من النساء (خرج بذلك ذوات الهيئة منهم) فانه لا يخرجن ظاهره أن الشواوب غير ذوات الهيئة يخرجن مع أن الشواوب مطلقا لا يخرجن فقوله غير ذوات الهيئة من النساء مقصور على العجائز غير ذوات الهيئة ويكون قوله والعجائز مكررا مع هذا (و) يخرج معهم (البهائم والشيوخ) لأن البهائم مستزقون والشيوخ أرق قليلا من غيرهم ولخبر هل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم رواه البخاري ولما روى من قوله صلى الله عليه وسلم لولا شباب خشع وبهائم رتع وشيوخ ركع وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صبارواه اليبقى وقال اسناده ليس بقوى وروى الحاكم وقال صحيح الإسناد أنه قال صلى الله عليه وسلم خرج نبي من الأنبياء يستسقى فإذا هو بنملة رافعة بعض قوائمها إلى السماء فقال أرجعوا فقد استجيب لكم من أجل شأن النملة (و) يخرج

هي سنة مؤكدة ويندب لها الجماعة فاذا جذبت الأرض انقطعت المياه أو قلت وعظ الامام للناس وأمرهم بالتوبة وبالمصالحة وبمصالحة الأعداء وبصوم ثلاثة أيام ثم يخرجون في الرابع إلى الصحراء صايما وفي ثياب بدلة ويخرج غير ذوات الهيئة من النساء والبهائم والشيوخ

معهم (العجائز) أى غير ذوات الهيئة كاعلم بما مر آتفا وقد علمت أنه مكرر مع ما قبله (و) يخرج
 (معهم الاطفال) الرضع (والصغار غير الاطفال والصلحاء واقارب النبي صلى الله عليه وسلم) أى
 المنسوبون اليه لانهم فى غاية البركة من حيث نسبتهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد استشفع
 عمر بالعباس رضى الله عنهما (ويستسقون) أى القوم (بهم) أى بمن ذكر من الشيوخ ومن بعدهم
 أى يطلبون السقيا من الله ببركتهم ويستشفعون بهم (ويذكر كل) أى كل واحد من ذكر لحذف
 المضاف اليه وعرض عنه التنوين اللاحق لكل كما هو معروف فى محله وقوله (فى نفسه) متعلق
 بذكر وقوله (صالح عمله) من اضافة الصفة للوصف أى عمله الصالح كما فى حديث الغاز الذى
 انطبق على أهله وشرعوا يستشفعون باعمالهم الصالحة حتى فرج الله عليهم وانكشف عنهم الغار
 ببركة اعمالهم الصالحة وقصته مشهورة وهى فى الصحيحين (وان خرج اهل الذمة) معهم للاستسقاء
 (لم يمنعوا) لانهم مستزقون وفصل الله واسع وقد تجسيم استدراجا لهم وفى الروضة عن النص
 كراهته لانهم ربما كانوا سببا للقط لانهم ملمعون ويكره أمرهم بالخروج كما نص عليه فى الام
 (لكن) اذا خرجوا (لا يختلطون بنا) فى مصلا نابل يتسببون عنائى مكان لذلك إذ قد يحمل بهم عذاب
 بكفرهم فيصينا قال تعالى واتقوا فتنة لا تصين الذين ظلموا منكم خاصة (وهى) أى صلاة الاستسقاء
 (ركعتان كالعيد) أى كصلاته فى كونها ركعتين وفى التكبير فى الركعة الاولى سبعا وفى الثانية
 خمسا وفى الجهر بالقراءة (ثم) بعد الصلاة (يخطب) الامام لهم (خطبتين) (خطبتى) (العيد) فى أنها
 تكون بعد الصلاة وانجاز تقديم خطبة الاستسقاء على الصلاة دون خطبة العيد وفى الاركان وفى
 السنة ثم استدراك على هذا التشبيه فقال (إلا أنه يفتحها) أى خطبى الاستسقاء (بالاستسقاء
 بدل التكبير) فيستغفر فى ابتداء الخطبة الاولى تسعا وفى الثانية سبعا ولا للاتباع رواه الترمذى
 وقال حسن صحيح (ويكثر فيها) أى فى الخطبتين (من الاستغفار) وصيغته فى ابتداء الخطبة هى
 قوله أستغفر الله العظيم الذى لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه يقول ذلك بدل كل تكبيرة (ويكثر
 من الصلاة) على رسول الله صلى الله عليه وسلم (و) يكثر من (الدعاء ومن) قوله تعالى (استغفروا
 ربكم انه كان غفارا الايات) يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات
 ويجعل لكم أنهارا (و) يس أن (يستقبل) الامام (القبلة فى أثناء الخطبة الثانية) أى من نحو ثلثها
 وهذا مردا المنهاج بقوله بعد صدر الخطبة الثانية (ويحول) الامام (رداه) بان يجعل يمين رداه يساره
 وعكسه ويسن التكيس بان يجعل أعلاه أسفله وذلك للاتباع فى الاول رواه أبو داود وغيره ولهذه
 صلى الله عليه وسلم بالثانى فيه فانه استسقى وعليه خميسة سوداء فاراد ان يأخذ بأسفلهما فيجعلهما أعلاهما
 فلما قلعت عليه قلبها على عاتقه ويحصلان معا يجعل الطرف الاسفل الذى على شقه الايسر على عاتقه
 الايمن والطرف الاسفل الذى على شقه الايمن على عاتقه الايسر والحكمة فيهما التفاؤل بتغير الحال
 الى الخصب والسعة (و) يس ان (يبالغ فى الدعاء سرا وجهرا) قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية
 ويرفع الحاضرون أيديهم فى الدعاء مشيرين بظهور أكفهم الى السماء للاتباع رواه مسلم وبقية الدعاء
 الوارد اللهم اسقنا غيثا مغيثا نياما ريثا سحاما غدا طبقا مجللا دائما الى يوم الدين اللهم اسقنا الغيث
 ولا تجمعنا من القاطنين اللهم ان بالعباد والبلاد من الجهد والجوع والفتنة ما لا نشكركم الا اليك اللهم
 أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع وأنزل علينا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الارض واكشف
 عنا من البلاء مالا يكشفه غيرك والحكمة فيه ان القصد رفع البلاء (فان صلوا ولم يسقوا اعادوها)
 أى الصلاة وتكرر حتى يسقوا (وان تأهبوا) أى تهيؤوا واجتمعوا (فسقوا قبل الصلاة صلوا) صلاته
 (شكر الله) تعالى ودعوا الله تعالى (وسألوا الزيادة) قال تعالى لن شكرتم لازيدنكم (ويندب لاهل

والعجائز ومعهم الاطفال
 والصغار غير الاطفال
 والصلحاء واقارب النبي
 ﷺ ويستسقون بهم
 ويذكر كل فى نفسه صالح
 عمله وان خرج اهل الذمة
 يمنعو السك لا يختلطون بنا
 وهى ركعتان كالعيد ثم
 يخطب خطبتين كالعيد
 أنه يفتحها بالاستغفار بدل
 التكبير ويكثر فيهما من
 الاستغفار ويكثر من الصلاة
 والدعاء ومن استغفروا
 ربكم انه كان غفارا الآيات
 ويستقبل القبلة فى أثناء
 الخطبة الثانية ويحول رداه
 ويبالغ فى الدعاء سرا
 وجهرا فان صلوا ولم يسقوا
 اعادوها وان تأهبوا فسقوا
 قبل الصلاة صلوا شكر الله
 وسألوا الزيادة ويندب
 لاهل

الخصب) والخير (ان يدعو لاهل الجذب) أى الذين أصابهم القحط (خلف الصلوات) وهذا هو الوسط فيها وادناه الدعاء على منها يحصل بما تقدم من صلاة الركعتين مع الخطبتين والدعاء والاستغفار (ويندب) للشخص (أن يكشف بعض بدنه) غير عورته (ليصيه أول مطر يقع في السنة) لما روى مسلم عن أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبه حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا فقال لأنه حديث عهد بربه أى بتكوينه وتزيله (و) يسن أن (يسبح للردع) أى عنده (و) عند (البرق) روى مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذى يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وقيل بالرعد البرق ويقال عنده سبحان من يريك البرق خوفاً وطمعا (وإذا كثرت المطر وخشى ضرره) أى خيف من كثرت الضرر أى كهدم البيوت وغرق الارض (دعا) الامام ومن معه (برفعه) أى المطر بأى دعاء كان والاولى أن يدعو (بما ورد في السنة) أى فى الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم (اللهم) أى بالله اجعل المطر نازلاً (حوالينا) هو مثنى مفردة حوال كاقول عن النورى في تحريره ونقل عنه ايضا انه مفرد فيكون على صورة المثنى وقوله (ولا علينا) تفسير للبرادى حوالينا أى لا تجعله نازلاً على الابنية والدور واستمرذا كراهذا الدعاء (إلى آخره) أى إلى آخر الدعاء الوارد وهو اللهم على الطراب والاكام وبطون الاودية ومنازل الشجر ورواه الشيخان أى اجعل المطر فى الاودية والمراعى لافى الابنية ونحوها والآكام بالمد جمع أى بضمه تين جمع اكام يوزن كتاب جمع أى بفتح تين جمع اكاهوى التل المرتفع من الارض إذا لم يبلغ أن يكون جبلاً والطراب جمع ظرب بفتح اوله وكسر ثانيه جبل صغير

(كتاب الجنائز)

بالفتح جمع جنازة بالكسر والفتح اسم للبيت فى النعش وقيل بالفتح اسم للبيت فى النعش وبالكسر اسم للنعش وعليه الميت وقيل بالعكس وقيل غير ذلك من جنزه أى ستره (يندب لكل أحد) من المكلفين (ان يذكر الموت) لحبراء أكثرنا من ذكر هاذم اللذات يعنى الموت رواه الترمذى وابن حبان والحاكم وصحاحه زاد الناسا قاته ما ذكر فى كثير إلا قلله ولا قليل إلا كثره أى كثير من الاهل والدنيا وقليل من العمل وهاذم بالمعجمة أى قاطع (والمريض الكد) بما ذكر أى اشد طلباً به من غيره (و) يندب أن (يستعد) كل أحد (له) أى للموت وذلك ان لم يعلم أن عليه ذنباً ووجوباً ان علم ان عليه ذلك والاستعداد التهيؤ ومن ذلك التبادر بان يبادر إلى التوبة لئلا يفجاء الموت المفوت لها وفي نسخة بالتوبة كما هي عبارة المنهاج وعليها فالجارو المجرور متعلق يستعد أى بان يتوب ويرجع إلى الله ويرجع عن المظالم ويقبل على الطاعات لما روى ابن ماجه عن البراء بن عازب باسناد حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم ابصر جماعة يحفرون قبراً فيكى حتى بل التراب بدموعه وقال اخوانى لمثل هذا فاعدوا أى تاهبوا او اتخذوا له عدة (و) يندب أن (يعود) كل أحد (المريض ولو) كان المريض ناشئاً (من رمد) أى من وجع العين لما روى أبو داود باسناد صحيح عن زيد بن أرقم قال عادنى رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجع كان بعينى (و) يندب أن (يعم بها) أى بهذه العيادة المفهومة من الفعل السابق على أحد اعدوا هو أى العدل المفهوم من اعدوا أقرب للتقوى أى يسن للشخص ان يزور (العدو والصديق) وهذا هو معنى العموم ويمحض ذلك لله تعالى حتى يثاب عليها وحينئذ يدخل على عدوه السرور بهذه العيادة ويمكن انقلاب العداوة صداقة بعد ذلك (فان كان) المريض (ذمياً) ففيه تفصيل ذكره بقوله (فان اقترنت به) أى بهذا الذمى (قراءة) للمعيد له (او) اقترنت به (جوار) بكسر الجيم أى مجاورة له كان يكون

الخصب أن يدعو لاهل
الجذب خلف الصلوات
ويندب أن يكشف بعض
بدنه ليصيه أول مطر
يقع فى السنة ويسبح للردع
والبرق وإذا كثرت المطر
وخشى ضرره دعا برفعه
بما ورد فى السنة اللهم
حوالينا ولا علينا إلى آخره
(كتاب الجنائز)

يندب لكل أحد أن
يكثر ذكر الموت والمريض
أكد ويستعد له ويعود
المريض ولو من رمد ويم
بها العدو والصديق فان
كان ذمياً فان اقترنت به
قراءة أو جوار

ندبت عيادته وإلا أيسحت
ويكره إطالة القعود عنده
وتندب غبا إلا لأقاربه
ونحوهم ممن يأنس بهم أو
يتبرك به في كل وقت مالم
يته فان طمع في حياته دعا
وانصرف وإلا رغبه في
التوبة وفي الوصية وإن
راه منزولا به أطمعه في
رحمة الله ووجهه إلى القبلة
على جنبه الايمن فان تعذر
فالايسر فان تعذر فعلى قفاه
ولفته لا إله إلا الله ليسمعها
فيقولها بلا إلحاح ولا
يقبل قل فاذا قالها

الذي ساكننا بجوارده أى المعبد له فجواب أن الثانية قوله (ندبت عيادته) للقرابة أو للجوار
(وإلا) أى وإن لم يقترن به ما ذكر (ايحت) تلك الزيادة أى كانت مباحة للمعبد لاثواب فيها كما هو
شأن الأشياء المباحة ففعلها وتركها سواء أى لاثواب فيه روى البخارى عن أنس رضى الله عنه قال
كان غلام يهودى يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فرض فاته النبي صلى الله عليه وسلم يعود فقعده عند
رأسه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أسلم فظفر إلى أبيه وهو عنده فقال أطع أبا القاسم فخرج النبي
صلى الله عليه وسلم وهو يقول الحمد لله الذى انقذه من النار (ويكره إطالة القعود عنده) أى عند
المريض فينبغى لمن يزوره أن يخفف القعود عنده لما فيه من اضجاره والتعنيف عليه فربما أراد أن
يفعل شيئا فيستحي من الجالس عنده فلا يتمكن من بعض أفعاله (وتندب) أى العيادة ان تكون
(غبا) أى وقتا وقتا لا على الدوام وإلا أوردت الكراهة فى الشخص الزائر من المريض وأهله لحديث
« زر غبا تزدحبا » ولحديث احب حبيبك يوما ما أى وقتا بعد وقت فيكون بمعنى ما قبله عسى ان
يكون بغيضك يوما ما أى فيكره تكرر من شدة هذه المحبة فتقلب المحبة عداوة وكرهه له بعد ثبوتها
وابغض بغيضك يوما ما عسى ان يكون حبيبك يوما ما أى لا تنكث من الاساءة له عسى ان يكون
حبيبك بعد ذلك ولا تنكث من محبة حبيبك عسى أن يكون بغيضك بعد ذلك من كثرة المخالطة
والاجتماع وهذا قريب من الاول او هو هو وإنما التغير في اللفظ ثم استثنى المصنف من ندب الغب
المتقدم قوله (إلا لأقاربه) أى المريض (ونحوهم) أى نحو الأقارب (ممن يأنس) هو (بهم) من
الاصدقاء (او) كان الزائر ممن (يتبرك به) من اهل الصلاح (ة) حيثند تندب الزيارة لهم (في كل
وقت) ولا كراهة في إطالة المكث عنده حيثند (مالم يته) المريض عن الاطالة أو يعلم الزائر منه
الكراهة وإلا كرهت وإذا عاد شخص المريض (فان طمع) الزائر (في حياته) بان كان يرجى منه
السلامة بسبب خفة المريض (دعا) أى الزائر له أى للمريض (وانصرف) فيقول فدعاه الله لم يرب
الناس أذهب الباس اشف وأنت الشافي لا شافي إلا أنت شفاء لا يفادر ألما ولا سقما وروى أن جبريل
أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد اشتكيت قال نعم قال بسم الله ارقيك من كل شئ يؤذيك
من شر كل نفس أو عين حاسدة الله يشفيك بسم الله ارقيك (وإلا) أى وإن لم يطعم في حياته بأن
ظهرت عليه علامات الموت (رغبة في التوبة) بتلطف بان لا يزعمه (و) رغبة (في الوصية) بان يقول
له عليك بالتوبة من جميع الذنوب حتى يعافيك الله تعالى والتوبة سبب للشفاء وعليك بالوصية فان
الوصية تطيل العمر وينبغى للحي ان يوصى وان يموت على وصية لانه ما من احد إلا ويموت (وإن راه)
أى رأى الزائر المريض حال كونه (منزولا به) أى الموت فالضمير المستتر هو نائب الفاعل والبارز
المجروح عائد على المريض والجار له متعلق باسم المفعول والمعنى وإن رآه قد نزل وحل به الموت (أطمعه)
في رحمة الله) أى ذكر له ما يجعله طامعا في رحمة وسعة كرمه لانه لا ينبغي له تقديم الرجا على الخوف
في هذه الحالة ويرجو من الله العفو عما مضى من الذنوب (ووجهه) عطف على اطمعه أى جعله موجه
(إلى) جهة (القبلة) لقوله صلى الله عليه وسلم في حق البراء بن معرور حين أوصى أن يوجه إلى
القبلة لما احتضر اصاب الفطرة وقوله (على جنبه) متعلق بمحذوف حال من الضمير في وجهه
والتقدير وجهه اليها حال كونه موضوعا على جنبه (الايمن فان تعذر) ذلك (ة) على جنبه (الايسر)
ضميجه (فان تعذر) الاضجاع عليهما (ة) يستلقيه (على قفاه) ووجهه واخصاه للقبلة بان يرفع
رأسه قليلا والاخصان هنا أسفل الرجلين وحقيقتهما المنخفض من أسفلهما (ولفته) أى ذكر عنده
قول (لا إله إلا الله ليسمعها) أى هذه الكلمة المشرقة (فيقولها) ويقول له ذلك (بلا إلحاح) أى
لا يكثر له من ذلك ثلاثا يصجر فيتكلم بما لا يليق (ولا يقبل) له (قل) لا إله إلا الله (فاذا قالها)

وفطق بها (ترك حتى يتكلم بغيرها) فتعاد عليه ثانيا لاجل أن يكون آخر كلامه من الدنيا لا اله الا
انه كما هو مصدوق الحديث وهو ان من كان آخر كلامه من الدنيا لا اله الا الله دخل الجنة اي مع
الفائزين ودليل سنية التلقين المذكور ما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال لقنوا
موتاكم لا اله الا الله (و) يندب (ان يكون الملقن له) هذه الكلمة (غير متهم بارث) منه (وعداوة)
بينه وبين ذلك المريض فاذا كان كذلك فيتأذى المريض منه فلا يلقنه وإذا اجتمع الورثة ولم يحضر
معهم غيرهم لانه أشفقهم عليه (فاذا مات) أى خرجت روحه من جسده (ندب لأرق محارمه
تغميضه) أى تغميض عينيه لان فتح بصره مزعج وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم دخل على أبي سلمة
وقد شق بصره فأغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر رواه الحاكم باسناد صحيح وشق بصره
بفتح الشين وضم الراء أى شخص بفتح الشين والحاء (و) ندب (شد) أى ربط (لحيه) وهما المظلمان
المجتمعان على ذقنه (بمصابة) عريضة تربط فوق راسه لئلا يبق له مفتحا فتدخله الهوام (و)
يندب (تلين مفاصله) فيرد ساعده الى عضده وساقه الى غذه وغذه الى بطنه ثم تمد وتلين أصابعه
تسويلا لنفسه وتكفيه فان في البدن بعد مفارقة روحه حرارة فاذا لينت المفاصل حيث تذلالت والا
فلا يمكن تليينها بعد (و) ندب (نزع ثيابه) التي مات فيها لانها تسرع اليه الفساد وتلطف في نزعها
(ثم يستر بثوب خفيف) ويجعل طرفاه تحت راسه ورجليه لئلا ينكشف وخرج بالخفيف الثقيل فانه
يحميه فيغيره (و) يندب (ان يجعل على بطنه) شئ (ثقل) بغير مصحف كراة ونحوها من أنواع
الحديد لئلا ينتفخ فان لم يمكن حديد فطين رطب وقدر ذلك نحو عشرين درهما أما المصحف فيصان
عنه احتراماً له (و) يندب (ان يبادر الى قضاء دينه) ان تيسر والدال من يبادر مفتوحة هذا ان لم
يخف تغيره والا فيجب أن يبادر الى ذلك وقوله (أو ابرائه) أى ابراء صاحب الدين الميت (منه) أى من
الدين إن لم يتيسر القضاء فهو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل أى يندب احداً من ابرائه
المبادرة الى القضاء بالشرط السابق أو ابراء كذلك (و) يندب أن يبادر (الى تنفيذ) أى اخراج
(وصيته) وذلك اكراما لليت ولخير نفس المؤمن أى روحه معلقة أى محبوسة بدينه حتى يقضى
عنه رواه الترمذى وحسنه وتعجلا للخير لاجل الميت وللوصى له (و) يندب أن يبادر (الى تجهيزه)
أى الميت المسلم غير الشهيد (فان مات) أى ظن موته (لجأة ترك ليتيقن موته) بتغير الرائحة ونحوها
وقول المصنف (وغسله) مبتدأ (وتكفيه وحمله والصلاة عليه ودفعه) كلها معطوفة على المبتدأ
والخبر قوله (فروض كفاية) أى كل واحد من هذه المذكورات فرض كفاية فاذا فعله احد المكلفين
سقط الحرج عن الباقي وان تكرر موته بعد حياته

(فصل) في الغسل (ثم) بعد تحقق موته (يغسل) الميت ولو جنباً وجوباً لما روى الشيخان من
قوله صلى الله عليه وسلم في الذي سقط عن بعيره غسلوه بماء وسدروا الامر للوجوب وهو على الكفاية
قال النووي باجماع المسلمين وقد فصل المصنف بين كون الميت رجلاً أو غيره فقال (فاذا كان) الميت
(رجلاً فالاولى) أى الاحق (بغسله) أى الميت الرجل الرجل العصباء وهم (الاب ثم الجد) ابوالاب
فيقدم على من بعده وان علا الجد (ثم الابن) أى ابن الميت فانه مقدم على من بعده (ثم ابنة) أى ابن
الابن وان سفل فهو مقدم على من بعده (ثم الاخ) لابوين اولاب بعد فقداين الابن (ثم ابنة) أى ابن
الاخ شقيقاً أو لاب (ثم) بعد فقده يقدم (العم) مطلقاً شقيقاً كان أولاب (ثم) بعد فقده يقدم (ابنة)
أى ابن العم كذلك أى ابن العم الشقيق أولاب وهذا الترتيب هنا جار (على ترتيب العصباء) في باب
الارث أى فيقدم بعد ذلك عم الاب ثم بنوه ثم عم الجد ثم بنوه فان لم يكن عصبه من النسب قدم المعتق
(ثم) بعد فقد هؤلاء العصباء من النسب والولاة يقدم في غسله (الرجال الاقارب) من ذوى الارحام

ترك حتى يتكلم بغيرها
وأن يكون الملقن له غير
متهم بارث وعداوة فاذا
مات ندب لأرق محارمه
تغميضه وشده لحيه بمصابة
وتلين مفاصله ونزع
ثيابه ثم يستر بثوب
خفيف وأن يجعل على
بطنه ثقل وأن يبادر إلى
قضاء دينه أو ابرائه منه
وإلى تنفيذ وصيته وإلى
تجهيزه فان مات لجأة ترك
ليتيقن موته وغسله
وتكفيه وحمله والصلاة
عليه ودفعه فروض كفاية
(فصل) ثم يغسل فاذا
كان رجلاً فالاولى يغسله
الاب ثم الجد ثم الابن
ثم ابنة ثم الاخ ثم ابنة
ثم العم ثم ابنة على ترتيب
العصباء ثم الرجال
الاقارب

اي فيقدم ابو الام ثم الاخ للام ثم العم للام (ثم) بعد فقد ذوى الارحام يقدم الرجال (الاجانب) وكلامه
 مبنى على عدم انتظام بيت المال والافقو مقدم على ذوى الارحام (ثم) بعد فقد الرجال الاجانب تقدم
 (الزوج) اي وان تكلمت غيره بان كانت حاملا وحال الموت وضعت وتزوجت عقب الوضع وإن
 تعددت الزوجات افرع بينهما عند التنازع لكن تقديم من تقدم عليها لا على طريق الوجوب بل على
 طريق الأفضلية فانه يجوز ان تغسل المرأة زوجها ولو بحضرة الرجال المصبات وغيرهم من باب أولى
 وكذلك هو يغسلها ولو بحضرة النساء على التفصيل السابق (ثم) بعد فقد اي الزوجة يقدم في
 غسل الرجل (النساء المحارم) كبنته وأخته وامانت العم فهي بالنسبة لابن عمها الميت كالاجنية
 فلا تغسله (وان كان) الميت (امراة غسلها النساء الاقارب) ومن عارمها كالبنت والام لا كبنات العم
 فان اجتمع امرأتان كل منهما ذات محرم فاو لا من من في محل المصوبة لو كانت ذكرا فتقدم العممة
 على الخالة وبعد النساء الاقارب ذوات الولاة (ثم) بعدها (النساء الاجانب ثم) بعد فقد من يقدم
 (الزوج) في غسل زوجته وتقدم الكلام عليه وهو انه يجوز ان يغسلها ولو بحضرة عارمها ولكن
 الافضل تقديمه عليه لان الاناث اليق وأنسب بالاثني من الرجل بالنسبة للاقارب او الزوج وان
 تكلم الزوج بعد موتها اختها أو أربعا سواها ويقدم الزوج على الرجال المحارم لانه ينظر ما لا ينظرون
 اليه منها (ثم) بعد فقد الزوج يقدم في غسل المرأة (الرجال المحارم) على الترتيب فيقدم الاب ثم
 ابوه ثم الابن ثم ابنه الخ وخرج بالمحارم ما هو من الاقارب رايه محرم لها فهو كالاجني (وان كان)
 الميت (كافرا) مطلقا ذميا كان او حريا (فاقاربه الكفار أحق به جواز (غسله) عملا بقوله تعالى
 والذين كفروا بعضهم اولياء بعض (ويندب كون الغاسل امينا) ليوثقه في تكميل غسله وغيره
 فان رأى خيرا من ذكره ليكون ادعى لكثرة المصلين والدعاء له ولخير ابن حبان والحاكم اذكروا
 عاصم مواتكم وكفوا عن مساوئهم أو رأى ضده حرم ذكره لانه غيبة والخبر المذكور المصلحة
 كبعدة غير ظاهرة فيذكره لينزجر عنه الناس (و) وجب على الغاسل ان (يستر) عورة (الميت
 في حال (الغسل) (و) سن أن (لا يحضر سوى) أي غير (الغاسل و) أن لا يحضر سوى (معينه)
 اي من يعين الغاسل فقط أي بلا زيادة ويدخل الولي مع الغاسل والمعين فقد غسل النبي صلى الله عليه
 وسلم على واسامة بن زيدو الفضل بن عباس والعباس واقف ويستحب ان يغسل في قميص ويدخل
 الغاسل يده في كفه ان كان واسعا ويصب الماء من فوق القميص ويغسل من تحته فان لم يكن كم
 القميص واسعا فلق رؤس الدخار يص ويحب تغطية ما بين سترته وركبته باتفاق كما قاله في المجموع
 (و) سن ان (ينجر من اول) اي من ابتداء (غسله) ويكون ذلك مستمرا (إلى آخره) أي إلى فراغ
 غسله لانه ربما يظهر منه شيء كبره الرائحة فيتغطى ويستر بالخور (والاولى) ان يكون غسله واقفا
 (تحت سقف) لانه أستر نص عليه في الام ولا معنى لنفسه تحت السماء وما قيل به فلا يحتاج به (و) الاولى
 ان يكون غسله (بماء بارد) لانه يشد ويقوى البدن بخلاف المسخن فانه يرخيه (الالحاجة) إلى
 الماء المسخن كازالة وسخ لا يزول الا بالمسخن وبرد شديد لان الميت يتأذى مثل ما يتأذى الحي
 (ويحرم) على الغاسل او غيره من معه (نظر عورته و) يحرم (مسها بالبخرة) ونحوها فلا يجوز
 المس بغير الحائل لمسها في مسابغ غير حائل من هتك حرمة (ويندب ان لا ينظر) الغاسل من الميت
 (إلى غيرها) غير العورة (و) ندب ان (لا يمسه) أي غير العورة ايضا لكن ان فعل ذلك لم يحرم اذا
 كان بلا شهوة بل هو خلاف الاولى (الا) مسه (بخرة) فلا كراهة حيثئذ (و) يندب ان (يخرج)
 الغاسل (ما) ثبت واستقر (في بطنه) حال كونه كائنا (من الفضلات) أي الاوساخ السكائنة في
 مستقر الطعام والشراب بان يتكئ الغاسل بطنه بيده قليلا فان كان فيه شيء خرج (تنبيه في

ثم الاجانب ثم الزوجة
 ثم النساء المحارم وان كان
 امرأة غسلها النساء الاقارب
 ثم النساء الاجانب ثم
 الزوج ثم الرجال المحارم
 وان كان كافرا فاقاربه
 الكفار احق بغسله ويندب
 كون الغاسل امينا ويستر
 الميت في الغسل ولا يحضر
 سوى الغاسل ومعينه
 ويخرج من اول غسله الى
 اخره من الاولى تحت سقف
 وبماء بارد الالحاجة
 ويحرم نظر عورته ومسها
 إلا بخرة ويندب ان
 لا ينظر الى غيرها ولا يمسه
 إلا بخرة ويخرج ما في
 بطنه من الفضلات

كيفية غسله) السنة ان يمر يده اليسرى على بطنه امرارا بليغا كاذكر بعد أن يضع يده اليمنى على كتفه وابهاما في فقرة قفاه لثلاث ميل راسه ويسند ظهره الى ركبته اليمنى وفي خلال ذلك يكون عنده بحجرة فيها بخور ويصب عليه الميعن ماء كثيرا لثلاث يظهر رائحة ما يخرج منه ثم يردده الى هيئة الاستلقاء ويلقيه على ظهره ورجلاه الى القبلة ويكون الموضع منحدر بحيث يكون رأسه أعلى لينحدر عنه الماء (و) يندب أن (يستنجيه) ان لم يتحقق خروج شيء من دبره ولا وجب (و) يندب أن (يوضئه) كوضوء الحى ويميل رأسه عند المضمضة والاستنشاق لثلاث يصل الماء الى جوفه (و) ان (ينوى) الغاسل (غسله) خروجها من خلاف من اوجبها عليه بناء على انه غسل واجب فيقتصر الى النية كغسل الجنابة والصحيح عدم الوجوب لان المقصود منه النظافة وهي حاصلة بلانية (و) ان (يغسل) الغاسل (رأسه ولحيته وجسده بماء وسدر ثلاثا) اى يسن له ان يغسل كلاً من هذه المذكورات ثلاث مرات (و) يذبح الغاسل أن (يتعمد كل مرة) أى فى كل مرة من مرات هذه الثلاث (امرار اليد على البطن) حتى يخرج ما فيه كما تقدم فامرار مصدر مضاف للفعول بعد حذف الفاعل والتقدير ويتعمد الغاسل فى حال غسل الميت امراره اليد على بطنه أى يجعل يده تمر فى كل مرة على بطنه ويتكئ عليه حتى يخرج ما فيه كما مر آنفا لكن بالرفق بحيث لا يتأذى وإذا كان هناك شعر متلبد من راسه أو لحيته سرحه بمشط واسع الاسنان ويرفق فى ذلك حتى لا ينتف من شيء فاذا خرج بسبب ذلك شعر رده الغاسل وجعله فى كفته ليدفن معه (فان لم يتنظف) الميت فى هذه الثلاث (زاد) عليها وتستمر الزيادة الى أن تصير (وترا) خماسة أو سابعة ولو حصلت النظافة بالشفع سن التور ولو حصل الانقاء بالوتر فلا يراد به وروى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال لغاسلات ابعته زينب غسلتها ثلاثا و خمسا وأكثر من ذلك ان رأيت ذلك بماء وسدر واجعلن فى الاخيرة كافورا أو شيئا من كافور والمعنى ان احتجت الى طلب الزيادة فزدن والكاف من ذلك مكسورة خطا بالام عطية (و) سن ان (يجعل فى الماء قليل كافور و) جملة (فى) المرة (الاخيرة آكد) وإنما طلب وضع الكافور فى الماء لان رائحته تنمى الهوام وحد القلة هو ان لا يغير الماء ولا يسلب الطهورية هذا كله على طريق التدب وأشار الى الواجب فى الغسل بقوله (وواجبه) اى واجب غسل الميت (تعميم البدن بالماء) ان لم يكن هناك نجاسة او كانت النجاسة حكمة قياسا على غسل الواجب فى الحى وان كانت النجاسة عينية اى محسوسة بالبصر او بالشم او بالطعم فلا بد من زوال عينها ومحاولة زوال اوصافها من طعم او لون او ريح وقد مر هذا فى باب غسل الحى فذلك تركه المصنف هنا اعتمادا على ما سبق (ثم) بعد فراغه من الغسل الواجب والمندوب (ينشف) جسده حتى لا يبقى فيه أثر المبلولة والرطوبة وهذا مستحب لا خلاف فيه بخلاف غسل الجنابة والوضوء حيث كرهه هناك إذ الضرورة هنا دعت الى التنشيف لئلا يفسد الكفن ولم ينشف ولا ضرورة هناك بل فى ابقاء اثر الماء من الوضوء او الغسل عبادة وطاعة والتبرى منها مكروه كما تقدم هناك (فان خرج منه شيء) اى من الميت (بعد غسله كفاه) عن اعادة الغسل (غسل) ذلك (المحل) الذى اتصلت به النجاسة المذكورة من البدن كما لو وقعت عليه نجاسة اجنبية وسواء كفن او لم يكفن ولا يجب وضوء ولا غسل وان خرج من احد السيلين (فصل ٥ فى بيان الكفن) (ثم) بعد فراغ غسله (يكفن) الميت وجوبا على طريق فرض الكفاية ودليل وجوبه الاجماع المستند للامر به فى حديث الشيخين فى المحرم الذى خر عن بعيره حيث قال كفنه فى ثوبيه اللذين مات فيهما وقد فصل المصنف بين كونه رجلا او غيره فقال (فان كان الميت رجلا ندب) فى حقه (ثلاث لفائف) هى (بيض) والمراد بالرجل الذكر بالغا كان

ويستنجيه ويوضئه
وينوى غسله ويغسل
رأسه ولحيته وجسده
بماء وسدر ثلاثا ويتعمد كل
مرة امرار اليد على البطن
فان لم يتنظف زاد وترا
ويجعل فى الماء قليل كافور
وفى الاخيرة آكد
وواجبه تعميم البدن بالماء
ثم ينشف فان خرج منه
شيء بعد غسله كفاه غسل
المحل
(فصل ٦) ثم يكفن فان
كان رجلا ندب ثلاث
لفائف بيض

أولاً (مفسولة) لا جديده (كل واحدة) منها (تستر كل البدن) أى تعمه غير رأس المحرم ووجه المحرمة (لا قيص فيها) أى فى هذه اللقائف (ولا عمامة) فيها أيضاً لحبر الشيخين قالت عائشة رضى الله عنها كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ثلاثة أثواب يمانية بيض ليس فيها قيص ولا عمامة (فان زاد) على هذه اللقائف الثلاث (قيصاً أو) زاد (عمامة جاز) ذلك وتكون هذه الزيادة تحت اللقائف كما فعله ابن عمر بآل له رواء اليمى (ويحرم الحرير) أى التكفين به قياساً على حالة الحياة لأن الرجل يكفن بآله لبعه حياً (ويندب للمرأة إزار) وهو كالملحفة (وخمار) وهو ما تغطى به المرأة رأسها وقد تقدم ضبطه فى باب ستر العورة (و) كذلك (قيص) وهو ما فتح أعلاه وأدخل فى الرأس (و) ندب لها أيضاً زيادة على ذلك (لقافتان) موصوفتان بما كفن به الرجل من البياض والغسل ووصفهما المصنف بقوله (سابتان) أى يمان جمع بدنها الأوجه المحرمة كما تقدم فى الرجل عموماً واستثناء وذلك رعاية لزيادة الستر فى حقها لأن امرأته مبنية على الستر روى أبو داود ولم يضعفه أن أم عطية لما غسلت أم كلثوم بنت النبی صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنها ناولها النبي صلى الله عليه وسلم إزاراً ودرعاً وخماراً وثوبين فالزيادة على الحنطة مكروهة للرجال والنساء (ويكره لها حرير) أى التكفين به كما تقدم فى الرجل لأن الكراهة إنما تتعلق بالأفعال لا بالذوات كغيرها من التحريم والوجوب والندب وإن كان التكفين به لها جائز إلا أن لها لبسه فى حياتها فكذا بعد موتها لكن الأولى تركه لأن فيه إضاعة مال والتغالى فى الكفن مكروه سواء فى هذا التغالى الرجل والمرأة (و) يكره لها أيضاً (ثوب مزعفر) أى التكفين به كما علمت وهو المصبوغ بالزعفران (و) يكره لها أيضاً ثوب (مصففر) أى التكفين به وهو الثوب المصبوغ بالمصففر وهو نبت معروف فى أرض اليمن هذا أى ما تقدم فى حق المرأة والرجل فى التكفين على سبيل الندب وأما الواجب فى حقهما فقد أشار إليه بقوله (والواجب فى) كفن (الرجل و) كفن (المرأة ما يستر العورة) وهى بالنسبة للرجل ما بين السرة والركبة فالواجب فى حقه ثوب يسترهما وما بينهما بالنسبة للمرأة جميع بدنها بالنسبة للرجال الأجانب فالواجب فى حقها ثوب يستر جميعه إلا المحرمة فلا يستر وجهها كما تقدم ولا فرق فى الميت بين أن يكون رقيقاً فى حال الحياة أو حرالاً لأنه لا فرق بينه وبين الحيوان والمراد بما يستر من الثياب فلا يكتفى ما يستر من الطين والحناء وغيرهما بخلاف ستر العورة فإنه يكفي لأن الستر به للميت يعد إزدراء فلا يليق (و) يندب أن (ينجر الكفن) بالعود ونحوه بأن ينصب بحجرة ويوضع الكفن عليها ليصيرها دخان العود (و) يندب أن (يذر عليه) أى الكفن بعد ذلك (الحنوط) بفتح الحاء نوع من الطيب مركب من الكافور وذريعة القصب والصندل الأحمر والأبيض فقول المصنف بعد ذلك (والكافور) من عطف الجزء على الكل وسبب وضع ذلك على الكفن والتبخير له اشتداد البدن وتقويته به ودفع الهوام عن الميت (و) يسن أن (يجعل الفاسل) أو من يتولى أمر الكفن (قطناً) ملوثاً (بحنوط على منافذه) كعينه وفمه ومنخريه وأذنيه (و) يجعله (على مواضع السجود) وهى الجبهة والأنف وباطن الكفين وباطن القدمين وعلى الركبتين دفماً للهوام فى الأول وإكراماً للميت فى الثانى (ولو طيب جميع بدنه) أى الميت بأى نوع كان من أنواع الطيب وجواب لو قوله (لحسن) أى فهو حسن وكل ذلك لدفع الهوام عنه فى القبر (فان) مات (عمر ما حرم وضع الطيب) عليه (و) حرم تكفينه (بالحنوط و) حرم (تغطية الرأس) من الرجل وفى بعض النسخ تغطية رأس الرجل (و) تغطية (الوجه) من المرأة وفى بعض النسخ وتغطية وجه المحرمة لأنها ما تاحرمين ويبعثان مليون (ولا يندب) للشخص (أن يعد) ويهيئ (لنفسه كفناً) بضم حرف المضارعة بعد (إلا أن يقطع) أى يحزم (بجمله) أى حل ذلك الكفن (أو) إلا أن يكون ذلك الكفن (من أهل الخير) وفى بعض النسخ من

مفسولة كل واحدة تستر كل البدن لا قيص فيها ولا عمامة فان زاد قيصاً أو عمامة جاز ويحرم الحرير ويندب للمرأة إزار وخمار وقيص ولقافتان سابتان ويكره لها حرير وثوب مزعفر ومصففر والواجب فى الرجل والمرأة ما يستر العورة ويخير الكفن ويذر عليه الحنوط والكافور ويجعل الفاسل قطناً بحنوط على منافذه وعلى مواضع السجود ولو طيب جميع بدنه لحسن فان محرماً وضع الطيب والحنوط وتغطية الرأس والوجه ولا يندب أن يعد لنفسه كفناً إلا أن يقطع بجمله أو من أهل الخير

أثر الخير والمعنى واحد فحيث يعدم ويهتبه لاجل التبرك به بخلافه إذا لم يقطع بحله فإنه يحاسب عليه فلا يهتبه نقله في المجموع عن الصيمري وغيره قال وهو صحيح وأهل الخير هم العباد والعلماء العاملون فقد روى البخاري عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عليه بردة فطلبها رجل فاعطاه إياها فقال له الصحابة فكيف تساله وقد علمت أنه لا يرد سائلا فقال ما سألته لا بسما وإنما سألته لتكون كفني قال سهل فكانت كفنه

(فصل)

ثم يصلى عليه ويسقط
الفرض بذكر واحد دون
النساء إذا حضر معهن
رجل فإن لم يوجد غيرهن
لزمهن وسقط الفرض
بهن وتندب فيها الجماعة
وتكره في المقبرة وأولى
الناس بالغسل من أقاربه
إلا النساء فلا حق لمن
ويقدم الولي على السلطان
والاسن على الأفقه وغيره
فإن استوا في السن رتبوا
كباقي الصلوات ولو أوصى
أن يصلى عليه اجنبى قدم
الولي عليه فيقف الإمام
عند رأس الرجل وعجزة
المرأة

(فصل في الصلاة على الميت) وهي واجبة بالإجماع وفي الحديث الصحيح صلوا على صاحبكم قال النووي ونقل عن بعض المالكية أنها سنة وهو مردود لا يلتفت إليه (ثم) بعد الفراغ من التكفين وما يتعلق به (يصلى عليه) بالبناء للمفعول أى يصلى على الميت وجوباً بالاحق بالصلاة عليه كإساقى في كلامه (ويسقط الفرض) أى فرض الكفاية لأن الصلاة على الميت من فروض الكفاية كما تقدم ذلك (و) صلاة (ذكر واحد) متعلق بسقط وهذا بشرط التميز لحصول المقصود به ولأن الصبي يصلح أن يكون إماماً للرجل فاشبه البالغ فلذلك سقط الفرض بصلاته ولولم يتوجه إليه هذا الفرض (دون النساء إذا حضر معهن رجل) وصلين فلا تسقط صلاة الجنائز بهن مع وجود الذكر لأنه أكل من غيره فدعاؤه أقرب إلى الإجابة (فإن لم يوجد) أحد يصلى عليه (غيرهن لزمهن) الصلاة عليه (سقط الفرض) حيثن (ب) فعلمهن وتندب فيها) أى فى صلاة الجنائز (الجماعة) كغيرها من الصلوات لما روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من مسلم يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين إلا أوجب أى غفر له كما جاء مصرحاً به فى رواية للحاكم والبيهقى (وتكره) الصلاة على الميت (فى المقبرة) أى فى محل الدفن ولا تكره فى المسجد بل تستحب فيه لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على سهل بن بيضاء فى المسجد كما روى مسلم (وأولى الناس) أى أحقهم (بالغسل) وهم الرجال العصباء وتقدم الكلام عليهم هناك وقد أشار إليهم المصنف بقوله (من أقاربه) أى أقارب الميت وهم فى درجة واحدة والولاء درجة والسلطان درجة إن كان منتظماً وإلا فذو الأرحام وقوله (إلا النساء) مستثنى استثناء متصلاً من الأقارب الشامل للأنثى لمن حق فى الغسل (فلاحق لمن) هنا أى فى باب الصلاة أعدم أهليتهن لا مامتاً ولأن الذكر أكل من غيره فدعاؤه أقرب إلى الإجابة كما علم بماسر (ويقدم الولي) فى الصلاة على الميت (على السلطان) ويلزم منه تقديمه على إمام المسجد أيضاً لأنها ولاية يترتب فيها العصباء فيقدم الولي على الوالى كفى النكاح (و) يقدم (الاسن) فى الإسلام العدل (على الأفقه) منه وهذا عند استوائهما فى درجة واحدة كابن أو اخوين عكس سائر الصلوات لأن الفرض هنا الدعاء ودعاء الاسن أقرب إلى الإجابة وسائر الصلوات محتاجة إلى الفقه لكثرة وقوع الحوادث فيها (و) قدم الاسن أيضاً على (غيره) أى غير الأفقه وهو الفقيه وإلا قرأ وهذا مفهوم بالأولى وهذا تقديم بالصفة زيادة على التقديم بالدرجة (فإن استوا) أى الأقارب (فى السن رتبوا كباقي الصلوات) أى فيقدم الأفقه والأقرب والأورع قال النووي فى المجموع قال الشافعى رضى الله تعالى عنه والأصحاب فإن كان هناك اسن ولكنه غير محمود الحال قدم الأفقه والأقرب وصار هذا كالمعذور فإن استويا من كل وجه أقرع بينهما لأنه لا مزية لأحدهما بالقرعة اهـ (ولو أوصى) الميت (أن يصلى عليه اجنبى قدم الولي عليه) لأنها حق فلا تنفذ وصيته بأسقاطها كالارث وما ورد بما يخالفه محمول على أن الولي أجاز الوصية (فيقف الإمام) ندباً عند إرادة الصلاة على الميت (عند رأس الرجل) (عند) (عجزة المرأة) وثلاثها الخشى للاتباع فى غير الخشى رواه الترمذى وحسنه فى الذكر والشيخان فى الأنثى وقياساً على الأنثى فى الخشى وحكمه المخالفة المبالغة فى ستر غير الذكر والعجزة فى كلامه بفتح العين وكسر الجيم وهى البها لأنه استر لها لما روى أبو داود وقال حسن عن أنس رضى

الله عنه انه فعل ذلك فقيل له اؤكد ان كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم ولو خالف ووقف عند عجرة الرجل وراس المرأة صحت صلاته لكنه خلاف السنة والمنفرد كالامام فيما ذكر (تنبه) يسن جعل رأس الميت لجهة يسار الامام ويكون غالبه لجهة يمينه خلافا لما عليه عمل الناس الان اما الاثني والختي فيقف الامام عند عجزتيهما ويكون راسهما لجهة يمينه على عادة الناس الآن والحاصل انه يجعل معظم الميت عن يمين المصلي فحينئذ يكون رأس الذكر جهة يسار المصلي والاثني بالعكس إذا لم تكن عند القبر الشريف أما ان كانت هناك فالأفضل جعل رأسها على اليسار كراس الذكر ليكون رأسها جهة القبر الشريف سلوكا للادب كما قاله بعض المحققين (فان اجتمع) في الصلاة على الميت (جنائز) متعددة (فالأفضل افراد كل) ميت (واحد بالصلاة) عليه ان امكن وفي بعض النسخ كل واحدة فالتأنيث باعتبار الجنائز سواء اتحد نوعها او اختلف لانه اكثر عملا وارجى للقبول ولا ينظر إلى تأخير الدفن بسبب تعدد الصلاة لانه تأخير يسير (ويجوز ان يصلى عليهم) جميعا (دفعه واحدة) برضا اولياتها لان الغرض منها الدعاء والجمع ممكن (ويضمهم) أي الجنائز المصلى عليهم اذا جاؤا معا (بين يديه) أي قدامه واحدا بعد واحد وهذا معنى قول المصنف (بعضهم خلف بعض) فهو بدل من قوله بين يديه والمعنى على ما تقدم كما عدت وإلى هذا اشار بقوله (هكذا) أي مصطفين واحدا خلف واحد وموجهين (إلى القبلة ويليه) أي المصلي على الجنائز (الرجل) فهو فاعل بالفعل قبله والضمير البارز عائدا على المصلي وهو مفعول به مقدم على الفاعل أي يكون الرجل واليا للمصلي على هذه الجنائز بلا فاصل بين المصلي وبين الرجل الميت (ثم) بعد الرجل في التقديم للمصلي يقدم (الصبي) على غيره من الجنائز المختلفة الجنس ويكون واليا للرجل (ثم) بعد تقديم الصبي إلى الرجل تقدم (المرأة) ان لم يكن هناك خنثى والا فالخنثى يقدم على المرأة لاحتمال ان يكون ذكرا وهذا الترتيب هنا بالقياس على صلاتهم وراء الامام (ثم) اذا كانوا اكلمهم ذكورا او اثنا او صبيانا قدم اليه (الأفضل فالأفضل) من الرجال بالورع والزهد والتقوى وسائر الخصال الحميدة (ولا اعتبار) في التقديم (بالرق والحرية لانقطاع) الرق بالموت بخلاف الامامة وغيرهما من الولايات فالحر مقدم لانه اكل واشرف وعند الموت استويا في انقطاع التصرف والولاية وعند استواء الاولياء في الصفات السابقة فاما يقدم الواحد منهم بالقرعة عند عدم الرضا او اما يقدم بعضهم بالرضا وإذا كانت الجنائز خنثى فقط فقال القاضي والغوى والمتولى وغيرهما يوضعون صفوا واحدا رأس كل واحد عند رجل الاخر خشية ان تقدم المرأة على الرجل هذا كله إذا جاؤا معا وأشار إلى مقابله بقوله (ولو جاء) ميت (واحد بعد) ميت (واحد) وفي بعض النسخ ولو جاءوا احدا بعد واحد أي جاؤا حال كونهم مرتبين هكذا والمعنى واحد أي جاء واحد وحضر آخر وهكذا وقد صرح المصنف بجواب لوبقوله (قدم إلى الامام) أي إلى ما يليه (الاسبق) منهم (ولو) كان السابق (مفضولا) والمتأخر فاضلا (أو) كان (طيبا) أي فلا ينحى الصبي لاجل الرجل بل يكون الرجل وراءه لان الصبي له موقف في الصف وهذا كله ان اتحد النوع واما اذا اختلف كان سبقت المرأة ثم جاء غير جنسها فقد اشار له المصنف مستثنيا استثناء متصلا من قوله قدم السابق لانه شامل للذكر والاثني فقال (الا) ان حضرت (المرأة) أي قبل الذكر ثم حضر هو قبل الصلاة عليها (فتؤخر) لاجل (الذكر المتأخر بحيته) وحضوره بعدها ولو كان الذكر المتأخر صبيًا والخنثى مؤخرًا عن الصبي لاحتمال كونه اثنى وهي مؤخره عن الصبي وتؤخر المرأة لاجل الخنثى لاحتمال كونه ذكرا (ثم) بعد حضور الجنائز الواحدة والمتعددة (ينوى) المصلي وجوبا الصلاة على الميت ذكرا كان او غير واحد كان أو أكثر (ويجب) على من نوى الصلاة (التعرض للفريضة)

فان اجتمع جنائز فالأفضل افراد كل واحد بالصلاة ويجوز ان يصلى عليهم دفعة واحدة ويضعهم بين يديه بعضهم خلف بعض هكذا إلى القبلة ويليه الرجل ثم الصبي ثم المرأة ثم الأفضل فالأفضل ولا اعتبار بالرق والحرية ولو جاء واحد قدم إلى الامام الاسبق ولو مفضولا او صبيًا والمرأة فتؤخر للذكر المتأخر بحيته ثم ينوى ويجب التعرض للفريضة

كغيرها من صلوات الفرائض (دون) وجوب التعرض (لفرض الكفاية) أى لا يجب عليه أن يتلفظ في نيته مع الفرض بفرض الكفاية بان يقول أصلى على هذا الميت أربع تكبيرات فرض كفاية بل له أن يصير على قوله أصلى على هذا الميت أربع تكبيرات فرضاً من غير تعرض لذكر الكفاية فان قال في نيته نويت أصلى على هذه الجنائز أو على من حضر من أموات المسلمين كفى لكن مع ملاحظة ذكر الفرض ولا يشترط ذكر العدد ولا معرفته الميت ويجب كونه النية مقرونة مع التكبير كافي غيرها وان كان المصلى مأموماً فلا بد في صحة صلاته من نية الاقتداء بالجماعة قياساً على غيرها من الصلوات لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات ولا يضرب خلاف نية الإمام مع نية المأموم ولذلك قال (ولو صلى) الشخص (على ميت) (غائب خلف) أى وراء (من) أى إمام (يصل) على ميت (حاضر صرح) اقتداء المأموم به وبالعكس كذلك ولا تضر المخالفة في هذه النية فالمأموم ينوي على غائب والإمام ينوي على حاضر وعكسه وهذا كمن يصلى الفاتحة مع من يصلى الحاضرة (ويكبر) المصلى على الميت (أربعاً) أى أربع تكبيرات حال كونه (رافعاً يديه) حذو منكبه (ويضع يمينه على يساره) ندباً (بين كل تكبيرتين) وقيل الحصر في الأربع للاتباع رواه الشيخان وهو أنه صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي فكبر أربعاً قال القاضي عياض أنه صلى الله عليه وسلم كان يكبر أربعاً وخمسة وستة وسبعاً حتى مات النجاشي فكبر عليه أربعاً واستمر على الأربع حتى توفي قال ابن المنذر وانعقد الإجماع بعد ذلك على الأربع (فان كبر) المصلى على الجنائز (خمسة) ولو زاد ذلك (عمداً لم تبطل صلاته) للاتباع رواه مسلم وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر خمساً ووجه عدم البطلان في السهو فلا نه ليس بأكثر من كلام الأديمين سهواً وهو غير مبطل ولا مدخل لسجود السهو هنا لأن هذه الصلاة ليس فيها ركوع ولا سجود ولأنه إنما زاد ذكر أو هو غير مخلى بصورة الصلاة كالمزاد في غيرها من الصلوات (لكن) لو كبر الإمام خمساً (لا يتابعه المأموم في) التكبيرة (الخامسة) أى لا تسن له متابعتها في الزائد لعدم سنه للإمام (بل ينتظره ليسلم معه) وهو الأفضل لتأكيد المتابعة أو يسلم إن لم ينتظره وهو ضعيف قال في المهمات وهذا الخلاف في الاستحباب كما ذكره في الوسيط ولهذا جزم في المنهاج وأصله بأنه مخير بين الأمرين وتركه المصنف ولم يتعرض له (ويجب عليه) أى على المصلى على الجنائز (أن يقرأ الفاتحة بعد) التكبيرة (الأولى) فالقراءة لها واجبة في الصلاة على الميت كغيرها من الصلوات ولأن ابن عباس قرأها في صلاة الجنائز وقال لتعلموا أنها سنة أى طريقة ثابتة واجبة رواه البخارى وهى الركن الثانى من أركان الصلاة على الميت والأول هو النية والثالث هو التكبيرات الأربع وسياق الرابع والخامس في كلامه وظاهر كلام المصنف أنه يتعين قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الأولى وصح النووي في المنهاج والمجموع اجزاءها بعد غير الأولى وهو صادق بان تقرأ في الثانية بعد الصلاة على النبي أو قبلها أو تقرأ في الثانية بأن يقرأها قبل الدعاء ثم يدعو للبيت أو يدعو ولا ثم يقرأها وكذلك صادق بان يقرأها بعد التكبيرة الرابعة وعلى هذا فتكون التكبيرة الأولى خالية عن الذكر (ويندب التعوذ) قبل قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز (والتأمين) أى قوله عقب الفاتحة آمين كغيرها لأن زمنهما قصير لا ينافى طلب التخفيف فيها (دون) دعاء (الاستفتاح) فإنه لا يسن الاتيان به فيها لأنها مبنية على التخفيف وزمنه طويل ينافى التخفيف (و) دون (السورة) بعدها كذلك (و) الركن الرابع (يصل) وجوباً بالمصلى على الجنائز (على النبي صلى الله عليه وسلم بعد) التكبيرة (الثانية) لخبر أبي امامة أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخبروه بان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنائز من السنة أى

دون فرض الكفاية ولو صلى على غائب خلف من يصلى على حاضر صح ويكبر أربعاً رافعاً يديه ويضع يمينه على يساره بين كل تكبيرتين فان كبر خمساً عمداً لم تبطل صلاته لكن لا يتابعه المأموم في الخامسة بل ينتظره ليسلم معه ويجب معه أن يقرأ الفاتحة بعد الأولى ويندب التعوذ والتأمين دون الاستفتاح والسورة ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية

من الطريقة الواجبة رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين وكونها عقب الثانية لفعل السلف والخلف واقلها اللهم صل على محمد (ثم يدعو) المصلي بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقوله (للمؤمنين) أي المؤمنين متعلق بدعوه وهذا الدعاء على سبيل السنة لأعلى طريق الوجوب وكذلك تسن الصلاة على الآل عقبها والحمد قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (ثم) بعده هذا الدعاء وما ذكر معه من الصلاة على الآل والحمد قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يدعو المصلي صلاة الجنائزة (الليت) وجوبا (بعد) التكبيرة (الثالثة) وهذا هو الركن الخامس والدعاء لليت يكون بخصوصه فلا يكفي الدعاء للمؤمنين وإن دخل في عمرهم لما رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان من قوله صلى الله عليه وسلم إذا صليتم على الميت فاخصروا الدعاء له قال النووي وليس لتخصيص الدعاء بالثالثة دليل واضح وإذا دعا المصلي (فيقول) في دعائه (اللهم هذا عبدك وابن عبدك) تنية عبد وهما الأب والام فإن لم يكن له أب كسيدنا عيسى وابن الزنا فالقياس أن يقول وابن أمتك ويؤث الضمائر إن كان الميت أمي ويذكر إن كان ذكرا وأما وابن عبدك بالتذكير وهما الأب والام فهو من باب التغليب أي تغليب الأب على الام وفي الروضة ولو ذكر على إرادة الشخص جاز ولو كان الميت أمي وإذا أردت أن تجرى على الحقيقة وكانت الميتة أمي فتقول في الدعاء لها اللهم ان هذه امتك وبناتك ان كان لها أب فان لم يكن لها أب كبت الزنا فالقياس أن يقول وبنت أمتك ويقول في الخشي هذا مملوكك وولد عبدك هذا ان كان له أب فان لم يكن له أب قال وولد امتك (خرج من روح الدنيا وسعتها) بفتح الراء والسين وهو الاخصح فيهما والافيجوز في الاول الضم ايضا كما قرئ به في قوله تعالى فروح وريحان ويجوز الكسر في سين سعتها كما قال الناظم وسعة بالفتح في الاوزان * والكسر محكي عن الصاغاني

أي نسيم ريحها واتساعها (ومحبوبه وأحباؤه فيها) أي ما يحبه ومن يحبه فيجز في أحبائه الرفع على الابتداء بجعل الواو للحال والجر بالعطف على المحرور قبله (إلى ظلة القبر) متعلق بخرج (و) خرج إلى (ما هو لاقية) أي من الأحوال ومن جزاء عمله أن خيرا فخير وان شرا فشر فاضافة ظلة إلى القبر من اضافة الصفة إلى الموصوف أي فارق أهله وأحباؤه إلى القبر المظلم وإلى الشيء الذي هو أي الميت ملاقيه أي ذلك الشيء المين بما تقدم ويصح عند الضمير من هو إلى ما والضمير البارز إلى الميت لأن الملاقة مفاعلة فكل منهما ملاق الآخر (كان يشهدان لإله إلا أنت وحدك لا شريك لك) (و) كان يشهد (أن محمدا عبدك ورسولك) (الحال أنك) (أنت أعلم به) أي منا (اللهم أنه نزل بك) أي صار ضيفا عندك وأنت أكرم الأكرمين وضيف الكرام لا يضام (وأنت خير منزول به) الضمير راجع إلى الله تعالى فيجب إفراده وتكثيره مطلقا سواء كان الميت ذكرا أم أنثى وسواء كان مثني أو مجرعا ومن الناس من يغلط في ذلك فيذكر مع المذكر ويؤث مع المؤنث فان تعمده وعرف معناه كثر قاله العلامة الزبائدي وغيره واعتراض بأن الضمير راجع إلى موصوف محذوف والتقدير خير كريم منزول به أي نزل بذلك الكريم الضيفان فان قدرت ذلك المحذوف جمعا كان الضمير جمعا كان تقول خير كرماء منزول بهم أي هؤلاء الكرماء فالمدار على المقدور ولا ينظر لليت كما قاله الشيخ العشماوي (وأصبح فقيرا) أي محتاجا شديد الفقر (إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئتكم) هل هذا مخصوص بالامام كالقنوت وأن غيره يقول جئتكم شافعا أو هو عام في الامام والمأموم وغيره فيقول المفرد بلفظ الجمع فيه في جواب هذا الاستفهام نظر والاقر بالثاني اتباعا للوارد وهو لفظ الجمع أي جئتكم وتوجهنا حال كوننا (راغبين إليك) وحال كوننا (شفعاء له اللهم ان كان محسنا فرد في حسناته وان كان مسيئا فتجاوز عنه ولفقه برحمتك رضاك وقه) بكسر الهاء وبالاشباع والاسكان في

ثم يدعو للمؤمنين ثم لليت بعد الثالثة فيقول اللهم هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعتها ومحبوبه وأحباؤه فيها إلى ظلة القبر وما هو لاقية كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم إنه نزل بك وأنت خير منزول به وأصبح فقيرا إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئتكم راغبين إليك شفعاء له اللهم ان كان محسنا فرد في حسناته وإن كان مسيئا فتجاوز عنه ولفقه برحمتك رضاك وقه

لقد وقه (فتنة القبر) عند سؤال الملكين (و) قه (عذابه) أى احفظه من فتنة القبر ومن شره ومن عذابه (وافسح له في قبره) أى وسعه (وجاف الارض) أى باعد الارض (عن جنبيه) بالتثنية ويلزم من تجافها عنهما تجافها عن ظهره وبطنه (ولقه) أى اعطه تكريما (برحمتك الامن من عذابك حتى) أى إلى ان (تبعته) إلى الدار الآخرة وتخرجه من قبره حال كونه منتها في ذلك (إلى) وصول (جنتك يا أرحم الراحمين) نسألك الرحمة لنا وله ولا تخيبنا ولا تردنا خائبين بفضلك وكرمك وهذا الدعاء قد أخذته الشافعي رضي الله عنه من الأحاديث الواردة في الدعاء واستحسنه هو وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين (وحسن ان يقدم عليه) أى على هذا الدعاء ما رواه أبو هريرة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال (اللهم اغفر لحيناو) اغفر (لميتاو) اغفر (لشاهدنا) أى حاضرنا (و) اغفر (لغائبناو) اغفر (لذكرنا واثاننا اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام) أى اجعله ثابتا مستمرا عليه لا يزول ولا يتحول عنه إلى ان تتوفاه على ذلك (ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان) وإنما حسن تقديم هذا الدعاء لأنه مروي بلفظه بخلاف الآخرفاته بمجموع من عدة أحاديث وغالبه مروي بالمعنى (ويقول) المصلي (في الصلاة على الطفل) ومثله المميز الذي لم يبلغ (مع هذا) الدعاء (الثاني) أى الذي رواه أبو هريرة (اللهم اجعله) أى هذا الميت الطفل بكسر الطاء وسكون الفاء احترازا من فتح الطاء وسكون الفاء فإنه اسم لطين مستحجر اذا وضع في الماء يتحل منه طين لين وهذا يسمى بالتراب ايضا فإنه اذا دق وصار ناعما يصح استعماله في نحو غسلات النجاسة السكبية وهو مشهور في أرض مصر ويغسل به الأيدي لازالة الدهن واجعل في كلام المصنف يعمد لمفعولين الأول الضمير البارز والثاني قوله (فرط لا بويه) أى سابقا مهينا لمصالحهما في الآخرة (وسلفا) هو السابق مطلقا أى سواء كان مهينا للمصالح ام لا فطفه على فرطامن عطف العام على الخاص (وذخرا) بالذال المعجمة أى مدخرا أما مهنا إلى وقت حاجتهما بشفاعته لهما (وعظة) أى اجعله موعظة (واعتبارا) يعتبران بموته وفقده حتى يحملهما ذلك على صالح العمل (و) اجعله (شفيعا) لهما (وقل به موازينهما) أى بثواب الصبر على فقده أو الرضا به ويسن ان يزيد على ذلك فيقول ولا تفتنهما بعده أى بالكفر أو بالمعاصي ولا تحرمهما أجره أى اجر مصييته (وافرغ الصبر على قلوبهما ويقول) المصلي على الجنازة (بعد التكبيرة الرابعة) على سبيل السنية لا على طريق الوجوب (اللهم لاتحرمنا) أجره بفتح التاء وضما أى اجر الصلاة عليه أو اجر المصيبة (ولا تقتنا بعده) أى بعدموته بالابتلاء والمحن لفعل السلف والخلف ولان ذلك مناسب للحال (واغفر لنا وله ثم يسلم) المصلي بعد هذا كله (تسليمتين) وهذا هو الركن السادس وهو التسليمة الأولى والثانية سنة كما في سائر الصلوات ودليل وجوب التسليم فيها ما رواه البيهقي باسناد جيد عن عبد الله بن مسعود قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل التسليم على الجنازة مثل التسليم في الصلاة ولأنها صلاة يجب لها الاحرام فوجب الخروج منها بالسلام ويقول في كل منهما السلام عليكم ورحمة الله كما في سائر الصلوات فلو قال السلام عليك بغير مم الجمع فالذهب انه لا يجزى كما في الصلوات والسابع هو القيام فيها كغيرها فقد ذكرها المصنف أو لا تفصيلا ثم ذكرها بعد ذلك اجمالا وسردا فقال (وواجباتها) أى واجبات صلاة الجنازة بمعنى الاركان (سبعة النية والقيام) أما النية فلحديث انما الأعمال بالنيات والقيام فلأنها فرض ولو كفاية لكن مع القدرة كما في غيرها فلا تصح من قعود عند القدرة لانحرام هيتها (وأربع تكبيرات) للاجماع عليها (والفاتحة) لحديث لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بام القرآن (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لما تقدم من فعل السلف والخلف ولخبر أن امامة المتقدم وقياسا على الصلوات المكتوبات (وأدنى الدعاء للبيت) أى ما يصدق عليه اسم الدعاء ولو قليلا لانه المقصود منها

فتنة القبر وعذابه وافسح
له في قبره وجاف الارض
عن جنبيه ولقه برحمتك الامن
من عذابك حتى تبعته إلى
جنتك يا أرحم الراحمين
وحسن ان يقدم عليه اللهم
اغفر لحيناو لميتاو لشاهدنا
ولغائبنا ولذكرنا واثاننا
اللهم من أحييته منا فأحيه على
الإسلام ومن توفيته منا
فتوفه على الإيمان ويقول
في الصلاة على الطفل مع هذا
الثاني اللهم اجعله فرطاً
لا بويه وسلفاً وذخراً وعظة
واعتباراً وشفيعاً وقيل
به موازينهما وأفرغ الصبر
على قلوبهما ويقول بعد
التكبيرة الرابعة اللهم
لا تحرمنا أجره ولا تفتنا
بعده واغفر لنا وله ثم يسلم
تسليمتين وواجباتها سبعة
النية والقيام وأربع
تكبيرات والفاتحة والصلاة
على النبي صلى الله عليه
وسلم وأدنى الدعاء للبيت

وقد تقدم في حديث اذا صليت على الميت فاخلصوا له الدعاء (والتسليمة الاولى) دون الثانية فانها سنة كما تقدم ولحديث مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم (وشرطها) أى شرط صلاة الجنائز (ك) شرط (غيرها) من الصلوات وذلك كالطهارة من الحدثين وستر العورة والوقوف على مكان طاهر واستقبال القبلة ومعرفة دخول الوقت ودخول الوقت هنا يكون بفرغ الغسل وغير ذلك من الشروط الواجبة في الصلاة ويمكن وجودها هنا (ويزيد) هنا (تقديم الغسل) على الصلاة فلا تصح الصلاة هنا قبل غسله بخلاف غيرها فلا تحتاج لمثل هذا الغسل لانه صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه انه صلى على ميت قبل غسله ولو جاز لفعله ولو مرة لبيان الجواز وقال الجوزى هذا الشرط ليس زائدا على شروط الصلاة بل هو بمنزلة معرفة دخول الوقت أى فاذا علم ان الميت قد فرغ غسله فحينئذ تصح الصلاة عليه وقد أثرنا إلى ذلك سابقا (و) شرط لصحة صلاتها زيادة على شروط غيرها (ان لا يتقدم) المصلى (على الجنائز) سواء كان اماما أو مأموما بخلاف غيرها فيشترط في حق المأموم ان لا يتقدم على الامام (وتكره) الصلاة على الميت (قبل التكفين) لما فيه من الازدراء بالميت فتكفينه ليس بشرط في صحتها قال السبكي والقول بشرطية الغسل دون التكفين يحتاج إلى دليل واذا لم يوجد ماء ولا تراب فالقياس أن يصلى عليه جزم به الدارمي وابن الاستاذ (فان مات في بئر أو مات تحت هدم) بان وقع عليه نحو حائط (وتعذر اخراجه) منها (و) تذر (غسله لم يصل عليه) لفقد الشرط وهو الطهر قال في النهاية وهذا هو المعتمد خلافا لجمع من المتأخرين حيث زعموا ان الشرط انما يعتبر عند القدرة لصحة صلاة فاقد الطهورين بل وجوبها وهذا يمكن رده بان ذلك انما هو لحزمة الوقت الذي حد الشارع طرفيه ولا كذلك هنا ولذلك قال بعضهم وهم المتأخرون ولو جعل كفاد التراب لم يعد أى فصلى عليه فيكون كفاد الطهورين كما قاله الدارمي وابن الاستاذ فيمن فقد الماء والتراب (ومن سبقه الامام ببعض التكبيرات) كأن كبر قبله وفرغ من ذكر تكبيره وكبر ثانيا ثم اقدم شخص به بعد انتقاله عن الاولى فهذا سبق بتكبيره واحدة او انتقل الامام إلى الثالثة وكبر معه فيها وهذا سبق بتكبيرتين وجواب الشرط قوله (أحرم) المسبوق منه (وقرأ) الفاتحة (وراعى في الذكر) المطلوب (ترتيب نفسه) فيقرأ الفاتحة في التكبيرة الاولى ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في تكبيرته الثانية والدعاء للبيت في الثالثة (فاذا سلم الامام) بعد فراغه من التكبيرات الاربع (كبر) المسبوق (ما بقى) عليه من صلاته (وباقى بذكره) أى بذكر ما بقى من التكبير فان بقيت الثانية يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وان بقيت الثالثة يأتي بذكرها وهو الدعاء للبيت وان بقيت الرابعة أتى بذكرها ندبا وهو اللهم لاتحرمنا اجره ولا تقتلنا بعده واغفر لنا وله (ثم يسلم) بعد فراغه من التكبير الباقي (ويندب ان لا ترفع الجنائز) عن الارض (حتى يتم المسبوق صلاته) ولا يضر رفعها قبل اتمامه ولا تبطل صلاته بلا خلاف وان حولت الجنائز عن القبلة او صار بينها وبين المصلى اكثر من ثلثمائة ذراع بخلاف ابتداء الصلاة فيشترط ان لا يزيد ما بين الامام وبينها على ثلثمائة ذراع كما يشترط فيمن يقتدى به في صحة صلاته فانه لا يفتقر ذلك في الابتداء أى والجنائز حاضرة بخلافه في الدوام (فلو كبر الامام) التكبيرة الثانية (عقب تكبيرته) أى تكبيرة المسبوق (الاولى كبر) هو أى المسبوق (معه) أى مع الامام (وحصلتا) أى التكبيرتان للمسبوق الثانية التي وافقه فيها والاولى الخالية عن القراءة كما قال المصنف (وسقطت عنه القراءة) أى في التكبيرة الاولى لانه مسبوق كسقوطها اذا كان مسبوقا في الصلاة كما لو ركع الامام عقب تكبيرة المسبوق فيركع معه بلا قراءة وسقطت عنه حينئذ لموافقة الامام فالمتابعة آكد من القراءة وهذا على ما جرى عليه المصنف من وجوب قراءتها عقب التكبيرة الاولى وأما على ما مشى عليه

والتسليمة الاولى وشرطها كغيرها ويزيد تقديم الغسل وأن لا يتقدم على الجنائز وتكره قبل التكفين فان مات في بئر أو تحت هدم وتعدرا خراجه وغسله لم يصل عليه ومن سبقه الامام ببعض التكبيرات أحرم وقرأ وراعى في الذكر ترتيب نفسه فاذا سلم الامام كبر ما بقى ويأتى بذكره ثم يسلم ويندب أن لا ترفع الجنائز حتى يتم المسبوق صلاته فلا كبر الامام عقب تكبيرته الاولى كبر معه وحصلتا وسقطت عنه القراءة

النوى ومحمه من اجزاء قراتها في اى تكبيرة فلا تسقط بل تنقرأ في اى تكبيرة مع ذكر تلك
 للتكبيرة كما تقدم ذلك مفصلا (ولو كبر) اى الامام (وهو) اى المأموم المسبوق (في) اثناء قراءة
 (الفاتحة قطعا) اى قطع المسبوق قراتها (وتابعه) ولا يتخلف لاجل اتمامها عحافظة على المتابعة
 لانها آكد كما علمت وهذا اذا لم يشتغل بسنة وأما اذا اشتغل بها فيجب أن يقرأ منها بقدر ماقرأ
 من السنة ولا تبطل صلاته حيثئذ بالتأخير لاجل ذلك لانه باشتغاله بالسنة نسب إلى قصره فوجب عليه
 ان يأتى من الفاتحة بقدره ولا يسقط ذلك القدر (ولو كبر الامام تكبيرة) من التكبيرات (فلم
 يكبرها المأموم) اى لم يتابعه في هذه التكبيرة (حتى كبر الامام بعدها) تكبيرة أخرى وذکر جواب
 لوجهه (بطلت صلاته) لانه تخلف عنه تخلفا فاحشا إذ الاقتداء هنا انما يظهر في التكبيرات وفي هذا
 السبق تخلف فاحش يشبه التخلف عنه بركة فالحاصل انه متى تخلف المأموم عن الامام بتكبيرة
 واحدة فلا بطلان لصلاته ان كان ذلك التخلف لعذر كغيبان للقراءة والاضرب وان تخلف عنه
 بتكبيرتين بطلت صلاته ولو كان تخلفه بمذر على ما اقتضاه كلامهم وفهم من قوله حتى كبر الامام
 انه لو لم يكبر بل سلم في الرابعة انها لا تبطل حيث لم يكبر الامام قال الاسوى في المهمات ويتأيد هذا
 بعدم وجوب الذكرفيا وفيه احتمال بل بطلان قوله الجوزي (ومن صلى) على الجنائز (يندب له) اى
 لمن صلى (ان لا يبعد) صلاته ثانيا لانه يتفضل بها ومع ذلك تقع نقلا عنه في المجموع (ومن فاتته)
 صلاة الجنائز وقد دفن الميت (صلى) اى من فاتته الصلاة قبل الدفن (على القبر) اى ان كان قبر غير
 نبى للاتباع رواه الشيخان عن ابي هريرة وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر الشخص الذي
 كان يقم المسجد فتصح الصلاة على القبر سواء دفن قبل الصلاة عليه ام بعدها ودفعه قبل الصلاة عليه
 حرام وياكل من علم به ولم يعذر بتركها ويسقط الفرض بالصلاة على القبر وهل يسقط بفعلها على
 القبر الاثم الظاهر نعم قاله البصري على ابن حجر قال العلامة الشرواني عليه والظاهر ان الساقط دوام
 الاثم لاصله وقد علم من جواز الصلاة على القبر بعد الدفن انه لا يتقيد بثلاثة ايام خلافا لابي حنيفة
 ولا يعمد بقاءه قبل بلاته ولا فرق بين المقبرة المنبوشة وغيرها على انه في المنبوشة يتحقق انفجاره
 عادة ونجاسة كفته بالصدى وفي حاشية الشيخ عبد الحميد الشرواني على ابن حجر ينبغي انه اذا علم انه دفن
 بلا صلاة ان تجزى الصلاة عليه قطعا بخلافها على قبر نبى فانها لا تصح لحبر الشيخين لمن الله اليهود
 والنصارى اتخذوا قبورا بنياتهم مساجد ولا نال من اهل الفرض وقت موتهم ولذلك قيد المصنف
 صحة الصلاة على القبر بقوله (ان كان) المصلى (يوم موته) اى موت ذلك الميت (بالفا عاقلا) فالمصلى
 حيثئذ من اهل الفرض (والا) اى وان لم يكن بالفا عاقلا بان كان صيا او مجنونا وقت الموت (فلا)
 اى فلا يصلى على الميت الذى دفن من فقد الشرط المذكور وفي ذلك كلام يأتى شرحه بعد هذا
 إن شاء الله تعالى وان كان المناسب ذكره هنا لكنه ذكر فيها سيأتي لمناسبة أيضا (ويجوز)
 للشخص (أن يصلى على) الميت (الغائب عن البلد وان قربت مسافته) بان كانت دون مسافة القصر
 ولو في غير جهة القبلة والمصلى مستقبلا لانه صلى الله عليه وسلم أخبرهم بموت النجاشي في اليوم الذى
 مات فيه ثم خرج بهم إلى المصلى فصلى عليه وكبر أربعين مرة رواه الشيخان وذلك في رجب سنة تسع لكنها
 لا تسقط الفرض اى عن اهل البلدان لم يعلموا بصلاة غيرهم فان علموا سقط عنهم الفرض وان انما
 بتأخيرها (ولا يجوز) للشخص ان يصلى (على) ميت (غائب) عن محل الصلاة وهو (في البلد) وان
 كبرت فلا يصلى عليه إلا من حضره لعدم المشقة في حضوره عنده ويشترط في صحة الصلاة على الغائب
 عن البلد ان يكون المصلى من اهل الفرض وقت موته أيضا بان يكون بالفا عاقلا كما صرح به
 المصنف سابقا في قوله ومن فاتته صلى على القبر وقد نص على ذلك صاحب الحاوى الصغير فلا يصلى

ولو كبر وهو في الفاتحة
 قطعا وتابعه ولو كبر
 الامام تكبيرة فلم يكبرها
 المأموم حتى كبر الامام
 بعدها بطلت صلاته ومن
 صلى يندب له ان لا يبعد
 ومن فاتته صلى على القبر ان
 كان يوم موته بالفا عاقلا
 على الغائب عن البلد وان
 قربت مسافته ولا يجوز
 على غائب في البلد

الصبي لانه ليس من أهل الفرض وقت الموت وكذا المجنون وظاهر كلامه ان الحائض وقت الموت والكافر كذلك اذا طهرت واسلم بعد الموت يكون من أهل الفرض حيث اقتصر على قوله بالغيا عاقلا فانه يشمل الكافر والحائض وقت الموت لكنه قد زال المانع بعد الموت فتصح صلاته اعلى الغائب وهذا ما جزم به الغزالي تبعاً لآمائه لكن قال النووي في المجموع انه مخالف لظاهر كلام الاصحاب قال وقد صرح المتولي بانهما لا يصليان واعتبار الموت يقتضي انه لو بلغ او افاق بعده وقبل الغسل لم يصل لكن قال في المهمات والصواب خلافه لانه لو لم يكن هنا غيره لزمته الصلاة بالاتفاق ولو كان ثم غيره وتركوا الصلاة أتموا كلهم بل لو زال المانع بعد الصلاة وأدرك زمناً يمكن فيه فعل الصلاة كان كذلك اهـ (ولو وجد بعض من) أى شخص أو الذى (تيقن) أى تحقق (موته) أى موت ذلك الشخص وجواب لو قوله (غسل وكفن وصلى عليه) وجواب في الثلاثة كالميت الحاضر وان كان ذلك الجزء ظفراً أو شعراً فلا فرق فيه بين القليل والكثير فقد صلت الصحابة على يد عبد الرحمن بن عتاب بن اسيد وقد القاهما طائر نسر بمكة في وقعة الجمل وعرفوها بخاتمه رواه الشافعي بلاغا لكن قال في الددة لا يصل على الشجرة ومن في قوله ولو وجد الخ اسم موصول أو نكرة موصوفة كما اشرنا اليه في الحل السابق مبنية على السكون في محل جر بإضافة بعض اليها وجملة تيقن من الفعل ونائب الفاعل وهو موته في محل جر على انها نكرة موصوفة ولا محل لها على انها اسم موصول وهو بضم الناء والياء وكسر القاف مبنى لما لم يسم فاعله كما علمت والجملة شرط للواو كما اشرنا الى ذلك في ذكر الجواب هـ ولما فرغ من حكم الميت غير الشهيد شرع بين حكم شهيد المعركة فقال (ويحرم غسل الشهيد) ولو جنباً ونحوه (و) تحريم (الصلاة عليه) لخبر البخاري عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر في قتلى احد بدفنهم بدمائهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم واما خبر انه صلى الله عليه وسلم خرج فصلى على قتلى احد صلاته على الميت فالمراد جمعاً بين الأدلة دعاهم كدعائه للميت كقوله تعالى وصل عليهم أى ادع لهم وسعى من قتل في معركة المشركين شهيداً لشهادة الله ورسوله له بالجنة وقيل لانه يشهد الجنة وقيل غير ذلك (وهو) أى الشهيد (من مات في معركة الكفار) بسبب قتالهم ولو امرأة أو رقيقاً أو صبياً أو مجنوناً كأن قتله كافر أو أصابه سلاحه أو رمحه دابته أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو يقطع عن الدابة أو تردى حال قتاله أو انكشف عنه الحرب ولم يعرف سبب قتله وان لم يكن عليه اثر دم لان الظاهر ان موته بسبب الحرب بخلاف من مات بغير ذلك كالمطعون والمبطون الاول بطعن الجن والثاني بوجع البطن والميت عشفاً والميتة طلقاً والمقتول في غير القتال ظلماً أو مات بسبب القتال لكنه غير قتال المشركين كقتال أهل البنى أو مات في المعركة لا بسبب القتال بل فجأة أو بمرض أو مات بسبب من أسباب القتال ولكن بعد انقضاءه وبقيت فيه بعده حياة مستقرة فمن مات بواحد من هذه الاشياء فانه يغسل ويكفن ويصل عليه وقد ذكر المصنف حكم شهيد المعركة زيادة على ما تقدم فقال (فتنزع عنه) أى عن الشهيد (ثياب الحرب) أى الثياب التي تستعمل في الحرب كدروع ونحوها بما يعتاد لبسه غالباً كخف وجلد وفروة ووجه محشوة ونزع ذلك على سبيل التذلل على طريق الوجوب (ثم الأفضل ان يدفن ببقية ثيابه المملوطة بالدم) لانها اثر عبادة وكذا غيرها لخبر ابى داود باسناد الحسن عن جابر قال رمى رجل بسهم في صدره وحلقه فأت فادرج في ثيابه كما هو ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم لكن المملوطة أى ذكره في المجموع (و) يجوز (للولى نزعها) أى ثيابه من عليه التي كان يلبسها ولو مملوطة (وتكفينه) من مال نفسه (والسقط) يقتلث السين وهو مبتدأ والخبر الجملة الشرقي هو قوله (ان بكى) أى ان ظهر منه صياح حال نزوله أو عطاس أو سعال (أو) لم يك له (اختلج فحكمه) حيثئذ (حكم الكبير) في جميع ما تقدم من

ولو وجد بعض من تيقن موته غسل وكفن وصلى عليه ويحرم غسل الشهيد والصلاة عليه وهو من مات في معركة الكفار بسبب قتالهم وتنزع عنه ثياب الحرب ثم الأفضل ان يدفن ببقية ثيابه المملوطة بالدم وللولى نزعها وتكفينه والسقط ان بكى أو اختلج فحكمه حكم الكبير

وجوب غسله وتكفينه والصلاة عليه ووجوب دفنه لتيقن حياته وموته في الأولى وظهور أماراتها في الثانية (والا) وإن لم يمك ولم يختلج فيه تفصيل ذكره بقوله (فإن بلغ أربعة أشهر) وهي زمن نفخ الروح فيه (غسل) فقط (ولم يصل عليه وإلا) أى وإن لم يبلغ الأشهر الأربعة (وجب) حيثنذ (دفنه فقط) دون غسله وحكم التكفين حكم الغسل إن ظهر فيه خلق آدمي وإن لم يظهر كفوارياته كيف كانت وتقدم غير مرة إن الأمر لا يستأثناء لامتنع ولا منقطعاً بل هي إن الشرطية ولا النافية أدغمت نون أن فيها فصار اللفظ لإلجواها أى جواب أن المدغمة في لا النافية المذكور بعد الفاء تقديرها ووجب قرنه بالفاء لأنه دخلت عليه لا النافية في الأول وفي الثاني هو الجملة الماضية ولم تقرر بالفاء لأنه ماض متعرف غير مقرون بحرف من الحروف التي يجب قرن الفاء بذلك الحرف كالسين وسوف ولا النافية وقدر الجملة الاسمية والظلية وإنما ذكرت هذا هنا لمناسبة الشرط والجواب المذكورين وإلا فليس مانع فيه محلا لذكر هذا كله وفي بعض نسخ المتن قبل قوله فإن بلغ وإلا فإن بلغ فعلى هذه النسخة يكون جواب أن المدغمة في لا النافية الجملة الشرطية أو يقال الجواب محذوف دل عليه الجملة الشرطية والتقدير وإلا أى وإن لم يمك ولم يختلج فيه تفصيل ذكره بقوله فإن بلغ الخ كما أشرت إليه فيما مر فجملة فقيه تفصيل من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم وهو الجار والمجرور في محل جزم جواب أن المدغمة في لا النافية وكلا النسختين صحيح (وليأدر) بفتح الدال وقوله (بالدفن بعد الصلاة) عليه في محل رفع نائب الفاعل للفعل قبله لأنه مبنى للمجهول واللام فيه للأمر وهو مجزوم بها والاصل وليأدر الذي جهزه من المكلفين وليأدر بدفنه كل أحد من المكلفين العالمين به فحذف الفاعل لغرض من الأغراض والظاهر حذفه للجهل به أو للعموم لأنه لا يختص به واحد دون آخر بل يجب على كل من علم به تجهيزه فإذا فعله بعض الناس ولو واحداً أسقط الحرج عن الباقي لأن تجهيزه من فروض الكفاية كإمر (ولا ينتظر) أى الميت أى لا يؤخر لاحد (إلا لولى إن قرب) حضوره ولم يكن بينهما وبين الميت مسافة بعيدة عرفاً (و) الحال أنه (لم يخش تغير الميت) بسبب الانتظار فإن خشى ذلك لم ينتظر صيانة للميت عن ذلك فراحاته أهم من الانتظار المذكور المؤدى إلى التغير (والأفضل أن يحمل الجنازة تارة) أى في تارة ومرة من المرات (أربعة) من الرجال (من قوائمها) أى الجنازة وهي أربع وهما العمودان المقدمان والمؤخران بأن يتقدم رجلان يضع أحدهما العمود الأيمن على عاتقه الأيسر والآخر بالعكس بأن يضع العمود الأيسر على عاتقه الأيمن ويتأخر رجلان آخران يحملان على هذه الكيفية (وتارة) أى وفي تارة أخرى يحملها (خمسة) الأربعة المتقدمة (والخامس) يكون واقفاً بين العمودين المتقدمين) والأولى أفضل من هذه وهذه الكيفية غير معهودة في هذا الزمان وهناك كيفية أفضل منهما وهي أن يخرج الحامل رأسه بين العمودين المتقدمين ويضعهما على عاتقيه ويحمل المؤخرين رجلان أحدهما من الجانب الأيمن والآخر من الأيسر ولا يتوسطهما واحد كالمقدمين لأنه حيثنذ لم ير ما بين قدميه وهذه الكيفية تسمى بالتثليث وهذه أفضل عند شيخ الإسلام فلذلك بدأ بها وإن كان الترييع أسهل منها روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم حمل جنازة ابن معاذ بين العمودين وهو دليل لما قاله شيخ الإسلام من افضلية التثليث على غيره والمتبادر من الحديث أنه حملها ولا مانع منه ويجوز أنه أمر بحملها فنسب إليه وسعد المذكور هو الذي اهتز عرش الرحمن لموته كما قال القائل وما اهتز عرش الله من أجل هالك ه سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو

وفي الحديث أنه حضر جنازته سبعون ألفاً من الملائكة ومع ذلك لم ينزع من ضفطة القبر ولم ينزع منها إلا الأنبياء ومن قرأ قل هو الله أحد ثلاث مرات في مرض موته وإلا فاطمة بنت (ويندب الأسراع

وإلا فإن بلغ أربعة أشهر
غسل ولم يصل عليه وإلا
وجب دفنه فقط وليأدر
بالدفن بعد الصلاة ولا
ينتظر إلا لولى إن قرب ولم
يخش تغير الميت والأفضل
أن يحمل الجنازة تارة
أربعة من قوائمها وتارة
خمسة والخامس بين
العمودين المتقدمين ويندب
الأسراع

فرق) مثنى (المادة) حال كونه حاصلًا (دون) مثنى (الحجب) لئلا ينقطع الضعفاء وهو فوق الثاني ودون الاسراع وهو بمكان معجزة فوحدتين وذلك لخبر الشيخين أسرعوا بالجنائز فان تك صالحة لم يضر تقدمونها اليه وان تك سوى ذلك فستر تضعونه عن رقابكم ويندب الاسراع مشروط بقوله (ان لم يضر الميت وان خيف انفجاره) أي الميت لو لم يحصل اسراع فان شرطية وقوله (زيد على الاسراع) جوابها لئلا يتفجروا على التشرف حال حمله (ويندب للرجال اتباعها) أي الجنائز وهو الخروج معها ويستمر الاتباع المذكور (الى الدفن) حال كونهم مستقرين (بقرها) أي يمشون قريامنها بحيث إذا التفت الواحد منهم الى ورائه لراى الجنائز فهذا هو ضابط القرب منها ودليل الاتباع المذكور ما رواه الشيخان عن البراء قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع الجنائز وروى أيضا عن أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من تبع جنازة فصلى عليها فله قيراط فان شهد دفنها فله قيراطان والقيراطان مثل الجلبين العظيمين ولا يحصل القيراطان لمن شهد الدفن إلا ان صلى فان اقتصر على الصلاة حصل له قيراط فقط وأما القيراط الثاني فيحصل لمن مكث حتى أهبل التراب وأما النساء فيكرهن اتباع الجنائز ولا يحرم والمشي بالقرب لا فرق فيه بين الراكب والمشى والركوب مكروه إذا كان لغیر عذر وأما له كمرض وضعف فلا ثم صور المصنف المشى بالقرب بقوله (بحيث ينسب اليها) فان لم ينسب اليها لكثرة بعده واقطاعه عنها لم يحصل له فضيلة المتابعة والافضل ان يكون أمامها سواء كان راكباً أو ماشياً ولو مشى خلفها حصلت له فضيلة المتابعة ولكن فاته كما لا (ويكره اتباعها) أي الجنائز وهو يسكون التاء (بنارو) كذا يكره اتباعها (بالبخور) حال كونه حاصلًا وموضوعًا ذلك البخور (في الحجرة) أو غيرها لاجل التبخير وهذه الكراهة للتنزيه بلا خلاف ومن غير بعدم الجواز فان أراد به الكراهة وافق نص الشافعي والاصحاب وان أراد بالتحريم فهو شاذ مرهود (و) كذا يكره اتباعها على كره (عند الدفن) لما روي مسلم عن عمرو بن العاص رضى الله عنه انه قال إذا أتأمت فلا يصحبني نار ولا نائحة ولا نهطل بذلك قال السوء نعم لو احتيج للدفن ليلا في الليالي المظلمة لظاهر أنه لا يكره حمل السراج والشمع ولا نحوهما ولا سيما حالة الدفن لاحسان الدفن واحكامه (فصل) في الدفن (ثم) بعد الصلاة على الميت وبعد حمله المذكور (يدفن) وجوبا أي بوضع في الحفرة ويؤادى وهو فرض بالاجماع لان في ترك الميت على وجه الارض هتكاً لحرمته وتأذي للناس برائحته (و) دفنه (في الحجرة افضل) منه في غيرها لئلا يفسد الزايرين ودعاهم وأما دفنه صلى الله عليه وسلم في الحجرة الشريفة لانهم اختلفوا في دفنه فقال أبو بكر رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما قبض الله نبياً إلا في الموضع الذي يدفن فيه فادفنه في موضع فراشه وانهم خصوه بالحجرة لكثرة زيارته وقاصديه لينح عليهم ولاجل أن ينقطع التنازع في دفنه فيها فان كل قبلة تطلبه ليدفن عندهم (ولا يدفن ميت على ميت) أخرباً بان يفتح على الميت الاول ويدفن الآخر عليه (إلا ان يلى) الميت (الاول كله) ولم يبق له اثر الا لعظم لا يلى وهو عجب الذنب فيحرم ذلك ولو مع اتحاد الجنس أو مع محرمة (ولا) يدفن (ميتان) اتحداً جنساً كذكرين وأثنين أو اختلفاً ابتداء ودواء (بقبر واحد لا ضرورة ككثرة القتل) كثرة (الفناء) وهو الوفاء (ويجمل) حيثن أي عند الضرورة (بينهما) أي بين الاثنين (حائل من تراب) يمنع اختلاطهما بان يجمع التراب حتى يرتفع عن الارض فيصير حاجزاً حيثن (و) يجعل المذكور (بين) الميت (المراقد) بين الميت (الرجل آكد) أي اشد طلباً لاختلاف الجنس (لا سيما) خصوصاً الميتين (الاجنبيين) وظاهر كلامه حرمة دفن الاثنين في قبر واحد لغیر ضرورة ابتداء ودواماً هو كذلك مطلقاً اتحاد الجنس أو

فوق المادة دون الحجب
ان لم يضر الميت وان خيف
انفجاره زيد على الاسراع
ويندب للرجال اتباعها
الى الدفن بقرها بحيث
ينسب اليها ويكره اتباعها
بنار وبالبخور في الحجرة
وعند الدفن

(فصل) ثم يدفن وفي
الحفرة افضل ولا يدفن
ميت على ميت الا ان يلى
الاول كله ولا يلى قبر
واحد إلا لضرورة
ككثرة القتل والفناء
ويجمل بينهما حائل من
تراب بين المرأق والرجل
آكد لا سيما الاجنبيين

اختلف لأن العلة التأذي وقال شيخ الاسلام في منجه بالجواز مع الكراهة لغير ضرورة اتحد
 الجنس كذا كرين واثنتين او اختلف الجنس وهناك محرمية في الابتداء لافي الدوام بان يتبع على الميت
 ويدفن عليه ميت آخر قبل بلاء الاول (ولو مات في سفينة ولم يمكن دفنه في البر) بان كان بعيدا بحيث
 يتغير الميت وينفجر قبل الوصول اليه (جعل) الميت حقيقا (بين لوحين) وشده عليه برباط شديد ثلاثا
 يذبح (واثني في البحر) فهو يلقيه إلى الساحل فقد يجده مسلم فيدفنه إلى القبلة فيصنع فيه هكذا
 وان كان امه كفارا فان القى فيه بدون جملة بين لوحين وقيل بحجرين ونزل إلى القاراجاز ولم ياتوا
 بهذا الفعل (وأقل القبر) أي الحفرة التي يوارى فيها الميت (ما يكم الراحة) أي يستريحون منع ظهورها
 حتى لا تؤذي الحي (ويمنع) هو أي ما يكمكم وذكر الضمير في يكم ويمنع مراعاة اللفظ والافهم واقعة
 على مؤنث وهو الحفرة كما أشرت إليه في حل المعنى أو باعتبار لفظ القبر وقوله (السباع) على حذف
 مضاف أي حفرة تمنع كبش السباع لما قلنا كل الميت كفتنك حرمة قال الرافعي الغرض من ذكرهما
 ان كانا متلازمين بيان قاعدة الدفن ولا يبان وجوب رعايتهما فلا يكفي أحدهما والقول بالتلازم
 ضعيف والحق انه لا تلازم بينهما الا ترى ان القضاة المعروفة الآن تمنع السبع ولا تمنع الراحة
 فالدفن فيها حرام وكذلك القبور التي يطونها بالتراب من غير حجارة كافي بلاد الأرياف فانها لا تمنع
 السبع وان منعت الراحة فلا تمنعها فالدفن فيها حرام ايضا ولا يكفي في الدفن وضع الميت على وجه
 الارض والبناء حيث لم يتعدر الحفرة ولا كفي ويرتب على دفنه على وجه الارض اذ لم يتعدر الحفرة
 انه اذا فعل بالميت هكذا وسرق كفته ينبغي ان لا تقطع يد السارق لانه ليس بدفن فكأنه سرق من
 غير حرز مثله فظهر من هذا انه لا بد من الامرين معا ومما منع النباش المنع المذكور ومنع ظهور الراحة
 سواء قلنا بالتلازم او بغيره هو الحق كما علمت (ويندب توسيعه) أي القبر زيادة على ما ذكر (و)
 يندب (تعميقه) أي زيادته في القبول إلى أسفل قدر قامة والتوسيع زيادة في الطول والعرض
 وينبغي ان يكون ذلك بقدر ما يسع من بؤله القبر ومن يعينه لا يزيد من ذلك لان فيه تعجيرا على
 الناس وفي هذا القدر اكرام للميت وروى عن بعضهما تميز الاشياء أي في ضد ذلك نوع اهانة له ولو لم
 يزل وقوله (قائمة وبسطة) مجموعان على المفعولية المطلقة على تقدير مضاف أي يندب تعميقه
 تعميقا قدر قامة وقدر بسطة وفي بعض النسخ إشارة إلى أنهما خبران ليكون عذوقه والتقدير ويكون
 التعميق قائمة وبسطة ومعنى البسطة ان يقوم رجل متمدد باسقاط يديه مرفوعين لقوله صلى الله
 عليه وسلم في قتل أحد خمرأ وأوسعوا وأعفوا رواء القرمذي وقال حسن وأوصى عمر رضي الله
 عنه ان يعمق قبره قائمة وبسطة وهما أربعة ذراع ونصف ذراع خلافا للرافعي في قوله ثلاثة ونصف
 (و) الدفن (في اللحد أفضل من) الدفن (الشفق) واللحد بفتح اللام وضما ان يحفر في أسفل جانب
 القبر القبلي قدر ما يسع الميت والشفق بفتح المعجمة هو ان يحفر في وسط ارض القبر كالنهر تنفي حافته
 بالبن او غيره ويوضع بينهما ويسقف عليه اللبن او غيره روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص انه قال في
 مرض مونة الحدو إلى الحدو انصبوا على اللبن نصبا كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استقي المصنف
 من أفضلية الدفن في اللحد قوله (الا ان تكون رخوة) هي هذه الصلبة (فيندب الشق) حيث لا
 ينخسف القبر على الميت اذا حصل الخطر لشدة رخاوة الارض فاذا بنى جانباه فيقوى حيث لا يسقط
 لوجود البناء فيه ويسن أن يوسع كل من اللحد والشفق ويتأكد ذلك عند رأسه ورجليه وان يرفع
 السقف قليلا بحيث لا يمس الميت (ويكره) الدفن (في تابوت) وهو الصندوق لا تعلم يتقل عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فن بعده وكره أن يجعل له مخدة فراش لان في ذلك كله اضعاف مال بلا فائدة
 (الا ان تكون الارض رخوة) سريعة السقوط وهي بفتح الراء وكسرهما والكسر افسح وهي التي

ولو مات في سفينة ولم يمكن
 دفنه في البر جعل بين لوحين
 والقى في البحر وأقل
 القبر ما يكم الراحة ومنع
 السباع ويندب توسيعه
 وتعميقه قائمة وبسطة
 وفي اللحد أفضل من
 الشق إلا أن تكون رخوة
 فيندب الشق ويكره في
 تابوت إلا أن تكون
 الارض رخوة

أن (يفضى بجده) أى الايمن (الى الارض) بعد كشف الكفن عنه لانه أبلغ في اظهار الذل (ويوضع على جنبه الايمن ندبا) كما فى الاضطجاع حال النوم حالة كونه (مستقبل القبلة) استقبالا (حتا) أى أنه يندب كونه على الجنب الايمن لاعلى الايسر فلو جعل عليه لجاز غاية الامر أنه خلاف الافضل وأما كونه مستقبل القبلة فامر لازم متحتم لادمنه ويندب ان يجعل خلفه شيامن ابن أو غيره خوفا من الوقوع على قفاه عند وضعه على الايمن أو على الايسر ونقل فى المهمات عن امام الحرمين وجوب كونه على الايمن وصوبه لانه الوارد من فعله صلى الله عليه وسلم فمن بعده ونقل الخلف عن الساف فى الاستقبال فلودفن مستديرا لها أو مستلقيا على ظهره نبش ووضع القبلة فلو ماتت كافرة فى بطنها جنتين ميت مسلم جعل ظهرها الى القبلة حتى يكون وجه الجنين المسلم الى القبلة وتدفن الام بين مقابر المسلمين والكفار لثلايدفن المسلم فى مقابر الكفار وعكسه هذا اذا نفخت فيه الروح ولم ترج حياته فان لم تنفخ فيه الروح لم يجب الاستدبار فى امه لانه لا يجب استقباله حيث ندم استقباله اولى فان رجيت حياته لم يحجز دفنه معها بل يجب شق جوفها واخراجه منه ولو مسلمة ومن الغلط أن يقال يوضع نحو حجر على بطنها لموت فان فيه قتلا للجنين (و) اذا وضع الميت فى قبره على الوجه المتقدم (ينصب عليه) أى على باب القبر المفتوح (اللبن) أى يوضع على بابه اللبن ونحوه كحجارة وخشب وطين لما رواه مسلم عن سعد بن ابى وقاص انه قال اصنعوا بنى كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم انصبوا على اللبن وهيلوا على التراب (ويحضر) فى القبر (من دنا) أى قرب منه (ثلاث خشيات) من التراب يديه جميعا لانه صلى الله عليه وسلم خثامن قبل رأس الميت ثلاثا رواه البيهقى وغيره باسناد جيد ويسن ان يقول مع الاولى منها خلقناكم ومع الثانية وفيها نعيدكم ومع الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى وقد ورد ان من أخذ من تراب القبر بيده حال ارادة الدفن وقرأ عليه انا انزلناه فى ليلة القدر الخ سبع مرات وجعله مع الميت فى كفته أو قبره لم يعذب فى ذلك القبر ذكره العلقمى وقال القليوبى وينبى الا كنفاء بذلك مرة واحدة وان تعدد المدفون (ثم) بعد هذه الثلاث (يهال عليه) أى على ما ذكر من اللبن المنسوب على القبر وقوله (التراب) هو نائب عن فاعل الفعل قبله وهو يهال وقوله (بالمساحى) جمع مسحاة فاليم مفتوحة فى الجمع مكسورة فى المفرد وهى آلة تمسح بها الارض ولا تكون الا من حديد ويسن ان لا يزيد على تراب القبر لثلا يعظم شخصه (و) يندب (أن يمكث) الدافن (ساعة) أى زما ولو قليلا (بعد الدفن يلقنه) ويسال له الثنيت (ويدعو له) كأن يقول اللهم ثبته اللهم لقنه حجة للاتباع رواه أبو داود والحاكم وصححه اسناده ولانه صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفروا لاختيكم واسالوا له الثنيت فانه الان يسئل ويغنى عن التلقين الدعاء بالثنيت ولا يلقن الطفل ونحوه مما لم يتقدمه تكليف لانه لا يفتن فى قبره وكذلك النبي وشهد المعركة فلا يلقنان أيضا لانهما لا يستلان (ويستغفر له) أى يطلب له المغفرة (ويسن ان يرفع القبر) وغايته فى الارتفاع أن يصير (شبرا) لاجل أن يعرف فيزار ويحترم ولان قبره صلى الله عليه وسلم رفع نحو شبر رواه ابن حبان فى صحيحه (الافى بلاد الحرب) بان مات هناك فلا يرفع بل يحنق لثلا يتعرضوا له اذا رجع المسلمون ومثله من خيف نبش قبره لاجل سرقة الكفن فلا يرفع قبره لذلك ذكر هذا الاستثناء المتروك وأقره عليه الشيخان فى كتبهما (وتسطيحه) أى القبر (أفضل من تسنيمه) كإفعل بقبره صلى الله عليه وسلم وقبرى صاحبيه رواه أبو داود باسناد صحيح والتسطيح بان يعرض فيجعل كالسطح والتسنيم بان يجعل كسنام البعير (ولا يزداد فيه) أى فى التسطيح (على ترابه) فقط وهو ما خرج منه عند نبشه لثلا يرتفع بالزيادة ارتفاعا كثيرا قال الشافعى فان زاد فلا بأس قال فى المجموع قال

ويفضى بجده الى الارض
ويوضع على جنبه الايمن
ندبا مستقبل القبلة حتما
وينصب عليه اللبن ويحضر
من دنا ثلاث خشيات ثم
يهال عليه التراب بالمساحى
وان يمكث ساعة بعد الدفن
يلقنه ويدعو له ويستغفر
له ويسن ان يرفع القبر شبرا
الافى بلاد الحرب وتسطيحه
فيه على ترابه

اصحابنا منناه انه ليس بمكروه ولكن المستحب تركه وفي بعض نسخ المتن تأخير الاستسقاء للمقدم في قوله إلا في بلاد الحرب بعد قوله ولا يزداد فيكون متأخرا عن قوله وتسطيحه افضل ايضا ولا مناسبة في تأخيره وإنما المناسبة ذكره عقب قوله ويرفع القبر شبرا فيقال إلا في بلاد الحرب فلا يرفع وتقدمت علة عدم الرفع هناك (ويرش عليه) أي على تراب القبر (الماء) على طريق التذلل لانه صلى الله عليه وسلم قبل ذلك بغير سبعين معاذروا ابن ماجه واسريه في قبر عثمان بن مظعون رواه الزرار والحنى فيه التعاقول بتبريد المضجع وحفظا لثرا به ان ينال وانبعا لما ورد في ذلك ويكره رشه بماء الورد (و) يسن ان (يوضع عليه) أي على القبر (حصى) صغار لانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بغير ابنه ابراهيم رواه الشافعي وسن ايضا وضع الجريد والريحان ونحوهما عليه ويحرم حيثن على غير ما لسه اخذه قبل يسنه لعدم الاعراض عنه فان يس جاز لو والنفعة المقصود منه حال رطوبته وهو الاستغفار اما مالكة فان كان الموضوع مما لا يعرض عنه عادة حرم عليه اخذه لانه صار حائل الميت وإن كان كثيرا يمرض عن مثله عادة لم يحرم ويظهر ان مثل الجريد ما اعتيد من وضع الشمع في الى الاعياد ونحوها على القبور فيحرم اخذه لعدم اعراض مالكة عنه وعدم رضاه باخذه من موضعه (ويكره تخصيص القبر) ظاهرا وباطنا أي تمييزه بالجص وهو الجبس وقيل الجير والمراد هنا هما واحدهما ودليل النهي عنه رواه مسلم كما سياتي بانظرة (و) كره (بناء) على القبر كقبة اويت للنهي عنه رواه الترمذي وقال حسن صحيح قال النووي ينظر في البناء على المقبرة فان كانت مسلبة حرم قال اصحابنا ويجب هدم هذا البناء بلا خلاف (و) كره وضع (خلاق) على القبر هو نوع من الطيب لانه لا قاعدة فيه بل فيه اضعاء مال (و) كره رش (ماء ورد) عليه لما فيه من اضعاء المال ايضا (و) كره (كتابة) على القبر سواء كتب عليه اسم صاحبه أم غيره في لوح عند رأسه أم في غيره الا اذا كان وليا أو عالما وكتب اسمه ليزار ويحترم فلا كراهة حيثن ودليل الكراهة النهي عن الكتابة عليه رواه مسلم ونظفه عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحصص القبر وان يبنى عليه وأن يعمد عليه وفي الترمذي بسند صحيح زيادة وان يكتب عليه (و) كره وضع (عقدة) بكسر الميم وجمعها عقد بفتح الميم أي وسادة توضع تحت رأسه (و) كره وضع (مضربة) بفتح الميم وسكون الضاد وفتح الراء وهي المضربة تفرش تحتها كطراحة كافس عليه الشافعي والاصحاب وخالف الغزالي فقال لا بأس ان يبسط تحت جنبه شيء قال مسلم عن ابن عباس أنه قال جعل في قبر النبي صلى الله عليه وسلم قطيفة جرداء وقال النووي في المجموع وهذا الذي قاله شاذ غرائب لما قاله الشافعي واصحابه وغيرهم من العلماء وأجابوا عن حديث ابن عباس بان ذلك الفعل لم يصدر من جملة الصحابة ولا يرضاهم ولا يعلمهم وإنما فعله شقران مولد النبي صلى الله عليه وسلم وقال كرهت ان يلبسها أحد بعده (و) يندب (للرجال زيادة القبور) أي قبور المساكين لحبر مسلم كنت نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها وورد من زار قبر والديه أو أحدهما كتب له ثواب عمرة مقبولة وكتب له براءة من النار ويتأكد ذلك يوم الجمعة لخبر أبي نعيم من زار قبر والديه أو أحدهما يوم الجمعة كان كحجة أما زيارة قبور الكفار فباحة وقيل محرمة وروى مسلم ايضا انه كان يخرج إلى البقيع فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد وهي النساء مكروهة تفقد صبر الانثى وكثرة جزعها كما سياتي في كلامه وهذا في غير زيارة قبره صلى الله عليه وسلم اما هي فملطوبة لها ومثل النبي صلى الله عليه وسلم قبور الانبياء والصلحاء والعلماء (فائدة) روح الميت لها ارتباط في قبره ولا تنفقه ابدا لكنها اشد ارتباطا به من عصر يوم الخميس إلى شمس السبت ولذلك اعتاد الناس الزيارة يوم الجمعة وفي عصر الخميس واما زيارته صلى الله عليه وسلم لشهداء أحد يوم السبت فلضيق

ويرش عليه الماء بوضع
عليه حصى ويكره تخصيص
القبر وبناء وخلق وماء
ورد وكتابة وعدة
ومعبره للرجال زيارة
القبور

يوم الجمعة عما يطلب فيه من الاعمال مع بعدم من المدينة (ولا بأس بمشي في النعل) بين القبور ولا كراهة فيه لما رواه مسلم والبخاري عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العبد إذا وضع في قبره وتولى أصحابه حتى أنه يسمع قرع نعالهم أتاه ملكان إلى آخر الحديث وأجاب الأصحاب عما رواه ابو داود والنسائي بإسناد حسن من قوله صلى الله عليه وسلم لرجل يمشي في القبور بنعائين يا صاحب السبتين أخرج سبتيتك وفي رواية ابى داود يا صاحب السبتين وبحك الق سبتيتك ففطر الرجل فلما عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم خطمها بان ذلك لعني فيهما لان النعال السبتية بكسر السين وهي المدبوغة بالقرظ فيها تره وتنعف فنهى عنها لما فيها من الخيلاء او لعله كان فيهما نجاسة أى محقة وإلا فلا يخلو النعل من نجاسة والعلّة الاولى اقوى من الثانية (و) لا بأس ان (يدنو) الزائر (منه) أى لا كراهة في قرب الزائر من المزار (كحياته ويقول إذا زار) ما كان بقوله صلى الله عليه وسلم عند زيارته اهل البقيع كانوا مسلم عن عائشة رضى الله عنها وهو (سلام) بالتؤين أو السلام بالتحريف (عليكم) دار قوم مؤمنين وإنا ان شاء الله بكم لاحقون) زاد ابو داود اللهم لا تحرمنا اجرهم ولا تفترقنا بعدهم ونصب دارا معلى الاختصاص الواقع بعد ضمير المخاطبين وهو الكاف من عليكم وان كان قليلا والكثير نصب الاسم على الاختصاص بعد ضمير المتكلم اما وحده او المعظم نفسه كنعن معاشر الانبياء لانورث ما تركنا صدقة ونحو أنا أفعل كذا ايها الرجل فمعاشروا بها كل منها منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوب تقديره اخص معاشروا بها الرجل فانها مبني على الضم في محل نصب والهاء للتنبيه واما على النداء أى السلام عليكم يادار قوم مؤمنين لكن بعد تزييلهم منزلة من يعقل لانه لا ينادى إلا من يعقل ولو تزيلا أو يقال أن الموقى عقلا باعتبار ما كانوا في الدنيا (و) سن ان (يقرأ) بما تيسر من القرآن (ويدعوا لهم) بالمغفرة بعد توجهه للقبلة لان الدعاء ينفع الميت وهو عقب الفراءة اقرب إلى الاجابة ويكون الميت كالحاضر يرجى له الرحمة والبركة روى البيهقي في شعب الايمان انه قال ما الميت في قبره الا كالفریق ينتظر دعوة تلحقه من أب وأم وأخ أو صديق فاذا لحقته كانت أحب اليه من الدنيا وما فيها وان الله يدخل على اهل القبور من دعاء اهل الارض كأمثال الجبال وان هدية الاحياء إلى الاموات بالاستغفار لهم (وتكره) أى زيارة القبور (للنساء) لقلة صبرهن وكثرة جرحهن وهذا في غير زيارة قبره صلى الله عليه وسلم اما هي فطالبة لمن كاهي مطلوبه للرجال وسبب كراهتها لمن مارواه الشيخان من امرأة تبكي عند قبر فقال لها اتقي الله واصبري فلم ينهها عن الزيارة فدل على انها غير متمعة وإنما كرهت لانها مظنة لبكائهن ورفع اصواتهن لما فيهن من رقة القلوب وكثرة الجزع وقلة احتياجهن للمصائب وقد ثبت سابقا على سفة زيارة قبره صلى الله عليه وسلم فيكون مستثنى من كراهة زيارة النساء للقبور وتقدم زيادة على هذا عند قوله يسن الزيارة للرجال والله اعلم

(فصل في التعزية والبكاء على الميت) يندب تعزية كل اقارب الميت (لا فرق في طلبها بين الكبير والصغير والذكر والانثى) (إلا الشابة الاجنية) من المعزى فلا يعزى بها الا عارها وهي الامر بالصبر والحمل عليه بوعد الاجر والتحذير من الوزر بالجزع والدعاء للميت بالمغفرة للمصائب فحبر المصيبة لانه صلى الله عليه وسلم مر على امرأة تبكي على صبي لها فقال لها اتقي الله واصبري ثم قال انما الصبر عند الصدمة الاولى رواه الشيخان ولان اسامة بن زيد قال ارسلت إحدى بنات النبي ﷺ تدعوه وتخبره بان ابنا لها في الترع فقال للرسول ارجع اليها فاخبرها ان الله ما اخذ وله ما اعطى وكل شيء عنده باجل مسمى فرما فلتصبر وتحسب وحديث المروى على المرأة وان تقدم ذكره سابقا في مقام الاستدلال على كراهة زيارة النساء المقابر فقد ذكر هنا ايضا استدلالا على ندب

ولا بأس بمشي في النعل
ويدنو منه كحياته ويقول
إذا زار سلام عليكم دار
قوم مؤمنين وإنا إن شاء
الله بكم لاحقون ويقرأ
ويدعوا لهم وتكره للنساء
(فصل)

يندب تعزية كل اقارب
الميت إلا الشابة الاجنية

التعزية حيث قال لها واصبري فلا تكرار وتبتدى التعزية (من) وقت (الموت) وتستمر (إلى ثلاثة أيام) تقريباً الحاضر ومن القدوم أو بلوغ الخبر لغائب فتسكبه التعزية بعدها إذا الغرض منها تسكين القلب المصاب والغالب سكونه فيها فلا يجد حزنه ويستحب في التعزية أن يبدأ قبلها بما ورد من تعزية الحضر أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بموته أن في الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودركا من كل فائت فبالله تقوا وإياه فارجوا فإن المصاب من حرم الثواب وورد أنه صلى الله عليه وسلم عزى معاذاً بآبائه بقوله أعظم الله لك الأجر والهمك الصبر ورزقنا وإياك الشكر (و) كونها (بعد الدفن أولى) بمقابلته لا اشتغال أهل الميت بتجهيزه حينئذ قال في الروضة إلا أن يرى من أهله جزءاً شديداً فيختار تقديمها ليصبرهم (ويكره الجلوس لها) أي للتعزية أي جلوس أهل الميت واجتماعهم في مكان واحد لتأنيبهم الناس للتعزية لأنه محدث ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا من بعده سواء في ذلك الرجال والنساء وجلوسه صلى الله عليه وسلم لما قتل زيد بن حارثة وجعفر بن ربيعة يعرف في وجهه لحزن لا نسلم أنه كان لاجل أن يأتيه الناس وما تقدم من كون التعزية تمتد ثلاثة أيام محله إذا كان كل من المعزى والمعزى حاضرين وأشار إلى مفهوم ذلك بقوله (فلو كان) المعزى أو المعزى (غائبا فقدم) أي من كان غائبا منهما (بعد مدة) أي بعد مضي مدة (التعزية) وهي ثلاثة أيام (عزاء) أي عزى الحاضر القادم أو عزى القادم الحاضر لان الغائب ان كان هو المعزى بصيغة اسم المفعول فالمعزى بصيغة اسم الفاعل هو الحاضر وان كان الغائب هو المعزى بصيغة اسم الفاعل فالحاضر هو المعزى بصيغة اسم المفعول وهذا إذا كان الضمير في قوله فان كان غائبا عائداً على أحدهما أما المعزى وأما المعزى وأما إذا كان الضمير عائداً على المعزى بالفتح كما قيده بعضهم كالشيخ عوض في تقريره على الإقناع فطلب تعزيتة إذا حضر ولو بعد مضي مدة التعزية وأما إذا كان الغائب المعزى بصيغة اسم الفاعل ثم حضر بعد مضي مدة التعزية فلا تطلب منه التعزية بعد القدوم ومثل الغائب في ذلك المريض والمحبوس وعلى الأول إذا حضر الغائب أو كان الغائب هو المعزى بالفتح على كلام الشيخ عوض تستمر التعزية من وقت الحضور إلى ثلاثة أيام من الحضور ومثله شفاء المريض والخلاص من الحبس فتستمر بعد كل منهما إلى ثلاثة أيام قاله شيخنا العلامة الباجوري وأشار المصنف إلى صيغة التعزية بقوله (ويقول) أي المعزى بصيغة اسم الفاعل (في تعزية) المعزى (المسلم) فالمعزى بصيغة اسم المفعول فهي مصدر مضافة للمفعول وقوله (بالمسلم) في محل نصب بالمصدر الذي هو التعزية والمسلم صفة لموصوف محذوف أي بالميت المسلم وقوله (أعظم الله أجرك) هو في محل نصب مقول القول أي جعل الله أجرك على فقد ميتك عظيماً (وأحسن عزاءك) بالمد أي جعله حسناً (وغفر لميتك) يقول المعزى (في) تعزية المعزى (المسلم) بصيغة اسم الفاعل في الأول وبصيغة اسم المفعول في الثاني (بأ) لميت (الكافر) يعني ان الميت كافر وقريبه المعزى به مسلم وقوله (أعظم الله أجرك) أي جعله عظيماً كما تقدم مقول القول المقدر بعد الواو وقوله (وأحسن عزاءك) أي جعله حسناً كما تقدم في المسلم بالمسلم معطوف على قوله أعظم الله أجرك (و) يقول (في) تعزية المعزى (الكافر) بصيغة اسم المفعول (فا) لميت (المسلم) أحسن الله عزاءك) أي جعله حسناً (وغفر لميتك) لأن الميت في هذه الصورة مسلم وقريبه المعزى به كافر يعكس ما قبلها ولا يدعو للمعزى بتعظيم الأجر لأنه كافر (و) يقول (في) تعزية المعزى (الكافر) لميت (الكافر) فالمعزى والمعزى به كل منهما كافر فهما بصيغة اسم المفعول وأما المعزى بصيغة اسم الفاعل لا فرق فيه بين كونه مسلماً أو كافراً وقوله (أخلف الله عليك) الخ جملة في محل نصب مقول القول والمفعول به محذوف أي أخلف الله غيره منفعة لنا بكثرة الجزية

من الموت إلى ثلاثة أيام
وبعد الدفن ويسكره
الجلوس لها ولو كان غائبا
فقدم بعد مدة التعزية عزاء
ويقول في تعزية المسلم
للمسلم أعظم الله أجرك
وأحسن عزاءك وغفر
لميتك وفي المسلم بالكافر
أعظم الله أجرك وأحسن
عزاءك وفي الكافر بالمسلم
أحسن الله عزاءك وغفر
لميتك وفي الكافر بالكافر
أخلف الله عليك

بأن كانت معقودة له وقوله (ولا نقص عددك) معطوف على ما قبله ونقص بالتخفيف ونصب ما بعده على المفعولية ويستعمل بالتشديد أيضا وهو متعد فيهما ويستعمل لازما مع التخفيف في رفع ما بعده على الفاعلية قال الشيخ الشيرازي على الرمي ونقص عددك بنصب عددك ورفع مع تخفيف القاف وتشديدها مع النصب وإذا نصب ما بعده فيكون الفاعل ضمير مستتر أجوازا يعود على الله والتخفيف ليصح لقوله تعالى ثم لم ينقصكم شيئا (وينوي) أي المعزى بصيغة اسم الفاعل وهو المسلم (به) أي بهذا القول المذكور وهو أخلف الله عليك مع ما بعده (تكثير الجزية) أي أن كانت معقودة له كما قبله قال النووي في المجموع وهذا مشكل لأنه دعاء له ببقاء الكفر واستمراره فالتحتم تركه ورده المصنف في نكته فقال لا نسلم ذلك أي أن الدعاء له بما ذكر يقتضي بقاء واستمراره على الكفر لأن قوله أخلف الله عليك بكثرة الولدان وأن لم يكونوا على الكفر ولا يحتاج إلى التأويل بكثرة الجزية قاله الجوزي بغير لفظه مع زيادة عليه (والبكاء عليه) أي على المحتضر (قبل الموت) أي قبل حلوله ونزوله به بالفعل وذلك عند النزاع فالبكاء مبتدأ والخبر قوله (جائز وبعده) أي بعد الموت (خلاف الأولى) لأنه صلى الله عليه وسلم بكى على ولده إبراهيم قبل موته وقال إن العين تدمع والقلب يحزن ولا نقول إلا ما يرضى ربنا وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون وبكى على قبر بنت له وزار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله روى الأول الشيخان والثاني البخاري والثالث مسلم وإنما كان بعده خلاف الأولى لأنه حينئذ يكون أسفا على ما فات نقله في المجموع عن الجمهور بل نقله في الإذكار عن الشافعي وغيره بأسانيد صحيحة (ويحرم الدب) على الميت وهو عد محاسنه كأن يقول واكفاه واجلاه واسنداه وقيل عدما مع البكاء وحزم به في المجموع (و) تحرم (النياحة) وهي رفع الصوت بالدب (و) يحرم (الطم) وهو ضرب الخد (و) يحرم (شق الثوب) يحرم (نثر الشعر) المضفر بأن تفكه وتنقشه قال صلى الله عليه وسلم النائحة إذا لم تنب قبل موتها تقاوم يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب رواه مسلم وقال صلى الله عليه وسلم ليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب أي الثياب ودعا بدعوى الجاهلية (ويندب لأقارب الميت البعداء والجيران أن يصلحوا) أي يجمعوا (طعاما لأهل الميت الأقربين) بحيث (يكفيهم) ذلك الطعام (يومهم وليلتهم) لشغلهم بالحزن عنه (ويلبغ عليهم ليأكلوا) لما رواه الترمذي وقال حديث حسن أنه لما قتل جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم اصنعوا آل جعفر طعاما فإنه قد جاءهم أمر شغلهم ولو كان الميت يلد آخر استحب لجيران أهله أن يفعلوا ذلك واللح هو اللحاح والحث والاكثار من طلب الشيء كالأكل هنا لئلا يضعفوا بتركه (وما يفعله أهل الميت من إصلاح الطعام وجمع الناس عليه) أي على الطعام هو (بدعة غير حسنة) وكذلك الكفارة التي يفعلونها عند دفن الميت من ذبح حيوان ما كول وتفرقة عيش مصحوب بتمر وغيره والوحشة والجمع والأربعين ونحو ذلك كالأحوال خصوصاً في بلاد الحجاز كل ذلك من البدع المسكروية أو المحرمة أن كان من مال المحجور عليهم ولو من التركة أو من مال ميت عليه دين أو ترتب على فعل ذلك ضرر كالوحشة المشتملة على قهوة حلوة وكانت في المساجد ويلزم منها التلويت وأصل كون ما ذكر بدعة غير حسنة ما رواه الإمام أحمد وابن ماجه بسند صحيح كنافع الاجتماع إلى أهل الميت وقد صنعوا الطعام بعد دفنه من النياحة وقول المصنف غير حسنة يحتمل الكراهة وغيرها والظاهر الكراهة وإن كان قوله في الحديث من النياحة ربما يفهم منه التحريم والبدعة تنقسم كما ذكره الشيخ عز الدين بن عبد السلام إلى الأحكام الخمسة فالواجبة كالاشتغال بعلم النحو وبما يفهم به كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم لأن حفظ الشريعة واجب ولا يتأتى إلا بذلك وما لا يتم الواجب

ولا نقص عددك وينوي
به تكثير الجزية والبكاء
عليه قبل الموت جائز
وبعد خلاف الأولى
ويحرم الدب والنياحة
والطم وشق الثوب وثر
الشعر ويندب لأقارب
الميت البعداء والجيران أن
يصلحوا طعاما لأهل
الميت الأقربين يكفيهم
يومهم وليلتهم ويلبغ عليهم
ليأكلوا وما يفعله أهل
الميت من إصلاح الطعام
وجمع الناس عليه بدعة
غير حسنة

إلا به فهو واجب والمحرمه كذا هب القدرة والجسمه والمندوبه كاحداث المساجد والربط والمدارس وكل إحسان لم يعمد في الصدر الاول والمكروهه كزخرفة المساجد وتزيين المصاحف والمباحه كالصالحه عقب الصبح والعصر لمن كان معه قبل الصلاة أما إذا لم يكن معه أحد فصالحته مستحبة لانها عند الفناء سنة بالاجماع كذا فصل النوى رحمه الله تعالى والله اعلم

(كتاب الزكاة)

هي لغة التطهير والتماء وغيرهما والتماء بالمدة الزيادة يقال زكا الزرع إذا نما وأما التما بالقصر فهو القل الصغير وليس مرادها وتطلق على البركة يقال زكت النفقة إذا بورك فيها وعلى كثرة الخير يقال فلان زالك أي كثير الخير وتطلق على التطهير قال تعالى قد أفلح من زكاها أي طهرها من الأدناس وتطلق على المدح قال تعالى فلا تزكو أنفسكم أي لا تمدحوها وشرما لاسم لا يخرج من مال أو بدن على وجه مخصوص والاصل في وجوبها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وآتوا الزكاة وقوله تعالى خذ من أموالكم صدقة وخبر كثير في الاسلام على خمس شهادة ان لا إله إلا الله وان محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وهي أحاديث كان لاسلام لهذا الخبر يكفر جاحدا وإن أتى بهما لكن في الزكاة المجمع عليها بخلاف المختلف فيها لأن خلاف ابن القيم فيها ضعيف جدا فلا عبرة به كاقيل وليس كل خلاف جامة معتبرا . الإخلاف له خطر من النظر

ويقاتل الممتنع من أدائها عليها كما فعل الصديق رضي الله عنه ويقاتل الممتنع من أخذها عليها أيضا وفرضت في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر والمشهور عند المحدثين انها فرضت في شعبان مع زكاة الفطر من السنة المذكورة وقال بعضهم فرضت في شوال السنة المذكورة وهي من الثرائع القديمة بدليل قول عيسى عليه الصلاة والسلام أو صاتي بالصلاة والزكاة هكذا قيل وقد يدفع بان يراد بها غير الزكاة المعروفة كما ان المراد بالصلاة غير الصلاة المروفة ويؤيد ذلك ما نقله السيوطي في الخصائص عن ابن عطاء الله السكندري ان الانبياء لا تجب عليهم الزكاة لانهم لا ملك لهم مع الله تعالى انما كانوا يشهدون ان ما في ايديهم من ودايع الله تعالى قال المناوي وهذا كما يرى بناء ابن عطاء الله على مذهبه امامه مالك رضي الله عنه من ان الانبياء لا يملكون ومذهب امامنا الشافعي رضي الله عنه انهم يملكون ولذا نقل عن الشهاب الرمل أنه أتى بوجوبها عليهم وعلى هذا ليست من خصوصياتنا الا باعتبار الكيفية المشتملة على الشروط الالية وانما قدمها المصنف على الصوم والحج مع انها الفضل منها نظرا للحديث المتقدم والحكمة في تقديمها فيه ان النفوس تشح بها لكونها طمعت على حب المال (تجب الزكاة على كل مسلم) سواء كان ذكرا أو اناثا كبيرا أو صغيرا (حرتم ملكه) أي المزكى حال كونه الملك واقما (على نصاب) وقوله (حولا) منصوب على التمييز أي تم ملكه للنصاب من جهة حولان الحول وقد شرع المصنف بذكر محترزات القيود على سبيل التف والنشر للخط فقال (فلا تلزم المكاتب) هذا محترز الحرية وهي القيد الثاني في كلامه وذلك لضعف ملكه ويضعف منه بالاولى انها لا تجب على خالص الرق واما البعض فتجب عليه فيما ملكه ببعضه الحر سواء كان مالا أو زراعا أو ماعية ولا تجب على المكاتب لانها انما وجبت الزكاة على الأحرار للمواساة والمكاتب ليس اهلا لها فان عتق وعنده مال استأنف الحول من حين الملك فان لم يعتق وعنده مال بان عجزه السيد صار ابسال للسيد وابتدأ له حولان حين ملكه وصيرورة تحت يده واما قبل ذلك لم يكن مال كاله لان السيد مع المكاتب كالا جنبي واما المال الذي عند الثمن والمدبر وأم الولد فهو السيد فيجب عليه زكاته وإن ملكهم إياه على المعتد ومقابله ان ملكهم إياه يملكونه ولا تلزمهم زكاته لضعف ملكهم له أيضا ولا تجب على السيد لانه خرج عن ملكه وإنما وجبت على

(كتاب الزكاة)

تجب الزكاة على كل مسلم
حرتم ملكه على نصاب
حولا فلا تلزم المكاتب

المبعض لأن ملكه يبعثه الحر تام (ولا تلزم الكافر الأصلي) هذا محترز الاسلام وهو القيد الاول لانها تتوقف على النية وهو ليس من اهلها وإن كان يعاقب على تركها زيادة على عقاب الكفر لانه مأمور بالاسلام وهو شرط في وجوبها فلما تركه عوقب على تركه زيادة على عقاب الكفر فلا يطالب بها في حال كفره لما تقدم (واما المرتد) ففيه تفصيل ذكره بقوله (فان رجع الى الاسلام لزمه إخراج الزكاة لما مضى) قبل الردة (وان مات) حال كونه (مرتدا فلا) تلزمه لانه تبين ان لامال له لان ما عنده يكون فينا للمسلمين ولا يشترط في وجوبها بلوغ وعقل كما علم بامس ولذلك قال المصنف (ويلزم الولي إخراجها) أي الزكاة (من مال الصبي) من مال (المجنون) إذا ملك كل منهما نصاب الزكاة (فان لم يخرج) الولي الزكاة عنهما (عصى) كما لو منع ما وجب عليهما في مالهما غير الزكاة من لزوم نفقة قريب وتستقر الزكاة في مالهما وقد أشار المصنف الى ذلك بقوله (ويلزم الصبي والمجنون إذا صارا مكلفين) بالبلوغ والافاقه (إخراجها) أي القدر الذي امله (وتركه) الولي (من الزكاة في المدة الماضية قبل كمالها) قال في المجموع باتفاق الاصحاب لان الحق توجه الى مالهما لكن الولي عصى بالتأخير فلا يسقط ما توجه اليهما (ولو غصب ماله) أي المزكي (أو سرق أو ضاع أو وقع في البحر أو كان له) أي المزكي (دين على) شخص (عاطل) أي لا يؤدي الحق بسهولة فلو في كلامه شرطية ففي جوابها تفصيل ذكره بقوله (فان قدر) مالكه (عليه) أي على ذلك المال اذا ذهب (بعد ذلك) أي بعد زواله من يده (لزمه زكاة ماضية) من حول وأحوال من غير زكاة لذلك المال اذا ذهب لانه تبين برجوعه اليه انه باق على ملكه له ولا يضر عدم كونه تحت يده في هذه الاحوال الماضية بشرط بقاء النصاب في هذه الاحوال وإن نقص عن النصاب بسبب الاتفاق منه فلا يزكي (والأى) أي وإن لم يقدر على رده ودخوله تحت يده (فلا) زكاة عليه (ولو آجر دارا سنتين) مثلا (بأربعين دينار أو) الحال انه قد (قبضها) أي الأربعين المذكورة (و) الحال ايضا انها قد (بقيت في ملكه) أي التخرج المفهوم من الفعل وهو آجر أي الذي هو مالك الدار المؤجرة وقد تساوت اجرة كل من السنتين فقبض الأربعين والبقاء على الملكية قيدان في تحقق وجوب زكاتها وقدين المصنف كيفية زكاة الأربعين المذكورة فقال (فاذا حال) آتم (الحول الاول) من وقت قبضها بأن ابتداء قبضها في ربيع الاول واستمرت عنده الى ان حضر وقت قبضها وقد وقع الاستتجار للدار في اول محرم مثلا ولو قبضها من وقت الاستتجار كان الحكم كذلك فيتين بمعنى ذلك الحول استقرار ملك عشرين من الأربعين فذلك (زكي عشرين) منها (فقط) لا غير لانه لم يستقر في ملكه حيث لا الهى واما العشرون الثانية فملكها لها ضعف لتعرضه للزوال بتلف العين المؤجرة (وإذا دخل الحول الثاني زكى العشرين التي زكاها) او لا قبل دخول الحول الثاني (أي مضى سنة) اخرى لبقائها في ملكه وفي بعض النسخ وإذا حال الحول بدل دخل والمعنى واحد السنة الاخرى هي السنة الثانية (وزكى العشرين التي لم يزكها) عند تمام الحول الاول (أي مضى سنتين) عند مجيء الحول الثاني لان مجيئه تبين انها استقرت في ملكه سنتين فلذلك وجبت زكاتها لسنتين ومقدار الواجب في السنة الاولى عن العشرين نصف دينار وفي السنة الثانية نصف آخر عن هذه السنة الثانية والواجب في العشرين الثانية بدخول الحول الثاني نصفان عن سنتين فالواجب في الأربعين بعد استقرار الملك ديناران واما إذا لم تساو اجرة السنتين بان كانت اجرة السنة الاولى خمسة عشرو الثانية خمسة وعشرين فانه يزكي في السنة الاولى خمسة عشر لانها استقرت في ملكه يزكي بعد السنتين الخمسة عشر لسنتها والخمسة والعشرين لسنتين وعمل ما تقدم إذا كان القدر المخرج زكاة من غير الأربعين فان كان منها نقص المأخوذ في السنة الثانية بقدر حصة المخرج في السنة الاولى وقد استدرك الراعي استدراكا صحيحا تقديره ان الزكاة تتعلق بالمال تعلق

ولا تلزم الكافر الأصلي
وأما المرتد فان رجع الى
الاسلام لزمه إخراج
الزكاة لما مضى وإن مات
مرتدا فلا ويلزم الولي
إخراجها مال من الصبي
والمجنون فان لم يخرج
عصى ويلزم الصبي والمجنون
إذا صارا مكلفين إخراج
مأمله الولي ولو غصب
ماله أو سرق أو ضاع أو
وقع في البحر أو كان له
دين على عاطل فان قدر
عليه بعد ذلك لزمه زكاة
ما مضى وإلا فلا ولو
آجر دارا سنتين بأربعين
دينارا وقبضها وبقيت في
ملكه فاذا حال الحول
الاول زكى عشرين فقط
وإذا دخل الحول الثاني
زكى العشرين التي زكاها
لسنة وزكى العشرين التي
لم يزكها لسنتين

شركة على الصحيح فانتقل للفقراء من العشرين التي هي اجرة السنة نصف دينار فلما جاء الحول الثاني على الاجرة بحملتها واستقرت حصة ذلك الحول منها لم تكن تلك الحصة كلها أغنى العشرين في ملكه بل تبعه عشرون نصف منها قاله العلامة الجوزي (ولو ملك) الشخص (نصابا) ذهباً او فضة (فقط) من غير زيادة عليه (و) الحال انه (عليه من الدين مثله) اي مثل النصاب الذي ملكه (لزمه زكاة ما يده) اي زكاة المال الذي ثبت واستقر في يده من النصاب وقوله (والدين لا يمنع الوجوب) اي وجوب الزكاة هو بمنزلة التعليل للزوم الزكاة كما نهى قال لزمته الزكاة وإن كان عليه دين لان الدين لا يمنع الوجوب المذكور ولو في المال الباطن لا لطلاق الادلّة (ولا تجب الزكاة الا في) جنس (المراشي) وهي الابل والبقر والغنم لا غير (و) الا في (ما يقات من النبات) لا غير (و) الا في (الذهب والفضة) من الاثمان (و) الا في عروض (التجارة و) الا في (ما يوجد من المعدن و) من (الركاز) الذي هو دفين الجاهلية وانما وجبت في هذه الاشياء لدليل ورد فيها بخصوصها كما سيأتي مصرحاً به في أبوابها (وتجب الزكاة في عين المال) ان كانت متعلقة بالعين سواء كانت من جنس الواجب كالشاة الواجبة في الاربعين شاة او لم تكن من جنس الواجب كالشاة الواجبة عن الخمس من الابل والدليل على تعلق الزكاة في عين المال قوله صلى الله عليه وسلم في أربعين شاة شاة وإذا امتنع المالك من اخراجها من عين المال اخذت قهراً عنه وهي ماعدا التجارة (لكن لو اخرج) المالك الزكاة (من غيره) اي من غير المال الذي وجبت الزكاة في عينه (جاز) ذلك الاخراج المذكور باعتبار القيمة كأن اخرج شاة عن العنز او بالعكس وإذا علت ان الزكاة المتعلقة بالعين تجب فيها لا في غيرها الا للتجارة كما علت وقد اشار المصنف إلى جواب اذا المقدرة فقال (فبمجرد حولان الحول) اي دخوله وتمامه والمال المزكي باق تحت يده (يملك الفقراء من المال) المزكي الذي وجبت زكاته (قدر الفرض) اي مقداره ان كان الواجب من جنس المال المزكي كالشاة الواحدة في أربعين شاة وقدر قيمته ان كان من غير جنسه وتصير الفقراء شركاء مع المالك في هذا المال الذي وجبت زكاته على سبيل الشبوع وقد فرغ على هذا الجواب قوله (حتى لو ملك) شخص (مائة درهم فقط ولم يتركها احوالا) مضت عليها بغير زكاة فلو شرطية وجوبها قوله (لزمه الزكاة السنة الاولى فقط) دون غيرها من السنين التي بعدها وانما وجبت الزكاة في السنة الاولى دون غيرها لانه بمجرد حولان الحول اشترك الفقراء في المائتين فنقص النصاب عن تمامه باخراج خمسة من المائتين للفقراء على سبيل الشركة فلذلك لم تجب الزكاة الا للسنة الاولى دون ماعداها لما علت في نقصان النصاب (ولو) اخراجه الزكاة لمستحقها حتى (تلف ماله كله او بعضه بعد) مضى (الحول وقبل التمكن من الاخراج) اي اخراج الواجب من مال الزكاة لمستحقه فلو شرطية وجوبها قوله (سقطت الزكاة) اي سقطت المطالبة بها لوجود التلف من غير تقصير من المالك فقوله حتى تلف ماله أي بأفة سماوية مثلاً اي بلا فعل فاعل (فان تلف بعضه) اي بعض مال الزكاة بأفة بلا تقصير تعلقت الزكاة بما بقي وهو البعض الآخر الباقي وقد صور المصنف هذا التقصير بقوله (بحيث نقص) ذلك المال (عن تمام) (النصاب) اي بعد تمام الحول كما هو الفرض وجواب ان الشرطية قوله (لزمه) اي المالك (ان يخرج) الزكاة (بقسط الباقي) كان تلف مائة من المائتين فالواجب في المائتين ربع العشر وهو درهمان ونصف فلما تلف مائة وبقي مائة وجبت زكاة المائة الباقية وهو درهم وربع وسقط درهم وربع في مقابلة المائة الثالثة وكأن تلفت واحدة من خمسة من الابل قبل التمكن وبعد تمام الحول وجب ان يخرج شاة بقسطها وهو اربعة اخماس حناباء على ان الامكان شرط في الضمان واما ان كان شرطاً في الوجوب فلا يجب شيء لفقد الشرط وهو التمكن من الاخراج وقد فقد (وإن تلف ماله) اي المولى (كله او) تلف (بعضه بعد الحول

ولو ملك نصاباً فقط وعليه من الدين مثله لزمه زكاة ما يده والدين لا يمنع الوجوب ولا تجب الزكاة الا في المواشي وما يقات من النبات والذهب والفضة والمعدن والركاز وتجب الزكاة في عين المال لكن لو اخرج من غيره جاز فبمجرد حولان الحول يملك الفقراء من المال قدر الفرض حتى لو ملك ما تبي درهم فقط ولم يتركها احوالا لزمه الزكاة للسنة الاولى فقط ولو تلف ماله كله او بعضه بعد الحول وقبل التمكن من الاخراج سقطت الزكاة فلن تلف بعضه بحيث نقص عن النصاب لزمه ان يخرج بقسط الباقي وان تلف ماله كله او بعضه بعد الحول

(و) يبد (التسكن) من أدائها بأن وجد المال ووجدت الفقراء وجواب أن قوله (لزمه زكاة الباقي
 (و) زكاة (التالف) كله أو بعضه لتقصيره (ولو زال ملكه) أي ملك الشخص المزكي (في) أثناء
 (الحول ولو) كان زواله (لحظة) أي مقدارها (ثم عاد إلى ملكه) بهية أو رد يعيب أو إقالة (أو لم يبد) إلى
 ملكه أصلا وبقي مستمرا على زواله (أو عاد لكن المالك) مات في أثناء الحول) فلو شرطية وجوابها
 قوله (سقطت) أي الزكاة في الصور الثلاث لزوال ملكه في الصورتين السابقتين ولموت المالك في
 الثالثة وشرط وجوب الزكاة تمام ملك النصاب إلى أن يتم الحول ثم يتبدى. حولا بعد عوده إليه لانه
 ملك جديد (ويتبدى المشتري) أي في صورته (و) كذلك يتبدى (الوارث) أي في صورته وقول
 المصنف (الحول) مفعول به لكل من الفعلين المذكورين أي يستأنفه كل منهما (من حين ملك
 المال) أي ملك كل منهما له فهو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل والمال هو الذي
 يجب فيه الزكاة لا مطلقا وإنما ابتدئ له حول في صورة المشتري والوارث لأن حوله قد انقطع عن
 المالك فله حول جديد (لكن إن زال ملكه في) أثناء (الحول فرارا من) لزوم (الزكاة) أي لأجل
 الحرب منها واعطائها لمن يستحقها لشحه بالمال كما يقع لكثير من الناس وللصياغة أكثر وقوله
 (فانه) أي الفرار المذكور (مكروه) أي كراهة تنزيهية لما فيه من خلاف العلماء قاله الجوزي
 وفي بعض النسخ (والأصح أنه حرام) لا مكروه وعلى هذا الأصح فالمناسب حل الكراهة على التحريم
 تقوية للأصح لأعلى التنزيه وإن ذكره الجوزي (ويصح البيع) أي للنصاب (في أثناء الحول)
 لوجود شروط صحته لكن مع الحرمة لأن الصحة تمامها كما في صحة البيع وقت نداء الجمعة فانهم
 صرحوا بصحته مع الحرمة لأن الحرمة راجعة لمعنى خارج عن عقد البيع فلذلك صح (ولو باع)
 الشيء الذي يجب الزكاة في عينه وهو ما عدا التجارة كما تقدم (بعد الحول وقبل الإخراج) أي
 إخراج الزكاة للمستحقين ولم يبق شيئا بأن باع الجميع أو البعض والباقي لا يبق بقدر الزكاة
 وجواب الشرط قوله (بطل) البيع (في قدر الزكاة) الواجبة لانه حق الغير ولا يصح بيع ملك
 الغير بغير إذنه (وصح) أي البيع (في الباقي) وهو ما يخص المالك لانه ملكه وقيل يبطل في الكل
 ومما القولان المعبران في تفريق الصفقة أما لو باع وأبقى قدر الزكاة فقال ابن الصباغ الأقيس
 البطلان في الكل أيضا لأن حق المستحقين شافع ولو باع مال التجارة بعد وجوب الزكاة
 فيها جاز لأن متعلقها القيمة وهي لا تفوت بالبيع والله اعلم

(باب صدقة المواشي)

أي الزكاة المتعلقة بها فالمواشي جمع ماشية وهي في الأصل اسم لكل ماشية والمراد منها هنا الإبل والبقر
 والغنم لا غير لاختصاص زكاة الماشية في هذه الأصناف الثلاثة وتسمى بالنعيم وسميت الماشية بهذا
 الاسم لمشيها وهي ترحى وبدأ الأصحاب بالماشية دون غيرها مما يجب فيه الزكاة وبدؤا بالإبل من
 الماشية للبدء بها في خبر أنس الآتي لأنها أكثر أموال العرب قاله شيخ الإسلام في فتح الوهاب قال
 البيهقي عليه العلة الأولى راجعة إلى البدء بالإبل والثانية علة لليلة وقيل علة للبدء بالماشية
 (لأنجب) الزكاة في صف المواشي (الإني) نوع منها وهي (الإبل والبقر والغنم) ذكرها كانت أو
 إناثا فلا زكاة في غيرها من الحيوانات كالحيل والرقيق والمتولد بين زكوى وغيره لخبر الشيخين ليس على
 المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وغيرهما ما ذكر مثلها مع أن الأصل عدم الوجوب والإبل اسم جمع
 لا واحده من لفظه ومدلوله جمع والبقر اسم جنس واحده بقرة والغنم اسم جنس لا واحده من لفظه
 والصحيح أنه اسم جمع لا واحده من لفظه (فتي ملك) الشخص (منها) أي من الإبل (نصابا) وقد

والتسكن لزمه زكاة الباقي
 . لو زال ملكه في الحول
 ولو لحظة ثم عاد إلى ملكه
 أولم يعد أو مات في أثناء
 الحول سقطت ويتبدى
 المشتري والوارث الحول
 من حين ملك المال لكن
 إن أزال ملكه في الحول
 فرارا من الزكاة فانه مكروه
 والأصح أنه حرام ويصح
 البيع ولو باع بعد الحول
 وقبل الإخراج بطل في قدر
 الزكاة وصح في الباقي
 (باب صدقة المواشي)
 لأنجب الإني الإبل والبقر
 والغنم فتى ملك منها نصابا

حولا وأسامة كل الحول
لزمته الا أن تكون
ماشية عاملة مثل أن
تكون معدة للحراثة أو
للحمل أو لنضح المراد
بالأسامة ان ترعى من
السكلا المباح فلز علفها
زمن طويلا لا تعيش دونه
لو تركت الا كل سقطت
الزكاة وإن كان أقل فلا
يؤثر ذلك العلف وأول
نصاب الابل خمس فتجب
فيها شاة من غنم البلده
جذعة من الضان وهي
ما لها سنة أو ثنية من المعز
وهي ما لها سنتان ويحزى
الذكر ولو كانت ابله اناثا
وفي عشر شاتان وفي خمسة
عشر ثلاث شياه وفي
عشرين اربع شياه فان
أخرج عن العشرين فما
دونها يحزى يحزى عن
خمس وعشرين قبل منه

أشار المصنف بهذا الى شرط من شروط وجوب زكاة الابل وسياق قدر النصاب وأشار الى الثاني بقوله
(حولا) اى مع النصاب حولا كاملا والدليل على كون الحول شرطا قوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة
في مال حتى يحول عليه الحول رواه أبو داود وغيره وان كان ضعيفا فهو مجبور بأثر صحيحة عن ابي
بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم وأشار الى الثالث بقوله (وأسامة) اى أسامة المالك لما فلا أسامة
مصدر لا سام فهو بكسر الهمزة وقوله (كل الحول) شرط رابع أيضا في وجوبها فيها خبر أنس وفي
صدقة النعم في سائمتها اذا كانت اربعين الى عشرين ومائة شاة دل بمفهومه على نفي الزكاة في مملوكة
النعم وقيس بها مملوكة الابل والبقر واختصت السائمة بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرعى في كلا مباح ثم أشار
الى جواب متى بقوله (لزمته) الزكاة مع وجود الشروط السابقة (الا أن تكون ماشية) التي تجب
الزكاة فيها (عاملة مثل أن تكون معدة) وميأة (الحراثة) اى الزراعة (أو) معدة وميأة
(الحمل) عليها (أو) معدة (النضح) اى اخراج الماء من البئر مثلا فلا زكاة فيها لان المقصد منها
حيث الاستعمال لا النماء كتياب البدن وامعة الدار (والمراد بالأسامة ان ترعى) الماشية
المعدودة (من السكلا) وهو الخشيش سواء كان يابسا أو غيره وقد وصفه بقوله (المباح) فهو صفة
للسكلا خرج به السكلا المملوك كان نبت في ارض مملوكة لشخص او موقوفة عليه في ذلك خلاف
فبعضهم جعلها اى الماشية المذكورة من السائمة وتجب فيها الزكاة وبعضهم جعلها من المملوكة
ولا زكاة فيها ورجع السبكي انها من السائمة ان لم يكن للسكلا قيمته الا نفى مملوكة في فتاوى الفقهاء لان
اشترى الشخص كلاً فرعت في مكانها فسائمة فلز جزم وأطعمه اياها من المرعى أو البلد فمملوكة ثم فرج
المصنف على هذا المراد المتقدم في كلامه قوله (فلز علفها) مالكها (زمن طويلا لا تعيش) المملوكة
(دونه) اى دون العلف في ذلك الزمان (لو تركت الاكل) وجواب لو الاول بقوله (سقطت الزكاة)
فيها وأما جواب لو الثانية فمحذوف دل عليه ما قبله على الخلاف فيه اى لو تركت الاكل في الزمان
المذكور لا تعيش (وان كان) قد علفها (أقل) من ذلك الزمان بأن علفها زمانا تعيش بدونه بلا
ضرر عن يولم يقصده بقطع السوم (فلا يؤثر ذلك العلف) في وجوب الزكاة اى فتجب الزكاة فيها حيث
املا سامة بنفسها أو أسامها غير مالكها كفاصب أو اعطفت معظم الحول فلا زكاة فيها (ولو لم
نصاب الابل خمس) ثابت بالإجماع (فتجب فيها شاة) لما روى البخارى في حديث أنس ومن لم يكن
معه الا اربع من الابل فليس فيها صدقة فإذا بلغت خمسا ففيها شاة ولو ذكر اكا لا يأتى في كلامه بعد
وتكون هذه الشاة الواجبة في الخمس من الابل (من غنم البلد) اى بلد المزكى لا غيرها الا أن يكون
ذلك الغير خيرا منها في القيمة او مثلها (وهي) اى الشاة الواجبة عن الخمس من الابل (جذعة من
الضان وهي) اى جذعة الضان من جهة سنها (ما) اى جذعة مضى (لها) من عمرها (سنة أو ثنية
من المعز وهي) اى الثنية المذكورة من جهة سنها (ما) اى ثنية مضى (لها سنتان) من عمرها
وشرعت في الثالثة (ويحزى الذكر) اى جذع الضان او ثنى المعز (ولو كانت ابله) كلها (اناثا)
لصدق اسم الشاة على الذكر لان التاء فيها للوحدة لا للتأنيث (و) يجب (في عشر) من الابل (شاتان
و) يجب (في خمسة عشر) منها ايضا (ثلاث شياه و) يجب (في عشرين) منها (اربع شياه) من الضان
والمعز لما في الحديث من قوله في اربع وعشرين من الابل النعم في كل خمس شاة فتقوله صلى الله عليه
وسلم في اربع وعشرين خبر مقدم وقوله النعم مبتدا مؤخر وقوله في كل خمس شاة كذلك فيكون
تفصيلا لما أجله في أول الحديث (فان أخرج) المزكى (عن العشرين) من الابل (لما) اى
شيء ما الذى ثبت واستقر (دونها) اى العشرين كالخمس عشر والعشرون قوله (بغيرا يحزى عن)
زكاة (خمس وعشرين قبل منه) اى من المخرج المذكور مفعول به واما قوله قبل منه ففي جملة من

الفصل ونائبه في محل جزم جواب الشرط وإنما قبل منه ذلك لانه اذا أجزأ عن خمس وعشرين فما دونها أولى لان الاصل وجوب الزكاة من جنس المال المزكى وإنما عدل عنه رفقا بالمالك فان تكف الاصل أجزأه وقضية قوله بغير ايجزى عن خمس وعشرين اعتبار كونه اشي بنت مخاض أى اذا كانت ابلة اناثا ويقع ذلك البعير المخرج عن العشرة او عمادونها الى الخمس قرض لان ما لا يتجزأ يقع كله فرضا بخلاف ما يمكن تجزئته كسج جميع الرأس واطالة الركوع يقع قدر الواجب فرضا والباقي نفلا (و) يجب (في خمس وعشرين من الابل) اى الاناث (بنت مخاض وهى التى) مضى (لها) من عمرها (سنة ودخلت) أى شرعت (فى) السنة (الثانية) ولو يوم لقوله صلى الله عليه وسلم وإذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض اشي وسميت هذه بنت مخاض لان امها اذا تمت لها سنة من ولادتها أن لها أن تحمل مرة أخرى فتصير من المخاض وهى الحوامل (فان لم يكن فى ابلة بنت مخاض) بان عدمت ولو شرعا كان كانت مفصولة او مرهونة او كانت موجودة عنده (و) لكن (هى معيبة قبل منه) أى المزكى اعطاه (ابن لبون) عن بنت المخاض المدومة حسا أو شرعا وان كان اقل قيمة منها ولا يكاف تحصيلها سواء كان ابن لبون ذكر ا أمحقا او خنثى اما قبول ابن لبون فلما فى الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء. ولان فى بنت المخاض فضيلة بالاتوة وفى ابن لبون فضيلة بالسنة فاستويا وأما الخنثى فانه لا يخرج عن كونه ابن لبون أو بنت مخاض وكل منها يجزى كما علمته ولو اخرج حقا اجزاءه وزاد خير الانه أولى من ابن لبون (وهو ما) مضى (له) من عمره (سنتان ودخل فى) السنة (الثالثة) ولو زنا يسيرا (ولو ملك) من عنده خمس وعشرون من الابل (بنت مخاض كريمة لم يكلف اخراجها) عن ابلة المهازيل لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعث عاملا اياك وكرائم أموالهم رواه الشيخان (لكن ليس له العدول) عنها (الى) اخراج (ابن لبون) او اخراج حق عنها (فيلزمه) حيثنذ (تحصيل بنت مخاض) كاملة بشراء او غيره ولا تجزئه هزيلة لوجود هذه الكريمة عنده (أو يسمح) للمستحقين (با) خراج بنت المخاض (الكريمة ان شاءوا) يجب (فى ست وثلاثين) من الابل (بنت لبون) وسميت بهذا الاسم لان امها أن لها ان تضع ثانيا وتصير ذات ابن (و) يجب (فى ست وأربعين حقة وهى التى) مضى (لها) من عمرها (ثلاث سنين ودخلت فى الرابعة) سميت بذلك لانها استحققت ان تتركب ويحمل عليها وقيل لانها استحققت ان يطرقها الفحل (و) يجب (فى احدى وستين) من الابل (جذعة وهى التى) مضى (لها) من عمرها (اربع سنين ودخلت فى السنة الخامسة) سميت بذلك لانها اجذعت مقدم اسنانها اى اسقطته (و) يجب (فى ست وسبعين) من الابل (بنت لبون فى احدى وتسعين) من الابل (حققان وفى مائة وحدى وعشرين) منها (ثلاث بنات لبون فان زادت ابلة على ذلك) العدد المذكور والزائد تسع بعد الواحدة وعشر فلا يتغير الحساب إلا بهذا التقدير وحيثنذ يستقيم قوله (وجب فى كل أربعين) منها (بنت لبون ويجب فى كل خمسين حقة) وذلك لخبر ابي بكر رضى الله عنه بذلك فى كتابه لانس بالصدقة التى فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه البخارى عن أنس ومن لفظه فاذا زادت على عشرين ومائة فى كل أربعين بنت لبون وفى كل خمسين حقة والمراد زادت واحدة لا اقل كما صرح به فى رواية لاني داود فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون فهى مقيدة لخبر أنس (فى مائة وثلاثين حقة) لوجود الخمسين من هذا العدد (وبنتا لبون) أى عن الثمانين من هذا العدد أيضا لان المائة والثلاثين فيها خمسون وفيها أربعون مرتين فذلك وجبت الحقة عن الخمسين منها وبنتا

وفى خمس وعشرين من الابل بنت مخاض وهى التى لها سنة ودخلت فى الثانية فان لم يكن فى ابلة بنت مخاض وهى معيبة قبل منه ابن لبون وهو ماله سنتان ودخل فى الثالثة ولو ملك بنت مخاض كريمة لم يكلف اخراجها لكن ليس له العدول الى ابن لبون فيلزمه تحصيل بنت مخاض أو يسمح بالكريمة ان شاء وفى ست وثلاثين بنت لبون وفى ست وأربعين حقة وهى التى لها ثلاث سنين ودخلت فى الرابعة وفى احدى وستين جذعوهى التى لها اربع سنين ودخلت فى الخامسة وفى ست وسبعين بنتا لبون وفى احدى وتسعين حققان وفى مائة وحدى وعشرين ثلاث بنات لبون فان زادت ابلة على ذلك وجب فى كل أربعين بنت لبون ويجب فى كل خمسين حقة وفى مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون

اللبون عن الثمانين منها (و) يجب (في مائة وأربعين) من الابل (بنت لبون وحقتان) لانها مركبة من الخمسين مرتين ومن الاربعين مرة (و) يجب (في مائة وخمسين) منها (ثلاث حقا) لان الخمسين فيها مكررة ثلاث مرات ففي كل خمسين حقة (و) يجب (في مائتين) من الابل (اربع حقا) حال كونها (خمسينات) اي يجعلها ذلك (او خمس بنات لبون) حال كونها (اربعينات) اي يجعلها ماذكر فيكون الواجب فيه ما يقتضيه احد الحساين وهو اما اربع حقا او خمس بنات لبون ولا يتعين الحقا وقد فرغ المصنف على هذا الواجب الخير قوله (فان كان في ملكه) اي الشخص فرضان في نصاب واحد هما (خمس بنات لبون واربع حقا) لزمه الاغبط) والافنع منهما (للفقراء) وذلك كالمثال المتقدم فيجب الاغبط والافنع من اربع حقا او خمس بنات لبون هذا ان وجدتهما في ماله بصفة الاجزاء لان كلا منهما فرضا فاذا اجتمعاروعى مافيه حظ المستحقين ومصلحتهم كالحاجة لحل او حرث اذ لا مشقة في تحصيله والدليل على تعيينه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تتفقون والفقراء جمع لا بد منه (فان فقدتهما) اي الفرضين معا او فقد احدهما ووجد الآخر لا بصفة الاجزاء وجواب الشرط قوله (حصل) الفاقدهما او لاحدهما (ما شاء منهما) اي من الفرضين كلا او بعضا متما بشراء او غيره ولو غير اغبط لما في تعيين الاغبط من المشقة في تحصيله له (وان كان في ملكه احد الصنفين) اما الحقا او بنات اللبون (دون) الصنف (الآخر دفعه) اي ذلك الصنف الموجود وجوبا ولا يلزمه تحصيل الصنف الآخر (ومن لزمه سن) من الاسنان السابقة بان لزمه دفع بنت الخاض (ولم يكن عنده) سنها فن شرطية وجوابها قوله (صعد) اي الساعي (درجة واحدة) الى ابن اللبون (واخذ) اي المالك يصعد الساعي (شاتين تجزئان في) اخذهما عن (عشر من الابل) اي يدفع المالك ابن اللبون للساعي وياخذ من الساعي شاتين جبرانا (او) ياخذ بدل الشاتين (عشرين درهما) وقوله (وانزل) اي الساعي (درجة) عطف على قوله صعد (ودفع) اي المالك للساعي جبرانا (شاتين او) دفع (عشرين درهما) وقد تقدم وصف الشاة بكونها مجزئة فلا حاجة لاعادته ثانيا والمعمود والنزول المذكوران رواهما البخاري في كتاب أبي بكر المتقدم (ولو اراد ان ينزل) الساعي (او) اراد ان (يصعد درجتين بجبرانين) اي باخذهما في صورة الصعود اوردفعهما في صورة النزول ففي هذا الجواب تفصيل اشار له المصنف بقوله (فان فقد) اي الساعي (ايضا الدرجة القرني) في جهة صعوده اي كما فقد الدرجة السفلى وهي بنت الخاض او في جهة نزوله كان فقد الحقة الواجبة عن ست واربعين مع فقد بنت اللبون التي هي في جهة نزوله الى بنت الخاض وجواب الشرط الثاني قوله (جاز) حيث قد الصعود الى الحقة مع فقد بنت اللبون التي هي الدرجة القرني لبنت الخاض والنزول الى بنت الخاض عند فقد الحقة مع فقد بنت اللبون التي هي في جهة الحقة عند نزوله الى بنت الخاض فياخذ المالك الجبران عند الصعود او يدفعه للساعي عند النزول (وان وجدها) اي وجد القرني عند فقد الواجبة كان وجد بنت اللبون مع فقد بنت الخاض الواجبة عند الصعود او فقد الحقة الواجبة عند النزول فوجود بنت اللبون يمنع الصعود الى ما فوقها وهي الحقة ويمنع ايضا النزول الى ما تحتها وهي بنت الخاض وقوله (فلا) جواب الشرط اي فلا يجوز كل من الصعود والنزول مع وجود المجزئة وهي التي في جهة المفقودة كما علم ذلك كله لما تقرر سابقا قبل الجواب (والاختيار في الصعود) درجة او درجتين (والنزول) كذلك (انما هو) للزكي (وهو المالك لانهما شرعا تخفيفا عليه) (والاختيار في) دفع (الغنم وفي) دفع (الدرام) وهو الجبران المذكور انما هو (لمن اعطاها) اي لمن دفعها ساعيا كان او مالكا فان كان هو المالك فلا اختيار في دفع الشاتين او دفع العشرين درهما له وان كان هو الساعي فلا اختيار المذكور له (ولا يدخل

وفي مائة وأربعين بنت لبون وحقتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقا وفي مائتين اربع حقا وخمسينات او خمس بنات لبون اربعينات فان كان في ملكه خمس بنات لبون واربع حقا لزمه الاغبط للفقراء فان فقدتهما حصل ما شاء منهما وان كان في ملكه احد الصنفين دون الآخر دفعه ومن لزمه سن ولم يكن عنده صعد درجة واحدة واخذ شاتين تجزئان في عشر من الابل او عشرين درهما او نزل درجة ودفع شاتين او عشرين درهما ولو اراد ان ينزل او يصعد درجتين بجبرانين فان فقد ايضا الدرجة القرني جاز وان وجدها فلا والاختيار في الصعود والنزول للزكي وفي الغنم وفي الدراهم لمن اعطاها او لا يدخل

الجبران في النعم والبقر) لان السنة لم ترد الا في الابل والقياس يمتنع (وأول نصاب البقر ثلاثون) بقرة
 ذكر اكان أو أنثى لان التاء ليست للتأنيث (فيجب فيها) أى في الثلاثين (تبيع وهو ماضى له سنة)
 من عمره (ودخل) أى شرح (في) السنة (الثانية) ولو بقليل سمي بذلك لانه يتبع امه في المرعى (و)
 يجب (في اربعين) بقرة (مسنة) من البقر (وهي ما) مضى (لها سنتان) من عمرها (ودخلت في)
 السنة (الثالثة) سميت بذلك لتكامل أسنانها (و) يجب (في ستين) منها (تبعان وعلى هذا) قصر
 (ابدأ في كل ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مسنة) ففي سبعين مسنة وتبيع وفي ثمانين مسنتان وفي
 تسعين ثلاثة أبعه وفي مائة مسنة وتبعان وفي مائة وعشرة تبيع ومسنتان (فاذا بلغت مائة وعشرين
 فهي كبلوغ الابل مائتين) ففي مائة وعشرين اربعة ابعه او ثلاث مسنات وياتي فيه جميع ما تقدم
 في مائتين من الابل إلا انه لا صعود ولا نزول ولا جبران هنا لعدم ورودها كما مر والدليل على اسنان
 البقر المذكورة ما رواه الترمذى وغيره عن معاذ قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن فأمران
 أخذ من كل اربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبعا وصححه الحاكم وغيره والبقرة تقال على الذكر
 والأنثى (وأول نصاب النعم اربعون) شاة (فتجب فيها) أى في الاربعين (شاة) وهي (جذعة ضأن)
 لها سنة مضت من عمرها وان لم تجزع مقدم أسنانها (أو ثنية من المعز) مضى لها من عمرها سنتان
 وشرعت في الثالثة كما تقدم في نصاب الابل (و) يجب (في مائة واحدى وعشرين من النعم شاتان) و) يجب
 (في مائتين وواحد ثلاث شياه) و) يجب (في اربع مائة) من النعم (أربع شياه ثم) يستقر الحساب (هكذا
 أبدا) أى (في كل مائة شاة) روى البخارى ذلك عن نصران في كتاب ابى بكر السابق في صدقة الابل
 ومن لفظه هنا وفي صدقة النعم في سائمتها إذا كانت اربعين الى عشرين ومائة شاة فإذا زادت على عشرين
 ومائة الى مائتين شاتان فإذا زادت على مائتين الى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه فإذا زادت على ثلثمائة ففي كل
 مائة شاة فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن اربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا لأن يشاء ربه (فلو
 ملك) شخص (اربعين ضانا اجزأت) عنها (ماعزة) لعضانه باعتبار القيمة كما في الابل المهرية والارحية
 (وبالعكس) أى تجزى ضائته عن اربعين ماعزة مساوية لما عزة باعتبار القيمة ولا يضر اختلاف النوع
 حتى انه يكمل احد النوعين بالآخر منهما كعشرين من الضأن وعشرين من المعز وثلثين من
 الضأن وعشرة من الماعز وبالعكس في كل (لان الجنس واحد وهذه الاوقاص) جمع وقص بسكون
 القاف وقتحها وهو ما بين الفرضين من الابل والبقر والنعم واستعمله الشافعى وجماعة فاسم الإشارة
 في قوله له وهذه مبتدأ والخبر قوله (عفو لاشئ فيها) يعنى ان الزيادة الحاصلة بين النصابين يعنى عفا فلا
 تعد على المالك فالوقص معناه العفو والنصاب المذكور امر قدره الشارع لا يجوز النقص عنه وهذا
 العفو هو الصحيح نص عليه في القديم والجديد ومقابلة بقول الفرض يتعلق بالجميع تمسكا بظاهر قوله
 في حديث فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بفت مخاض ويتفرع على هذا الخلاف
 ما لو ملك تسع من الابل فهلك منها بعد الحول وقبل امكان الاداء اربعة فملى الصحيح الشاة واجبة
 بحالها وعلى مقابلة يسقط منها اربعة اتساع (وماتج) بالبناء للمجهول (من النصاب في أثناء الحول)
 متعلق بتبع وماتج موصول او نكرة موصوفة مبتدأ وجملة تتج اوصافه والخبر قوله (يزكى
 بحول اصله) أى فعوله بحول اصله ولا يفرد بحول مستقل (وان لم يمض عليه حول وسواء) فيما ذكر
 التبعية (بقيت الامهات او ماتت كلها) للبعث المتقدم وإذا بلغ مادون النصاب فبتناجه نصابا انعقد
 حوله من حينئذ (فلو ملك) شخص (اربعين شاة فولدت قبل تمام الحول بشهر اربعين سخة وماتت
 الامهات) قبل تمام الحول (لزمه شاة) أجل (التناج) لا للامهات وحسب لهذا التناج حول
 امهاتها والاصل في ذلك ما رواه مالك في الموطأ عن عمر رضى الله عنه أنه قال لساعيه اعتد عليهم

الجبران في النعم والبقر
 وأول نصاب البقر ثلاثون
 فيجب فيها تبيع وهو
 ماضى له سنة ودخل في
 الثانية وفي اربعين مسنة
 وهي ما لها سنتان ودخلت
 في الثالثة وفي ستين تبعان
 وعلى هذا أبدا في كل ثلاثين
 تبيع وفي كل اربعين مسنة
 فاذا بلغت مائة وعشرين
 فهي كبلوغ لابل مائتين
 وأول نصاب النعم اربعون
 فتجب فيها شاة جذعة
 ضأن أو ثنية من المعز وفي
 مائة واحدى وعشرين
 من النعم شاتان وفي مائتين
 وواحدة ثلاث شياه وفي
 اربع مائة أربع شياه ثم
 هكذا أبدا في كل مائة شاة
 فلو ملك اربعين ضانا
 اجزأت ماعزة وبالعكس
 لان الجنس واحد وهذه
 الاوقاص عفو لاشئ
 فيها وماتج من النصاب
 في أثناء الحول يزكى بحول
 أصله وان لم يمض عليه
 حول وسواء بقيت
 الامهات او ماتت كلها
 فلو ملك اربعين شاة
 فولدت قبل تمام الحول
 بشهر اربعين سخة وماتت
 الامهات لزمه شاة للتناج

بالسحلة وهي تقع على الذكر والاشئ وأيضا المعنى في اشتراط الحول أن يعصل النماء والتناج
نماء فيتبع الاصول في الحول اما ما ينتج من دون النصاب وبلغ به نصابا فيبتدا حوله من حين
بلوغه (فان كانت ماشيته) كلها (مراضا) جمع مريضة (اخذ منها) أى من الماشية المراض
(مريضة متوسطة) أى يكفى ذلك وعبرة المحلى مع المن ولا تؤخذ مريضة ولا معية إلا من مثلها
أى من المريضات او المعيات ويكفى مريضة متوسطة ومعية من الوسط (او) كانت تلك الماشية
(صحاحا) أى سليمة (أخذ منها) أى من الماشية الصحاح غنمة (صحيحة) لما رواه البخارى من قوله
صلى الله عليه وسلم لا يؤخذ من الصدقة هرة ولا ذات عور بضم العين وفتحها الميب (او) كانت
(بعضها) أى الماشية (صحاحا) وبعضها مراضا (اخذ منها شاة) (صحيحة) لكن يكون ذلك مصحوبا
(بالقسط) أى برعاية القيمة فلذلك فرع المصنف عليه فقال (فاذا ملك) الشخص المزكى (اربعين)
شاة (بعضها صحاحا قلنا) عند مراعاة التقسيط أى قال اهل الخبرة الذين من جملتهم المصنف لان اهل
الخبرة هم اهل العلم ومقول القول قوله (ولو كانت) غنمه كلها (صحاحا كم) ثمنا (تساوى) شاة
(واحدة منها) أى من الاربعين الصحاح (فاذا قيل) لك فى الجواب تساوى الواحدة منها (اربعة
درهم مثلا) او درهمين (قلنا) ثانيا عند ذلك أى عند معرفة قيمة الواحدة مع الصحة (لو كانت) أى
الاربعون شاة (كلها مراضا كم) ثمنا (تساوى) شاة (واحدة منها) أى من الاربعين والمراض
فجملة لو كانت كلها مراضا لمقول القول الذى قبله وهو قلنا وقوله (فاذا قيل) تفريع على هذا
السؤال أى قيل لك فى جواب هذا السؤال تساوى (درهمين مثلا) أى اربعة (قلنا) أى قال
اهل الخبرة (له) أى لمن وجبت عليه الزكاة من هذه الماشية المذكورة وأشار إلى مقول القول
بقوله (حصل لنا) شاة (صحيحة) قيمتها مصحوبة (بثلاثة دراهم) وهى المتوسطة لا مريضة ولا صحيحة
كاملة ولا ينظر لقوله ولو كانت كلها صحيحة لو كانت كلها مراضا فائدة لان قيمة الصحيحة والمريضة
لا تختلف بصحة غيرها ومرضه ولو قلنا كم تساوى صحيحة فاذا قيل اربعة قلنا كم تساوى مريضة
فاذا قيل درهمين لوفى بالمراد مع الاختصار قاله الجرجرى وعبرة المحلى لو انقسمت الماشية إلى صحاح
ومراض أو إلى سليمة ومعية أخذت صحيحة وسليمة بالقسط فى اربعين شاة نصفها صحاح ونصفها
مراض وقيمة كل صحيحة ديناران وكل مريضة دينار تؤخذ صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة
بما ذكره وذلك دينار ونصف وكذا لو كان نصفها سليما ونصفها معيبا كما ذكر انتهى وهو أوضح
بما هنا (ولو كانت) الشياه (الصحاح ثلاثين) شاة والمراض عشرة (لزمه شاة) وفى بعض النسخ زكى
أى اخرج شاة (تساوى) قيمتها (ثلثا ونصفا) والمعنى على كلا النسختين واحداى إذا كانت قيمة
كل من الصحيحة والمريضة كما ذكر (ومتى قوم) من فى ملكه صحاح ومراض (الجملة) أى مجموع
الصحاح والمراض معا (اخرج) شاة (صحيحة تساوى) قيمتها (ربع عشر الجملة) أى جملة الشياه الصحيحة
والمريضة فربع العشر قائم مقام ثلاثة أرباع العشر ولا يكلف إخراج شاة صحيحة تساوى قيمتها أربعة
أرباع العشر لجود المراض والصحاح وفى بعض النسخ زيادة واو قبل قوله اخرج فيكون معطوفا على
قوله قوم الجملة وجواب متى على هذه الزيادة قوله (كفى) على ما فى بعض النسخ أيضا ولا حاجة لهذا
التطويل الحاصل بالعطف والجواب المذكور بل النسخة الخالية من هذه الزيادة كافية فى المعنى
المراد واخضر من التطويل فيكون قوله اخرج بلا واو جوابا لمتى ثم استدرك المصنف على قوله اخرج
صحيحة تساوى الخ فقال (نعم لو كانت) الشاة (الصحيحة دون) الشاة (الواجبة) وهى المريضة (فى
القيمة اجزاء صحيحة قوم) يضة (فجاز اخر اجما إلى الصحيحة لصحتها جاز إخراج المريضة لانها على من

فان كانت ماشيته مراضا
أخذ منها مراضة متوسطة
أو صحاحا أخذ منها صحيحة
أو بعضها صحاحا وبعضها
مراضا أخذ صحيحة بالقسط
فاذا ملك أربعين بعضها
صحاح قلنا لو كانت كلها
صحاحا كم تساوى واحدة
منها فاذا قيل درهمين مثلا
قلنا له حصل لنا صحيحة
بثلاثة دراهم ولو كانت
الصحاح ثلاثين لزمه شاة
تساوى ثلثا ونصفا متى قوم
الجملة أخرج صحيحة
تساوى ربع عشر الجملة كفى
نعم لو كانت الصحيحة
دون الواجبة فى القيمة
أجزأه صحيحة ومريضة

الصحيحة في القيمة فقد ظهر من هذا الاستدراك صحة إخراج المريضة حيثئذ (وإن كانت) الماشية كلها إناثا (أو) كانت (ذكورا وإناثا لم يؤخذ في فرضها) أي الماشية المذكورة (إلا الأثني) في صورتين (إلا ما) أي إلا الذي (تقدم في) زكاة (خمس وعشرين) من الإبل (عند فقد بنت مخاض و) إلا ما تقدم (في) زكاة (ثلاثين بقرة و) إلا ما تقدم (في) زكاة (خمس من الإبل فانه يجرى ابن لبون) عند فقد بنت المخاض الواجبة عن خمس وعشرين من الإبل ويجزى حق عنها أيضا والحال أنها كانت كلها إناثا وإناثا وذكورا هذا كله راجع للاستثناء الأول أي المستثنى منه الأول (و) يجزى (تبيع) في الاستثناء الثاني وهو قوله وفي ثلاثين بقرة ولو كانت البقرة كلها إناثا أو إناثا وذكورا (و) يجزى (جذع ضان أو أثني معز) في الاستثناء الثالث وهو قوله وفي خمس من الإبل فهو على سبيل ألف والنثر المرتب فالاستثناء الأول للمستثنى منه الأول والثاني للمستثنى منه الثاني والثالث للمستثنى من الثالث فان الجذع من الضان الذكر يجزى عن خمس من الإبل الإناث أو الإناث الذكور (وإن تمحضت ماشيته ذكورا) فقط (أجزاء) إخراج الذكر (مطلقا) سواء اتحد نوع الماشية أو اختلف كان تكون الماشية كلها ضانا أو ضانا ومعزا وهكذا البقية وسواء كانت الماشية صحاحا أو مراضا (لكن يؤخذ في) زكاة (ست وثلاثين) من الإبل الذكور (ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في) زكاة (خمس وعشرين) منها أي عند عدم بنت المخاض ثلاثين بين النضارين وهذا يعرف بالتقويم والنسبة فإذا كانت قيمة المأخوذ في خمس وعشرين خمسين درهما تكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين درهما بنسبة زيادة الجملة الثانية على الجملة الأولى وهي أي تلك الزيادة خمسان وخمس خمس وحاصل ذلك أن الجملة الثانية وهي الستة والثلاثون تزيد على الأولى وهي الخمسة والعشرون أحد عشر فإذا نسب الأحد عشر للجملة الأولى كانت خمسين وخمس خمس والاثنان والسيعون تزيد على الخمسين باثنين وعشرين ونسبتها للخمسين خمسان وخمس خمس (وإن كانت) الماشية (كلها صفارا دون) أي أقل من (سن الفرض) أي لم تبلغ سنه الذي تجزى فيه (أخذ منها) أي من الماشية الصغار (صغيرة) وفي بعض النسخ زيادة ليست من أصله بل هي من شراح وحواش وتلك الزيادة أن الصغار لا يتصور فيها الاسامة مع أن شرط زكاة الماشية الاسامة فاجابوا عن ذلك بأنه يتصور بموت الأمهات قبيل آخر الحول بزمان لا تنثر الصغار فيه لبنا بملوكا أو بزمان تعيش بدونه بلا ضررين (ويجتهد الساعي بحيث لا يسوى بين) النصاب (القليل و) النصاب (الكثير) بل يفرق ما بينهما فلذلك فروع على هذا الاجتهاد فقال (فصيل) زكاة (ست وثلاثين) من الإبل (يكون خيرا من فصيل) زكاة (خمس وعشرين) منها وهذا معنى قوله لا يسوى بين إلى آخره (وإن كانت) الماشية (كبارا و صفارا لزمه كبيرة وهي) أي الكبيرة (من) سن (الفرض المتقدم) أي باعتبار القيمة على المذهب الجديد (وإن كانت) الماشية (معية أخذ) منها (الوسط في العيب) باعتبار عيب البقية والمراد بالعيب ما يثبت به الرد في المبيع ولا يؤخذ أقلها عيبا ولا أكثرها عيبا وقيل يؤخذ الوسط في القيمة فلا يؤخذ أقلها ولا أكثرها قيمة (وإن كانت) الماشية (أنواعا) مختلفة (كضان ومعز) وهما نوعان للغنم لانه يعم الضان والمعز ويخاف بتشديد الياء وتخفيفها من الإبل وعراب كذلك وأرحية بفتح الحاء المهملة وكسر الموحدة ومهرية منها وجواميس وعراب من البقر (أخذ من أي نوع شاء) لكن ذلك (بالقسط) أي باعتبار القيمة لأن الضان أعلى من المعز رعاية للجانبين وليس المراد أنه يؤخذ شقص من هذا وشقص من هذا فهذا لا يجزى بالاتفاق وقال ابن الصباغ ينبغي أن يكون المأخوذ من أعلى الأنواع كما لو انقسمت ماشيته إلى صحاح ومراض يأخذ الصحيحة بالحصة وقال الرافعي ولك أن تقول أي جوابا عن كلام ابن الصباغ ورد النهي عن المريضة

وإن كانت إناثا أو ذكورا وإناثا لم يؤخذ في فرضها إلا الأثني إلا ما تقدم في خمس وعشرين عند فقد بنت مخاض وفي ثلاثين بقرة وفي خمس من الإبل فانه يجزى ابن لبون وتبيع وجذع ضان أو أثني معز وإن تمحضت ماشيته ذكورا أجزاء مطلقا لكن يؤخذ في ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين وإن كانت كلها صفارا دون سن الفرض أخذ منها صغيرة ويجتهد الساعي بحيث لا يسوى بين القليل والكثير ففصل ست وثلاثين يكون خيرا من فصل خمس وعشرين وإن كانت كبارا و صفارا لزمه كبيرة وهي من الفرض المتقدم وإن كانت معية أخذ الوسط في العيب وإن كانت أنواعا كضان ومعز أخذ من أي نوع شاء بالقسط

والحمية لذلك لا تأخذها ما قدرنا على حمية أى مدة قدرتنا على أخذها وما نحن فيه بخلافه انتهى
 (فيقال) هذا تفريع على اعتبار القسط (أو كانت) الماشية (كلها ضائنا) واراد ان يخرج معزا (كم
 تساوى واحدة منها) أى من هذه الماشية وهى الضان كما هو فرض المسئلة وقد استند المصنف للجواب
 إلى ما تقدم سابقا فقال (إلى آخر ما تقدم) أى فيما إذا كانت الماشية بعضها صحاح وبعضها مراض
 وأخرج حمية باعتبار القيمة أى فإذا قيل فى الجواب تساوى أربعة دراهم مثلا قلنا ولو كانت
 كلها معزا كم تساوى واحدة منها فإذا قيل درهمين فيقال درهمين فيقال له حصل للمستحقين
 ضائقة وما عزة بثلاث قدرهم (ولا تؤخذ حامل) فى الزكاة لانها من الخيار وسيأتى فى كلامه انتهى عن أخذ
 الكراشم وان كانت ماشية كلها حوامل لان صفة الحمل معفو عنها كالوقص أى كما يعنى عن الوقص
 أى الزيادة والحاصلة بين النصابين قاله صاحب التقريب قال الامام وهذا الذى ذكره صاحب التقريب
 حسن لطيف فيه نظردقيق وهو ان الحامل تصدق باثنين هى والجنين فى الاربعين شاة واحدة فلا
 وجه لتكليفه حاملا (ولا) تؤخذ (التي ولدت) لكثرة لبنها إذا مضى لها من ولادتها نصف شهر
 او شهران على الخلاف فى ذلك لارضاع ولدها ولا يجوز التفريق فى هذا الزمن أى زمن ارضاع الولد
 وهذه المسألة بالرأى بضم الزامع تشديد البامولانها من الكراشم أيضا لكثرة لبنها (ولا) يؤخذ
 (الفحل) لانه للضراب فيتضرر المالك باخذه (ولا) تؤخذ (الخيار) لانه منهى عن اخذها بقوله
 صلى الله عليه وسلم لعاذ لمابعثه إلى ابنه اياك وكراشم أموالهم فمطف الخيار على الحامل من عطف
 العام على الخاص لان الحامل من الخيار باعتبار كثرة نفعها وقد روى هذا الحديث البخارى ومسلم
 (ولا) تؤخذ (المسنة) أجل (الاكل) وتسمى الاكولة (إلا ان يرضى المالك) باخذ ما ذكر لان
 النهى عن أخذ المذكورات إنما هو للاجحاف بالمالك وهو الجور ولما رضى بدفعها سقط الاجحاف
 نعم ان كانت كلها خيارا اخذ الخيار منها إلا الحوامل فلا يؤخذ منها حامل كما قلناه الامام واستحسنه
 وقدر آخا هذا كله فيما إذا كان المخلوط غير مخلوط وقد أشار المصنف إلى حكم النصاب المخلوط فقال
 (ولو كان بين نفسين) أى شخصين حال كونهما (من اهل) وجوب الزكاة بأن يكون كل منهما حرا
 مسلما وقوله (نصاب مشترك) اسم كان مؤخر وبين طرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ولا فرق فى
 هذا النصاب المشترك بين ان يكون (من الماشية او من غيرها) من الثمر والزرع والتقد وعرض
 التجارة وقدين المصنف ذلك النصاب المشترك بقوله (مثل ان وراثته) أى الشريكان والماء عائدة
 على النصاب وهى المفعول به والالف عائدة على الشريكين وهى الفاعل ومثل ان استدان (او) كان
 بينهما نصاب (غير مشترك بل لكل منهما عشرون شاة مثلا) أى أمثل بالشاة مثلا ومثلها الابل والبقر
 بأن يكون لكل منهما خمسة عشر ناقة او خمسة عشر بقرة حال كون العشرين شاة (متميزة إلا أنهم)
 أى لكهما أى الشخصان (اشتركا فى المراح) يعنى أن المراح واحد لما شيتهما وهكذا يقال فى البقية
 فقد أشار المصنف إلى ان هذه المذكورات شروط لكونهما يزكيان زكاة الشخص الواحد والمراح
 بضم الميم هو أى الماشية ليلا (و) اشتركا (فى المشرح) أى الموضع الذى تجتمع فيه الماشية ثم تساق
 إلى المرعى (و) اشتركا (فى المرعى) أى فى مكان الرعى (و) اشتركا (فى المشرب) أى موضع
 شرب الماشية من عين أو نهر أو بئر أو حوض ويسمى المشرح وغير ذلك (و) اشتركا (فى موضع
 الحلب) بفتح اللام وحكى اسكانها أى المكان الذى تحلب الماشية فيه (و) اشتركا (فى الفحل) الذى
 ينزو على الماشية (و) اشتركا (فى غيرها) أى غير ما ذكر من هذه المواضع حال كون ذلك
 الغير كائنا (من الناطور) بمهمله وحكى اعجامها أى حافظ الشجر والزرع (و) من (الجرين) أى
 موضع تجفيف الثمر وتخليص الحب (و) من (الدكان) أى الموضع الذى توضع الاقشة والامتعة فيه

فيقال أو كانت كلها ضائنا
 كم تساوى واحدة منها
 إلى آخر ما تقدم ولا تؤخذ
 حامل ولا التي ولدت ولا
 الفحل ولا الخيار ولا
 المسنة للأكل إلا ان
 يرضى المالك ولو كان
 بين نفسين من أهل نصاب
 مشترك من الماشية أو
 من غيرها مثل ان وراثته
 أو غير مشترك بل لكل
 منهما عشرون شاة مثلا
 متميزة إلا أنهما اشتركا
 فى المراح وفى المشرح وفى
 المرعى وفى المشرب وفى
 الحلب وفى الفحل وفى
 غيرها من الناطور والجرين
 والدكان

(و) من مكان (الحفظ) للتقديرات التجارية وكذا الحارث وزاد في المجموع السكيات والوزان والميزان والجمال لأحالب ولا أنا يحلب فيه ولا نية خلطة فهذه الثلاثة لا يشترط اتحادها في وجوب زكاة الشخص الواحد وتقدم أن المصنف صرح بل في قوله ولو كان بين نفسين الخ ثم بعده هذه الشروط السابقة صرح بالجواب لما فقال (زكيا) أي الشخصان (زكاة الرجل الواحد) فيصير مالهما أو مال الأشخاص المشتركين فيه بمنزلة مال الشخص الواحد في الزكاة فقد تفيد تنقيلا على الشخصين كما لو كان عند كل منهما عشرون شاة فوجب عليهما شاة بعد أن كانت لا تجب على أحد منهما وقد تفيد تخفيفا عليهما كأن كان عند كل واحد أربعون واشتركا فوجب عليهما شاة واحدة لأن المال صار حكمه كمالال الواحد وهو لو كان عند رجل واحد هذا القدر لا يجب عليه إلا شاة واحدة ومن الأربعين إلى الثمانين وقص كما تقدم لا زكاة فيه ولو لم يشتركا لوجب على كل واحد شاة وتفيد كثرة الزكاة كما لو كان جملة المال المشترك مائتين وواحدة من الغنم فتجب فيها عند الشركة ثلاث شياه عليهما ولو كان لأحدهما مائة وللآخر مائة وواحدة لم يجب على كل واحد إلا شاة وقد تفيد تنقيلا على أحدهما وتخفيفا على الآخر كما لو كان عند واحد أربعون وعند الآخر عشرة فوجبت شاة عليهما بحسب المال فأفادت تنقيلا على صاحب العشرة وتخفيفا على صاحب الأربعين فعليه ثلاثة أرباع شاة وعلى الآخر ربع شاة ولا تفيد تخفيفا في غير المواشي لأنه لا وقص إلا فيها فإزاد على النصاب في الذهب والفضة فيحاسبه الدليل على اعتبار الخلطة قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البخاري وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية وإطلاق الحديث يشمل الماشية وغيرها وقول المصنف نصاب مشترك يفيد أنه لو اشتركا ثمانية وثلاثين لكل واحد منهما تسعة عشر وانفرد كل منهما بشاة فلا زكاة عليهما لأن المشترك لم يبلغ نصابا والمنفرد كذلك والله اعلم

باب زكاة النبات

لما كان النبات يستعمل مصدر أو اسم الشيء الثابت وهو المراد هنا عدل المصنف إلى الثابت لأن النبات قد يورث المصدر وهو غير مراد هنا والثابت يشمل الزرع والشجر (لا تجب الزكاة في الزروع) مطلقا (إلا فيما) أي في زرع أو إلقاء الزرع الذي (يقتات به) اختيارا فإسم موصول أو نكرة موصوفة وقد بين المصنف ما يقتات به اختيارا بقوله (من جنس ما يستنبته الآدميون) أي شأنه ذلك فالجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ما يقتات وكذلك يقال فيما بعده من المعطوف على هذا البيان وهو قوله (وييس) وفي بعض النسخ ويداس أي يدرس ويدق ومعنى ييس يتصف باليس بعد الخضرة وهو حالة كماله (ويدخر) أي يرفع لوقت الحاجة فهذه شروط ثلاثة في وجوب زكاة النبات وقد أفادت الحالة لأنها وصف لصاحبها قيد في عاملها وعاملها قوله لا تجب الزكاة وصاحبها هو ما يقتات أي حال كونه كائنا من جنس الخ وحال كونه كائنا مما ييس وحال كونه كائنا مما يدخر فان فقد الأول وهو ما يقتات كما في بذر القطن أو الثاني وهو كونه من جنس ما يستنبته الآدميون اختيارا كما في الفث بالفاء والمثلثة في الصحاح نبت يخبز ويؤكل في حال الجذب وقلة الشيء وما زاده المصنف من قوله وييس أو يداس ويدخر لا يتوقف ضابط الزكاة عليه بل الضابط هو مقتات اختيارا وكونه مما يستنبته الآدميون وما بعده من المعطوفات هو لازم لكل مقتات مستتب كما ذكره الرافعي فلا حاجة إلى التصريح به لأن كل مقتات يلزمه اليس والدوس والادخار فالمعول عليه في ضابط الزكاة هو ما يقتات وما يستنبته الآدميون وزاد المصنف ما بعده تبعاً للعراقيين تأكيذا وهو من عطف اللازم على الملزوم وقد مثل المصنف لما يقتات اختيارا ويستنبته الآدميون فقال (كحنطة) وهي البر المعروف (وشعير) بفتح الشين المعجمة وحكى كسرهما وهو لغة العامة (وذرة)

والحفظ زكيا زكاة

الرجل الواحد

(باب زكاة النبات)

لا تجب الزكاة في الزروع

إلا فيما يقتات به من جنس

ما يستنبته الآدميون

وييس ويدخر كحنطة

وشعير وذرة

بضم الذال المعجمة وفتح الراء المخففة والدخن نوع منه (وأرز) بفتح المعجمة وضم الراء وبضمها والزاي مشدده فيهما ويقال رز بلا همزة نقل السيوطي عن علي بن ابي طالب ان كل ما ثبتت الارض فيه دواء وداء إلا الارز فانه دواء لاداء فيه ونقل ايضا ان الارز كان جوهرة مودعافيا نور النبي ﷺ فلما أخرج منها تفتت وصارت مكنا وينبغي على ذلك انه يسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند اكله (وعدس) بفتح العين والدال المهملة ومثله البسلاء (وحص وباقلاء) وهو القول وبرسم آخره بالالف فتخفف اللام ويمد وقد يقصر مع تشديد اللام (وجلبان) وهو بضم الجيم وفي لامة التشديد والتخفيف وهو المسمى بالكشري عند العوام (وعلس) وهو بفتح العين المهملة واللام وآخره سين مهملة وفي الصحاح هو نوع من الحنطة وهو طعام اهل صنعاء قال السبكي يكون منه في السكام الواحد اى في القشرة الواحدة جتان وثلاث ولا يزول كمامه إلا بالرحى الخفيفة او المبراس وبقاؤه فيه اصلح فذه الحبوب التي تجب فيها الزكاة (ولا تجب الزكاة في الثمار) مطلقا (إلا في الرطب والعنب) لاسره صلى الله عليه وسلم ان يخرج من العنب كما يخرج من النخل وتؤخذ زكاته زيبا كما تؤخذ زكاة النخل ثم رواه الترمذي وابن حبان وغيرهما وقوله صلى الله عليه وسلم لاني موسى الاشعري ولما ذحين بعثما الى اليمن لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الاربعة الشبيرة والحنطة والتمر والزبيب رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد وقس بما ذكر فيه ما في معناه والحصر في الثاني اضافي اى في المذكور في خبر الحاكم (ولا تجب الزكاة في الخضراوات) كالبامية وغيرها ولا تجب في البطيخ والزمانو القشامو القصب لان النبي صلى الله عليه وسلم قد صاعها ذكر وسواء في عدم وجوب زكاتها اى الخضراوات وما عداها زرع قصدا ام ثبتت اتفاقا والقصب يكون المعجزة الرطب بفتح الراء وسكون الطاء هو نبت يشبه البرسيم (ولا) تجب الزكاة (في الاوزير مثل الكون) لان القصد منها اصلاح الطعام لا القوت ولا تجب فيها ليس بقوت كخوخ ومشمش وتين وجوز ولوز وقناج وزيتون ومشمم وزعفران ولا تجب فيها لا يقتات اختيارا كحب الحنظل فانه يقتات للضرورة ومثله حب القاسول والتمر من ومنه ما تقدم من آلت بالقامو المثلثة (فن انقضى ملكه نصاب حب) من الحبوب السابقة (او بدا) اى ظهر (صلاح نصاب رطب او) صلاح نصاب (عنب لزمته الزكاة) فالجمل في محل جزم جواب لمن الشرعية اى لومه ان يذكر من الحب والرطب والعنب (ولا) اى وان لم يعتقد في ملكه نصاب حب بان لم يعتقد اصلا او انقضى ملك غيره كان حمل السيل حبه الى ارض غيره ولم يبد صلاح ما ذكر من الرطب والعنب (فلا) زكاة حيثئذ (والنصاب) فيما ذكر (ان يبلغ) هو اى النصاب حال كونه (جاا حالها) اى صافيا (من القشر والتبن خمسة أوسق) منصوب على المفعولية لقوله يبلغ فلا زكاة فيما دونها لخبر الشيخين ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة والاوسق جمع وسق بفتح الواو وهو ستون صاعا بالاجماع وهو يكيل المدينة فيكون النصاب ثلثمائة صاع وسمى وسقا لانه بمعنى الجمع وهو يجمع الصيمان (وهو) اى النصاب المذكور قدره بالوزن (الوسق البغدادي) اى منسوب لبغداد وانما قدرت به لانه الرطل الشرعي وبيان كونه بالوزن ما ذكر هو ان الوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد رطل وثلث بالبغدادى والرطل البغدادي ما يقو ثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم ثم استثنى المصنف من صايط النصاب المذكور قوله (إلا الارز و) (إلا) (الطر وهو) اى الطرس (صنف) ونوع (من الحنطة) كما تقدم التنب عليه وقد وصفه المصنف بقوله (يدخر مع قشره) لان صلاحه في ذلك فنصابهما عشرة أوسق بقشرهما اى منه اعتبارا له بالنصاب قال في الكفاية لو كان خالصا لدون العشرة خمسة أوسق كان هو النصاب (ولا يخرج لوكاة الواجبة) (في الحب) (لا بعد التصفية) (من التبن) (ولا)

وأرز وعدس وحص
وباقلاء وجلبان وعلس
ولا تجب الزكاة في الثمار
إلا في الرطب والعنب
ولا تجب في الخضراوات
ولا في الاوزير مثل
الكون فن انقضى ملكه
نصاب حب او بدا صلاح
نصاب رطب أو عنب
لزمته الزكاة وإلا فلا
والنصاب ان يبلغ جاا
خالصا من القشر والتبن
خمس أوسق وهو ألف
وسق البغدادي إلا
الارز والطرس وهو
صنف من الحنطة يدخر
مع قشره فنصابهما عشرة
أوسق بقشرهما ولا يخرج
الزكاة في الحب إلا بعد
التصفية ولا

تخرج الزكاة (في التمر إلا بعد الجفاف) لما روى عتاب بن أسيد بفتح الهزة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الكرم انها تخرص كما يخرص النخل ليؤدى زكاته زيبا كما يؤدى النخل تمرا رواه أبو داود والترمذي وغيرهما وهو وان كان مرسل إلا أن الحجة قامت به لاعتضاده بإجماع العلماء والتابعين فمن بعدهم كما قال في المجموع قام الإجماع على وجوب الزكاة في التمر واليبيب ومؤنة التصفية والتجفيف على رب المال لا تحسب من جملة الزكاة (وتضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض) برفع بعضها بدل من ثمرة (في تكميل النصاب) وإن اختلف إدراكها لانا لو اعتبرنا التساوي في الإدراك لادى إلى عدم وجوب الزكاة لان ادراك الثمار لا يكون في حالة واحدة بل جرت العادة باختلاف إدراك الثمرة حتى في النخلة الواحدة إطالة لزمن التفكة تفضلا منه (حتى لو اطلع البعض) أى برز وظهر (بعد جدداد) بفتح الجيم وكسرها واهمال الدالين أى قطع (البعض) لحتى تفريعية بمنزلة الفاء فكانه قال فلو اطلع الخ وهذا الفعل يستعمل بمعنى ظهر وبرز كما علمت ويستعمل بمعنى اظهر وأخرج وفي المختار أطلع النخل أى أخرج طلع ثم به المصنف على علة الضم بقوله (لاختلاف أنواعه) فبعض أنواع التمر يسرع إدراكه قبل نوع آخر (أول) اختلاف (بلده) حرارة وبرودة كنجدة وهامة قهامة حارة يسرع إدراك الثمر بها بخلاف نجد لبردها وقوله (والعام واحد الجنس واحد) جملة حالية قيد تقييد الضم المذكور وجواب لقوله (ضمه) أى ضم ما طلع بعد جدداد البعض (اليه) متعلق بضم وقوله (في تكميل النصاب) متعلق بضم ايضا وهو المقصود بالضم (ويضم أنواع الزرع بعضها إلى بعض في) اكمال (النصاب ان اتفق حصادهما) أى اتحد قطع الزرعين (في عام واحد) لان القطع هو المقصود وإن لم يقع الزرعان في الابتداء معايل واحد متقدم وواحد متاخر وعند القطع يستقر الوجوب والعام الواحد اثني عشر شهرا فاذا وقع الحصادان في هذه المدة ضم بعضها إلى بعض ولا فرق بين كون الزرع حنطة أو غيرها كالذرة التي تزرع في الخريف والربيع والصيف إن اتفق الحصادان في عام واحد وإلا فلا وقيل ان الزرع بعد حصد الاول لا يضم كحمل شجرة وقيل يعتبر وقوع الحصادين والزرعين في سنة واحدة لانهما حيثئذ يعدان زرع سنة واحدة وقيل غير ذلك وكان على المصنف ان يقول ويضم أنواع الزرع بعضها إلى بعض لان الضمير عائد إلى أنواع أو يقول ويضم بعض أنواع الزرع إلى بعض وعجاجة المنهاج ويضم النوع إلى النوع (ولا تضم ثمرة عام أو زرعه إلى ثمرة عام آخر) إلى (زرعه) وإن قطع ثمرة العام الثاني قبل جدداد ثمرة العام الاول ولو كان له نخيل وعنب يحمل في العام الواحد مرتين لم يضم الثاني بلا خلاف لان كل حمل كثمرة عام ونقل الرافعي والنووي في المجموع وغيره عن الأصحاب ان هذا لا يكاد يتصور في النخل والعنب فانهما لا يحملان في السنة حملين وإنما يتصور في التين والنبق ونحوهما بما لا زكاة فيه وإنما ذكر الشافعي هذه المسألة ليأنا لحكمها فلا يضم إلا الثمرة في العام الواحد (ولا) يضم (عنب لرطب) في اكمال النصاب (ولا) يضم (بر لشعير) لاختلاف الجنس كما لا يضم سائر اجناس الجبوب بعضها إلى بعض لان كل واحد منهم منفرد باسم خاص والعسل نوع من الحنطة كما تقدم فيضم اليها والسلت جنس مستقل لا يضم إلى الحنطة وإن أشبهها في اللون والنعمه ولا إلى الشعير وإن أشبهه في برودة الطبع لانه إذا اكتسب من تركيب الشببين طبعا انفرد به فصار أصلا براسه (ثم الواجب) في زكاة الثابت (العشران سقى بلا مؤنة كالخمر ونحوه) كما يجرى على وجه الارض من نهر وقناة بلا مؤنة بل يشرب الزرع بنفسه بلا واسطة سقى (و) فيه (نصف العشران سقى) مؤنة كد (ساقية ونحوها) أى الساقية كدولاب يضم اوله وقد يفتح وهو ما يديره الحيوان وكنا حورة وهو ما يديره الماء لقوة جريه يروى البخاري من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في سقت السماء والعيون أو كان عثريا العثرو فيا سقى بالنضح نصف العشر قال النووي

في التمر إلا بعد الجفاف
وتضم ثمرة العام الواحد
بعضها إلى بعض في تكميل
النصاب حتى لو اطلع
البعض بعد جدداد البعض
لاختلاف أنواعه وبلده
والعام واحد والجنس
واحد ضمه اليه في تكميل
النصاب ويضم أنواع
الزرع بعضها إلى بعض في
النصاب ان اتفق حصادهما
في عام واحد ولا تضم ثمرة
عام أو زرعه إلى ثمرة
عام أو زرعه ولا حسب
لرطب ولا بر لشعير ثم
الواجب العشران سقى
بلا مؤنة كالخمر ونحوه
ونصف العشران سقى
بساقية ونحوها

في المجموع وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين انتهى وإنما اختلف الواجب بما ذكر مراعاة لحفة المؤونة في الاول وثقلها في الثاني (و) الواجب (للقسط ان سقىهما) أي بما لا مؤونة فيه وبما فيه مؤونة باعتبار المدة أي مدة عيش الثمر والزرع ونمايتها لا بما كثرهما سقيا ولا يعتبر عدد السقيات (ثم) بعد اخراج زكاته (لا شيء فيه) أي فيما ذكر أول مرة وإن دام في ملكه سنين لأن زكاة الثابت لا تتكرر كل عام كتكرار زكاة النقد (ويحرم على المالك ان يأكل شيئا من الثمرة او يتصرف فيها) أي في الثمرة المأخوذة (قبل الحرص) أي الحزر والتقدير وقبل التضمن للمالك في ذمته وعطف التصرف على الاكل من عطف العام على الخاص كما هو ظاهر لأن التصرف فيها يشمل الاكل وغيره فلا يصح لأن العطف المذكور خاص بالواو فقط ويمكن جعل أو بمعنى الواو وإن كان بعيدا ولو اقتصر على حرمة التصرف فيها لوفى بالمراد ولما ورد عليه شيء ومثل الثمرة في هذا الحكم الزرع فيحرم على المالك التصرف فيه ومنه الفريق فيحرم اخذه والتصرف فيه واقتصاره على الثمرة لاجل الحرص المذكور وقد اشار المصنف إلى الحكم المترتب على التصرف فقال (فان فعل) أي تصرف فيما رجبت فيه الزكاة باكل أو غيره (ضمنه) أي ما أتلفه لأن فيه حق الفقراء شائنا (ويندب للامام ان يبعث) رجلا (خارصا) له معرفة بكمية ما يخرج من الثمر ظنا (عدلا) وهذا معنى قولهم وشرط في الحرص عالم به واحدا كان أو اكثر بقدر الحاجة قال يبعث سنة وأما انصاف البعوث ههنا الوصفين فهو شرط فلا يصح بعث جاهل به ولا غير عدل أي لا يكون فاسقا ويشترط ان يكون حرا ذكرنا إلى آخر ما يذكر في الشاهد لأن الحرص ولاية فلا يصلح لها من ليس اهلا للشهادات واكتفى بواحدنا مع ان مقتضى كون الخارص اهلا للشهادة ان يكون نصابه اثنين لأن الحرص ينشأ عن اجتهاد فكان كالحكم والخبر ابي داود وغيره باسناد حسن انه صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة خارصا أول ما تطيب الثمرة وقد وصف المصنف الخارص بقوله (يحرص الثمر) أي الذي بدأ صلاحه (ومعناه) أي معنى الحرص المفهوم من يحرص (انه) أي الخارص المتقدم ذكره أولا (يدور) ويطوف (حول النخلة) أي حول كل نخلة على افرادها ويقدر ثمرتها أو ثمرة كل نوع رطبا ثم يابسا وقوله (فيقول فيها) أي في هذه النخلة (من الرطب) مقدار (كذا) أي صاعا مثلا أو صاعين من التمر وهذا بيان لمعنى الحرص هذا في حال كونه رطبا (و) يقول الخارص ايضا (ياقي) ويتحصل (منه) أي من الرطب (من التمر كذا) فكذا فاعل ياقى ومن التمر تميز لكذا مقدم عليه ولا ضرورة إلى تقدمه على غيره وتقدير الكلام ياقى ويتحصل من الرطب كذا أي مقدار صاع مثلا من التمر (ويضمن) الامام أو الساعي (المالك نصيب الفقراء) ليتقل الحق من العين إلى الذمة تمرا أو زيبا ليخرجه بعد جفافه والحرص خاص بالرطب والزبيب فلا حرص للزرع لاستتار حبه ولا نه لا يؤكل غالبا رطبا بخلاف التمر ولا يذم من بدو صلاحه فلا حرص فيما لم يد صلاحه لأنه لا يتأني فيه إذ لا حق للمستحقين فيه ولا يضبط المقدار فيه حيثنذ لكثرة العادات قبل بدو صلاح وصيغة التضمن ان يقول المضمن للمالك ضمنتك حق المستحقين من الرطب والعنب بكذا قال فاعل في كلام المصنف عائد إلى الامام أو الساعي كما علمت والمالك مفعول أول ونصيب الفقراء مفعول ثان وقوله (بحسابه) أي قدره أي بقدر ما قدره الخارص متعلق بمحذوف حال من النصيب أي حال كون النصيب ملتبسا بحسابه وقوله (في ذمته) متعلق بضمن أي يقع التضمن ويحصل في ذمة المالك وحيثنذ يجوز له ان يتصرف فيه بأي وجه كان من انواع التصرفات لكن بعد القبول وإلى ذلك أشار بقوله (ويقبل المالك ذلك) التضمن الحاصل من الامام أو من الساعي أو الخارص بطريق الوكالة عن الساعي أو عن الامام لأن الخارص وظيفته التقدير فقط لا التضمن خلافا لما يفهم من ظاهر الجورجى حيث جعل

والقسط ان سقىهما ثم
لا شيء فيه ويحرم على
المالك ان يأكل شيئا من
الثمره او يتصرف فيها قبل
الحرص فان فعل ضمنه
ويندب للامام ان يبعث
خارصا عدلا يحرص الثمر
ومعناه انه يدور حول
النخلة فيقول فيها من
الرطب كذا ويأتى من
التمر كذا ويضمن المالك
نصيب الفقراء بحسابه في
ذمته ويقبل المالك ذلك

التاعل عائد على الخارص (فيقتل حيثن) أى حين إذ قبل المالك (حق الفقراء منه) أى من عين الثمر المحروص (إلى ذمته) أى المالك (وله) أى للمالك (بعد ذلك) أى بعد نقل الحق المذكور (التصرف) فيه بأكل وبيع وغير ذلك لأنه ملكه ولا تعلق لاحد فيه (فان تلف) الثمر (بآفة سبوية) نسبة للسبب لسكونها نازلة من جهتها فهي من الله لا غير وليس للخلق دخل في تلفها أو سرق المحروص من الشجر أو من الجرين قبل التمكن من الاداء أما إذا قصر بان أمكن الرفع فأخر أو وضعها في غير حرز مثلها فانه يضمن قطعاً لتفريطه وقوله (بعد ذلك) أى بعد التضمن المتقدم وقوله (سقطت الزكاة) جواب الشرط (تفنيه) لو ادعى حيف خارص فيها خرصه أو غلطه فيه بما يبعد لم يصدق الا بينة كما لو ادعى حيف حاكم أو كذب شاهد ويحط في الثانية التدر المحتمل بفتح الميم لاحتماله وهو الذى لو اقتصر عليه في دعوى الغلط قبل كوسق من عشرين كما مثل به الراعى فانه يحتمل أنه غلط فيه فيلغى هذا الواحد وقال بعضهم وقول شيخ الاسلام ويحط في الثانية القدر أى يسقط من الأوسق القدر الذى يحتمل أن الخارص غلط فيه كواحد في مائة أو ادعى غلط به أى بالمحتمل بعد تلف للخروص صدق يمينه ندبا إن اتهم وإلا صدق بلايين فان لم يتلف أعيد كيله وعمل به ولو ادعى قدرا ولم يبين قدرا لم تسمع دعواه انتهى من كلام شيخ الاسلام والحاشية عليه والله أعلم

(باب زكاة الذهب والفضة)

ويقال فيه زكاة النقد الشامل لها أى للذهب والفضة وإن كان قاصرا على المضروب منها وعبارته شاملة للمضروب وهو النقد وغيره كالحلى والسبائك واما عبارة النقد فاقصرة على المضروب منها مع أن الزكاة تعم المضروب وغيره كما ساقى في كلام المصنف (من ملك من الذهب و) من (الفضة) الواو فيه يحتمل أن تكون بمعنى أو والمعنى من ملك أحد النصايين ويحتمل أن تكون باقية على أصلها من الجمع بين الشيتين ويكون الشخص مالكا لصاب الذهب والفضة فيلزمه زكاة الذهب والفضة وقوله (نصابا) مفعول به لقوله ملك أى ملك أحد النصايين منها أو ملك كلاهما على الاحتمالين في الواو ولو كان النصاب المذكور غير مضروب واستمر عنده (خولا لزمته) أى من ملك النصاب الزكاة والاصل في زكاة النقد آية والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فسرت بذلك أى بما لم تؤد زكاة وقوله صلى الله عليه وسلم فيها رواه الشيخان ما من صاحب ذهب وفضة لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار وأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجهه وظهره كذا بردت أعيدت في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار فلان زكاة فيها سواهما كاليافوت والفيروز واللؤلؤ والمرجان والزمرد والبرجد والحديد وإن حسنت صنعتها وقيمتها ولا في نحو المسك والعنبر لأن الاصل أن لا زكاة ولم تثبت في شيء مما ذكر بل دل النص على عدم الثبوت في بعضها فقد صح عن ابن عباس أنه قال ليس في العنبر زكاة وأما اعتبار الحول فقد تقدم أنه أجمع عليه التابعون والفقهاء وروى فيه أبو داود من غير تضعيف قوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول (ونصاب الذهب عشرون مثقالا) بوزن مكسواء ساوت قيمته مائتي درهم فضة أو نقصت عنها بالاجماع في الأولى وخالف بعض التابعين في الثانية لكن اجتمعت الفقهاء بعده على ذلك (وزكاته نصف مثقال) من الذهب لخبر أبي داود وغيره باسناد صحيح أو حسن كافي المجموع ليس فيها أقل من عشرين دينارا شئ وفي عشرين نصف دينار (ونصاب الفضة مائتا درهم) بوزن مكة أيضا حال كونها (خالصة) من النحاس لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث البخارى ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة

فيقتل حيثن حق الفقراء
منه إلى ذمته وله بعد ذلك
التصرف فان تلف بآفة
سبوية بعد ذلك سقطت
الزكاة

(باب زكاة الذهب
والفضة)
من ملك من الذهب
والفضة نصابا حولا لزمته
ونصاب الذهب عشرون
مثقالا وزكاته نصف
مثقال ونصاب الفضة
مائتا درهم خالصة

والاوقية أربعون درهما والاواق كجواروا إذا نطق بيا منه تشدد وتخفف (وزكاته) أى نصاب الفضة (خمس دراهم) حال كونها (خالصة) من الفش بوزن مكة أيضا وهي ربع العشر المعبره في بعض المبارات) ولا زكاة فيما دون ذلك) لفهوم خبر البخاري المتقدم وهي أنه إذا لم يبلغ خمس أواق من الورق ليس فيه صدقة أى واجبة لأنها المرادة هنا بقرينة باب الزكاة والمقال المتقدم ذكره لم يختلف جاملية ولا اسلامه وقدره درهم وثلاثة أسباعه والدرهم ستة دنانير وهذا التقدير تحديد فلو نقص حبة أو بعضها فلا زكاة بخلاف عندنا وأن راجع رواج الوزن أو زاد عليه لجودة النوع بل لو كان الدرهم ناقصا في بعض الموازين وكاملا في بعضها فلا زكاة للشك في بلوغ النصاب (وتجب الزكاة) في النقد (فما) أى في مال (زاد) على النصاب حال كون ما زاد حاصلا (بحسابه) أى الزائد في هذا إشارة إلى أنه لا وقص هنا بخلاف المثلثة فقيها الوقص كما تقدم (سواء في ذلك) أى في وجوب زكاة النقد (المضروب) أى المطروق بالمطرفة لاجل المعاملة (والسبائك) أى القطع من الذهب والفضة (والحلي المعد) أى الميأ (لا استعمال محرم) كسائبة لئلا كل أولشرب منها (أو) لاستعمال (مكروه) كطبة فضة صغيرة لزينة (أو) المدد (اللقينة) لئلا استعمال فقوله سواء في ذلك خبر مقدم والمضروب وما عطف عليه مبتدأ مؤخر أى المضروب منها وغيره سواء في وجوب الزكاة وفيه أوجه أخر في الأعراب ليس هذا محله والمشهور في ضبط الحل أنه يضم العام وكسر اللام والياء المشددة ولا وجه لاقصار الجوجرى على فتح الحاء وسكون اللام (فإن كان الحل معدا) وميأ (لا استعمال مباح) كسوار لامرأة (فلا زكاة) فيه بشرط خلوه عن السرف لشبهه بالنعم العوامل من الأبل والبقر وتقدم أنه لا زكاة فيها لأنها معدة للاستعمال كالعراثة في البقر والحمل على الأبل فإن لم يصد مالك الحل استعمالا لأحرما ولا مكروها ولا مباحا بل قصد كزده وإدخاره فتجب فيه الزكاة لأن يقصد الكثر صارف له عن الاستعمال فلو لم يقصد كزده ولا اقتنائه فلا زكاة فيه وحيث وجبت الزكاة في حل فاختلفت قيمته ووزنه اعتبرت قيمته لا وزنه على الصحيح

(باب زكاة العروض)

أى عروض التجارة وهي بيع بعض المال ببعض لنفرض الربح (إذا ملك) شخص أهل للزكاة (عرضا) من عروض التجارة فمأتمر ملكه (حولا كاملا وكانت قيمته في آخر الحول) تبلغ (نصا بالزمته) أى من ملكه ذلك النصاب المقيد بهذين التقيدين (زكاته وهي) أى الزكاة فيه (ربع النثر) كافي الذهب والفضة لأن العرض المذكور يقوم بهما لزوم الزكاة المذكورة مشروط (بشرطين) الأول (أن يملكه) أى العرض (بمعاوضة) كشراء وأصدق وهبة بثواب وكراء كان يستاجر الأعيان ويؤجرها بقصد التجارة أو يستاجر أرضا ثم يؤجرها بقصد التجارة (و) الشرط الثاني (أن ينوي حال التملك التجارة) وأن لم يجدد ما عند كل تصرف وقد فرع المصنف على الشرط الأول والثاني على ألف والنشر المرتب فقال (فلو ملكه) أى عرض التجارة (بارث) أى بسببه كأن مات مورثه وانتقل العرض إلى الوارث فهذا ملك بغير معارضة أى بغير مقابلة بثمن فهو محترز قوله بمعاوضة (أو) ملكه (بجهة) لا ثواب فيها أى ليست بمقابل بخلافها مع الثواب فهي كالشراء (أو) ملكه أى العرض (ببيع) أى بيع شيء ما عنده واشترى بثمنه عرضا (ولم ينو التجارة) وهذا محترز الشرط الثاني وهو نية التجارة (فلا زكاة) حيث فيها فقد فيه الشرطان معا وما غير الشرطين السابقين أعني تمام الحول وبلوغ النصاب فإذا ضما إلى هذين الشرطين فتصير الشروط أربعة كما علمت (فإن اشتراه) أى العرض المذكور (بنصاب كامل من النقدين) الذهب أو الفضة كعشرين دينارا أو مائتي درهم فضة وجواب أن الشرطية قوله (ينى حوله) أى العرض (على حول النقد) لأن النصاب هو الثمن وكان

وزكاته خمسة دراهم خالصة ولا زكاة فيما دون ذلك وتجب الزكاة فيها زاد بحسابه سواء في ذلك المضروب والسبائك والحلي المدد لاستعمال محرم أو مكروه أو للقيمة فإن كان الحل معدا لاستعمال مباح فلا زكاة (باب زكاة العروض) إذا ملك عرضا حولا كاملا وكانت قيمته في آخر الحول نصابا لزمته زكاته وهي ربع العشر بشرطين أن يملكه بمعاوضة وأن ينو حال التملك التجارة فلو ملكه بارث أو بجهة أو ببيع ولم ينو التجارة فلا زكاة فإن اشتراه بنصاب كامل من النقدين نى حوله على حول النقد

ظاهرا فصار في ثمن السلعة كما نفا فوجب البناء عليه كالوكان عينا فافرضه لشخص مليء فصار ديناً
 فقوله بنصاب أي بعينه احتراز عما لو اشترى في الذمة ودفعه في ثمنه فان حول النقد ينقطع ويبدأ
 حول التجارة من حين الشراء قال في المجموع بلا خلاف وغير المضروب من الذهب والفضة كالبر
 والسبائك كالمضروب (وإن اشتراه بغير ذلك) أي بغير نصاب كامل من النقيدين فيه تفصيل ذكره
 بقوله (أما) أن يكون قد اشتراه (بدون النصاب) أي ولم يكن عنده باقية من النقد ولو غير مضروب
 (أو) يكون قد اشتراه (بغير نقد) كان اشتراه بعرض قية كالثياب والعلى المباح (لحوله) أي حول
 ما اشتراه بغير ذلك (يحسب من الشراء) أي يبدأ من وقته وقيل إن ملكه بنصاب سائمة بني على
 حولها لأنها مال تجب الزكاة في عينه وله حول فاعتبروا الصحيح المنع لاختلاف الزكاتين قدر امتلأ
 وفي صورة ملكه بغير النقد لازكاة في كل من الثمن والتمن لأنه غير زكوي فلذلك اعتبر حوله من
 وقت الشراء مع نية التجارة فيه كاسبق (ويقوم مال التجارة آخر الحول بما اشتراه به) أي بنقد اشتراه
 أي اشترى ذلك الشخص عرض التجارة به أي بذلك النقد والضمير المستتر في الفعل يعود على الشخص
 المشتري والبارز الذي هو المفعول به يعود على العرض الذي وقع عليه عقد الشراء والضمير المجرور بالباء
 يعود على ما الواقعة على النقد ولذلك قال المصنف (إن اشتراه بنقد ولو) كان النقد الذي اشترى به
 ملتبسا (بدون نصاب) فإن بلغ نصاب زكاة زكاة وإن لم يبلغ به نصاباً فلا زكاة وإن بلغ نصاباً بنقد
 البلد حتى لو اشترى بمائة درهم عرضاً فباعه بعشرين ديناراً للتجارة فحال الحول والدنانير في يده وهي
 نقد البلد ولا تبلغ قيمتها بالدرهم ماتي درهم فلا زكاة (فإن اشتراه) أي اشترى الشخص مال التجارة
 (بغير نقد) كعرض ونكاح وخلع (قومه) أي قوم مال التجارة (ب) أعلى (نقد البلد فإذا بلغ) مال
 التجارة (نصاباً زكاة) أي مال التجارة الذي بلغ نصاباً بنقد البلد (والا) أي وإن لم يبلغ نصاباً (فلا
 زكاة) فيه في هذا الحول (حتى يحول عليه حول آخر فيقوم ثانياً) غير التقويم الذي سبق عند آخر
 الحول الأول لأنه غير مقيد لعدم بلوغه نصاباً فإن بلغ نصاباً بنقد البلد زكى وإلا فلا (وهكذا) أبداً
 في الأحوال المستقبلية فإن كان في البلد قدان فإن غلب أحدهما قوم به فإن لم يبلغ نصاباً لم يرك وإن
 كان لو قوم بغير الغالب بلغ به نصاباً وإن تساوى فإذا بلغ باحدهما دون الآخر قوم بما بلغ به بلا
 خلاف ذكره في المجموع وحكى فيه وجهاً في الكفاية أنه لا زكاة فإذا بلغ بكل منهما نصاباً قوم به بما شاء
 منهما إذ لا مزية لأحدهما على الآخر كذا صححه في الروضة وقيل يمين الاتع للفقراء كما في اجتماع
 الحقائق وبنات البرون وصحفي المنهاج (ولا يشترط كونه نصاباً إلا في آخر الحول فقط) لا في أوله ولا
 وسطه ولا في جميع الحول لأن الاعتبار بالقيمة ويمسر مراعاتها كل وقت لا اضطراب الأسعار وانخفاضها
 وارتفاعها واكتفى بآخر الحول لأنه وقت الوجوب (ولو باع عرض التجارة) في أثناء الحول (بعرض
 تجارة) أخرى (لم ينقطع) الحول لعدم النصاب ولأن زكاة التجارة تتعلق بالقيمة وقيمة الثاني
 والأول واحدة فلا ينقطع الحول لا تنقلها من سلعة إلى سلعة كما في دراهم نقلت من محل إلى آخر
 (ولو باع الصيرفي النقود بعضها ببعض) فبعضها الأول بدل من النقود بدل بعض من كل والمجرور
 بالباء متعلق ببيع (أجل) (التجارة) متعلق بالفعل السابق أيضاً واللام للتعليل وجواب لو قوله
 (انقطع) الحول لعدم بقاء النصاب على ملكه ولأن التجارة فيها ضعيفة نادرة والزكاة الواجبة في زكاة
 العين تنقطع بالمبادلة المعبر عنها بالصرف ويحكى عن ابن سريج أنه قال بشروا الصيارفة بأن لا زكاة
 عليهم (ولو باع في الحول) شيئاً من عروض التجارة (بنقد) ذهب أو فضة أي وكان ذلك العرض مما
 يقوم بذلك النقد (و) باع شيئاً منها أيضاً (بربح وامسكه) أي المذكور من النقد والربح (إلى آخر
 الحول زكى الأصل) وهو النقد (بحوله) زكى (الربح بحول) ولا يضم الربح إلى أصله في الحول لأنه

وإن اشتراه بغير ذلك أما
 بدون النصاب أو بغير نقد
 لحوله يحسب من الشراء
 ويقوم مال التجارة آخر
 الحول بما اشتراه به إن اشتراه
 بنقد ولو بدون نصاب فإن
 اشتراه بغير نقد قومه بنقد
 البلد فإذا بلغ نصاباً زكاة
 وإلا فلا زكاة حتى يحول
 عليه حول آخر فيقوم ثانياً
 وهكذا ولا يشترط كونه
 نصاباً إلا في آخر الحول
 فقط ولو باع عرض التجارة
 بعرض تجارة لم ينقطع
 ولو باع الصيرفي النقود
 بعضها ببعض للتجارة
 انقطع ولو باع في الحول
 بنقد وربح وامسكه إلى
 آخر الحول زكى الأصل
 بحوله والربح بحول

فائدة غير متولدة مما عند ولا يركى بحوله كالأول استفادته بآثر أو هو ذلك كان اشترى عرضا بما بقي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلاثة وأمسكها إلى آخر الحول واشترى بها عرضا يساوي ثلثمائة آخر الحول فيخرج زكاة مائتين فإذا مضت ستة أشهر زكى المائة وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله (وأول حول الربح) يتدا ويحسب (من حين) أى من زمن (نضوضه) أى صيرورته نقدا (لأن حين ظهوره) وإن لم ينض لانه في الأول يحق دون الثاني وخرج بقوله سابقا بنقد مالهو باع شيئا من عروض التجارة بغير نقد أو بنقد لا يقوم العرض به كالأول باع العرض بالعرض أو باع العرض بما لا يقوم به كأن كان عرض التجارة يقوم يذهب فباعه بفضة فانه يضم حينئذ إلى الأصل في الحول (فتبينه) تجب فطرة عبد التجارة مع زكاتها لا اختلاف بينهما ولو كان عرض التجارة نصاب سائمة فإن كل بثلاث المم نصاب إحدى الزكاتين العين والتجارة فقط أى دون نصاب الأخرى كاربعة من الغنم لا تبلغ قيمتها نصابا آخر الحول وتسع وثلاثين فادونها قيمتها نصاب وجبت زكاة ما كل نصابه أو كل نصابها فزكاة العين تجب في الجديد وزكاة التجارة في القديم ولا يجمع بين الزكاتين وكذا القول فيما إذا كان العرض ثمرا أه من الحلى مع المنهاج وتقدمت الإشارة هنا إلى ذلك بعد أول الباب والله أعلم

(باب زكاة المعدن و) زكاة (الركاز)

المعدن اسم للكان الذى خلق فيه الجواهر من الذهب والفضة وغيرهما سمي بذلك لإقامة المذكورات فيه مشتق من المعدون وهو الإقامة ويطلق على الجواهر نفسها والركاز بمعنى المركز ومعناه في اللغة الثبوت وفي الشرع دفين الجاهلية قال الجوهري كانه ركز في الأرض ركزا قال تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم وبما أخرجناكم من الأرض واجمعوا الامة كما قال النووي على وجوب الزكاة في المعدن وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس (إذا استخرج) شخص من أهل الزكاة (من معدن) أى مكان خلق الله فيه الذهب والفضة كما تقدم وهو بكسر الدال وفتح الميم وقد وصف المصنف ذلك المعدن بقوله (في أرض مباحة) للاستخراج (أو مملوكة له نصاب ذهب أو) نصاب (فضة) فنصاب ما بعده مفعول به لقوله استخرج فخرج بالذهب أو الفضة غيره من الحديد والرصاص والبلور والنفير وزوال الزجاج والعقيق والزمرد والسكحل وغيرها فلا زكاة فيها لأن الأصل عدم الوجوب وقد ثبت في الذهب والفضة بالإجماع فلا تجب فيما سواهما إلا بدليل صريح ولا تجب فيما دون النصاب منهما لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق من الفضة صدقة لانه حق يتعلق فيما يستفاد من الأرض فاعتبر فيه النصاب كالمعشرات ولا فرق في وجوب زكاة المعدن بين أن يستخرج النصاب المذكور (في دفعة) أى في مرة واحدة (أو) يستخرج (في دفعات) أى في مرات متعددة واجتمع منها نصاب وقوله (لم ينقطع) صفة للمستخرج المفهوم من الفعل أى ينقطع ذلك المستخرج (عن العمل) بسبب (ترك له أو) بسبب (إهمال) لذلك العمل وجواب إذا المتقدمة في قوله إذا استخرج قوله (ففيه) أى في ذلك المستخرج الذى بلغ النصاب (في الحال) أى حال الاستخراج (ربع العشر) لخبر وفي الرقة ربع العشر وخبر الحاكم في صحيحه أنه صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبلية الصدقة وهى بقاء وباء مفتوحتين ناحية من الفرع بضم الفاء واسكان الراء قرية بين مكة والمدينة قريبة من ساحل البحر ذات نخل وزرع على أربع مراحل من المدينة وقيل يجب فيه الخمس قياسا على الركاز وأنما يشترط فيه حول اشتراطه لأجل النماء والمعدن نفسه نماء كالركاز فاشبه المعشرات وقيل يشترط فيه الحول قياسا على الماشية والنقد وعلى الأول فوقت الوجوب حصول النيل في يده (ولا تخرج) أى زكاة المعدن (إلا بعد التصفية) بمعنى خلوصه من التراب وصفائه فلو أخرج فلها كان

وأول حول الربح من حين نضوضه لا من حين ظهوره

(باب زكاة المعدن والركاز)

إذا استخرج من معدن في أرض مباحة أو مملوكة له نصاب ذهب أو فضة في دفعة أو دفعات لم ينقطع عن العمل بترك له أو إهمال ففيه في الحال ربع العشر ولا يخرج إلا بعد التصفية

مضمونا على الساعى ولم يحجز هذا الاخراج فيلزم الساعى رده ولو تلف قبل التميز فهو كالتلف قبل التمكن ومؤنة التصفية والتخليص على المالك بلا خلاف (فان ترك العمل لعذر) وذلك (كسفر) لغير تنزه وكمرض (واصلاح آله) للعمل اى وهرب اجير وجواب الشرط قوله (ضم) اى ذلك التيل الثانى للاول فى اكمال النصاب أو ضم لما عنده من المملوك فاذا بلغ به نصابا زكاه كان أخرج بالعمل الاول خمسين وبالثانى مائة وخمسين فتجب زكاة المائة والخمسين دون الخمسين الحاصلة بالعمل الاول ولا تضم الخمسون للثانى واذا لم يبلغ العمل الثانى بالضم الى الاول نصابا فلا زكاة (وان وجد) المعدن (فى أرض الغير فهو) مملوك (لصاحبها) أى صاحب الارض ثم أشار المصنف إلى ما ذكر فى الترجمة من الركاز فقال (واذا وجد) الشخص (ركازا) اى مركزوا ككتاب بمعنى مكتوب (من دفين) اى مدفون (الجاهلية) ففعل بمعنى مفعول قال ابو اسحق يشترط فى وجوب زكاة دفين الجاهلية ان لا يعلم أن مال السكة بلغت الدعوة وعانده فان علم ذلك كان فى أوعله القاضي أبو الطيب بانه مال مشترك رجع اليه بلا قتال وانما يكون السكز ركازا اذا لم يعلم حاله وهل بلغت مال السكة الدعوة فيحل ماله ام لا فلا يحل نقله عنه النووي فى المجموع (وهو) اى ذلك الدفين (نصاب ذهب او) نصاب (فضة) سواء كان مضروبا أو لا فلا زكاة فى غيرهما وان بلغت قيمته نصابا لانه غير زكوى كالحديد وغيره كما لا زكاة فيما لم يبلغ نصابا وقول امامنا الشافعى رضى الله عنه لو كنت انا الواجد للركاز لخست القليل والكثير تحول عند اصحابه على الاحتياط لا الوجوب كما قاله النووي فى المجموع فظهر من هذا ان زكاة الركاز لا تجب إلا فيما بلغ النصاب من أحد التقدين ولو غير مضروبين كما علم بامر وقوله (فى أرض موات) متعلق بالفعل السابق وهو وجد والمراد بموات الارض انه لم يحجز عليها ملك لاحد من المسلمين سواء كانت الارض دار اسلام ام دار حرب وسواء ذهبنا عنها ام لا ومثل اموال المذكور قبور الجاهلية والقلاع وجواب اذا قوله (ففيه) أى فى ذلك الركاز (الخمس فى الحال) كما فى المعدن وتقدم أنه لا يعتبر الحول لانه انما يعتبر للتمكن من تنمية المال والمستخرج من المعدن والركاز كل منهما مما فى نفسه واعتبر النصاب فيهما كغيرهما لان مادونه لا يحتمل المواساة كما فى سائر الاموال الزكوية (وان وجدته) اى الركاز (فى ملك) اى فى أرض مملوكة (فهو) اى ذلك الركاز ثابت (لصاحب الملك) ان ادعاه والا فلن فوقه وهكذا حتى ينتهى إلى المحيى فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك الارض وما فيها وبالبيع لم يزل ملكه عنه لانه منقول مدفون لا يعد جزءا من الارض فان كان الذى انتقل منه ميتا فورثته قائمة مقامه فان ادعاه بعضهم اعطى نصيبه وحفظ الباقي حتى يحى صاحبه وان ايس منه كان لبيت المال كسائر الاموال الضائعة (او وجدته) اى الركاز (فى مسجد) من مساجد المسلمين (او) وجدته فى (شارع) أى فى طريق من الطرق (أو كان من دفين الاسلام) بأن وجد عليه علامة الاسلام بكتابة شئ من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام (فهو لقطه) يعرفه الواجد له سنة ثم له بعد التعريف ان يتملكه ان لم يظهر مال السكة وكذا ان لم يعلم أهو من دفين الاسلام أو الجاهلية بأن لا يكون عليه علامة اصلا او عليه علامة وجد مثلها فى الجاهلية ولو كان حيا او انا على الاصح باتفاق الاصحاب والله اعلم

(باب زكاة الفطر)

اضيفت هذه الزكاة إلى الفطر لان وجوبها يكون بدخول الفطر ويقال أيضا زكاة الفطرة بالناء أى الخلقه لأنها تخرج عنها قال فى المجموع ويقال للخروج بصيغة اسم المفعول فطرة بالكسر لا غير والاصل فى وجوبها قبل الاجماع خبر ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين وخبر أبى

فان ترك العمل لعذر
كسفر واصلاح آله ضم
وان وجد فى أرض الغير
فهو لصاحبها واذا وجد
ركازا من دفين الجاهلية
وهو نصاب ذهب أو فضة
فى أرض موات ففيه الخمس
فى الحال وان وجدته فى
ملك فهو لصاحب الملك لو
وجد فى مسجد أو شارع
أو كان من دفين الاسلام
فهو لقطه
(باب زكاة الفطر)

سعيد كنا نخرج زكاة الفطر اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط فلا يزال أخرجه كما كنت أخرجه ما عشت رواه الشيخان (تجب) زكاة الفطر بأدراك آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال لاضافتها الى الفطر في الخبرين السابقين (على كل حر مسلم) فلا فطرة على رقيق لانه لا يملك شيئا ففطرته على سيده قنا كان أو مدبرا أو أم ولد أو مملوك المتق بصفة وأما المسكاتب فلفظ ملك ولا فطرة على سيده عنه لنزوله معه منزلة الاجنبي وقيل تجب عليه لانه عبد مابق عليه درهم ولا على كافر لقوله في الحديث المذكور من المسلمين وأشار المصنف الى قيد الوجوب بقوله (اذا وجد) الذي تجب عليه الزكاة المذكورة (ما) أى القدر الذي (يؤديه) وهو الصاع (في) زكاة (الفطرة) حال كونه (فاضلا عن قوته) أى قوت نفسه أى نفس من تجب عليه الزكاة (و) فاضلا عن (قوت من تلزمه نفقته) من أصل أو فرع أو زوجة (و) فاضلا عن (كسوتهم) أى كسوة من تلزمه نفقته وجمع الضمير باعتبار معنى من وأفرد في قوله نفقته باعتبار لفظها كما هو في بعض النسخ يجمع الضمير في كسوتهم وفى بعض كسوته بالافراد وعليه فلا سؤال الجواب وقوله (ليلة العيد ويومه) أى يوم العيد كل منهما متعلق بقوله فاضلا (و) فاضلا ايضا (عن دين) عليه (و) فاضلا عن (مسكن و) فاضلا عن (عبد يحتاجه) أى يحتاج الى كل من المسكن والعبد فالضمير في الفعل عائد عليهما وأفرد باعتبار تأويله بالمذكور وفى بعض النسخ بالضمير في المخلين أى عن مسكن يحتاجه وعن عبد يحتاجه وعليه فلا حاجة الى تطويل الكلام سؤال الجواب وهذه النسخة أولى وما قلته من الافراد باعتبار التأويل بالمذكور أولى بما قاله الشيخ الجورجى وهو انما أفرد الضمير لكون الواو بمعنى أو ولذلك أفرد الضمير ولم يقل يحتاجهما لان كلامه يقتضى انه يحتاج الى أحدهما دون الآخر مع أنه قد يحتاج اليهما معا وهذا مستفاد من قولى أفردته باعتبار التأويل بالمذكور أى يحتاج الى ما ذكر من المسكن والعبد وما ذكره في الدين من أنه لا تجب زكاة الفطر الا اذا كان فاضلا عنه هو ما ذكره الامام وتبعه الحاوى الصغير وصحح الرافعى في الشرح الصغير ان الدين لا يمنع وجوب زكاة الفطر ووافقه في المجموع وهو قياس زكاة المال وما ذكره ايضا في المسكن والعبد من ان الاحتياج اليهما يمنع وجوب زكاة الفطر انما هو في الابتداء أى عند الاخراج بخلاف ما اذا كان غير محتاج اليهما عنده وهو موسر ولم يخرجها حتى مضى وقتها ثم احتاج بعد ذلك اليهما فانه لا يمنع وجوبها (فلو فضل) عما يحتاج اليه (بعض ما) أى بعض شيء أو الذى (يؤديه) للفقراء من الصاع أو الأقل منه (لزمه) أى المزكى (اخرجه) أى البعض المذكور فالضمير في لزمه يعود على المزكى واخرجه فاعل يلزمه الضمير المضاف اليه يعود على ما الواقعة على البعض أى لزم المزكى اخراج ذلك البعض من صاع أو نصفه أو أمد أو أقل لان الميسور لا يسقط بالمعسر أى يجب اخراج المتيسر وهو البعض الموجود عنده من قليل أو كثير وهذا لا يسقط بالمنعسر وهو الصاع بتمامه محافظة على الواجب بقدر الامكان ولقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم بخلاف الكفارة لانها لا تتبع من ولأن لها بدلا بخلاف الفطرة فيهما وقد أشار المصنف الى قاعدة لكنها أغلبية لا مطردة فقال (ومن لزمته فطرته) أى فطرة نفسه لكونه موسرا (لزمته فطرة كل من تلزمه نفقته) فالضائرت الثلاثة من لزمته وفطرته ولزمته تعود على من وكذلك الضمير في تلزمه وأما الضمير في نفقته فيعود على من الثانية وقد بين المصنف من تلزم المزكى نفقته بقوله (من زوجة) فان نفقتها على زوجها فكذلك فطرته عليه ايضا (و) من (قريب) لمن تلزمه نفقته كابن صغير أو ابن ابن كذلك أو اب أو ام أو وجدوا كلهم فقراء والابن موسر

تجب على كل حر مسلم اذا وجد ما يؤديه في الفطرة فاضلا عن قوته وقوت من تلزمه نفقته وكسوتهم ليلة العيد ويومه وعن دينه ومسكن وعبد يحتاجه ولو فضل بعض ما يؤديه لزمه اخرجه ومن لزمته فطرته لزمته فطرة كل من تلزمه نفقته من زوجة وقريب ومملوك

نفقته عليه فكذلك فطرتهم (و) من (علوك) للمزكى كريق نفقته على سيده فكذلك فطرته عليه
ايضا لكن (ان كانوا) هؤلاء (مسلمين) لقوله في الحديث السابق من المسلمين (و) الحال ان المزكى
الموسر قد (وجد ما يؤديه) عنهم من القدر الواجب عليهم وهو الصاع عن كل شخص فاصلا عن نفقته
ونفقته ثم أشار المصنف إلى ما قلناه سابقا من ان هذه قاعدة أغلبية فقال (لكن لا تلزمه) أى المزكى
(فطرة زوجة الاب المعسر) هذا مستثنى من قوله كل من لزمته نفقته لزمته فطرته فزوجة الاب
المعسر تلزم الابن نفقتها ولا تلزمه فطرتها وانما لزمته نفقتها على الولد لانه يلزمه اعفاف الاب
ولان النفقة لازمة للاب مع اعساره فيتحملها الولد بخلاف الفطرة (و) لا تلزمه فطرة (مستولدة)
اى مستولدة الاب وهى الامة التى استولدها الاب اى صارت ام ولد له فنفقته على الولد المذكور
دون فطرتها لما تقدم في زوجته ولذلك قال المصنف (وان لزمته) أى المزكى القريب (نفقتهما)
اى نفقة زوجة الاب ونفقة مستولدة اى فلا تلزمه فطرتها كما علت (ومن لزمته فطرة)
اى جنبها الصادق بالفطرة الواحدة والمتعددة وفي بعض النسخ فطر بكر الفاء وفتح الطاء جمع
فطر فوعلى ذلك شرح الجوزى وعليه فلا حاجة الى التاويل بالجنس (و) الحال انه قد (وجد
بعضها) اى بعض الفطرة الصادق ببعض فطرة واحدة وبفطرة كاملة وقد اشار المصنف الى
جواب الى الشرطية بقوله (بدأ) أى في وجوب اخراج المتيسر عنده (بنفسه) وجوبا لخبر مسلم
ابدا بنفسك فتصدق عليها فان فضل شئ فلاهلك فان فضل شئ فلذى قرابتك وقديين المصنف
ذلك فقال (ثم) بدأ بعد نفسه (زوجته) لان نفقتها آكد لانها معاوضة لا تسقط بمضى الزمان
فلولم يفضل عنه الا صاع واحد وله زوجتان فاكثر تخير في اخراجه عن يشاء منهما قال الرافعى
ولم يتعرضوا للاقراع وله مجال في نظائره انتهى (ثم) بعد الزوجة بدأ (بابنه الصغير) لان نفقته
ثابتة بالنص والاجماع (ثم) بعده بدأ (بأبيه) وإن علا ولو من قبل الام (ثم) بعد الاب بدأ (بامه)
كذلك أى وان علت ولو من قبل الاب هذا عكس ما في النفقات لان النفقة للحاجق والام احوج
واما الفطرة فللتطهير والشرف والاب اول هذا فانه مدفوع اليه ويشرف بشرفه وفيه كلام ذكره
شيخ الاسلام في شرح الروض (ثم) بعد الام بدأ (بابنه الكبير) الذى لا كسب له وهو زهن او مجنون
فان لم يكن كذلك لم تجب نفقته كاسياتى في بابه اى فلم تجب فطرته على التفاعد المذكورة ففطرة الرقيق
مؤخرة عن فطرة الولد الكبير لان الولد اشرف ولان علاقته نزول بخلاف الولد فملاقته لازمة (ولو
تزوج) شخص (معسر بامرأة موسرة او) تزوج شخص معسر (بأمة لزمته سيد الامة فطرة الامة)
الاولى فطرتها لتقدم المرجع حيث كان الزوج معسر الان فطرته لا تلزمه ففطرة الزوجة الحرة او
الامة اولى غاية الامر ان فطرة الامة على سيدها (ولا تلزم الحرة فطرتها) تسقط حيث حيث كان
الزوج معسرا ففى جارية على خلاف القاعدة وهى كل من وجبت عليه نفقته وجبت عليه فطرة
من لزمه نفقته (وقبل تلزمها) اى تلزم المرأة الحرة فطرتها فهو موافق لاقى حنيفة فهو
يوجب على الحرة فطرتها لاعلى الزوج . ولما فرغ المصنف من الكلام على من يجب عليه زكاة الفطر
شرع في بيان سبب وجوبها فقال (وسبب الوجوب) اى سبب وجوب الفطرة قال هوض عن
الضمير العائد إلى الفطرة وهو مبتدأ والخبر قوله (إدراك غروب الشمس ليلة الفطر) من شوال
لتعلقها به في الحديث السابق ١ ل الباب فانه قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر
من رمضان الخ وهو لا يكون إلا بعد غروب الشمس من ليلة العيد ولا نها جملة طهرة للصائم من
الرفث والغلو وطعمة للساكنين كما رواه ابو داود باسناد حسن وانقضاء الصوم بغروب الشمس قال
في المهمات والمعروف في المذهب ادراك جزء من رمضان مع الجزء المذكور ذكره الامام النووي
في نكته وجزم به جماعة ونقلوه عن نص الشافعى اه وقال للنسائي في نكته لم افهم لاعتبار مجموع

إن كانوا مسلمين ووجد
ما يؤديه لكن لا تلزمه فطرة
زوجة الاب المعسر
ومستولدة وان لزمته
نفقتهما ومن لزمته فطرة
ووجد بعضها بدأ بنفسه
ثم زوجته ثم بابنه الصغير
ثم بابه ثم بامه ثم بابنه
الكبير ولو تزوج معسر
بامرأة موسرة او بأمة
لزمته سيد الامة فطرة
الامة ولا تلزم الحرة فطرتها
وقيل تلزمها وسبب
الوجوب إدراك غروب
الشمس ليلة الفطر

الوقتين معنى وإن تعرض له في الكفاية اه وقد يقال إنما اعتبر مجموعهما ليتحقق سبق الوجوب بأدراك جزأيهما وما ذكره المصنف هو السبب الثاني وأما السبب الأول فهو أول ليلة من ليالي رمضان فيجوز إخراجها من أول ليلة من لياليه والأفضل تأخيرها إلى يوم العيد قبل دخول الامام في الصلاة ووقت الوجوب إذا غربت الشمس والكرامة تأخيرها إلى ما بعد الصلاة إلا لعذر من انتظار قريب أو أحوج والحرمة تأخيرها عن يوم العيد ثم فرع المصنف على السبب الثاني الذي ذكره فقال (فلو ولد له ولد أو زوج) امرأة (أو اشترى عبدا قبل الغروب ومات) أى من ذكر من الولد أو المرأة أو العبد (عقب الغروب لزمته) أى الأب في الأولى أو الزوج في الثانية أو المشتري في الثالثة وفاعل الزوم قوله (فطرتهم) أى المذكورين من الولد ومن بعده لا ذرا كهم سبب الوجوب وهو غروب الشمس من ليلة الفطر سواء مات كل منهم بعد التمكن من الإخراج أو قبله على الأصح ذكره في المجموع كما لا تنسقط كفارة الظهار بموت المرأة وإذا لم تمت المؤدى عنه والمؤدى لكن تلف المال بعد دخول وقت الوجوب وقبل التمكن من الأداء سقطت على الأصح كزكاة المال والثاني لا والفرق أن زكاة المال تتعاقب العين بخلاف الفطرة (وإذا وجدوا) أى هؤلاء المذكورون (عقب الغروب) أى بعده كما هو في بعض النسخ (لم تجب فطرتهم) لأنهم لم يدركوا سبب الوجوب (ثم) بعد بيان سبب الوجوب وبيان من تلزمه ومن لا تلزمه بين القدر المخرج فيها فقال (الواجب) أى في الفطرة المذكورة فهو مبتدأ وقوله (صاع) هو الخبر أى مما يقتات في بلد الوجوب من بر وغيره ويكون ذلك الصاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم لما في حديث ابن عمر السابق أول الباب من قوله صلى الله عليه وسلم صاعا من تمر إلى آخره ومن لم يجد الصاع النبوي وجب عليه إخراج قدر يتيقن أنه لا ينقص عنه ويؤدى ويخرج ذلك الصاع (عن كل شخص) مسلم ذكر أو أثنى حر أو عبد وتقدم الكلام عليه أول الباب في الحديث من قوله عن كل حر أو عبد إلى آخره (وهو) أى الصاع الواجب في الفطرة (خمس أرطال وثلاث) رطل (بغدادية) نسبة إلى بغداد وإنما قدر الصاع به لأنه الرطل الشرعى والعمرة فيه بالكيل وإنما قدر بالوزن استظهارا وإنما كان الصاع خمسة أرطال وثلاثا لأن الصاع أربعة أمداد وكل مد رطل وثلث فمجموع ذلك خمسة أرطال يجعل ثلاثة أثلاث رطلا كاملا فيبقى ثلث (و) تقدير الصاع (بالرطل) (المصرى أربعة) أرطال (ونصف) رطل (وربع) منه (وسبع أوقية) والرطل المصرى مائة وأربعة وأربعون درهما وبالدمشقى رطل وسبع رطل وهو أربع حفات تقريبا بكفى معتدل الحلقة وقد حان بالكيل المصرى وكيلة مكة قدر الصاع مع زيادة قليلة وجنس الصاع الواجب إخراجها يكون (من الأقوات التى تجب فيها الزكاة) وهى المعشرات التى فيها العشر ويجب أن يكون الصاع المخرج (من غالب قوت البلد) أى بلد الزكاة فلو كان المؤدى في بلد والمؤدى عنه في بلد آخر اعتبر قوت بلد المؤدى عنه كتمن المبيع ولتشوف النفوس اليه ويختلف ذلك باختلاف النواحي وهذا مبنى على الأصح من أن الفطرة تجب أولا على المؤدى عنه ثم تحمّلها عنه المؤدى فان لم يعرف له محل كعبد أبق فيحتمل كما قال جماعة استثناء هذه أو يخرج فطرته من قوت آخر محل عهد وصوله اليه ويخرج للحاكم في هاتين الصورتين لأن له نقل الزكاة (ويجزى الأقط) بفتح الهمزة وكسر القاف قال في التحرير هو لبن يابس غيره نزوع الزبد روى الشيخان عن ابن سعيد الحدرى قال كنا نخرج إذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير أو كبير حر أو مملوك صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب وهذا لمن كان الأقط قوته ولا يجزى الخبيض والمصل والسمن والجن المنزوع الزبد لا تنفء الاقيات بها فيخرج قدر يكون

فلو ولد له ولد أو زوج
أو اشترى عبدا قبل
الغروب ومات عقب
الغروب لزمته فطرتهم
وإذا وجدوا عقب
الغروب لم تجب فطرتهم
ثم الواجب صاع عن كل
شخص وهو خمسة أرطال
وثلاث بغدادية وبالمصرى
أربعة ونصف ورابع وسبع
أوقية من الأقوات التى
تجب فيها الزكاة من غالب
قوت البلد ويجزى الأقط

محض الاقط منه صاعا (و) يحزى (اللبن) وكذا الجبن لانهما في معنى الاقط فيجزئان في الاصح
 فاجزاء هذه الثلاثة ان هي قوته فلذلك قال (لمن قوتهم ذلك) اى الاقط وما في معناه اما الاقط فلما
 تقدم في الحديث عن ابي سعيد الخدرى رضى الله عنه وأما اللبن والجبن فلانهما أكمل منه (فان
 اخرج) اشخص الفطرة (من اعلى قوت بلده) وهو غير الواجب في الفطرة (اجزا) وزاد خيرا (و) ان
 اخرج (من دونه) قوت بلده بان كانوا يقتاتون البر واخرج من الشعير (فلا) يحزى ذلك
 لقصة عن الحق (ويجوز الاخراج) اى اخراج الفطرة (في جميع) شهر (رمضان) لانه السبب الاول
 من السيئين لما قد خوله تدخل هذا بالنسبة للجواز (والافضل) اخراجها (يوم العيد قبل الصلاة)
 لانه صلى الله عليه وسلم كارهه الشيخان امر بركاة الفطران تخرج قبل خروج الناس إلى الصلاة (ولا
 يجوز تاخيرها عن يوم للفطر) وهو يوم العيد اى فتكون اداء إلى الغروب (فان اخر عنه) اى عن يوم
 الفطر وهو يوم العيد عمدا بلا عذر ولا انتظار قريب ولا صديق وجواب الشرط قوله (اثم) اى في
 التأخير لغوات الغرض فيه وهو اغناء الفقراء يوم العيد عن السؤال اذ هو يوم سرور والناس يتركون
 الاشغال يومه فلا يجد الفقير من يستعمله حينئذ فيحتاج إلى السؤال (ولزمه) اى الشخص (القضاء)
 لما لان الفطرة حق مالى وجبت عليه وتمكن من أدائها فلا تقط بفوات وقتها وقد صارت ديناً عليه
 والدين يجب وفاؤه قال في المجموع وسئروا اخراجها بعد يوم العيد قضاء لم يقولوا في زكاة الاموال
 وغيرها من الموائى والثمار اذا اخرها بعد التمكن من الاخراج مثل الفطرة قضاء بل قالوا يا اثم ويلزمه
 اخراجها وظاهره انها تكون اى زكاة الاموال اداء مع الاثم في التأخير والفرق ان الفطرة مؤقنة
 بوقت محدد فاذا فعلت خارجه كانت قضاء كالصلاة بخلاف زكاة المسال انتهى من الجوزجى مع
 زيادة والله اعلم

(باب قسم الزكاة) على مستحقها

وهو الاصناف الثمانية المشار اليهم في آية انما الصدقات للفقراء الخ فالمراد من الصدقات الواجبة
 وإن كانت الصدقات تشمل المندوبة لكنها غير مرادة هنا والقسم بفتح الفاف مصدر بمعنى القسمة
 واما الكسر فهو بمعنى النصيب وليس مرادا ووضع المصنف تبعا للشافعى رحمه الله تعالى في الام
 هذا الباب هنا وجعله المزنى وجماعة في آخر ريع المعاملات عند قسم الفى والغنيمة ولكل وجهة
 ونظر يظهر بالتأمل قال النووى والاول احسن (مضى حال) اى مضى وتم (الحول) على مال
 زكوى في ملك مالك (و) الحال انه (قد رعى الاخراج) اى اخراج الزكاة وذلك (بان وجد)
 المالك أو الامام (الاصناف الثمانية) المستحقين للزكاة (او) وجد (بعضهم) اى الاصناف
 (و) الحال ان (ماله حاضر) عنده غير غائب مسافة القصر وجواب متى قوله (حرم التأخير) اى
 تأخير الزكاة (إلا ان ينتظر) المالك أو الامام (فقيرا احق من الموجودين) وبين المصنف من
 (ينتظر) بقوله (كقريب) للزكى لم تجب نفقة عليه (وجار) له فقير (و) كاتتظار رجل (اصلح)
 من غيره (و) كاتتظار رجل (احوج) من الحاضر فلا يحرم التأخير حيث لا عذر إلا إذا اشتد ضرر
 الحاضرين فلو تاف حيثئذ اى عند تأخيره له عذر المذكور ضمن المسالك المال المتلف (وكل مال
 وجبت زكاته) سبب مضى (حول) بسبب كمال (نصاب) فكل مبتدا ومال مضاف اليه وجعله
 وجبت زكاته صفة للمضاف اليه وقوله (جاز تقديم الزكاة) إلى آخره خبر المبتدا وقوله (على الحول)
 متعلق بالمصدر وهو تقديم المضاف للزكاة لكن (بعد) تحقق (ملك النصاب) لانه حق مالى أجل
 رفقا فجاز تقديمه على أجله كالدين وقياسا على الكفار في الدين فيجوز تقديمها على أحدسيها وقد

واللبن لمن قوتهم ذلك فان
 اخرج من اعلى قوت بلده
 أجزأ من دونه فلا ويجوز
 الاخراج في جميع رمضان
 والافضل يوم العيد قبل
 الصلاة ولا يجوز تأخيرها
 عن يوم الفطر فان أخر عنه
 اثم ولزمه القضاء
 (باب قسم الزكاة)
 متى حال الحول وقدر على
 الاخراج بان وجد
 الاصناف الثمانية أو بعضهم
 وماله حاضر حرم التأخير
 إلا أن ينتظر فقيرا احق
 من الموجودين كقريب
 وجار واصلح واحوج
 وكل مال وجبت زكاته
 بحول ونصاب جاز تقديم
 الزكاة على الحول بعد
 ملك النصاب

وافق المخالف عليه هو الامام مالك فانه يمنع التعجيل ووافق ابن المنذر وابن خزيمة من اصحابنا اه
من حواشي المحلى على المنهاج وقوله (لحول واحد) متعلق بالمصدر ايضا وخرج بالحول الواحد ما فوقه
فلا يصح تعجيلها له لان زكاته لم يتعقد حولها والتعجيل قبل ان تقاد الحول لا يجوز كالتعجيل قبل
كمال النصاب في الزكاة العينية فاعجل لعامين يجرىء للاول فقط واما خبر البيهقي انه صلى الله عليه
عليه وسلم تسلف من العباس صدقة عامين فاجيب عنه بانقطاعه وباحتمال انه متسلف في عامين
وقد فرغ المصنف على هذا الضابط قوله (فاذا حال الحول) اي تم وكمل (و) الحال ان (القابض)
للزكاة باق (بصفة الاستحقاق) اي استحقاقه لاخذ الزكاة اي لم يتغير حاله من الفقر إلى الثنى مثلا
(و) الحال ان (الدافع له) متصف (بصفة الوجوب) اي وجوب الزكاة عليه بان بقي على اسلامه وحرية
وقوله (والمال بحاله) جملة حالية مفيدة للتقيد اي يشترط بقاء النصاب بحاله بان لم يحصل له تلف او
بيع وجواب اذا قوله (وقع المعجل عن الزكاة) ولو زالت صفة الاستحقاق وعادت في اثناء الحول اجز الان
العبرة بوقت الوجوب (وان مات الفقير) الاخذ للزكاة وسأني الجواب وهذا محترز قوله والقابض
بصفة الاستحقاق وكذا قوله (او استغنى بغير) اخذ (الزكاة) ومثل هذا ما اذا ارتد العياذ بالله تعالى
فانه في هذه الصورة لم يبق بصفة الاستحقاق (او مات الدافع) للزكاة هذا محترز قوله والدافع بصفة
الوجوب (او نقص ماله) عن النصاب هذا محترز قوله والمال بحاله فقد اخذ المصنف هذه المحترزات
على سبيل التفصيل والنشر المرتب وقوله (باكثر من المعجل) متعلق بنقص كأن عجل خمسة من مائتي درهم
وقد نقص ماله عشرة مثلا وكان ملك مائة وعجل منها خمسة او ملك تسعة وثلاثين شاة فعجل شاة على ان
يكون المعجل زكاة إذا تم النصاب بحال الحول عليه واتفق ذلك لم يجرئه المعجل وهذا كله في زكاة العين
اما زكاة التجارة فيجوز فيها التعجيل كأن اشترى عرضا يساوي مائة درهم فعجل زكاة مائتين وحال
الحول وهو يساويهما فانه يجرئه المعجل بناء على ان اعتبار النصاب فيها بآخر الحول وهو القول الراجح
دون اعتباره باوله ولا يجمعه ذكره المحلى على المنهاج (ولو بيع) غاية في النقص اي ولو كان نقصانه
حاصلا بسبب بيع النصاب كله أو بعضه وقوله (لم يقع المعجل عن الزكاة) جواب الشرط (ويسترده)
اي يطلب الدافع رده من المستحق (ان بين) اي الدافع له (انه) اي الماخوذ مال (معجل) عن الزكاة
كان قال هذه زكاتي المعجلة فقط أو علم القابض أنها معجلة (فان كان) ذلك المعجل (باقيا) على حاله
أي لم يتلف (رده) اي الاخذ له (بزيادته) اي مع زيادة الماخوذة (المتصلة به) لانها تتبع الاصل
فيسترده معها وتلك الزيادة (كالمسمن) وكبر في السن وإن وجده ناقصا نقص أرش فلا فو له لان
النقص حدث في ملك القابض فلا يضمنه على الاصح (لا) يسترده بزيادته (المتصلة) وتلك الزيادة
المتصلة (كالولد) الحاصل عند المستحق وكاللين (وإن تلف) الماخوذ عن الزكاة (أخذ) الدافع له
(بدله) من مثل او قيمة لان قبضه لغرض نفسه والمثل كالدرهم والمقوم كالغنم والعبرة بقيمة وقت
القبض لا وقت التلف (ثم) بعد الاسترداد للماخوذ (يخرج) من هو أهل لوجوب الزكاة (ثانيا) ان
كان متصفا (بصفة الوجوب) وهي الاسلام والحرية (ثم) بعدما تقدم يقال (المخرج) المعجل
بصفة اسم المفعول من أخرج الرباعي وماضيه أخرج أي ان المخرج من يد المالك للمستحقين هو
(كالباقي على ملكه) اي في تكميل النصاب به وليس المراد انه باق حقيقة فان للقابض ان يتصرف
فيه بالبيع وغيره وهو نافذ ولهذا قال كالباقي على ملكه أي ملك المخرج له بصفة اسم الفاعل وهو
المالك ثم فرغ على ذلك فقال (حتى لو عجل) الخ فكانه قال فلو عجل (شاة عن مائة وعشرين) شاة
(ثم ولد له) أي لمن عجل (سنة لزمه شاة أخرى) بسبب أن المعجل بصفة اسم المفعول لم يخرج عن
ملكه فصارت الحادثة بعد التعجيل منضمة إلى المعجلة فكانه ملك نصا بقدره مائة واحدة وعشرون

لحول واحد فاذا حال
الحول والقابض بصفة
الاستحقاق والدافع له بصفة
الوجوب والمال بحاله
وقع المعجل عن الزكاة
وإن مات الفقير أو استغنى
بغير الزكاة أو مات الدافع
ونقص ماله بأكثر من
المعجل ولو ببيع لم يقع
المعجل عن الزكاة فيسترده
ان بين أنه معجل فان كان
باقيا رده بزيادته المتصلة
به كالمسمن لا المتصلة
كالفرد وإن تلف اخذ
بدله ثم يخرج ثانيا إن كان
بصفة الوجوب المخرج
كالباقي على ملكه حتى
لو عجل شاة عن مائة
وعشرين ثم ولد له سنة
لزمه شاة أخرى

فزيادة الواحدة على المائة والعشرين تغير النصاب من الواحدة إلى أخراج شاتين المعجلة وواحدة
 أخرى (ويجوز) للشخص وهو رب المال (أن يفرق) زكاته سواء كانت معجلة أو لا وسواء كان المال
 ظاهر أو هو الماشية والزروع والثمار والمعادن أو كان باطنا وهو النقد والعروض والركاز ويلحق به
 زكاة الفطر وإنما جاز التوكيل في تفرقة الزكاة مع أنها عبادة لأنها تشبه قضاء الديون ولأن الحاجة
 قد تدعو إلى الوكالة لقضية المال ونحوها (ويجوز) له (أن يدفعها) أي الزكاة وفي بعض النسخ بالنسخ بالاسم
 الظاهر وهي أن يدفع زكاته (إلى الإمام وهو) أي الدفع له (أفضل) من تفرقة بنفسه أو وكيله لأنه
 أعرف بالمستحقين وأقدر على التفرقة بينهم لما روى البيهقي عن ابن عمر بإسناد صحيح أو حسن كما قال في
 المجموع أنه قال ادوا صدقاتكم إلى منزولي الله امركم فمن يرفق نفسه ومن أثم فعلها (إلا أن يكون الإمام
 جائرا) غير عادل (فتفرقه بنفسه) حيثن (أفضل) لافرق بين المال الباطن والظاهر وكذا
 يقال في المستثنى منه فالأظهر أن الدفع للإمام أفضل أي في المال الباطن ومقابلته أن تفرق المالك
 له أفضل من الدفع وأما المال الظاهر فدفعه للإمام أفضل قطعا بلا خلاف وقيل فيه خلاف
 (ويندب للفقير) الأخذ للزكاة أن فرق المالك (أو الساعي) أن فرق الإمام (أن يدفع) كل
 منهما (للمعطى) أي لدافع الزكاة (فيقول) الأخذ لها سواء كان الفقير أو الساعي في دعائه له
 (أجره) الله بالمد والقصر (فيما أعطيت) أي جعل لك عليه أجرا عظيما ونواجا جزلا (وبارك)
 الله (لك فيما أبقيت) لنفسك أي جعله مباركا فيه بالتمام (وجعله لك طهورا) يفتح الطاء أي من
 الذنوب لأن الزكاة تطهر مخرجها من الأثم والذنب وهذا والذي قبله من جملة معاني الزكاة ففيه
 مناسبة لمعانيها ودليل الدعاء للزكاة قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم أي من ذنوبهم
 وتزكيتهم أي تني أموالهم وصل عليهم أي ادع لهم وبأي دعاء دعا به جازل لكن الأفضل ما نص
 عليه الشافعي وهو ما ذكر في كلامه (ومن شروط الأجزاء) في دفع الزكاة (النية) لأن الزكاة من
 الأعمال المتوقفة على النية لحديث إنما الأعمال بالنيات (فيئوي) الزكاة (عند الدفع إلى الفقير
 أو) عند (الدفع إلى الوكيل أن هذا) أي المدفوع (زكاة مالي) ولو قال هذا ذكوى من غير إضافة
 إلى المالك صح وإنما وجبت هذه النية حتى يتميز المال المدفوع عن صدقة التطوع فإن قال هذا
 صدقة مالي أو صدقتي فلا يكفي بل لا بد أن يقيد بها بالفريضة ولا يكفي فرض مالي لأن ذلك قد يكون
 كفارة ونحوها ولو قال فرضي لا يجزى أيضا لاحتحاله لغير الزكاة ويجوز تقديم النية على دفع المال
 وإن كان ظاهر كلام المصنف أنه يتعين أن تكون النية مقارفة للدفع وقد علمت أنه لا يتعين ذلك بل
 يجوز تقديمها قياسا على الصوم لعسر المقارنة لأن القصد سدخلة الفقير (فأذاني) المالك (لم تجب
 نية الوكيل عند الدفع) للفقراء اكتفاء بنية المالك سواء كان الوكيل من آحاد الناس أو كان
 هو السلطان (وإن وكله) أي وكل المالك الوكيل (بالنية و) (بالدفع) بأن يقول له وكلتك بأن
 تنوي الزكاة وكتك بدفعها للفقراء (بإذن) ذلك أيضا وقول المصنف وإن وكله إلى قوله جاز زائد
 ليس في أكثر النسخ (ويندب للإمام أن يبعث عاملا) على الزكوات بأن يأخذها من أربابها أي
 ممن وجبت عليه تسجيلا عليهم ثلاثا يحصل عليهم مشقة في إحصائهم إليه ولأن النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يبعث السعاة لأخذها وهذا حيث لم تكن المصلحة في بعثه فإن كانت وجب كما إذا تعين
 طريقا إلى الأخذ ولا بد أن يكون العامل (مسلمًا حرا عدلا قسيما) أي له معرفة (في) فقه (الزكاة) فلا
 يصح أن يكون كافرا أو لاعلموكا ولا فاسقا لأن ذلك من باب الولاية وليس هؤلاء من أهلها وأما كونه
 قسيما في الزكاة فلا يحتاج إلى معرفة ما يؤخذ وما لا يؤخذ وربما احتاج المبعوث إلى الاجتهاد فيما

ويجوز أن يفرق ويجوز
 أن يدفعها إلى الإمام وهو
 أفضل إلا أن يكون الإمام
 جائرا فتفرقه بنفسه
 أفضل ويندب للفقير أو
 الساعي أن يدفع للمعطى
 فيقول أجره الله فيما
 أعطيت وبارك لك فيما
 أبقيت وجهه لك طهورا
 ومن شروط الأجزاء النية
 فيئوي عند الدفع إلى الفقير
 أو الدفع إلى الوكيل أن هذا
 زكاة مالي فإذا نوى لم تجب
 نية الوكيل عند الدفع وإن
 وكله بالنية وبالدفع جاز
 ويندب للإمام أن يبعث
 عاملا مسلما حرا عدلا
 قسيما في الزكاة

يعرض من مسائل الزكاة ولا يشترط معرفة فقه غير هذا إذا كان البعث المذكور عاما في الصدقات
 أما إذا عيّن له الإمام قدرا يأخذه فلا يعتبر فيه الفقه المذكور قال الماوردي وكذا لا يعتبر فيه الإسلام
 والحرية لأنها رسالة لا ولاية قال في المجموع وما قاله من عدم اشتراط الإسلام مشكك والمختار اشتراطه
 وقال السبكي عدم اشتراط الإسلام منكر لا يعول عليه وفي عدم اشتراط الحرية نظر انتهى قاله
 الجوزي ويشترط أن يكون المبعوث (غير هاشمي و) غير (مطلبي) أي لم يكن منسوباً لهما وإنما
 ندب للإمام ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده كانوا يبعثون السعاة لأخذ الزكوات ويحل
 منع كون المبعوث هاشمياً أن أخذ من سهم الزكاة في مقابلة عمله وأما إذا تبرع بالعمل ولم يأخذ شيئاً من
 الزكاة على ذلك فلا منع أو دفع له الإمام من ماله في مقابلة عمله أو من بيت المال فكذلك ومولاهما
 كهما وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال إن هذه الصدقات أنما هي أو ساخ الناس وإنما لا تحمل لمحمد
 ولآل محمد وروى أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال مولى القوم من
 أنفسهم وأنا أهل بيت لا تحمل لنا الصدقة (ويجب صرف الزكاة) المالية من جميع الأنواع السابقة
 (إلى ثمانية أصناف) وقد ذكرهم الله تعالى في قوله إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية
 والمراد أن الزكاة لا تخرج عنهم فهي مقصورة عليهم لا تتجاوزهم (لكل صنف) منهم (ثمن الزكاة)
 وحل ذلك أن قسم المال الإمام واحتيج إلى العامل فإن قسم المالك أو وكيله أو الإمام ولا عامل
 كأن دفعها إليه أرباب الأموال سقط حيث سهم العامل وقسطت الزكاة على سبعة منهم (أحدها)
 أي أحد الأصناف الثمانية (الفقراء) وهم صنف وقد عرف المصنف الفقير فقال (والفقير) أي في
 باب الزكاة هو (من لا يقدر على ما) أي على مال (يقع) ذلك المال (موقفاً من كفايته) بأن لم يكن
 له مال أصلاً أو له مال لا يقع موقفاً من كفايته العمر الغالب عند توزيعه عليه أي أنه لا يسد مسداً
 بحيث لا يبلغ النصف كأن يحتاج إلى عشرة ولو وزع المال الذي عنده على العمر الغالب لخص كل يوم
 أربعة أو أقل كدرهمين وثلاثة وهي لا تنكفي من المطعم والملبس والسكن وسائر ما لا بد منه على
 من يليق بحاله من غير أسراف ولا تقتير وكل ذلك لنفسه ولن تلزمه نفقته (و) الحال أنه قد عجز عن
 كسب يليق به (كصناعة شريفة تليق به بخلاف صناعة لا تليق به فهي كالعدم حتى لو كان من
 الناس الكبار الذين لا يعتادون التكسب بالبدن فهو فقير ومن جملة المعجزاته إذا قدر على صناعة تليق
 به ولكن لا يجد من يستعمله في تلك الصناعة فيعد فقيراً وروى أبو داود والترمذي وغيرهما بأسانيد
 صحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لاحظ فيها لغني ولا تقوى مكتسب يعني بقوله فيها الزكاة
 (أو) لم يعجز لكنه (شغله) ذلك (الكسب عن الاشتغال بعلم شرعي) وهو يحتاج إليه لأجل تصحيح
 العبادة فهذا يسمى فقيراً أيضاً (فإن شغله) الكسب (عن التعب) فقط فليس بفقير بل يلزم
 بالاشتغال بالكسب ولا يتركه لأجل تحصيل العبادات لأن العبادة نفع قاصر عليه بخلاف العلم فإنه
 نفع عام له ولغيره (ولو كان له مال غائب في مسافة القصر أعطى) حيث من الزكاة لأنه فقير وماله
 الغائب كالعدم فيستمر فقره إلى حضور ماله ومثله من له دين مؤجل وليس عنده غيره فيعطى وقت
 تفرقة الزكاة حتى يحل الأجل ففي هذه الحالة متصف بصفة الفقراء (وإن كان) الشخص (مستغنياً
 بنفقة من تلزمه نفقته من زوج وقريب فلا) يعطى من الزكاة لأنه غير فقير فإن الزوجة مستغنية
 بنفقة زوجها والقريب مستغن بنفقة قريبه كالابن والاب والام والجد فالمستغني بما ذكر قد
 أشبه المكتسب ويجوز أن يدفع الأجنبي إلى المكفي بنفقة غيره باسم غير الفقراء والمساكين إذا كان
 بتلك الصفة كصفة ابن السليل أو المؤلفة قلوبهم أو الظرمين والمرأة المستغنية بنفقة زوجها
 توصف بالغارمة والمؤلفة لا توصف بوصف العامل لأن شرطه الذكورة ولا تكون غارمة وتوصف

غير هاشمي ومطلبي
 ويجب صرف الزكاة إلى
 ثمانية أصناف لكل صنف
 ثمن الزكاة أحدها الفقراء
 والفقير من لا يقدر على ما
 يقع موقفاً من كفايته
 وعجز عن كسب يليق به أو
 شغله الكسب عن الاشتغال
 بعلم شرعي فإن شغله عن
 التعب فقط فليس بفقير ولو
 كان له مال غائب في مسافة
 القصر أعطى وإن كان
 مستغنياً بنفقة من تلزمه
 نفقته من زوج وقريب فلا

بوصف المساكين (و) الصنف (الثاني) من الاصناف الثمانية (المساكين) لذكرهم في الآية
 وقد عرف المصنف المسكين بقوله (والمسكين من وجد له ما يقع موقعا من كفايته) فما واقعة على
 مال أي أو هي اسم موصول والجملة بعدها اما صفة وإما صلة أي وجد له مال يقع الموضع المذكور
 (و) لكنه (لا يكفي) وذلك (مثل أن يريد خمسة دراهم) (فيجد) منها (ثلاثة أو أربعة) فالفقير
 أسوأ حالا من المسكين لأن الله بدأ به والرب لا تبدأ إلا بالأهم فالأهم فدل على أن الفقراء أمس
 حاجة من المساكين (فيأتي فيه) أي في المسكين (ما قيل في الفقير) وهو أنه أن عجز عن كسب يلقى
 به أو لم يعجز لكنه يشغله عن علم شرعي فانه يعطى حينئذ فان شغله الكسب عن التعب دون
 العلم فلا يعطى فانه ليس بمسكين إلى آخر ما تقدم في قوله ولو كان له مال غائب فلا فرق بين المسكين
 والفقير فيه (فيعطى الفقير والمسكين) كل منهما (ما) أي شيئا (يزيل) بضم الياء من أزال يزيل
 بمعنى يذهب ويرفع ويدفع (حاجتهما) أي احتياجهما إلى المسألة وقدين المصنف الشيء المعطى
 لهما بقوله (من عدة) أي آلة (يكتسب بها) كل منهما أن كانا من أصحاب الصنائع كآلة التجارة
 مثلا (أو) من (مال يتجر به) كل منهما أن كانا من أهل التجارة وتلك التجارة تكون جارية (على
 حسب ما يليق به) ويختلف ذلك باختلاف حال كل منهما وقد فرع على ذلك فقال (فيفاوت) في
 الزيادة والنقصان في أنواع التجارة (بين الجوهري) نسبة لعمل الجواهر (و) بين (البراز) أي الذي
 يبيع البر وهو الفماش والياب (وبين البقال) وهو الذي يبيع الحبوب أو الزيت (و) يفاوت بين
 (غيرهم) من أرباب التجارة كالخباز والصيرفي والبقلاقي وغيرهم فالبقلي يكتفي بخمسة دراهم
 والبقلاقي يكتفي بعشرة والفاكهاني بعشرين والخباز بخمسين والبقال بمائة والمطار بألف
 والبراز بالفين والصيرفي بخمسة آلاف والجوهري بعشرة آلاف والبقلي من يبيع البقول وهي
 خضراوات الأرض والبقال بموحدة قد تقدم تفسيره (فان لم يحترف) كل من الفقير المسكين أي
 بان لم يحسن صنعة من الصنائع لا يكسب ولا يتجارة ولا غيرهما (اعطى كفاية العمر الغالب)
 في بلده قاله العراقيون ونص عليه الشافعي رضي الله عنه قال النووي ونقله الشيخ نصر عن جمهور
 الأصحاب وهو المذهب وقوله (لمثله) يرجع للعمر الغالب أي أن هذا التقدير يرجع له نفسه اما
 بموته فلا حاجة إلى تقدير فيه بل يلاحظ كفاية ما يحتاجه الآن من زوجة وعبد ودابة مثلا
 بتقدير بقائها أو بدلها لو عدت بقية عمره الغالب ذكره العلامة الشرواني على التحفة والعمر الغالب
 هو ستون سنة وبعده يعطى سنة بعد سنة ثم قابل المصنف القول بكفاية العمر الغالب فقال (وقيل)
 يعطى (كفاية سنة فقط) كما هو القول الآخر والاول هو المشهور في المذهب ووجه القول بكفاية
 سنة أنها تتكرر كل سنة واستدل للقول الاول المشهور بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث رواه
 مسلم لا تحل المسألة إلا لاحد ثلاثة إلى أن قال ورجل أصابه فاقة فحل له المسألة حتى يصيب قواما
 من عيش أو قال سدادا من عيش فاجاز له المسألة حتى يصيب ما يسد حاجته فقال المتولى يعطى
 ما يشتري به عقارا يشتغل منه كفايته (وهذا) أي ما ذكر من اعطاء كفاية العمر الغالب أو كفاية
 سنة (مفروض مع كثرة الزكاة وكان المفق) لها (أما) هو (الامام أو) هو (رب المال
 وكان المال كثيرا) هو قيد فيها وقد اخذ محترضا بقوله (والا) أي وإن فرقها رب المال
 أو الامام وكان المال قليلا جدا لا يفي كفاية العمر الغالب أو كفاية سنة وجواب أن المدغمة
 في لا النافية قوله (فلعل) عنف (الثلث) حال كون الثلث المعطى ثابتا (كيف كان) أي
 سواء حصل منه كفاية ما ذكر أولا الصنف (الثالث) من الاصناف الثمانية (العاملون)
 جمع عامل (وهم الذين يعيشهم الامام) لاجل جمع اموال الزكاة عن وجبت عليه (كما تقدم)

والثاني المساكين
 والمسكين من وجد له ما
 يقع موقعا من كفايته ولا
 يكفي مثل أن يريد خمسة
 فيجد ثلاثة أو أربعة فيأتي
 فيه ما قيل في الفقير فيعطى
 الفقير والمسكين ما يزيل
 حاجتهما من عدة يكتسب
 بها أو مال يتجر به على حسب
 ما يليق به فيفاوت بين
 الجوهري والبراز وبين
 البقال وغيرهم فان لم
 يحترف أعطى كفاية العمر
 الغالب لثله وقيل كفاية
 سنة فقط وهذا مفروض
 مع كثرة الزكاة وكان
 المفق اما الامام أو رب
 المال وكان المال كثيرا
 وإلا فلعل الثلث كيف كان
 الثالث العاملون وهم
 الذي يعيشهم الامام كما تقدم

ذلك أول الباب (ومنه) أي العاملين (الساعي) وهو الذي يجيبها بضم الباء المثناة من يمينها لانه من اجبي وبالباء بعد الجيم وبالياء المثناة من تحت بعد الباء أي يجمعها (و) منهم (الكاتب) وهو الذي يكتب ما أعطاه أرباب الاموال (و) منهم (الحاشر) وهو الذي يجمعهم أو يجمع ذوي السهمان (و) منهم (القاسم) وهو الذي يقسمها على أربابها المستحقين (فيجعل للعامل الثمن) أي ثمن مال الزكاة (فان كان الثمن) الذي يأخذه (أكثر من أجرته) لو استقر (رد العاقل) أي الزائد على أجرته (على الباقي) من المستحقين لان الزكاة منحصره فيهم وأجرة العامل مرزعة عليهم (وان كان) الثمن الذي يأخذه (أقل) من أجرته (كل) أي الثمن (له من الزكاة هذا) كله (اذا فرق الامام) ولم يجعل للعامل جعلاً من بيت المال (فان فرق المالك) أو جعل الامام للعامل جعلاً من بيت المال (قسم) المال أي مال الزكاة هو (وسقط العامل) لعدم الاحتياج اليه الصنف (الرابع) من الاصناف الثمانية (المؤلفة قلوبهم) ففهم تفصيل ذكره بقوله (فان كانوا كفاراً) وم قسماً من يرجى اسلامه أو يخاف شره والجواب قوله (لم يعطوا) من الزكاة شيئاً ولا من غيرها لان الله أعر الاسلام وأهلها وأغنى عن التاليف ولقول عمر رضي الله عنه اننا لنعطى على الاسلام شيئاً فن شاء فليقر من ومن شاء فليكفر برواه اليه في إعطاء النبي صلى الله عليه وسلم لهم انما كان من الغنائم (وان كانوا) أي المؤلفة (مسلمين) ضعيفين في الاسلام أي في اليقين بناء على أن الايمان يزيد وينقص فالمراد من الاسلام الايمان (أعطوا) أي ما لهم ليتقوى بينهم أو كانوا اقربى العهد بالاسلام بان كان عندهم وحشة في أهلهم (والمؤلفة قلوبهم) من المسلمين أربعة أنواع (قوم اشراف) نيتهم ضعيفة في الاسلام (يرجى حسن اسلامهم أو) يرجى (اسلام نظائرهم) من الاشراف (أو ينجيون) لنا (الزكاة) أي من يمنها فتاحل كون الاشراف مستقرين (بقرهم) أي يقرب من يمنع الزكاة (أو) هم (يقاتلون) نيابة (عن أعدوا) وهو (يحتاج في دفعه) أي العدو أي في دفعنا إياه فهو مصدر مضاف للفعول بعد حذف الفاعل أي يلزم على دفعنا ذلك العدو بانفسنا احتياجنا (إلى) صرف (مؤنة) عظيمة ولا تحتاج إلى الصرف المذكور اذا قاتله الاشراف حينئذ يعطون من الزكاة ولو شيئاً قليلاً دفعا لذلك عنا ومثل هذا النوع في جواز دفع الزكاة لمن يقاتل العدو عننا النوع الاول والثاني والثالث فكل نوع من هذه الانواع يعطى من الزكاة لما تقدم فيهم من حسن اسلامهم من السلم ونيته ضعيفة ومن رجاء اسلام نظائر الاشراف ومن اتيانهم لنا الزكاة بمن يمنها الصنف (الخامس) من الاصناف الثمانية (الرقاب وهم) أي الرقاب (مكاتبون) كتابة صحيحة لغير مذك (فيعطون) أي شيئاً من الزكاة (يؤدونه) لساداتهم لاعتنتهم على العتق ان لم يكن معهم ما يؤدونه وبقي بالكتابة اما مكاتب الموكى فلا يعطى من زكاته شيئاً لعود الفائدة اليه الصنف (السادس) الغارمون (ما) وهم ثلاثة أقسام وفيهم تفصيل أشار الى القسم الاول منها بقوله (فان غرم لاصلاح) بين شخصين أو طائفتين أو قبيلتين وذلك (بان استدان ديناً لأجل) (تسكين فتنه دم) أي قبيل ولم يظهر قاتله وقد وقع التنازع بين من ذكر (أو) استدان ديناً لتسكين فتنه (مال) وذلك كتحمل قيمة وقصود التنازع ايضاً في هذه القيمة فتحمل دينه لأجل تسكين تلك الفتنه وجواب ان في الصورتين قوله (دفع اليه) من الزكاة أي اعطى منها (ولو مع الغنى) أي مع كونه غنياً بمال أو عتار أو غيرهما من باب أولى ان كان فقيراً وحل اعطائه من الزكاة لو فاء الدين المذكور ان كان باقياً فان قضاء من ماله لم يعط قال النووي بلا خلاف لانه لا شيء عليه (فرع) دفع زكاته لمديونه بشرط ان يرد ماله عن دينه لم يجز ولا يصح قضاء الدين بها فان نوباً بذلك بلا شرط لم يضر وكذا ان وعده المدين بلا شرط ولا يلزمه الوفاء بان وعد لو قال لمديته اقض ديني وارده لك زكاة فاعطاه برى من الدين ولا يلزمه اعطاؤه ولو قال لمديته جئت ديني الذي عليك زكاة لم يجز بل لا بد من قبضه منه ثم دفعه له

ومنه الساعي والكاتب والحاشر والقاسم فيجعل للعامل الثمن فان كان الثمن أكثر من أجرته رد العاقل على الباقي وان كان أقل كمل له من الزكاة هذا اذا فرق الامام فان فرق المالك قسم وسقط العامل الرابع المؤلفة قلوبهم فان كانوا كفاراً لم يعطوا وان كانوا مسلمين اعطوا والمؤلفة قلوبهم قوم اشراف يرجى حسن اسلامهم أو اسلام نظائرهم أو ينجيون الزكاة بقرهم أو يقاتلون عن أعدوا يحتاج في دفعه الى مؤنة الخامس الرقاب وهم مكاتبون فيعطون ما يؤدونه السادس الغارمون فان غرم لاصلاح بان استدان ديناً لتسكين فتنه دفعه له ولو

مع الغنى

عن الزكاة ان شاء وأشار إلى القسم الثاني بقوله (وإن استدان) اجل (نفقته ونفقة عياله دفع اليه)
من الزكاة (مع الفقر دون الغنى) ومثل ذلك ما لو ائلف شيئا على غيره لزمه بدله امام الغنى فلا يعطى
كما لا يعطى المسكين وابن السبيل مع الغنى وإن كان فيه الوصف المذكور بخلاف الفقير لا صلاح
ذات البين فانه يعطى ولو مع الغنى لان مصلحته عامة وما تقدم في هذا القسم من اعطائه من الزكاة مع
الفقر دون الغنى إذا كان الدين حالا فان كان مؤجلا فلا يعطى لانه غير محتاج اليه الان (وإن
استدان) في مباح (و) لكن (صرفه في معصية وتاب) وظن صدقه في توبته وقد عرف قصد
الاباحة (دفع اليه في الاصح) في الروضة والمجموع والمنهاج لعموم الآية ولان التوبة تقطع الذنب
لذلك ورد الثابت من الذنب كن لا ذنب له ومقابل الاصح انه لا يعطى من الزكاة وصححه الراعى لان في
عطائه اعانة له ولغيره على المعصية ولم يذكر المصنف القسم الثالث وهو من استدان لضمان فيعطى
من الزكاة ان اعسر مع الاصيل وإن لم يكن متبرعا الصنف (السابع) من الاصناف الثمانية (في
سبيل الله تعالى) للآية (وهم الغزاة الذين لاحق لهم في الديوان) أى في دفر العسكر بل هم
منطوعون بالجهاد بلا مقابلة شيء (فيعطون) من الزكاة (مع الغنى ما يكفيهم) أى ما يمينهم على
الغزو (لغزوهم) وقوله (من سلاح وفرس) بيان لما و اعطاهم الفرس ان كان يقاتل فارسا فان كان
يقاتل راجلا لم يعط للفارس شيئا (و) يعطون (كسوة ونفقة) مدة الذهاب والاياب ومدة الإقامة
وان طال وسكتوا عن نفقة عياله والظاهر انه يعطاهما ولا فيلزم أنهم يكونون في ضيق وخرج مع
غنية من هو قائم عليهم وقد قالوا في الحج ان الرجل لا يسمى مستطيعا إذا احتاج إلى نفقة عياله ذهابا
وايابا الصنف (الثامن) من الاصناف الثمانية (ابن السبيل) للآية (وهو) ضربان احدهما
(المسافر المجتاز) أى المار (بنا) أى في بلد الزكاة من بلاد المسلمين (او المنشئ للسفر في غير معصية)
سواء كان طاعة كسفر حج وزيارة أم مباحا كسفر تجارة أو طلب آبق ونزعة فان كان معه ما يحتاجه
ولو بوجدان مريض او كان سفره معصية لم يعط والحق به سفر لا لغرض صحيح كسفر الهائم وإذا
ثبت كون المجتاز المذكور محتاجا انتفت المعصية (فيعطى) من الزكاة (نفقة) لنفسه (و) يعطى
(مركوبا) يركبه لكن (مع الحاجة) إلى ذلك كما علت (وان كان له في بلده مال) فهو فقير الان
(ومن فيه سيان) أى صفتا استحقاق الزكاة كفقير غارم (لم يعط) من الزكاة (الا باحدهما) أى
احد السبيلين اما بالفقر واما بصفة الغرم فقط لا بالآخر ايضا لان عطف بعض المستحقين في الآية
يقضى التغاير أما ما فيه صفتا استحقاق الغنى واحدهما الغزو كغاز هاشمى فيعطى بهما (ففى
وجدت هذه الاصناف) الثمانية المذكورة في قوله تعالى انما الصدقات الخ (في بلد المال) أى مال
الزكاة فيتمين صرفها لهم كما اشار إلى ذلك بقوله (فنقل الزكاة إلى غيرها) أى غير بلد الزكاة (حرام)
في مذهبا خاصة في الاظهر والثاني الجواز لا لطلاق الآية ونقل عن أكثر العلماء وفي القليوبي
على الجلال قال شيخنا تبعا للرمل ويجوز للشخص العمل به في حق نفسه وكذا يجوز العمل في جميع
الاحكام بقول من يوثق به من الأئمة كالأذرعى والسبكي والاسنوى على المتمدن وخرج بالزكاة غيرها
كالكفارة والوصية والنذر هذا كله ان فرق المسالك بخلاف بقية المذاهب فيجوز نقلها عندهم
وبخلاف ما إذا قسم الامام فيجوز له نقلها لانه اعرف بالمستحقين وأكمل نظرا من غيره كإسباغ في كلامه
ولما كان لا يلزم من حرمة نقل الزكاة عدم الاجزا لان الحرمة قد تجامع الاجزاء والصحة كافي صحة
الصلاة في الارض المنصوبة والوضوء بما مسبل فان ذلك حرام ومع ذلك فالصلاة صحيحة والوضوء
كذلك صرح المصنف بعدم الاجزاء بقوله (ولم يجزه) نقلها حيثنذ بل هي مستقرة في ذمته

وإن استدان لنفقته ونفقة
عياله دفع اليه مع الفقر
دون الغنى وإن استدان
وصرفه في معصية وتاب
دفع اليه في الاصح السابع
في سبيل الله تعالى وهم الغزاة
الذين لاحق لهم في الديوان
فيعطون مع الغنى ما يكفيهم
لغزوهم من سلاح وفرس
وكسوة ونفقة الثامن ابن
السبيل المسافر المجتاز بنا
أو المنشئ للسفر في غير
معصية فيعطى نفقة
ومركوبا مع الحاجة وان
كان له في بلده مال ومن
فيه سيان لم يعط
إلا باحدهما ففى وجدت
هذه الاصناف في بلد
المال فنقل الزكاة إلى غيرها
حرام ولم يجزه

إلا أن يفرق الإمام فله
النقل وإن كان ماله
بيادية أو فقدت الأصناف
كلها يبلده نقل إلى أقرب
بلد إليه وتجب التسوية
بين الأصناف لكل صنف
الثلث إلا العامل فقدر
أجرته فإن فقد صنف في
بلده فرق نصيبه على الباقي
فيعطى لكل صنف السبع
أو فقد صنفان فلكل صنف
السدس وهكذا فلكل صنف
من الباقي السدس وهكذا
فإن قسم المالك وأحاد
الصنف محصورون أو
قسم الإمام مطلقا وأمكن
الاستيعاب لكثرة المال
وجب وإن قسم المالك
وهم غير محصورين فاقبل
ما يجوز أن يدفع إلى ثلاثة
من كل صنف

واعطوا ما للمستحقين في غير محلها غير نافذ ولا تقع الموقع لما في خبر الصحيحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم
فترد على فقرائهم نعم لو وقع تشقيص كعشرين شاة في بلد وعشرين بأخر فله إخراج شاة بأحدهما مع
الكرامة (فائدة) لا يجزئ دفع الزكاة للجن أخذ من الحديث السابق لأن الإضافة في فقرائهم
للمهد والمهود فقراء الأديمين ذكره الشيخ الشيرازي على الرمي ثم استثنى المصنف من حرمة
نقل الزكاة فقال (إلا أن يفرق الإمام) الزكاة (فله النقل) لأنه أعرف بالمستحقين وأكمل نظرا من
غيره قال العلامة الرمي في علة عدم نقل الزكاة للمالك زيادة على ما في الحديث هي امتداد أطماع أصناف
كل بلدة إلى زكاة ما فيها من المال والنقل يوحشهم وبه فارتقت الزكاة الكفارة والنذر والوصية
للفقراء والمساكين إذا لم ينص الموصي ونحوه على نقل أو غيره (وإن كان ماله) أي المزكي
(بيادية) أي وحال عليه الحال (أو لم يكن بها لكن) فقدت الأصناف كلها يبلده أي بلد المزكي
(نقل) المالك الزكاة (إلى أقرب بلد إليه) أي المزكي (ويجب التسوية بين الأصناف لكل صنف)
منهم (الثلث) من ثمانية لأنه من عددهم ولوزادات حاجة بعضهم ولم يفضل شيء عن كفاية بعض
آخر سواء قسم الإمام أم المالك لأن الله تعالى جمع بينهم بواو التثنية فاقضى أن يكونوا سواء
(إلا العامل فقدر أجرته) يستحق فقط (فإن فقد صنف في بلده) أي بلد الزكاة (فرق نصيبه) أي
نصيب المفقود (على الباقي) من الأصناف أو لم يفقد لكنه فضل عنه شيء بأن وجدوا كلهم وفضل
عن كفاية بعضهم شيء رد ذلك الفاضل كما يرد نصيب البعض المفقود على الباقي أن نقص نصيبهم
عن كفايتهم فلا ينقل إلى غيرهم لأنحصار الاستحقاق فيهم فإن لم ينقص نصيبهم نقل ذلك الفاضل إلى
ذلك الصنف بأقرب بلد ثم ذكر المصنف كيفية إعطاء الفاضل أو إعطاء نصيب المفقود بقوله
(فيعطى) الإمام أو المالك (لكل صنف) من الباقي وهم سبعة أصناف بعد فقد الثامن (السبع)
بضم السين وسكون الباء هو المفعول الثاني ليعطى لأنه لما أخذ واللام في لكل صنف زائدة وهو
المفعول الأول لأنه الآخذ وإنما أعطى السبع لأنه عدد الباقي (أو فقد صنفان) من الثمانية
(لكل صنف) بعد المفقود (السدس وهكذا) أبدا حتى لو لم يوجد إلا صنف واحد دفع إليه جميعها
والفرق بين هذا وبين ما وصي لرجلين فرد أحدهما الوصية فإن المردود يكون للورثة لا للموصي
له الآخر أن المال للورثة لولا الوصية وهي تبرع فإذا لم يتم أي التبرع المذكور أخذ الورثة المال
وأما الزكاة فدين لزمه فلا يسقط بفقد المستحق وحينئذ يفرق نصيبهما (فيعطى) لكل صنف من
الباقي (وهم ستة أصناف) (السدس) لأنه عددهم وتقدم إعراب هذا وهو أن لكل صنف مفعول
أول والسدس هو الثاني (وهكذا) القياس (فإن قسم) الزكاة (المالك) الحال أن (أحاد الصنف)
أي أفراد كزيد وعمر وبكر من صنف الفقراء مثلا (محصورون) بالعدد (أو قسم) الزكاة (الإمام
مطلقا) أي عن التقيد بكون أحاد الصنف محصورين أولا (وأمكن الاستيعاب) أي إعطاء الأفراد
جميعا واحدا واحدا (لكثرة المال) أي مال الزكاة فقول المصنف فإن قسم الخ شرط والجواب قوله
(وجب) أي على كل من المالك القاسم لها بالتقيد المذكور أو على الإمام القاسم مطلقا والفاعل
ضمير مستتر جواز أي عود على الاستيعاب أي يجب على كل منهما استيعاب الأفراد أي أفراد المصنف
أن يمكن الإمام ذلك وانحصرت في صورة قسم المالك فالتقيد المذكور بالنسبة له وعلى الإمام مطلقا
لأنه لا يتعذر عليه ذلك لاجتماع الزكوات عنده وله أن يخص بعض الأفراد بنوع من الزكاة
وآخرين بنوع آخر (وإن قسم المالك وهم) أي أفراد كل صنف (غير محصورين) أي غير مضبوطين
بالعدد لكثرتهم وجواب الشرط قوله (فاقل ما يجوز) ويجزئ (أن يدفع) أي المالك من الزكاة
(إلى ثلاثة) أفراد (من كل صنف) فاقبل مبتدأ خبره والمصدر المنسبك من أن والفعل وما الداخلة على

يجوز مصدرة أى أقل الجواز والجزاء دفع الزكاة إلى ثلاثة أفراد من كل صف أى ثلاثة من الفقراء وثلاثة من المساكين وثلاثة من المؤلفين وثلاثة من الغارمين وهكذا (إلا العامل فيجوز أن يكون واحدا) أو اثنين بقدر الحاجة واشترط هذا العدد للنص عليه في قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء الخ فقد ذكرهم بلفظ الجمع فلا يجوز الاقتصار على مادونه إلا العائل كما علمت وما ذكره المصنف من الاستثناء لا يظهر لأن فرض الكلام أن المالك هو القاسم فلا استثناء منقطع وما أجاب به العلامة الخطيب من أن المعنى إلا العامل فإنه يسقط لا يظهر هنا بعد التصريح بقوله فيجوز أن يكون واحدا لأن هذا يناسب كون الإمام هو القاسم وهو خلاف الفرض (ويندب الصرف) أى صرف الزكاة (لأقاربه الذين لا تلزمه نفقتهم) وهم غير الأصول والقروع من الأقارب سواء كانوا من العصابات كالإخوان والأعمام وأولاد كل منها أو كالأخوات أو كانوا من ذوى الأرحام كالأخوال والحالات وبنيهم والحاصل أن كل من لا تلزمه نفقتهم فيطلق عليه أنه من الأقارب قريبا أو بعيدا كما علمت أى يندب تخصيصهم وتقديمهم على غيرهم من الأجانب لما روى البيهقي في سننه الكبرى بإسناد صحيح من قوله صلى الله عليه وسلم الصدقة على المساكين صدقة وعلى ذوى القربى صدقة وصلة وروى الشيخان من أحب أن يبسط في رزقه وينسأله في أجله فليصل رحمه (و) يندب للزكى (أن يفرق) الزكاة (على قدر) وحسب (الحاجة) ولا يتجاوز عنها (فيعطى من يحتاج إلى مائة مثلا قدر نصف من يحتاج إلى مائتين) فيعطى مضارع معلوم وهو يتعدى لاتين ومن مفعوله الأول مبنى على السكون في محل رفع وإلى مائة متعلق يحتاج وقوله مثلا مفعول مطلق بفعل محذوف تقديره امثل بالمائة مثلا أى ومثل المائة غيرها من قلة أو كثرة وقوله قدر مفعوله الثانى ونصف مضاف إليه ومن يحتاج إلى مائتين كذلك والجملة صلة من الثانية وقد شرع المصنف بين شرط الأخذ للزكاة وهو بمد الحمزة فقال (ولا يجوز) للمالك أو الإمام (أن يدفع) الزكاة (للكافر) لخبر الصحيحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم نعم الكيال والحال والحافظ ونحوهم يجوز أن يكونوا كفارا مستأجرين من سهم العامل لأن ذلك أجرة لا زكاة (و) لا يجوز أن يدفع الزكاة (لبنى هاشم) أى لأولاده وذريته المنسوبين له وهو المجد الثالث للنبي صلى الله عليه وسلم (و) لا (لبنى المطلب) قال صلى الله عليه وسلم إن هذه الصدقات إنما هى أوساخ الناس وإنما لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد واهل بيته ولا لأهل بيته ولا لأهل البيت من الصدقات شيئا ولا غسالة الأيدي إن لكم في خمس الخس ما يكفيكم أو يغنيكم أى بل يغنيكم رواه الطبرانى وروى أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال إن بنى هاشم وبنى المطلب شيء واحد وشبك بين أصابعه وروى أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال يقسم سهم ذوى القربى وهو خمس الخس بين بنى هاشم وبنى المطلب دون غيرهم من بنى عمهم عبد شمس ونوفل مع سؤا لهم له ولا يجوز دفعها لموالى بنى هاشم وبنى المطلب لخبر مولى القوم منهم (و) لا يجوز دفعها (لمن) أى لشخص (تلزمه) أى المزكى (نفقته) أى ذلك الشخص الذى هو مصدق من أى لا يجوز دفعها إلى من هو غنى بنفقة غيره سواء كان الذى عليه النفقة هو المزكى أو غيره وذلك أى بيان من يجب نفقته على غيره (كزوجة وقريب) فالزوجة نفقتها على زوجها فلا تعطى من الزكاة لأن الأجنبي المزكى ولا من الإمام ولا من الزوج إذا كان هو المزكى لأنها مغنية بنفقة زوجها والقريب كالولد الصغير نفقته على أصوله أن لم يكن له مال وإلا فهى على نفسه فيكون غنيا فلا يعطى من الزكاة باسم الفقير والاب الفقير يجب نفقته على ولده الكبير الغنى فلا يعطى من الزكاة باسم الفقراء قال النووى في المجموع قال أصحابنا ويجوز الدفع إلى ولده أو والده من سهم العاملين والمكاتبين والغارمين والغزاة أن كان كل من الولد والوالد بهذه الصفة وأما الولد الكبير القادر على الكسب فلا يعطى من الزكاة إلا إذا كان الولد المذكور طالب

إلا العامل فيجوز أن يكون واحدا ويندب الصرف لأقاربه الذين لا تلزمه نفقتهم وأن يفرق على قدر الحاجة فيعطى من يحتاج إلى مائة مثلا قدر نصف من يحتاج إلى مائتين ولا يجوز أن يدفع لكافر ولبنى هاشم ولبنى المطلب ولمن تلزمه نفقته كزوجة وقريب

علم نافع فنفتته حيثخذ على والده التقى فلا يعطى من الزكاة إلا إذا لم يوجد له أصول ولا فروع أغنياء
فنفتته حيثخذ في بيت المال فيعطى من الزكاة والحاصل ان الفروع والأصول لا يعطون من الزكاة
باسم الفقراء والمساكين ويعطون به صف آخر كوصف الغارم والغازي مثلاً (ولو دفع) شخص الزكاة
(لفقير وشرط) أى الدافع (أن يبرده) أى يرد المدفوع له المدفوع له من الزكاة (عليه) أى على الدافع
(من) أجل (دين له) أى للدافع (عليه) أى على الفقير المعطى من الزكاة (أو قال) أى الدافع للزكاة
(جعلت مالى) الذى هو (في ذمتك زكاة فخذها) عنها النفسك زكاة (لم يحجز) في الصورتين لأنه غير قادر على
الاستلام من الفقير إلا إذا قبضها منه ثم ردها إليه قال في المجموع ولا يصح قبض الدين بذلك أيضاً
بالاتفاق قال ومن صرح بالمسئلة فقال في الفتاوى وصاحب التهذيب وصاحب البيان والرافعى
وآخرون هذا في الصورة الأولى وأما في الثانية فعلى الأصح وبه قطع الصيرى لأن الزكاة في ذمته فلا
تبرأ ذمته إلا بأقباضها للفقير إلا أن دفع الفقير الدين له ثم رده له عن الزكاة فيقع عن الزكاة حيثخذ كما مر
(وإن دفع) (المزكى) (إلى الفقير) الذى عليه الدين شيئاً (بنية أنه) أى الفقير (يقضيه) أى يقضى
صاحب الدين أى يؤديه له (أو قال) أى الدافع للزكاة للفقير (أقضى مالى) الذى عليك أى ادنى المال
الذى هو لى عليك (أجل أن) (أعطيك) من جهة كونه (زكاة) أى أملكك إياه على وجه أنه زكاة
(أو قال المديون) أى الذى عليه الدين لصاحب الدين (أعطى) من الزكاة (أجل أن) (أعطيك)
عن دينك الذى هو على وجوب الشرط في هذه المسائل قوله (جاز) أى مآذرك في الصور الثلاث
وملكه القابض (ولا يلزمه) أى المديون (الوفاء) بالشرط الموعود به في الصورتين الأخيرين وقد
حكى في المجموع الاتفاق على الصورة الأولى والصورة الثانية عن الفقهاء والثالثة عن البغوى وقول
المصنف (وزكاة الفطر في جميع ما ذكرناه) من التفصيل ومن إعطائها لمن يستحقها ومن تعجيلها
إلى غير ذلك مما تقدم تفصيله في زكاة المال فقول المصنف وزكاة الفطر الخ مبتدا والخبر قوله
(كزكاة المال من غير فرق) بينهما لأن الأدلة على الأحكام المذكورة عامة في زكاة الأموال والفطر
وقد فرع المصنف على التشبيه المذكور قوله (فلو جمع جماعة فطرتهم وخطوطها وفرقوها) كلمهم على
المستحقين بأن ملكوهم إياها معاً وقبضوها (أو فرقها) أى الفطرة المذكورة كما هو في بعض
النسخ بلاتاء فهو جمع فطرة وقوله (أحدهم) فاعل الفعل قبله أى باذن الباقيين من خط وجواب
لوقوله (جاز) ذلك أيضاً وخص هذا الفرع بالذكر لما فيه من التنبيه على أنه لا يعتذر على الإنسان
تفرقة زكاة فطره وإن كانت قليلة على الأصناف كلمهم (وتندب صدقة التطوع) لما روى مسلم أنه
صلى الله عليه وسلم قال ليتصدق الرجل من ديناره ولتصدق من درهمه ولتصدق من صاع بره
ولتصدق من صاع تمره وفي الصحيحين اتقوا النار ولو بشق تمره فيستحب أن يتصدق بما تيسر ولو
قليلاً ولا يمتنع من التصديق لقلته فإن القليل من الخير كثير عند الله تعالى كما قال عليه الصلاة والسلام
ولو بشق تمره فإنه غاية في القلة وأقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره وما قبله الله وبارك فيه
فليس بقليل وإذا أطلقت الصدقة تنصرف للتطوع وهى المرادة هنا وتأكّد كل وقت (و) هى في
(رمضان) (و) فى (إمام الحاجات) أى فى ابتداء طلبها وعند الكسوف والمرض والسفر قال فى الحاوى
ويستحب أن يوسع الشخص فى رمضان على عياله ويحسن إلى ذوى أرحامه وجيرانه لاسيما فى العشر
الأواخر (و) فى (كل وقت) أى زمن (شريف) كعشر ذى الحجة وإيام العيد (و) كل (مكان)
شريف كمكة والمدينة وقوله (أكّد) خبر لمبتدأ محذوف كما أشرت إليه ولا يقولى وهى أى صدقة
التطوع وقوله فى رمضان وما عطف عليه متعلق بقوله أكّد كما هو ظاهر كلامه والآنسب أن يكون
الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من المبتدأ على وأى سيويه والتقدير والصدقة حال كونها

ولو دفع لفقير وشرط أن
يرده عليه من دين له عليه
أو قال جعلت مالى فى
ذمتك زكاة فخذها لم يحجز
وإن دفع إلى الفقير بنية أنه
يقضيه أو قال أقضى مالى
لأعطيك زكاة أو قال
المديون أعطى لأعطيك
جاز ولا يلزمه الوفاء
وزكاة الفطر فى جميع ما
ما ذكرناه كزكاة المال من
غير فرق فلو جمع جماعة
فطرتهم وخطوطها
وفرّقوها أو فرقها أحدهم
جاز وتندب صدقة
التطوع وفى رمضان
وإمام الحاجات وكل
وقت شريف ومكان
شريف أكّد

واقعة في رمضان وما عطف عليه آكد من غيره أي أن طلبها في هذه الأزمان والأحوال والأماكن يكون أشد طلباً من غيرها وسيأتي في آخر باب الصوم زيادة على ما ذكر هنا مع الأدلة على طلبها في رمضان (و) الصدقة حال كونها معطاة (للمصالح) جمع صالح وهو القائم بحقوق الله وحقوق العباد أفضل من إعطائها للفسقة (و) إعطائها لأقاربه أي المتصدق (و) لعدوه الكائن (منهم) أي الأقارب أفضل من إعطائها للأجانب (و) التصدق (باطيب ماله) أي الحلال منه (أفضل) من التصدق بالمشبه ومثله الرديء فالتصدق به مكروه وبالمال الحرام حرام عندنا قال الله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون وقال تعالى لن تنالوا البرحتى تنفقوا بما تحبون ومعلوم أن التصدق لا يكون إلا من فاضل ماله ودليل التصدق باطيب ماله قوله تعالى لن تنالوا البرحتى تنفقوا بما تحبون وقال تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ونقل النووي في مجموعه الإجماع على أن الصدقة على الأقارب أفضل منها على الأجانب ولا فرق بين كون القريب من المحارم أو من الأرحام فيقدم الأقرب فالأقرب ثم ذو الأرحام ولا فرق بين الذكور والإناث والصدقة على العدو منهم تحمله على الرجوع عن العداوة وترده إلى المحبة والآفة والصدقة على القريب ولو بعدت داره أفضل من الصدقة على الجار الأجنبي وكذلك الصديق مقدم على الجار ودفعها سرا أفضل من دفعها جهاراً وقد ورد في فضلها أحاديث تعدد أن الشخص في ظل صدقته يوم القيامة حتى يفصل بين الناس (ويحرم) على الشخص (التصدق بما) أي بالذي (ينفقه على عياله أو) التصدق (بما يقضى به دينه الحال) أي الذي لم يكن مؤجلاً لأن النفقة على عياله وقضاء الدين الحال كل منهما من الواجب وهو مقدم على المنسوب أو هذا عند عدم الصبر اخذاً من جواب المجموع عن حديث الانصاري وأمراته اللذين نزل فيهما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة (وتندب) الصدقة (بكل ما) أي بكل شيء (فصل) وزاد على نفقته ونفقة من تلزمه نفقته (أن صبر على الإضافة) أي على قلة ما يدمر على الشدة بعد التصدق وأما إذا لم يصبر على ذلك فتكره بما فضل عن حاجته (ويكره) للشخص (أن يسأل بوجه الله) أي بذاته شيئاً (غير الجنة) أي أن يسأل حال كونه متوسلاً بذات الله (وإذا سأل سائل بوجه الله) أي متوسلاً بوجه الله أي ذاته شيئاً من الأشياء (كره) للمستول (رده) غائباً بل ينبغي إعطاؤه حيث توسل بذات الله لحديث رواه أبو داود والنسائي بسند صحيح وفيه من يسأل بالله فاعطوه وتحل الصدقة لغني بمال أو كسبه ولذي قرى النبي صلى الله عليه وسلم ويكره للغني التعرض لأخذها ويستحب له التنزه عنها بل يحرم فأخذها أن أظهر الفاقة أو سأل بل يحرم سؤاله أيضاً وتحل لكافر فقي الصحيحين في كبد رطبة أجرة (والمن بالصدقة حرام) بأن يذكر المتصدق الصدقة التي أعطاها فلان (ويبطل ثوابها) فتذهب وكأنه لم يتصدق قال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى وروى مسلم عن أبي ذر أنه صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم فقال أبو ذر من هم يا رسول الله قال المسبل أزاره والمنفق سلعتة بالخلف الكاذب والمراد بالمسبل أزاره أو ثوبه لازمه وهو وصوله تحت الكعيعين للخيل.

(كتاب الصيام)

فرض الصوم في شعبان في السنة الثانية من الهجرة وشهره أفضل الشهور وهو من خصائص هذه الأمة أي هذه الكيفية الموجودة الآن فلا ينافي قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم فأن التشبيه محمول على مطلق الصوم دون قدره وزمنه وقيل أنه ليس من الخصوصيات بحمل التشبيه على حقيقته لانه قيل ما من أمة إلا وقد فرض عليهم رمضان إلا أنهم ضلوا عنه وهو لمة الأمساك وشراً أمساك عن المفطر جميع النهار وهذا معنى قولهم على وجه مخصوص وصوم رمضان

وللصالح وأقاربه وعدوه
منهم وباطيب ماله أفضل
ويحرم التصدق بما ينفقه
على عياله أو بما يقضى به
دينه الحال وتندب بكل
ما فضل أن صبر على
الإضافة ويكره أن يسأل
بوجه الله غير الجنة وإذا
سأل سائل بوجه الله كره
رده والمن بالصدقة حرام
ويبطل ثوابها
(كتاب الصيام)
يجب صوم رمضان

أحد أركان الاسلام بالاجماع وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال بنى الاسلام على خمس شهادة
ان لا اله الا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وفيه دلالة على إطلاق رمضان من غير ذكر
الشهر قال النووي وهو الصواب لمن ذلك قول المصنف رحمه الله تعالى (يجب صوم رمضان) باكمال
شعبان ثلاثين يوما أو برؤية الهلال في حق من رآه وإن كان فاسقا وفي حق من لم يره يثبت بشهادة
عدلين على المعتمد وكذا إن شهد عدل على الاظهر المنصوص في أكثر كتب الفقه وقيل يلزم بقول
الواحد قطعا واثنان لابد من اثنين فاذا قلنا لابد من اثنين فلا مدخل لشهادة النساء والعبيد فيه ولا بد
من لفظ الشهادة وتخصيص بمجلس القضاء ولكنها شهادة حسبة لا ارتباط لها بالدعوى وإن قلنا يثبت
بواحد فهل هو بطريق الرواية أم الشهادة وجهان أحدهما الشهادة فلا يقبل قول العبد والمرأة كما تقدم
نص عليه في الأم وإذا قلنا أنها رواية لا شهادة قبلا وهل يشترط لفظ الشهادة قال الجمهور على الوجهين
في كونه رواية أو شهادة وقيل شرط قطعا وإذا قلنا رواية ففي الصبي المميز الموثوق به طريقان أحدهما
على الوجهين في قبول رواية الصبي والثاني وهو المذهب الذي قطع به الا كثرون القطع بأنه لا يقبل
وقال الامام وابن الصباغ تفريعا على أنه رواية أو شهادة إذا أخبره موثوق به بالرواية لزمه قوله وإن لم
يذكره عند القاضي وقالت طائفة يجب الصوم لذلك إذا اعتقد صدقه ولم يفرعه على شيء ومن هؤلاء
ابن عبدان والغزالي في الاحياء وصاحب التهذيب واتفقوا على أنه لا يقبل خبر الفاسق عن القولين
جميعا ولكن إن اعتبرنا العدد اشترطنا العدالة الباطنة وإلا فوجهان جاريان في رواية المستور
ولا فرق على القولين بين أن تكون السماء مصحبة أو مضممة ذكر ذلك صاحب الروضة (على كل مسلم)
متعلق بقوله يجب وهو قيد أول في الوجوب المذكور سواء كان ذكرا أو أنثى (بالغ) قيد ثان لانه
لا يلزم من الاسلام البلوغ (عاقل) قيد ثالث (قادر على الصوم) قيد رابع بمعنى أنه مطيق له وقوله
(مع الخلو) أي النقاء (من حيض و) من (نفاس) متعلق بمحذوف صفة موصوف محذوف
والتقدير يجب الصوم على من ذكر وجوبه بمصاحب الخلو المذكور فإشار المصنف بذكر المعية
إلى اشتراط ما ذكر في وجوب الصوم أيضا زيادة على هذه القيود المذكورة لأن شرط صحة الصوم
النقاء من الحيض والنفاس أي فلا يجب على الحائض والنفساء أداء الصوم ولا يصح منهما بخلاف
القضاء كما سيأتي ثم شرع المصنف يذكر محترزات القيود المذكورة فقال (فلا يخاطب به) أي بالصوم
(كافر) أصلي أي خطاب طلب بمعنى أننا لا نطالبه بأدائه أي ولا يصح منه أيضا فهذا هو المنفي عن
الكافر وإن كان يعاقب على ترك الاسلام الذي هو سبب في وجوب الصوم وهذا معنى الوجوب في
حقه كما تقرر في الاصول وهذا محترز الاسلام (و) لا يخاطب به أي خطاب وجوب (صبي) لانه غير
مكلف بل هو في حقه مندوب وهذا محترز قوله بالغ (و) لا يخاطب به (مجنون) لانه غير مكلف
ولا يصح منه أيضا لانه ليس أهلا للعبادة حتى يكون مندوبا كالصبي لان الصبي أهل للعبادة في الجملة
فلذلك طلب منه الصوم على وجه التنبه وهذا محترز قوله عاقل وقوله (ومن أجهد الصوم) أي
أتعبه (أجل) (كبراً) (لاجل) (مرض لا يرجى برؤه) أي شفاؤه معطوف على كافر وهو مفهوم
قول المصنف قادر وليست من شرطية أي لا يخاطب به (لا بأداء) بأن يصومه في وقته (ولا بقضاء)
أي بأن يطلب منه قضاؤه بعد فوات مضى وقته وقوله لا يرجى برؤه قيد بالنسبة لعدم القضاء
بخلاف من يرجى برؤه فسيأتي حكمه في كلامه ثم استدرك المصنف على قوله (ومن أجهد الصوم)
قوله (لكن يلزم من أجهد الصوم) أي أتعبه ولم يقدر عليه كمن قام به ما ذكر (لكل يوم مد طعام)
وظاهر كلام المصنف أن إخراج المد المذكور واجب على من ذكر من الكبير والمرضى الذي لا يرجى
برؤه وهو الظاهر ويدل لذلك قول الشمس الرملة مثل الكبير كل عاجز عن صوم واجب سواء في

على كل مسلم بالغ عاقل
قادر على الصوم مع الخلو
من حيض ونفاس فلا
يخاطب به كافر وصبي
ومجنون ومن أجهد الصوم
لكبر أو مرض لا يرجى
برؤه لا بأداء ولا بقضاء
لكن يلزم من أجهد
الصوم لكل يوم مد طعام

رمضان وغيره لومانة أو مرض لا يرجى برؤه أو مشقة شديدة تلحقه ولم يتكلفه اه ويصرف المد المذكور للفقراء اى جنسهم الصادق بفقير واحد فالجمع ليس بشرط في هذا الباب وفي فدية الصلاة وذلك للعذر القائم به من الكبر والمرض الذى لا يرجى زواله لآية وعلى الذين يطيقونه المراد لا يطيقونه او يطيقونه في الشباب ثم يعجزون عنه في الكبر والقرينة على ان المراد لا يطيقونه قرينة حالية وجدت عند نزول الآية ولا يضر عدم بقاء تلك القرينة ذكر ذلك ابن قاسم على البهجة قاله ع ش على الرملى وروى البخارى أن ابن عباس وعائشة كانا يقرآن وعلى الذين يطوقونه بتشديد الواو ومعناه يكلفون الصوم فلا يطيقونه (والمرضى) الذى يرجى من برؤه (والمسافر) سفر اياح فيه الافطار (والمردت) والعياذ بالله عن الاسلام (و) المرأة (الحائض والنفساء) فهؤلاء المذكورون (يخاطبون بالقضاء) اى قضاء الصوم (دون الاداء) اى لا يطلب منهم الصوم في الحال اى وقت الوجوب لعذرهم والمردت لا يصح منه الصوم في حال الردة لعدم صحة النية والحائض والنفساء ما هو ران بترك الصوم كالصلاة وإن كانت الصلاة لا تقضى بالنسبة لها اى لا يطلب منهما قضاؤها وفي انعقاد قضاؤها خلاف قيل تعتقد نفلا مطلقا وقيل لا تعتقد لا نفلا ولا غيره (تنبه) إنما وجب القضاء على المريض المذكور والمسافر والمردت ومثله السكران والمغنى عليه وعلى الحائض والنفساء لوجوب الصوم عليهم بمعنى انعقاد سببه وهو دخول الوقت كما تقرر ذلك في الاصول وتقدم ان المراد بوجوب الصوم على الكافر عقابه في الدار الاخرة (فان تكلف المريض) الذى يرجى برؤه وشفاؤه (و) تكلف (المسافر فصاما) تبرعا منهما (صح) صومهما ولا قضاء عليهما لانهما أتيا بالفرض وإن كانا لا يخاطبان به في الحال (دون المرتد والحائض والنفساء) لما مر انهما (فان اسلم) الكافر (أو أفاق) المجنون (أو بلغ) الصبي حال كونه (مفطرا) وقوله (في أثناء النهار) متعلق بكل واحد من الافعال المذكورة وجواب ان الشرطية قوله (ندب) لهم اى للذكورين (الامساك) (و) ندب لهم (القضاء) لعدم النية في وقتها وما اتصفوا بالوجوب إلا في زمن لا تصح فيه النية وهو النهار فلذلك لم يجب عليهم القضاء لهذا اليوم الذى زال المانع فيه واغتنام هذا اليوم عن القضاء كما لو بلغ الصبي في أثناء الصلاة بالسن فلا يلزمه إعادتها بل تكفيه هذه الصلاة التى وقع البلوغ فيها عن الاعادة ومراد المصنف بقوله إذا أسلم أى الكافر الاصل دون المرتد وما هو فعليه القضاء إذا عاد للإسلام ومثله السكران (وان بلغ الصبي) حال كونه (صائما لزمه الامساك) لانه صار من أهل الخطاب (وندب له القضاء) لان صومه وقع نفلا لا فرضا لانه وقت طلوع الفجر لم يكن من أهل الخطاب حتى يلزمه القضاء وقيل يستحب الامساك ويلزمه القضاء لانه لم ينو الفرض (ولو طهرت الحائض) في أثناء النهار (أمسكت ندبا) لانها كانت مأمورة بترك الصوم واستمر ذلك الى أثناء النهار ولحرمة الوقت (وقضت حتما) اليوم الذى طهرت فيه مع ما قبله من ايام الحيض والنفساء لما رواه مسلم من قول عائشة رضی الله عنها كنا نؤمر في الحيض تؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة والنفساء مقيس على الحيض لانه في معناه ولانها مأمورة بالقضاء مطلقا سواء أمسكت ام لا بخلاف من بلغ صائما فلا يلزمه القضاء لانه لم يكن من أهل الوجوب وصومه انما هو نفل (أو قدم المسافر) من سفره في أثناء يوم من رمضان (أو برى المريض) من مرضه اى في أثناء ما ذكر (وهما) اى المسافر والمريض (مفطران) كأن تركا النية ليلا (أمسكا) أى عن المفطر بقية يومهما (ندبا) لحرمة الوقت وخرجا من الخلاف وانما يلزمهم الامساك لعدم التزامهم الصوم والامساك تبع (وقضيا) بقية أيام السفر والمرض (حتما) لقوله تعالى فن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فعدة مرتب على مقدر كما علمت لانه لا ترتب على مجرد السفر والمرض العدة من غير افطار وقول

والمريض والمسافر والمردت
والحائض والنفساء
يخاطبون بالقضاء دون
الاداء فان تكلف المريض
والمسافر فصاما صح دون
المردت والحائض والنفساء
فان أسلم أو أفاق أو بلغ
مفطرا في أثناء النهار ندب
الامساك والقضاء وان
بلغ الصبي صائما لزمه
الامساك وندب له القضاء
ولو طهرت الحائض
أمسكت ندبا وقضت حتما
أو قدم المسافر أو برى
المريض وهما مفطران
امسكا ندبا وقضيا حتما

المصنف أو لاند باصفة لموصوف محذوف وكذلك قوله حتما صفة لموصوف محذوف أى قضاء حتما
 أى واجبا لزوال عذرهما ثم عطف المصنف على قوله سابقا وهما مفطران قوله (أو صائمان) أى
 أو هما صائمان (أمساكا) أمساكا (حتما) لزوال العذر وهو السفر (ولو قامت البينة برؤيته)
 أى الهلال (يوم الشك) وفي نسخة بالرؤية يوم الشك والمعنى ولو شهدت البينة يوم الشك برؤية
 الهلال ليته (وجب) على الناس (أمساك بقبته) ووجب عليهم (قضاؤه) أى قضاء اليوم الذى
 روى الهلال فيه وهو يوم الشك لأنه تبين أنه من رمضان سواء تعاطى الشخص المفطر أم لا قبل أن
 يتبين أنه من رمضان فلما تبين أنه من رمضان وجب على الناس الأمساك لحزمة الوقت والقضاء
 كما علت (ويؤمر الصبي به) أى بصوم رمضان أمر ندب لا أمر لإيجاب لاجل أن يعتاده (سبع) إذا
 حصل عندهما التمييز (ويضرب) على تركه (إتمام) عشر (مثل الصلاة ليعتادها ولا يتركها
 بعد البلوغ فالضرب المذكور واجب على الولي لكن بشرط أن يطبق الصبي الصوم (ويباح
 الفطر لمن غلبه الجوع أو غلبه) (العطش بحيث) لولم يأكل ولم يشرب أصابه محذور يتمم (ويحشى)
 منه (الهلاك أو المرض) لولم يفعل وفي بعض النسخ ويبيح العطر غلبة الجوع والعطش فيكون الفطر
 مفعولا مقدما وغلبة الجوع الخ فاعلام مؤخر والمعنى واحد ليس في ذلك مخالفة (و) يباح الفطر
 (لو طرأ) ما ذكر من الجوع وما بعده (في أثناء اليوم إذا شق) عليه (الصوم) فلو غاية في إباحة الفطر
 مع العيد المذكور (و) يبيح الفطر أيضا (سفر الفطر إذا فارق العمران قبل) طلوع (الفجر و)
 الحال (أنه نواه) أى الصوم (في الليل) ومن باب أولى إذا لم ينو ليلا فالو للحال وأن زائدة وقبل طلوع
 الفجر قيد في جواز الإفطار لأنه تلبس بالعذر وهو السفر قبل وجوب الصوم وهو طلوع الفجر فالسفر
 رخصة في جواز ترك الصوم وقوله أن فارق العمران أى من بلدة ليس لها سور وأن كان لها سور
 يشترط مفارقتها ومفارقة الحلة في ساكن الخيام وقد سبق بيان ذلك في باب الصلاة وقد أخذ محرز
 القبلية فقال (فإن سافر بعده) أى بعد طلوع الفجر (فلا) يفطر لأنه تلبس بالواجب قبل وجود
 المرخص ولو شرع في السير ليلا كما لو دخل في الصلاة في الحضر ثم سافر في أثناءها فإنه يجب إتمامها
 (والفطر للمسافر أفضل أن ضربه الصوم) لأنه صلى الله عليه وسلم كما رواه الشيخان عن جابر مريرجل
 في ظل شجرة يرش عليه ماء فسأل عنه فقالوا أصائم فقال ليس من البر الصيام في السفر (والأى
 وإن لم يضربه) (فالصوم أفضل) من الفطر عملا بقوله تعالى وإن تصوموا خير لكم ولأن فيه براة الذمة
 بخلاف الفطر (ولو خافت) امرأة (حامل أو) خافت امرأة (مرضع) وفي بعض النسخ خافت امرأة مرضع
 أو حامل ولا ضرر في تقديم إحداهما على الأخرى (على أنفسهما) فقط فالجار والمجرور متعلق بخافت
 (أو) خافتا على أنفسهما (مع) الخوف على (ولدهما) معا فجاوبوا بالشرطية قوله (افطرتا وقفتا)
 اليوم الذى وقع فيه الإفطار لاجلها (لكل) (تفديان) مع القضاء وجوبا بالشرط المذكور
 بقوله (عند الخوف على) سقوط (الولد) فقط أى من غير الخوف على أنفسهما (لكل يوم مد) من
 طعام فالجار والمجرور خبر مقدم عن مد وذلك للإية السابقة وهى وعلى الذين يطيقونه قال ابن
 عباس أنها لم تنسخ في حقهما رواء البيهقي عنه ومثلها في وجوب الفدية من أفطر لا نقاذ آدمي
 معصوم مشرف على هلاك يفرق أو غيره ولم يمكن تخليصه إلا بفطر المنقذ بخلاف ما إذا خافتا على
 أنفسهما فقط أو مع ولديهما وبخلاف من أفطر متعبدا أو لا نقاذ نحو مال مشرف على هلاك وهو غير
 حيوان فلا فدية في الجميع قياسا على المريض المرجو براءة في الأولين ولأن ذلك ليس في معنى فطر
 ارتقى به شخصان في الثالثة (ولا يجب صوم رمضان إلا برؤية الهلال) أى في حق من رآه وإن كان
 فاسقا كما تقدم ذلك في أول الباب أو بثبوتها في حق من لم يره بعدل شهادة الخبر البخارى صوموا

أو صائمان أمساكا حتما ولو
 قامت البينة برؤية يوم
 الشك وجب أمساك بقبته
 وقضاؤه ويؤمر الصبي
 به لسبع ويضرب لعشر
 ويباح الفطر لمن غلبه
 الجوع أو العطش بحيث
 يحشى الهلاك أو المرض
 ولو طرأ في أثناء اليوم إذا
 شق الصوم وسفر الفطر
 إذا فارق العمران قبل
 الفجر ونواه في الليل فإن
 سافر بعده فلا والفطر
 للمسافر أفضل أن ضره
 الصوم وإلا فالصوم
 أفضل ولو خافت حامل
 أو مرضع على أنفسهما
 أو مع ولديهما أفطرتا
 وقفتا لكن تفديان عند
 الخوف على الولد لكل
 يوم مد ولا يجب صوم
 رمضان إلا برؤية الهلال

لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما فلذلك قال المصنف موافقا
للحديث في المعنى (فإن غم) أي الهلال أي استتر بالغمام وهو السحاب وجواب الشرط قوله (وجب
استكمال شعبان ثلاثين يوما ثم) بعد الاستكمال (يصومون) ويكتفي في دخول رمضان شاهد واحد
عدل شهادة لقول ابن عمر أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم أني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه
رواه أبو داود وصححه ابن جبان فخرج بعدل الشهادة غير العدل وعدل الرواية فلا يكفي فاسق وعبد
وأمر أقوام المعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم وإذا صمتا بها أي برؤية العدل والمدلين كانهم ذلك
بالأولى ثلاثين يوما أفطروا وإن لم يزل الهلال بعدها وإن لم يكن غم لأن الشهر يتم بمضي ثلاثين يوما خلافا
للإمام مالك القائل بوجوب الصوم حقت وترد شهادة من شهدوا وإذا لم يزل الهلال المذكور ومثل
ذلك من صام بخبر من يثق به أو بمن صدقه ولو فاسقا أو صام معتمدا على حسابه أو على من صدقه أي
صدق الحاسب أو رأى هلال شوال وحده لكن يتدب لهؤلاء أخفاء فطرم وللحاكم تعزيز من
أظهروا أن اطلاع عليه (فإن رؤى) الهلال بيناء الفعل للجهول (نهارا) أي رؤى قبل الزوال في اليوم
المتتم للثلاثين (فهو) أي هذا الهلال مستقر (ليلة المستقبل) لال هذا اليوم فلا يتغير حكم ذلك النهار
فلا يعد من الليلة الماضية فيفطر ولا للمستقبل فيثبت به رمضان مثلا ومن اعتبر أنه للمستقبل
كالمصنف فهو صحيح في رؤيته يوم الثلاثين لكن لا أثر له في إكمال العدد بخلاف يوم التاسع والعشرين
فلا يغني عن رؤيته بعد الغروب للمستقبل كما توهمه بعضهم والدليل على أنه لا يتغير حكم ذلك النهار
ما روى البيهقي والدارقطني بسند صحيح عن عمر رضي الله عنه أنه قال إذا رأيتم الهلال نهارا فلا تفطروا
حتى يشهد رجلان مسلمان أنهما رآياه بالأمس فيكون أول الشهر اليوم المستقبل (وإن رؤى) الهلال
(في بلد دون آخر) ففيه تفصيل ذكره المصنف بقوله (فإن تقاربا) أي البلدان باتحاد المطلاع وعدم
اختلافه كبغداد والكوفة وقوله (عم الحكم) لهما جوابان الشرطية (والا) أي وإن لم يتقاربا بأن
اختلف المطلاع كالحجاز والعراق ومصر وخراسان كما سيذكره المصنف (فلا) يعم الحكم لهما فلا يلزم
أهل البلد البعيد عن محل الرؤية الصوم وقد ذكر المصنف ضابط القرب والبعد في ذلك فقال
(والبعد) أي عن محل الرؤية يحصل (باختلاف المطلاع ك) مطلاع (الحجاز والعراق) مطلاع (مصر)
(مصر) فإن هذه المطالع مختلفة والمراد باختلافها أن يتباعد المحلان بحيث لو رؤى في أحدهما
لم ير في الآخر غالبا قاله في الأنوار وهذا المرجح عند النور في كتبه المشهور مثل الروضة
والجموع والمنهاج فكل من هذه البلاد المختلفة المطلاع له حكم يخصه وقد احتج من قال بهذا بما رواه
مسلم عن كريب أنه رأى الهلال بالشام ليلة الجمعة وصام الناس ثم قدم المدينة فذكر ذلك لابن عباس
فقال له لكن رأيت ليلة السبت فلا تزال فصوم حتى تسكن العدة وقال هكذا أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم قابل المصنف الأول بقوله (وقيل) يحصل الاختلاف المذكور (بمسافة القصر)
ويقاس بهذا الاتحاد فيها وهذا ما رجحه الرافعي لأن الشارع علقها كثيرا من الأحكام واختلاف
المطلاع يؤدي إلى حساب وتحكيم المتجمين وقواعد الشرع تأباه قال النورى وهذا ضعيف لأن
أمر الهلال لا يتعلق له بمسافة القصر قال ولو شك في اختلاف المطلاع لم يلزم الذين لم يروا الهلال الصوم
ولأنه لا يجب إلا بالرؤية ولم تثبت في حقهم لعدم ثبوت قريتهم من بلد الرؤية (فائدة) روى
أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول عند رؤية الهلال هلال رشد وخير مرتين أمنت بالذي
خلقك ثلاث مرات الحمد لله الذي ذهب بشركك إذا جاءك بشركك إذا انتهى ذكرها القليوبي على المحلى
(ويقبل في) إثبات (رمضان) ويكتفي فيه (بالنسبة للصوم عدل واحد ذكر حر مكلف) وأما
بالنسبة لغير الصوم من تعليق طلاق أو عتق أو غيرهما من الأحكام الشرعية كتأجيل الدين مثلا فلا

فإن غم وجب استكمال
شعبان ثلاثين يوما ثم
يصومون فإن رؤى نهارا
فهو ليلة المستقبل وإن
رؤى في بلد دون آخر
فإن تقاربا عم الحكم ولا
فلا والبعد باختلاف
المطلاع كالحجاز والعراق
ومصر وقيل بمسافة القصر
ويقبل في رمضان بالنسبة
للصوم عدل واحد ذكر
حر مكلف

يقبل فيه ما ذكر فلا يثبت الطلاق وما بعده بالواحد بشرط أن يقع التعليق المذكور قبل الرؤية وما ذكره المصنف من الذكرو ما بعده هو عدل الشهادة الذي ذكرناه انقاع زيادة على ما هنا فوصف العدالة مخرج للفاسق والكافر والمفقل فلا يقبل قولهم بلا خلاف ووصف الذكورة مخرج للبرأة والتكليف مخرج للصبي المميز وهذا مبني على أن قول العدل رأيت شهادة وهو الأصح فتشترط العدالة الباطنة وهي المستندة إلى الزكية وصحح في المجموع الاكتفاء بالظاهرة وهي شهادة حسبة لا تتوقف على دعوى وقيل رواية فلا يشترط سوى اهليتها فعلى هذا فالذكورة وما بعدها ليست قيداً كما تقدم ومحل ما تقدم من توقف الطلاق والعق على اثنين ولا يكفي واحد أن لم يتعلق بالمعلق نفسه وإلا فتسكنى رؤيته هو ويقع الطلاق أو العلق المعلق على رؤية الهلال المذكور فإن المعلق معترف بالرؤية (ولا يقبل في سائر) أى باقى (الشهور لإعدلان) قياساً على باقى الشهادات التى تطلع عليها الرجال وليست عن مال ولا المقصود منه المال ولأن فيها احتياطاً للعبادة بخلاف شهادة رمضان لأنها إنما قبلت بواحد للاحتياط المذكور وكذلك شهادة خروجه تتوقف على التعدد للاحتياط المذكور فالملاحظ في الدخول والخروج هو الاحتياط في العبادة (ولو عرف رجل بالحساب والنجوم) أى بسببهما (أن غداً) أى اليوم المستقبل (من رمضان لم يجب الصوم) عليه ولا على عامة الناس والاول من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره والثاني من يرى أن اول الشهر طلوع النجم الفلاني فمعرفة فعل مبنى للفاعل ورجل هو الفاعل ولو شرطية والباء في الحساب سببية وان غداً من رمضان في تأويل مصدر مفعول به لقوله عرفت وليس لها إلا مفعول واحد وهو المصدر المنسبك من أن وخبرها أى عرف رجل بسبب الحساب كون غداً من رمضان وجواب لو قد سبق في قوله لم يجب الصوم (ولكن يجوز) الصوم (للمحاسب والمنجم فقط) هذا استدراك على نفي الوجوب فيما يورم عدم جواز الصوم لهما فلذلك أتى به ولا يجوز لغيرهما الصوم اعتماداً على قولهما كما يحصيه النووي وفيه ان الأصح أنهما إذا صاماً لا يجوز لهما عن فرضهما أن تبين أن ذلك من رمضان واستشكله السبكي وقال الصواب أنه متى جاز أجزاء وتبعه الأسنوى وقال في الروضة لا يلزمهما الصوم في الأصح (وان اشبهت الشهور) التى هي قبل رمضان (على) شخص (أسير) في يد الكفار من الأسرى بمعنى القهر لانه مقهور في أيديهم وهو فعيل بمعنى مفعول أى مأسور (و) اشبهت على (نحوه) أى نحو الأسير كالمحبوس في عمل مظلم لا يعرف الليل من النهار ومثل المحبوس من في أرض خالية عن العمران وعن يعرف رمضان فلم يدر رمضان من غيره والجواب قوله (اجتهد في رمضان) وجوباً من بين هذه الشهور كما يجب عليه أن يجتهد في وقت الصلاة وفي القبلة وهذا أيضاً سبب من أسباب وجوب الصوم وكيفية الاجتهاد هنا هو أن ينظر في الامارات من الحر والبرد والرياح والحريف والفواكه وغير ذلك وقوله (وصام) معطوف على اجتهد أى صام بسبب الاجتهاد ما ظهر له ثم فصل المصنف بعد الصيام فقال (فان استمر) عليه (الاشكال) أى عدم الاتضاح أى لم يظهر له الحال (أو) لم يستمر ما ذكر بان له الحال وزال الاشكال لكنه (وافق) صومه صوم (رمضان أو) وافق (ما بعده) أى بعد رمضان أو وافق صومه صوم الشهر الذى بعده وهو شهر الفطر (صح) الصوم في هذه الصور الثلاث لكنه في صورة الموافقة وقع اداء وفي صورة البعدية وقع قضاء وفي صورة عدم ظهور الحال يجوز له ولا يلزمه شيء غيره لأن الاجتهاد الظاهر منه الاصابة كذا علله الماوردى وفي الصورة الثانية قياساً على ما لو اجتهد في القبلة ووفقها وفي الصورة الثالثة صام رمضان بنيت بعد وجوبه وهل في هذه الصورة يلزمه نية القضاء أم لا فقال بعضهم لا خلاف في عدم اللزوم بخلافه في قضاء الصلاة فقد وقع الخلاف في اشتراط نيته والفرق بين

ولا يقبل في سائر الشهور
إلا عدلان ولو عرف
رجل بالحساب والنجوم
أن غداً من رمضان لم
يجب الصوم ولكن
يجوز للحاسب والمنجم
فقط وان اشبهت الشهور
على أسير ونحوه اجتهد في
رمضان وصام فان استمر
الاشكال أو وافق رمضان
أو ما بعده صح

ما هنا وبين الصلاة أن ما هنا أمر ضروري وانما وقع الخلاف هنا في أنه هل يوصف الصوم بالقضاء ام بالاداء في ذلك وجهان اصحهما انه قضاء لصدق ضابط القضاء عليه وقيل اداء للضرورة وفي بعض العبارات للعذر فالضرورة بمعناه فانها تجعل ما ليس بوقت وقتا كما في الجمع بين الصلاتين وفائدة هذا الخلاف تظهر فيما إذا نقص الشهر الذي صامه وكان ربه ضان تاما فعلى الصحيح وهو انه قضاء يلزمه يوم آخر وعلى مقابله وهو القول بانما اداء لا وفي عكس ذلك فعلى الصحيح له فطر اليوم الاخير من الشهر الذي صامه إذا عرف الحال على مقابله وهو أنه اداء لا هذا كله ان وافق صومه ما بعد رمضان غير شوال وذى الحجة فان وافق شوالا حصل له تسعة وعشرون ان كل وثمانية وعشرون ان نقص وان وافق الحجة حصل له ستة وعشرون ان كان كاملا وخمسة وعشرون ان كان ناقصا ولا يخفى تفريع ما يلزمه بعد ذلك على الوجهين (وان وافق صومه ما قبله) وهو شعبان (لم يصح صومه) أى عن رمضان لتقدمه على زمنه ويقع له نقلا ان لم يكن عليه صوم فرض ولا يقع عنه قياسا على ما تقدم للرمل في الصلاة ومحل ذلك ما لم يقيد بكونه من هذه السنة ولا فلا يقع عن الاخر (وشرط الصوم) فهو مفرد مضاف فيصم ولا فهي شروط لا شرط واحد هو مبتدا وقوله (الثقة والامساك عن المفطر) هو الخبر لخبر من لم يبيت النية قبل الفجر فلا صيام له رواه الدارقطني وغيره وصححه وهو محمول على الفرض ومحل النية القلب ولا يشترط النطق بها بخلاف (فتوى) الشخص الصوم (لكل يوم) هذه نية مطلقة ثم بين المصنف كيفية النية ان كان الصوم فرضا فقال (فان كان) الصوم الواقع من الشخص (فرضا) ولو نذرا او قضاء او كفارة بان كان مكلفا او كان غير مكلف بان كان صياحيا من وجوب الشرط قوله (وجب) على النواوى (تعيينه) أى صوم الفرض من كونه عن رمضان او عن نذر او عن كفارة او غير ذلك كجزاء الصيد وفدية الحج أى نية الصوم عنهما أما التعيين فلا لأنه قرينة مضافة الى وقتها فوجب في الصوم كوجوب تعيين فرض الصلاة ولما للتعيين الاتى في كلامه فلحديث المار وهو من لم يبيت النية قبل الفجر فلا صيام له (و) وجب (تعيينه) أى صوم الفرض أى تبييت نيته من الليل ولذلك التبييت اقل واكمل فاشار الى الاكمل بقوله (واكله) أى التبييت بمعنى نية الصوم في الفرض (ان ينوى) بقلبه (صوم غد) وهو اليوم المستقبل الاتى بعد طلوع الفجر (عن اداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) باضافة رمضان وذلك لتمييزه عن اضدادها فاما الصوم وكونه عن رمضان فلا بد منه بخلاف واما الاداء والفرض فمضافا الى الله تعالى ففيها الخلاف المذكور في الصلاة واما رمضان هذه السنة فالمذهب انه لا يشترط وحكى الامام في اشتراطه وجها وزيفه (ولو اخبره بالرؤية) أى رؤية هلال رمضان (ليلة الشك) وهى ليلة الثلاثين من شعبان (من يثق به عن لا يقبله الحاكم) حال كونه كائنا (من نسوة وعبيد وصبيان) فالجار والمجرور متعلق بمحذوف حال عن لا يقبله الحاكم فيوم الشك يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس بروية الهلال ولم يشهد بها أحد أو شهد بها من تقدم ذكرهم وقول المصنف (فتوى) معطوف على قوله ولما اخبره بالرؤية الخ عطف مسبب على سبب أى فتوى المخبر بذلك فهو بفتح الباء لانه اسم مفعول وقوله (بناء) أى بان ياتى نيته (على ذلك) الاخبار المذكور حال من فاعل نوى أى نوى الصوم وقد بينى هذه النية على انه منه (فكان) هذا اليوم الذى نواه المخبر بصيغة اسم المفعول (منه) أى من رمضان وجواب لو الشرطية قوله (صح) أى صوم الشخص المخبر لجزمه بالنية من غير تردد فاسم كان مستتر يعود على اليوم الذى نواه الشخص المخبر وقوله منه متعلق بمحذوف خبرها أى فكان ذلك اليوم مستقرا منه أى من رمضان (وان نواه) أى نوى صوم يوم الشك (من غير اخبار أحد) من تقدم ذكرهم (فكان) ذلك اليوم مستقرا (منه) أى من رمضان (لم يصح) صومه عن رمضان

وان وافق صومه ما قبله ا
يصح صومه وشرط الصوم
الثقة والامساك عن المفطر
فينوى لكل يوم فان كان
فرضا وجب تعيينه وتبييته
وأكله ان ينوى صوم غد
عن اداء فرض رمضان هذه
السنة لله تعالى ولو اخبره
بالرؤية ليلة الشك من يثق
به لمن لا يقبله الحاكم من
نسوة وعبيد وصبيان
فتوى بناء على ذلك فكان
منه صح وان نواه من غير
اخبار احد فكان منه لم يصح

لان الاصل بقاء شعبان (سواء جزم بالنية) بأن قال صوم غد من غير تعليق (أو تردد بها) بأن عطفها
 لانهم شعبان قطما وجزمه بالنية لا يفيد شيئا لعدم استناده إلى علم أو ظن وهذا اليوم ليس يوم شك لعدم
 وجود ضابطه وهو التحدث بالروية وصورة التردد ما ذكره المصنف بقوله (فقال) أي الناوي (إن كان
 هذا النهار من رمضان فانا صائم وإلا) أي وإن لم يكن من رمضان (ة) أنا (مفطر) ومن باب أولى إذا
 لم يأت بالترديد وعدم صحة الصوم مع أنه جزم في الصورة الأولى لعدم الاستناد في الجزم والترديد إلى
 ما يفيد الظن كما مروا الحاصل في الصورة الأولى وهي الجزم بالنية حديث نفس وتسميته جزما لكونه
 على صورته وفي صورة التردد لا يتأتى منه حقيقة الجزم وجملة قوله فقال إن كان الخ عطف على قوله أو
 ترديدها عطف مسبب على سبب لان التردد سبب في القول المذكور (ولو قال ليلة الثلاثين من رمضان إن
 كان غد من رمضان فانا صائم وإلا) يكن منه (ة) أنا (مفطر فكان) هذا اليوم نواه مستقرا (من رمضان)
 فالجار والمجرور متعلق بهذا الخبر المحذوف وجوابه الشرطية قوله (صح) صومه لان الاصل بقاء
 رمضان وقد كان من رمضان ولا أثر للتردد المذكور لانه زال ولم يبق بعد الحكم بانه منه اول الشهر
 بالروية فهذا الحكم مستصحب إلى تمام الثلاثين لان الاصل أنه من يقبته (ويصح النقل) إذا صامه (بنية
 مطلقة) عن التمين (قبل الزوال) وهذا إذا لم يسببها مناف للصوم كأكل وجماع وكفر وحيض ونفاس
 فقد دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء قالت لا قال فاني إذا صوم قالت
 ودخل على يوم ما آخر فقال هل عندكم شيء قلت نعم قال إذا فطر وإن كنت فرضت الصوم أي شرعت
 فيه رواء الدارقطني والبيهقي وقال إسناده صحيح وفي رواية للاول وقال إسنادهما صحيح هل عندكم
 من غداء وهو بفتح العين اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده وقول المصنف
 (وإن أكل وشرب) الخ شرط جوابه سيأتي في كلامه (أو) إن (استمط) أي أدخل السعوط الذي
 هو النشوق في أنفه مع جذبه بواسطة النفس إلى الخيشوم حتى يصل بواسطة ذلك إلى الدماغ ومثل
 السعوط دهن أو ماء في هذا الحكم (أو) إن (احتقن) سواء كانت الحقنة قليلة أو كثيرة قياسا على
 ما رز من القم إلى الجوف ولو قدر الذرة والحقنة دواء يحقن به المريض في قبل أو دبر سواء وصلت تلك
 الحقنة إلى المعدة أو لم تصل (أو) إن (صب ماء) أو دهن أو نحوه (في أذنه) أي إذن الصائم (فوصل)
 ما صبه في أذنه من ما هو غيره (إلى دماغه) لان الاذن منفذ من المنافذ المفتحة وذلك لما روى أبو داود
 والترمذي بإسناد صحيح عن لقيط بن صبرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له بالغ في الاستنشاق إلا ان
 تكون صائما دل على أنه إذا وصل إلى الدماغ شيء بطل صومه سواء كان من الانف أو الاذن أو
 غيرهما من المنافذ المفتحة (أو) إن (أدخل) الصائم (أصبعاً أو غيره) أي غير الاصبع كعود أو حصي
 أو أي شيء كان من الاعيان سواء كانت طاهرة أو نجسة (في دبره) لانه من المنافذ المفتحة (أو) أدخلت
 المرأة أصبعاً أو غيره مما تقدم (في قبلها) وهو الفرج (وراء) أي فوق (ما يبدو) ويظهر (عند القعدة)
 أي القعود لقضاء الحاجة كما يفعله بعض النساء الجهلة ومثل ذلك ما لو خرج بعد الفضلة الغليظة
 ثم عاد لاستمسك الطبيعة فيضر فليتنبه له (أو) إن (وصل جوفه شيء) من الاشياء سواء كان تلك
 الاشياء طاهرة أو نجسة كما تقدم وقد بين المصنف الشيء الواصل إلى الجوف بقوله (من طعنة) أي
 ضربة بسكين أو رمح وقد وصلت إلى الجوف (أو) من (دواء) وذكر هذا بعد ذكر الحقنة من ذكر
 العام بعض الخاص لان الوصول إلى الجوف يدخل فيه الاحتقان المذكور وإنما ذكرنا لانه يوم أن
 دخول العين إلى الجوف من غير أحد السيلين لا يضر فدفع ذلك التوهم بذكر هذا هنا وأما
 قولهم ذكر العام بعد الخاص لا يفيد شيئا فهو اصطلاح أهل المعاني لا دخل له هنا (أو) إن (تقايأ)

سواء جزم بالنية أو تردد
 بها فقال إن كان هذا النهار
 من رمضان فانا صائم وإلا
 ففطر ولو قال ليلة الثلاثين
 من رمضان إن كان من غد
 من رمضان فانا صائم وإلا
 ففطر فكان من رمضان
 صح ويصح النقل بنية
 مطلقة قبل الزوال وإن
 أكل وشرب أو استعط
 أو احتقن أو صب ماء
 في أذنه فوصل إلى دماغه
 أو أدخل أصبعاً أو غيره
 في دبره أو في قبلها وراء
 ما يبدو عند القعدة أو
 وصل جوفه شيء من
 طعنة أو دواء أو تقايأ

الصائم أى أخرج القيء من المعدة بواسطة وضع أصبع أو غيره في فيه أو وضع شيء مما يحصل القيء به
فلو غلبه القيء أى خرج بغير اختيار لم يطل صومه لما رواه الترمذى وغيره عن ابن هريرة بإسناد حسن
أن النبي ﷺ قال من استقاء فعليه القضاء ومن ذرعه أى غلبه القيء فلا قضاء عليه (أو)
من (جامع) الصائم عامداً ولو لم ينزل (أو) باشر فيما دون الفرج أى فيما عداه (فانزل) بسبب
المباشرة بلا جامع محرماً كان الانزال كإخراجه بيده أو غير محرماً كإخراجه بيد زوجته أو جاريته واحترز
بالمباشرة عن خروجه بالاحتلام فلا إفتار به جزماً (أو) إن (بالغ في مضمضة في) حال (الوضوء أو)
في حال (الفصل أو) بالغ (في استنشاق فقل) الماء (جوفه) لأن المبالغة في الوضوء أو الاستنشاق
فيه غير مطلوبة فإذا نزل للجوف شيء من أجلها ضرر بخلاف ما إذا سبق ماء المضمضة من غير مبالغة فلا
يضر والفرق بينهما أن ماء المضمضة متولد وناسي من أمور به بخلاف ماء المبالغة فإن المبالغة فيه
منهى عنها للصائم (أو) إن (أخرج) الصائم (ريقه من فيه) ثم ابتلعه ثانياً فيضرب لانه خرج من معدته
الأصل وهو الفم ثم عاد إليه ووصل إلى جوفه ضرر ذكره مثلاً بقوله (كما إذا جر الحيط) حال كونه
موضوعاً (في فيه عند) أى وقت (قتله) بفتح الفاء وسكون التاء وكسر اللام أى برمه واكثر ما يكون
هذا عند العقادين الذين يحتاجون إلى هذا الرم والغالب وضع القتلة في الفم (فانفصل عليه) أى على
الحيط (ريق ثم رده) أى الحيط الملقى كور في فيه ثانياً (وبلع ريقه أو بلع ريقه) حال كونه (متغيراً)
لانه صار أجنياً منه وقد مثل لما تغير بقوله (كما إذا قتل) أى برم (خيطاً فتغير) ريقه (بسبب
(صبغه) أى الحيط المقتول بصبغه (أو) لم يتغير بما ذكر لكن (كان) ذلك الريق (نجساً) وذلك (كما
إذا دمي فيه) أى خرج الدم من لثته أو أكل شيئاً نجساً (فصبغه) أى ألقي ذلك الريق المتنجس ولم يلمسه
(حتى صفار يرقه) عن التغير أى صار خالصاً من لون الحمرة (و) الحال أنه (لم يفسله) أى الفم فيضرب
حينئذ ابتلاعه لأن الفم متنجس في هذه الحالة ولا حاجة إلى ابتلاعه ويمكن التحرز عن ابتلاع المخلوط
والمتنجس منه فليلمه في هذه الحالة يكون أجنياً (قائدة) قال ابن عبد الحق لا يضر بلع ريقه أثر ماء
المضمضة وإن أمكنه مجهر لیسر التحرز عنه اه قال المحلى ولو أخرج اللسان وله الريق ثم رده
وابتلع ما عليه لم يفسد في الأصح لأن اللسان كيفما قلب معدود من داخل الفم فلم يفارق ما عليه
معدنه (أو ابتلع) الصائم (نخامة) بالميم أو نخاعة بالعين نزلت (من أقصى الفم وقدر على قطعها
ومجها) أى إلقائها خارج الفم (فتركها حتى نزلت) ووصلت لحد الظاهر ثم منه إلى الجوف وهو ما بعد
مخرج الهمة المسمى بعد الباطن وحد الظاهر هو مخرج الحاء المهمة على المعتمد وقيل مخرج الحاء
المعجمة (أو) إن (طلع الفجر) على الصائم (وهو مجامع) فاستدام جماعه (ولو لحظة) صغيرة وإن لم يعلم
بطلوع الفجر إلا بعد المكث فزع حين علم ولو لم يبق من الليل إلا ما يسع الإيلاج لا النزاع امتنع الإيلاج
وقيل يجوز ويجب عليه النزاع حالا وإن أنزل في حال النزاع لتولده من مباشرة مباحة قال في شرح
المهذب وأولى من هذا بالصحة أن يحس بقباشير الصبح فيزع بحيث يوافق آخر النزاع ابتداء
الطلوع (وهو) أى الصائم (في جميع ذلك إذا كره للصوم) أى متذكر أنه صائم وفعل هذه المذكورات
(و) كذلك (دو) عالم بالتحريم أى يعلم أن هذه المفطرات تعاطيها وفعلها حرام لأنها تبطل الصوم
وقد أشار المصنف إلى جواب الشرط المتقدم فقال (بطل صومه) أى الشخص المتلبس بفعل هذه
المذكورات من قوله وإن أكل أو شرب مستمرا إلى هنا (و) يجب (عليه القضاء) يجب عليه أيضاً
زيادة على وجوب القضاء (امساك بقية النهار) احتراماً وتعظيماً لهذا الزمن الذى وجب فيه الصيام
فتعاقبه ذلك موجب للامساك تعظيماً عليه (وضابط المفطر) إجمالاً بعد التفصيل للسابق هو

أو جامع أو باشر فيها
دون الفرج فانزل أو
بالغ في مضمضة في الوضوء
أو الفصل أو في استنشاق
فقل جوفه أو أخرج
ريقه من فيه كما إذا جر
الحيط في فيه عند قتله
فانفصل عليه ريق ثم رده
وبلع ريقه أو بلع ريقه
متغيراً كما إذا قتل خيطاً
فتغير بصبغه أو كان نجساً
كما إذا دمي فيه فصبغه
حتى صفار يرقه ولم يفسله
أو ابتلع نخامة من أقصى
الفم وقدر على قطعها
ومجها فتركها حتى نزلت
أو طلع الفجر وهو مجامع
ولو لحظة وهو في جميع
ذلك إذا كره للصوم وعالم
بالتحريم بطل صومه
وعليه القضاء وإمساك
بقية النهار وضابط المفطر

(وصول) أى (عين) كانت (وان قلت) فاية في كونها مقطوعة بالقيد المذكور بقوله (من منفذ) متعلق بالمصدر المذكور وهو وصول وقوله (مفتوح) حقة لمنفذ وقوله (إلى جوف) متعلق بالمصدر أيضا ويضاف لهذا القيد ما تقدم من كونه عامدا عالما بالتحريم مختارا وإن لم يذكره فيما تقدم ذكره للصوم وإن لم يكن في الجوف قوة تحييل الغذاء أو الدواء كالحلق وباطن الاذن والاحليل والذي فيه قوة تحييل الغذاء أو الدواء كالبطن والدماغ والمثانة وهي الحرق الذي في رأس الحشفة والحرق الذي في رأس حبة الثدي والاحليل يخرج البول من الذكر والحلقة يخرج اللبن من الثدي وإن لم يصل كل منهما إلى المثانة يخرج بالعين وصول الرضيع والطعم من ظاهر البدن كوصوله من ثقب في دماغه أو صدره وخروج بالمنفتح غيره كالشرب من المسام وهي جمع سم بتثنية السين والفتح أنصح قال الجوهري مسام الجسم ثقبه ولا يكره الا كتحال نهارا بل هو خلاف الاول وعند الامام مالك مفسر ثم عطف المصنف على قوله وصول عين الخ قوله (والجماع) أى وضابطا المقطر ادخال الجمجمة في فرج قلا كان أو دبرا (والانزال) للنبي أى أخرجه حال كونه ناشئا (عن مباشرة) كتقبيل وليس ومفاخضة وغير ذلك مما يحرك الشهوة وإن لم يحرم فعل ما يؤدى إلى الانزال بالمباشرة لضعف ادائه إلى الانزال بل الاول تركه اذ يسئ للصائم ترك الشهوات (أو) ناشئا أخرجه (عن استمنا) وهو طلب الحراج المتى سواء كان على وجه محرم كأخراجه بيده أو غير محرم كأخراجه بيد زوجته وما ذكره المصنف من وصول عين ومن الجماع وما بعده مفيد بما ذكره من كونه (عالما بالتحريم) ذا كرا للصوم) يعنى أن ما وصل إلى الجوف المذكور يكون واقعا وحاصلا من الشخص مع العلم المذكور ومع ذكره أى تذكره لما هو متلبس به من الصوم وكذلك يقال مثله في الجماع والانزال والاستمنا أى وقع منه ذلك مع علمه بالتحريم واختياره وتذكره والمراد أنه يعلم أن ادخال العين إلى الجوف المنفتح حرام يعلم تحريم الجماع في نهار رمضان وتحريم المباشرة وتحريم الاستمنا وخروج بقوله ذا كرا للصوم ما إذا كان ناسياله فلا افطار لحديث رفع عن امتي الخطا والنسيان وقال صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فاكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه رواه الشيخان وهذا الحديث شامل للكثير والقليل خلافا لمن خصه بالقليل وقال في علته لأن النسيان في الكثير نادر وخروج بالعلم بالتحريم الجهل به بأن كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء وترك المصنف هنا قيدا وهو الاختيار كانهنا عليه سابقا أى ولا بد من تقييد وصول العين إلى ما تقدم بكون الشخص مختارا في وصولها إلى الجوف وكذلك في الجماع وما بعده يشترط في ابطال الصوم به الاختيار وخروج به المكروه على ما تقدم فكذلك أى لا افطار به مع الاكراه في جميع ما تقدم من قوله وإن اكل وشرب إلى آخر ما تقدم (ويلزمه) أى الصائم (ل) اجل (افساد الصوم) الواقع (في) نهار (رمضان) سبب (الجماع) القيد بامر (مع) وجوب (القضاء) أى قضاء اليوم الذى افسده بالجماع وقوله (كفارة) فاعل بقوله يلزمه أى إذا وجدت هذه القيود السابقة من كونه عامدا عالما بالتحريم ذا كرا للصوم مختارا فالعمد يفهم من افساد فهو قيد اول والصوم مع رمضان قيد ثان وبسبب الجماع قيد ثالث ثم يفهم من العلم بالتحريم فهو قيد رابع ولا بد من قيد خامس وهو أن الاثم به بسبب الصوم وسياق محترزات القيود المذكورة حتى لو جامع في يومين أو أيام وجب لكل يوم كفارة لأن صوم كل يوم عبادة مستقلة منفردة فلم تتداخل كفاراتها كالعمرتين وإن جامع في يوم مرتين لم تلزمه الثانية كفارة لأنه لا افساد في الثاني بل للاول فقط وقدين المصنف خصال الكفارة على الترتيب فقال (وهي) أى الكفارة (عقوبة) مؤمنة) فلا يكفي عقوبة كافرة (سليمة من العيوب المضرة) أى الخلة (بالكسب) أى المسانعة من الاكتساب فلا يكفي عقوبة مؤمنة من افساد الصوم (فان لم يجد) المكفر الرقبة (ف) يلزمه

ووصول عين وإن قلت من منفذ مفتوح إلى جوف والجماع والانزال عن مباشرة أو عن استمنا عالما بالتحريم ذا كرا للصوم ويلزمه لافساد الصوم في رمضان بالجماع مع القضاء كفارة وهي عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة بالكسب فان لم يجد

(صيام شهرين متتابعين فان لم يستطع) الصوم لشدة غلته أو لكبره (ف) يلزمه (إطعام ستين مسكينا) لكل مسكين مد (فان عجز) عن هذه الخصال الثلاثة (ثبت) الكفارة (في ذمته) وقد شرع المصنف يذكر محترزات القيود السابقة بقوله (ولا تجب على الموطوءة كفارة) هذا محترز الضمير في قوله ويلزمه لانه عائد على الصائم الواطئ. وذلك لخبر الصحيحين عن أبي هريرة جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكت قال وما أهلكك قال واقعت امرأة في رمضان قال أي النبي صلى الله عليه وسلم هل تجب وتعتق رقبة قال أي السائل لا أي لا يجد ذلك قال أي النبي صلى الله عليه وسلم هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال أي السائل لا أي لا أستطيع قال أي النبي صلى الله عليه وسلم هل تجب ما تطعم ستين مسكينا قال أي السائل لا يجد ذلك ثم جلس أي السائل لانه كان واقفا ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر قال أي النبي صلى الله عليه وسلم تصدق بهذا فقال أي السائل على أفقر منا يا رسول الله فوالله ما بين لا يتبها أهل بيت أحوج إليه منا فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنياباه ثم قال اذهب فاطعمه أهلك فما يصح أن تكون حجازية وأهل بيت اسمها واحوج بالنصب خبرها وان جعلت تيمية فاحوج بالرفع خبر عن أهل والظرف متعلق بمحذوف حال من أهل بيت والعرق يفتح العين والراء مكمل نسج من خوص النخل ولا تجب على الناسي للوطء ولا على المكروه على الوطء ولا على جاهل بالتحريم ولا تجب على من امر بالامساك لانه لم يقصد صوما لانه في الحقيقة ليس بصائم وانما وجب عليه الامساك احتراما للوقت كمن نسي النية ليلاملا ولا تجب على من أفسد غير الصوم كالصلاة أو أفسد صوما لكانه غير رمضان كذرو قضاء وكفارة لان النص ورد في صوم رمضان وهو مخصوص بفضائل لا يشركه فيها غيره ولا على من أفسد صومه بغير الوطء ولا على مسافر أفطر بالزنا مترخصا بالفطر لانه لم ياتم بالفطر بالجماع بسبب الصوم فان الفطر به جائز له وانما أتم بالفطر به من حيث أنه زنا (وان فعل) أي الصائم (جميع ذلك) أي ما تقدم من قوله وان شرب أو أكل إلى آخر المفطرات هذه جملة شرعية سياتى جوابها والمعنى ان الصائم ان شرب أو أكل حال كونه (ناسيا) للصوم فلا يبطل صومه وهذا محترز قوله سابقا ذكرا للصوم وانما لم يبطل صومه لما رواه الدارقطني باسناد صحيح او حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من أفطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا نسي أحدكم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه (أو) فعل جميع ما تقدم حال كونه (جاهلا) بالتحريم أي تحريم تناول المفطرات بان كان قريب العهد بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلماء وهذا محترز قوله سابقا عالما بالتحريم (أو) فعل جميع ما تقدم حال كونه (مكروها) على فعل المفطرات وهذا محترز قوله سابقا مختارا أي فعل المفطرات باختياره لا بالاكره عليها وقوله (او غلبه النسي) هو محترز قوله او تقايا أي عامدا بان أخرجه من جوفه وقوله (او انزل باحتلام) أي بسببه وهو ان يرى في نومه أنه يفعل بامرأة مثلا كذا أو يباشرها وهو نائم فلا يفطر بهذا الانزال بالاجماع لانه ليس باختياره كن وصل إلى جوفه شيء بغير اختياره (أو) انزل انزالا ناشئا (عن فكر أو) عن (نظر) بان تفكر بامرأة أي بحسنها وجاهلها فالتدافنزل أو بان ينظر لها أو لامرد فينزل وكل هذا محترز قوله سابقا أو باشر فيما دون الفرج فانزل فلا تنزل بالفكر والنظر ملحق بالانزال بالاحتلام لانه ناشئ عن غير مباشرة حقيقية (أو نزل) الماء (جوفه) يهسب (مضمضة) حال وضوئه (و) وصل دماغه بسبب (استنشاق) وكلاهما (بلا مبالغة) لانه غير متعمد وتقدم انه اذا وصل جوفه بواسطة مبالغة في الوضوء فانه يضر لان المبالغة فيه مكروهة بخلاف المضمضة والاستنشاق من غير مبالغة لا يضر سبق الماء فيهما إلى الجوف لانه متولد من مأموره (أو جرى الزيق بما جى من) اثر (الطعام) الذي هو

فصيام شهرين متتابعين
فان لم يستطع فاطعام ستين
مسكينا فان عجز ثبتت في
ذمته ولا تجب على الموطوءة
كفارة وإن فعل جميع ذلك
ناسيا أو جاهلا أو مكروها
أو غلبه النسي أو انزل
باحتلام أو عن فكر أو
نظر أو نزل جوفه
بمضمضة واستنشاق بلا
مبالغة أو جرى الزيق بما
بقى من الطعام

في خلال أسنانه بعد
تخليه وعجز عن مجه أو
جمع ريقه في فمه ابتلع
صراثم رده ويلمه أو اقلع
نخامة من باطنه فلفظها
أو طلع الفجر وفي فمه طعام
فلفظه أو كان مجامعا فزغ
في الحال أو نام جميع النهار
أو أغشى عليه فيه وقد أفاق
لحظة منه لم يضر في جميع
ذلك ويصح صومه وإذا
أكل معتقدا أنه ليل فبان
أنه نهار أو أكل ظانا
الغروب واستمر
الاشكال في الثاني وجب
القضاء وإن ظن أن الفجر
لم يطلع فاكل واستمر
الاشكال فلا قضاء وإن
طرا في أثناء اليوم جنون
ولو في لحظة منه أو استغرق
نهاره بالاغماء أو طرا
حيض أو نفاس بطل
الصوم

مستقر (في خلال أسنانه) أي بين الفرج والفتحات الكائنة فيها حال كون ذلك الريق واصل إلى
الجوف (بعد تخليه) أي أثر الطعام بأن تخلله بعود نحوه (و) الحال أنه قد (عجز عن مجه) أي الريق
أي عن القائه خارج الفم فلا يضر ابتلاعه حيثئذ لعدم تقصيره (أو جمع ريقه في فمه) حتى كثر
(وابتله) دفعة واحدة حال كونه (صرفا) أي خالصا من شيء اجنبي بخالطه ولم يخرج ذلك الريق
إلى الشفتين لأنه لم يخرج من معدته وهو الفم أو أخرجه على لسانه دون شفثيه (ثم رده) من لسانه إلى
فمه (وبلمه أو اقلع) الصائم (نخامة) بالميم أو بالعين أي أخرجا (من باطنه فلفظها) أي القاءها
خارج الفم (أو طلع الفجر) على من يصوم (وفي فمه طعام فلفظه) أي ألقاه حالا خارج الفم (أو) طلع
عليه الفجر و (كان) في حال طلوعه (مجامعا) لما رأى الفجر (نزع) ذكره (في الحال أو نام)
الصائم (جميع النهار أو أغشى عليه فيه) أي في النهار (و) الحال أنه (قد أفاق لحظة) أي في زمن يسير
(منه) أي من النهار ولم يستغرقه كله وقد أشار إلى جواب الشرط الذي تقدم أولا فقال (لم يضره) ما
فعله (في جميع ذلك) المذكور من قوله فإن فعل جميع ذلك ناسيا الخ وقد بين المصنف المراد من قوله لم
يضره فقال (ويصح صومه) أي فهو مستمر على صحة صومه مع ما صدر منه مما تقدم ذكره وفي
صورة الأكل والشرب ناسيا كأنما أطعمه الله وسقاه كما تقدم في الحديث (وإذا أكل) حال كونه
(معتقدا أنه) أي الزمن الذي أكل فيه هو (ليل فبان) أي ظهر بعد الأكل (أنه) أي ذلك الزمن هو
(نهار أو اكل) حال كونه (ظانا) أنه (الغروب) أي ترجع عنده أن الزمن الذي أكل فيه هو بعد
الغروب بقوله الغروب بالرفع خبر أنه المفترضة بعد قوله ظانا والجملة سدت مسد المفعولين لقوله ظانا
لأنه ينصب مفعولين ويحتمل أن يقرأ بالنصب مفعولا ثانيا والمفعول الأول محذوف والكلام
على تقدير مضاف والتقدير ظانا وقت الأكل دخول الغروب فحذف المفعول الأول اختصارا
لظهور المعنى وحذف المضاف المقدر وأقيم المضاف إليه مقامه فصار الغروب بالنصب لأنه قام
مقام المنصوب وفي نسخة ظانا للغروب أي لدخوله والكلام على تقدير المضاف المذكور وهذه
النسخة غير صحيحة لأن الظن يمتدى بنفسه وقوله (واستمر) عليه (الاشكال في) الصورة
(الثانية) جملة حالية أي لم يظهر له الحال وهو أنه أكل وقت الغروب أو قبله وجواب قوله وإذا
أكل الخ قوله (وجب) عليه في صورتين وهما صورة الاعتقاد وصورة الظن (القضاء) أي قضاء
اليوم الذي تبين فيه أن الأكل قد وقع في النهار لافي الليل وقضاء اليوم الذي حصل فيه ظن دخول
الغروب وقد بقي على عدم ظهور الحال أمافي الصورة الأولى تبين الغلط وأما في الثانية لأن الأصل
بقاء النهار فاستصحاب (وإن ظن) حال الأكل (أن الفجر لم يطلع) أي لم يظهر (فاكل واستمر) عليه
(الاشكال) أي عدم ظهور الحال (فلا) يجب عليه (قضاء) لأن الأصل بقاء الليل ما لم يظهر الغلط
ولا فعليه القضاء كما علم مما مر (وإن طرا) على الصائم (في أثناء اليوم) مانع من الصوم وهو (جنون
ولو) كان طرؤه ثابتا (في لحظة منه) أي في قطعة من ذلك الزمن ولو يسيرة جدا (أو استغرق) الصائم
(نهاره بالاغماء) هذا محترز قوله سابقا وأفاق لحظة منه أي من اليوم (أو طرا) على المرأة الصائمة
(حيض أو نفاس) وهما من موانع الصوم وجواب أن الشرطية قوله (بطل الصوم) في هذه الصور
لوجود المانع منه أما بطلانه مع الجنون فقياسا على عدم صحة الصلاة منه فإذا أسقط الصلاة أسقط
الصوم كالحيض بل أولى منه لأن الجنون لا يميزه بخلاف الحائض وأما بطلانه مع الاغماء المستغرق
جميع النهار فلا لحاقه بالجنون بجامع عدم الإدراك وأما بطلانه مع الحيض والنفاس فلأقل من أنه
مضعف للبدن والصوم مضعف فيجتمع مضعفان على الصائم والشارع ناظر لصحة البدن قال
النووي في المجموع ولو ولدت ولدا ولم ترد ما أصلا في بطلان صومها خلاف مبنى على وجوب الفصل

بمخرج الولد وحده وان قلنا لا يجب الغسل لم يطل صومها ولا يبطل وقد تقدم ذلك في باب موجب الغسل (ويندب) لمريد الصوم مطلقا (السحور^(١)) بأن يأكل قليلا من الطعام يستعين به على الصوم لخبر الصحيحين تسحروا فان في السحور بركة ولا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر رواه الامام احمد في رواية وأخروا السحور لأن فيه إعانة على الطاعة وهذا لا ينافي حكمة مشروعية الصوم وهي خلو الجوف من الطعام وإذلال النفس بالجوع والمنع من شهواتها لأن المنافي لها إنما هو امتلاء البطن وما يفعله المترهفون من أنواع الأطعمة وملاذها وتحسينها كما ذكره البلقيني وأما القليل من الطعام ففيه إقامة البنية واشتدادها خصوصا إذا قصد به الإعانة على الطاعة فإنه يثبت عليه حيث قد اشار المصنف إلى قلة ما يتسحر به بقوله (وان قل) الطعام والشراب فلذلك قال (ولو كان) السحور حاصلا (بماء) ووقته من نصف الليل ومحل استجابته إذا رجا منفعة ولم يخش به ضررا ولهذا قال الحليمي إذا كان الشخص شعبان فينبغي له أن لا يتسحر لأنه فوق الشيع الشرعي (والأفضل) لمن يصوم ويريد السحور (تأخيره) ليفعله آخر الليل (مالم يخف الصبح) فحيث يمسك عنه لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريك إلى ما لا يريك وروى مسلم أنه قيل لعائشة رضي الله عنها ان عبد الله بن مسعود يجعل الفطر ويؤخر السحور فقالت هكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم وحكمة تأخيره أنه يراد به التقوية على الصوم والتأخير ابلغ في ذلك فإذا خفي عليه الصبح فلا يسن تأخيره لأنه يقع في شك (والأفضل) للصائم (تعجيل الفجر إذا تحقق) عنده الغروب ولحديث ابن مسعود السابق وروى البيهقي باسناد صحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال هذا الدين ظاهرا ما عجل الناس الفطر ودل على هذا أيضا حديث الشيخين سابقا في الصفحة السابقة وفي رواية لها وعجلوا وهي عامة في التعجيل لكنها مقيدة بالفطر في الحديث السابق لها وفي حديث ابن مسعود دلالة على التقيد أيضا (و) يندب (ان يفطر على تمرات) ثلاثة فأكثر (و) يندب أن (تكون وترافان لم يجد) الصائم عند الإفطار التمر (فالماء) كاف في تحصيل السنة وهو مقدم على غيره لخبر إذا كان أحكم صائما فليفطر على تمر فان لم يجد التمر فعلى الماء فإنه طهور رواه الترمذي وغيره ومصحوه فان كان ثم رطب قدم على التمر للاتباع رواه الترمذي أيضا وحسنه (ويقول) الصائم إذا أفطر ندبا (الله لك صمت وعلى رزقك أفطرت) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك رواه ابو داود باسناد حسن لكنه رسل وروى متصلا لكن بسند ضعيف (ويندب كثرة الجود) أي فعل الخير من الصدقة (و) تندب (صلة الرحم وكثرة تلاوة القرآن و) كثرة (الاعتكاف لاسيا) أي خصوصا اعتكاف (العشر الاواخر) من رمضان للاتباع في ذلك كله رواه الشيخان وروى مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيره وروى الشيخان أيضا عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل وكان جبريل يلقاه في كل ليلة فيسأله

(١) في باب الترغيب في السحور صيا التمر (١) قوله صلى الله عليه وسلم «ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر». الا كلة القيمة بفتح المعزة (ب) قوله صلى الله عليه وسلم «إن الله وملائكته يصلون على المتسحرين» يدعون ويطلبون من الله للنفرة والرضوان للذين يقومون سحرا فيأكلون لإزالة ظمأ وجوع النهار ويتجددون ويسمعون القرآن الكريم حتى مطلع الفجر ثم يصلون .
(ج) روى أبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما عن الرباض بن ساري رضي الله عنه قال «دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السحور في رمضان فقال هلم إلى العشاء المبارك»

ويندب السحور وإن قل
ولو كان بماء والأفضل
تأخيره مالم يخف الصبح
والأفضل تعجيل الفطر
إذا تحقق وأن يفطر على
تمرات وتكون وترافان
لم يجد فالماء ويقول اللهم
لك صمت وعلى رزقك
أفطرت ويندب كثرة
الجود وصلة الرحم وكثرة
تلاوة القرآن والاعتكاف
لاسيا العشر الاواخر

فلرسول الله صلى الله عليه وسلم حين يلقاه جبريل أجود بالخير من الريح المرسلة وروى البيهقي عن انس رضي الله عنه قال قيل يا رسول الله اى الصدقة افضل قال صدقة رمضان ولانه شهر شريف فالحسنات فيه افضل منها في غيره ولان الناس يشتغلون فيه بصيامهم وزيادة طاعاتهم عن المكاسب فيحتاجون إلى الموائمة ويتأكد استجاب ذلك في العشر الاخير لانه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر (و) يندب للصائم وغيره (ان يفطر الصوام) جمع صائم فقد روى الترمذي وقال حسن صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من فطر صائما فله مثل أجره ولا ينقص من أجر الصائم شيء (ولو) كان فطرهم ملتبسا (بماء) وتحصل به اصل السنة (و) يندب (تقديم غسل الجنابة) إن كان عليه ذلك (على) طلوع (الفجر) ليكون على طهر من أول الصوم وليسلم من وصول الماء إلى الباطن من منفذ مفتوح فان لم يتيسر ذلك غسل هذه المنافذ التي يصل الماء منها إلى الجوف من الليل (و) يندب للصائم من حيث الصوم (ترك الغيبة) وإن كان الترك واجبا في حد ذاته (و) ترك (الكذب) لما في صحيح البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة ان يدع طعامه وشرابه وهو كناية أو مجاز عن عدم نظره تعالى له نظره العناية والرحمة والقبول والتفضل بالثواب فهو من باب نفي الملزوم أو السبب وإرادته اللازم أو المسبب (و) يندب ترك (الفجور) هو معنى (الفحش) كما في بعض النسخ وفي بعضها الاقتصار على الفحش لانه بمعنى الفجور فأحدهما يقى عن الآخر وعلى ما هنا فيكون عطف الفحش على الفجور من عطف التفسير والظاهر انهما مترادفان على معنى واحد وليس أحدهما أظهر من الآخر حتى يكون المطف للتفسير كما هو ضابطه وفي بعض النسخ زيادة بعد الفحش وهي في القول والظاهر ان الفعل مثل القول اى كما يطلب من الصائم ترك الفحش في القول يطلب منه تركه في الفعل ايضا فيكون شاملا للقول ودليله ما رواه الشيخان عن ابي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إذا كان أحدكم صائما فلا يرفث ولا يجهل فان امرؤ قالته أو شاتمه فالحديث عام في الفعل وهو القتال والرفث بناء على انه مفسر بالجماع والقول هو قوله في الحديث المذكور أو شاتمه فإذا علمت هذا فترك الريادة انصب (و) يندب ترك (الشهوات) التي لا تبطل الصوم كشم الرياحين والنظر إليها لما فيها من الترفه الذي لا يناسب حكمة الصوم وإن كانت مباحة في غير الصوم (و) يندب الصائم ترك (الفصد) وهو اخذ الدم من ذراعه مثلا (و) ترك (الحجامة) وهي معروفة لأن ذلك يضعف والصوم مضعف فيجتمع على الصائم مضعفان وخروجا من خلاف من رأى الحجامة مفطرة تسكا الحديث ثوبان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول افطر الحاجم والمحجوم رواه ابو داود بإسناد على شرط مسلم والدليل على انها لا تفطر انه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم رواه البخاري في صحيحه عن ابن عباس وروى

وأن يفطر الصوام ولو بماء
وتقديم غسل الجنابة على
الفجر وترك الغيبة
والكذب والفجور
والشهوات والفصد
والحجامة

(١) قوله الغيبة ، أى يجب عليه أن يصوم عنه الغيبة والكذب . والغيبة : ذكرك أخاك بما يكره ولو كان فيه ولو كان حاضرا ولو بالإشارة ولو بظن تقيسه من غير تلفظ ، ويكفى في ذمها قوله تعالى «ولا يغتب بعضكم بعضا» الآية والأحاديث الكثيرة ، ولا يبطل صومه بارتكاب ذلك بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالاستقاء .
قال السبكي وحديث « خمس يفطرن الصائم الغيبة والجمعة الخ » ضعيف وإن صح قال :
للأوردى : فالمراد بطلان الثواب لا الصوم .

الدارقطني بإسناد رجاله ثقات عن أنس رضي الله عنه قال أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر
 ابن أبي طالب احتجتم وهو صائم فمر به النبي صلى الله عليه وسلم فقال افطر هذا ثم رخص بعد هذا في
 الحجامة للصائم وكان أنس يحتجتم وهو صائم وأجابوا عن حديث ثوبان وما في معناه بأنه منسوخ
 بحديث ابن عباس وفي حديث جعفر بن أبي طالب ما يشهد لذلك (وتحرم القبلة) أي تقبيل امرأة
 أو امرء جميل (لمن) أي لصائم (حركت) تلك القبلة أي هيئت وأثارت (شهوته) بعد أن كانت
 ساكنة قبل التقبيل لأنها تؤدي إلى الانزال المؤدى إلى الإفطار سواء كانت من شاب أو من شيخ وسواء
 كانت في الفم أو غيره وفي معنى القبلة في هذا الحكم المعانقة والمباشرة باليد لأن هذه الأمور تؤدي
 إلى الانزال المفسد للصوم وفي الحديث من جام حول الحى يوشك أن يقع فيه إمام لم تحرك شهوته
 قالوا لى تركها شيخا كان أو شابا وروى البيهقي بإسناد صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في
 القبلة للشيخ وهو صائم ونهى عن الشاب وقال الشيخ يملك أربه والشاب يفسد صومه وفيه إرشاد إلى
 هذا التفصيل والمراد بتحريك الشهوة خوف الجماع وفي بعض النسخ تأخير هذا عن قوله (فإن شئتم)
 أي الصائم أي شتمه وسبه شخص (فليقل) المشتوم أو المسبوب (أي صائم) جوابا لمن شتمه أو سبه أي
 أن صائم عن الكلام القبيح وسلك عنه ويقول ذلك بلسانه كما صححه النووي لينكف خصمه أو
 بقلبه كما نقله الرافعي عن الأئمة وفي المجموع لوجع بينهما لكان حسنا (ويحرم) على الشخص (الوصال)
 بين يومين أو أيام في الصوم وقد صور به قوله (بأن لا يتناول) الصائم (في الليل شيئا) من
 المفطرات بين الصومين وقد وقع التعبير بالما كول والمشروب في عبارة المجموع تقلا عن الجمهور
 ومقتضاه أن المفطر غير المأ كول والمشروب كالجماع لا يخرج عن الوصال فيكون الشخص معه مواصلا
 إذ لم يتناول طعاما ولا شربا وقال الرويانى في تعريف المواصل هو أن يستديم جميع أفعال الصائمين
 وقال الجرجاني في تعريفه هو أن يترك بالليل ما أبيع له من غير الفطار وقال ابن الصلاح يزول الوصال
 بما يزول به الصوم وبهذا تعلم أن الأولى الإطلاق كما أشرت إليه بقول من المفطرات ويؤول قوله بأن
 لا يتناول بعدم التعاطى أي أن لا يتعاطى شيئا في الليل فيشمل الجماع فإذا تعاطاه أخرجه عن الوصال
 إنما أولنا قوله لم يتناول بعدم التعاطى لأن حقيقة تناول أخذ الشيء باليد ولو أبقى على ظاهره لنافى
 قوله شيئا لأنه نكرة في سياق النفي فتم جميع أفراد المفطرات فذلك أولنا قوله لم يتناول بل يتعاطوه
 يشمل كل مفطر حتى الجماع ودليل تحريم الوصال ما رواه الشيخان عن ابن عمر قال نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الوصال قالوا إنك تواصل قال إني لست مثلكم إني أطعم وأسقى وفيه إشارة إلى
 حكمة النهى عنه وهي الضعف ولاجل ذلك قال في المهمات إن ما ذكره الرافعي والنووي من أن
 الجماع لا يخرج عن الوصل ظاهر المعنى دون ما ذكره الرويانى والجرجاني أي وإن الصلاح وجه
 ظهور المعنى هو أنه إذا كانت الحكمة في تحريم الوصال هي الضعف بسبب ترك المأ كول والمشروب
 ففي جماع المواصل يحصل له ضعف بالأولى لأنه مضطرب كاهو ظاهر ويحتمل أن مراد من عبر بالما كول
 والمشروب عدم إخراج المجمع بل يكون المجمع غير مواصل بالأولى لأن الفطر بالجماع أشد من
 الفطر بغيره بدليل وجوب الكفارة على من أفطره وانما عبر بالما كول والمشروب لشهرتهما
 في إفطار الصائم بهما فهذا جمع بين العبارات وإن كانت الحكمة المذكورة تخص المفطر بالما كول
 والمشروب فالجمع المذكور أولى من التاء عبارات هؤلاء الفحول أهل التحقيق والدقيق في فنون
 الفروع والأصول شادوا الحق والدين وفتحوا مغلقات الأبواب للطلالين فلا زالوا في جنة الخلد
 منعمين وبرضا الله فازن آمين آمين يارب العالمين ثم فرع المصنف على المواصل المذكور فقال (قلو)

وتحرم القبلة لمن حركت
 شهوته فإن شئتم فليقل
 أي صائم ويحرم الوصال
 بأن لا يتناول في الليل
 شيئا فلو

شرب ماء) قليلا (ولو) كان الماء (جرعة) أى دفعة (عند السحور فلا يحرم) عليه حينئذ لا تفاء الوصال بما تناوله ليلا قال النووي وافق أصحابنا وغيرهم على أن الوصال لا يبطل الصوم (وكره) للصائم (ذوق) لطعام وغيره خوف وصوله حلقه نعم إن احتاج لمضغ نحو خبز لطفل لا يكره (و) كره له (علك) بفتح العين لأنه يجمع الريق فإن بلعه افطرت وجهه وإن ألقاه عطشه وربما سبقه منه شيء إلى الجوف (و) كره (سواك بعد الزوال) لحديث لحول فم الصائم عند الله أطيب من رائحة المسك (لا كحل) فلا يكره له وضعه في العين لأنها ليست بمنفذ فلا يبطل الصوم بما وصل منه إلى الباطن لأن ذلك إنما هو من المسام (و) لا يكره له (استحمام) أى اغتسال لما رواه أبو داود بإسناد على شرط الشيخين أن النبي صلى الله عليه وسلم صب الماء على رأسه من شدة الحر والعطش وهو صائم ولو عبر المصنف بالاغتسال بدل الاستحمام لكان أوضح لأن هذه الكلمة لم توجد في كتب اللغة وإنما هي لغة أهل مصر (ويكره لكل أحد صمت) أى سكوت (يوم) حال كونه منتهيا في صمته (إلى الليل) من غير حاجة سواء كان صائما أم لا بل ينبغي أن يشغل لسانه بتلاوة قرآن أو ذكر أو غير ذلك من الطاعات المتعلقة باللسان لما روى أبو داود بإسناد حسن عن علي بن رضى الله عنه قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد احتلام ولا صمت إلى الليل وروى البخاري عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه قال لا امرأة حجت مصمتة تكلمى فإن هذا لا يحل فإنه من عمل الجاهلية (ومن عليه قضاء شيء) فاته (من رمضان يندب) له (أن يقضيه) أى ذلك الشيء حال كونه (متابعا) أى متواليا بغير فصل ويكون قضاؤه واقعا وحاصلا (على الفور) ندبا أيضا تعجيلا لبراءة الذمة هذا إذا فاته بعد من الأعداء السابقة وأما إذا فاته بغير عذر وجب عليه القضاء فوراً بلا خلاف حتى لا يجوز له التأخير بعذر السفر تداركاً لما وقع فيه من الإثم ولأن التخفيف له بجواز التأخير لا يُلحق بحال المتعدي (ولا يجوز) لمن فاته شيء من رمضان (أن يؤخر القضاء إلى) دخول (رمضان آخر بغير عذر) بل عليه قضاؤه قبل مجي رمضان آخر والفرق بين الصوم والصلاة الفائتة حيث لا يجوز تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر ويجوز تأخير الصلاة إلى ما بعد صلاة أخرى أن تأخير الصوم إلى رمضان آخر فأخير إلى زمان لا قبل القضاء فيه بخلاف الصلاة أما إذا دام العذر كالسفر والمرض جاز له التأخير مادام عذره ولو بقي سنين ولا تلزمه الفدية لهذا التأخير وإن تكرر عليه رمضان وإنما عليه القضاء فقط لأنه يجوز تأخير رمضان بهذا العذر فأخير القضاء أولى بالجواز (فإن أخره بلا عذر لزمه مع) وجوب (القضاء) عليه (عن كل يوم) فاته بلا صوم (مد طعام) فالإضافة على معنى من يدفع ذلك للفقراء ولو واحد منهم والمراد به ما يشمل المسكين كذا قال به جماعة من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف (وهو) أى ذلك الشخص المؤخر (أثم) في التأخير بلا عذر فيلزمه الاستغفار والتوبة من هذا الإثم (فإن أخر) بعد ذلك (إلى) دخول (رمضانين) أى الأول الذي أخر إليه والثاني الذي يليه (فيلزمه) (مدان) أى إن كان الفائت يومين والأربع حسب الأيام يلزمه قلت الأيام أو كثرت وهكذا إن أخر ثلاث رمضانات فثلاثة أمداداً يجب وإن أربعا فأربع كذلك ولا يزال (يتكرر) (المد) بتكرار السنين (قياسا على السنة الأولى) (ومن مات وعليه صوم) واجب ولو نذر أو كفارة (و) الحال أنه (يمكن من فعله) ولم يفعله (أطعم عنه) أى عن مات (مد طعام) وهو رطل وثلاث بالبغدادى وبالمصرى نصف قدح ولا يصام عنه لأنه عبادة لا تدخلها النيابة في حال الحياة فلا تدخلها بعد الموت كالصلاة هذا هو المشهور عن الشافعى وهو نصه الجديد واستدل بما رواه ابن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا قال في القديم يجوز لوليهِ الصوم عنه لما روى الشيخان عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صوم صام عنه

شرب ماء ولو جرعة عند السحور فلا يحرم وكره ذوق وعلك وسواك بعد الزوال لا كحل واستحمام ويكره لكل أحد صمت يوم إلى الليل ومن عليه قضاء شيء من رمضان يندب أن يقضيه متابعا على الفور ولا يجوز أن يؤخر القضاء إلى رمضان آخر بغير عذر فإن أخره بلا عذر لزمه مع القضاء عن كل يوم مد طعام وهو آثم فإن أخر إلى رمضانين فدان وهكذا يتكرر بتكرار السنين ومن مات وعليه صوم وتمكن من فعله أطعم عنه مد طعام

وليه ولائه عبادته تجب بافسادها الكفارة لجاز أن يقضى عنه بعد الموت كالحج قال النووي قلت
الصواب الجزم بجواز صوم الولي عن الميت سواء كان صوم رمضان وغيره من نذر وكفارة للأحاديث
بلامعارض قال ويتعين أن يكون هذا هو مذهب الشافعي لأنه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي
واتركوا قولي المخالف له وأما حديث ابن عمر فقال الترمذي والبيهقي وغيرهما أنه لم يصح رفعه إلى
النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من كلام عمر قال وأما تأويل الحديث المتقدم صام عنه وليه أي
فعل ما يقوم مقام الصيام فتأويل باطل تردده الأحاديث وسياق الصوم يقتضي أن المذهب الصيام
عن الميت وقد علمت أن المشهور في المذهب هو الجديد وعلى الجديد أن من مات بعد مضي رمضان
الثاني أطعم عنه لكل يوم مدان أحدهما للصوم والآخر للتأخير وعلى القديم أنه يجوز لوليّه أن
يصوم عنه ولا يلزمه المراد بالولي كل قريب للميت وهو المختار عند النووي وقال الرافعي والاشبه
اعتبار الإرث وإذا أمر الولي اجنبيا فصام عن الميت بأجرة أو بغيرها جاز بلا خلاف كالحج ولو استقل
به الاجنبى لم يجزه على الأصح لأنه ليس في معنى ما ورد به النص هذا على القول القديم على جواز صيام
الاجنبى بالأمرو والاذن ولو صام عن الميت ثلاثون شخصا أو ما واحداه لم يجزه عنه عن صوم جميع رمضان
قال النووي لم أر لأصحابنا فيه كلاما وقد ذكر البخاري في صحيحه عن الحسن البصري أنه يجوز
وهذا هو الظاهر الذي نعتقد انتهى ملخصا من الجورجى والروضة

(فصل)

ويندب صوم ستة أيام
من شوال وتندب متابعة
تلى العيد وأن فرقها جاز
وتأسوعاء وعاشورا
وصوم أيام البيض في كل
شهر لثالث عشر وتاليه

(فصل في صوم التطوع وهو ما عدا الفرض)

(ويندب) للشخص عقب رمضان (صوم ستة أيام من شوال) لحبر مسلم من صام رمضان أتبعه ستا
من شوال كان كصيام الدهر وخبر النسائي صيام شهر رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام أي من
شوال يشهرين فذلك صيام السنة أي كصيامها فرضا وإلا فلا يختص ذلك بما ذكر لأن الحسنة بعشر
أمثالها (وتندب) تلك الستة حال كونها (متابعة) وحال كونها (تلى العيد) أي تندب موالاتها
من غير فاصل بينها ويندب أن تكون حاصلة وواقعة عقب العيد فها تان سنان وهما التابع
والعقبة المذكورة وضد التابع التفريق وقد أشار إليه بقوله (وأن فرقها) أي هذه الستة أي
جملها غير متتابعة بأن صام يوما أو صام يومين وافتطر يوما أو بالعكس وجواب أن الشرطية قوله
(جاز) ذلك التفريق وحصل أصل السنة وهو صوم السنة في شوال وفات التابع المسنون وكذلك
إذا لم تكن واقعة عقب العيد بأن آخر صومها عنه بأيام أو يوم أو يومين فقد أتى بأصل السنه وهو
الصوم في شوال وفات التعقيب المسنون (و) يندب صوم (تأسوعاء) وهو اليوم التاسع من محرم
الحرام قال صلى الله عليه وسلم صيام يوم عرفة أحسن على الله أي أدر عند الله أن يكفر السنة التي
قبله والسنة التي بعده وصيام عاشوراء أحسن على الله أن يكفر السنة التي قبله وقال وان عشت إلى
قابل وفي رواية وان بقيت لأصوم من التاسع فمات قبله رواها مسلم (و) يندب صوم (عاشوراء) وهو
اليوم العاشر من محرم الحرام والحكمة في صوم تأسوعاء مع عاشوراء الاحتياط له خوفا من الغلط في
أول الشهر كما في الرمل وقال الثوري يكفر سنة وأيضا في صومه تحصل المخالفة لليهود لأنهم كانوا
يصومون العاشر فأمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بمخالفتهم وهي تحصل بصوم التاسع والعاشر
أو بالعاشر والحادي عشر أن لم يصم التاسع والسنة الجمع بين التاسع والعاشر والحادي عشر (و)
يندب (صوم أيام) ليالى (البيض في كل شهر) على الدوام وقوله (الثالث عشر) بدل من أيام البيض
وقوله (وتاليه) معطوف على الثالث عشر وهو مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى وحذفت
منه النون للاضافة إلى الضمير والثالث عشر مبنى على فتح الجزأين في محل جر كما علمت والتاليان لهما
الرابع عشر والخامس عشر لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بصيامها رواه ابن حبان وغيره والاحوط صوم

الثاني عشر معها ووصف الليالي بالبيض لانها تبيض بطلوع القمر من أولها إلى آخرها ومن صوم أيام
السود وهي الثامن والعشرون وتالياه وقياس ما مر صوم السابع والعشرين معها احتياطا (و) يندب
صوم يوم (الاثنين) طوم يوم (الخميس) لانه صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صومهما وقال تعرض
الاعمال يوم الاثنين والخميس فاجب ان يعرض علي وأنا صائم رواهما الترمذي وغيره (و) يندب صوم
ايام (عشر ذي الحجة) والمراد الثمانية منه أي بالنسبة لمن كان حاجا أو التسعة لغيره بقرينة ما يأتي في
كلام المصنف لانه اذا خرج التاسع والعاشر يبقى ثمانية ايام أو تسعة فالتاسع يسن الفطر فيه للحاج
والعاشر يحرم صومه وحيث لا يبقى من العشرة إلا ما ذكر روى البخاري عن ابن عباس رضي الله
عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من ايام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الايام
يعني ايام العشر وهذا الحديث عام للصوم وغيره فقيه المدعي وزيادة وقال صلى الله عليه وسلم ما من
ايام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة فهذا الحديث الثاني نص في المدعي وأما ما رواه مسلم
عن عائشة رضي الله عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائما في العشر قط فقال العلماء انه
لا يعارض ما تقدم لانه لا يلزم من عدم رؤيتها عدم الصوم فان قيل فقد وردت رواية في مسلم ايضا
لم يصم العشر فالجواب قال النووي في المجموع هو مؤول على انها لم تره كما في الحديث الآخر قال لانه
صلى الله عليه وسلم كان يكون عندها في يوم من تسعة ايام والباقي عند أمهات المؤمنين قال ولعله كان
يصوم بعضه في بعض الاوقات وكله في بعضها ويتركه في بعضها المعارض سفر أو مرض أو غيرهما قال
وهذا جاعل بين الاحاديث والله اعلم (و) يندب صوم ايام (الاشهر الحرم وهي) أي الاشهر الحرم
(أربعة) أولها (ذو القعدة) بفتح القاف وكسر هاء سمي بذلك لعودهم عن القتال فيه لانهم كانوا
يعتقدون حرمة القتال فيه (و) ثانيها (ذو الحجة) سمي بذلك لوقوع الحج فيه (و) ثالثها (المحرم) الحرام
وهو اول السنة (و) رابعها (رجب) الاصم أو الاصم فيسن صيام هذه الاشهر لورود الاخبار الدالة
على طلب صيام أيامها وفضيلة صيامها فمن اراد الوقوف عليها فعليه مراجعة فضائلها للشيخ الفقيه
رحمة الله تعالى عليه وما ذكره المصنف من العدد المذكور والبداية بذى القعدة هو التلحق
والاحسن ثلاثة سردا وواحد فردا وهي طريقة البصريين وطريقة الكوفيين يبتدون عددها من
الحرم لتكون كلها من سنة واحدة ويليه رجب ثم القعدة ثم الحجة والاول هو الصحيح الذي ورد به
الحديث وسياتي في كلامه حرمة صوم العيدين واحدهما وهو عيد الاضحية من جملة الحجة فلا يجوز
صومه للنص على حرمة وتقدم التنبيه عليه عند الكلام على صوم عشر ذي الحجة لاننا اخرجنا منها
التاسع لانه يسن فطره لمن مر والعاشر لانه يحرمه فبقي العشرة ثمانية كما تقدم ذلك (و) أفضل
الصوم بعد (صوم) (رمضان) صيام شهر الله (المحرم) لقوله صلى الله عليه وسلم ان افضل الصوم بعد
رمضان شهر الله المحرم رواه مسلم فان قيل كيف يفضل صيام المحرم على صيام شعبان حيث قد مع الله
صلى الله عليه وسلم أكثر من الصيام في شهر شعبان قيل كان يصومه كله وقيل كان يصوم غالبه
وقيل غير ذلك ولم يكثر من الصوم في المحرم كثرته في شعبان اجيب عن ذلك بانه لم يكثر من الصوم فيه
لا عذر تعرض له تمنعه من ذلك (ثم) بعد المحرم في الفضيلة صيام ايام شهر (رجب) لانه يعقب المحرم
(ثم) بعد رجب في الفضيلة صيام ايام شهر (شعبان) وبالجملة فأفضل الاشهر للصوم بعد رمضان
وبعد الاشهر الحرم شهر شعبان المكرم (ويندب) لكل احد (صوم يوم عرفة) وهو تاسع ذي الحجة
لانه عشر قال انه يكفر السنة الماضية والباقية ومعنى يكفر السنة الباقية أي المستقبلية انه
اذا ارتكب فيها معصية كفرها صومه كما كفر الماضي في الماضية وقيل ان الله تعالى يعصمه فيها
عن ارتكاب ما يحتاج إلى كفارة قال الامام وما يرد في الاخبار من تكفير الذنوب محمول عندى

والاثنين والخميس وعشر
ذو الحجة والاشهر الحرم
وهي اربعة ذو القعدة
وذو الحجة والمحرم ورجب
وأفضل الصوم بعد
رمضان المحرم ثم رجب
ثم شعبان ويندب صوم
يوم عرفة

على الصغائر دون المواقات قال النووي وثبت في الصحيح ما يؤيده كقوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم يغش الكبائر وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم أيضا الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان مكفرة لما بينهن اذا اجتنب الكبائر قال والصحيح والمذكورات تكفر الذنوب الصغائر بشرط ان لا يكون هناك كبائر فان كانت لم يكفر شيء منها ويستثنى من ندب صوم يوم عرفة ما ذكره بقوله (إلا للحاج) الواقف (بعرفة) وإلا للمسافر (فقطره) أي فطر ذلك اليوم للحاج وفطر المسافر (أفضل) من الصيام ان كان الشخص بعرفة كما هو فرض الكلام فان لم يكن فيها وعرف انه يصل اليها ليلا وكان مقياس له صيامه والافيس له فطره وهو أفضل كما قاله المصنف وان لم يضعفه الصوم عن الدعاء وأعمال الحج والأحوط صوم الثامن مع عرفة خوفا من الغلط في أول الشهر والدليل على أفضلية الفطر في عرفة لمن كان فيها انه صلى الله عليه وسلم كما رواه الشيخان أني بقدر من لبن وهو واقف على بعير بعرفة فشرب (فان صام) الواقف بعرفة (لم يكره) اذ لم يرد فيه نهي بخصوصه والحديث الوارد في النهي وهو ما رواه أبو هريرة انه صلى الله عليه وسلم نهي عن صوم يوم عرفة ضعيف وقوله (لكنه ترك الأولى) وهو الإفطار استدراك على قوله لم يكره لانه لا يستفاد منه إلا نفي الكراهة قول الأولى الإفطار وهو والصيام سواء فدفع ذلك بقوله لكنه ترك الأولى وأفاد ان الإفطار أولى من الصيام (ويكره صوم الدهر) غير عيدي الفطر والاضحى وأيام التشريق لان الدهر يشتمل على ذلك ولو نذر صوم الدهر لزوم الوفاء به ولو كان مشتملا على ما يحرم صومه فتكون تلك الايام مستثناة شرعا وان لم تستثن لفظا لان صومها محرم لا ينعقد ومثلها رمضان فانه لا يقبل صوم غيره وقضاؤه كذلك ولو نذرت المرأة صوم الدهر فلزوج منعها ولا قضاء لان نذرهما لا ينعقد بغير اذنه ولا فدية ايضا وان اذن لها فانت ولم تصم لومتها الفدية (ان ضره) الصوم في بدن أو عقل (أو فوت حقا) له أو لغيره ولو مندوبا كذا قاله العلامة الرملي كابن حجر ومقتضاه الكراهة مع فوت الحق الواجب والمتجه في هذه حرمة تقديما للواجب على المندوب إلا ان يحمل على مجرد الخوف أو ما عند العلم أو الظل فيحرم والدليل على الكراهة صوم الدهر قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين لا صام من صام الا بد (ولا) أي وان لم يضره الصوم ولم يفوت حقا (لم يكره) لان عائشة رضي الله عنها كانت تصومه حضرا وسفرا وقال ابن عمر في حق صوامه أولئك فينا من السابقين (ويحرم ولا يصح أصلا) أي لا ينعقد لا تطوعا ولا عن نذر ولا عن قضاء (صوم) يومى (العیدین) الفطر والاضحى لما روى الشيخان عن ابى سعيد الخدرى رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر ولو نذر صومهما لم ينعقد نذره وقول المصنف ولا يصح أصليا بان تفسير لقوله ويحرم وانما اتى بهذا العطف لانه لا يلزم من الحرمة عدم الصحة كالوضوء بالماء المسبل فانه يحرم ويصح كالصلاة في أرض مغسوبة (و) يحرم ولا يصح صوم (أيام التشريق وهي ثلاثة) أيام (بعد) عيد (الاضحى) للنهي عن صومها في خبر أبى داود باسناد صحيح وفي صحيح مسلم انها أيام اكل وشرب بوذكر الله عز وجل وقال في الصحاح وتشريق اللحم تقديمه ومنه سميت أيام التشريق لان لحوم الاضاحي تشرق فيها ولا فرق بين ان تضام اجضا عن قضاء او نذرا او تطوعا ولو كان صومها للتمتع لمن عدم الهدى هذا هو الجديد وفي القديم يجوز صومها للتمتع العادم الهدى واختاره النووي لورود الترخيص في صحيح البخارى ولما كان يوم الشك يشارك أيام العيد والتشريق في امتناع صومه في الجملة اراد ان يبين حقيقة ثم يذكر حكمه فقال (و) يحرم ولا يصح (صوم يوم الشك) لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه الترمذى وغيره ومحضه وقال الاسنوى المنصوص المعروف الذى عليه الاكثرون

إلا للحاج بعرفة فطره
أفضل فان صام لم يكره
لكنه ترك الأولى ويكره
صوم الدهر ان ضره أو
فوت حقا وإلا لم يكره
ويحرم ولا يصح أصلا
صوم العیدین وأيام التشريق
وهي ثلاثة بعد الاضحى
وصوم يوم الشك

الكرامة لا التحريم لهذا حكم صومه وأشار إلى حقيقة وتعريفه بقوله (وهو) أي يوم الشك معروف (بأن يتحدث بالرؤية) أي رؤية هلال رمضان (يوم الثلاثين من شعبان من لا يثبت) أي الهلال المذكور (بقوله) فمن فاعل بالفعل السابق وهي اسم وصول وما بعد ما صلتها وقد بين المصنف من لا يثبت بقوله ذلك فقال (من عيّد وفسقه ونسوة) فالجارو المجرور متعلق بمحذوف حال من من أي حال كون من لا يثبت الهلال بقوله كائنا ومستقر من هؤلاء. ومثلهم صيغة وعدلو واحد إذا شرط في ثبوته عدو تقدم خلافه وأنه يكفي فيه واحد إلى آخر ما تقدم من الأوصاف (ولاً) أي وإن لم يتحدث أحد برؤيته أصلاً أو تحدث برؤيته من قبل قوله وتقدم ذكره وبيانه (فليس بيوم شك) سواء في ذلك وجود الصحو أو الغيم وقد فرغ المصنف عن كونه يوم شك قوله (فلا يصح صومه) أي يوم الشك (عن رمضان) بلا خلاف لأنه يشترط في العبادة المؤقتة دخول وقتها ولو ظنا بخلاف الشك فلا يكفي عنده التلبس بها قياساً على الصلاة فلا تصح مع الشك في دخول وقتها ولا يلزم من عدم صحة صومه عن رمضان عدم صحته مطلقاً لذلك اضرب عن عدم الصحة المقيدة بكونه عن رمضان اضرباً باطلاً يقال (بل) يصح صومه (عن نذر) على الشخص (و) عن (قضاء) كذلك وكفارة بلا كراهة مسارة لبرائة الذمة ولأن له سبباً فجاز صيامه كالصلاة في الأوقات المكروهة (وأما التطوع به) أي بصوم يوم الشك ففيه تفصيل ذكره بقوله (فإن وافق) أي يوم الشك في صومه (عادة له) كمن كان له عادة بصوم يوم الاثنين ويوم الخميس فوافق يوم الشك ذلك اليوم الذي كان له عادة أن يصومه أو كان يصوم الدهر ويوم الشك من جلته أو كان يصوم يوماً ويفطر يوماً فوافق يوم الشك يوم صومه (أو) لم يوافق ذلك اليوم يوم عادته لكنه (وصله) أي وصل صوم يوم الشك (بما قبل نصف شعبان) وهو اليوم الخامس عشر وجواب أن الشرطية قوله (صح) حينئذ صومه لحديث الشيخين لا تقدموا الشهر يوماً ولا يومين إلا أن يوافق صوماً كان يصومه أحكم (ولاً) أي وإن لم يوافق عادة له أو لم يصله بما قبل نصف شعبان بأن لم يصله أصلاً أو وصله بما بعده أي بعد النصف منه والجواب قوله (حرم) صومه (و) ذلك (لم يصح) وقد تقدم أنه لا يلزم من الحرمة عدم الصحة فذلك صرح بالنفي المذكور وأما الحرمة فلحديث السابق وأما عدم الصحة فقياساً على يوم العيد بجامع الحرمة في كل كذا قال الجوزجري ولو قال بجامع مطلق النهي في كل لكان أولى لأن النهي عن الشيء يقتضي الفساد وإن كان النهي عن صوم يوم الشك للتنزيه على المعتمد لأنهم قد اعتدوا كراهة صومه وأما النهي عن صوم العيد فللتحريم جزماً فإذا علمت هذا تعلم أن الجامع بينهما ليس هو التحريم في كل إلا على القول الضعيف وهو حرمة صوم يوم الشك فالجامع الذي لا خلاف فيه أولى من الجامع الذي فيه خلاف تأمل (ويحرم صوم ما بعد نصف شعبان أن لم يوافق عادته) كما سبق ذلك في صوم الشك (ولم يصله) أي لم يصل صوم النصف الثاني بما قبله من النصف الأول على الصحيح في المجموع وغيره لقوله صلى الله عليه وسلم إذا انتصف شعبان فلا صيام حتى رمضان قال الترمذي حسن صحيح يعني أن صوم ما بعد النصف الثاني من شعبان مثل صوم يوم الشك في التفصيل السابق فإن وافق صومه عادة له جاز أو لم يوافق عادة لكن وصله أي النصف الثاني بالنصف الأول في الصوم وحينئذ تنفي الحرمة أو الكراهة على الخلاف في ذلك (ومن دخل) أي شرع (في صوم أو) شرع (في صلاة) وقوله (فرضاً) راجع للصوم وللصلاة وهو منصوب على التمييز المحول عن المضاف والأصل ومن دخل في فرض صوم أي صوم مفروض فيكون من إضافة الصفة إلى الموصوف لحولت النسبة لا بقاعية عن المضاف وهو فرض إلى المضاف إليه وهو صوم فصار مجروراً بالحرف بعد أن كان مجروراً بالمضاف ثم أتى بالمضاف المحذوف وهو فرض ونصب على التمييز إزالة للابهام لأن قوله شرع في صوم مبهم فيز

وهو بأن يتحدث بالرؤية يوم الثلاثين من شعبان من لا يثبت بقوله من عيّد وفسقه ونسوة وإلا فليس يوم شك فلا يصح صومه عن رمضان بل عن نذر وقضاء وأما التطوع به فأنوافق عادة له أو وصله بما قبل نصف شعبان صح ولا حرم ولم يصح ويحرم صوم ما بعد نصف شعبان فإن لم يوافق عادته ولم يصله ومن دخل في صوم أو في صلاة فرضاً

بقوله فرضاً وكذلك يقال أو شرع في صلاة فرض والأصل أو شرع في فرض صلاة أي في صلاة مفروضة فحوت النسبة المذكورة عن المضاف وهو فرض وافهم المضاف إليه وهو صلاة مقامه فجر بالحرف مثل ما تقدم وقوله (أداء أو قضاء) تعميم في الفرض المذكور ونصبهما على الخبرية لكان محذوفة أي سواء كان الفرض الذي شرع فيه أداء أو قضاء وجواب من الشرطية قوله (حرم قطعهما) أي قطع صوم الفرض وقطع صلاة الفرض ولو كان كل منهما غير فوري بأن لم يتعد بترك كل منهما وذلك لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وهي محمولة على فرض كل من الصوم والصلاة بدليل قوله صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء افطر صححه الحاكم ويقاس على الصوم الصلاة بجامع التولية والفرضية في كل وقد قابل المصنف الفرض بقوله (فإن كانا) أي كل من الصوم والصلاة وفي نسخة فإن كان بالافراد أي إن كان ما دخل فيه (نقلاً) مطلقاً أو ذاسب أو ذا وقت (جاز) له (قطعهما) أي قطع صوم النفل وصلاة النفل لكان الجواز المذكور مقيد بالكراهة من غير عذر أما مع العذر كساعة ضيف في الأكل إذا عز عليه امتناع مضيقه أو عكسه فلا يكره وتقدم الدليل على هذا الجواز والله أعلم

(فصل في الاعتكاف) هو لغة لزوم الشيء والاقامة عليه خير أكان أو شراً وشرعاً اللبث بمسجد من شخص مخصوص بنية والأصل فيه قبل الإجماع ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد وقوله تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والاتباع ورواه الشيخان (وهو سنة في كل وقت) لا إطلاق الأدلة (و) هو (في رمضان أكد) أي اشد طلباً من غيره أي غير رمضان لمواظبته صلى الله عليه وسلم على الاعتكاف فيه ولأنه شهر شريف والحسنات فيه أفضل (و) في (العشر الاواخر) من رمضان (أكد) من العشر الاول ومن الاوسط (لطلب ليلة القدر) التي هي كما قال تعالى خير من ألف شهر أي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وقال صلى الله عليه وسلم استدلالاً على فضلها من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه رواه الشيخان وهي منحصرة عندنا في العشر المذكور وهي من خصائص هذه الأمة لم تكن لمن قبلها على الأصح (و) ليلة القدر (يمكن أن تكون) موجودة (في جميع) أي (في) (رمضان) لما رواه أبو داود بأسناد صحيح عن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أسمع عن ليلة القدر فقال هي في كل رمضان وهذا وجه حكاة الغزالي وقال به صاحب التبيين والمحامي وادعى أنه مذهب الشافعي والأصح من مذهبه اختصاصها بالعشر الاخير وقد يقال أن قوله يمكن إلى آخره لا يتنافى ما ذكر من أن مذهب الشافعي اختصاصها بالعشر الاخير لأن الذي حكم به هو الامكان وهو موجود لأن المسئلة اجتهدية فلا قاطع فيها يعين أحد الاحتمالات وخص هذه المسئلة بذلك لما يترتب عليه من الاجتهاد في العمل (و) كونها (في العشر الاخير) منه (أرجى) من بقية لقوله صلى الله عليه وسلم تحروا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان رواه الشيخان (و) كونها (في أوتاره) أي العشر وهي احد وعشرون وثلاثة وعشرون وخمسة وعشرون وسبعة وعشرون وتسعة وعشرون (أرجى) منها في اشغافه أي العشر وهي اثنان وعشرون واربعه وعشرون وستة وعشرون وثمانية وعشرون ففي رواية البخاري تحروا ليلة القدر في الوتر من العشر الاواخر (وفي) ليلة (الحادي) والعشرين (و) في ليلة (الثالث والعشرين أرجى) من أوتار غيرها كلياً الخامس والعشرين وليلة السابع والعشرين وليلة التاسع والعشرين أما ليلة الحادي والعشرين فلها رواه الشيخان عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني رايتها ليلة وترواني اسجد في صيحتها في الطين والماء فأصبحوا من ليلة احدى وعشرين وقام الى الصبح فوقف بالمسجد فابصرت الطين

أداء أو قضاء حرم قطعهما
فإن كانا نقلاً جاز قطعهما
(فضل في الاعتكاف)
وهو سنة في كل وقت
وفي رمضان أكد والعشر
الاواخر أكد لطلب ليلة
القدر ويمكن أن تكون
في جميع رمضان وفي العشر
الاخير أرجى وفي أوتاره
أرجى وفي الحادي والثالث
والعشرين أرجى

والماء فخرج حين فرع من صلاة الصبح وجبته ورأسه وأنفه فيها الماء والطين وأماليلة
الثالث والعشرين فلما رواه مسلم عن عبد الله بن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رايت
ليلة القدر ثم أنسيتها وأراني في صبيحتها أسجد في ماء وطين قال فطرنا ليلة ثلاث وعشرين فصلى بنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانصرف وإن اثر الماء والطين على جبته وأنفه وظاهر كلامه انتقلها
حتى تكون في بعض السنين في ليلة وفي بعضها في ليلة أخرى وبه قال المزني وابن خزيمة ويحصل به
الجمع بين الأحاديث لكن مذهب الشافعي أنها تلزم ليلة بعينها (ويكثر) المعتكف ندبا (في ليلة
القدر) إذا رآها وكذا في الوقت الذي يرجو هافيه على ما يظهر وقوله (من) الخ متعلق بالفعل المقدر
بمعها الوار والجملة الندائية وما بعدها مقولة للقول المقدر بعد من الجارة والتقدير ويكثر المعتكف
من قوله (اللهم انك عفوف عني) فقد روى ابن ماجه والنسائي وأبو داود وقال حسن صحيح عن
عائشة أنها قالت يا رسول الله أرأيت أن وافقت ليلة القدر ماذا أقول قال تقولين اللهم انك عفوا الخ وقد
أشار المصنف إلى أركان الاعتكاف فقال (واقل الاعتكاف لبث) أي مكث (وإن قل) اللبث أي
زمنه واخذ المصنف القلة من الاتيان به منسكرا وهو صادق بالقليل والكثير وهذا هو الركن الأول
للاعتكاف والثاني قد ذكره على وجه الشرطية بقوله (بشرط النية) فقد عبر عن النية التي هي
ركن من أركان الاعتكاف بالشرط مجازا بجامع توقفه أي الاعتكاف على كل من الشرط والركن
فيشير إلى أن تعريف الركن هو ما لا بد منه سواء كان خارجا عن الماهية وهو الشرط كالطهارة للصلاة
مثلا أو داخل فيها ومتركبا منها وهو الركن كالصلاة فانها مركبة من الأركان كالركوع وغيره
والحاصل أن بين الشرط والركن اجتماعا وافتراقا فالاجتماع في توقف الشيء عليهما والافتراق في
التعريف وهو أن الركن ما كان داخلا في الحقيقة والماهية ولا توجد الماهية بدونه والشرط هو
الذي يتوقف صحة الشيء عليه وليس جزأ منه وإنما توقف الاعتكاف على النية لانه عبادة فافتقر إليها
كالوضوء والصلاة فان تعين الاعتكاف بسبب النذر كان نذره اماما مطلقا أو مقيدا لزومه نية الفرض
ليتميز ولا فرق في وجوب هذه النية بين الزمن المعين كيوم الخميس مثلا أو غيره كساعة وحين
ونحوهما من الإزمان المهمة وقوله (وبزادته) أي اللبث (على الطمأنينة) هو شرط في كون اللبث
ركنا لانه ان لم يزد عليها فلا يسمى الشخص التاوي لهذه النية معتكفا لفقد الشرط وهو زيادة اللبث
على قدر الطمأنينة ولا يكفي قدرها هكذا أقره الامام ولم يخالفوه وقوله (وكونه) أي المعتكف
(مسلم عاقلا صاحبا خاليا عن الحدث الأكبر) وهو الحيض والنفاس والجنابة كلها شروط
للمعتكف فخرج بالمسلم الكافر فلا يصح اعتكافه لفقد الاسلام الذي هو شرط في صحة النية لأن شرط
الاعتكاف على ما مشى عليه المصنف النية والكافر ليس من أهلها وخرج بقوله عاقلا المجنون
فلا يصح اعتكافه لمناقاته له لأنه ليس من أهل العبادة وخرج بقوله صاحب المغمى عليه فلا
يصح الاعتكاف منه وقت الإغماء وخرج بقوله خاليا عن الحدث الأكبر الحائض والنفساء
والجنب فلا يصح اعتكاف من اتصف بوصف من هذه الأوصاف لانها منافية للاعتكاف لأن
شرطه المسجدية كما أشار إليه المصنف على وجه الشرطية وإن كان ركنا من أركان الاعتكاف
فقال (وفي المسجد) وهذا هو الركن الثالث وهو معطوف على النية المجبورة بإضافة الشرط إليها
فيقيد حيث أن المسجد شرط لصحة الاعتكاف وقد مر أنه ركن من أركانه وإطلاق الشرطية عليه
مجاز بالاستعارة والعلاقة المشابهة من حيث أن كلا منهما يتوقف صحة الشيء عليهما وقد تقدم
بسط ذلك والفرق بينهما من جهة التعريف والدليل على كون المسجد شرطا قوله تعالى ولا
تباشروهن وأتم عاكفون في المساجد ولأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بل ونسائه لم يعتكفوا

ويكثر في ليلة القدر من
اللهم انك عفوف عني
وأقل الاعتكاف لبث وان
قل بشرط النية وبزادته
على الطمأنينة وكونه مسلما
عاقلا صاحبا خاليا عن
الحدث الأكبر في المسجد

إلا فيه ولا فرق بين الرجل والمرأة في ذلك فلا يصح الاعتكاف منهما إلا في المسجد وقوله (ولو مترددا) غاية في اللبس في المسجد أي ولو كان لبث المعتكف على وجه التردد لانه لا يشترط السكون والاستقرار لأن التردد بمنزلة اللبس فيكنى التردد إذا كان زمنه فوق زمن الطمأنينة وقوله (في جوانبه) أي المسجد متعلق بمدخول لو أي ولو كان التردد حاصلًا وثابتًا في جوانبه أي نواحيه وجناته يمينًا وشمالًا ووراء وقد أما (ولا يكتفى بمجرد المرور) بل لبث لا شعار لفظه بالمكث والاقامة وقيل يكتفى بقياسه على وقوف عرفة ولو نذر اعتكافًا مطلقًا كفاه لحظه في خروجه من النذر (تنبه) لا يضر اخراج بعض الأعضاء في حال مكثه في المسجد كمرأسه أو يده أو إحدى رجليه أو كليتهما وهو قاعد مادألهما فإن اعتمد عليهما فهو خارج وإن كان رأسه داخلًا (والأفضل كونه) أي الاعتكاف مصحوبًا (بصوم) أي معه فالباء بمعنى مع خروجًا من خلاف من أوجه ويدل لنا صحة الاعتكاف في الليل وهو ليس محلًا للصوم ولحديث ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم (و) الأفضل كونه مستقرًا (في الجامع) لكثرة الجماعة فيه ولثلا يحتاج إلى الخروج للجمعة وخروجًا من خلاف من أوجه بل لو نذر مدة متتابعة فيها يوم جمعة وكان من تلزمه الجمعة ولم يشرط الخروج لها وجب الجامع لأن خروجه لها يبطل تنابعه (و) الأفضل (أن لا ينقص) اعتكافه (عن يوم) فهو بفتح الياء من ينقصه والفاعل يعود على المعتكف وفعله متعمد من غير تشديد كما قال تعالى ثم لم ينقصكم شيئًا وعدم نقص الاعتكاف عن يوم نص عليه الشافعي رضي الله عنه لانه صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه اعتكاف أقل منه وخروجًا من خلاف أبي حنيفة فانه لا يجزئه (ولو نذر الاعتكاف في المسجد الحرام أو) في المسجد (الأقصى أو) في (مسجد المدينة تعين) كل واحد من هذه الثلاثة للاعتكاف فيه حيث عينه في نذره فالمسجد الحرام بالنسبة لمضاعفة الصلوات فيه كل الحرم من حدوده إلى الكعبة كما نقله النووي عن الماوردي وحكاه صاحب البيان عن الشريف العثماني والاعتكاف مثلها في ذلك فإذا نذر الاعتكاف في المسجد الحرام خرج من نذره بالاعتكاف في أي مسجد من مساجده سواء كان في البنيان أو في غيره كالمسجد المبنية خارج مكة وهي داخلة في الحرم ولو نوى الاعتكاف في الكعبة فالمتجه في المهمات تعيينها دون غيرها لشرفها على غيرها بخلاف المسجد فكله بالنسبة للمضاعفة واحد فاي مسجد منه يقوم مقام المعين منه ولا يقوم غير هذه الثلاثة مقامها لمزيد فضلها قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى رواه الشيخان أما المسجد الحرام فلتعلق النسك به ولا فضليته على غيره وأما المسجد المدني والأقصى فبالقياس على المسجد الحرام بجامع شد الرحال المذكور ثم استدرك المصنف على ما يتوهم من قوله تعين أن كل واحد لا يقوم مقام الآخر كما أن غيرهما لا يقوم مقامهما فقال (لكن يجزى المسجد الحرام) في الاعتكاف فيه (عنهما) أي عن المسجدين المدني والأقصى لمزيد فضله عليهما ولتعلق النسك به دونهما كما تقدم وهذا ملتبس (بخلاف العكس) وهو أنه لا يقوم كل منهما في صحة الاعتكاف فيهما مقام المسجد الحرام إذا نذر الاعتكاف فيه تعين ولا يقوم غيره منهما مقامه لما علت ويقوم مسجد المدني مقام الأقصى لمزيد فضله قال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدي رواه الإمام أحمد وصححه ابن ماجه فعمل أنه لا يقوم كل من المسجدين المدني والأقصى مقام المسجد الحرام ولا يقوم الأقصى مقام مسجد المدينة لفضليته عليه لأن الصلاة فيه بالف وفي المسجد الأقصى بخمسائة (ولو عين) للاعتكاف (مسجدًا) من المساجد (غير ذلك) أي المذكور من الثلاثة (لم تعين) للاعتكاف فيه إذ لا مزية لبعضها على غيره

ولو مترددا في جوانبه
ولا يكتفى بمجرد المرور
والأفضل كونه بصوم
وفي الجامع وأن لا ينقص
عن يوم ولو نذر
الاعتكاف في المسجد
الحرام أو الأقصى أو
مسجد المدينة تعين لكن
يجزى المسجد الحرام عنها
بخلاف العكس ولو عين
مسجدًا غير ذلك لم تعين

فلو نذر الاعتكاف في مسجد سيدنا الحسين فلا يتعين فيصح له الاعتكاف في الازهر مثلاً والعكس
ولو عين زمناً للاعتكاف تعين فلا يقدم عليه وإن أخره عنه أثم وكان قضاءه ثم أشار المصنف إلى
ما يبطل الاعتكاف فقال (ويفسد الاعتكاف بالجماع و) يفسد (بأنزال) للذي الناشئ (عن
مباشرة بشهوة) سواء حصل كل منهما في المسجد أو خارجه لقوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم
عاكفون في المساجد فالجماع والمجرور متعلق بما كفون لا تبشروهن وذلك بأن يخرج من المسجد
لحاجة ثم يرجع وقبل الرجوع وقع منه الجماع أو المباشرة فهذه صورة قوله تعالى ولا تبشروهن
وأنتم عاكفون في المساجد ويقيد قوله ويفسد الخ بأن يكون ذا كراً للاعتكاف مختاراً للجماع
عالمياً بالتحريم وإثماً لم يقيد بذلك اكتهاء يجعل اللفظ في الجماع للعهد والمعهود هو الجماع المذكور
في باب الصوم الموجب للكفارة المستلزم للأفساد والاعتكاف يشارك الصوم في كثير من الأحكام
وخارج بقوله بالانزال عن مباشرة الانزال بالفكر والنظر بشهوة فلا يبطل الاعتكاف فيه كالصيام
ولو قبل على قصد الإكرام فأنزل لم يبطل اعتكافه وهذا خارج بقوله عن مباشرة بشهوة لأن التقييل
فيه للإكرام (وإن نذر) للاعتكاف (مدة متتابعة لزمه) أن يعتكف كذلك كأن ينذر أسبوعاً
متوالياً أو شهراً كذلك ولما كان التابع أفضل من التفريق كان واجباً بالنذر (فإن خرج
المعتكف المذكور (لما) أي لشيء (لا بد) له (منه) أي لا غنى له عنه (كأن) كل وإن أمكن) الأكمل
(في المسجد) لأنه ينشأ منه التقدير للمسجد غالباً ولأنه قد يستحي منه ويشق عليه فيه فلذلك عمم هنا
وقيد فيما بعد من قوله (و) كـ (شرب) للماء (إن لم يمكن) الشرب (فيه) أي المسجد (و) كـ (قضاء
حاجة الإنسان) من بول وغائط (و) كـ (المرض) الذي يحثي منه تلويث المسجد كسهال أو يشق
معه المقام فيه لأنه يجوز إلى معاناة وخدمة بخلاف ما ليس كذلك كالحمل الخفيفة والصداع فيبطل
به التابع بالخروج بسببه (و) كـ (الحيض) الذي لا تخلو المدة عند بخلاف ما تخلو عنه وقوله (ونحو
ذلك) معطوف على الأمثلة المجرورة بالكاف وذلك كالنفاس لأنه أخو الحيض في حكمه لكن في
المدة التي لا تخلو عنه أيضاً وكأداء شهادة تعينت عليه وكقضاء عدة المرأة فالحاصل أن الحيض
والنفاس يحرم المكث معهما في المسجد وكانت مدة كل منهما لا تخلو عنهما غالباً كشهر بالنسبة
للحيض وكسنة أشهر بالنسبة للنفاس وكالجنابة التي لا تقطر الصائم أن يادر بطهره وكالجنون والاعغاء
للعذر وجواب الشرط عن هذه المذكورات قوله (لم يبطل) أي التابع أي لأن الخروج لأجل هذه
المذكورات مستثنى شرعاً فكانه مستثنى لفظاً بل هو باق على تنابعه فإذا عادورجع لمحل الاعتكاف
بنى على ماضى ولا يستأنف ويجب عليه في صورة الحدث الأكبر الخروج لأجل الاغتسال أن تعذر
طهره لأن مكثه فيه معصية وإلا فلا يجب خروجه بل يجوز ويلزمه أن يبادر به كي لا يبطل
تتابع اعتكافه (وإن خرج) المعتكف (من المسجد لزيارة مريض أو) (لصلاة جنازة أو)
(لصلاة الجمعة) بأن كان محل اعتكافه ليس محل الجمعة وجواب الشرط قوله (بطل اعتكافه)
لتقصيره بترك الواجب وهو الاعتكاف المنذور المشروط فيه التابع لأجل تحصيل مندوب وهو
زيارة المريض وصلاة الجنازة متعينة عليه ويمكنه الصلاة عليها بالخروج ولتقصيره في تخصيصه
لمحل الاعتكاف بغير محل الجمعة (وإن خرج) أي المعتكف الناذر التابع (لمنارة المسجد) أي
لأجل الصعود عليها للأذان (وهي) أي المنارة (خارجة عنه) أي عن بناءه ومنفصلة عنه لكنها
قريبة منه فمنارة المسجد قيد أول وقوله (ليؤذن) متعلق بخروج فيكون قيداً آخر أي ليصعد
عليها ويؤذن فوقها وجواب أن الشرطية قوله (جاز) خروجه أي المعتكف المذكور وقد

• ويفسد الاعتكاف
بالجماع وبأنزال عن
مباشرة بشهوة وإن نذر
مدة متتابعة لزمه فإن خرج
لما لا بد منه كأكل وإن
أمكن في المسجد وشرب
إن لم يمكن فيه وقضاء
حاجة الإنسان والمرض
والحيض ونحو ذلك لم
يبطل وإن خرج من
المسجد لزيارة مريض
أو صلاة جنازة أو صلاة
جمعة بطل اعتكافه وإن
خرج لمنارة المسجد وهي
خارجة عنه ليؤذن جاز

قيد جواز الخروج لها بقوله (إن كان هو) أى المعتكف (المؤذن الراتب) وقد ألف صعودها للاذنان والف الناس صوته فقوله سابقا لمنارة المسجد قيد أول كأمرو قوله أولا أيضا وهو خارجة جملة حالية فبالأولى إذا كانت داخلة فيه وملصقة في جداره وخصوصا إذا كان بابها من داخل المسجد فلا ضرر على الخارج لها حيثئذ وقربها من المسجد مع انفصالها عنه قيد ثان كما تقدم أيضا وقوله ليؤذن قيد ثالث وقوله إن كان هو المؤذن الراتب قيد رابع وقد ألف صعودها للاذنان قيد خامس والف الناس صوته قيد سادس فهذه القيود الستة مجوزة لخروج المعتكف اعتكافا مندورا متتابعًا ولا يضره ذلك وهو باق على اعتكافه وتتابعه وقد أشار إلى محترقات القيود بقوله (والأى وإن لم يخرج لمنارة المسجد بان خرج لمنارة بعيدة عنه وليست له أو خرج إليها لا للاذنان لو لم يكن المعتكف هو المؤذن أو كان هو المؤذن لكنه غير الراتب أو هو الراتب لكنه لم يعتد صعودها أو لم يالف الناس صوته وجواب أن المدغم في لا النافية قوله (فلا) أى لا يجوز الخروج حيثئذ لها وينقطع بخروجه لها متابعه (وإن خرج) المعتكف الناظر مدة متتابعة (لما) أى شئ (لا بد منه) أى لا غنى له عنه كالأمر السابقة (فسأل) في طريقه (عن المريض وهو مار) أى في حالة ضروره (ولم يعرج) أى لم يتحول عنها أى والحال أنه لم يعدل عن طريقه إليه (جازه) السؤال عن زيارته ولا يبطل اعتكافه أن لم يطل وقوفه عنده (وإن عرج لاجله) أى لاجل المريض أو طال وقوفه (بطل) متابعه فهذه هي القيود التي أشار لها الجوزجى فيما تقدم وانها تؤخذ من قوله وإن خرج لما لا بد منه فقول المصنف وهو ما قيد أول الجوار ولم يعرج قيد ثان وعدم إطالة الوقوف عنده قيد ثالث فهذه ثلاثة قيود في عدم بطلان التتابع مع بقاءه على الاعتكاف لأن الخروج لم يكن لاجل الزيارة بل خرج أما للترز الذي لا بد منه أو لالكل أو للشرب كما تقدم كل ذلك فعن له بعد الخروج للذكورات أنه يسأل عن المريض فلا يضر ذلك لكن بالقيود المذكورة ولا يكلف في الخروج لما تقدم الأسراع بل يمشى على سجيته المعهودة وإذا خرج لقضاء الحاجة وفرغ منها فله أن يتوضأ خارج المسجد لانه يقع تابعًا لها بخلاف ما لو خرج له مع أمكانه في المسجد فلا يجوز في الأصح (وتحرم) على المعتكف (المباشرة بشهوة) لأنها تبطل الصوم وكل ما أبطل الصوم أبطل الاعتكاف (ويحرم) الاعتكاف (على العبد) (على الزوج) (أو دون إذن السيد) في العبد سواء كان قنا أو مدبرا والامة كذلك ولو أم ولد (و) (دون إذن الزوج) في الزوجة لأن حقهما مقدم على اعتكافهما وهو الخدمة في العبد والتمتع في الزوجة نعم المكاتب يجوز اعتكافه بغير إذن سيده إذا لحق السيد في منفعة فاشبه الحر والمبعض إن لم تكن مهية كالقن وإن كانت فهو في توبته كالحر في توبة السيد كالقن والله تعالى أعلم

(كتاب الحج)

أى والعمرة هو لغة القصد وشرعا قصد الكعبة للنسك الآتى بيانه والعمرة لغة الزيارة شرعا قصد الكعبة للنسك الآتى بيانه وهو من الشرائع القديمة لما صح أن جبريل قال لآدم لما حج لقد طافت الملائكة بهذا البيت قلبك بسبعة آلاف سنة كذا قيل وفيه نظر إذا الطواف ليس حجا وبقول إبراهيم صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس كتب عليكم الحج فلا يرد أنه هذه الهيئة الخصوصية من الخصوصيات فالخصوص بهذه الامة ما عدا الطواف منه أو كونه بهذه الكيفية ونزلت آيته في السنة الخامسة وفرض في السادسة وهذا يجمع بين التناقض وقد جاء ما من نبي إلا وحج واستثناء هو صالح خلاف المعتمد الحج بفتح الحاء وكسرها (والعمرة فرضان) لقول الله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا وقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله أى اتوا بهما تامين وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين بنى الاسلام على خمس الحديث وروى البيهقي بإسناد صحيح عن عائشة رضى الله تعالى

إن كان هو المؤذن الراتب
والأى فلا وإن خرج لما
لا بد منه فسأل عن
المريض وهو مار ولم
يعرج جاز له وإن عرج
لاجله بطل وتحرم المباشرة
بشهوة ويحرم على العبد
والزوجة دون إذن السيد
والزوج

(كتاب الحج)

الحج والعمرة فرضان

عنها قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وروى أبو داود
والترمذي والنسائي بإسناد صحيح عن أبي رزين المعقل هو بفتح الميم وكسر القاف الصحابي رضي الله
عنه أنه قال قال يا رسول الله إنني شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الظنن قال حج عن أبيك واعتمر
ونقل النووي في مجموعه عن النبي أنه قال قال مسلم بن الحجاج سمعت أحمدا بن حنبل يقول لا أعلم في إيجاب
العمرة حديثا أجود من حديث أبي رزين هذا ولا أصح منه (ولا يجبان في العمر إلا مرة واحدة)
بأصل الشرع لخبر مسلم عن أبي هريرة خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض
عليكم الحج فحجوا فقال رجل يا نبي الله أكل عام فسكت حتى قالها ثلاثا أنى حتى قال هذا الرجل هذه
المقالة ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ولخبر الدارقطني بإسناد صحيح
عن سراقه قلت يا رسول الله عمرت أهذه لعامنا هذا أم لا بد فقال لا بل لا بد فمن فعل الواجب منهما لم
يجب عليه بعد ذلك شيء (إلا أن ينذر) الشخص كلا منهما مجتمعين أو منفردين فيجبان حيثما يجب
ذلك النذر إمامة أو أكثر لأن هذا الوجوب عارض لأصل الشرع فلا يردو الفعل في كلام المصنف
محتمل لأن يبنى للمفعول ويعود الضمير على كل من الحج والعمرة فلو اتى بضمير التثنية بأن يقول إلا أن
ينذرا أي الحج والعمرة لكان أنسب لمراعاة قواعد العربية وتحذف النون بعد الألف للنائب
ويحتمل أن يقرأ بالبناء للفاعل ويكون الفاعل عائدا على معلوم من السياق وهو الشخص البالغ
العاقل وعلى هذا يكون المفعول محذوفا كما أشرت إليه (ولأنما يلزمان) أي الحج والعمرة على التراخي
بشرطه وهو أن يعزم على الفعل بعد الاستطاعة وإن لا يتضيق كل منهما بنذر أو خوف عصب أو
قضاء نسك وقوله (بالغا عاقلا حرا مستطيعا) مفعول به لقوله يلزمان سواء كان المستطيع مسلما أو
مرتدا ذكرنا أن أو اتى فهذه المذكورات في كلامه شروط لوجوب الحج فلا يجب على كافر أصلي
وجوب مطالبة في الدنيا لعدم أهليته للعبادة فإن أسام وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها
بخلاف المرتدان النسك يستقر في ذمته باستطاعته في الردة فهذا مفهوم شرط لم يذكر في كلامه
وهو الإسلام وكان المناسب ذكره لكنه معلوم من السياق لأنه شرط في جميع العبادات فيحتمل أنه
تركه هنا اتكالا على الأبواب السابقة ولأنه استغنى عنه هنا بذكره فيما بعد في شروط الصحة ولا على
صغير لعدم تكليفه ولا على مجنون كذلك ولا على من فيه رق لأن منافعه مستحقة لسيده فليس
مستطيعا ولا على غير المستطيع لمفهوم الآية ولما فرغ المصنف من ذكر شروط الوجوب شرع
بذكر شرط صحة الحج فقال (ويصح حج العبد وغير المستطيع) إذا تكلف وارتكب المشقة وسافر
وأدرك الوقوف وقع له عن فرض الإسلام بخلاف العبد فيصح منه ولا يقع عن فرض الإسلام ومثله
المميز يصح منه ولا يسقط عنه فرض الإسلام (ولا يصح) النسك حجاً كان أو عمرة (من الكافر) وفي
نسخة من كافر لعدم أهليته للعبادة كما تقدم في شرط الوجوب سواء كان أصليا أو مرتدا لأن الكلام
في صحة المباشرة وشروطها الإسلام والتمييز فقط وما تقدم في شروط الوجوب فالكافر هناك خاص
بالأصلي الذي لا يجب عليه النسك بخلاف المرتد فإنه يجب عليه بمعنى أنه يطالب بأدائه بعد رجوعه
للإسلام وتقدم الكلام عليه ولو ارتدى في أثناء النسك بطل فلا يضي فيه (ولا) يصح النسك (من غير
المميز استقلالاً) لعدم صحة العبادة منه لأن شرطها التمييز (فإن أحرم) الصبي (المميز باذن الولي)
وهو المتصرف في ماله أبا كان أو جد أو وصياً أو قياً (أو أحرم الولي) المذكور أو مأذونه (عن المجنون
أو) عن (الطفل الذي لا يميز جاز) أحرام الصبي المميز بنفسه لوجود الأذن فيه وجزاء أحرام الولي المذكور
عن المجنون وعن الطفل أما بنفسه أو بمأذونه كما تقدم لخبر مسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم
لقى ركباً بالروحاء ففزعت امرأة أي أسرع فأخذت بعصدي صغير فاخرجه من محفها

ولا يجبان في العمر إلا مرة
واحدة إلا أن ينذرا وإنما
يلزمان بالغيا عاقلا حرا
مستطيعا ويصح حج العبد
وغير المستطيع ولا يصح
من الكافر ولا من غير
المميز استقلالاً فإن أحرم
المميز باذن الولي أو أحرم
الولي عن المجنون أو
الطفل الذي لا يميز جاز

فقال يا رسول الله هل لهذا حج قال نعم ولك أجر أماولى غير المال المقهور من ذكر الاب والجد
وما بعده فلا يحرم عن ذكر وذلك كالاخ وابن العم وغيرهما من المحارم فلم يأذن الولي للمميز فاحرم
بغير إذنه لم يصح لانه يقتصر في أدائه إلى المال فلم يصح بغير إذن الولي بخلاف ما لا يتوقف على مال
كالصلاة والصوم فانه يصح منه بغير إذنه والمجنون مقيس على الصبي غير المميز بجامع عدم التمييز في
كل وأما المغنى عليه فلا يجوز أن يحرم عنه غيره لانه ليس بزائل العقل وبرؤه مرجو عن قرب
فأشبه المريض ولا فرق في الولي المحرم عن غير المميز بين أن يكون حلالا أو محرما عن نفسه أو غيره
وسواء حج عن نفسه أو غيره ولا يشترط حضور غير المميز عند إحرام الولي عنه ولو كان غائبا وقول
المصنف احرام الولي عن غير المميز والمجنون فيفدانه لا يصح أن يحرم عن المميز لكن الاصح في اصل
الروضة الجواز وما ذكر ذلك أى إحرامه عن غير المميز لا لتعينه طريقا في إحرامه عنه لا للاحتراز
عن عدم صحة إحرامه عن المميز وأما إحرامه في حق المميز لا بتعين طريقا بل يصح له أن يحرم نفسه
وأما غير المميز فلا يمكن أن يحرم هو بنفسه لعدم صحته منه ولا غير الولي بغير إذنه فتعين حيث تدل إحرام
الولي طريقا عن غير المميز وهذا الوجهان مبنيان على الاصح في أن المميز لا يصح إحرامه إلا بأذن
الولي فان قلنا يصح بغير إذنه فلا يصح إحرام الولي عنه جزما قال في المجموع قال الشيخ أبو حامد
والاصحاب صحة إحرام الولي عن الصبي ان بنوى جعله محرما فيصير الصبي محرما بمجرد ذلك اهـ (ويكلفه
الولي) عند إرادة إحرامه وحال إحرامه بالفعل فعل (ما يقدر عليه) من الاعمال كالطواف والسعي
وغيرهما من الاعمال التي يقدر عليها كما سياتى في كلامه إن كان يمزا أو مجنونا ويطوف الولي بغير المميز
ويصلى عنه ركعتي الطواف فالحاصل أن ما كان من الاعمال واجبا فيكلفه به على سبيل الوجوب وما كان
من الاعمال مستحبا فيكلفه به على سبيل الاستحباب وقد فرغ المصنف على ما يقدر عليه بقوله (فيغسله)
أى الولي أى يأمره عند إرادة الاحرام بالغسل اما بنفسه أو مأذونه فلو قال المصنف فأمره
الولي بما ذكر لسكان اوضح لان كلامه لا يناسب المفرع عليه فلذلك جعلت كلامه على تقدير الامر
المذكور (ويجوده عن المحيط) لاجل الاحرام وهو ما يحرم لبسه على المحرم أى يأمره بذلك وجوبا
(ويلبسه ثياب الاحرام) من إزار ورداء ونعلين وان كان يتأذى منه المشى ويطيه عند إرادة
الاحرام وينظفه كذلك هذا على سبيل التنبه ثم يأذنه في الاحرام فيحرم أو يحرم عنه على ما تقدم
(ويجنبه) بعد الاحرام (المحظور) أى يمنع الولي أو مأذونه المولى عليه من ارتكاب المحظورات التي يمتنع
على المحرم فعلها سواء كان يمزا أو غيره وذلك (كالطيب) ولبس الثياب المعهودة والسراويل لغير عذر
وإزالة الشعر وقلم ظفر (وبحضره المشاهد) وجوبا في الواجب وندبا في المندوب كاتقدم مثل حضور
عرفة ومزدلفة ومنى ولا يكفي حضور الولي لها (ويفعل) الولي (عنه) أى عن غير المميز (مالا يمكن)
فعله (منه) والمعنى ان الولي بفعله عن غير المميز الاعمال التي لا يمكنه فعلها وذلك (كالاحرام) فان
الولي يحرم عنه أى عن غير المميز (و) (ركعتي الطواف) فان الولي يصليهما عنه أى عن غير المميز
وأما المميز فهو يصليهما بنفسه لان الصلاة تصح منه ولا تقبل النيابة إلا في باب الحج لانها تابعة للطواف
الذى هو من جملة أعمال الحج (و) (كرى الرمي للحجار) فانه من تعلقات الولي والصغير غير المميز لا يقدر
عليه والمغنى عليه لا يحرم عنه الولي لانه ليس بزائل العقل وبرؤه مرجو على القرب (والمستطيع
اثنان) أى نوعان أحدهما (مستطيع بنفسه) (ثانيهما) (مستطيع بغيره أما الاول) فله شروط
ذكرها المصنف بقوله (فهو ان يكون صحيحا) أى ذاتا وقوة أى بان ثبت على مركوب ولو في محل
بلا ضرر شديد فن لم يكن صحيحا بهذا المعنى وهو عدم ثبوته على الرحلة أصلا أو ثبت مع شدة ضرر
لمرض أو غيره لا يلزمه النكس بنفسه (و) ان يكون (واجدا للزاد) وواجدا لأوعيته ومنها السرقة

ويكلفه الولي ما يقدر عليه
فيغسله ويجرده عن المحيط
ويلبسه ثياب الاحرام
ويجنبه المحظور كالطيب
وبحضره المشاهد ويفعل
عنه ما لا يمكن منه
كالاحرام وركعتي
الطواف والرى للحجار
(والمستطيع) اثنان
مستطيع بنفسه ومستطيع
بغيره أما الاول فهو أن
يكون صحيحا وواجدا للزاد

إذا احتاج إليها ووجد أيضا أجرة خفارة أي حراسة وهي بضم الحاء وكسرها فقط وأما الخفارة التي هي اسم للأجرة فهي مثثة وفي المصباح خفرت أي حثته من طاليه فأنخفير والاسم الخفارة بضم الحاء وكسرها والخفارة مثثة الحاء هي جعل الخفير بضم الجيم وسكون العين أي أجرة الخفير وهو الحارس اه (و) أن يكون واجدا (للا رحلة و) واجدا (للأه بضم مثله) وهو القدر اللائق به زمانا ومكانا حال كون الثمن المذكور مستقرا وموجودا (في المواضع) أي الأماكن والمنازل (التي جرت العادة) أي عادة الحج (بكونه) أي المساء مستقرا (فيها) أي في المواضع فلو خلت المواضع والأماكن التي جرت العادة بحمل الماء منها أو الزاد كأن كان زمن جذب وخلأهلها منها أو انقطعت المياه أو وجد ذلك لكن بأكثر من ثمن مثله فليس مستطعا لأن وجود الشيء بأكثر من ثمن مثله كالعدم ويجب حمل الزاد والماء بقدر ما جرت العادة به في طريق مكة مرحلتين أو ثلاثا وكذلك يعتبر وجود علف الدواب في كل مرحلة من المراحل لأن المؤنة تعظم في حمله لكثرة قال الأذري وكان هذا أي حمل الزاد مرحلة أو مرحلتين عادة طريق العراق وكذلك عادة أهل الشام حمله غالبا بمفازة تبوك وهي على ضعف ذلك والضابط في مثل ذلك العرف ويختلف باختلاف النواحي فبما يظهر وإلا فجرت عادة كثير من أهل مصر بحمله إلى العقبة (و) جرت العادة (براحلة تصلح لمثله) أي مثل ذلك الرجل الذي شرط في حقه وجود راحلة أما بشراء أو اكتراء بأجرة المثل فإن لم يجد لها أصلا أو وجدها بأكثر من أجرة المثل لم يجب عليه (إن كان) أي السفر مستقرا (من مكة على مسافة القصر) أي إلى محل وطنه وإيضاح عبارته هو أنه يشترط في حق من بينه وبين مكة مسافة قصر أو أزيد منا راحلة تليق لمثله (وإن أطاق المشي) لأنه قد يعجز فينقطع (وكذا) تشترط الراحلة إن كانت المسافة من وطنه إلى مكة (دونها) أي دون مسافة القصر (أن لم يطقه) أي المشي بأن اشتدت المشقة عليه بدون الراحلة لضعف ونحوه وإن أطاقه وجب عليه ولو قدر على الجبو والزحف دون المشي لم يجب عليه (و) يشترط في حق من احتاج إلى الراحلة أن يكون واجدا (محملا) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية وقيل عكسه وهو خشب ونحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه ووجود المحمل إما ببيع أو إجارة بعوض مثل دفع الضرر (أن شق عليه ركوب القتب) أي الركوب على ظهر الدابة بلا محمل مشقة شديدة وهذا في حق الرجل أما المرأة فيعتبر وجود محمل لها مطلقا سواء شق عليها ركوب القتب أم لا ولما كان ركوب المرأة في القتب مظنة المشقة أطلق المصنف ذلك ولم يقيد بالرجل وزاد ذلك تأكيداً في سياقه حيث قال والمرأة في ذلك كالرجل وفي أصل الروضة عن ابن الصباغ لو لحقه بركوب المحمل مشقة شديدة اعتبرت الكنيسة بالنون وهي أخشاب تنصب فوق الحمل من الحر والبرد وهي المسماة الآن بالحجارة مأخوذة من الكنس وهو الستر فإن عجزت فالمحفة فإن عجز فسرير يحمله الرجال (و) أن يكون واجدا (شريكا يعادله) عند ركوبه في شق ذلك المحمل لعذر ركوب شق لا يعادله شيء فإن لم يجده لم يلزمه النسك قال جماعة إلا أن تكون العادة جارية في مثله بالمعادلة بالانقال (ويشترط ذلك) أي المذكور من وجود الزاد وما بعده وقوله (كاه) تأكيد لاسم الإشارة وقوله (ذهابا ورجوعا) منصوبان على نزع الخافض أي يشترط وجود الزاد وما بعده في حال ذهابه وفي حال رجوعه وإن لم يكن له بيانه أهل ولا عشيرة هذا إن طال سفره أما إن قصر وكان يكسب في يوم كفاية أيام أي أيام الحج فلا يشترط وجوده بل يلزمه النسك لقلة المشقة ولا استغنائه بكسبه بخلاف ما إذا كان يكسب كفاية يوم بيوم لانقطاعه عن الكسب أيام الحج وفي نسخة ذاهبا وراجعا باسم الفاعل فيهما فعل هذه النسخة يكون نصهما على الحال من الشخص المعلوم من المقام وهو من وجب عليه الحج أي يشترط ذلك كاه في حقه

وللا رحلة وللأه بضم مثله
في المواضع التي جرت
العادة بكونه فيها وراحلة
تصلح لمثله إن كان من مكة
على مسافة القصر وإن أطاق
المشي وكذا دونها إن لم
يطقه ومحملا أن شق عليه
ركوب القتب وشريكا
يعادله ويشترط ذلك كاه
ذهابا ورجوعا

حال كونه ذاهبا وراجعا وفي ذلك تكلف بالنسخة التي هي بصيغة المصدر أولى لقلة الحذف عليها
ولظهور المعنى بسهولة فان كفى للذهاب فقط دون الرجوع لم يكن مستطيعا (ويشترط ان يكون ذلك)
اي ماذكر من الزاد وما بعده (فاضلا عن نفقة عياله) أي عن مؤنتهم وهي أعم من النفقة أي ذهابا
وإيابا ايضا ويقدم فضل ذلك عن نفقة نفسه ايضا لانها مقدمة على نفقة من تلزمه نفقته لحديث إبدأ
بنفسك ثم بمن تعول على ما يليق بحاله وحالهم ومن المؤن ما يتبعها من أجرة طبيب وثمان الادوية
وإعفاف الاب فهو مقدم على مؤن الحج أي يشترط في وجوب الحج ان تكون المؤن فاضلة عن هذه
المذكورات (و) يشترط ان يكون ذلك فاضلا ايضا (عن كسوتهم ذهابا وإيابا) أي في حال ذهابه
الى مكة وفي حال رجوعه إلى محل إقامته وإن لم يكن له اهل وعشيرة في وطنه لانه يستوحش عن الوطن
وقيل إن لم يكن له يلبده اهل وعشيرة لا يشترط فضله للرجوع لان البلاد سواء في حقه وليس المعارف
والاصدقاء كالعشيرة لان الاستبدال بهم متيسر (و) يشترط ان يكون فاضلا (عن مسكن يناسبه)
أي يليق به (و) فاضلا (عن خادم يليق به) ويحتاج اليه (لا أجل كونه صاحب) (منصب أو) (لعجزه)
عن خدمة نفسه لزمانة أصابته وخرج بقوله يناسبه بالنسبة لمسكن وخادم يليق به ما إذا كان كل منهما
يناسبه ولا يليق به لكونهما نفسين ويناسبه ويليق به غيرهما فانهما يباعان ويؤخذ التفاوت
ويشترى له ما يناسبه ويليق به وما زاد يصرفه في مؤن الحج (و) يشترط ان يكون فاضلا (عن دين) عليه
(ولو) كان الدين (مؤجلا) فوفاء الدين مقدم على النسك لانه قديع وليس عنده وفاء وقال النووي
ولو رضى صاحبه بتأخيرها الى ما بعد الحج لم يلزمه الحج بلا خلاف ولو وجد من يقرضه ما يحج به لم يجب
الحج بلا خلاف (و) يشترط في حق المستطيع (بنفسه) ان يجد طريقا آمنا يأمن (السالك) (فيها) أي
الطريق وانث الضمير المحرور لان الطريق يؤث ويذكر باعتبار مرجع الضمير فيقال الطريق
سلكته وسلكتها وقوله (على نفسه) أي من القتل متعلق بيأمن (و) يأمن (على ماله) نهبا وسرقة
وقوله (من سبع) بيان للامن على نفسه (و) قوله (من عدو) بيان للامن على النفس والمال ما
فهو صالح لها (ولو) كان العدو (كافرا أو) كان (رصديا) بسكون الصاد وفتحها وهو الذي يرقب
من يمر بالطريق (يريد) ان يأخذ منه (مالا وإن قل) ذلك المال فمن لم يأمن ذلك فلا يكون مستطيعا
بنفسه ويكره بذل المال للرصدي وللعدو قبل الاحرام لان فيه اعانة وخشا على التعرض للناس سواء
كانوا كفارا او مسلمين لكن ان كانوا اكفارا واطاق الحائفون مقاومتهم سن لهم ان يخرجوا للنسك
ويقاتلهم لينالوا ثواب النسك والجهاد وان كانوا مسلمين فلا يستحب الخروج (وان لم يجد) طالب
النسك (طريقا إلا في البحر لزمه) سلوكه لانه صار متعينا عليه لعدم وجود غيره (ان غلبت السلامة)
في ركوبه كسلوك طريق البر عند غلبة السلامة (ولا فلا) يلزمه سلوكه (والمرأة في كل) ذلك
المذكور من شروط الوجوب ومن شروط الاستطاعة بالنفس ومن تعين البحر طريقا لهم اذا لم يجد
غيره وأمنت السلامة في ركوبها فهي حيثئذ (كالرجل) فيجب عليها النسك إن كانت مسلمة بالغة
عاقلة مستطية بنفسها او بغيرها كما تقدم تفصيل ذلك في الرجل (وتزيد) هي عليه بشرط واحد
وهو خروج محرم لها يكون معها ملاحظا لها في جميع أحوالها (بان يكون) مصحوبا (معهما من تأمني)
هي (معه) أي مع من فالضمير البارز المضاف اليه الطرف الثاني يعود إلى الموصول وهو من والاول
يعود إلى المرأة كالضمير المضاف اليه النفس في قوله (على نفسها) فمن اسم يكون مؤخر او معها ظرف
متعلق بمحذوف خبرها مقدما وجملة تأمن معه صلة من والعائد على من الضمير في معه وفاعل الصلة
ضمير يعود على المرأة فجرت الصلة على غير ما هي له لذلك ابرزت الضمير فيها وعلى نفسها متعلق بتأمن
وقد بين المصنف من تأمن معه بقوله (من زوج أو محرم) من محارمها سواء كان بنسب او رضاع

ويشترط ان يكون ذلك
فاضلا عن نفقه عياله وعن
كسوتهم ذهابا وإيابا
وعن مسكن يناسبه وعن
خادم يليق به لمنصب أو
عجزه وعن دين ولو
مؤجلا وان يجد طريقا
آمنا يأمن فيها على نفسه
وعلى ماله من سبع ومن
عدو ولو كافرا أو رصديا
يريد مالا وإن قل وإن
لم يجد طريقا إلا في البحر
لزمه ان غلبت السلامة
ولا فلا والمرأة في كل
كالرجل وتزيد بان يكون
معهما من تأمن معه على نفسها
من زوج أو محرم

أو مصاهرة أو مثل المحرم عبدها والمسحوق (أو نسوة ثقات) ثنتين فأكثر (وان لم يكن مع أحدها من
 أي النسوة ثقات (محرم) وانما اشترط ما ذكرنا من على نفسها والخير الصحيحين لا تسافر المرأة إلا
 ومعها زوجها أو محرم وفي رواية فيهما لا تسافر المرأة لامع ذى محرم ويكفي في الجواز لفرضها امرأة
 واحدة وسفرها وحدها إن امنت وفي صورة النسوة الثقات تقطع اطلاع الأجانب عنهن لكثرة
 (فتى وجدت هذه الشروط) أي شروط الاستطاعة بالنفس سواء في ذلك الرجل أو المرأة (ولم
 يدرك) لم يحصل المستطيع (زمنًا يمكنه فيه) أي الزمن (الحج) امكانًا جاريًا (على العادة) وجواب
 متى الشرطية قوله (لم يلزمه) أي الحج وقوله زمنًا ظرف متعلق بذكر والضمير في يمكنه يعود على
 الشخص المستطيع والضمير في فيه يعود على الزمن والحج فاعل يمكنه وإيضاح عبارته هو أنه بعد ثبوت
 الاستطاعة إن لم يبق زمن يسع سيرًا إلى مكة ويدرك الحج فيه بحيث لو شرع في السفر يفوته الوقوف
 بعرفة فلا وجوب ولا لزوم على هذا المستطيع لفقد الشرط المذكور وهذا معنى قول صاحب فتح
 الوهاب وسابغها أي شروط الاستطاعة زمن يسع سيرًا معهودًا أي معلومًا على العادة كما نقله الرافعي
 عن الأئمة وإن اعترضه ابن الصلاح بأنه يشترط لاستقراره لا لوجوبه فقد صوب النووي ما قاله الرافعي
 وقال السبكي إن نص الشافعي أيضًا يشهد له فقد ذكر المصنف شروطًا للاستطاعة بالنفس تؤخذ من
 كلامه أولها أن يكون صحيحًا آخرها قوله فتى وجدت هذه الشروط الخ وهو سابغها (وإن ادرك)
 الواحد لهذه الشروط (ذلك الزمن) أي زمنًا يسع السير إلى مكة على العادة (لزمه) فلو جعل مرحلتين
 أو ثلاثة مراحل واحدة فلا يلزمه لأنه على خلاف العادة (ويندب المبادرة به) أي بالنسك تعجيلًا
 لبراءة الذمة (وله) أي لمن استطاع بنفسه أو بنائبه (لتأخير) أي يجوز له ذلك ما لم يخش العصب
 فإن خشية حرم عليه التأخير على الأصح ودليل جوازها أن الحج فرض سنة خمس أو ست ولم يحج صلى الله
 عليه وسلم إلا سنة عشر وللإتفاق على أن من أخر وفعل يسمى ما فعله أداء لا قضاء ولو حرم التأخير
 لوصف بالقضاء وعلى أنه إذا أخر وفعل لا ترد شهادته التي بين تأخير وفعله هذا حكم مذهبينا وقال
 الثلاثة مالك وأبو حنيفة ورحمهما الله تعالى واحد والمزني رحم الله الجميع يجب على الفور (لكن)
 عندنا معاشر الشافعية (لومات) ذلك المستطيع (بعد التمكن) منه (وقيل فعله) أي النسك من حج
 وعمره فالضمان كلها عائدة على النسك الشامل للحج والعمره وجواب لقوله (مات عاصيا) لتفريطه
 بالتأخير وجواز مشروط بسلامة العاقبة ولا يقاس بما لو أخر الصلاة عن أول وقتها الموسع فمات
 في اثنتائه حيث كان الأصح أنه لا يعصى والفرق أن الصلاة وقتا محدود ومعلومًا فلا يعد مفراطا في
 التأخير إليه مع غلبة الظن بالسلامة بخلاف الحج فإذا أخر ومات عصى وذلك بان يكون موته واقعا بعد
 حج الناس ولا يعتبر رجوعهم وإنما المعتبر إكمال فراغ أفعال الحج وذلك يحصل بانتصاف ليلة النحر
 ومضى إمكان السير إلى منى والرمي وإلى مكة والطواف بها فبذلك يستقر الفرض عليه ومن فوائد
 موته عاصيا أنه لو شهد بشهادة ولم يحكم بها حتى مات لم يحكم بها كالأول بان فسقه ويحكم بعصيانه من السنة
 الأخيرة من سني الامكان على الأصح (ووجب قضاؤه من تركته) لأنه حق تدخله النيابة وقد لزمه
 في حال الحياة فلم يسقط بالموت كدين الآدمي وروى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للبراءة
 القائلة له إن أمي ماتت ولم تحج حجتي عن أمك ما إذا ماتت قبل التمكن من الأداء بان مات قبل حج
 الناس من سنة الوجوب فلا وجوب عليه لثبوت عدم الامكان (وأما المستطيع بغيره فهو من لا يقدر
 على الثبوت على الرحلة) أصلا أو يقدر بمشقة شديدة (لأجل) (زمانه) أي آفة منته من الركوب
 ومن المشي (أو) لم يقدر على الثبوت على الرحلة (لأجل) (كبر) بان بلغ سنه غاية في السكر ولم
 يقدر معه على ما ذكر إلا بمشقة شديدة (و) الحال أنه (له مال أو لا مال له) يستاجر به (ولكن له من

أو نسوة ثقات وإن لم يكن
 مع أحدها من محرم فتى
 وجدت هذه الشروط
 ولم يدرك زمنًا يمكنه فيه
 الحج على العادة لم يلزمه
 وإن ادرك ذلك الزمن
 لزمه ويندب المبادرة به
 وله التأخير لكن لو مات
 بعد التمكن وقبل فعله مات
 عاصيا ووجب قضاؤه
 من تركته وأما المستطيع
 بغيره فهو من لا يقدر على
 الثبوت على الرحلة لزمانه
 أو لكبره وله مال أو لا
 مال له ولكن له من

يطيعه) بالاتباع بالنسك من أولاده أو أولاد أولاده الذكور والأنثى (ولو) كان من يطيعه (اجتنب
 فيلزمه) أي ذلك المستطيع بغيره النسك ويسمى المعصوب بالعين المهمة والضاد المعجمة من العصب
 وهو القطع كأنه قطع عن كمال الحركة ويقرأ بصاد مهمة كأنه قطع عصبه وقوله (ان يستأجر) من
 يحج أو يعتصر عنه في تأويل مصدر فاعل للفعل قبله وقوله (بماله) متعلق يستأجر في الصورة الأولى
 وهي ثبوت مال عنده (أو) يلزمه ان (ياذن للمطيع) المذكور في الصورة الثانية وهي عدم المال
 سواء أبداه المطيع بذلك أم لا لانه قدر على ادائه فوجب عليه بغيره فاشبه ما إذا قدر على ادائه بنفسه
 فان كان له مال ولم يجد من يستأجره أو وجد به باكثر من أجرة المثل لم يكن مستطيعا حتى لو مات
 على هذا الحال ليس عليه شيء وان لم يجد من يطيعه في تحصيل ذلك بان لم يجد احدا أصلا أو وجد من
 ليس اهلا للنيابة كفاقد الشروط كلها أو بعضها لم يكن مستطيعا ايضا والمراد بالاجنبي في كلامه
 ما عدا الفروع وإن سفلوا ولو بذل الفرع المال لم يجب قبوله للمنة ولو كان الباذل ماشيا فان كان
 أصلا أو فرعا لم يجب القبول وإن كان غيرهما وجب وعلم من قوله ان ياذن انه لا يجوز الحج بغير اذن
 في المعصوب بخلاف قضاء الدين فانه لا يتوقف على الاذن لان الحج يفترق إلى التية وعلم منه انه يجب
 عليه الاذن في ذلك حيث وجد من يتبرع عنه فاذا امتنع من الاذن الزمه الحاكم بالاذن فان اصر على
 الامتناع لم ينب عنه الحاكم في ذلك لان الحج على التراخي وعلم منه ايضا انه لا يجب بذل الطاعة على الولد
 بطلب الوالد والفرق بينه وبين الاعفاف ضرره بعدم الاعفاف لحاجته اليه بخلاف الحج لانه اذا عجز
 عنه لم يجب فلا يثم بترك الطاعة له في ذلك والحاصل انه يجب على ذلك العاجز سؤال المطيع إذا
 توسم فيه الطاعة أي ترجى أو ظن (ويجوز ان يحج عنه) أي عن المعصوب (تطوعا) أي حج تطوع
 فيحج فعل مضارع مبني للمفعول وعنه نائب عن الفاعل وتطوعا مصدر منصوب على انه مفعول
 مطلق على تقدير المضاف السابق أي حج تطوع أي حجا نفلا كما في النيابة عن الميت إذا وصى به
 ولو كان النائب فيه أي في حج التطوع صيبا بمزا أو عبدا بخلاف الفرض لانهما من اهل التطوع
 بالنسك لانفسهما ويجوز ان يحج عن غيره بالنفقة وهي الكفاية كما يجوز بالاجارة والجمالة وان
 استأجر به الم يصح لجمالة العوض ولو قال معصوب من حج غنى فله مائة درهم فمن حج عنه بمن سمعه
 أو سمع من اخبره عنه استحقيقا وإن احرم عنه اثنان مرتبا استحقيقا الاول فان احراما معا أو جهل السابق
 منهما مع جهل سبقه أو بدونه وقع حججهما عنهما ولا شيء لهما على القائل إذ ليس احدهما اولى من
 الآخر ولو علم سبق احدهما ثم نسي وقف الامر على قياس نظائره ولو كان العوض مجهولا كقوله
 من حج غنى فله ثوب وقع الحج عنه باجرة المثل والاستئجار في المعصوب أو عن الميت ضربان احدهما
 اجارة عين كاستأجرتك غنى أو عن مبي هذه السنة فان عين غير السنة الاولى لم يصح العقد وإن
 اطلق صح وحمل على السنة الحاضرة فان كان لا يصل إلى مكة الا لسنتين فأكثر فالاولى من سني
 امكان الوصول ويشترط لصحة العقد قدره الاجير على الشروع في العمل واتساع المدة له والمسكى
 ونحوه يستأجر في اشهر الحج والضرب الثاني اجارة ذمة كقوله ألزمت ذمتك تحصيل حجة ويجوز
 الاستئجار في هذا الضرب على المستقبل فان اطلق حمل على الحاضرة فيبطل ان ضاق الوقت ولا يشترط
 قدرته على السفر لا مكان الاستئجار في اجارة الذمة ولو قال ألزمت ذمتك للحج غنى بنفسك صح
 وتكون اجارة عين على ما في الروضة هنا عن بغوي وقال الامام بطلانها وتبعه في الروضة في باب
 الاجارة وصاحب الانوار وهو المعتمد لان الدينية مع الربط بمعين متاقتضان كمن اسلم في ثمن بستان
 بعينه ويشترط معرفة اعمال الحج للمعاقد من اركان وواجبات وسنن لانه معقود عليه حتى يحط
 التفاوت لما فوته من السنن كما صرح به الماوردي وغيره وهو المعتمد ولا يجب ذكر ميزات الحجج عنه

يطيعه ولو أجنبيًا فيلزمه ان
 يستأجر بماله أو ياذن
 للمطيع ويجوز ان يحج
 عنه تطوعا

وتحمل حالة الاطلاق على الميقات الشرعي فلو استأجر للقران فالدم على المستأجر فان شرطه على الاجير بطلت الاجارة ولو كان المستأجر للقران معسرا فالصوم الذي هو بدل الدم على الاجير وجماع الاجير يفسد الحج وتنفسخ به اجارة العين لا الذمة لعدم اختصاصها به ومن ينقلب فيها الحج للاجير لان الحج المطلوب لا يحصل بالحج الفاسد فانقلب له كطبيع المعصوب إذا جامع فسد حجته وانقلب له وعليه المضى في فاسده والكفارة لم يلزمه في اجارة الذمة أن ياتي بعد القضاء عن نفسه بحج آخر للمستأجر في عام اخر او يستنيب من يحج عنه ذلك العام او غيره وللأجير الخيار فيها على التراخي لتأخر المقصود ولو حج أو اعتمر بمال حرام عصى وسقط فرضه قاله في النهاية وقول المصنف (أيضا) مصدر منصوب بفعل محذوف واجب الحذف والتقدير أض أيضا بمعنى رجع أي رجع للأخبار ثانيا بحجواز صحة حج التطوع عن المعصوب كما يجوز ويصح أن يحج عنه الفرض لأن كل عبادة جازت النيابة في فرضها جازت في نقلها كالصدقة والعمرة فيذكر كالحج وقد بين المصنف من يجوز أن يكون نائباً في الحج والعمرة فقال (ولا يجوز) أي ولا يصح (لمن عليه فرض الاسلام) وهو ممن يجوز له الحج لو فعله وأتى به وهو غير مستطيع ومثله من عليه قضاء أو نذر وقوله (أن يحج عن غيره) في تأويل مصدر فاعل بقوله ولا يجوز أي لا يحج عن غيره لا فرضاً ولا نفلاً لأنه ليس من أهل النيابة لما أورى ابو داود بسند صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول لبيك عن شبرمة فقال حجبت عن نفسك فقال لا فقال حج عن نفسك ثم عن شبرمة والعمرة مقبسة على الحج في ذلك فان احرم الشخص عن غيره والحالة هذه وقع الحج عن نفسه لا عن غيره أما من لم يكن من أهل الاجزاء كالصبي والعبد فلا يجوز ولا يصح أن يحج عن غيره فرضاً ويجوز أن يحج عن غيره تطوعاً (ولا) يجوز أي ولا يصح لمن عليه فرض الاسلام (أن يتنفل به) أي أن ينوي حج نفل مع ثبوت حجة الاسلام عليه فاذا نوى نفلاً وقع عن حجة الاسلام ولغت نية النفل بتقديمها للفرض على النفي سواء في ذلك الحج والعمرة فالحكم فيهما سواء في ذلك (ولا) يجوز ولا يصح لمن عليه الحج المذكور وكذا العمرة المذكورة (أن يحج) أو يعتمر حجاً (نذراً ولا) حجاً (قضاء) لأن فرض الاسلام أقوى منهما فيقدم عليهما ويجتمع القضاء وفرض الاسلام بان يفسد الحج او العمرة قبل الحرية والبلوغ ثم يقضيه بعدهما أو يفسد فرض الاسلام ثم في العام القابل ينوي حجة القضاء فلا يقع المنوي عن القضاء بل يقع عن حجة الاسلام ثم بعدها ينوي القضاء والحاصل أنه لو اجتمع عليه حجة الاسلام وقضاء ونذر قدم حجة الاسلام ثم القضاء ثم النذر على هذا الترتيب وقد أشار إلى ذلك المصنف حيث قال (فيحج أولاً للفرض) ومثله العمرة فيعتمر أولاً للعمرة الاسلام (و) يفعل (بعده القضاء ان كان عليه) ينوي (النذر) أي حجته (ان كان) عليه بان يذره وصورته التي يفرد بها عن حجة الاسلام بان يقول الله على نذر أن أحج في السنة الثالثة من سني الامكان فيحج أو لا حجة الاسلام ثم حجة النذر وإذا أخر حتى جاءت الثالثة وأحرم بحجة الاسلام فقد اندرجت حجة النذر في حجة الاسلام (تنبيه) هل احرامه بغير ما عليه مع علمه وتعمده حرام تركه ما وجب ادائه وإن وقع عنه لأنه قهرى أو جائز لأن قصده لذلك لغو فلا أثر له وليس فيه عبادة فاسدة قال العلامة ابن حجر للنظر فيه مجال وظاهر تعبير المصنف بنفي الجواز أنه يحرم والمأخوذ من جواب النبي صلى الله عليه وسلم في أيام منى عن تقديم الذبيح على الرمي وتقديم الحلق عليه فقال أرم ولا حرج نفى الحرمة عن الفاعل وظاهره أيضاً أنه لا فرق بين الناسي والمتعمد فاذا علمت هذا فعمل كلام المصنف على نفي الصحة فقط ولذلك فسرت عدم الجواز بعدم الصحة فيكون موافقاً لما استفاد من كلام النبي صلى الله عليه وسلم في جواب السائل إلى آخر ما تقدم (و) يفعل (بعده) أي النذر (النفل) أي حجته ولا يصح الاحرام بها إلا بعد سقوط

أيضا ولا يجوز لمن عليه فرض الاسلام أن يحج عن غيره ولا أن يتنفل به ولا أن يحج نذراً ولا قضاء فيحج أولاً للفرض وبعده القضاء ان كان عليه والنذر ان كان وبعده النفل

حج النذران كان عليه كما علم عامر (أو) يفعل (النيابة) عن الغير ولا ترتيب بينهما فهو بالخيار أما أن يحج أو لا النفل أو ينوب عن غيره لأن ذمته لم تشتغل بواجب الحج (فان) خالف (ونوى غير هذا الترتيب فنوى) حج (التطوع أو) نوى حج (النذر مثلا) أى أو نوى القضاء (و) الحال ان (عليه فرض الاسلام لغت نيته) عن الذى نواه (ووقع عن حجة الاسلام) أو عمرته لأن الفرض اتم (وقس عليه) أى على الوقوع عن حجة الاسلام أو عمرته الوقوع عن القضاء فيما إذا نوى النذر وعليه القضاء أو نوى النفل وعليه النذر قلنغى نيته أى النفل ويقع عن النذر ﴿ تنبيه ﴾ يصح أن يستأجر المعصوب رجلين يحج أحدهما عن فرضه والاخر عن قضائه ان كان أو نذره وهذا مانص عليه الشافعى واتفق الاصحاب على تصحيحه ثم قال الشافعى وهو اولى لما فيه من تعجيل الحج ولأن حجة الاسلام لم تقدم عليها غير ها وقد شرع المصنف بين كيفية تأدية النسك فقال (ويجوز) أى يصح (الاحرام افرادا) عن العمرة فهو منصوب على التمييز المحول عن المضاف والاصل ويجوز افراد الاحرام بالحج فحول الاسناد عن المضاف وهو افراد الواقع فاعلا وأقيم المضاف اليه وهو الاحرام مقامه فارتفع على الفاعلية فانهمت النسبة أى نسبة الجواز إلى الاحرام فأتى بالفاعل وهو افراد ونصب على التمييز ازالة للابهام ويصح أن يكون منصوبا على الحال بتأويله بمنفردا أى يصح الاحرام حال كونه منفردا عن العمرة وكذلك يقال فيما بعد والمراد انه يحرم بالحج فقط في شهره ولا يأتى بالعمرة اولا ثم يفرغ منها ويأتى بالحج ثانيا ولا يقرن بينهما (و) يصح الاحرام (تمتعا) أى بان يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويفرغ منها ثم يأتى بالحج (و) يصح الاحرام (قرانا) بان يقرن بين الحج والعمره ويتحلل منهما معا والعمل لهما واحد لا متعدد (و) يجوز الاحرام (اطلاقا) بأن يقوله نويت الاحرام أو نويت النسك ويترك التقييد بالحج أو العمرة ثم يصرفه اما إلى العمرة أو إلى الحج أو اليهما ويكون قرانا كما سياتى في كلامه روى الشيخان عن عائشة رضى الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذا من أهل بالعمره ومنهم من أهل بالحج ومنهم من أهل بالحج والعمره وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون الوحي فامر من لا هدى معه أن يجعل احرامه عمره ومن معه هدى أن يجعل احرامه حجاً ويجوز الاحرام على وجه آخر وهو التعليق قال النووي في المجموع وهو أن يحرم كاحرام زيد كقوله أحرمت بما أحرمت به أو كاحرامه لأن أبا موسى رضى الله عنه أهل بأهل لالهلال كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم فلما أخبره قال له أحسنت طفت بالبيت وبالصفا والمروة واحل وكذا فعل على رضى الله عنه وكلاهما في الصحيحين قال فهذه الانواع الخمسة جائزة بلا خلاف (وأفضل ذلك) المذكور من هذه الكيفيات لأداء النسك (الافراد) فهو افضل من القران والتمتع وكل منهما افضل من الاطلاق والتعليق وفي الصحيحين ما يدل لذلك ولا تفاقم على عدم كراهية الافراد ولعدم وجود الدم مع الافراد دون التمتع والقران فانهما مصاحبان للزوم الدم والجبر دليل على نقصان (ثم) يلى الافراد فى الافضلية (التمتع) لأن فى تقديمه على القران عمليان عملا للحج وعملا للعمره بخلاف القران ففيه عمل واحد لهما وما كثر عمله افضل مما قل (ثم) يلى التمتع فى الافضلية (القران) فهو افضل من الاطلاق لتعيين ما أحرمت به (ثم الاطلاق) فهو افضل من التشبيه والتعليق لما فيه من الفرر ومخالفة القواعد اذا علمت هذا الترتيب المذكور (فالافراد) صورته الاصلية (أن يحج) أى أن يحرم بالحج (أولا) أى قبل الاحرام بالعمره (من ميقات بلده) أو بما يخاذيه (ثم) بعد فراغه منه (يخرج) من الحرم (إلى الحل فيحرم منه) أى من الحل (بالعمره) ولا يتعين عليه مكان فى الاحرام منه بل إذا خرج إلى أدنى مكان منه من أرض الحرم كان كافيا فى الاحرام بالعمره من ذلك المكان (والتمتع) صورته الاصلية (أن

أو النيابة فان نوى غير هذا الترتيب فنوى التطوع أو النذر مثلا وعليه فرض الاسلام لغت نيته ووقع عن حجة الاسلام وقس عليه ويجوز الاحرام افرادا وتمتعا وقرانا واطلاقا وأفضل ذلك الافراد ثم التمتع ثم القران ثم الاطلاق فالافراد أن يحج أولا من ميقات بلده ثم يخرج إلى الحل فيحرم منه بالعمره والتمتع أن

يعتمر أو لا) أى أن يأتي بعمره قبل الاثنيان بعمل الحج (من ميقات بلده) أن كان له ميقات ومن غزاه
 أن لم يكن له ميقات ويكون أحرامه بها واقعا (في أشهر الحج) التى هي شوال والقعدة وعشر من ذى
 الحجة وبماها أشهر تغليا أى بتغليب الشهرين على العشرة فقد سمي العشرة شهرا تغليا فلذلك
 عبر بالأشهر جمع شهر وإلا فهم أشهران وعشرة أيام والظاهر أن التغليب من المجاز المرسل والعلاقة
 السكينة والجزئية لأن العشرة جزء من الشهر فقد أطلق الكل وهو الشهر على الجزء وهو العشرة وبماها
 شهرا كما علت (ثم) بعد فراغه منها (يحج) أى ينوى الحج (من عامه) أى فى العام الذى أحرم بالعمرة فيه
 ولا يؤخره إلى عام بعده حتى يتحقق التمتع فهذا الشرطان أى الأحرام بهما في أشهر الحج وكون الأحرام
 بالحج من عامه هما شرطان للزوم الدم وبقي له شرطان آخران كما سيأتى التنبيه على شروط وجوب
 الدم على المتمتع وقوله (من مكة) متعلق بقوله يحج أى ينوى حجه منها أن أراد لزوم الدم ولا يجب عليه
 العود إلى ميقات بلده فإن رجع إليه أو إلى ميقات أبعد منه أو محاذ له سقط الدم عنه وصح إحرامه من
 ذلك المحل الذى رجع إليه (ويندب أن يحرم المتمتع أن كان واجدا للهدى) أى هدى التمتع للأحرام
 وقوله (بالحج) متعلق بيحرم وقوله (ثامن ذى الحجة) المسمى بيوم التروية وهو ظرف زمان متعلق
 بقوله يحرم أيضا (والا) أى وإن لم يكن واجدا له (ة) يحرم (سادسه) أى سادس ذى الحجة لاجل أن يقع
 الصوم قبل الوقوف فيصومه وما بعده وهو السابع والثامن ويكون يوم عرفة مفطرا ما لم يتضيق
 عليه الصوم بأن لم يصم يوم السادس فيتبين عليه حيثئذ صوم يوم عرفة للتضييق المذكور وإلا كان
 آثما بآخر صوم يوم من هذه الثلاثة عن وقف الوقوف ويصير المؤخر قضاء لأن وقت صومها قبل
 الوقوف وجوبا بحيث يبقى زمن قبلها يسعها وقوله (من مكة) متعلق بيحرم أيضا وقوله (من باب
 داره) متعلق بيحرم وهو محل التدب على الخلاف فيه وهو الصحيح من قولين لأماننا الشافعي وعلى
 الأول الصحيح (فيأتى المسجد) أى مسجدا الحرام حال كونه (محرمًا) لطواف الوداع لانه يستحب
 للخارج إلى عرفة وهو ليست وطأه ولو كانت وحنا له لوجب بمفارقة مكة إليها طواف الوداع ولو كانت
 المسافة قصيرة وقوله (كالمكي) هو مشبه به أى أن المتمتع مثل المكي فيما ذكر والقول الثانى أنه
 يحرم من المسجد قريبا من البيت (والقران) له صورتان أحدهما وهي صورته الأصلية (أن
 يحرم) الشخص (بهما معا) أى بالحج والعمرة مصطحبين وقت النية وهذه الصورة هي المشهورة
 ويكون أحرامه بهما معا (من ميقات بلده) أن كان فى طريقه ميقات أو بما يحاذيه أن لم يكن له
 ميقات (و) حيثئذ (يقصر القارن على أفعال الحج فقط) فلا يزيد لاجل العمرة طوافا آخر ولا سعيًا
 ثانيًا بل الطواف الواحد كاف عنهما وكذلك السعى فقد اندرجت أفعال العمرة فى أفعال الحج ولا يزيده
 على ما يفعله المفرد أصلا وقد أشار المصنف إلى الصورة الثانية للقران بقوله (أو يحرم لعمرة أولا) أى
 قبل الأحرام بالحج (ثم قبل أن يشرع فى طوافها) ولو بخطوة (يدخل عليها الحج فى أشهره) فيصير قارنا
 أيضا فإن كان فى غير أشهره لم يغير الأحرام بالعمرة وقيل أنه إذا أحرم فى أشهر الحج يصح
 إدخال الحج فى غير أشهره عليها لانه يؤدى إلى صحة الأحرام به قبل أشهره ولكن الأصح الأول روى مسلم
 عن عائشة رضى الله عنها أنها أحرمت بعمره فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدها تبكى
 فقال ما شأنك فقالت حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت فقال لها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أهلى بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا طهرت فطافت بالبيت وبالصفا والمروة فقال لها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حللت من حجك وعمرتك جميعا وخرج بالشروع فى الطواف لمس
 الحجر وتقبيله بنيت فيصح إدخال الحج بعده لأن ذلك لا يعد شروعا بل مقدمة له (فرع) لو شك
 فى الإدخال فقال هل وقع الإدخال قبل الشروع فيصح أو بعد الشروع فيه فلا يصح الإدخال فالجواب

يعتمر أو لا من ميقات بلده
 فى أشهر الحج ثم يحج من
 عامه من مكة ويندب أن
 يحرم المتمتع أن كان
 واجدا للهدى بالحج ثامن
 ذى الحجة وإلا فسادسه
 من مكة من باب داره
 فيأتى المسجد محرما كالمكي
 والقرآن أن يحرم
 بهما معا من ميقات بلده
 ويقصر القارن على أفعال
 الحج فقط أو يحرم بالعمرة
 أولا ثم قبل أن يشرع فى
 طوافها يدخل عليها الحج
 فى أشهره

عن هذا أنه لا أثر للشك لأن الأصل جواز الادخال ولو أحرمت بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أحرمت بالحج في أشهره قبل الشروع في طوافه أصارقارنا على الأصح وهو المعتمد ولا تغتر بقول بعض المتأخرين عامة الأصحاب على خلافه (ويلزم المتمتع والقارن دم ولا يجب) أي الدم (على القارن إلا أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام) أي فيجب عليه إذا انتهى كونه منهم وفي هذا التعبير قلاقة وخفاء ولو قال ويجب على القارن الدم إذا لم يكن من حاضري المسجد لكان في غاية الظهور والوضوح للمثنا وللقاصرين وقديين المصنف أهل الحاضرين له بقوله (وهم) أي الحاضرون للمسجد الحرام (أهل الحرم ومن كان) قريبا (منه) أي الحرم حال كونه مستقرا (على دون مسافة القصر) أي بان يكون بينهما وبين آخر الحرم أقل من مسافة القصر فالمسافة المذكورة معتبرة من آخره لا من مكة (ولا) يجب الدم (على المتمتع إلا أن لا يعود لأحرام الحج إلى الميقات) متعلق بيهود أي يجب الدم على المتمتع إذا انتهى العود إلى الأحرام بالحج من الميقات ولو قال ولا يجب الدم على المتمتع إذا عاد إلى الميقات لكان أوضح بما قاله أو يقول ويجب الدم على المتمتع إذا لم يعد إلى الميقات ففي التعبير بما ذكر قلاقة وخفاء كما علم ذلك مما قبله وهذا شرط لوجوب الدم على المتمتع والقارن وبقيت شروط آخر لوجوب الدم وهي أن يحج المتمتع من عامه (وأن لا يكون من حاضري المسجد الحرام) لقوله تعالى ذلك لمن يكن أهله حاضري المسجد الحرام وهو الحرم بتمامه كانه قدم التنبيه عليه فان كل موضع ذكر الله تعالى فيه المسجد الحرام فالمراد به الحرم لا قوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام فالمراد به الكعبة وأن يكون الأحرام بالعمرة واقعا في أشهر الحج وعدم العود إلى الميقات شرط لوجوب الدم على القارن والمتمتع وكذلك عدم كونه من الحاضر المذكور (فان فقد) كل من القارن والمتمتع (الدم هناك) أي في أرض الحرم لأنها محل وجوب الذبح أي فقد أصلا بان لم يوجد ما يجزئ في الذبح (أو) وجده لكن فقد (ثمته) أو وجده وكان عينا جازيا إليه لفنقه أو غيرها (أو) وجده يباع بأكثر من ثمن مثله فهو كالمعدوم بسبب طلب الزيادة على ثمن المثل (صام) الفاعل للدم (بثلاثة أيام في الحج) أي في حال التلبس فيه لانه قد شرع في السبب الثاني الموجب للدم هو المحقق له وهو لا يجب بدون الأحرام به ولا يكفي صومها قبله عندنا بخلاف مذهب أبي حنيفة فإنه يجوز صومها قبل التلبس بالحج ويقول في قوله تعالى ثلاثة أيام في الحج أي في زمنه وأما عندنا فحمل على التلبس به وإنما لم يحجز تقديمها عليه لأنها عبادة بدنية فلا تقدم على وقتها ووقتها هو الأحرام به (ويندب كونها) أي الثلاثة أن تكون واقعة (قبل) يوم عرفة من حيث اتساع الوقت كأن يصوم من أول ذي الحجة بعد التلبس بالأحرام به بخلاف ما لو أخر صومها حتى لم يبق إلا ما يسمعها فقد فات المستحب والندوب وهو التقديم بزمان يسعها وزيادة كما علمت ووجب حينئذ التقديم لصومها لضيق الوقت ويحرم تأخيرها عن يوم عرفة وتصير قضاء والتأخير المذكور صادق بتأخير الكل أي كل الثلاثة بعد الوقوف أو بتأخير البعض كأن صام يوما وأخر يومين وهما الثامن والتاسع أو صام يومين وهما السابع والثامن وآخر التاسع فهذه كلها يحرم التأخير فيها ولا يكون السفر يوم الثامن عذرا في ترك الصوم ولا التاسع بل يجب عليه الصوم فيه لتقصيره بتركها وإن كان مكروها فإن الكراهة لا تنافي وجوب الصوم من حيث التضيق والكراهة من حيث أن صومه يشغله عن الأذكار والأوراد الوازدة فيه وتقدم الكلام على صوم يوم عرفة في بابها والله أعلم ثم عطف المصنف على قوله صام ثلاثة أيام قوله (و) صام (سبعة) أيام (إذا رجع إلى أهله) أي إلى وطنه وإن لم يكن له فيه أهل ولا عشيرة قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة وأمر صلى الله عليه وسلم بذلك رواه الشيخان فلا يجوز صومها في الطريق وإن توطن مكة مثلا ولو بعد فراغه من الحج صام بها خلافا لما إذا كان عازما على

ويلزم المتمتع والقارن دم ولا يجب على القارن إلا أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام وهم أهل الحرم ومن كان منه على دون مسافة القصر ولا على المتمتع إلا أن لا يعود لأحرام الحج إلى الميقات وأن لا يكون من حاضري المسجد الحرام فان فقد الدم هناك أو ثمته أو وجده يباع بأكثر من ثمن مثله صام ثلاثة أيام في الحج ويندب كونها قبل عرفة وسبعة إذا رجع إلى أهله

الرجل فانه لا يصوم السبعة في وقت من الاوقات ولا في مكان من الامكنة الا اذا رجع إلى وطنه (وتفوت الثلاثة) كلها أو بعضها كما علم مما مر آنفاً (بتأخيرها عن يوم عرفة) ولا يجوز صوم شيء منها في النحر ولا في أيام التشريق لأنها أيام اكل وشرب وضيافة انه لعبيده فلا يليق تركها (ويفرق) من صامها بعد أيام التشريق وجوبا (بينها) أي الثلاثة (وبين السبعة) عند قضاء الثلاثة (بما) أي بمن (كان يفرق) به (في) صوم (الاداء) و (قد رد ذلك الزمن) (هو مدة السير) من مكة إلى وطنه (وزيادة أربعة أيام) هي يوم العيد وأيام التشريق لانه في الاداء يجب عليه ترك صوم هذه الأربعة فكذلك في حال قضاء الثلاثة فانه يصبر بعد صومها حتى تمضي هذه الأربعة وتمضي مدة السير ثم يصوم السبعة وجوبا فان صامها بلا تفریق لم يصح صوم السبعة فيجب اعادة تامة التفریق المذكور ويسن صومها متتابعة ويجوز عدم متابعتها حتى صوم الثلاثة إذا قد ما بمن طويل بحيث يسعها وزيادة كما تقدم ذلك بان يصوم يوما ويفطر يوما أو يصوم يومين ويفطر يوما أو بالعكس ولكن الأفضل فيها التتابع مالم يضق وقتها ولا وجب متابعتها لضيق الوقت عن الاداء وقد اشار المصنف إلى صورة الاطلاق في حال الاحرام فقال (والاطلاق) أي اطلاقية الدخول في النسك مصورا بان ينوي الدخول في النسك (من حج أو عمرة) من غير أن يعين حال الاحرام أنه) أي المنوي هو (حج أو) هو (عمرة أو) هو (قران ثم له) أي لمن اطلق في نيته (بعد ذلك) أي بعد انعقاد هذا الاحرام مطالفا (صرفه) أي الاحرام المطلق بالنية (لما شاء من ذلك) أي الحج فقط أو العمرة فقط أو هما معا ويكون حينئذ قارنا بصرف الاحرام إلى العمرة والحج معا (ولا يجوز) لاحد (الاحرام بالحج إلا في أشهره) أي لا يصح ولا يعتقد حجا إلا فيها لقوله تعالى الحج أشهر معلومات وقد بين المصنف أشهر الحج بقوله (وهي شوال وذو القعدة) يفتح القاف أشهر من كسرهما (وعشر ليال من ذي الحجة) مع أيامها بكسر الحاء وفتحها وكسرهما افصح وقد تقدم ان تسميتها أشهر تغليب (فان احرم) الشخص (به) أي بالحج (في غيرها) أي في غير أشهر الحج (انعقد) ذلك الاحرام (عمرة) مجزئة عن عمرة الاسلام لاجل ان الاحرام شديد التعلق فلا يطله إلا الردة والعياذ بالله تعالى سواء كان عالما أو جاهلا فاذا كان الوقت لم يقبل ما أحرم به فيصرف إلى العمرة المذكورة ولا يلغى لما ذكر (ويعتقد الاحرام بالعمرة كل وقت) لان جميع السنة وقت للاحرام بها سواء كان في أشهر الحج أو في غيرها لانه صلى الله عليه وسلم كما رواه الشيخان قال عمرة في رمضان تعدل حجة معي واعتمر في شوال كما رواه ابو داود بسند صحيح وفي ذي القعدة وفي ذي الحجة وأمر عائشة بالاعتمار في ذي الحجة ايضا وروى كل ذلك مسلم فتصح العمرة لمن احرم بها أي وقت كان (إلا للحاج المقيم للرمي بمنى) أيام التشريق وللبيت بها ثلاث ليال ان لم ينفر النفر الأول واليثنين نفر منها النفر الأول فلا يصح إحرامه بها لانه عاجز عن الاتيان بأعمالها حيث بقي عليه شيء من هذه الاعمال من الرمي المذكور والمبيت وكذلك المحرم بالحج لا يصح إحرامه بها قبل التحلل في الاظهر بناء على ان الاصغر لا يدخل على الاكبر وهو المعتمد الا بعد التحللين جميعا وفراغ اعمال منى كما علمت فاذا نفر النفر الأول جاز له ان يأتي بعمرة في هذا الزمن وهو آخر أيام التشريق لانه قادر على تنفيذ أعمالها حيث فرغ من اعمال الحج ولم يبق عليه شيء منها وان بقي انرايام التشريق وقبل فراغه من اعمال منى محرم حكوا ان تحلل أولا وثانياً ولما انتهى الكلام على الحج والعمرة من حيث ميقاتهما الزماني شرع الان في ميقاتهما المكاني فقال

(فصل ميقات الحج والعمرة ذو الحليفة) يضم الحاء وفتح اللام وسكون الباء وفتح الفاء وآخرها تاء هي ميقات الحج والعمرة (لاهل المدينة) أي لمن توجه منها سواء كان منها أو كان غريبا وخرج منها مارا عليها وهي مكان على نحو عشر مراحل من مكة وستة اميال من المدينة وهو المعروف الآن

وتفوت الثلاثة بتأخيرها عن يوم عرفة ويفرق بينها وبين السبعة بما كان يفرق في الاداء وهو مدة السير وزيادة أربعة أيام والاطلاق بان ينوي الدخول في النسك من غير أن يعين حال الاحرام أنه حج أو عمرة أو قران ثم له بعد ذلك صرفه لما شاء من ذلك ولا يجوز الاحرام بالحج إلا في أشهره وهي شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة فان احرم به في غيرها انعقد عمرة ويعتقد الاحرام بالعمرة كل وقت إلا للحاج المقيم للرمي بمنى (فصل) ميقات الحج والعمرة ذو الحليفة لاهل المدينة

بايار على تزعم العامة انه قاتل الجن فيها وليس كذلك بل نسبت اليه لكونه حفرا وهي مصغرة
تصغير حلقة بفتح اوله واحد الحلقاء وهو الثبت المعروف وهي ابعد المواقيت الى مكة (والجحفة)
ميقات (ل) اهل (الشام ول) اهل (مصر ول) اهل (المغرب) وهي قرية كبيرة بين مكة والمدينة
قيل على نحو ثلاث مراحل من مكة والمعروف المشاهد هو ما قاله الرافعي انها على خمسين فرسخا
منها وهي الآن خراب وسميت بالجحفة لان السيل أجحفها أي ازالها وصارت خرابا وابدلت برايع
لكونها قبلها بيسير (ويلم) ميقات (ل) اهل (تهامة اليمن) ويقال له ألم هو جبل من جبال تهامة على
اليمن من مكة وضبط هذا اللفظ بفتح الياء من اوله وفتح آخر الحروف وفتح اللامين (وقرن)
باسكان الراء وفتح القاف جبل على مرحلتين من مكة هو ميقات (لنجد اليمن ونجد الحجاز) والنجد معناه
المرتفع فما نزل من اليمن إلى جهة البحر يسمى بتهامة اليمن وما ارتفع عن ذلك وعلا يسمى بنجد اليمن
فاليمن قسمان كما علمت (وذات عرق) بكسر العين وسكون الراء وقاف آخره هي ميقات (ل) اهل
(العراق ول) لاهل (خراسان) وهي مكان على مرحلتين من مكة ايضا والعراق قطر معروف نواحي بغداد
سمى بذلك لسهولة ارضه بعدم الجبال والاحجار ولفظه مذكور على المشهور والافضل لولا ان يحرموا
من العقيق ودليل هذه المواقيت خبر الشيخين عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم
لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل نجد قرنا ولاهل اليمن بيلم وقال من لم يزل في
عليه من غير اهل من اراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة
هذا إذا لم ينسب من ذكر عن غيره والا فيقاته ميقات منية او ما قبله من ابعد كما يعلم ذلك من كتاب
الوصية وعليه فالمكي إذا استناب للحج أو العمرة عن آفاقي فاحرم من مكة وترك الاحرام من ميقات
من ناب عنه دم وان عين له المنيب مكة وقت الانابة ويحيط عن المنيب من الاجرة قدر التفاوت بين اجرة
من احرم من الحرم ومن احرم من ميقات المنيب باعتبار التوزيع كما أشار اليه ابن قاسم هذا كله اذا لم
يقدر قول الحب الطبري ولا فلا يلزمه شيء فانه يقول العبرة بميقات الحاج لا المحجوج عنه وتبعه جماعة
من العلماء على ذلك (ومن) كان (في مكة ولو مارا) بها واراد الاحرام منها (ميقات حجة) أي من كان
فيها (مكة) لو قال هي بالضمير لكان أولى لتقدم ذكر المرجع لكنه راعى الايضاح وابتاعا
للحديث في قوله حتى اهل مكة من مكة فقد صرح بالاسم الظاهر مع تقدم المرجع والمراد من مكة ابنتها ولا
يقوم سائر الحرم مقامها في كونه ميقاتا فلترك الاحرام من بنينا حتى جاوزه فعليه دم ترك الميقات
كما سيأتي على المعتمد (وميقات عمرته) أي من كان في مكة ولو آفاقيا وهي منفردة عن الحج (ادنى الحل)
من أي جهة كان أي يجب على من اراد الاعتمر وهو في مكة الخروج الى ادنى الحل لانه صلى الله عليه
وسلم فعل ذلك وامر به كما سيأتي (والأفضل منه) أي من الحل أي من بقاعه في الخروج اليه (الجرانة)
باسكان العين وتخفيف الراء على الافصح للاتباع رواه الشيخان وهي في طريق الطائف على ستة
فراسخ من مكة (ثم التنعيم) وهو المكان الذي هو عند المساجد المعروفة بمساجد عائشة بينه وبين
مكة فرسخ لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم ارسل عائشة بعد قضاء الحج الى التنعيم فاعتمرت منه
وهو اقرب اطراف الحل إلى مكة فلولم يكن الخروج واجبا لما امر به لضيق الوقت برحيل الحاج
(ثم الحديبية) بتخفيف الياء على الافصح بث بين طريق جدة والمدينة في منطف بين جبلين على ستة
فراسخ من مكة فهي في المسافة مثل الجرانة ووجه الاحرام منها بعد ما تقدم انه صلى الله عليه وسلم
بعد احرامه بالعمرة بذى الحليفة عام الحديبية ثم بالدخول الى مكة من الحديبية فصدته المشركون
فقدم الشافعي ما فعله وهو الاحرام من الجرانة ثم ما أمر به وهو امر عائشة بالاحرام من التنعيم ثم ما

والجحفة للشام ولمصر
وللمغرب ويلم لتهامة اليمن
وقرن لنجد اليمن ونجد
الحجاز وذات عرق
للعراق وخراسان ومن في
مكة ولو مارا ميقات حجة
مكة وميقات عمرته أدنى
الحل والأفضل منه الجرانة
ثم التنعيم ثم الحديبية

به وهو أنه هم بالدخول من الحديدية كما علمت فقول الغزالي أنه هم بالاحرام من الحديدية مردود
 وخرج بقيد انفراد العمرة عن الحج فيما تقدم ما إذا كانت العمرة مندرجة في الحج فمقاتها لمن كان في
 مكة حيثند ميقاته ويكون الشخص قارنا ولا يجب عليه الخروج إلى أدنى الحل على الأصح (ومن
 مسكنه أقرب من الميقات إلى مكة) كان يكون بينهما كاهل عسفان وخليص مثلاً فانهم إلى مكة
 أقرب من رابع الذي هو الميقات (فمقاته) للحج أو العمرة (موضعه) أي موضع اقامته الذي هو فيه
 لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق ومن كان دون ذلك فن حيث انشا والافضل ان يحرم من
 الطرف الا بعد من مكة ولا يجوز مفارقة البنيان ان كان في قرية ولا مفارقة الخيام ان كان في حلة من
 غير احرام فان ترك ذلك فعليه دم مع الاساءة ان كان عامدا عالما ويسقط كل منهما بعوده للاحرام من
 ذلك المحل وكذلك إذا عاد إليه محرما كما سيأتي ذلك (ومن سلك طريقا) في بر أو بحر (لاميقات فيه)
 واراد الاحرام باحد النسكين (احرم) به (إذا حاذى) من جهة اليمنى أو اليسار لا بوجهه ولا ظهره لان
 الفرض لم يوجده ميقات لا أماما ولا خلفا وقوله (أقرب المواقيت إليه) هو مفعول به لقوله حاذى وإلى
 متعلق بأقرب وحاذى بالذال المعجمة بمعنى سامت أي إذا سامت أقرب المواقيت إليه يمينه أو يساره احرم
 منه أي من محل المحاذاة فان أشكل عليه ذلك تحرى أي اجتهد في محاذاة أي ميقات كان ان لم يجد من
 يخبره عن علم فان حاذى ميقاتين بان كان طريقه بينهما وتساويا في المسافة إلى مكة بان يكون بينهما
 وبين مكة مرحلة أو مرحلتان فمقاته ما يحاذيهما فان تفاوتتا فيها أي في المسافة إلى مكة وتساويا في
 المسافة إلى طريقه تعينت محاذاة ابعدهما أي إلى مكة في الأصح ولو تفاوتتا في المسافة إلى مكة بان
 تكون مسافة أحدهما إلى مكة مرحلتين ومسافة الآخر مرحلة وتساويا في المسافة إلى طريقه
 فالاصح الاعتبار بالقرب إليه فان لم يحاذ ميقاتا احرم على مرحلتين من مكة (وهذه المواقيت) المذكورة
 للحج والعمره مستقرة (لكل من مر بها من أهلها وغيرهم) وقد مر دليله في قوله صلى الله عليه وسلم من
 لم يزل في عليين من غير اهلها ممن اراد الحج والعمره (ومن داره ابعده من الميقات إلى مكة) أي قبل
 الميقات فالجارو والمجرو مرتبطان بأبعده وذلك كاهل المدينة فانهم بالنسبة لميقاتهم وهو ذوالحليفة ابعده
 إلى مكة من الميقات فهم يبرون عليه (فالفضل له) أي لمن داره ابعده إلى مكة من الميقات (ان لا يحرم
 إلا من الميقات) الشرعى اتباعا له صلى الله عليه وسلم حيث أحرم بحجة وبعمرة من الميقات وهذا هو
 الذي صححه النووي رحمه الله لذلك ولأنه اقل تغريرا بالعبادة لما في المحافظة على واجبات الاحرام من
 المشقة (وقيل) يحرم (من داره) والافضل احرامه من أوله أي أول الميقات بان كان متسعا طويلا في
 المسافة فلا يقطعه إلا بعد مضي ساعة مثلاً لحينئذ يمر على جميعه محرما لا من وسطه ولا من اخره
 ويستثنى من أفضاية الاحرام من أوله ذوالحليفة فالفضل كما قاله السبكي أن يحرم من المسجد الذي
 احرم منه النبي صلى الله عليه وسلم (ومن جاوز الميقات) المعروف والمحدود الذي انشا الاحرام منه أو
 الذي حاذاه أي (و) الحال انه (هو يريد النسك) سواء كان حجاً أو عمرة أوهما معا وسواء جاوز عامدا
 أو ناسيا أو جاهلا (و) الحال انه قد (أحرم دونه) أي من دونه بما أراد من النسك يعني انه أحرم بعد أن
 ترك الميقات من مكان هو أقرب إلى مكة من الميقات الذي جاوزه (لزمه دم) للأساءة بترك الاحرام
 من ميقاته فان لم يحرم أصلا ودخل مكة بلا احرام فلا دم عليه ويكون في هذه الحالة آثما لان الدم يجب
 لنقصان النسك ولا يكون هذا الدم بدلا عن النسك (فان عاد إليه) أي إلى الميقات الذي ترك الاحرام
 منه أو عاد إلى مثله مسافة حال كونه (محرما قبل التلبس بنسك) فرضا كان كالوقوف أو سنة كطواف
 القدوم أو عاد ليحرم منه ان لم يكن قد أحرم وجواب الشرط قوله (سقط الدم) عنه والاثم أيضا فان لم
 يعدل عن الاعذار كضيق الوقت عن العود فانه ان عاد فاته الوقوف فلا يلزمه العود وعليه الفدية

ومن مسكنه أقرب من
 الميقات إلى مكة فمقاته
 موضعه ومن سلك طريقا
 لا ميقات فيه أحرم إذا
 حاذى أقرب المواقيت
 إليه وهذه المواقيت لكل
 من مر بها من أهلها وغيرهم
 ومن داره أبعده من
 الميقات إلى مكة فالفضل
 له أن لا يحرم إلا من الميقات
 وقيل من داره ومن جاوز
 الميقات وهو يريد النسك
 وأحرم دونه لزمه دم فان
 عاد إليه محرما قبل التلبس
 بنسك سقط الدم

والتوبة من الذنب وهو تعديه حيث جاوز الميقات بلا احرام وانما سقط الدم عند العود اليه لانه صدق عليه انه مر على الميقات بعد رجوعه وقطع المسافة من الميقات محرما فاشبه ما لو احرم منه من أول الامر وان عاد بعد تلبسه بنفسه لم يسقط الدم لتأدية ذلك الذك باحرام ناقص وفهم من كلامه أنه لو عاد اليه غير محرم ثم احرم منه فلا دم عليه سواء جاوز مسافة القصر ام لا وقد اشرت اليه بقولي او عاد ليحرم منه وذكر إمام الحرمين في هذه الصورة أنه لو عاد الى مثل مسافته من ميقات آخر وأحرم منه جاز ولا دم عليه

(فصل) في آداب تطلب عند الاحرام (إذا أراد أن يحرم) الشخص بحج أو عمره أو بهما معا (اغتسل) ندبا (ولو حائضا) أو نفساء (بنية غسل الاحرام) لانه السبب في هذا الغسل وذلك للاتباع في الغسل رواه الترمذى وحسنه ويقاس بالغسل التيمم الآتى في قوله (فان قل ماؤه) أى الغسل بان لم يكفه لسائر جسده (توضأ) به (فقط) أى من غير استعمال شيء منه في بدنه لانه لا تحصل سنية الغسل باستعمال الماء في بعض الاعضاء دون بعض نص عليه الشافعى وتابعه الماوردى والرويانى والبغوى وأقره الرافعى وقال النووى في المجموع ان اراد ان يتوضأ ثم يتيمم فحسن وان اراد الاقتصاد على الوضوء فليس بمجيد (فان فقدته بالكلية) بان لم يجد منه شيئا لا قليلا يكفى الوضوء ولا كثيرا بحيث يغتسل به وهذا هو القدر الحسى او فقده شرعا بان وجدته واحتاج اليه لعطش له او لغيره او خاف من استعماله والجواب قوله (تيمم) ندبا بدلا عن استعمال الماء المفقود لان في الغسل نظافة وعبادة بامثال الشارع واذافات الاول وهو النظافة لا يفوت الثانى وهو العبادة فلذلك طلب منه التيمم تحصيلاً لهذه الفضيلة لان التيمم لانظافة فيه بل فيه العبادة وأيضا فقط التيمم ينوب عن الغسل الواجب فمن المندوب اولى (ويتنظف) من يريد الاحرام قبله وذلك يحصل (بحلق العانة) للرجل وتنظف المرأة وانما اختص الحلق بالرجل والتنظف به لانه يضعف الشهوة وهو بالمرأة البق وانسب من الرجل لان شهوته ضعيفة فتقوى بالحلق وهى الشعر التابت حول القبل وهو يشمل الذكروا الانثى (و) يحصل التنظف (بتنظف الإبط وبقص الشارب) وقلم الاظفار (و) (ازالة الوسخ) كل ذلك قياسا على التنظف المطلوب في يوم الجمعة وقد صور التنظف بازالة الوسخ بقوله (بان يغسل رأسه بسدر ونحوه) كخضفى واشنان وينبغى تقديم هذه الاشياء على الطهر كما في الميت (ثم) بعد هذه الاشياء (يتجرد) الرجل (عن) لبس (الخيط) بفتح الميم وكسر الخاء المعجمة أو المهمله وعليها فتضم الميم وتكسر الحاء وهى أعم من الخيط فعلى نسخة الحاء يحتاج الى الحاق ما فى معناه به وعلى نسخة الحاء لاحاجة للحاق لانه اعم وما فى معنى الخيط من الملبد والمنسوج من كل ماله استدارة واختلاف في التجرد قليل وجو بالينفى عنه لبسه في الاحرام الذى هو محرم عليه وبذلك صرح الرافعى والنووى في مجموعه لكن صرح في مناسكه بسنه واستحسنه السبكي وغيره تبعا للمحب الطبرى وعبارة المصنف هنا محتملة للوجوب وللندب ولكنه صرح في نكته تبعا لشيخه السبكي بالاستحباب واعتراضوا الاول بان سبب الوجوب هو الاحرام لم يحصل ولا يعصى بالنزع بعد الاحرام لانه آت بواجب والجواب عن الاعتراض على الاول أن التجرد في الاحرام واجب لا يتم الا بالتجرد قبله فوجب كالسعى الى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار والمراد بالرجل في كلامه ما قابل المرأة فيشمل الصغير والمجنون (و) يلبس (بعد التجرد) وقبل الاحرام (ازار أو رداء أبيضين نظيفين) جديدين والافغسولين لقوله صلى الله عليه وسلم كما رواه ابو داود والترمذى وقال حسن صحيح السوا ثيابكم البياض فانها خير ثيابكم (و) يلبس (نعلين) غير محيطين بالرجل بان تظهر أصابع الرجلين والعقب منهما لا ما يغطي الاصابع ولو بعضها ولا لزمته القدية مع الاثم عند القدرة على ما لا يغطيها وذلك لخبر ليحرم أحدكم

(فصل) إذا أراد أن يحرم اغتسل ولو حائضا بنية غسل الاحرام فان قل ماؤه توضأ فقط فان فقدته بالكلية تيمم ويتنظف بحلق العانة وتنظف الإبط وبقص الشارب وازالة الوسخ بان يغسل رأسه بسدر ونحوه ثم يتجرد عن الخيط ويلبس ازارا ورداء أبيضين نظيفين ونعلين

في ازار وردا ونعلين رواه أبو عروانة في صحيحه وخرج بالرجل المرأة والخنثى إذ لا نزاع عليهما في غير الوجه (ويطيب) تدبأ من يريد الاحرام (بدنه) ولو بماله جرم قبل الاحرام للاتباع رواه الشيخان عن عائشة قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه ولحله قبل أن يطوف بالبيت ورويا عنها انها قالت كافي انظر إلى ويص المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم (ولا يطيب ثيابه) على المعتمد وقيل يجوز تطيب الثوب أيضا وعلى كلام المصنف يراد من النفي عدم التدب فيصدق بالجواز وحينئذ يوافق ما في الروضة واصلها من حكاية الخلاف في الجواز وتصحيحه وظاهر المنهاج الاستحباب تبعاً لاصله وقد حكى المتولى خلافاً في ذلك وجزم النووي في المجموع بعدم التدب وهو المعتمد لانه ربما نزعه ورده ثانياً فحينئذ تلزمه مع العلم والعمد الفدية (والمرأة في كل ذلك) أي المذکور من الاغتسال أو بدله وهو التيمم عند فقد الماء ومن التتظف وازالة الاوساخ ومن القلم للاظفار ومن ازالة العانة بالتف ومن التطيب في البدن لافي الثوب فالمرأة مبتدأ والخبر قوله (كالرجل) أي مثله في جميع هذه الامور التي ذكرت (إلا في نزاع المخطط) أي فلا تكون كالرجل فيما تقدم من وجوب التجرد عليه (فانها لا تنزعه) أي المخطط عن بدنها بل يحرم عليها نزعه إذا لزم عليه ظهور شيء من بدنها لانها عورة يجب عليها ستر سائر بدنها إلا الوجه والكفين فانهما ليسا بعورة في الاحرام كما في الصلاة وسياق الكلام عليهما (وتخضب) أي المرأة غير المحدة واماهي والخنثى والرجل فلا يجوز لهما الخضاب وقوله (كفيا كليهما) أي كلامهما لا واحداً مفعول به لقوله تخضب لافرق بين البطن والظهر إلى الكوعين فقط خلية كانت أو مزرعة شابة أو عجوز أو قوله (بالحناء) متعلق بتخضب وهذا الخضب على سبيل الاستحباب والتدب لا يترتب على تركه شيء (وتلطخ به) أي بالحناء (وجهاً) كذلك أي استحباباً وإنما يطلب منها هذا قصد إلى ستر لونه لانها مأمورة بكشفه وربما انكشف كفاها أيضاً فطلب سترها كذلك مبالغة في الستر ما أمكن خصوصاً إذا كانت ذات جمال أو شابة (هذا كله) أي المذکور عما يطلب من الرجل اختصاصاً وعموماً وكذلك المرأة يكون واقعا منهما واحداً (قبل الاحرام) كما علم بمأمر لقول عائشة رضي الله عنها كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل أن يحرم ولقول المصنف فيما تقدم إذا اراد أن يحرم غسل راسه بأشنان وغيره كما تقدم (ثم) بعد فراغ ما ذكر (يصل) كل من الرجل والمرأة (ركعتين في غير وقت الكراهة) لأن سبيهما وهو الاحرام متأخر وقد وصف المصنف الركعتين بقوله (ينوي بهما سنة الاحرام) الاتباع رواه الشيخان وهو أنه صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ركعتين في غير وقت الكراهة ثم أحرم ويغني عن الركعتين فريضة ونافلة أخرى غير سنة الاحرام كسنة الصبح أو سنة الظهر مثلاً كذا نقله في المجموع عن القاضي والبعوى والمتولى والرافعي قياساً على تحية المسجد ثم قال وفيه نظر لانه سنة مقصودة فلا تندرج كسنة الصبح قال في النهاية وهذا النظر غير وارد بل رده السبكي وتبعه الزركشي وغيره بانه إنما يتم إذا أثبتنا أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين للاحرام خاصة ولم يثبت بل الذي ثبت ودل عليه كلام الشافعي وقوع الاحرام اثر صلاة أه قلت والظاهر من حاله صلى الله عليه وسلم أنه لا يدرج مثل هذه الصلاة في أي صلاة لكأله صلى الله عليه وسلم لأن الكامل من شأنه انه لا يفعل الا الكامل بل مثلنا لا يرضى بالاندرج فهو أولى فما قاله في المجموع هو الحق ويسن أن يقرأ في الركعة الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية سورة الاخلاص (ثم) بعد فراغه من الصلاة (ينهض) أي يسرع في القيام (ليشرع في السير) إلى جهة مكة ان لم يكن فيها وان كان فيها يشرع في السير إلى جهة عرفة ماشياً كان أو راكباً (فاذا شرع فيه) أي السير إلى الجهة المذكورة (أحرم حينئذ) أي حين اذ شرع في السير راكباً أو ماشياً وهو الافضل للاتباع رواه في الاول

ويطيب بدنه ولا يطيب
يطب ثيابه والمرأة في كل
ذلك كالرجل إلا في نزاع
المخطط فانها لا تنزعه
وتخضب كفيا كليهما
بالحناء وتلطخ به وجهها
هذا كله قبل الاحرام
ثم يصلي ركعتين في غير
وقت الكراهة ينوي بهما
سنة الاحرام ثم ينهض
ليشرع في السير فاذا شرع
فيه أحرم حينئذ

الشيخان والخبر مسلم عن جابر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أهلكنا أن نحرم إذا توجهنا وشرعنا في السير فيه وفي الثاني والاول هو افضلية الاحرام عند ارادة المشي والجار والمجرور في فيه متعلق بخبر جابر والضمة المجرور يرجع الى الاول وهو افضلية الاحرام عند المشي وفي الثاني متعلق بخبر جابر أيضا والمراد من الثاني راكبا أو ماشيا لان قوله في الحديث أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أهلكنا الخ استدلال على التعميم المذكور لحاصل معنى كلام المصنف انه يسن تقديم الشروع في السير على الاحرام سواء كان في حال سيره راكبا أو ماشيا ويستحب ان يكون الشخص وقت الاحرام مستقبلا للقبلة (والاحرام) الذي هو ركن من أركان الحج والعمرة (هو نية الدخول في النسك) من حج أو عمرة أو هما المسمى بالقران ويطلق الاحرام على الدخول في النسك وهذا هو الذي يفسده الجماع وتبطله الردة فاذا قالوا فسد وبطل كان مرادهم هذا المعنى والمراد بالدخول التلبس بالنسك بالفعل لا بالنية وسمى احراما لانه يقتضي ويستلزم دخول الحرم أولان به تحرم الانواع الآتية والمراد هنا المعنى الاول الذي هو ركن من أركان الحج (فينوي) الشخص (بقائه الدخول في الحج لله تعالى) اي مخلصا في نيته ذلك (ان كان يريد) أي الحج (أو) ينوي الدخول (في العمرة ان كان يريد) (أو) ينوي الدخول (في الحج والعمرة ان كان يريد القران) وينعقد الاحرام مطلقا بان لا يزيد في النية عليه لكن الافضل له التعيين روى مسلم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من اراد منكم أن يهل بحجة وعمرة فليفعل ومن اراد أن يهل بحج فليفعل ومن اراد أن يهل بعمرة فليفعل روى الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء أي نزول الوحي أي هل ينزل بحج أو عمرة والمراد بالقضاء المقضى بمعنى المحكوم به هل هو حج أو عمرة فقوله نزول الوحي أي بالمقضى فامر من لا هدى معه ان يجعل احرامه عمرة ومن معه هدى ان يجعله حجا (ويندب) اذا دخل بالنسك على الوجه المذكور (أن يتلفظ بذلك) أي بما نواه (أيضا بلسانه) أي كما ينويه بقلبه (ثم) بعد هذه النية (يلبي) حال كونه (رافعا صوته) بالتلبية بحيث لا يضر بنفسه أي في ابتداء الاحرام فيكون رفع صوته بقدر ما يسمع نفسه فالرفع نسي وأما في دوام احرامه فيرفع بحيث يسمع من يقربه (والمرأة تحفضه) أي الصوت ابتداء ودواما فيكره لها الرفع والخشئ مثلها في ذلك و فرق بين ما هنا حيث كره الرفع منها وبين اذا هنا حيث حرم الرفع ههنا بان الاصغاء الى الاذان مطلوب بخلاف الاحرام فكل احد مشغول بتلبية نفسه فلا يصحى احد لتلبية أحد فيقول الشخص في التلبية (ليك اللهم ليك لاشريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لاشريك لك) ويكررها (ثلاثا) للاتباع رواه الشيخان ومعنى ليك انما قيم على طاعتك وزاد الازهرى اقامة واجابة بعد اجابة وهو مثنى اي صورة اريد به التكثير وسقطت نونه للاضافة وهو منصوب بفعل مضمر وجوبا وأصله الي لبيك أي أجيب اجابتين لك حيث دعوتنا للحج فحذفت النون للاضافة واللام للتخفيف وهمزة ان في ان الحمد مكسورة على الافصح استئنافا ونقل اختيار الفتح عن الشافعي والكسراولى لان الاستئناف لا يوم ما يوهمه التعليل من التقويد لانه على الفتح يوم ان التلبية انما هي لأجل الحمد وقوله والنعمة بالنصب عطف على الحمد ويجوز الرفع على الابتداء كما قال القاضي والخبر محذوف ويندب وقفة لطيفة على الملك دفعا لتوهم انه منفي لاتصاله بالنفي ويندب عدم نقص وزيادة فيها فلو زاد لم يكره نحو وسعديك والخير كله بين يديك

(١) يريد عقد العزيمة على أداء مناسك الحج بمعنى خلوص الطاعة لله سبحانه وتعالى والانتقاد لأداء شعار الحج وعبادة الله وحده وعمل كل ما يتقرب به إلى الله جل وعلا، ومعنى نسك ما امرت به الشريعة .

والاحرام هو نية الدخول في النسك فينوي بقلبه الدخول في الحج لله تعالى ان كان يريد أو في العمرة ان كان يريد أو في الحج والعمرة ان كان يريد القران ويندب أن يتلفظ بذلك أيضا بلسانه ثم يلبي رافعا صوته والمرأة تحفضه ليك اللهم ليك لاشريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لاشريك لك ثلاثا

والعمل اليك لوروده وسعديك كلفظ ليك فهو مثني لفظا والقصد منه التكثير ومعناه مساعدة
 لطاعتك بعد مساعدة واسعاد لك بعد اسعاد ويكره الكلام في اثانها والسلام عليه ويندب له رده
 وتأخيرها إلى فراغه أحب وقوله والملك قال الحافظ ابن حجر هو بالنصب على المشهور ويجوز فيه الرفع
 وتقديره والملك كذلك (ثم) بعد فراغه من التلبية (يصلّي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بصوت
 أخفض من ذلك) أي من صوت التلبية لاجل التمييز بينهما (ويسأل الله تعالى الجنة) بأن يقول
 اللهم اني أسألك الجنة ونعيمها ويسأله رضوانه (ويستعيذ به من النار) بأن يقول واعوذ بك من
 سخطك والنار للاتباع رواء الشافعي وغيره ويدعو بما شاء واحب من خيرى الدنيا والآخرة قال
 في المجموع بوضف الحديث الوارد في الاستعاذة بالجمهورية (ويكثر) المحرم (التلبية في دوام احرامه)
 استحبابا حال كونه (قائما وقاعدا وراكبا وماشيا ومضطجعا) أي على جنبه أيمن كان أو ايسر
 (وحائضا) فقد روى الشافعي رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبى راكبا وماشيا
 وقائما وقاعدا ومضطجعا ونقل سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه كان يقول التلبية زينة للحج
 والحاصل أنه يأتي بالتلبية في جميع أحواله من قيام وقعود وركوب ومشى واضطجاع وغير ذلك من
 الأحوال التي يكون الشخص المحرم عليها كالصعود والهبوط كما اشار إليه بقوله (ويتأكد استحبابها)
 زيادة على ما تقدم (عند تغير الأحوال) تغير (الازمان) تغير (الإمكان) كصعود وهبوط (من
 أعلى عقبة إلى أسفلها ومن أسفل جبل إلى أعلاه وهذا راجع لتغير الأماكن بالصعود والهبوط ويصلح
 أن يكون مثلا لتغير الأحوال أيضا بالنسبة للمسافر في مشيه هبوطا ومشيه صعودا والمكان ذاته
 متغير صعودا وهبوطا وبهذا تعلم ما قاله الجرجري من أن هذا مثال لتغير الأحوال وقوله (وركوب
 ونزول واجتماع رفاق) راجع لتغير الأحوال لأن هذه الأشياء أحوال للشخص باعتبار اتصافها
 وإنما طلبت التلبية في هذه الأحوال لأن السلف كانوا يستحبون التلبية عندها فقوله وركوب أي
 للدابة ونزول أي عنها واجتماع رفاق أي بالمقابلة والملافة فهو بكسر الراء جمع رفقة بضم الراء
 وكسرهما وهي الجماعة يرافقون فينزولون ويرحلون معا ويرتفق بعضهم ببعض وقوله (وعند
 السحرو) عند (اقبال ليل وادبار نهار) راجع لتغير الزمان وفي نسخة بالترديد في ليل ونهار وقوله
 (وادبار الصلاة وفي سائر المساجد) راجع لتغير المكان فقط وادبار الصلاة بفتح الهمزة مع دبر بضم
 الدال والباء بمعنى عقب كافي الحديث تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين
 تسبيحة الخ واما ادبار نهار فهو بكسر الهمزة بمعنى فراغ النهار وذهابه فهو مقابل لاقبال وسائر
 المساجد بمعنى باقيها هذا معناه في الأصل والمراد منه هنا جميعها وتأكيد التلبية عند المسجد الحرام
 وعند مسجد الخيف وعند مسجد إبراهيم لأنها مواضع نسك وما ذكره المصنف من الأمثلة لتغير
 الأحوال والازمان والإمكانات جار على ترتيب ألف والنشر المرتب نظر السكون للصعود والهبوط من
 أفراد تغير الأحوال وإن كان من أفراد تغير المكان كما علمت فقيهما التغيران معا باعتبار أن السابقين
 (ولا يلبى في طوافه) مطلقا سواء كان واجبا أو مندوبا أو فرضا (و) لافي (سعيه) لأن لهما أذكارا
 خاصة (ولا يقطع التلبية بكلام) استحبابا لأنه أعراض عن العبادة (فان سلم عليه انسان) وهو يلبى
 (رد عليه) ندبا لا وجوبا لأن السلام عليه غير مشروع لأنه مشغول بالذكر والثناء فلا يجب عليه الرد
 (وإذا وادى) أي المحرم (شيئا فاعجبه) أو كرهه (قال) على سبيل التدب (لييك أن العيش عيش
 الآخرة) أي أن المعيشة المهنية الطيبة الدائمة هي عيش الآخرة قاله صلى الله عليه وسلم حين وقف
 بعرفات ورأى جمع المسلمين أي رأهم في غاية الكثرة فحصل له السرور بذلك فقال لييك الخ رواء
 الشافعي وغيره عن مجاهد مرسلا وقاله صلى الله عليه وسلم في أشد أحواله في حفر الخندق رواء

ثم يصلّي ويسلم على النبي صلى
 الله عليه وسلم بصوت
 أخفض من ذلك ويسأل
 الله تعالى الجنة ويستعيذ به
 من النار ويكثر التلبية في
 دوام احرامه قائما وقاعدا
 وراكبا وماشيا ومضطجعا
 وحائضا ويتأكد استحبابها
 عند تغير الأحوال
 والازمان والإمكانات
 كصعود وهبوط وركوب
 ونزول واجتماع رفاق
 وعند السحرو وقال ليل
 وادبار نهار وادبار الصلاة
 وفي سائر المساجد ولا يلبى
 في طوافه وسعيه ولا يقطع
 التلبية بكلام فان سلم عليه
 انسان رد عليه وإذا وادى
 شيئا فاعجبه قال لييك أن
 العيش عيش الآخرة

الشافعي أيضا هذا إذا كان الرأى محرما وإلا قال اللهم أن العيش عيش الآخرة من غير ذكر ليك . ثم شرع المصنف بين بعض محرمات الاحرام بقوله (وإذا احرم) الشخص بالحج وهو المراد فيما باتى (حرم عليه خمسة أشياء أحدها لبس الخيط) بفتح الميم وكسر الخاء وذلك (كالقميص) لكن لبسه يكون على وجه الاحاطة فلزم يكن على هذا الوجه بان التحف به او بقاء او ارتدى بهما او ازر بسر او يل فلا فدية عليه لأن ذلك لا يعد لبسا في العرف والاصل في هذه المحرمات الاخبار كخبر الصحيحين عن ابن عمر ان رجلا سأل النبي ﷺ ما لبس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما اسفل من الكعبين بان يجعلهما كالباوج ولا يلبس شيئا من الثياب مسه الزعفران او ورس بفتح الواو وسكون الراء بعدها سين مهملة نبت أصفر مثل نبات السمسم طيب الريح يصنع به بين الصفرة والحمرة اشهر طيب في بلاد اليمن زاد البخاري في الرواية ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين وخبر البيهقي باسناد صحيح نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لبس القميص والأقيسة والسراويلات والخفين إلا ان لا يجد النعلين وقوله (والسراويلات) معطوف على القميص أي وكلبس السراويلات جمع سراويل بالسين المهملة والشين المعجمة وهو مفرد قال ابن مالك ولسراويل بهذا الجمع ه شبه اقتضى عموم المنع

وهو فارسي معرب والسراويل بالنون لغة وهو غير منصرف قيل لانه منقول عن الجمع بصيغة مفاعيل وقيل ان واحده سراولة وحكى ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وفي بعض النسخ والسراويل والمعنى متقارب (و) كلبس (الخف والقباء و) كلبس (كل محيط) بالبدن بضم الميم وبالمهملة أي لبسه على ما يعتاد فيه ولو لمضو (او) كلبس (ما استدارته) بالبدن (كاستدارة الخيط) وذلك (ب) سبب (نسج) أي هو مستدير بالبدن بسبب (تليد) كحبة لبد (ونحو ذلك) مما يمد لبسا مع الاحاطة كالدرع والجوشن والجسور ولو كانت المذكورات متخذة من جلد او قطن أو كتان أو لبد وهو من المعمول من الصوف جبة أو فراشا أو قلنسوة أو طربوشا يوضع في الراس (ويحرم عليه) أي على الرجل المحرم (ستر راسه بمخيط وغيره مما يمد في العادة ساترا) كقلنسوة وخرقه وعصابة وطين ثخين وإزار وعمامة وغير ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي خر عن بعبيره لا تخمروا راسه فانه يبعث يوم القيامة مليا رواه الشيخان ولقوله في حديث ابن عمر المذكور ولا البرانس ولا العمامة (فلا يضر الاستظلال بالمحمل) لانه لا يعد في العرف ساترا رأسه (و) لا يضره (حمل عدل) بكسر العين وإسكان الدال وهو الفرارة مثل الكيس لسكنها كبر منه يوضع فيها الزاد من عيش وغيره من انواع واصناف الماكول والدقيق وهي لغة اهل الشام وتسمى بالتليس في لغة اهل مصر (و) لا يضر حمل (زنييل) على رأسه ويسمى بالمكتل ويسمى بالقفة وقد عبر بها في بعض العبارات نعم ان قصد بحمل القفة ونحوها الستر حرم كما اقتضاه كلام الثوري وغيره وهذا بخلاف الاستظلال بالمحمل فانه لا يضر وإن قصد الستر وكذلك وضع يده أو يد غيره على راسه وان قصد الستر بذلك وفارق نحو القفة بان ذلك يقصد الستر بعادة بخلاف هذه أي اليد ونحوها مما ذكر معها (و) لا يضر (نحو ذلك) كالانغماس في الماء والتغطية باليد الملوثة بطين او حناء ثخين او مرهم كذلك فان لم يكن ما ذكر ثخيناً لم تجب الفدية لعدم الستر به عرفاً مع رفته (وليس له) أي للرجل المحرم (ان يزر رداه) بان يدخل ازاره في العرا لانه في معنى المحيط وله ان يقر طرف ردائه في ازاره مع الكراهة خلافاً للمالك وأحمد (ولا أن يعقده) أي الازار (ولا أن يحمله بخلال) هو ربط بعضه ببعض بالخلال بان يدخل مخيطاً في طرفه وينفذه في الطرف الآخر ولو كان الخلال

وإذا أحرم حرم عليه
خمس أشياء أحدها لبس
الخيط كالقميص
والسراويلات والخف
والقباء وكل محيط أو
ما استدارته كاستدارة
الخيط بنسج وتلييد ونحو
ذلك ويحرم عليه ستر
رأسه بمخيط وغيره مما
يعد في العادة ساترا فلا
يضر الاستظلال بالمحمل
وحمل عدل وزنييل ونحو
ذلك وليس له أن يزر
رداه ولا أن يعقده ولا
أن يحمله بخلال

عودا (ولا أن يربط خيطا في طرفه ثم يربطه بالطرف الآخر) كما يفعله حجاج العجم لأنه يصير حيث تدق
 معنى المحيط من حيث أنه استمسك بنفسه (وله عقد الأزار) بأن يعقد طرفه بطرفه الآخر (و) له (شد
 خيط عليه) أي على الأزار من فوقه حتى يستمسك وأن يجعله مثل الحجرة بحاج مهمل مضمومة وجيم
 ساكنة وزاي معجمة وهي بائبات الجيم كاهنا وبخذفها كافي المذهب فهما القتان مشهورتان ذكرهما
 صاحب الجبل والصحاح ويدخل فيها التكا بكسر التاء (الثاني) من المحرمات الخمسة (يحرم بعد الإحرام
 الطيب) أي استعماله على وجهه بعد مستعمله (في الثوب والبدن) ولو كان استعماله باطنا كان يدخله
 في الطعام ومثل الثوب النعل فيحرم وضع الطيب فيه لأجل لبسه (و) يحرم وضعه (في الفراش) وقد
 مثل المصنف استعمال الطيب المحرم بقوله (كسك) أي كوضعه في ثوبه وهو أعلى أنواع الطيب
 (وكافور) فيحرم استعمال كل منهما والكافور يحصل استعماله بحمله مع نوع دق له وإن كان الكافور
 يجمعو للاموات ومقصود الهم لكسك يطلق عليه اسم الطيب فن استعماله وكان محرما لزمته القدية إلحاقا
 للحي بالميت اعتبارا بالجنس أي جنس الطيب وأنه من أصنافه وأنواعه ويحتمل عدم إلحاقه لأنه نوع
 مستقل بمنزلة جنس آخر (و) (كزعفران) أي وكعبر وعود وصندل وغير ذلك بما يقصد منه استعمال
 الطيب أي بأن يكون الغرض منه ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا يلبس المحرم شيئا من الثياب مسه زعفران
 أو ورس وفي بعض النسخ التعريف في الثلاثة السابقة (و) (كشم الورد) بأن يلققه بأنفه (و) كشم
 (البنفسج والنيلوفر) هو بنون مفتوحة ويسمى أيضا التينوفر بنونين بينهما تحية (وكل مشوم) من
 ماء ورد وزهر وغيرهما من الریحان الفارسي والآس (وكل طيب) وهو ما يظهر فيه قصد التطيب وإن كان
 فيه مقصود آخر وهذا معطوف على أول أنواعه وهو المسك من عطف العام على الخاص لأن ما تقدم أفراد
 خاصة وهذا عام في كل ما يسمى طيبا وأفراده كثيرة ومنها النرجس والخيري بكسر الخاء وبعد هاء
 ساكنة ثم راء ثم ياء مشددة وغير ذلك (ويحرم) أيضا على المحرم (رش ماء الورد وماء الزهر) عليه وعلى
 ثوبه أو بدنه أو فراشه لأن ذلك يصدق عليه أنه استعمال طيبا وهذا بخلاف ما إذا شمه من غير التصاق بأنفه
 فلا يحرم لأنه لا يعد مستعمله كما في الوضوء (وكذلك الدهن المطيب) أي الذي فيه طيب يحرم رشه
 عليه (ويحرم) على المحرم (شمه) أي الدهن المطيب كما يحرم رشه لتضمن ذلك استعمال الطيب (ويحرم)
 عليه (دهن جميع بدنه به) أي بالدهن المذكور لما ذكر من التضمن المذكور وذلك (كدهن الورد)
 دهن (البنفسج) أي الدهن المطروح فيه الورد والدهن المطروح فيه البنفسج وفي معناه الآس (وما
 أشبه ذلك) من الأدهان المطروح فيها الطيب كدهن الزنبق بفتح الزاي وسكون النون وفتح الباء
 الموحدة ودهن الياسمين الأبيض وكدهن الأترج ودهن النارنج ودهن زهر الأترج وأما دهن البان
 المنشوش وهو المخلوط بالطيب فهو طيب وغير المخلوط ليس بطيب والمنشوش بفتح الميم وإسكان
 النون وبمعجمتين بينهما واو من النشيش وهو صوت نحو الماء عند غليانه (فإن كان) الدهن (غير
 مطيب كدهن (زيت و) دهن (شيرج ونحوه) كدهن النارجين ودهن الجوز واللوز وكسمن
 وزبد وغير ذلك من سائر الأدهان التي لا طيب فيها بان لم تخطبه فاشارة إلى الجواب أن الشرطية بقوله
 (حرم) أي على المحرم (أن يدهن به لحيته ورأسه إلا أن يكون أصلع) لما فيه من التزين المنافي لحظر المحرم
 أشعث أغبر أي شأنه المأثور به ذلك والظاهر كما قال المحب الطبري التحريم في بقية شعور الوجه كحاجب
 وشارب وعنفقة والأصلع هو من لا شعر برأسه فلا يحرم عليه دهن رأسه حيث تدق (ولا يحرم) على المحرم
 (شمه) أي الدهن غير المطيب (و) لا يحرم (دهن جميع بدنه) ما عدا شعر الرأس واللحية وشعور الوجه
 على الخلاف السابق (ويحرم) على المحرم (أكل طعام فيه طيب ظاهر فيه) أي الطعام (طعمه) أي

ولا أن يربط خيطا في طرفه
 ثم يربطه بالطرف الآخر
 وله عقد الأزار وشد خيط
 عليه ه الثاني يحرم بعد
 الإحرام الطيب في الثوب
 والبدن وفي الفراش
 كسك وكافور وزعفران
 وشم الورد والبنفسج
 والنيلوفر وكل مشوم
 وكل طيب ويحرم رش
 ماء الورد وماء الزهر
 وكذلك الدهن المطيب
 ويحرم شمه ويحرم دهن
 جميع بدنه به كدهن الورد
 والبنفسج وما أشبه ذلك
 فإن كان غير مطيب كزيت
 وشيرج ونحوه حرم أن
 يدهن به لحيته ورأسه إلا
 أن يكون أصلع ولا يحرم
 شمه ودهن جميع بدنه
 ويحرم أكل طعام فيه
 طيب ظاهر فيه طعمه

طعم الطيب (أو) ظاهر فيه أي الطعام (لونه) أي الطيب (أو) ظاهر فيه (ريحه) أي الطيب (ك) ظهور (رائحة ماء الورد) ظهور (لون الزعفران و) ظهور (طعمه) أي طعم الزعفران (وطعم العنبر في الجوارش) متعلق بظهور قال في القاموس وجرشت الشيء إذا لم تنعم دقه فهو جريش اه فعمل بمعنى مفعول وكان الأولى للمصنف أن يقول في المجروش لأن الجوارش اسم لآلة الجرش والجرش هو الفعل والشيء الذي يجرش يقال له مجروش أي مطحون فإذا وضع العنبر فيما يجرش وظهرت رائحته مثلاً حرم استعماله إلا أن يقال قد أطلق المصنف الجوارش وأراد منها المجروش مجازاً وسلا والعلاقة الالية لأن الجوارش آلة في الجرش كما سبق والجرش لغة أهل الشام وقوله (ونحوه) معطوف على ما قبله من الجار والمجرور وهو مرجع ضمير نحوه أي من الخلو كالفالوذ والمهلية فقد جرت عادة الناس بوضع ماء الورد فيما ذكره شيء من الهيل وإنما جمع المصنف اللون والطعم في الزعفران معاً إشارة إلى أنه لا يضر بقاء اللون فقط من غير طعمه فإذا وجد معاً في الطعام حرم ووجب الفدية على المحرم الأكل منه (ويحرم) على المحرم استعمال (دواء العرق) بفتح العين والراء وهو ما يجتمع على الجسد من شدة الحرود أو ما يزيل رائحته الكريهة منه بطيب وإضافة دواء للعرق على معنى اللام وإنما قدرت استعمال لأن التحريم إنما يتعلق بالأفعال لا بالذوات فلا يرد أن دواء العرق لا يتصف بالتحريم لأنه ذات كاعلمت وهو في كلامه فاعل يحرم وقوله (والكحل) معطوف على دواء في كلام المصنف وهو مرفوع لأنه فاعل يحرم وحيث يشك علينا صفتها وهي قوله (المطيين) فالقياس الرفع لأن الصفة تتبع الموصوف في الإعراب ولا يقر بأجر عطفها على العرق فيلزم عليه تسليط المضاف وهو دم على الكحل مع أنه لا دواء للكحل بل هو مطيب من غير غلظة دواء بخلاف العرق فإنه لا طيب فيه إلا بدوائه الخاطلة له بختمير المضاف المذكور وهو استعمال يزول الأشكال فيصير كل من دواء العرق والكحل مجروراً بإضافة المضاف المذكور إليه والصفة حيث تجرورة تابعة للموصوف جراً للضمير المستتر في المصيين يعود إلى الدواء والكحل فطيب الدواء يكون في البدن وطيب الكحل يكون في العين لحصل من استعمالهما طيب لما ذكره وإن احتاج اليهما في بعض الأحيان لدفع الرائحة الكريهة الناشئة من العرق ولدفع الأذى عن العين باستعمال الكحل لكنه يستغنى عن ذلك بزوال الرائحة بالماء الطين الغير المطيب وبالأشنان أو الفاسول وكذلك الكحل فإنه يستغنى فيه عن الكحل المطيب بكحل غير مطيب ثم اعلم أن جميع ما تقدم من هذه المحرمات من أول الثاني إلى هنا يشترك فيه الرجال والنساء والختان (الثالث) من محرمات الأحرام الخمسة (يحرم) على المحرم ذكره كان أو أثنى بشرط كونه عامداً عالماً بالتحريم مختاراً ذا كرا للأحرام وفي بعض النسخ بالواو قبل الثالث والظاهر حذفها حتى يكون الكلام على نسق واحد كالثاني فإنه لا أو فيه والثالث مبتدأ وجملة يحرم خبر عنه ولا تحتاج إلى رابط وفاعل الفعل قوله (حلق شعره وتنقه) أما بيده أو بمقاط يلقط شعره والمراد إزالته بأي نوع كان سواء كان حلقاً أو قصاً أو تنفاً أو أحرافاً ولو بالنورة ولو كان الشعر المزال قليلاً كشجرة واحدة دون النسيان والجهل بالتحريم ودون الإكراه فلا أثم عليه حيثن هذا تعلم أن في كلام المصنف مضافاً مقدراً أو لا وثانياً أي حلق بعض شعره وتنقه بعض شعره لأن الشعر اسم جنس جمعي أقله ثلاث شعرات فظاهره أنه لا يحرم إلا إذا كان كثيراً ثلاث شعرات فأكثر لأنه أقل الجمع وقد علمت أنه يحرم الحلق والتنق ولو لشجرة واحدة وقد أشار المصنف إلى تقدير هذا المضاف بقوله (ولو بعض شعرة) واحدة هذا بالنسبة للتحريم وأما بالنسبة للفدية ففيه تفصيل يأتي في محله إن شاء الله تعالى فتكمل الفدية بإزالة ثلاث شعرات من أي محل كان بشرط اتحاد الوقت والمكان وإلا فلا فدية عليه بل عليه أمداد بحسب كثرة الشعرات المزالة مع التفريق في المكان

أولونه أو ريحه كرائحة ماء الورد ولون الزعفران وطعمه وطعم العنبر في الجوارش ونحوه ويحرم دواء العرق والكحل المطيين الثالث يحرم حلق شعره وتنقه ولو بعض شعرة

والزمان وسيأتي الكلام عليه وقد ذكرت هذا هنا استطراداً وقوله (تقصير) منصوب على الخبرية
 لكان المحذوفة مع اسمها كما قاله الجوزجری ای ولو كانت إزالته تقصير أو دل على ذلك قول المصنف
 أولاً ولو بعض شعرة فكان هناك محذوفة بعدلو فيحمل عليه هنا فلو اتى المصنف بالواو هنا لكان
 أوضح ويكون معطوفاً على بعض السابقة ولو مسطرة عليه وحيث يكون الكلام جارياً على قاعدة
 العربية من أن كان إنما تحذف بعد لو وإن ولعل الواو هنا سقطت من الناسخ وإلا فظاهره لا يفيد
 العطف ولا يصح نصبه على غير هذا الوجه لافادته التقييد بالتقصير مع أنه لا يشترط كما علم من كلام
 المصنف سابقاً حيث قال حلق شعره وتنقه أي إزالته مطلقاً وقوله (من رأسه أو) من (إبطه) متعلق
 بالمصدر المذكور أي لو كان التقصير المذكور ناشئاً وحاصلاً من رأسه أو من إبطه والسنة في اخذ
 شعر الإبط في غير الاحرام تحصل بالتنف لم يضره كما وقع للإمام الشافعي رضي الله عنه وهو أنه قد
 دخل عليه واحد من أصحابه وعنده المزين يحلق له إبطه فقال الإمام حالا السنة في ذلك التنف ولكن
 لا أقدر عليه (أو) كانت الإزالة المذكورة من (عائته) وهي الشعر النابت في جوانب الذكر من
 الرجل وجوانب الفرج من الإثني والخثي (أو) كانت الإزالة المذكورة (من شاربوه) من (سائر
 جسده) لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة في هذا الحكم وحرمة المذكورات من غير الرأس بطريق
 الحمل عليه فاما حرمة إزالته من الرأس فلقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فانهى
 في الآية وأرد على خصوص الرأس ولكن يقاس عليه غيره من أنواع الإزالة بجامع أن في كل طرفها
 وتزينا (و) يحرم على المحرم أيضاً (تقليم اظفاره) أي جنسها الصادق بالقليل والكثير وهذا من
 جهة حرمة الإزالة لا من جهة الفدية وأما هي فسياتي الكلام عليها كما نبهنا على ذلك فيما تقدم
 وقد أشار المصنف بقوله (ولو بعض ظفر) إلى أن في كلامه تقدير مضاف وهو يحرم على المحرم
 تقليم بعض اظفاره حتى يكون الحكم المذكور وهو حرمة تقليم الاظفار ليس قاصراً على الجمع بل
 ولو بعض ظفر كما أشرت إلى ذلك بحمل الاضافة على ارادة الجنس الصادق بالقليل والكثير ولا فرق
 في حرمة تقليمها بين أن تكون من اصابع اليدين فقط أو من اصابع الرجلين كذلك أو منهما معا
 أو البعض من اليدين والبعض الآخر من الرجلين ولا فرق بين الذكر والإثني والخثي ولا فرق
 بين القطع أو الكسوفها وذلك قياساً على إزالة الشعر بجامع الترفه والتزين في كل وعمل حرمة ما ذكر
 في الشعر والظفر إذا كان مقصوداً بالإزالة فلو قطع المحرم عضو أو قطع اصبعاً على كل منهما شعر
 أو ظفر فلا فدية لانهما تابعا لغيرهما لا مقصودان بالإزالة وعمله أيضاً إذا كانت الإزالة المذكورة
 من نفسه اما اذا كانت من غيره وكان ذلك الغير حلالاً فلا وإن كان محرماً وقد اذن لغيره في
 الإزالة المذكورة حرم على المحرم الاذن لغيره في الإزالة وكذلك المحرم المزيل فالحرمة عليهما معا
 والفدية على المحلوق وإن كان نائماً أو مكرهاً فالفدية على الحالق وإن سكنت ولم يدفعه مع قدرته على
 الدفع فكل لو حلق باذنه فالفدية على المحلوق وقد أشار المصنف إلى حكم المذكورات بعد بيان
 أعيانها فقال (فإذا تطيب) المحرم الشامل للذكر والإثني (أو لبس) ثوباً أو غيره من أنواع الملابس
 المحرمة على المحرم (أو حلق) أي أزال (ثلاث شعرات) فأكثر (أو قلم) من ذكر (ثلاثة اظفار)
 فأكثر (أو باشر) الرجل المحرم (فما دون الفرج) أي فيما عداه (بشهوة) متعلق بالفعل قبله
 (أو دهن) شعر رأسه ولحيته بالدهن الذي لم يوضع فيه طيب ولو كان الدهن المذكور لشعور الوجه
 على الخلاف فيها أو جامع ثانياً بعد اجماع المفسد أو جامع بين التحليل أو لبس ما منع من لبسه وكان
 ذلك بمنع عذر وجواب إذا الشرطية قوله (لزمه شاة) بفعل ما ذكر مجزئة في الاضحية وهي جذعة ضان
 سنهاسنة وطعنت في الثانية أو ثنية معز عمرها ستان وشرعت في الثالثة (ويخير) الشخص في فدية

تقصيراً من رأسه أو إبطه
 أو من عائته أو من شاربيه
 وسائر جسده وتقليم
 اظفاره ولو بعض ظفر
 فإذا تطيب أو لبس أو حلق
 ثلاث شعرات أو قلم ثلاثة
 اظفار أو باشر فيما دون
 الفرج بشهوة أو دهن لزمه
 شاة ويخير

هذه الانواع (بين ذبحها) أى الشاة وتفرقة لهما على فقراء الحرم ومساكينه وإن لم يكونوا من أهل مكة كالغرباء الداخلين في الحرم قبل أو أن الحج (وبين أن يطعم ثلاثة أصع) بالمقد جمع صاع لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى مزرأه ففدية أى خلق ففدية من صيام أو صدقة أو نسك وإذا وجبت الفدية مع العذر فبدونها أولى وغير الخلق مقيس عليه ويشترط لوجوبها في ذلك أن تفعل في حال العمد والعلم بالتحريم أما فعلها مع النسيان للأحرام فلا تجب فيه فدية في غير ما كان من باب الاتلاف أما ما كان من باب الاتلاف كالخلق للرأس مثلا والقلم للأظفار فأنها تجب ولو مع النسيان وإذا فعل هذه المحرمات مع الجهل بالتحريم بان كان بعيدا عن العلماء أو كان قريب العهد بسلام فلا فدية عليه ما لم يكن ذلك من باب الاتلاف ولا فتجب عليه أيضا وكذلك قتل الصيد فيجب فيه الجزاء مطلقا سواء فعله عامدا أو ناسيا عالما بالتحريم أو جاهلا به وهذا هو الاتلاف المحض وأما الخلق والقلم والجماع ففيها نوع تفرقة ونوع اتلاف فالاصح في الخلق والقلم وجوب الفدية ولو مع الجهل والنسيان كما مروا أما الجماع فالاصح أنها لا تجب إلا مع العمد والعلم بالتحريم والاختيار وأما ما كان من باب الترف المحض كالطيب واللبس فيشترط في وجوبها فيه العلم بالتحريم والعمد كما تقدم ذكره الشيخ عميرة على المحلى وخروج بقوله ثلاث شعرات يالجم الشعرة الواحدة والشعرتان ففيها مد وفيها مدان هذا هو الاظهر وتحت قولان أحدهما أن في الشجرة الواحدة درهما وفي الشعرتين درهمين وثانيهما أن في الشعرة الواحدة ثلث دم وفي الشعرتين ثلثي دم على قياس وجوب الدم في الثلاث عند اختياره وصاحب الاظهر والقائل بالدرهم يقولان تبعض الدم عسر فعدل الاول منهما إلى الطعام لأن الشرع عدل الحيوان به في جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة والمد أقل ما وجب في الكفارات فقولت به وعدل الثاني إلى القيمة وكانت قيمة الشاة في عهده صلى الله عليه وسلم ثلاث دراهم تقريبا فاعتبرت عند الحاجة إلى التوزيع ومثل ذلك يقال في الاظفار في الظفر الواحد مد وفي إزالة الظفرين مدان الخ ما تقدم وفي إزالة ثلاث شعرات أو ثلاثة اظفار تكمل الفدية لكن بشرط اتحاد الزمان والمكان كما سيأتى إن شاء الله تعالى الكلام على ذلك والامداد التي تخرج عن الشعرات المتفرقة تعطى ولو لشخص واحد بخلاف الفدية الكاملة لا بد من إعطائها وتفرقتها على ستة مساكين لكل واحد نصف صاع كما سيذكره المصنف وأصل أصع أصوع أبدل من واوه همزة مضعومة وقدمت على صاده وقلبت ضميتها إليه وقلبت هي الفاسا كنة فصار أصع وهو أربعة امداد (لكل مسكين نصف صاع) وهو مدان فجملة الامداد اثنا عشر مدا على ستة مساكين لكل شخص نصف (وبين صوم ثلاثة ايام) ولو مفرقة وقد اشار إلى ذلك ابن المقرئ في النوع الرابع حيث قال

وخيرن وقدورن في الرابع * إن شئت فاذبح أو فجد بأصع
للشخص نصف أو فسم ثلاثا (أى من الايام) * تجتث ما اجتثته اجتثانا
وقد بين ابن المقرئ أفراد ذلك بقوله

في الخلق والقلم ولبس دهن * طيب وتقبيل ووطء ثنى

* أو بين تحليل ذوى احرام * فهذه الثمانية المذكورة فديتها على سبيل التخيير والتقدير كما علمت (فان علم) المحرم (انه ان سرح لحية أو خلعها انتفش شعر) أى خرج منها شعر بواسطة التسريح أو التخليل (حرم) عليه (ذلك) الفعل لانه سبب أو صله إلى امر حرام ومثل الحية شعر الرأس فان لم يعلم ذلك بان ظن أو شك كره التسريح والتخليل فان مشط أو خلل فتف شعره لزمته الفدية بلا إثم لكنه مكروه كما علمت (فلو خلل) شعر لحية (أو غسل وجهه فرأى) عقب ذلك (في كفه شعرا أو علم انه هو

بين ذبحها وبين أن يطعم
ثلاثة أصع لكل مسكين
نصف صاع وبين صوم
ثلاثة ايام فان علم انه إن
سرح لحية أو خلعها انتفش
شعر حرم ذلك ولو خلل
أو غسل وجهه فرأى في
كفه شعرا وعلم انه هو

الذى تنفه حين غسل وجهه أو حين (خلل) لحيته (لزمه الفدية) لوجود سببها وكان الاولى التأنيث في الفعل لان الفاعل مؤنث تانيثا مجازيا وهو اسم ظاهر ويجوز فيه التذكير وانما لزمته الفدية لتيقن ازالة الشعر بفعله (وإن علم أنه كان قد انتف بنفسه) من غير فعل (أو لم يعلم هذا) أى انه انتف بنفسه (ولاذك) أى انه هو تنفه (فلا شيء عليه) لحصول الشك المذكور والاصل براءة الذمة هذا جواب لقوله وان علم الخ (وان احتاج) المحرم (الى حلق الشعر) من نفسه أو غيره (لمرض أو) (حر أو) (لشكته قل أو احتاج إلى لبس المحيط للحر) أى لدفعه عنه (أو) لدفع (البرد أو) احتاج (إلى تغطية الرأس) من أجل ما ذكر (فله ذلك) من غير أثم (ويغدى) شاة مجزئة تفي الاضحية وهى للتخير كإمر وتقدم دليله في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا الى آخر الآية وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال للكعب بن عجرة يؤذيك هوام رأسك قال نعم قال انك شاة أو صم ثلاثة أيام أو أطعم فرقا من الطعام على ستة مساكين والفرق بفتح الفاء والراء ثلاثة أصع وقيس بالخلق غيره من قلم الاظفار ففدته كذلك وقيس بالمعدور غيره لانها إذا وجبت مع العذر بغيره أولى ويستثنى لبس السراويل للعذر فانه أيسر لبسه عند عدم الازار ولا تجب فيه الفدية كذلك لبس الخفين المقطوعين عند عدم التعلين فانه لا فدية فيهما لان ستر العورة ووقاية الرجل من التلباس مأمور بهما فتخفف فيهما ولو نبت في عينه شعر وقطعه أو قلعه فلا فدية وهذا مما أيسر للعذر لكن لا تجب فيه أيضا أو غطي شعر حاجبيه وعينه وقطع المغطى فقط فكذاك ولو قطع من ظفره المنكسر فكذاك لا فدية أو صال على المحرم صيد وقله فلا فدية لان قتله جائز حيث دد فمما للضرر (الرابع) من الانواع الخمسة التى تحرم على المحرم (الجماع في الفرج) حال الاحرام قبلا كان الفرج أو دبر من كل حيوان اقله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج أى فلا ترفثوا والرفث هو الجماع (و) تحرم (المباشرة فيما دون الفرج) أى فيما عداه من باقى الجسد (بشهوة) فالجماع والمجرور متعلق بتحريم وذلك (كالقبلة) والمفاخذة (والمعانقة واللمس) باليد (بشهوة) لان المباشرة المذكورة وسيلة للجماع فاذا حرم هو حرمت هى لان من حام حول الحى يوشك ان يقع فيه ويخرج بشهوة ما إذا لمس بغير شهوة ولو عمد فلا يحرم ولا فدية وفى معنى المباشرة بشهوة في التحريم ولزوم الفدية الاستمنا باليد بان يخرج المني بيده أو بيد غيره وهو أولى لانه افحش من اخراجه بيده ولكن لا يفسد الحج فتكون فديته مثل فدية الخلق في التخيير والتقدير (فان جامع) المحرم جماعا (عمدا) أو عامدا بمعنى معتمدا فعمدنا اما صفة لموصوف محذوف أو حال من فاعل جامع بالتأويل المذكور (في العمرة) وحدها (قبل فراغها) أى قبل الفراغ من اعمالها حتى لو بقى مقدار شبر أو اقل في المرة السابعة من مرات السعى بان لم يصل فيه الى المكان الذى تنتهى اليه المسافة يعنى أنها تفسد قبل الخلق ان جعلناه نسكا وإلا فقبل السعى فكل من الجار والظرف متعلق بجامع (أو) جامع المذكور (في الحج) ولو كان قارنا (قبل التحلل الاول) منه وقد أشار المصنف الى جواب الشرط الاول والثاني بقوله (فسد نسك) الذى جامع فيه من العمرة المذكورة والحج ولو قارنا وفساد العمرة المنفردة عنه بطريق القياس عليه بجامع اتحاد الاعمال فى كل من الاركان والواجبات والسنن وأما فساد الحج قبل الوقوف فبالاجماع وكذلك بعده وقبل التحلل الاول عندنا قياسا على ما قبل الوقوف لان الوطء فيهما قد وافق احراما صحيحا وقد نهى الله عن الرفث فيه حيث قال فلا رفث ولا فسوق والرفث مفسر بالجماع كما مر آتفاوا الاصل فى النهي اقتضاء الفساد لان قوله فلا رفث وإن كان خبرا فى اللفظ فعنايه النهي ولو ابقى على الخبر لاستحال تحلله وقد سبق تأويله بلا ترفثوا لاجل هذا المعنى واحتز يقول قيل فراغها عما إذا فرغ منها وقد أتى فلا شيء عليه حيث دد وفهم منها انها كانت منفردة عن الحج واما لو كانت داخلة فيه فتكون تابعة له صحة

الذى تنفه حين غسل وجهه أو خلل لزمه الفدية وإن علم انه كان قد انتف بنفسه أو لم يعلم هذا ولا ذاك فلا شيء عليه وإن احتاج إلى حلق الشعر لمرض أو حر أو كثرة قل أو احتاج إلى لبس المحيط للحر أو دفع البرد أو إلى تغطية الرأس فله ذلك ويغدى . الرابع . الجماع في الفرج والمباشرة فيما دون الفرج بشهوة كالقبلة والمعانقة واللمس بشهوة فان جامع عمدا في العمرة قبل فراغها أو في الحج قبل التحلل الاول فسد نسكه

وفساداً فاذا وطئ القارن قبل التحلل فسد حججه وعمرته تبعاله ولو لم يبق من أعمالها شيء كان طاف وسعى ووقف بعرفة وحلق قبل الرمي فان أعمالها في هذه الصورة قد تمت لكن فسدت تبعاله لانه لم يتحلل التحلل الاول فان جامع بعد التحلل الاول لم يفسد حججه ولا عمرته بطريق التبع وإن كان لم يأت بجميع أفعالها وصورته كان وقف القارن بعرفة ثم رمى يوم النحر ثم طاف للافاضة ثم سعى ثم وطئ قبل الحلق الذي هو التحلل الثاني في هذه الصورة فصدق فيها أنه لم يتم أعمالها لبقاء الحلق وهو من أعمالها لكنهم لم يفسدوا تبعاله للحج ويجب على الذي أفسد نسكه المضى في فاسده بمعنى أنه يأتى ببقية الأعمال بعد الفساد ولا يخرج منه حيثئذ بل هو باق على إحرامه ولذلك قال المصنف (ويجب عليه إتمامه) أى الفاسد (كما كان يتمه لو لم يفسده) لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أى اتوا بها تامين وهو يشمل الصحيح والفاسد وغير النسك من العبادات لا يتم فاسده للخروج منه بالفساد (والقضاء) أى قضاء النسك الذى أفسده واجب (على الفور) لانه وإن كان وقته موسعاً تضيق عليه بالشروع فيه والنفل من ذلك يصير بالشروع فيه فرضاً أى واجب الإتمام كالفرض بخلاف نفل غيره لا يصير واجبا بالشروع فيه فان كان الفاسد عمرة فاعادتها فوراً ظاهراً أو حجاً فيتصور في سنة الفساد بأن يحصر بعد الجماع أو قبله ويتعذر المضى فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق فان لم يحصر أعاد من عام قابل وقوله (وإن كان الفاسد تطوعاً) غاية في وجوب القضاء فوراً (و) يجب على الواطئ (الكفارة) روى ذلك مالك عن جمع من الصحابة ولا يخالف لهم (وهى) أى الكفارة المرتبة على الوطء المفسد للنسكين (بدنة) أى واحد من الابل ذكر أو أنثى بصفة الاضحية وقيل في إفساد العمرة شاة فان لم يجد (ها) (بقرة) تجزى في الاضحية تجب بدلا عنها (فان لم يجد) ها أى البقرة (فبيع شياء) تجب بدلا عنها ضأناً كانت أو مِعْزاً ذكوراً كانت أو أنثى أو البعوض ذكوراً والبعوض الآخر إناثاً وكل ذلك يكون بصفة الاضحية وهكذا كل موضع فيه الشاة الاجراء الصيد فانه لا يشترط فيه الصفة المذكورة قبل المعتبر فيه المائثلة كما سياتى إن شاء الله تعالى (فان لم يجد) السبع شياء (قوم البدنة دراهم) بسعرمكة وإناقومت البدنة لانها الواجبة أصالة وقال ابن سريج تقوم الشياه لانها التى استقر عليها الامر (و) قوم (الدراهم طعاماً) أى واشترى بالدراهم طعاماً هذا هو المراد بتقويم الدراهم فى منصوبة على نزع الخافض أو سقطت الباء من الناسخ لان المعنى عليها أو المراد قوم الدراهم طعاماً أى جعلها ثمناً للطعام وان ترى بها طعاماً مجزئاً في الفطرة (ويتصدق به) أى بالطعام جبالاً غيره لانه أن كل (فان لم يجد) الطعام (صام عن كل مد يوماً) وخرج بقوله تعالى الواطئ الموطوءة فلا شيء عليها غير الاثم إن كانت مطاوعة له (ويجب) على من أفسد نسكه (أن يحرم بالقضاء) حجاً كان أو عمره (من حيث) أى من مكان قد (أحرم) منه (بالاداء) أى قبل الفساد إن سلك طريق الاداء وإلا فمن مثل مسافته إن سلك طريقاً آخر وقت القضاء (فان كان أحرم به) أى بالاداء (من دون الميقات) أى من قبله ولو بقليل (أحرم بالقضاء من الميقات) الشرعى وإن كان نسكه الذى أفسده فلا نعم إن سلك فيها غير طريق الاداء أحرم من قدر مسافة الاحرام فى الاداء إن لم يكن جاوز فيه الميقات محرماً وإلا احرم من قدر مسافة الميقات ولا يلزمه ان يحرم من مثل الزمان الذى احرم فيه بالاداء كان أحرم بالاداء من شوال فلا يلزمه أن يحرم بالقضاء في شوال فله التأخير إلى القعدة أو إلى الحجة قال الرافعى وفرقوا بأن اعتبار الشارع بالميقات المكان أكثر لانه يتعين بالنزودون الزمانى قال فى النهاية وفارق أى الزمان المكان بان المكان ينضبط بخلاف الزمان (ويندب) للمحرم الذى اراد ان يقضى الحج الفاسد (أن يفارق الموطوءة فى القضاء فى المكان الذى وطئها فيه) ففى المكان متعلق يفارق أى انه لا يمشى معها وقت وصوله لذلك المكان (إن قضى) الحج (وهى معه) أى مصاحبة له

ويجب عليه إتمامه كما كان يتمه لو لم يفسده والقضاء على الفور وإن كان الفاسد تطوعاً والكفارة وهى بدنة فان لم يجد بقرة فان لم يجد فبيع شياء فان لم يجد قوم البدنة دراهم والدراهم طعاماً ويتصدق به فان لم يجد صام عن كل مد يوماً ويجب أن يحرم بالقضاء من حيث أحرم به بالاداء فان كان أحرم به من دون الميقات أحرم بالقضاء من الميقات ويندب أن يفارق الموطوءة فى القضاء فى المكان الذى وطئها فيه إن قضى وهى معه

فيه ثلاثا يتذكر فيعود (وان جامع) المحرم بالحج (بعد التحلل الاول يفسد حجه) وفي نسخة نسكوهمي اعم لانه يشمل العمرة ايضا وانما يفسد لانه لم يوافق احراما تاما لانه قد فرغ من معظم الاعمال فلا يؤثر حيثئذ وطؤه الفساد بل يوجب الفدية هذا محترز قوله قبل التحلل الاول (و) يجب (عليه) أى على من جامع بعد التحلل الاول (شاة) مجزئة في الاضحية (وان جامع ناسيا) للاحرام او جاهلا بالتحريم أو مكرها (فلا شيء عليه) لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ودم الشاة المذكورة على التخيير والتقدير كما مر سابقا في كلام ابن المقرئ (ويحرم عليه) أى على المحرم مطلقا بجميع او عمرة أوهما معا (أن يتزوج) بأن يكون قابلا للنكاح اما بنفسه أو بوكالة (او يزوج) موليته بالولاية الخاصة او العامة او الوكالة (فان فعل) ما ذكر (فالعقد باطل) لخبر لا ينكح المحرم ولا ينكح لان النهي عن الشيء يقتضي الفساد كما مر هذا هو الاصل فيه وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم نكح وهو محرم لا ينافي ذلك لانه من خصائصه صلى الله عليه وسلم (ويكره له) أى للمحرم (أن يخطب امرأة) في حال الاحرام من غير عقد عليها لانه يجزه إلى المحرم (و) يكره له أيضا (أن يشهد) على نكاح سد الباب ويجوز له الرجعة في حال الاحرام بان طلقها قبله واستمر على عدم الرجعة حتى أحرم فله حيثئذ مراجعتها ما لم تمض العدة وإنما جاز ذلك دون العقد لانها استدامة نكاح بخلاف العقد فانه ابتداء نكاحه (الخامس) من المحرمات المذكورة (يحرم) على المحرم (أن) يصطاد كل صيد بمعنى المصيد (يرى ما كول) يقينا قال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما أى اخذ مستانسا كان ولا يملوكا كان اولا بخلاف غير المأكول وان كان برياً وحشياً فلا يحرم التعرض له بل ما فيه أذى كمنرو وسرفيسن قتله ومنه ما فيه نفع وضرر كفهد وصقر فلا يسن قتله لنفعه ولا يكره قتله لضرره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كسرطان ورخمة يكره قتله وبخلاف البحري في الحرم وهو ما لا يعيش إلا في البحر وما يعيش فيه وفي البر كالبري وبخلاف الانسى وان توحش لان الاصل حله ولا معارض (او ماتولد من ما كول وغير ما كول) المقام للاضمار فيحرم التعرض له احتياطاً ويصدق الغير عقلاً بغير المأكول من بحري أو بري أو انسى وبالمأكول من بحري أو انسى كمتوله من ضبع وضفدع او ذئب او حمار انسى وكتولد من ضبع وحوث او شاة بخلاف المتولد من حمار وفرنس اهالين ومن ذئب وشاة ونحو ذلك لا يحرم التعرض له ومثل الاصطياد المذكور تنفيره والاعانة عليه بدلالة أو إغارة آله ويحرم وضع اليد عليه بتملك أو إغارة أو غيرها ويحرم أن يتعرض لجزئه وريشه وشعره ويبيضه ولبنه (فان مات الصيد) المأكول إلى آخر القيود السابقة حال كونه مستقراً (في يده) أى المحرم (او) لم يمت في يده لكنه (اتلف) بفعله (او اتلف جزاء) كيدته مثلاً (لزمه الجزاء) لقوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم الآية وهذه الفدية على التخيير والتعديل فان كان مملوكاً لزمه الجزاء لحق الله تعالى والقيمة للمالك وقد بين المصنف الجزاء بقوله (فان كان له) أى للصيد المقتول (مثل من النعم) وهى الابل والبقر والغنم (وجب مثله) حال كونه (من النعم) المقام للاضمار أى منها وهذا جواب لقوله فان كان الخ والمراد بالمثل في الآية التقريب لاحقيقة المماثلة وتراعى في الصورة لاف القيمة فيفدى الكبير والصغير والصحيح والمريض والسمين والمهريل والمعيب بمثله رعاية للمماثلة التي اقتضتها الآية بشرط اتحاد الجنس والعيب والعور ولا يضر اختلاف محله فيهما كأعور يمين بيسار ويجزى الذكر في النعامة الذكر أو الانثى بدنة أى واحد من الابل وفي بقرة الوحش أى الواحدة منه وحمارة بقرة أى واحدة من البقر وفي الغزال عزوهى الانثى من المعز التي تمت لها سنة والغزال ولد الظبية إلى أن يطلع قربناه ثم يسمى الذكر ظيباً والانثى ظبية وهما المراد بالغزال ليناسب كبر العز وفي الازناب عناق وهى الانثى من المعز حين تولد

وان جامع بعد التحلل الاول لم يفسد حجه وعليه شاة وان جامع ناسيا فلا شيء عليه ويحرم عليه أن يتزوج أو يزوج فان فعل فالعقد باطل ويكره له أن يخطب امرأة وأن يشهد الخامس يحرم أن يصطاد كل صيد يرى ما كول أو ماتولد من ما كول وغير ما كول فان مات الصيد في يده أو اتلفه أو اتلف جزؤه لزمه الجزاء فان كان له مثل من النعم وجب مثله من النعم

ما لم تستكمل سنة وفي اليربوع وهو معروف جفرة وهو الاثني من المعز إذا بلغت أربعة أشهر والمراد بالعناق ما فوق الجفرة فان الارنب خير من اليربوع وفي الضبع كبش والذكر افضل وفي الحامل حامل ولا تدبج بل تقوم بمكة محل ذبحها ويتصدق بقيمتها طعاما أو يصوم عن كل مديوما فان القت جنيامايتا وماتت فكقتل الحامل وإن عاشت ضمن نقصها اوحيا وما ناضسهما او مات دونها ضمن وضمن نقصها ثم بين ما تقدم أن هذا الدم على التحجير والتعديل بقوله (يخير) المخرج (بنه) أي بين المثل (وبين) لإخراج (طعام بقيمته) أي قيمة المثل (وبين صوم) عند فقد الطعام (لكل مديوم) يصومه عنه هذا إذا كان للصيد مثل وأشار إلى خلافه وهو عدم المثلية فقال (وإن لم يكن له) أي للصيد (مثل من النعم وجبت) على من لزمه ذلك (القيمة) أي إخراجها (إلا في الحمام) فيه نقل وقد عرف المصنف نوعا من الحمام بقوله (وهو ما عب) أي شرب من غير مص (وهذر) أي صوت كحمام وفواخت وقرى وكل ذي طوق سواء اتفقا أو اختلفا فإنه لا مثل له ومع ذلك لا يجب فيه القيمة المذكورة لان في الحمام النقل كما تقدم والنقل إمام النبي صلى الله عليه وسلم أو عن عدلين من الصحابة أو من التابعين فن بعدهم فإنه يتبع ما حكموا فيه وهو ما أشار إليه المصنف بقوله (فشاة) تجب في قتل حمامة واحدة نص عليه الشافعي رضي الله عنه اتباعا للآثار المنقولة عن السلف لتوقيف بلغهم في ذلك وقد حكمت الصحابة بذلك ولم يوجد لهم مخالف ومستندهم توقيف أيضا بلغهم ومن الآثار الواردة في قتل ماله مثل ما رواه البيهقي عن عمر وعلي وابن عباس ومعاوية أنهم قضوا في النعامة بيدته وعن ابن عباس وأبي عبيدة وعروة بن الزبير أنهم قضوا في حمار الوحش وبقرة ببقرة وعن ابن عباس أنه قضى في الأرنب بعناق وقال في الضبع كبش وعن ابن مسعود أنه قضى في اليربوع بجفرة أو جفرة وعن عمرو بن عوف أنهما حكما في الظبي بشاة وعن عبد الرحمن بن عوف وسعد أنهما حكما في الظبي بتيس اعفر وروى عن مالك عن أبي الزبير عن جابر أن عمر قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بجفرة وهذا إسناد صحيح مليح اه من المحلى على المنهاج (ثم) يخير القاتل لذلك الصيد الذي لا مثل له ومثله الجراد وبعض الطيور غير الحمام بين ثلاث خصال أشار إليها بقوله (إن شاء يخرج بالقيمة) أي قيمة المقتول الذي لا مثل له أي يشتري بها (طعاما) مجزئا في الفطرة (أو يصوم لكل مد) أي بدله وعوضه (يوما) ويكمل المنكسر لان الصوم لا يتبعض ومثل هذا يقال في فدية الجماع المفسد عند رجوعه إلى الصوم وهذه المحرمات كما تحرم على المتلبس بالاحرام تحرم على من كان في ارض الحرم ولو حلالا وكذلك يحرم عليه التعرض لقطع الشجر والنبات فيه لكن المصنف لم يذكر ذلك لأنه فرض كلامه فيمن كان محرما ولم يتعرض لغيره ثم بين أن حكم المرأة فيما تقدم إلا ما استثناه كالرجل فقال (ويحرم ذلك) أي المذكور في هذه الانواع الخمسة (على الرجل والمرأة إلا فعل التجرد) الاضافة للبيان أي فعل هو التجرد (من المخيط وإلا كشف الرأس فيختص وجوبه) أي وما ذكر من التجرد وكشف الرأس (بالرجل) واطافة كشف الرأس من اضافة المصدر إلى مفعوله أي إلا كشف المحرم الذكر رأسه وتقدم أن المراد بالرجل الذكر وبالمرأة الاثني فيدخل في المحرم الصغير والصغيرة فيجب على وليهما منعهما من فعل المحرمات (لكن يلزم المرأة) حرة كانت أو غيرها (كشف وجهها) وتستر سائر بدنها لأنه عورة وهي مأمورة بسترها عن اعين الناس الا جانب حتى يحرم عليها كشف شيء من رأسها لأنه عورة كالبدن ويجب ستر جزء من وجهها تبعا لستر رأسها من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فالمرأة خالفت الرجل في هذا الواجب وهو أنها تستر رأسها وتكشف وجهها الحديث البخاري ولا تنتقب المرأة لكن يلزمها ستر جزء منه الحاقا له بالراس احتياطا لأنه عورة ويحتاط في ستر العورة ما أمكن لكن

يخير بينه وبين طعام بقيمته وبين صوم لكل مديوم وإن لم يكن له مثل من النعم وجبت القيمة إلا في الحمام وهو ما عب وهذر فشاة ثم إن شاء يخرج بالقيمة طعاما أو يصوم لكل مديوم ما يحرم ذلك على الرجل والمرأة إلا فعل التجرد من المخيط وإلا كشف الرأس فيختص وجوبه بالرجل لكن يلزم المرأة كشف وجهها

هذا في الحرمة بخلاف الامة فرأسها ليس بعورة بالنسبة للاحرام والصلاة فعورتها بالنسبة لها كعورة الرجل وهذا قول القاضي ابي الطيب وشذ فيه قال في شرح المذهب ما ذكر في احرام المرأة ولبسها لم يفرقوا فيه بين الحرمة والامة ومثل كشف الوجه في الوجوب حرمة القفازين للدين أى يجب عليها ان تسترهما بهما وهما ما يعمل للدين وقت شدة البرد ويحشى كل منهما بقطن وهذا أى ما ذكر من حرمة ستر الدين بالقفازين أحد قولين للامام الشافعي رضى الله عنه وهذا هو الاظهر وهو حرمة الستر للحديث السابق في كلام البخارى وهو لا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين فهما محرمان على الرجل والمرأة فهما من المشترك (فان أرادت) المرأة (الستر) أى ستر الوجه عن أعين الناس خوفا على نفسها من النظر اليها (سدلت) أى أرخت (عليه) أى على الوجه المكشوف (شيئا) كمنديل يمنع رؤية الناس لها (بشرط أن لا يمس) ذلك الشيء (وجهاها) بان ترفعه عنه بوضع مروحة مخزقة على طرف الراس وتشدها بحيط حتى تستمسك وتسدل المنديل من فوقها فلا يصل ذلك الشيء المسدل حيثن إلى وجهها ومثل المروحة أعواد من خوص تركب ويجعل بعضها فوق بعض يربط اطراف الاعواد بعضها ببعض ويرخى فوق تلك الاعواد منديل مثلا فلا يرى الوجه ولا يصل المنديل الموضوع فوق الاعواد إلى الوجه وهذه الاعواد تجعل على الوجه متحافية عنه وتربط اطرافها من وراء الراس وهو المعروف الآن عند نساء الامصار والعرب بالفوق فهو يكون مصنوعا للنساء في المواقيت عند إرادة الاحرام فيكون هذا الفوق بمنزلة الظلة للرجل والمحمل حتى لو فعلت المرأة هذه الاعواد لدفع الحر عن وجهها ايضا اول دفع البرد لجاز لها ذلك يعنى انه يجوز لها ان تفعل هذا الحاجة أو غيرها كما في المحلى (فان مسه) أى مس الشيء المسدل الوجه (من غير اختيارها) لم يضرب لكن ترفعه حالا عند التمكن من رفعه فان تركته بعد التمكن منه عامدة عالمة بالتحريم لزمها الفدية (وللمحرم حك رأسه وبدنه باظفاره) بحيث لا يقطع شعره أى جنسه الصادق بالقليل والكثير (وله) أى للمحرم (قتل القمل) وتحتيته من بدنه للحاجة إلى ذلك (لكن يكره ان يفلى المحرم رأسه) وكل موضع فيه شعر مخافة سقوط شعر به ولما فيه من الترفه (فان قتل منه) أى من رأسه أو غيره (قلة ندب ان يتصدق ولو بلفمة) نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى قال الجمهور وهذا التصديق مستحب وقال بعضهم واجب لما فيه من ازالة الاذى عن الراس وقال الشافعي وإى شيء قد اهابه فهو خير منها وإنما لم يجب التصديق به لانها ليست ما كولة فاشبهت السباع والحشرات في قتلها وقال الشافعي أيضا وللصبيان وهو يبيض القمل حكمه لكن فديته أقل من فدية القمل في التصديق لكونه اصغر منه نقله في المجموع ثم قال وحقيقة الفدية ليست للقمل بل للترفه بازالة الاذى عن الراس ونحوه فاشبه ازالة الشعر

(فصل) فيما يطلب على وجه الاستحباب عند الدخول على أم القرى زادها الله شرفا ورفعته مدوة جود الثرى وتسمى بمكة ويكنى ثلاثين اسما وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى ومكة افضل الارض الاحاديث الصحيحة التي لا تقبل النزاع كما قاله ابن عبد البر وغيره وافضل بقاعها الكعبة المشرفة ثم بيت خديجة بعد المسجد نعم التربة التي ضمت أعضاء سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل من جميع ما مر حتى من العرش والكرسى وتستحب المجاورة بمكة كما قاله النووي في الايضاح إلا أن يغلب على ظنه وقوع محذور منه بما قاله في النهاية (إذا اراد) الشخص (دخول مكة) شرفها الله تعالى (اغتسل) ندبا (خارج مكة) المقام للاضمار أى خارجها لتقدم المرجع ومثل الغسل التيمم كما سر لانه للعبادة ايضا ولو في حيض أو نحوه للاتباع في الغسل رواه الترمذى وحسنه وقيس بالغسل التيمم وقوله خارج مكة كبردى طوى بفتح الطاء اشهر من كسرها وضمها وهى قرية

فان أرادت الستر سدلت عليه شيئا بشرط أن لا يمس وجهها فان مسه من غير اختيارها لم يضرب وللحرم حك رأسه وبدنه باظفاره وله قتل القمل لكن يكره أن يفلى المحرم رأسه فان قتل منه قلة ندب أن يتصدق ولو بلفمة (فصل) إذا أراد دخول مكة اغتسل خارج مكة

من أبنية مكة وهذا باعتبار الزمن المتقدم وإلا فالأبنية قد اتصلت الآن بها من كل جانب ولم يكن سابقا ما في تلك البقعة إلا هي والان كثرت المياه حولها وجعل حولها بساطين من كثرة المياه ولكن الأفضل الاغتسال منها اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم والظاهر أن هذا الأدب ليس خاصا بالحرم بل يطلب من كل من اراد الدخول ويستثنى من هذا للعموم من أحرم من التعميم واغتسل للأحرام هناك فلا يسئ الغسل له عند دخوله مكة لقرب الزمن من غير تغيير رائحة وما تقدم من أنه يغتسل بذي طوى أى إن كان داخلا من جهتها وإلا اغتسل من الجهة التي يدخل منها ويكون بينه وبين أبنية مكة مثل مسافة ما بين طوى والأبنية المذكورة وينبى في هذا الغسل سنية وهو دخول مكة وقد اشار إلى ذلك بقوله (بنية دخول مكة) متعلق باغتسل اول الفصل لانه عبادة مقصودة مثل الاغتسال التي تقدمت يشترط فيها التعيين وقصد الفعل وقد تقدم في محله (و) يسن (أن يدخلها بالنهار) اقتداء به صلى الله عليه وسلم فانه دخلها نهارا في حجة الوداع وقال خذوا عني مناسككم ولانه اعون للداخل وأرفق به من حيث ظهور الطرق وعدم الخفاء ولان الليل محل السكون وربما يحصل له تأذ بمصادمة البنيان خصوصا إذا كان آخر الشهر (و) يسن (أن يدخل من باب المعلا من ثنية كداء) الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله وثنية كداء بالفتح والمد وهي اسم للعبة الضيقة بين الجبلين سواء كانت في طريقه كالقادم من جدة والقادم من المدينة وإلا فخرج ويميل إليها على ما صححه النووي خلافا لما نقله الراقعي عن الأصحاب للاتباع رواه مسلم ولفظه كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من السفلى والعليا تسمى ثنية كداء بالفتح والمد والتون والسفلى تسمى ثنية كداء بالضم والقصر والتون وهي عند جبل قمعقان واختصت العليا بالدخول والسفلى بالخروج لان الداخل يقصد مكانا على المقدار والخارج عكسه وقضيته انه لا فرق في سنية الدخول بين المحرم وغيره كالاغتسال وقوله (ماشيا حافيا) حالان من فاعل يدخل والثانية مقيدة بقوله (ان لم يخف نجاسة) لان المشي فيه تواضع وادب ولو اراقوا الركوب بلا عذر ولو على اكتاف الرجال خلاف الاولى كافي المجموع فان خاف النجاسة فلا يطلب المشي حافيا محافظة على النجاسة وقوله (ولا يؤذى) بدخوله (احدا) قيد في الدخول والمعنى انه يدخل بلا زما للأدب بسكينة ووقار وخضوع وتذلل تعظيما لها فقد روى ابن ماجه عن ابن عباس أنه قال كانت الانبياء يدخلون الحرم مشاة حفاة ويطوفون بالبيت ويقضون المناسك كذا وقوله (برحمة) متعلق بقوله يؤذى أى يتجنب وقت دخوله الرحمة حتى لا يؤذى احدا ولا يتأذى مر بها وهو قيد في الدخول ايضا وإذا صدوت منه تلك فيكون فاقد للأدب المطلوب منه وهذا الأدب لا يختص بالداخل ولا يختص بمكان دون مكان بل ينبى التجنب عن هذه الرحمة مطلقا في مكة وغيرها في الداخل لها والخارج منها لكن يطلب منه التجنب عند الدخول طلبا أكيدا لان الداخل لها يكون مستحضرا لعظمتها عند الله وهو مشتاق إلى لقائها ولقاء الكعبة فيتأكد عليه حينئذ التجنب عنها في المواقف لهذا التعظيم (وليمض) أى يذهب بعد الدخول المذكور (نحو) أى جهة (المسجد الحرام) فهو أفضل بقاع مكة لاشتماله على البيت الشريف ويطلق المسجد الحرام على الحرم كله من الحدود إلى البنيان ويطلق على خصوص الكعبة في قوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام أى الكعبة بدليل انه كان في الصلاة والمصل يولى وجهه إلى الكعبة فيها فتعين أن المراد بالمسجد الحرام في هذه الآية خصوص الكعبة والحاصل انه إذا أطلق المسجد الحرام فالمراد به سائر الحرم كافي ذكر المضاعفة في فعل الخيرات والحسنات في المسجد الحرام والصلاة والصوم فيه فالمراد به سائر لا خصوص المسجد المبني للصلاة ولا الكعبة لانها ليست خلا للصلاة ولا لفعل الخيرات فالمضاعفة لا تختص به وإذا قيد بقرينة لفظية او معنوية فهو بحسبها (فاذا

بنية دخول مكة وأن
يدخلها بالنهار وإن يدخل
من باب المعلا من ثنية
كداء ماشيا حافيا إن لم يخف
نجاسة ولا يؤذى أحدا
برحمة وليمض نحو المسجد
الحرام فاذا

وقع بصره على البيت الشريف وهو الكعبة المشرفة وجواب إذا قوله (رفع يديه حينئذ) أي حين وقع بصره على البيت فالتون عوض عن هذه الجملة أي يرفع يديه نحو السماء مستقبل القبلة للدعاء (وهو) أي الشخص (يراه) أي يرى البيت (من خارج المسجد من موضع يقال له رأس الردم فهناك يقف) الشخص للدعاء ويرفع يديه للدعاء أيضا لقول ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواضع عند رؤية البيت وعلى الصفا والمروة وفي الصلوات والموقف وعند الجزئين أي الكبرى والوسطى بخلاف العقبة فإن الشخص يتركها بلا دعاء تفاؤلا بقبول الرمي وذكر الرؤية في قوله وهو يراه نظرا للغالب وإلا فالأعمى يرفع يديه وإن لم ير والذي في الظلمة كذلك (ويقول) الواقف هناك للدعاء (اللهم) أي يا الله (زد هذا البيت) أي الكعبة (أشريفا) أي رفعة وأعلاء (وتكريما) أي تفضيلا (وتعظيما) أي تجيلا (ومهابة) أي توقيرا (وزد من شرفه وعظمه وكرمه من حجة أو اعتمره تشريفا وتكريما وتعظيما) ومهابة (وبرا) فقد رواه أمانا الشافعي بسند مرسل ورواه البيهقي وقال أنه منقطع والبر هو الاتباع في الإحسان (اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام) قاله ابن عمر رضي الله عنهما رواه عنه البيهقي قال في المجموع واستاده ليس بقوى ومعنى السلام الأول ذو السلامة والثاني والثالث السلامة من الآفات وذو السلامة هو الله تعالى قاله الأزهري (ويدعو بما أحب من الدين والدنيا) فقد ورد في حديث غريب أنه صلى الله عليه وسلم قال تفتح أبواب السماء وتستجاب دعوة المسلم عند رؤية الكعبة (ثم) بعد هذا الدعاء (يدخل المسجد الحرام) وقد تقدم الكلام عليه وإن المراد به خصوص محل الصلاة لهذه القرينة وهي الدخول (من باب بني شيبه) متعلق بدخول وإن لم يكن بطريقه للاتباع رواه البيهقي بإسناد صحيح وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل منه قصدا لا اتفاقا لأنه لم يكن على طريقه وإنما كان طريقه من باب إبراهيم أيضا لا مشقة في الدخول منه إن لم يكن على طريقه لأن الدوران حول المسجد يمكن حتى يصل إليه فيدخل منه تحصيل هذه الفضيلة ولأن باب بني شيبه من جهة باب الكعبة والحجر الأسود وإن يخرج من باب بني سهم إذا خرج إلى بلده ويسمى بباب العمرة وينبغي المبادرة إلى الدخول المذكور (قبل أي يشتغل بحط رحله) وهو متاعه (و) قبل (كرام منزل وغير ذلك) كتمويل على استراحة أو أكل فانه يؤخر كل ذلك بين الطواف ولا يفعل شيئا منها قبله (بل يقف بعض الرفقة عند المتاع) والرواحل (وبعضهم يأتي المسجد للطواف ويؤمن أن المراد بخصوص محل الصلاة المطاف مع ما زيد عليه ولو في أروقه لأن شرط الطواف المسجدية وليس هو الكعبة بدليل أن الطواف لا يصح في داخل البيت ويكون ذلك (بالنوبة) أي إذا فرغ الطائفون أو لا يأتي غيرهم ويحرم من طاف بمبادرة إلى الطواف فقد روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت ويستثنى المرأة الجميلة والشريفة التي لا تبرز للرجال فيستحب لها تأخير الطواف ودخول المسجد إلى الليل لأنه أسرها ولتسلم من الفتنة وطواف القدوم مستحب لكل داخل محرما كان أو غير محررم إلا إذا خاف فوت الجماعة في المكتوبة وإن كان وقتها متسعا وكان عليه فاتمة مكتوبة فانه يقدم كل هذا على الطواف ثم يطوف (ويقصد) عند ابتداء الطواف (الحجر الأسود) لاجل الاستلام والتقبل وهو في الركن الذي يلي باب الكعبة المشرفة من جانب المشرق ويقال له وللركن اليماني اليمانيان وارتفاع الحجر الأسود من الأرض ثلاثة أذرع إلا سبعة أصابع (ويدنو) أي يقرب الطائف (منه) أي من الحجر بشرط أن لا يؤذي أحدا (ب) سبب (مزاحمة) حينئذ (يستقبله) أي الحجر الأسود بصدرة ويستلمه يديه (ثم يقبله بلا صوت) يرفعه عند تقبيله (ويسجد عليه ويكرر التقيل) له (والسجود عليه) أي على الحجر الأسود (ثلاثا) أي يقبله ثلاثا ويسجد عليه

وقع بصره على البيت رفع يديه حينئذ وهو يراه من خارج المسجد من موضع يقال له رأس الردم فهناك يقف ويقول اللهم زد هذا البيت تشريفا وتكريما وتعظيما ومهابة وزد من شرفه وعظمه وكرمه من حجة أو اعتمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبرا اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ويدعو بما أحب من الدين والدنيا ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه قبل أن يشتغل بحط رحله وكرام منزل وغير ذلك بل يقف بعض الرفقة عند المتاع وبعضهم يأتي المسجد بالنوبة ويقصد الحجر الأسود ويدنو منه بمزاحمة فيستقبله ثم يقبله بلا صوت ويسجد عليه ويكرر التقيل والسجود عليه ثلاثا

ثلاثا والمراد بالسجود عليه وضع الجبهة عليه للاتباع رواه في الاستسلام والتقبيل الشيخان وفي السجود
اليهقي وإنما تسن الثلاثة للبراء إذا خلا المطاف ليلا أو نهارا وإن خصه ابن الرفعة بالليل والخش
كالمرأة (ومن هنا) أي ومن هذا المكان مع الاستسلام وما معه (يقطع) المحرم (التلبية) ولو كان
الطواف للقدرم (ولا يلي في طواف ولا في سعي حتى يفرغ منهما) أي من الطواف والسعي لأنهما
أذكارا خاصة تطلب فيهما هذا هو المذهب الجديد والقديم تستحب التلبية فيهما لكن لا يجهر بها
ولا يلي في طواف الأفاضة والوداع بلا خلاف لخروج وقت التلبية بالتحلل (ثم) بعد فراغه من
الاستسلام وما معه (يضطبع) الذي كروه هو افتعال مأخوذ من الضبع بفتح الضاد واسكان الباء وهو
العصد وقدين المصنف كيفيته بقوله (فيجعل) الطائف المحرم (وسط ردائه تحت عاتقه الأيمن
ويطرح طرفيه على عاتقه الأيسر ويترك منكبه مكشوبا) كدأب أهل الشطارة وهذا الاضطباع
مخصوص في طواف فيه رمل للاتباع رواه أبو داود بإسناد صحيح كما في المجموع وروى البيهقي بإسناد
صحيح عن ابن عباس قال اضطبع رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه ورملوا ثلاثة أشواط
ومشوا في أربع (ثم) بعد الاضطباع (يشرع في الطواف) بجميع أنواعه من طواف قدوم إن كان
عمر ما يحج فقط أو بحج وعمره معا أو بعمره فقط بخلاف الوداع فإنه لا يسن فيه رمل ولا اضطباع خلافا
لبعض الشراح فإنه أدخل الوداع في أنواعه المطلوب فيها الرمل وليس كذلك (فيقف) الطائف خال
كونه (مستقبل البيت ويكون الحجر الأسود من جهة يمينه) يجعل (الركن اليماني من جهة يساره
ويتأخر عن الحجر قليلا إلى جهة الركن اليماني) بحيث يصير منكبه الأيمن عند طرف الحجر
(فينوي الطواف لله تعالى) وهذه النية إن ماتكون في طواف النفل أو طواف الوداع لا في طواف
العرض ولا في طواف القدوم لشمول نية النسك لهذه الأنواع بخلاف طواف النفل فإنه لم يكن داخلا
تحت نسك فلذلك وجبت له نية الطواف ومثله طواف الوداع وكذلك طواف نذر وقيل تجب النية
لطواف الركن وغيره قياسا على ركعتي الطواف بجامع الافتقار إلى النية فإن الصلاة لا بد لها من نية
ولو كانت نية النسك شاملة لها فكذلك طواف الركن وغيره ولو كان داخلا تحت نية النسك تجب له
النية بهذه الحجة وإن كان الأول هو الأصح لكن ينبغي مراعاة القول الثاني وباقى بالنية في أي طواف
كان وما تقدم من أن طواف الوداع كطواف النفل في وجوب النية له مبنى على أنه ليس من المناسك
وهو المعتمد عند الرافي والنووي وأما على القول بأنه من المناسك وهو المصحح عند السبكي فلا يحتاج
إلى نية لا ندرجه تحت النسك على المعتمد وقيل تجب النية أيضا كما تقدم فالخلاف جار فيه أيضا مثل
طواف القدوم قيل تجب النية فيه والمعتمد لا لاندراج المذكور (ثم) بعد النية (يستلم الحجر بيده)
لما روى الشيخان عن ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة يستلم الركن
الأسود أول ما يطوف (و) بعد الاستسلام (يقبله ويسجد عليه) أما سنية التقبيل فلما روى الشيخان
أيضا من تقبيل عمر وضمه له وقوله له إلى لأعلم أنك حجر ولو لا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقبلك ما قبلتك وأما سنية السجود عليه فلما روى البيهقي عن ابن عباس قال رأيت النبي صلى الله
عليه وسلم يسجد على الحجر ويفعل ذلك (ثلاثا كما تقدم) في أول وقوفه عنده (ويكبر ثلاثا ويقول) عند
ذلك (اللهم إيماننا بك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهديك) إيماننا وما بعده مفعول لاجله والتقدير افعله
لأجل الإيمان والوفاء بالعهود وهو الميثاق الذي أخذه الله علينا بامثال أمره واجتباب نبيه قال
بعض العلماء لما خلق الله آدم استخرج ذريته من صلبه وقال ألسنت بربكم قالوا بلى فأمر الله أن يكتب
بذلك عهد وإن يدرج في الحجر الأسود كما في شرح المنهاج (واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم)

ومن هنا يقطع التلبية
ولا يلي في طواف ولا
في سعي حتى يفرغ منها
ثم يضطبع فيجعل وسط
ردائه تحت عاتقه الأيمن
ويطرح طرفيه على عاتقه
الأيسر ويترك منكبه
مكشوبا ثم يشرع في
الطواف فيقف مستقبل
البيت ويكون الحجر
الأسود من جهة يمينه
والركن اليماني من جهة
يساره ويتأخر عن الحجر
قليلا إلى جهة الركن اليماني
فينوي الطواف لله تعالى
ثم يستلم الحجر بيده ويقبله
ويسجد عليه ثلاثا كما
تقدم ويكبر ثلاثا ويقول
اللهم إيماننا بك وتصديقا
بكتابك ووفاء بعهديك
واتباعا لسنة نبيك محمد
صلى الله عليه وسلم

أى اتباع السلف والخلف فقد روى بعض ذلك وهو ما عدا التكبير عبد الله بن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم وفى الروضة والمنهاج أنه يقول ذلك فى ابتداء الطواف وفى المجموع يقول فى كل طوفة (ثم) بعد هذا الدعاء (يمشى على جهة يمينه) حال كونه (مارا على جميع الحجر بجميع بدنه وهو مستقبله) أى البيت بحيث لا يقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر فان حاذاه ببعض بدنه وكان بعضه مجاوزا إلى جهة باب الكعبة فلا يصح أنه لا يجزئه أى لعدم المرور بجميع البدن على الحجر فلا بد فى المحاذاة من مروره على جميع الحجر بجميع بدنه إلى آخر ما قاله المصنف ولو حاذى بجميع بدنه بعض الحجر كنحيف جعله عن يساره صح طوافه قال فى المجموع بلا خلاف كما يجزئه أن يستقبل فى الصلاة بجميع بدنه بعض الكعبة ونازع ابن الرفعة فى عدم الخلاف والتثليل بالنحيف يدفع قول من قال لا يمكن المحاذاة بجميع البدن بعض الحجر دون بعض وقال فى شرح المذهب صح إن أمكن ذلك وصور بعضهم الامكان أيضا بما اذا لم يستقبل الحجر بوجهه بل يجعله على يساره وحينئذ يكون الحجر فى سمت عرض بدنه والغالب أن المنكب ونحوه مما هو فى جهة العرض دون جرم الحجر ذكره عميرة على المحلى وقول المصنف فى واجبات الطواف الآتى بيانها وإن يمر عليه أى الحجر ظاهره يخالف هذا (فاذا جاوز) أى الحجر (اقتل) عن الاستقبال وقوله (وجعل البيت عن يساره) هذا تفسير للافتتال (و) حينئذ (يطوف) أى يشرع فى الطواف ويميل يمينه إلى خارج قال فى المجموع ولو فعل هذا من أول الأمر وترك الاستقبال جاز لكن فاتته الفضيلة المذكورة (ويقول عند الباب) أى عند الجهة التى تقابله (اللهم ان) هذا (البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار) ويشير إلى مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم كفى الانوار خلافا لابن الصلاح حيث ذهب إلى أنه يعنى نفسه والمعنى على الأول وهذا مقام الذى استعاذ بك من النار فى قوله ولا تحزنى يوم يعثون والاشارة إلى المقام تكون بالقلب لا باليد وعلى الأول يكون اسم الفاعل بمعنى اناضى أى الذى استعاذ على الثانى يكون بمعنى الحال أى وهذا مقام العائذ أى الان بك من النار (فاذا وصل إلى) الركن الذى هو عند (فتحة الحجر) بكسر الحاء يسمى ذلك الركن بالعراق وهذا الحجر موضع حوط عليه بحداد قصير فيه فتحتان بين الركنين الشاميين على التغليب وكلام كثير من الاصحاب وظاهر النص يقتضى أنه من البيت لكن الصحيح أن الذى من البيت ستة أذرع فقط على اختلاف الروايات وأشار المصنف إلى جواب إذا بقوله (قال اللهم انى أعوذ بك من الشك) فى أمر الدين (والشرك) فى العبادة (والشقاق والنفاق وسوء الاخلاق) جمع خلق وهو السجدة التى انطبع عليها الشخص (و) أعوذ بك من (سوء المنقلب فى المال والأهل والولد ويقول قبالة) بضم القاف أى الجهة التى تقابل (الميزاب) وهى ما بين الفتحين السابقتين وأشار إلى مقول القول بقوله (اللهم أظلى فى ذلك يوم لا ظل إلا ظلك واسقنى بكاس سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم شربة هنيئة لا أظمأ بعدها أبدا) وفى الرافعى بعد ذلك يا ذا الجلال والإكرام (ويقول بين الركن الثالث) وهو المسمى بالشامى على الأفراد أى من غير تغليب وهو الحقيقى له خلاف الركن الذى قبله فيسمى بالعراق على الأفراد أيضا وقدم أنهما يسميان معا بالشاميين لكن على سبيل التغليب وقوله (واليمانى) معطوف على الركن الثالث وقوله (اللهم اجعله) مقول القول أى اجعل ما أنا فيه من العمل (حججا مبرورا) أى لم يخالطه ذنب ولا شئ لا يرضى الله ما خرد من البر هو الطاعة وقيل مبرورا أى متقبلا (وسعيامشكورا) أى مقبولا عندك فهو بمعنى قوله (وعلا مقبولا) لأن السعى معناه العمل والمشكور هو المقبول أى اجعل على علام مقبولا فهو صفة المحذوف (و) اجعل على (تجارة لن تبور) أى تجارة رابحة غير كاسدة عندك

ثم يمشى على جهة يمينه مارا على جميع الحجر بجميع بدنه وهو مستقبله فاذا جاوزه انتقل وجعل البيت عن يساره ويطوف ويقول عند الباب اللهم ان البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار فاذا وصل إلى فتحة الحجر قال اللهم انى أعوذ بك من الشك والشرك والشقاق والنفاق وسوء الاخلاق وسوء المنقلب فى المال والأهل والولد ويقول قبالة الميزاب اللهم أظلى فى ذلك يوم لا ظل إلا ظلك واسقنى بكاس سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم شربة هنيئة لا أظمأ بعدها أبدا ويقول بين الركن الثالث واليمانى اللهم اجعله حججا مبرورا وسعيامشكورا وعلا مقبولا وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور

وفي بعض النسخ وذنباً مغفوراً أى واجمل ذنباً مغفوراً كما سبق (يا عزيز يا غفور) يا صاحب
العزة والغلبة يا كثير المغفرة للعبيد نسالك ان تغفر لنا الذنوب والخطايا وتكملنا بالمعالي والعرفان
وتخلع علينا حلل الرضوان يا رحيم يا رحمن الطف بنا لطف اجابك من أوصلتهم إلى بابك وجنابك
فما تقدم من الدعاء في قوله وحجاً مبروراً بقوله إذا كان محرماً بحج فان كان محرماً بعمرة قال اللهم
اجعلها عمرة مبرورة ويحتمل استحباب التعبير بالحج مراعاة للخبر ويقصد المعنى اللغوي وهو القصد
فيه عليه الاسنوى وعمل الدعاء بهذا إذا كان في ضمن حج أو عمرة وإلا فيدعو بما أحب ودليل هذا
الدعاء الاتباع (وإذا بلغ الركن اليماني) أى إذا وصل إليه (لم يقبله بل يستلمه ويقبل يده بعد ذلك)
أى بعد استلامه بهالاتياع رواء الشيخان فان عجز عن استلامه اشار إليه (ولا يقبل شيئاً من) اجزاء
(البيت) أى لا يطلب تقبيله فلو قبل شيئاً من اجزائه لم يكره بل هو حسن نص عليه الشافعي رضي الله
عنه وقوله (إلا الحجر الاسود) استثناء متصل من قوله شيئاً (ولا يستلم شيئاً من) بقية اجزاء (البيت
إلا) الركن (اليماني) وهو المستقر قبل الوصول إلى الحجر الاسود (ثم إذا وصل الحجر الاسود فقد
كلت له طوفة) واحدة مع الاتيان بشروطها من ستر العورة من الابتداء بالحجر الاسود ومن كونه
ماراتقاء وجهه مع جعل يساره للبيت ومن كونه يطوف في المسجد ومن اتيانه بالنية والطهارة
قد تمت واجبات الطواف وشروطه اجمالاً وستأتي مفصلة (يفعل ذلك) المذكور (سبعا)
من المرات والسابعة تنهى بما ابتدأه وهو الحجر فلا يتم طوافه ما بقي عليه مقدار شبر من الطواف
قبل الوصول اليه لانه صلى الله عليه وسلم كما ثبت في الصحيحين طاف بالبيت سبعا وقال خذوا عني
مناسككم رواء مسلم وسياق في كلامه ما لو شك في عدد الطواف فان كان بعده فلا يؤثر وان
كان في أثنا فليمن على الاقل كالصلاة (تنبيه) إنما اختص الحجر الاسود بالتقبيل والاستلام
والركن اليماني بالاستلام فقط مع تقبيل ما استلم به دون بقية الركنين الشاميين لوجود فضيلتين
في الركن الذي فيه الحجر الاسود وهو انه على قواعد ابراهيم عليه الصلاة والسلام وكونه محلاً
لابتداء الطواف واما الركن اليماني ففيه فضيلة واحدة وهو انه على قواعد ابراهيم والشاميان
خاليان عن الفضيلتين لانهما لم يوضعا على قواعد ابراهيم وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني (ويسن في الثلاثة) الاشواط (الاولى منها) أى السبعة (الاسراع)
بان تكون الخطا متقاربة من غير عدو (ويسمى) ذلك الاسراع (الرمل) وهو مستحب للذكر
لالتراوة وهو بفتح الراء والميم يقال رمل إذا أسرع في مشيه وسنته تكون في طواف بعد سعي مطلوب
بان يكون بعد طواف قدوم أو ركن ولم يسع بعد الاول فلو سعى بعده لم يرمل في طواف افاضة والرمل
يسمى خبياء ودليله الاتباع رواء مسلم فان طاف راكباً أو محملاً حرك الراكب الدابة ورمل به الحامل
له ولو ترك الرمل في الثلاثة الاول لا يقضيه في الرابع الباقية لان هيئتها السكينة فلا تغير عما وردت
(وإنما يشرع) أى يطلب (هو) أى الرمل (و) يشرع (الاضطباع في طواف يعقبه سعى) وهو
طواف العمرة وطواف القدوم ان كان محرماً بالحج او كان قارناً واراد السعى قبل الوقوف وقد فرغ
المصنف على حصر الرمل والاضطباع فيما ذكر فقال (فان رام) أى اراد من كان حاجاً فقط او قارناً
(السعى يعقب طواف القدوم فعلهما) أى الرمل والاضطباع ولا يفعلهما بعد طواف الافاضة لانه
طواف لم يعقبه سعى (وان رامه) أى السعى أى قصد تأخير (يعقب طواف الافاضة) وهو الافضل
لمناسبة وقوع الركن عقب الركن (اخرهما) أى الرمل والاضطباع (اليه) أى إلى طواف الافاضة
والاول ينظر إلى براءة الذمة بالتعجيل وحيث لا يرمل في طواف القدوم والاضطباع ملازم للرمل
في الاستحباب وفاقاً وخلافاً (و) يسن (ان يقول في رمله) ان كان حاجاً (حجاً مبروراً وسعياً

وإذا بلغ الركن اليماني
لم يقبله بل يستلمه ويقبل
يده بعد ذلك ولا يقبل شيئاً
من البيت إلا الحجر
الاسود ولا يستلم شيئاً من
البيت إلا اليماني ثم إذا
وصل الحجر الاسود فقد
كلت له طوفة يفعل ذلك
سبعا ويسن في الثلاثة
الاول منها الاسراع
ويسمى الرمل وإنما يشرع
هو الاضطباع في طواف
يعقبه سعى فان رام السعى
عقب طواف القدوم
فعلهما وان رامه عقب
طواف الافاضة اخرهما
اليه وان يقول في رمله
حجاً مبروراً وسعياً

مشكوراً) وتقدم شرح ذلك (ويعنى على ماله) أى على عادته من التأتى (فى الأربعة الأخيرة و) يسن (أن يقول فيها) أى الأربعة الباقية (رب) أى يارب (اغفر) ذنبى (وارحم) عبدك (واعف عما تعلم) أى من الذنوب والخطايا التى تعلمها واقعة منى (إنك) أى لأنك (أنت الأعز) الغالب (الأكرم) ربنا آتأتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) وقد ثبت فى الصحيحين عن أنس قال كان أكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قال الشافعى رحمه الله تعالى هذا أحب ما يقال فى الطواف قال واحب أن يقال فى كله قال النووي قال أصحابنا وهو فيما بين الركن اليماني والأسود آكد ويدعو فيما بين طوافاته بما أحب من دين ودنيا لنفسه ومن أحب للسليين عامة ولودعا واحداً ومن جماعة لحسن وينبى الاجتهاد فى ذلك الموطن الشريف ومذهب الشافعى رحمه الله تعالى أنه يستحب قراءة القرآن فى طوافه لأنه موضع ذكر القرآن أعظم الذكر ذكر النوى فى انصاحه وقراءة القرآن فى الطواف أفضل من الدعاء غير المأثور وأما المأثور فهو أفضل منها على الصحيح قال الشيخ أبو محمد الجوينى ويحرص الحاج على أن يتختم فى أيام الموسم فى طوافه ختمه (ويقبل) الطائف بالبيت (الحجر الأسود) مع الاستلام له باليد (فى كل طوفة) من الطوافات السبع وهذا على سبيل التدب ويندب أيضاً وضع الجبهة عليه كذلك ثلاثاً ثلاثاً ويبدأ من هذه الثلاثة بالاستلام ثلاثاً ثم بالتقيل كذلك ثم بوضع الجبهة كذلك وما أومى كلام الشيخين من تخصيص السجود بالاولى غير مراد (وكذا يستلم) الركن (اليماني) فى كل طوفة من غير تقيل بل يقبل ما استلم به من غير تثليث ولا وضع جبهة (و) هذا الاستلام وما بعده (فى الأوتار آكد) أى يطلب فيها طلباً أشد من طلبه فى الاشفاع لأنها أفضل والأوتار هى الطوفة الاولى والثالثة والخامسة والسابعة وما عداها هى الاشفاع (فان عجز عن تقيله) أى الحجر الأسود أى وعن السجود عليه (ل) اجل (زحمة) من كثرة الطائفتين (أو خاف) من اجلها (أن يؤذى الناس) أو يتأذى هو منها (استلمه) أى الحج (بيده وقبلها) إن كان الاستلام بها أو قبل ما استلمه به إن كان بغيرها كما أشار الى ذلك بقوله (فان عجز) عن الاستلام بها (استلمه) أى الحجر وكذا مستلم الركن اليماني (بعضاً) ونحوها كنديل (وقبلها) أى العصا ونحوها (فان عجز) عن الاستلام بها وبغيرها (أشار إليه) أى إلى الحجر وكذا أشار إلى الركن اليماني (بيده) ونحوها للاتباع رواه الشيخان وسكت عن قوله وقبلها لعله بما قبله كما فى الايضاح فانه قال يسن تقيل يده إذا أشار إليه بها ولا يتوقف تقيلها أى اليد ونحوها على العجز عن تقيله أى الركن اليماني لأن تقيله غير مشروع بخلاف تقيل اليد عند الإشارة للحجر الأسود فانه لا يكون إلا بعد العجز عن تقيله نص على ذلك ابن حجر فى حاشيته على الايضاح فعلم من كلام المصنف أولاً وأخيراً أنه لا يسن استلام غيره ولا تقيل غير الحجر الأسود من الأركان فان خالف لم يكره بل نص الشافعى على أن التقيل حسن كما تقدم (وهنا مسألة) أى الطواف (دقيقة وهى أن الجدار البيت شاذروان) بفتح الذال المعجمة وهو الخارج عن عرض جدار البيت مرتفعاً عن وجه الأرض قدر ثلث ذراع تركته قرش عند بنائهم له لضيق النفقة أى قلة الدراهم التى يصرفونها فى البناء وصفته أنه (كالصفة والزلاقة) الصفة ما زاد على ما قصد من المكان قريبة منه ومتصلة به تشبه رجة المسجد والزلاقة هى المعروفة عند العوام بالترحل وتلعب عليها الصبيان وسميت بالزلاقة لأن الرجل إذا وضع رجله عليها لم تثبت عليها فترلق عن المحل الذى وضعت عليه إلى أسفل كالصخرة المساء التى لا تثبت الرجل عليها يقال فلان زلق أى وقع على الأرض من أجل وحل أو من أجل نزونه من عل إلى سفلى وكان المحل ناعماً لا تثبت عليه الرجل إلا بمشقة (هو) أى الشاذروان (جزء من البيت) نقصته قرش من أصل الجدار كما تقدم وهو كما فى المناسك وغيرها

مشكوراً ويعنى على ماله
فى الأربعة الأخيرة وأن
يقول فيها رب اغفر
وارحم واعف عما تعلم
إنك أنت الأعز الأكرم
ربنا آتأتنا فى الدنيا حسنة وفى
الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار ويقبل الحجر الأسود
فى كل طوفة وكذا يستلم
اليماني وفى الأوتار آكد
فان عجز عن تقيله لزحمة
أو خاف أن يؤذى الناس
استلمه بيده وقبلها فان عجز
استلمه بعضاً وقبلها فان
عجز أشار إليه بيده وهنا
مسئلة دقيقة وهى أن
لجدار البيت شاذروان
كالصفة والزلاقة وهو
جزء من البيت

نقلا عن الاصحاب ظاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر هذا الشاذرون عند الحجر الاسود كأنهم تركوا رفعه لسهولة الاستلام وقد حدث في هذه الازمان عنده شاذرون وعارة المحلى هو الجدار البارز عن علوه بين ركن الباب والركن الشامي وبه تعلم ان قول السكالك المقدسي في شرح الارشاد هو القدر الذي تركته قريش من عرض الاساس خارجا عن عرض الجدار فباعدا جهة الحجر غير صواب وجه كونه غير صواب لانه يفيد اثبات شاذرون من غير جهة الحجر وهو من الركن اليماني إلى الركن الشامي مع انه مستحدث كما استفيد من عبارة المحلى فالحاصل ان البناء الذي يشبه الشاذرون السكالك الآن من الاسود إلى اليماني ثم منه إلى الشامي محدث ولعله منشأوم شارح الارشاد على أن الذي قاله هو ما في نفوس الناس فليتبناه وقد يعتدله بانه في تينك الجهتين ايضا ولكن جهة الباب اظهر وقال العراقي ان اختصاصه بجهة الباب قاله الراعي تبعا للامام وهو خلاف المشاهد من تعميم الجدر الثلاث كما صرح به الازرق في تاريخ مكة وقد أشار المصنف الى المسئلة الدقيقة بقوله (فعند تقبيل الحجر يكون الرأس) أي رأس الشخص المقبل له داخلا (في هواء الشاذرون فيجب عليه) أي على هذا المقبل الذي أدخل رأسه في هواء الشاذرون (ان يثبت قدميه) في حال تقبيله في موضعهما ومكانهما ويستمر في ذلك (إلى فراغه من التقبيل ويعتدل) أي وان يعتدل حال كونه (قائما) فالفعل منصوب بان مضمره جوازا لسبقها بالعاطف المسبوق باسم خالص من التأويل بالفعل وهو قوله إلى فرائضة على حد قوله

ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف

(ثم بعد ذلك) أي بعد اثبات قدميه وبعد اعتداله قائما (يمر) ويمشي في طوافه وانما وجب عليه ذلك المتقدم من وضع قدميه في حال تقبيل الحجر محافظة على أن لا يقطع شيئا من الطوفة ورأسه في البيت لانتنا قد شرطنا أن يكون طوافه كله بالبيت لافي البيت أي داخله وقال الله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (فان انتقلت قدماه) عن محلهما في حال تقبيله (إلى جهة الباب وهو مطامن) أي مائل (في) حال (التقبيل ولو) كان الانتقال المذكور (قدر أصبع) أو أقل منها (وال حال أنه قد مضى) الطائف الموصوف بهذا الوصف (كما هو) أي على حاله التي كان عليها حال تقبيله فإشار إلى جواب ان الشرطية بقوله (لم تصح تلك الطوفة) أي وما بعدها ان اقتصر على هذه السبعة مع جعل الفاسدة طوفة واما إذا زاد على الفاسدة طوفة أخرى صح الطواف وقد تم بهذه الزيادة (فالاحتياط) له (إذا اعتدل من التقبيل أن يرجع) أي يعود إلى (جهة يساره وهي) أي جهة يساره (جهة الركن اليماني قدرا) متعلق بقوله يرجع وقد وصف المصنف هذا القدر بقوله (يتحقق) ويقع في ذهنه (به) أي بهذا الرجوع (أنه) أي الراجع مستقر (كما كان) مستقرا (قبل التقبيل) أي انه إذا رجع إلى ورائه بمقدار خطوة مثلا تحقق عنده وتيقن كانه ما دخل في هواء البيت بسبب رجوعه وان كان وقت التقبيل داخلا في هواء البيت والحاصل انه شبه نفسه في حال رجوعه إلى ذلك المقدار بحاله قبل الرجوع فكأنه ما حصل منه دخول في هواء البيت ففاعل يتحقق يعود على الشخص الراجع وبه متعلق بالفعل والباء سببية وقوله أنه ان مع اسما وخبرها في تأويل مصدر مفعول به ليتحقق وقوله كما كان الكاف للتشبيه كما علمت وهي متعلقة بمحذوف خبر عن انه وما مصدرية وكان فعل ماض ناقص واسمها مستتر يعود على الشخص الراجع إلى ذلك القدر أيضا والظرف بعدها خبرها وهي وخبرها في تأويل مصدر مجرور بكاف التشبيه أي يتحقق بسبب رجوعه مثل كونه واستقراره قبل ذلك والله اعلم . ولما فرغ المصنف من الكلام على كيفية الطواف وما يتعلق به من الاستلام وما معه للركنين ومن الادعية الواردة فيه شرع في مصححاته فقال (وواجبات

فعند تقبيل الحجر يكون
الرأس في هواء الشاذرون
فيجب عليه أن يثبت
قدميه إلى فراغه من التقبيل
ويعتدل قائما ثم بعد ذلك
يمر فان انتقلت قدماه إلى
جهة الباب وهو مطامن في
التقبيل ولو قدر أصبع
ومضى كما هو لم تصح تلك
الطوفة فالاحتياط إذا
اعتدل من التقبيل أن
يرجع جهة يساره وهي
جهة الركن اليماني قدرا
يتحقق به أنه كما كان قبل
التقبيل . وواجبات

(الطواف) بأنواعه من فرض ونفل وواجب وغير ذلك من طواف التحلل عند النفقات وتذير ثمانية وأراد بالواجبات الشروط لأن هذه المذكورات كلها شروط والشرط والواجب يشتركان في أن كلا منهما لا بد منه فعلى هذه يدخل الشرط في الواجب وبالعكس أحدها (ستر العورة) عند القدرة عليها فإن عجز طاف عاريا وأجزأه كالأصلي كذلك وهي بالنسبة للرجل ما بين سترته وركبته وبالنسبة للمرأة الحرة جميع بدنهما إلا وجهها وكفيها والامة كالرجل (ففي ظهر شيء منها) أي من العورة (ولو) كان الشيء الذي ظهر (شعرة من شعر رأس المرأة لم تصح) هذه الطوفة التي ظهرت فيها هذا مع العمد فإذا ظهر منها ذلك مع نسيان وسترتها حالا فلا تبطل تلك الطوفة وقوله لم تصح أي هي وما بعدها من الطوافات إذا بنت عليها مع ظهور تلك الشعرة وأما إذا سترتها بعد ظهورها فيقال ما بعد هذه الطوفة يقوم مقامها وتلغى هي أي الطوفة المذكورة وظهور العورة من الرجل بظهور شيء مما بين السرة والركبة على طريق العمد واستمر ذلك على ظهوره فلا تصح الطوافات التي هي واقعة بعد ظهور شيء من العورة فإذا سترها بعد تمام هذه الطوفة فتلغى هي ويصح ما بعد هذه ويبنى على ما مضى له من الطوافات السابقة ودليل هذا ما في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم بعث أبا بكر الصديق في الحجة التي امر فيها يؤذن في الناس لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان (و) ثانيها (طهارة الحدث والنجس) أي الطهارة منهما سواء كان الحدث صغرا أم اكبرا فالطهارة منهما شرط في صحة الطواف كما في الصلاة ولخبر الطواف بالبيت صلاة وقوله (في البدن والثوب موضع الطواف) هذه الثلاثة راجعة للنجس أي يشترط الطهارة للطواف في البدن أي بدن الطائف وفي الثوب أي ثوبه الذي يطوف فيه وهو الأزار والرداء أو غيرهما بما يلبسه في حال الطواف سواء كان متعديا في لبس غير الأزار والرداء أو للعدو فإنه يشترط فيه الطهارة من النجاسة وتشترط الطهارة في المكان الذي يطوف به من نجاسة غير معفو عنها فإذا طاف الشخص مع النجاسة المذكورة لم تصح تلك الطوفة التي وقع فيها نجاسة وقد استدلل أيضا على الطهارة للطواف بما في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ به حين قدم مكة أن توضأ ثم طاف بالبيت واستدل أيضا بمأثبات في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم وهو لم يفعل الطواف إلا وهو متوضئ. وقوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم مقتضاه أنه يجب الأخذ بكل ما فعله إلا إذا دل دليل على عدم جوبه فلا يجب علينا حيثئذ العمل بهذا المقتضى واستدل أيضا على وجوب الطهارة للطواف بما رواه الشيخان عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما حين حاضت وهي محرمة أصنعى ما يصنع الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تغتسل فهذا صريح في اشتراط الطهارة للطواف لانه نهاها عن الطواف حتى تغتسل والنبي عن الشيء يقتضي الفساد وما عمت به البلوى غلبة النجاسة في المطاف من جهة الطير وغيره قال في المجموع وزرق الطيور وغلبتها بما عمت به البلوى في المطاف وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين المحققين العفو عنها وينبغي أن يقال عما يشق الاحتراز عنه من ذلك بشرط أن لا تكون رطبة ولا تعتمد المشي عليها كما مر في باب الصلاة وقد ذكر ابن عبد السلام من البدع غسل بعض الناس المطاف خصوصا غسل الأغوات لزرق الطيور وهو أنهم يرشون الماء على ذات الزرق ثم يبلون السفنج ويمسحون محلها فهذا أضر من مطلق الغسل فإن في الغسل إزالة اللعين وإجراء الماء على موضع النجاسة وهذا غير منكر والظاهر أن مرادهم بالمنكر هو ما يفعله أغوات المسجد أي خدام الكعبة ومنهم من يحك زرق الطير ثم يمسح بالسفنج على محله وهذا أيضا منكر ليس فيه اسم الغسل ونظير العفو عن المطاف عند مشقة الاحتراز عنه العفو عن دم القمل ونحوه والعفو عن النجاسة التي لا يدركها الطرف ونظائر ذلك كثيرة ويصح طواف النائم الممكن مقعده بمقره ويعتمد في العدد على

الطواف ستر العورة ففي
ظهر شيء منها ولو شعرة
من شعر رأس المرأة لم
تصح وطهارة الحدث
والنجس في البدن والثوب
وموضع الطواف

يقينه اذا استيقظ قبل تكميل طوفه أو أخبره به جمع ثم عسدد التواتر كما نظيره في الصلاة
 فاذا احدث الشخص في الطواف فله ان يذهب ويتطهر ثم يرجع ويبني على ماضى والافضل له
 الاستئناف وان تعمد ذلك وكذلك يقال في انكشاف العورة فاذا انكشفت ثم ذهب يستتر مع
 القدرة على ستر العورة فله أن يبني من محل انكشافها بخلاف الصلاة فانه اذا طرأ عليه الحدث بقسميه
 أو طرأ عليه التجسس غير المعفو عنه بطأت صلاته ولا يبني على ماضى بعد تجدد الطهر بل يستأنف
 الصلاة إذ يحتمل فيه أي الطواف ما لا يحتمل فيها ككثير الفعل والكلام سواء طال الفصل أم قصر
 لعدم اشتراط الولا فيه كالوضوء لان كلاهما عبادة يجوز ان يتخللها ما ليس منها بخلاف الصلاة
 لكن يسن الاستئناف هنا كما تقدم خروجاً من خلاف من أوجبه ومحل اشتراط الستر والطهر مع
 القدرة امام العجز ففي المهمات جواز الطواف بدونهما إلا طواف الركن فالقياس منعه للتيسيم
 والمتجسس وانما فعلت الصلاة كذلك لحرمه الوقت وهو مفقود هنا لان الطواف لا آخر لوقته اه كلام
 المهمات (و) ثالثها (أن يطوف) الشخص (في داخل المسجد الحرام) وان وسع بحيث لا يخرج عن
 ارض الحرم فلن يخرج عن ارضه فلا يصح الطواف في الخارج عن الحرم او كان الطواف على سطح
 المسجد بخلاف سطح الكعبة فلا يصح الطواف عليه لان الطائف حيثن يصدق عليه انه يطوف في
 البيت لا بالبيت وسيأتى أن شرط الطواف أن يكون خارج البيت لافيه فاذا صح الطواف على سطح
 المسجد فلا فرق بين ان يكون مرتفعاً عن البيت او مساوياً له وبالأولى اذا كان منخفضاً عنه او حال
 حائل بين الطائف والبيت كالسقاية والسواري (و) رابعها (ان يستكمل) أي يكمل الطائف
 (سبع طوافات) أي سبع مرات من الطواف يقيناً ولو في الاوقات المنهي عن الصلاة فيها ما شيا أو راكباً
 أو زاحفاً بعذر أو غيره فلو ترك من السبع شيئاً وان قل لم يجزئه وكل طوفة من السبع ابتداءً من
 الحجر وانتهائها اليه كما تقدم ذلك ولا يجبر شيء منها بالدم ولا بغيره عند ترك شيء منها (و) خامسها (ان
 يتبدي) الطائف (طوافه من الحجر الاسود كما تقدم) الكلام عليه لما روى مسلم عن جابر أن النبي
 صلى الله عليه وسلم ابتداء طوافه به وهذا شرط في صحة الطواف بلا خلاف وهو مشبه بتكبيره الاحرام
 في ان الدخول في الصلاة متوقف عليها فكذلك الابتداء بالطواف لا يكون إلا من الحجر الاسود فصحته
 تنوقف عليه وقد بين لمصنف البداية به بقوله (ويمر عليه) أي على الحجر (بكل بدنه) أي بجميع شقه
 الايسر بحيث يكون شقه الاعلى منه خارجاً عن محاذة ومساواة الحجر إلى جهة الركن اليماني للاتباع
 ويسن كما قال النووي ان يتوجه للبيت اول طوافه لافي غيره ويقف على جانب الحجر الذي لجهة الركن
 اليماني بحيث يصير كل الحجر عن يمينه ومنكبه الايمن عند طرف الحجر ثم يمر متوجهاً له أي للحجر فاذا
 جاوزة انقل أي التفت وجعل البيت عن يساره وهذا مستثنى من وجوب جعل البيت عن يساره
 (فلو بدأ) بالطواف (من غيره) أي الحجر بان بدأ به من الباب (لم يعتد بذلك) أي بما فعله من البداية
 بغير الحجر أي فلا يحسب له ذلك طوفة لفقد الشرط فاذا وصل إلى قرب الحجر ونوى الطواف حيثن
 وطاف كان هذا اول طوافه ويلغى ما فعله فان لم ينو وكان عند وصوله إلى قرب الحجر مستحضر التنية
 السابقة كفى ذلك الاستحضار عن وجود تنية أخرى عند وصوله إلى قرب الحجر واعتبر الطواف من
 هنا وهذا هو الشرط في صحة الطواف ونظير الغاء ما فعله من البداية بغير الحجر ما لو قدم غسل اليدين
 ثم غسل الوجه بعد غسل اليدين فيكون غسل الوجه حيثن اول الوضوء ويلغى غسل اليدين أولاً ثم
 بعد غسل الوجه يغسل يديه ثانياً لأن الاول وقع في غير محله فلا يعتد به ولو أزيل الحجر والعبادة بالله
 أي من الحياة إلى وقت زواله بمعنى ازالته لان هذه الازالة محقة الوقوع لا يستعاض منها في آخر

وأن يطوف في داخل
 المسجد الحرام وأن
 يستكمل سبع طوافات
 وأن يتبدي طوافه من
 الحجر الاسود كما تقدم
 ويمر عليه بكل بدنه
 ولو بدأ من غيره لم يعتد بذلك

الزمان وهي آخر العلامات لفناء الدنيا فأتى الحبش وتهدم الكعبة ونقلها حجر احجرا وبعضهم يناول بعضها ويلقون احجارها في البحر فاذا ازيل الحجر حيثنوجب محاذاة محله ويسن حيثنذا ايضا الاستلام لمحله وتقبيله والسجود عليه ويستمر عدم الاعتداد بما فعله أولا (إلى ان يصل اليه) أي الى الحجر (ة) حيثن (منه ابتداء طوافه) بان يكون مستحضر النية عند وصوله أو ينوي الطواف عند وصوله اليه إذا عزبت النية السابقة عند وصوله إلى الحجر وتقدم تفصيله سابقا (و) سادسها (ان يجعل) الطائف (البيت) عند الطواف أي حالة دورانه (عن يساره) ويمر إلى جهة الباب هكذا إلى ان يصل إلى الحجر فهذه دورة وطوفة واحدة وهكذا الثانية والثالثة الخ لحديث مسلم السابق هو ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه إلى مستقبل البيت كما هو السنة في ابتداء الطواف فرمل بعد ان اقتل وجعل البيت عن يساره ثلاثا من مرات الطواف ومشى اربعا أي فيها أي في الاربعة الاشواط الباقية على عادته من الثاني لا الاسراع والغدو فلورمل فيها ايضا كان خلاف السنة فان خالف الطائف ومشى على يمينه ومرت من الحجر إلى الركن الثاني لم يصح لانه خلاف الوارد وقد قال عليه الصلاة والسلام خذوا عني مناسككم ولم ينزع احدا من اهل مذهبنا في عدم صحة الطواف لما علمت من عدم فعل النبي له ولو استقبله أي البيت بوجهه وقت مروره حوله دون ابتداءه لم يصح ايضا لانه خلاف الوارد ولانه لا يغتفر استقبال البيت بوجهه إلا عند الابتداء به اول مرة فقط ولو مشى القهقري وجعل البيت على يمينه ومشى على ظهره الذي هو معنى القهقري لم يصح ايضا طوافه على الاصح لماسر (و) سابعا قول المصنف (ان يطوف) الشخص (خارج الحجر) بكسر الخاء وسكون الجيم وقد تقدم الكلام عليه وان سته اذرع منه او سبعة او كله من البيت وشرط صحة الطواف ان يكون بالبيت لافيه فاذا علمت هذا فيطوف الشخص حيثن خارج (و) ولا يدخل من احدى فتحتيه (أي الحجر) (ويخرج من) الفتحة (الآخرى) (ثامنها) (ان يكون) أي الطائف (كله) أي بجميع اجزائه من اليدين والرجلين والرأس والجسد (خارجا عن) كل جزء من اجزاء (البيت) (تنبه) قد استفيد من كلام المصنف ان قوله وان يطوف خارج الحجر ولا يدخل من احدى الفتحتين انه شرط مستقل في صحة الطواف وان قوله وان يكون كله خارجا عن اجزاء البيت شرط آخر ايضا فيكون هو الثامن وهذا يؤخذ منه بطريق العطف بالواو لان العطف بها يقتضي المغايرة وان المعطوف غير المعطوف عليه فيستفاد منه انها شرطان سابع وثامن والظاهر انها شرط واحد لا اتحادهما لان من طاف خارج الحجر صدق عليه انه طائف خارج البيت لان الحجر من البيت على اختلاف فيه باختلاف الروايات فالمدكور أولا وآخر اشرط واحد وهو السابع من شروط الطواف ويكون الثامن هو النية ان كان الطواف مستقلا كطواف النفل والوداع والنذر وبعضهم جعل النية شرطا سابعا وجعل الثامن عدم صرف الطواف لغيره وعلى هذا ان يكون الشروط تسعة يجعل الطواف خارج الحجر وخارج البيت شرطا واحدا وان جعلناهما اثنين كما استفيد من كلامه تصير الشروط عشرة فعليك بالتأمل والانصاف وقد زاد شيخ الاسلام في منهجه النية وعدم صرف الطواف لغيره كطلب غريم مثلا وما الموالاة بين مرات الطواف فانها سلة لا شرط على الشرطية تصير احد عشر شرطا ثم فرع المصنف على جعل الحجر وما بعده من البيت قوله (فاذا طاف) الشخص (لا يجعل يده في هواء الشاذروان) لانه جزء من اجزاء البيت فكذلك هوائه وقد قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق لافيه (فيكون ما خرج بأكمله عن كل البيت) الذي هو شرط في صحة الطواف كما مر بل يكون قد ادخل يده في جزء من اجزاء البيت وهو الشاذروان فصدق عليه حيثن انه لم يطف بالبيت بل طاف في بعضه وهذا تفريع على قوله لا يجعل يده في هواء الشاذروان الذي هو

الان يجعل يده في هواء
طوافه وان يجعل البيت
عن يساره وان يطوف
خارج الحجر ولا يدخل
من احدى فتحتيه ويخرج
من الاخرى وان يكون
كله خارجا عن البيت فاذا
طاف لا يجعل يده في هواء
الشاذروان فيكون ما
خرج بأكمله عن كل البيت

المنى فافى قوله ماخرج بكنه نافية وقبل يصح الطواف في هذه الصورة لان الاعتبار بجملة البدن ولا ينظر إلى عضو الطائفة لان القصد الذات بتأمامها فاذا دخلت الذات بجملتها صدق عليه انه طاف فيه فلا يصح والعضو تابع للذات فاذا كانت الذات خارجة فالعضو خارج (وما سوى ذلك) أى المذكور مما توقف صحة الطواف عليه كله (سنن) وذلك (كالرمل) وقد تقدم بيانه (و) كالدعاء (المشروع) (وغيرهما) حال كونه ثابتا ومستقرا (مما تقدم) ذكره من السنن والادعية ولا يجب بتركها شيء إذا لم يفسد الحج واما إذا فسد فيجب في حج القضاء جميع ما طلب في الفاسد ولو مندوبا (ثم إذا فرغ) الطائفة (من الطواف) المذكور بشروطه وسننه (صلى ركعتي الطواف) ينوي بهما سنته (و) فعلهما (خلف المقام افضل) لانه صلى الله عليه وسلم كافى صحيح مسلم لما فرغ من الطواف صلاحهما خلف المقام وهي سنة كما صرح به المصنف ورواه البخارى ايضا وإنما لم تجب هذه الصلاة لانها ليست بما فرض فلم تجب على الاعيان كسائر النوافل (وبزيل) من فرغ من طوافه (هيئة الاضطباع فيهما) أى الركعتين عند ارادة فعلهما تدبلا في نفس الصلاة لان ازالة تلك الهيئة انما تكون قبل الصلاة فكلامه على حذف مضاف كما علمت تقديره وانما نشأ هذا التقدير من تعلق الجار والمجرور بيزيل والازالة لا تكون في نفس الصلاة فلذلك كان الكلام على حذف مضاف (ويقرا) في الركعة (الاولى) بعد قراءة الفاتحة (قل يا أيها الكافرون) يقرأ (في) الركعة (الثانية) سورة الاخلاص وهي (قل هو الله احد) للاتباع رواه مسلم ولما في قراءتهما من الاخلاص المناسب لما هنا لان المشركين كانوا يعبدون الاصنام (ثم) بعد الصلاة (يدعو خلف المقام) ان صلاحهما فيه فان لم يفعلهما خلف المقام في الحجر ففي المسجد في الحرم حيث شاء متى شاء ولا يفوتان إلا بموته ويسن ان يجهر بهما ليلامع ما الحق به من الفجر قبل طلوع الشمس ويسر فيما عدا ذلك ويجزى عن الركعتين فريضته ونافلة اخرى والدعاء خلف المقام عقب الصلاة المذكورة يتأدى بما احب من خيرى الدنيا والاخرة قال صاحب الحاوى ويستحب ان يدعو بما روى عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف المقام ركعتين ثم قال اللهم هذا بلدك والمسجد الحرام وبيتك الحرام وانا عبدك وابن عبدك وابن امتك انتيك بذنوب كثيرة وخطايا جمة واعمال سيئة وهذا مقام العائذ بك من النار فاغفرلى إنك انت الغفور الرحيم اللهم انك دعوت عبادك إلى بيتك الحرام وقد جئت طابا رحمتك متبعام رضاتك وانت مشيب فاغفرلى وارحمنى انك على كل شيء قدير (ثم) بعد الصلاة والدعاء (يرجع) إلى البيت (فيستلم الحجر الاسود) ويقبله ويسجد عليه ايضا ويأتى الملتزم ويدعو بما احب (ثم) بعد هذا (يخرج من باب الصفا ندبا ان اراد ان يسمى الان) أى عقب هذا الطواف قبل الوقوف وكان الطواف للقدوم وكان احرامه بالحج أو بالحج والعمرة فانه يجوز لمن ذكر حينئذ تقديم السعى على الوقوف وهو اسهل عليه من الازدحام الحاصل بعد الوقوف فالشرط في صحة تقديم السعى ان يكون بعد طواف صحيح ركن او قدوم لا بعد نقل او وداع لانه لا يسمى وداعا ما بقى عليه شيء من المناسك (وله تأخير) أى تأخير السعى المذكور الى الفراغ من الوقوف ويقع (بعد طواف الافاضة) وهو افضل من تقديمه لوقوعه بعد الوقوف وبعد طواف مفروض وهو طواف الافاضة (فيبدأ) من اراد السعى (بالصفا) بالقصر أى من غير هزم بعد الالف وهو طرف جبل أبى قيس وهذا هو الشرط الاول من شروط السعى وشرطه ايضا ان يختم بالمرورة للاتباع مع خبر خذوا غنى مناسككم وخبر ابدؤا بما بدا الله به فلو بدأ بالمرورة لم يحجب مروره منها إلى الصفا مرة ويكمل سبعا باخرى ولو نسي السابعة بدأ بها من الصفا والسادسة حسبت له الخمس قبلها دون السابعة لان الترتيب شرط فيلزمه سادسة من المرورة وسابعة من الصفا او الخامسة جعلت بدلها السابعة ولتت

وما سوى ذلك سنن كالرمل
والدعاء وغيرهما مما تقدم
ثم إذا فرغ من الطواف
صلى ركعتي الطواف
وخلف المقام افضل
وبزيل هيئة الاضطباع
فيهما ويقرا فى الاولى
قل يا أيها الكافرون وفى
الثانية قل هو الله احد
ثم يدعو خلف المقام ثم
يرجع فيستلم الحجر
الاسود ثم يخرج من
باب الصفا ان اراد أن
يسمى الآن وله تأخير
بعد طواف الافاضة فيبدأ
بالصفا

السادسة ثم يأتيها وسابعة وإنما وجب البدء بالصفة للخبر ولما روى النسائي بإسناد صحيح على شرط مسلم ابتدأ بما بدأ الله به بلفظ الأمر قال تعالى إن الصفا والمروة الآية وروى مسلم أيضاً بصيغة المضارع بما بدأ الله (فيرقى) من رقى بكسر القاف أى يصعد عليها (الرجل) للمرأة ومثلها الخنثى لأنها مأمورة بالستر فربما تظهر عورتها بسبب الرقى المذكور (قدر) قائمة حتى يرى) من رقى إلى أعلى الدرج (البيت من باب المسجد) باب الصفا الذى الكلام فيه لانه لا يرى البيت إلا من هناك (هـ) حيثئذ (يستقبل) الشخص الذى يريد السعى (القبلة ويهلل ويكبر فيقول) أى فى صيغة التكبير (الله أكبر على ما هدانا) للإيمان والاسلام وكان على المصنف أن يكرر لفظ التكبير بأن يأتي به ثلاث مرات فيقول هكذا الله أكبر الله أكبر الله أكبر على ما هدانا إلى آخر ما سيذكره بعد أى الله أكبر من كل كبير وترك هنا ما زاد بعد التكبير وهو والله الحمد أى الله التاء والشكر على كل حال من الأحوال لاغيره كما يشعر به تقديم الخبر قاله فى النهاية (والحمد لله على ما أولانا) أى اعطانا واسدى إلينا من نعم الجسيمة والخيرات العظيمة نص على تكرير التكبير النوى فى المنهاج والإيضاح ويقول فى صيغة التهليل (لا إله إلا الله الله أكبر لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير) وفى نسخة بعد قوله الحمد زيادة بحى ويميت بيده الخير وهو على كل شىء قدير لا إله إلا الله وحده لا تجزعه وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون والأحزاب الذين تحزبوا وصمموا وعزموا على محاربة النبی صلى الله عليه وسلم وقصدوا ذاه مع كونه منفرداً فيقول المصنف فيقول الله أكبر الخ تفریع على قوله ويهلل ويكبر على ما فى بعض النسخ من الاتيان بالفاء وهى الأولى من الواو كما هى فى أكثر النسخ لان المقام للتفريع إلا أن يقال أن الواو تاتى للتفريع على قلة وهذا التفريع على سبيل اللف والنشر المشوش على ما فى بعض النسخ من انه ذكرهما أى التهليل والتكبير وفى بعض النسخ الاقتصار على التهليل من غير ذكر التكبير وشرح هذا التهليل هو أن الله منفرد فى الذات والصفات أى لا إله معبود وموجود فى الكون إلا الله حال كونه منفرداً فيما ذكر وفى الأفعال أيضاً لانه لا شريك له فيها له الملك أى ملك السموات والارض وله الحمد أى الثناء له لاغيره لانه النافع الضار وهو على كل شىء قدير أى قادر على كل شىء. اراد إيجاده أو إعدامه وكان من الممكنات لا يعجزه شىء عن الإيجاد والإعدام بيده أى بقدرته الخير وهزم الأحزاب وحده أى منفرداً بغير قتال منكم بل أرسل عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم إذ جاءكم جنود فارسلنا عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها والدليل على طلب ما ذكر من التهليل والتكبير ما فى خبر مسلم من أنه صلى الله عليه وسلم لما بدأ بالصفا رقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة ووجد الله تعالى وكبره وقال لا إله إلا الله وحده الخ ثم دعا بين ذلك قال هذا ثلاثاً (ثم) بعد فراغه من التهليل والتكبير (يدعو بما أحب) من دين ودنيا له وللمسلمين فقد روى الدعاء فى الموطأ بسند صحيح عن ابن عمر وإنما طلب الدعاء هنا لانه من جملة الامكنة المستجاب فيها الدعاء وكان عمر يطيل الدعاء هناك واستحبوا من دعائه أن يقول اللهم أنك قلت ادعوني أستجب لكم وأنت لا تخلف الميعاد وإني أسألك كما هديتني للإسلام أن لا تنزع منى حتى توفانى وأنا مسلم (ثم) بعد الدعاء (يعيد هذا الذكر) وهو التهليل والتكبير وقد أكد به قوله (كله) دفعاً لما يتوهم من كون ال جسمية يتحقق ويثبت مدخولها بنوع منه فدفع ذلك بالتوكيد المذكور (و) يعيد (الدعاء) أيضاً أى يعيد كل واحد منهما (ثانياً وثالثاً) ندباً وذلك للاتباع رواه مسلم بزيادة بعض ألفاظ ونقص لها قال فى النهاية وفيه زيادة ونقص بالنسبة لما ذكره المصنف يعنى النوى وقد اسقط المصنف هنا بعض الفاظ من رواية مسلم على ما فى بعض النسخ من الاقتصار على قوله وهو على كل شىء قدير وقد اسقط أيضاً بعض التكبير

فيرقى الرجل قدر قامت حتى يرى البيت من باب المسجد فيستقبل القبلة ويهلل ويكبر فيقول الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا إله إلا الله والله أكبر لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير ثم يدعو بما أحب ثم يعيد هذا الذكر كله والدعاء ثانياً وثالثاً

كأمر وأسقط زيادة والله الحمد بعد التكبير كأنهنا عليه سابقا (ثم) بعد فراغه من ثلاث ما ذكر من التكبير والذكر والدعاء (ينزل من الصفا فيمشي) حال كونه متوجها إلى المروة في بطن الوادي (على هيئته) أي بالتأني من غير عدو في محل مشيه (حتى يبقى بينه وبين الميل الأخضر المعلق بركن المسجد على يساره) قريبا من الباب المسمى باب على وهو ذاهب إلى المروة (قدر ستة أذرع فيحتمل يسعى سعيا شديدا حتى يتوسط بين الميلين الأخضرين اللذين أحدهما) موضوع (في ركن المسجد والآخر متصل بدار العباس) بن عبد المطلب رضي الله عنه على يسار الذهاب إلى المروة (فيحتمل) أي حين إذ وصل إلى المحل المذكور (يترك السعي الشديد) أي العدو والجري وينبغي أن يقصد بذلك العبادة لا اللعب ومساواة أصحابه والراكب يحرك دابته بحيث لا يؤذي المشاة (ويمشي على هيئته حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويأتي بالذكر) الشامل للتكبير (الذي) ثبت واستقر (قبل) أي قبل إرادة السعي حالة صعوده (على الصفا) في أول مرة قبل مبنية على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه كملت (و) يأتي أيضا (بالدعاء) لما روى مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل أي عن الصفا فأتى المروة أي قصدتها حتى إذا انصبت قدماء أي نزلتا من علو إلى بطن الوادي سعى سعيا شديدا حتى إذا صعدتا أي قدماء الشريفتان من بطن الوادي مشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا (فهذه مرة) واحدة وهي آتيانه من الصفا إلى المروة أي فتحسب مرة واحدة من مرات السعي والمروة أفضل من الصفا كما في الرمل لأن المروة هي المقصد والصفا وسيلة وهذه العلة اندفع ما يقال اشتراطهم البداءة بالصفا وذكر الله أولا لا يدلان على كونه أفضل من المروة فالطواف أفضل أركان الحج حتى من الوقوف لأن الشارع شبهه بالصلاة كما قرره الحنفى وهي أي المروة طرف جبل قيعمان وقد مر المسافة ما بين الصفا والمروة سبعائة وسبعون ذراعا وكان عرض المسعى خمسة وثلاثين ذراعا فأدخلوا بعضه في المسجد (ثم) بعد الذكر والدعاء (ينزل) عن محل مارقي عليه وهو أعلى الدرج (فيمشي في موضع مشيه) على هيئته (ويسعى في موضع سعيه) حال كونه متبعا في قطع هذه المسافة (إلى الصفا فهذه) أي المرة الأولى مع المرة الثانية (مرتان) ولو قال فهاتان مرتان لكان أنسب بالمطابقة (فيعيد) عند وصوله إلى الصفا (الذكر والدعاء ثم) بعد الذكر والدعاء (يذهب) من الصفا حال كونه متوجها (إلى المروة فهذه) أي المذكورة من المراتين مع مصاحبة الثالثة لهما (ثلاثة) من السبع وقد راعى المصنف مبتدأ المؤنث وهو اسم الإشارة فذلك أثبت التام في الخبر والإلقاء قياس حذفها لأن المعدود مؤنث وهو مرة ومرتان ومرة فكان عليه أن يقول فهذه ثلاث مرات بحذف التام من اسم العدد حتى يكون جاريا على القاعدة وهي أن المعدود أن كان مؤنثا كما هنا يجب فيه حذف التام من اسم العدد فيقول فهذه ثلاث مرات وأجيب عن المصنف بأن محل وجوب مراعاة القاعدة وهي حذف التام مع المعدود المؤنث وإثباتها مع المعدود المذكور أن كان المعدود مذكورا وهو هنا غير مذکور فيجوز إثبات التام وحذفها (يفعل) المتلبس بالسعي (ذلك) أي ما ذكر من السعي في محله ومن المشى في محله مع تكرير الذكر والدعاء (حتى يكمل) العدد المشروع من جهة كونه (سبعاً) من المرات وإذا كل سبعا (فيحتمل) بختم بالمروة) أي يشترط أن تكون المرة السابعة قد وقع الختام بها في المروة ولما فرغ من بيان كيفية السعي المشتمل على المندوب والواجب شرع يذكر الواجب فيه والمندوب وصحته تتوقف على ذكر الواجب فقال (وواجبات السعي) أي شروط صحته (أربعة أحدها) أي أحد الشروط المعبر عنها بالواجبات (أن يبدأ بالصفا) لقوله صلى الله عليه وسلم ابداؤا بالله به رواه مسلم ورواه النسائي بلفظ فابدؤا بما بدأ الله به والله سبحانه وتعالى قد بدأ بالصفا في قوله جل وعز أن الصفا والمروة من شعائر الله فقد دللت الآية على

ثم ينزل من الصفا فيمشي على هيئته حتى يبقى بينه وبين الميل الأخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيحتمل يسعى سعيا شديدا حتى يتوسط بين الميلين الأخضرين اللذين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بدار العباس فيحتمل يترك السعي الشديد ويمشي على هيئته حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويأتي بالذكر الذي قبل على الصفا وبالدعاء فهذه مرة ثم ينزل فيمشي في موضع مشيه ويسعى في موضع سعيه إلى الصفا فهذه مرتان فيعيد الذكر والدعاء ثم يذهب إلى المروة فهذه ثلاثة يفعل ذلك حتى يكمل سبعا فيختم المروة وواجبات السعي أربعة (أحدها) أن يبدأ بالصفا

المدعى وهو البداية بالصفاء هي المرادة في قوله صلى الله عليه وسلم ابدؤا بما بدأ الله به (فلوبدا بالمروة) متوجها في سعيه (إلى الصفاء تحسب هذه المرة) لأن ما فعله لقول لا يعتد به لفقد الشرط وهو البداية بالصفاء (وحينئذ) أى حين إذ بلغ الصفاء ووصل إليها (ابتداء السعى) فيكمل سبع مرات على هذا الاتباع لانه هو أول السعى وما قبله من مجيئه من المروة فهو لغو كما تقدم والظرف المذكور بقوله حينئذ متعلق بالفعل بعده أى وابتداء من فعل ما ذكر السعى حينئذ والتنوين فيه عوض عن الجملة المذكورة أولا (ثانيا) أى ثانيا شروط السعى المعبر عنها بالواجبات كما تقدم (قطع جميع المسافة) المحدودة التي بين الصفاء والمروة وقد تقدم ضبطها طولاً وعرضاً (فلو ترك) المتلبس بالسعى (شبرا) أى مقداره (أو ترك) (أقل منه) أى من مقدار الشبر (لم يصح) أى لم يعتد بالسعى حتى يأتى بالمتروك ويترب على عدم الاعتدال به أنه إذا فعل شيئاً من محرمات الأحرام تلزمه القدية مع وجوب الاتيان به وقد فرغ المصنف على ذلك قوله (فيجب) عليه (أن يلصق عقبه بمحاط الصفاء) عند رجوعه (فاذا انتهى) أى وصل (إلى المروة ألصق رؤس الأصابع) أى أصابع الرجلين وتقدم أن الرق إلى أعلى الدرج ليس بواجب بل هو سنة وقوله (بمحاط) أى جدار (المروة) متعلق بالأسبق (تنبيه) هذا الالتصاق بالنسبة إلى الصفاء متعين على اختلاف فيه فالأمام التوى ومن كان في عصره كالجب الطبرى قالوا بوجوب الالتصاق المذكور بآخر الدرجة الظاهرة اليوم وقال غيره بعدم وجوب الالتصاق المذكور لأن بعض الدرج مدفون وذلك مقدار ثمان درج قبل الدرج الظاهر والمستحدث قليل بالنسبة للدفون فحينئذ يكون الوصول إلى الدرج الظاهر فسحة لا كثر العوام لأن غالبهم لا يصل إلى الدرج الظاهر وأما بالنسبة إلى المروة فالدخول تحت العقد كاف وإن لم يصل إلى الدرج (ثم إذا ابتداء) المرة (الثانية ألصق عقبه بمحاط المروة) عند رجوعه إلى الصفاء (و) ألصق (رؤس أصابعه) أى أصابع رجله (بمحاط الصفاء) لأنه مقبل عليها (وهكذا) يفعل (أبدا) أى المرة الثالثة والرابعة والخامسة إلى تمام السابعة على هذا النسق وقد فسر المصنف الأبدية المذكورة بقوله (أى يلصق عقبه بما يذهب منه ويلصق رؤس أصابعه بما) أى يمكن (يذهب إليه) هذا كله إذا لم يرق على الدرج والأفلا حاجة إلى الالتصاق المذكور لأن في الصعود الصاقاً وزيادة وهو الأكمل وليس بشرط كما تقدم ولكن بعض الدرج مستحدث فليحذر أن يخلفها وراه فلا يتم سعيه ولا يصعد إلى أن يستيقن وقال بعضهم وهو أبو حفص عمر بن الوكيل يجب الرقى على الصفاء المروة بقدر قامة وهذا ضعيف ولكن الاحتياط أن يصعد للخروج من الخلاف ولتيقن وهذا الالتصاق في الماشى وأما الراكب فيصلق حافر دابته (ثالثاً) أى الشروط (استكمال سبع مرات بحسب ذهابه من الصفاء إلى المروة و) بحسب رجوعه (من المروة إلى الصفاء مرة) فلو قال ومنها أى من المروة لكان أولى لتقدم مرجع الضمير وكذا في قوله إلى الصفاء لقال إليه لكان أولى لتقدم ذكر الصفاء لكنه راعى في ذلك الإيضاح وهكذا بحسب ويضبط حتى يتم السبع يقيناً (كما تقدم) ذكر ذلك موضعاً (فلوشك فيه) أى في عدد مرات السعى (أو) شك (في أعداد الطوافات) السبع (أخذ بالاقل وكل) ما بقى عليه كأن شك في السابع أهو سادس أم سابع عمل بأنه سادس احتياطاً وليخرج من العبهة يقيناً ولو شك بعد الفراغ منها فلا شيء عليه (رابعاً) أى شروط السعى (أن يسعى) أما (بعد طواف الأفاضة أو) بعد طواف (القدوم) أن كان محرماً بالحج أو كان قارناً (بشرط أن لا يفصل بينهما) أى بين طواف القدوم والسعى (الوقوف بعرفة) هو فاعل بقوله يفصل ولا يضر الفصل بغير الوقوف فلو تأخر السعى عن الطواف المذكور أيا ما فله السعى بعد هذه المدة مستنداً للطواف المذكور فاذا حصل الوقوف بعد الطواف المذكور وأراد أن يسعى بعده أى الوقوف مستنداً في هذا السعى إلى طواف القدوم فلا يصح هذا

فلوبدا بالمروة إلى الصفاء تحسب هذه المرة وحينئذ ابتداء السعى (ثانيا) قطع جميع المسافة فلو ترك شبرا أو أقل منه لم يصح فيجب أن يلصق عقبه بمحاط الصفاء فاذا انتهى إلى المروة ألصق رؤس الأصابع بمحاط المروة ثم إذا ابتداء الثانية ألصق عقبه بمحاط المروة ورؤس أصابعه بمحاط الصفاء وهكذا أبداً أى يلصق عقبه بما يذهب منه ويلصق رؤس أصابعه بما يذهب إليه (ثالثاً) استكمال سبع مرات بحسب ذهابه من الصفاء إلى المروة مرة ومن المروة إلى الصفاء مرة كما تقدم فلوشك فيه أو في أعداد الطوافات أخذ بالاقل وكل (رابعاً) أن يسعى بعد طواف الأفاضة أو القدوم بشرط أن لا يفصل بينهما الوقوف بعرفة

السعي المستند الى طواف القدوم بل يتعين عليه أن يطوف للافاضة الذي هو ركن ثم يسعى بعده لان طواف الفرض قد دخل وقته فلا يمكن ان يقدم السعي في هذا الزمن على طواف الركن ويستند في سعيه الى طواف القدوم قال الامام النووي بالاتفاق وصرح به القفال والبنديجي واليغوي والمتولي وصاحب العدة وآخرون ولم يعلم له مخالف الا ان الغزالي قال في الوسيط فيه تردد ولم يورده شيخه واحتج له المتولي بأنه دخل وقت الطواف المفروض فلم يحز أن يسعى سعيًا تابعًا لطواف ثقل مع امكان طواف الفرض ولما فرغ من شروط السعي شرع يذكركونه فقال (وسنه) اي السعي (ما تقدم) من المندوبات والمستحبات التي تطلب فيه على وجه الندب وهو الذي ذكر من ابتدائه الى انتهاء غير الواجبات الاربع وذلك من الصعود على اعلى الدرج والذكر والدعاء مع ثلث كل منهما ومن السعي في موضعه والمشي في موضعه وقد ذكر المصنف زيادة على ما تقدم بقوله (ويسن أن يكون) المتلبس بالسعي مشتملا (على طهارة) على (ستارة) فلو سعى مكشوف العورة او عليه نجاسة او كان وقت السعي محدثا أو جنبًا أو حائضًا بأن طرأ ذلك بعد الطواف صح سعيه لما رواه الشيخان من قوله صلى الله عليه وسلم لما نشأه رضى الله عنها وقد حاضت اصنعي ما يصنع الحاج غير ان لا تطوفى بالبيت حيث خص الطواف بالنبى فلم أن السعي غير داخل فيه ولانه نسك لا يتعلق بالبيت فلم يكن من شرطه ذلك كالوقوف قاله ابن الرفعة في الكفاية (وأن يقول) في مروره (بينهما) اي بين الصفا والمروة في حال سعيه ومشيه (رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم) فقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك ذكره في الكفاية (ربنا آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ولو قرأ القرآن) في مروره بينهما (فهو) أي اشتغاله بالقرآن (أفضل) والمراد أن قراءة القرآن أفضل أي من غير الذكر الوارد وما لا ذكر الوارد فهو أفضل من قراءة القرآن نظير ما مر في الطواف وأما قوله صلى الله عليه وسلم يقول الرب سبحانه وتعالى من شغله ذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين وذكرى المذكور هو قراءة القرآن وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه رواه الترمذي وقال حسن فالظاهر أنه محمول على غير حالة الطواف والسعي وأما ما فالادعية الواردة فيها مقدمة على قراءة القرآن (ولا يندب تكرار السعي) أي فلا يعيده اذا سعى بعد طواف القدوم لان السعي من العبادات المستقلة التي لا يشرع تكريرها والاكثر منها فهو كالوقوف بعرفة فيقتصر فيه على الركن بخلاف الطواف فانه مشروع في غير الحج والعمرة وثبت في الصحيح عن جابر رضى الله عنه قال لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه رضى الله عنهم بين الصفا والمروة إلا طوافًا واحدًا طوافه الاول يعنى السعي هذا ملخص ما يطلب في السعي على وجه الوجوب والندب والحاصل انه يطلب في السعي ما يطلب في الطواف لكن بعضه على سبيل الوجوب والبعض الآخر على سبيل الندب وقد علمت تفصيله سابقا كل ذلك بطريق القياس فيما لم يكن فيه نص وقد ترك المصنف الاضطباع والمواصلة بين مرات السبع بعضها مع بعض وبين الطواف والسعي وقد علمت أنه يطلب كل منهما فيه كما يطلبان في الطواف لكن لما كان الاضطباع هنا مختلفا فيه عند بعض الأئمة لم يذكره المصنف والله تعالى اعلم (وإذا كان) أي حصل وحضر فكان تامة بمعنى الحصول والحضور ولا تطلب إلا فاعلا وهو قوله (سابع ذى الحجة) بكسر الحاء أفصح من فتحها المسمى ذلك اليوم بيوم الزينة لتزيينهم فيه محاملهم وهو ادجهم (ندب للامام) أي السلطان (أن يخطب خطبة واحدة بعد صلاة الظهر بمكة) عند الكعبة وهي اول خطب الحج الاربع ويتوجه الخطيب للناس ويجعل ظهره للكعبة ندبا خلافا لما قال بوجوده فلو عكس صح وان كان على بابها وحقق (يعلمهم فيها) أي في حال الخطبة (ما) استقر (بين ايديهم) أي ما هو حاصل امامهم من المناسك ويستمر ذلك الى الخطبة

وسنه ما تقدم ويسن أن يكون على طهارة وستارة وأن يقول بينهما رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم ربنا آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ولو قرأ القرآن فهو أفضل ولا يندب تكرار السعي واذا كان سابع ذى الحجة ندب للامام أن يخطب خطبة واحدة بعد صلاة الظهر بمكة يعلمهم فيها ما بين أيديهم

الاسكان يجوز كسر النون ففيها ثلاث لغات موضع معروف هناك حال كون هذا الموضع مستقرا (قبل دخول عرفة) فبعضه من عرفة وهو الطرف الذي من جهتها والطرف الاخر الذي من جهته المحراب ليس من عرفة ولا من الحرم بل هو طرف الحرم من جهة يمين المصلي وامام من جهة يساره فهو من الحل والحاصل أن ما كان قريبا من الصخرات المفروشة في وسط المسجد إلى يابه أو كان محاذيا لها فهو من عرفة وهي من الحل فمن كان هناك واقفا في جزء من هذا المكان المذكورة فقد أدرك الوقوف سواء مال إلى اليمين أو إلى الشمال أو مستويا وجواب إذا المتقدمة في قوله فاذا وصلوا قوله (نزلوا هناك) أي في ذلك الموضع فمن كان معه قبة ضربها ومن لم يكن كذلك نزل تحت ظل شجرة أو غيرها إلى الزوال اقتداء برسول الله وأشار إلى ذلك بقوله (ولا يدخلون حيث عرفة) على وجه الندب والاستحباب ثم بعد فعل ما يطلب منهم يتوجهون إلى عرفة وقد بين المصنف ما يطلب منهم من الامور المستحبة فقال (فاذا زالت الشمس) أي مالت عن وسط السماء (فالسنة أن يخطب) لهم (الامام) بمسجد إبراهيم عليه السلام (خطبتين قبل الصلاة) يبين لهم في أولهما ما أمامهم من المناسك أي من كيفية الوقوف وأدابه ومن وقت الدفع منها إلى مزدلفة إلى غير ذلك ويستمر ذلك أي ما بينه لهم إلى خطبة يوم النحر ويحرضهم على إكثار الدعاء والتهليل في الموقف ويخفف الخطبة الأولى ويجلس بعد فراغها بقدر سورة الاخلاص ثم يقوم إلى الخطبة الثانية ويأخذ المؤذن في الاذان ويخففها بحيث يفرغ منها فراغ المؤذن من الاذان (ثم يصلي) الامام هو ومن معه (الظهر والعصر جمعا) بينهما جمع تقديم بأن يصلوا العصر بعد صلاة الظهر في وقتها وهذا لمن كان مسافرا مع الامام أو غيره فلا يجمع بل يصلي الظهر ويؤخر العصر إلى دخول وقتها إلى أعلى القول الضعيف القائل بجواز الجمع بينهما للنسك كما هو مذهب الحنفية فهو ضعيف عندنا فالجمع عندهم ليس الا للنسك لا للسفر لانهم لا يجوزونه في جميع الاسفار إلا في عرفة ومزدلفة لاجل النسك كما علمت وليس كذلك عندنا فاقى بلغ المسافر مرحلتين جازله الجمع بين الصلوات التي تجمعا كالظهر والعصر والمغرب والعشاء بخلاف الصباح فانها لا تجمع لامع العشاء ولا مع الظهر وقد تقدم هذا في يابه وإنما جمع النبي صلى الله عليه وسلم لكونه كان مسافرا ولم ينو الإقامة وأما الافاق الذي قد اقام والمكي فليس لكل منهما أن يجمع لعدم السفر المذكور (وهي) أي هذه الطريقة المذكورة من كون الامام يخطب الخطبتين ومن كون الصلاة جمعا (سنة) ينبغي الاعتناء بها والآل (قل من يفعلها) أي هذه السنة لدخول الناس إلى عرفة قبل يوم التاسع بيوم او يومين ويتركون هذه لكن راينا كثيرا من الحجاج يفعلونها وكثيرا ممن دخل عرفة يرجع إلى نمرة لاجل سماع الخطبتين ولا لاجل الصلاتين جمعا وان كانت السنة الكاملة هي النزول هناك والاعتسال منها هي السنة الكاملة لاجل الوقوف اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك قبل الزوال وأما أصل السنة فيحصل بالاغتسال من أي مكان وفي أي وقت سواء كان قبل الزوال أو بعده وقوله (ايضا) أي كما ان المبيت بمنى عند خروجه إلى عرفة متروك وقل من يفعله بل غالب الحجاج يسرون إلى عرفة من غير التفات إلى نزولهم في منى لاجل صلاة او راحة فضلا عن المبيت (ثم) بعد نزولهم في نمرة على الوجه المتقدم (ويدخلون عرفة بعد أن يغتسلوا) هناك (ل) أجل (الوقوف) بعرفة وهذه هي السنة الكاملة وقد تقدم أن أصل السنة تحصل بأي زمن من يوم التاسع وبأي مكان من تلك البقاع سواء في نمرة أو في عرفة وقوله (مليين) حال من فاعل يدخلون وكذلك قوله (خاضعين) أي متواضعين لله ورسوله (ويندب أن يقف) الشخص في عرفات حال كونه (بارزا) أي ظاهرا (للشمس) ولا يستظل تحت خيمة أو تحت شمسية أو تحت غيرهما إلا لعذر بان يتضرر ان برز أو ينقص دعاؤه واجتهاده لانه لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم

قبل دخول عرفة نزلوا
هناك ولا يدخلون حيث
عرفة فاذا زالت الشمس
فالسنة أن يخطب الامام
خطبتين قبل الصلاة ثم يصلي
الظهر والعصر جمعا وهي
سنة قل من يفعلها أيضا
ثم يدخلون عرفة بعد أن
يغتسلوا للوقوف مليون
خاضعين ويندب أن يقف
بارزا للشمس

قد استظل وحال كونه (مستقبل القبلة حاضر القلب فارغا) من علائق الدنيا الشاغلة عن الدعاء ويتجنب في موقفه طرق القوافل وغيرها مما يزجج القلب ويشغله (ويكثر التلبية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاستغفار والدعاء والبكاء) ويستمر على هذا الى غروب الشمس روى الترمذى خبرا افضل الدعاء يوم عرفة وافضل ما قلت انا والنيون من قبل لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير وزاد السبكي اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي امري (ثم) اى هناك اى في ذلك الموقف العظيم والجمع الجسم (تكسب العبرات) اى تصب الدموع من العيون فالعبرات بفتح العين والباء جمع عبرة بفتح العين واسكان الباء بمعنى الدمع والكسب الصب يقال سكبت الماء اى صبته (و) هناك (تقال) بضم التاء فهو فعل لا اسم بمعنى تزال وتلقى في هذا المكان (العبرات) بفتح العين والتاء والراء جمع عبرة بفتح العين ايضا كالجمع لكن التاء ساكنة في المفرد نظيره سجدة وسجدات والعبرة هى الزلة والمعصية اى يخرجوها خالق الليل والنهار وما لك رقاب الابرار والفجارة ومفجر الانهار والبحار سبحانه من اله خلق ودبره ولهذا الموقف العظيم جمع من كل فج فاكتر فاخت رواحلهم في ساحة مولايم فتلقاهم بالرضوان والقبول وتولاهم ففى هذا المكان الشريف ترتجى الرحمت وتال فيه البركات فمليك بكثرة الاذكار والدعوات لان ذلك المكان محل الاستجابة خصوصا وانتهت جمع فيه خيار عباد الله الصالحين وجميع خواصه المقربين وهو اعظم مجامع الدنيا وقيل اذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل اهل الموقف وثبت في صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من يوم اكثرت من ان يعتق الله تعالى فيه عبدا من النار من يوم عرفة وانه يباهى بهم الملائكة يقول ما اراده مؤلا (وليكن اكثر قوله) اى الواقف في هذا المكان الشريف (لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير وليدع لاهله واصحابه ولسائر المسلمين ويندب ان يقف عند الصخرات الكبار المفروشة اسفل جبل الرحمة) وهو الجبل الذى بوسط عرفات كما سياتى في كلامه فاذا كان الواقف راكبا فليخاطب ذابته الصخرات المذكورة وليدخلها كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن كان راكبا فليقام على الصخرات او عندها على حسب الامكان بحيث لا يؤذى أحد وإذالم يمكنه ذلك الموقف فيقرب بما يقرب منه ويتجنب الرحمة (واما الصعود اى جبل الرحمة) اى عليه (الذى هو فى وسط عرفة فليس فى طلوعه) اى صعوده (فضيلة زائدة) على الوقوف بغيره من بقية أجزاء عرفة فقوله واما الصعود اى مقابل لما تقدم من نذب الوقوف عند الصخرات فكانه قال فالوقوف عند الصخرات فيه فضيلة على الوقوف فى غيرها واما جبل الرحمة فليس فى الوقوف فيه فضيلة على غيره فجبل الرحمة حكمه ببقية أجزاء عرفة كما سياتى بصرح به المصنف وما اشتهر عند العوام من الاعتناء بالوقوف على جبل الرحمة الذى بوسط عرفات ومن ترجيحهم له على غيره من ارض عرفات حتى توهم كثير من جهلهم أنه لا يصح الحج والوقوف إلا بالصعود عليه فخطا مخالف السنة ولم يذكر من يعتمد عليه فى صعود هذا الجبل إلا ابو جعفر محمد بن جرير الطبري فانه قال يستحب الوقوف عليه وكذا قال أفضى القضاة أبو الحسن الماوردي البصري صاحب الحاوى من اصحاب الامام النووى يستحب ان يقصد هذا الجبل الذى يقال له جبل الدعاء وهو موقف الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين وهذا الذى قاله لا أصل له ولم يرد فيه حديث صحيح ولا ضعيف والصواب الاعتناء بموقف النبي وهو الذى خصه العلماء بالذكر والتفضيل وحديثه فى صحيح مسلم وغيره وقد قال امام الحرمين فى وسط عرفات جبل يسمى جبل الرحمة لانساك فى صعوده وان اعتاده الناس وازادته جبل فى قولهم جبل عرفات من اضافة العام للخاص اى جبل هو

مستقبل القبلة حاضر القلب فارغا ويكثر التلبية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاستغفار والدعاء والبكاء ثم تسكب العبرات وتقال العبرات وليكن أكثر قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير وليدع لاهله واصحابه ولسائر المسلمين ويندب أن يقف عند الصخرات الكبار المفروشة أسفل جبل الرحمة واما الصعود الى جبل الرحمة الذى هو فى وسط عرفة فليس فى طلوعه فضيلة زائدة

عرفات أو عرفة وعرفات في الأصل جمع مؤنث سالم والقصد منه الآن البقعة بتامها فالجمع والمفرد معناهما واحد وهو المكان المعروف ثم فرع المصنف على قوله ويندب أن يقف عند الصخرات الخ وعلى قوله فليس في طلوع جبل الرحمة فضيلة الخ قوله (فالوقوف صحيح في جميع تلك الأرض) المشرقة (المتسعة) يعني أن الوقوف عند الصخرات ليس بشرط في صحة الوقوف بل فيه فضيلة زائدة على الوقوف عند غيرهما من بقية أجزاء عرفة وكذلك صعود جبل الرحمة ليس فيه فضيلة فضلا عن كونه شرطاً خلافاً لما يتوهمه العوام من أن الصعود عليه شرط لصحة الحج فلذلك تجدد الناس منكبة ومقابلة عليه مع الازدحام الشديد ولو في شدة الحر (وذلك الجبل) أي جبل الرحمة (جزء منها) أي من عرفة والظاهر أن إضافة الجبل إلى الرحمة من إضافة المحل للحال وتقدم لك أن إضافة جبل إلى عرفة من إضافة العام للخاص (هو) أي جبل الرحمة (وغيره) من بقية أجزاء عرفة (سواء) أي مستوفى صحة الوقوف عليه وعلى غيره ولا فضيلة له على غيره من تلك الأرض المشرقة فهو في كلامه مبتداً وغيره معطوف عليه وقوله سواء هو الخبر لكنه لم يطابق الخبر المبتدأ لأن الخبر عنه المعطوف والمعطوف عليه معاً فكان المبتدأ اثنان والخبر واحد واجيب عن ذلك بأن سواء اسم مصدر لا يثنى ولا يجمع فيخبر به عن متعدد وهو بمعنى مستو كما علمت (والوقوف عند الصخرات) التي تقدم ذكرها (أفضل) من الوقوف عند غيرهما من بقية أجزاء تلك البقعة الشاملة لجبل الرحمة لما مر وإنما أعاد المصنف قوله والوقوف عند الصخرات أفضل مع أنه قد علم ذلك من قوله سابقاً ويندب الوقوف عند الصخرات المفروشة أسفل جبل الرحمة لأنه يلزم من ندب الوقوف عندها أنه أفضل من بقية أجزاء عرفة الشاملة لجبل الرحمة كما تقدم لحيث أن يكون ذكره ثانياً تكراراً واجيب عن ذلك بأنه إنما ذكره هنا دفعا لما يتوهم من قوله هو وغيره سواء أي الوقوف على جبل الرحمة وغيره من بقية أجزاء عرفة سواء في الفضيلة الشاملة لتلك الصخرات فيتوهم أن أرض عرفة كلها في الفضيلة سواء فنه المصنف هنا على دفع هذا التوهم بقوله والوقوف الخ (والأفضل أن يكون) الشخص (راكباً) وقام الكلام عليه في حال الوقوف وأن يكون (مفطراً) لأن الصوم يضعفه عن الادعية والاذكار والتلبية وغير ذلك من فعل الخير في هذا اليوم وهذا بالنسبة للحاج وأما غيره فليس له صوم هذا اليوم لأنه يكفر السنتين الماضية والمستقبلية (والأفضل للراة الجلوس في حاشية الناس) أي في أطرافهم لاني وسطهم لأنه لا يليق اختلاط الرجال بالنساء ولا النساء بالرجال لخوف الافتتان فبعدها عنهم أستر لها ولما فرغ من كيفية الوقوف ومن الأفضل فيه وغيره شرعاً يذكر ما يتوقف صحة الوقوف عليه فقال (وواجبات الوقوف) بمرقة ثلاثة الأول (حضور جزء من) أرض (عرفات) أن كان الحاضر متلبساً بنفسك فالمصدر وهو حضور مضاف للفعول بعد حذف الفاعل أي حضور المحرم جزءاً من الأرض المذكورة كما أشرت إليه بالقييد بقول أن كان الحاضر متلبساً بنفسك ولا بد أن يكون الحاضر المذكور أهلاً للمبادأة وقد أشار إلى ذلك بقوله (عاقلاً) فهو قييد للحاضر كما قيد سابقاً بمن تلبس بنفسك وهذا هو الواجب الثاني فلا يصح الوقوف إن لم يكن محرماً ولا لمن يسكن أهلاً للعبادة وهو المجنون فعاقلاً في كلامه منصوب على الحال من فاعل المصدر المخذوف والحال وصف لصاحبها قيد في عاملها وهو المصدر أي يشترط للحضور في تلك الأرض أن يكون المحرم عاقلاً ويكفي الحضور فيها ولو لحظة صغيرة كما يأتي لخبر وقت هنا عرفة كلها موقف رواه مسلم وحدود عرفة معروفة وليس منها ثمة ولا عرنة وأول عرفة ما جاوز وادي عرنة بضم العين وفتح الراء ونون في آخره منتهياً في ذلك إلى الجبال المقبلة والمطلية بما تلي بساتين ابن عامر كما قاله الامام الشافعي رضي الله عنه وقد عرفت أن وادي عرنة ليس داخل في حدود عرفة حيث قال ما جاوز ذلك الوادي فعمل أن الوادي ليس داخل في الحدود المذكورة

فالوقوف صحيح في جميع تلك الأرض المتسعة وذلك الجبل جزء منها هو وغيره سواء والوقوف عند الصخرات أفضل والأفضل أن يكون راکباً مفطراً والأفضل للراة الجلوس في حاشية الناس وواجبات الوقوف حضور جزء من عرفات عاقلاً

لعرفة وكذلك نمرة خارجة عن الحد المذکور لعرفة وكذلك مسجد ابراهيم وقد نص الشافعي رضي الله عنه على ان المسجد المذکور خارج عن ارض عرفة وقال الشيخ ابو محمد وولده الامام والقاضي والرافعي ان مقدم المسجد اى من ابتدائه من جهة الاروقة والمحراب الى نصفه ليس من عرفة ومؤخره الى جهة الباب هو من عرفة وقد جمع ابن الصلاح بين الكلامين المتنافيين فقال كلام الشافعي محمول على أصل المسجد من غير زيادة وكلامهم محمول على أنه قد زيد في المسجد من جهة عرفة فقد ادخل في المسجد جانب من ارض عرفة وجعل للمسجد سور محيط به وباب مقابل لعرفة وهناك علامة في وسط المسجد المذکور تميز ما هو من عرفة وما هو ليس منها وهي صخار كبار فرشت هناك في وسط المسجد ولكنها مدفونة من كثرة الرمل والتراب المجلوب كل منهما بالرياح والواجب الثالث ذكره بقوله (ووقته) أى الزمن الذى يصح الوقوف فيه يكون مبتدأ (من الزوال) ويسمى يوم التاسع (الى طلوع الفجر الثاني) وهو الفجر المصدق لا الكاذب فانه لا يتعلق به حكم لانه من الليل حال كون الفجر المذکور كائنا (من يوم النحر) أى يوم العيد الاكبر (فمن حضر) بعرفة (فى شيء) من هذا الوقت (وهو عاقل ولو) كان وقت حضوره (مارا في لحظة) من هذا الزمن ولو في طلب غريم وكان محرما او مارا بها في طلب عبد آبق او طلب بهيمة شاردة سواء في ذلك كان متعمدا او ساهيا وسواء كان نائما او متيقظا وسواء علم انها عرفة او جهلها وفي كل ذلك كان متلبسا بالحج وسواء وقف ليلا ام نهارا وفي قول ضعيف أنه لا يصح الوقوف ليلة النحر في غاية من الضعف وشاذ لا يعمل به فمن في كلامه اسم شرط جازم والجواب قوله (فقد ادرك الحج) لانه اى الوقوف معظمه اى الحج كما قال صلى الله عليه وسلم الحج عرفة أى معظمه عرفة كما علمت (ومن فاته ذلك) أى الحضور المذکور وهو حضوره ولو لحظة من هذا الزمن على اى حال كان من الاحوال بان لم يوجد شيء منه بما سبق ذكره وقد طلع الفجر أى فجر يوم النحر سواء كان بطريق العمود السهو (او وقف) في عرفة الوقوف المذکور حال كونه (مغنى عليه) اى ذاهب العقل وهذا محترز قوله سابقا عاقلا ولو عبر بذاهب العقل او بزواله ليسكون محترزا صريحا لكان أنسب وإن كان المغنى عليه قد يكون مجنونا بان زاد الاغماء عليه فصار مجنونا ولم يدرك لحظة من اللحظات السابقة بان استمر اغماؤه حتى خرج وقت الوقوف بطلوع فجر يوم النحر (فقد فاته الحج) وأما المجنون إذا وقف مجنونا فقد انقلب حجه نقلا ولم يفت والسكران كالغنى عليه في التفصيل المتقدم فإذا وقف واستمر سكره حتى طلع الفجر فاته الحج ايضا لقوله صلى الله عليه وسلم فيأرواه الترمذى من أدرك عرفة ليلا فقد أدرك الحج ومن فاته عرفة فقد فاته الحج وليتحلل بعمره وعليه الحج من قابل وافق عمر رضي الله عنه بذلك واشتهر بين الصحابة ولم ينكره احد من الصحابة فكان اجماعا قاله في المجموع والى القضاء في العام القابل أشار المصنف بقوله (فيتحلل) من فاته الحج بانواعه (بعمل عمرة) ويخرج من احرامه حينئذ ولا يجوز استدامة احرامه الى السنة المستقبلية لانه محرم بالحج في غير أشهره فان بقاءه على احرامه في هذه الحالة كابتدائه وهو ممنوع منه في الابتداء فكذا في الدوام وينقلب عمرة بالتحلل بها وقد بين المصنف التحلل بعمل العمرة فقال (فيطوف ويسعى ويحلق) حيثنذ يقال (قد حل) من ذكر (من احرامه) أى قد خرج منه بسبب العمل المذکور وهذا التحلل المفهوم من قوله وقد حل من احرامه هو التحلل الثاني له وأما تحله الاول ففي المجموع أنه يحصل بواحد من الحلق أو الطواف مع السعى لانه لما فاته الوقوف سقط عنه الرمي وصار كمن رمى ووجوب السعى عليه بعد الطواف إن لم يكن قد سعى او لا بعد طواف القدوم قبل الفوات وأما هو فلا يجب عليه اعادته لانه ليس من العبادة التي تتكرر كما تقدم (و) يجب (عليه) اى على من فاته الوقوف مع وجوب التحلل بما ذكر (القضاء) في العام القابل للحديث المتقدم وافتاء عمر

ووقته من الزوال إلى طلوع الفجر الثاني من يوم النحر فمن حضر في شيء وهو عاقل ولو مارا في لحظة فقد أدرك الحج ومن فاته ذلك أو وقف مغنى عليه فقد فاته الحج فيتحلل بعمل عمرة فيطوف ويسعى ويحلق وقد حل من احرامه وعليه القضاء

من غير مخالف ويكون هذا القضاء على الفور وانما يجب القضاء اذا لم ينشأ للفوات عن حصر ومنع من الدخول إلى مكة او من الوقوف بعرفة اما من كل الطرق ويسمى الحصر العام او من بعضها ويسمى الحصر الخاص وقد سلك الطريق الاخرى ولم يدرك الوقوف منها ايضا لم يجب عليه القضاء لتو الله من الحصر على الاصح (و) يجب مع القضاء ما فات (دم) (ا) أجل (الفوات) أى فوات الوقوف بعرفة لغتوى عمر من غير مخالف له ودم الفوات (مثل دم التمتع) في كونه دم ترتيب وتقدير كما قال ابن المقرئ اربعة دماء حج تحصره اولها المرتب المقدرة تمتع فوت هـ اى دم تمتع ودم فوات الوقوف وهذا الدم شاة تجزى في الاضحية ويذبحها في حجة القضاء فان عجز عن الدم إما لفقده بالسكينة وإما لفقد ثمنه وإما لزيادة على ثمن مثله صام عشرة ايام ثلاثة منها في الحج اى في حال الاحرام به وسبعة اذا رجع إلى اهله اى إلى وطنه وإن لم يكن له اهل وعشيرة فيه (تنبيه) يسن المسك في عرفة إلى الغروب لاجل الجمع بين الليل والنهار وقيل واجب وهو ضعيف فاذا خرج منها قبل الغروب ولم يعد إليها بعده فعلى القول بالسكينة يسن اراقة الدم وخروجا من الخلاف وعلى القول بالوجوب يجب الدم كدم التمتع فان عاد إليها وكان بها بعده سقط الدم ولو كان عوده ليلا سقط على الاصح ولو وقفوا يوم العاشر غلطا اى لاجله لظنهم انه التاسع كأن غم عليهم هلال الحجة فأكلوا القعدة ثلاثين ثم بان أنه تسعة وعشرون وان كان وقوفهم بعدتين انه العاشر كما اذا ثبت ليلا ولم يتمكنوا من الوقوف فيه فيصح للاجماع ولا يوجب كفوا بالقضاء لم يأمنوا وقوع مثله فيه ولان فيه مشقة عامة فأجزأهم الوقوف فيه حينئذ ولا يجب عليهم القضاء إلا ان يلقوا على خلاف العادة فيقضون في الاصح لعدم المشقة العامة ومقابل الاصح انهم لا يقضون لعدم الخلل في القضاء ايضا وان وقفوا في الثامن غلطا وعلوا الغلط قبل فوات الوقوف وجب الوقوف في الوقت تداركاه (فاذا غربت الشمس) أى شمس يوم التاسع وتحقق غروبها (افاضوا) اى الامام ومن معه (إلى مزدلفة) اى على طريق المازمين لانهم عند الذهاب إلى عرفة ذهبوا على طريق ضب فبعد الرجوع منها يذهبون على طريق المازمين لانه يسن ان يرجعوا من طريق غير التي ذهبوا منها كما تقدم حال كونهم (ذا كرين الله تعالى) وحال كونهم (ملبين) وتقدم لفظها وصيغتها وانه يكررها ثلاث مرات ومزدلفة بكسر اللام حدها طولاً ما بين وادى محسر ومازى عرفة وتقدم ان المازمين هما جبلان في طريق عرفة ليسا من مزدلفة وليسا من عرفة كما ان وادى محسر ليس من مزدلفة ايضا ولا من منى بل هو فاصل بينهما ومزدلفة من الحرم وهى من الازدلاف وهو القرب وتسمى ايضا جمعا بفتح الجيم وسكون الميم سميت بذلك لاجتماع الناس بها وعرضا من الجبال المقبلة من اليمن واليسار اى من يمين الذهاب إلى منى ويساره فكل موضع وقف فيه في هذا الحد أجزاء إلا في وادى محسر لانها ليست منها كما تقدم واعلم ان المسافة من مكة إلى منى ومن مزدلفة إلى كل من عرفة ومنى فرسخ ذكره في الروضة ودليل الذكر عند الافاضة المذكورة قوله تعالى فاذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله الآية ويمشون (بسكينة ووقار) هو عطف مرادف على السكينة والمراد منها واحد وهو الذل والانكسار لما في حديث على وهو الصحيح رواه الترمذى قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة فقال هذه عرفة وهو الموقف وعرفة كلها موقف ثم افاض حين غربت الشمس وأردف أسامة بن زيد وجعل يشير بيده الشريفة على هيئة الناس يضربون يميناً وشمالاً لا يلتفت اليهم ويقول ايها الناس عليكم بالسكينة ثم اتى جمعا فصلى بهم الصلاتين جمعا وسواء في السكينة والوقار الركب والماشى لا فرق بين الليل والنهار اى يكون كل واحد خاضعا متواضعا ذليلا إلى مولاه القادر على جمع هذه الخلائق من كل فج واقصاه وفرقها في لحظة سبحانه من إله جليل وملك منيل عبيده بالعطاء الجزيل على عمل كثير او قليل خصوصا في هذا الموقف العظيم

ودم للفوات مثل دم التمتع فاذا غربت الشمس أفاضوا إلى مزدلفة ذا كرين الله ملبين بسكينة ووقار

الدال على كمال فضله الجسم هنيئا لمن كان في تلك البقاع فايك يا مسكين أن تتخلى عما فيه انتفاع
 فتحرم مما أعطى أهل الانكسار وتاب على من حضر تلك الاماكن ورجع منها من الاوزار اللهم
 لا تقطعنا عن تلك الديار مع زيارة السيد المختار آمين يا رب العالمين وليكن ما تقدم (بغير مزاحمة) اى
 (و) بغير (ايذاء) لاحد من الناس (و) بغير (ضرب دواب) للنهي عنها (فن وجد فرجة) أى
 اتساعا وخلاء اى ارضا خالية وفارغة من الناس السائرين (اسرع) اليها استحبابا ويحرك دابته
 اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بأس ان يتقدم الناس الامام او يتأخروا عنه (ويؤخرون
 صلاة المغرب ويجمعونها بمزدلفة مع العشاء) جمع تأخير لوقت العشاء ان كان السفر بعيدا كما تقدم
 وهذا الجمع المذكور للسفر لا للنسك على المعتمد وتقدم الكلام عليه ايضا واطلاق الجمهور تأخير
 الصلاة إلى مزدلفة محمول على عدم خوف فوت وقت الاختيار للعشاء وإلا جمع الامام بهم في الطريق
 ولكن لا بد من نية جمع التأخير في وقت الاول فان لم ينو صارت الاولى قضاء وانما وجبت هذه
 النية لاجل التمييز بين التأخير للجمع او عبثا كما علم ذلك من بابه ودليل هذا الجمع هنا الاتباع رواه
 الشيخان (فاذا وصلوها) اى المزدلفة اى وصلوا اليها (نزولها وصلوا) الصلاتين المغرب والعشاء جمع
 تأخير (وباتوا بها) إلى طلوع الفجر وهو الافضل والاكمل وإلا فالواجب يحصل بالحضور ولو لحظة
 صغيرة في نصف الليل الثاني فالمراد من المبيت بها الحضور فيها في نصف الليل الثاني لاحقية المبيت
 شرعا واصطلاحا بخلاف المبيت الواجب في منى فهو هناك معظم الليل إذ الامر بالمبيت هنا لم يرد بخلافه
 بنى ومن ثم لو حلف لا يبيت في مكان لا يحنث إلا بمعظم الليل فمن دفع منها بعد نصف الليل ولم يرجع
 اوقبله ولو لغير عذر وعاد اليها قبل الفجر فلا شيء عليه لانه اتى بالواجب ما في الاول فلخير للصحيحين
 عن عائشة ان سودة وام سلمة رضى الله عنهن افاضتا في النصف الاخير باذنه صلى الله عليه وسلم ولم يامرهما
 ولا من كان معهما بدم وأما الثاني فكالودفع من عرفة قبل الغروب ثم عاد اليها قبل الفجر ومن ترك
 هذا المبيت المذكور ولم يعد اليها قبل الفجر وكان ذلك لغير عذر من الاعذار المسقطة للبيت فعليه دم
 كدم المتمتع بناء على ان هذا المبيت واجب وهو المعتمد وهناك قول ضعيف بانه سنة فعليه ليس عليه
 اراقة الدم ولا دم على من تركه لعذر من الاعذار الآتية في ترك المبيت بنى قياسا عليه ومن العذر
 هنا الاشتغال بالوقوف بان انتهى إلى عرفة ليلة النحر لاشتغاله بالآلام ولو افاض من عرفة إلى مكة
 لطواف الركن بعد نصف الليل وفات المبيت لاجل ذلك لم يلزمه شيء لاشتغاله بالطواف كاشتغاله
 بالوقوف ونظر فيه الامام بانه غير مضطر اليه بخلاف الوقوف ولو بادرت المرأة إلى مكة لطواف
 الركن خوفا من طرو حياضها او نفاسها لم يلزمها دم ايضا كما قاله ابن الملقن (و) اذا باتوا بها إلى الصباح
 (صلوا) صلاة (الصبح اول الوقت) مع شدة التذكير وهذا هو الفلوس وهو شدة الظلمة فتكون المبالغة
 في التذكير هنا أكثر من كل يوم لما رواه الشيخان عن ابن مسعود رضى الله عنهما قال رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صلى صلاة إلى الميقاتين إلا المغرب والعشاء بجمع وصلاة الفجر يومئذ قبل ميقاتها
 المعتاد في سائر الايام كانت عقب طلوع الفجر (ويأخذون منها) أى من مزدلفة (حصى الجمار) ندبا
 ليلا لانهم في النهار مشغولون بالغسل والاذكار والتلبية وغير ذلك مما هو مطلوب منهم في ذلك الي م
 خلافا لمن قال يأخذونها بعد صلاة الصبح قال النووي والمذهب الاول للماعز من ضيق الوقت عن
 أخذه الحصى بعد الفجر وقوله (سبع حصيات) بدل من حصى الجمار بدل بعض من كل ولا حاجة إلى
 تقدير متعلق كما صنع الجرجري حيث قال ويكون المأخوذ سبع حصيات لان الاصل عدم الحذف
 واطافة الحصى إلى الجمار للبيان اى حصى الجمار ودليل سنية اخذ حصى جرة العقبة ما صح من
 أمره صلى الله عليه وسلم للفضل بن العباس بان يلتقط له حصى منها قال فالتقط له حصيات مثل

بغير مزاحمة وايذاء
 وضرب دواب فمن وجد
 فرجة اسرع ويؤخرون
 صلاة المغرب ويجمعونها
 بمزدلفة مع العشاء فاذا
 وصلوها نزولها وصلوا
 وباتوا بها وصلوا الصبح
 اول الوقت يأخذون
 منها حصى الجمار سبع
 حصيات

حصى الخذف فان قلت هذا الدليل ليس نصا في المدعى وهو أنه سبع حصيات لجرة العقبة لان قوله القطلى حصى ظاهره العموم لجرة العقبة وغيرها وكذا قوله فالتقطت له حصى مثل حصى الخذف ولم يقيد بالسبع فيكون مؤيدا للقول الضعيف وهو أنه يلتقط الحصى كله منها وأجبت عنه بحسب ما ظهر لى من قواعد علم النحو ان قوله فالتقطت له حصيات هو جمع مؤنث سالم وجمع المؤنث السالم معدود عندهم من جموع القلة فيدل على قلة الحصى الملتقط منها فالعموم أولا وآخرها غير مراد بل هو مخصوص بما قاله الفقهاء من الاختصار على السبع لجرة العقبة كما سيذكره بقوله يرمون لجرة العقبة بتلك الحصيات السبع الملتقطة من مزدلفة فدل الدليل حينئذ على المدعى والله أعلم وباقي الحصى لرى الجمار في ايام التشريق يؤخذ من منى وغيرها غاية الامر يكره اخذه من الحل وسياتي الكلام عليه في كلام المصنف وأشار المصنف إلى تقييد أخذ الحصى باللفظ فقال (لفظا) أى ياخذونها على سبيل اللفظ او من جهته فنصب لفظا اما على نزع الخافض او على التمييز وإنما يسن اللفظ لظاهر الحديث السابق حيث أمره بأن يلتقط ثم قال فالتقطته وقوله (لا تكسيرا) أى الاجاز ثم يرى بالمكسر مقابل لقوله لفظا فهو معطوف عليه أى يكره تكسير الاجاز واخذ المكسر للرى إلا لعذر وقد ورد النهى عن تكسيها والرى بالمكسر منها لانه يفضى إلى الاذى وقت تكسيها لكنه يجزى (والافضل) ان يكون الحصى (بقدر الباقل) بالتشديد مع القصر ويمد ايضا وهى حبة القول وقال الامام النووي ويكره كراهة تنزيه أن يكون أكبر من ذلك أو أصغر منه لما روى الشيخان عن الفضل بن العباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للناس عشية عرفة وغداة جمع حين دفعوا عليكم مثل حصى الخذف قال الاحباب وحصة الخذف دون أنملة الاصبغ طولوا وعرضا وقد روى حبة الباقل (ويقفون بعد الصلاة) أى صلاة الصبح (على المشعر الحرام) هو بفتح الميم وحقى كسرهما وسعى مشعرا لما فيه من الشعار وهى معالم الدين والحرام هو المحرم قال فى المختار والشعائر أعمال الحج وكل ما جعل علما لطاعة الله تعالى وقال الاصمعي الواحدة شعيرة قال وقال بعضهم شعارة ثم قال والشعائر بالكسر ما لى الجسد من الثياب وشعائر القوم فى الحرب علامتهم ليعرف بعضهم بعضا اه من النهاية وعش عليه ثم قال الشيخ على الشبر املسى الاولى للشارح التعبير بالشعائر التى هى معالم الدين لا بالشعار التى هى اسم لما لى الجسد من الثياب لانه ليس مرادها (وهو) أى المشعر الحرام (جبل صغير فى آخر المزدلفة) من جهة منى بدليل قول الامام النووي فاذا بلغوا المشعر الحرام أى ساروا من مزدلفة حتى بلغوا المشعر الحرام فدل ذلك على أنه فى آخر المزدلفة من جهة منى بدليل كلامه الاقنى فى قوله وهناك بناء محدث الخ لا نردبه قول العوام انه المشعر الحرام فدل كلامه على ان المراد بالمشعر الحرام الجبل المذكور وهذا خلاف المعتمد كما سيأتى موافقة للمحدثين وغيرهم من المفسرين وغيرهم او هو البناء المستحدث الآن كما قال به ابن حجر ويقال لهذا الجبل قزح بضم القاف وفتح الزاى والمعروف فى كتب الفقه وهو المعتمد عندهم أن المشعر الحرام هو جبل فى آخر المزدلفة ويسمى قزح واما عند المحدثين والمفسرين فهو أى المشعر الحرام اسم لجميع المزدلفة قال ابن حجر وهو الذى عليه الآن البناء المحدث والمنارة خلافا لمن أنكره اه قلت وهذا هو الظاهر لوجود هذه العلامة والغالب انها باقية من جبل إلى جبل إلى زماننا هذا ولم تتغير واما ما قاله الفقهاء من انه جبل صغير آخر المزدلفة لم يعرف ولم يوجد له علامة تميزه ولم يعرفه أحد من تقدم ولو كان كذلك لوجد عليه علامة تميزه والغالب على العلامة انها لا تتغير خصوصا وان هذا الامر يتكرر كل عام كالحلات المأثورة قد جعلوا لها علامات تدل عليها فهى إلى الآن باقية ولم تخف على أحد ثم رأيت المحب الطبرى قال هو باوسط المزدلفة وقد بنى عليه بناء قال والظاهر ان البناء إنما هو على الجبل والمشاهدة تشهد

لقط لا تكسيرا والافضل
بقدر الباقل ويقفون بعد
الصلاة على المشعر الحرام
وهو جبل صغير فى آخر
المزدلفة

له (ويندب صعوده) أى الجبل المذكور وهو الرقى إلى أعلاه (إن أمكن) وإلا وقف عنده أو تحته (وهناك) أى فى المزدلفة (بناءً على حديث) أى فى وسط المزدلفة (يقول العوام أنه المشعر الحرام وليس كذلك) يعنى أن المتمد عنده كثير من الفقهاء أن المشعر الحرام ما تقدم له من أنه جبل صغير فى آخر المزدلفة كما تقدم التنبيه عليه وقد علمت أن ما قاله ابن حجر كثيره أنه البناء المذكور وهو الظاهر كما مر وعند الفقهاء تحصل السنة بالوقوف على هذا البناء المستحدث بناءً على زعمهم أنه ليس هو المشعر الحرام وأما الأفضل والأكل أى عدم الوقوف على المشعر الحرام الذى هو جبل صغير فى آخر المزدلفة وقد علمت برده وعالفوا أى الفقهاء من قال أن السنة لا تحصل إلا بالوقوف على المشعر وقد جزم بحصول أصل السنة بالوقوف على ذلك البناء المحدث الإمام أبو القاسم الرافعى حيث قال ولو وقفوا فى موضع آخر من المزدلفة حصلت السنة وقد ثبت فى صحيح مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال جمع كلها موقف وهذا نص صريح فى أن المشعر اسم للمزدلفة كلها كما هو رأى المحدثين لأن جمعا اسم للمزدلفة كلها بلا خلاف ولو كانت هذه السنة من أصلها لم يجزى بدم (ويكثرون التلبية) هناك (و) يكثرون (الدعاء والذكر) حال كونهم (مستقبلين القبلة) كل هذا على سبيل الاستحباب (ويقول) كل واحد منهم (اللهم كما أوقفنا فيه) أى فى هذا الجبل (وأرقتنا إياه) أى جعلنا نراه بتيسير لنا السير إلى الوصول إلى هذه الأماكن الطاهرة (فوقفنا لذكرك) أى لذكرنا إياك توفيقاً مثل توفيقك إيانا للوقوف عليه ورؤيتنا إياه فكما للتشبيه فى هذا التركيب فذكرك مصدر مضاف للمفعول والفاعل محذوف (كما هديتنا) أى لاجل هدايتك إيانا لطاعتك فالكاف هنا للتعليل وما مصدرية (واغفر لنا) ذنوبنا (وارحنا) رحمة من عندك (كما وعدتنا) أى لاجل وعدك إيانا بهما فكما هنا مثل كما فى كما هديتنا فى أنها للتعليل وما مصدرية وقوله (يقولك وقولك الحق) متعلق بوعدتنا وقد بين القول الحق الموعود به بقوله (فاذا أفنتم من عرفات إلى قوله غفور رحيم) أى فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هذا كم وإن كنتم من قبله لمن الضالين ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا الله إن الله غفور رحيم ويكثر كل واحد من الناس من قوله (ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) ويدعو الشخص بما أحب ويختار الدعوات الجامعة وبالأمر المهمة ويكرر دعواته (فاذا أسفر النهار) أى أضاء أضاءة (جدا) أى اشتدت أضاءته (ساروا) أى القوم أجمع الإمام وغيره من كان معه أى توجهوا فى سيرهم (إلى منى بوقار وسكينة) وهما مترادفان على معنى واحد وهو الخضوع والتذلل والانكسار فذلك غير هنا بالوقار أولاً وبالسكينة ثانياً وفما تقدم بالعكس كما تقدم التنبيه عليه وليكن السير المذكور (قبل طلوع الشمس) ندباً (فاذا وصلوا إلى وادى محسر) بكسر السين سعى بذلك لأن الفيل الذى جىء به لهدم الكعبة حرس وامتنع قريباً منه على التوجه إليها لأنه أحس فيه لأن وادى محسر من الحرم والفيل لم يدخل الحرم وهو وادى (بقرب منى) ليس من مزدلفة ولا من منى بل هو حد فاصل بينهما كما تقدم التنبيه عليه وجواب إذا قوله (أسرعوا) أى أسرع كل واحد من القوم أى يندب لهم الإسراع (فدرمىة حجر) بكسر الراء من رمية لأن فعلة للهية من انتهاء بعده قيل والفتح لا يناسب هنا هذا لما شئى والزا كب يحرك دابته حتى تقطع تلك المسافة فى عرض الوادى لما روى عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بطن محسر فحرك أى ناقته قليلاً ثم سلك الطريق التى توصله إلى الجمره الكبرى وسببه أن النصارى كانت تعذب فيه فاستحب مخالفتهم وقيل غير ذلك وهو أن امرأة حصلت منها فاحشة فى هذا المكان فزلت نار فأحرقت الفاعل والمفعول (م) بعد الإسراع المذكور (يسلكون الطريق التى ترميهم على جمره العقبة) أى يخرجهم وتوصلهم إليها يقول جابر فى حديث مسلم السابق ثم سلك الطريق التى

ويندب صعوده أن أمكن
وهناك بناء محدث يقول
العوام أنه المشعر الحرام
وليس كذلك ويكثرون
التلبية والدعاء والذكر
مستقبلين القبلة ويقول
اللهم كما أوقفنا فيه وأرقتنا
إياه فوقفنا لذكرك كما
هديتنا واغفر لنا وارحنا
كما وعدتنا بقولك وقولك
الحق فاذا أفنتم من
عرفات إلى قوله غفور
رحيم ربنا آتنا فى الدنيا
حسنة وفى الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار فاذا
أسفر النهار جدا ساروا
إلى منى بوقار وسكينة قبل
طلوع الشمس فاذا وصلوا
إلى وادى محسر يقرب منى
أسرعوا قدر رمية حجر
ثم يسلكون الطريق التى
ترميهم على جمره العقبة

توصله إلى الجمرة الكبرى (فكياً باتونها) أي الجمرة (و) الحال (أنهم ركباًن يرمون جمره العقبة بتلك
الحصىات السبع الملتقطة) أي الماخوذة (من المزدلفة) وفي هذا التركيب قلاقة وعدم استقامة
ولو قال يرمون جمره العقبة فكياً باتونها أي مثل ما باتونها ثم يفصل ويقول فإن كانوا ركباًنا أتوها ركباًنا
فيرمونها حال كونهم كذلك وإن أتوها مشاء فيرمونها كذلك لكان أسهل وأوضح والكاف جارة
للمصدر المنسك من ما المصدرية والفعل بعدها والجار والمجرور متعلق بقوله يرمونها أي يرمونها
رمياً مثل أتيانهم إما ركباًنا وإما مشاة (ومن أي مكان التقط الحصى) الذي يرمى به (جاز) واعتد
به سواء كان (من المزدلفة أو من غيرها) نص عليه الشافعي رضي الله عنه والأصحاب (و) لكن يكره
أخذها (أي الحصى (من الرمي) أي من المكان الذي هي فيه لا نه روى أن ما قبل منها رفع وما لم يقبل
ترك ولولا ذلك لسد ما بين الجبلين (و) يكره أخذها أيضاً (من الحش) وهو بيت الخلاء الذي
تنطى فيه الحاجة سواء كان معداً لها أو لا لأنه يصير معداً لها بعد قضائها وعلّة الكراهة التجاسة
ومثله كل مكان نجس (ومن المسجد) كذلك ولكن يعتد بالرمي بما ذكر مع الكراهة التزيينية
وتقدم كراهة الرمي بالحصى المكسر وكراهة الرمي بحصى المسجد إن لم يكن داخلًا في الوقية والألا
فيحرم الرمي به مع الصحة كما أنه يحرم التيمم بترابه الداخل في وقية مع الصحة وأما عند عدم العلم
بالدخول يكون مكروهاً وتقدم أيضاً كراهة لفظه من الحل وما رمى به ويسن غسل الحصى مطلقاً
سواء تحققت نجاسته أم لا (وكا يشرع) الحاج (في الرمي يقطع التلبية) أي يقطع التلبية عند شروعه
في الرمي فالكاف بمعنى عند أو بمعنى وقت وما مصدرية والجار والمجرور متعلق يقطع (ولا
يلبي بعد ذلك) أي بعد الرمي لأنه فات وقتها وهو دوام الاحرام والرمي أول أسباب التحلل إن بدأ به
قدم الطواف أو الحلق عليه فكذلك أما المعتسر فتقطع التلبية في حقه بجرء الشروع في الطواف
(وصورة الرمي) الفاضلة (لجمرة العقبة أن يقف) الرامي (بطن الوادي) اقتداء به صلى الله عليه وسلم
قد روى مسلم أنه رمى من بطن الوادي ثم انصرف ويسن أن يقع الرمي (بعد ارتفاع الشمس)
قدر رمح لما رواه أبو داود والترمذي والنسائي بإسناد صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أن
النبي صلى الله عليه وسلم بعث بضعة أهله وأسرهم أن لا يرموا الجمره حتى تطلع الشمس فإن وقع الرمي
قبل ذلك جاز وفاتت الفضيلة بشرط أن يكون بعد دخول نصف الليل الثاني ويسن أن لا يبدأ بشيء
عند دخوله من قبل رمي جمره العقبة حتى قبل نزول الراكب وجلس الماشي وكراهة المنزل
إلا لعذر كزحمة وخوف على نحو محترم وانتظار وقت فضيلة ويكون وقف الرامي المذكور مصوراً
(بحيث) أي بمكان (تكون عرفة) فيه مستقرة (عن يمينه) أي الرامي (و) تكون (مكة عن يساره
ويستقبل الجمره) ندباً هذا في يوم النحر بخلاف أيام التشريق فيستقبل القبلة والمختار في كيفية وقوفه
ليرميها أن يقف تحتها في بطن الوادي فيجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه ويستقبل العقبة ثم يرمي
وقبل يقف مستقبل الجمره مستدبر الكعبة وقبل يقف مستقبل الكعبة كما في أيام التشريق وتكون
الجمرة عن يمينه (ويرمي حصاة حصاة) أي واحدة واحدة حتى يستكملهن لاثنتين معا ولا أكثر
معاً لأنه صلى الله عليه وسلم كما رواه مسلم رمى إلى الجمره سبع حصيات يكبر مع كل حصاة وقال خذوا
عني مناسككم فاذا رمي ثنتين أو أكثر دفعة واحدة حسبت واحدة سواء وقتاً معاً أو مرتبتين أو رمى
واحدة بيمينه والأخرى بشماله دفعة واحدة لم يحسب ذلك إلا واحدة ولو رمى حصاة ثم اتبعها بأخرى
حسبتا سواء وقتاً معاً أو الثانية قبل الأولى أو رمى واحدة بيمينه والأخرى بشماله لادفعة بل مرتبتين
فكذلك اعتباراً بوقت الرمي ولو رمى السبعة كذلك أي دفعة فكذلك أي حسبت واحدة
والأفضل أن يكون الرمي (يمينه) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن (ويكبر) ندباً (مع)

فكياً باتونها وأنهم ركباًن
يرمون جمره العقبة بتلك
الحصىات السبع الملتقطة
من المزدلفة ومن أي مكان
التقط الحصى جاز من
المزدلفة أو من غيرها
ولكن يكره أخذها من
الرمي ومن الحش ومن
المسجد وكما يشرع في الرمي
يقطع التلبية ولا يلبي بعد
ذلك وصورة الرمي لجمرة
العقبة أن يقف بطن
الوادي بعد ارتفاع
الشمس بحيث تكون عرفة
عن يمينه ومكة عن يساره
ويستقبل الجمره ويرمي
حصاة حصاة بيمينه
ويكبر مع

رمى (كل حصة) وصيغته المطلوبة والمستحبة ان يقول مع رمي كل حصة الله أكبر الله أكبر
الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله
الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره
الكافرون لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله والله
أكبر هذا إذا أمكن بان لم يكن هناك ازدحام ولا فيقتصر على التكبير قال الماوردي قال الشافعي
رضي الله عنه يكبر مع كل حصة فيقول الله أكبر ثلاثا لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد
وإن لم يمكنه ما ذكر فيقتصر على تكبيرة واحدة مع كل حصة بان يقول بسم الله الله أكبر (ويرفع
يديه) عند الرمي (حتى يرى يياض ابطه) لانه اعون على الرمي وهذا على سبيل الندب والاستحباب
ولا ترفع المرأة ولا الخنثى (ويرمي رميا) أي شديدا وهذا شرط لصحة الرمي أي بحيث يعدرميا فلا
يكفي وضع الحجر في المرمى ولا يجوز الرمي عن القوس ولا الدفع بالرجل ولا يسن ان يأتي به على هيئة
الحذف بالحذاء والذال المعجمة المشار اليه بقوله (ولا ينفذ قذا) بان يضع الحجر على بطن ابيه
ويرميه بالسبابة لان هذا لا يسمى رميا لثبوت النهي عن الحذف في الحديث وقال انه لا يقتل الصيد ولا
ينكأ العدو ويشترط لصحته أيضا قصد الرمي فلو رمى في الهواء فوق في المرمى لم يعتد به ولا يشترط
بقاء الحصى في المرمى فلا يضرب تدرجها او خروجها بعد الوقوع فيه ولا يشترط وقوف الرامي خارج
الرمي فلو وقف في طرف المرمى ورمى إلى طرفه الآخر أجزأة (فاذا فرغ من الرمي ذبح هديا إن كان
معه) ذلك الهدى سواء كان مندوبا او واجبا بنذر (او ضحى) إن لم يكن معه هدى والضحية تكون
واجبة ومندوبة وصورة كونها مندوبة ان لا تلفظ بكونها ضحية ويفتقر التلفظ بها عند الذبح
واما إذا سئل عنها وقال هي ضحية صارت واجبة ويقال لها المندوبة حكما (ثم) بعد الذبح (يخلق
الرجل جميع) شعر (رأسه هذا) أي الخلق المفهوم من يخلق (هو الافضل) ولا يتوقف التحلل على
خلق شعر جميع الرأس وقد اشار إلى ذلك بقوله (وله) أي لمن اراد التحلل (ان يقتصر على) إزالة
(ثلاث شعرات منه) أي من الرأس لا من غيره كاللحية والشارب خلافا للجمع في تحللهم فانهم يأخذون
منه ايضا ولا يصح عدم التحلل إلا باخذ شيء من الشارب فجهم الله تعالى وسواء كانت الازالة
المذكورة حاصلة بالتف أو بالحرق أو بالقص المعبر عنه بقوله (أو تقصيرها) أي الثلاث شعرات
وإنما كان الخلق افضل من التقصير لتقديم النبي له عليه وهو انه لما رمى بحجرة العقبة ونحر نسكه
ناول الخالق الشق الايمن خلقه ثم ناوله الشق الايسر فقال اخلق خلقه ولقوله صلى الله عليه وسلم فيما
رواه الشيخان اللهم ارحم المحلقين فقيل والمقصرين فقال اللهم ارحم المحلقين إلى ان قال في الرابعة
والمقصرين ودليل جواز التقصير ما رواه الشيخان عن ابن عمر قال خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحلقت طائفة من اصحابه وقصر بعضهم وسكت عن ذلك ولم ينه عنه ولو لم يحجز ذلك لما سكت عليه
ولا يحجز تقصير ما دون الثلاث كما نص عليه الشافعي واصحاب محافظة على الجمع في قوله تعالى
حلقوا رؤوسكم فالمراد من الرؤوس شعرها فهو على تقدير مضاف وقد اشترت الى ذلك سابقا لان الرؤوس
لا تخلق وإنما يخلق الشعر وهو اسم جنس جمعي اقله ثلاث شعرات هذا حكمه عندنا وبقى الكلام
على ظاهره عند الامام مالك واحد فيتوقف التحلل على خلق الكل عملا بظاهر الآية وعند الامام
ابن حنيفة يتوقف التحلل على ازالة ربع الرأس قياسا له على المسح في الوضوء والاكتفاء بما تقدم
من مطلق الازالة بأي شيء كان اذا لم يندر الخلق ولا تعين ولا يقوم مقامه غيره مما ذكر من التف
 وغيره وتعين الخلق من حيث النذر لا من حيث التحلل وإنما اقتصر المصنف في التحلل على الخلق
او التقصير مع ان مثلها غيرهما مما يقوم مقامهما تأسيا بالآية والحديث (والافضل في التقصير)

كل حصة ويرفع يديه
حتى يرى يياض ابطه
ويرمي رميا ولا ينفذ قذا
فاذا فرغ من الرمي ذبح
هديا إن كان معه أو ضحى
ثم يخلق الرجل جميع رأسه
هذا هو الافضل وله ان
يقتصر على ثلاث شعرات
منه أو تقصيرها أو الافضل
في التقصير

أن يزال من الرأس (قدر أنملة من جميع شعره) أي الرأس هذا في حق الرجل وأشار إلى حكم المرأة والمراد منها الاثني ولو صغيرة فقال (وأما المرأة فالأفضل لها التقصير على هذا الوجه) أي على هذا الحد المذكور وهو أن تأخذ قدر أنملة من جميع جوانب رأسها ولا تؤمر بالحلقة لأن في حلقتها له بشاعة واستكراها فالحلق لها مكروه على الأصح في المجموع لما ذكر وقيد الكراهة في المهمات بأن تكون كبيرة وقال المتجه في الصغيرة وهي التي لم تنته إلى سن يترك فيه شعرها أنها كالرجل وقيد أيضا المرأة بأن تكون حرة فالامة إن منعها السيد منه حرم عليها قال وكذا إن لم يمنع ولم ياذن على المتجه وقيد أيضا المرأة بأن تكون خلية عن الزوج فالزوجة إن منعها زوجها احتل الجزم بالمنع منه لما فيه من البشاعة والتشويه واحتمل تخريجه على الخلاف في إجبارها على ما يتوقف عليه كإل الاستمتاع والأصح الإجمار (و) الأفضل أن (يكون) الشخص (حال الحلق) أو حال التقصير (مستقبل القبلة) لأنها أشرف الجهات وحيث يكون ذا كرا (مكبرا) أي قائلا الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد وهو شعار اليوم (ويبدأ الحلق) استجابا (بشق) أي جانبه (الأيمن) والضمير للحلق ويستوفى جميع الشق المذكور ومثله الأيسر اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم كما تقدم في حديث أنس (ويدفن) الحلق (شعره) أي المنفصل منه بحلق أو غيره ندبا كسائر الأجزاء المنفصلة من الحي (والحلق ركن) من أركان الحج (لا يتم الحج إلا به) أي بالأتين به ولا يجزئ تركه بدم وقيل واجب وهو منى على أنه استباحة محظور أي شيء أباحه الشارع بعد أن كان محرما ففعله في حال الإحرام والمعتمد أنه نسك أي ركن من أركان الحج والخلاف لفظي أي مرجعه إلى اللفظ أي لا فائدة ترتب عليه إلا في اللفظ ويتوقف التحلل عليه سواء كان نسكا أو واجبا ولو بقي سنين كما أشار إليه المصنف بقوله (ويبقى) الشخص (محرمًا) أي مستمر على حكم الإحرام (إلى أن يأتيه) وهو ركن في الحج والعمرة وما قيل في الحج يقال في العمرة ولو تحلل التحلل الأول (ومن لا شعر له) أي برأسه كالأصلع والمحلق الرأس (أمر الموصى) وهي آلة الحلق (على رأسه) ندبا ولا يجب لأنه قرينة تتعلق بمحل فقسقط بفواته كغسل اليد إذا قطعت قال الشافعي ولو أخذ من لحية أو شاربه شيئًا كان واجب إلى ثلاثا يخلو عن أخذ الشعر وسنن أن يقول بعد فراغه اللهم آتني بكل شعرة حسنة وابعثني بها سيئة وارفعلني بها درجة واغفر لي وللخلقين والمقصرين ولجميع المسلمين (ثم) بعد هذا التحلل (يأتي مكة في يومه) الذي تحلل فيه (فيطوف طواف الأفاضة وهو ركن) لا خلاف فيه عندنا (لا يتم الحج إلا به) ويبقى محرمًا أي مستمرًا عليه ولو أعزما (إلى أن يأتيه) ولكن إذا تحلل التحلل الأول بأن فعل الرمي والحلق يحمل له كل شيء من المحرمات المتقدمة ما عدا ما يتعلق بالنساء ففعل الطواف ولو بعده هذه الأعوام حل له حيثن ما يتعلق بالنساء من الجماع ومقدماته فهذا الترتيب المذكور بين الرمي والذبح ثم الحلق والطواف هو الأفضل والسنة ودليل ذلك الاتباع رواه مسلم وهذا الطواف المذكور يسمى طواف الزيارة أيضا وطواف الصدور وهذه المعاني كلها متقاربة وهي الفاظ مختلفة ومعناها واحد وأفاد قوله أنه لا يتم الحج إلا به أنه لا يجزئ بدم ووقته موسع إلى ما لا نهاية عندنا بخلاف بقية المذاهب فعند الحنفية يبقى إلى غروب شمس يوم النحر الأول فإذا غربت ولم يطف وجب عليه دم وعند المالكية يبقى إلى آخر شهر الحجة فإذا أخره عن هذا الشهر وجب عليه دم (وصفته) أي صفة طواف الأفاضة كائنة (كما تقدم) أي كالصفة التي تقدمت من الأتتين بالشروط والسنن والكيفية من البداء بالحجر الأسود ما تلا إلى الركن اليماني وقد تقدم تفصيله هناك في طواف القدوم وطواف العمرة (ثم) بعد الطواف (يصل ركعتين) وقد تقدم دليلهما وينوي بها مصليهما سنة الطواف (ثم) إن كان سعى مع طواف القدوم أي أنه سعى بعده وقبل الوقوف (لم يعده) أي السعي بل يكره أعادته كما تقدم

قدر أنملة من جميع شعره
وأما المرأة فالأفضل لها
التقصير على هذا الوجه
ويكون حال الحلق مستقبل
القبلة مكبرا ويبدأ الحلق
بشق الأيمن ويدفن شعره
والحلق ركن لا يتم الحج إلا
به ويبقى محرمًا إلى أن يأتي
به ومن لا شعر له أمر الموصى
على رأسه ثم يأتي مكة في يومه
فيطوف طواف الأفاضة
وهو ركن لا يتم الحج إلا به
ويبقى محرمًا إلى أن يأتي به
وصفته كما تقدم ثم يصل
ركعتين ثم إن كان سعى مع
طواف القدوم لم يعده

الكلام عليه بخلاف تكرار الطواف فانه لا كراهة فيه (ولا) أى وإن لم يكن سعى بعد طواف القدوم (سعى) بعد هذا الطواف وجوبا (لان السعى يضاركن) وكان المناسب تأخير قوله ايضا ويذكرها بعد قوله ركنا لان التشبيه في الركبتين التقدير لان السعى ركن ايضا كما أن الطواف ركن (لا يتم الحج إلا به ويبقى) من طاف ولم يسع (محرمًا) حكما بالنسبة لما يتعلق بالنساء حتى لو اراد الزوج قبل السعى لا ينقذ النكاح أى يستمر على إحرامه بالنسبة لما ذكروا ولو بقي أعواما (إلى أن يأتي به) فيمتنع عليه الجماع قطعا ومقدماته على الأصح إن كان قد تحلل التحلل الاول بان فعل اثنين من ثلاثة كما تقدم فان لم يتحلل التحلل الاول فيبقى على إحرامه حقيقة لاحكاما ويحرم عليه جميع محرمات الاحرام (فتبينه) يستحب لمن فرغ من طوافه ان يشرب من سقاية العباس للاتباع رواه مسلم (واعلم ان الرمي والحلق وطواف الافاضة) كل منها يسن فعله في هذا اليوم و (الافضل) في ترتيبها (تقديم الرمي ثم الحلق ثم الطواف) والمراد بالرمي رمي جرة العقبة وقد ادخل المصنف بعدم ذكر الذبيح هنا مع انه ذكره اولا وذكر أنه يسن تقديمه على الحلق وعلى الطواف فلهذا نظر لم يكن عليه ذبيح لا واجب ولا مندوب أو لانها هي التي يحصل بها التحلل والذبيح لا يدخل فيه وما ذكرته في حل هذه العبارة وهي قوله واعلم الخ متعين لانها غير مستقيمة من جهة النحر وهو أنه لم يذكر خبران وإن قلنا أن الخبر هو جملة الافضل وما بعده فيكون الخبر الذي هو الجملة غير مربوط بالمبتدا الذي هو اسم ان وبالتقدير السابق ظهر المعنى واتضح غاية الاتضاح (فلو أتى بها) أى بهذه الثلاثة على غير هذا الترتيب (فتقدم) بعضها على بعض (واخر) بعضها على بعض وهذه الجملة معطوفة على جملة قوله فلو أتى وجواب لو قوله (جاز) وحسب له ما فعله ولو كان حقه التأخير كأن حلق قبل الرمي أو طاف قبل الحلق والرمي أو ذبح قبل الحلق والطواف لكنه قوت على نفسه الافضل والمندوب لان هذا الترتيب مندوب عندنا دون غيرنا فالترتيب عند بعض الأئمة واجب فمن خالفه فعليه دم عنده ودليلا ما روى مسلم أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنى حلقت قبل ان ارمى فقال ارم ولا حرج وروى تقديمه الشيخان وأنه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء يومئذ قدم ولا أخر الا قال افعل ولا حرج (وبدخل وقت الثلاثة) أى وقت جواز فعلها (بنصف الليل من ليلة النحر) اعني به عيدا الاضحى لمن وقف قبله روى أبو داود باسناد صحيح على شرط مسلم كما في المجموع أنه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر فمرت قبل الفجر ثم افاضت وقيس بذلك الباقي والافضل ان يكون الرمي واقفا بعد طلوع الشمس مراعاة لمن أوجب ذلك (ويخرج وقت رمي جرة العقبة) أى وقتها الفاضل وقت الاختيار فلا يخرج الا (بمخرج يوم النحر) وخروجه بغروب شمس روى البخارى ان رجلا قال لشيء صلى الله عليه وسلم إنى رميت بعدما أمسيت قال لا حرج والمساء من بعد الزوال وأما وقت الجواز فيمتد إلى آخر ايام التشريق وقد صرح بان وقت الفضيلة لرمي يوم النحر ينتهى بالزوال فيكون لرميه ثلاث اوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز (ويبقى وقت الحلق والطواف متراخيا) ولو إلى ستين وكذلك السعى إن لم يكن سعى لان الاصل عدم التوقيت أى عدم انتهائه وإلا فلهذه يدخل وقتها أى وقت جواز فعلها كما علم بامر بنصف ليلة النحر ويبقى من عليه شيء من ذلك محرما حكما ان تحلل التحلل الاول على إحرامه حتى يأتي به كما في المجموع نعم الافضل فعلها في يوم النحر ويكره تأخيرها عن يومه وعن ايام التشريق أشد كراهة وعن خروجه من مكة أشد وهو صريح في جواز تأخيرها عن ايام التشريق (والاصح تحللان) تحلل (اولو) تحلل (ثانية) التحلل (الاول يحصل به) فعل (اثنين من هذه الثلاثة) المذكورة التي هي الرمي والحلق والطواف (أيهما كانا) أى فعلا ووجدنا حصول التحلل الاول بهما فاهما اسم شرط جازم وجملة كانا من الفعل والفاعل فعل الشرط وهي تامة لا ناقصة وجواب الشرط محذوف دل عليه قول

والأسمى لان السعى أيضا ركن لا يتم الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به واعلم أن الرمي والحلق وطواف الافاضة الافضل تقديم الرمي ثم الحلق ثم الطواف فلو أتى بها تقدم وأخر جاز ويدخل وقت الثلاثة بنصف الليل من ليلة النحر ويخرج وقت رمي جرة العقبة بمخرج يوم النحر ويبقى وقت الحلق والطواف متراخيا وللحج تحللان أول وثان فالاول يحصل باثنين من هذه الثلاثة أيهما كانا

المصنف الاتي فتي فعل اثنين منها حصل التحلل الاول وقدين المصنف الاثنين المفعولين من هذه الثلاثة بقوله (اما) هما (حلق اورمى او) هما (حلق وطواف او) هما (رمى وطواف) او همارمى وحلق وقد أخل المصنف بهذا وهو الافضل كما تقدم انه يبدأ في التحلل بالرمى ثم الحلق ان لم يكن هناك ذبيح ولا فقد تقدم انه يذبح بعد الرمي وتقدم انه لم يمكن له دخل في التحليل لم يذكره المصنف اولا ولا آخر الا ان الكلام في اسباب التحلل وهو ليس منها (فتي فعل اثنين منها) اي من هذه الثلاثة المذكورة (حصل التحلل الاول) وتقدم ان هذه الجملة الشرطية دلت على ان ايها اسم شرط مجازم وجوابها محذوف دل عليه جواب هذه الجملة الشرطية وقد افادت تأكيد ما تقدم وان علم معناها من قبله ولا يجب الترتيب في فعلهما فايهما بدأ به كفى وتقدم دليله وهو انه ماسئل عن شيء في هذا اليوم إلا قال افعل ولا حرج (ويجمل به) اي بالتحلل الاول (جميع ما حرم عليه) من محرمات الاحرام السابقة (ماعدا النساء) اي ما يتعلق بهن وقد بينه بقوله (من وطء وعقد نكاح ومباشرة) كان المناسب للمصنف ان يأتي بفاء التفريع لان حل ما ذكر مفرع على حصول التحلل الاول وتقدم مثل ذلك ولعل المصنف يرى ان الواو تأتي للتفريع وان كان قليلا والدليل على حل ما حرم بالا حرام بالتحلل الاول ماعدا النساء خبر اذارميت الحجر فقد حل لكم كل شيء الا النساء وروى اذارميت وحلقتم وفي رواية وذبحتم فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء الا النساء وضعف وخبر لا ينكح المحرم ولا ينكح اي لا يزوج ولا يزوج موليته (فاذا فعل اناك) من هذه الثلاثة (حل له كل ما حرمه الاحرام) اي كل ما حرم بسببه والاستناد الى الاحرام مجاز عقلي لان الاحرام سبب في التحريم والمحرم هو الشارع فهو من باب انبت الربيع البقل وفي بعض النسخ حل كل ما حرم بالا حرام وعليه فلا مجاز في الكلام ولا يستثنى حينئذ شيء بالا جماع ويجب عليه ان يأتي بما بقى عليه من الرمي لايام التشريق والمبيت وهو في هذه الحالة غير محرم بالنسبة لما يتعلق بالنساء وغيرهن وأما بالنسبة الى الاحرام بالعمرة فهو محرم حكما كما علم مما مر فلو لم يرم جرة العقبة حتى خرجت ايام التشريق فقد فات الرمي ولزمه الدم لفواته فيصير كأنه رمى بالنسبة الى حصول التحلل به أى بالبدل فيتوقف تحمله على الاتيان ببدل الرمي لانه قائم مقامه (فصل) فيما يتعلق بالرمى الواقع في ايام التشريق وفيما يتعلق بطواف الوداع واحكام ما ذكر (اذا فرغ) الشخص (من طواف الافاضة) من (السعي) بعده ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم وجواب إذا قوله (رجع الى منى) وجوبا لاجل المبيت بها والرمى لايام التشريق ويستحب كون الرجوع قبل الظهر بحيث يدرك الصلاة فيها اقتداء به صلى الله عليه وسلم وقد ثبت في البخارى ومسلم انه صلى الله عليه وسلم رخص للعباس المبيت بمكة لياى منى لاجل سقايته فدل بالمفهوم على ان الرجوع الى منى واجب لاجل ما ذكر على غيره لانه من جملة من ايسر له ترك المبيت لهذا العذر وقوله (وبات بها) اي بمنى معطوف على قوله رجع عطف جملة على جملة (ولتقط) اي من اراد الرمي في ايام التشريق اي ياخذ (في أول ايام التشريق وهو ثاني العيد) أى ثاني يومه ويسمى يوم القر لانهم يسكنون فيه عن شدة الحركة من الذبيح والطواف والحلق وغير ذلك من الاعمال المطلوبة في يوم العيد وقدين المصنف مفعول يلتقط بقوله (احدى وعشرين حصة) وقوله (من منى) متعلق يلتقط ايضا (ويستحب) ندبا اخذ الحصى (من المواضع الثلاثة المتقدمة) وقد تقدم ان الرمي من هذه المواضع مكروه كراهة تنزيه وان كان يكتفى بالرمى منها ويصح ويعتد به وقد تقدم بيان المواضع الثلاثة وهي المسجد الذي لم تكن الحصى داخلة معه في الوقفية والاحرام كما علم مما مر والحش وهو بيت الحلاء الذي تقضى فيه الحاجة والثالث اخذ الحصى من نفس الجرة التي يرمى الحصى اليها لانه ربما يكون غير مقبول لانه لو كان مقبولا لما بقى في موضعه وبقاؤه يدل على عدم

اما حلق ورمى او حلق
وطواف اورمى وطواف
فتي فعل اثنين منها حصل
التحلل الاول ويجمل به
جميع ما حرم عليه ماعدا
النساء من وطء وعقد
نكاح ومباشرة فاذا
فعل الثالث حل له كل
ما حرمه الاحرام

(فصل)

إذا فرغ من طواف
الافاضة والسعى رجع
الى منى وبات بها ولتقط
في ايام التشريق وهو
ثاني العيد احدى وعشرين
حصة من منى ويتجنب
من المواضع الثلاثة
المتقدمة

قوله هذا هو سبب الكراهة في رمي الحصى من المرمى وسبب كراهته من الحش الشك في نجاسته وان غسل وكراهته من المسجد الشك في كونها داخلة في الوقفية وانها من اجزاء المسجد ومتى علم انها من اجزائه حرم الرمي بها وتقدم غير مرة وتقدم أيضا كراهة الرمي من حصى الحل فقد أخل به المصنف (فاذا زالت الشمس) أي شمس يوم الحادى عشر الذى هو اول ايام التشريق وقوله (رمى) أي الشخص الذى عليه الرمي المذكور (بها) أي بالحصى (قبل الصلاة) أي صلاة الظهر هو جواب إذا فلرمى بعد الزوال شرط لصحته كما سياتى في كلامه وكونه قبل الصلاة مستحباً ومندوب لما روى مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة يوم العيد ثم لم يرم بعد ذلك حتى زالت الشمس وروى البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال كنا نتحين فاذا زالت الشمس رمينا وفيه دلالة على تقديم الرمي على الصلاة ويشترط أيضاً لصحته شروط آخر منها الترتيب في الرمي وسياق يصرح به المصنف ايضاً فلذلك قال (فيرمى الجمرة الاولى) في هذا اليوم والذى يليه (وهي) أي الجمرة الاولى هي (التي تلى مسجد الخيف) وأنت نازل من مزدلفة إلى منى ويكون مسجد الخيف والياها وأنت ذاهب إلى عرفة فقلبه في حال النزول من مزدلفة ويليه في حال الصعود إليها والخيف بفتح الحاء المعجمة واسكان الباء المسجد المعروف في منى والجرمة المذكورة في نفس الطريق الجادة فيأتيها من اسفل منها (فيصعد إليها) أي إلى الجمرة لانها على محل مرتفع والجرمة اسم محل الرمي وليست هي العلم المنسوب هناك بل هو علامة على محل الرمي وهذا هو المراد من الصعود إليها أي العلو على هذا المكان المرتفع الذى يرمى اليه وفي نسخة يصعد عليها وكلاهما صحيح المعنى ان ينتهى إليها ويوقع على هذا المكان الذى يرمى الحصى إليه أي بان يقف على المكان المرتفع الذى هو قريب من مكان الرمي بقدر ثلاثة أذرع من كل جانب (و) السنة ان (يجعلها) أي الجمرة في حال الرمي بعيدة (عن يساره) ومنحرفة ومائلة إليه (و) هو (يستقبل) في حال الرمي (القبلة) ويكون شقه الايمن من جهة الجبل الذى فيه المذبح أي مكان ذبح الكباش الذى كان فداء لولد سيد ابراهيم الخليل (ويرميها) أي الجمرة (بسبع حصيات) حال كونها واقفة (حصاة حصاة) أي واحدة واحدة (كما تقدم) في رمي جمره العقبة وهذا أي كون رمي الحصى واحداً وواحدة شرط في حساب كل حصاة واحدة أي رمية واحدة وقد تقدم في رمي جمره العقبة أنه لو رمى الشخص حصاتين أو أكثر دفعة واحدة حسبنا أو حسب رمية واحدة لا متعددة حتى لو رمى الجميع لا يحسب إلا واحدة ويرى ستة غيرها (ثم يتقدم) عن محل موقفه بان يمشى قليلاً (ثم ينحرف) أي عن استقبال القبلة ويمشى قليلاً وهذا معنى التقدم عن محل موقفه في بعض النسخ الاقتصار على قوله ثم ينحرف ويستفاد منه التقدم فاحدهما يقتضى عن الآخر وقد صور الانحراف المذكور بقوله (بحيث لا يقابله) أي لا يصيبه (الحصى) الذى يرميه الناس من كل جانب خصوصاً الذى يرمى من وراء الجمرة وهو مستقبلها فربما يصل الحصى إلى من يقف تحتها بعد فراغ رميه للدعاء فيتأذى بوقوفه في ذلك الموضع فينبغي ان يبعد عنها قليلاً حتى لا يصيبه ذلك (و) حينئذ (تبقى الجمرة) التي يرمى إليها متروكة (خلفه ويستقبل) الواقف في ذلك الموضع (القبلة ويدعو) بما أحب من دين ودنيا (ويدكر الله تعالى) بالتهليل والتسبيح والتكبير حال كونه متلبساً (بتخشوع) قلب أي معه (وتضرع) وهو الابتهال إلى الله تعالى وزمن ذلك مقدر (بقدر) قراءة (سورة البقرة) فقد روى البخارى عن سالم عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان يرمى الجمره الدنيا بسبع حصيات يكبر على اثر كل حصاة ثم يتقدم فيقوم مستقبل القبلة قياماً طويلاً فيدعو ويرفع يديه إلى ان قال في آخر حديثه هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله (ثم) بعد ذلك (يأتى الجمرة الثانية) التي تلى الاولى وتسمى الجمرة الوسطى والاولى التي تقدمت تسمى الجمرة

فاذا زالت الشمس رمى بها قبل الصلاة فيرمى الجمرة الاولى وهي التي تلى مسجد الخيف فيصعد إليها ويجعلها عن يساره ويستقبل القبلة ويرميها بسبع حصيات حصاة حصاة كما تقدم ثم ينحرف بحيث لا يتأثر الحصى الذى يرميه الناس وتبقى الجمره خلفه ويستقبل القبلة ويدعو ويدكر الله تعالى بتخشوع وتضرع بقدر سورة البقرة ثم يأتى الجمره الثانية

الكبرى (فيفعل) أى فى الجرة الثانية فعلا (كما فعل فى) الجرة (الاولى) يصعد اليها ويستقبل القبلة فى حال رميه ثم يجعلها خلف ظهره وينزل قريبا منها بحيث لا يصيبه الحصى عند رمى الناس ويقف للدعاء إلا أنه هنا لا يتقدم عن يساره كما فعل فى الاولى لانه لا يمكنه ذلك بل يتركها عن يمينه ويقف بعد رميها فى بطن المسيل منقطعا عن ان يصيبه الحصى فالكاف للتشبيه الواقع بين الفعلين وما اسم موصول والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة لما والعائد محذوف والتقدير فيفعل فى الجرة الوسطى مثل الفعل الذى فعله فى الجرة الكبرى غير انه هنا يقف فى بطن المسيل ويجعل الجرة الوسطى يمينه كما مر وقد بين المصنف بعض ذلك بقوله (فاذا فرغ منها) أى فرغ من رميها على الوجه المتقدم مثنى فليلا و (وقف ودعا) بما تقدم من دين ودينا واذكر الله تعالى وقدر زمن ذلك يكون (قدر) أى بقدر قراءة (سورة البقرة ثم) بعد فراغه من ذلك (بأى الجرة الثالثة وهى جرة العقبة التى رماها يوم النحر) وهى ليست من مثنى بل مثنى تنتهى اليها طولا كما تقدم انها من وادى محسر إلى جرة العقبة والمغيا بالى خارج عن المحدود وكذلك وادى محسر ليس منها ولا من مزدلفة لانهم قالوا فى تحديد ما بين الوادى المذكور والجرة المذكورة فهما خارجان عن الحد ثم عطف على قوله فى أى الجرة الثالثة قوله (فيرميها) أى الجرة (يسبع) حصيات يفعل هنا (كما فعل يوم النحر سواء) أى بلا فرق بينهما فى فعله فى هذا اليوم فى الرمي مثل فعله فيه فى يوم النحر من الكيفية السابقة سواء وقد بين المصنف الكيفية بقوله (فيستقبلها) أى جمرة العقبة الرامى فى حال رميه (و) الحال أن (القبلة) كائنة (عن يساره) وهذه الكيفية خلاف الافضل لانه فى أيام التشريق يسر أن يستقبل القبلة فيها كغيرها من الاولى والثانية فقد مثنى المصنف هنا على خلاف الافضل (فاذا فرغ) من رميها (فلا يقف عندها) أى تحتها قريبا منها كما وقف عند الجرتين السابقتين للدعاء والذكر لما فى حديث ابن عمر السابق من قوله ثم يرمى جمرة العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها ثم ينصرف فيقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل (تنبيه) حقيقة الجرة بجمع الحصى المقدر بثلاثة اذرع من كل جانب إلا جرة العقبة فانه ليس لها إلا جانب واحد وهو أسفل الوادى فرمى كثير من أعلاها أى من فوق الجدار باطل كما ذكره الاجهوزى على التحرير ومثله ابن حجر لكن كلام الرملى فى شرحه صريح فى صحة الرمي من الأعلى وعبارته ويسر أن يرمى جمرة العقبة من بطن الوادى أى أسفله (تنبيه) أعلم ان الرمي بانواعه يفوت بخروج أيام التشريق من غير رمي ولا يؤدى شئ منه بعدها ومتى تدارك فرمى فى أيام التشريق فاتمها أو فانت يوم النحر فلا دم عليه ويكون ذلك أداء وفى قول قضاء لجاوزته للوقت المضروب له وعلى الأداء يكون الوقت المضروب وقت اختيار كوقت الاختيار للصلاة وجملة الايام فى حكم الوقت الواحد يجوز تقديم رمي التدارك على الزوال ويجب الترتيب بينه وبين رمي يوم التدارك بعد الزوال وعلى القضاء لا يجب الترتيب ويجوز التدارك بالليل لان القضاء لا يتاقت وقيل لا يجوز لان الرمي عبادة النهار كالصوم هذا جميعه ذكره الرافعى فى الشرح وتبعه فى الروضة وشرح المذهب ويستحب ان يرمى فى اليومين الاولين من أيام التشريق ماشيا وفى اليوم الثالث راكبا لانه ينفر فى الثالث عقب رميه فيستمر على ركوبه وهذا كفاية لأن الكلام على باب الحج لا ساحل له حتى يستقصي والله اعلم (وبيت) الحاج (بمثنى) وجوبا الليلة الثانية من ليلى التشريق ايضا أى كما وجب عليه مبيت ليلة النحر بمزدلفة وإن كان الوجوب فيها مختلف القدر وتقدم الفرق بينهما (ثم) بعد تمام رمي هذا اليوم ومبيت ليلته التى تقدمت وهى ليلة جمع (يلتقط من الغد وهو) أى الغد (ثانى) أيام (التشريق) وأشار إلى مفعول يلتقط بقوله (احدى وعشرين حصاة فيرمى بها) أى بالحصى المذكورة (الجرات الثلاث) المتقدم ذكرها وقد فصلها للمصنف

فيفعل كما فعل فى الاولى
فاذا فرغ منها وقف ودعا
قدر سورة البقرة ثم يأتى
الجرة الثالثة وهى جرة
العقبه التى رماها يوم النحر
فيرميها بسبع كما فعل يوم
النحر سواء فيستقبلها والقبلة
عن يساره فاذا فرغ فلا
يقف عندها وبيت بمثنى
ثم يلتقط من الغد وهو
ثانى التشريق لحدى
وعشرين حصاة فيرمى
بها الجرات الثلاث

بقوله (كل جرة منها بسبع) حصيات فهذا شرط لصحته وأشار إلى شرط آخر وهو الوقت أى وقت الرمي فقال (بعد الزوال) فبعد ظرف متعلق بيري والمعنى ان الرمي يكون وقته بعد الزوال (كما تقدم) التصريح به (ولا يجوز) أى ولا يصح (رمي الجمار في أيام التشريق) الثلاثة (إلا بعد الزوال) لا يقال هذا مكرر مع ما قبله وهو يغنى عنه لانا نقول فما قبله لا يدل على وجوب كونه بعد الزوال لان قوله فيرمي كل جرة بسبع يحتمل أن يكون على سبيل التنبه مع صحته قبله فلذلك صرح بعدم الجواز أى مع عدم الصحة ايضا لانه لا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة فلذلك قدرته بعد قوله ولا يجوز كما علمت (ويجب الترتيب) في الرمي في المكان وفي الشخص وفي الزمان وقد أشار إلى الاول وهو الترتيب في المكان فقال (فيرمي) أى الشخص (ما) أى الجرة التى (تلى مسجد الخيف أولا) فالولا ظرف متعلق بيري والمراد انه يرمي هذه الجرة قبل الوسطى والعقبة وقد تقدم كيفية رميها وذكرها هنا لاجل الترتيب الذى هو شرط في صحة الرمي (و) يرمي الجرة (الوسطى) رميا (ثانيا) أى بعد رمي الجرة الاولى وهى الجرة الكبرى (و) يرمي جرة (العقبة) رميا (ثالثا) للاتباع رواه الشيخان وهو انه صلى الله عليه وسلم فعل هكذا وقال خذوا عني مناسككم فلو ترك حصة من الاولى او جعلها فلم يدر من اين تركها جعلها من الاولى احتياطا في صحة الرمي فيلزمه ان يرمي اليها حصة ثم يرمي الجرتين الاخيرتين ليسقط الفرض باليقين واما الترتيب في الشخص فهو ان يرمي عن نفسه أولا قبل أن يرمي عن غيره بطريق الوكالة والنيابة عنه عند عجز ذلك الغير ثم بعد فراغه من الجرات الثلاث التى رماها عن نفسه يرجع إلى الاول فيرميها على غيره بطريق النيابة عنه إذا وكله احد ممن قام به عذر من الاعذار الداعية إلى صحة التوكيل فيه فاذا رمي عن غيره قبل تمامه عن نفسه فلا يقع عن ذلك الغير بل يقع عن نفسه واما الترتيب في الزمان فهو ان يترك رمي يوم اوزمى جرة العقبة ثم يفعله في ثاني يوم فلا يصح أن يرمي عن اليوم الحاضر قبل الفات فاذ فعل وقع عن الفات واعاد الرمي للحاضر (ويندب الغسل كل يوم) من ايام التشريق (لها جل) (الرمي فاذا رمي) الشخص (في ثاني) ايام (التشريق) الرمي المذكور بشرطه السابق (ندب للامام ان يخطب) لمن اراد النفر في هذا اليوم (خطبة يعلمهم فيها) أى في هذه الخطبة (جواز النفر) وهو ان يكون واقعا بعد الزوال وان يكون بعد الرمي فلو نفر الشخص قبل الزوال لم يصح نفيه ولا رمية إلا على قول ضعيف وهو ان الرمي يدخل وقته في هذا اليوم قبل الزوال فيصح الرمي دون النفر ويلزمه العود إلى متى وينفر بعد الزوال وإلا فعليه دم لان نفيه غير صحيح فكان الواجب عليه الرجوع ويصح النفر فلما لم يرجع وبفعل ما امر به هكذا لزمه دم لترك رمي يوم الثالث ومد لترك ميت الليلة الثالثة لانه صدق عليه حينئذ انه ترك ذلك المذكور بعدم رجوعه وتصحيح نفيه (ويودعهم) بعد الخطبة لأن من الحجاج من لا يعرف كيفية النفر ولا شرطه فيبين الخطيب في الخطبة احكام النفر وشرطه وجوازه لبعض منهم وعدم جوازه لبعض آخر فقد روى أبو داود باسناد صحيح عن رجلين من بني بكر قال رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب ثاني ايام التشريق ونحن عند راحلته وهذه الخطبة آخر خطب الحج الاربع التى تشرع فيه الاولى في مكة يوم السابع والثانية في مسجد ابراهيم والثالثة في منى يوم العيد والرابعة هذه الخطبة التى هي ثاني يوم من ايام التشريق وقد مضت كلها اسكن المصنف لم يذكر خطبة يوم النحر وهى مشروعة وكلها أفراد إلا التى في مسجد ابراهيم فانها اثنتان وبعد الزوال وقبل الظهر وهذه آخرها (ثم) بعد توديعهم (يتخير) الشخص والامام (بين ان يتعجل) النفر إلى مكة (في) ثاني (يومين) من ايام التشريق بعد رمي جواره (وبين أن يتأخر) كما قال تعالى من تعجل في يومين فلا اثم عليه أى من استعجل بالنفر من منى في يومين أى في ثاني ايام التشريق بعد رمي جواره كما في الجلالين

كل جرة منها بسبع بعد الزوال كما تقدم ولا يجوز رمي الجمار في ايام التشريق إلا بعد الزوال ويجب الترتيب فيرمي ما تلى مسجد الخيف أولا والوسطى ثانيا والعقبة ثالثا ويندب الغسل كل يوم للرمي فاذا رمي في ثاني التشريق ندب للامام أن يخطب خطبة يعلمهم فيها جواز النفر ويودعهم ثم يتخير بين أن يتعجل في يومين وبين أن يتأخر

فقله في يومين أي ثاني يومين لأن المتعجل في ثانيهما يصدق عليه أنه متعجل فيهما في الآية مضاف
عذوف لأن التعجيل في ثانيهما لا في كليهما تأمل والتأخير أفضل من النفر الأول اقتداء به عليه السلام
(فاذا أراد) كل من الامام وغيره (التعجيل فلينفّر) أي فليسر (منها) أي من منى (إلى مكة بشرط
أن يرتحل) أو يرحل كافي بعض النسخ أي يقتل ويسير ويرفع امتعته (من منى قبل غروب الشمس)
ولو لم ينفصل حيثئذ منها إلا بعد الغروب فاذا وجد هذا الشرط وتحقق صح نفره وسقط عنه
مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها بلا خلاف ولادم عليه ولا يرمى في اليوم الثاني عن الثالث لانه
قد سقط عنه فلا يطالب به بل ان بقي معه شيء من الحصى اما ان يدفعه لمن يتاخر واما ان يلقيه
في الارض قال النووي في المجموع وما يفعله الناس من دفن ما بقي معه من الحصى لا أصل له ولا يعرف
له اثر قاله اصحاب الامام رضي الله عن الجميع ولو غربت عليه الشمس وهو في شغل الارتحال أي قبل
النفر أي السير امتنع النفر حيثئذ قال العلامة ابن حجر فان نقرأى تحرك للذهاب وهو في شغل الارتحال
لا يلزمه المبيت وان اعترضه كثيرون وفي شرح الرمل امتناع النفر في هذه الحالة واعتمده على الشبر المسمى
والريادي وعبارة الرمل ولو نفر قبل الغروب ثم عاد إلى منى لحاجة كزيارة فغربت الشمس
أو غربت فعاد كما فهم بالاول فله النفر وسقط عنه المبيت والرمى بل لوبات هو متبرع اسقط عنه
الرمى لحصول الرخصة له بالنفر ولوعاد للمبيت والرمى فوجهان أحدهما يلزمه لانه لا يتعجل عوده
لذلك بمنزلة من لم يخرج من منى والثاني لا يلزمه لانه لا يتعجل كالمستديم للفرار أو جعل عوده كعده فلا يجب
عليه الرمي ولا المبيت كافي الرمل واعتمد على الثاني (فاذا غربت وهو بمنى) ولم يأخذ بأسباب
الرحيل (امتنع) عليه (التعجيل ولزمه المبيت) لتلك الليلة (ولزمه الرمي) يوم (الغد) رواه مالك
في الموطأ عن ابن عمر والغد هو اليوم الثالث لانه صار متعينا عليه بغروب الشمس وهو فيها كما علمت
(وان لم يرد التعجيل) هذا مقابل لقوله سابقا فاذا أراد التعجيل فان شرطية وجوابها قوله (بات)
وجوابها الليلة الثالثة (بمنى والتقط) منها كما تقدم (احدى وعشرين حصاة يرميها) على الجار الثلاث
وجوابها ايضا (من الغد) أي من اليوم الثالث ويكون الرمي واقعا (بعد الزوال كما تقدم) ذلك
لكونه شرطا من شروط الرمي والتشبيه المذكور في اليوم الثالث بما تقدم في اليومين المتقدمين في
الكيفية وفي الشروط وفيما يطلب على وجه التنب من الوقوف عند الاولى والثانية دون الثالثة للدعاء
بقدر سورة البقرة ويختم بالثالثة وهي جمرة العقبة ولا يقف عندها وعلّة عدم الوقوف عند جمرة
العقبة لما اختصت به من رمي يوم النحر فجعل في مقابلة اختصاصها به اختصاص هاتين بالوقوف
عندهما للدعاء والذكر في أيام التشريق (تنبه في حاصل شروط الرمي اجمالا بعد ذكرها مفصلة
مشتملة) وهي سبعة الاول كون الرمي بسبع حصيات والثاني كونها واحدة واحدة والثالث ان
يسمى رميا بحيث يصدق عليه مسمى الرمي لا بوضع الحصاة في المرمى والرابع كون المرمى حجرا بأي
نوع كان من انواعه فكل ما يصدق عليه اسم الحجر يصح الرمي به والخامس كونه باليد لا بغيرها لانه
الوارد فلا يكتفى بقوس ورجل والسادس قصد المرمى وهو المكان الذي يجتمع الحصى فيه والسابع
تحقق اصابتة بالحجر وإن لم يلق فيه كان تدرج وخرج منه فلو شك في اصابتة لم يحسب ولا يعتد به فذه
سبعة شروط تكون عاملة في يوم النحر ورمى أيام التشريق ويزاد عليه شرطان لرمى أيام التشريق
الاول أن يكون الرمي واقعا بعد الزوال والثاني ان يكون مرتبا وتقدم معنى الترتيب وتقدمت
اقسامه واما السنن فكثيرة كما علمت من التفصيل السابق والنفر الاول شروط ثلاثة الاول ان
يكون النفر من منى فلا يصح النفر من غيرها كمن ينفر من جمرة العقبة على القول بانها ليست منى وان
ينويه منها فلا يصح بغير قصده كقضاء حاجة من مكة وان يكون قبل الغروب (ثم) بعد رمي يوم

فاذا اراد التعجيل فلينفّر
منها إلى مكة بشرط ان
يرتحل من منى قبل غروب
الشمس فاذا غربت وهو
بمنى امتنع التعجيل ولزمه
المبيت ورمى الغد وان
يُرد التعجيل بات بمنى
والتقط احدى وعشرين
حصاة يرميها من الغد
بعد الزوال كما تقدم ثم

الثالث (ينفر) يكسر الفاء ضمها ولا يشترط لهذا النفر الثاني شيء مما اشترط للأول لأن الأعمال قد فرغت (تليه) ترك المبيتين لعذر لاشيء فيه والعذر اقسام احدها اهل سقاية العباس يجوز لهم ترك المبيت بنى ويسيرون إلى مكة لاشتغالهم بالسقاية سواء تولاهما بنو العباس أو غيرهم ولو حدثت سقاية للحجاج فلم يقيم بشأنها ترك المبيت كسقاية العباس ثانيا رعاء الابل يجوز لهم ترك المبيت لعذر الرعي فاذا رمى الرعاء وأهل السقاية يوم النحر جرة العقبة فلهم الخروج إلى الرعي والسقاية وترك المبيت في ليالي مني جميعها ولهم ترك الرمي في اليوم الاول من ايام التشريق وعليهم ان ياتوا في اليوم الثاني من ايام التشريق فيرموا عن اليوم الاول ثم ينفروا ويسقط عنهم رمي اليوم الثالث كما يسقط عن غيرهم ممن ينفر ثالثا من له عذر بسبب آخر كن له مال يخاف ضياعه لو اشتغل بالمبيت او يخاف على نفسه أو مال معه أو له مريض يحتاج إلى تعهده أو يطلب عبد أبقا أو يكون به مريض يشق معه المبيت او نحو ذلك فالصحيح انه يجوز لهم ترك المبيت ولهم ان ينفروا بعد الغروب ولا شيء عليهم فذه الا عذار المذكورة كما تكون عذر الترك المبيت بنى تكون عذر الترك المبيت بمزدلفة وتقدم بعضها هناك والله اعلم اه من ايضاح النووي رحمه الله ونفعنا الله بعلومه في الدارين آمين (ويندب) بعد النفر (أن ينزل) الامام ومن معه (المحصب) بضم الميم وفتح الحاء والصاد المشددة وآخره بام موحدة (وهو) اسم لمكان (عند الجبل الذي هو عند مقابر مكة) فقد صحح ان رسول صلى الله عليه وسلم أتى المحصب فصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء وجمع حجة ثم دخل مكة فيسن النزول فيه اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وليس هو من سن الحج ومناسكه وهذا ما صحح عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال ليس التحصيب بسنة إنما هو منزل نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا المحصب بالابطح وهو ما بين الجبل الذي عند مقابر مكة والجبل الذي يقابله مصعدا في الشق الايسر وأنت ذاهب إلى منى مرتفعان بطن الوادي وليست المقبرة منه والله تعالى اعلم (و) الآن (قد فرغ من حجه) وتمت اعماله الواجبة الاركان والمندوبة ولم يبق على الحاج إلا الرحيل إلى وطنه وإلى ذلك أشار المصنف بقوله (وإذا أراد) الشخص ذكر اكان أو أنى (الاعتبار) أى الاتيان بالعمرة أى بعد فراغه من اعمال الحج (اعتبر) أى احرم بها (من الحل) أى من أى مكان منه ولو من اقرب مكان منه إلى الحرم ولو كان بين الحل والحرم خطوة وهذا هو معنى الدنوفى قوله احرم من أدنى مكان إلى الحرم ولا مانع حيثئذ منها لان اعمال الحج قد فرغت واما قبل ذلك كان مشغولا بما بقى عليه من الرمي والمبيت فهو باق على إحرامه حكما فلا ينعقد بها فاذا زال هذا المانع صح الاحرام بعده (كاسيا فى ذلك) فى الفصل الآتى قريبا (فى صفة العمرة) أى الاحرام بها (فاذا أراد) بعد ذلك (الرجوع إلى بلده) أى إلى وطنه وإن لم يكن له هناك اهل واقارب والحال انه فى منى اوفى المحصب لاجل قوله (أتى مكة) سواء اراد الرجوع من منى أو من غيرها وسواء قصد العود إلى مكة ام لا وكانت مسافته بعيدة ولو كانت تلك الارادة قبل الاتيان بالعمرة ولو ما اراد العمرة ثم عطف على قوله أتى مكة قوله (وطاف لله عليه وسلم فيمارواه مسلم لا ينفرن أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت يعنى الطواف فلو خرج بلا وداع عصي ولزمه العود ما لم يبلغ مسافة القصر من مكة فان بلغها لم يجب العود بعد ذلك ولكن تستقر عليه القدية على القول بأنه واجب وتسنى على القول بأنه سنة وما وجب وشرط فى طواف الفرض يجب فى طواف الوداع وقد وقع الخلاف فى انه من المناسك اولا وتقدم تحقيقه وهو انه ليس منها على الاصح فان هذا لا يختص بمن حج أو اعتمر بل يؤمر به كل من اراد فراق مكة إلى مسافة بعيدة سواء نوى انه يرجع إلى مكة ام لا وسواء كان الخارج من اهلها او كان افاقيا ويدل على انه ليس من المناسك

ينفر ويندب أن ينزل
المحصب وهو عند الجبل
الذى عند مقابر مكة وقد
فرغ من حجه وإذا أراد
الاعتبار اعتمر من الحل
كما سياتى ذلك فى صفة
العمرة فاذا أراد
الرجوع إلى بلده أتى مكة
وطاف للوداع

أن من أراد الإقامة بها لم يؤمر به وكذلك المكي لا يؤمر به بعد حجه ولو كان من الناسك لأمر بالاتيان به ولا معنى للوداع مع الإقامة وأما إن كانت المسافة قرية كهرقات مثلا بان لم تبلغ مسافة القصر فإن قصدته يرجع إلى مكة فلا يجب بل يسن حيثن وإن قصدته لا يرجع إلى مكة يجب عليه أن يطوف له وتزومه الفدية بتركه وقد سبق الكلام عليه مفصلا وهذا بطريق المناسبة فقط فلا تكرر في الكلام ويسمى هذا الطواف طواف الصدر أيضا لصوره من مكة إلى وطنه (ثم) بعد الطواف (ركع) أى صلى (ركعتيه) فالمراد من الركوع الصلاة مجازا مرسلان إطلاق الجزء وإرادة الكل وذلك للاحاديث الدالة على طلب هذه الصلاة وقد تقدمت وهي عند ناسنة وعند غير ناسجة ونوى بهذه الصلاة سنة الطواف لأن صلاة الركعتين لأجل الطواف سنة عندنا لا واجبة (ووقف) بعد فراغه منهما (في الملتزم) بفتح الزاى سمي بذلك لأن الناس يلتزمونه وقت الدعاء ويسمى المتعود بفتح الواو لأنهم يعتادون الوقوف هناك ويقال له المدعى أيضا الوقوفهم فيه للدعاء وهو ما (بين) ركن (الحجر الاسود وباب الكعبة) هذا حده في العرض وفي الطول إلى جانب المقام ولكن الدعاء مع القرب للبيت أفضل هذا الموضع من المواضع التي يستجاب فيها الدعاء وهي كثيرة جدا وفي جوف الكعبة وفي الحجر خصوصاً تحت الميزاب وخلف المقام وعند الصعود على الصفا والمروة وفي بيت خديجة وغير ذلك من المواضع المأثورة (وقال) من وقف في هذا المكان في حال وقوفه (اللهم ان البيت بيتك والعبد عبدك وابن عبدك) وفي نسخة بالشئية أى ابيه وأمه بتغليب المذكر على المؤنث (حملتى) انت يا الله (على ما) أى على مركوب (سخرت) أى هبته وأعدته (لى) حال كونه ثابتا (من خلقك) أى من مخلوقاتك (حتى صيرتني في بلادك) أى نقلتني من بلادى ووطنى إلى أشرف البلاد التى تنسب اليك بالشرف أى جعلتها في غاية الشرف والاحترام فقد حرمت قطع الشجر منها وقتل صيدها المأكول على المحرم وغيره وما هذا إلا لكونها في غاية الشرف فينبغى حيثن مراعاة الادب فيها ولو مع طيورها ووحوشها المأكولة ومع أهلها بالطريق الأولى ولا نظر إلى من سكنها وصار منها وهو منتصف بالمشارة والمضارة خصوصاً مع الحاج فينبغى أن لا يرد عليه والسكوت عن مثل هذا أولى ونسال الله سبحانه أن يمنحنا حسن الادب فيها ويرزقنا الاستقامة وأن يجعل السكنية دأبنا في كل وقت وحال والمراد بنسبة البلاد إلى الله تعالى في قول المصنف بلادك تحريم صيدها المذكور وقطع شجرها وخط ورقه وقطع حشيشها فلا يأتى في أن جميع البلاد بلاد الله لكن لم يحرم قطع شجر جميع البلاد وقتل صيد جميع البلاد ولم يشرف جميع البلاد مثل مكة سلام الله عليها ولها فضائل عديدة ومزايا على غيرها كثيرة لا يحصى ولذلك تعددت اسمائها وتعدت الاسماء يدل على شرف المسمى ويقال لها بك لانهاتيك اعناق الجبابرة وتهلكهم وقال الله تعالى في حقها من يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب اليم وهذا بمجرد الارادة فمن باب أولى إذا فعل الظلم فيها وما لا يليق فيسوء الادب فيها فبذلك سريعا ولا تنزع بمن يفعل فيها العصيان ولأن يحصل له شيء من المكروهات لأن هذا استدراج له فعاقبه وخيمة رديته وقول المصنف (وبلغتني) معطوف على صيرتني أى وبلغتني مقصودى وهو الوصول إلى هذا المكان (سبب) (نعمتك) على (حتى اعنتني) أى فاعنتني لغنى بمعنى الفاء التى للتفريع أى تسبب عن نعمتك على انك اعنتني (على قضاء) أى اداء (مناسكك) من الاركان والواجبات وبعض شيء من السنن (فإن كنت رضى عنى فأزدد عنى رضا ولا) أى وإن لم ترض عنى (فإن) هو بضم الميم وتشديد النون وهو الانصح من المنو هو الانعام أى أرجو من فضلك كرمك ان تمن على (الان) أى وأنا حاضر (قبل أن تنأى) أى تبعد (عن بيتك دارى) هى فاعل بتأى (و) قبل ان يبعد (عن) أى عن بيتك (مزارى) أى

ثم ركع ركعتيه ووقف في
الملتزم بين الحجر الاسود
وباب الكعبة وقال اللهم
ان البيت بيتك والعبد
عبدك وابن عبدك حملتني
على ما سخرت لى من خلقك
حتى صيرتني في بلادك
وبلغتني بنعمتك حتى اعنتني
على قضاء مناسكك فان
كنت رضى عنى فأزدد
عنى رضا وإلا فمن الآن
قبل أن تنأى عن بيتك
دارى وعنه مزارى

هذا أول انصراف إن
أذنت لي غير مستبدل بك
ولا بيتك ولا راغب
عنك ولا عن بيتك اللهم
فأصحبني العافية في بدني
والعصمة في ديني وأحسن
منقلي وارزقني العمل
ما أبقيتني واجمع لي خيري
الدنيا والآخرة إنك على
كل شيء قدير ثم يصلي على
النبي صلى الله عليه وسلم ثم
يمضي على عادته ولا يرجع
القهقري ثم يعجل الرحيل
فإن وقف بعد ذلك أو
تشاغل بشيء لا تعلق له
بالرحيل لم يعتد بطوافه
عن الوداع وتلزمه إعادته
فإن تعلق بالرحيل كشده
وحله وشرأ زاد ونحوه
لم يضر وللحائض أن تنفر
بلا وداع ولا دم عليها

مكان زيارتي وهو بمعنى دارى (هذا) أى الزمن الحاضر الذى أنا متلبس به (أو أن) أى وقت (انصرافى)
أى ذهابى عن بيتك (إن أذنت لي) فيه حال كوفى (غير مستبدل بك) غيرك (ولا) مستبدل (ببيتك) بيتا
غير بيتك (ولا) أنا (راغب) أى معرض (عنك) بالكراهة (ولا) أنا راغب (عن بيتك) أى كارهها
له لأن الرغبة إن كانت بمن فعناها الكراهة وإن كانت بالباء فعناها المحبة ومثل الباء في الظرفية كفى قوله
تعالى وترغبون أن تنكحوه من فإن قدرت الجار المصدر المنسبك من أن والفعل عن فيكون للكراهة
أى وترغبون عن نكاحن بمعنى تحبونه (اللهم فأصحبني) بفتح الحزة التى هى حمزة قطع أى اجعل (العافية)
مصاحبة لى (في بدنى و) اجعل (العصمة) أى الحفظ من المعاصى (في ديني وأحسن منقلي) أى اجعل
انقلابى أى رجوعى إلى وطنى متقبلا حسنا (وارزقني) أى يسرلى (العمل) بطاعتك (ما أبقيتني) أى مدة
إبقائك إياى فى الدنيا فليس المراد بالرزق هنا معناه الحقيقى وهو إعطاء الشيء المرزوق من الأموال
والمطعم بل المراد به التيسير والتيسير (واجمع لي خيري الدنيا والآخرة) أى خير الدنيا النافع الموصل
للآخرة (إنك على كل شيء قدير) أى إنما اطلب منك ذلك لأنك قادر على كل شيء فالحزمة إما مكسورة
وتكون أن مع اسمها وخبرها تعليل لهذا المقدر فهو تعليل الجلة وأما مفتوحة ويكون المصدر المأخوذ من
خبرها أن كان مشتقا أو المأخوذ من الكون أن كان ظرفا أو جارا أو مجرورا أو جامدا تعليل لهذا المقدور
ويكون حيثئذ التعليل بالمقدور لا بالجملة (ثم) بعد هذا الدعاء (يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يمضي)
أى يمضى (على) حسب (عادته) التى كان عليها من جعل ظهره للبيت (ولا يرجع القهقري) بأن يجعل
وجهه للبيت وظهره لباب الوداع كما يفعله كثير من الناس فإنه مكروه لأنه بدعة ليس فيه أثر لبعض
الصحابة فهو مصدر ميمى بمعنى الانقلاب ولا سنة مروية فهو محدث من العوام لا أصل له فلا يفعل هذا
كله إذا دخل المسجد ولا مانع منه فإن كان هناك مانع كالحائض فإنها تقف على بابه وتأتى بهذا الدعاء
(ثم) بعد هذا (يعجل الرحيل) ويمشى من غير تأخير (فإن وقف بعد ذلك) أى وقفا طويلا (أو)
لم يقف لكنه (تشاغل) أى اشتغل (بشيء لا تعلق له بالرحيل) كشراء متاع أو قضاء دين أو زيارة
صديق أو عيادة مريض أو نحو ذلك وجواب الشرط قوله (لم يعتد بطوافه) ولم يقع هذا الطواف
(عن) طواف (الوداع) لأنه لا يسمى وداعا إلا عند السفر وأما مع هذه الأحوال والأمور الصادرة
منه لا يسمى متلبسا بالسفر فهو فى حكم المقيم (وتلزمه) أى ذلك الفاعل لهذا الطواف الذى لم يعتد به
(إعادته) أى إعادة طواف الوداع لانتألفينا الصادر منه أو لا باسم الوداع (فإن تعلق) ذلك الشيء
الذى اشتغل به (بالرحيل كشده رحله) أى امتته وتحميلها وربطها وشدها على ظهر دابته (و)
(كشرا زاد) السفر (ونحوه) أى الزاد كشرا جعل يشد به الرحل وجواب الشرط قوله (لم يضر)
ذلك المفعول فى التأخير أى تأخير الطائف السفر بعد هذا الطواف لأجل هذه الأمور المتعلقة
بالسفر فلا يلزمه حيثئذ إعادة الطواف المذكور لأنه معتد به أو لم يتعلق بالسفر لكنه متعلق بالصلاة
فكذلك كمال أقيمت الصلاة وأراد أن يصلى الصلاة جماعة معهم فلا يلزمه إعادة الطواف المذكور
لأجل صلاة الجماعة (وللحائض أن تنفر بلا وداع) أى بغيره (ولا دم عليها) تركه لأنه سقط عنها
لعذرهما بالحيض ومثلها النساء لكن يسن لها أن تاتى على باب المسجد وتقول الدعاء المتقدم لما رواه
الشيخان عن ابن عباس رضى الله عنهما قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه قد خفف
عن المرأة الحائض والمعنى أمر الناس أن يكون الطواف مستقرا فى آخر عهدهم من مكة أى لا يكون
بعده شيء لا يتعلق بأسباب السفر كما تقدم ويصح فيرفع آخر على أنه اسم يكون وخبرها محنوف والتقدير

امر الناس ان يكون آخر عهدهم الطواف (خاتمة) تتعلق بطواف الحائض والنفساء من الحج وهي كثيرة الوقوع ويتبلى بها كثير من نساء العلماء والعوام وهي مسئلة نفيسة ينبغي الاعتناء بها وحاصلها ان المرأة المحرمة تحيض قبل طواف الركن وهو طواف الافاضة ويرحل الركب قبل طوافها ولا يمكنها المقام وقد جرى ذلك لكثير من نساء الاعيان وغيرهم في ستة سبع وسبعائة فمنهن من انقطع دمها يوما أو أكثر باستعمال دواء لذلك وظنت ان الدم لا يموءا فغسلت وطافت ثم عاد الدم في أيام العادة ومنهن من انقطع دمها يوما أو أكثر بلا دواء فغسلت وطافت ثم عاد الدم في أيام العادة ايضا ومنهن من طافت قبل انقطاع الدم والاعمال ومنهن من طافت مع الركب فهو لاء أربعة اصناف فلما اشتد الامر بينهن وخفن ان يرجعن بلا حرج وقد اتين من البلاد البعيدة وقاسين الاحوال الشديدة وخرجن عن الاوطان وفارقن الاحباب والاولاد والحلان وانفقن الاموال كثر منهن السؤال وقد قاربت عقولهن الزوال هل من مخرج من هذا الحرج وهل لهذه الشدة من فرج قال مؤلفها فسالت الله التوفيق والارشاد إلى ما فيه التيسير على العباد من مذاهب الامة الذين جعل الله اختلافهم رحمة للامة فظهر في الجواب والله اعلم بالصواب انه يجوز تقليد كل واحد من الائمة الاربعة رضي الله عنهم ويجوز لكل واحد ان يقلد واحدا منهم في مسألة ويقلد اماما آخر في مسألة أخرى ولا يمتنع تقليد واحد بعينه في كل المسائل اذا عرف هذا فيصح حج كل واحد من الاصناف المذكورة على قول لمض الائمة اما الصنف الأول والثاني فيصح طوافهن على مذهب الامام الشافعي على أحد القولين فيما اذا انقطع دم الحائض يوما أو يومين فان يوم النقاء طهر على هذا القول ويعرف بقول التلقيق وصححه من اصحاب الشافعي الشيخ الامام ابو حامد والحاملي في كتبه والشيخ منصور المقدسي والرواني واختاره الشيخ ابواسحق المروزي وقطع به الدارمي واما على مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه فيصح طوافهن لانه لا يشترط عنده في الطواف طهارة الحدث والتنجس ويصح عنده طواف الحائض والجنب مع الحرمة وما جعل مذهب الامام مالك رضي الله عنه فيصح طوافهن لان مذهبه النقاء ايام التقطع طهر واما مذهب الامام احمد رضي الله عنه فيصح طوافهن لان مذهبه في النقاء كذهب مالك وفي اشتراط طهارة الحدث والجنب كذهب ابي حنيفة في إحدى الروايتين واما الصنف الثالث فيصح طوافهن على مذهب الامام ابي حنيفة وفي إحدى الروايتين عن الامام احمد رضي الله عنه لكن يلزمها ذبح بدنة ونائم بدخولها المسجد وهي حائض فيقال لها لا يحل لك الدخول وانت حائض ولكن إن دخلت وطفت أثمت ويصح طوافك وأجزأك عن الفرض واما الصنف الرابع وهي التي سافرت من مكة قبل الطواف فقد نقل المصريون عن الامام مالك رضي الله عنه ان من طاف طواف القدوم وسعى ورجع الى بلده قبل طواف الافاضة جاهلا أو ناسيا أجزأه عن طواف الافاضة ونقل البغداديون خلافة حكي الروايتين عن مذهب الامام القاضي ابو عبد الله محمد بن احمد المالكي في كتاب المنهاج في مناسك الحج وهو كتاب جليل مشهور عن المالكية ويتخرج على رواية المصريين سقوط طواف الافاضة عن الحائض التي تعذر عليها الطواف والاقامة فان عذرهما اظهر من عذر الجاهل والناسي فان لم تعمل بهذه الزواية ولم يصح التخريج المذكور وأرادت الخروج من محذورات الاحرام فعلى قياس اصول الامام الشافعي وغيره اصبر حتى تجاوز مكة بيوم أو يومين بحيث لا يمكنها الرجوع إلى مكة خوفا على نفسها وما لها فتصبر حيث لا تحصر لانها تيقنت الاحصار فاذا أرادت الخروج من الاحرام فتحلل كما تحلل المحصر بان تتوى الخروج من الحج حيث عجزت عن الرجوع وتذبح هناك شاة وتصدق بها وتقص شعر رأسها إلى آخر ما هو معلوم (ويندب) لكل أحد (أن يدخل البيت) أي الكعبة حال كونه (حافيا) للترك به واقترانه برسول الله صلى الله عليه وسلم فقد دخله هو واسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة من

ويندب أن يدخل
البيت حافيا

بنى شية سدة الكعبة وأغلقوا أى الباب عليهم حتى لا يدخل أحد عليهم براحمهم رواه البخارى
 ومسلم عن ابن عمر قال ابن عمر فلما فتحو أى الباب كنت اول من ولج أى دخل فلقيت بلالا فسالته هل
 صلى فيه صلى الله عليه وسلم قال نعم بين العمودين البابين أى الذين هما جهة اليمن ويكون استقباله
 للجدار الغربى المقابل للباب فيسن للدخول ان يقصد هذا المكان الذى وقف فيه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ويقصد الجدار الذى توجه اليه عليه الصلاة والسلام كما سيصرح به المصنف اللهم اجعلنا
 ممن يتمسك بأقواله وأفعاله واسقنا من حوضه المورود بحبائه ولاصحابه وآله آمين آمين والمراد بكونه
 حافيا ان تكون رجلاه غير مستورتين بشىء ناديا وتعظيما له لا كما يقع للترابين فانهم لا يطوفون
 إلا بالشراب وبشىء قد ابتدعه الكفار وانتشر في مكة وغيرها ويسمى بالترلك ويلبسونه فوق
 الطواف ويظهر له صوت عند المشى فيه وقد كثرتلبسها الترك والعرب في الحرم ويتركون الخفاف
 التى هى شرف لهم وما هذا إلا من قلة الادب منهم في عمل طافت به الانبياء وسيدهم ورئيسهم الاعظم
 سيدنا وحبيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهم طافوا ودخلوا البيت حفاة تريا هذا المكان
 الشريف ومثلهم الاولياء والزهاد والعباد وخيار عباد الله الصالحين فاذا كان هؤلاء سلكوا هذا
 المسلك ناديا وتواضعا وتعظيما فكيف من عدام فلا يليق في ذلك المكان إلا التواضع والذل
 والانكسار في حضرة بيت الملك الجبار سبحانه من إله قهار فانا لله وإنا اليه راجعون ونعوذ بالله
 من اتباع هذه المبتدعات المنكرات وخصوصا لبس الكتان فلها صوت كبير في وقت الطواف على
 البلاط المقروشة هناك وكل ذلك من ابتداع الكفار وتبعهم على ذلك الترك ثم العرب وغالبهم عن يكون
 من اهل الرفاهية والتكبر فنسال الله تعالى ان يحفظنا من التشبه بهم لافى الماكل ولا فى المشرب ولا فى
 اللبس والله تعالى اعلم وتنب الدخول للبيت مشروط (بعدم الايذاء) سبب (مراجعة) تكون
 عند الدخول فاذا كان كذلك فلا يندب بل ان تحقق الايذاء للناس أو تاذى الداخل من شدة الازدحام
 فيحرم حيث يذله يرتكب المحرم لتحصيل مندوب فلا يليق ولا يبنى ارتكاب المحرمات لتحصيل
 المندوبات كما قاله الامام النووي في الرمل فانه قال إذا ترتب على الرمل الايذاء أو التأذى فلا
 يطلب الرمل حيث اذا تحقق ذلك يجب عليه ترك الرمل (فاذا دخل) البيت الشريف (مضى تلقاء) أى
 جهة (وجهه) أى مقابله (حتى) غاية فى المشى أى غاية مشيه ومنتها إلى ان (يبقى بينه) أى بين
 من يمضى (وبين الجدار المقابل للباب ثلاثة أذرع هناك) أى فى ذلك المكان يقف (ويصلى) فيه (فهو)
 صلى النبي صلى الله عليه وسلم ووقوفه المذكور على وجه التقريب فلو زاد قليلا أو نقص قليلا
 يسمى واقفا في مصلى النبي صلى الله عليه وسلم لان القريب من الشىء يعطى حكمه كما تقدم ذلك فى رواية
 الشيخين عن ابن عمر وانفرد البخارى فى روايته عن نافع عن ابن عمر انه سأل بلالا أين صلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أى فى الكعبة فاراه بلال حيث صلى أى المكان الذى صلى فيه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وكان ابن عمر إذا دخل البيت يتحرى موقف النبي صلى الله عليه وسلم الذى أخبره عنه بلال
 فيجعل بينه وبين الجدار قريبا من ثلاثة أذرع ثم يصلى وهذا من شدة تمسكه بأفعال النبي صلى الله
 عليه وسلم (و) يسن لكل أحد أيضا من كان هناك (أن يكثر من الاعتمار) مدة إقامته فى مكة لانه
 لا يحصل له هذه الفضيلة كل وقت فى غير مكة وخصوصا فى رمضان لقوله صلى الله عليه وسلم عمرة فى
 رمضان تعدل حجة وفى رواية أخرى فان عمرة فى رمضان تعدل حجة معي رواها كلها مسلم وروى عن
 ابن هزيرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما (و) يكثر
 (من النظر إلى البيت) الشريف اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم (و) يسن لكل أحد أن يكثر
 الطواف بالبيت (تقلا ويسن نذره حتى يثاب عليه ثواب الواجب فقد ورد فيه آثار كثيرة ويقال ان الله

بعدم الايذاء بمراجعة فاذا
 دخل مثنى تلقاء وجهه حتى
 يبقى بينه وبين الجدار
 المقابل للباب ثلاثة أذرع
 فهناك يصلى فهو مصلى النبي
 صلى الله عليه وسلم ويكثر
 من الاعتمار ومن النظر إلى
 البيت ويكثر الطواف بالبيت

تعالى ينزل على البيت الشريف في كل يوم ليلة مائة وعشرين رحمة ستون للطائفتين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين ووجه التفاوت بين هؤلاء الثلاثة ان الطائفتين جمعوا بين الطواف والصلاة والنظر فلذلك كان لهم هذا المقدار وهو عشرون بسبب الطواف وعشرون بسبب الصلاة وعشرون بسبب النظر فقد كملت الستون وان من صلى ولم يطف جمع بين الصلاة والنظر فلذلك كان له هذا المقدار وهو الاربعون عشرون بسبب الصلاة وعشرون بسبب النظر فقد كملت الاربعون وأن من نظر ولم يصل فله عشرون فقط اسقوط الطواف والصلاة وظاهر الحديث ان الطائفتين لهم الستون ولو كانوا الوفا وتوزع عليهم أو لو كان الطائفت واحد يأخذ هذا المقدار وهكذا يقال في الصلاة والنظر (و) يسن أن يكثر (من شرب ماء زمزم) بالصرف وعدمه مراعاة للكان والبقعة فاذا روى المكان صرف وإذا روى البقعة يمنع عن الصرف لوجود العتقين وهما العلية والتائيت والاول نظر لفقد التائيت ولم يبق فيه إلا العلية لا يعلم على المكان وهي بر في نفس المسجد الحرام قرية من الكعبة بنحو ستة وعشرين ذراعا أو أنقص من ذلك أو أزيد بقليل سميت بذلك لان هاجر بعد ان عطش ولدها اسمعيل عليه السلام فلم تجد ماء وهي تصعد إلى الصفا ثم منه إلى المروة وهكذا حتى كملت سبع مرات ثم نزل جبريل هناك وخرت بجناحه الأرض فخرج الماء بجرى لجاءت هاجر وشرعت تلم الماء بينها وتقول له زم يا مبارك زم يا مبارك فلذلك سمي بهذا الاسم لانه من الزم بمعنى الجمع وقد شرب النبي ﷺ منها رواه مسلم عن جابر وروى أيضا عن أبي بكر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في ماء زمزم انها مباركة انها طعام طعم وشفاء سقم أي أن من شرب من ماء زمزم بنية الشفاء من الاسقام والامراض شفاه الله تعالى لكن بنية صادقة (ويدعو) الشارب من مائها (بما أحب من) امر (الدين والدنيا) فقد قال عليه الصلاة والسلام ما زمزم لما شرب له وقد حسنه بعض العلماء أي نقلوا حسنه وصححه بعضهم أي جعلوه حديثا صحيحا وهو اعلى من الحسن كما هو معروف ومبين في مصطلح الحديث حيث قالوا في تعريفه وهو ما اتصل اسناده أي رجاله الذين رووه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يشذ أو يعل يرويه شخص عدل ضابط عن مثله والحسن هو المعروف من جهة الطرق أي الرجال المخرجين له وليس رجاله كرجال الصحيح في العدة والضبط وتحقيق هذا محله في مصطلح الحديث وقد شرب النبي صلى الله عليه وسلم قائما فلذلك كان ابن عباس لا يشربه إلا قائما ويسن في شربه استقبال الكعبة وأن يتنفس ثلاثا وفي كل مرة يحمد الله ويسمى أي يذكر البسملة عند الشرب (و) يسن (ان يتضلع منه) أي من شربه لقوله صلى الله عليه وسلم ان المناقين لا يتضلمون منه ويسن ان يقول عند شربه اللهم انه باغنى عن نبيك صلى الله عليه وسلم انه قال ماء زمزم لما شرب له واني اشربه لتغفر لي ويذكر ما يريد من الشرب دنيا ودنيا وروى الحاكم وقال صحيح الاسناد عن ابن عباس ايضا انه كان إذا شربه قال اللهم اني اسالك علما نافعا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء (و) يندب لكل احد (ان يزور المراضع الشريفة) الكائنة بمكة المحمية شرف الله قدرها واعلاها على سائر البلاد وهي كثيرة كمولد النبي صلى الله عليه وسلم ومولد ابن عمه على رضي الله عنه ومولد خديجة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في محل يقال له زقاق الحجر وهو معروف في مكة المشرفة وهناك كان سيدنا ابي بكر الصديق محل بيعه وشرائه ومولده رضي الله تعالى عنه في أسفل مكة ومولد سيدنا حمزة عم رسول الله صلى الله عليه وسلم في أسفل مكة ايضا ورباط سيدنا عثمان بن عفان وهو داره رضي الله تعالى عنه وقد جعل رباطا في سوق الصغير ودار العباس في المسعى عند باب النبي بجلاء المسجد الحرام الذي فيه العمود الاخضر وقريب من باب سيدنا علي رضي الله عنه ومسجد الراية في طريق المعلى وزيارة المقابر فيها كثير من الصحابة وفيها ام رسول الله

ومن شرب ماء زمزم
ويدعو بما أحب من
الدين والدنيا وأن
يتضلع منه وأن يزور
المراضع الشريفة

وسيدتنا خديجة الكبرى أم المؤمنين وسيدنا عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما
وسيدنا عبد الله بن الزبير واهله سيدتنا أسماء بنت أبي بكر الصديق ومواضع كثيرة غير ما ذكر من
أراد الوقوف عليها فليسأل عنها من يعرفها هناك وخصوصا غار حراء محل تعبدته وغار ثور مكان
قريب من مكة مقدار مسافة ساعتين أو أزيد فانه في رأس الجبل وهو جبل شامخ في العلو وغير ذلك
من الاماكن الشريفة وقد اقتصرنا على ذكر هذه المواضع لانها هي المشهورة والله تعالى اعلم
(ويحرم) على كل شخص ذكر أو اثني (أخذشيء من طيب الكعبة) ولو للتبرك ومن اخذ منه شيئا
لزمه رده اليها فان أراد التبرك فيأتي بطيب من عنده ويمسحه بطيب الكعبة (و) يحرم أخذشيء (من
تراب الحرم) (وأخذشيء من) (أحجاره) احتراماً له عن أن ينقل منه شيء من ذلك إلى الحل وأما عكس
هذا وهو نقل تراب الحل وأحجاره إلى الحرم فهو خلاف الأولى لتلايحدث له حرمة لم تكن قال النووي
في المجموع ولا يقال انه مكروه لانه لم يرد فيه نهى صحيح صريح وإنما حرم أخذ ما ذكر لانه لم يوجد
في أرض الدنيا اشرف منه إلا البقعة التي ضمت أعضائه صلى الله عليه وسلم فانها اشرف من جميع
الأرض ومن العرش والكرسي والجنة فعل الخلاف بين سيدتنا مالك المفضل المدينة على مكة والأئمة
الثلاثة المفضلين مكة على المدينة في غير البقعة التي ضمت أعضائه صلى الله عليه وسلم ومن اخذ شيئاً
بما ذكر لزمه رده إلى الحرم قال بعض العلماء ان أخذ تراب الحرم وأحجاره خلاف الأولى قال النووي
ولا يقال انه مكروه لانه لم يرد فيه نهى صحيح صريح كما تقدم فاقاله المصنف ومشي عليه من التحريم
خلاف المعتد ولذلك قال الامام أبو حنيفة بجواز النقل واماماه زمزم فيجوز نقله وان كان في أرض
الحرم ومقتضى كونه في أرض الحرم ومن جملة أجزاء الحرم انه يقع الخلاف فيه كما وقع الخلاف في التراب
والأحجار اجيب عن ذلك بان التراب والأحجار لا تستخلف بخلاف الماء المذكور فانه اذا أخذ منه شيء
يستخلف في الحال لانه ماء ينبع كما قالوا في أخذ السواك من شجر الحرم (فرع) هل يجوز أخذ شيء
من استار الكعبة قال بعضهم كالخليمي وابن عبدان بالمنع أي منع أخذ شيء مما ذكر ويمتنع نقله
وبينه وقال ابن الصلاح الامري استارها وكسوتها موكول ومفوض إلى رأي الامام يصرفها في مصالح
بيت المال اما بالبيع وبأخذ ثمنها ويصرفه فيما ذكر وأما بالاعطاء بان يقطعها ويفرقها على آحاد
المسلمين فالأختيار له وقد تمسك ابن الصلاح لما قال بان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يزرع كسوة
البيت كل سنة فيقسمها على الحاج وأيده الامام النووي فقال هذا هو المتعين لتلاي يحصل لها بلاء
فتذهب هدرًا ان لم يفعل فيها الامام ما ذكره قال ابن عباس وعائشة وأم سلمة رضي الله عنهن (ولا
يستصحب) كل احد سواء كان حاجاً أم غيره (شيئاً من الاكواز) جمع كوز (و) لا شيئاً من (الاباريق
المعمولة) أي المصنوعة فان كلامهم ماصنوع (من طين حرم المدينة ايضاً) أي كما يحرم نقلها من
حرم مكة والا كوازي المغاريف التي يؤخذها الماء والاباريق جمع ابريق وهو معروف لقوله صلى
الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان ان ابراهيم حرم مكة أي اظهر تحريمها ودعا لاهلها في قوله تعالى
وارزقهم من الثمرات واني حرمت المدينة كما حرم ابراهيم مكة وروى الشيخان ايضاً عن انس قال
أشرف النبي صلى الله عليه وسلم على المدينة فقال اني احرم ما بين جبلها مثل ما حرم ابراهيم مكة والمراد
اني احدثت لها التحريم بعد ان لم يكن لان تحريم المدينة عارض بحلوه صلى الله عليه وسلم فيها
بخلاف تحريم مكة فانه ذاتي من اصل الخلق وما قوله صلى الله عليه وسلم ان ابراهيم حرم مكة أي اظهر
تحريمها بعد ان كان خفياً والله تعالى اعلم

ويحرم ما أخذشيء من طيب
الكعبة ومن تراب الحرم
وأحجاره ولا يستصحب
شيئاً من الاكواز
والاباريق المعمولة من
طين حرم المدينة ايضاً
(فصل) في صفة العمرة أن

(فصل) في صفة العمرة والاحصار وفي زيارة قبره صلى الله عليه وسلم فهذا الفصل معقود لهذه
الاشياء الثلاثة وقد بدأ في بيان الأولى فقال (صفة العمرة) أي كيفيته الاحرام بها لمن أرادها هو (لمن)

يحرم بها كما يحرم بالحج) أى إن احرامه بها مشبه باحرام الحج في وجوب النية عند الاحرام وفي سنية الاغتسال لها وفي وجوب التجرد بعد النية او قبلها على الخلاف في ذلك وقد فصل بعض هذه الكيفية بقوله (فإن كان) من يريد الاتيان بها (مكياً) احرامه بها يكون (من أدنى الحل) أى من أى مكان من الحل يكون أقرب شئ إلى الحرم فإن أحرم من الحرم صح احرامه وكان تاركاً للميقات فإن كان عامداً فهو آثم وعليه الفدية ما لم يذهب إلى ذلك المكان الذى يجب الاحرام منه وإلا سقط الآثم والدم (وإن كان) أى من أراد الاحرام بها (آفاقياً) أى غريباً متوجهاً إلى مكة (ة) احرامه بها (من الميقات) التى يمر عليها وهى مواقيت الحج المتقدمة في بابها مفصلة في نوى بقلبه الدخول بالحج ولا يشترط التعرض وقت النية لذكر الفرض لانه لا يقع بعد التلبس به إلا فرضاً سواء كان النسك المدخول فيه حجاً أو عمره بخلاف صلاة الفرض فلا بد فيها من التعرض للفرض لانها تكون فرضاً من البالغ ونفلان من الصبي (ويحرم) عليه (باحرامها) أى باحرامه بها فهو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل وفاعل الفعل قوله (جميع ما حرم باحرام الحج) أى باحرامه بالحج فهو نظير ما قبله وقد تقدم ذلك مفصلاً في بابها لا فرق بين الذكرو والانثى إلا في اللباس لها (ثم) بعد احرامه بها على الوجه المذكور (يدخل مكة) ولو كان مكياً وهو خارجاً (فيطوف طواف العمرة ولا يشرع) أى لا يطلب (لها) أى للاحرام بها (طواف قدوم) من أصله لدخول طوافها المفروض ولا يقال انه اندرج في طوافها لانه غير مطلوب أصلاً حتى يندرج ولو كان مطلوباً لاندرج كتحية المسجد فانها مطلوبة استقلالاً فاذا نوى بها فلا آخر اندرجت فيه بخلاف احرامه بالحج أو بها فانه يطلب في هذه الحالة طواف قدوم من ذكر إذا لم يقف بعرفة وأما إذا وقف بها أو أراد أن يطوف للحج فلا يشرع حينئذ طواف قدوم أيضاً لدخول طواف الفرض (ثم) بعد طوافه (يسعى) لها سعيها وهو الركن الثالث لها (ثم) بعد السعى (يحلق رأسه) أو يقصره الأول أفضل للرجل والثاني أفضل للمرأة وقد تقدم ذلك مفصلاً (و) حينئذ (قد حل من احرامه منها) أى فلما فرغ من أعمالها وآخرها الحلق فقد تمت به وليس لها تحلل سوى أعمالها كلها مرة واحدة بخلاف الحج فقد تقدم أنه له تحللين لكثرة أعماله فيشق عليه مصابرة الاحرام حتى تفرغ أعماله كلها فلذلك جوز له الشارع بعض المحرمات بالتحلل الأول والبعض الآخر بالتحلل الثاني ولما كان لا يلزم من بيان صفة الاحرام بها بيان الأركان صرح المصنف بها فقال (وأركانها) أى أركان العمرة (أربعة) أحدها (إحرام) أى دخول الشخص في النسك بالنية كما تقدم لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات (و) ثانيها (طواف) بشرطه المتقدمة لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (و) ثالثها (سعى) لما روى الدارقطني وغيره بأسناد حسن كما في المجموع أنه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في المسعى وقال يا أيها الناس اسعوا فإن السعى قد كتب عليكم (و) رابعها (حلق) أى لتوقف التحال عليه مع عدم جبره بدم كالطواف وترتيب به تصير الأركان خمسة ولا ينقص عن أركان الحج إلا الوقوف فلذلك قال (وأركان الحج هذه الأربعة والوقوف بعرفة) أى لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة فهو معظمها ويزاد على هذه الخمسة الترتيب في المعظم وقد تقدم تفصيلها (وواجباته) أى الحج (كون الاحرام) أى الدخول في النسك ثابتاً (من الميقات) وهذا لا خلاف فيه بل هو واجب من غير اختلاف قطعاً فلم ينازع فيه أحد (ورمى الجمار الثلاث) كذلك أى لا خلاف في هذا الواجب الثاني مثل الواجب المتقدم (والمبيت بمزدلفة) أى الحضور فيها في نصف الليل الثاني ولو مارأبها فيه والأفضل المبيت بها إلى طلوع الفجر وقد تقدم (و) المبيت (ليالى منى) وهى ثلاث ليال إن لم ينفر النفر الأول وإلا فليتلان إن نفر النفر الأول (وطواف الوداع) على من فارق

يحرم بها كما يحرم بالحج
فإن كان مكياً فمن أدنى
الحل فإن كان آفاقياً فمن
الميقات ويحرم باحرامها
جميع ما حرم باحرام الحج
ثم يدخل مكة فيطوف
طواف العمرة ولا يشرع
لها طواف قدوم ثم يسعى
ثم يحلق رأسه وقد حل
من إحرامه منها وأركانها
أربعة إحرام وطواف
وسعى وحلق وأركان
لحج هذه الأربعة والوقوف
بعرفة وواجباته كون
الاحرام من الميقات ورمى
الجمار الثلاث والمبيت
بمزدلفة وليالى منى
وطواف الوداع

مكروه لو معتبرا أو حاجا أو لا ولا الصحيح أنه لم يختص بمن كان حاجا ولا معتبرا أو قد وقع فيه اختلاف هل هو من واجبات الحج أو لا فقد قال امام الحرمين أنه من مناسك الحج وليس على الحاج طواف الوداع إذا خرج من مكة وقال البغوي وأبو سعيد المتولي وغيرهما ليس هو من مناسك الحج بل يؤمر به من أراد مفارقة مكة إلى مسافة القصر سواء كان مكيا أو غيره فإن الامام أبو القاسم الرافعي هذا الثاني هو الأصح تعطيا للحرم وقد مر هذا مفصلا لمناسبة وزيادة على ما هنا وهذه الثلاثة المذكورة التي هي المبيت بمزدلفة والمبيت بمنى ليالي أيام التشريق وطواف الوداع مختلف فيها والصحيح أنها واجبة والقول بالسنة ضعيف وبقى من الواجبات المختلف فيها الجمع بين الليل والنهار في عرفة والصحيح أنه سنة والتجرد من الخيط أو المحيط واجب لا خلاف فيه فأربعة مختلف فيها وثلاثة لا خلاف فيها وهي الاحرام من الميقات ورمي الجمار الثلاث مع رمي جرة العقبة والتجرد عن الخيط والفرق بين الركن والواجب هو أن الركن يتوقف صحة الحج على فعله بخلاف الواجب فإن الحج يكتفى به وتركه بدم والركن لا يجبر تركه بالدم (وما عدا ذلك) أي الركن والواجب (سنة) كثيرة لا تنحصر منها سنة الاغتسال عند الاحرام وصلاة ركعتين لاجل الاحرام ينوي بهما سنته ومنها التلبية في دوام الاحرام سواء كان حجا أو عمرة أوهما معا ومنها طواف القدوم لمن أحرم بالحج أو بهما الطواف له سنة كثيرة فقد تقدمت عند الكلام عن الطواف وكذلك السعي ومنها المبيت بمنى عند الصعود على عرفات ليلة التاسع ومنها خطب الحج الاربع وعالمها معروف ومنها غير ذلك فلا تطيل بذكره (فإن ترك ركنًا) من أركان الحج أو من أركان العمرة (لم يحل من احرامه حتى يأتي به ومن ترك واجبا) من واجباته (لومه دم) ان لم يعد اليه ويفعله كأن يعود إلى الميقات قبل التلبس بالطواف وإلا فلا ينفعه العود فإنه قد استقر الدم عليه فلا يسقط عنه بالعود إلى الميقات حينئذ أي حين إذ شرع في الطواف كترك المبيت بمزدلفة فإنه يجب عليه الدم مالم يعد إليها قبل طلوع الشمس وإلا فلا ينفعه العود وكترك المبيت بمنى معظم الليل أي أكثره مالم يعد إليها قبل مضى أكثر الليل وإلا يسقط عنه الدم وغير ذلك من الواجبات (ومن ترك سنة) من سنن الحج أو سنن العمرة أو سنن الطواف أو سنن السعي (لم يلزمه شيء) وهذا هو الفرق بين الثلاثة التي هي الركن والواجب والسنة وقد أشرنا إليه سابقا ولما فرغ من صفة العمرة وكيفيتها شرع في الشيء الثاني وهو الاحصاء فقال (ومن أحصره عدو عن) دخول مكة (وعن أتمام الأركان) (ولم يكن له طريق آخر) يوصله إلى مكة غير هذا الطريق الذي وقع فيه الحصر (تحال) لقوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم تحال بالهدبية لما صدّه المشركون وكان محرما بالعمرة والعدو المذكور يشمل المسلم والكافر ويجوز حينئذ التحلل ولو أدى الحصر إلى القتال أو بئذ المال لذلك العدو وكلامه صادق بما إذا منعه العدو من المضى دون الرجوع ومنعه من الرجوع والمضى بأن أحاط العدو به من كل جانب وقوله أحصره بالهجرة دون حصره استعمال قليل والكثير حصره ولكنه جائز مع قلته وخرج بحصر العدو حصر المرض فإنه لا يتحلل به إلا إذا شرطه بأن قال نويت الحج أو العمرة وإذا مرضت تحللت بنفس المرض أو أطلق على الأصح فإذا مرض صار حلالا ولا يتوقف على الذبيح إلا إذا شرط الذبيح بأن قال تحللت بالذبيح والحلق فيتوقف حينئذ التحلل على ما شرطه لحديث ضباعة في الصحيحين إذ قال لها النبي صلى الله عليه وسلم أردت الحج فقالت والله ما جدني إلا وجعة فقال لها حجي واشترطي وقولي اللهم محلي حيث حبستني ومثل المرض اضلال الطريق وفراغ النفقة فإذا شرط الذبيح عند التحلل لزمه وإلا فلا يلزمه شيء بل يتحلل بالحلق مع النية لا غير كأن أطلق أو نفى عنه الذبيح وقوله عن دخول مكة خرج ما إذا أحصر عن الوقوف فإن أمكنه لا يتحلل مادام المكان موجودا إلا إذا فات الوقوف بطلوع الفجر حينئذ

وما عدا ذلك سنة فإن ترك ركنًا لم يحل من احرامه حتى يأتي به ومن ترك واجبا لزمه دم ومن ترك سنة لم يلزمه شيء ومن أحصره عدو عن مكة ولم يكن له طريق آخر تحلل

يلزمه التحلل وإذا أحصر عن الوقوف دون مكة فیدخلها ويتحلل بعمل عمرة وخرج بقوله ولم يكن له طريق آخر ما إذا كان له طريق آخر يمكن الوصول إلى مكة منه وهذا الطريق إما أن يكون أطول من الطريق الذي وقع فيه الحصر أو أقصر أو مساوياً فإن كان أطول من الطريق الذي وقع فيه الحصر ففيه تفصيل فإن لم يكن معه نفقة تكفيه لذلك الطريق الطويل فله التحلل وإن كان عنده نفقة تكفيه إذا سلكه وتوصله إلى مكة فليس له التحلل بل يصبر حتى يتحقق القوات ومع ذلك يلزمه أن يسير فيه فإذا سار فيه وأدرك الوقوف فالامر ظاهر وإن لم يدركه فیدخل مكة ويتحلل بعمل عمرة إن أمكنه وإلا فيتحلل في أي محل كالحصر وقد فاتت الحج بسبب طول الطريق وهل يلزمه القضاء فقال بعضهم ليس عليه قضاء كالحصر في الأصح وإن كان ذلك الطريق الآخر مثل طريق الحصر فلا يتحلل لقد رتبه على الوصول وفي صورة قصر الطريق الآخر فعدم التحلل فيه بالاولى فيلزمه السير في هذا الطريق المساوي أو القصير ومثلهما الطويل كما تقدم فلا يتحلل بل يلزمه السير وإن تحقق عنده أنه لا يدرك الحج لطول الطريق فقول المصنف تحلل يحتمل الوجوب والتدب فإن فات الوقوف المذكور وجب عليه حينئذ التحلل إذا فائدة في مصابرة الأحرار لأنه في هذه الحالة يتمتع إنشاء الأحرار بالحج فكذلك في الدوام وإن لم يفت بأن كان الوقت متسعاً فلا يجب عليه التحلل حينئذ بل يجوز وله المصابرة حتى يتحقق أنه لا يدرك الوقوف بأن ضاق الوقت عن الإدراك فالاولى له التحلل هذا إذا كان محرماً بالحج فإن كان محرماً بالعمرة فالاولى له الصبر عن التحلل لأن العمرة ليس لها وقت فربما يزول حصره فيأتي بها ثم إن الحصر قسمان حصر عام وهو ما يقع لأهل الحج بأجمعهم وخاص وهو ما يقع لواحد أو جماعة من الرفقة فالحكم واحد فلا فرق بينهما في الحكم ويكون على التفصيل في الحصر الخاص ومثل حصر العدو الحبس فإن كان حبس يدين ويمكنه أن يؤديه بأن كان ملياً موسراً فليس له أن يتحلل بل يجب عليه أداء الدين ويمضي في سيره في الحج فإذا تحلل في هذه الحالة فلا يصح تحلله وهو باق على إحرامه بالحج إن كان حجاجاً وإذا فاته الحج وهو في الحبس فاذا أطلق من الحبس وجب عليه المضى إلى مكة ويتحلل بعمل عمرة ويجب عليه القضاء في العام القابل والفدية وأما إذا كان حبسه ظليلاً عدواً أو ابدين ولا يمكنه إذاؤه لكونه معسراً فهذا حكمه حكم الحصر في التفصيل السابق وهو أنه إن فاته الوقوف وجب عليه التحلل في الحال وإن بقي الوقت متسعاً فالاولى له تأخير التحلل هذا كله إذا أحصر عن تمام الأركان فإن أحصر عن الواجبات كالمبيتين والرمي فلا يصح له التحلل لأنه ليس محصوراً عن الدخول إلى مكة بل عن الواجبات فلا يتحلل بالحلل والذبح والنية بل يدخل إلى مكة ويظوف بها ويحلل ويكفيه ويجبر ترك الواجب الذي أحصر عن فعله بدم ومثل النسك الصحيح في هذا الحكم النسك الفاسد لكن يلزمه دمان دم للأفساد ودم للقوات مع وجوب القضاء للأفساد فاذا أفسد حجه بالطوء ثم بعد ذلك أحصر فيفعل مثل ما يفعل صحيح النسك إذا أحصر وقد تقدم تفصيله ويحصل التحلل المذكور (بأن ينوى التحلل ويحلل رأسه) أو يقصره (و) بأن (يريق دماً) أي يذبح شاة ولو في الحل ثنية من المعز أو جذعة من الضأن والثنية لها سنتان وشرعت في الثالثة والجذعة لها سنة وشرعت في الثانية وقول المصنف (مكانه) ظرف متعلق يريق أي يذبحه ويريقه في المكان الذي أحصر فيه (إن وجدته وإلا) فإن فقدته حساً أو شرعاً بأن لم يجدته أصلاً أو وجدته لكن زاد ثمنه عن ثمن المثل (أخرج المثل طعاماً بقيمته) أي قيمة المفقود أي يشتري بقيمته بعد التقويم طعاماً ويصدق به على فقراء الحرم ومساكينه (وإن عجز) عن إخراج الطعام (صام لكل مديوماً) أي صام عن كل مديوماً ويكمل المنسك بأن بقي عليه نصف مد صام عنه يوماً كاملاً لأن الصوم لا يتبعض ولا يتقيد الصوم بمكان بل يصوم في أي مكان شاء كافي الدم الواجب بالافساد وإذا انتقل إلى الصوم تحلل حالاً بما تقدم من الحل مع

بأن ينوى التحلل ويحلل
رأسه ويريق دماً مكانه
إن وجدته وإلا أخرج
المثل طعاماً بقيمته وإن
عجز صام لكل مديوماً

النية فلا يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الأكل على طول زمنه فتعظم المشاقة في الصبر على
 الأحرام إلى فراغه (ولا يجب عليه القضاء) أي قضاء هذا النكاح الذي أحصر فيه عن الدخول إلى مكة
 (إن كان) ذلك النكاح (تطوعاً) أي فلا ليس بنذر ولا نكاح اسلام لعدم وروده ولأن القوات
 نشأت عن الإحصار الذي لا صنع له فيه فإن كان فرضاً في ذمته إن استقر عليه كحجة الاسلام بعد السنة
 الأولى من سني الامكان كما لو شرع في صلاة فرض ولم يتمها تبقى في ذمته وإن لم يستقر ذلك
 النكاح كحجة الاسلام في السنة الأولى التي استطاع فيها من سني الامكان اعتبرت استطاعة جديدة
 بعد زوال الحصر (تنبيه) ما تقدم من أنه يتحلل بآراقة الدم إن وجدته وبقيته إن فقد هو في
 غير الرقيق أما هو فيتحلل بالخلق فقط لا بالذبح ولا بالأطعام لعدم قدرته لأنه لا يملك شيئاً أو بالنية على
 ما قاله صاحب الحاوي وفي صورة التحلل بالذبح في حق غير الرقيق لا بد من النية وتكون مقارنة
 للذبح وللخلق ويجب تقديم الذبح على الخلق لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله
 فأدأن الخلق مؤخر عن الذبح وتعبير المصنف بالواو في قوله وبحلق رأسه ويريق دماً ربما يفيد
 العكس فالجواب عنه أن الواو لا تفيد ترتيباً على المعتمد (ويندب) للحاج (إذا فرغ من حجه زيارة قبر
 النبي صلى الله عليه وسلم) فاتها من أعظم القربات وأنجح المساعي وقد روى البزار والدارقطني
 بإسنادهما عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي فإذا
 وصل إلى المدينة فليكثر من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم فإذا دخل المسجد
 فليقدم رجله اليمنى كافي سائر المساجد فهذا الأدب لا يختص بالمسجد الحرام أو المسجد النبوي
 أو الأقصى وحينئذ فليقل الدعاء المشهور وهو بسم الله والحمد لله اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله
 وأصحابه وسلم اللهم افتح لي أبواب جنتك فيقصد الروضة الشريفة (فيصلي) فيها (تحية مسجده)
 صلى الله عليه وسلم (ثم) إذا فرغ من الصلاة (يأتي) ويمشي جهة (القبر الشريف المكرم) المعظم
 (ف) حينئذ (يستدبر القبلة) ويستقبل جدار القبر ويبعد من رأس القبر الشريف نحو أربعة
 أذرع (ويجعل القنديل الذي في القبلة عند القبر على رأسه) وفي نسخة ويجعل قنديل القبلة باضافة
 قنديل إلى القبلة فهي على معنى في فتكون حينئذ مساوية للنسخة التي فيها التصريح بنى وقوله على
 رأسه متعلق بيجعل (و) حينئذ (يطرق رأسه) أي يخفضه إلى جهة الأرض (ويستحضر في
 قلبه الهيبة) أي هيبة من هو واقف في حضرته بالله من موقف عظيم وحظ جسيم وقد ظفر به من
 سلك الصراط المستقيم (و) يلزمه الأدب مع غاية (الخشوع ثم) بعد هذا (يسلم) على النبي صلى الله
 عليه وسلم (بصوت متوسط) بحيث يكون متصفاً بالأدب مع هذا النبي المعظم صلوات الله تعالى عليه
 وعلى سائر الأنبياء وعلى أصحابه وسلم (ويدعو) هناك (بما أحب) من دين ودنيا له ولاخوانه وأصحابه
 وأصدقائه ولسائر المسلمين والمسلمات لأن هذا المكان محل للدعاء وصيغة السلام هي قول المسلم
 السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا خير خلق الله السلام عليك يا حبيب الله إلى آخر ما هو مذکور في مناسك الأيضاح (ثم يتأخر) عن موقفه هذا
 حال كونه مائلاً إلى (جهة يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر) وإنما تأخر قدر ذراع حينئذ لأن رأسه
 رضى الله عنه عند منكبه الشريف وصيغة السلام عليه أن يقول السلام عليك يا أبا بكر صفي
 رسول الله وثانيه في الغار جرك الله عن أمة نبيه صلى الله عليه وسلم خيراً (ثم يتأخر) أي المسلم على من
 تقدم السلام على عمر بن الخطاب رضى الله عنه (قدر ذراع) آخر لأن رأسه عند منكبه أبي بكر رضى
 الله عنهما (فيسلم على عمر رضى الله عنه) فيقول السلام عليك يا عمر بن الخطاب فكان ابن عمر يقول
 السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أبا بكر وقد جاء الاقتصار عن ابن عمر

ولا يجب عليه القضاء إن
 كان تطوعاً ويندب إذا
 فرغ من حجه زيارة
 قبر النبي صلى الله عليه
 وسلم فيصلي تحية مسجده
 ثم يأتي القبر الشريف
 المكرم فيستدبر القبلة
 ويجعل للقنديل الذي في
 القبلة عند القبر على رأسه
 ويطرق رأسه ويستحضر
 في قلبه الهيبة والخشوع
 ثم يسلم بصوت متوسط
 ويدعو بما أحب ثم
 يتأخر جهة يمينه قدر
 ذراع فيسلم على أبي بكر
 ثم يتأخر قدر ذراع فيسلم
 على عمر رضى الله عنه

١ - وهذه الحديث خير صحيح
 عند المحققين وعلماء
 الحديث

وهذه الأقوال محل النظر
 في صحتها والله اعلم

وهذه التوسل غير جائز
ولله العلم

غيره من السلف على هذا وعن مالك رضي الله عنه أنه كان يقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته (ثم يرجع الى موقعه الأول) الذي وقف فيه عند رأس النبي صلى الله عليه وسلم (ويكثر الدعاء) بما أمه وما أحبه ولوالديه ولن شام من أقاربه وأشياخه وإخوانه (و) يكثر (التوسل) به صلى الله عليه وسلم في مطلوبه ومقصوده لأنه الوسيلة العظمى في الشفاعة وغيرها ويكثر الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (ثم يدعو) بما تقدم (عند المنبر) وفي الروضة فقد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي (ولا يجوز الطواف بالقبر ويكره الصاق الظهر) (الصاق البطن) بجدار القبر قاله الحلبي وغيره (ولا يقبله) أي جدار القبر بقمه (ولا يستلّه) يده والأدب أن يعدمنه كما يعدم منه لو حضر في حياته صلى الله عليه وسلم هذا هو الصواب وهو الذي قاله العلماء وأطبقوا عليه ولا تغتر بما يفعله العوام لجهلهم بالأدب فهذا من البدع المحدثه (ومن أقبح البدع أكل التمر في الروضة) ورمى القصى وهو النوى هناك لا اعتقادهم أن ذلك قرينة من القرب بل هو مفسدة بتقديرها لأنها تقذره وتقذيره ولو بالظاهر حرام ولا يختص ذلك بالروضة بل تقذير سائر المساجد كذلك (ويزور البقيع) وهو بالباء الموحدة والقاف وآخره عين مهملة وهو مقابر المدينة فيستحب أن يخرج إليه كل يوم لأن فيه نسائر رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعض أولاده وفيها العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيدنا عثمان بن عفان خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجملة من الصحابة وفيها قبر الامام مالك صاحب المذهب رضوان الله عليهم اجمعين واجعلنا ياربنا لرسولك ونبيك وللصحابة زائرين متمتعين ولا تقطعنا عنها مدة ذكر الذاكرين وسهر الغافلين (فاذا أراد الرجل) من هذا المكان الجليل (ودع المسجد بركتين) يصلحها فيه (و) ودع (الكريم بالزيارة له) ثانيا على الوجه المتقدم (و) (الدعاء) عنده ثم ينصرف متحزنا على فراق رسول الله صلى الله عليه وسلم ويطلب من الله أن يردّه الى زيارته اللهم وفقنا لزيارته وزيارة صاحبه كل عام واحشرنا تحت لوائه حتى لانضم صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم مدة بقاء السالكين نهجه على الدوام آمين آمين والله تعالى أعلم

(باب الاضحية)

بضم الهمزة وكسر هاء مع تخفيف الياو وتشديد ها ويقال ضحية بفتح الصاد وكسر ها وهي ما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى من يوم عيد النحر الى آخر أيام التشريق كما سيأتي وهي مأخوذة من الضحوة سميت بأول زمان فعلها وهو الضحى والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فصل لربك وانحر أي صل صلاة العيد وانحر النسك وخبر مسلم عن انس رضي الله تعالى عنه قال ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما والأملح قيل الأبيض الخالص وقيل الذي يباضه أكثر من سواده وقيل غير ذلك (هي سنة مؤكدة) أي في حقنا على الكفاية إن تعدد أهل البيت ولا فتنه عين لخبر صحيح في الموطأ وفي سنن الترمذي وإنما لم تجب ترك الصديق وسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنهما لما بعده صلى الله عليه وسلم مخافة اعتقاد الوجوب ولو اشترى بينهما لم تصروا بجملة الشراء أضحية ومثلها الهدى ولا فرق في سنيها بين الحاج وغيره وواجبة في حق النبي صلى الله عليه وسلم وطلبها على سبيل الندب مقيد بكون الفاعل لها قادرا عليها فلا تطلب من الفقير العاجز عنها (يندب لمن أرادها) أي أراد فعلها (أن لا يخلق) شعره مطلقا أي شعر الرأس وغيره (و) أن (لا يقلم ظفره) أي جنبه هو مفرد مضاف فيعم الكثير أيضا (في عشر ذي الحجة) وهي الأيام المعلومات ولو في يوم الجمعة وفي أيام التشريق أيضا إن لم يضح قبلها فاستمر الكراهة (حتى) أي الى أن (يضحى) للنهي عنها أي عن إزالتها السابقة في خبر مسلم والمعنى فيه شمول العتق

ثم يرجع الى موقعه الأول
ويكثر الدعاء والتوسل ثم
يدعو عند المنبر ولا يجوز
الطواف بالقبر ويكره
إلصاق الظهر والبطن ولا
يقبله ولا يستلّه ومن أقبح
البدع أكل التمر في الروضة
ويزور البقيع فاذا أراد
الرجل ودع المسجد
بركتين والقبر الكريم
بالزيارة له والدعاء (باب
الأضحية) هي سنة مؤكدة
يندب لمن أرادها أن لا يخلق
ولا يقلم ظفره في عشر ذي
الحجة حتى يضحى

من النار جميع ذلك عن أم سلمة هو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره وبشره شيئا وفي رواية أخرى أنه عن عائشة رضي الله عنها أيضا فلا يمس من شعره ولا قص أظفاره حتى يضحي فإن زال شيئا من ذلك كره كراهة تنزيه لما رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان يلقه هديه ويمسح فله يحرم عليه شيء أحله الله له حتى يتجره قال الشافعي رضي الله عنه والبعض بالهدى كبر من إزادة التضحية انتهى وقوله في الحديث حتى يتجره غاية لقوله فلم يحرم لاليان أنه حرم عليه شيء بعد التحريم لبيان أنه لم يحرم عليه شيء أصلا لا قبل التحريم ولا بعده أما بعده فظاهر لا يقول أحد بخلافه وأما قبله فالحرم إلى هذا الحد فالحرم أصلا إذ لو كان شيء حراما لكان إلى هذا الحد فإذا لم يكن إلى هذا الحد فلا حرمة أصلا وهو المطلوب فالغاية في مثل هذا لإفادة الدوام وكلام السكرمان يشعر أنها غاية للنهي لا للنهي والنفى داخل على الحرمة المنتهية إلى التحريم لما وجدته حرمة منتهية إلى التحريم ولما كان هذا يفيد بالمفهوم وجود حرمة أخرى وهو فاسد أفاد أن النزاع ما وقع إلا في الحرمة إلى التحريم ففتت تلك المتنازع فيها وأما غيرها فلا يقول به أحد اه هذا ما قاله الشيخ عابد السندی وعبارة الشيخ العدوي قوله فالحرم الخ أي لم يترتب على الهدى تحريم بل إنما يترتب على الإحرام بالفعل اه (ويدخل وقتها) أي وقت ذبحها (إذا طلعت الشمس) من يوم التحريم (ومضى) منه (قدر صلاة العيد و) قدر (الخطبتين) وإن لم يفعل ذلك بل المدار على معنى قدر ذلك فإن ذبح قبل ذلك لم يجزه لما روى الشيخان عن البراء قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم التحريم بعد الصلاة فقال من صلى صلاتنا ونسكنا نسكنا فقد أصاب سكتنا ومن نسك قبل صلاتنا فتك شاة لحم (ويخرج) وقتها (بمخرج أيام التشريق وهي) أي أيام التشريق (ثلاثة بعد) يوم (العيد) والأفضل تأخيرها إلى أن ترتفع كرمخ خروجها من الخلاف (ولا تجوز) أي ولا تصح الاضحية (إلا بابل أو بقر أو غم) وهي النعم التي تجب فيها الزكاة إنا كنا كانت النعم أو غنائ أو ذكورا ولو خصيانا لقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكا ليدذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ولأن التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاختصت بالنعم كالزكاة (وأقل سنبا) أي عمرها (في الأبل خمس سنين ودخلت في) السنة (السادسة و) أقل سنبا (في البقر و) في (المعز ستان ودخلت في) السنة (الثالثة و) أقل سنبا (في الضأن سنة ودخلت في) السنة (الثانية) لخبر أحد وغيره ضحوا بالجذع من الضأن فانه جائز وخبر مسلم لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن تعسر عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن قال العلماء المسنة هي الثانية من الأبل والبقر والغنم فما فوقها وقضيتها أن جذعة الضأن لا تجزى إلا إذا ججز عن المسنة والجمهور على خلافه وحملوا الخبر على الندب وتقديره ويسن لكم أن لا تذبحوا إلا مسنة فإن عجزتم لجذعة ضأن (وتجزى البدنة) في التضحية بها (عن سبعة) أشخاص (و) تجزى (البقرة) كذلك (عن سبعة ولا تجزى شاة) في التضحية بها (إلا عن) شخص (واحد وشاة) واحدة (أفضل من شركة في بدنة) واحدة عن سبعة أشخاص يشتركون فيها أي ذبحهم سبع شياه أفضل من ذبحهم البدنة الواحدة عن سبعة اعتبارا بكثرة إراقة الدم واعتبارا بأطيبية اللحم في الشياه (وأفضلها) أي الاضحية (البدنة) اعتبارا بكثرة اللحم (ثم البقرة) فكذلك (ثم الضأن) لأطيبية لحمه من غيره (ثم المعز وأفضلها) أي الشاة المفهومة من الضأن الشاة (البيضاء ثم الصفراء ثم البلقاء ثم السوداء) وقد أسقط المصنف العفراء والحراء وهما مقدمتان على البلقاء ولعله أراد بالبقاء ما يشمل الحراء فتكون الحراء داخلة فيها وفي البيضاء قال في المختار والبلق سواد وبياض والظاهر أن المراد هنا ما هو أعم من ذلك فيشمل ما فيه بياض وحرارة بل ينبغي تقديمه على ما فيه بياض وسواد لقربه من البياض بالنسبة للسواد وينبغي تقديم الخالص على الأسود وتقديم الأزرق على الأحمر

ويدخل وقتها إذا طلعت الشمس ومعنى قدر صلاة العيد والخطبتين وبمخرج بخروج أيام التشريق وهي ثلاثة بعد العيد ولا تجوز إلا بابل أو بقر أو غم وأقل سنبا في الأبل خمس سنين ودخلت في السادسة وفي البقر والمعز ستان ودخلت في الثالثة وفي الضأن سنة ودخلت في الثانية وتجزى البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ولا تجزى شاة إلا عن واحد وشاة أفضل من شركة في بدنة وأفضلها البدنة ثم البقرة ثم الضأن ثم المعز وأفضلها البيضاء ثم الصفراء ثم البلقاء ثم السوداء

الاحمر وكل ما كان أقرب إلى الأبيض يقدم على غير هو العفراء هي التي يابضها غير صاف فتكون داخلية البيضاء (ويشترط سلامة الاضحية عن العيوب التي تنقص اللحم) لو قال تنقص ما كولا ثم بينه بمن بأن يقول من لحم وشحم وغيرهما لكان أعم والقاف في تنقص مخففة كما قال تعالى ثم لم ينقصكم شيئا ثم فرع على مفهوم هذا القيد بقوله (فلا تجزى العرجاء) أي البين عرجها بطن بمنعها من ذهابها إلى المرعى فتضعف بسبب ذلك (و) لا (العوراء) أي البين عورها لأنه يضعفها عن المرعى وهي التي ذهبت حدتها وكذا إن بقيت على الأصح لغوات المقصود وهو كمال النظر بخلاف العشواء فانها تجزى. لانها تبصر وقت الرعى وهو النهار (و) لا (المريضة) أي البين مرضها (فان قلت هذه الاشياء) وهي العرج والعور والمرضى (جاز) أن يصحى بموصوفها لمقهورها الحديث الآتي حيث قيد فيه بالبين (ولا) تجزى (المعفاء) وهي ذاهبة المخ من شدة هزالها والاصل في ذلك خبر لا تجزى في الاضاحي العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والمعفاء البين عفاها رواء ابوداود وغيره وصححه ابن حبان وغيره في المجموع عن الاصحاب منع التضحية بالحامل وصحح ابن الرفعة الاجزاء ولا يضر قطع فلقه يسيرة من عضو كبير كفتخ (و) لا تجزى (المنجونة) (و) لا (الجرباء) أي ذات الجرب وإن لم يكن بنا وهوداء يخرج على ظاهر الجلد وهو مثل الجدري يورث الحكة فتضعف بسببه عن المرعى فتزول (و) لا تجزى (التي قطع بعض أذنائها) (و) أن انفصل (و) إن قل (ولا المخلوقة بلاذن بخلاف المخلوقة بلائية اوضع اودنب والفرق بين المخلوقة بلا اذن فانها لا تجزى والمخلوقة بلائية وما بعدها فانها تجزى هو أن الأذن عضو ولازم للحياة غالباً والذكر لا ضرع لهو المعز لا ياله ويرد على هذا الفرق المخلوقة بلاذن (أو قطع من فخذها ونحوه) أي الفخذ (إن كانت) تلك الفلقة المقطوعة فلقه (كبيرة) بخلاف الفلقة اليسيرة منه فانها تجزى لصغر ما مع كبر العضو المقطوعة هي منه (وتجزى مشطورة الأذن) أي مشققتها وغرقها لأنه وسم لا ينقص لها (و) تجزى (مكسورة القرن) كله (أو بعضه) كسر الم ينقص المأكول منها (والأفضل أن يذبح الضحى (بنفسه) أن أحسن الذبح فان لم يحسنه فليوكل من يحسن الذبح وجواب في الصحيحين أنه ضحى بكشين ووضع رجليه على صفاحهما وسمى وكبر وقدر (وليحضرها) ندبا عحافظة على أن يتولى قربته ما أمكن ولأنه عليه الصلاة والسلام قال لفاطمة قومي فاشهدي أضحيته فانه يضر لك بأول قطرة من دمه وهذا وإن كان في إسناده ضعف فقد تقوى بأنه صلى الله عليه وسلم أمر نسائه بأن يلين مدينين قال الماوردي يستحب المرأة أن توكل في ذبح أضحيتها وهديا رجل (ويجب) على المضحى (أن ينوى الذبح) والنية تكفي من الموكل عند التوكيل ويصح أن يفوضها لغيره بتقدير أن يكون الغير مسلماً، يزاسواً كان وكلياً أو غيره حيث تد تكفي نية المفوض إليه النية ولا يحتاج الموكل إلى نية وإذا نوى الموكل كفت نيته عن نية الوكيل كما علت وإنما وجبت نية الاضحية لأنها عبادة والعبادة تقتصر إلى نية سواء كانت واجبة أو مندوبة إلا ما استثنى من المندوبة كالأذان أي لا تصح العبادة إلا بالنية وقد عرفوها في باب الوضوء لغة واصطلاحاً وحكمها الوجوب ومعناها لغة القصود ومنها أول العبادة إلا في الصوم فلا يشترط أن تكون مقارنة لأول الصوم وهو طلوع النهار لأنه يمسر مراقبة النهار فاكثروا بوجودها قبله والمصنف هنا أشار إلى أنه يجب اقترانها بأول الذبح مع أنهم صرحوا بالأكثر كفاء بها قبله وتصريحهم بالأكثر كفاء قبله بنافي قولهم أول العبادة أي أنها تكون مقارنة لأول الفعل كما تقدم والجواب عن المصنف وعن اكتفائهم بوجوب النية قبل الذبح هو أن المصنف لم ينظر للمعينة بالذبح وقولهم يجوز تقديم النية على الذبح محمول على المعينة فاندفع حيث تد التناهي بين قولهم يجوز التقديم وبين عبارة المصنف التي ظاهرها وجوب اقترانها بالذبح (ويذهب أن يأكل)

ويشترط سلامة الاضحية
عن العيوب التي تنقص اللحم
فلا تجزى العرجاء والعوراء
والمريضة فان قلت هذه
الاشياء جاز ولا المعفاء
والمنجونة والجرباء والتي
قطع بعض أذنائها وأبين
وإن قل أو قطع من فخذها
ونحوه إن كانت كبيرة
وتجزى مشطورة الأذن
ومكسورة القرن أو بعضه
والأفضل أن يذبح بنفسه
وليحضرها ويجب أن
ينوى عند الذبح ويذهب
أن يأكل

المضحى (الثالث) منها روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبد أضحيت (ويهدى الثالث) ولولا غيابة المسلمين لقوله تعالى وأطعموا القانع والمعتر والقانع هو السائل والمعتر هو المتعرض للسؤال (ويتصدق بالثالث) أى نياً لا مطبوخاً (ويجب أن يتصدق بشئ منها) أى نياً أيضاً (وإن قل) ذلك الشئ بحيث يكون متمولاً ودليل الوجوب ظاهر قوله تعالى وأطعموا البائس الفقير أى شديد البأس وهو الفقير ويكفى تملكه لمسلم واحد (والجلد يتصدق به أو ينتفع به في البيت) ويكفى إعطاؤه ولو لواحد من المسلمين والانتفاع به يحصل بالفرش والجلوس عليه أو يجعله خفاً أو غير ذلك (ولا يجوز) لأحد من يتولى ذبحها (بيعه) أى الجلد (ولا يبيع شئ من اللحم) لما روى الشيخان عن علي قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنه فأقسم جلالها وجلودها وأمرني أن لا أعطى الجزار منها شيئاً وقال نحن نعطيهم من عندنا والشحم كاللحم والصوف والقرن كالجلد ويمتنع إجارته أيضاً وله أن يعيره قياساً على امتناع البيع بجامع امتناع التصرف فيه بغير التصديق هذا كله في الأضحية المنذوبة والمتطوع بها وأشار إلى حكم المنذورة حقيقة وحكما فقال (ولا يجوز الأكل من الأضحية المنذورة) حقيقة أو حكماً فالمنذورة حقيقة هي أن يقول الناذر لله على نذر أن أضحي فإذا عين شاة من الشياه وضحي بها حرم عليه الأكل منها وهذه يشترط فيها شروط الأضحية ويقال لها معينة عما في الذمة وإذا كانت معينة عند النذر تعينت أيضاً ووجب ذبحها بعينها ولو ناقصة شرطاً من شروط الأضحية والمنذورة حكماً كأن يقول الشخص هذه ضحيتي أو هذه أضحية أو جعلتها أضحية صورة المنذوبة أنه يشتري الشئ الذي يريد التضحية به ساكناً ولا يتكلم باسم الضحية ويفتقر ذكر الضحية عند الذبح ولا تصير واجبة بهذا اللفظ الحاصل عند الذبح للضرورة (باب في العقيقة)

من عقي يقيم بكسر العين وضحياً وذكرها عقب الأضحية لمشاركتها لها في أحكام كثيرة ويدخل وقتها بانفصال جميع الولد ويستحب تسميتها نسباً أو ذبيحة ويكره تسميتها عقيقة كما يكره تسمية العشاء عمة وهي لغة الشعر الذي على رأس الولد حين ولادته وشرعاً ما يذبح عند خلق شعره لأن مذبحه يعق أي يشق ويقطع ولأن الشعر يحلق إذ ذاك والاصل فيها إخبار كخبر الغلام مرتين بمقيقته تذبج عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى رواه الترمذي وقال حسن صحيح والمعنى فيه اظهار البشر بكسر الباء وسكون الشين بمعنى السرور والنعمة ونشر النسب وهي سنة مؤكدة وإنما لم تجب كالأضحية بجامع أن كلامهما إراقة دم بغير جناية ولخير أبي داود من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل ومعنى مرتين بمقيقته قيل لا ينمو أمثاله حتى يعق عنه قال الخطابي وأجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد بن حنبل أنه إذا لم يعق عنه لم يشفع في والديه يوم القيامة (يتدب لمن ولد له ولد أن يحلق رأسه يوم السابع) لما مر من الحديث وهو الغلام مرتين الخ والولد معناه المولود ولو أنثى فإنه يسن حلق رأسها (ويتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة) أى إن لم يرد التصديق بالذهب فيتصدق بالفضة فهو بالخيار بينهما لأنه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة فقال ذى شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة وأعطى القابلة رجل العقيقة رواه الحاكم وصححه وقيس بالفضة الذهب وبالدكر غيره (وأن يؤذن في أذنه اليمنى وأن يقيم في أذنه اليسرى) لما روى الترمذي وقال حسن صحيح عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن حين ولدته فاطمة رضي الله عنها وروى ابن السني عن الحسين ابن علي رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى أذانا كاذان الصلاة وأقام في أذنه اليسرى لم تضربه أم الصبيان وأم الصبيان هي التابعة من الجن (ثم إن كان الولد غلاماً يذبح عنه شاتان) فذبح فعل مبنى للجهول وشاتان نائب عن الفاعل (تجزئان في

الثالث ويهدى الثالث ويتصدق بالثالث ويجب أن يتصدق بشئ منها وإن قل والجلد يتصدق به أو ينتفع به في البيت ولا يجوز بيعه ولا يبيع شئ من اللحم ولا يجوز الأكل من الأضحية المنذورة

(باب في العقيقة) يتدب لمن ولد له ولد أن يحلق رأسه يوم السابع ويتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة وأن يؤذن في أذنه اليمنى وأن يقيم في أذنه اليسرى ثم إن كان غلاماً يذبح عنه شاتان تجزئان في

الاضحية) في السلامة من العيب الذي ينقص اللحم وفي السن المتقدم وفي الوجوب والتدب والنية وفي الأفضل وغير ذلك فقد أشار المصنف إلى الجامع بين العقيقة والاضحية حيث ذكر ما المصنف عقب الاضحية لا شترأ كما معها في هذه الأمور كأنها عليه أول الباب هذا إذا كان المولود ذكرا (وإن كانت) المولودة (جارية فشاء) تذبج (وتطبخ) أي العقيقة كسائر الولائم سواء كانت متعددة أو واحدة (بحلو) لإلارجلها فتعطى نية للقبالة لخبر الحاكم المار وهو أنه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة فقال زني شعر الحسين الخ وإنما كانت الأثني على النصف من الذكر لأن الغرض من العقيقة استبقاء النفس فأشبهت الدية لأن كلا منهما فداء للنفس والحنث كالمرأة فيما ذكر وحكمة الطبخ بحلو التناول بحلاوة أخلاق المولود ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب الحلوى والعسل وإذا أهدى للحنث شيء ملكه بخلافه في الاضحية لأن الاضحية ضيافة عامة من الله تعالى للؤمنين بخلاف العقيقة فتقول المصنف تطبخ بحلو الخ فيه إشارة إلى وجه المخالفة بينهما في بعض الأشياء (ولا يكسر العظم) فتأولا بسلامة أعضاء الولد فإن كسر بخلاف الأولى (و) يندب أن (يفرق) لحما (على الفقراء) مطبوخا بحلو كما تقدم لإلارجلها وبيعت هذا الطعام للفقراء فهو أفضل من دعائهم إليه خوفا عليهم من المشقة (و) أن (يسميه) أي المولود (باسم حسن كمحمد) وعبد الله وهو أفضل الاسماء كما قال عليه السلام أفضل الاسماء ما عبد أو حمد وفي نسخة كمحمد الله وعبد الرحمن روى مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أحب الاسماء إلى الله عز وجل عبد الله وعبد الرحمن ويكره أن يسمى باسم يتطير في العادة بنفيه كنافع فاذا قيل أن نافع فيقال ذهب ومثله نجح وبركة فيقال ابن بركة فيقال ذهب في ذلك تشاؤم وتطير بذهاب النفع والبركة والتنجح ولومات قبل التسمية استحب تسميته وتسمية السقط والمخاطب بالذبح عن المولود هو من تلزمه نفقته قال النووي في الروضة ولا يبق عن المولود من ماله أي مال نفسه إن كان له مال أما برصية أو به وقبلها الولي أو وقف على هذا المولود فالمراد من لزوم نفقته على الولي والحال أنه غني ولا تلزم نفقته إلا بشرط الفقر كما هو معروف في باب النفقات أنها تلزم نفقته أي في بعض الصور وهو ما إذا كان فقيرا والولي في هذه الحالة مطالب بالذبح ولو كان معسرا كما صرح به الماوردي بل يستحب في حقه لكن لا به أن يكون هذا موسرا وقت استحبابها وهو السابع فلو كان معسرا فيه ثم أيسر بعد ولو بعد مدة النفاس سقطت عنه وإن كان أيسر في مدة النفاس فمن الماوردي يحتمل وجهين السقوط كإبعده ويحتمل عدم السقوط لبقاء أحكام الولادة هذا كله في الذبح وأما غيره مما يطلب كالخلق والتحنك فهل يقال إنها تابعة للذبح فيخاطب بها من يخاطب به أو يقال إن ذلك من إزالة الأذى ونحوه فيفعل من ماله ولو كانت العقيقة لا تفعل من مال المولود فكل محتمل والله أعلم

(باب الاطعمة)

أي بيان ما يحل منها وما يحرم ومعرفة ما من أكد مهمات الدين لأن معرفة الحلال والحرام فرض عين فقد ورد الوعيد الشديد على أكل الحرام بقوله صلى الله عليه وسلم أي لحم نبت من حرام فالنار أولى به والأصل فيها آية قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما وقوله تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (يؤكل بقر الوحش وحمير الوحش) ودليله في الثاني قوله صلى الله عليه وسلم كلوا من لحمه وأكل منه رواه الشيخان وقيس به الأول وفي الصحيحين أنها باقتادة عمر أتينا من حمر الوحش وأنه أكل منها هو وأصحابه وأنهم حملوا ما بقي من لحما فقال صلى الله عليه وسلم كلوا ما بقي من لحما ولا فرق في

الاضحية وإن كانت
جارية فشاء وتطبخ بحلو
ولا يكسر العظم ويفرق
على الفقراء ويسميه باسم
حسن كمحمد
(باب الاطعمة)
يؤكل بقر الوحش وحمير
الوحش

حل الحمار الوحشي بين أن يستأنس أو يبقى على توحشه كما أنه لا فرق في تحريم الأهل بين الحالين ومثله بقرة الوحش فيما ذكر قال في شرح الروض وفارقت الحر الوحشية الحر الأهلية بأنها لا يتنفع بها في الركوب والحمل فانصرف الانتفاع بها إلى أكلها خاصة (و) يؤكل (الضبع) بضم الباء أكثر من أسكانها لأنه صلى الله عليه وسلم قال يحل أكله رواه الترمذي وقال حسن صحيح والضبع اسم للأنثى ودليل حله ما رواه الترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه بأسانيد صحيحة أنه عليه السلام قال الضبع يؤكل ولأنه لم يزل يؤكل ويباع لحمه بين الصفا والمروة كما قال الشافعي رضى الله عنه ويقال للذئب منه ضبعان بكسر الصاد واسكان الباء ونونه منونة وجمعه ضباعين كسرحان وسراحين (و) يؤكل (الثعلب) بمثلثة أوله ويسمى أبا الحصين لأن العرب تستطيعه (و) يؤكل (الارنب) لأنه بعث بوركا اليه فقبله رواه الشيخان زاد البخاري وأكل منه وهو حيوان يشبه الغنق قصير اليدين طويل الرجلين عكس الزرافة يطأ الأرض على مؤخر قدميه (و) يؤكل (القنفذ) بالذال المدجمة وهو مستقيم من نجاسة الحشرات لطيب لحمه بخلاف الحشرات فهي نجسة لحث لحمها (و) يؤكل (الوبر) قال في شرح الروض يسكون الباء بدوئية أصغر من المر كحلاء العين لا ذنب لها وجمعه وبار فهو مستطاب ونابه ضعيف لا يتقوى به (و) يؤكل (الظبي) هو اسم للذئب إذا طلع قرناه والآنثى ظبية كذلك والصغير منهما يسمى غزالا إلى أن يطلع قرناه (و) يؤكل (الضب) بالاجماع ولأنه صلى الله عليه وسلم حين سأله خالد بن الوليد عنه أحرام هو قال لا وأكل خالد منه بمحض تهرأه الشيخان ولو كان حراما لم يقره صلى الله عليه وسلم عليه لأنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على حرام ولا مكروه وعدم أكله صلى الله عليه وسلم منه لأنه قال نفسى تعافه لأنه لم يكن بأرض قوى وهو حيوان للذكر منه ذكران وللأنثى فرجان (و) تؤكل (النعام) لأنهم من الطيبات ولأن الصحابة قضوا فيها بيذة وهذا يدل على أنها من الصيد البرى المأكول (و) تؤكل (الخيل) لأنه صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الحر الأهلية وأذن في لحوم الخيل رواه الشيخان ولما فرغ مما يؤكل شرع يذكر مالا يؤكل فقال (ولا يؤكل السنور) وهو حيوان يشبه القط روى مسلم عن ابن الزبير قال سألت جابرا عن ثمن الكلب والسنور قال زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولأنه يصطاد بنابه وبأكل الجيف فاشبه الأسد وهو لا يؤكل فاصطياده بنابه صيده شبيه بالقط أيضا وهو نجس لما أشبهه نجس فلا شبه له بالطاهر (و) لا تؤكل (الحشرات المستخينة كالنمل) في الروضة كأصلها أنه يحرم قتل النمل لصحة النهي عن قتله وحل على النمل السليماني وهو الكبير لا تنفاه أذاه بخلاف الصغير فيحل قتله لكونه مؤذيا بل وحرقة إن تعين طريقا لدفعه كالقمل أى بأن يشق عدم الصبر على أذاه قبل قتله وتعد قتل ذكره البجيرمي على فتح الوهاب (و) كذا الذباب بضم الذال من ذب أب أى مأخوذ من ذب بالبناء للفعول أى طرد أب بمد الهمزة بمعنى رجع وهو أجهل الخلق لأنه يلقى نفسه في الملهكات أى فيما يكون سببا لهلاكه كاللبن والعسل (و) كذا نحوما (أى نحو النمل والذباب وكان الأولى التمثيل للحشرات المستخينة بالخنفساء ونحوها والخنفساء بضم الخاء مع فتح ثالثة ونحوها وحكى ضم ثالثة مع القصر لحشها ووجه الأولوية أن ما ذكره من النمل والذباب ليس من الحشرات إنما هو داخل فيما نهى عن قتله والحشرات هى صفار دواب الأرض ووصف الحشرات بالاستخبات يخرج ما ليس خبيثا منها كاليربوع والضب والجراد والقنفذ فأنها داخلة في مسأما مع أنها مستطابة فهي طاهرة والحاصل أن ما أمر بقتله أو نهى عن قتله يدل على نجاسته فالنمل نهى عن

والضبع والارنب والقنفذ
والوبر والظبي والضب
والنعام والخيل ولا يؤكل
السنور والحشرات
المستخينة كالنمل والذباب
ونحوهما

قتله وإن لم يكن من الحشرات فهو نجس وهو ام الأرض أمر بقتلها فهي نجسة أيضا كالعقرب والحية
والخنفساء وغيرهما مثل القراد وسام أيرص والزنبور والفأرة وبنات وردان وبعض المذكورات
كما ورد الامر بقتله في الحل والحرم وتسمى الفواسق الخمس وهي الغراب والحدأة والعقرب والفأرة
والكلب العقور (و) لا يؤكل (ما) أى سبع (يتقوى) أى يمدو (بنايه كالأسد) وهو الحيوان
المفترس (والفهد والنمر والذئب والدب والقرود ونحوها) كالغيل والخمس وابن مقرض يضم الميم وكسر
الراء وبكسر الميم وفتح الراء وهو الدلف بفتح اللام حال كون المذكورات من ذوات الناب وهي
حيوانات معروفة عند من له إلمام بالصيد لما روى مسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير (و) لا يؤكل (ما) أى طير (يصطاد
بالمخلب) أى يصيد بمخلبه أى بظفره فهو بكسر الميم وفتح اللام وذلك (كالصقر) يقرأ بالصاد والسين
والزاي (والشاهين) هو من الطيور كالصقر (و) ك (الحدأة) بكسر الحاء وبالذال والهمزة وهي المعروفة
بين الناس بالحداية (و) ك (الغراب) أى الذى فيه سواد وبياض ويقال له لا يقع وهذا هو النجس
الذى الكلام فيه وقوله (إلا غراب الزرع) مستثنى من مطلق الغراب الشامل للطاهر والنجس والغراب
النجس أقسام الأول لا يقع وهو الذى فيه سواد وبياض وقد قدم والثاني العقق وهو ذو لونين
أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح صوته العققة والغداف الكبير ويسمى الغراب الجبلى
لأنه لا يسكن إلا الجبال وغراب الزرع نوعان أحدهما يسمى الزاغ وهو أسود صغير وقد يكون
محمر المقار والرجلين والآخر يسمى الغداف الصغير وهو أسود أو رمادى اللون والحل فيه مقتضى
كلام الرافعى وصرح به جمع منهم الرويانى وعلمه بأنه يأكل الزرع ولكن صحح فى أصل الروضة
تحريمه وقد بين حكم المستثنى بقوله (فيؤكل) أى فهذا النوع وهو غراب الزرع طاهر فهو يؤكل
أى إذا علت طهارته فهو يؤكل قاله داخلة على مبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ والخبر جواب
إذا المقدرة وقوله (وما تولد) مبتدأ أى وما نشأ وظهر (من حيوان ما كولد) حيوان (غير ما كولد)
وقوله (لا يؤكل) أى ذلك المتولد المذكور خبر المبتدأ وذلك (كالبغل) فهو متولد من ما كولد وهو
الفرس وغير ما كولد وهو الحمار الأهل هذا مثال لما تولد من ما كولد وغيره وأما قوله (والبغور)
فليس هذا من المتولد المذكور بل هذا حلال طاهر لأنه ذكر الحجل وهو طاهر لا شك
فى طهارته وليس من المتولد قال ذلك الجوهري وغيره ومثل البغل المتولد بين شاة وكلب أو بين ذئب
وضبع فانه لا يحل تغلبا للتحريم فى ذلك كله إلا فى مسألة البغور هذا حكم حيوان البروأشار إلى حكم
حيوان البحر فقال (ويؤكل كل صيد) أى مصيد (البحر) لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه
متاعكم والسبابة ثم استثنى المصنف من عموم صيد البحر قوله (إلا الضفدع) فانه لا يحل لأنه يعيش
فى البحر والبر لحبه وهو بكسر أوله وفتح هـ وضمه مع كسر ثالثة وفتح فى الأول وكسره فى الثانى وفتح
فى الثالث (و) (إلا التمساح) (إلا) (السلحفاة) فان هذه المستثنيات حيوانات بحرية لكنها نجسة
لحبت لحمها ومثلها السرطان ويسمى عقرب الماء والنسائس والحية فهذه نجسة أيضا وقوله (وكل
ما ضرأ كله) الخ مبتدأ وما اسم موصول مضافة إليها كل وجملة ضروعة لها وقد بين المصنف الذى يضرب
أكله من غير الحيوان بقوله وذلك (كالسلم) من أى شئ كان (والزجاج) بتثنية أول كل من هذين
المثاليين فيقال سم سم سم زجاج زجاج زجاج والفصحى الفتح فى السين والضم فى الزاي (والتراب) هو
معروف بتراب الحب يكون باردا فى الجوف لأن طبعه البرودة لكنه مضر فى البدن وأكثر ما يأكله

وما يتقوى بنايه كالأسد
والفهد والنمر والذئب
والدب والقرود ونحوها
وما يصطاد بالمخلب كالصقر
والشاهين والحدأة والغراب
إلا غراب الزرع فيؤكل
وما تولد من حيوان
ما كولد وغير ما كولد
يؤكل كالبغل والبغور
ويؤكل كل صيد البحر
إلا الضفدع ولا التمساح
ولا السلحفاة وكل ما ضر
أكله كالسلم والزجاج
والتراب

النساء عند الخل لوجود الحرارة حيثذ وبأكله غير من من أهل السفاهة (أو) لم يضر أكله ولكن
(كان نجاسة) نجاسة عين كالميتة وجلدها بلا دبع ولبن الأنان وغير ذلك من أنواع نجاسة العين
وهي كثيرة لا تنحصر أو كانت نجاسته عارضة كاللبن والخل والعسل فان ذلك يحرم أكله لنجاسته
لا لضرره (أو) لم يكن نجساً بل كان أى ما أكل (طاهر) مستقذراً كالصاق والمثى) والمخاط والعرق
وأشار المصنف إلى خبر المبتدا بقوله (لا يحل أكله) إما لضرره كاللثة الأولى وإما لنجاسته في الثاني
وإما لاستقذاره في الثالث والأدلة على ذلك قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وقوله تعالى ويحرم
عليهم الخبائث وبالنسبة للمتجسس قوله صلى الله عليه وسلم في الفارة تقع في السمن ان كان جامداً
فألقوها وما حوّلها وإن كان مائماً فأريقوه فالأمر بالأراقة دليل على أنه لا يجوز استعماله (فان اضطر)
الشخص (إلى أكل الميتة) بأن خاف على نفسه الهلاك أو زيادة المرض (أكل) أى المضطر (منها)
أى من الميتة بشرط أن تكون ميتة غير نبي وأشار إلى ضابط ما يؤكل بقوله (ما) أى شيئاً قليلاً (يسد
رّمقه) فالأمر أنكره موصوفة كما أشرت إليه وإما اسم موصول أى الذى وجهه يسد رّمقه إما صفة
أو صلة أى بقى روحه من الهلاك ولا يشيع من أكل الميتة إلا ان خاف من اقتصاره على سد الرّمق
مخذوراً فإنه يشيع وجوباً بأن يأكل حتى يكسر ثورة الجوع أى شدته وحدته لا أزيد من هذا بأن لا يبقى
للطعام مساع أى سلوك في نزوله للجوف ولا ينزل إليه إلا بصعوبة من شدة الامتلاء فإنه حرام في هذه
الحالة قطعاً (فان وجد) المضطر (ميتة وطعام الغير) أى طعاماً مملوكاً لغيره وصاحبه غائب وسيأتى
جواب ان فى كلامه فان كان حاضراً وبذله له بلامقابل أى بجائناً أو بشمن مثله أو بزيادة قليلة ومعه
ثمنه أو رضى بكونه فى ذمته لزمه القبول ولا يأكل لحم الميتة فى هذه الحالة لوجود الطاهر وهو قادر على
تحصيله وبضد ما تنبى الاشياء وهو أنه ينتقل إلى لحم الميتة (أو) وجد (ميتة وصيداً) ما كولا (وهو)
أى المضطر (محرم) بنفسك حج أو عمرة أوهما معا أو كان فى الحرم وإن لم يكن محرماً كما ذكره فى
الكفاية (أكل) المضطر المذكور حيثذ (الميتة) وجوباً فى الصورة الأولى والثانية ووجهه هو
أن المنع من أكل لحم الميتة لحق الله وهو النجاسة وقد نها الله عن أكلها والمنع من أكل لحم آدمى
لحقه وحق الله مبنى على المسامحة والمساهلة وحق آدمى بخلافه ولا يأكل الصيد لحرمة أكله عليه
لأنه محترم لضعفاته عليه بخلاف الميتة فإنها غير محترمة وليست مضمونة عليه لكن بقيد أن تكون
الميتة غير آدمى محترم وأما ميتة النى فلا يحل أكلها ولو خاف على نفسه الهلاك

(باب الصيد والذبائح)

والصيد فى الأصل مصدر وهو السبب فى إفراده ثم أطلق على المصيد مجازاً أمرسلاً والذبائح جمع ذبيحة
بمعنى مذبوحة والأصل فيها قوله تعالى وإذا حلتكم أى من الأحرام فاصطادوا وقوله إلا ما ذكيتم وقد
شرع المصنف فى الشق الثانى من الترجمة وهو الذبائح فقال (لا يحل) أكل (الحيوان) المأكول (إلا)
بالذكاة أى إلا بالذبح والذكاة بذال معجمة لغة التطيب لما فيها من تطيب أكل لحم المذبوح وشرعاً
إبطال الحرارة الغريزية على وجه مخصوص وهى تحصل بقطع الحلقوم وهو مجرى النفس وقطع المرى
وهو مجرى الطعام من حيوان مقدور عليه وبضد الذكاة الميتة وهى ما فارقتها الحياة بغير ذكاة وقوله
(إلا السمك والجراد) مستثنى من الذبح بالمعنى المذكور (فتحل ميتتها) ويحل أكلهما ولحمهما
لقوله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان وليس فى أكلهما حين أكثر من قتلها وهو جائز بل يحل
قليهما حين وإذا كان يحل ذلك فلا حاجة إلى الذبح بل فيه حيثذ تعذيب لهما إلا ان يكون السمك

أو كان نجساً أو طاهراً
مستقذراً كالصاق والمثى
لا يحل أكله فان اضطر إلى
أكل الميتة كل منها ما يسد
رّمقه فان وجد ميتة
وطعام الغير أو ميتة
وصيداً وهو محرم
أكل الميتة

(باب الصيد والذبائح)
لا يحل الحيوان إلا بالذكاة
إلا السمك والجراد
فتحل ميتتهما

كبير انطول حياته فيستحب إراحته به ولا حاجة إلى قطع رأس الجراد ولو صاد بجوسى سمكة فهي
 حلال ولو ابتلع سمكة أو جرادة بالحياء أي معها أو قطع فلقه من أحدهما وابتلعها لم يحرم ولكن يكره
 ولو وجدت سمكة في جوف سمكة فهي حلال إلا أن تنقطع وتتغير فانها حيثئذ كالروث فلا تحل وفي
 السمك الصغير الذي يشوى ويقل من غير أن يخرج ما في جوفه وجهان أحدهما لا يحل وبه قال أبو
 حامد لأن روثه نجس والثاني يحل وبه قال القفال قال في المجموع وصححه الفوراني وغيره قال
 الروياني وبه أفتى وجميعه ظاهر عندى قاله في المجموع واحتج له غيره بأنه يمسر تبعه وقد جرى
 الأولون على المسامحة به اهـ لكن قد ينازع الروياني في الحكم بطهارة جميعه فان الذي دل عليه
 الاحتجاج المذکور البغور عنه لا الحكم بطهارته ولا يرد على المصنف الصيد المقتول بجراحة أو سهم
 فان ذلك ذكاته وكذلك لا يرد الجنين في بطن أمه فان ذكاة أمه ذكاة له كما نطق به الحديث وكذا
 الحيوان الذي يتردى في بر أو يندفاه يقتل حيث أمكن وذلك ذكاته (ويحرم) أكل (ما ذبحه
 بجوسى) ومثله في التحريم ما إذا اشترك مسلم وجوسى في الذبح كأن أمر مسلم وجوسى مديّة على
 خلق شاة أو قتل صيد أسهم أو جراحة تغليبا للحرم ولقوله عليه الصلاة والسلام سوا به سنة أهل
 الكتاب غير آكل ذبائحهم أي غير آكل ذبائحهم فأضيف اسم الفاعل وهو آكل إلى ذبائحهم وحذفت
 نون الجمع منه للأضافة ونا كهي نسائهم أي وغيرنا كحين نساءهم ففعل به مثل ما فعل لهما قبله فدل
 الحديث على اتنا تعامل الجوس معاملة أهل الكتاب إلا في هاتين الخصلتين وهما حرمة أكل ذبائحهم
 وحرمة التزوج منهم بخلاف أهل الكتاب فتؤكل ذبائحهم ويجوز التزوج منهم وغير ذلك (و) يحرم
 ما ذبحه (مرتد) عن الاسلام لأنه لا كتاب له أي في حال ردته ولا يقر عليها ولا نه أسوأ حالا من الجوسى أيضا إذ لا تعقد له
 الذمة والزناقة ملحقة بعبدة الاوثان في عدم حل ذبائحهم (و) لا يحل ما ذبحه (نصراني عربي) لأنه غير
 كتابي بل هو مشرك والنهي عن ذبح نصارى العرب ولقول عمر نصارى العرب ليسوا بأهل كتاب
 لا يحل لنا ذبائحهم وعن علي أنه قال لا يحل لنا ذبائح بني تغلب لأنهم لم يأخذوا من دين أهل الكتاب
 إلا شرب الخمر وأكل الخنازير ونصارى العرب هم يزونوخ وتغلب وعلة تحريم ذبائحهم اما للشك
 في دين أهل الكتاب كما هو قول علي وقال قوم للشك في أنهم دخلوا في الدين بعد نزول القرآن أولا
 وقال ابن الصباغ وغيره لأنهم دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ وبعد التبديل ولا نعلم هل
 دخولهم في غير المبدل فيكون هو حكمهم أو دخولهم فيه أي في المبدل فلا لأنهم دخلوا في دين لا حرمة
 له فلم يتحقق الشرط في حقهم والاصل التحريم وبهذا فارقوا نصارى المعجم فالجوسى والوثنى لا يحل
 لنا منا كحتهما فلذلك حرم مذبحهما ومثلهما المرتد لأنه لا يقر على ارتداده فصار ملحقا بهما بدليل
 انقاسخ نكاحه في الحال كما مر والحاصل أنه يشترط في الذابيح حل نكاحه لا هل ماته بان يكون مسلما
 أو كتابيا بشرطه الآتي في باب النكاح ذكرنا أو أثنى ولو أمة كتابية قال تعالى وطعام الذين أوتوا
 الكتاب حل لكم (ويجوز) أي الذبح (بكل ماله حد) يجرح كحد حديد وكقصب ورحاص
 وذهب وقصه وخيز وإن كان الذبح به حراما من جهة تجيسه بالدم لكن أن كان الخبز محددا كما
 هو الفرض وقوله (يقطع) أي الشخص الذابيح (به) أي بماله حد جملة اما صفة لما أو صلة
 فعلى الأول علما جروا العائد الضمير من به وعلى الثاني لا يحل لها من الاعراب لأنها صلة والعائد
 على ما الضمير المجرور أيضا أي أن الآلة التي يذبح بها لا بد فيها من قطع مذبح الحيوان وهو الحلقوم

ويحرم ما ذبحه جوسى
 ومرتد وعابد وثن
 ونصراني عربي ويجوز
 بكل ماله حد يقطع به

والمرى. وينبغي أن يكون من المحدد ما يذبح بحيث يؤثر مروره على خلق نحو العصفور مع قطع المذبح المذكور كتأثير السكين فيه فيحل المذبوح به حيثئذ وينبغي الاكتفاء بالمنشار المعروف ثم استثنى المصنف من عموم المحدد قوله (إلا السن و) (إلا العظم و) (إلا الظفر و) ولا فرق فيما ذكر بين كونها (من الآدمي و) من (غيره متصلا) كان المذكور بصاحبه (أو منفصلا) عنه وذلك لخبر الشيخين ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر والحق بهما باقى العظام وحيثئذ قد وافق الدليل المدعى وهذا النهى المفهوم من قوله ليس السن إلخ أما التنبيه ومال إليه ابن عبد السلام وأمالان العظم ينحس بالدم وقد نهى عن تجسيه بالاستجاء لانه زاد مؤمى الجن وقوله في الحديث ليس السن معناه ليس المنهر المفهوم من أنهر السن لأن الاستثناء من فاعل أنهر المستتر فيه هو الانهار الاسالة فتشبه سيلان الدم بجرى الماء في النهر والظفر ممدى الحبشة وقد نبهنا عن التشبه بهم وفي بعض الروايات بعد قوله ليس السن والظفر وسأخبركم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فمدى الحبشة دل الحديث على جواز الذبح بكل ما أنهر الدم أى أراقه وأسأله إلا ما ذكر من المستثنى ثم أشار المصنف إلى شروط المذبوح وإلى ما يندب للذباح فقال (وما قدر) أى والحيوان الذى أو وحيوان قدر (على ذبحه) أى الحيوان إنسيا كان أو وحشيا (اشترط) فى حلأ كله عند ذبحه (قطع خلقومه و) قطع (مرثته) وتقدم أن الخلقوم هو مجرى النفس والمرى هو مجرى الطعام والشراب وهو تحت الخلقوم ولا يشترط فى صحة الذبح قطع الودجين ومما عرفان فى صفحتى العنق يحيطان بالخلقوم فلوترك من الخلقوم والمرى شيئا ومات الحيوان فهو ميتة وكذا لو انتهى إلى حركة المذبوح فقطع بعد ذلك المتروك فهو ميتة ولو قطع من القفا حتى وصل إلى الخلقوم والمرى عصى بزيادة الأيلام ثم ينظر إن وصل إلى الخلقوم والمرى وقد انتهى إلى حركة المذبوح لم يحل حيثئذ بسبب قطع الخلقوم والمرى. بعد ذلك أى بعد انتهائه إلى حركة المذبوح والحال أن القطع من القفا وإن وصل إليهما وفيه حياة مستقرة أى زيادة على حركة المذبوح وقطعهما أى الخلقوم والمرى مع وجود الحياة والحال أن القطع المذكور نازل من القفا حل حيثئذ المذبوح لوجود الشرط وهو قطعهما مع الحياة المذكورة نظير ذلك كالألوقطع يده ثم ذبحه لأن الحياة حاصلة بعد قطع اليد قال الامام ولو كان فيه حياة مستقرة عند ابتداء قطع المرى. ولكن لما قطع بعض الخلقوم انتهى إلى حركة المذبوح لما حصل له من الألم قبل قطع ذلك البعض من جهة القفا فهو حلال حيثئذ لوجود الشرط وهو الشروع فى قطع بعض الخلقوم مع وجود الحياة المذكورة عند ابتداء قطع بعض الخلقوم فلما وجدت الحياة المستقرة ولو بقدر الذبح حل المذبوح وينبغي للذباح أن يسرع فى القطع ولا يتأنى فى القطع بحيث يقطع ما ذكر فى دفعتين فاكثرا فاذا كان كذلك فلا يحل المذبوح حيثئذ إذا لم توجد الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية أما إذا وجدت الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية فيحل المذبوح فالشرط وجود الحياة المستقرة فى ابتداء وضع السكين على الذبح آخر مرة سواء كانت هى الثانية أم الثالثة وكل ذلك عند طول الفصل وإلا فلو رفع السكين وأعادهما فوراً أو ألقاها لكونها وكالة وأخذ غيرها فوراً أو سقطت منه وأخذ غيرها حالا أو قلبها وقطع بها ما بقى حل المذبوح وإن لم توجد الحياة المستقرة عند المرة الأخيرة لأن جميع المرات عند عدم طول الفصل كالمرة الواحدة ولا تقتصر الحياة إلا فيما إذا تقدم سبب يحال عليه الهلاك ككل نبات مصر وجرح السبع للشاة وانتهام البناء على البيمة وجرح المرأة للحجامة وعلامتها انفجار الدم أو الحركة الغريبة خلافاً لمن يغلط فيه واعلم أنه يوجد فى عباراتهم حياة مستقرة وحياة مستمرة وحركة مذبوح ويقال عيش

إلا السن والعظم والظفر
من الآدمي وغيره متصلا
أو منفصلا وما قدر على
ذبحه اشترط قطع خلقومه
ومرثته

مذبوح والفرق بينها أن الحياة المستقرة يكون معها إصرار باختيار ونطق باختيار وحركة اختيارية والحياة المستمرة هي التي تستمر إلى خروج الروح من الجسد وحركة المذبوح هي التي لا يبق معها إصرار باختيار ولا نطق باختيار ولا حركة اختيارية بل يكون معها إصرار ونطق وحركة اضطرابية وبعضهم فرق بينها بأن الحياة المستقرة هي التي لو ترك الحيوان لجاز أن يبقى يوما أو يومين والحياة المستمرة هي التي تستمر إلى انقضاء الأجل وحركة المذبوح هي التي لو ترك لمات في الحال والأول هو المشهور هذا ما يجب في الذبح وأشار إلى ما يندب فيه بقوله (ويندب) للذابيح (أن يوجهه) أي المذبح (إلى القبلة) لأنها أشرف ما يتوجه إليه وأفضله وإن كان في توجهه إلى القبلة خروج النجاسة إلى جهتها ولا يقاس ما هنا على قضاء الحاجة في باب البول والغائط في ترك الاستقبال بجامع خروج النجاسة في كل لوجود الفرق بينهما وهو استحباب طلب التسمية هنا دون ما هناك وأيضا هناك فيه كشف عورة بخلاف ما هنا فلا جامع بينهما (و) يندب أيضا أن (يحد) أي يسن (الشفرة) بضم الياء من يحد من أحد بمعنى سن والشفرة بفتح الشين هي السكين العظيمة والمراد هنا السكين مطلقا ودليل السنة خبر مسلم وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته لا أجل سهولة الذبح والقطع بالسرعة (و) يندب أن (يقطع الأوداج) أي العروق من الجانبين وقوله (كلها) بالنصب توكيلا للأوداج والمراد بالجمع ما فوق الواحد لأن كل حيوان له ورجان أي عرقان في صفحتي عنقه يحيطان به يسميان بالورديين ولا يسن قطع ما وراء الودجين لكن لو قطع الرأس كله كفي وإن حرم للتعذيب والمعتمد عند الرمي والشبر أملى الكراهة (و) يندب أن (يسرع) الذابيح (امرأها) أي الشفرة على المذبح حتى لا يتألم المذبوح والمراد أن يسرع أمرها زائدا على ما يجب بحيث لا يكون الذبح بدفعتين أو دفعات كما تقدم فإذا حصل اسراع زائد على الواجب حصل للمذبوح راحة فلا ينافي أن الاسراع مما يجب على الذابيح فالسنة الاسراع الزائد والواجب أصل الاسراع (و) يندب أن (يسمى) الذابح (الله) تعالى لا أجل حصول البركة فيقول بسم الله للتابع فيه وفي التوجه للقبلة رواه الشيخان في الذبح للأضحية وقيس بما فيه غيره ومثل سن التسمية عند الذبح سنها عند إرسال السهم أو الكلب إلى الصيد وحاصل رواية الشيخين عن عائشة أن ناسا قالوا يا رسول الله أن قومنا من الأعراب يأتوننا بالهزم ما ندرى أذكر اسم الله عليه أم لا فقال صلى الله عليه وسلم سموا الله فكلوا (و) يندب أن (يصل على النبي صلى الله عليه وسلم) يندب أن (ينحر الأبل) في بقله وهي أسفل العنق وفوق الصدر وتسمى ثغرة النحر بأن يقطعها بالسكين في هذه الودعة أي الثغرة وإنما كان نحر الأبل في هذا المحل أفضل لأنه أسهل من ذبحها لأنه أسرع لخروج الروح بسبب طول عنقها ويشارك الأبل في هذا كل حيوان ما كوله طالع عنقه كالبط والوزر والنعامة والوراقة على قول من يقول أنها توكل وقول المصنف (معقلة) منصوب على الحال من الأبل أي حال كونها مربوطة إحدى يديها وحال كونها (قائمة) أي على ما بقي بعد ربط إحدى اليدين وذلك ثلاث قوائم الرجلان واليد المكشوفة عن الربط للتابع رواه الشيخان وقد روي أبو داود بإسناد على شرط مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه كانوا ينحرون البدن معقولة اليسرى قائمة على ما بقي من قوائمها وكان القياس أن يقول المصنف معقولة لأنه من عقل الثلاثي فيقال عقلته عقلا فهو معقول ولعله سبق قلم أو من تغيير بعض الكتبة (و) يندب أن (يذبح ما عداها) أي ما عدا الأبل من نحو بقر كغم وخيل في حلقه وهو أعلى العنق للتابع رواه الشيخان وغيرهما ويجوز عكسه بلاكراهة إذ لم يرد فيه نهى وقول المصنف (مضجعة على جنبها الأيسر)

ويندب أن يوجهه إلى القبلة ويحد الشفرة ويقطع الأوداج كلها ويسرع أمرها ويسمى الله ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم وينحر الأبل معقولة قائمة ويذبح ما عداها مضجعة على جنبها الأيسر

منصوب على الحال بما عدا الأبل فيشعر إلى أن الاضجاع المذكور سنة أخرى غير سنة الذبح وكونها على جنبها الأيسر سنة أخرى فهدى ثلاث سنن في غير الأبل الذبح والاضجاع وكونه على الأيسر وإنما طلب ذبحها منع هذه الحالة لسهولة على الذابح لاخذ السكين باليمين وإمساكه الرأس باليسار ويسن أن تكون مشدودة القوائم غير الرجل اليمنى لئلا يضطرب حالة الذبح فيخطئ الذابح المذبح وإنما تركت الرجل اليمنى بلا شد لتدريج بتحريكها روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسيائه البقر يوم النحر وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أقرنين أملحين يذبح ويكبر ويسمى ويضع رجله على صفحتها وروى الشيخان أيضا أنه صلى الله عليه وسلم أخذ الكبش فاضجمه وذبحه والحيل وبقر الوحش وحماره كالغنم في هذه السنن وهي الذبح والاضجاع وكونه على الأيسر وتقدم أنه يجوز عكس ذلك بلا كراهة (ويندب أن لا يسلمها) أي المذبوحة (حتى تموت) لئلا حتى يتبين خروج روحها لئلا تألم بالسلخ مع وجود الحياة فيها وفي بعض النسخ زيادة وهي (وأن لا يكسر عنقها) لأن فعل ذلك وكذا السلخ المتقدم تعذيب للحيوان وقد أمر عمر رضي الله عنه مناديا نادى أن الذكاة في الحلق واللثة لمن قدر ولا تعجلوا في السلخ حتى ترهق الروح (ويشترط) في حل المذبوح (أن لا يرفع) الذابح (يده في أثناء الذبح) أي في أثناء جر آله على المذبح (فإن رفعها قبل تمام قطع الحلقوم) قبل تمام قطع (المريء) رجوع إلى تكميل القطع و(أتم قطعها) أي الحاتوم والمريء (لم تحل) الذبيحة لفقد الشرط المذكور ولأن ذلك لا يسمى تذكية والاعراض بينهما يمنع انضمام أحدهما إلى الآخر ومن ذلك يؤخذ أن شرط المسألة أن لا تبقى فيه بعد الأول حياة مستقرة فإن بقيت فلا ويكون ذكاة مستقرة كما تقدم فيما لو قطع من القفا ثم وصل إلى الحلقوم والمريء حيث فصل هناك بين أن يبقى فيه حياة مستقرة عند وصوله فيحل أولا فلا ويؤخذ إطلاعه هنا على التفصيل المار بين أن يبقى فيه بعد الأول حياة أولا اه والله أعلم ولما فرغ من الكلام على الذابح وعلى أحكامها من الحل وعدمه شرع يتكلم على الصيد على سبيل التفصيل والنشر المشوش فقال (وأما الصيد) أي حله فهو بمعنى المصيد ومثله البعير الناذ فقد بينه المصنف بقوله (الحيث) أي في أي مكان (أصابه) أي الصيد بمعنى المصيد (السهم) بالرفع فاعل بأصاب (أو أصابته) أي الصيد المذكور (الجارحة المعلنة) قيد لا بد منه (فئات) الصيد المذكور أو البعير الناذ الذي لم يقدر على ذكاته بأصابة السهم لها والجارحة المعلنة (حل) حيثئذ أكله إجماعا في الصيد لكن بشرط أنه لم يدرك حيا أو لم يبق فيه إلا حركة مذبوح فإن أدركه حيا ذكاه أو وجد فيه حياة مستقرة فلا بد حيثئذ من تذكيته ولحقه الشيخين في البعير الميت بالسهم وقيس بما فيه غيره ورويا في خبر أبي ثعلبة ما أصبت بقوسك فاذكر اسم الله عليه وكل وصدر الحديث قال أي أبو ثعلبة يا رسول الله إني بأرض صيدا أصيد بقوسي وبكبي الذي ليس بمعلم وبكبي المعلم فما يصلح لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صدت بقوسك وذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكبك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكبك غير المعلم فأدركت ذكاته فكل وأشار المصنف إلى قيد الحل بقوله (إذا أرسله) أي السهم (بصير) هو قيد حل الصيد وقوله (تحل ذكاته) قيد في القيد خرج بقوله بصير وهو القيد الأول الأعمى فلا يحل صيده بما أرسله لأنه لا يرى الصيد فأرساله لفوق غير معتبر وإن كان له قصد ليكنه غير صحيح وإن كان ذبحه صحيحا مع الكراهة فأرساله لفوق وخرج بالثاني من لا تحل ذكاته كالجوسني والثني والمتولد بين كتابي وغير كتابي وكنصارى العرب كما تقدم فلا يحل صيده بما

ويندب أن لا يسلمها حتى تموت وأن لا يكسر عنقها ويشترط أن لا يرفع يده في أثناء الذبح فإن رفعها قبل تمام الحلقوم والمريء ثم أتم قطعها لم يحل وأما الصيد حيث أصابه السهم أو أصابته الجارحة المعلنة فئات حل إذا أرسله بصير تحل ذكاته

أرسله فارسله لغو أيضا فإسا على عدم حل ذكاته (و) الحال أن الصيد بمعنى المصيد (لم يمت بنقل
 السهم) فهو قيد ثالث في الحل (بل) مات (بجده) أي بجده السهم أي سقط السهم على الصيد من جهة
 حده الجارح له ثم صرح بقيد رابع بقوله (ولا أكلت) أي تلك (الجارحة منه) أي الصيد (شيئا) ولو
 قليلا أي لم تأكل منه لا قليلا ولا كثيرا فهذه جملة القيود في حل الصيد بمعنى المصيد لكن بعضها
 يختص بالجارح والبعض الآخر في الجارح وفي السهم وقد علت ما خرج بالاول والثاني والثالث
 وخرج بقوله ولا أكلت ما إذا أكلت شيئا ولو قليلا فلا يحل المصيد حينئذ لفقد الشرط وهو أن لا تأكل
 وخرج بقوله ولم يمت بنقل السهم ما إذا مات بثقله لم يعمل فقدم أكلها شرط في حل الصيد وهو واحد من
 أربعة شروط ثانيها إذا أرسلت أي أرسلها صاحبها استرسلت بمعنى أنه إذا أغراها على الصيد بأن قال
 لها دونك هذا الصيد تذهب بسرعة وتصيد ثالثها إذا زجرت أي إذا زجرها صاحبها الزجرت بأن
 قال ارجعي لا تذهبي تقف ولا تذهب رابعها أن يتكرر ذلك منها أي أن يتكرر ما ذكر من هذه
 الشروط الأربعة أي يحصل ما ذكر من الجارحة مرة بعد أخرى بحيث يظن أي يظن على الظن
 تأديها ولا يرجع في التكرار إلى عدد بل المرجع فيه لأهل الخبرة بطباع الجوارح فان عدم شرط من
 هذه الشروط لم يحل ما جرحته إلا أن يدرك حيا وفيه الحياة المستقرة فيذكر فيحل حينئذ ولا بد من
 اجتماع هذه الشروط حتى في جراحة الطيور كما هو مقتضى نص الشافعي وظاهر كلام الأصحاب وقد
 صرح الغزالي به في الوسيط وقال إمام الحرمين لا يعتبر الانزجار في جراحة الطيور فانه لا مطمع في
 انزجارها بعد الطيران والمعتد بوجوده بل أشار الغزالي إلى تضييف ما قاله إمام الحرمين (وان
 أصابه) أي الصيد (السهم فوق) أي الصيد (في ماء) ففرق (أو) وقع (على جبل) بقوة السهم (فتردى) أي
 سقط في بئر (منه) أي من أجل أصابته له فن تعليلية (فات) أي الصيد من السقوط في هذا البئر
 (أو غاب) الصيد (عنه) أي عن المرسل (بعد أن جرح) بما أرسله من سهم أو جارحة ولم ينه إلى
 حركته مذبح (ثم وجدته) أي وجد الشخص ذلك الصيد (ميتا لم يحل) في هذه الصور أما عدم الحل
 في صورة وقوعه في الماء لا احتمال موته بسبب الفرق لا بسبب الجرح وكذلك في صورة وقوعه على
 الجبل ثم تردى منه فعدم الحل لا احتمال موته بالتردى في البئر ونحوه وفي صورة الغيبة عنه وقد وجدته
 صاحبه ميتا فعدم حله لا احتمال موته بسبب آخر غير الجرح (فان ند) وفي نسخة وإذا ند (يعبر) أي
 عزب وعدا (ونحوه) من كل حيوان أنسى كبقرة وشاة وفرس (وتعذر رده أو تردى) ذلك البعير
 ونحوه (في بئر) أي سقط فيها (وتعذر إخراجه) منها (فرماه) شخص في هذه الصور (بمحددة) في
 حلقه (أو في أي موضع كان من بدنه فات حل) حيث في هذه الصور لتعذر ذكاته أو نحوها ولقوله
 صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين أن لهذه البهائم أو ابد كأو ابد الوحش فما غلبكم منها فاصنعوا به
 ما تصنعون بالصيد من عقره في أي موضع كان من بدنه لتعذر ذكاته فصار كالصيد وروى البخاري
 تعليقا بصيغة الجزم وتعليقاته بصيغة الجزم صحيحة عن ابن عباس رضي الله عنهما ما أعجزك من البهائم
 فهو بمنزلة الصيد ومثل ذلك لا يقال من قبل الرأي فيكون مرهوعا أما إذا تيسر الحق بعد أو استعانة
 بمن يمكنه فلا يحل إلا بالذبح في المذبح ولو تحقق العجز في الحال فهو كالصيد لانه قد يرى الذبح في الحال
 فتكليفه الصبر إلى القدرة يشق عليه وكما يحل الناد بالعقر في أي موضع كان من بدنه فكذلك يحل
 بإرسال الجارحة لما تقدم من قول ابن عباس انه بمنزلة الصيد وأما المتردى فلا يحل بالإرسال على
 الأصح عند النووي والله تعالى أعلم

ولم يمت بنقل السهم بل
 بجده ولا أكلت الجارحة
 منه شيئا وان أصابه السهم
 فوقه في ماء أو على جبل
 فتردى منه فات أو غاب
 عنه بعد أن جرح ثم وجدته
 ميتا لم يحل فان ند يعبر
 ونحوه وتعذر رده أو
 تردى في بئر وتعذر
 إخراجه فرماه بمحددة أو
 في أي موضع كان من بدنه
 فات حل

(باب النذر) بالذال المعجمة وجمعه نذور وهو في اللغة الوعد مطلقا وفي الشرع الوعد بخير يطلق على الشرع وهذا مثل قولهم في تعريفه شرعا التزام قرينة لم تلزم بأصل الشرع كالنوافل من الصلاة والصوم وغيرهما وهو على حذف مضاف أي باب في بيان أحكامه من لزومه في المجازاة على مباح وطاعة وعدم انعقاده في معصية وعدم لزومه في مباح فعلا وتركها والإصل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا نذورهم وأخبار كخبر البخاري من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فليعصه وفي كونه قرينة أو مكروها خلاف والراجح أنه قرينة في نذر التبرر لانه مناجاة لله تعالى مكروه في نذر اللجاج لورود النهي عنه في قوله صلى الله عليه وسلم لا تنذروا فإن النذر لا يرد قضاء إنما يستخرج من مال البخيل ولذلك صحح من الكافر وأركان ثلاثة ناذر ومنذور وصيغة وشرط في الناذر إسلام في نذر التبرر ولذلك قال المصنف (لا يصح) أي نذر التبرر (إلا من مسلم مكلف) واقع (في قرينة) أي طاعة فلا يصح نذر الكافر لانه ليس من أهل القرب كباقي العبادات ولا يصح نذر الصبي والمجنون والمغنى عليه لانهم غير مكلفين وقت نذرهم وقد قال صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة أي رفع عن المجنون حتى يفق أي لا يكتب عليه في حال جنونه ولا يؤخذ بما فعله لعدم التكليف لان الأحكام التكليفية معلقة بالمكلف وعن الصبي حتى يبلغ وعن المغنى عليه حتى يفق أيضا ومثلها النائم فلا يؤخذ حتى يفق ولا يعمل بقوله في حال نومه ولا بفعله أي رفع عنه القلم وقت نومه وأما السكران فهو داخل في المكلف فيصح منه جميع ما فعله في حال سكره تغليظا عليه والمراد السكران المتعدى بسكره لانه إذا أطلق انصرف اللفظ إليه والسفيه إن كان نذره متعلقا بالقرب البدنية كالصلاة النافلة والصوم المندوب وغيرهما بما يتعلق بالبدن لا ما يتعلق بالمال لانه محجور عليه بالنسبة فلا يصح تصرفه به لا بنذر ولا غيره إلا إذا نذره في ذمته ونذر العبد في الذمة كضمانه والأصح أنه لا يصح بغير إذن سيده والأصح أنه يتعقد نذره الحج وعلى هذا فغيره مثله في الانعقاد وأما المكروه فلا يصح نذره وكان على المصنف أن يذكر قيده بعد قوله مكلف فيقول مختار لكن لما كان قيد الاختيار معلوما في جميع الأحكام كباب الطلاق والبيع والأقرار وغير ذلك استغنى عن ذكره بهذه الشهرة وتقدم لك أن أركان النذر ثلاثة وقد ذكر المصنف اثنين منها الأول قوله مسلم مكلف والثاني قوله في قرينة فالأول هو الناذر والثاني هو المنذور وأشار إلى الثالث بقوله (باللفظ) أي ولا يصح النذر إلا به وهذا الركن هو الصيغة فخرج بقيد القرينة ما ليس بقرينة كالمعصية فلا يصح نذرهما كالقتل والزنا وصوم يوم العيد وأيام الحيض والنفس والتصدق بما لا يملكه لما رواه مسلم عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذري في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم وتقدم في الحديث الشريف من نذر أن يعصى الله فلا يعصه ولا يصح نذر المباح كالقيام والقعود لانه ليس بقرينة والاكل والنوم لما رواه البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم مر برجل قائم في الشمس لا يستظل فسأل عنه فقالوا هذا أبو إسرائيل نذر أن يقف ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال مروه فليقعد وليستظل وليتكلم وليم صومه ومراد المصنف من القرينة النوافل منها لا الفرائض لانه لا يصح نذر الواجب سواء كان فعلا كالصلاة الواجبة والصوم كذلك أو تركا كأن نذر أن لا يشرب الخمر ولا يؤذي وهكذا فلا يتعقد نذره كذلك لان الله أوجب فعل الواجبات فلا معنى لالتزامها وأوجب ترك المحرمات فلا معنى لالتزام تركها والمراد بالواجب الذي لا يصح نذره الواجب العيني وأما الكفائي فيصح نذره ويلزمه فعله كما يقتضيه كلام الروضة وأصلها لانه قرينة لم تتعين بأصل الشرع وذلك

(باب النذر)

لا يصح إلا من مسلم مكلف في قرينة باللفظ

كالجهاد وصلاة الجنازة فيكون ملحقا بالنافلة من حيث أنه يتعين بأصل الشرع أى لم يطلب من شخص معين وقدين المصنف اللفظ الذى تحصل به الصيغة فقال (هو) مثل قولك (الله على كذا) أى صدقة أو صوم أو صلاة أو شق (أو) يقول على كذا مقتضرا على هذا اللفظ من غير أن يأتي بلفظ الجلالة (هـ) حيثئذ (يلزمه الاتيان به) أى بما التزمه ولا عبرة بالنية من غير لفظ وصريح لفظ النذر ولا يحتاج معه الى نية كصريح الطلاق والعق والوقف وقول المصنف على كذا لفظ مطلق يحمل على المقيد بقربة ذكر القرية وهى قوله كذا أى صدقة أو صلاة أو غير ذلك من أنواع القرب التى يتقرب بها الى الله تعالى لان القرية لا تكون إلا لله وما قاله المصنف من التزام ما التزمه بهذا النذر من غير تعليق هو المعتمد وهناك قول بأنه لا يلزمه ما التزم لانه لا علاقة ولا ارتباط له بما التزمه لانه إذا لم يعلقه كان التزاما بغير عوض فلم يلزم بمجرد القول كالوصية والهبة هكذا قال الشيخ الجرجرى والظاهر أنه قياس مع الفارق وفرق بين صيغة النذر وصيغة الوصية والهبة لان صيغة النذر تقتضى الوجوب حيث قال المصنف الله على كذا أى كذا واجبه الله واجبه على أى واجبه على الوفاء به بخلاف الوصية ليس فى صيغتها ما يقتضى الوجوب فلو قال الشيخ المذكور فى علة عدم الالتزام لانه شيه بالوعد والوعد لا يلزم الوفاء به لكان أنسب وأولى فكان يقول الله على صدقة أى صدقة واجبه الله واجبه على على طريق الوعد والله أعلم وما تقدم يسمى نذر التبرر المتجزى الذى لم يعلق على شىء ومقابلته نذر التبرر المعلق على حصول شىء وقد ذكره المصنف بقوله (ومن علق النذر) أى نذر التبرر (على شىء) مرغوب فيه أو عنه (فقال) أى الناذر (ان شئ الله مريضى) مثلاً أو إن أعطانى الله مالاً أو ولد صالحاً أو غير ذلك فالشفاء وما بعده أمر محبوب أو قال ان كفيت شرعدوى (فعلى كذا) أى ان أصوم أو أصلى أو أتصدق (لزمه الوفاء) بما التزمه لكن (عند) حصول (الشفاء) فى التصديق يلزمه ما ينطلق عليه اسم الصدقة بأن يكون متمولاً وفى الصوم يلزمه يوم لانه لا يصح أقل منه وفى الصلاة يلزمه صلاة ركعتين لانهما ألقاها روى أبو دود والنسائى بإسناد على شرط الشيخين ان امرأة ركبت البحر فنذرت ان نجاها الله أن تصوم فأتت قبل أن تصوم فأتت أختها أو ابنتها الى النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تصوم عنها ولما فرغ من نذر التبرر بقسميه أى المتجزى والمعلق شرع بذكر نذر اللجاج ولا يشترط فيه اسلام فيصح ولو من كافر فقال (ومن نذر) شيئاً كائناً (على وجه) أى طريق (اللجاج) بفتح أوله وهو اعتمادى فى الخصومة أى التطويل فيها وقوله (والغضب) هو تفسير اللجاج وهو ما تعلق به حث على فعل شىء أو منع أى من فعله أو تحقيق خبر وقد بين ذلك بقوله (فقال) أى الناذر (ان كلمت زيدا فعلى كذا) أى صدقة أو صوم أو غير ذلك من أنواع القرب وهذا مثال لما تعلق به منع من الفعل وهو الكلام والمراد من الفعل ما يشمل القول بدليل هذا المثال ومثال ما تعلق به حث على الفعل فكان يقول الناذر عند الخصومة ان لم أدخل الدار فعلى كذا أى صوم أو غيره عما تقدم ذكره ومثال ما تعلق به تحقيق الخبر كأن يقول الناذر فى حال الغضب ان لم يكن الامر كما قلت فعلى كذا (هـ) حيثئذ (هو) أى الناذر (بالخيار إذا كلفه) فى المثال الاول أو لم يدخل الدار فى المثال الثانى أو لم يكن الامر كما قال فى المثال الثالث (بين الوفاء) بما التزمه من الصدقة مثلاً (وبين) اخراج (كفارة يمين) وسنأتى فى بابها ويأتى أنه يتخير فيها بين ثلاث خصال العتق والاطعام والكسوة وإنما خير الناذر فى هذه الصور لان كلامه يشبه النذر من جهة أنه التزم قرية لم تلزم بأصل الشرع ويشبه اليمين من حيث ان المقصود من هذا النذر اليمين وهو الحث على فعل الشىء أو المنع منه كما هو معنى اليمين

هو الله على كذا أو على كذا فيلزمه الاتيان به ومن علق النذر على شىء فقال ان شئ الله مريضى فعلى كذا لزمه الوفاء عند الشفاء ومن نذر على وجه اللجاج والغضب فقال ان كلمت زيدا فعلى كذا فهو بالخيار إذا كلفه بين الوفاء وبين كفارة يمين

ولاسيلا إلى الجمع بين موجبيهما ولا إلى تعطيلهما فوجب التخيير ويعبر عن هذا النذر أيضا بيمين اللجاج ويمين الغلق بفتح الغين واللام وبالقفاف بعدهما وهو المقابل لنذر التبرك كما تقدم (فإن نذر الشخص الحج راكبا) يخالف و(حج ماشيا أو نذر الحج ماشيا) يخالف و(حج) حال كونه (راكبا) فأشار إلى جواب أن الشرطية في الأول والثاني بقوله (أجزأه) الحج فيهما وحسب له وسقط عنه فرض الاسلام (و) وجب (عليه دم) كدم التمتع في كونه مرتبا مقدرا كما قال ابن المقرئ في أول النظم المشهور في دماء الحج

أربعة دماء حج تحصر • أولها المرتب المقدر • إلى أن قال أو كشي أخلفه

ناذره يصوم من وجب عليه في هذه الافراد التسعة أن دما فقد • ثلاثة في الحج وسبعا في البلد • وإنما وجب عليه الدم المذكور للمخالفة لانه في الأول ترك الركوب المنذور وهو قادر عليه وحج ماشيا وفي الثاني ترك المشي المنذور وركب وهو قادر أيضا على المشي فالدم على كل حال يلزمه ترك الميقات والتفصيل في الاثم وعدمه فإن كان قادرا على الركوب في الأول وتركه حتى لا يلزمه مؤنة الركوب يكون آثما أيضا وفي الثاني ترك المشي مع قدرته وركب فيكون آثما أيضا وإن ترك المنذور عجزا فلا إثم عليه والدم لازم على كل حال كما سبق لأن العجز لا يسقط الدم وكذلك إذا تركه نسيانا لانه لا يسقطه أيضا كمن ترك الميقات نسيانا وأحرم من غير الميقات ولم يعد إليه فعليه دم وإن لم يكن آثما فالخاص أن الاثم يكون مع القدرة دون العجز فيجب على تارك ما ذكر شاة مجزئة في الاضحية وتقدم الكلام عليها في باب الحج (وإن نذر شخص) (المضي) والaitان (إلى السكبة) أو إلى الحرم الشامل للحدود المشهورة أو إلى بقعة منه كالصفا والمروة أو إلى مسجد الخيف في منى لانه من الحرم أو إلى دار الخبز إن أو نذر الaitان إلى دار أبي جهل لأجل قضاء حاجته من بول أو غائط لانه قد جعلت الآن محلا تقضى فيها الحاجة ومثلها دار أبي لهب فكل دار من دور وصناديد كفار قریش جعلت هكذا وكل دار من دور الصحابة خصوصا الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم أجمعين جعلت مساجد يصلى فيها وتزار قصدا للتبرك بها وعليها من الاجلال والانوار والهيبة ما لا مزيد عليه فإذا نذر أن يصل إلى دار من هذه الدور المذكورة (أو) نذر المضي إلى (مسجد المدينة أو) نذر المضي إلى المسجد (الاقصى) وهو مسجد بيت المقدس فأشار إلى جواب أن الشرطية في هذه الصور بقوله (لزمه) ما التزمه من الذهاب إلى ما نذره عملا بقوله صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطعم الله فليطعه وإذا لزمه الaitان إلى ما ذكر (فيجب) عليه (أن يقصد السكبة) في صورة نذره الaitان إليها حال كونه متلبسا (بجج أو عمرة) وإن كان الناذر في أرض الحرم لأن ذلك هو المقصود شرعا بالاصالة من ايتان الحرم فصار محولا في عرف الشرع عليه أي على ذلك التسك من حج أو عمرة (و) لزمه (أن يصل إلى مسجد المدينة) في صورة نذره أن يمضي إليه (أو) أن يصل إلى المسجد (الاقصى) في صورة نذره أن يمضي إليه (أو) أن (يعتكف) في كل منهما لا امتيازهما عن غيرهما من بقية المساجد بزيادة المزية عليها فهو مخير فيها بين الصلاة والاعتكاف وهذا هو المقصود منهما أي من المسجدين المذكورين وإنما تخير بين الصلاة والاعتكاف لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الاقصى أى وكل منهما يقصد بالشدة المذكورة (وإن نذر المضي إلى غيرها) أى غير هذه الثلاثة (من) بقية (المساجد) كمسجد الازهر ومسجد سيدى أحمد البدوى وهكذا كالاموى في دمشق الشام وغير ذلك (لم يلزمه) المضي إليه أى إلى ذلك الغير لانه ليس في قصده قرية

فإن نذر الحج راكبا لحج ماشيا أو نذر الحج ماشيا فحج راكبا أجزأه وعليه دم وإن نذر المضي إلى السكبة أو مسجد المدينة أو الأقصى لزمه فيجب أن يقصد السكبة بجج أو عمرة وأن يصل إلى مسجد المدينة أو الأقصى أو يعتكف وإن نذر المضي إلى غيرها من المساجد لم يلزمه

وقد صح كاتقدم أن النبي ﷺ قال لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الحرام والأقصى
ومسجدي هذا وقد أخذ بظاهر ذلك الشيخ أبو محمد الجويني فأفتى بالمنع من شد الرحال إلى
غيرها وربما قال أنه يحرم قال ولده إمام الحرمين والظاهر أنه لا تحريم فيه ولا كراهة وبه قال الشيخ
أبو علي ومقصود الحديث بيان القرية بقصد المساجد الثلاثة أي أن الوصول إليها يكون فيه قرينة
وليس القصد أنه يتمتع الشد إلى غيرها لأن الحديث المذكور لا يدل على أنه لا تسن زيارة الأولياء
لأن المقصود زيارة المكين وهو الولي لا المكان كما هو المراد من الحديث ولكن أنت خير أن الظاهر
أنه إن لم يكن حراما بظاهر النهي يكون مكروها والحق مع الشيخ لا مع ولده تأمل (ومن نذر صوم
سنة بعينها) فحينئذ يقال في حقه (لم يقض أيام العيدين و) أيام (التشريق و) شهر (رمضان وأيام الحيض
و) أيام (النفاس) لأنها مستثناة من أيام السنة شرعا ولو لم يستثن هو لأنه لا يجوز صيام
العيدين ولا أيام التشريق للنهي عن صومها ورمضان لا يقبل صوم غيره ويجب على
الحائض والنفاس ترك الصوم عند عروضهما عليهما (ومن نذر صلاة لزمه
ركعتان) لأنهما أقل ما يجزى (أو) نذر (عتقا أجزاء) في ذلك

(ما يقع) أي يطلق (عليه الاسم) أي اسم العتق على أي

وجه كان صغيراً أو كبيراً ذكر أو أنثى ولو

معياسلماً أو كافراً الآن كل واحد من

هذه المذكورات متحقق فيه اسم العتق

والله تعالى أعلم بالصواب

والله المرجع

وللمآب

ومن نذر صوم سنة بعينها
لم يقض أيام العيدين
والتشريق ورمضان وأيام
الحيض والنفاس ومن
نذر صلاة لزمه ركعتان
أو عتقا أجزاء ما يقع
عليه الاسم

(تم الجزء الأول ويليهِ الجزء الثاني وأوله كتاب البيع)

﴿ فهرست الجزء الاول من كتاب فيض الآله ﴾
 ﴿ في حل ألفاظ عمدة السالك ﴾

صحيفة	صحيفة
١٧٨ باب صلاة المسافر	١٢ ﴿ كتاب الطهارة ﴾
١٨٥ باب صلاة الخوف	١٨ فصل تحمل الطهارة من كل اثناء طاهر
١٨٨ باب ما يحرم لبسه	٢٠ فصل يندب السواك في كل وقت إلا الصائم
١٩٣ باب صلاة الجمعة	٢٥ باب الوضوء
١٩٥ باب صلاة العيدين	٣٦ باب المسح على الخفين
٢٠٩ باب صلاة الكسوف	٤٠ باب أسباب الحدث
٢١٠ باب صلاة الاستسقاء	٤٥ باب قضاء الحاجة
٢١٣ ﴿ كتاب الجنائز ﴾	٥١ باب الغسل
٢١٥ فصل ثم يغسل الخ	٥٤ فصل يبدأ المغتسل بالتسمية
٢١٦ تنبيه في كيفية غسله	٥٦ فصل يسن غسل الجمعة الخ
٢١٧ فصل في بيان الكفن	٥٦ باب التيمم
٢١٩ فصل في الصلاة على الميت	٦٧ باب الحيض
٢٣٠ فصل في الدفن	٧١ باب النجاسة
٢٣٣ فصل في التعزية والبكاء على الميت	٧٨ ﴿ كتاب الصلاة ﴾
٢٣٦ ﴿ كتاب الزكاة ﴾	٧٩ باب المواقيت
٢٣٩ باب صدقة المواسي	٨٦ باب الأذان والاقامة
٢٤٧ باب زكاة الثابت	٩١ باب طهارة البدن الخ
٢٥١ باب زكاة الذهب والفضة	٩٥ باب ستر العورة
٢٥٢ باب زكاة العروض	٩٨ باب استقبال القبلة
٢٥٤ باب زكاة المعدن والركاز	١٠٣ باب صفة الصلاة
٢٥٥ باب زكاة الفطر	١٣١ باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها وما يجب
٢٥٩ باب قسم الزكاة	١٣٩ باب صلاة التطوع
٢٦٩ ﴿ كتاب الصيام ﴾	١٤٦ باب سجود السهو
٢٨٥ فصل في صوم التطوع وهو ما عدا الفرض	١٥٠ فصل في سجود التلاوة والشكر
٢٨٩ فصل في الاعتكاف	١٥٤ باب صلاة الجماعة
٢٩٣ ﴿ كتاب الحج ﴾	١٦٦ فصل فيمن هو أولى بالامامة
٣٠٤ فصل ميقات الحج والعمرة ذوالحليفة	١٧٠ فصل السنة أن يقف ذكران فصاعدا
٣٠٧ فصل في آداب تطلب عند الاحرام	خلف الامام الخ
٣٢٠ فصل فيما يطلب على وجه الاستحباب	١٧٥ باب الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها
عند الدخول على أم القرى زادها الله شرفا	١٧٦ باب كيفية صلاة المريض وصلاة غيره

صحيفة

صحيفة

٣٤٩ فصل فيما يتعلق بالرمل الواقع في أيام

التشريق وفيما يتعلق بطواف الوداع

واحكام ما ذكر

٣٥٠ فصل في صفة العمرة والاحصار وفي

زيارة قبره صلى الله عليه وسلم

٣٦٥ باب الاضحية

٣٦٨ باب في العقيقة

٣٦٩ باب الاطعمة

٣٧٢ باب الصيد والذبايح

٣٧٨ باب النذر

(تمت)

